





ANALYST

				
كتاب الطهارة ٤	وجوب الغسل للكل ١٠	فصل في وجوب الطهارة ١٠	فصل في تنزيح البزج ١٢	باب التيمم ١٥
باب المص على الحدين ١٨	فصل في بيان أحكام الغسل المستحاضة ٢٢	باب الاغتاس ٢٤	كتاب الصلوة ٢٧	باب الاذان ٢٩
باب شرط الصلوة ٣١	باب صحة الصلوة ٣٤	فصل لما فرغ من بيان اركان الصلوة ٣٦	فصل لما فرغ من بيان صحة الصلوة ٤٠	فصل الجماعة ٤٢
باب الحديث في الصلوة ٤٤	باب ما يفسد الصلوة ٤٦	فصل ذكره عبثه ٤٨	باب الوتر والنوافل ٥٠	فصل التراويح ٥٤

فصل في صلوة الكسوف ٥٤	فصل في الاستسقاء ٥٥	باب اركان الفريضة ٥٥	باب فضائل الصلوات ٥٧	باب محو السهو ٥٨
باب صلوة الرضخ ٦٠	باب سجود التلاوة ٦١	باب المسافر ٦٤	باب الجمعة ٦٥	باب صلوة العيد ٦٧
باب صلوة الخوف ٦٩	باب صلوة الجنازة ٧٠	فصل في الصلوة على الميت ٧٢	باب الشريد ٧٤	باب الصلوة في الكعبة ٧٥
باب الزكوة ٧٤	باب زكاة السوائم ٧٨	فصل في زكاة البقر ٧٨	فصل في زكاة الغنم ٧٩	فصل في زكاة الخيل ٧٩
باب زكوة الذهب والفضة ٨١	باب العاشر ٨٤	باب الركبان ٨٤	باب زكوة الخمار ٨٥	باب في بيان أحكام المف ٨٧
باب صدقة الفطر ٩٠	كتاب الصوم ٩١	باب موهب الفساد ٩٦	فصل في بيان وجوب الاعتذار ١٠١	فصل فيما يوجب عليه على نفسه ١٠٤

باب الاعتكاف ١٠٤	كتاب الحج ١٠٦	فصل في بيان الاعظام ١١٠	فصل فانما دخل مكة ١١٢	فصل في بيان المائل ١١٨
باب القران والفتح ١٢٠	باب الجنائيات ١٢٢	فصل لما كانت الجنائيات ١٢٥	باب اضافة الاعظام ١٢٨	باب الاحضار والفوات ١٢٨
باب الحج عن الغير ١٢٩	باب الهلدي ١٣٠	مائل منشور ١٣١	كتاب النكاح ١٣٢	باب المحرمات ١٣٦
باب الدوليا والاكفا ١٤١	فصل في الكفا ١٤٤	فصل في تزويج الفضول ١٤٦	باب المر ١٤٧	باب نكاح الرقية ١٥٦
باب نكاح الكافر ١٥٨	باب النفس ١٦٠	كتاب الرضاع ١٦١	كتاب الطلاق ١٦٢	باب انقاع الطلاق ١٦٦
فصل في افاقة الطلاق ١٦٨	فصل في شبهة الطلاق ١٧١	فصل في طلاق غير المدخل ١٧٢	فصل في الخايات ١٧٣	باب الثقوف ١٧٥

باب الطلاق ١٧٩	باب طلاق الريضة ١٨٢	باب الرجعة ١٨٤	باب الايلاء ١٨٨	باب المخلع ١٩٠
باب النظر ١٩٣	باب اللعان ١٩٦	باب العنين ١٩٩	باب العدة ٢٠٠	باب ثبوت النسب ٢٠٤
باب الحضانة ٢٠٦	باب النفقة ٢٠٨	فصل ونفقة الطفل ٢١٣	كتاب الاعتكاف ٢١٧	كتاب حتى العسر ٢٢١
باب حتى البرم ٢٢٤	باب الخلف باعتق ٢٢٦	باب العتق على جسد ٢٢٧	باب التدبير ٢٢٨	باب الاستيلاء ٢٢٩
كتاب الاجامات ٢٣١	باب اليمين في الاكل والشرب ٢٤٠	باب اليمين في البيع والشرا ٢٤١	باب اليمين في الزنا والقتل ٢٥١	كتاب الحدود ٢٥٣
باب الوطى الذي يوجب الحد ٢٥٦	باب الشهادة على الزنا ٢٥٩	باب حد الشرب ٢٦١	فصل في التعدي ٢٦٤	كتاب السرقة ٢٦٦

فصل في الحشر ٢٦٩	فصل في كيفية القطع ٢٧١	باب قطع الطلقة ٢٧٤	كتاب السير ٢٧٥	فصل في كيفية ٢٨٠
باب استاذ الحفار ٢٨٢	باب المستحق ٢٨٤	باب العشار والخارج ٢٨٦	فصل في بيان احكام الخبة ٢٨٨	باب المرند ٢٩١
باب في بيان احكام الخلف ٢٩٨	كتاب اللقيط ٢٩٩	كتاب اللقطه ٣٠١	كتاب الايق ٣٠٣	كتاب المغنود ٣٠٤
كتاب الشركه ٣١٤	كتاب الوقف ٣١٠	فصل اذا بنى مسجد ٣١٤	كتاب	كتاب
كتاب	كتاب	كتاب	كتاب	كتاب
كتاب	كتاب	كتاب	كتاب	كتاب
كتاب	كتاب	كتاب	كتاب	كتاب



٨٨



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله...
 من المسائل الخفية وفرض علينا الزكوة لآزاله الوسوسة في الأصول البقية...
 في ظلم الحكماء...
 ولا يصح ما عده وسواه...
 وضبط العلم...
 وتمهد للاسلام...
 والبرهان...
 بن شيخ محمد بن سنان...
 وفيه ما طروا...
 واتمها فانت...
 شجرة بعض من العلم...
 وقاعدة لا يرى...
 خادون تبين...
 كثير من الغفلة...
 واستقال...
 من المتفكر...
 السوء والسيئة...
 لديهم...

العلماء...
 الذين...

تقديراً

وشرعت سبحانه...
 على المعلوم...
 تقديراً...
 الغيبة...
 النقل...
 في العدالة...
 مروج...
 ناصب...
 مالك...
 الشريعة...
 يعطيه...
 والحق...
 العالمين...
 الكائنات...
 الله...
 واضح...
 محلي...
 ذكر...
 التسمية...
 تعرض...
 لتنا...
 وقال...
 من...
 الدرجات...
 للدار...

والله...
 الذي...

۷۲
نخلستان

الف

三

بسم الله الرحمن الرحيم

كان ناقضا لعدم تميز الحد في غيره **مسألة** وأما السكر ليس برأى لحد الاغما لا ليس بموضع وحدة المعبران
لا يعرف الرجلان المرأة والاغما ذهاب الحركة والجسم بطلان الاغما بسبب بطلان الدماغ من البليغ الباء
والغنى منه الا انه يعبر بسبب الجلال القوى التي في القلب ولا تغلق لبالدماغ ولهذا جاز الاغما والغنى على
الاغما عليهم السلام ولم يخرج الجنون وان كان ناقضا لزوال المسكة بهامة **مسألة** في بطلان الحد اذا كان
وصح ما يكون مسموما ولجواز سواها لثبوت اسناد اولاد الضمك ما يكون مسموما ولجواز وبطلان الصلوة
دون والتبسم مالا صوت له اصلا وليس بمطلوع واحد منها لكن تكوهر الصلوة وانما قيد بالبالغ لا قهرا
الصحة لا تبطل الصلوة ولا تنقض الوضوء **مسألة** في بطلان الوضوء وما يقع مقامها من الايام والصلوة
على الدابة فلا تنقض القهقهة في صلوة خبابة ولا في سجدة تلاوت وان افترها ولا تنقض قهقهة المنقولة
الاصلح والشافعي خلافا في انتقاض الوضوء بالقهقهة لنا قوله عم الامن فذلك منك قهقهة فليقع
الصلوة جميعا **مسألة** في بطلان الصلوة عند الشنخيل **مسألة** ان يباشرة المرأة مجردتين وانتهت اليه واصاب وجهه
فوجهها ولم يربطها وكذا ان يباشرة الرجل الرجلان المباشرة على هذه الصفة لا تخفى بالباغ الذي يجعل
كالتيقن احتياطا ولم يشهد بعضهم ملاقات الفرج والفرج الاول كما ذكره كثير من الفقهاء في صفة
المعاينة اشارة الانتقاض الوضوء من اى جانب كان سواء كان بين الرجل والمرأة او بين الرجلين
لانه لا ينعقد الا اذا تبين زوج شئ لانه الوضوء ثابت بيقين فلا يرتفع بالوضع والاول هو
منه **مسألة** في بطلان الصلوة على الارض عند اذا كان خارج الصلوة واما اذا كان فيها كالمريض اذا
مضطجعا فبطلان الصلوة والصحيح ان ينقض ايضا **مسألة** في بطلان الصلوة اذا كان في موضع
الارض **مسألة** في بطلان الصلوة اذا كان في موضع الارض **مسألة** في بطلان الصلوة اذا كان في موضع الارض
من الاكباد الا ان السند يمنع السقوط وان لم يزل لا ينقض في الصحيح الروايتين عند الامام لان
المقعده على الارض يمنع في الخروج وغير الطلوع والقد يرى انه ينقض لمصلحة غاية الاسترخاء والراحة
اذا نام ثم سقط ان انتبه قبل ان يصير جنبه الى الارض لا تنقض وقيل ينقض عجز ارتفاع المقعدة
والاول هو الصحيح في الظهور وفي العلامة الا في قول الامام والشافعي في بطلان الصلوة اذا كان في موضع الارض
بعد السقوط انتقض الا فلا **مسألة** في بطلان الصلوة اذا كان في موضع الارض **مسألة** في بطلان الصلوة اذا كان في موضع الارض
خلاف الشافعي مطلقا في المحيط ان لا ينقض نوم الساجد اذا كان رافعا بطنة في فتحه بجافيا **مسألة** في بطلان الصلوة اذا كان في موضع الارض
في جنبه وان ملتحقا بفنجه في محمدا على راعية فعليه الوضوء **مسألة** في بطلان الصلوة اذا كان في موضع الارض
متولدة من لم يصبها عليه قليلا وقليلا غير ناقض في غير السيلين **مسألة** في بطلان الصلوة اذا كان في موضع الارض
من الجرح **مسألة** في بطلان الصلوة اذا كان في موضع الارض **مسألة** في بطلان الصلوة اذا كان في موضع الارض

[illegible]

الانجيل

[illegible]

المستوفى بكتبه
الحسين

انه ما غلب عليه من الماء اذا اختلط بالماء والماء مغلوب يقال خل مخلوط بالماء لا بالماء مخلوط
 ولا يجوز الطلاق بناء على قوله **ما غلب عليه من الماء** قال الجوهر هو والنادق التركة وغيره
 القطعة من الماء يغادرها السيل وهو فعل عطف على من غادره او مغلوب من اغدره ويقال فيعمل
 فاعل لا يغادرها بل يغادرها السيل عند شدة الحاجة اليه ويجوز ان يكون معنى مغلوب من غدر ان ترك الماء
 تركه الماء السيل اعلم انهم اتفقوا على ان الماء القليل يستحب بوقوع النجاسة فيه دون الكثير واختلفوا في حد
 الفاصل بينهما فمالا ائمة تغير الوصف والشافعية قدر بالقليلين والقليلان خمسة رطل بالبصرة او
 ودرهم الرخ وجيزهم والا شبة ثلثي دمن تقديرا لا تحديدا واصحابنا قدروا بعدم الخلو لا بغيره
 ذلك يغلب الظن عدم وصول النجاسة اليه اذ اختلفوا في بقاء الخلو من ذهب المقتضى الى ان
 به التمسك بالثبوت ولهذا قال المصنف في قوله **طهره التمسك** فهو لا يخلو بمحض
 بعضه والراد بالتحريك التحريك بالارتفاع والانخفاض في ساعة لا بعد المكن اذا الماء تسال بخلص بعضه
 بالاضطراب الذي يقع فيه ولو كثر لكنهم اختلفوا في سبب تحريك فروى ابو بصير عن الامام انه يعبر
 بالغسل وهو ان يغسل انشا في جانب اغتسل الاوسط ولا يتحرك الى جانب الاخر وهو قول ابو بصير
 وروى ابو بصير عن الامام رواية اخرى انه يعبر التحريك باليد من الاخر الى الاوسط وكان الاعتبار به اولى
 نوهه للتأويل في محمد عن الامام انه يعبر التحريك بالوضوء لانه متوسط بين التحريك بالغسل والتحريك
 بغسل اليد في المحيط وهو الاصح لانه الاوسط وعنه محمد انه يعبر بغير التحريك وفي الغاية فهو الرواية في الا
 اعتبار بغلبة الظن فان غلبت على التوضي ووصول النجاسة الى الجانب الاخر لا يتوضأ به والا توضأ
 قال وهو الاصح وقيل يمكن بان يلحق فيه موضع مقدار النجاسة ان نفذ الى الجانب الاخر فهو ما يخلص بعضه
 الى بعضه وكذا اذا اغتسل فيه وتكره الماء فان وصلت الكدرة الى الجانب الاخر فهو ما يخلص والا فهو
 ومن المشايخ ائمة الخلو بالساحة وهو ان يكونا عشرة في عشرة وطهرا قال المصنف **طهره**
 واختلفوا ان يكون تفسير آخر للغير لانهم فروا الغدير العظيم بما بقيا آنفا وبعد التحريك او بالساحة
 ومن سبب هذه التفسيرين ان يكون عشرة في عشرة لكن المصنف عطف على ما كان غديرا والمغنى لا يجوز الطهارة
 به فليس وقع في خبر ما لم يكن غديرا او لم يكن عشرة في عشرة فكلما الصورتين مستثنى عن الحكم السابق الكل
 فانه في خبره وبما اخذ من شيخ بايع وابو سليمان الجوزي والمصنف قال ابو بصير وهو قول ائمة الصواب
 عليه الفتوى لانهم اختلفوا في جواز هذا القدر مما لا يخلو الى النجاسة فقد روه بذلك تفسير ائمة النجاسة
 من جواز العود منه ورايهم في رتبة وثلاثون ذراعا فان هذا القدر اذا رجع كان عشرة في عشرة لان

لان الدابة اوسع الاشكال فيكون عند النجاسة كذا في الظاهرية واختلفوا في تعيين الذراع فقال الامام
 المعتمد ذراع الكوب كما توضع للام على النكس لانه اقصر من ذراع المساجع لانه ذراع المساحة سبع قبضات
 فروي كما قبض اصبع فائد وذراع الكوب سبع قبضات فقط وقيل ست قبضات اربع وعشرون اصبع
 وفي الخاتمة الاصح ذراع المساحة لانه البوص بالمسوح في المحيط الاصح ان يعبر في كل زمان وكان ذراعه
 من غير توضأ المساحة والكوب **طهره** اي عوى الغدير **طهره** لا تكشف الاخر **طهره** في قوله
 ان الغدير العظيم **طهره** ان حكمه حكم الجاري **طهره** في قوله **طهره** هذا مختلا طهارة والكتا وفي
 التحفة والبدائع الاصح ان يعبر النجاسة جارية **طهره** اي لم يعلم والردية ههنا مستفاد
 لمعنى العلم في نظم الطم والراية **طهره** في قوله **طهره** ان كانت غير رتبة يتوضأ من جميع الجهات
 وان كانت رتبة لا يتوضأ من موضع النجاسة بل من الجانب الاخر **طهره** الاصلاح نقله صاحب التحفة اذا
 وقع النجس في الماء فاما ان يكون الماء جارية او ركبا فان كان جارية ان كانت النجاسة رتبة فانه لا يتوضأ
 ما لم يتغير طوله او لونه او رائحته وان كانت رتبة قبل الجيفة ونحوها فان كان النجس كبريا في غير رتبة لا يتوضأ
 من النجس الجارية الذي وقعت فيه النجاسة ولكن يتوضأ من الجانب الاخر لانه يتحقق وصول النجاسة الى
 الذي يتوضأ منه وان كان النهر صغيرا بحيث لا يجري بالحيث لا يجري الماء عليه ان كان يجري عليه جميع
 فانه لا يجوز التوضي به من اسفل الجيفة لانه يجتمع جميع الماء والنجاسة لا تظفر بالجريان وان كان يجري
 بعض الماء فان كان يجري عليه اكنة الماء فهو نجس وان كان يجري عليه اقل الماء فهو طاهر لان العيون الباقية
 وان كان يجري عليه النصف يجوز التوضي به في الحكم ولكن الاصول ان لا يتوضأ منه انتهى قال صاحب الفرائد
 في نقله قصور لانه قال في ابتداء كلامه فاما ان يكون الماء جارية او ركبا ثم بين حكم الماء الجاري فقط
 وسكت عن حكم الماء الركبي والمقسم تقضي انه في حكم الركب لانه اقصر العلامة في هذا المعنى بناء على ما حكم الماء الجاري
 لان سببا كلامه يقتضيه بيان هذا الحكم فقط ثم بين الحكم الماء الجاري الركبي بعد اسطر فقال ولا يركب
 وضع فيه نجس اخره وغفل المخطئ عن سباق وسباقه **طهره** اي مستويا **طهره**
 قدم الكلام في حكم الماء المستعمل في توضيها ما لاشن ما هو المقصود واشارة الى ان التوضيحات انما
 تقع في نجاسة وضوء لان البحث عن حقايق الاشياء ليس من وظيفة اهل هذا الفن والاصل في ذلك
 ان محمد روى في عامة كتبه عن اصحابنا جميعا ان الماء المستعمل في غير طهر وهو طهر الرواية عن الامام
 عليه الفتوى لعدم البلوى وقال مالك هو وطهره اذا كان الاستعمال لم يغيره لكنه مكره مع وضوء
 غيره راحة الخذف والشاغرة اقول وانظرها كقول محمد في قوله هو وطهره كقول مالك وفي

تبعاً

فان الطرية المذكورة وهو قدر لا حيوة فيها وطه الايت لم يقطعوا لا يخرج في العيب لانه لا يمكن ان يقال
 ليس فيه حيوة ولا ياتى القطر فيه **فان قيل** لا خلاف في الشافعي لعدم الانتفاخ بمرها ولان عدم
 الانتفاخ بهما كرامة الانتفاخ **فان قيل** لا خلاف في الشافعي لعدم الانتفاخ بمرها ولان عدم
 ذكر على سبيل البدل فالصدر الشريف فيجوز صلوة من عادته لا فخره وقال الحنفى المرفوع بيقع بباشا قبيته
 بسن نفقة لانه لو كان من غيره نفقة انتفاخا وبالعادة لا فخره والسخاها في مكانها لانه اذا احتملوا لم ينعوا
 نفقة انتفاخا انتفخ فيه كلام لانه ذكره المصنف والحائنة وغيرهما انه لو صلوا في كعبه لم ينعوا في كعبه
فان قيل عندنا من ان وقع في البر ينزع الماء كله **فان قيل** فانه لو صلوا في كعبه لم ينعوا في كعبه
 فيه لان يغلب الماء فيخرج من الطهورة **فان قيل** بول ما يعلق على وجهه الامام **فان قيل** بول ما يعلق على وجهه الامام
فان قيل فانه يجوز له السداوى ولو اكلها وعند محمد يجوز مطلقا
 ان ماؤها من قبل ذكر الحلال وادارة الحال **فان قيل** ما لم تكن عذرة في عذرة لو كانت عذرة في عذرة لا
 ينعى ما لم يغترط ولو نزل اوري والقباح ان لا ينظر اصلا لا خلاط النجاسة بجميع ما فيها من الاجزاء
 والاضطراب وغيرهما ويستغفر الغسل ولا يتنجس اعتبارا بالماء الجاري لانها كلها يؤخذ من اعلاها
 من اسفلها لكن ترك القبلى للشار وطه اقل مسائل الا بامرنية على اتباع الآثار حتى اذا خرج الواجب منها
 حكم بطهارة جميع ما فيها ودلها وبيد النسخ وعندنا ان نجس نجس ويغيب الماء طهارة
 مطلقا **فان قيل** ان ما لم يستكره الناظر هذه الرواية الامام وهو اشبه بالفتوى
 وصاحب الهداية وقاضى حاشا وعليه الاعتقاد ورواية محمد ما يغسل وجهه مع الماء كونه ومادونه قليل ومن
 المشايخ من قالوا ثلثه ومنهم من قال لا يغسلون بوجهه وهو اختيار الطحاوى وعندهما باسامة وروى
 حشاش محمد الكثر ما يغير لون الماء ولو عوت الشاة في الحلب بوجهه او بوترين قالوا ترك البوة في
 سائر وشبهه المين كان الغزوة ولا يغسل الغليل في الماء لعدم الغزوة وغزايه لو غزاه بمنزلة البئر
 في من البوة او البوترين **فان قيل** لا خلاف في الشافعي في ان الجوز **فان قيل** لا خلاف في الشافعي في ان الجوز
 اجزاء الحائج وهو القبح واستحسن على اوطا طهارة بدلالة الاجماع فانه الصدر الاول ومن بعدهم
 اقتناء الحائج في المساجد حتى يسجد مع ورود الماء يظهرها بقوله نعم ان طهرا بيني وفي ذلك
 دلالة فخره في نجاسة ومنه المصنف كونه الحائج مما يدل على طهارة هذا يدل على طهارة ذلك وكذا
 يبين ما يؤيد من الطهور **فان قيل** ان وقع حيوان مات في البئر **فان قيل** ان وقع حيوان مات في البئر
 ومنه المرفوع **فان قيل** ان وقع حيوان مات في البئر **فان قيل** ان وقع حيوان مات في البئر

الفقدور

انتفاخه يرفى باب الصلوة يوم وليلة فان ما دون ذلك سائلا لا يمكن ضبطه بالتفاوت **فان قيل**
 لان الانتفاخ دليل التقادم فيعذر وقوعه منه ثلاثة ايام لانها اقل الميعاد
 لان الماء معه بغيرين وقية الشك في نجاسته في مضي البينين لا يزول بالشك فصار كما
 رأى عن ثوب نجاسته اكثر من قدر الدرهم ولم يدر متى احاطت لا بعيد شيئا من صلوة بالانتفاخ وهو العيب
 بطريق الوجوب بعد اخراج الواقع **فان قيل** وصوله المستعمل في الا بار للبلدان والقطر
 التي تقوم الى الماء غفرت لثقله لا خذرا **فان قيل** بطريق الاستحباب **فان قيل** بطريق الاستحباب
 قبيته الموت غير العقب في المسئلة فانها لو ماتت في الخارج ثم القيت فيها لا يختلف جواب المسئلة وفي الجوهرة الخاق
 اذا وقعت صارت بمنزلة الحق نزع كله لانها ببول وكذا اذا كانت مجزئة او متنجسة ولو وقع اكثر من وفاة
 قال الاربع كالواحد عند ابن يوسف ولو خسا كالاجابة الى التسع ولو عثر على الشاة ولو كانت فارثان
 كريمة الا جازية فاربعون عنده **فان قيل** استحبنا في رواية واخرى الحسين **فان قيل** استحبنا في رواية واخرى الحسين
 وما بين فاة وحياة كفارة كما بينا وجازية وشاة كبرياء وفي السنن نزع كل
فان قيل لو صغير الانتشار بالبلدة في اجزاء الماء **فان قيل** لو صغير الانتشار بالبلدة في اجزاء الماء
 الكلب يسقط عنه او نفس واخره صاين نزع جميع الاوكلة كلها سواء نجس او مشكوك وان سكره فما يستحب
 نزع في رواية والشاة اذا خرجت جنة ان كانت صارت من السبع نزع كله خلا لحي والادمية اذا خرج حيا
 ان كان محدثا نزع اربعون وان خبث نزع كله ولو وقع ادم ميت قبل الغسل نجس وان بعد الغسل لا لان
 يكون كافرا او ضياعا **فان قيل** بان كانت معينا **فان قيل** بان كانت معينا
 موفدة بالماء عند الامام في رواية وهو الاصح والاشبه بالفق كونهما نصاب الشهادة المنة وفي رواية
 ينزع منها ما دلو وفي رواية ينزع حتى يغلبهم الماء ولم يقدر الغلبة الشيء لتفاوتها بل فوضوا الى اهلهم كما هو
 دأبه وذا لم ينزع قد ما فيها بان تخفف صغيرة من موضع الماء من البئر ويصب فيها ما ينزع فيها لان تمثله
 او يسل فيها قبيته ويجعل لمبلغ الماء علة ثم ينزع مثلا عشرة دلاء ثم تعاد القبة فينظرون انقص فينزع لكل
 قدر منها عشر دلاء **فان قيل** وهو مروي **فان قيل** وهو مروي **فان قيل** وهو مروي
 بغزة دى فان ابارها لا نزع على ثلثة دلاء **فان قيل** حتى لو نزع بدلو عظيم مرة مقدار
 الواجب جاز لحصول النجس وهو نزع المقدار الذي قدره الشرع وقال زفر لا يجوز لان تبوات الدلاء بغير الماء
 كما الجارى وشك في النجس وثان اعتبار الجوزان ساقط لحصول النجس لا يرى ان لو نزع في عشرة ايام كل
 يوم ولو جاز ولو كان مكان ما زاد غير الوسط لكان اول الشربة موعودة النقصان ايضا **فان قيل**

اسما واربعين شدة في الموضع الكبير وهو اسما
 جعلوا اسما واربعين شدة في الموضع الكبير وهو اسما
 ضنفت الى المني وان شئت بنيت الاول على
 الفية واخرى الشاة في اعرابها حاله يتعرف وان شئت
 مثل خمسة عشر

كفاية الله اوردته النص بعبارة التوضيح لانه يلزم من هذا ان يكون نزع قد من الماء مطهر
 بنزع مطهر في اخرى مع اتحاد سبب النجاسة باختلاف دلوهما في القدر وقيل باسبب صلحا وهو ثمانية اهل
 مطلقا الاحال شرب الخمر فان شربه في تلك الحالة نجس قبل بلع ريقه فان لم يبلع ريقه ثلث مرة طهر
 عند الامام لان المانع مطلقا مطهر من غير اشتراط صب عنه **غير كراهة من الطهور**
 الدواب لا بل والبقر الجلالة وهي التي تأكل الغدة **لان لعابهم متولد من لحم طاهر وكراهة لحم النمس**
 في رواية لاحد الام لان الله الجهاد للنجاسة فلا يؤثر فيه كراهة سؤن وهو الصحيح **في رواية اخرى**
 النجاسة لحمها وقال الشافعي وهو غير الكلب والخنزير **قبل الكلف الغارة** واما بعد
 فسورها على اتفاقا اذا كان على الفور وان مكثت ساعة لا يتنجس عند ابي سن ويتنجس عند محمد لا ما يتنجس
 بالقاء والنجس لا يطهر الا بالماء عنه **النجاسة في عذرات الناس** اذ لو كانت نجاسة لا يطهر
 منها ما احتجتم به لا يمكن **لانها تأكل الميتة عادة** الا المجوس الذي يعلم صاحبها ان لا
 على اتفاقان روى ذلك في سبب وسبب المشايخ **والقياس** ان يكون
 سورها نجاسة نجاسة لحمها لكن سقطت نجاستها لعل الطواف فبقيت كراهة تنزه في الاصح
 وهذه العلة تجري في الطهارة وفي الخلطة حكم الماء المكروه ان لو توفى به مع القدرة على ما افرج بوضع الكراهة
 وانما عاد ما للماء توفى به ولا يتنجس **وهذه عبارة ائمة المشايخ والكرهات**
 قد مر ذلك وقال صاحبنا ان يكون نسي من احكام المشكوك في بل سور الحمار وهو لو غمر في الثوب جازت
 فيه فاما بالجمع بينه وبين التيمم قبل الشك في طهارة وقيل طهورة وقيل نجاسة والقول الثاني اختيار صاحب
 الهداية والوجز وهو الامح لان سورها من طهارة قالوا الوسم رأس سور الحمار ثم وجد الماء
 لا تنبى عادته والمراد بالشك صحتها التوقف لتعارض الادلة لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لو
 الحمار هو غير ابن عمر رضي الله عنهما ان نجس ولم يرجع دليل النجاسة لثبوت الفروغ فيه لان الحمار يربط في الدور
 فيشرب في الآنية لكن ليست لفروغ الهرة لانها تدخل في المضايح دون الحمار فلو لم تكن فيه فروغ
 اصلها كالسباع في الحكم بالنجاسة بلا شك ولو كانت الفروغ كضورتها كما مثله في سقوط النجاسة
 وحيث ثبتت الفروغ من وجه وسوى ما يوجب النجاسة والطهارة تساقط للتعارض وجوب المصلحة
 من وجهين انطوائ في جانب الماء والنجاسة في جانب العايب وليس احدهما اول من الاخر فبقي الامر
 مشكوكا في النجاسة فمثل الحمار الذي كان بمنزلة وفي الغاية هذا اذا كانت اما انا او اما اذا كانت
 رطبة يكون سؤن طهور لان الولد ينجس الام **في جميع بنيتها احتسابا**

اكل النجاسة

الحمار

بنيته

احتسابه في صلوة واحدة حتى لو توفى بسور الحمار وصل في ثم واحدة ويتم واعاد تلك الصلوة جاز ولو
 توفى بسور الحمار ويتم ثم اسباب ما تطفيا ولم يتوفى به حتى ذهب الماء ومع سور الحمار فعليه التيمم وليس عليه
 إعادة الوضوء بسور الحمار ولو تيمم وصل ثم اراق يلزم إعادة التيمم والصلوة لانه يحتمل ان يكون التوفى
 الحمار طهورا **والا فضل تقيم الوضوء** قال زفر لا يجوز الا القديم واختلاف في نية
 الوضوء بسور الحمار والاصول ان ينوي **الغالب والوقوف واحد** لان كل منهما
 متولد من اللحم فيعتبر واحد كميوان بسورة طهارة ونجاسة وكراهة ولا يرد الاشكال لكون سور الحمار
 مشكوكا في ان غرقه هو لان حكم الوقوف ثبت بالحدث الخالف للقياس فبقي الحكم في غيره على اصل القياس
من الانبذة لا يتيمم اتفاقا لان نية التيمم مخصوص من القياس بالاشرف فلا يقاس عليه غيره **في رواية اخرى**
في حديث ليل الجحيم وهو ما روى ان النبي لم قال اعند لا طهر وقال لا الاشئ من نية
 قال تمت طيبة وما طهر لكن رجع الامام الى قول ابي يوسف قبل موته على اية التيمم لان الية اقول من
 الحديث فيعمل بها او نقول انه منسوخ بها لتقدم عليها لانها مدينة وليلة الجحيم كانت بمكة قبل الهجرة
لان في الحديث اضطررنا وفي التاريخ جبراله فوجب الجمع احتسابا والاقاويل الشك
 مروية عن الامام ثم اختلفوا في جواز الغسل قال في المبسوط يجوز الغسل على الاصح لان ما ورد من
 النص على خلاف القياس بالحسين ما هو مشا والنجاسة حدث كغيره من الحدث وقال المفيد والاصح انه لا يجوز
 لان النجاسة اغلظ الحدثين والفروغ دونها في الوضوء فلا يقاس عليه وما نقل الزليعي في المفيد ان النية
 الحكم الرقيق كالماء يجوز بالوضوء بخلاف بغيره اصحابنا والمنازعة فيه هو للطهارة الذي زال عنه التيمم
 وفي الكلام لان الاختلاف في نية التيمم واقع مطلقا سواء كان مطبوعا او غير مطبوع **في رواية اخرى**
 معنى الباطن في اللغة النوع وقد يوقف بان طائفة من المسائل الفقيرية اشتمل عليها كتب ولقب بباب
 كذا ابتداء النص بالوضوء اوله ثم نسي بالغسل ثم ثلث بالتيمم على وفق ما في كتابه التيمم قد بما لما حقق ان
 يقدم التيمم لغة القصد وشرا طهارة حاصلة باستئصال الصعيد القصد في خصوص من مخصوصين على قصده
 مخصوص قال الزليعي وفي الشرع عبارة عن استئصال اجزاء من الارض في اغضاء مخصوصة على قصده التطهير وفيه
 وهو ان لا يشترط استئصال الجزء في الاغضاء حتى نجو بالجزء الممسوح كما هو صوابه انما يمكن ان يجاب
 بان يرد من الجزء الى اصل من الارض والجزء ايضا من الارض والمراد باستئصال العتبة لشرعائهم
 والاصل شرعية قوله فان لم تجده واما فقيم صعيدا طيبا وقوله ثم التراب طهورا وسلم ولو لم يشرع في الماء

من الاحداث

يجه الماء

في قوله او على سوا الالة السوا المعتبر بها هو السوا العرفي والشرعي لان قليله وكثيره سواء في الية والشرع
 على الالة خارج المصنف وان قيل هذا بناء على الغالب لا المستأثر المصنف لان عدم الماد في
 المصنف يتم كذا في الاسرار **فصل في** الصالح للوضوء والتزويج للبعد فلم يدخل ما لا يصلح له وان كان في قوله
 ثم فلم يعمد وما يدل على ان ايراد العموم لوقوعه في سياق النفي ولا يلزم المناقاة لانه انما يقال في الصالح بان
 ان لو كان المصنف محتمل لا يقولون به سوا كان مسافرا او مقبلا والميل ثلث الفرس وقيل ثلث
 الالف ذراع وخمسائة الى اربعة الالف وفي الصحيح الميل من الارض منتهى يد البصر في الكروية ان كان في
 موضع يسمع صوت اهل اثناء فهو قريب والابعد وفي ابي يوسف ان كان بحيث لو ذهب اليه وتوضا لثابت القافة
 في بصره فهو بعيد يجوز له التيمم **فصل في** باستي الماء او بسبب الحركة ولا يشترط خوف التلف
 خذ في الشفا وفي المحيط ولو وجد المريض من بوضه جاز له التيمم عند الامام وعند من لا يجوز ولو كان له خادم
 او اخيه لا يجوز له التيمم بالاتفاق **فصل في** بالنصب عطا على زيادة ويجوز بالرجوع عطا الموضع لان شدة التيمم
 للمريض انما هي في الخوف عند الخرج يتحقق بالامتناع ايضا والمراد بالخوف غلبة الظن وموقفا بغيره
 لمريض تجزئة او امانة او باخبار طبيب مسلم غير ثقة هو الغنى **فصل في** سوا كان خاف على نفسه
 او على ماله او ماله امانة كذا في شرح الطحاوي وبهذا تبين قصور من قال في تعليل امانة صيانة النفس
 من صيانة الطهارة بالماء فان طهارة البدن لا بدل للنفس انفسه وكذا الواضحة المرأة على نفسها بان كانا
 عند قسوة او خاف المديون المفسدين من الجسد بان كان صاحب الدين عند الماء وفي قوله لو لم يجز التيمم بغيره
 موضع لا يستطيع النزول اليه من غير ذلك لا يتحقق تيمم لانه غير قادر في التجسس ومما اراد ان يتوضا فتم
 انش بوعيه قبل تنبغ ان تيمم يعني ثم يعيد الصلوة بعد ما زال عنه ذلك لان عند هذا اجاب من قبل الجاهل
 يتخط فتمت الغسوة كما لم يمس في السجدة لكن يشكك هذا بالعدو فان التيمم بعد غمره من الوجه حصل
 من قبل الجهر والقياس لسيرة من كان العجز في الجسد يكون من قبلهم غالبا **فصل في** سوا كان عطشا او غطشا
 رفيق او دابة او حية او في الاستقبال وكذا اذا اشاح اليه الجبين وما لا تخار المرقعة لا **فصل في**
 من يمسح بها ثوبا او من يمسح بها ثوبا او من يمسح بها ثوبا او من يمسح بها ثوبا او من يمسح بها ثوبا
 من يمسح بها ثوبا او من يمسح بها ثوبا او من يمسح بها ثوبا او من يمسح بها ثوبا او من يمسح بها ثوبا
 الباقون والفرز والزم لانها اجماع مفيضة ولا يجوز التيمم بالثلث ولو مسحوا والزمح المحتج من
 الرمل وشي اخر وانما التيمم وانما كان في مكانها او مغلغلة بالتراب والتراب غلب **فصل في** لو لا تقع في
 التيمم التيمم لو لم يمسح بها ثوبا او من يمسح بها ثوبا او من يمسح بها ثوبا او من يمسح بها ثوبا

سواء كان

بسط

منه وكلمة من التبعيض **فصل في** التيمم بالتراب والارض قيل ثم دمج عند وقال لا يجوز الا بالتراب الذي له وجه
 من التيمم بالتراب والارض **فصل في** التيمم بالتراب والارض **فصل في** التيمم بالتراب والارض
 بنية التيمم جاز لان الغبار جزء من التراب فكل جاز التيمم بالتراب فكل جاز التيمم بالتراب فكل جاز التيمم بالتراب
 يتراخى الصلوة تراب من وجهه فجاز عند المروءة القديمة كجاءا واما حاله الاضطراب فيجب ان يتراخى الصلوة
فصل في استعمال الماء حقيقة بان لا يجزئ او مكاباة وجبهه كمن لم يقد على استعمال السبب كما بينا اتفاقا وشرط طهارة الصعيد
 لقوله تعالى سجدوا لعلكم تتقون والارض ترابا او غيره والطيب هناك مع الطاهر بل لا قوله تعالى ولكن يديها
 في التيمم **فصل في** استعمال الماء حقيقة بان لا يجزئ او مكاباة وجبهه كمن لم يقد على استعمال السبب كما بينا اتفاقا وشرط طهارة الصعيد
 الامام لم ينفذ في التيمم ولم يمسح تحت الحاجبين لم يجز تيمم وبهذا تبين ضعف ما روي عن مسحة الوجه واليد وكذا
 في التيمم فوض عنه لان التيمم ضعيف من الوضوء لا يتقاضيه برؤية الماء فينتقي بالنية خلافا لرواية **فصل في**
فصل في استعمال الماء حقيقة بان لا يجزئ او مكاباة وجبهه كمن لم يقد على استعمال السبب كما بينا اتفاقا وشرط طهارة الصعيد
 لا يجوز الصلوة وكذا المصحف ودخول المسح في الصلوة لان التيمم قوي مقصود لكن يحل له
 ودخول المسح كذا في صدر الشريعة وقال صاحب الفرائد في اشكاله لان علة عدم صحة الصلوة بتيمم هذه التيمم على ما
 في الحديث بان التراب ما جعل لظهور الا في حال ارادة في مقصودة التيمم فمقتضى ذلك ان يكون التراب في التيمم
 المسح ودخول غير ظهوره فما هو محل من المصحف ودخول المسح باستعمال التراب غير ظهوره انتهى لكن لا
 فيلان راد صدر الشريعة بقوله لم ينوب قوة مقصودة لم يكن المقصود اليها اصالة بل ضمنا لان المسح في التيمم ليس
 مقصودة اصالة بل المقصود منها التلاوة والصلوة وهي مقصودان ظاهرا وبهذا القدر يكفي للمسح ودخوله
 المسح كما لو غتسل وقدمه في شقق الماء المستعمل لا يجوز الصلوة وسكن يجوز للمسح ولا يتجاوز الى الصلوة
 لالة طهارة طهارة كالماء وكما طهارة ان ينوب قوة مقصودة بنفسه لا تخفى شئ آخر تدبره فتمت **فصل في**
 في التيمم **فصل في** استعمال الماء حقيقة بان لا يجزئ او مكاباة وجبهه كمن لم يقد على استعمال السبب كما بينا اتفاقا وشرط طهارة الصعيد
 لان التيمم طهارة واحدة فلا يميز احد عن الاخر لانه لا يميز بينه وبينه **فصل في** استعمال الماء حقيقة بان لا يجزئ او مكاباة وجبهه كمن لم يقد على استعمال السبب كما بينا اتفاقا وشرط طهارة الصعيد
 الغبار التلاوة في التيمم كذا في الشريعة ما عدا من غيرا وغيره والتلاوة ما يتلوه بعد بل خلقه ثم يمسح بها
 ووجهه **فصل في** استعمال الماء حقيقة بان لا يجزئ او مكاباة وجبهه كمن لم يقد على استعمال السبب كما بينا اتفاقا وشرط طهارة الصعيد
 ووجهه **فصل في** استعمال الماء حقيقة بان لا يجزئ او مكاباة وجبهه كمن لم يقد على استعمال السبب كما بينا اتفاقا وشرط طهارة الصعيد
 ثم يمسح بها ثوبا او من يمسح بها ثوبا او من يمسح بها ثوبا او من يمسح بها ثوبا

فصل

خبرها

التعليق

كف ليس يابن يده اليه الى الرنق ويمر بطن ابراهيم اليسرى على فمها به اليه ثم يفعل باليد اليمنى كذلك
وهذه الصولة لان في امره ان يستعمل الزاب المستعمل بقدر المكن فان الزاب الذي عاين به يصير مثلاً بالمسح او
يديرة ثم مسح بها وجهه ووزرا عيده لا يجوز ولا يجب مسح باطن الكف لان ضربها على الارض ينجسها وقال صدر
الشرعية ثم اذا لم يدخل الغبار بلين اصابعه فعليه ان يحلل اصابعه في حوض الى فرة ثالثة لتحليلها انتهى كما ذكر في
الزخيرة وقال بعض الفضلاء يلزم من كلامه اشتراط النقع وقد قال جده ولو لم يلقه فيلزم المناقاة انتهى
لكن يمكن التوجيه بلبس كلامه بحل الاول على رواية من لم يجوز به بلانقع والثاني على رواية من يجوز به بلانقع فلا يلزم
المناقاة ومن لم ينقظ على هذا قال ما قال تدبر ولا يجوز باقل من ثلاثة اصابع لانه مسح مشروع في طهارة
معودة فصار كتمسح الخفين والامس ويسمي **في الجنب والحائض والنفساء** لما روي ان قواما راوا
الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا اتنا قوم نسكن هذه الرمال ولم نجد الماء شربا او شربا وفيها الجنب والحائض والنفساء
فقال صلى الله عليه وسلم كن في الغاية وغيبها وفي كلامه لانه ثبت بهذا الحديث الاستواء في حكم التيمم فان كان
عن الحديث يجوز في الجنب والحائض والنفساء واما الاستواء في كيفية وان كان ثابتا ايضا لكن القليل المذكور
فامرنا به هنا يتبين قصور ما قيل من حيث الجواز والكيفية والالة **وبعد التيمم** دخول الوقت خلاف الشافعي
طهارة فورية فلا يبعد قبل الوقت لعدم الضرورية ولنا ان النصوص الواردة في التيمم لم تفصل بين وقت ووقت
فكانت مطلقة والمطلوب تجري على الاطلاق ما لم ينفذ بغيره لم يوجب جفا فصار كالعلم بيقع على عموم ما لم يخص
معتبر **الى التيمم** اي بالتيمم الواحد **ثلاثون مرة** وان لم يزد في كل مرة لانها طهارة فورية
فلا يبعد اكثر من فريضة واحدة ويصل ما شاء من التوافل ما دام في الوقت وان قولنا فالتيمم واحد واما في التيمم
وقوله الصعبة وهو التيمم ما لم يجد الماء فيجعل الطهارة ممتدة الى وجود الماء فكان في حال عدم الماء كالوضوء
التيمم المصحح **وبعد التيمم** وهو الماء **انقضى وقت التيمم** وفي الحديث وفي التيمم المصحح المصحح اذا حضر جنابة
والزخيرة ثم ان اشتغل بالطهارة ان تقوى الصلوة لانها لا تقضى فيتحقق الخبز وفيما شاة الاله لا يجوز
كله وهو رواية الحسن عن الامام وهو الصحيح لان اللوحى الاعادة فلا فوات في حق وقوله وهو صحيح في الصحة
نحو رواية الامام عن ابي عبد الله قال صاحب الاصلاح وفي رواية اخرى يجوز للولاء ايضا وقال شمس الاثر
مع العبيد والنفق اخيرا ما قال شمس الاثر فانه لم يقيد بغيره بل أطلق وقال بعض الفضلاء ويؤيده ما روي عن ابي
عباس انه قال انما في تلك منازلة وانت على غير طهارة فتميم وصل عليها ولم يفعل بها ولي وغيره انتهى وفيه كلام
لان قوله اذا فبا تلك منازلة ببلان ان يكون غير طاهر او اذا لم يكن طاهرا بل يعلم الجنابة ويحضر الطهارة تدبر وفيه
التفافية اذا لم يلبس خلعين فان كان بلبسها مدة التيمم لم يفسد التيمم والا فلا وعليه الفتوى وقال محمد وافر

الامام

او فرعية مطلقا **في الممرات او عيادته** اي يجوز التيمم بالانفاق كذا اذا خاف فورة صلح العياد لانها تقوى
لا الخلف **في الممرات او عيادته** اي يجوز التيمم بالانفاق كذا اذا خاف فورة صلح العياد لانها تقوى
افسد صلوة **في الممرات او عيادته** اي يجوز التيمم بالانفاق كذا اذا خاف فورة صلح العياد لانها تقوى
الامام عن صلوة لا يجوز التيمم بجوز الفورة **في الممرات او عيادته** اي يجوز التيمم بالانفاق كذا اذا خاف فورة صلح العياد لانها تقوى
اراد بالتيمم مع وجود الماء وكل ما ينفذ الخلف لم يجوز الجمع تقوى الدبل وهو الظاهر والوقفة كذا **في الممرات او عيادته**
ان لا ينقض التيمم ردة التيمم لان التيمم حصل حال الاستقام فيصير واعراضا الكفر غلبا لينا فيكون الوضوء لان الردة تبطل
التي ولا تؤثر في زوال الحدوث خلاف الرواية لان الردة تبطل العبادات بالكفر والتيمم عبادة واعراضا بان التيمم لا
عبادة الابدية وهي ليست بشرط عنه واجيب بان هذا القول منه في تيمم غيره او تقول في رواية اخرى انه
اشترط الغنية في التيمم بان ينقض ما قبله لان خلف الوضوء فيكون اضعف منه كذا في شرح الهداية وفي كلام
وهو ان يكون البدنية بلبس التيمم والوضوء قبله لا يقطع والاول ان يقال لان البدنية ثابتة اما بغيره وبين الوضوء
او بين الماء والزاب وعلى التقديرين ما ينقض الوضوء ينقضه بالطين الا انه كذا قال الشيخ العروبي معقوب باشا و
الضربة ينقض الجميع لا التيمم بلا اعتبار قيد لان عدم القيد معز فيه وبه لا يرد اعراضا الغرض المعروف بقا فيه
زاده على صدر الشريعة بان العزم ان كان يرجع الى المطلق التيمم لا يستقيم معنى قوله وينقضه نقض الوضوء لان نقض
لا يرفع الطهارة في الجنابة والحيف والنفس وان اراد الرجوع الى بعض التيمم دون مطلقه لا يقيم عطف قوله
قدرة على ما كاف لظهوره عانا نقض الوضوء فان القدرة تنقضي مطلق التيمم تدبر **والقدرة على ما كاف** لان
ان لم يكف فوجوده كونه لظهوره **في الممرات او عيادته** اي يجوز التيمم بالانفاق كذا اذا خاف فورة صلح العياد لانها تقوى
وتنقض في الماء اذا قد راعى على استيلاء الماء بالوجود الذي هو عليه لظهوره الزاب انتهى واعلم
ان كساف القصص المروية الماء اسناد مجازي لان رؤية الماء عند القدرة على استيلاء الماء على الحدوث السابعة عليه
والناقص حقيقة هو الحدوث السابق بخروج الجناس في شوق الهداية وقال الشيخ المعروف بيقعوب باشا وفي كلامه
هذا لا يستحب قول الجنب في التيمم عند الجناس طهارة فورية ولا خلف الوضوء بل هو احد نوعي
فكيف يعلم ان يقال على الحدوث السابق علمه القدرة ولو كان كذلك لم يكن فورة بين طهارة المستحضة
ولم يرد اداء فرضين تيمم واحد لانه طهارة فورية حينئذ يناسب قولنا الشا وقوله في ان نجا معه وان معها
يناسب ايضا انتهى وقال صاحب الفوائد ان حكم الجناس ساقط لان التيمم وان لم يكن خلف الوضوء عند الجناس
الزاب خلف الماء انتهى لكن كلام الجناس واراد على تحليله في نفسه قوله وينقضه نقض الوضوء يكون خلف الوضوء
تدبر ثم قال الجناس والا لو كان يقال ما كان عدم القدرة على الماء طهارة عند التيمم وحصول الطهارة مفيد وجودها لم

ان يكون شوقا ما بين الكعبين
ان يكون شوقا لا يلبس مع الكعبين
ان يكون شوقا لا يلبس مع الكعبين

کوفتہ

فانما تعرف بهن معرفة والحقيقة في اللغة عبارة عن السيلة يقال خاض الوادي انطاسا لسمي حيفا سيلة
في اوقاته وفي الشريعة
واحدة زبقة الرحم في الرخا والاب
التي رتبة الجراحات ودم الاستحاضة فانه دم عروق لادم دم وبقيده بالغة اجزاء من دم تراه الصغيرة
قبل ان تبلغ سن سنين وبقيده لادم ابراهيم دم النفاس فان النفاس رقيقة في اعتبار الشبهة مع اعتبار زمانها
من الثلث وقال الباقر نقله عن البرهسي قيده بالغة زائدة لانه لا يخرج دم الاستحاضة وقد خرج بقوله رحم وقوله لادم
لا يخرج ما كان لمرض او نفاس ويخرج به دم الاستحاضة ايضا انتهى لكن الجواب عن الاول بان بعض المشايخ لا يقولون
بدم الصغيرة ودم الاستحاضة يادما صانعا في بر القيد المذكور كقوله لتعريف على الاصلين واخراجا لدم
جزء الاضلا فقول الاول بانها لا يخرج ما كان لمرض الرحم لا يخرج ذات الرحم ودم الاستحاضة دم عروق ولا دخل
للرحم فيه
برقعة ثلثة على الخبية ونفسها على الظرفية وعلى الاول يكون المنع اقل مدة الحيض ثلثة
ايام على تقدير الخفاف **باب ما ينبغي ثلث ليل** هو ظاهر الرواية واضافة الليالي الى الايام ليما اختار عدد الايام
فيها لا يخصها فلا يلزم ان يكون الليالي ليالي تلك الايام ومن لم يتفطن على هذا قال ما قال **باب ما ينبغي ثلث ليال**
وعند الشافعي والحمد لله يوم وليلة وعند مالك سبعة
يوما وبقي قال احمد ومالك وفي رواية وهو رواية غايه من رواية اوله في رواية غايه الامام اوله في رواية يوسف وعند
في الاصل سبعة عشر يوما وعند مالك لاحد لقليل ولا اكثره الحجة عليهم ان النبي دم اقل الحيض ثلثة ايام واكثره عشرة
ايام
اعلم ان اللون الحيض هو الحمر والسواد وهو حضا اجماعا وكذا الصفة السابقة للاصح والمخففة
والصغيرة الضعيفة والكثرة والتزوية عنه والوقوف بينهما ان الكثرة تقرب الى البياض والقرينة للسواد
وقد اظهرت في هذا اي في مدة الحيض فهذه رواية محمد في الامام ولا يجوز البداء بالظهور ولا
التميم وجوبها ان كمينها بالدم مدة الحيض ليس بظن اجماعا فيغير اولها واخرها كالنضاب في باب الركعة مؤنة
مبتدأة رأت يوما وما وثمانية ايام طهر او يوما ما قال الغنوة كلها حيفا لا حاجة الدم بطرفي الحنق ولورات
يوما وما وثلاثة ايام طهر او يوما ما لم يكن شئ منها حيفا وقال ابو يوسف وهو رواية غايه الامام وقيل آخر
ان كان بهذه الرواية الظاهر اقل من ثمانية يوما لا يفصل لانه طهر فاسد فصار بمنزلة الدم وكثير من المتأخرين
افتدوا بهذه الرواية لانها ايسر على المفتي والمستفتي ولقلة التفاصيل التي يسبغ بظنها ويجوز عليها البداء بالظهور
والتميم كمن يشبه طرحة الدم من الجانبين كالمورات قبل عادتيا يوما وما وعشة ايام طهر او يوما ما
فالتميم حيفا هذه طرحة فليطلب من شئ هذه

ولو انكسره فغفره فجعل عليه الدواء والعلاك ويجوز نزعه عنه جاز المسح عليه ولو كان المسح على العلاك فيه
 ذكر الكرخ ان ابن عجلون ترك المسح عليه كما لو ترك المسح على القرمه وقيل لا يجوز تركه لان المسح عليه لا ينفع عادة
 لانه لا ينشف بخلاف الخرقه فانها تنشفه فيحصل الى قرحه ^{بله} لان في اعتباره في تلك
 الحال برسا والاصل في ذلك ان النمام فعل وامر عليا رضى الله عنه بالمسح على جميعه حينما اكسره احدى يديه يوم
 احد وقيل يوم خيبر والارء الوجوب عندنا وعند الامام ليس بواجب لان غسلها تحت الجبيرة ليس بنقض
 لانه المسح عليه وقيل واجب عندنا قال وهو الصحيح ^{مما} لما تحت ما دام العذر باقيا وفي الشارح
 وجبة احدى رجله جراحة فتوضا فمسح على الجرحه وغسل الصبيحة ولغيرهما ثم احدها لا يلزم المسح على
 الصبيحة لانه يحتاج الى المسح على الجرحه وذلك كالغسل ويؤدي الى الجمع بين المسح والغسل وهذا يجوز
 في غصوه واحده ^{بما} يواى الغسل ^{بما} بمدة معينة لا في حق المقيم ولا في حق السافر
 وعندنا شبه الخرقه فيلزم تسقط ^{بما} وان لم يفته الحل حلها
 وغسل ما حول الجرحه ومسح عليها ومن ضرورية الحل ان لا يقدر على ربطها بنصفه ولا يجده من ربطها ^{بما}
 وفيه اختلاف المشايخ لكن الصحيح ^{بما} الجبيرة او العصابة ^{بما}
 وجب البين وكان في العصابة ^{بما} المسح واستأنفها وكذا الحكم لورب موضوعها ولم تنقطع قال صاحب الفقيه
 وينبغي ان يقال فانه اذا كان مع ذلك لا يفترق ازاها اما اذا كان يفترق لشدة لصوقها فلا ^{بما} الى وان
 لم ينقطع فربما ^{بما} يبطل اقيام العذر ^{بما} الى المسح ^{بما} عند الامام ^{بما} والخلاف
 المجرى وفي المسحور يجب بالاتفق ثم المسح على الجبيرة ينوي فيه الحدث الاصولا لا كبر
 والتمسوا بان يقول على شق رجله لان الشق واحد الشقوق لا الشقاق لان الشقاق
 واحد بكسر اللام واباء الجوهري وغيره
 انما ^{بما} من الخرقه وهو مدفع وقال احمد والشافعي واذا كان في اعضاءه اشتقاق فان عجزه عن غسلها لم يترك
 ازال الماء عليه وان عجز عنه يلزم المسح ثم ان عجزه عن غسله ما جعله ويتركه وان كان الشقاق في يده وعجزه
 ان يغسله اشق ان يغسله وان لم يستغن ويستم جاز خلافا لها واذا وضع الدواء على الشقاق الرجل
 امر الماء فوقه الدواء فاذا ار الماء ثم سقط الدواء وان كان السقوط غمرا غسل الموضع والا فلا ^{بما}
 لانه بعد الموضع خلافا لما نفع وغيره والمعايير من اشتراط النية في مسحه
 لا يشترط نية في الجبيرة ونحوها باتفاق الروايات
 من التلذذ التي يكسرها فوعدا كرها فواضل وقولنا ولقد اكتبنا لاصالة بالتمسك الى الامام ^{بما}

اي تقضي الصوم دونه الصلوة لما قال تعالى وفيها كما علم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صيام ايام الحيض ولا تقضي الصلوة ولان الحيض يمنة وجوب الصلوة وصحة ادائها ولا يمنة وجوب الصوم بل
 يمنة صحة ادائه فقط تقضي وجوبه ثابت فيجب القضاء اذا طهرت ثم المعية اخر الوقت عند ما اذا احتاجت في اخر
 الوقت سقط وان طهرت فيه وجبت فاذا كانت طهرتها الوضوء وجبت الصلوة وان كان في حمة وان كانت قبل
 منها وذلك لما رواه فان كان البكش الوقت معقرا ما يسهل فيه الغسل والتحرية والا فلا لانه مدة الاغتسال
 من الحيض والصائى اذا احتاجت في النهار وان كان في اخره بطلت صومها فيجب قضاءها ان كان صوما واجبا
 كان نفلا فلا يمنة لقوله يوم فاني لا اعمل المسجد الحرام ولا الجنب وهو بطلا وتجه على النافعي
 في اجابة الدخول على وجه المرور والعبور يمنة لان الطواف في المسجد قبل اذا كان الطواف في المسجد
 يكون الحكم معلوما ودخول المسجد فلم يذكر واجب بان المفهوم من عدم جواز شروع الحائض في الطواف اذ يلزم بها الدخول
 في المسجد حائضا والافهم من انه لو احتاجت بعد الشروع في الطواف لا يجوز لها الطواف اذ لا يوجد فيها الدخول في المسجد
 حائضا وانما يفهم ذلك من هذه المسئلة فاحتج بالاذكر ومنه في **باب ما تحت الازار** كما لم يشرع والتقيد و
 ونحو القبلة وملاصقة ما فوق الازار **باب ما تحت الازار** فانه لا يجوز دونه حرمة ما رواه وهو
 قول النافعي والحد واحد الروايتين في اية يورق ويقتصر **باب ما تحت الازار** فانه لا يجوز دونه حرمة ما رواه وهو
 والاختيار وفي الخبر وغيره كونه لا حرمة تحت بنصف قطعي وفي النوادر في عمدة لا يكون صحيح هذا رواه صاحب
 الخلاصة ولو لم يرها غير مستعمل لما بالحرمة عامة محتار الكثرة لا جاهلا ولا ناسيا ولا كرها وليس عليه الا التوبة
 والاستغفار ويجب ان يتصدق بدنيا او نصفه وقيل بدنيا ان كان في اول الحيض ونصفه في آخره واما الوطئ
 في البر فممنوع في حالتي الحيض والطمه **باب ما تحت الازار** فانه لا يجوز دونه حرمة ما رواه وهو
 يزني العشرة فلا يحل عود الدم بعده ولكن يجب ان لا يطهر حتى تقبل وتقال في ذلك والحد وزفر
 لا يجاه طهر قبل الغسل **باب ما تحت الازار** فانه لا يجوز دونه حرمة ما رواه وهو
 تغسل للدم يد برتابة وينقطع اخرى فلا بد من الاغتسال ليخرج جانب الانقطاع او يمنة **باب ما تحت الازار** فانه لا يجوز دونه حرمة ما رواه وهو
 في حال طهرها وان لم تغسل فانه لا وقت الذي يمكن فيه من الاغتسال مقام حقيقة الغسل
 في من حق الوطئ فلا يصارن الصلوة دينا في ذمها **باب ما تحت الازار** فانه لا يجوز دونه حرمة ما رواه وهو
 عتق **باب ما تحت الازار** فانه لا يجوز دونه حرمة ما رواه وهو
 لا يجاه التوبة رفق منهم في الازمنة **باب ما تحت الازار** فانه لا يجوز دونه حرمة ما رواه وهو
 لا في الحيض أصلا فلا يمكن تقديره الا عند نسيب الحائض في **باب ما تحت الازار** فانه لا يجوز دونه حرمة ما رواه وهو

والا اذا جازحت الازار ما تحت
 الازار الكعبة

الى قب الحادة فانه يكون لا كونه حدة لكن اختلافه في التقدير وقيل طهرها تسعة يوما لا كونه الحيض في كل
 شهر عشرة والباطر وتسعة عشر بيقين لا حتى انقصان الشهر وقيل طهرها سبعة وعشرة وحيفا ثلث
 وقيل طهرها شهر كامل وقيل شهران وعليه الضم لان امس على المستقنى والنساء وقيل اربعة اشهر الاسماء
 وقيل ستة اشهر الاسماء وعليه لا كونه اذا العادة غير الحامل في الحامل واقل مدة الحمل ستة اشهر فقصا
 من شيا وهو الساعة ثم صورة مبتدئة رأت عشرة ايام وما وسنة اشهر طهرت ثم استمر الدم تنقضي عدتها تسعة
 عشر شهرا الا ان ساءت لا ما يحتاج الى ثلث حيض كل حيض عشرة ايام والثلثة اطهر لكل طهر ستة اشهر الاسماء
 وعند عامة العلماء حيضا عشرة في كل شهر من اول الاسرار وطهرها عشرة وكما لو بلغت ستا عشرة واذا زاد
 على العادة فان تجاوز العشرة فالزائد كله السرافة لانه لو كان حيضا ما جاز ان كونه ولا حيضا وان لم يجاز
 العشرة فالزائد على العادة حيض على الاصح وان كانت مبتدئة وزاد على العشرة حيضا والزائد استمر حتى لا ينفذ
 لا يربط عليها والناس بكسر النون مصدر نفقت المرأة بغير الزوج وقتها اذا ولدت فهي نفسا وهي نفاس
 فلهذا يجمع على فعال لانفساء وعشرة والولد منقوس وفي الاصطلاح دم يعقب الولد من الفرج فلهذا
 ولم يرد ما لا يكون نفسا لكن يجب عليها الغسل عند الامام وعند ابي يوسف لا وفي السراج الوهيد بل هي نفساء
 عند الامام وببغيتي الصدر الرشيدي وصحيح الزيلعي قول ابي يوسف معزنا الى اللغيد وقال لكن يجب عليها الوضوء
 وحكم حكم الحيض في جميع الاحكام ولا حد لاقا وهو من باب التامم الشبهة واكثر اهل العلم وقال النووي
 اقله ثلثة ايام وقال اله في اربعة ايام وقال شيخ الاسلام اتفق اصحابنا على ان اقل النفاس ما يوجب
 فانها كما ولدت اذا رأت الدم ساعة ثم انقطع عنها الدم فانما نفسم وتصل والمراد من الساعة اللحمة
 لا الساعة النجومية وهو الصحيح وهذه في حق الصلوة والصوم واما اذا احتجج الحية لا نفقاء العدة
 فله مقدار بان يقول المرأة انما ولدت فان طلق فالت بعد الولادة قد انقضت عدتي فعند الامام ثمة وعشرة
 يوما وعند ابي يوسف احد عشر يوما وعند محمد اقل ثمة وعشرة يوما وعند ابي يوسف احد عشر يوما وعند محمد اقل ساعة
 واكثره اربعة ايام وقال الشافعي اكثره ستة ايام وهو احد قول مالك وقوله الاخر يصح في العادة وقول
 الاوزاعي في النفاس من الجارية كقولنا ومن العلام ثمة وثلاثة ايام جازنا على ذلك حديث ام سلمة رضي الله عنها قالت
 كانت النفساء نعمة على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعين يوما وقال الزمخشري اجمع اهل العلم من اصحاب النبوة
 ومن بعدهم على ان النفساء تمنع الصلوة اربعين يوما الا ان ترى الطهر قبل ذلك وما رواه الحارث بن اسباط عن عائشة
 قبل يومين اكثره الولد استخاضه لان الحيض دم وبالحمل يستدفع الرحم فانزاه بعده يكون استخاضه روي خلفه الشيوخ
 ان الدم الذي نزاه بعده خروج اكثره النفاس لانه لا كونه حكم الكل وان زاد الدم على اكثره وبما عارة فالزائد على ان غارها

استخاضه والا

اي وان لم يكن لها عادة فالزمان على الاكثر فقط كسماحة لان الحيض والنفاس لا ينبغي وزان لكونه حادثا تنبت وتقل
بمرة في الحيض والنفاس عند اب يوسف وبينه وعند حال الامعاء وشمع الخلاف تظهر فيما اذا رأت خلاف عادت
سنة ثم استعملت الدم في الشهر الثاني فانها تزداد الايام عادت الفدية عندهما وعند اب يوسف تزداد الايام تزداد ولولاها
ذلك لم يكن ثم استعملت الدم في الشهر الثالث فانها تزداد الايام مرات مرتين بالاجماع وتغلب في وقتها ولولاها من بين
واحد بل ان يكون ولادتها اقل من ستة اشهر من الاول عند الملائكة بالولادة الاول ثم تنفك الرحم فكان الدم من
عقبه نفاسا كذا ذكر في اكثر الكتب حيث كان هذا بقوله الكثرة النفاس اربعة يوما الا ان يقال ان ما تراه عقب الثاني انما
قبل اربعين يوما فهو نفاس الاول والثاني واستعملت بعد عامها كما في الجوف في الخيط فان ولدت ثلثة اولاد بين الاول والثاني
من ستة اشهر وبين الثاني والثالث كذلك وكما بين الاول والثالث اكثر من ستة اشهر فالصحيح انه يجعل لكل واحد
خلافا لجمعه وهو موزن لانه نفاسها ما الثاني لان في الرحم بالثاني فلا يكون ما تراه عقب الاول من الرحم بل هو سمي سنة
وانقضاء العدة من الولد الا ان الجماع لا ينافي العدة متعلقة بفرغ الرحم ولا في ما يقع بهاء الولد والسقط مثله السقط
قبل تمام انظر بعض خلقه كشعره وبره وانف ورجل فهو ولد تصير به ام نفساء والامة ام ولد ان ادعاه السيد فبقيته
الطلاق المطلق بالولادة بان قال اما ولدت فانت طالق وتنقضي العدة لانه ولد لكنه ناقض الخلق لا يمنع احكام
الولادة وفي قول صاحب التبيين والتبيين خلفه الا في مائة وعشرين يوما في نظر فليتا مل وجه النظائر النطقة تصير
مئينا في مدة قريبة من اربعين يوما وان اسرع صار تحت وثلثين يوما وان ابطأ ففي ثمانية واربعين يوما كما يصير
في ثمانية واربعين يوما بعد تسخير فعملان هذا قبل عدة المدة لانه لا يجوز الا ان يستحب خلقه وقال البيهقي
ان الجنين في غلب الاربعين يوما لثلاثة اشهر ان كان ذكر او لاربعة اشهر ان كان انثى ودم الامه ذكر عاق الدائم لا يمنع
صلى ولا يمسوا ولا يمسوا هذه المسئلة لم تذكر في موضعها والمناسب ان تذكر في فصل السمت اخذت
في بيان احكام العذر المستحق ومنه يمسس البول او من به استطلاق بطنه وانطلاق ربع او عاق دائم او جرم لا يرتك
الانثى في اللغة استمرار الدم بالمرء بعد ايامها ومسس البول استمرار الدم استمسك واستطلاق البطن جريان وانقلاط
الرجح لا يستطعم جمع مفعلة كالجمع والجمع الذي لا يرقاء وهو الدم الذي لا يسكن يتوضأ في وقت كل طهر ويصلون
به في الوقت ما يشاء ومن فرض وقتا ما دام الوقت باقيا والمراد بالنظر بازياع النزاهة فيشمل الواجب والندى وقال الشافعي
يتمتعون في كل طهر ومن يعطون من الزنا ما يشاء وانما لك الغرض بقوله المستمسك انه تنوضا في كل طهر من اهل البيت
والطاهر بقوله في كل طهر والكل طهر مذكور وان ان الطاهر كل طهر من تنوضا في كل طهر كما في قوله في كل طهر والكل طهر
كل طهر لم تكن عليه صلوة ومنه في طهره وان الغطاء تنفضا على نصفه كشكلا على ما ساءه النوى في المذهب ويصير
النوى جرمه في وقت فقط هذه اذا كانت العذر موصوفا وقت الوضوء او بعد ايامه قبل ان تنقض واستمر الطهر

الانقطاع الى خروج الوقت فلا يسلط وضوءه ولا يمسح على الخفين والوضوء المستحب بعد خروج الوقت اذا لم يكن
الدم سائلا في وقت البس وقال في خروج الوقت فقط واصله البطلان الى الخروج وهو الدخول مجازا لانه
ناشر للخروج والدخول في الانفاض حقيقة وقال ابو يوسف بطلانها كما كان والى ثلثة اختلاف اشار بقوله فالمسح في وقت
لا يصلح بعد الطهر عند علمنا ثلثة لانفاضا طارعا بالخروج العذر في وضوءه لا يقطع قبل الزوال ولو بعد
الصحيح يصلح به الطهر عند الطهرين لعدم خروج وقت الزمان ولا ينقض الخروج وقت الطهر خلافا لابي زكريا
ودخول الوقت ولا يمسح له خروج احد الناقضين ومود دخول الوقت والعذر وما لا يمسح عليه وقت صلوة الا
والعذر الذي ابتلى به جرمه في هذا تعريف العذر وفي حالة البقاء واما في الابدان فان يستعملها سائر العذر
وقت الصلوة كما لا ينقطع فانه لا يثبت ما لم يستعمل الوقت كذا في اكثر الكتب وفي الكافي ما يخالفه فان قالوا
بصلح صاحب هذا المذهب في وقت صلوة زمانا يتوضأ ويصلح في خالف الحديث انتهى وقد وفي صاحب الدرر
بينهما بطلان الاستصحاب انه كذا في اكثر الكتب على ما بين الحكم وقال الباقي وفي نظر لان الشبهة من الانقطاع في النظر
وذلك على قدر ان يكون المراد من الاستصحاب الاستصحاب الحقيقي انتهى وفي كلامه لانا لا نعلم استلزام الاستصحاب
الحقيقي من الشبهة لان ما استعمل الوقت بحيث لا ينقطع لحظة نادى فيؤدي الى نفي تحقق العذر لا
في الامكان بخلاف جانب القبي من فانه قد خرج انقطاع وقتا كاملا وهو ما يتحقق ولا يلزم اعتبار
كل من المشبه بل يكفي ان يكون باعتبار بعض ما فيه وما في الكافي يصح تفسيره في غير هذا قال صاحب الدرر
ولو سلم لان الانقطاع البسيط لم يحكم بالعدم فليتا مل وفي النوازل واذا كان به جرم سائل ومشد عليه فخرقه
فاصاب الدم ثوبه فغسل ولم يغسل ان كان لو غسل يتجنب ثوبا قبل النزاع جازان لا يغسله والا فلا يجوز
ولو كانت يد ما قبل احدى يدي فوضأ فبعضها سائل ثم سأل النوى لم يكن استقصا وضوءه لان هذا
حدث جديد كما اذا سأل احد من يديه فوضأ فبعضها سائل ثم سأل النوى الاخر في الوقت استقصا وضوءه
اضافة الباب الى الانجاس باعتبار ان بيانها فيه فلا ضارة
لادنى الملاية ولا يقتضي بقدر البيان كالمسح الى بعضه الا ان كان وما فيه منه الجرم من الاشارة الى تعدد الانواع
بني في تعدد الانواع مضاف الى الانجاس في قال بقدر الكلام باب بيان انواع الانجاس فقد زاد والنجاس
جميعا بغير النوى وكسرة الجرم وكسرة النوى وكسرة النوى وكسرة النوى وكسرة النوى وكسرة النوى وكسرة النوى وكسرة النوى
ستقدر في الاصل مصدر استعمال اسم بطلان على الحقيقي وعلى الحكم وهو الحديث والاول وما في سائر
النجاسة الحكيمة وتظهرها في بيان النجاسة الحقيقية وتظهرها وان اخرجها لانها اقوى يدل على ذلك
انما قيل ما يمنع الجواز اتفاقا بخلاف الحقيقة فان قيلها معقد عند الشافعي ونسبنا قدر الدرهم وما دونها من

ففيه الظن يحصل فالحال بآئنه ولحدوث المستيقظ انتهى وفي كلامه لا ولا وجه للاستدلال به لانه لا يدل على
اشتراط الغنى لئلا ينعقد بغيره النجاسة فعند التحقيق بغير الزيادة احتياطا على ان المذكرة لحدوثه تنزيها لا محرم
بدلالة القليل ولذلك قيل ان سبب لا واجب وازالة النجاسة واجبة للصلى وسبب هذه عبارة المختار وعلمه
صاحب الاحتياط بقطع الوسوسة وبهذا ظهر فساد ما قيل السبب بعد الثلث لافائدة فيه والعصر في كل مرة ان امكن
وسايل في الثالث الى ان ينقطع القطر والمعتبر عصر الغاسل وغيره غير رواية الاصل ان لو غسل ثلاث مرات وغسل
مرة الثالثة يطهر وقال الشافعي ان يطهر بالفضلة والا ان لم يمكن العصر كالحصير ونحوه يطهر بالتجفيف
كل مرة حتى ينقطع السقاط ولا يشترط اليبس ولو كانت الخطة متقطعة والميم منى بالماء النجس بغسل ثلث مرات ويجف
في كل مرة فطهر ان يطهر الخطة في الماء الطاهر حتى تشرب ثم تجفف ويغلى في الماء الطاهر ويبرد ويفعل ذلك
ثلث مرات وعلى هذه السكينة المنع بالماء النجس بان يمره بالماء الطاهر ولو كان الغسل غسبا يصيب عليه بقدره ويغلى
حتى يعود الى مكانه ثلثا وكذا الذهب بان يوضع في اناء متقرب ويجعل على الماء ويحرك ثم يفتح الثقب الى ان يذهب
الماء ثلثا ولو اقيت الدجاجة حالة الغليان في الماء قبل ان يشرب يطهرها ونفس ما في من النجاسة لتنف لا يطهرها
وكذا ذلك الفحيح اذا صب في الخمر بالاتفاق وقال محمد بن عيسى طهارة غير المتعصر ابدا لان الطهارة بالعصر وهو
علا ينقص الفتوى على الاول ويطهر بساط نجس يجرى الماء عليه يوما وليلة كذا في الرخمين والتا تاريخه
وقيل اكثر يوم وليلة وفي الوقاية ليلة والتقدير ينقطع الوسوسة لانهم قالوا الساط اذا نجس وجرى عليه
الماء الى ان يتوهم زوالها طهر لان اجزاء الماء يقيم مقام العصور كذا في الخطة المراد من هنا ما نعتد بغسله وتوهم
فهو ران فيما لم يكن عصره ونظيره في الروث والعذرة بالخروج حتى يغير وما دأ عنه محمد هو المختار وعليه الفتوى
لان الشرع رتب وصف النجاسة على تلك الحقيقة وتنفي الحقيقة بانتفاء بعض اجزاء بعضها فكيف
الا يرى ان العصور الطاهرة اذا صار نجسا تنجس وان صار خلا يطهر بالاتفاق فعرفنا ان استعمال العين تنجس
زوال الوصف المرتب عليها وعلى هذا الحكم بطهارة صابون من زيت نجس خلا فالابن يوسف لان اجزاء ذلك
النجس باقية من زهره وكذا يطهر ما وقع في الخل فصار لعل لا تغلب العبد وهو امن المظهرات فان كان من غير
فلا خلاف في الطهارة وان كان غيره كالخنزير والميت فمع هذا الخلاف وفي الظاهرية العذرات اذا وقعت في
حتى صادت ترابا قبل تطهره ونفى قدر الدرهم سامة كوض الكف في الرقيق ووزن اربعة دراهم مثقال الكيف
في السامة في رواية الفوائد بالوزن في كتاب الصلوة والدرهم هو الكبير الذي بلغ وزن مثقالا وقيل يعتبر بدينار
زمانه ووقع الهندواني بينها بان رواية السامة في الرقيق كالبول ورواية الوزن في الثمن كالعذرة و

واقتناع كثير من المشايخ وهو الصحيح والنجاسة يمكن الاصرار عليها ما عدا غرضه والشافعي قبله كانت اوكثرة
 مغلطة كانت او مخففة لان النقص الموجب للنظير لم يفصل القليل والكثير وان الخبز من القليل خبز وهو مدفوع
 فقد زاده بالدرهم لان موضع الاستنجاء لم يطرأ بالكلية بارار الحجر عليه ولهذا الموضع المستنجى الماء القليل النجس فان
 صار موضع الاستنجاء معقدا في حق الصلوة علم ان قليلها في النجاسة معقود لان الحال مستقرة بقدره وانما المعقود بالدرهم
 لا يستباح لهم ذرعا في مجاوزاتهم من نجس مغلط كالدم بالسائل لادم في حقه واقا فيه نابا بالسائل
 لان ما بقي من الدم والوقوف ليس بنجس والبول ولو ما صغير لم يؤكل لاطلاق قوله عليه السلام الستره
 عن البول الحديث وكل ما يخرج من البدن الا دمى معطوف على قوله كالدمل موجب للنظر بغير اربعة اللوح والبزاق ونحو
 هذا ونحوه الاجابة وكهه كالبطل لاهل والاورد بول الحمار والرهق والقان واعترض بعض الشارح والوقاية
 هنا ان المراد من قوله وبول الحمار والرهق والقان وبول المالا يؤكل لحمه فلو طرأ قوله وبول لكان احسن انتهى
 وفي كلامه وهو انه فرق بين المالا يؤكل لحمه كدائه وبين المالا يؤكل لحمه للنجاسة كما هو جواب ولهذا وقع في الكتب ^{الفرق}
 بحكم كل واحد منهما على حدة كما قال الحنفى يعقوب باشا ولم يتفطن بعض شراح النهاية هذه الكتاب لهذه ^{الفرق}
 فقال في تفسير قوله والبول اي من حيوان لم يؤكل واشت وقوله بول النجاسة عليه السلام يعقوب انه مخالف حكم غيره
 من غير انما كوك في البول كما خالف في السور والوقوع ولم يقدر التذكار في قوله والرهق والقان فسكت مع انه
 يمكن التذكار لانه اختلف الشايخ فيهما فقال بفهم بول الرهق والقان وغيرهما نجس في اظهر الروايتين
 بغير الماء والثوب وقال بفهم بول الفحاش ليس بنجس للضرورة وكذا بول القارة والرهق اذا احاط الثوب
 لا يفيد لانه ممكن التحرز وعلى هذا اخصيص ذكرهما لكونهما محل الاختلاف فلنأمل وكذا الروث والحشيش عند الامام
 لان النجاسة عنده ما ورد النقص على نجاسة ولم يعارض نصا فرغ على نجاسة سواء كان اتفق العلماء فيها او اختلف
 فان اختلفوا في نجاسة الاجزاء وليس بحجة في مقابلة النقص فلا يصح له ارضاله وقد ورد في نجاستهما نص وهو ما
 روى غير النجوم انه لا يري بالزربة وقال هذا برس او كس ولم يعارضه غيره فقلنا خلافا لهما او عنه ^{الفرق}
 لاختلاف العلماء بورد التحقيف عنه بما فان ما لا يبري طهارة لعموم البلوى بخلاف بول النجاسة فان نجس مغلط
 اذا لم يورث في فان الارض تشفى وما ذرير الثوب من مخففة قال صاحب التحفة واما حد الكثرة في النجاسة الحقيقة
 فهو الكثرة الفاحشة ولم يذكره في هذه الرواية واختلف الروايات في الامام روى غايي يوسف انه قال سأل ابانا ^{الفرق}
 رحمه الله الكثرة الفاحشة فله ان يكمل في حصره او قال الكثرة الفاحشة ما يستغنى عنه ان س ويسكنه ونحوه وروى الحسن ^{الفرق}
 قال ثوبه ثوبه وذكر الحاكم في مختصره في الطرفية الربيع وهو الامح لان الربيع حكم الكل واختلف الشايخ في تفسيره
 قال بعضهم بربيع ثوب البنية وقيل ربع كل عضو وطرف احاطة النجاسة من اليد والرجل والكم وهو الصحيح

ولم يقتض الا التكرار واشتغاف في فصيل مستحب وقيل البسملة في زماننا لان اهل الزمان الاول يعبرون بالعبارة التي يكونون فيها
واهل زماننا ياطولون كنه فيستعملون تسليطا وقيل سنة على الاطلاق وهو الصحيح وعليه الفتوى كما في الجوهري وفي المغني
ولا يستحب في حياض على طريق المسلمين لانها تنبت للشرب ولكن يتوضأ ويغتسل فيها يغسل يديه ثم الخبز يطين الجميع ان جعلوا
الاناء او جعلوا اناءهم الى الزيادة او قلت ان اجتمعوا الى من يره اليسى فلا يغسل بظهر الاصابه لا يبرؤس لانها يبرؤ
الباسور وفي الشئ بعد بطن الوسطى يغسل على قدر ما ثم يغسل في السبابة حتى يغيب على ظهر الطمان والبقية
ذلك عدد لان النجاسة غير مبرأة الا لقطع الوسوسة فيقف رباثت وفيل السبب والمراه تصعد النجس والوسطى جميعا
تغسل بعد ذلك كما يغسل الرجل على ما وصفا لانها لو كانت بجمع واحدة كالرجل عسى ان يغسل في موضعها فتند في غير موضعها
وهي لا تشوب ويرى مباح ان يرضى على الارض حتى يظهر مائة اخل فيمن النجاسة ان لم يكن صائما انا فيه بل ان كان
صائما يغسل في واديه ولهذا نهى عن النفس والقيام بلا تشف بالحق وجب الى الغسل بالماء وانما فسرنا فاعلى يجب لان كل
ما عدا الخبز ولا يسمى نجسا ان جاء وز النجس اكثر من قدر الدرهم لان البنية حارة مجازية اجزاء النجاسة فلا يزيلها
السبب بالجر وهو القياس في محل الاستحباب لانه ترك الغسل على خلاف القياس فلا يتعمده والمراد بالماء مهرانا كل ما به طهر
يزيل ويعبر ذلك وراه موصوفه الاستحباب اي ويعبر في موضع صحة الصلوة ان تكون النجاسة اكثر من قدر الدرهم مع سقوط
موضع الاستحباب بناء على ان ما على الخبز في حكم الباطل عندها ومنه محذور الخبز كما الخارج فان ما فيه زائد على الدرهم بمنه
ولان كان اقل وكان في موضع الزمان بدين نجاسة يجب فان كانا الجمع اكثر من قدر الدرهم بمنه وفي الفتية ان اصاب الخبز
نجاسة من خارج اكثر من قدر الدرهم فالصحيح انه لا يطهر الا بالغسل ولا يستحب في بطن ولا طعام ولا يبرؤس له ثم
في ذلك فانه لا يستحب بغير الغسل من الخبز وعنه وكذا في غيره من اجزاء الجسم وكذا في كسرة الخبز والخبز
ما قلنا يستحب بهذه الاشياء اجازة الكراهة فلا يكون مقيلا للسنة وبمنه لا يستحب بالبعد المقدام اليدين الموح
والسبب في هذه الاغصنة بان يكون به مغلوطا او بجاير فلو شئت الاستحباب وكذا استقبال القبلة في
البسملة في قوله تعالى انما يتم حائط فاستقبلوا القبلة ولا تستبدرونها ولكن شرقوا وغربوا ولها كان الامم من
اوراقهم في قوله تعالى لا تستبدوا بها ولا تراءى فيها وفي قوله تعالى فليس يستقبلوا القبلة في قوله تعالى
ما بينة بليد ان يبدل في قوله تعالى في قوله تعالى ولا تراءى فيها ولا تراءى فيها ولا تراءى فيها ولا تراءى فيها
للتقوى والبول لانها من ايات الله تعالى الفاعل ولو في الخلاء وهو المذهب المتقوى واما بالقصر فهو المذهب لان الدليل
في قوله تعالى ولا تراءى فيها ولا تراءى فيها ولا تراءى فيها ولا تراءى فيها ولا تراءى فيها ولا تراءى فيها ولا تراءى فيها
منه في قوله تعالى ولا تراءى فيها ولا تراءى فيها ولا تراءى فيها ولا تراءى فيها ولا تراءى فيها ولا تراءى فيها
ولا تراءى فيها ولا تراءى فيها ولا تراءى فيها ولا تراءى فيها ولا تراءى فيها ولا تراءى فيها ولا تراءى فيها ولا تراءى فيها

ولا يقرأ القرآن ولا يقرأ فيه وفيه ضعف الا اذا اضطرر كما في الميتة وحجب الاستبراء او التخيخ وقيل يكفي بمسح الذكر
واحدة اثنتي عشرة مرة والصحيح ان يطأ الفاسدة وغادتهم مختلفة فمن قبل ان صار طاهرا اجاز ان يستحب لا لكل
واحد علم بما ذكره **كتاب الصلوة** وما فروع من الطهارة شاع في الصلوة
لانها المقصود وقدم الاوقات لانها الاسباب بروهي متقدمة على السببات انما يقتض تقديم الاوقات على
الصلوة التي بنيت في باب صفة الصلوة على شرط الصلوة التي ذكرت في باب شرط الصلوة لان الشرط ايضا متقدم
على الشرط ولست الشرط من مسببات السبب الشرط فلا يتم التقريب فالظاهر ان ذكر في الغاية حيث قال
وانما ابتداء بيا الوقت لانه سبب للصواب ومنه لا بد ان يكون له جريان في التقديم وفي كلامه لانه لا خلاف في ان
تقديم السبب في الوجود يقتضي تقدم على الشرط التي لا يعتبر وجودها الا بعد وجود السبب شرطها
لتوافقها عليها شرعا فيتم التقريب قال الزيلعي الصلوة في اللغة الدعاء قال الدقاق وحصل عليهم ان صلوة من سكن لم يلم
داع لهم وانما دعوا على باعتبار لفظ الصلوة والشيء به عبارة عن الافعال المخصوصة المعهودة وفيها زوق
بقاء معنى اللغة فيكون تغييره لا نقله على ما قالوا من ان الفرق بين الفعل والتغيير في النقل هو المعنى الموصوفه ومربعا
وفي التغيير يكون ما بقي لكن زير عليه شئ اخر وفي الثانية الظاهر انها متقدمة لوجودها في وقت في الامور
لوقال في الاخرى كان اولى الى هذا كلامه وقال صاحب الفوائد نقله عنه ايضا ان لو ذكر الاخرى بل الامور
الكان اولى فلان الاخرى اشارة متقدمة معهودة عند الشئ في اكثر الاحكام فلهذا اشارت معهودة في
اوراءه ايضا فمنه لا يقتضي وجود الصلوة النوعية فيه برون الدعاء بخلاف الامور فان جهله يستدعي
وجودها فيه برون كما لا يخفى انتهى هذا ليس بسبب لان وجود الصلوة بدو الدعاء في صلوة الاخرى
فذكره اولى لان الامور يقدم على بعضها الادعية دواعي الاخرى ولهذا لا يجوز اخذ الاخرى اذا اقتضى الامور
من الامور لان الامور يقدم على الجواهر التورية دواعي الاخرى والصلوة لا تتصل بدونها في الاصل وقد سقط في
الاخرى للغير ولا عذر في صحتها الامم فبقيت بحرية الامم شرط في صحتها ولم يوجد فصلا وكما لو انعم
شرط من سائر الشرط كذا في الخيط قال صاحب الغاية هي فريضة قائمة ثابتة عرفت فريضتها بالكتاب
وهو قوله تعالى اقيموا الصلوة وقوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فان الآية الاولى
تدل على فريضتها والثانية على فريضتها وكونها في الازمنة يحفظ جميع الصلوة وعطف عليها الصلوة الوسطى
واقبل جمع يصور مع وسطى وهو الاربعة وبالسنة وهو قوله تعالى ان فرض على كل مسلم في كل يوم وليلة
فرض صلوة وهو فرض الشايع والابناء فلهذا اجمع الا انه من لدن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى يومنا هذا على فريضتها
من غير تغيير منكر ولا رد وادار من انكر شرعيتها كمن لا خلاف وقال صاحب الفوائد وفيه ثبوت لان دلالة

الامور

قوله تعالى فقلوا على الصلوات والصلوة الوسطى على كون الصلوات المفروضة تسعة فظاهر لا يمتنع ان يكون المراد
بالوسطى الفضلى بعد ان يكون المراد بالوسطى في هذه الآية معنى الفضل لا يكون الآية والصلوة المفروضة
بما فطرها خمساً حتى ثبت بها فثبتها الخمس انتهى هذا ليس بشئ لان مجرد ذلك الاحتمال لا يفيح في ظهور الالة الكلام
ببعضه على ما هو الحق الحقيقي ولا محذور فيما جرى النظم على قرينة تصرف عنه ولئن سلم ان هذا اللفظ متعارف
في المعنى المجازي بوجود القرينة لكن الحقيقة المستعجلة اولى من المتعارف عند الامام لان السداد لا يراعى الا من فكرياً
قطعي قطعي الدلالة لا محالة فليأمل وقت الفجر وقت صلوة الصبح فالجزم كما مرسل فانه ضد الصبح ثم سمي
الوقت كذا قال المفسر في باب الالة لا خلاف في اوله واخره وكذا في كثر الكتب وفي كلام الالة لا خلاف واقع فيها اول الالة
اول الزوال اول من صليها آدم ومعه من اعطى من الجنة وبها مبدء الاصل بوقت الظهور لانه جازي في
بيان الاوقات بآية من طلوع الفجر الثاني اي الصادق وهو البياض المعتد في اي التشر في الافق بمنزلة
وهو المستضيء بالشمس الصادق لانه اصدق ظهوراً واوضح منه المستطيل وهو الذي يبدو في بقية من
السماء كذب السطاة طولاً ثم ينكم فسمي في كذا بالاذن ببدوانه ثم يخفي ويذهب الضلال ولا اعتبار ببقية
عدم لا ينزكم اذان بلال ولا جبر السطيل وانما المعتد المستطيل الى طلوع الشمس اي الى وقت طلوع الشمس من يوم
وفي النظم الى ان يرى الرامي موضعه ينزل روى ان جبرئيل عم ارسول الله صلى الله عليه وسلم حين طلوع الفجر في اليوم الاول وفي
يوم الثاني حين اسفر صبحه وكادت الشمس تطلع ثم قال في اخر الحديث ما بين هذه بين الوقتين وقت لك ولا خلاف
ووقت الظهور من زوالها اي زوال الشمس المحل الذي ثم في ارتفاعها وتوجهها الى الانعطاف ولا خلاف من
المجتهدين وفي موقف الزوال روايات اصحها في المحيط ان يغزو حشبة مستوية في ارض مستوية فقام ظلالها
على النصف كما ينزل فاذا وقف بان لم تنقص ولم تزد فهو قيام الظهيرة لا تجوز فيه الصلوة فاذا اشد الظهيرة
الظلال الزيادة فقد زالت عن الوقت فخط على موضع الزيادة خطاً فيكون من راس الخط الى العود في الزوال وهذا
اذا لم يكن الشمس في سمت الراس كما خط الاستواء ثم ان الفجر يختلف باختلاف الامكنة بحسب الوضوء اللازمة بحسب الفصول
على حدة في موضع فليدبر به والحق كالتقريب وهو في الشمس قال ابن الملا في اضافته الى الزوال ان لا يرد في
قبل الزوال في الزيادة اضافته الى الزوال الذي الملاسة له معلوماً عند الزوال فليات بها انتهى لكن حقيقة
في اضافته الى الزوال من مثل التلك والاسم الى في غير ما يكون اما يجوز ان لو حصلت العلاقة والاكوان
والايسر من عماره في موضع ما بعد الزوال في الشمس حاشية لايسر في الشمس لم تزل فاذا صار في
حاشية الايمن ثم في موضع ما بعد الزوال وهو رواية محمد بن محمد بن الامام في الزوال وهو رواية محمد بن الامام في الزوال
فان رآه في موضع ما بعد الزوال في موضع ما بعد الزوال وهو رواية محمد بن محمد بن الامام في الزوال وهو رواية محمد بن الامام في الزوال

كل شئ قيد فليدبر به وقت الظهور والعصر وقت مهيئ قبل الافضل ان يصح صلوة الظهر لا يطلع الفجر لا يطلع ولا
يشع في العصر الا بعد طلوع الظل الى الثلثين ولا يصح قبل مجاميع الروايات ووقت العصر من انقضاء وقت الظهور
على اختلاف القولين الى غروب الشمس وربما بالكلية في الافق الحسبي الحقيقي فانه لا يمكن تحققة الالة افراد
وقال الحسن الصفوة الشمس خرج وقت العصر وانما ان مراده خروج وقت المختار والال يقيم ان يوجه
وقت مهمل بينه وبين المغرب ولم يوجه في الروايات ووقت المغرب من غروبها لا عقبت الشفق وهو البياض
الكائن في الافق بعد الخرج لقوله ثم واخر وقتها اذا سود الافق وقالوا لا يصح وهو رواية الامام لكن
خلافاً لما هو الرواية عند وداقته الشافعية لقوله ثم الشفق هو المختار وفي المبسوط قول الامام اصح وقوله
اوسع وارفع للناس قيل وبقي قال ابن النجيم ان الصحيح المقتضى بقول صاحب المذهب قوله صاحب
المستفيد من الالة لا يفتي ولا يعمل الا بقول الامام ولا ينزل عنه الى قولها الا بموجب من صفة او ضرورة
تأمل والاستفيد من الالة ان بعض المشايخ وان قالوا ان الفتوى على قولها وكان دليل الامام
واضحاً ومذهباً ثابتاً لا يلتفت الى قوله فانه اذا ظهر لنا مذهب الامام في هذه بين الوقتين اي وقت
العصر والظهر والعشاء فظهر ايضاً دليل وصحة وانه اقوى من دليلها وصحبت على اتباعه والعمل به
ومنا بحث طلوع في طلب من رسله وقال بعض المشايخ ينبغي ان يؤخذ بقولها في الصيف ويؤخذ
في الشتاء ووقت العشاء والوتر من استقام وقت المغرب على اختلاف القولين الى الفجر الثاني وللشافعية
قوله لا في قول وقتها واحمد مذهب الامام وعنه كما وقت الوتر بعد صلوة العشاء وهذا
الخلافاً لابي علي ان الوتر عنده فرض وسنة عنه كما ولا يقدم الوتر عليه للترتيب اي ولا يقدم الوتر
على صلوة العشاء لوجود بينهما لانهما زمان عنه وان كان احدهما اعتقاداً والاخر ملاحظة فانه لا خلاف في
موضعين احدهما ان الوتر قبل العشاء سبباً او صلوة فظهر في العشاء الى الوتر فانه يصح وبعبارة العشاء
ومنها عنه لانه الترتيب يقطع بمثل العشاء وعندها يعيد الوتر ايضاً لا يابى لها فلا يصح قبلها والثاني ان الترتيب واجب
بين وبين غيرهما من الفرائض من لا تجوز صلوة الفجر ما لم يصل الوتر عنده وعندها تجوز لانه لا ترتيب بين الفرائض
كما في الدرر من لم يجز وقتها لا يجزى ان عليه قال الزيلعي لم يجز وقت العشاء والوتر بان كان في موضع بطلان الفجر في وقتها
الشمس او هو محذور ان غيب الشفق لم يجز عليه وذكر الرافعي في ان برهان الدين البيراقى بان عليه صلوة العشاء ثم انه
لا يثبت العشاء في الصيف وفيه نظر لانه الواجب بدو السبب لا بعقل وكذا ان ابو القضا ليكن اداء ضرورة وهو في
الوقت ولم يقل بغيره انه ذكره وانما يمكن التوجه بان انتفاء الدليل على الشيء لا يستلزم على الانتفاء الجواز في كل
اخر وهو ان الكتب على عباده كل يوم صلوات خمس ولا بد ان يصل العشاء حتى يحصل الانتفاء لا ضرورة ولا يثبت العشاء
لانه مشروط بمرور الوقت وعدم الاداء فيه ولم يوجه الوقت من بقاء العشاء في وقت الاسفار والافعال لقوله ثم استنوا

في العود وانتقلت السبب الى كل الوقت وجب كالا فلا ياتي بصفة النقصان حتى لو اراد ان يقضي عهده
 بعد الاضطرار لا يجوز بخلافه عند جوبه كل المطلب ومنه في النقل وكذا في الطواف بعد صلوة الفجر والعصر ثابت
 ان النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة في هذا الوقت لا يركع قضاء فاشته وسجدة ركعة وصلاة جنانة لان الكراهة
 كانت لمن الفرض بعد الوقت كما لا يخفى في الفرض لا في الوقت والفرض التقديري اقوى من النقل ثوابا
 فتحريمه بمنه قضاء الفرائض ان الفرض الحقيقي اقوى من الفرض التقديري ومنه في النقل فقط بعد طلوع الفجر
 الصادق بكر من سنة ظاهر العباد يوم جواز النقل بمقدار سنة ما ادى ركعتي الفجر وليس كذلك بل اراد
 سنة الفجر فقط لا غير لما روي انه عليه السلام قال اذا طلع الفجر فلا تسجلوا الا ركعتين الفجر وفي القينة عن الامام
 انه يصلي ركعة المسببة بعد الصبح وما روي به عليه السلام وفي النجاشي ان المتنفل اذا صلى ركعة طلع الفجر كان
 الاثم اخلا لا وقع في صلوة التطوع بعد الفجر لا في وقته ومنه في النقل فقط بعد الفجر وقبل اداء
 صلوة المغرب لما فيه من تأخير المغرب ومنه في النقل فقط وفي الخطبة وقت الخطبة اي كانت سواء كانت في الجمعة
 والعيد او في الحج او في غيرها الى لا يجوز الشروع في صلوة النقل وقت الخروج اما لشرع قبل خروج الامام
 فلا يقطع بها بتماركها ان كانت نفلا وان كانت سنة الجمعة قبل يقطع على راس الركعتين وقبل ينهها اربعا
 وانما يمنع لما فيه من الاشتغال باستماع الخطبة وقبل صلوة العبد في المصلي وغيره وكذا بعض جهات
 نص في وقتها بين صلواتين في وقت واحد خلافا للشافعي فانه يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين
 المغرب والعشاء بعد العصر والارض والسفر لا بوجوه فان الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر
 ومزولة فانه يجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء ومن ظهر في وقت عصر وعشاء صلى ما فقط
 خلاف المشافعي فانه يقول ان وقت العصر وقت الظهر وقت العشاء وقت المغرب لان وقت الظهر والعصر
 كذا وقت المغرب والعشاء والاكتفى عنده وجود الحديث في امر الوقت في حق صاحب العذر كذا الاصطلاح وما
 ومن جملة من في آخر وقت بان بلغ او اسلم آخر الوقت او ظهرت لكثرة الجفوف والنفاس وقد بقي قدر
 من العصر فحينئذ لا يركع الفرض فقط لا الفرض المقدم واحرز به لما قال الشافعي فانه عنده اذا وجب العصر وجب الظهر
 ايضا لعنف بين لا يقيد بالجماع ومن حاشيت او منعت او من فدا في آخر الوقت عند الامام في احوال
 الاولى لا الاعتبار في السبب من الوقت وفي الثاني تاريخا ولو شرعت في صلوة التطوع او الصوم
 ففقد في الفرض لا والله اعلم
 في لغة الاعلام مطلقا ومثرا على دخول وقت الصلوة يوم مخصوص ويطلق على الالفاظ المحصورة
 في ترتيب بينها من غير ترتيب كانت العادة افضل وسبب ابقاء اذان عند ليلة الارساء

اقامة حين النبي صلى الله عليه وسلم امام الملائكة واروا الانبياء والاشهر ان السبب روية من الصحابة في ليلة واحدة
 وهو مشهور وقيل نزول جبرائيل صلى الله عليه وسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خلاف بين هذه الاسباب لان كان ثبوت مجموعها من
 سنة مؤكدة هو الصحيح وقال بعض مشايخنا واجد وقال محمد بن عاتلة اهل بلدة اجتمعوا على تركه وابوس
 قال عيسى بن وهب بن وهب ولا يثبتون للفرائض الى خرافة الرجل وهو الرواية الحسن وقضاؤها والجمعة دون
 غيرها ان لا يثبت للجمعة والخطبة والصلوة العيد والود وغيرهما ولا يؤذن للصلوة قبل وقتها لانه شرع
 بالوقت وفي ذلك الوقت تقبل ولم يتوضأ الاقامة لانه لا يؤذن بعد الاذان ولو اقام ولم يصلي في الغد
 قالوا ان طال الفصل يبارك والافلا ويحذف لو فعل اي لو اذن قبل الوقت بعد في دخول الوقت خلافا للذي يوجب في الفجر
 فان عنه يجوز الاذان الفجر قبل وقتة في النصف الاخير من الليل الاخير وهو قول الشافعي في رواية واخرى عنه في الليل
 والجمعة عليها ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يلزم الاذان لمن لم يؤذن من الليل حتى يطلع الفجر ويؤذن للجمعة ويقوم لما روي
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى الفجر باذان فامة عدالة ليلة التوسيع هو حجة على الشافعي في اكتفاء باذان فقط وكذا يؤذن ويقوم
 لاول الفرائض وغيره في اليوم ان شاء الاذان واقام وان شاء اقام فقط هذا اذا كان في مجلس واحد وانما
 مجالس فانه يشترط خلافا في المستضي وفي العيني ان كل فرض اداء وقضا يؤذن له ويقوم سواء كان اداءه
 منفردا او جماعة الا الظاهر يوم الجمعة في المصرون اداءه باذان واقامة يكن وكبر ركعها مع السافر ولو منفردا
 لقوله ابن ابي ليكن اذا سافر فقاما قافيا ولو لمكنا اكرهما استاوانا قفينا بقولنا معالاة ترك
 احدهما وهو اذان المنفرد لا كبره واما اذان الجمعة ففعله خلاف لا يكره ركعها مع المصل في بيته في المصرا اذا وجد في
 مسجد المحلة لقوله ابن مسعود في رواية يكتفي اذان الحامي واقامة وشي في الاذان والاقامة مكانهما اي في
 والمصل في البيت وانما قيدنا بقوله ما يتوهم ان قوله ولا يلزم الاذان فاما قوله وكبر ركعها
 لا اكره في ترك المنفرد بقلنا لا لئلا ينكسر من سعة الجماعة المستحبة وصفة الاذان معروفة اي لا يجزئ
 الذي ذكره الامام مالك كبره او لم يركع وهو رواية ابن يوسف ويزاد بعد فلاح اذ الف الصلوة خير مما رتبنا
 روي في الامام ابو القاسم الصلوة خير من النوم بعد الاذان لا في الاذان الا في كل كلمة اخرى بين كلمات الاذان لا يلبس والا فامة مثل
 اي مثل الاذان خلافا للشافعي فانه لا اقامة عنده فزاد في الاقامة الصلوة ويزاد بعد فلاح فقامت الصلوة
 هكذا فعل الملك الناصر من السماء وهو مشهور ويزيد في الاذان بان يفتل بين كلمتين ولا يجمع بينهما
 فانه سنة في شرع الطحاوي وفي القينة وينبغي ان يفصل قليلا والافان عاده ويجوز فيها اي يسرع في الاقامة و
 يكون مصرا اخف من صوته في الاذان وكبره الترتيب الترتيب ليس من السنة الاذن عند اختلاف الشافعي وهو ان يخفف
 صوته في الترتيب ثم يرفع صوته بها وكبره الترتيب والرد في التطريب يقال الحامي في قرأته اذا ضرب بها اي في قوله

هو المؤثر لا يتصور ان لا فائدة في القيام وفي القربان نقله المحيط الامام مؤلفنا في معجم العوم الا عند
 الفراغ انتهى فها هنا يقتضي ان يكون الضمير افعال الامام **باب**
 في شرط السكينة والشرط في معنى ومبناها شرط والشرط بالشرط بالعلم والبيع الشرط من الشرط
 اي علمها والمستعمل في كلام الفقهاء الشرط لا الاشارة وان قدم شرط الصلوة لان شرط الشيء ما يتوقف وجوده
 ذلك الشيء عليه سواء كان في العلم او في الحكم فان علمه وجوب الصلوة كما يتوقف على شرطها من الفعل والبول فكل
 الصلوة وجوب الحكم يتوقف على وجوب شرائطها من طهارة واستقبال وغيرهما فالشرط بضاف الى شرط وجود
 عنده والمعلوم بضاف الى علمه وجوب شرائطها بين الركن والشرط ان الركن داخل في الحكم والشرط خارج عنها و
 يفتقران افتراق العام والخاص فكل ركن شرط ولا ينعكس معناه ان يلزم من وجود العام عدم الخاص والاعم
 والاخص على العكس فانه لا يلزم من وجود اعم وجود الاخص ولا يلزم من عدم اعم عدم الاخص ثم قدم الطهارة
 على سائر الشروط لانها هي من غيرهما اذا تسقطت بحال بخلاف غيرها ثم قدم الوقت لانها هي شرط فروع
 الوجوب ايضا فكانت زيادة دفع على سائر الشروط في شرح المجي وفي الدرر لم يقل ان مقتضاها لان
 قال جعل مقتضاها شقة لا يمتنع اذ ليس من الشروط ما لا يكون مقتضاها يكون احرازه عند قال بعض الفضلاء
 لا بد من هذا القيد احرازه الشروط التي لا تتقدمها او تتأخر عنها وهي التي تذكر في باب صفه الصلوة كالنحو
 والترتيب والفروع بمعنى والراد شرط الصلوة لا شرط الوجود ولذلك تنوعه الى نوعين المذكورين انتهى وفيه
 كذا في قوله ابن سنان وسر شرط الخروج والبقاء ليس بشرطين للصلوة بل الامر آخر وهو الخروج والبقاء وانما
 يسوغ ان يقال شرط للصلوة نفيهما من التحيز اطلاقا لعم الكل على الجزاء وعلى الوصف المجازي وثان ما فانه من ترا
 لا قدم في طهارة اليد المصلي من حدث اصغروا كبر مقتضى وان كنتم جنبا فاطهروا ولاية الوضوء حيث
 لقولهم استنوا ببول الحديث وقدم الحديث على الخبر لقوله لا قليلا ما بخلاف قليل الخبث قال الاثنا
 وفيه من عند الامام القطر من الخمر ونحوه نجس البز والمحدث والجنب اذا دخل به في الافاء لا يتنجس والاول
 ان يقال ليس فيه تقديم لان الواو والظن المجي انتهى وفي كلام الامام تقديم الصور في تقديم بيان وان
 كانت الواو والظن الجمع واما قياس الماد والبر بالبرية القليلة فليس محملا لان ما نحن فيه طهارة يد المصلي
 فلهذا لم ينجس في وضوءه من حيث قد نجا وشايت فظهر والمكان بمكانه وانما قيدنا من الخبث لان
 غير طهارة يدها في الحدث ايضا وليس كذلك والظاهر تقديم المصلي ولم يقيدها بغير طهارة وسر عورة
 لقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا لان افعال الزينة عينية لا يكون فكلوا المأكل اطلاقا لعم
 في قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا لان افعال الزينة عينية لا يكون فكلوا المأكل اطلاقا لعم

الصلوة كذا روى ابن عباس رضي الله عنهما قلنا العبرة لعموم اللفظ لا لمخصوص السبب وهذا عموم في اللفظ
 لانه قال عند كل سجدة فلهذا لم يحد الزينة عند كل سجدة وما بينه القصصا لمسجد الحرام كما في شرح الهداية
 قال صاحب الفرائد كلامهم في كون المسجدة حقيقة وقد قالوا في اطلاق اسم محل على المحل لا
 يكون المصلي الحقيقي متروكا بالكتابة الاستعانة انتهى وفي كلام الامام لان السائل والمجيب
 كونه المسجدة هنا مجازا من قبيل ذكر المحل واردة الحال لان السائل يخفى المسجدة بالمسجد الحرام ويريد الظاهر
 والمجيب يعبر ويريد الصلوة على ان مجازا من قبيل الاستعانة لانها لا بد من التسمية بغير ان السائل العورة في
 الغير شرط بل خلافه واما السورة ففهي خلاف المشايخ فقال بعضهم السورة نفس شرط فيفرض
 لو صلح في قبض يرى عورة من الجيب لا يجوز عندهم وعاء منهم علا خلافه والافضل ان يصلح في ثوبين حتى
 يحصل السرانام وبعض الفقهاء قالوا المسجدة ان يصلح في ثلثة اثواب قبض وازار وعاء واستقبال القبلة
 عند القدرة وليس السبب للطلب لان المع بالرائة القابلة لا طلبها والقبلة في الاصل الحائز التي يقال لها
 عليها كالجبل ففتح الحائز التي تجلس عليها وسميت بذلك لان الناس يتأجلونها في صلواتهم وتعاليمهم وهي شرط
 لقوله قولوا ووجهكم شطره ووجه الاستدلال ان الله تعالى قال فلو لبثت قبلتنا فضاها ثم امر بالتوجه الى
 المسجد الحرام ومضى على ذلك المقتضى وان بعور فكان اجماعا على ذلك والوقت والنية اي نية الصلوة
 الى الكعبة لانها لا تستلزم على الصلوة لقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ولقوله تعالى انما الاعمال
 بالنيات الى كل الاعمال ونحوها ثم اثبت ذلك تفصيلا يحتاج الى فقال وعورة الرجل من تحت ركبته تحت ركبته
 فاستدركت من العورة خلاف الشا في خلاف الركبة وقال الشافعي في الركبة ليست من العورة كماله الكعب
 وفي التبيين الركبة عورة عند الشافعي وقال كلاما من العورة وفي المبسوط نقله ابن عسمة المروزي ان المن
 احدى حدى العورة فيكون من العورة بل اوله لانها بمنى الاشارة الى فروق الركبة وقال مالك واحمد
 العورة القبيل والبر فقط والحمد لله في قوله عورة الرجل ما بين ركبته الى ركبته من ركبته حتى تجاوز
 ركبة وكلمة الى بمعنى من على كماله من وعورة الامم فتا كانت اوسدة او ام ولد وحائبة وكذا المستسائة في
 مثلان مثل العورة كونه ماد واستمرها لركبتها عورة مع زيادة بطنها وظهرها وجميع بدنها الجرح عورة الاوجهها وكيفية
 لقوله تعالى من العورة الا وجهها وكفها وقدمها والكفا من الرسغ الى المصراع وانما عبر بالكف دون اليد
 للاشارة الى ان عورة لان الكف عند الاطلاق البطن لا الظهر والوجهان ظاهر الكف وباطن ليس به
 وفي المصنف منع الشاة من كشف وجهها كيلا يؤدي الى الفتنة وفي زماننا المنع واصح فلهذا الفساد وعاء
 رخصها جميعا بغير الوجه عورة الا احد عينيها فحجب لانه فاع الفروع وقدمها في رواية الحسن في الامام والامام
 لان احواله مبتدأ ببدء قدمها في مشيها اذ رجا جسد الخلف ورواية انها عورة وفي حال الاختيار انها ليست بعورة في الصلوة

وعودة في خارج الصلوة ولو انكشف رجليه جازت صلواته لانها تنافي الكسفة في الخذة وسنوه افضل
كشف رجب عضو موعود من الرجل والمرء غليظة او خفيفة والعورة الغليظة قبل ودبر وحصولها والخفة
ما ذلك يعني صحة الصلوة عند الطرفين وهو الصحيح لان الربح حكم الكل واعلم ان الكسفة مادونه عفو اذا كان
في عضو واحد وان كان في عضوين او اكثر وجب رجب احدى عضويها يعني كما لو انكشف من شرجها وبعين من
فخذها وبعض من اذنها لوجب رجب لان يكون مادونه نكاحا شرعا الزيادة كالبطن والفتحة فانه عضو
تام بغيره عند بعض المشايخ او مع الركبة عند البعض والساوي من اسفل الركبة الى اعلى الكعب وشرها ان
من الراس وانما قيد بان زل احد ارجليها قليلا لئلا يراد من الشواغل الرأس فانه عورة كسر اسرها واما النازل
فليس حكم الرأس فلا يكون عورة وذكره بمفردة والاشنين وصدعها وهو الصحيح كما اوردته وانما قيده
بمفردة والاشنين بوجدهما احرازهما قبل ان يعضوا والرفع المحصنين وحلقه الدبر بمفردة احرازه عما قبل
الدبر بغيره مع اللتين وعند ابي يوسف انما يصحح الصلوة انكشف في اكثر من احدى العضوين في النصف عند رواية
ابن زبابة يعني وفي رواية لا وعنه الشافعي والحمد لكشف شئ منها يعني الصلوة ولو كان قليلا واعلم ان انكشف
الكثير في الزمان القليل لا ينعى لو انكشف كلها وغطاه في الال لا تقصد سلوة والقليل مقدرا بما لا يؤثر في
ركن وعاد ما يزيل النجاسة الحقيقية في ثوب حقيقة او حكم بان عيب الزيل لكنه لم يقدرا على استئصال النجاسة كالعطش
والحد وبقيتها مع النجاسة وان كانت اكثر من قدر الدرع ولا يعيد الصلوة اذا وجد الزيل وان بقي الوقت لا فائدة
ما في وسع في صوم السافر لان اللحية احرم ما يستبرأ العورة وان لم يكن له كما في الغنسات ولو وجد ثوب باربع
طامر وصل على الاخرى لان رجب الشئ يقع مقام كل فيتحمل مكان الطامر في موضع فيوفى عليه الصلوة
وقيل ان رجب ثوبين ان يصل على اثنان وبين ان يصل في وجه واحد كما في حكم ما قد من دبره كما في عامة المعبر
وعلى هذا القول المصير ما لم يكن ثوبه كان احسن واوله لانه يوفى به حكم الاول بخلاف ما قاله المصنف فان غير واحد
لا ينفى والله افضل الصلوة بان بالنسبة لان فرض السراجم لا ينفى بالصلوة وفرض الطهارة فيتحقق بها وعند
سيد يلزم الصلوة في ان يركب في ركعتين والركعتين ركعتين وهو احد قولين في ان يركب ركعتين
فصل قائم بركوع وسجود جاز في الهداية ومن لم يجد ثوبا ميا على قاعد يومى بركوع والسجود وهكذا افعالهم
رسول الله فان صلح فاما اجزاه لانه العود سنة العورة الغليظة وفي القيام اذا عده الاركان قبل الاربعة
شأنه في الركوع والسجود وموم بهما قاعد او قاعا قال الزبيدي وهذا نص لما جواز الاربعة فاما ان يركع ركعتين
في الحمد لا فلا فليس بصلح قاعد ابدا لان السجود واجب لمن السجود وسعى اليك والركوع والسجود ولو لم يكن
الصلوة في ركعتين ففعله ما وجب له الغنية لكونه استغناء عن ركعتين العورة من الشيش والنبات
فان وجد وجب السترة والركن الروزي اذا اذا وجد طيبا بالية عورة وفي السجود والركوع يفعلون ومما اذا

ومما انما عدا عن يومه وان صلوا جماعة ينوهم الامام والا فصل انهم يصلون في ادى وقال بعض المشايخ
والعاري يصل قائما في ظلمة الليل لان ظلمتها استغناء عن العورة وبذلك ليس بمضيق لما استدل به يحصل في
ظلمة العورة بانتهر هذه الصلوة حال الاضطرار اما في حالة الاضطرار فيكشف بوجوه من بكاء عين الكعبة للفتة
على التعيين والاطراف سائر كما بما بينها وما لم يكن صلح لو صلح في بين يمينه ان يصل بحيث لو ازيلت الجدران
يقع استقباله على عين الكعبة في الكعبة وفي الدار كان بينه وبين الكعبة حائل الاصل ان كالعالم ولو كان
اصليا كما يجب كان لان يجتهد والاول ان يصعد لصل على التعيين وفي الفتحة ان يجوز التحري مع امكان صعوده
اشك في الالة المعبر الى الدليل الظني وركن القاطع في امكانه لا يجوز وقبله من بعده بهما صلح الى الذي اذا توجه
الانشاء يكون ما للكعبة اولها واما عتقا او تقرب ويعني التحقق ان لو فرض مطع على زاوية
قائمة لا الافق يكون ما على الكعبة او هو انما ومع التقرب ان يكون ذلك منقوضا عنها او هو انما انما اذا
تزلزل بالمعابد بالكلية ثم ان امكانه كما بعدت في ديارها بعد ان يطرح تحقيق المقابلة اليها في ذمة بعيدة عن شغ
واحد فالفرق خطأ آخر يقطع ذلك الخط على زاويتين قائمتين من يمين المستقبل وشمالا تزلزل تلك المقابلة
والتوجيه بالانتقال الى الجبلين والشئ على الخط الشاذ بغرض كثيرة فذلك وضع العلماء القبلة في البلاد
على سنة واحدة وقال الجرجاني يجب على الاقارب استقبال عينها ايضا وقائمة الخلاف تظهر في اشارة ائمة عدى
الكعبة فعنه يشترط وعند غيره لا يشترط وبعض المشايخ يقول ان كان يصل في الحجر لا يشترط وان كان
في الصحراء يشترط والحج رانها لا يشترط وفي النظم ان الكعبة قبله لمن في المسجد الحرام وهو قيل لمن في مكة
ومكة لمن في الحرم والحرم قبله العالم وقال بعض الحارفين ومطلوب الكل وجه فان جهلها انما القبلة
ولم يجد من يشك عنها من اهل المكاة وموجبه القبلة واما اذا كان لا يعلم فهو والمضى سوا الكعبة انما القبلة
فصل هذه الوقول ومن يعلم بالمكان اوجه وانما قيد بان اهل المكان لانه لو كان مسافرا لا ينفى القول لان
المجتهد لا يقبل مجتهد آخرى وصحاح النجوى طلب احدى الاربع وفي الخلاصة اذا لم سأل ونجوى وصحاح فان
اصاب القبلة جاز والا فلا ولو سأل ولم يخبره ونجوى وصحاح فانه لم يجب الا اعادة عليه ولو اكتفى
الاخر بنجوى الاول لا يجوز ولا يجوز الاقصد اذا اختلفا في مختلف وفي التحفة يعرف الاسد لال بالنجوم على القبلة
لا يجوز التحري لانه قد يكون في مفارقة واجزى صلبان في جانب اخر اخذ بقوله ان كانا من اهل الموضع
والالا وكذا ان اجزاه سلم واحد عدل لان استقبال القبلة من الاربعة فيقبل الجوز الواحد العدل في الوجه
الظهير من اجل ما يجرى اليه في المفاضة والسما مصحبه كذا يعرف النجوم فيبين ان الخطأ القبلة هل يجوز
قال الظهير الدين المرغيناني يجوز وقال غيره لا يجوز لانه قد في الجاهل بالادلة الظاهرة المعادة نحو الشمس
والقمر وغير ذلك اما دقائق علم الهيئة وصدور النجوم الثوابت وموضعها في الجبلين وكذا في النجاة ان اذا

ويصح النية والعبدان الصلوة والركن وهو الركن الخامس والقيام والركن وهو الركن السادس
كجوزة وشوايه وهو الادمى المكلف بشرط كماله والركن السبب كالوقت وضربا يقع لا يجوز الصلوة بدون
التحريم وهي جعل الاشياء المباحة قبلها اربابها والناكح المباحة وهي شرطه مما وقع في وقت وضربا
فائدة في انقضاء الغزوة تنقلب فاعلم بما وعده لا وعده الشافع وبعض الركنين ولهذا قال في
الصلوة ليشرك الركن والشرط فان الغزوة انما هي في قيام اي قيام واحد فكل ركعة من الركعتين في الغزوة
والام للعبادة والقراءة للقاء والركن السبب كالوقت وضربا يقع لا يجوز الصلوة بدون
والار السبب وهو ما اختلف في ركنها فذهب صاحب الاربعة الى ان الركن السبب بركن والجهور انما هو ركنه وهو يقطع
في بعض النسخ كالقصة لا اصلا وهو لا يسيطر الا لفروقة وفي التلويح ان معنى الركن الزاوية هو الزاوية الزا
انقضى ان الحكم المركب باقيا بحسب اعتبار الشرع ويمد قد يكون باعتبار الكيفية كما لا يخفى او باعتبار
الكمية كما لا يخفى المركب من الاكثر حيث يقال للاكثر حكم الكل وربه اثنين في لغة ابن الكلب الجوزة في كل
ركن الصلوة والركن وهو الاصل والركن السبب كالوقت وضربا يقع لا يجوز الصلوة بدون
واركعوا والسجدة او اركعوا بالسجدة لان اسم الجنس يدل على العدد عند ائمة الاربعة خلافا لما عليه
عليه فان كان في الغزوة وقال المحققون من مشايخيهم هو ان يركعوا لم يعقل مع والعقود والاشيوارا ما يركع
في السجدة لقوله بعد اذا ركعت ركعتين من السجدة الاخيرة وضعت يديك في التشهد فقلت صليت ركعتين
فان الصلوة بها قراءة التشهد الاول وقيل مقدار الشهادتين وقيل اذ ما يطلع عليه الاسم كالركوع والاول
هو السجدة وهي ان هذه الافعال ماعدا التحريم الركن الثاني في معنى ما يعوم به ذلك الشيء وفي اكثر الكتب ان الغزوة
الاخيرة فمن الركنين لعدم توقفها على غيرها لانها لا يخلو عن ركعتين بالركوع من السجدة بدونها
توقف على الغزوة انتهى لكن يمكن توجيه كلام المصنف بان يرد من الركنين الزاوية الاصل ما يجوز وبهذا يتبين
فقد رتبنا قبل هذه الادراكات الصلوة والركن في الصلوة والركن السبب كالوقت وضربا يقع لا يجوز الصلوة بدون
وقد علمنا انما هي على ما ذكره البرهان من الاشياء من الاربعة خلافا لما لا يجوز فيكون بمقتضى فلا يجوز وصفه
بالركعة في الركعة السجدة في الركعة السجدة وهو العبد والركن السبب كالوقت وضربا يقع لا يجوز الصلوة بدون
انما يلزم الاثم ان كان خطأ او اذ الفاعل فلا يفسد الصلوة بركعة عندنا وقالت الاثمة الثلثة انها في ركعة
انما يلزم الاثم ان كان خطأ او اذ الفاعل فلا يفسد الصلوة بركعة عندنا وقالت الاثمة الثلثة انها في ركعة
فقد رتبنا قبل هذه الادراكات الصلوة والركن في الصلوة والركن السبب كالوقت وضربا يقع لا يجوز الصلوة بدون
وقد علمنا انما هي على ما ذكره البرهان من الاشياء من الاربعة خلافا لما لا يجوز فيكون بمقتضى فلا يجوز وصفه
بالركعة في الركعة السجدة في الركعة السجدة وهو العبد والركن السبب كالوقت وضربا يقع لا يجوز الصلوة بدون

احراز

الواجب بقدر القامحة على السورة وعند الثلثة الغزوة وعند الشافعي سبب وعنده مالك فرض كما في غير ذلك
فلا وجه للاعتراض بجهن الفضلاء بان لم يقل به المصنف ابن بيلم وتعيين القراءة في الاولين في الركعة والنية وعند
الشافعي في كل ركعة وعند مالك في ثلث ركعات من الركعة والاربعة والاشدين من الثلاث اقامة لا كونه مقام الحكم
وقال زفر في الوحدة لان الاراء الفعل لا يضيغ التكرار ورعاية الترتيب في فعل ركعة قال صاحب الاصلح لا ينافي
فيه التكرار انما هو الترتيب بين ما لا يتكرر فان فرض كما الترتيب بين الركوع والسجدة والعقود وقال في
الكافي ان الترتيب فرض في احدى شرعية في كل ركعة كالقيام والركوع وليس بفرض فيما تعددت في كل ركعة
كالسجدة فلو ركع قبل القيام او سجد قبل الركوع لم يجز وبما قرنا بين ان المراد من التكرار في كل ركعة
لا في الصلوة انتهى هذا بخلاف ما نقلناه اتقا فلا بد من التوفيق بان يحل على اختلاف الروايات وبهذا
رفع الاعتراض على صدر الشريعة فليتب ما لا يرد على الاركان اي تسكين الجوارح في الركوع والسجدة من تظان
مفاصله ومباعدة الطرفين وانه قد رتب السجدة وهو تجزئة الركعة وفي تحريم الركعة سبب لانه شرع لتكثير الاركان
وليس بمقصود انما الاطمين في العقود والركعة فسنه على تحريمها جميعا كما في اكثر الكتب وبهذا ظهر ضعف
ما في القيد ان قال صدر الاسلام انه في الكلام واجب عند الطرفين فبالترك سببها ليس وعلا كمن اشرك
ونظم الاعادة وعندنا بوسن والاثمة الثلثة هو ان التعديل فرض في الكل وهو المختار كما في المختار ما روى
انهم قالوا لربك ترك التعديل في صلوة قم فصل وان لم فعل ولها قولها اركعوا والسجدة او اركعوا
وهو المختار وبالسجود وهو الاختلاف لغة فتعلق الركعة بالاداء فربا وفي اخر ما رواه سماه صلي
فقال اذا فعلت ذلك فقد تمت صلواتك وان انقضت منها شيئا انقضت صلواتك ولم يذهب كلاما في
الركعة والقعود الاول يعني اذا كان له قعودان في غير الشاذية وهو قول الجمهور وهو الصحيح وقال في
والركعة هو سنة وهو قول الاثمة الثلثة وقال في غير ذلك في ان القعدة الاولى في الغزوة في التشهد ان الشاذية
في القعدة عند عامة المشايخ كفي في الحنفية وعليه المحققون من النجاشي والاصحاب في المحيطة وصرح بصاحب البيت
في باب سجود السهو وانما سكت عنه في صفة الصلوة لان الحق ليس في ركعة الواجبات بل بيان ما سوى المذكورين
منه في السنة ولذا انما يكافئ التشبيه لغيره المحذور وبهذا ظهر في ما قيل ان صاحب الهداية جعل
ببر ولفظ السلام عندنا وعند الشافعي فرض والحج عليهم عدم تعلية العزالي حيا على الصلوة واقرنا
لعله وفيما ذكرنا ان الواجب السلام فقط دون عليكم والانه لفظ آخر لا يقوم مقامه ولو لم يعباه واليه
ان المراد السلام الاول لانه يخرج من الصلوة بتسليم عندنا العلماء وقيل بتسليمين والان الالتفات عين
سباغ غير واجب بل هو وقت الدعة وهو الطلعة والقيام والدعاء المشهور وهو الاخيرة وقوله في
الفتاوى انما في بيته وفي كل ركعة المصداق واجب عنده وعندنا وفي شرح الكفاية سنة عندنا التسليم

جليلي ان ركن اصابعها بان يقع صدر القدم بطول الاصابع على الارض نحو القبلة لقوله صلى الله عليه وسلم اذا سجد فاعلم ان ركن اصابعها بان يقع صدر القدم بطول الاصابع على الارض نحو القبلة لقوله صلى الله عليه وسلم اذا سجد فاعلم ان ركن اصابعها بان يقع صدر القدم بطول الاصابع على الارض نحو القبلة
 سجد كل عضو من اعضائه نحو القبلة استطاع وفي اخره ان المعنى ان احراف اصابعها نحو القبلة مكررة
 والمراد بتفويض وتلقين من الارض وهو الاتصال بطولها بغيرها اي سترها ويقول سجد على الارض
 ثلثا وموادها اي ادى الكمال لا يجوز وسجد بانها وجبهته وفي التحفة يضع الجبهة اولاً ثم الانف وفيلها
 معا فان اقصر السجدة على الصدح اي الجبهة والانف او على كور عمامة اي على رورها جازع الكراهة عند
 وعند الشافعي لا يجوز السجدة عليه والخلاف فيما اذا وجه جمع الارض امامه ووجهه فلا اجزاء وفي شرة الجبهة السجدة على
 الجبهة جائز اتفاقا ولكنه يكره ان لم يكن على الانف عند روية الكثرة والوقاية وكراهة باصبعها او ما قاله
 اكثر حكماء الزيدية ايضا في المعية والزبد ولكن في البدايات في التحفة والاختيار عدم الكراهة بترك السجدة
 على الانف وما في الكتاب يخالف لما في البدايات وغيره واشارنا في اكثر من ارادة انه في الاقتصار على الجبهة
 في غير رتبة الاصول في العبادات كما في الاقتصار على الانف وقال لا يجوز الاقتصار على الانف في غير رتبة
 بوجهه لانه الثلثة ورواه في الامام وعليه الفتوى لقوله عليه السلام امرت ان تسجدوا على سبعين موضعاً اعظم عندنا
 الجبهة فيجب ان لا يثاوي موضعها لانف مجردا كما لا يثاوي موضع الحة والذوق وانما ان المشهور في الجبهة الواحدة
 الجبهة لكن كل غرض الوجه غير مراد بالاتفاق فيراد بعضه والحد والذوق حرجا عند الاجماع لان التقليم لم يشع بوضعها
 فينبغي الجبهة والانف حكما جازا لاكتفاء بالجبهة يجوز بالانف كما في شرح الجمع ويجوز اي السجدة على فاضلة
 كونه وزيدان كانا متكاملين اما بوجهه كونه على جانب فالاصح عدم الجواز وصح الشافعي والزيدية الجواز وعلى
 شافعي الساجدة حجة وسبق جبهته عليه لا على ما لا يستقر وحده الاستقار ان الساجدة بان لا تنزل رأسه
 اسفل من ذلك فعلى هذا لا يجوز السجدة على التراب بان غاب وجهه فيه وان استقر وجهه جاز بان يلبس الخلع ويجوز
 على هذه التقصيل التراب وغيره وان سجد للزينة على ظهر من هو موعود في الصلوة فينزع الوسخ الزحام على ظهره
 ايضا مشروطة بانه لا يفرق ولا يجوز ان يظهر من لا يعلل له او يعلل ولكن لا يعلل صلوة لعدم الضرورة وهذا
 اذا كان ركنه على الارض والافلاخية الا اذا سجد الثانية على الارض وصح السجدة يتم بالرفع اي برفع الجبهة
 عند شافعي وهو مخرج الفتوى ذرية الاستدلال به يوسف بالموضع الذي يوضع الجبهة وفائدة الجلاء
 الحذف تفسير فيمن تبا الفهرتس ولم يقع في الرابعة فبقية الحديث في السجدة الخامسة فرفع رأسه للصلوة
 او البناء جاز عند محمد بخلاف لا يوسف ثم يرفع المصير رأسه من السجدة مكبرا للرفع فرض والتكبير سنة كذا
 اكثر الكتب لكن الصحيح من مذهب الامام ان الانتقال من الرفع سنة كما في المطلب ويجلس بين السجدين
 مطلقا ان سجدت السجدة واجب بين السجدين ذكر سنون عندنا وكذا بعد رفقها وما ورد فيها من
 الدماء في السجدة واختلف في مقدار الرفع فروى في الامام ان كان لا القعود اقرب جاز لان يقد

السجدة بيا

بقية فاعلم وان الارض اقرب لا يجوز لانه سنة ساجدة وقال صاحب الهداية هو الامم وقال محمد بن مسلمة اذا رفع
 رأسه بحيث لا يشك على الناظر انه قد رفع يجوز وروى ابو يوسف في الامام اذا رفع رأسه مقدار ما يرى راسه
 جاز ولو جرد الفصل بين السجدين قال صاحب المحيط هو الاصح وروى عنه اذا رفع رأسه مقدار ما يرى راسه
 وبين الارض جاز ويكتب للسجدة الثانية حافضا وسجد مطلقا في الحكم في تكرار السجدة ان الاولى
 لا امتداد الامر والثانية للترقيم اليك فانما امر بالسجود فلم يجعل فحين انما به سجدة فامرينا كما ذكرنا اكثر
 الكتب وفيه نظر فانما ليس سجدة كثر او ما اشتهر في ذلك وانما امتنع من السجود لادم كما قال الله سبحانه
 غاية وقيل الاولى اشارة الى انه خلق من تراب والثانية انه يعود اليه والامس ان يقال انها امر تعبدي
 فلا يطلب فيه المنفعة كاعداد الركعات ثم يكون النهوض فيرفع وجهه ثم يركب على عكس السجدة وفي الزيدية
 وكبره تقديم احدى الركعتين عند النهوض وسجد للهبط باليمين والنهوض بالشمال وينهض قائما بعد
 السجدة الثانية قال صاحب الفرائد النهوض القيام فيكون المنع ويعزم قائما ولا ينع له الا ان تجلس للتحية
 بجميع سننهم وموحيه انتهى وفي كلام لان النهوض من الركعة في التوجه كافي للصالح وغيره وكلاهما
 موافق لهذا المقام فلم ينفذ هذه الداد فقال ما قل من غير قعود ولا اعتماد بيدي على الارض اما الامم
 على فتحه او ركنه فلا بأس باتفاقا وقال الشافعي يجلس بعدها جلة خفيفة ويسجد جلته الاستدلال
 ويقوم معتمدا لانه عليه الصلوة والسلام فعل كذا ولنا انه عليه الصلوة والسلام ينهض في الصلوة على
 صدره وركبته ولان الصلوة ما وضعت للاستراحة وما رواه محمود على حاله الضعف والكبر وفي الجنب
 قال الطحاوي لا بأس بان يعتمد بيديه على الارض شئ كالأوشابا وهو قول عامة العلماء والثانية اي الركعة
 الثانية كالأولى اي يفعل فيها ما يفعل في الاولى الا ان لا يشي لان شدة اول العبادات دواء اشتد ولا يستوفى
 لانه شدة اول القراءة لرفع الوسوسة ولا يرفع يديه الا في فحس جميع لقوله عليه الصلوة والسلام لا ترفع الا يدي
 موافق بيا الا في سبعة مواضع عند افتتاح الصلوة وقنوت الوتر وتكبيرات العبد بين وعند استلام الحجر وعند الضم
 والركعة وعند الموقوفين وعند الجواز فلكل حرف من هذه الحروف اشارة الى كل واحد منها على الترتيب قال
 الشافعي يرفع في الركوع والرفع منه اذا وضع رأسه من السجدة الثانية من الركعات الثانية افترش راسه
 على الارض رجلا اليسرى فجلس عليها اي على الارض ونصب يمينه من الرجل نصب ووجهه الى القبلة بقدر ما استطاع
 لما روت عائشة رضي الله عنها انه عليه الصلوة والسلام كما يقع القعدة عليها هذه ووضع يديه على فخذه بحيث
 يكون اطراف الاصابع عند الركبة وبسط اصابعه متوجهة نحو القبلة وفي خلاف الشافعي لان السنة عندنا ان يعقد
 الخنصر والبصر ويجلس الوسط والابهام وشبه السبابه عند النطق بالشهادتين وفشل هذا جاز من على الشافعي

وقرأ أي المصاحف تشهد ابن مسعود رضي الله عنه وهو أول من شهد من غيره من وجوه تكملة الطلوات فليطلب منها
وهو الخيرات أي العبادات القولية لله والصلوات أي العبادات الفعلية والطيبات أي العبادات النورية
لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته قيل يا أيها النبي النبي عليه السلام ليلة الموضع بهذه الأشياء
رواها عليه بمقابلة التحيات والركعة بمقابلة الصلوات والبركات أي النعم والزيادة بمقابلة الطيبات
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وبمذ السلام مقول النبي عليه السلام في تلك الليلة أنه شهد أن لا إله إلا الله
وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أي علم واستقى الوحي النبوي وعبودية محمد ورسالة ولا يزيد شيئا عليه
على الشهادتين ولا ينقص منه وهذا في الفرض وأما في التطوع فتجوز الزيادة كما في المبسوط في القعدة الأولى لا
عليه السلام كان لا يزيد عليها فيها وبها وفيما بعد الركعتين الأولى والثانية في غير ذلك من الركعات في غير ذلك من الركعات
من المغرب الفاتحة أي لا يقيم معها سورة ولو ضم لا يسهو عليه في المختار ولم يذكر التسمية والثابتين أي في
على تبعية الفاتحة وهي الرواية الفاتحة أفضل وإن سجد بقدرها أو ثلث تسبيحات أو سكت بقدرها أو بقدر
ثلث تسبيحات مجاز وقيل الرواية فيها والجمعة لو تركها بعد ركعتيها ولو سجد بها سجدة السهو والعقود التي
قالوا في افتراء رجل البصري ونجد البصري وهو حمزة بن عمار في قول مالك والثوري من أن يتورك فيها فالتسبيحة
الكيفية لا الحكم لأن هذه العقود فرض والأول واجب وسنة ولو قال والعقود في الأخير كما في القعدة الأولى
لكان أحسن لبيان أول العقود في الخبر وقعود المسافر في كل المطب والمراة تتورك فيها أي في القعدة الثانية وهو
أي التورك أن يجلس على التينها بفتح الهمزة البصري ويخرج كلتا رجليها من جانب اليمين لأن استوطاها وضخم
تخذ بها وتجعل الساق اليمنى على الساق اليسرى كما في الجوز فاذن المصلي تشهد في أي في العقود الثاني
صلى على النبي عليه السلام وهو سنة عندنا وفرض عند الشافعي قال الكوفي الصلوة على النبي عليه السلام واجبة على الأئمة
سنة إن شاء جعلها في الصلوة أو في غيرها وفي الطحاوي أنها تجب عليه كما ذكر قال شمس الأئمة الرضوي وذكر
الطحاوي أنها تجب عليه في الاجتماع ففائدة الاجتماع على أن الصلوة على النبي عليه السلام سجدة وليست بركعة
كأنه المحيط وكيفية الصلوة أن يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك
مجيد وباعك على محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم لأنهم يجمعون تقصير الانبياء عليهم السلام إذا رجموا
تكون باتين ما يلبس عليه الصحيح فلا يمكن أن قال الزعيم ودعاء بعد الصلوة على النبي عليه السلام لنفسه وللأئمة
والمؤمنين والمؤمنات بما شاء مما يشبه القرآن تحويرنا أغفلنا ولاخواننا الآية وربنا ظننا أنفسنا الآية
وربنا أنك من دخل النار الآية والأدعية الماثونة يجوز بالنصب عطفها على الفاظ الجوز عطفها على القرآن كما
الحق في قوله أنهم إن فعلت نفسي من غير أن أدعوا في غير الآيات فأنفطرت مغفرة من عندك تلك العقود

ليد

أنفطرت بهم ونحو ذلك من الخيرات ما علمت من واصل العلم وأغفر ذك من الشرط ما علمت من واصل العلم لا يرفعوا
بما يشبه كلام الناس نحو اللهم ارزقني مالا اللهم اقض ديني والاصل في أن لا يتجمل السؤال من الناس فليس بكلامهم و
ما لم يستعمل فهو كلامهم فيفسد الصلوة وقال الشافعي يجوز أن يدعو في الصلوة بكل ما جاز خافوا ولو قال ما يريد
كلام الله سبحانه من غير أن يدعو في الصلوة مع الإمام كما في التسمية وعنه ما بعده وهو رواية الإمام
فيقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والسنن أن تكون الثانية أضف من الأولى ولا يقول وبركاته ويسم بركاته
كذلك خلافا لما لا ثالث فانه يسلم من تلقا وجهه ما روى أنه عليه كان يسلم تلقا وجهه ولما روى أنه عليه السلام
كان في سجدة وشمال يري بياض خديه والعلم تلقا وجهه يعرف ذلك إلى العين فيعيده في يساره وينوي الأمان
أي بالتسليم من غير يمينه ويساره من الحفظ واختلف في هذه النية فقال بعضهم ينوي الكلام الكتابين وهو
أشأن واحد واحد يميني وواحد شمال والصحيح أن ينوي الحفظ ولا ينوي عدد إلا أن ذلك لا يوجب بطلان
الاصطلاح لأن الآثار قد اختلفت فقيل مع كل ملكين وهو الصحيح وقيل مرة وقيل مرة وسنة
والناس الذين كانوا مع الصلوة فلا ينوي من لا شركة له في صلوة ويتناول أكثر المسلمين وهو الصحيح وقيل
ينوي جميع الرجال والنساء وقيل لا ينوي النية في زمانا لعدم حضوره عن الجماعة ولو قدم البشرى الملك كما
أحسن لأن عنوان البشرى وأوسط أفضل من عنوان الملك وأوسط عند أكثر المشايخ إلا أن يقال الواو
لمطلق الجمع فلا دلالة على افضلية القدم والمقدري كذلك أي ينوي في جهة الحفظ والناس الذين كانوا
مع في الصلوة وينوي المقدي أيضا أمامه في الجانب الذي هو أي الإمام في أي في ذلك المكان يعني أن كان
في يمينه نواه في التسليم الأول أن كان في شماله نواه في الثاني وأنا خصه الإمام بالنية مع دخوله في الخوض بها
لأنه من اليد بالتزام صلوة صحيحة وفادوا فيها أن حازها أي أن كان المأموم محاذ للإمام نواه في
التسليتين عند محمد وهو رواية الإمام لأن الإمام خطأ من الجانبين وقال أبو يوسف نواه في الأول فقط
وينوي المقود الحفظ في الجانبين فقط إذ ليس معه سواهم ولا يصح خطاب الغائب وفي الجانب الآخر
ينوي رجال العالم ونسأله وقال أبو يوسف إن ينوي بالتسليتين جميع أهل المسجد والله
أعلم فقه

يستعمل

القاسم

في الظهور والعصيان كان بقره لانه هذا المأثر المتوارث من امة رسول الله صلى الله عليه وسلم لهذا اليوم
 خلافا لما لا فيها وقال صاحب المنهج ويجوز في وتر بعدتها وقبيلها الوتر يكون بعد التراويح لانه انما يجزى
 في الوتر اذا كان رمضان لا في غيره كما افاده ابن النجيم في بحره وهو رواية على الاطلاق الزيلعي بالجهر في الوتر
 اذا كان اماما وفي كلامه لانه الامام اذا صلى الوتر في رمضان سواء كان صلى التراويح او لم يصل وهو الصحيح
 وفي رواية ببعدتها وراى ذلك على الاطلاق الزيلعي نظر لان اداء الوتر بالجماعة لا يجوز في غير رمضان
 الا مع الكراهة على الصحيح والامامة لا تصور بغير الجماعة فتعين كونها في الاطلاق يكون في صلاة
 وغير المنفرد بين الجهر والاعتقاد في نقل الليل لان النوافل اتباع الفرائض لكونها مكملات لها فيجوز
 كما يجزى في الفرائض وان كان اماما يجزى لما ذكرنا انها اتباع الفرائض فلهذا يخفى في نوافل النهار
 ولو كان اماما وفي الفرض الجهرى ان كان في وقتة اي اذا اراد المنفرد اداء الجهرى خيرا ان شاء جهر
 لكونه امه نفسه وان شاء خافت اذ ليس خلفه من يسجد وقضى الجهرى لكون الاداء وروى ان
 يصل على تلك الهيئة صلت بصلوة صفوف من الملائكة وقال صاحب الفوائد وقيل بالجهرى لانه لا يخبر
 في غيره بل يخاف ختما وقيل بقوله ان كان في وقتة لان المنفرد اذا قضى الجهرى يخاف ولا يخبر
 عنه قال صاحب الهداية ومن فاته صلاة الفجر فصليها بعد طلوع الشمس ان ام فيها جهر وان
 خافت ولا يجزى هو الصحيح لان الجهر ينقص اما بالجماعة حتما او بالوقت في حق المنفرد على وجه
 التحجير ولم يوجد له صلى الله عليه وسلم انتهى لكن هذا الحضور يومه يجوز ان يكون للجهر سببا فهو موافقة
 الاداء كما اختاره شمس الاية وفيه السلام وجماعة من المتأخرين وقال قاضي نيه هو الصحيح وفي الزيادة
 هو الصحيح وخفي ان اي الامام والمنفرد حتما اي وصوبها فيما سوى ذلك اي فيما سوى المذكور وانما
 لم يذكر التراويح والوتر لعدم التفاد الى ما سوى الفرائض والعواصبات المستقلة واداء الجهر في
 حق الامام سماع غيره اي احد سواء لان الغير يسمع المتأخر كما في القسستان واولاه ان يسمع الكل لكن
 الاول ان لا يجزى نفسه فان سماع بعض القوم يكفي في اكثر الكتب وما في الخلاصة وغيرهما ان
 سماع الكل فله سماع بطلان في مخالفة لم يكن جهر لا يخفى في شيء لان القوم لو كانوا اكثر او لم يكن ان يسمع
 الكل يلزم ان يكون مخالفة واداء مخالفة اسماع نفسه فقط وهو قول الهنداوي وعليه كنه المتأخرين
 في الصحيح احتراز عما قيل ان اداء الجهر اسماع نفسه واداء مخالفة تصحيح الروف وهو قول اكثرهم
 ومختارهم في البداية وقال به لا يفسد قوله اذا اشتد الى ان هذه القول غير قاطع عن جلال اعتبار
 الاستدلال به بان مخالفة تصحيح الروف في القسستان قوله انما يتحقق بالنطق كالاطلاق و

تقييدها

الاسم

يمكن بها

والعناق والاستثناء وغيرها من البيع والنكاح والاملاء والعقد اي اداة المخالفة في هذه الاشياء اسماء فصح
 بحيث صحح الحروف ولكن لم يسم نفسه لا يفتح ولو طلق جهر او صلب ان شاء الله بحيث لم يسمع نفسه بقية الطلاق والى
 يصح الاستثناء عند الهنداوي بخلاف الكرخي ولو ترك سورة اوله العشاء بان قرأ الفاتحة فقط اي مخالفا
 فضاها اي السورة في الاخيرين مع الفاتحة اي مقارنا بقاها الاخرين وجهرهما وهو الصحيح لان الجمع بين الجهر
 والمخافة في ركعة واحدة شنيع ولو تركها فاختارها اي فاتحة الاولين لا يفتنهما الاخرين لانه لو اداها فبالر
 تكرار الفاتحة في ركعة واحدة وذا غير مشروع هذا عند الطرفين وقال ابو يوسف لا يفتن واحدة منهما لان
 اذا فات في وقتة لا يفتن الا بديل في المذكورة الجاه الصغير بل على الوجه وبه قوله وأما في الاصل
 بلقط الاستحباب فقال احب الى ان يفتنهما وفرض القراءة اية يفتن ما يؤدى به فرض القراءة اية عند الامام
 كانت من الفاتحة او غيرها ولو كانت تلك الاية قصيرة هي كلمتها او كلمتا فمجموعهما بخلاف بين المشايخ وما
 هو كونه كنهها صان او حرف كعاد كناية او الى السور فالامح لا يجوز لانه يسمى عاد الاقارب في فتح
 كونه جهاد حرفا غلط بل الحرف سمي بذلك وهو ليس المفرد والمفرد هو الهمزة في صاء كلمة انتهى وفيه كلام لانها
 كانت من القراءة ما هو المكتوب في المعاصف ولا شك انه حرف غاية اذ لا يتصور التعبير عنه الا بالاسم ولو
 نصف اية طويلة في ركعة ونفسها في اخرى قال بعضهم لا يجوز والاكثرية على ان يجوز لان النصف بعد ثلث
 آيات قصار فلا يكون اذ من آية ولو فرض نصف اية مؤنث او كلمة واحدة مرارته يبلغ قدر اية تامة لا
 وقال ثلث آيات قصار او اية طويلة تعدلها وهو رواية في الامام لان ما مور بالقرأة وما دون هذه الفاتحة
 لا يسمى قارعا عرفا فاشبه بآية الالة ولا حول نفا فاقوا ما ينسب من القرآن من غير فصل الا ان ما دون
 الالة خارج عما فكون الالة مرادة وبهذا الخلاف راجع الى الاصل مختلف فيه وهو ان الحقيقة المستقلة
 اول من الجواز اعتبار عند العكس او عند غيرها وسنبرها في القراءة في السفر على ما يفتن من موضوع الفاتحة
 اي وقت مجمل وقيل على الحالة من قاع السفر وفيه من المصدر لا يقع حال الجلاء وبقي الفاتحة واي سورة شاء
 من القضا ولا في قراءة النبي صلى الله عليه وسلم والسلام في صلح الفجر المعوذتين امة بالفتيات اي وقتة الا انه نحو
 البردية واستفت بعد الفاتحة في الفجر لا يمكن مراعات السنن بذلك مع التحفيف وكذلك في الظهور وفي السبوط
 يؤاخذ في الفجر والظهر الطارق والشمس وفيما عداها نحو الاخلاص وفي الحضر حال السجود اربع او خمسون
 الفاتحة في ركعتي الفجر لا في كل ركعة وروى من اربعين الى ستين الامة لا في كل ذلك ووفقا بين الروايات
 فقيل الاربعون للكسافي والستين للاوسط والمانية للرغبين وقيل ينظر الى طول الليل وقصرها وقيل الى
 طول الايات وقصرها وقيل الى قوة الاشتغال والكثرتها وقيل الى ضعف النفوس والكثرتها وقيل الى من الصوت
 وقيل الى ما كان يتجزأ من القوم كقيل يؤدى الى تقبيل الجاه وتختص اطوال المفضل فيها في الفجر وفي

لا يفتن بها

والاشغال

لاستواءها في سعة الوقت وقيل فالظهور والبر لا وقت شغل عز عن الملل وطول طول والمفضل السبع
من القرآن سبعة لكثرة الفصل بين السور بالجملة وقيل لقلة المنسوخ فيه وواسطة العصر والعشاء وقصاره
في المغرب هكذا كتب عمر بن الخطاب في الاشياء ولا ينفق المفاويح الا سماعا في اشار الى بيان المفضل مع اقسامه
ومن الجرات الى البروج طوال قال ذلك المثلثون غيره من اصحابنا وقيل من سورة القتال وقيل من الجانية وما
اي البروج الى الم يكن اوساط ومنها اي من لم يكن الى اخره اي اخر القرآن وقصاره في النهاية من الجرات الى عيسى
التكوير الى والفتح ثم الانشاء الى الاخر وفي الضرورة بقدر الحال يعني بقاء بقدر ما اقتضت الحالة اذا اضطر الى
التجديد ونظام الاول على الثانية في الفجر فقط بيان السنة وهذا في اطلال القراءة في الركعة الاولى على الثانية
صحيح عليه للتوارث ولما فيه من اعانة للمؤمنين على ادراك خفية الجماعة لانه وقت نوم وغفلت وفي قول فقط
ولانه على ان لا يتخلل في غير الفجر عند الشيخين وعند محمد في الكل لانه التطويل في الفجر للاعانة على ادراك النجاة
ومما المعنى موجود في سائر التعلوق لكن ان هذا في حالة اليقظة فلا يقاس على الفجر لوجود الفجر في حال الغيبة
يعني الا ان كانت متقاربة في الطوال والقصر وان كانت متساوية في تقدير الكلمات والحروف ولا يعتبر ما ذكره
ثلاث ايات وقيل ينبغي ان يكون التفتوت بالثلث والثلثين الثلث في الاول والثلث في الثانية وهذا بيان
الاستحباب واما بيان الحكم فلا بأس به وان كان فاحش سواء في الاول او في الثانية فلا بأس بان يقرأ سورة في
الاول ويصلي في الثانية ولا يتعين شئ من القرآن لصلوة بحيث لا يجوز غيره احرازه مذهب الشافعي في
عين الفاتحة لجواز الصلوة حتى لا يجوز اذ لم يقرأها حديث لا صلوة الا بقراءة الكتاب والجمعة عليه اطلاق قوله
تعالى فاقرا ما ينشر من القرآن فلا تثبت الزيادة بخبر الواحد والمن العظيم وكن السبعين اي تبين سورة للصلوة
مثل ان تنزل وتصل الى الفجر يوم الجمعة قالوا هذا اذا ارادوا فاقرا لولا لاجل الترتيب او لبعض الخصائص
فلا بأس به ولكن يذكرها احبنا وبقا غيرها وهذا كقولنا في سبعة كما في اكثر الكتب لكن الظاهر
ان المدوام مكره مطلق لان دليل الكراهة لم يقصر ويؤاخذهم التفتيل ومجربا في وقت الشافعي لا يكون
يسحب الالباب الموعود عطف على الامام في السرية والجهرية بل يسمع وينصت من الانصاف مع الكون خلافا
لشافعي في قوله يجب على الموعود قراءة الفاتحة بعد قراءة الامام في الجهرية وفي الامام في السرية لان القراءة ركز
منه كان ولا فائدة في قراءة القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال ابو بصيرة رحمه الله كانا بقرية خلف
الامام فمزلت وقيل ان جميع الناس ان هذه الآية في الصلوة وقوله عليه الصلوة والسلام من كان الامام
فقرأه الامام قراءة وعليه الجماعة الصمى في الغلظة وهو كمن مشترك بينهم ما لكن حفظ المقتضى في
والاستماع وهو محبة على ما روي في محبة الله استحسن فيما لا يجوز احتياط وان قرأ الامام اية التوقيف والتعجب
في السرية في غير ذلك من غير ان يقرأه من الناحية او خطيب معطوف على الامام في الخطبة في

خاتمة مقام ذكره الظاهر نزل من حفرة من الموعود كما في الاصلح ثم ان الخطبة التي يجب استماعها فيها في
ورسوله والخلف والانتقاء والمواظب واما ما عداها من ذكر الظل في اربع وفي المحيط ان التباين من الامام
اوله عند كثير من من العلم كيد يسمع مع الظل او مع علي النبي عليه السلام الغرض الاستماع الا اذا قرأه
تحت صوته عليه الاية فيصلي ثم لا يقرأ اكثر الكتب والقراءة اي البعيد الذي يسمع الخطبة والدالة اي القريب
سواء في وجوب الاستماع والانصات انما لا يلزم
الجماعة سنة فيكون
اي قربة من الواجب من اوتركها اهل المصنفين واذا تركه وحده تركه وجب ولا يرضى لاصد تركها الا
لغيره من المطر والطين والبرد الشديد وعند الشافعي لها فريضة ثم اختلف العلماء فيها قوله عند وفاء كفاية
وهو ايقار رواية عن ابي مالك والحمد لله عمن وهو ايقار رواية في بعض شئنا ولكن غير شرط الجواز
عنا فاما لا تبطل صلوة من صبي غير عيادة ولكن ياتي في قوله الركعة المراد به الوجوب وفي المعيد انها واجبة
وشبهها سنة الوجوب بالسنن الا في ثمة لا يجب عليه الطهارة في منسبة اخرى في اكثر الكتب وفي الجهرية
لومضا في سيرة بوجه وولده فقد ان في فضيلة الجماعة واول الناس بالامانة اعلمهم بالسنة اي بما يصلح الصلوة
ويستحقها فيه سراج الوهاج هذا تقدم المصطلح الا على غير الامام الراتب اما الراتب فهو امر من غيره وان كان
غيره اقله منه ويمكن ان يقال الكلام في ان يكون هذا في نصب الامامة الراتب وفي الجاوي صاحب البيت
وكذا امام الحق الا اذا كان الضيف ذا سلطان ثم اي بعد الاستواء في العلم افرقهم اي اتمهم بالتجويد
الفرعي لم يمكن ان يكون الملاح حقيقهم القرآن وهو المتبادر عنه الى يوسف بالعكس فانه يقول الاول في قوله
لقول عليه الصلوة والسلام يوم القيمة افرقهم كتاب الله تعالى لهما ان الجاوي الى العلم اشده حتى اذا عرض
له عارض امكنه الصلوة صلوة فكان اوله وفي الصدر الاول انما تنطق القرآن بالصحة فكان
افرقهم اعلمهم وفي زماننا ان يحسن القرآن ولا يخطأ فمن العلم فالعلم اوله لكن هذا بعد ما يحسن من القرآن
قد راقفوم بنسبة القراءة ومن يطعن في دينه ثم اوردتهم الى الله سبحانه عن الشبهات لقوله عليه
الصلوة والسلام من صل خلف عالم يعني مكانا خلفه حتى ثم استتم اي كبرهم شئنا لان في تقديم الامم
تكملة الجماعة لانه اشجع من غيره وقيل الامام اسلاما فعلا هذا لا يبعد شيئا اسلم على شئنا في
الاحكام او اسلم قبله في المحيط ما يخالفه قال وان كان اكبر والا فرار ورجع الى الجاوي في قوله
استتم خلفا اي احسنهم في المعاشرة مع اخوانه وفي الجراح ثم احسنهم وصلا لان اكثرهم صلوة بالليل كونه
الشرع في صلوة بالليل حسنة وصحة بالمتار كذا لا حاجة الى هذه التكليف بل يفي على ظهره لانا سائر التوجه
سبب لكثرة الجماعة خلف ثم استتمهم شيئا ثم انظفهم شأنا لان هذه الصفات تكبر الجماعة وان
استوا في غير ذلك او اختلفوا في القوم وكبره امامة العبد معتق او غيره كما في القصة نقلنا من الخلاصة

في الكرامة

لا لا ينفذ في الصلاة والاعتناء به والذي يسكن في البادية عربا كان او عجمي لانه لا يظلم الجبل الا ان يكون العلم
 وفي اشجاره لا يكون امامه الذي يكون في الكرامة ان يكون كما في القنطرة والاعلى لاني في النجاسة ولا يترك
 الرقعة بغيره ولا يتركها استيعابا لكونها في الدار وانما في الدار لان يلزم بعد التعبد ان لا يجوز
 الصلوات العلة لتفقد الوضوء في البرهان لولم يوجب بغيره فيكون هو اوله لا يستلزم والى النبي عليه الصلوة والسلام
 ابن ام مكتوم في المدينة حين شرب الماء وكان اعمى والفقير اى الحاج عن طاعة الله تعالى باركا كبيرة لا
 لا يقيم بمرور دية وكذا العامة العام والخاص والمفني وشارب الخمر والمبتغى اى صاحب دعوى لا يكون صاحب دعوى اذا كثر
 لم يجر اتصال الرقعة في جوار الصلوة خلف صاحب دعوى الا لا يجوز خلف الرافض والجهمي والندري والشيعة
 ومن يقول بغير القرآن والرافض ان فضل عليا رضي الله عنه فهو متبع وان الكوفة الصديق فهو كما في قوله
 اذ ليس اب يورثه فيطلب عليه الجبل كما في الدركن هذا يقتضي عدم الكرامة اذا كان زمانه بالوجه تنويع الطبع فيقول
 تفصيل البركة وتختلف في اقداء الشافعي وفي رواية ان غير جاز وفي الحواشي الاصول ان لا يبيع خلف
 تحت اذانهم يوم جنازة او اذا علم ان يتعبد ولم يتوعد من قصده وخوفه او لم يفسد ثوبه من الخوف او لم يتركه او
 من ماء مستقى او خيرا او امشيا حيا ما يفسد الصلوة عندنا لا يجوز اقداه فان فقد مواجزة لعله عليه السلام
 صلواته خلفه في جوار الفجر اذا بقى من فصل البركة خلفه في غير ما يتفقد المسجد او كان ابنه او ابن
 ربه الله عز وجل يتبع في الجدة خلف الحج من اذ افوت زمانه كما في التبيين ويكره تطويل الامام في الله المسنون
 الصلوة في الجاهل واما اذا صلح ومدة فليصل فكيف شأنا وكنا يكون جلاء الشافعي لا يلزم من احد الخديويين
 ان يقيم في يوم من طاعة الله او يتركها مكر وصالح في الحقيقة كرامة اخرى لان صلوة الجنازة فان
 لا تكون فيها فانه في رقيقة فلا تنترك بالحضور فان فعل اي مسلمين جماعة واد تكبير الكرامة يقف الامام
 من يؤتم به ان يقف في ذكرها او انشأ فلها لم تخرها الى التين وسلمها لان عاشت رضي الله عنها فعل
 كذا في مكانت بما عرفت من سجدة ثم نزع الاستحباب وفي الرابع وانما ارشد الى التوسط لانه اقل كرامة من
 استقدم كرامة بان يستقدم عقبة عقب من خلفها بغير اقداه او لا يتركها في الوسط بالتحريك
 مع ما بين طرفي التوسط من الدائنة والسنة اسم لا يتركها في الوسط بل الاول او لا في القنطرة
 لان كرامة منها يقع فوقه الاخر قال الجوزي وهو الاشبه كما في الامور وهذا ظهر ضعف ما قيل ولا يجوز
 فخره في مكانة لكونه السبب في احوال الحكماء الكيفية لا منظر الوجوه لان صلوة الوارث فعدوا افضل
 من غيره في حقهم في حق النصف في احوال اولياءه لكونه عليه الصلوة والسلام صلواتها في حق
 فبين من صلواتها في مسجد بها ويومها خير من ولادته لا يورث من الفتنة من خروجها الى الجوزة في الموت
 في العتق من العبد بن نعم العتق في العتق العتق واشتغالهم بالاطاعة في الموت وانت عتقا

في صفة

في نية

الحيات في العبد بن فيمكنها الاية في الوجود هذا عند الامام وقيل في الزيادة كالمظهر والجم كالعبد بن
 وجوز اى ابو يوسف ومحمد حضورهما اى العجزة في الكل لان عدم الفتنة لعدم الرقعة فيمن لكن هذا
 الخديوي في عتقهم واما في زماننا فيمنعنا في حضور الجماعة وعليه الفتوى وقيدنا بالعجزة لان الشافعي ليس
 بحضور اتفاقا والشافعي من سنة عشر الى سنة وستين والعجزة من خمسين الى اثنى عشر ومن صنف مع اوله
 اقامه في يمينه اى يعق الموثم الواحد رجلا او ميتين في جانبه الايمن مساويا لولا لاني خرفه فها هو الرواية
 محمد بن يعقوب صاحب عقب الامام ولوقا غيب وبجاز ويكره في كرامة القيام خلف اختلف الشافعي والجمهور
 انه يكره وكان قد جعل وارهة فانه يقيم الرجل في يمينه والمرأة خلفه وسبقه اى الامام على الاثنين فصاعدا
 لانه عليه السلام فعل ذلك وقاله يوسف انه يتوسط بين الاثنين وفيه اشارة الى ان الاول للامام ان يستقدم
 اذا كان الموثم متعده والا ان يصرح بان خيرا في الاصلاح ويصف الرجل في الاقداء بالامام لكونه عليه
 السلام يلبس منكم واولوا الاحلام والنهي ثم الصبي ثم الغني ثم الغني ثم الغني ثم الغني ثم الغني ثم الغني
 يكون حاله شكلا فان تبين بعد من واما اوله يمين الجميع في بيان الصفوف لان الصف لا يطلو الا على
 ثم النساء وفي الجوزي وليس هذا الترتيب لهذا الاقسام بجائز بجملة الاقام الممكنة فانه ينتهي الى اثنى عشر
 قسما والترتيب الذي صرح بها ان يستقدم الاحرار البالغون ثم الاحرار الصبيان ثم العبيد البالغون ثم العبيد الصبيان
 ثم الاحرار النخس في الكبار ثم الاحرار النخس في الصغار ثم الاحرار الصغار ثم الاماء الكبار ثم الاماء الصغار
 فان حازت اى حازت المرأة الرجل وقيد المحازات ان يجازى عضو منها عضو من الرجل حتى لو كانت المرأة على
 الظلمة والرجل يجزيها اسفل منها ان كان يجرى الرجل منها فقد وقال الزيلعي المعتبر في المحازات الكعب والرجل
 على الصبي وفي الظلمة اشارة بان قليل المحازات مفيد كما قال ابو يوسف واما عند محمد فشرط صفه ان يكون
 في صفه وكرامة في آخر سجدة في ثلث فنية صلوة من عتقها وبها وبها وخلصها من كل صف مشتهرات
 اراء عاقلة مشتهرات في المال وفي الحق محركات واجنبية فيدخل فيها العجزة ويخرج عنها الصبية التي
 لا تشتهى وانما قيدنا بالعاقل لان المحبونة لا تعد لان صلواتها ليست بصلوة كما في النهاية ولا يخفى ان المحبونة
 لا تغترب بالمشتهرات كما تقولهم لانها من اصل الشبهة في الجملة بل لا بد من هذا القيد فليشأ على صلوة مطلقه
 وبين التي لها كرم وسجدة ولو لا لايها ان تتركها في صلوة الجنازة مشهورة لان محازاتها لم تصلح في صلواتها
 للفتنة لكنه كبره كما في الغني محمية بان يمين احد صغار محمية على محمية الاخر او يمين محمية على محمية فانك
 والوجه بان يكون احد صغار محمية لانها اما ما في يد يمينه حقيقة كما لم يدرك وهو الذي ادركه
 جميعا في الامام بان يكون محمية على محمية الامام واداهه على اداهه او تتركها كالاصل وهو الذي فاته آخر
 الصلوة سبب نعم او سبب حرث بان يكون محمية على محمية الامام حقيقة واداهه في الحقيقة على اداهه قد يكون

الظلمة

ظهر ان كان محذرا او متبعا اعاد صلوة واعاد مصلوة في خلافه لا شافعي بناء على ان الاخذ عنه اذا علم على السبيل المرفعة
 لا في الصلوة والاعتقاد في التنوير اذا ظهر حديث امام بطلت فليز اعادتها وهذا اولى من عبارة الكفر حيث قال
 اعاد على سبيل الفرض وراى بالاعادة الاتية بالقرينة لا الاعادة في اصطلاح الامويين الجائزة
 في المؤدى انتهى وفيه كلام لان عبارة الكفر موافقة للحديث والموافق او لم يقدح الاختاره فليست على وان
 اقدم في امر وقاري كما في فقه صلوة الكفر عند الامام سواء علم الامام ان في خلافه قاربا او لم يعلم فلهذا هو
 الرواية وفي الاصلوة القاري فقط لان الماصوم الاممي معذور عن الامام الكافر كما في كلام الامام القاري عاريا
 وكما سبوا الوجه جري ونجس وان الامام ترك فرض الوضوء مع القدرة عليه ففسد مصلوته وهذا لان لو
 اقدم يكون قاربا وقراءة له خلاف تلك المسئلة وافضل لان الموجود في حق الامام لا يكون موجودا في حق
 المقتدى ولو كان يصلي الاممي وحده جاز وهو الصحيح لانه لم يظهر منها رغبة في الجماعة فاما الهداية وفي
 النهاية ثم حقه القاري في قوله لو وصفه الاممي بعد اقتناع القاري لم يقتضه بوضوح مفرد الامام ان
 صلوة قاسم انتهى فلهذا في الهداية انه لو استخلف الامام القاري اتيه في الاخير من بعد
 قراءة الاولين ففسدت لان كل ركعة صلوة لا يجوز خلوصها في الوضوء غثيف او غدير او لا يقتضيه في حق الاممي
 لعدم الاصلية وقال زفر لا تقتضيه في فرض الوضوء هذا اذا قدم في التشهد قبل الوضوء اما لو استخلف بعد
 فهو صحيح لا يمانع في ركعة الصلوة بصفة وقيل بنفسه صلواته عند لا عند سجدة الصلاة والصحيح الاول كما في الفتاوى
 في الصلاة في

لا فرق من بين اعطاء الصلوة السائلة في صلاة الانفراد والجماعة شرع في بيان ما يلحقها من العوارض من المرفعة
 من سبوا ان يتركها بل اختيارا من حيث يملكها في غير هذا الصلوة بوضوح بلا شك وانما في ذلك
 لان جواز البناء شرط ان يفرق من سبوا ولو ادى ركعة مع حدث او مكنت مكانه فلهذا يفرق من ركعتيه
 صلوة كما في آخر الكتب كذا ليس بالادلة لان اذا حدث بالنوم مكنت ساعة ثم اتيه فانه يبنى كما في التبيين
 وحين خلافه قال في حق فانه من هذه لا يجوز البناء بل يشترط لان الية في الصلوة ازالة وجود الشيء
 انما في القياس من ركعتيه بقوله عليه من ف. او غث او رقيق في صلوة فيلحقه ولو فاضا وليس
 على صلوة لم يظلم والاستين فافضل من ان في شبه الخلاف وقيل ان المرفوع يستنفذ والامام
 والمقتدى بنسب الغضبية الجماعة وان كان المحدث انما جري بمقتضى الشرع الا ان من يملك الصلاة
 والمحدث اولى من المحدث وانما يكون المكان وانما فيه عطفه موافقا انه دفع مكنة اروي عن
 ابن النجاشي في قوله صلوة في ركعة سجدة في ركعة سجدة في ركعة سجدة في ركعة سجدة في ركعة سجدة

ويشترط اليه بوضعه اليد على الركبة لركبها الركوع وعلى الجبهة للجمود وعلى الفم للقرأة ويشترط بوضعه يديه
 اصبعين الى ركعتين هذا اذا لم يعلم الخليفة ذلك اما اذا علم فلا حاجة الى ذلك واذا توفرا وعاروا في مكانهما
 ان كان امام اي الذي يستخلفه فانه اوجاه له ولقوم لم يفرغ في الصلوة وكذا المقتدى اذا سبق حدث حتى لو صلا في مكان
 آخر لم يصح اقتدائه ففسدت مصلوته لان الاخذ به واجب عليه وقد بين في موضع لا يصح اقتدائه فيه ولا يجوز ان يقرأ
 في موضع الاخذ به ففسدت في شرع الطلوع واليشتغل اولا بما سبقه الامام بغير قراءة الاصل ثم يقضي امره
 ولو تابع الامام اولا جاز ويقضي ما فات لان ترتيب افعال الصلوة ليس بشرط عند خلافه لفرق الا اياه وانما
 كان امامه قد فرغ منها فهو يجزئ العود وبين الامام حيث اى في مكان ترضا وانما خبره في الاول
 اداء الصلوة في مكان واحد وهو اختيار شيخ الاسلام والامام السرخسي وهو افضل كما في الكافي وفي الثانية قد
 الشئ وهو اختيار البعض كما انفرد اي لما هو غير متين ولو اجمعت المصنفات على ان يقتضيه استئناف لان
 البناء ثبت على خلاف القياس فاقصر على مورد فليجوز ان في المدة وكذا الوجه هو من افعال لم ينعى الامم
 او اعلى عليه او اعلم بان في الصلوة نوا لا ينقص وضوءه او وجب غسل فبشئ ما اذا احضرت او انزل بالنظر او
 او فقهه ساهيا او عامدا لان كل كلام وفيه اشارات بان الضم غير مانع في المحيط او احدا به جاز مائة
 من الصلوة من غير حدث سواء كانت من بدنة او غيره كما في المسح وفي القوم ان المانع من البناء في الصلاة
 نجاسة وهذا في خلاف المسح به او شتم وسالده وقول ابن النجاشي وفي المحيط وقع على راسه الكثرة
 من الشجرة في صلوة فبشئ بنى عند ابي يوسف لان لا يفسد ركعا السواى وقد قال صاحب الفرائض
 انها الشجرة بضع العباد لكن ليس بضع المصلي انتهى وفي كلامه لان يجزئ ان يكون بضع المصلي وهذا يلحق ان كل
 كالسواى فليست على او طين اذ احدث فخرج من المسجد او جاوز الصفوف خارجا الى حال كونه خارج المسجد
 فان كان مكان الصفوف في الصلاة حكم المسجد ان شئ من وسيرة او خلفا وان شئ امامه وليس يربطه فانه
 لصحيح هو التقدير بوضعه السجود وفي المحيط ان النفوذ بقدر مصلوته في المسجد او في الصلوة بالخروج في موضع
 سجوده من الجانب الاخر ثم ظهر انه لم يحدث بضع يشترط في هذه المحاور شيئا لو احدث بعد لان وجود
 هذه الاشياء نادرا فلا يفسد على ما ورد الشرع ولو لم يخرج الى الامام والمقتدى من المسجد لم يبي ذواته
 الصور في

الى الصفوف خارجا بغيره في الصفوف استحسانا لان عرض الاصلاح فالجوز في حقيقة الاصلاح ما لم
 يختلف المكان والقياس الاستين في مورد في غير ذلك لوجود الانظار او في حرج بهذه المسئلة مع كونها
 مستفادة من المفهوم تفصيلا محل الخلاف ولو سبق المحدث بعد ما قد قد التشرية في آخر الصلوة نوا
 بلا توقف وسلم لانه لم يبق عليه سوى السلام وان السلام واجب فتوضا لئلا يبرأ ما قد الى الحديث في هذه الحالة

التشديد مطلقا لا يكره لاما كل كما يكون بل انما هو التشديد فيما كان منه موما وفيما يقصد التشديد
ففي هذه الموم يقصد لم يكن عند كل في البر والكل وشبه اي يقصد انها مطلقا عامه لان المصلح
او ما سببا في صلاحه الصلوة او تغلا وقيل يجوز الشرب في النفل قيل ينبغي ان يكون النسيان عفو كما
الصوم اجيب بانها ليست كالصوم لانا حالها مذكورة دون حاله وكل سبب من خارج قد صلوة
وكذا الوضوء في فقه فطرة مطلقا بتعلمها وسجدة على غسلي يقصد بها عند الطرفين خلافا لما بين
فما اذا اعادة على طاهر يعني يقول اذا سجد على نجاسة تقصد السجدة والصلوة متى لو اعادها على موضع
طاهر صحت لانا اداؤها على النجاسة كالعدم كما لو ترك السجدة فاداءها بعد فراغها من زنت صلوة ولها
اختلاف الكل بغسالة البراءة في تركها فان الجزء لم يقصد بل تركه والعمل الكثير واختلف في حقه قيل
ما يحتاج الى اليدين وقيل ما يشك الناظر ان علمه في الصلوة او لا هو الاحتياط العامة وقيل ما يكون
ثلاث متواليات لو روي على نفسه بوجه ثلث او حركه موضعين جبهة ثلث يقصد ان كان على الاول
وقيل ما يكون مقصود اللغا على بان يفرد مجلسا على حدة كى اذا مس زوجه شهوة فانه مقصد وقيل
ما يستكره المصلح في الاستسحب هذه اقرب الى مذهب الامام فان ربه في مثل التغير ايضا الى رأى
المتبع وشره في غيرها اي يقصد بها شروع المصلح في صلوة غير ما صلح صورتها صلوة ركعة من الظاهر
من عدم اتمية العصر والقطوع فقد غرض الظاهر لانه شروع في غير ما هو فيه فيخرج على هو فيه فيتم الثانية
ويجب فيها الركعة التي عليها قبله لا شروع فيها ثانيا اي ولا يقصد بها افتتاح الظاهر بعد ما صلح
ركعة لم يبق على ما كان عليه من يحجزه بتلك الركعة حتى لم يقصد في الركعة التي هي ثالثة عنده فحدث
صلوة لانه نوى الشروع في غير ما هو فيه الا اذا كبر بنوى اقامة الثلث او الا فته بالامام او كان
مقصودا بنوى الانفراد في غير شراها فما كبر ويصل ما مضى من صلوة للتغابر ولو قيل ان يتنقط
بأس فته الاول فته رشتان فته لنوى ثانيا مطلقا لان الكلام مقصد والآن نظر المكتبة وولاه
يقول ان كان قد اقام المصلح من مكتوب على الجهد راوكن في شورا وغير ذلك فظفر فيه ففهم مقصودا فالصحيح
لا يقصد مقصودا بالبناء مجازا اذا اختلف لا يقرأ كتاب فلا يثبت بالفهم عند محمد لان الحق تعالى لا
القوم انفسهم في الصلوة في العمل الكثير في الهماية او لكل ما بين اسنانة دولة الخمسة لعدم امكان
الاعتناء عند فتنه في ضرورة الهمية لا يقصد الصوم وقيل ما هو هذا الفهم حتى لو ابتلع شيئا بين كسنة
فقد تنفسه لا يقصد في الحيلة وكذا لو ابتلع عينا من الشكر قبل الشروع ثم ابتلع حلاوة لم يقصد في نفسه
وقد يفتى في الحيلة لا يفتى في ما يفتى من الخبز وان ترافقه موضع كبره اذا كان على الارض او جارا

٤٨
او من الاعضاء الاعضاء اذا كان الذي انتم الحار ولا يقصد في شطوطه من الحار انما هو في موضع كبره
اذا كان المصلح قائما على الارض او ان يجازي جميع اعضاء اعضاء المصلح كما عند البعض او اكثرها عند الاخر اذا كان المصلح
قائما على طاهر مرفقه دون قائمته لو كان المكان بقية قائمته الركن قد ياتى في تغيير موضع السجود تقصيرا في علم
ان السجدة انما هي في السجدة الصغيرة او من سجد ذراعا وقيل ما ارسل ذراعا فافرو امام المصلح حيث كان يري
الايم لان السجدة الصغيرة مكان واحد فامام المصلح حيث كان في كل موضع سجوده فان كانت في مسجد كبر او في الصحراء فقد
بعض الشايخ في موضع السجود ياتى والا فلا وعند البعض الموضع يقع عليه النظر اذا كان المصلح ناظرا في موضع السجود
فيما لم يورث ذلك الموضع كما في شدة الوقاية وقيل في الصحراء ان ياتى في مقدار سجدتين او ثلثه وقبل ثلثه اذ
ازرع وقبل ثلثه اذرع وقيل اربعين وقيل تسعين ويعني النسيان ان يقرأ امان في الصحراء سجدة لعله عليه السلام
يسجد احدهم ولو سجد طول ذراع وغلظ اصبع لانا مادونه لا يبدى والناس ظنوا من بعده وبغير هذا اي ينبغي ان
يكون المصلح في سجدتين السجدة ويجعلها على التماس جدي الى اليسر واليمين وهو افضل لانه لا يرد به ولا يخلو
اي لا يخلو وضع التمسك على الارض بل لا يخلو الفلز ولا يخلو الخط بان يرسم على الارض هذا اذا كانت بحيث يفرقها
ان كانت صلبة اختلفوا فيه فقيل بوضع وقيل لا وامام الخط فقد اختلفوا فيه سبب اختلافهم في الموضع اذا لم يكن
مع ما يفرقه او يفتقر الى ان يقول لا يحل المولى اذ لا يظهر من بعيد والمجيب يقول ورد الاثر وروى
داود اذا سجد احدهم فليجهد ثلثا وجهه شيئا فان لم يجد فليتبعت عشا وان لم يكن موضع فليتبعت خطا
ولا يضر ما من امام واختار طهنا خلافا لهذا لكن الاول اتباع الاثر ان يظهر في الجهد اذ الموضع جميع الى طه
يربط الخيال بكى لا ينتشر قال ابو داود قال لو الخط بالطول وقى لواءا بوضو يد راي يدفع المصلي الى يمين
يديه بالاشارة بالأسن او العين كما في قول النبي على الصلوة والسلام لما نوى ام سلمة او بالتسليم للحديث الذي ذكره
انما لا يباح اي لا يباح فيها فان كبره وكذا لا يدرى باخذ الثوب ولا بالظن الوجه ان عدم السن او قصد المار والمو
ينتهي بين المصلي وبينه ان السن ويجازي ركعة اي السن اذا عدم الذي فيها وذلك عند الموار لان اتمى السنة
الحجى بعند المار ولا حاجة عند عدم المار لكن الاول انما اخذها مقصودا كثر ويؤكد بصره على وراها ونحوها
يربط الخيال بها وسنة الامام مجزئة ان كافي في العموم وان كان نوا سبوق فينظر في ظاهر الاحاديث التي تدل على
الصحيحين من الاقتصار على سنة غير السنم وهي سنة المقوم والوقوف على ثوب بطانة ثوبه مع ما ياتى ان لم يكن
الثوب مضرا ان يخط ما بين جنبتيه يخط اما لو كانت مخبضة ولم يكن وسطه فلا يكون في علم كى في الجمع وكذا
محل المصلي على الطرف الا من سبب طرفه من حيث لو كان طرفه من طاهر او طرفه من نجاسة فحق الطرف
الا من حيث صلوة بطايرها مكانها سواء حركها او احدى احدى طرفيها في الاثر اول وثمة الخلاصة الموصلة

في التمهيد

بالمفتاح

الموت والنعيم قبل ما فرغتم

بيان الفرائض وما يتعلق بها من اقسامها في الرثبة وهو الفرض ما يليه وهو النفل والعشر بالسكك القراد وما يقع

يقول الله اغفر لنا وبارك لنا في ما رزقنا من فضلك وبارك لنا في ما رزقنا من فضلك
عقاب النار كما في الدعاء والادب وقال ابو يوسف يومئذ مع الله احدنا من هدي وعافنا فمن عافيت
وتولنا فمن توليت وبارك لنا فيما اعطيت وقنا شر ما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك انه لا ينال
من واليت ولا يعز من عادي تباركت ربنا وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت ونستغفرك اللهم ونسئرك
عليك وفلا رب اغفر وارحم وانت خير الراحمين ولا يقضي في صلاة غيرها اي غير صلاة الوتر عندنا
قال القنوت في الفجر بطله خلا فالشافعي فان القنوت في صلاة الفجر في الركعة الثانية بعد الركوع سنة في جميع
السنة رواية انس رضي الله عنه انه عليه السلام قنت شهر ثم تركه والتزم دليل السنن وبيع المؤمن الخفيف في
القنوت اماما شافعي فأت الوتر ولو بعد الركوع وكذا يبيع الساجد قبل السلام وفيه اشعار بان لا يتبع
في السلام اذا سلم على الركعتين بل يتم صلوة كما في القينة ولا يبيع المؤمن الخفيف شافعي فأت الوتر
الطرفين لا يمسوخ ولا اتباع في الممسوخ الى الاول ان لا يقتدى به فيها كما في القنوت خلا فالادب يوسف
فانه يقول يتابع لالة الاصل التابعة والقنوت مجتهد فيه فلا يدرك الاصل بالشك فصار ركعتي العتمة
وفي هذه المسئلة دلالة على جواز اقراءه الخفيف بالشافعي اذا كان الامام محتاطا موضع الخلاف كما بينا في فضل
الجمعة بل يفتن متصل بقوله ولا يبيع ساكن في القول الاظهر لان فعل الامام كان مشتملا على مشروع وقيل
على غير المشروع وهو قنوت في الفجر كما كان مشروعاً بغيره وما كان غير مشروع لا وقيل الاظهر احرازه قول
من قال يفتن تحقيقاً للحقيقة والسنة قبل فرض الفجر لما بين احكام الوتر شرع في النوافل والنقل اعم من
السنة مؤكدة او غير مؤكدة وابناء بسنة الفجر لانها اقوى السنن حتى روى الحسن في الامام لو صلى
قائدا من غير صلاة الجوز وفي لفظ مسلم كما ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها قالوا العالم اذا كان
مرجعا للفتوى ويجوز تركها ساثر السنن وفي البر من انكر سنة الفجر في فعل الكفر وفي السبوط ابتداء
بسنة الفجر لانها صلوة في الوجود لان السنة تتبع الغرض وبعد فرض الظهر وبعد فرض المغرب والافضل
ما للظهر ثم المغرب وذمب الحلو الى العكس فانه عليه السلام لم يبع سنة المغرب في سفر ولا حضر وبعد فرض
الغنى لتأخيرها يدل على انقطاعها عنها ركعتان خير السنة والسنة قبل فرض الظهر وفيه اشارة الى انها
دوة الغنى كما قال الحلو وقيل اكد ما فيها بعد سنة الفجر وقيل هو الاصح لان فيها وعيد امروها
قال عليه السلام ما تركها اربعا قبل الظهر لم تنل شفاعتي ولذا قيل ان الاشتغال بها افضل من التسليم
وفي التجسس وغيره رجلا ترك سنة الصلوة الحجة ان لم ير السنن حقا فقد كفر لانه استخفها وان اراد
حقا الصحيح انه ياتم لان جاء الوعيد بالتذكير وقبل الجمعة اربع بلا خلاف وبعدها اربع ببيحة فلهذا

نور و نجی

بمسئله من لم يرد من السنة لانه عليه السلام سئل هذه الاربعة مسئلة او مسئلة فقال مسئلة واحدة
من غير فصل بين الظهر والجمعة وفي خلاف الشافعي في السنة ان كل صلوة بعدها سنة يكون القعود بعد
بل يشك في السنة لكن يشك لما روي انه عليه السلام كان اذا سلم يركع بعد اللهم انت وفناء السلام والبدن
يرجع السلام تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والاكرام وما نقله الحنفية ان قال لا بأس بان يركع بين الفجر
والسنة ورايه ان يقال ان ما في السنة محمول على القعود الذي لا قوة فيه ولا ذكره في وفي القعدة الكفا
بعد الفجر لا يسقط السنة ولكن يقضى ثوابه وكل عمل ينافي الحرمة ايضا وهو الصميم وفي الخلاصة لو
ركع الفجر او الاربع قبل الظهر والشفقة بالبيع والشاء والاكل فانه بعد السنة وان اكل لقمه او شرب قليلا
وعند ما يوشى بعد الجمعة ست يصلي اربعا وبعده ركعتين بسنتين وراية الطحاوي واكثر الشافعي
فما وجد في اليوم وفي الاختيار بسنتين وروي في بعض النسخ الافضل ان يصلي مرة اربعا ومرة ثمان
جمع بينهما وندب الاربعة قبل العصر او ركعتان لا تختلف الاثنا والاثنا عشر ركعة افضل الاربعة
الظهر والست بعد المغرب تسعة صلوة الاوابين وقال النبي عليه السلام من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يكمل
بينهن بشئ عدل له بعبادة ثنتي عشرة سنة مما يدل على ان ركعة المغرب محسوب من الست لكن في السنة
خلاف بينه والاربعة قبل العشاء وبعدها اي بعد صلوة العشاء وهو افضل وقيل اربعا عنه وركعتين عند صلاتي
الزكاة وفي المفردات الاصح ان يصلي ست اربعا ثم ركعتين والاصل في هذه قول علي بن السلام من با دراي داوم على
ثنتي عشرة ركعة في اليوم والليله بنى الله تعالى بيتا في الجنة وركعتين قبل الفجر واربعا قبل الظهر ركعتين بعده و
ركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء او بعد فركعة لا ينبغي تركها ولم يذكر في هذه الحديث الاربعة قبل العصر
والعشاء وبعدها وهذا المطلق عليها اسم التذلل لا اختلاف الاثنا وركعة الزيادة على اربع ركعات بسنة في نقل
لان امر لا يكون في حق الليل الاثمان ركعتان عند الامام لانه السنة وردت في صلوة النهار الاربعة وصلوة الليل الاثنا
لانه النبي عليه السلام فعل في تنبيهه وفي المبسوط والصحيح ان الزيادة لا تكون لما في صلوة العبادات وهو افضل و
البدن اربع وهذا يشك في الزيادة على الاربعة في النهار فاما ركعة لا بد من صلاة في النهار الاثنا لم يرد في الخبر
السنة وعلية غارة الشافعي خلاف الرواية يقتضي ان يكون الثمان في غير الليل غير جائز عندنا كما في النهار كما
المسألة في الزيادة والبدن كذا لانه النافذة في الليل بسنة الاثمان جائزة بغير كراهة اتفاق عامة الرواية
في الكتب في الزيادة بها بما لا يرد انها قال لا يرد في الليل ركعتين من حيث الافضلية نعم يمكن ان يوجد في
الزيادة والزيادة بها من ثلثين في هذه الكتاب لانه يجمع سببه وهو محمول على الليل المشي افضل من غيره ولا
تزيد على ما في الخبر من انه من غير ان يركع في الليل ركعتين في النهار واربعة عند الامام لانه في عايشه في ركعتين عليه السلام

٥٢
السلام كما يصلي بعد العشاء اربعا وكان يواظب على الاربعة في الصبح وقال في نقل الشيخ افضل لقوله عليه السلام
صلواتي ثنتي ثمانين ركعة كل ركعة على ركعتين ثمانين ركعة لا يرد في الخبر في الحديث في غير ذلك كما في
ركعة الكتب وطول القيام افضل من كثرة الركعة لقوله عليه السلام افضل الصلوة طول القعدة كما في اكثر الكتب
ولا يخفى ان يجوز ان يكون افضل الصلوة بالنسبة الى القعدة لا بقية ما ادعاه في الحديث ان اكثر الركعة والبدن
افضل لقوله عليه السلام عليه بكثرة السجود وقوله عليه السلام اتوب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ولا
السجود غاية التواضع والعبودية وفي الخبر ان كثرة الركعات افضل من طول القيام وذكر وجهه وكل وجه
مؤيد لها والقراءة وضوء ركعتي الفجر في يوم في الكمال او في ركعة واحدة فست صلوة ولم يقيد
بالاولين لان تعيينها للقراءة ليس بضروري بل هو واجب على المشهور في الحديث ان ركعتي الفجر في يوم في الكمال او في ركعة واحدة فست صلوة ولم يقيد
جائز ويجب عليه سجود السهو ان سهر في ان لم ولا يخفى ان لا حاجة الى ذكره هنا لانه قد ذكر من قبل ان
التي اربا بالنوافل فلا وجوب لذكر الفرض نال وعند الشافعي فضا القراءة في جميع الركعات وكل النفل والوزن ان النفل
فكل شفع من صلوة على عدة والقيام الى الشفقة كتحريمه مبتدأة ومنه لا يجب التحريم الاول واما الوتر فلا
كما في الهداية وراية الفقيه ويصل في كل قعدة وقيل ان يستعد في كل شفع انتهى لكن في كلامه لانه لا يشتمل
الراية المؤكدة كسنة الظهر فانه القراءة فضا في جميع ركعات ان القيام الى الشفقة ليس بضرورة مبتدأة بل
صلوة واحدة ولهذا لا يسقط في الشفع الفخذ ولا يصل في القعدة الاولى وان اريد بالنفل ما ليس سنة
لم يرد ايضا لخلوه في افادة حكم القراءة في السنة المؤكدة كما في الخبر ويجوز ان تمام نقل شفع في قصده حتى لا يقصد
يجب قضاءه ولو شفع عند الطلوع والغروب والاسحار في اكثر السجود وهو ظاهر الرواية في الامام
الشافعي وفي غير ظاهر الرواية لا يلزم بالشرع ولا يقضى لان متبع في ولا يلزم على المتبع لكن يستحب عنه
الاتمام عنه اذا كان في وقت غير مكرهه ولنا ان المؤدى وضع في وقت فلو لم الاتمام صفاء البطلان
ولا يتطلو الاتمام لان شفع طائفة ان في المشروع واجب عليه كما اذا شفع في الظهر مثلا يظن ان لم يصل فندرك
انه اصلها فانه لا يلزم الاتمام ولا القضاء عند الغناء وبه السنة وان فرغت على سبعا وهو قول ولي
نقل شفع في قصده فلهذا مخرج بها في شرح الوقاية لكن قوله قصده احتمل ان يكون انما زاد في الزرع سهوا
كما اذا قام الى الخامسة في الفرض الرابع في حق الصلوات لا يلزم التكرار والتعجب بالقرآن نال ولو نوى اربعا
ان شفع في اربع ركعات من النفل وافسد في الشفع الثاني بعد الفجر الاول او قبله اي فسد ما في الشفع الاول قبل
قضى ركعتين فقط عند الطلوع فلو قال ابو يوسف يقضى اربعا لو افسد قبل اي قبل القعدة الاول لان الشروع في
كالسنة وندب روايتا في ان انوى ستا او ثمانا فسد ما في رواية يقضى اربعا وفي رواية يقضى جميع ما نوى في

المصطفوية الدابة لانها ليست بشرط على قول الاكثر سواء كان على السج او على الركبتين او الدابة لان فيها فروع
 فتنقطع اعتبارها وبين قولين يفتي اذا افتتح ركبا ثم نزل يني اي يوصل ما بقى الى ما صلح بركوع وسجود وهذا
 في رواية الاصل خلافا لابي يوسف فان عنده يستقبل اذا نزل وبركوع لا يني يفتي اذا افتتح نازلا ثم ركب
 استقبل ووجه الفرق ان الاول ادى الى محلي ما يجب وجوب عليه لان تحريمه موجب للركوع والسجود
 جمع ترويح وهو في الاصل مصدر بمعنى ايهال الراحه ثم سميت الركعات التي افرها الترويح بها كما اطلقوا
 على الوظيفة التي يقرأ فيها الصلاه لان فصل بالركوع سنة مؤكدة للرجال والنس جميعا باجماع الصحاح ومن بعد
 من الامة من كرها متبع فقال مدود الشافعي في كتابه المصنف وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله من لم يقرأ في ركعتين
 عليكم سنة وستة خلفاء الراشد من بعدى وصلى مع الصلوات ليكنين واربع ليال كما في البخاري ومسلم
 العذر في تركه المواظبة وهو حديث ان كعب بن علقمة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 اقامها على رضى الله عنه في زمانه حيث اراد ان يكتب ان يصلى بالناس والصلوات رضى الله عنهم ساعدوه وروى
 واروا بذلك بل يكره من احد وقد اثنى على رضى الله عنه قال نور الله مضجعا على كل قوم ساجدا وقيل
 والاول هو الصحيح من المذهب يعني القول بالسنة في كل ليلة ثم مضى بعد الغشاء الى وقت التراويح بعد الغشاء
 الى آخر الليل لانه يتبع الغشاء وهو الوقت الذي كان الغشاء يصلى به بطهارة والتراويح بطهارة اعيدت
 التراويح مع الغشاء الا للوتر عند الامام وفيه جملة من ائمة فخرى الى ان الليل كله وقتها قبل الغشاء وبعد
 انها سميت قيام الليل والاول الذي قبل الوتر وبعده هو قول عامة الشافعية لانه اى عرفت بفعل الصلوات
 فكان وقتها ما صلوا فيه وبعده صلوا فيه قبل الغشاء وقبل الوتر فان صلاها قبل الغشاء او بعد الوتر يكون من
 التراويح وفيه على الناس اليوم على هذا لانه وجدته في الاقوال كلها فينبغي للمصنف اختيار هذه الاقوال لانه
 بجماعة ان اقامتها بجماعة سنة فمن ترك التراويح وصلى في البيت فقد اساء عند بعضهم فالصحيح
 اقامتها بالجماعة سنة على الكفاية من لو تركها اهل المسجد كلهم الجماعة اساءوا ولو قالوا لو قالوا البعض
 في الخلق ان لا يغفلوا وان صليوا بالجماعة في البيت فقد جاء احمد والشافعية والحنابلة والحنابلة والحنابلة
 فخصوا الجماعة في صلاة ركعتين من الوتر عند المذاهب الستة فثبتوا ركعة بعشر سجدة فخصوا الجماعة
 فثبتوا ركعتين من الوتر عند المذاهب الستة فثبتوا ركعة بعشر سجدة فخصوا الجماعة فثبتوا ركعتين من الوتر عند المذاهب الستة
 فثبتوا ركعتين من الوتر عند المذاهب الستة فثبتوا ركعة بعشر سجدة فخصوا الجماعة فثبتوا ركعتين من الوتر عند المذاهب الستة
 فثبتوا ركعتين من الوتر عند المذاهب الستة فثبتوا ركعة بعشر سجدة فخصوا الجماعة فثبتوا ركعتين من الوتر عند المذاهب الستة

اقامها بالجماعة

مخالفة المتواتر مع التصريح بكونه الزيادة على ما في مطلق التطوع لانه لا يكون هذا اولا استهوا وفيه
 كلام لان بعض الفقهاء مسح بعدم الزيادة على ما في الليل كما بين آنفا وتجاوز ان يكون صاحب الحيط فيه
 فلا يلزم المخالفة وطيلة بعد كل ركعة بقدرها اي بقدر اربع من ركعاتها ولو قال وانتظار بقدرها
 اولا لان دليله عادة اهل الحرمين وهم يحسبون فان اهل مكة يطوفون بين طائفتين سبعين واهل المدينة
 يصليون بعد كل اربع ركعات واهل كل بلدة بالخيار يسجدون او يركعون او يتكلمون او يتنظرون او يسكنون وانما يجب
 الانتظار لان التراويح مأخوذة من الراحة فيفعل ما قلنا تحقيقا للمسح والسنة فيها اى في التراويح من حيث
 الزيادة الختم من فيروز في كل ركعة عشرة ايات قال الزيلعي هو الصحيح لان السنة الختم يجعل بذلك مع التحفيف
 لان الركعات في شهر سنة وعد القرآن ستة آلاف وثمى ولا بد ان يكون المراد من الختم مقداره وهو عمل
 ولو كان ايام الشهر سنة وعشرين فان القريب الشئ يعطى له حكمه ومن الشافعية من استحب الختم الحقيقي في
 السابعة والوتر ورجاء ليلة القدر عنده انتباهه لكثرة الاخبار ليلة القدر ولو فرض في التراويح في ليلة
 ثم لم يصلى التراويح جاز لانها ليست شرعت التراويح الا للراءة وقبل الافضل ان يقرأ فيها مقادير
 ما يقرأ في الوتر وقيل آيتين من طه طين وقيل اية طولة او ثلث ايات قصار فهذا من وجه اخر
 المتأخر لان الحسن روى في الامام انه اذا خلد في المكتوبة بعد الفاتحة ثلث ايات فقد احسن ولم يبق هذا
 في المكتوبة فما ظنك بغيرها وقيل من سورة الفيل الاخر لانه قد تنبأ وهو الاصح عند ائمة الشافعية
 وفي اكثر المعينات الافضل في زمانه ان يقرأ بما لا يؤدى الى تنفير القوم في الجماعة لان تكبيرة الجماعة فضل
 من تطويل القراءة ويرفعه فلا يترك الختم لكسر القوم فتركه لغيره لكسر وهو الشافعية لا ينبغي ان
 عنه ولذا كان من مومنا في الغيبة ولا يزيد الامام وقد رتبته ان علم ان يتنقل على القوم كالرغوات
 لانها ليست بسنة وان علم ان لا يتنقل عليهم يزيد في اكثر الكتب لكن المختار ان لا يترك الصلوة على الجماعة
 السلام لانها فرض عند الشافعية سنة عند مالك والشافعية السنة الواجب كالسجدة مما فرضه المنطوقه الوضوء
 واية الامام والقوم الشاء في كل تكبيرة الافتتاح منها وتكون قاعدة مع القدرة على القيام لزيادة
 تأكد ما في الثانية اداء التراويح قاعدة اتفقوا على انه لا يجب بغيره رواه الشافعية في الجواز قال بعضهم
 لا يجوز بغيره لاعتبار السنة الفجر وقال بعضهم يجوز وهو الصحيح بخلاف سنة الفجر فقد قيل انها واجبة
 الان ثواب يكون على النصف من صلوة القائم ويؤثر اي يصلى الوتر جماعة في رمضان فقط لا تفعل الا
 عليه كما في الصلاة وفيه اشارة الى انه لا يؤثر جماعة في غير شهر رمضان لانه نقل من وجه والجماعة في النفل في غير
 رمضان مكرهه فلا احتياط تركها قال بعضهم لو صلى الوتر جماعة في غير رمضان لم ذلك وعدم الجهر في الوتر

الاجماع

طلب الركنة منه باب

لأنه من باب أنواع الصلوة فرضها وواجبها ونفلها شرع في بياض أداء الفرض الكمال وهو الأداء
والأصل فيه أن يقضى العباد قصد الجلاء عن حرام وأما إذا كان أراشعيا مثل الأكل فيجوز أن يكفى
نقصه ضرورة فهذا كمال من كمال المسجدة كعبه ولا يشترط أن للجلاء فبقوله على الانفراد بسبع شرب
درية شرع في فرض منفردا في كمال الفرض ووقية الوقاية فاقبعت وقال صدر الشريعة في تقييد
والغيره أقبعت راجع إلى الإقامة كما يقال ضرب ضرب وادراك الإقامة إقامة المؤذن لأنه لو انقضى
المؤذن في الإقامة والرجل لم يقيد الركعة الأولى بالسجدة يتم ركعتين بلا خلاف كما في كنه الكتب
وفي القميص في رواية إقامة فغير الإقامة مقام الفاعل بدون الوصف اشتغال فأنها مقفولة
أدفع اسم للكلمات المروية أن يسوي إجازة الفعل إلى المصدر المول عليه بلا وصف انتهى وفيه
لأنه قال ابن حروف شراح كتاب سبويه وأدعاء الزجاء أن مذموم يسوي فاسد لأن سبويه لا
يجوز المصدر الموكلة في فاشقة في الأسناد الذي إجازة سبويه هو إجازة المصدر الموهود مثل
أنا يقول لمن ينظر العقود قد قعد بناء على قرينة التوقع أي قعد العقود المتوقعة يتبع أن لم يسجد
الشاب للولا يقطع بالسلام أو غيره ولو رآها وهو الصحيح ويعتدى بالامام ولو افتتح في منزلة
سمع الإقامة في المسجدة لا يقطع وكذا الشارع في المنذورة وقضاء الغرائث ولا يقطع في النقل
على المختار سجد أولا إذا تم فيه الشفع وإن سجد لأوله وهو في الفرض الربيع شفعاً بأن يقيم
الركعة آخر ولم بعد الترتيب حيث يقيد ركعتين نافذة وإن سجد لثالثه يتم لأنه قد أدى الأكثر ولا كراهة
حكم الكل وفيما شارة المان لو قام إلى الثالثة بلا تقييد بها بالسجدة قطع غير أنه سجد إن شاء عاد
ولم وإن شاء أم قائم يتولى الدور في صلوة الامام وفي المحيط الأصح أنه يقطع قائم بمسجدة
ويحتمل أن صاحب الغناء في كتابه يجوز يعتد بطلوع الغنم من هذا التغير وجوب الأداء المندرج
في قوله الجاهل في قوله من بعد مكرهه في غير الشك من قول مطوعاً ولو في الفجر أو المغرب
يقطع ويعتدى بالامام قائم يقيد الركعة التي بين سجدته لأنه لو افتتح أخرى لغاية الجاهل لوجود الغنم
في آخر سجدته وفي المغرب حكمي لأنه كراهة في غير الثانية بها يتم ولا يعتد كراهة النقل بعد
الغنم ولا بعد المغرب وفي رواية في رواية الشافعي بثلاث مكرهه وفي رواية في رواية الإمام في
لا يوجب أن يعتد في المغرب ويسمى معه وعلى أن يتم أربعة في الامام وهو لا تسن عنه وثمة
لو قعد في غير الغنم كما قال أبو يوسف في رواية الإمام في كراهة في سنة الظهر وسنة الجمعة

باب

الجمعة قال في الظاهر أن حطب البيت يقطع على شفع لمكة من الغشاء بعد الظهور والاصطلاح في التيمم على الركعة
فلا يقوت فرض الاستماع والأداء على الوجه الكلي بل لا يسبب يروي ذلك في الحديث في الهداية وفي غيرها
أربعا وصح أكثر الشيوخ لأنها مطلقه والصفة وليس القطع الكمال بل لا يبال بمسودة ومعنى ويشهد لهم أن الشك
للصلوة الواحدة للأربع من عدم الاستفحام والتعود في الشفع الثاني لا غير ذلك وكذا خروج من يخرج من المسجد
وهو متوضي وإن كان على غير طهارة يجوز الخروج لأجل الطهارة بنية الغفر من مسجد إذا نوى في ذلك المسجد
قبل أن يصل ما إذا نزل الحديث ابن ماجه من أدرك الأذان في المسجد ثم خرج لحاجة وهو لا يربط الرجوع فيه
مناخه إلا في خروج من تمام به جماعة أخرى بأن يكون مؤذنا أو اماما أو الذي تنقض جماعة بغيره أو قبله
لأنه لا صورة تكيل معنى العبرة للمنفذ في الزمان أن يخرج ليصل في مسجد جنة مع الجماعة فلا بأس به وإن
مرة لا يكون إلا في الظهور والفتا أن شرع المؤذن في الإقامة فإنه يكون الخروج بعد الإقامة لجواز الإقامة
فيه كما تعلقا لأنه يتم بجملته الجماعة على ما لا يذروا غيرهما يخرج وإن أقبعت لأنه لا يملك
والنقل بعد الفجر والعصر مكره مطلق وأما في المغرب فإن النافذة لم شرع ثلثا كما بين أنما ومن خالف فمؤ
الجمعة جماعة أن أدى سنة يتركها أي السنة ويعتدى لأنها ثواب الجماعة أعظم من ثواب السنة وما قيل أن يؤد
فيها أي السنة عند فوات الغنم ثم يقطعها فيجب الغشاء بعد الصلوة من دفع ورد المفسر مقدم على جليل
المصلحة كما في الفقه وإن رجا أدراك ركعة من الفرض مع الامام لا يترك السنة بل يصليها أي السنة لأنه أكلن
بين فصلتي السنة واليلة عند باب السجدة وإن لم يمكنها صليها في الشكوى إذا كان الامام في الصلوة وبالعكس
في العكس وكذا خلف الصف بلا حال واشتد كراهة أن يصل من خلف الجماعة ويعتدى بعد ذلك بالامام
ولا تنقض سنة الفجر عند الشك في الأحكام كونها تبعا للفرض بعد التسليم قبل الزوال وفيما بعد الزوال فلا
الشيخ ما وراء الزمان قال بعضهم يقضيها تبعا ولا يقضيها مقصورة وقال بعضهم لا يقضيها تبعا ولا مقصورة
قيل وهو الصحيح وعنده محمد تقضيها إذا قامت بلا فرض بعد الطلوع الزوال استحب ما كان في غير الصلاة
قضاها مع الفرض بعد ارتفاع الشمس غداة ليلة التوبس ولهذا أن الأصل في السنة لا تقضي إلا تقضي الغنم
بالواجب والحديث ورد في قضاها تبعا للفرض فيقضي ما رواه على الأصل وقيد بعد الطلوع الزوال
فإنها لا تقضي بعد الزوال اتفاقا وقيل لا خلاف فيه فإن عنه لو لم يقض فلا شفع عليه وما
عندها فلم يقض لها حسنا وقيل الخلاف في أنه لو قضي كان نقلا عنه في سنة عنه كما في القميص في سنة
يؤد سنة الظهر في المالين أي حال أدراك الظهر وعنده إذا أداهها لأنه يمكن أدائها بعد الفرض هو
الصحيح في الهداية هذا الخبر أن يقول بعضهم لا يقضيها ويقضيها السنة الظهر في وقت قبل شفع أي قبل

تتفرق جماعة بين

الركعتين اللتين بعد الفرض قبل هذا القول له يوسف بناء على الابداء بالنسبة اوله وفي المحيط ذكر الامام
 الاعظم مو وقال بعد بناء على ان الاول فاشتهر في محل ضرورة فلا معنى لتعقيب الثانية ايضا اعتبارا
 وقبل الخلاف على العكس وحكم صاحب المجمع بكونه اصح وفيه اشار الى ان ينوي الفضا كما قيل لكن
 الاول ان ينوي السنة كما في الحقايق والى ان لا يقضى بعد الوقت لا يتبع ولا مقصودة وهو الصحيح
 وفي الجوهري حكم الاربع قبل البعد كالتنبيه قبل النظر في الغلظة لا يخفى وغيرها اي غير السنة والظهور
 وغير الفرائض الخمس والوتر لا يقضى اصلا في الاوقات ولا يتجدد ولا وحده بالاتفاق ولا يتبع
 فرائضها الا عند بعض المشايخ لانهم قالوا انها تتبع الفضا وانما هي كالأول هو الذي كان في الدار
 ومن ادرك ركعة واحدة من الظهر بجائز لم يصلحة بجائز فلا يجتنب في مائة لا لا يصلح الظاهر بجائز
 فلو كان صحت ثلثي فرائض الجواب لا يجتنب ايضا لان لم يصلها بل بعضها بجائز وبعض الشيء ليس شيء واجتنب
 شتمه لانه لا يجتنب لان لا يكثر حكم الكل والظاهر الاول كما في المتن بالادراك ففضلها وفي الغلظة وقال محمد
 ادراك فضيلة الجماعة وقد اخرجنا روايا وقال صاحب المحققين بعضهم من ان لم يجز فضيلتها عند محمد
 سبب تخصيصه قول محمد النبي صلى الله عليه وسلم في التبيين ومن الشارحين من قال ان المسبوح لا يكون
 فضيلة الجماعة على قول محمد وفيه نظر فان صلح الخوف لم يشترط الالتئام واحد من الطائفتين فضيلة الجماعة
 انتهى وفيه كلام لان الصلوة الخوف امر ضروري ولهذا ارتكب فيها لا يجوز في غير الخوف فكانه من الخوف
 جميع الركعتين مع الامام ومنه في المسبوح في ركعة واحدة يتطوع قبل الفرض ماشا لم يخف ففرق بين
 لا يتطوع قبل الصلاة وفيه تفصيل فان الصلوة اما ان يؤدي الفرض بجائز او منفردا في الاول يصلح
 ويختار فيه مع الامكان وفي الثاني الجواب كقولنا في رواية وقيل يتخير والاجل الاجود والاصح فان النبي صلى الله عليه وسلم
 فوكتبت ثلثها وان فاتت البنية لكن اذا ضاق الوقت يترا السنة ويؤدي الفرض عند رداء التقصير
 ومن زاد في الركعتين ويؤخر الركعة في مطلق كما في اكثر الكتب ومن ادرك الامام حال كونه
 ركعتين فليقرأ في ركعة الامام رأسه لم يدرك الركعة وكذا لو لم يقف بل انظر لرفع الامام قبل
 ركعتين فليقرأ في ركعة الامام رأسه لم يدرك الركعة وكذا لو لم يقف بل انظر لرفع الامام قبل
 ان يدرك الركعة فقد ادرك الصلوة فليقرأ في ركعة الامام رأسه لم يدرك الركعة وكذا لو لم يقف بل انظر لرفع الامام قبل
 في ركعة الامام رأسه لم يدرك الركعة وكذا لو لم يقف بل انظر لرفع الامام قبل
 بالركعة والصلوة وقول علي السلام الامام يجلس الذي يركع قبل الامام ويرفع ان يحول الرأس برأسه في الركعة
 وقيل ان يركع في ركعة الامام رأسه لم يدرك الركعة وكذا لو لم يقف بل انظر لرفع الامام قبل

٥٧
 احسن تأخير القضاء في الاداء لانه قد قبل الاداء اسم التسمية الواجب بالامر والقضاء المسمى مثل الواجب وقد
 يستعمل احدي الواجبين مقام الاخرى وقيل يجب بما يجب به الاداء وقيل يجب بسبب جديد وفيه بحث قد
 في موضوع الترتيب عند اثنتي عشرة الف صلاة ولو كان جازلا في الحسنة في الامام ان لم يعلم به لم يجب وبما ذكره اكثر
 بين الفرائض وضوا واجبا والوقت وكذا بين الفرائض شرط وعند الشافعي ليس بشرط اعلا بين الفرائض وال
 بين الفرائض والوقت وانما الترتيب مسجدا لان كل فرض ايجبه بنفسه ولا يتوقف مجاوزة على جواز غيره ولما
 عليه السلام من نام في صلاة او نسيها فلم يذكر الا وهو مع الامام فليصل التي بعده ثم ليصل التي ذكرها ثم ليصل التي
 صل مع الامام فان قبل الخطم في فرضية الترتيب والحديث ما اخبار الاحاد فلا يصح التمسك به فليصل التي
 اعتقاد من يحلف بجاهده ولكنه واجب في وقت الفرض فوصى العمل ومثله ثبت بخبر الواحد كصفة القطر
 جابر رضي الله عنه انه عليه السلام صلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى المغرب بعد ما يوم الخندق وفيه دليل على
 ان الترتيب واجب ولو كان مستحب لما اصر المصنف ان يكون تأخيرها لما لم يستحب وفي ابن مسعود رضي الله عنه
 انه عليه السلام شغل في اربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شق فامر بل لا فاذن ثم اقام فصل
 العصر ثم اقام فصل المغرب ثم اقام فصل الفجر فلم يزل يترقب على ما قبل فضا حال كونه ذاكرا فاشتهر في
 موقوف لا يحكم بصحة وفساد صلاة لو صلى بعد ست صلوات او اكثر ولم يقف الفاشة انقلب الكل جازلا
 عند الامام ولو قضى الفاشة قبل ان يمضي ست اوقات بطل وصف الفريضة او انقلب فلا وعنه في ركعة
 بانها اوقطبت لكن عند ابن يونس في وصف الفريضة وانقلب وعند محمد اصل الصلوة فلو قضى ما ادى الفاشة
 قبل ادراك ست من الصلوات بطلت فرضية ما صلى بالاتفاق كما عند الشافعي في ركعة وعنه بطل الصلاة ما بينا
 واللاي وان لم يقف الفاشة مع ادى سادس صحت عنه لان الكثرة صفة لزمه الجملة من الصلوات
 ثبت منه الستة الاولى بحكمها وبسقوط الترتيب فاحادها كالحق في اعيانها وهذه الكثرة
 لما ثبت له وصفها بانها لا تكون الستة الاولى بحكمها وبسقوط الترتيب فاحادها كالحق في اعيانها وهذه الكثرة
 اذا لم يعلم من فاشته وجوب الترتيب وفساد صلوة بدونها اذا علم فعليه اعادة الصلاة بالاتفاق لان العيب
 يكلف بما عساه لا عند ما لا سقوط الترتيب حكم للكثرة وكل ما يحكم للفلة بناء على علم فسقوط الترتيب
 انما يكون فيما يقع من الصلوات بعد الكثرة لا فيما قبلها وهو القياس وقال صاحب المنى وعبارة الهداية في
 العصر فحينئذ فساد موقوف فان ترك النظر من اوصفت ست صلوات ولم يعد النظر انقلب الكل جازلا
 لان الكثرة المسقطه بصحوة الفرائض ستا واذا صلى فساد خروج وقت التي منه صارت الصلوات

بيان المحلة عندنا وعند الشافعي قبل السلام وفي الزكي وبما لا خلاف في الجهر قبل السلام
وبعد ما روي عن النبي عليه السلام في قوله وفعله لكن ذكر القدر في كراهة قبل تنزيها وقيل بعد تنزيه
واحدة في هو مخارفي الاسلام وصاحب الايضاح وصاحب الكفا وشيخ الاسلام وفي المجتبى وهو الاصح
وفي المحيط على قوراية المشايخ يكتفي بتبين واحدة لكن الصاخر الاول لان قال عليه السلام لكل
سجدتين بعد السلام والتمار فما يكون من الجائز فيسجد عليه وفي الهداية وقال شمس الاثر وهو الاصح
لان قول كبار الصحابة رضي الله عنهم كروا على ابن مسعود رضي الله عنهم والاخذ برواية الصحيح كانا قوسيين من
رسول الله عليه السلام اوله والرواية الاخرى غريبة رضي الله عنها وكانت من وصف الشافعي وسهلها بسند
من الصعيق فيجعل على انهما لم يسمعا وروى كلام الفريقين يدل على ان القولين للامام وفي الجميع نسب الشافعي
وان اول البيهقي كان في الدرر وقيل لغيره تسليما للامام سمي لان اسم اثنين رجا لشغل بعض البيهقي في
الفتوح وعمل الناس اليوم اليق على الروايتين ويشهد ويسم ويكنى بالصلوة على النبي عليه السلام والشافعي
قصة شرويه بتفسيره فان موضعها اخر الصلوة الحمد انما قيل الطهي وفي العقدتين لان فيها احوال
قبل السجود عند الشافعي وعند محمد بعده لان سلام من عليه السجود يخرج عنده حتى خلا قال وذكرا حتى وظل
ان يقول الطهي من الصلوة وفي الطهريه واليه يروى الجهر والعدين والكتوبة واما المشايخ من قال
لا يسجد السجود في العبد بين الجهر والنجاة يقع الناس في الفقه ويجب في الرواية وهو الصحيح لان شرع لرفع يده
يكنى في الصلوة ورفعه ذلك واجب وفي المحيط ان عند الكرخي ليس بغيره ويجب ان تركه في ركوع او قعود
ومررت من هذا ما ليس بجمل المرأة فيكون فعد من افعال الصلوة غير واقع في الجهر وان قدم ركنا
من ركنا من التمام في ركنا الصلوة القيا والركعة والركوع واما العقدة فشرط لقمة الخرج او
تركها او تركه من ركنا الصلوة لا يسجد في الركعة او تركه او تركه من ركنا الصلوة لا يسجد في الركعة او تركه
يوجب له ويمكن ان يقال ان التمام يوجب ترك السنة فانما يجب ان تركه الفاتحة ويتبين ان بقية
فانما بقية الفاتحة في الركعة او تركه او تركه من ركنا الصلوة لا يسجد في الركعة او تركه
بشيء من ركنا الصلوة لا يسجد في الركعة او تركه او تركه من ركنا الصلوة لا يسجد في الركعة او تركه
في ركعة او تركه من ركنا الصلوة لا يسجد في الركعة او تركه او تركه من ركنا الصلوة لا يسجد في الركعة او تركه
الحدرك في الركعة او تركه من ركنا الصلوة لا يسجد في الركعة او تركه او تركه من ركنا الصلوة لا يسجد في الركعة او تركه
الركعة الاولى في الصلوة والركعة الاولى في الركعة او تركه او تركه من ركنا الصلوة لا يسجد في الركعة او تركه
الركعة الاولى في الركعة او تركه من ركنا الصلوة لا يسجد في الركعة او تركه او تركه من ركنا الصلوة لا يسجد في الركعة او تركه

واما تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود فرضا كما في الدرر واخبر القيام في الثانية بزيادة في السجود
واستغفر في قدر الزيادة فقال بعضهم بزيادة كلمة وكلام الصبيح لا يقرأ بها او قال بعضهم بقدر ركعتين والصلوة
كما في اكثر الكتب وقال بعضهم بعد الركعة على سجدة وقال بعضهم لا يجب بقوله وعلى آل محمد والاولاد والحمد لله
الزاهد في وعنه على السجود عليه الصلاة والسلام في بعض الروايات وفي المحيط واستقيم على السجود للصلاة عليه
عليه السلام وركعتين فان الافتقار واجب في الزيادة عليه تركه والجهر فما خفي وكذا المخافة فما جهر وفي
الهداية واختلف الرواية في المقدار والامور ما يجوز في الصلوة في الفضل لانها ما ليس بجهر والاشغال لانها
الاكثر عندنا والكثير مكن وما يصح به الصلوة كثير غير ان ذلك عند اية واحدة وعندنا ثلث ايات لكن على عقد
رواية النوار واما في ظاهر الرواية فيجب سجود السهو بها مطلقا او كثر كما في اكثر المعبرات وفي الخلاصة عليه
الاقتداء بمتبع ومخافة من الامام دوة المنفرد لان الجهر والمخافة من خصا بغير الجاه وهذا ظاهر الرواية و
ترك العقود الاول دوة الثانية فانه مفقود وقيل قاله صدر الاسلام كما ذكرنا من تقديم ركعتين في الجهر و
تقديم الواجب وتركه بول الى وجهه الى ترك الواجب لان الواجب عليه ان لا يفعل ذلك فان فعل فقد ترك الواجب
ترك الواجب شاملا للكل وفي التبيين والصحاح ان يجب ترك الواجب لا يجوز ان يشهد في القيام او الركوع لا يجب
لان شافعي وبما هو الموضع على الشافعي وفي الجهر لو تشهد في قيام قبل قراءة الفاتحة فلا سهو عليه وبعد هذا يلزم سجود
السهو وهو الاصح في التبيين وان سجد في ركعتين سجد في السجود على السلام سجدة بعد السلام غير ان غزيرة
ونقصا يلزم سجود السهو المقتضى الى الموت الحقيقي والحكم كالامام سجد امامه وان سجد امامه
سهو لا يسجد الموت لان بيع الامام وسجده به ولا يصح من الامام ولا فوقه في ذلك بين سهو الامام في
الاقتداء او قبله لان السبب اذا تقرر في حق الاصل يسقط عن التبع حيث تقرر على الاصل وهذا
يلزم الاربع باقتداء بالمتبع او بنية الامام الاقتداء لا يسجد الا لا يلزم سجود السهو وهو المقتضى عليه
امام لان ان سجد وحده خالف امامه وان سجد امامه مع انقلاب التبعوع تابع والتابع يتبعه وهو قبل الموت ونقص
المشروع والسهو في سجدة امامه يتناول ولا يسجد بقية ما فات ولهذا قيل الاول ان لا يقوم قبل السلام
ولو قام قبله فركع ولم يسجد فسد الامام السهو يتابع في عدم تأكيدا لفراده وسجدة آخر صلوة السهو
استحبنا لا لتمام ان يفعل مثل مكانه البرصا وفي البدايع خلافا فلا تسجد بترك المتابع ولو سجد في ركعة
سجدتانيا ان كان تابع الامام وان لم يكن كفاه سجدة لا وتضم ان بنية الاول ولا يسجد مع الامام او قبله فلا يسجد
في سجدة لزمه وقبل يلزم في التسليم الثانية دوة الاكسمة في الصلوة في العقود الاول وهو اليك العقود دوة
من القيام اليه بان يرفع ركبة وعليه الاغنى كما في المعبرات وقيل بان لم يكن مستوفيا النصف الاول سواء كان رافع

سفرنامه بیگ

الثانية فثبتت أقواله فعند أبي يوسف مجبر نفقته التكاليف لانه يقول في كتابه غير الوجه المسنون وعند محمد بن النضر
بن بك السني من وقال الماروي الامام ان جعل السجود جبر النفقة المملوك في الاحرام فيجب النفقة الممكنة في الغرض
والنفقة جميعا ويقيم السادة اي هذه النعم لكل من الاول ولانه لم يقل ان شاء والسكران نقلا عن مكانه الغرض
باعتبار الماروي ان النبي عليه السلام صلى الله عليه وسلم ولا عهدة لو قطع اي لا يمين شيء لانه ظان فيها لكن
في الاصل وعليه ان يضيف سادته وكلية للايجاب الا ان يقال كلمة على تستعمل بمعنى الأكدية لا الايجاب وكذا
خلاف الظاهر ولا تتوان من سنة الظاهر على الاصل لان المواظبة على السنة اي كانت تحريمه مبتدأة فقد اوصى
ابن عباس عني بآي المسافر فيها الخ في احد هاتين صليها فقط عند أبي يوسف لكان في الردية وفيه لا
على ان ينعى الامام لكن في التبرئين وغيره ان هذا قول الشيخين وهو الصحيح وعليه الغنى كما في الجملة وعنه
يعمل سنا وهو اقبس وعليه الغنى كما في الكفا لانه ما شاع في تربية الامام لزوم ما دى به الامام وهو اولى
سنا ولا قضاء على الغنى عند محمد لو افسد اعتبارا بالامام والوجه في رفع الطعن لا يبين تحقها اثر عليه كذا في
سجود في وسط السنة اذ السجدة في خلال لم تشرع ولو بنى صحيح لبقاء التبرئة ويعبد سجود المهر في الحنابلة وفي
الرضية ان لا يصح البناء وسلام من عليه السجدة السجدة تزويجا موقوف عند الشيخين ان سجدة السجود عاد اليها ان
الصلوة والاي وان لم يسجد السجدة لا يبعد اليها لان السلام محلل والحاجة الى اداء السجدة ما تقع في التبرئة
فاذا لم يكن سجود على السلام فلا فيصح اقننه من اقننه ببعده سلام الاول قبل سجود المهر لبقاء التبرئة من غير
توقف على قولها في التبرئة ويصير في فرض المسافر اربعة بنية الاقامة في هذه الحالة ويبطل وضوءه بغيره
في هذه الحالة ان يسجد السجدة والاي وان لم يسجد السجدة فلا كما في اكثر الكتب لكن في الكلام لان الظاهر ان هذه اربعة للجمع من
قوله فيصير الى هذا وليس كذلك لان المسافر لو نوى الاقامة بعد السلام لا يسجد السجدة لان سجدة السجدة تسقط في صلاة
تمامية انما فلا يصح حكمه وفرض اربعة بنية الاقامة عند الحاجة اكثر الكتب المعبر ان وكذا لا يبطل وضوءه بغيره
عنده لان لم يصادف حرمة الصلوة اذ التبرئة قاطعة التبرئة لانها كلام فيتحقق في وجوبه الصلوة فكيف يسجد
بل فيه بقوله فيصح اقننه في هذه سجدة السلام فقط لكن عبارة المعصم لم تنس عنه بل هو يتبع فانه من زالوا
الاقدام وعنه محمد وزفر لا خلاف لان السجود السجود وجب عليه النفقة فلا يكون في اثر الصلوة يستحق
فتبث الاحكام المذكورة من صحة الاقننه وصيرورة فرض اربعة وبطلان وضوءه اربعة بقوله سجدة او لا
سواء يسجد السجدة او لا لكن لا يسجد السجدة بنية الاقامة بل يتركه ويقوم لانه لو سجد لبطل سجوده لو وقع في وسط
الصلوة ولمسلم من عليه السجدة بنية ان لا يسجد بطلت بنية لانها غير التبرئة فلفت كنية الظاهر سنا وان سجد في
صلوة ان لم يسل ان في اول ركعة او في تلك الصلوة كما قال في الرحمة واشاره ابن الفضا وقال اكثر المشايخ

تجزیه

اَقْنَدُ الْاَقْنَدِ اَقْنَدِي بِدِيحِي

اول ما وقع له في هذه وقال شمس الامة الشريفة ان السهل ليس بمادة له وانما يشبه كخاف المحيط استقبال ثم الا
لا يتصور الا بالخروج من الاول وذلك بالسلام او الكلام او عمل آخر مما ينشأ الصلوة لكن السلام فاعدا او لم
النية لم يكف من القطع والايمان لم يكن اول ما عرض له بل يرضى له كثير اخرى وعمل يغلبه ظنه ففعل الخوض وسبح
قوله من لوطن انها اربعة مثلا قائم وقعد وضم اليها اخرى وقعد ايضا طائفا مسيا في النية فان لم يكن له ظن بطل
الاقل لليقن وقعد في كل موضع احتمل ان موضع القعود فلو شك فلهذا في اربعة ان يصل ركعة او ركعتين
او ثلثا او اربعا ولم يصل شيئا فقعده الشبهة لاصحاح ان يصل اربعا ثم يصل اربع ركعات فيقعده في كل ركعة قد
الشبهة لانه يمكن ان يكون الرخصة والنعية الاخرية فرض ولو شك في الوتر وهو قائم انها ثانيا او ثالثا ثم
فلك الركعة وقيمت فيها ايضا ولو شك ان يصل او لا فان كان في الوقت فالظن ان يصلها ولو شك ان ركع في صلوة
اولا ان كان في الصلوة بآية وان لم يكن فيها فالظن ان قعد كما في المتن ويصح على الظن ان انما يصل ثم علم ان
صل ركعتين وهو على مكانة انما ونسبها لادوي انه عليه وسلم فعل كذلك والان السلام مساحيا لا يبطل صلوة
لكونه دعاء من وجوبه بخلافه ما لو سلم على ظن ان فرض الظن ركعتين او ثلثا في صلوة الغشاء فظن انها التراويح فسلم فانها
تبطل وكذا لو سلم على ظن انه مسافر او ظن انها الجمعة او سلم ذكر ان عليه ركعتان فان صلوة تبطل رابعا

فرائض

2

مناسبة هذا الباب بما قبله ان كلا منهما من العوارض السماوية غير ان الاول اعم موقعا لانه يقع فوصفوه الصواب
فقد ملئت مساس الحاجة الى بيان ثم اضافة الفعل لافعاله كقيام زيد بنحو قوله تعالى (القيام) بان لا يقوم احد الا بغيره
ففيه ولا يلتزم في ذلك غير الا ذلك او خلافه او بطلان زيادة المرض او بطلان زيادة المرض او بطلان زيادة المرض او بطلان زيادة المرض
متلغا اعدا كيف شاء او قال ان فرقة تعود الشهد وعليه الفتوى لان ذلك ليس على المرض اذا سقط عنه فلا ينسقط
الربطان اوله ولو قد رتبنا بعض القيام بان قدر على الكيفية فاما يقوم بما قدر عليه ثم يقيد برفع وسجدة ان قدر
ولا يتركها بترك القيام وان تعذر الركوع وسجدة او بتركها بترك القيام وان تعذر الركوع وسجدة او بتركها بترك القيام
لعمدته لا وهو وجعل سجدة بالي اخص من ركوعه لان نفس السجدة اخص من الركوع فكذا الا بالي لا يرفع
سجدة شبيهة بسجدة اخرى ان ابنه عليه السلام عاد منها فله يصل على وسادة فاحذره فوصفها واخذ عودا
بها فاحذره فوصفها وقال صل على الارض ان استطعت والا فاقوم واصلي سجودك اخص من ركوعك فان فعلت الا
في غير موضع لم يثبت له ثوابه لو يعود الذي في الثاني وان لم يخف فله يصلي سجدة في الثانية وفي الثانية لو كان المرض
بشيء من الاعضاء لم يثبت له ثوابه لو يعود الذي في الثاني وان لم يخف فله يصلي سجدة في الثانية وفي الثانية لو كان المرض
بشيء من الاعضاء لم يثبت له ثوابه لو يعود الذي في الثاني وان لم يخف فله يصلي سجدة في الثانية وفي الثانية لو كان المرض

والاستيحاء عليه وان تعد العود او لم يركع والسجد مستقليا على ظهره ووضع وسادة تحت رأسه من يكون
 القاعه ليكن من الاباء ورجله الالقبلا او مضطجعا ووجهه الى اى القبلة ورجله غويبا رها او يمينها والاول
 اوله خلفا للثاني وفي النية الاظهر ان الاضطجعا لا يجوز اقله عليه السلام يعني المصنعي قائما فان لم يستطع قاعدا
 وان لم يستطع قاعدا يوما ابدا وان لم يستطع فالله اصل القبلة العذر من وان تعد الالبا برأس اخر العود
 فلا سقط عنه بل يقضيها اذا قدر عليها ولو كانت اكثر من صلوة يوم وليلة اذا كان مقبلا وهو الصحيح كما في الهياكل
 وقال قاضى الامير ان لا يقضي اكثر من يوم وليلة كما لم ينع عليه وهو في الرواية وهو اختيار في الاسلام وشيخ الاسلام
 وفي الحديث وهو المختار لان مجرد العقل لا يكفي لتجوز الخطا كما استوفى عليه الفتوى فان مات بلا قضاء لا شيء عليه كما
 الشئ ولا يوم بعينه ولا جاعبه ولا قبله لا رونا وفيه خلاف زفر فان قدر على القيام وعجز الركوع والسجد يوم قاعدا
 لان ركعة القيام كونه وسبيله الالسيج الذي هو غاية التعظيم فنقطت الدسيلة بسقوط العمل وهو الالبا ايا
 افضل من الالبا قائما ليكن رأسه في ارض الارض فالشيخ الاسلام يوم للركوع والسجد قاعدا او حال زفر والشيخ
 يعني قائما بالالبا كما تبين ولو فرض ان شاء الله تعالى بنى بما قد رغبه لو شرع في الصلوة صبيحا قائما فحدث مرضه في
 القيام على ما بقي قاعدا بركوع وسجود او موميا قاعدا لم يعد روم مستقيما ان لم يعد لانه بناء للذي في الالبا كما قد
 الموميا بعينه ولو افتتق قاعدا للركوع وسجد فقد راعى القيام بنى قائما عند الشئين وقال محمد شافى لان الاقنعة
 القائم بانقضاء جازئ عندها في زالنش وغير جائز عنده ولم يجز البناء وان افتتح قائما بالالبا لم يجز فقد راعى الركوع
 وسجد شافى لان اقنعة الركوع والساجدة بالموميا لم يجز فكذا البناء ولو كان مستقيما ثم قدر على العود
 بقدر على الركوع والسجد شافى على المختار ولو افتتح بالالبا ثم قدر قبل ان يركع وسجد جاز ان يتم بخلافها
 بعد الركوع والسجد في جميع جوامع الفقه والمطالع ان يكتفى بشئ ان أعني أى تعب الطلغ الشئ فيشمل العضا والحنطة
 الا كما بقدر غير مكروه اجماعا وبغيره كذلك عند الامام وعند حاكمه ولو حصل فناء فلك جاز قاعدا بلا عذر
 عند الامام لان الغالب فيها ودان الرأس وهو التحقق الا ان القيام افضل واخصل القيام الخروج من الشيطان
 لكن لانه اسكن القلب خلافا لهما لان القيام مفقود وعليه فلا يترك وفيه الرميوط لا يجوز اى العود بلا عذر اجماعا
 ان كان مربوطا على الشط او اذا كان مربوطا في العرج وهو مضطرب اضطربا شديدا كالتأثر في الحكم وان كان مربوطا
 افك الواقفة وفي الاضاح ان كان مربوطا يمكن الخروج الى الاله لم يجز الوضو اصلا اذا لم يستقر على الارض وان كان
 مربوطا بزوج من اعم عليه او بمن يوما وليلة قطع ما قاته وهذا المستحسن والقيام ان القضاء عليه استوفى وقت
 صلوة عند التحقق العجز وبإذنه الشافعي وجب الاحتسنان الاله اذا طالت كثرة الفدائيف فلم يخرج واذا قصر
 قلت فلا يخرج ولكن ان يربط يوم وليلة لا بد من خلافه عند الفكرة او منعه قالوا ان زادى الحنفى والاعلى عليها

فقلك يا

اي سيرة ثلثة ايام وليا اليها الايام الثلثة والكل لا سوا حرة ولهذا تركت كذا قدر السبعين مطلق الفجر
غروب الشمس في زمان الاغتسال مع المسحرات التي تكون في خلال ذلك لان المسافر لا يمكن ان يغتسل وانما يغتسل
في بعض الاوقات ويسبيح في بعضها ويأكل ويشرب وقدره ابو يوسف بيومين واكثر اليوم الثالث
الشافعي بيومين ويحتمل ثلثة ايام في قول ابو يوسف وليله قصة الغرض الربيع ما روي فيه ركعتين في
الصلوة فرضت في الاصل ركعتين فزيدت في الحضر واقرت على الصلوات في السفر كما روي في عاشر روي
الشافعي عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال لا تقولوا قصر فان الذي فرضها في الحضر اربعاً فرضها في
السفر ركعتين كما في شرح الطحاوي وروى ابن عمر رضي الله عنه من صلى في السفر اربعاً كان مع في الحضر ركعتين
ان صلوة المسافر ركعتان تمام غير قصر على ما بينكم فلم يهنا ان القصر غيرة عنه ما ومن حكي خلافه بينا
انما صار في ان القصر غيرة او رخصه فقد خلط لان من قال رخصه يعني رخصه الاستسقاط وهو
الزينة وتسميتها رخصة مجاز كما في الفقه وقال الشافعي فرض الاربع والقصر رخصة استسقاط والحج
روينا وفيما اشار الى ان لا قصر في الثلاثة والثلاثون في الوتر والسنن واختلفوا في ترك السنن
فقبل لا قصر هو الترك تركها وقيل الفعل تقرأ وقيل الفعل زولا والركن اسيراً والخيار الفعل
والركن لا خلاف لانها شئت لا كمال الفرض والمسافر يحتاج اليه ويستثنى سنة الفجر عند البعض وفيما
واقعت في الوسط في السفر ركعتين الجبل سبيل الليل ومشي القدم بالسيرة المعتدل وهو سبيل القافل
وفي الجبل ما يريح وفي الجبل ما يريح به فانه يعبر سيرة ثلثة ايام وان كان مثل سيرة المسافر في السبل
تقطع بما دونها فلو كان في الموضع اربع ايام احد حائل ثلثة ايام والاخر اقل منها في الطريق الاول بقصر
وفي الثاني لا وكلامه مشهور ان لا عبادة بالفراش وهو الصحيح وقد اعتد الاكثر بما جدد وعشر من وثلثي الايام
قد روي في يوم بمحلة بسبع فرائض وقيل ثلثة عشر لانه قد روي في ثمانية عشر لانه المتوسط بين
الثلثة والاربعة وهو المختار لكن هذه هي اقلها ذهب الامام في النص الصحيح فلو ان المسافر اقام في اربعة
ايام فقام في اولها من الغداة هذا فربح على كونه فرض ركعتين ان قد في الثانية قد روي في ثلثة
لان فرض ثلثان والعقود الاولى فرض عليه لانها اقل صلوة فاذا وجدت ربع فرضه ولكنه استأثر في الصلاة
وما زاد على الركعتين ثلثة ايام وان لم يقعد في الثانية فلا يصح لانه خلط الفرض قبل الحائز فقلت
في هذا ما قد تقدم في سبيل الامور في اقامة في العقدة الثانية فانه يصح مقيماً ويقال في
الاجزاء وانما هذه المسئلة مع كونها مستفادة من المفهوم تفصيلاً للمحل الخلاف لانها تبطل الصلوة
معدومة في اربعة ايام في سبيل الامور في اقامة في العقدة الثانية فانه يصح مقيماً ويقال في

ثلثة ايام وامان لم يكملها فتم مجرد صوغه لانه تعضف السوفيل استحكامه او ينوي عدة الاقامة ببلد اخر او
وبعد لان الاقامة لا تقبل الا في موضع صالح لها وغير البلد والقرية لا تصح للاقامة هذا اذا سار ثلثة
ايام واما اذا سار دونها فتم الاقامة اذا نوى الاقامة ولو في الغداة وقيل وبسبب ثلثة ايام وهذا
جاء على الشافعي او اكثر ما روي عن ابن عمر بن عباس رضي الله عنهما قال لا اقل عدة الاقامة ثلثة ايام وهذا
جاء على الشافعي فان قال اربعة ايام لكن الخمار في منعه ان يكون هذا لاربعة غير موصى العمل والخرج
ولو ترك قوله او اكثر لكان احصى لان بيان اقل عدة الاقامة فقد حصل حيد وذل ونوى الاقامة بموضعين
لمكة ومعنى لا يصح مقيماً الا ان بيت باءه لان اقامة المقيم في البيت هذه اذا كان من الموضعين الا ان
وان كان تبعاً لغيره كان قرباً من المصير بحيث يجب البقاء على مسكنه فانه يصح مقيماً فيها به قول ابيهم لان
لانها في السك كوطن واحد كما في التبيين وفي السيرة رجل قدم مكة ما جاز في عشرة الاصح وهو يريد ان يقيم بها
فانه يعمل ركعتين حتى يرجع من مكة لان نية الاقامة للحاج لا يغير بها ان يخرج الى منى لفضاء المناسك فصار
نية الاقامة في غيرها فاذ خرج الى منى يعمل اربعاً اذا كان لا صفاً وقصر لنوى الاقامة اقل منها الى مكة المذكورة
وهي نصف شهر او لم يتوشأ بل على غرض ان يخرج غداً او بعد غد ويبقى سبيلاً لانه لا يقبل الاقامة بدونه غداً
المحيط لو لم يجر الى الشام وعلم ان القافلة لا يخرج الا بعد ثلثة ايام وعزم ان لا يخرج الا معهم الا بقصر
لان كذا في الاقامة وكذا بقصر عن كونه في الاقامة بارض الحرب او حارة او مارة فيها اي ارض الحرب لانه
موضع الاقامة لانهم بين الزوار والفرار لكن من دخل فيها بامان ونوى الاقامة صح كما في الثانية او حارة
اهل البقي في دار في غير اهل القصر وكذا ان حارة او في البحر فانهم ايضا بقصر ولا يجوز اقامتهم وعنده
يوسف بنهما اقامتهم اذا كانوا في بيوت اهل الروم اهل الاجية كالأعراب والأتراك جميعاً وهو بيت من وروى
ولو نوى اهل الاقامة في موضع ثلثة ايام عزم ان يخرج اقل من ايامهم لم يقصر وان لانه لا تقبل
الاية الامصار والقرى وقال الشافعي والصحيح انهم يقصرون لان الاقامة اصل والسفر مارضوع لا ينوي
السفر قط انما يتقصر ما ماء الماء ومن عزم على الخروج فقاموا مقيماً باعتبار الاصل الا اذا ارادوا
موضع اقامتهم في الصيف وقصدها مواضع اقامتهم في الشتاء وبشرها سيرة ثلثة ايام فانهم يصحرون
مسافر في الطريق وقيل اهل الاجية لان غيرها من المسافر بها لنوى الاقامة لا يصح عنه الامام و
هو الصحيح لان العوا ليست محل الاقامة في حارة غير اهلها وحاصل الكلام ان الاقامة يتوقف على اقامة
شرط البنية والاستقامة في الرى والمدة وترك السبل واتحاد الموضع وصلاحيته ولو اقام في السفر
في الزمان ولو قبل السلام بالقيم والوقت ولو قدر الرحلة على الاصح مائة او مائة وعشرين في اربعة ايام

حتى لو اخذها هو او انا منه فخر كعتين فقط وبعده اخرج الوقت لا يصح لان فرض المسافر لا ينبغي بعد
 لا انقصها السبب وهو الوقت لا ينبغي بعده بنية الاقامة واقعة اليقين بان المسافر يقيم في المكان
 الوقت وغيره لان صلح المسافر في الحالين واحدة والقعدة وفرضه على المقتضى وبناء الضيق على القوي
 جائز ويقصر على المسافر ويتم المقيم لان التزم الموافقة في الركعتين فيقدر في البقاء بلا قراءة ولا صلح
 لانه في ذلك كان مؤتم فلا قراءة للمؤتم وفي الثانية لا قراءة عليهم فيما يقضون ولا سهو عليهم اذا سئى وتجدد
 ان الامام المسافر ان يقول لهم ان المقيمين انما صلحوا فيكم فانه مسافر هكذا اتفقا في النذر وهذا يدل ان يقول
 بعد القراءة وفي مشرح الارشاد ينبغي ان يجزى الامام المقيم قبل الشروع لانه مسافر فاذ لم يجز بعد السلام
 وقال صاحب الفقيه معلل الاستحباب لاحتمال ان يكون خلفه من لا يؤمن بحال ولا يتيسر الاجتماع بالامام قبله
 فيحكم فيفسد صلوة نفسه بناء على ان اقامة الامام ثم افساده سبيل له على رأس الركعتين وهذا محتمل
 على ما في الفتوى اذا اقتضى بالامام لا يدرى اسافر ام مقيم لا يصح لان العلم بحال الامام شرط لاداء الجماعة
 انتهى لانه شرط في الابتداء وبطلان الوصل والصلوة البلية او القربة وله فيها اهل فيها بمثل
 الا يدرى ان عليه السلام بعد الهجرة عند نفسه بمكة من المسافر بما حقه قصر وفي المحيط للمسلمين لو كان لاهل
 بالكوفة واهل بالبصرة فأتاه اهل بالبصرة وبقي له دور وعقار بالبصرة قبل الهجرة لا ينبغي له وطناً
 لانه ان كان وطناً لاهل لا بالعقار الا يدرى ان لو اهل ببلدة ولم يكن له عقار صارت وطناً
 لانه لو كانت وطناً لاهل والدار جميعاً فنزول اهلها لا يرتفع الوطن كوطن الاقامة ينبغي
 التمسك بالاسفار لا يبطل الوطن الاصل بالسفر بل بغيره ودخول المسافر الى وطنه الاصل يصير مقيماً ولا
 يقتصر الى نية الامامة ويبطل وطن الاقامة وهو البلية او القربة التي ليست للمسافر فيها اهل
 ونزول ان يقيم فيها في عشرة يوم بمثل لان الشيء ينتقض بمثل من لو نوى الاقامة في بلد ثم راح منه واما
 في بلد آخر ثم راح منه وان الى البلد الاول قصر لم ينو الاقامة ثانياً والسفر لا يبطل وطن الاقامة
 بل ان قصد الاقامة فلا ينبغي مودته لو نوى الاقامة في بلد ثم سافر ثم الى ذلك البلد قصر لم ينوها والا
 ان يبطل وطن الاقامة بل لانه اقوى من وطن الاقامة من لو نوى الاقامة في بلد ثم دخل طين الاصل ثم
 دخل ذلك البلد قصر لم ينوها ولم يذكر وطن السكنى وهو البلد الذي نوى فيه اقل من عشرة عشر يوماً لانه لا
 فيه علم الاقامة بل حكم السفر فيه بان كان في أكثر المعجرات لكن في الظاهر بنية خلافه فليدرج في قائمة السفر فيقف
 في عشرة ركعتين في الثانية الحضر التي تقصر في السفر اربعاً لان القضاء على حسب الاداء والمعجزة في ذلك
 في وجوب السجدة او ركعتين اتم الوقت لان الوجوب يتعلق بأخر الوقت قصر وان اقام المسافر

وبعد بيا

اتم الوقت ثم كان الاختيار المسافر المقيم في سفره كما بان العبد والخروج على السلطة وبجاء المرأة من زيارتها
 فغيره اي سفر الطاعة في التخصيص كما استعمل قدة المسح وسقوط العبد والمجد لا يطلو القضا الوارد في
 القصر وعند الائمة الثلاثة لا يترخص في ذلك يجوز عند من قصر الصلوة وترك الصوم ونية الاقامة والسفر
 بقية من قبل الامم وكون البيع بينه اذا نوى الاصل السفر او الاقامة يكون البيع كذلك ولا يحتاج الى النية
 استقلال العبد مع مولاه واولاده من زوجاتها فانها تكون تباع اذا كانت مستوفية مهرها والا فبنيتهما واحدة
 مع الاصل الذي ياتي عليه ورزقه منه ومنه الميراث الخليفة وهو ان يكون تباعاً اذا كان رزقه منه وقال صاحب
 البراءة لاداء الصلوة البيع على هؤلاء الثلاثة بل هو كمن كان تباعاً ويلزم طاعته ووالد الرسل اذا سلم
 قصره اذا طاف في ولايته من غير ان يقصر ما يصل اليه مدة السفر فانه لا يكون مسافر الوصل بعد وولم
 يعلم ان يتركه فانه ايضا لا يكون مسافر او الرجوع يقصر ان كان بينه وبين منزله مسيرة سفر
باب في
 المتناسبة بين هذا وبين ما قبله تنصيف الصلوة لعرضه الا ان التنصيف هنا هو من الصلوة وهو الظاهر
 وفيما قبله كل ما يغني وتقدم العام هو الوجوب ونوعه الميم والسكانة وقتها على ذلك الزمان والواحد في
 من الاجتماع وهو فرضية محكمة لا يسع تركها وكذا جاهدتها وهي فرضية عند الاخذ بان كبح من الصلوة الشافعي
 فانه يقول فرض كفاية وهو غلط كما في شرح الوجيز وقال السكاكي تنصيفها باليقين والصلوة ثم كثر استعماله
 حتى خذ منه المضاف لا تنصيف الجملة الابنية شروط هذه شروط الاداء وانما قد شرط الوجوب
 لان الوجوب عند وجوبه الاسباب المسافر او قنوه حتى لا يجوز في القارة ولا في القوي والكم غير مقتضى
 على الصلوة لا يجوز في اقبنة المص وبعده الشافعي يجوز في قرية يستوطن فيها اربعون يوماً او اكثر او العجوة
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا تجمع ولا تشرب ولا صلوة فطر ولا ينصلي الا في موضع جامع كما في أكثر الكتب لكن هذا
 مشكوك فيه لان الشرط الذي هو فرض لا يثبت الا بقطع كمن في النوى يذهب والاسلام اي الدولة التي
 فوقه او ثمانية وهو الامم او القضا او الخطب ان كان شرطاً للصحة لانها تنافي جميع عظيم وقد تقع المنازعة
 في التقييم وقد تقع في غير ذلك من اصحاب الامم واختلف في الخطيب المقرر من جهة السلطان او ثمانية على
 الاستنابة في الخطبة فقال صاحب الاستنابة في الخطبة اهل المدينة والصلوة بنية الا ان يوفض اليه ذلك
 والناس عليه فاعلم ان على الدول القضاة بن الحكم في رسالة خاصة في هذه المسئلة يروى فيها على الجدة
 من غير شرط واطب فيها وادبع وكيفية من القضاة اودع لكن ذلك ان كان بغيره من تشغل في اقامة الجمعة
 في وقتها والا فلا فليدرج اقول ان الاستنابة في جاز مطلقاً فزمانها لانه وقع في تاريخ خمس واربعين و

اذن عام وعليه الفتوى وقال الشافعي ليس ذلك بشرط اعتبار السائر الصلوة ولما قلنا عليه السلام من ترك الجمعة
وله امام عادل او جازوا الا خلاجه اليه شمله الحد بشرط ان يكون له امام ووقت الظاهر في شرط ادائها وقت
لكن الوقت سبب لاشارة الا ان يضاف الى الجواز فلا يجوز قبله وبعده لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حينما قبل
الشمس وكذا الخلفاء الراشدين بهذه الجهة قالوا له فانه قال يصح بعده فثبت ان الموضع بناء على ان وقت الظهور والعصر
واحد عنده والخطبة قبلها في وقتها الموقوت منقوض فلو خطب قبله وبعده في وقتين لم يضر والجماعة بالاتباع
والاذن العام ولو ان يقع ابواب الجامع للواردين قالوا السائل اذا اراد ان يصلي الجمعة في داره فان فتح الباب
واذن اذنا خارجا جازت الصلوة ولكن كونه الالم بجزء من الكفا وما يقع في بعض الخلج من غلق ابوابه بنوع
الاعتدال وكان له عادة قديمة عنده فلو وقت فلا بأس به لان الاذن العام مقرر للاهل وكما لو لم يكن لكان
كما في شرطه من الغائب وفي الجواز المنع خلافه لكن ما نعلمه اوله لان الاذن العام يحصل بغير باب الجامع وعلى
المانع ولا يخلو في غلق باب القلعة وفتح وعند الائمة الثلاثة لاشارة الاذن العام والمقرر لموضع الامير وقتها
بغير الاستحكام ويقع في رده عند ما يفتح في رواية وهو ظاهر انه يجب على من نصب عليه الترخيص وهو اختيار
الكوفي والقدر في العناية انما قال ويقع المدة بعد قوله بغيره الاحكام لانه لا يسيلزم اقامة المدة
فان المرأة اذا كانت قاضية تنفيذ الاحكام وليس بها ان تقيم المدة وكذا الحكم انتهى وظاهر ان البلدة اذا
كانت قاضية واميرها امرأة لا تكون مفسدة فلا تصح الجمعة فيها والظاهر خلافه في البروق والبدايع ان السطرا اذا
كانت امرأة قامت رجلا صالحا لا قامت حتى يصح بهم الجمعة بآلان المرأة تصح ان تكون سلطانا او قاضية في الجمعة
فتصح انما بها وقبل فائدة صاحب الوقاية وصدر الشريعة وغيرهما لما اجمع اهل في اهل ساجدة لا يسعون وانما
بغيره انما يصح لانهم قالوا ان هذا الحد غير صحيح عند المحققين لان الاول يكون ملايا لشرط وجود السطرا
او ثانيا ومناسبة لما قاله الامام كليلة فيما سلك واسواقا ولما راسا قتيق ووال لدفع الظلم واما
يرجع اليه في الحدود وفي الغاية وهو الصحيح كذا روي في الحديث في غير هاتين الروايتين ان كل مرض يكون
في كل محترف ويوجد فيه من يحتاج اليه من معاشهم وفيه فقيه يفتي ومما يصح المدة ووجه محتم
انما مرض من مصلح الامام فهو مصلح من لو جفت الولاية ثانيا لا فائدة المدة والقصاص تصح مصلحا
غيره بانما في وقت من وقتها فلو كان في المدة المصالح في الجوارح اهل من دفن الموتى وكذا
وروي السهم وغيره في واقعة الاتصال لانه لو كان منقوضا لم يكن بينه وبين المصالح الزايع والموت لا يكون فناء
كما بينه باب المسافر فلو كان في الثانية لكان قد اخطأ صاحب الذخيرة حيث قال فلو قل هذا القائل لا يجوز
اقامة الجمعة بمجاورة مصلح العبد لانا بين المصالح وبين المصالح من اربع وقعت هذه المسئلة مرة واحدة

بعض الشايح زمانا بعد الجواز لكن هذا ليس بصواب فان احدا لم ينكر جواز صلوة العبد
مصلح العبد بمجاورة لان التقيد بمجاورة المصالح المتأخرين وكما ان المصالح او قضاؤه شرط جواز الجمعة فهو شرط
جواز العبد كما في الاصلاح وتخصيصه في موضع هو الصحيح ويوصل الطرفين في المنع فلا
في الفتوى الاصح الجواز مطلقا خصوصا ان المصالح كبريا فان في الجملة والموضع جابيا لا يستعانة بقطر المسافر
على الاكثر وفي الامام اشعار بان لو كان المصالح متعينة لا متعينة في اجتماع اهل في موضع واحد لا يجوز فيه الزيادة على
واحد واما في الجواز الاخر موضع فقط فان ادب في موضعين او اكثر فالجمعة الاولى في موضع وان وقعت معا
بطلت لعدم المرجح وقيل في رواية وقيل جمعا وقيل يجوز في موضعين ولا يجوز في اكثر ورواية في ابي يوسف وكذا
ورواية في الامام لكن في الحديث لا يذكر قول الامام وانما ذكره بغير قول ابي يوسف ومحمد عند ابي يوسف يجوز في
موضعين ان حال بينهما انه كبريا كبريا او كان المصالح كبريا كبريا في الترخيص ورواية في انما لا يجوز اذا كان على
النهر حبره وعند انما كان في موضع الجب في بغداد وقت الصلوة ليكون كبريا في كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة
تفويت شرطها ينبغي ان يقع اربع ركعات وينوي بهما الظاهر في جواز من فرض الوقت بغيره لو لم يقع الجمعة
موقعا كما في الكافي وفي الفتوى في بعض الشايح لا ينسب اهل من مزايا جماعة مع اختلاف العلماء في جوارحها
اربع اجتمعت باء الاربعة بعد الظهور من احتياطهم اختلفوا بينها فالاصح الاصول ان يقول اللهم اني
اريد آخر الظهور ادرت وقتها يوم اهل بعد لان ظهري يوم انما يجيب عليه بان الوقت كما في المطلب ومنه مفسر
الموسم تصح الجمعة فيها عند الشيعة بقية منها في ايام الموم لاجتماع شرط المصالح وتفاوتها مصلح السيد شرط
المصالح لان المصالح شرط الزوال والخلاف في النهاية او هو منزل من منازل الحاج وانها لا يعلون صلوة العبد
ولها عدم التعيين للتخفيف لاشتمال الحاج بالتمسك لعدم المصالح الخليفة او امير الحج وهو امير مكة
او المأذون من جهة الامير وهو المصالح في الجاه وان كان مقيما لانه غير مأذون باقامة الجمعة الا اذا كان
مأذونا من جهة من له الاذن وقيل ان كان مقيما يجوز ان كان مسافرا لا يجوز والال الصحيح كما في البداية
ولا يوفات لانها لا تعمم باجتماع الناس وصحة السطرا لانها من البراء العقار وفرض الخطبة عند الاتمام
تسببها او نحوها من تلبية وحجة وكيفية على قصد الخطبة وعند حاله من ذكر طويل بل يصح خطبة في
يوم مقرر من ثلثة ايات عند الكرخ وقيل مفسر الترخيص وعند الائمة الثلاثة يجب في الخطبة تحميد وتبليغ
ورأه اية وموعظة فان خلت في واحدة من الاربعة الخطبة عندهم وسننها الى الخطبة ان الخطبة قائما
وقيد بقا لانه لو خطب فاعدا كبريا في المصالح المتأخرين على طهارة فان خطب على غير طهارة جاز ولكنه
يكوه خطبتين مخيفتين بعد سورة من طول المصالح وزيادة التطويل مكره ومعه مستقبل القوم

بوجه فيها ويحبر فيها لكن الثانية لا كما ولي وبدا بالنعوذ ستر تفصل بينهما بحيلة مقدار
ثلاث ايات في الظن وادركها مسمى على الاصل مستلها صفة خطبتين على تلاوة آية والاصح بالنقد والصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم لانه الموارث فيكون ترك ذلك مخالفا للنعوذ واقل الجماعات ثلثة سوى الامام
عنه الطرفان لانها اقل الجمع والخطات وورد الجمع ويعرفه نفا فانفق المذاهب فانه يقتضيه ثلثة سوى
الخطيب الزاكي وعند ابي يوسف اثنتان سوى الامام لان الملتزم حكم الجماعة حتى ان الامام يقيم عليهم ما كان
على الثلثة ولان في الجماعة معنى الاجتماع وقيل مع الجماعة مع الجماعة لكن الصحيح انه مع الامام فلو تفرقوا في
الجماعة قبل سجود اى الامام ولو تفرقوا بعد سجود اتمها خلافا لفرقة اذا تفرقوا قبل العقدة بطلت لان
الجماعة قبل سجود من دواها كالوقت يستأنف النظر عند الامام لانه الانعقاد بالشروع في الصلوة
ذلك الانعقاد الركعة اذا دوزها ليس بصلوة ولا يعتبر بقاء النوان والبيان ولا بقاء دون الثلثة من
الرجال لان الجماعة تنعقد بهم وفي النفاذ ولو خطب الامام يوم الجمعة ففقره الناس وجاء آخرون
بهم الجمعة ابرزهم انهم خطب والقوم حضور فيتحقق الشرط وعندنا لا يستأنفها اى صلوة النظر لان
الجماعة شرط الانعقاد وقد انعقدت فلا يشترط دواها كالخطبة الا ان تفرقوا قبل شروعه قبل ان
الظن انفاقا وبطلت الجمعة بخروج وقت النظر فتفقد الظن والانعقاد الجمعة وشروط وجوبها اى الجمعة
سنة الاقامة بمسجد فلا تجب على مسافر وان غرم ان يمكث فيه يوم الجمعة بخلاف القوي العازم فيه
فانه كما قال المصنف الزكوة فلا تجب على المرأة للفرق في الخروج نساء الجمع الرجال والصبي فلا تجب على المرأة
ومثلا الشيخ الكبير الضعيف والحرية فلا تجب على العبد لانه مشغول بمخدمته المولى واختلفوا في العبد المأذون
والنكاح ومعتق البعثة الذي حضر باب الجامع ليحفظ دوايته قبل عتبه عليهم صلوة الجهر وليس كذلك
وقيل في سلامة العينين والرجلين ظاهر العبادة ان الصلوة المأمورة تسلم فانه لا يجب عليه صلوة الجمعة وليس
كذلك لانه ليس باغنى ولا بمسقة الا ان يقال ان الالف واللام اذا دخلتا في المثنى سقطت في التثنية كما يجب
فما بمنزلة المفرد فاما اقتضاها لان المراد بيان شرط مخصوص ومن ذكر مطلقا فقل ان يدرك الفعل
والبلوغ والاسلام ايضا وكذا لا يجزئها الجاهل والعاقل او اللصوص وكذا من حال بينه وبينها
شبهه او التبع او الرتبة فلا تجب على الاعرج تفرع على سلامة العينين وان وجد عوقا فانه عند
الامام لا ينعجز بغيره فلا يعقب قادرا بغيره خلافا لما لان الاعرج بواسطة القائه قادر على السجود
عنه لانه الثلثة وكذا الخلاف في الحج لكن قال ابو الليث في العيون روى عن الامام ان على الاعرج الجمعة وكذا
الحج ان كان له فاما اوله مال يبلغه بالحج ومن يجر معه وفي الثانية الاعرج اذا وجد قادرا لم يلزمه الجمعة

٢٧
فالمعبر الضال اذا وجد دالا ومن يوحى المصنف منفصلا عنه ان كان سميع الله في المنادى باعاصم وحب
الجمعة عنده وبديهة في مخالفة لانه صرح صاحب الفقه وغيره بان هذا رواية عن ابي يوسف الا ان يحمل على الاختلاف
الروايين وفي ابي يوسف انها تجب في ثلثة فرائض وقال بعضهم قد رسل وقيل قد رسلين وقيل قد رسل
وفي الواح ان المختار للفقهاء قد رسل لان سبيلها القاء وبطلت اعيال وقيل ان امكته ان يحضر الجماعة
وبيت باهلا ما غير نظف تجب عليه الجمعة والا فلا وقال في البداهة وهو الحسن وفي البركان اوله لانه لا
ومن لا الجمعة عليه ان ادبها ابن ابي شبة في فرض ظهر الوقت ان السقوط لا يتخفف فيها كما لمسا في اذا صام كله
هذه القول نوع خلا لانه يدل على ثلثة البقي والمجنون والحكم فيها ليس كذلك كما لا يخفى والاول ان يعقبه لا
فيلزم المخور واليه والمسا في العبد والربيع ان يؤم فيها اى الجمعة لان عذر الخروج لما زال بخروجهم
وقعت جمعهم فرضا فيصير الاقامة اياهم كدوامهم افعلا لافانه خلافا لفرقة تنعقد الجمعة بهم اى يجمعهم
فحب خلافا للشافعي ومن لا عذر له لوصف الظن قبلها فيجب اذا صام غير المعذور الظن في منزله قبل اداء
الناس الجمعة جاز الظن لانه ادى فرضا الوقت فخرج موعده وقال زفر لا يجوز لان الفرض عليه هو الجمعة
والظن خلف عنها ولا يصح للخلف مع صحت الاصل مع الكراهة وفي الفقه لا بد من كون المراد حرام عليه ذلك ومما
الظن لانه ترك الفرض القطعي بما تفرقوا في الزمان الذي هو كونه من الظن وكيف لا يكون تركها محرما لان الظن
يقع انتهى كما في ان يقال الحرام انما هو تفويت الجمعة لا صلوة الظن قبلها فانه ليس بالتفويت كذا لما
سبب التفويت باعتبار اعتقاده عليه كونه ولم يقل احد ان ترك الجمعة بغير عذر مكروه حتى يلزم ما ذكر
ثم بعد اداء الظن اذا سعى اليها اى الجمعة والامام فيها اى في الصلوة تبطل صلوة الظن بمجرد سعيها اليها
عند الامام سواء اذكرها او لا لان السعي من فرائض الجمعة وخصا يصح للامر والاشتغال بفرائض الجمعة
المختصة بها لا يبطل الظن كالحاجة والمعبر في السعي الانفعال بداره فلا يبطل قبله على المختار وقال في الخلاصة
والعذر وكالعبد والمسافر والمرض والمعتق سواء كان في الاصلح وقال لا يبطل ما لم يدرك الجمعة
وشيع فيها لان السعي بعد الظن لا ينقض بعد تمامه والجمعة فوقة فتعقد فصلا ما استوجبه بعد فراغ الامام
وانا فيه بقوله وشيع فيها لان الادراك بدون الشروع لم يبطل عندها ولهذا لو قال ما لم يشيع كان
وكو للمعذور والمسجون اداء الظن بجماعة في المصير يومها اى يوم الجمعة سواء قبل فراغ الامام او بعده
لما فيه من الاختلاف لانه لا يجزئها مع الجماعة قيدا بالمصير لان الجماعة غير مكروهة في حق اهل السوء وتخصيصها
بالدرك لانه لا يلزم من الحكم في غيرها بالاطمئنان الا في الاصلح ومما اذكرها الجمعة في التشهد
او سجود السوء يوم الجمعة عند الشينين وقال في غير ذلك ان لم يدرك اكثر الثانية بان اذكره بعد ما رفع رأسه

القوم سألوا عن هذه القضية فمدوا أي بصيغة الجمل قول من رخص وفيما يشاء لأن لا يكبر في القضاء
 مطلقا وليس كذلك لأن لا يكبر في قضاء هذه الأيام إذا قضاها فيها وان قضاها في غيرها من الأيام القليلة
 الصبيح إن لا يكبر وقال أبو يوسف يكبر وإن قضاها في غيرها لا يكبر كما لو قضى فاشته غدا فيها أو في
 يوم من أيام كبر في المحيط ولو اقتضى وقضى فيها في تلك السنة كان أولى بجاء فلا يكبر المنفرد وسجدة
 أي منكر وصحة فلا يكبر إن المصليا وحده من جماعة وكذا الجملة العوات كما في البر وبالجملة لا يجب على المرأة
 بلا رفع الصوت لأن عورة والمسافر يطير في التبعية وأما المسافر إذا أصلا جماعة في عصر فغيره
 وعندنا في عصر آخر أيام التشريق فيكون التكبير عقب ثلثة وعشر من صلوة وهو قول ظاهر في الدين واحد
 الروايتين في الإمام وبه أخذ الشافعي على ما يفي القرون على وجه كان سواء كان أدنى جماعة أو لا ولو كان
 المصل رجل أو امرأة أو مسافرا أو مقبلا أو أهلا قرية لأنه المكتوب على ما قال صاحباه العمل على ما كان
 احتياط في العبادات وعلى الفتوى كما في الجنب وغيره وصحة أي صفة التكبير أن يقول مرة واحدة صح لو زاد
 فقد خالف السنة وعند الشافعي يقول الله أكبر فقط ثلثا أو ثلثا أو سبعا أو تسعا مطلقا ولا يكره فيه التلليل
 والتحميد أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وعلى
 قيل أصح ما روي أن جبرائيل عليه السلام لما جاء بالقرآن خاف الجبرائيل على إبراهيم عليه السلام فقال الله أكبر الله
 أكبر فلما رآه إبراهيم عليه السلام فقال لا إله إلا الله والله أكبر فلما رآه إسماعيل عليه السلام بانفاد الله أكبر
 وقوله الحمد فبقية في الأخرى ما أسند أو واجب على الغاية واعتبر على الفاضل سعدى اخذت بان اللذان
 من ذكر أن يكون الثامن من التحليل بعض تكبير التشريع والمصالح لم يكن ذلك انتهى لكن يمكن أن يجي به عنه
 يكون ما شؤنا عند أن يقبل ويرتفع ولا يتركه المومنان تركه الإمام وفي الهداية قال أبو يوسف صليت
 المغرب من يوم عرفته فمهرت أن أكبر فكل أبو حنيفة رخص قول أبي يوسف على أن الإمام وإن ترك التكبير
 لأجله القوم ولأنه يؤتى في حرة الصلوة فلم يكن الإمام فيه حقا وإن لم يمسح ويضع للأصم أن ينظر
 الإمام إلى أن يثني بفتح التكبير كما الخروج من المسجد والحديث العبد والكلام وفي المحيط ولم يكن
 عائدا أو ساهيا أو أحدث ما حدا لا يكبر وإن أحدث فغير ما يكبر وإن لم يظهر لأنه يؤتى في غير الحرة الصلوة
 فذاتية بفتح الضمة لا يثبت أن المصلين يتوقفوا على تكبير من ثم تكب وفي التنوير ويحيى على المصطفى
 في باب عقبه فمدوا أي بصيغة الجمل قول من رخص وفيما يشاء لأن لا يكبر في القضاء

من رخص في الأضحية
 في الأضحية لا يشترط أن يكون من الأضحية

والثمة ولكن يمكن أن يقال إن الخوف مقرر عند حصة العدو والأشد عيانا في المقابل تدبر من عدوهم
 ودخلت صلوة وخاف خروج أو سب أو جعل الإمام أي الخليفة أو السلطان أو نائبه الناس طائفتين طائفة
 بأداء العدو بحيث لا يلحقهم إذا هم وضربهم وصل بطائفة أخرى ركة أن كان الإمام مسافرا أو في صلوة
 تنفر وجمعة وتعيدين وصل ركعتين في السنة إن كان مقيما أو في صلوة المغرب فان كان كما في الركعة وصفت
 أي ذمت هذه أي الطائفة التي صليت مع الإمام بعد السجدة الثانية في التثنية وبعد التشهد في غير الجانبين
 وجأت تلك الطائفة الواقعة بأداء العدو وصل الإمام بهم ما بق وهو ركة في التثنية وركعتين في غيرهما
 الإمام وحده بعد التشهد ولم يسلموا وذهبوا إلى وجه العدو ولو لم يؤموا لمكانهم ثم انفسوا فخرجوا لا يفعل
 ما ذكره كما في المحيط وجأت الطائفة الأولى وانما يؤم من صلواتهم بلاؤة لأنهم لا يؤموا ولأنه لو
 حازهم امرأة فسدت صلواتهم فيشبهون ويسلمون ويصنعون الوجه العدو ثم جأت الطائفة الأخرى
 وانما صلواتهم بقراءة لأنهم سبوقون والمسبوق في حكم المنفرد فيشبهون ويسلمون لما روي أن النبي
 عليه السلام صلى الخوف هكذا أو لا يخفى إذا كان المحل من فرين أو مقيمين أو الإمام مقيما ولما إذا كان
 مسافرا والقوم أو بعضهم مقيمين ففي التثنية يصل الإمام ركة بكلية فإذا سلم الإمام جأت أوت
 فصلا المسافر ركة بلاؤة والمقيم ثلث ركعات بغيرها فظاهر الرواية وفي رواية الحسن بن سعيد
 الفقيه وأما الإمام الثانية فصلا بقراءة السجدة ركة والمقيم ثلثا لأنهم سبوقون ثم انفسوا وعلم
 صلوة الخوف على الصفة المذكورة أن تكون إذا تنازع القوم في الصلوة خلف الإمام أما إذا لم يتنازعوا
 فالأفضل أن يصلوا بحد الطائفتين ويصلوا بالأخرى إماما أو غيره هذه كيفية أخرى معلومة في الخلافات
 وذكر في الحديث أن الكل جازي وأما الخلاف في الأول كما في البر وبطلان الشيء جازي من العدو لا من العدو
 والرجوع والركوب والمقالة لأنه على كبره وإما جواز المشي نحوه للضرورة كما في أكثر الكتب وفي الأضحية
 والأضحية وبغيرها الركوب مطلقا قال في البدائع وفيها يقع ومن شرط الجواز أن ينصرف من
 ولا يركب عند انفراده الوجه العدو ولو لم يركب فسدت صلواته عند ذلك لأن الركوب على كبره وهو مما لا
 يخلاف في الشيء فإنه لا بد من دفعه بصلوة أو بأداء العدو ولا يجوز الشيء والفضل مصليا فإنه لا يركب ولا
 يصلون وهم يتألفون ومن النقول التي أن من لم يفرق بينها وبين الركوب لم يجب أن يركب وأن شئت الخوف
 بحيث لم يثبت لهم التفرقة في الدواب وغيره وانما الصلوة بركعة الصلوة التي سبقتها صلواتها وحدها فلا
 الجملة إلى أن كان المقتضى على دابة الإمام وحدها فلا يركب في غير الجواز جازية كما في شرح الطحاوي
 لكن في الهداية ليس بصحيح لأنهم اتفقوا على ركوبها جميعا ركبا وهذا في غير الصلوة لا في الصلوة

غير صحيح والفرق الاول بين من اى بايماء الركوع والسجود الى جهة قد روا ان عجز وانما التوجه الى القبلة لا
سقط للتفريق ولا يجوز صلوة الخوف بلا حصر رعد ولعدم الضرورة حتى لو راوا السواد افشفت عده
فصلوه صلوة الخوف ثم بان خلافه يجب الاعادة بالاجماع الا في قول الشافعي وابو يوسف لا يجزيها ان يثبته
الخوف بعد النبي عليه السلام لانها في الفقه لا معمول ولا معمول اذا كنتم فيهم فاقبلتم الصلوة الاله وجبوا
بان العمى بترصوان الدنيا صلواتها بطبرستان ومع موافقون من غير نكير من احمد ومع فكان اجماعا على
الاختيار **باب** صلوة الميت
جمع جنازة بالميت وهو المات وبالكسر النفس الذي يوضع عليه الميت الغسل او الحمل وقيل بالعكس وقيل
لغنا ووه الاصح لا يقال بالفقه لما فرغ من بيان احكام الحيوة شاع في بيان حال الميت والمات والصلوة
في الكعبة ليكون ختم كتاب الصلوة بما يتبرأ به حاله وطكانا بوجوب الاحتضار فيضاد من الخوف
ونظر عليه اماراته وامام قبل من حضرته ملائكة الموت فلم يسجد له كما لا يخفى وعلامة الاحتضار ان
قدماه ويتعرج انفه ويخسف صدقاه وتكبد جلد الغصبة الى القبلة مضطجعا على شدة الابهين لان
السنة النبوية هذا اذا لم يشق عليه والا يترك على حاله وجعل رجلاه الى القبلة والرجوم لا يجوز
لا قربانه وجعله ان يدخلوا عليه ويكلموا سورة ليس ولا تحسن بعض الشافعي رواية سورة الرعد
يفعلون عند الطيب واخبرنا استغنى قال في التبيين والمختار في زعمنا ان يلقى على قفاه وقد
الى القبلة قالوا هذه ايسر خروج الروح ويرفع رأسه قليلا ليعبر وجهه الى القبلة دون التمسك كما لم يذكر
وجبه ذلك ولا يمكن معرفة الانتقال ان الاول هو السنة تفكروا بليق الشهاده فيجب على اخوانه واقاربائه
ان يجتمعوا على الشهاده ولا يقولوا قل لا يا بن عتبة قال عليه السلام ما كان آخر كلامه الا الله
دخل الجنة اللهم يستر لنا ولاخواننا اجمعين فاذا قالوا هذه كفاه ولا يكفيه عليه السلام تكلم بعد ذلك
بما في المصنف واختلفوا في تلقينه بعد الموت عند الوضوء في القبر فقبيل يلقى لانه يعاد روحه وعقله
فيقبضه من يقبضونه فان الشافعي وصفه ان يقول يا فلان فلان اذكر دينك الذي كنت عليه وقد
رضيت بالله ربنا وبالا سلام ديننا ومحمد نبينا وقبيل لا يؤمر به ولا ينهى وقال اكثر الاثني والشافعي
ان يقولوا قل محمد اكبر من الله السكون منها فهو عند الله حسن قال الحسن تلقينه فاذا مات
سنة واجبة وموتت الجنة ثمضوا بالشد به فيه المتواتر ويقولون مؤمنه بيم الله وعلى ملا رسول الله
الهم يستر لاره وستر على ما بعده والسوء بقاءك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه ثم يمد عضاه
ويوضع سيفها بطنه فلما تفتحه ويقرأ عنده القرآن الى ان يرفع الى العرش كما امرت نفاذ التف

على الشك الى ان يرفع فقط وقوله ان يرفع الروح لان قراءة القرآن مكرهه عنه حتى يغسل
العجين الغمره حتى يذهب بقوله الى الغسل وخالف المعنات ويستحب تعجيل دفعه لقوله عليه السلام عجلوا
موتكم فان كان قد تموتوا اليه وان كان شرا فبعدوا واحملوا النار ولا بأس باعلام الناس لانه في تكثير المصلين والمستغفرين
له واذا ارادوا غسله ويعوض كفاية على الاصل وضع على سريره حجر او ترابان بارا الحجر حول السرير فيمن يعظم البيت
والوتر احب للماله تعالى من غيره وسرعة بقاءه لا زاد عليه لان النظر اليها حرام كعبه الحى وكيف ينسب الكعبه
الخطيئة هو الصبيح تيسر لكن يغسلها بخرقة فيه كذا في كشك الكلب لكن وقع في التبين والغاية خلافه
لانها قالوا لا يستمر ما يبين سنة الركة وهو الصبيح وقال الشافعي يغسل في قميصه اذا كان كتم القميص واستحب
يدخل القاسل فيه فان كان ضيقا يجرد ويوضع على الصوف وقيل يوضع طولا وقيل عرضا والا ولان الصبيح فلا
الكافر الا الصبيح ويجرد من الثياب لكن التظيف قالوا عجزه كما قال لان الثياب تحمى فيسرع اليه التغير ويوصى بالا
مضمضة واستنشاق لان الوضوء سنة الاغتسال غير ان اخراج الماء متور في ذلك خلاف الشافعي في استنشاق
لنفس عليها اشارة الى ان وجوب غسل اليدين والمسح على الرأس يترك وهو الصبيح كالحجبه وغيره وغروا به لا
في غسل اليدين والمسح الا ان العيص الذي لا يفعل الصلوة لا يتوضأ ويغسل بما يغلى لبسه وهو نحو بالبادية والاد
ورقه او حرض بقم الخا وسكون الرأس الا شتانان وجد صالفة في التظيف ولا يوان لم يوجد الغسل بها قالوا
بقية القافى الى الذي لا يشربه شئ والتسجين المبلغ في التظيف وعند الشافعي غسل بالباردا افضل غسل برأسه
ولحيتة بالخطم بكسر الخاء الحية ويجوز فمها ومونبت مشهودا لا يبلغ في استخراج الدمخ والاد الخطيئة او نحو ذلك
الصابون في التظيف ان وجد والا فالصابون ونحوه هذه اذا كان في رأسه مشربا له الحية واصبح عليه السلام
للبدن باليمن فيفعل يصل الى ما يلي تحت منامى من يسان ثم يضع على يمينه كذلك او يرفع يده يصل الى ما يلي
ما يلي تحت منامى من جلس حال كونه مستنسا ويمسح بطنه برفق بسيل نابض في الخرج حتى يثلوث الكفن فان خرج ريش
غسله الى ذلك الموضع تظيفا له ولا يغسل غسله بغير الغبن وقوله ولا يعيد وضوءه قال صاحب الغناء لان الناحية
ان كان حدثا في الموت ايضا حدث ويولم يوجب الوضوء كذا الحديث واعتز به عليه السلام سعيه فندى بل لو لم يوجب
لم يتوضأ غايته ان يكون مثل المعذور ولا يتوضأ مرة اخرى لهذه الريح القاتم وساعد الوضوء لحد آخر فلا يتدأ
ذكره عليه فان العذر اذا حدث مجدثا فخرج عليه الوضوء انتهى لكن التمثيل المعذور ولا يجوز لانه ثبت على
غير القياس وانتفاض وضوءه عند خروج الوقت ولا وقت له بل امر تفتى تأمل وعند الشافعي يعيد الوضوء في
بشرب تظيف حتى يحذف كلبا يتبل الكفانه ويجعل الخفوط بفتح الخاء وهو عطر مركب من اشياء طيبة ولا بأس بغير
الفرع الطيب غير الزعفران وورق اعتبارا بالحية على رأسه ولحيتة لانه الطيب سنة والكافور على ساجده لان

اصلاح الصبي يشهد اذا كان قد فوض بعد الغسل وقبله ومنه انه يخرج من العبر ففعل ان لم يغسل
ثم صلى عليه هذه اذا لم يملأ التراب عليه لانه ليس بنبيس ويقوم الامام هذا المصدر للرجل
والمرأة لانه يحمل العلم وموضه النور والابان وينافضه الرواية في الامام يقوم بخذاء وسطها وغراب
يقوم بخذاء وسط المرأة ورأس الرجل لانه معدن العقل لكن الاول هو المختار وكبير تكبير الافتتاح
ثم ينشئ عقبيه اي يقول الامام والمؤمن والمنفرد سبحانه وفي ظاهر الرواية عهد التكبير في المحيط وغيره
والاول رواية الحنفية الامام ثم بكبه تكبير ثانيا يصلي على النبي عليه السلام بعدها كما يصلي في صلاة الاثر
وقد روي الاول لانه الشئ والصلوة سنة الدعاء لانه ارجح القبول ثم بكبه تكبير ثالثة يدنو بنفسه
والمسلمين بعدها وصفه ان يقول اللهم اغفر لي ولوالدي ولجميع المسلمين ومن بعدك ومن قبلك ومن في السموات والارض
وما اجبت من امة على الاسلام ومن توفيت منا فتوفيت على الايمان وصدق هذا الميت بالروح والارواح والرحمة
والغفرة والرضوان اللهم ان كان حسنا فزده في احسانه وان كان مسينا فمني وزعده ولعله الامان والمنة
والكرامة والزيادة اللهم اجعل قبره روضة من رياض الجن ولا تجعل قبره حفرة من حفر النيران رب اغفر له
ولو الذي ولله من المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات برحمتك يا ارحم الراحمين
ويجوز غيره من الادعية اذ ليس فيها دعاء موقف هذا اذا كانت الميت مذكرا واما اذا كان مؤنثا فقل
ثانيث الغيا والراحمين بعد قوله وخصه اي لا ما قبله ثم بكبه تكبير رابعة ويسلم بسلمين غراف
بهما مودة ينوي فيها ما ينوي في التسليمين الصلوة وينوي الميت بدل الامام عقبيه اي ليس بعد التكبير
سورة السجدة في ظاهر الرواية واختار بعضهم ان يقول ربنا اننا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة واليه
بعضهم وبنا لا نزع فكوننا الالة وبعضهم ان يقول سبحان رب العزة عما يصفون الالة فان كبر خمس
لا يتابع الاموم لانه منسوخ خلافا لركن تنظر التسليم الامام ويسلموا معه في الاصح والاقوة فيها
صلوة الجنان وعنده الشافعي يقرأ الفاتحة فيها ولا يشرع ولا يرفع يديه الا في الاول ومن الشافعي من
اختار رفع يديه في تكبيره وهو مذهب الشافعي ولا يستغفر لغيره ولا للمجنون لانه لا ذنب لهما ويقول اللهم
تدبر في خلقك من ينفذ من اهل الجنة من اهل النار في طلب المآل والرد المتقدم في الآخرة
ثم بعد ذلك يقرأ الفاتحة في الآخرة ثم يقرأ الفاتحة في الآخرة ثم يقرأ الفاتحة في الآخرة
ومن الشافعي من يركب الامام في تكبيره ثم يركب الامام في تكبيره ثم يركب الامام في تكبيره
في تكبيره ثم يركب الامام في تكبيره ثم يركب الامام في تكبيره ثم يركب الامام في تكبيره
ثم يركب الامام في تكبيره ثم يركب الامام في تكبيره ثم يركب الامام في تكبيره

ثم يركب

حال التوبة واما ان كل تكبير في صلي الجنان كركعة في غيرها ومسبوح بركعة لا ينشئ بها واما ان تنظر
لانه بمنزلة المدرك وثمة الخلاف فيمن جاء بعد التكبير الرابعة قبل السلام ففعلها لا يدخله الامام
فاتته الصلوة وعنده يدخل كما في الشيعي ولا يجوز ذكر اكب او قاعدا الا بعد واستحسانا لانه صلوة
وجه لوجود التوبة فلا يترك من غير عذر احتياطا والقياس الجواز لانه دعاء وتكون في سجدة واحدة
ان كان الميت قدام في المسجد خلافا للشافعي وان كان الميت خارجا اي المسجد وقام الامام خارج
المسجد وموصف بالباق في المسجد كما في اكثر الكتب لكن في الاصطلاح ولو كانت الجنات في الامام وبعد
القوم خارج المسجد وبما في القوم في المسجد كما هو المعروف في جوامعنا لئلا يكون باقيا في الجنات
وانما الاختلاف لو كانت الجنات وحدها خارج المسجد والاما والقوم في المسجد ويكتم المصداق على هذه
اختلف متناجنا فقيل لا يمكن وهو رواية النادر ورواية ابو يوسف لانه ليس فيه احتمال لموت المسجد وقيل
يمكن لان المسجد امة لاداء المكتوبات فلا يقام فيها الا العذر ولا يصلي على عضو هذا اذا وطئ الا
ولوع الرأس خلافا للشافعي واما اذا وجد الاثر او النصف من الرأس فيغسل ويصل عليه ولا على غيره
خلافا للشافعي وفي شرح المجمع في الغائب في البلد اذ لو كان في البلد لم يجز ان يصلي عليه حتى يغسله
اتفاقا لعدم الشك في الحضور ومن استعمل في البناء الفاعل ويوان بوجوده في القبور ما يدل على حيوة
من رفع صوت او حركة عضو بعد الولادة غسل وسمي وصلى عليه لان الاستئصال دليل الحيوة وله
يورث ويرث والعبرة في ذلك خروج الاكثر قبل الموت والاعلى المختار وروى محمد انه لا يغسل ولا يسلم
ويوظف الرواية لكن المختار هو الاول لانه نفس من وجب وفي الدرر غسل في ظاهر الرواية لكن رواية
ظاهر الرواية غير ظاهرة تدبر وادرج في حرقه كرامة لبني آدم ودفن ولا يصلي عليه كما قال بالبراء ولها
له يورث ولو سبى صبي مع احد ابويه مات لا يصلي عليه لانه تبع لهما لم يولد على فطنة الاسلام
فابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه حتى يكون لسانه يهودية اما شاكرا واما كافرا الا ان اسلم
اتدها اي احد ابويه فيصلي على الصبي لانه يصير مسلما حتى تباع له فقه عليه السلام الولد تبع لغير الابوين
دينهما او اسلم هو عا ولا اي مينة لان اسلام المميز مبيح او لم يبيحها معه او سبى الصبي فخط فانه
ليكون تبعا للاب او للام والاربعون بالتبعية التبعية في الحكم الدنيا لا العقبي فلا يحكم ان
اطفالهم في النار البتة بل فيهم خلاف قيل يكونون خدم اهل الجنة وقيل ان كانوا قالوا بل يوم اخذ
العهد من اعقابهم دفع الجنة والاف في النار وروى محمد انه قال فيهم انه علم ان الله تعالى لا يعذب احد الغيرة ذنب
وتوقف الامام فيهم في الفرية والومات سلم في بيها فاعلم مات غسله اي ذلك المسلم التوبة

المشاغل

ولمعه في حرقه والقائه في حفرة عند الاحتياج من غير مراعاة السنة او دفعه الى اهل دينه
وجده وستن في حيا الجنان اربعة من الرجال فيكون ان يكون الى اقل من ذلك وان يحمل على النار
والظهور لعدم الاكرام واللام للعهود ان متباعدة الكثرة فلو كان صغيرا جاز على الواحد وان بيده الحامل
فيضع مقدمته في مقدم الجنان على يمينه ثم يضع مؤخرها على يمينه ثم يضع مقدمها على يساره ثم مؤخرها على
يساره فتم الحمل من الجانب الايمن وينبغي ان يحمل من كل جانب عشرة خطوات لقول عليه السلام من حمل جنازة
اربعة عشرة خطوة كُفرت عند اربعين كبيرة ويسرعوا به اي باليت دون الجنب بفخمين وهو اول عدو الفرس
وحده التعجيل المسنون ان لا يضطرب الميت على الجنان والمشي خلفها اي الجنان افضل من المشي قد امرها الا انه
لا بأس ان يتقدمها تقيا للرجال وقال الشافعي المشي قد امرها افضل وقال ابو يوسف رأيت ابا حنيفة يتقدم
للجنازة وهو راكب ثم يقف حتى ياتيها وهذا دليل على ان لا بأس بالركوب لكن كره عند ابي يوسف ان يتقدمها
مقطعا من العقم وقال ابن سعد رحمه فضل المشي خلف الجنان على امامها كفضل المكتوبة على النافلة وفي
والاكتفاء مشربا لئلا يمس الجنان بالجرم والوان والكروية وكراهة التحريم وكذا لا بأس بزيته
الميت شرا او غيره واذا وصلوا الى قبره كمن الجلس قبل وتواى الميت عن الاعناق وفي القبرستان ان
القيام يستحب حتى يرفق وفي الخلاصة ولو كان العقيم في المصح في الجنان فالصحيح انه لا يقومون قبل
ان توضع ويجوز القبر وهو الميت طول على قدر طول الميت وعرضه على قدر عرض طول وعظمه الى السرة وقيل
الى الصدر وان زاد عليه فهو افضل فلو كان على قدر قامة فهو احسن ويلي القبر من جهة اي حفرة جانب
القبلة من القبور صغيرة يوضع فيها الميت ويجعل كالبيت السقف لقول عليه السلام اللهم لنا والشق لغيرنا ان
يجرف حفرة في وسط القبر فيوضع فيها الميت وفي التبيين وان كانت الارض رطبة فلا بأس بالشق وانما في
التبوت ولو من حديد ولكن السنة ان يغرس فيه السرة او يدفن الميت في اي في القبر من جهة القبلة
ويقال بيم الله في وصفا او سلبين بالجملة وعامة رسول الله اى سئل ان على قتله عليه السلام كما في الارض
ويستحب ان يسر قبر السرة بنوب حتى يستوى اللين لان مبنى حاله ان لا يكثر من الارض وقال الشافعي يستحب
قيل ان يربط ايضا ويوجب القبلة اذ امر النبي عليه السلام وتخل العفة التي كانت على الكفن لحرف الانتشار
وسبق على النبي بالفتح والكسر لغاير من خشت او اقرب غير المول فان المول مكره عند بعضهم
يكن من خشب انكره سائر الخشب بها او الجنيح والجصا كمن لو كانت الارض رطبة جاز امتثال ما ذكر
وبال اى يرسل التراب على التوارث ويستحب اى يرفع القبر كمنسما غير مسطح قدر شبر في ظاهر الرواية
وفيه اجماع الزيادة ولا يرفع خلافا للشافعي ويكون منبأوه اى القبر الجص والاكبر والحبث لقول عليه السلام

السلام صفحة الرأب وقطر الامطار على قبر المؤمن كفاية له فلو لم يكن كذا المختار ان التطيب غير مكره ولا
عصام بن يوسف يطوف حول المدينة ويبر القبور الخربة كما في القبرستان وفي الخزانة لا بأس بان يوضع
حجارة على رأس القبر ويكتب عليه وفي التنف كمن ان يكتب عليه لم يضره ولا يضره في قبره
الا لضره ويحبب بينه تراب ولا يخرج من القبر الا ان يكون الارض مضمومة واراد صاحب الارض
ان يخرجها اذا سقط فيها من القبر وكفن بنوب مضمومة فان يجوز بنية وفي التدرجات في السفينة
يفعل ويكفن ويصلى عليه ويرى به في الجمرات حامل ولو صاح حتى تنشق بطنا من جنبه الا اليسر
غزير وولدها ويستحب في القتل والميت دفنه في الكفاية التي مات في مقابر اوليائك المسلمين وان
نقل قبل دفنه الى قدس من وميلن فلا بأس به وكذا لو مات في غير بيته بسبب كرهه فان نقل الى مقبرة
لا بأس به ويكون وطى القبر والجلوس والنوم عليه والصلاة عنده لانه عليه السلام نهى عن ذلك وقيل لا بأس
بان يبيت القبر وهو غير القرآن او يبيت او يدعوا لهم وقيل الدعاء فائى اولى فيقوم بخداة وجهه
وفي الميتة مات بضره وفي بطنه وله مسلم قيل دفنه في مقابر المسلمين لحرمة ولها وقيل في مقابرهم
باب
وانما حقد الشريعة بباب على حدة مع ان القتل ميت باجله لاغتصاصها بالقبول وكان اخرجها
باب الميت كما اخرج جبريل من اللائلة فالشريعة فعيل وهو ياتي بمعنى فاعل فيكون المراد ان شريعة
حتى صار عند ربه ويعني مفعول فيكون المراد ان اللائلة شريعة دون مونة فكان مشهودا اوله بنده له
بالجنة ولما اطلق الشريعة بطريق الات على الفروع والوجوه والمطلون وطالب العلم والمطعون والفتى
وذات الظلم وذوى ذات الجنب وغيرهم فاما كذا لهم ثواب المقتولين كما اثير اليه في المبسوط وغيره
بين الشريعة الحقيقية شرعا وهو الشريعة في احكام الدنيا فقال هو ما قبل اهل الحرب او البغى وقيل
الطريق وهو غير الآلة جارية فان مقتولهم شريعة بآلة قتله لان الامم فيه شريعة الله كما هو
معلوم ولم يكن كلهم قبل السيف والسيوف بل فيهم من وقع له بالجر ومنهم من قتل بالقصا وقيل
النبي عليه السلام في الارض لا يغسل او جرد ميتا في المعركة اى في معركة هو لا وبعثر الجرحه ظاهرة
او باطنه كخزونة الدم من موضع غير معاد كالعين والاذن ليعلم انه غير ميت متفانف او قتله مسلم
جنبه فلا يجوز بغيره شر وقيل امر ازغ الكافر فيغسل كما في القبرستان على الترازغ القتل حد او
قصاصا ولم يجيب بقتله دية امر ازغ القتل وجب به مال كالقتل خطا او قتله مسلم او ذمى بغير محدة
فان العاصب فيه الدية عند الامام فكيف الشريعة ويصلى عليه وقال الشافعي لا يصلى عليه لان السيف

الذين يفتخرون في الشهادة قلنا الصلوة عليه لاظهار كرامته والشهادة اولى ولا يغسل ويدفن به وتبين
لانه في معنى شهادة احد وقال النبي عليه السلام زلوعهم بطلوعهم ودماهم ولا تغسلوا مع الاما ليس من جنس
الكفن فينزع عنه كالفرو والحشو والعلسعة والخف والسلاح لانه امر عليه السلام بنزع ذلك وقال
الشافعي لا ينفذ عنه شيء ويزاد على ما عليه من الثياب ان نقصه كفن السنة حتى يتم وينقص ان زاد
منه ينهك الكفن السنة مراعاة لكفن السنة في الوجهين وان كان القبر صلبا او حجري او حديديا او حديديا او حديديا
ما فيها او تفتت ينسب عنه الامام خلافا لاهل الام لان سقوط الغسل في الشهادة لا يبقاء اثره فيمنع منه
في القبر كراماته والمظلمة في حق العبيد والمجنون اشد فكان اوله برهذه الكرامة وانما الخشب
فلان غسل الجنابة سقط بالموت وما يجب بالموت معتمدا في حق لان الشهادة مطهرة وكذا التي تفتت
والنفس وليد ان تخطت له بن عامر قتل جنبا فمسلته الملائكة فكان يغلى والحائض والنفس تترك
اذا طهرت وكذا قيل لا يقطع في الصبي من الرواية واما العبيد فلان الامم في مودة بني آدم الغسل
اللان تركناه بشهادة تكفي لانه نوب لبقى اثره هاهنا وهذا المعنى معدوم في العبيد ويبقى الامم وكذا
المجنون في المحيط ان الغسل ساقط في البائع لانه يجب صم منا قتل فيبقى عليه اثره ليكون شاملا
نظرا في العبيد فانه لا يخفى ان نفسه بل انما يجب صم منه من قتل فلا جازمة الا انما الاثر ويغسل ان
قوله في الحصة من الزينة المكافاة التي ليس بقرينها ان وان لم يعلم فائتله فانه لا يغسل يوم يعلم انه قتل
عبد من وزن لم يغسل وذا علم انه قتل في الظن لم يعلم فائتله يغسل لما ان لم يجب هذا الذي
والنفسامة وهذا لم يخالف ما في الشهادة من قتل جديفة ظالم يغسل فان قوله على معناه وقيل
في قوله انهم يعلمون ان يكون مستعدا فلا يكون القتل ظاهرا وفي الجور لوزن لا للصوم عليه ليلته
المصر فقتل سراح فهو شهيد كما لو قتل قطاع الطريق فليحفظ هذه فان النكاح عنه فافعل
وكذا ان ارتدت لبناء فافعل ولا يرتد في النكاح من النكاح وهو الشئ البالي وسيم بموتنا لانه
قد صار خلفا في حكم الشهادة وقيل ما خذ من التزويج وفي بعض كتب اللغة ارتدت فلان
ان لم يزل لو ارتدت اي برتبا وما حصل في الشرع ان ثبت له حكم من احكام الحيوة او يرفع شئ
من رتبة فثبتت شهادته في حكم الدنيا فيغسل وهو شهيد في حكم الاخرة فيقال ان الثوب المودع
الشهادة في الدنيا انما يرتد في الشرع من غير من صفات القتل ومما روي في حاله الدنيا بان يجري عليه شئ
من امره او من شئ من منافعه وهو ينفذ في تقدم بان الجاني وشرب او غلب به وادى
الاعلان والاشهاد والشهادة او لا يشهد له ان يشهد القليل والكثير وكذا ان نام او تكلم بكلمة كثيرة

كثيره وباع واشترى او عاش اكثر من يوم اول ليلة عند ابيه يوسف فيشرط ان يغسل خلافا لما وجد فانه شرط الكل
اذ لا تقوم قليل الحيوة بعد الجرح قدرتها كامل اول ليلة كاملة ولا يوجب ان لا يكون حكم الكل فيصير
عاقلة في الاكثر في حق الانتفاع بها او قضى عليه وقت صلوة كاملة وهو يغسل اذ الصلوة وصبت عليه و
الوجوب من احكام الدنيا فان رتقا بالحيوة وكان مرتقا وهذه المسئلة تأتي على صورة الاتفاق لكن
قال صاحب الهداية وهذه اسروى في ابي يوسف تتبع او اوتله اي ثبتت عليه حيلة لانه قال بعض افعا
الحيوة او نقل من المعركة حيا لم يمت في حيلة او في بيته واما اذا جرى برجله ما بين العقير للثلا
يطاه الخيول فهو ليس بميتا لانه ما قال شيئا من الراحة واما نظر الاتفاق في غيره في هذه الحيلة
مسند به يتبع او اوتى شيئا مطلقا اي يتوب او اخر وباعه ابي يوسف لانه ارتفاق وقال محمد ان
بامر اخر وى لا يغسل لانه علم من الشر على الموت فله حكم الموت فلا يرتفع بالحيوة قبل قول ابي يوسف
في الايض بالامر النبوي وقوله في الايض بالامر الاخر وى فلا خلاف وقيل اخلف في الامر الاخر
لا انه نبوي ان يغسل في النبوي فافقا وقيل اخلف في النبوي لا الاخر وى اي لا يغسل في الاخر
وفاقا لما في التسهيل وفي الثانية العومية بطلين لا تبطل الشهادة وفي التبيين هذه الكلمة اذا وجد بعد
انقضاء الحرب واما قبل انقضاء الحرب فلا يكون موتنا بشئ ما ذكر لكن اذا مضى عليه يوم وليلة
حال القتال وهو يغسل يكون موتنا كما في النسخ المتطورة ومن قبل لجة او قضاها غسل وصلى
لا سلا ومن قبل يغسل او قطع طريقا غسل للفوق بينه وبين الشهيد ولا يغسل عليه في ظاهر الرواية
لانه ساء بالفساد وعن الامام لا يغسل عليه وقت الحرب ويصل بعده لان قتل قاطع الطريق
لجدة او القصاص وقاتل البغاة للسياسة وكسر الشوكه وقيل لا يغسل ايضا اهانة لان علي رضي
يغسل الخوارج ولم يغسل عليهم ويغسل على قاتل نفسه عند الطرف لان بغية على نفسه خلافا لابي يوسف
زجر الله كالبغاة هذه اذا كان عدوا ولو كان خطا يغسل ويصل عليه بلا خلاف

باب في الكعبة

واحد الكعبة اي البيت الحرام شرقها الدار من سورها اما لارتفاعها او لارتفاعها او لكونها بناء مقدسا
طوله كعب الثلاثة وهو سبع وعشرون ولعل ذلك من الاعلام الغالبة ولذلك يعرف بالام كما في القياس
مخبر فيها الفرض والنقل لان النبي عليه السلام في يوم الفتح خلافا للشافعي فيها واما مالك في قوله
كما في الاصطلاح وغيره لكن الصحيح من صاحب الشافعي هو انما قال بعد الجواز في اكثر المعابر
فيما اذا كان توجه المصلح الى الباب وهو مفتوح وليست العتبة من مفعلة قد روي في الرجل وقف

[illegible]

وهو المسمى بغير على الذكر والانثى فالنثى في البقرة للأفراد الثلاثة والباقي بقية البقر وعادتها كما في الكتب
 المعينة وليس في أقل من ثلاثين من البقر ركوع فإذا كانت أي البقر ثلاثين سائلة صحيحة أو مرضية فغيرها
 أي فقي ثلاثين يجب شيع وهو ما لم يأت في ذلك في السنة الثانية يسمى به لأنه يتبع أنه بعد أو نبوة وفيه
 مضاعف على أنه بالخيار في أحد ما وإنما تتبع الأثر في هذه الولادة الغنم لأنه الأثر في الأثرة فضلاً فيها
 والتبادر منه البقر لا الضأن فالوحش المتولد منه وبين الأضال لا يقرب الضأن كما في الواحد في كل سنة
 المحيط الاعتبار فيه للام فإن كانت أعطية يركب والافلا إلى أربعين يوماً فغيرها أي فقي أربعين يجب شيع
 وهو ما لم يأت في السنة الثالثة أو سنة فهو إن شاء هكذا روي عن النبي عليه السلام ولا شيء فيما زاد على الأربعين
 إلى أن يبلغ ستين عندها وهو رواية عن الإمام وفيها من الفقه هذا المختار وذكر الأسجاني بأن الفقه
 على قولها وعند الإمام فيه أي فيما زاد على أربعين بحسب ما في الواحدة الزائدة ربع عشر مستدة وفي الأثر
 نصف عشر مستدة وهذا رواية الأصل في الإمام وروي الحسن عنه أنه لا يجب في الزيادة شيء حتى يبلغ ثمانين
 ثم فيها مستدة وربع مستدة أو ثلاث شيع ويجب في الستين سبعين وفي سبعين مستدة وسبع وهكذا
 يجب كلما زاد عشر ففي كل ثلاثين شيع وفي كل أربعين مستدة يعني يستفيد الفرض هكذا في كل عشر ففي إذا
 صار ثمانين يجب مستدان وفي سبعين ثلاثه ابتداء وفي مائة سبعين ومائة وعشرة شيع
 ومستان إذا زاد خلا كما في مائة وعشرين فخر بين أربع ابتداء وثلاث مستات فعلى ما ذكره من الحسب
 على الثلاثين والأربعين والجمع أميس كما في البقر وفيها يكمل إلى أن الجاموس غير البقر وهو نوع منه وفيه نصفه
 الجمل عدول في الأصل بلا فائدة ولا بد عليه ما إذا حلف لا يأكل لحم بقر فأكل الجاموس لا يحنث كما قال صاحب
 الهداية معللاً بأنه أوجه الناس لا يتبع اليد في ديار القلعة والأفانلة يحنث كما في المحيط
 وهو المسمى بغير على القليل والكثير والذكر والانثى وسميت به لأنها ليس لها آلة الدفاع
 فكانت غنمة لكل طالب كما في الفية وليس في أقل من أربعين من الغنم ركوع فإذا كانت الغنم أربعين سنة
 فغيرها أي فقي أربعين شاة المسمى بها للأفراد يقع على الضأن والمغبرة إلا أن المغبرة غير ما كان
 كما في المذبح وغيره إلى مائة واحدة وعشرين فغيرها أي فقي مائة واحدة وعشرين شاتان إلى مائتين واحدة فغيرها
 أي فقي مائتين واحدة ثلاث شياه ولكن يجب شاة وإن أصلها شوهة قلبت الحوام الفاء وهذا في الهاشد وإذا
 إلى أربع مائة فغيرها أي فقي أربع مائة شاة ثم في كل مائة شاة وما بين الضابين مفعف هكذا روي عن النبي عليه السلام
 وعليه انعقد الإجماع والضأن والمغرة الضأن جميعاً ينتظم الكبش والنعجة والمغرة مع ما عز ينظم البسبي
 والمغرة سواء السورة التي فيها من تجسس الله تعالى في تكليل الضأن لا في أداء الواجب من أن الجذع من المغرة

آلے سے

ومن الضمان ايضا في ظاهر الرواية مع ان الجذع لا يؤخذ فادنى مبدأ أو خبره الشئ ما يتعلق به الزكوة
ويؤخذ في الصدقات الشئ وهو ما تمت له سنة منها لا الجذع وهو ما في عليه اكثر السنة هذا على تقدير
وعند أهل الكوفة الجذع ما تمت له سنة وطعن في التسمية والشئ ما تمت له سنتان وطعن في الثالثة و
روى الحسن بن الامام انه لا يؤخذ من المعز الا الشئ وما في الضمان فيؤخذ الجذع ايضا وهو قوله
والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في الاختيار **في زكوة**
اذ كانت الخيل سائمة للشركاء وانا ما منصوص بان على الحالبه ففيها الزكوة عند الامام في رواية
وهو الصحيح كما في التحفة ورجحة صاحب الطهارة والتمحيص وصاحب البدايع والقدر في تحريده فقد
نقل في حقه من اموالهم صدقة من غير تفصيل واما قلنا للشئ لانها ان كانت سائمة لمكوب او الخيل والجرار
فلا يجب فيها شئ وان للتي نوجب فيها زكوة النجاء بالاجماع سواء كانت سائمة او غير سائمة لان الزكوة
تتعلق بالمالية كسائر اموال النجاء وفي اطلاق اشارة الى انه لا نصاب وهو الصحيح كما في اكثر الكتب
المعتبرة ان كان شيئا اشترط النصف في وجوب الزكوة مطلقا قيل ثلاث وقيل نحو كما في الفخ خلافا لهما و
هو قوله الشافعي وعليه الفتوى كما في اكثر المعتبرات لعقد عليه السلام ليس على المسلم صدقة في نفسه ولا على
المسلمه واوله من ذهب له وجوب الزكوة بغير النسيان لعارض الترخيص وهو قوله عليه السلام في كل
فوس سائلة دينار وعشرة دراهم وفي الاسباب ان اطلاق النصف كان لاتفاق العادة فانه لم يكن في
زمانه فوس بغير النسيان وبين المسلمين وعنده الامام ان كان شئ الزكوة اعطى على كل فوس خمس بغير نسيان
والا فوس خمس العري وغيره دينار فان شئ قومها واعطى من قيمتها ربع العشر ان بلغ قيمتها نصاب وجب
التخيير بين الدينار والتفويض ما ثور في عرض الدنيا كما في الغنابة لكن هذا امر روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واما
ثور زيد بن ثابت ايضا قيل هذا في افراس العرب لتقاربها في القيمة واما في افراسنا فتعلق التفويض
من غير خيار وغيره لان افراس العرب اقل قيمة من افراسنا فاذا كان التخيير جازا فيها مع انها اقل قيمة
في الاجمعي في افراسنا قيل هذا في الفرس من امت وروى عن النفا وثلة فبعضه قال زكوة باعتبار القيمة البتة
فليس في الزكوة النصف شئ اتفاقا وفي الامام ان النصف من الامام روايتا لكن في الفرس في كل من الزكوة المنفردة
والا فوس سائلة دينار وعشرة دراهم في الزكوة عدم الوجوب لانها لا تنقسم في الامارات الوجوب لانها تنقسم
بالقيمة المستدرة لا شئ في النجاء غير ان يكون تحت احواله عليه السلام ليس في الكسوة الخيل والجرار فيجب الخيل
للمجيبة ان لا تنقسم في سائر الامور التي لا يكون تحتها فيجب النجاء في كل الفرس بالقيمة والكسوة الغنم والخيول
الغنم اذا فسر في كسوة الخيل بالقيمة المستدرة على ما روي عنه في كسوة الخيل او الجذع من اولاد الضمان ما

فما دونها فادنى مبدأ على الجاهل جليل مع ان حقهما نظر الى ترتيب الفصول السابقة التي فرغنا لانها تناسب
صيفة والجاهل جليل مع عجيل بكين العين وتشديد الجيم المفتوحة بمفعول ولله البقرة حين تفصله الله لا
شبه يعني ليس في جميع الذكورات زكوة عند الطرفين هذا القول الامام وروى في ابو يوسف انه قال
على الامام فقلت ما تقول فيما عليك اربعين جلا فقال فيما شاء سنة قلت ربما بقي قيمة فيها على اكثر
ها او على جميعها فاسأله ثم قال ولكن تؤخذ واحدة منها فقلت او يؤخذ الجذع الزكوة فاسأل
سأله ثم قال لا اذ لم يجب فيها شئ فقلت هذا ما مضى الامام حيث اخذ بكل قول من اقاويله مجتهدا
ولم يضع منه شئ ومن المشايخ من اراد ما نقله الامام وقال ان مثل هذا من الصبيان محال فما ظنك
بأبي حنيفة وقال بعضهم لا معنى لورده لانه مشهور فوجب ان يقول على ما يليق بما له فيقال انه امتحن ابا
يوسف على يده على طريق النازرة فلما عرف انه يهتدي قال قد لا معلوم لا عليه لكن بقي صفائتي وهو
ان اخذ ابي يوسف قول الثاني في يابى غردة اياه عند النازرة وكان يقول لا يجب فيها ما يجيب في الشئ
وهو قول اخر وما لك كما قال القاضي ابن الكمال الوزير لكن استصعب على بعض الفضلاء تصور بعضها
على ان وجوب الزكوة دائر على حصول الحولان وبعد الحولان لا يبقى اسم الحول والفضل والعجز ففصل
في انعقاد النصاب كما لو ملك بالاشد او بالهبة او غيرها خمسة وعشرين فصلا او ثلثين عملا او اربعين
تملا هل ينفعه عليه الحولان لا ينفعه عند الطرفين بل يغير ان انعقاد الحول من حين الكبر وعلى غير
ينفعه حتى حال عليه الحول من حين ملكها وجبت وقيل في بقاءه كما ولدت السوائم قبل الحول فلهذا
السوائم فتم الحول عليها هل يقع حصول الامول على الاولاد في قولها لا يبقى وفي الباقيين بغير الامان
ليكون معها كبر او كبر من السوائم التامة الحول فيجوز ان الصغار تامة للكبار في انعقاد النصاب
دون تادية الزكاة فيجب الزكوة فيها بالاجماع حتى لو كانت مع تسع وثلثين عملا سنة واحدة يجب شيئا وسط
وتؤخذ السنة الا اذا هلكت فان الزكوة سقطت من البقرة عند هذا اذا وجوب باعتبارها وقتها
ابي يوسف وجب جزء من اربعين جزء من سنة وعند ابي يوسف واحدة منها وهو الرواية الثالثة في الامان
وبها اخذ الشافعي ورجح وجه قوله الاول ان المسمى المذكور في الخطاب ينظم الصغار والكبار ووجه الثاني
تحقيق النظر للجانبيين وذلك ان ايجاب السنة انما اراد به بالنصب وفي اخلاصه في الامان اضر اضر
فقلنا بايجاب واحدة منها رفعا بلين الجانبين ووجه الاثر ان النص او يجب للزكوة اسماء مرتبة
منه على القياس في ذلك وهو منقوص في الصغار وهو الصحيح كما في التحفة ولا في الحول مع ما عدت للحمل
الاتصال والحول مع ما عدت للحمل والعكوفه يعني العبد ما يملك من الغنم وغيرها الواحد والجمع

وبالضم يم علف لان النماء منعدم فيها لان المؤنة تنقص علف بالعلف فينعدم النماء ومنه والسبب المال النماء
وكذا لا شيء في الساعة المشتركة لانما يجب باعتبار النماء ولا غناء ولا بالملك لا يملك شركه الا ان يملك نصيبا
منها نصيبا بهذا اذا كانت مشتركة بالانصاف فلو تناوت وبلغت حصته احداهما نصيبا وجبت عليه ولو
كانت بين بنتي وبالي وجبت الزكوة على البائع ومن وجب عليه من ذكر السن وادوات السن وهذا
لان عمر الدواب يوف بالسن فلم يوجد عنده الى عنده المالك هذه العبادات وقفت على الغالب المتعاد على
دفع الاعلى او الادنى او القيمة مع وجود السن جاز في دفعه من دفع الفضل او العكس وانما المالك القليل
او دفع القيمة والمراد ان المصدق يجوز بغير الامور الثلاثة ثم يجوز الساعي على القبول الا اذا دفع الاعلى
وطلب القليل حيث لا يجبر فيه الساعي عليه لان فيه البيع الضعيف فلا يجبر فيه ولو لم يطلب قد الواجب
او قيمته وذكر صاحب البدائع ان المصدق لا خيار له الا اذا اعطاه بعض العين لا على الواجب بان كان
الواجب مثلا بنت لبون فارد صاحب المال ان يدفع بعض الحق بطريق القيمة فان له لا يقبل ما فيه من
النقص وقال الزبلي وهذا غير مستقيم لو جبر بين احداهما انه مع العيب ومن قد الواجب وهو العجز
البن والتاثر ان فيه اجبار المصدق على شراء الزائد انتهى لكن فيه بحث فان قوله فيه اجبار المصدق على
الزائد ليس سبيد فانه لا يجبر عليه وهو ايضا مخير غاية ان المصدق يدفع على الاخذ هذا فان قيل فيها
الا يتوجه الى ان لا يجبر ولا يجبر واحد منها على شيء اذا دفع الاعلى وفيما لا خيار للسنة والا ولما قرأنا
آثافا والسنة من نصيب الامام لا اخذ الصدقات ويجوز دفع القيمة في الزكوة حتى لو ادى ثلث شياه سمان
اربع وسط جاز بخلاف ما لو كان المصدق عليه مثلي بان ادى اربعة اقفر حميدة في خمسة وسط و
نسب وبها لا يجوز او كوة بان ادى ثوبا بعد ثوبين لم لا يجزى وبها لا يجوز دفعها في الضميا او
المنفق لكن في البر ولا يخفى ان الامنية مقيدة بايام النحر وانما بعد ما فيه زوال العشرة والخروج والكفارة
من النذر وهو ما نذر المصدق بهذه الخبز فتعذر او بشا تين وسطين او بعثت عليه
في محدد شاة او علف عبد اب وسطين فانه لا يجوز وصف القطر في اداء القيمة لمكان النقص
فيما ذكر جاز عنده ما خلا في النقص والقياس على الهدى والاشيئة ولما يجوز به عليه السلام لا
اليمين ان ياخذ الشيء بدل الذهب والفضة وقال فانما ليس على الناس وانفع للمجاهدين بالمدنية
ان القيمة بزيادة الواجب ان المصير الى البدل لا يجوز عند عدم الامتداد والقيمة عند وجوده على النقص
عليه من قبله بان يوفى الواجب عند النقص او القيمة من سقط الزكوة بهلاك المال بعد
ان تعلق من الزكاة من الاداء الباطلة او الظاهرة قبل تلك السنة عند اتفانها وبعد تلك

٢٨١
فمن سقط ولا يضر وهو الصحيح وقيل يضر وعلى هذا العشر والخراج فقال الشافعي اذا هلك الباطل
بعد التمكن لا يسقط قيد بهلاكه لانها لا تسقط باستهلاك النصاب وكذا اذا لحقه الدين بعد
الزكوة وان هلك بعضها سقطت حصته بقا جزء يصلح لها ولو هلك من ثلثين ومائة من
الغنم ما عدل اربعين لكان الواجب شاة ولو هلك قبل الحول ثم وجد مثله استوفى منه الحول ويصرف
الهلاك الى العفو ولا يؤمر بوفى النصاب فان لم يجاوز الهلاك العفو فلو اوجب على حاله كما اذا
كان له تسع من الابل وحال عليها الحول يكون الواجب فيها شاة وكيف الواجب في خمس من التسع حتى لو
هلك الاربع لا يسقط شيء من الشاة الى نصاب يليه كما لو هلك خمسة عشر من اربعين بعد
فالاربع تصرف الى العفو ثم احد عشر الى النصاب الذي يليه وهو ما بين خمسة وعشرين الى ست
وثلاثين حتى يجب بنت مخاض ثم ونعم الى ان ينتهي عند الامام ثم لو هلك عشرون منها في الباطل اربع
ولو هلك خمسة وعشرين في الباطل ثلث شياه ولو هلك ثلثون في الباطل شاة ثان ولو هلك خمسة
وثلاثون في الباطل شاة وعند ابو يوسف يصرى الهلاك بعد العفو الاول الى النصب لا الى الكل
حال كونه شاة كما لو هلك خمسة عشر منها فتجب الباطل خمسة وعشرون جزء من ستة وثلاثين
جزء من بنت لبون عنده كانت الاربعية الزائدة على ستة وثلاثين من اربعين عفا فيصرف الى
الى الاربعية او لا ثم الهلاك شيع في الكل فيسقط بقدر الهلاك والزكوة تسقط بالنصاب دون العفو
عند الشافعي وعند محمد وزفرهما اي بالنصاب والعفو للزكوة وجبت شكر النعمة المال والكل
نعمه وللشافعي قوله عليه السلام في خمس من الابل شاة وليس في الزيادة شيء حتى يبلغ عشرين وهكذا قال
في كل النصاب وفي الواجب عن العفو وقوع على هذا اهل فقال فلو هلك بعد الحول اربعون من ثمانين
شاة كاملة وعند محمد نصف شاة لان الهلاك يصرى الى العفو فقط عند الامام وعند محمد يصرى
اليها ولو هلك خمسة عشر من اربعين بعدا يجب بنت مخاض ما قرناه آثافا وعند ابو يوسف خمسة
وعشرون جزء من ستة وثلاثين بنت لبون وعند محمد نصف بنت لبون وثمها لان الهلاك اليها
جميعا فاذا هلك خمسة عشر من اربعين بقى خمس وعشرين فتجب نصف وثمن من بنت لبون اعلم ان صرف
الهلاك الى العفو مقصور في جميع الاموال عند الامام وعند محمد في الاغنياء والسواك وفيما في الوسط
رعاية للحياتين بلا جبر لا الاعلى ولا الادنى حتى لو وجب بنت لبون مثلا لا يؤخذ جدي بنت لبون
ولا اذناها وانما يؤخذ وسط بنت لبون ولو اخذ البعير الاخذ ليس قيد الاخذ انما هو لولم
ياخذ منه خرقة وغيره سنين وهو عندهم يؤخذ منهم شيء ايضا كما يتبين زكوة السواك او

العشر والخارج بقدر ما بها ألف يعيدوها حقيقة أي يؤدونها المستحق فيها بينهم وبين الله تعالى
اخفاء وسر ان لم يصرفوها في سبيلها الاخراج لان الخارج بصرفه في المعاملة ومعهم انهم اذا اهل البغ
يتألمون اهل الجرم والزكوة مصرفها الفقراء ولا يصرفونها اليهم وقيل اذا نوى بالذوق الصدقة عليهم
تسقط الزكوة عنه وكذا يدفع كل جابولانهم بما عليهم من التبعات فقراء لكن الاول احوط على الزكاة
وفي البرازية السطحة التي يواخذ صدقات الاموال الظاهرة يجوز وتسقط في الصحيح
ولا يؤمر ثانيا بالاداء

والعروض بالضم هي عروض بفتحين حطام الدنيا أي مائة سوى التقديرات في العنابة وكذا يسكنون
الرأفة والعين مثل فلس وفلس ككفة الديوان وقال ابو عبيدة الامتعة التي لا يدعها كمين ولا وزن ولا
صمودا ولا يفرار والمعاد هنا التي تعوم الاول كذا في الكتب لكن يستقيم في اذا كانت التجارة بالحيوان
من الغنم والبقر والمجمل فان الزكوة في ذلك زكوة التجارة لا التسليم فيلزم ان يخرج من هذه المسئلة نصيب
الذهب في الحجر الاصفر الورني مضمون بالكان او غيره وانما يستحب لكونه ذاهبا بقاء كذا في الفقه عشرة واني
معتد بعشرين مثقالا هو اقل ما يؤخذ به قليلا كان او كثيرا فاما ما يكون موزونه قطعة ذهب مقدار
بعشرين قيراطا والقيراط خمس شعيرات متوسطة غير مقشورة مقطوعة ما اعتد من طرفها في المثال
ثانية شعيرة وعلى هذا رأى المتقدمين فاشكاله ستة دوانج والدوانج اربع طويجات فالطويج سبعة
واجب شعيرات في اشكاله ستة شعيرات وتسعة عشر قيراطا فالنفا حوت بين القولين اربع شعيرات
في الفهم ستة ونصيب الفضة في الحجج الا بغير الوزن في غير مضمون واني سميت بالزكاة الكربة عن
ما كمن من الفضة وهو المتفرق مائة درهم وفيها ربع العشر وهو نصف مثقال في نصيب الذهب خمسة درهم
في الفضة هكذا اوصى عن النبي عليه السلام ثم في كل اربعة مثاقيل واربعة دراهم بحسبها في اربعين درهما
زاد على ثمانين درهم وفي اربعة مثاقيل زادت على العشرين حصة بالاولى في دون ذلك عند الامام
في النسخة في النسخة لقوله عليه السلام ليس فيما دون الاربعين صدقة وقال ما زاد بحسبها
قوله هو قول الشافعي فلو زاد دينار وجب جزء واحد من عشرين جزء ونصف دينار ولو زاد درهم وجب
جزء من اربعين جزء من درهم وهكذا لقوله عليه السلام وما زاد على المائتين فبحسبها لكن يمكن ان يجعل
الدينار مائتين في هذا المائتين توفيقا والمعتبر بعد بلوغ النصيب فيها الوزن وهو ما اذا اعد عند
الشعيرات في اربعة مثاقيل في اربعة مثاقيل لا يقع للفقر احد وادنى خمسة دراهم جبا وادنى
قيمتها اربعة حبيبات عند الشبان خلا فالحمدة وزفر ولو ادى اربعة حبيبات قيمتها خمسة دراهم لا

الوزن كما

لا يجوز الا عند زفر ولو لم يكن نقصان الشغل لنقص العبد بان ابلت الخطة اعتبر يوم الاداء اتفاقا
لان هلاك بعض النصاب بعد الحول او كانت الزيادة لزيادة ما بعد الحول لا تنفع كما في الفسخ وانما قلنا بعد
بلوغ النصاب لان من له ابرص فضله وزنها مائة ونحوه قيمته ثمانية فان زكوة بالاجماع والوزن
من خلاف جنبه تقدير القيمة بالاجماع والمعتبر في الدراهم وزن سبعة مثاقيل وهو ان يكون الغرض
ايمان الدراهم وزن سبعة مثاقيل وان الدراهم مختلفة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فمنها عشرة دراهم
على وزن عشرة مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فاختار رضي الله عنه من كل نوع
ثلثا كيلا تظهر المحسومة في لاخذ ولا يعطى فصار المجموع احدى وعشرين مثقالا فثلثه سبعة مثاقيل وهو
يجزى في كل شيء في الزكوة ونصاب السقفة والمبرور تقديرات وفي النوازل والمعتبر وزن كل بلد وعليه
ذهب او فضة فحكم حكم الذهب والفضة التي نص وفيه شعار بدينهم او بموجب ذاتها وفيه
الزكوة احتياط اختار في الثانية وقبل في خمسة دراهم وقبل درهم ونصف وما غلبت كالحرفة
لان الغالب عليها الغش تقدر قيمته اذا كانت راجحة او نوى التجارة لا وزنه وتشرط نية التجارة فيه اي فيما
غلبت فيه فان لم يكن اثنى اربعة راجحة ولا منوية للتجارة ولا زكوة فيها الا ان يكون ما فيها من الفضة ببلغ النصاب
بان كانت ثمانية وتتخلص من الغش فان كان ما فيها لا يتخلص فلا لانه الفضة فيها هلك كذا في اكثر الكتب
لكن في النهاية الظان خصوص الفضة من الدراهم ليس بشرط بالمعتبر ان يكون في الدراهم فضة بقدر النصاب
كالعروض ليكون نائما ويجب في تبرعها بالكسور وما يكون غير مضمون من الفضة والذهب وقد يطلق
على غيرها من المعدنيات كالنحاس والحديد لا الله بالذهب اكثر اختصا وقيل فيه حقيقة وفي غيره
مجاز وحليتها سواء كان للناس او لا او قدر الى حصة او ميسكة للتيقن او للنفقة او لم بنوشيا وقال
مالك يباح الاستعمال لا زكوة فيه وهو ظاهر القولين في الثالث فعلى لانه ينسب ومباح فشا به ثياب البذلة
ولنا ان السبب مال والناس موجود وهو الاعداد للتيقن فخلقته والذليل هو المعين بخلاف الشب في
المرأة معروف جمعه على بالضم والكسر ولا يبدل الجوهرة واللؤلؤ بخلافه في بحث الاباء وانتم بها مجاهدا
وجب الزكوة ايضا في قيمة عروضها تجارة بلغت قيمتها نصابا من احداهما اي الذهب والفضة تقوم
اي عروضها التي لا يباعون نفع للفقر بها كما كان لقوله صلى الله عليه وسلم يتوبها ويؤدي من كل ما في درهم
دراهم وهذا عند الامام يفي بقوم تقوي يبلغ باحدها دون الاخر احتياطا في حق الفقراء كما في الزبلي
ويعتد ان يرد انها تقوم بالانفع وان كانت تبلغ بها فان كانت الدراهم بالنقصان انفع قومت بها وان
بالذنان قومت بها وان بلغ بثلث منهما تقوم بالاربع ولو استويا راجحا بخير المالك وتقوم
في المعصر الذي هو فيه او في مقدار القليلة وان كان له عبد في بلد آخر يقوم بالمضاربة وعند

يوسف ان كان ثمة من الفقر قدمت بما استقرت به وان كان من غيرها قدمت بالفقر العالي
عند محمد قدمت على كل حال وتضم قيمتها اي العوض التي للتجارة اليها اي الذهب والفضة ليعم النصاب
ويترك عن فقير حنطة للتجارة ونحوه من اقل من ذهب قيمة كل مائة درهم عند الامام لان الفقر
في الكل باعتبار التجارة وان افرقت جهة الاعداد وعندنا لا شيء فيه وبضم احد هما اي النقد من الاكابر
بالقيمة عند الامام للجائسة من حيث القيمة وعندنا بالاجزاء اي بالقدرة فيكون له مائة درهم
ونحوه ما ينو قيمتها ما قبله ما يلد درهم عندنا خلافا لهما ولو كانت له مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها
لا تليق مائة درهم تجب الزكاة عندهما وعندنا لا وعندنا لا يفي احدهما الى الاخر لتكامل النصاب
واعلم ان السوائم المختلفة الجنس كالابل والبقر والغنم لا يفي بعضها البعض بالاجماع وبضم استفاد
حين نصاب اليه اي النصاب في حوله وحكمه اي في حكم الاستفاد او في حكم الحول وحكم وجوب الزكاة
ايضا فمن ملك مائة درهم وحال الحول وقد حصل في اثنائه مائة درهم بضمها اليه ويترك من الكل
وانما قيد من جنسه لانه لا يفي الى غير جنسه بالاتفاق والاستفاد من جنسه لا يخلو من ان يكون حوله
بسبب الاصل كالاولاد والارباح او بسبب موافقه فان كان الاول يفي بالاجماع وان كان الثاني
مثلا ان يكون عند رجل مقدار ما تجب فيه الزكاة من سائمة فاستفاد منه اي من ذلك الجنس في اثنائه الحول
بشر او هبة او غيرها ضرها وتركها كلها عند تمام الحول عندنا خلافا للشافعي ونقصا للنصاب طبقه
لينا ولكل نصاب تجب فيه الزكاة كالنفدين وعروض التجارة والسوائم في اثنائه الحول لا يفي ان كان
لان في اعتبارها النصاب في جميع الحول من فاعبر وجوب النصاب في قول الحول لا نفقاده واخره
لوجوبه وفيه اشارة الى انه لا بد من بقائه شيء من النصاب حتى لو هلك كله في اثنائه الحول لا تجب الزكاة
اثر الحول على النصاب فيكون له عصبه فيخرج من حله في آخر الحول والخل ايضا اوبه شيئا نف للخل
ويقتل الحول الاول والى ان الدين في الحول لا يقطع من الحول وان استوفى خلافا لفرقنا اذا جعل
السائمة عتقة لانه العتقة ليست في مال الزكاة وذلك لان فوات وصفه كهلاك كل النصاب ولو
له اربعون شاة ماتت في الحول وفيه الزكاة اذا صرفها ما في درهم وعندنا في مائة درهم في شاة الكمال
في النصاب في سائمة في حوله في عروضه ولو عجل اي قدم ذو نصاب سنين صرح اي في
النصاب او اشترى يردى زكاة سنين قبل ان يبي تلك السنين حتى اذا ملك في كل نصاب منها
نصابا اياه ما ادى من قبل لان السبيل التي هي وقد وجد في النصاب مع تلك نصابا وان
يؤدى زكاة نصاب كنية حتى اذا هلك النصاب في اثنائه الحول فيبعد ما في الحول ابراء ما ادى خلافا
لفرقنا وفيه انه لا يجوز التمتع لكل منها بلا نصاب اجماعا فلو عجل فان كل شيء بيد الفقير ياخذ

ياخذ وفي يد الامام اخذه لكن اذا هلك لم يضمن ولا شيء في مال الصبي القليل وعلى المرأة منهم ما في الزكاة
بنو ثعلب بكسر التاء قوم من نصارى العرب طاب لهم عمر رضي الله عنه بالجزية فابوا فقالوا نعطى القصد
مضاعفة فضا الحول على ذلك فقال عمر رضي الله عنه بجزيتكم وستموها ما شئتم فلم يجرى الصلح على ضعف الزكاة
المسلمين بان الجزية لا توضع على النكاح هذا ظاهر الرواية وروى الحسن عن الامام انها لا تؤخذ
من نسائهم ايضا لانها ببدل الجزية ولا جزية على النكاح

اتخذ الباب عما قبله لتخص ما قبله في العبادات وهذا غير الزكاة كما اخذ من الذمي والحرقي
ولما اخذ عبادا وبما يؤخذ من المسلم قدم على الجزية من الزكاة والعاشر فاعلم ان عشر القوم اعش عشر
عشر اضع اذا اخذت عشر اموالهم لكن المأخوذ هو ربع العشر لا العشر الا في الحرقي لان يقال اطلع
واراد به ربعه مما زامن باب ذكر الكل وارادة الجز او يقال العشر صار علما لما ياخذ العاشر ولو كان
العشر لغيره او ربعه او نصفه فلا حاجة الى ان يقال العاشر هو تسمية الشيء باعتبار بعض احواله من
اي نصاب الامام على الطريق احتراز عن الساعي وهو الذي يبيع في الصائل لياخذ صدقة الموائمة في امكانها
فلا يصح ان يكون عبدا وكذا في عدم الولاية ولا هاشم ما قبله من شبهة بالنكاح وبه يعلم حكم توليته في
في زماننا على بعض الاعمال ولا شك في حرمة ذلك لياخذ صدقات التجار والمربين باموالهم عليه فباخذ
من اموال الطاهرة والباطلة وهذا بان يكون في المصروف في القوى بل في المعافاة قالوا انما ينصب ليا في التجار
من التصوص ويحرم منهم فاستفاد منه ان لابد ان يكون على الحماية لان الجبانية ما يحرمه وانما سمي بالصبي
تقليد اسم الصدقة على غيره ما اخذ من المسلم ربع العشر لان الزكاة بعينها ومن الذمي من نصفه لان حاجته الذي هو
اكثر من حاجته المسلم ومن الحرقي تمام لان احتياجه اليها اشد لكثرة طمع التصوص في امواله اي بشرط ان
يليه ماله اي مال الحرقي نصابا وبشرط ان يعلم قدر ما ياخذون من اي من تجارنا اذا لم يعلم اي مقدار ما
اهل الحريم من المسلم لكن علم نفس الاخذ منهم مما في الفهشة لكن في العناية اذا اشتبه الحال بان لم يعلم
العاشر ما ياخذون من تجارنا يؤخذ منه العشر وان علم ما اخذوه من اخذه مثله قليلا او كثيرا بحقيقته
للمادة هو الامم لان عمر رضي الله عنه امر بذلك لكن اذا اخذوا الكل لا ياخذوا اي العاشر لانه قد رتب
وذكر ما يبلغه ما ينصف الصبي لان المال يصل علينا فلا فائدة في اخذ الكل وفيه ياخذ طراز جوارهم وان كان
لا ياخذون من اشياء لا ياخذ العاشر منهم شيئا لانه اقرب الى المقصود الامان ولا ياخذ من الغليل وان
وصلية بان في بيته مال يبلغ النصاب لما كان مظنة ان يتوهم ان الشرط هو ملك النصاب مطلقا لا نصيب
المرور دفعه بقله والامن القليل وان اقره وبه يظن بطلان اعتراض بعض الشافعيين

الى داره عشر ثانيا ولو في يوم واحد قرب الدارين كما في الجزية ان ليس لانا ما يؤخذ بطريق
الامان واستفاد في كل مائة والا فلا بعشر ثانيا لان الاخذ في كل مائة يؤدي الى استيصال صومعه
الحول قال ابن الصالح الوزيري وما قيل اذا قيل ادبت اليها شر آخر وفي تلك السنة عاشر آخر ينبغي ان
يصدق فيه والا يؤدي الى الاستيصال وهو لا يجوز مودود رواية ودرية اما الاول فلان الثلاثة
في التحفة وشروع الهداية على خلاف ما ذكره واما الثاني فلان المأخوذ منهم اجرة الحماية وقد
وجدت من هذا العاشر الاخر كما وجدت من العاشر الاول ولا يسقط صومعه احد ههنا باخذ الاخر حصته
والاستيصال لا يلزم به كما لا يلزم بالتقسيم في يوم واحد متى بدأ اذا تحلل الرجوع الى دار الجزية
هذا دليل جاز في صومع الذي لانا المأخوذ من اجرة الحماية ايضا كما قرناه انما فيلزم ان لا يصدق و
ليس كذلك تدبر وبعشر قيمة الخمر ولو قال قيمة الخمر الكاف للتيمة كان اول الان العاشر لا يأخذ من
اذا ربح الخمر انما قالوا كذا ياخذ ان لم يكن للتيمة وعلو البينة كالخمر كما في النسخ لا قيمة الخمر اى لو ربحها
على العاشر عشر الخمر من قيمتها دون الخمر وكذا ان ربحها لان ربه لان الخمر من ذوات القيمة فخذ
قيمتها كاخذه عنه والخمر من ذوات الاضمان فاخذ قيمتها لا يكون كاخذهها وطريق معرفة الرجوع
اهل الذمة كما في البروق في الغاية يعرف بقبول فاسقين تابا او ذميين اسما انتهى لكن ان القيمة
تلازم به فختلف بحسب القيمة والامكنة ووجود فاسقين تابا او ذميين حين صدور الدعوى نادر
وعند ابي يوسف ان ربحها معا بعشرهما كان جعل الخمر تابعا وعشر الخمر دون الخمر يربحها
على الانفراد وقال الشافعي لا بعشر واحد منهما وقال بعشرهما مطلقا ولا بعشر مال ترك في المص لا يفتى
ومن مال يكون ربحه لغيره لانه غير ما ذون بادا زكوة كما تقرر من ان شرطه بمروره مال عليه فيلزم
الزكوة فيما بيده وبين الله تعالى ولا بعشر مال مضافة وفي الايضاح هذا في صومع السلم والذمي
دون الجزية قال في التحفة ولو قال الجزية مال مضافة لا يقبل قوله ولا بعشر كسب ما ذون لانه لا ملك
له اصلا ولا يملك في الملك وهذا هو الصحيح اتمت الثلاثة ولو كان في المضاربة ربع عشر في حصلة الصفا
ان بلغت الا ان كان لاديين عليها على الذون ومعه مولا فانه يأخذ منه لان الملك له وان كان عليه دين
يجب عليه فلا يأخذ لانه مملوك على اصل الامام والشفقة على اصحابها وكذا لا يأخذ اذ لم يكن معه
مولا ومن سواها فربع عشره عشر ثانيا اذا مولى عاشر اهل العدل لان التقصير جاء من جهته لان
رعيه عليه بخلاف مالوظف واعيا مملوكا وقوية لان التقصير ثم جاء من قبل الامام ولا يأخذ
العشر من مال الصبي الجزية الا ان يكونوا يأخذوا من اموال الصبي كما في البحر باب الركا

باب
بكم الاراد فين اصل الى هبة كانه ركن في الارض وادركه الرجل وجده الركا في المختار وفي الغر وهو
المعدن والكنز لان كلاهما مركوز في الارض وان اختلف الكد ان وشئ واكثر ثابت وفي الفية ويطلق
الركا على حقيقة معنوية وليس خاصا بالهبة فين ولود الالهدين كونه مجازا فيه او متواترا
لاشك في صحة الاطلاق على المعدن كان المتوطى متعينا وبه اندفع ما في الغاية والبداه من ان الركا
حقيقة في المعدن لانه خلق فيها مركبا وفي الكنز مجازا للجورة وقال سعدى افندي وما في الغاية
ان المعدن اسم لما خلقه الله تعالى في الارض يوم خلق الارض غير معلوم والا لولا هذه الزيادة انتهى
وفيه كلام لانه معلوم بالرواية لما روى البيهقي في صفة ركنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم الذهب والفضة الذين خلقه الله تعالى في الارض يوم خلق الارض كما في الشمس لكن هذا الحديث يدل
على ان الركا ينظر على معدنهما فقط لا على غيرهما الا ان يقال انه موضوع تدبره عند ما يؤخذ من الركا
ليس بركاة بل يصرف مضاف الغنمة فموضعه المناسب كنجب الاسير لانه لما كان ذكوة تركه
مقصودة بانفي عما ذهب اليه الشافعي او رده ههنا منه العلامة مسلك او ذمى وجده معدن بكنز الله
ذهب او فضة او حديد او رصاص او نحاس او نحوها مما ينطبق بالثابت ويزاب كالصفر وقيدنا
احذرنا عن المايكات كالتار ونحوه في الجي مد الذي لا ينطبق كالجص في موضع آخر او خارج اعترازا
وتدبره في الارض اخذ من اي من الموجود او من الواجد منه والى في اربعة اقسام له في العبد سواء
كان سلبا او ذميا او عيبا او بيا او بالغا وحده او امرأة لاجرم لان استحقاق هذا المال كما استحقاق
الغنمة ولجميع ما ذكرنا من في الغنمة بخلاف الحرفي فانه لا حظ له في الغنمة وان قال باذن الامام كما في
العبد بكنز في الغنمة ان العرفي المستأمن اذا عمل بغير اذن الامام لم يكن له شئ وان عمل باذنه فله شئ
لان المستعمل فيه اذا عمل الركا في طلب الركا واصحابه يكونوا للواجد واذا استأجر جارا جارا للمعدن في
المعدن في الغنمة المستعمل لا يكون له ان يملك الارض مملوكة والا لاي ملك ملك مملوكة فلما كان
ما يشبهه المستعمل لملك الارض لان البذل ظاهره وباطنه ووجهه في المعدن الحرفي في دارنا فكله في
ما ذكرناه انما هو من حده المسح او الذي للمعدن في داره لا شئ خلافا لما لا يطلقه عليه السلام في الركا
الكنز في داره في ملكه قيدا به لان في الارض المباحة يجب اتفاقا وقال الشافعي لا شئ
في غير الركا والحق في غير ما يجب الزرع والاشتراط في قولنا روايتان في الاصل لا شئ في غير الركا
فمن والركا في معدن الرواية بين الارض والدار ان الارض لم تملك خالية عن المون بل فيها الركا والعرض

٨٥
والعرض والخمس من المون بخلاف الدار فانها تملك خالية عنها وان وجدته اقله علامة الاسلام مثابة من القرآن
او كمال الشهادة او اسم تلك الاسماء في ههنا القطة وسيا في حكمها في موضعها ان شئ الله تعالى وما في علامة
الكنز من الصنم واساس يملوكهم الموقوفين فليس يقال انهم انما اخذوا من الارض من باب الطلب والخمس
بضمين وقد سكن الميم وههنا تخفيف الميم لانه متعدي في زينة الموقوفين وما فيه اى للواجد سوى الحرفي
المستأمن ان كانت ارضه في الارض التي وجد فيها الكنز غير مملوكة كالجبل والمكان وغيرها وان كانت مملوكة فله
فله عند ابو يوسف في الخمس في ارضه للواجد لان الاستحقاق بنى المباشرة وههنا الواجد من المص
قول ابو يوسف كذا في مختصر القارية وغيره خلافاً في ههنا بقرينة ملكها اول الفية اى حين فتح اهلى الاسلام
تلك البلدة ان علم وان وجد فلورثة ثم وثم ان عرفوا لان المختط لملك الارض بالحيزة فيملك ظاهره ما
والشئ ملكها بالعقد فيملك الظاهر دون الباطن فيبقى الكنز على ملك صاحب المختط والا لاي و ان يعلم
فلا قصر لملكه في الاسلام وهو غيب ركنه وقال ابو الليث يوضع في بيت المال وهو الا وهو
هذه اذا قصد قاتلته ولو قال بما وجدنا وضعه فالقول لانه في يده كما في الزاهد وما اشبه
ضربه عليهم بان خلافاً العلامة يجعل كافي بظاهره لانه الاصل وقيل اسلاميا في زماننا لتقام البرية
ومن دخل دار الحرب ما كان فوجد في حوائرها كذا اى معدن ذهب ونحوه في ارض غير مملوكة لا حد لها
فان الركا اسم للمعدن حقيقة ولكن مجازا فلا ينبغي ان يراد به الكنز كما في الفرس فكنى به فقهنا
انما عن الفية تدبره فكله لاي المستأمن لانه ليس في يد احد فلا يكون عذرا وفي اشعاره لانه لو دخل ملكه
في دارهم ووجد في حوائرها كذا فله بطلان الاول لانه غير مجزى معدن ما فيه فهو غلبة وان وجدته في
وان وجد ذلك المستأمن الركا في داره اى من دار الحرب دونه على ما كتبها اى الدار وكذا في ارض
مملوكة في دار الحرب من داره الغنم والخمسة ولو لم يرد واجد حرة الدار كان له ملكها حيث كان في
وهو قول الطرفين واما عند ابو يوسف فيمسح وانى اسند الوجدان الى المستأمن لانه لو وجد المستأمن
وان وجد من الموقوف ولا يرجع ضيقه للمستأمن المذكور ركا من اى دخل رجا ذ وصلة دار الحرب
وهو وجد ركا من اى ما يمتنع وينتفع به قبل الاوان وقيل الشب في ارضها اى من دار الحرب غير مملوكة
فيه ليعفيه الحكم بالاولوية في المملوكة لكن الماء هو غنمة خمس وباقيله وبهذا التحقيق ما قاله صاحب الدرر
على الوقاية وصاحب الفرائض المعروفة اظهر في دما قيدا وهذه المسئلة وان فهمت ما سبق الا انه في
تبعا للهدية واما قوله الباقي بارجاع ضيقها على الارض فربما او غيره في ارضه فيبيع غنما البعده ان
هذه المسئلة تتبع في هذه الصورة تتبع فانه من اى الاقدام ولا خمس في غير ذلك وهو موبين

وزجره وكذا في اليقوت والزهد وفيها القصة على السلام لا تفسد في الجرح في جبل قبيد بالجبل لا
يخس ما وجد في هذا الكثر ونحوه زين على قول الامام ابي الزين بكسر اليا بعد حقه ساكنة ولا
موجب بالهزة لا يخس لولا هو صرح مضي بخلقه الله من مطر الزين الواقعة في الصدوق وقيل انه وجد
من جسد السمك خلق الله تعالى التولود وعبر عنه الطرفين وعنه في البحر بمنزلة الخشب في البر وقبل صمغ
يشجر وقيل زبد البحر وقيل في البحر وقيل روث غيره وقيل دابة قال ابن سينا ان الكلب يعبه والحي
انه يخرج من عين في البحر ويظفر ويرمي بالاس على ما في القصة ولا شيء في البحر يخرج من البحر ولو ذهب او
لان قول البحر برد القدر فلا يكون المأخوذ منه غنمة فلا يكون فيه الخس وعند ابي يوسف بالعكس أي لا يخس
زيبون وعمله لولا وعبر عنه في الاصح باب **زكوة الخبز**
وذكرنا في ان الزكوة عبادة محضة والعشرة مؤنة فيها من العبادة والعبادة المحضة صدقة تدعى
بالزكوة مع ان المأخوذ ليس بمئة الزكوة بل العشر لان المأخوذ يصرف في مصرف الزكوة فسمي بها وهذا
لا حاجة الا ما قيل سميت زكوة على قولها لا شتر اطعم الضارب والبقايا تجلأ وقوله تدبر فيما سجد السماء
اي المطر وسعى سبي السبي في السنين وسكون الباء الى الجاري كالانهار والاولوية في اكثر السنن فان سقاء
في الخلف لولا ان في الخبز نصف العشر كما في الاخبار او فيما اخذ من عشر جبل العشرة من النظر والقسم
ان ما له الامام لانه مقصود ولا يوسف الاشياء في بابها على الابواب وان لم يجد الامام فلا شيء فيه كما نصه في
الحاج الصغير قل او كثر بلا شرط ضارب ولا شرط بقاء حتى يجب في الحضرة عن الامام وعنه ما ايجب
بلا معالج كثيرة العشر فيما بقي سنة فلا شيء في الخبز والكسوى والتفاح والشمش والنوم والبصل والفاكهة
فيما بقي فذلك ما يوسى كالتمر والعنب والمان والطين والتين والحنطة والشعير فلا شيء الا اذا بلغ
ثمة اوسى منصار الخلف في موضعين لها في الاول قوله عليه السلام ليس فيما دون ثمة اوسى صدقة
ولا شيء قد نفق من طيبات ما زرعناكم وما اخرجناكم من الارض والحديث فيما سقته السماء العشر
فيها وبلرو بها ان المنع زكوة التجارة لانهم يبيعون لا يوسى وقتة الوسوى كانت يومئذ اربعين
ولهذا لم يقل ليس فيما دون ثمة اوسى عشر وحديث الحضرة اسناده ليس بصحيح كما قال الزمخشري
بنو الواسع وروى بكسر هاء حملا البعيد ستون مائة مائة رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمي اوسى الف
ونيات لان كل مائة اربعة اضعاء قال شمس الدين الحنفي هذا اهل الكوفة وقال اهل البصرة الوسوى ثلثا
مائة في الغنابة وانما في ما يوسى من لقطه والزعفران والسكر فاذا بلغت مائة اوسى في ثمة ما لا يوسى
ثمة اوسى من ادنى ما يوسى من نحو الدخان يجب العشر عند ابي يوسف لانه لم يكن فيه النقص بل الشئ في المقتضا

بالقصد كما في عروض الثمارة والمعبدة اذ ناه لنفحة العنق أو عند محمد بن عبد الله بن يوسف اذ ابلغ خمسة
من اعلما ما يقدر به فذلك لان القصد واليوسن فيما يوسن كان باعقب رتبة اعلما ما يقدر به نوعه لانه لا
اولا باصله ثم بالكيل ثم باليوسن فكان اليوسن اقل ما يقدر من معياره كما في العناية فاقصد في القطن
ثم اتمال وفي الزعفران اتمال لان ذلك اعلى ما يقدر به كل منهما لان اقصى ما يقدر به في القطن اتمال لانه يقدر
اولا بالاسانير ثم بالاسا والتمال ثمانية من والتمن رطلان والرطل ثمانية وثلاثون درهما وهو عشرين اسنا
بكس الحنك وهو ستة دراهم ونصف واذا لم يبلغ كل نوع من الجوزين خمسة اوسن لا يبيع عنده
ويبيع عنده ابي يوسف فاذا بلغ خمسة اوسن يجب العشر فيؤدي من كل نوع حصته وعنه ان ما دراهم في وقت
واحد كالحنطة والشعير يبيع والا فلا كما في المحيط ولا شيء في حطب وقصب فارسي وحشيش لانه لا يقصد بها
استقلال الارض غالب فلو اخذت حاشية او مقصلة او منبت للحشيش ففيه العشر والبرنج قيد
لان القصب الشكر وقصب الزريرة فيما العشر وسمى بالزريرة لانهما يجعل ذرة وتلقي في الدواو
اجوده الباقية اللون ويومن افضل اذ وية يحرق النار مع الدهن ودره وخل ويقفه من اورام المعدة
والكبد والعسل ومن الاستسقا خمار ولا شيء في يثا وسف بفتحين وروا نخل وكذا الحارحب
لا يصلح للزراعة كبذر البطيخ والبقا وكذا كلها يخرج من الشجر كالصفحة والقطن لانه لا يقصد به الاستقلال
ومحيط في الزيتون والعصفرو الكتان ويزن ولا شيء في الاشنة والمخيط ويزن ويجب في سبي
لخراج واكثر الحول او نصفه نظر العنق عند الامام في اكثر الكتب لكن قال التمام في الرخصة هذا ليس
بقوى لان الشيء اوجب الخمس في الغنائم والموتنة فيها اكثر منها في الزرارة ولكن هذا انقد يستر في
العناية وجوب ثلثة ارباع العشر وعندها لا بد ان يكون السقي بوزن او بالينة مما يبقى سنة ويكون
خمس اوسن بوزن بفتح الغبن المعجولة وسكون الالهامة الدلو العظيم يديره البعيد او دالية دواليه
البرق وفي الموز يديره البرق من جذع طويل يركب تركيب راف الارزاق وفي رأسه موزة كميده او شدة
في الناقة التي سقى عليها نصف العشر قبل رفع مؤنة الزرع بفتح الهم وفي الجنة جميع المؤنة وهو النخل والقمح
بلا اخراج ما صرفه من نفقة العمال والبرق والكرى الانهار وغيرها مما يحتاج اليه في الزرع لا طلاق وقدر
صالحه عليه وسلم في سقته المئ عشو فيما سقى بالسانية نصف لانه عليه السلام حكم بتفاوت الواجب و
بتفاوت المؤنة فلا معنى لموقعها وهذا قيد لمجموع العشر ونصفه كما لا يخفى وفي الخلاصة ولو جعل السقي
العشر لصاحب الارض لا يجوز ولو جعل الخراج له جاز عند ابي يوسف وعليه الضوى اذا كان من اهل
وقالا محله لا ويجب في العسل العشر قل او كثر عند الامام رحم الله فالش في وقت الجدي والملك قل

عن البرسم قلن انهم منصوص ولان سينا والثمار والانبوار وفيه العشر فلذا في ميتة منها بخلاف
 القدر لانه سينا والاوراق ولا عشر فيها كغيره اكثر الكتب لكن في قوله وفيه العشر كلام لانه عشر في الانوار
 وكذا في قوله ميتة منها نظره انما اذا اخذ من جبل عشرى العشر في الخزانة ان الاشياء في جبل في رواية
 او ارض عشرية لاخر اية ان الاشياء فيها كلها جميع العشر والخراج في ارض واحدة وعند محمد اذ بلغ خمسة اوراق
 جميع العشر لان اعلى ما يقدر به العشر الفوق والفوق ستة وثلاثون وطلقال المطر من بفتحين انا يا فخر
 سنة عشر وطلقال الارز هوى والمحدثون وكلام العرب على التحريك وعندنا يوسف اذ بلغ عشر قربة
 كل قربة خمسون مثاقيل على السلام من كل عشر قربة قربة وعندنا تغلب القيمة كما هو اصله وعندنا
 كمل في الهداية ويؤخذ عشران من ارض عشرية لتغلب عند الشين وعند محمد عشر واحد ان كان لشراها
 من مسلم لان وصيلة الارض لا تتغير بتغير المالك عند ولو اشتراه من ارضي تغلب
 ذي اخذ من ارضي العشر ان اصلها كان التضييف او حاد ثابا ان لشراها من مسلم تغلب وكذا
 لو اشترى حاد من مسلم او مسلم هو اى التغلب فانه من العشران لان التضييف صار ووضعه الارض فيبقى بعد
 اسلامه كما في الخراج خلاف لابي يوسف اى رد الواجب في المسلمين العشر واحد لوالد الذي التضييف
 وهو الكفر وقيل محمد بن عيسى والايام في الامام في بناء التضييف الاصل لان التضييف الى اهل
 عند محمد في الصحيح كما في الكافي وعلى الراية والصحيح منهم اى من بنى التغلب على ارضهم وهو العشر
 المتضاعف في العشرية والخراج في الخراج ولو اشترى من مسلم تغلب على عشرية مسلم وقبضها بلامان كما
 الهداية وعلى الخراج عند الامام لان في العشر من العباد والكفر فيها ولا وجه للتضييف بخلاف الخراج لانه
 موقوف وعندنا يوسف يؤخذ العشر مضاعفا ويصرف مصرف الخراج وعندنا بنو عاصم لانه صاد ومونة
 بها فلا يتبدل الخراج في رواية يصرف مصرف الصدق وفي رواية مصرف الخراج كما في الهداية وان
 اخذها من الارض من ارضي مسلم بشفعة او ردت على البع ليطبق اليه عاد العشر قال صاحب الدرر
 وجب العشر والخراج على المسلم اخذها منه بشفعة او ردت على البع ليطبق اليه او خيرا والشرط او الروية
 او اعيب بقضاء متعلق بقوله ردت يعني اذا اشترى من مسلم عشرية ثم اخذها مسلم بالشفقة او ردت
 عليه لفساد البع او خيرا عادت عشرية كما كانت انتهي لكن الاول ان يقول متعلق بقوله او العيب لانه
 يستلزم ان لا يفسد البع جميعها ولا يشترط الا العيب لان الرد بالعيب كان قسري اذ كان بالحق لان
 للفاخر ولاية الفسخ فاذا كان بغير قضا كان اقاله ويومع في عريضا فصار رده او من الذي فسخ البع
 بما فيها من الوضعة وقد ارسلت بستانا والبستان من الارض فيوطاها حائط وفيها فخل متفرقة وشجر

التغلبى

شجر

وهي رول على جبل بستانا بل بستانا دارا ولكن فيها نخل الاشياء في اوطاها كان مسلم او ذميا ان كانت ارض
 له في سقيده بما الخراج او العشر لان الخراج البع بالذمى وعياقبا من ثوبها لمزم وجب العشر في العشرى الا
 عند محمد بن عيسى واحد وعندنا يوسف عشرية في الهداية او المسلم سقيها بما يابيه وان سقاها بما العشر
 اى الخراج فقيده الخراج كماله الموانع واستشكل في ايجاب الخراج على المسلم اية الحق قال النبي عليه السلام
 المسلم حتى ان عليه العشر بكل حال لكن يمكن ان يوجب بان المنع وضع الخراج عليه جبراما باختياره فيجوز
 قد اختاره هنا حيث سقاها بما الخراج كما في الجوز ولا شجر في الدار ولو ذمى لان عمر رضي الله عنه قال
 الساكن مفعو ماء السماء اى ماء الانهار والبيوت الواقعة في عشرينه وماء البيوت المحفورة فيها والعين
 الواقعة فيها عشرى اى منسوب الى العشر فانه حصل منه في المكان منها في ارضه فاجبة في ارضه فلو انقطع عا
 الخراجية ما الخراج ثم سقيت بماء العشر صارت خراجية كما في العشرية وماء انهارها جمع من اهل السكون او
 بالفتح مجرى الماء حفرها كل مال الخراج العجم اسم جمع والجمع لعمد او بعض ملوكهم كشداد بن وبيد بنان
 واسكان بنان وساسان بنان وانهم جمع من ارضي اى منسوب الى الخراج وان كانت اصلها من
 ماء فيه خلاف كنه الملك وكذا ماء بئر حفرت فيها وعين نظرت فيها وكذا اى الخراجية ماء سبيح ويجوز
 نه لم يجر ودجلة من بغداد والفرات من كوفة وكذا النيل في ارض مصر رضي الله عن سبيح وجميعة والغرات
 والنيل كل من انهار الخراجية عندنا يوسف لانه سيجد عليه الفنا طهر من البغى وهذا بدل خلاف لمحمد
 هذه الانهار عشرينه عندنا لانه لا يجمعها احد واحدا الفنا طهر عليها نادى فصار كالبئر والى اصل
 الماء الخراجى هو الماء الذي كان في ارض الفرة ثم صار في ايدي المسلمين سواء في ارض اهل ولا العشرى
 ما عدا ذلك وليس في علي بن قبيص وهو الزفت والقار لغنة فيه ونقط بفتح وكسر وهو افسح من بعلو
 وكذا الملح في ارضه عشرينه مطلقا سواء كانت العين في ارضه عشرينه او في ارضه لانه كالبئر من زوال
 الارض وانما هي عينان فوردان لعين الماء وان كانت على قبو ونقط في ارضه عشرينه ففي ارضها الفنا
 للزراعة الخراج فيكون الجرم الصالح للزراعة من ارض الخراج لان الخراج يتعلق بالتملك من الزاوية
 او كان الخراج عشرينه ووزيد وجب العشر فيما يخرج من ارضه لم يزرع الاشياء عليها لا فيها اى عين قبو
 هذا اقرا من قبيل هاتين العينين ايضا الخراج بان تسمى العين ايضا بقبو اذ كان ترابها يصلح للزراعة
 وهو اختيار بعض المشايخ وهذا ظاهر ضعف ما قيل في بعض نسخ المتن لم يذكر قوله لا فيها وهو
 اذ لا حاجت اليه في جميع عشرينه وخراج في ارض واحدة لقوله عليه السلام لا يجمع في ارض مسلم عشرينه وخراج
 الشافعي يجمع في عشرينه من الخراج عشرينه من الارض الخراج وفي المحيط يؤخذ العشر عند ظهور الفسخ عند رجاء

وعند يوسف وقت الادراك وعند محمد عند استحقاقه وثمة الخلاف يظهر في وجوب الضمان بالانفاق
ولا يحل لصاحب الارض ان يملكها قبل ادراكها كما في قاصح وفي موضع اخر في ولائها كما في كل موضع
الحرية يؤدي العشر وان اكل ضمن ومن عليه في ذبح وخراج ومات يؤخذ من تركته وفي رواية في الامام
بالقوت ومن عليه الخراج اذا امتنع الخراج سنين لا يؤخذ ما مضى في قول الامام لكن الصنف اليوم خلافه
اذا ادركت الارض لم يملكها حتى يستوفى الخراج **باب**
اذا ادركت الفلاحة المصروفة في سيرة الخراج **باب**
في بيان احكام المصروف ما ذكر ابو اسامة الزكوة على تعددها فلا بد لها من المصادر والمصرف في اللغة المعدلة
لبن ولزكوة والعشر والاصل في هذا قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية انما الحظ في الحكم كقولنا انما
المنطق والحكم في النسخ انما المنطق زيدلان كما ان للثابت والمال في حق حصصه من الصدقات على
الامانة والمعدودة وانما مختصة بها تنجي وزها لا غيرها كما قيل انما هو لهم لا غيرهم وعدلنا الامام في
الادوية الا حين ليؤذن انهم ارسلوا في استحقاق الصدقة عليهم ممن سبق ذكره لان في الدعاء وتكرره
في قوله تعالى وفي سبيل الله وابن السبيل ليؤذن بفضل تجميع هذه في الرقاب والغارمين كما في
في المذكور ثمانية اصناف وقد سقطت منهم المثلثة القلوب ووجه السقوط بين في المطولات ولم
قليل اجمع هو ان المصروف الفقير هو من لم يشئ دون نصا فيجب الدفع له وصحى مكتبا كما في الفتاوى
قال الشافعي لا يجوز دفع الزكوة الى الفقير المكتسب وما في الموالج من انه لا يطلب الاخذ لانه لا يلزم من جواز
الدفع الاخذ كظن القبط فقيده ليس بسيد لان في اكثر الكتب المعتبرات جواز اخذها لمن ملك اقل من
النصف كما يجوز دفعها لكن عدم الاخذ او لمن لم يسد من عيشه كما في النجاشي والمسكين مقبل كسره
اليهم وفي رواية في اخذ بني اسد من السكون لانه يسكن قبله على الناس ثم فسره في النسخ والوفى فقال
من لا شيء وهو اسوأ حال من الفقير الذي كانت حكمية وفوق العباد فلم يترك له سببه سيما فقيرا
وبسوءة وبقدر العكس في الفقير من لا شيء له والمسكين هو من لم يشئ دون نصا وهو من ذهب
ان في رواية في الامام في كل موضع لا يكون الا هو الا في وجه المذهب والاختلاف في انما صنفان هو
لان المصنف يقتضيه الغارم في رواية يوسف انما منصف والمدة تظهر في الوقف والوصية لا في
الزواج والتمتع هو الذي يملكه الامام لحياته الصدقات عبر بالملء دون العائنة لشيء المصنف
بغير علة ما يكفيها ما عرفناه بالمرسلة في هذا الموضع واما ما في غير مقتضى ما نحن في استفسار كفاية
الزكوة فلهذا لا ينفق من الاستيفاء الا منصف ولو هذا ما يجوز لا يستحق شيئا وقال الشافعي

الفقير

وقال الشافعي وهو مقتضى ما نحن في ثبوتها شيئا لا يفيد من شبهة الصدقة والبركة ولو استعمل في الامانة
ورزق من غير الزكوة لا بأس به وبجواز الطحاوي ان يكون العائنة غلاما وانما حصلت للفقير حصة الصدقة
عليه لانه في نفسه هذا الحق فيستحق كفاية في مالهم وهذا التعليل يقوى ما ينسب الى بعض الفتوى من ان
طالب العائنة يجوز له ان يأخذ ما لا يكون له وان من غلب اذا فرغ نفسه لاقادة العلم واستفادة لكونه عاجزا عن الكسب
والحاجة داعية الى ما لا بد منه كالنفاق والمقتضى ويعمل للفقير أمن وجده لان يديه كما يدلهم بما لو جوبوا فاستوفوا
عليهم فصاروا مستحقين صدقة من وجه اجرة من وجهه والمكاتب عطف على الفقير في مكاتب غيره ولو مولاه
لموالصحيح وقال لا يجوز دفعها الى مكاتب عائنة كماله الاختيار يعان في ذلك رغبة يعني معاملة على الا
بذل الكتابة وبموالاد بقوله تعالى وفي الرقاب ومردون والمراد من عليه دين من اي وجه كان ولا يجبا قضا
وتقتضيه على الفقير اولى من حيث انه اولى منه بالدفع كما في القريش لكن وجه التقديم موافقة لتظم الكبر
تدبر وهو المراد بالغارمين والغرامة في اصل اللغة الزوم وقال الشافعي في الغارم من تمتل في اصلاح
العين لا يملك مصايا فخلاه في اي معنى يحتاج اليه في خلافه من هو مصروف بلا خلاف من يكون ملك قوله
شهر يساوي قيمة نصبا فاضلا في دينه كما في القريش وفي الاصلاح لم يقل فاضلا عن دينه لان ملك النصا
لا يكون الاخذ لانه ان النصا في اللغة مأثور مطلقا ودرها قيدة ومقطع الغارات في الخوف والخش
الاسلام لغيرهم فتملكهم الصدقة وان كانوا كاسيين اذ الكسب يقدر على الجاهل في القهست عنه
ابن يوسف في رواية في جرد وهو الصحيح والمراد بن سبيل الله ومنقطع الجعنة من ان كان المنقطع فان قيل
هذا سكر لانه اما ان يكون له في وطنه مال او لا فان كان فهو ابن السبيل وان لم يكن فهو فقير اجيبانه
فقير الا انه زاد عليه بالانقطاع في عبادة الله فكان مغايرا للفقير المطلق الى ان هذا القيد في الفقه ولا
ان الخلاف في لا يوجب خلافا في الحكم للاتفاق على انه انما يعطى الاضاف كلهم سوى العائنة بنظر الفقير
فمنقطع الحاج يعطى اتفاقا ومن له مال في وطنه لا يعطى وهو المراد من ابن السبيل فكل ما يكون مقرا
على الطريق يسمى ابن السبيل كما يسمى ابن الفقير للفقير في البسوط ان يستقرض عليه ان قد عليه
في بلده والحق به كما من هو غائب عن حاله وان كان في بلده ولا يلزم ان يتصدق بما فضل في يده عنه
على حاله كالفقير اذا استغنى والمكاتب اذا عجز كما في الفقير ويجوز دفعها الى الزكوة الى كل واحد من
السبعة والاربعة ولو شئنا واحدا من منصف كان عنه فالان المراد من الآية بيان الاصل في
يجوز الدفع اليهم كما في عامة المعينات وبهذا يظهر قصور بيان الكثرة لانه قال في دفع الحكم والنف
تدبر وفي الشافعي لا يجوز الا ان يصرف الى ثلثة من كل اصناف لان الاضافة يجوز للام لا تحق

شأنه

او اعر كل حر وعبد صغير او كبير نصف صاع من بر او صاعا من تمر او صاعا من شعير وهذا
 حجة على السافعي فانه قال في الكل صاع والزبيب كالبز وهو رواية الجاهل الصغير اذ كل
 يوكل كالبز وعندهما كالمشهور وهو رواية الحسن بن عمار لان البز من التمر من حيث المقصود
 وهو التفكه قيل والفتوى على قولها لكن الاول ان يراد في القدر او القيمة والصاع
 عند الطرفين ما يسع ثمانية ارطال بالعراقي كل رطل عشرون ستارا وهو ستة دراهم
 ونصف فيكون الفا واربعين درهما وكان ذلك الصاع قد فقد فاخرجه الجاهل
 والعراق علم صاع كما في النهاية من نحو سدس او ثلث بفتح الميم والجم الماش وانما قد رده
 بهما لعدم التفاوت بين جابها تخلفا واكتزا واما التفاوت صفرا وعظما فلا دخل له
 في التقدير وزنا كما في الاصلاح وعنه ابي يوسف حنة ارطال وثلاث رطل برطل
 ابل المدينة وهو ثمانون ستارا وهو قول السافعي ولو دفع سنوي بر صبح يعني كيز
 اعطاء نصف صاع وزنا لان الصاع مقدر بالوزن وهذه رواية ابي يوسف
 عن الامام حنبل في رواية رواه ابن رستم عنه لان الامار جابت بالصاع وهو اسم
 المكس كما في الاصلاح ودفع البر في مكان يستريح به ايا بالبر الاتسار فيه افضل
 لانه بعد عن الطراف اذ في الدقيق والقيمة خلاف السافعي وعنه ابي يوسف الدراهم
 افضل من الدقيق لانه ادفع حاجة الفقير والعجز بها والدقيق افضل من البرقال
 محمد بن سنان ان كان في زمن السنة فلا دار من الطنفة او دقيقة افضل وفي زمن
 السنة الدراهم افضل وفي الظهيرة ان الفتوى على ان القيمة افضل لكن لا خلاف
 بين الثقلين في الحقيقة لانها نظر الماهو كونه نفعا وادفع الحاجة انه اعلم **كتاب**
الصوم قد مر على كتاب الحج لانه بمنزلة البسيط من المركب من حيث انه عبادة
 برية محضة واجبة عبادة برية ومالية والبسيط قبل المركب هذا ما كان
 المسلم بعد الله الا الله محمد رسول الله ثم سجد سجدة ودعا الى لقائه عظمها كونه
 موجبا لشهدين احدهما عين المؤمن النفس الامارة وكسر سورته في الفضول
 المتعلقة بجميع اجزاء من العين واللسان والاذن والفرج فان به تصف
 حركاتها في محوساتها ولذا قيل اذا جاعت النفس سبعت جميع الاعضاء وادست
 جاعت كلها ومنها كونه موجبا للرحمة والعطف على المساكين لذوق الم الجوع فانه

لاداق الم الجوع في بعض الاوقات ذكر من يذو حال في عموم الاوقات فيسارع الى الراحة
 والرحمة حقيقة في حق الانسان نوع الم باطن فيسارع لدفعه عن الاوصاف البية
 فينال بذلك ما عنده من حسن الجزاء ومنها كونه موافقة الفقراء بتحل ما يتحتمون اجبا
 وفي ذلك رفع حال عنده كما في الفتح لكن في الاخرين كلام لانها في حق الغني
 فقط اما في حق الفقير فلا ولو اقتصر على الاول لكان اولى فيه كلام تأمل والصوم في اللغة
 الامساك مطلقا عن الكلام وغيره ثم جعل عبارة عن هذه العبادة ومنه صام الفرس
 اذ لم تعلق قال النابتة خيل صيام وخيل غير صائكة تحت النجاج واخرى تعلقك
 اللجاسي مسكة عن العلف او غير مسكة وفي الشريعة هو ترك الاكل وما في حكمه فلا يرد
 ما وصل الى الدماغ فانه يظن لان المراد ادخال شيء بطنه مأكولا او لا فوصل الى الدماغ
 وصل الى الجوف لا بين الدماغ والجوف منفذ والشرب بالجر كالت والوطي اى كف
 النفس عن هذه الافعال وقصد فلا يشكل ما فعل شيئا لان فعل الناس ليس بمعتبر
 شرعا والمراد بالوطي الوطن الكامل فلا يشكل لوطن ميتة او بهيمة بل انزال على ان التعريف
 بالاعم جانز ولو قال ترك المفطرات لزم الدوم اذ هي مفسدات الصوم كما في القهست
 وكذا لا يشكل ما طعن في النفساء لانها شرط وهو الطهارة عنها لكن لو قال امساك
 عن ادخال شيء عمد ابطنا او ماله حكم الباطن لكان اوضح وذلك الامساك ركن
 من الفجر اى اول زمان البيع الصادق عند جمهور العلماء وقيل انتشاره لكن الاول
 احوط الى الغروب الحسن بحيث تظهر الظلة في جهة الشرق لا الطيفي لانه لا يمكن تحقيقة
 الا للافراد مع نيته من ايام احراز عزيمته من ليس بابل للصوم كالجائض والنفساء
 ونحوهما وهي شرط لصحة الاداء لتمييزها بالعبادة عن العادة واداء بمعية اليه معية
 الوجود لا معية الاستمرار كما في شرح الجمع وهو اى الابل مسلم احراز عن الكافر ناقلا
 احراز عن المجنون ظاهر من صيف ونقاس بالانقطاع فيصبح صوما اطلب لكن قال في المنع
 ولا يشترط العقل والافاقة للصحة لان من نوى الصوم في الليل ثم جن في النهار وانما
 عليه بيع صومه في ذلك اليوم وانما لم يصح في اليوم الثاني لعدم اليه لانها في المجنون
 والمنعم عليه لا يتصور لا لعدم اهل الاداء واما البلوغ فلم يمس من شرط الصحة لصحة
 من ليس العاقل ولهذا يناب عليه وفي الفقه وبينى ان يراد في الشرط العلم بالوجوب

او يكون في دار الاسلام لان الحزبي اذا اقام في دار الحرب ولم يعلم بفريضة رمضان ثم علم
 ليس عليه قضاء ما مضى وصوم شهر رمضان فان المجموع علم في ثلثة اشهر شهر رمضان شهر ربيع
 الاول شهر ربيع الاخر ورمضان محمول على اظرف التخفيف وذلك لانه لو كان رمضان
 على الكان شهر رمضان بمنزلة الشان زيد ولا يخفى فيه ولهذا كثر في كلام العرب شهر رمضان
 ولم يسمع شهر رجب وشهر شعبان على الاضافة كما في التلويع والسر في جود عدم الاستعمال
 والافهم من قبل اضافة القام الا الخاص وهي جائزة تدبر وهو مشتق من رمضان اذا اصرق
 لان الذنوب يحرق فيه فريضة لقوله تعالى كتب عليكم الصيام وعلى فرضية العقد الاجماع
 ولهذا يكفر جاحده كما في الهداية وانما لم يقل وللاجماع كما قيل لانه لما ايجز عليه ان يقال
 انه عام خص منه البعض وهو الذي لم يكفر عليه فلم التكليف من الصبي والمجنون فيكون
 دليلا ظاهرا قاصرا فاداة الفريضة القطعية تدارك بقوله وعلى فرضية العقد الاجماع
 تأمل على كل مسلم مكلف فلو كثر على الكافر والصبي والمجنون المستغرق جميع الشرع بالاتفاق
 اعلم ان شرطه على ثلثة انواع شرط وجوبه كالاسلام والبلوغ والعقل وشرط صحة وجوب
 اداؤه كالتحفة والاقامة وشرط صحة اداؤه وقدم بيانه انفا وسبب وجوبه شهود جزم من الشهر
 ليلا او نهارا وكل يوم سبب وجوب اداؤه لان الايام متفرقة كالصلوة في الاوقات بل
 اشد تفرقا زمان لا يصلح للصوم اصلا وهو الليل ولا تناف بين جميع السببين فتشهود جزم
 من الشهر سبب للملك وكل يوم سبب لصوم غاية الامر انه تكرر سبب وجوب صوم اليوم
 باعتبار خصوصية دخوله في ضمن غيره وحكم سقوط الواجب وبطلان ان كان صوما
 لزمانا والافا الثاني كما في الفتح وقال المولى ابن كمال الوزير ان السبب اظرف الاول في كل
 يوم بعد تمام ذلك اليوم ولا اظرف المطلق والالوجب صوم يوم يبلغ فيه الصبي ولا وجه
 لان يكون الشهر سببا باعتبار جزم الاول او باعتبار جزم المطلق اذ يلزم على الاول ان
 لا يجب صوم ما بقي على من يبلغ في انتهاء الشهر ويلزم على الثاني ان يجب صوم الكل في الصلوة
 المذكورة انتهى اقول فيه كلام لان السبب شهود جزم من الشهر لا محالة لكن عدم وجوب
 صوم الكل في تلك الصلوة لعدم وجوب الشرط وهو البلوغ لعدم وجوب ان السبب
 لا يبلغ في انتهاء الشهر وجب صوم ما بقي لوجود الشرط ولا يجب صوم ما مضى لعدم تدبر اداؤه
 لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقضاء لقوله تعالى فعدة من ايام اخر ويجب القضاء

بما يجب به الاداء وصوم المندور معين كما اذا قال له على ان اصوم يوم الخميس مثلا وسببه
 النذر ولذا لو نذر صوم شهر ربيع فصار شهر ربيع اقبلا عنه اجزائه لانه تعجيل بعد وجود السبب فيجب
 التعيين والكفارة لظهوره او قل او يمين او جوار صيد او فدية الا في الاحرام والسبب
 الحث والقيل واجب لم ينفذ الاجماع على فرضية واحد منها بل على وجوب ابي ثبوت عملا
 لاعتقاد هذا لا يكفر جاحده كما في الاصلاح لكن في الفتح الاظهر انها فرض للاجماع على لزومها
 ونص في البرايع على فرضية المندور في الاظهر وفي الزيلعي الكفارة فرض والنذر واجب
 وقال يعقوب باشا وقول ابن الملك في نحره ولو قال وصوم رمضان والنذر فرض
 وصوم الكفارة واجب لكان اولى لنسب تمام لانه لا فرق بين صوم النذر وصوم
 الكفارة في الواجبية او الفرضية كما لا يخفى انتهى على انه يخالف ما في نحره للمجمع تدبر هذا
 طويل فليطلب من شروع الهداية وغيرها وغير ذلك نقل يعني الزائد وهو ان من السنة
 كصوم عاشوراء مع التاسع والمندوب كصوم ثلثة من كل شهر وليست كونها الايام
 البيض ولم يذكر المكروه تنزيها وهو صوم عاشوراء مقرر او كونه كالحسين انت الله تعالى
 وصوم العبيد وايام التشرع حران لورود النهي عن الصيام في هذه الايام ويجوز ان
 يصح اداؤه رمضان والنذر المعين بنية واقعة من الليل والما قبل نصف النهار
 والنهار التشرعي من الصبح الى المغرب فتنصف الفضة الكبرى كما في اكثر الكتب لكن اللغوي
 كذلك كما في ديوان الادب في لا بد ان يكون اليه موجودة في اكثر النهار ولو قال
 في الليل واليوم قبل نصفه لكان اولى لان الشرط وجودها في احد الوقتين لا ابتداءها
 في احدهما وانتهائها في الاخر كما في الاصلاح وعند السافعي لا بد من التبيت لا عنده
 ابي نصف النهار في الاصح فلو نوى عند الفضة او بعد ما لم يصح على الصحيح لان الشرط عندنا
 اقران اليه باكثر وقت الا اذا اقام الاكثر مقام الكل والافضل ان ينوي مقارنا
 للصبح كما في التحفة وهذا خاص بالصوم كونه ركنا واحدا بخلاف الحج والصلوة فلا يجوز
 بنية في اكثر ما بل لا بد من اقرانها بالعقد على اداؤها ولا فرق بين المسافر والمقيم من
 الشرط الصلوة بالنية وجوازها قبل نصف النهار خلا لفرقة قال بعدم اشتراطها
 في حق المقيم لعدم جوازها بالامس من الليل في حق المسافر والصح اداؤها بمطلق اليه وهو
 ان يتعرض لذات الصوم دون الصفة كنسيت الصوم فان مراده بمطلق اليه نية

ونفخ بالايام البيض ثلثة عشرة
 والاربع عشرة والاربع عشرة

مطلق الصوم من غير تقييد بكونه نفلا او فرضا وليس المراد ان الصوم يصح بالنية المطلقة من حيث انها نية وهو من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف ولو قال نية المطلق لكان اولى ونية النفل وقال مالك والساقى لا يصح اداؤه بمضاهى الابنية على التعيين كما في الصلوة ولنا اما في النية المطلقة فلان رمضان متعين للفرض ولا يسع غيره والاطلاق في التعيين تعيين كنادى زيد المنفردة في الدار بيا النساء فان فيه تقييد واما في نية النفل فلا وصف بالنفل خطأ فيبطل ويبقى الاطلاق وهو تخصيص ولو صام مقيم على غير رمضان طهله به فوافقه فهو عنه ولو نوى صوم رمضان بنية واجب اخر للصحيح المقيم يعني يصح اداؤه رمضان اذا نوى ان يكون واجب اخر عليه ككفارة قتل غير العمد اوظهار لا يؤدى النذر المعين بنية واجب اخر بل يقع الاداء عما نوى كما ان النفل لا يؤدى بنية واجب اخر بل يقع عما نوى وهذا ان نوى بالليل لانه لو نوى بعد ما أصبح في يوم التعيين غير واجب اخر يكون غير نذره سواء كان مسافرا او مقيما صحيحا او مريضا والفرق بينهما ان التعيين انما جعل بولاية الناذر وله حق البطل صلاحية ماله وهو النفل لاما عليه وهو القضاء وكونه رمضان متعين بتعيين السارع ولو نوى المريض او المسافر فيه ادى في رمضان واجبا اخر كقضاء وكفارة القتل والظهار وقع صومه عما نوى هذه التسوية بين المريض والمسافر على رواية الحسن عن الامام لكن فرقا بينهما شمس الائمة وفخر الاسلام في اصولهما وجهه ان اباة الفطر له عند العجز عن اداء الصوم فاما عند القدرة فهو صحيح سواء بخلاف المسافر فان الرخصة في حقه تتعلق بعجزه باطن قام السفر الظاهر مقامه وهو موجود في الايضاح ان هذا الفرق ليس بصحيح والصحيح انها متساوية وهو اختيار الكرخي والهداية وغيرهما والتمساح بخارج وبه اخذ المصنف لانه رخصة متعلقة بخوف ازدياد المرض لا بحقيقة العجز فكان كالمسافر في تتعلق الرخصة بعجزه مقرر وعندها يقع غير رمضان لان الرخصة كيلا تلزم المعذور مشقة فاذا انحلتها المقتضى بغير المعذور ووجه قول الامام انها سفل الوقت بالانتماء لوقت الحال ونحوهما في صوم رمضان الادراك العدة من الايام الاخر ولو اطلق المسافر النية فالاصح ان يقع غير رمضان على جميع الرفقات كالمريض والنفل في وقت القهستاني عدم الاطلاق لانه قال بشرطه لقضاء رمضان والنذر والنفل القاسم ان يبيت غير يومه قبل نصف النهار مسافرا او مقيما لقوله صلى الله عليه وسلم

بعد ما كان صحيح غير صائم الا اذن لصائم وبداجه على قول مالك فانه قال لابد من النية في الليل ويتمسك باطلاق قوله صلى الله عليه وسلم لا يصام لمن له نوم من الليل وعند الشقي يجوز بعده ايضا ويصير صائما حين نومه اذ هو متجوز عنده لكن ان من شرطه الامساك في اول النهار والقضاء اى قضاء رمضان والنذر المطلق غير المعين كالنذر بصوم يوم او شهر او سنة والكفارات اى كفارة رمضان والظهار واليمين والقتل والاحصاء والصيد والخلق والتمتع لا يصح الابنية معينة من الليل السابق ولو عند الطمأنينة بل هو الاصل لان الواجب قران النية بالصوم لا تقديرها وانما يصح التقييم للعجز فلو نوى بعد الطمأنينة كان تطهرا واتمامه مستحب ولا قضاء بافطاره ولو نوى ليلا غدا ثم عزم في الليل على الفطر لم يصير صائما ثم اذا افطر لاسى عليه ان لم يكن رمضان ولو نوى الصائم الفطر لم يفطر حتى يأكل ولو قال نويت صوم غدا ان ساء فخن طمأنينة يحذر استحسانا لان النية تبطل اللفظ والنية فعل القلب وحكمه في الظهيرة ويبيت رمضان اى دخوله وابتدأه برؤية هلاله او بعد شعبان بانه بعد شعبان ثلاثين يوما لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا الرؤيت وافطروا الرؤيت فان غم عليكم الهلال فلكموا عدة شعبان ثنتين يوما والغم عبارة عن عدم الظهور لعلته في السماء او لغيره من الشمس ولا يصام يوم الشك لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقعدوا الشهر بصوم يوم او يومين الا ان يكون لى بصومه احدكم الحديث ومارواة صاحب الهداية من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم ولا يصام الذي شك في الاطوع الا اصله كما في الزمانى لكن في الفتح خلافة تدبر الاطوع اى نفلا بغير كراهية في الاصح وهو اى الصوم احب ان وافق صومه من الخواص والخواص صوما بعبادة كصوم الخسيس والاشقيين او ثلثة من اخر شهر ولو صام يومين كره وقال بعضهم ان كانت بالسما علة لصوم والا فلا الا اى وان لموافق صوما بعبادة فيصوم الخواص اى العلماء والذين يعلمون نية وهو يقصد التطوع بنية المطلق او بنية النفل بلا قصد رمضان ويقطعون به بعد نصف النهار نفيانته ارتكاب النهي لان ابا يوسف افق الناس يوم الشك بالفطر بعد التلوم لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم انه قال استجواب يوم الشك مفطر من متلومين اى غير اكليين ولا صائمين قبل المفضل الفطر وقيل الصوم

واجمعوا على انه لا ياتم بالفطر اباح الصوم فقبل كرهه وياتم وقبل لا ياتم وكرهه يومه اى يوم
 الشك ناديا عن رمضان تشبهه باهل الكتاب او غير واجب اخر لكن الثاني في الكراهية
 دون الاول لعدم التشبه باهل الكتاب وكذا كرهه ان نوى تردد ابانه ان كان يوم
 الشك رمضان فعنه والا فغن نفل او غير واجب اخر اما في صورة تردده بين
 رمضان ونفل فلا ياتم وللغرض من وجهه واما في صورة تردده بين رمضان وواجب
 اخر فترديه بين مكره وبين هذا اذا كان ميقنا وان كان مسافرا يقع غير واجب اخر
 عند الامام كما بين القاضى في الفقه لا يكره صوم واجب اخر في يوم الشك لان المنهى عنه
 رمضان لا غير ولو قال والا فغن غيره لكان اخره وانما وصح في الكل اى من قوله
 وكرهه صومه اى قوله واجب اخر غير رمضان ان ثبت اى ان ظهر ان ذلك اليوم
 رمضان صح لو وجود اصل النية والا وان لم يثبت رمضان فلو نوى ان يجزئ وفي عامة
 المعبرات ان ظهر انه من شعبان فان كان نوى رمضان يكون تطوعا وان افطر لا قضاء
 عليه لانه ظان وان كان نوى واجبا غير رمضان قبل يكون تطوعا لانه منهن عنه
 فلا ياتى به الواجب وقبل يجزئ عن النية نواه وهو الاصح وعلى هذا اطلاق المص
 غير صحيح الا ان يراد بما نوى واجب غير رمضان لكن يبقى صورته نية رمضان قطعا ولم
 يثبت تدبره ويصح غير نفل ان ردد في وصف الصوم لان مطلق النية موجود وهو
 ما في النفل ولو افسد فلا قضاء عليه وان قال ان كان العبد الذي هو يوم الشك
 واقعا من رمضان فانا صائم عنه والا فلا الصوم اصلا لا يصح ولو وصيته ثبت
 رمضان لانه اطرز فيها فلا توجه النية ولا يصير صائما كما لو نوى ان لا يجزئ
 فهو صائم والا فهو مفطر ولو ترك ولا يصير صائما لكان اولا لان عدم النية يستلزم
 عدم صومه واذا كان بالسما على كغيره وغبار وغيرهما هذا شروع في بيان ثبوت رؤية
 الهلال وجوب ابتداء الصوم به قبل في هلال رمضان خبر عدل واصدا لم يكذب
 انما لا يصح ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الواحد في رؤية هلال رمضان
 في قبلة العدة ثلاثة حتى على ملازمة التقويم والمروءة وادنا ما ترك الكبار والاهل
 على انفسهم ان يكون مسلما عاقلا بالغ ولو عبد او انسى او محمدا في دفع
 تب وهو ظاهر الرواية وغير الامام نفي رواية المحرود لانها شهادة من وجه وانما الشترط العدة

لان قول الناس في الدلمات غير مقبول واما ستر الحال فمن الامام قبوله وصح
 بغيره اى وهو غير ظاهر الرواية وفي الثانية لقبيل شهادة الواحد على الواحد اطلاق المص
 قبول ولم يقبله بنفسي الرواية وقال في الزخيرة كان الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل اذا كانت
 سماء متغيرة اثنان قبل شهادة الواحد اذ افسر وقال رايست الهلال خارج البلدة في الصحراء او
 ايقون رايته في البلدة بين خلل السحاب في وقت يدخل في السحاب ثم يجلي اما بدون هذا
 التفسير لا قبل لمكان التهمة وعن الحسن بسطر النصاب له وهو قول مالك والشافعي
 في قول احمد في رواية ولا يشترط لفظ الشهادة وفي الثانية ولا يشترط الدعوى ولا لفظ
 الشهادة في هذه الشهادة كما لا يشترط في سائر الاجنات ولم يذكر المص الدعوى لان في الفطر
 لم يشترط في الصحيح مع انه يتعلق بنفع العباد وهو الفطر فهذا اولا وشرط مع العلة في ظاهر
 الرواية في هلال الفطر اى في سوال وذى الحجة شهادة حزين او حر وحزين وفي القصص
 انه قبل فيه شهادة واحد بسطر العدالة واطرية وعدم الجدة في القذف لما فيه من الالتزام
 ولفظ الشهادة لتعلق من العباد به بخلاف رمضان لانه حق الشرع وغير الامام ان الاصحى
 كهدال رمضان لانه من امور الدين لكن الاظهر كالفطر لنفع العباد بالتوسع للحوم
 الاضامى مع ان فيه نفع اخر وهو الاصل من الحج لا الدعوى لما فيها من حق الله
 وفي العدة لا يشترط وفي الثانية ينبغي ان يشترط فيه لفظ الشهادة واما الدعوى
 فينبغي ان لا يشترط كما لا يشترط في عتق الامنة وطلاق الطرة عند الكل وعتق العبد
 في قولهما وفي الوقف على القول الفقيه ابي جعفر وعلى قياس قول الامام فينبغي
 ان يشترط الدعوى في هلال الفطر وهدال رمضان كما في عتق العبد عنه وان لم يكن
 بالسما على ما ذكرنا فلا بد في الكل اى في هلال رمضان والفطر والا فغن من جمع عظيم
 غير مقدر في ظاهر الرواية يقع العلم بخبرهم ويحكم العقل بعدم توأطهم على الكذب والمراد
 من العلم هنا بوجوب العمل وهو غالب الظن لا العلم بمعنى اليقين نص عليه في المنافع
 والغاية لان التفرد بالرؤية من بين اجم الغفير مع توجههم طالبيين لما توجه هو اليه مع
 فرض عدم مانع وسلامة الابصار يومهم الغلط بخلاف ما اذا انتقل المطاع لانه يجوز
 ان يتفرد بجهة نظره وبان ينشئ القيم فيفق له النظر والمراد بالتفرد المذكور هنا تفرد
 من يقع العلم بخبرهم لا تفرد واحد والا لا فاد قبول اثنين وهو منصف ثم قيل في حد

الكفر اهل المدينة وعنه الى يوسف بن يوسف رجل من اهل القضاة وعنه خلف بن الربيع بن خثيم
يبلغ قليل فيجازي لا يكون ادنى من بلخ فلهذا قال البقال الالف بن ابي قبيس وعنه الى
حفص الكبيري ان يعبه الوفا وقليل منبني ان يكون من كل مسجد حائجة واحد وانما وعنه محمد
انه قال يفوض مقدار القلة والكثرة الى رأي الامام وهو الصحيح كما في التجنيس لا ذلك يختلف
باختلاف الاوقات والاماكن فكان الحكم فيه رأي الامام وفي الفتح والحق ما روى
عنه محمد وابي يوسف ايضا ان العبرة لتواتر الخبر ونجده من كل جانب حتى لا يتوهم نواطهم
على الكذب وفي الزاد وهو الصحيح وفي رواية الحسن بن الامام يكتفي باثنتين رجلين او
رجل وامرأتين سواء كانت بالسما علة او لم تكن اعتبارا بلسان الطهوي وفي البحر
ولم ارني رجها من المسايخ وينبغي العمل بها في زماننا لان الناس تكاسوا عن رأي الائمة
فانتهى قولهم مع ترجيحهم طالبين لما توجه هو اليه فكان التفرد غير ظاهر انتهى لكن
في ديار النيس كما قاله فقدم الترجيح اولى تدبر وقال الطحاوي يكتفي بواحد ان جاء من
خارج البلد او كان على مكان مرتفع قال المولى ابن كمال الوزير وفي الذخيرة انها
لا تقبل شهادة الواحد على هلال رمضان اذا كانت السما مهيبة اذا كان الواحد من المصر
واما اذا جاء من خارج المصر او جاء من اعلى الاماكن في مصر ذكر الطحاوي انه يقبل شهادة
واحدة ذكر في كتاب الاستقراء وذكر القدرين انه لا يقبل شهادة في ظاهر الرواية وذكر
الكوفي انه يقبل في الاقضية صحيح رواية الطحاوي واعتمد عليها قلعة الموانع فان هو
الصواب اصح فيجوز ان يراه دون اهل المصر وكذا اذا كان على مكان مرتفع في المصر
لاختلاف الطلوع والغروب باختلاف المواضع في الارتفاع والانخفاض قال في خزانة
الاكمل اهل الاسكندرية يفترون اذا غربت الشمس لا يفترون على منارتها فانه يراها
بعد حتى تغرب له هذا على رواية الطحاوي واما في ظاهر الرواية فلا عبرة وفي القويستان
ان ما قال اهل النجف غير معتبر فمن قال انه يرجع في ذلك الى قولهم فقد خالف الشرع قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتى قاهنا او نجاشة فقد كفر بما نزل على محمد
وعنه الامام ان رأي القمر قد ادم الشمس فليدفع الماضية وان رآه خلفها فليستفقد وتفسير
القدام ان يكون الى المشرق والخلف الى المغرب لا السير السيارة الى المشرق فالقمر
اذا جاوز الشمس من الهلال في جهة المشرق ولورا والهلال قبل الزوال او بعده فهو

للميلة المستقبلة كما قال الامام ومحمد وذهب ابو يوسف الى انه اذا رأى الهلال قبل الزوال
او بعده الا وقت العصر فلما مضى اما بعد العصر فهو للميلة المستقبلة وعنه الامام ان غاب
قبل النصف من هذه الليلة وفي التجنيس والحق رقولها ولو صاموا اثنين ولم يروه حل
الفطر ان صاموا ان كانوا ابتداء الصوم بشهادة اثنين عدلين والسما متغيرة وما
في القويستان من انه سواء تغيثت السما في الزمانين او لا لا يخلو بغير ظل لانه اذا لم يكن
بالسما علة يلزم الجوع الكثير ولم يقبل خبر اثنين الا في رواية الحسن تدبر وانما حل الفطر فيه
لوجود نصيب الشهادة على رؤيته بانه وكذا لو كانوا استكموا عدة شعبتين
وفي الفتح اذا صام اهل مصر رمضان على غير رؤيته بل باكمال شعبان ثمانية وعشرين ثم
رأوا هلال شوال ان كانوا اكلوا عدة شعبان غير رؤيته بانه اذ لم يروا هلال رمضان
وقضوا يوما واحدا على نقصان شعبان غير انه اتفق انهم لم يروا ليلة الثلاثاء واذ
اكلوا عدة شعبان غير رؤيته قضوا يومين لاحتمال نقصان شعبان مع ما قبله فانهم
لم يروا هلال شعبان كانوا بالمضرورة مكملين رجب وان صاموا بشهادة واحد لا يكفل
لهم الفطر سواء تغيثت السما في الزمانين او لا وقال محمد لو تغيثت السما في هلال الفطر
قال الطحاوي لا خلاف فيه وانما الخلاف اذا اصبح ومن رأى هلال رمضان او الفطر
وحده وتهدد عند القاضي ورد قوله بدليل شرعي صا في الاول لقوله تعالى فمن شهد
منكم الشهر فليصمه وهذا قد شهد وفي الثاني لقوله صلى الله عليه وسلم صومكم يوم يصومون
وفطركم يوم يفطرون والناس لم يفتروا في هذا اليوم فغلب موافقهم قال ابو الليث
لكن لا ينس الصوم لانه يوم عيد عنده وفيه اشارة الى انه يشهد عند حاكم والشهادة
لازمة لكلا يفترون الناس اذا كان عدلا ولو محذرة وكذا الفاسق ان علم قبول قوله
وان لم يوجد حاكم يشهد في المسجد وصاموا بقوله اذا كان عدلا ولا بأس للناس ان
يتفطروا اذا اخبر رجلان من هلال شوال والسما متغيرة وليس فيه وال ولوراي الامام
او القاضي وحده هلال رمضان فهو باطيان بين ان يثبت من يشهد عنده وبين
ان يأمر الناس بالصوم بخلاف ما اذا رأى الامام وحده او القاضي وحده هلال شوال
فانه لا يخرج الى المصلى ولا يأمر الناس بالخروج وان افطر من رد قوله قضى فقط
بلاكفارة لان الكفارة تدرس بالبسنة وقد وجدت اما في هلال الصوم فلانه صار مكذبا

شرعا فاورث سببه وانما في هلال الفطر فلانه يوم عيد عنده ولو اكل نلتين يوما لا يفطر
 الامام الا ما لا يحيط ولو افطر لا كفارة عليه اعتبار الحقيقة التي عنده واختصوا فيها افطر
 قبل رد الامام شهادته في وجوب الكفارة فمنهم من اوجبها فيها والعجيب انه لا كفارة عليه ووجب
 الساقع في وجوب الكفارة في هلال رمضان مطلقا ان افطر بالوقوع ويجب على الناس
 وجوب كفارة التماس الهلال في التاسع والعشرين من شعبه ومن رمضان وكذا دني
 القعدة لان الشهر قد يكون تسعا وعشرين وكذا يجب على الحاكم ان يامر الناس بذلك
 واذا ثبت في موضع لزوم جميع الناس ولا اعتبار باختلاف المطالع حتى قالوا لو رأى اهل
 المغرب هلال رمضان يجب برؤيتهم على اهل المشرق اذا ثبت عندهم بطريق يوجب
 كما لو شهدوا عند قاض لم ير اهل بلده على ان قاض بلده كذا وقضى القاضي لشهادتهما جاز
 لهذا القاضي ان يقضي لشهادتهما لان قضاء القاضي حجة وقد شهد به اهل بلده
 كذا في الهلال قبلهم يوم وهذا يوم الثلاثاء فلم ير الهلال في تلك الليلة والسماء مهيبة
 فلا يباح الفطر عند ولا يترك التراويح لان هذه الجماعة لم يشهدوا بالبرؤية ولا على شهادة
 غيرهم قال الطحاوي الصحيح من مذهب الصاحب ان الخبر اذا استفاض في بلدة اخرى وتحقق
 بينهم حكم تلك البلدة وقيل يختلف باختلاف المطالع وفي الزيدعي الاتية ان الخبر
 لا يلزم قوم بخلافه في بعض النسخ والفضل الهلال في شعاع الشمس باختلاف الاقطار
 فان دخول الوقت وحزوجه يختلف باختلافها وقال في الدرر يؤيده بامر في اول
 كتاب الصلوة ان صلوة المصلي والوتر لا يجب لفاقد وقتها وفي الاختيار وذكر في
 الفتاوى الطامية اذا صام اهل حرلاين يوما بروية واهل مصر اخر تسعة وعشرين يوما
 بروية فعليهم قضاء اليوم ان كان بين المصرين قرب بحيث يجتمع المطالع وان كان بحيث
 يختلف لا يلزم احد المصرين حكم الاخر وحده على ما في الجواهر مسيرة شهر فضاء اعتبارا
 بقصته سليمان عليه السلام فان انتقل كل غد وراح من اقليم الى اقليم وبين كل منهما
 مسيرة شهر لكن يفهم من عبارة المص عدم الاعتبار مطلقا وهو المذهب وظاهر الرواية
 وصحة الفتوى في اكثر المعبرات بفتح الجيم ما يوجب الفساد
 للصوم يعني الحكم المترتب على الفساد وبالكسر ما به الفساد يعني الاسباب للفطر لا فرغ
 من انواع الصوم شرعا في بيان ما يجب عند البطالة لانه امر عارض على الصوم فلذلك يذكر

مؤخر اتم العوارض على ثلثة اقسام الاول ما يفسه مع القضاء والكفارة والثاني ما
 يوجب القضاء دون الكفارة والثالث ما يتوهم انه مفسد وليس بمفسد وقد بين الاقسام
 بالترتيب فقل يجب القضاء هو تسليم مثل الواجب الستة كما للفصل الفاتحة والكفارة
 كمال الجناية لكفارة الظهار بان يعق رقبة فان لم يستطع فصوم شهرين ولا اذ بافطار
 يوم المستقبل فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وانما ترك بيان وقت وجوب القضاء
 والكفارة استحضارا لانه على الراعي كما قال محمد وقال ابو يوسف انه على الفور وغر الامام
 رويته وقيل بين رمضانين وفي الكرخي والاول اصح على من جامع من اطباع وهو
 ادخل الفرج الفرج وفي الخبر انه التقاء الخاتمين موجب للكفارة او جامع في اداء
 رمضان اذ غير رمضان لا يوجب الكفارة عمدا حال كونه عابدا احراز عزم الاكرامه
 والخطا والسياسة وفي فتاوى سمرقند وان اكرهت المرأة زوجهها فجامعها مكرما يجب
 الكفارة عليه لان اطباع لا يتصور الا باللذة والانتشار وذلك دليل الاختيار
 لكن العجيب انها لا تجب وهو قولها وعليه الفتوى ولو اكرهها هو فلا كفارة عليها اجماعا
 في احد السيليين كسى القبل والذير من الشان حي فاطباع في الذير موجب للكفارة
 كما قال وهو الصحيح عن مذهب الامام لان الجناية كاملة ولو جامعها ثم مرض في يوم سقطت
 الكفارة كما في المحيط ولولف ذكره بحرقه مانعة للحرارة لم يكفر كما في المينة ولو جامع
 في يوم من رمضان واحد ولم يكفره كانت عليه كفارة واحدة فاذا كفر لاولي ثم جامع
 مرة اخرى فعليه كفارة اخرى في ظاهر الرواية ولو جامع في رمضانين لم تمت كفارتان
 فاردى غير محمد وقال اكثر المشايخ كفارة واحدة وهو الصحيح للداخل او لكل او شرب عمدا
 سواء نوى من الليل او النهار على الصحيح وشروطه في وجوب الكفارة على من افطر في رمضان
 من كون المأكول غداء هو اصطلاحا ما يقوم بدل ما يتحلل غرسه وهو باطبيعة الدم وباق
 الاطلاط كالا بآزير وعرفا وهو المراد ما من شأنه ان يصير البديل كاطظة والخبر وفي المحيط
 اذا اكل ما يؤكل عادة يكفر وما لا فلا ولو مضغ لقمته نالها فذكر فابتلعها بعد اخراجها
 فلا كفارة وعليه القضاء لانها شئ تغارفه الناس وان ابتلعها قبل اخراجها فعليه
 الكفارة كما في شرح المنظومة اوله وهو ما يؤثر في البدن بالكيفية فقط كالكافور
 وغيره كس في المحيط لو اكل ما يتداوى به قصد او تبعا لغيره يكفر والا فلا وكذا الاول

الحاجب القضاء والكفارة لو احتج الصائم او اغتاب من الغيبة فظن انه اكل واحد
من الاحتجاج والاغتياب فطره فاكل عمدا لعدم المفطر صورة ويعني فقوله صلى الله عليه
وسام الغيبة فطر الصائم مؤل بالاجماع بزباب التواب ولهذا يجب عليه القضاء والكفارة
اذا اكل عمدا ان ظن انه فطره سواء لم يذبح او لم يبلغه عرف تأويله او لم يعرف افتاه
مفت او لم يفت لان الفطر بالغيب يخالف القياس بخلاف حديث الجماعة وهو قوله
صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمحجم فان بعض العلماء اخذ بظاهره من غير تأويل مثل
الاوراعي واحمد ولهذا اذا افتاه مفت بفساد صومه في الكفارة عليه لان الواجب على العالي
الاخذ بقول المفتي فقير الفتوى نسبة في حقه وان كان خطأ في نفسها وغرابي يوسف
كفر العالي اذا بلغه حديث فاكل لان عليه الاستفاد فقط لان الحديث قد ترك ظاهره
وبنيج ولو لمس امرأة او قبل بشهوة او صا جعها ولم ينزل فظن انه افطر فاكل عمدا كان
عليه الكفارة الا اذا تأول حديثا او استغنى فيها فافطر فلا كفارة عليه ولا كفارة بفساد
صوم رمضان لانه لم يهتك حرمة الشهر فعلى هذا لا يلزم الكفارة على قضاء رمضان
ويجب القضاء فقط بغير كفارة لو افطر خطأ كما اذا تخطى فدخل الماء حلقه وعند احمد
والشافعي في قول في اطلاق لا يقصد كالنسياء وصرح اطلاق مع ما علم من قوله عمدا تفصيلا
لمحل اطلاق فعلى هذا ظهر فساد ما قيل ولفظ اخطا مستدرك او افطر مكر با حلقا للشافعي
اذ نسب انما في حلقه كرها اما لو اكره على شرب فشرب هو مكر بالافطر بالاجماع او احتسب
على البناء للفاعل اى السمع الطقة او السمع على البناء للفاعل هو اىصال ما يقع الى الجوف
من طريق الخزي او افطر في اذنه على البناء للمفعول كما في النهاية واراد به غير الماء ولم يقصد
اعتمادا على القهانه مما سياتي وانما يجب القضاء عليه في هذه الصور لقوله صلى الله عليه
وسلم الفطر ما دخل ولو جرد مخ الفطر وهو وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف
ولا كفارة عليه لانعدام المفطر صورة او دوى جائفة وهي الطخنة التي تبلغ الجوف
او دوى اذ بانه والتدبير وهي الشيء التي تبلغ ام الرأس فوصل الدواء في الجائفة الى
جوفه او دما غدا في وصل الدواء الى الالة الام الرأس وهو لفت ونشر مرتب هذا عند
الامام لوصول الغذاء الى جوفه وقالا لا يفطر لانه لم يصل من المنفذ الاصل وظاهره ان
الشافعي والحنابلة والحنفي والظاهر في قولهم لا يفطر الا الجوف لم يقصد

وقيل

وقيل الرطب مفسد هذه خلافها وانما شرط كونه ما فيه صلاح البدن اختراعا اذا طعن
برج فانه غير مفسد وان بقي الزبح في جوفه لكن اذا افطر السهم الى جانب اخر او دخل حجر من جافة
او غيب شبهة في ذبيرة مفسد كما في القويستان لكن في الجائفة عدم الفساد فيما افطر السهم
الى جانب اخر او دخل الحجر في الجائفة وكذا اذا دخل اصبع فيه على المتاركن في المنع ان
كانت رطبة مفسدة وان كانت بالية ليس بمفسدة وكذا لو بالغ في الاستنجاء حتى بلغ موضع
الطقة فطره وتذكر الصوم شرط في جميع هذه الصور لان الناس في جميعها ليس بمفطر اتفاقا
او ابتلع حصاة او حديرا او نحوها مما ليس فيه صلاح البدن ولم يرغب الناس في اكله وهو
ذاكر الصوم سواء كان اقل من الطقة او اكثر لكن لو اعتاد اكل الطصاة والزجاج والطين
الذي يغسل به الرأس وجبت الكفارة وفي المني لو ابتلع الطصاة مثلا مرارا لاجل معصية
كفر زجرا وعليه الفتوى ولو اكل الطين الارمني فعليه الكفارة لانه يؤكل للدواء وعنه لا يوسف
لا كفارة في الطين الارمني وفي الملح يجب الكفارة في المتنجس وقيل يجب في قليله وكثيره
ولان النواة والقطن والكاغذ والسفرجل اذا لم يدرك ولا يجب في الدقيق والازر
والعجين الا عند محمد ويجب باكل الالة وان كان ميتة متدا الان دودت فلا يجب
واختلف في السهم واختار ابو الليث الوجوب فان كان قديرا وجبت بلا خلاف كما في
الفتح ولو اكل دما في ظاهر الرواية لا يكفر وقيل يكفر لان بعض الناس يشربون الدم ولو
ابتلع فسقا شقوق الرأس كفر كما في القويستان لكن في الجائفة عدم الكفارة ولو اكل
الطين الذي يؤكل تفكهها فمن لا كفارة فيه الا ان مشايخي قالوا بوجوبها السقي او عنه
انه كفر في الطين مطلقا والاستفاد لقوله صلى الله عليه وسلم من قاء الا قضاء ومن استقاء
عمدا للاختراعه الاستقاء ناسيا للصوم اذ لا يقصد ومن لم ينية لهذا قال ذكر العمدة تأكيد
لان الاستقاء استفعال من القي وهو التكلف فيه ولا يكون التكلف الا بالعمد فلا فطر
بالاجماع وان قل لا يفطر عند ابى يوسف وفي المنع هو الصحيح لكن اطلاق الحديث ينظم القليل
والكثير وهو قول محمد وقال ابن كمال الوزير وضعف قول ابى يوسف كونه تعليلا في مقابلة
النفس كثرة الصنع حيث استقاء في ذلك اذا استقاء مرة او طامعا او ماد فان بلغا لم يقصد
صومه عندنا وعند ابى يوسف يقصد اذا كان ملا الغم او تسحر اى اكل السحر يفتح السين اسم
لما كثر في السحر والغم جمع سحر وهو السدس الاخير من الليل كما في الفتح وفي الدرر في الاميان

من نصف الليل الثاني الى الفجر بظنه ان يظن الوقت الذي تسره فيه ليلا والفجر طالع والحال الفجر
الصادق كان طالعا او افطر اخر النهار يظن على لفظ الفعل او الغروب ولم تقرب
اي حال كونه ظانا غروب الشمس او يظن ان الشمس غابت ولم تقرب والحال ان الشمس
لم تقرب فيجب عليه امساك بقية يومه قضاء حتى الوقت والقضاء لا حق مضمون بالمثل
ولا تجب الكفارة لان الجناية قاصرة ولو شك في طلوع الفجر فلا فضل ترك السجود وروى
عز الامام انه قال اسار بالاكل مع الشك اذا كان بصره علة او كانت الليل مقرة او متعينة
او كان في مكان لا يستبين فيه الفجر وان غلب على ظنه طلوع الفجر لا ياكل فان اكل ينظر
فان لم يبين له شئ فعليه قضاؤه عملا بغالب الرأى وفيه الاشياط وعلى ظاهر الرواية لا قضاء
عليه لانه بناء الامر على الاصل فلا يتحقق العدم واما اذا شك في غروب الشمس فلا ياكل الفطر
لان الاصل هو النهار فلو اكل عليه القضاء وفي الكفارة رواية في رالفقيه ابي جعفر لرواها
قال الكمال هذا اذا لم يبين الحال فان ظهر انه اكل قبل الغروب فعليه الكفارة اذا علم فيه خلافا
ولو كان اكر رآه انها لم تقرب فعليه القضاء رواية واحدة وفي الخلاصة والحاوية عليه الكفارة
لان النهار كان ثابتا وقد انعم اليه اكر رآه فصار بمنزلة اليقين وفي القويمستاني ويسمى بقول عدل
وكذا يقرب الطبول واختلف في الديك واما الافطار فلا يجوز بقول واحد بل بالمتن ولو افطر
اهل الساق بصوت الطبل يوم الثلاثاءين فثابتين انه يوم العيد وهو غيره لم يكفر او اكل ناسيا
صومه فظن انه افطر فاكل عمدا فيجب القضاء لوصول الفطر ولا تجب الكفارة لان صومه فيه شبهة
فصار ذلك شبهة وان كان بلغ الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم
فاكل ومن نسي صومه فانما اطعم الله وسقاه وعلم ان صومه لا يفسد في النسي روى عن
الامام انه لا كفارة عليه وهو الصحيح خلافا لها وكذا لو ذرعه النسي فاكل متعمدا كمن كان عالما في
قولهم وان جاز فلا فدية في قول الامام خلافا لابي يوسف وقول محمد مضطرب ولو اغتسل
فظن ان ذلك فطره او صول انما الجوف والله ما غ من اصول الشرع فاكل بعد ذلك متعمدا
اقر على كل حال في لو احتلم في نهار رمضان ثم اكل متعمدا كمن كان عالما في ظاهر
الرواية وعنه محمد ان يستغفر ففقط لا وهو الصحيح وكذا لو اكل او ادر من نفسه او تربة شتت في
فمها فافطر بكفارة وعلى في اخاينة وكذا لو نسي ناسيا فظن افطر ثم باع عامدا لكفارة عليه
وسب في محبة لو كان الصائم ناسيا ففطر في نسي او سقط ما افطر في فم فدخل جوفه

فان يقضي ولا كفارة عليه او جوعت نائمة وقال زفر والساقى لا يجب عليه القضاء المستلزم
لانعدام القصد او مجتونة بان جنت بعد ان نوت في نسيها رجل ثم افاقت وعلمت بما فعل
فانها تقضي لان الجنون لا ينافي الصوم وانما ينافي شرط اعني النية حتى لو وجدت النية حال الاقامة
ثم جنت ولم يطر عليها مفسد لا تقضي اليوم الذي نوت به هذا اندفع ما قيل كانت في الاصل
المجبرة وضعتها الكاتب مع ان استعمال المجبرة بمعنى المجرة ضعيف لفظا كما في الريلقي
او لم ينو في رمضان صوما ولا فطرا مع الامساك فيجب القضاء لعدم العبادة بفقد النية
وكذا لو اصبح غزما وللصوم فاكل فيجب القضاء ولا كفارة عليه عند الامام سواه اكل قبل
الزوال او بعده وقال زفر عليه الكفارة لانه ينادى بغير النية عنده وعندنا تجب الكفارة
ايضا ان اكل قبل الزوال وبعده لانه لقويت امكان التحصيل فكان قادرا على النية
قبل الزوال فلم تزل الكفارة وله نفوية انما يستقيم فيما لا يندثر بشبهة اذ لا صوم بدون النية
مع انه ذهب سفيان الثوري الى عدم تادى الصوم بنية النهار فاودت ذلك شبهة وعلى هذا
الطلاق المص غير صحيح ولا بد من التقيد بما اذا اكل قبل الزوال كما في الهداية وغيره الا ان يقال
ان النية في غير وقتها في حكم العدم وهذا اعتماد ان الاختلاف يقع قبل الزوال بدلا فاطلاقه
ولو اكل او شرب او جامع ناسيا لا يفطر السفيان لقوله صلى الله عليه وسلم للذي اكل وشرب
ناسيا ثم على صومك فانما اطعمك الله وسقاك والجامع في معنى الاكل فثبت ايضا لانه
والقياس انه يفطر لوجود ما ينافي الصوم وهو قول مالك فان قلت كيف علمتم به وهو
خبر الواحد مخالف الكتاب الله لانه امر فيه بالامساك ولم يبين هناك قلت علمنا لان
اعتبار النسب لا يؤدى الى اخرج قال الله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج والاصح
ان النسب قبل النية وبعد ما سواه فلو اكل ناسيا اول النهار ثم نوى في وقت جاز وقيل
لم يجز ومن اى صائما ياكل ناسيا يجزه اذا كان شابا وان شيخا لا وفي ابطه ان راي قوله
يمكن ان يتم الصيام الى الليل يجزه والافطار في الواقات والحق رايه يجزه وفي الخزانة
والاولى ان يقضي اذا افطر ناسيا وعنه ابي يوسف رجل ياكل ناسيا فيقول انك صائم فاكل
وهو لا يذكر صومه افطر وهو قول الامام لان قول الواحد في الديانات حجة كما في المحيط وابدأ
بالمطامع ناسيا وادخل قبل الطلوع ثم طلع الفجر والناسي تذكر ان نزع نفسه في فوره لا يفسد
صومه في الصحيح وان داوم حتى نزل ماؤه اختلف فيه قال بعضهم عليه القضاء فقط وقال

بعضهم ان مكث ولم يحرك نفسه لا كفارة وان حرك نفسه بعده كفر كما في الثانية ولو
 اوج قبل الصبح فلاحق الصبح نزع وامن بعد الصبح فلا شيء في الصبح وكذا لو نام بها فاصم لقوله
 صلى الله عليه وسلم تمت بالادوية ورواية لا يفطران الصوم القوي والحيات والاحتلام
 او انزل نظر لانه لم يوجد من صورة الجوع ولا منعه وهو الانزال غير مشهور بالمباشرة كما اذا
 تفكر فامتنع ولو استنبح بكفه افطر وهو الذي راودهم او الكحل وان وجد طعمه في خلقه لانه
 الداخل من المشام الغير النافذ لا ينافي كما لو اغتسل بالماء البارد ووجد برودة في كبده لكن
 ينبغي ان يكون مكرها على الخلاف قياسا على صب الماء على البدن كما في القويستاني
 او قبل في فم او موضع اخر من بدنه ولم ينزل لعدم المنفعة لا صورة ولا منفع او اغتات
 او احتجم لارويانه انفا او غلبه القي ولو ملاه الفم او ثقبه في الفم فليلا لم يبلغ ملاه
 الفم فذا عند ابي يوسف خلا فالحمد والبرحمتين لا اله الا الله صلى الله عليه وسلم كان يصيح جبارا غير
 احتلام وهو نائم لا اله الا الله تعالى اباح المباشرة بالليل ومن ضرورتها وقع الغسل بعد الصبح
 او صب في اذنه ماء في الثانية وان صب الماء في اذنه اختصا فيه والصحيح هو الفساد
 لانه وصل الى الجوف بفعله فلا يعتبر فيه صلاح البدن وكذا لو صب في ارجله ودهن او غيره
 لا يفسد عند الامام خلا فالابي يوسف فانه قال يفطر وقول محمد مضطرب وفي الزناحي وغيره
 والظاهر مع الامام وهذا الاختلاف مبني على ان هل بين المانة والجوف منفذ والظاهر انه
 لا منفذ وانما يجتمع السؤل فيها بالترشح كما يقول الاطباء هذا فيما وصل الى المانة فانه لم يصل
 اليه كان في قبته الذكر لا يفطر اتفاقا والافطار في اقبال النساء قالوا ايضا على هذا الاختلاف
 لكن الامام يفسد بخلاف كما في ذكر المعجزات ولو وضعت قطنة فامتت الى الفرج
 الداخل وهو الرحم فسد وان دخل في حلقه غبار او دخان او ذباب وهو ذكر للصوم
 لا يفطر والقياس ان يفطر لو وصول المفطر الى جوفه وان كان لا يتخذه به وجه الاستحباب
 انه لا يقدر على امتناع عنه فانه اذا طبق الفم لا يستطيع الاحتراز عن الدخول به في الفم
 فصار ابتلا في فيه بعد المنفعة وعلى هذا لو دخل حلقه فسد صومه حتى ان كان في غير
 جوفه فاستنشق دخانه فادخل حلقه فذكر الصوم افطر لانهم فرقوا بين الدخول والادخال
 في موضع عديدة لان الادخال على والتحرز ممكن ويؤيده قول صاحب النهاية اذا
 دخل الذباب جوفه لا يفسد صومه لانه لم يوجد ما هو عند الصوم وهذا حال النسي من الخارج

الباطن وهذا ما يغفل عنه كثير فليتنبه له وفي الثانية لو دخل دمه او عرق جبهة او دم
 رعاذ حلقه فسد صومه ولو دخل حلقه مطر او تلج افطر في الاصح واختلفوا في المطر والثلج
 فقال بعضهم المطر يفسد والثلج لا وقل بعضهم على العكس وقال عامتهم بافسادها وهو
 الصحيح لحصول المفطر مع ولا يمكن الاحتراز عنه اذا اذناه حية او سقف كما في العناية
 وقال سعد بن ابي السنان قال ابن العربي في تعليقه نظر فانه قد لا يكون عنده حية ولا سقف
 ولو علل بالمكان الاحتراز عنه يفهم في المكان اظهر ثم قال فيه تأمل انتهى وقال صاحب
 الفرائد وجه التأمل المكان الاحتراز عن الغبار والدخان والذباب يفهم في ايضا انتهى
 اقول هذا ليس لسبب لانه لا يمكن الاحتراز عن الغبار والدخان يفهم فانه لانه اذا طبق
 الفم لا يستطيع الاحتراز عن الدخول من الالف كما بين انفا فليتأمل وفي الفتح ولو
 دخل في مطر فابتلعه كفر ولو خرج دم من السنان فدخل حلقه ان ساوى الريق فسد
 والا فلا ولو استنشق الحاط من الفم حية ادخله الفم وابتلعه عذ لا يفطر ولو خرج ريقه
 من فيه فادخله فابتلعه ان كان لم ينقطع من فيه بل متصل بما فيه كالحيط فاستنشق به
 لم يفطر وان كان الفم قطع واخذوا عاده افطر ولا كفارة عليه كالمواضع ريق غيره
 وفي الكثرة لو ابتلع براق صدقة كفر ولو اجتمع الريق في فيه ثم ابتلعه بكفه فلا يفطر
 ولو تغير ريق الحيط بخيط مصبوغ وابتلعه ان صار ريقه مثل صبغ الحيط فسد والا
 لا ولو ترطب سقاه بالبراق عند الكلام ونحوه فابتلعه لا يفطر وفي الميتة لو قتل خيطا
 براقه ثم ادخله في فيه ثم اخرج لم يفسد وان فعل عشر مرات وكذا لو ابتلع سلكة
 وطر فيها بيده اما لو ابتلع الكل فسد ولو وطئ امرأة ميتة او بهيمة حية او طاحية غير
 السيليين كالغنز والبطن والابط او قبل او لمس اى من السيرة بلا حائل لانه لو مسها
 من وراء الثوب فانزل فسد اذا وجد حرارة اعضائها والا فلا كما في الحيط ان انزل
 فيه للجميع افطر ولزمه القضاء لانزال لوجوده فيها مع الجوع والكفارة لنقصان الطهارة
 لعدم الحيل المستهي في الميتة والبهيمة وعدم صورة الجوع في الباق والادان لم ينزل
 فلا يفطر لعدم موجب الافطار ولو قبل بهيمة او نظر فرجها فانزل لا يفسد وان ابتلع الصائم
 ما بين السنان مما يؤكل فان كان ما ابتلعه قد راحته وقضى وان كان دونها لا يقضى
 وقال زفر يقضى لان الفم له حكم الظاهر ولهذا لا يفسد الصوم بالمضغفة واجب بالقليل

يبقى عادة بين الاسماء فيكون تابعا للرب بخلاف الكثرة والفاصل بينهما قدر الطمعة لكن
في الفتح ان لم يمكن الابتلاع بلا استعانة بالزق فهو علامة القلة والاختلاف الكثرة وقال
وهو حسن وذكر وجهه لكن لا كفارة في قدر الطمعة عند ابي يوسف لا للطبع ليعا فخره
لنفر وفي الفتح والحقيق ان الفتح في الوقائع لا بد له من ضرب اجتهاد ومعرفة باحوال الناس
وقد عرف ان الكفارة تقسم الى اكمال اجانية فينظر في صاحب الواقعة ان كان ممن لم يفتح
طبعه ذلك اخذ بقول ابي يوسف وان كان ممن لا اثر عنده اخذ بقول زفر الا اذا خرج
ذلك القليل من فيه ثم اكل فانه يقضى فقط بلا خلاف ولو اكل سمته من خارج اكله
افطر فحب الكفارة على المختار كما في الخلاصة وان مضى فلا لانه تدارك في الا اذا وجد
طعم ففسد والفقهاء يدر الفهم ان عاد بنفسه او اعيد وهو ذكر الصوم لفسد عند ابي يوسف
وان كان قليلا من طعمه لا يفسد وعند محمد لفسد باعادة القليل لا يفسد بعد الكثرة
والطاهر ان ابا يوسف يعتبر الطروج ومحمد يعتبر الصنع وفي عادة الكثرة لفسد اجماعا وفي غيره
يفطر عند ابي يوسف خلافا لمحمد وقول محمد هو الصحيح كما في الاجانية وفي عود القليل لا يفطر
اجماعا وفي عادته يفطر عند محمد خلافا لابن يوسف وقول ابي يوسف هو الصحيح كما في الاطعمة
وكرهه ذوق شئ مفطر من غدا او دوا لان فيه تعريض الصوم للفساد من غير ضرورة
فيل في الفرض واما في التطوع فلا يكره ومضى بلا عذر وان كان به وان احتاج الى
المضغ فلا شئ وفي الزيلعي لا بأس بارتد ذوق المرقة بلسانها اذا كان زوجها او
سيد باسئ الخلق وفي الفتح وليس الا عذر الذوق عند الشرايعر الجيد من الردى
بل يكره لكن في الخطأ عدم الكراهة خوفا للفتن في المستمر وكرهه تنفع العكس قيل اذا
كان ابيض مصنوعا والا يفطره لكن اطلاق المص يستعمل لافرق بين علك وعلك
ومضغ وغير مصنوع كما في ظاهر الرواية وفي الفتح اذا فرض من بعض العلك معرفة
المسؤول في عادة وجب الحكم فيه بالفساد ولانه كالميتة وفي غير الصوم لا يكره للماء
منفع العلك فانه يقوم مقام السواك في حقن ويكره للرجال اذا لم يجنب اليه وكرهه
الفتاوى ان لا يامن الوقوع في الوقائع والانهال على نفسه لا يكره ان امن لانه النبي صلى
الله عليه وسلم رفض الشيش وهذا حجة على محمد فانه قال يكره القبلة مطلقا ولا يكره الكل
ان سئل ان يفرج جوزهم يخاف لكن الفتح يابى سبب المنع لانه النبي صلى الله عليه وسلم

الكل

الكل وهو صائم ومن الشارب بفتح الدال بفتح المصدر وبالضم اسم والاسم لا يناسب المقام
لان الاضافة يابى وانما لا يكره اذا قصد بهن التداوي دون الزينة ولا يكره السواك ان يستعمل
الطيب المخصوص سواء كان ميلولا بالادوية او لا وكرهه ابو يوسف بالزيت والميلول ولو
عشنا ابي عبد الرزاق وكرهه الشافعي بعد الرزاق ولا يكره مضغ طعام لا بد منه لطفل بان
لم يوجد من يصف له لمن هو ليس بطعام ولم يوجد ما ياكل ذلك الصبي من غير مضغ لانه الضرورة
تبيح المنوع فاولى ان يبيح الكثرة المأكولة ولا يكره الاجانة لما رويناها انما يكره عند الامام
الاستساق للبرد ومب الماء على رأسه وكذا الاستساق والتلف بتوب ميلول
لما فيه من اظهار التبرع من اقامة العبادة ولا يكره ذلك عند ابي يوسف لورود
الآثار وهذه الاشياء عون للعبادة ودفع للتبرع الطبيعي وبفتح وقيل تكة المقصودة
لغير عذر ليستل الوضوء ومن ابى البيوت بحيث لو لم يمتنع لا يقدر على الكلام وكرهه
المباشرة والمخالفة والمصافي في رواية عن الامام لقصد الفساد ويستحب السحر قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم سحر واقات في السحر بركة قيل المراد بالبركة حصول
القوة على صوم الغدا والمراد بزيادة الثواب وفي الفتح ولا منافاة فيمكن المراد بالبركة
طمان الامرين وتاجيره اى السحر انما لم يشك في الفجر وتقبل الفطر لقوله صلى الله
عليه وسلم ثلاث من الاخلاق المرسلين تقبل الاطوار وتمايز السحر والسواك ومن
السنن ان يقول حين الاطوار اللهم لك صمت وبكت امنت وعليك توكلت
وعلى رزقك افطرت ولصوم الغد من شهر رمضان نويت فاغفر لي ما قدمت واهت
في بيان وجوه الاعتذار بالبيوت للاطوار وما يتعاقب بها ولما اختلف الحكم بالعد
فلا بد من معرفة الاعتذار المستقلة للآثم فلذا ذكرها في فصل على صفة يباح الفطر لم يغير
خاف بالاجتهاد او باخبار طبيب مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عدالة شرط والمراد بالخوف
غلبة الظن بزيادة منسوب النزاع الحافض مرض الكائن او امتهادة او وجع العين
او جراحة او صداع او غيره ويدخل فيه خوف عود المرض ونقصان العقل والصحيح
الذي يخشى ان يمرض بالصوم فهو كالمرضى والالة التي تخدم اذا خافت الضعف جاز
ان يفطر ثم تعفى ولها ان تمنع من الايتار بامر المولى اذا كان يعجز باعزا او الفرض والعجز
حالة ومنع نوبة حمى فافطر في وقت الضعف عند اصابتها حتى فلا بأس به لان الغالب على الناس

وقال نجم الدين من استمر منه صوم في شرح الجميع لو برئ من المرض ولكنه ضعيف لا يفطر
 الا المبيح هو المرض لا الضعف وكذا الخوف من المرض ففيه مخالفة للزليعي ووفق صاحب
 البحر ايراد بالخوف في كلام شرح الجميع مجرد الوهم وفي كلام الزليعي غلبة الظن فلا مخالفة
 ولا يابس بل يفطر من ذنبه بموكل السلطنة لا العارة في الايام الطارئة العمل الخفيف
 اذا خشي الهلاك او نقص العقل وفي المبتنى العطش الشديد والجرع الذي يخاف منه
 الهلاك مبيح الا فطر اذا لم يكن بالغاب نفسه ومن تعب نفسه في شئ او عمل حتى اجهد
 العطش فافطر كفر وقيل لا والغرض اذا كان بازاء العدو ويعلم قطعا انه يقاتل في رمضان
 وخاف الضعف ان لم يفطر يفطر قبل المطر مسافر كان او مقيما بالصوم وقال الشافعي
 لا يفطر الا اذا خاف الهلاك او فوات العضو والمسافر الذي له قصر السعة في الخائفة
 المسافر اذا تذكر شيا قد نسيه في منزله فدخل فافطر ثم خرج فانه يكفر قياسا وبناخذ ولو
 سافر من مكانه او حضر من سفره افطر كونه في القوهستان في صومه ابي المسافر
 احب ابي افضل اذا لم يفطر عامة رفاقه والا فلا فطر افضل اذا كانت النفقة بينهم
 مشتركة وقال الشافعي الفطر افضل وعند الصحاب الظواهر لا يجوز الصوم لقوله صلى الله
 عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ولنا قوله تعالى وان تصوموا خير لكم وما رده
 محمول على حالة الجهد ان لم يفره السفر وفي استعاره الصوم مكرهه اذا اجهد ولا قضاء
 ان ماتا على حالهما ابي المريض مطلقا سواء كان الحقيق او الحكمي كالحامل والمرضع والمخاض
 وغيره من المسافرين فلا تجب عليها الوصية بالفدية لانها لم يدر كاشدة من اياها اخرها بوجوب
 شرط وجوب الاداء فلم يلزم القضاء ويجب القضاء بقدر ما فاتهما ان صح المريض ولو
 قال ان قدر مكانه اولى لان الشرط القدرة لا الصيام والاولى لا تستلزم الثانية كما في الصلاة
 او قال المسافر بقدره ابي بقدر ما فات له لوجود عدة من ايامه والاولى ان لم يقدر المريض
 ولم يقم المسافر بقدر ما فاتهما بل قدر اوقام مقدار النقص من مدة المرض او السفر ثم
 ماتا بقدر الصيام والاقامة وفائدة وجوب القضاء بقدرها وجوب الفدية عليه بقدرها
 في غير ذلك فربما عليه في طعمه وليا راد بين له المقصود في ماله فيتم الوصل لكل
 يوم فافطره ابي وجب على الولي ان يؤدي فدية ما فاتها من ايام الصيام فافطره عينا
 او فدية فانوفات بالمريض والسفر صوم حنة اياما متدا وعاش بعد حنة اياما بلا قضاء

تم مات فعليه فدية حنة اياما ولو فات حنة وعاش ثلثة فعليه ثلثة فقط ويلزم ابي
 ويجب اطعام الوارث في الثلث ان كان له وارث والا فمن الكل ان اوصى الموت
 وفيه ان الايصار واجب ان كان له مال كما في المينة ولا يختص هذا بالمريض والمسافر
 بل يدخل فيمن افطر متعمدا او وجب القضاء عليه او لعذر ما وكذا كل عبادة بدنية
 والا ابي وان لم يوص فلا لزوم للورثة عندنا لانها عبادة فلا بد من امره خلافا للشافعي
 وان تبرع الولي به ابي بالاطعام من غير وصية صحيح ويكفر له نواب ذلك وعلى هذا الطائف
 الزكوة والصدقة مكتوبة او واجبة كالموتى هذا على قول الامام وعندنا الموتى مثل السنن
 لا تجب الوصية به كما في الجوهرة كالصوم وفدية كل صدقة كصوم يوم ابي كفدية هو الصحيح
 رد لما قيل فدية صدقة يوم كصوم يوم ان كان معصرا وقال محمد بن مقاتل ولا بلا قيد
 الاعمار ثم رجع والقياس ان لا يجوز الضاعة الصدقة والسبب ذهب البني وفيه اشارة
 الى انه لو فرط باءاها باطاعة النفس وذراع الشيطان ثم ندم في اخر عمره واوصى بالصدقة
 لم يجزى لكن في المستعفى دلالة على الاجزاء والاولى لو لم يوص بصدقاتها وتبرع وارثه جاز
 ولا خلاف انه امر مستحسن ليعمل اليه ثوابه ويبنى ان يقضى قبل الدفن وان جاز بعده
 كما في القوهستان ولا يصوم عنه وليه ولا يصلي لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم
 احد غرضا ولا يصلي احد غرضا ولكن يطعم خلافا للشافعي وقضاء رمضان ان تافرق
 لا طلاق النص وان شاء تابع وهو افضل مسارعة الا اسقاط الواجب قال صاحب
 التحفة الصوم الشرعي اربعة عشر يوما ثمانية مذكورة في كتاب الله اربعة منها متتابعة وهي
 صوم شهر رمضان وصوم كفارة الظهار وصوم كفارة القتل وصوم كفارة البهين والربعة
 منها صاحبها باختيار ان شاء تابع وان شافرق وهي قضاء صوم رمضان وصوم المتعة
 وصوم جزار الصيد وصوم كفارة الخلق وستة مذكورة في السنة وهي صوم كفارة الفطر
 في رمضان عدا وصوم النذر وصوم التطوع والصوم الواجب باليمين كقول الرجل
 والله لا صوم شهر او صوم الاعتكاف وصوم قضاء التطوع عند الافساد وهذا قول عامة
 العلماء وقد خالف الشافعي في ثلثة مواضع احدها قال ان صوم الكفارة ليست متتابعة
 والثاني قال ان صوم الاعتكاف ليس بواجب والثالث قال لا يجب قضاء صوم
 التطوع فان اخره ابي القضاء صح جاز رمضان اخر قدم الا اذا علم على القضاء بالاجماع لانه وقت

ثم قضي ولا فدية عليه لا وجوبه على الترخي ولهذا جاز التطلع قبله وعند التساقي عليه الفداء
 اخره بغير عذر والشيخ جاوز عمره خمسين الفاني سمي به قضاء قواه او للمقرب وفي الزيادة
 الشيخ الفاني الذي يجزى عن الاداء في الحال ويزداد كل يوم عجرة الا ان يكون ماله الموت بسبب
 الهرم وكذا العجز اذا عجز عن الاداء الصوم ليطعم لكل يوم مسكينا كالقطرة عبارة يطعم
 بتمتع عزم الحاجة الى التملك ولا بد منه على ما يستعمل لفظ الفدية فانها تملك ما يخص
 عن مكرهه توجه اليه لكن في التلويح انهم قالوا ان مفعوله الثاني اذا ذكر فلتملك والا
 فلما باه وفي الزيلعي قال ماله لا يجب عليه الفدية وهو القول القديم للتاقي واخاه
 الطحاوي لانه عاجز عن الصوم فالتب المرض اذا مات قبل البراءة واجام الصابة ولو كان
 الشيخ الفاني مسافرا في قبل الاقامة قبل منقح ان لا يجب عليه الا ايصال الفدية وفيه
 لو تصدق في الليل عن صوم الفدية وانه قد روي على الصوم بعد ذلك اى بعد ما قدر
 لزومه القضاء لانه يستطاع ان اطعم وهو الفدية دوام البحر وحامل اى ذات حل
 بالفتح اى ولد في البطن والحالة المرأة التي على ظهرها او رأسها حل بالكسر ومرضع اى ذات
 الرضاع اى التي لها ولد مرضع وان لم تباه الارضاع في حال وضعها والمرضعة التي هي
 في حال الارضاع ملققة ثديها الصبي كما في الكشاف وبهذا الظاهر ضعف ما قيل ولا يجوز ادخال
 التار في حائض وطالق لان ذلك من الصفة الثابتة لا الحادثة واذا اريد الحدوث
 يجوز ادخال التاء بان يقال حائضة الان او عذرا خافت كل واحدة الفرر باجتهاد
 او بقول طبيب مسلم غير ظاهر الفسق على نفسها او ولدها الخصة من الموضع التي هي ام وهو
 الظاهر قيل المراد بالموضع هنا الظاهر بوجوب الارضاع عليها بالعقد بخلاف الام فالله
 يستأجر غير ما لكن يردده اضافة الولد اليها لانه لا يعنف الا المستأجرة ولا الارضاع
 واجب على الام ديانة لاسيما اذا لم يكن للزوج قدرة على استيجار الظرف وضارت كالظفر
 وتفاضل ان يقول الوجوب ديانة على تقدير القدرة وكلامنا في الام حالة الصوم
 لا انقضاء على الارضاع فلا يجب فلا عذر نعم اذا تعينت الام للارضاع بقصد الظرف او بعد
 قدرته الزوج على استيجارها او بعدم اخذ الولد من غير الام يجب عليها الارضاع لانه
 افطار بعذر لانه مأمور بعبادة الولد وهي لا يتأتى بدون الافطار فلا خروج عن عبادة
 ما في ذمته بوجوه فالحذر في الفدية لاني فيكونه الاجابة وبهذا الموضع ما قيل نعم هو عذر

لكن لا في نفس الصائم بل لاجل غيره ومثله لا يعتد به الا بغيره لو اكره على شرب الخمر بقض ابيه
 او ابنه لاجل لئلا يشرب لفظه وتقضى بلا فدية خلافا للتاقي فيها اذا خاف على الولد هو بعينه
 بالشيخ الفاني ولنا ان الفدية بخلاف القياس في الشيخ الفاني والافطار بسبب الولد
 ليس في معناه لانه عاجز بعد الوجوب والولد لا وجوب عليه اصلا كما في الهداية لكن
 فيما قلناه من الزيلعي التاقي فخالفة الا ان يقال ما في الهداية قول جديد للتاقي تأمل
 ويلزم صوم نفل شرع اى بترؤع غير متظنون انه عليه والا لا يلزم كما في الصلوة كما في الفهستان
 فيه لا في الايام المنهية اى المنهي الصوم فيها وهي يوم العيد وايام التشريق فان صومها لا يلزم
 بالشرع فيه في الافساد لا يلزم القضاء عند الام خلافها لانه الشرع ملزم فعليه القضية
 اذا افسده كما في كثر المعبرات لكن في الكشاف في الخلاف وقع عن ابي يوسف فقط
 ولا يباح له اى الشارع للنفل الفطر بلا عذر في رواية وفي رواية اخرى يجوز بغير عذر
 وهي رواية عن ابي يوسف وفي القوهستان وفي الشيخين انه يباح وفي الفتح رواية
 المبني وهو قول يباح الفطر بلا عذر اوجه من ظاهر الرواية وذكر وجهه فليطالع ويباح
 بعذر الصيانة فبما او ضعيفا على الاظهر مطلقا وقيل لا وقيل عذر قبل الزوال لانه
 الا اذا كان في عدم الفطر بعده عقوبت لاحد الوالدين لا غيرهما حتى لو خلف عليه رجل
 بالطلاق الثلاث ليفطرن لا يفطر كما في الفتح والاعتماد على انه يفطر ولا يخفى سواء كان
 نفلا او قضاء كما في البرازية وقال ابو الليث ان كان الفطر لسرور مسلم فباح والا
 فلا والصحيح انما في الداعي بترك الافطار يفطر والا فلا ويمنع ان يقول الى ضائم وبيانه
 الاصح انه ان يبق في نفسه القضاء يفطر والا فلا ويمنع ان يقول الى ضائم وبيانه
 ان لا يفطر لكن الا فضل ان يفطر ولا يقول ان ضائم حتى لا يلزم الناس سره ويلزم القضاء
 لغير الايام المنهية او فطر اسقاطا لا اوجب على نفسه ولو نوى المسافر الفطر في غير رمضان
 بدليل قوله يلزم ذلك ان كان رمضان ثم نية الافطار ليس له ان يتركه بل اذا قدم قبل الزوال
 والاكل وجب عليه صوم ذلك اليوم بنية ينشئها كما في الفتح ثم اقام ولو نوى الصوم
 في وقتها اى وقت النية صح الصوم لا المسافر ابل لا ينافي صحة الشرع ويلزم اى يجب
 ذلك ان كان في رمضان ثم نوى في وقت النية ولا السفر لا ينافي وجوب الصوم
 كما يلزم اى يجب ذلك الصوم مقيما ساfera في يوم منه اى رمضان قال المرغيناني لو انشا

السفر بعد الصبح لم يفطر بخلاف ما لو مرض بعده صائما فإنه يفطر لكن لو افطر المسافر الذي
اقام والمقيم الذي سافر فلا كفارة عليها فيها لقيام شبهة المبيع وهو السفر في اوله واخره ومن
اعلم عليه اياما فقتضاها ولو كانت كل الشهر بالاجماع الا ما روي عن الحسن البصري وابن شريج
من اصحاب الساجي فيها استوعب فلا يقضي كما في الجنون الا لو ما حدث الاغما فيه اي في هذا
اليوم او حدث في ليلة فانه لا يقضي لوجود الصوم فيه اذ الظاهر انه نوى في وقتها حلا طال السلم
على الصلح كما في اكل المعجزات ويفهم منه انه لا قضاء عليه لو اكل وليس هذا وان لا يقضي
جميع ايام رمضان اذ النوى في اول الشهر ان يصوم كله مع ان المصروع خلافه والجواب ان الكلام
منوط بعدم الاكل والنية في اوله يجوز اذا لم يوجد ما ينافيه والاغما ينافيه ولو جاز بالضم
اي صار مجزئا لكل رمضان قبل غروب الشمس من اول الليل لانه لو كان مضيقا في اول الليلة
ثم جاز واصبح مجزئا الا اخر الشهر وقضى كل الشهر بالاتفاق غير يوم تلك الليلة كما في الدررانية
لكن في المجزئ الفتوى على عدم القضاء وكذا الوفاق في ليلة من وسط الا ليلة لا يصام فيها
لا يقضي لكثرة اخرج في قضاءه قال طحاوي المراد من قوله كله مقدار ما يمكن ابتداء الصوم
حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخير لا يلزمه القضاء على الصحيح لا الصوم لا يصح فيه وان افاق
ساعة من قبل الزوال ساعة ولو من اخر رمضان قضى ما مضى لوجود سبب
وجوب الشهر كله وهو شهود بعض الشهر سواء بلغ مجزئا او عرض له بعده في ظاهر الرواية
وعز مخدانه فرق بين الاصل والعارض فاطى الاصل بالصبي وقضى القضاء بالعارض
واشاره بعض المتأخرين ويوقول الساجي ولو بلغ صبي او اسلم كافرا او اقام مسافرا
اس جاز من السفر ونوى الاقامة في محلها او ظهرت حاله في يوم من رمضان
يقع اذا حدثت به فالامور في نهاري رمضان لم يمسك ببقية يومه وجوبا او استقيا با
وكان في وقت وقت والاصل فيه ان من سار اياما لا اداء في اليوم يومه بالامساك
من هذا وقت وفيه استخار بانه مسك بالبطون الاولى من افطر متعمدا او خطأ او مكرا
او دخل يوم النكاح فظهر بغيره بانه كما في الخاتمة ولا يلزم الاولين اي الصبي الذي بلغ
وغيره من اسلم قضاءه اي قضاء ذلك اليوم ولو عقد الصلوة لانعدام الابدية في اوله
بخلاف ان جاز من المسافر الذي اقام والحاثل في طهرت لا خلاف في قضاء الحاضر
لانما كانت في محلها قالت كذا تقضي الصوم لا الصلوة وفي القضاء على المسافر والكافر خلا

ويوم الصبي بالصوم اذا طاف وعزم ان يندب ح وقال ابو حفص انه يضرب ابن عشرين
على الصوم كما على الصلوات ويوجب الحج فلو لم يصم لم يمس على القضاء كما في الزاهد
فيما يوجب على نفسه اخره عما اوجب الله تعالى لانه فرعه نذر صوم يوم العيد واما البشير
صح لا النذر التزام فلا يكون مدية وانما المدينية ترك اجابة دعوة الله تعالى فيصنع نذره
ولكنه افطر اخر ازاعم المدينية وقضى استقاما لما اوجب على نفسه خلافا لفرع الساجي
وهو رواية ابن البارك عن الامام ورواية ابن سماعة عن ابي يوسف عن الامام لورود النهي
عن صوم هذه الايام وكذا لو نذر صوم السنة بغير السنة المدينية او غير المدينية بشرط التابع
وانما قيدنا بذلك لانه لو نذر بصوم سنة غير مدينية بدون التابع لم يجزه صوم هذه الايام
ويقضي سنة وتكافئ يوم لان السنة المنكرة من غير ترتيب اسم الايام معدودة قدر
السنة فلا يدخل في النذر الايام المنهية ولا رمضا بل يلزم من غير ما قدر السنة يفطر هذه
الايام المنهية ويقضيها ولو كانت المائة قالت فيمكن قضيت مع هذه الايام ايام حبيها
ولو نذر صوم شهر غير معين متابعا فافطر يوما لتقبل لانه اخل بالوصف ولو نذر صوم
شهر بعينه وافطر يوما لا يتقبل ويقضي حتى لا يقع كله في غير الوقت كما في الكافي ولو قال
لله على ان اصوم السبت ثمانية ايام لزمه صوم سبتين ولو قال لله على ان اصوم السبت
سبعة ايام لزمه سبعة السبات لان السبت في السبعة لا يتكرر بخلاف التمانية وكذا
السنة وهذا اذا لم يكن له نية اما اذا وجدت لزمه ما نوى ولو قال لله على ان اصوم اربعة
اراد ايام اربعة عليه سبعة ايام وان اراد اربعة لزمه ذلك كما في البرازية ولا عهدة
عليه لو صامها اى لا قضاء لانه اداها كالزمن فانه ما وجب ناقصا يجوز ان يتأدى ناقصا
وفي الغاية ويكره صوم عرفة بعرفات وكذا اصوم يوم التروية لانه يجزه عن اداء افعال الحج
والا فصولها مستقر صوم السبت مفردا مكروه لافيه من التشبه باليهود وكذا اصوم
اليومين والمهرجاء اذا تعمده فان وافق صومه فلا بأس بالصوم يوم اربعة عند الطرفين
خلافا لابي يوسف وكذا اصوم الوصال من صام يوما وافطر يوما فحسن قيل انه صوم دوا
وهو افضل من صوم الدهر وصوم الصمت مكروه لانه من فعل الجوى ثم ان نوى بقوله
على صوم هذه الايام او السنة النذر فقط او نواه اى النذر ونوى ان لا يكون بين
اول يومه باكان نذرا فقط لانه نذر بصيغة وقد قرره بغزمية في الاوليين واما في الاخرة

فاللفظ موقوف له فلا يحتاج الى اليه وان نوى اليه وان لا يكون نذرا كما يجب في
 الايام كماله وقد عينه ونفى غيره فيجب الفطر كفارة اليه لان القضا عدم الانعام
 والكفارة موجب الطل في هذا المقام وان نواها الى النذر واليهين او نوى اليهين فقط
 بلا نفي النذر كما نذر او يمين عند الطرفين فيجب القضا لكونه نذرا والكفارة لكونه يمين
 ان افطر وعنده الى يوسف نذر في الاول اى فيها نواها ويمين في الثاني اى فيها نوى اليهين
 فقط لان النذر فيه حقيقة واليمين مجاز حتى لا يتوقف الاول على اليه ويتوقف الثاني
 فلا ينظمها ثم الجواز يمين بينة وعندها تخرج الحقيقة ولها انه لا يتباني بين الجنتين
 لانها يقتضية الوجوب لان النذر يقتضية اليه واليمين لغيره فجفا بينهما عملا بالليلين
 الى جفنا بين جهنم التبرع والمعادنة في الهبة بشرط العوض كما في الهدية قال في الاصل
 ان صاحب الهدية جعل اليهين مجازيا والعلاقة بين النذر واليمين ان النذر واجب
 لمباح فيدل على تحريم منعه وتحريم اطلاق يمين لقوله تعالى لم تحرم ما اصل الله لك في قوله
 قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم واورده عليه بانه يلزم اطلع بين الحقيقة والجواز واجب عنه
 بان اطلع بينهما في الارادة لا يجوز وبها ليس كذلك فان النذر لا يثبت بارادة بل بصيغة
 انشاء للنذر سواء اراد او لم يريد ما لم يتوانه ليس نذرا ما اذا نوى ان ليس نذر يصدق
 فيما بينه وبين الله تعالى فان هذا امر لا يدخل لقضاء القاضي والمخفى المجازي يثبت بارادة
 فلا جمع بينهما في الارادة وبذلك طویل فليطلب من الاصول والمطولات ولا يكره
 اتباع الفطر بصوم سنة من سوال في الخار لانه وقع الفصل يوم الفطر فلا يلزم التنبه
 باهل الكتاب فليس بكفارة بل هو مستوفى لورود الحديث في هذا الباب والاتباع
 اكثره هو ان يصوم الفطر ويصوم بعده حتى ايام او تفريقها اى صوم السنة افضل
 لانه البعد عن الكراهة والنسب بالتقارب في زيادة صيام ايام على صيامهم **باب الاعتكاف**
 هو اخذ البيت من العكاف اى طمس من الاعتكاف في المسجد لانه حبس النفس ومنعه
 او من العكاف اى الإقامة وجه تقديم الصوم على الاعتكاف وجه تقديم الوضوء على الصلوة
 سنة مؤكدة خلقا وقيل في العشر الاخير من رمضان المواظبة على الصلاة وسلم على ذلك
 سنة قدم الاخذية من قبض وقضاه في سوال حين تركه وقبل ستم وقبل سنة على الكفارة
 حتى لو كانت بالبدن باسرها لم يمتنع سانه والافاقا تاذين والحق في سنة اقام واجب

وهو المنذور سنة مؤكدة وهو اعتكاف العشر الاخير من رمضان ومستحب وهو غيره
 من الايام كما في الزباج ولهذا قال ويجب بالنذر لانه عبارة الزم نفسه بها وهو اى الاعتكاف
 شرعا للبت اى لبت المعتكف بضم اللام وفقطها اى قراره في مسجد جماعة صلى فيه اطنس
 او لا وقيل تقوم فيه جماعة ولو مرة في يوم وقيل يصح في الجامع بلا جماعة والصحح ان يصح فيها
 اذن واقيم وفي المضمرات الافضل في المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس
 ثم المساجد التي كثر اهلها مع اليه فالركن للبت والكون في المسجد اليه سلطان للصحة
 واذا اراد ايجاب الاعتكاف ينبغي ان يذكر بلسانه ولا يكفي لا يجابه اليه كما في البرازية
 وفي القوم مستأنى ويجب بجر وقصد القلب وروى عن الامام انه يجب بجر والسرور لكن
 اذا لم ينو لا بعد اعتكافا واقل اى اقل مدة الاعتكاف الواجب يوم عند الامام والتمه
 اى اكثر اليوم عند ابي يوسف لان لا كراهة حكم الكل واقل مدة الاعتكاف النفل ساعة عند
 محمد في الاصل وليس الصوم شرطا للنفل على ظاهر الرواية حتى لو دخل المسجد بنية الاعتكاف
 هو معتكف عنده فلو شرع في نفل لم يقطع ولا يلزم قضاءه على الظاهر لانه غير مقدر
 فلم يكن قطعه ابطالا والصوم شرط في الاعتكاف الواجب رواية واحدة فاقله تقدر
 باليوم اتفاقا لقوله صلى الله عليه وسلم لا اعتكاف الا بالصوم وهو حجة على السافعي
 لانه يقول الصوم ليس بشرط والمراد بالصوم ان يكون مقصودا للاعتكاف من ابتداء
 فلو نذر الاعتكاف قبل الزوال في يوم صام لم يصح عنده خلافا لهما وكذا في النفل في رواية
 عن الامام فاقله يوم عند الامام على هذه الرواية والمرارة تعتكف باذن زوجها في مسجد
 بيتها لانه هو الموضع المفروض لها فيتحقق انظارها فيه ولا يعتكف في غيره مطلقا
 في بيتها واذا اعتكفت لا تخرج من مسجد بيتها كالرجل لا حاجة وان لم يكن في بيتها
 مصل لا تعتكف قيل ولو اعتكفت في مسجد الجماعة جاز والاول افضل ومسجد حيا
 افضل لهما من المسجد الاعظم وقال السافعي لا يجوز لها ان يعتكف في مسجد بيتها ولا
 تخرج المعتكف من المسجد الا حاجة الاشارة الى طهارة ومقدماتها وهذا التفسير حسن
 من ان يفسر بالبول والغائط تدبير ولا يتوضأ في المسجد وعرضه خلافا لمحمد ولا بأس بان
 يدخل فيه للوضوء ولا يكت بعد الفراغ او اطلع لانها من ايام حواكيه خلافا للسافعي هو
 بقول لانه الاعتكاف في الجامع فلا ضرورة في الخروج ولنا ان الاعتكاف في كل مسجد

مشروع فاذا صح المشروع فالضرورة مطلقه في الخروج في وقت بدورها اما يخرج في وقت
 يمكن ادراكها الكمال المعكف بعيدا وان كان قريبا يخرج وقت الرزاق الا ان الخطاب يتوجه
 اليه بعدة مع نسبتها وهي اربع قبلها وفي رواية الحسن عنه ستار كعبتين تحية واربع
 سنة ولو قال والسنن لكان اشمل لرواية الحسن ويجوز بعدا في الجامع اربع او ستا
 على حسب اختلاف الاخبار في النافذة بعد الجعة لا على خلاف الامامين اذ لا وجه للاختلاف
 ههنا فانه لا مضايقة في الخروج عندهما كما في الاصلاح ولا يثبت في الجامع اكثر من ذلك
 ولو لم يوافق في ذلك فلا فساد لانه محل له غير انه يوجب المخالفة لانه ما ملك في معتكف فكم
 كما في مختارات النوازل فان خرج من المسجد ولو ناسيا ساعة بلا عذر فسد اعتكافه عنه الامام
 لوجود المنافاة ولو قليلا وهو القياس اما لو خرج بعد رترعي كانه لم يخرج من المسجد فيخرج
 حيث بطلت الجائز فيه او لا خارج ظالم كرها او طوف على نفسه او ماله من المعابر في فطر
 في اخر من ساعته لم يفسد اعتكافه السحابة وفيه اشارة لانه لا يخرج لعبادة المريض
 ومجلس العلم وصدوة الجائز واتخاذ العزبي والطريق والجهاد ولو كان النفي عاما واداء
 الشهادة فانه يفسد ولكن لا يائمه كما في اكثر المعتمرات وفي الجوهرة حكم بعدم الفساد وفيها
 اذا ثبت عليه الشهادة وعلى هذا الجائز اذا ثبتت وعندهما لا يفسد ما لم يكن الخروج
 اكثر اليوم وهو الاستسح لان القليل ضرورة ولا ضرورة في الكثرة وقوله اقيس قولهما
 ايسر للمسلمين هذا كله في الاعتكاف الواجب واما في النفل فلا بأس ان يخرج بعد ذلك
 من المعتكف وتره ولو نه فيه اس في المسج خرج لاجلها بطل لانه لا ضرورة الى الخروج
 حيث جازت فيه ويجوز له ان يبيع ويتابع اس يترى فيه اس في المسجد لا احضار السلوة
 فانه مكره لانه من امارات السوق وقال يعقوب بن اس الظاهر من هذا الاطلاق جواز
 البيع والشراء مطلقا لكن في الزخيرة المراد به مالا بد منه من الطعام ونحوه واما اذا اراد
 ان يخرج ذلك تجزأ فكم وقال الزبيدي المصحح في اذ بعض السروج ان في قول صاحب الهداية
 لا يحتاج الى ذلك بان لا يجد من يقوم بجو كجه دلالة على هذا وفيه منع الدلالة كما لا يخفى
 فلنا مل واليجر السبع والشراء في المسج فكذلك في التعليم والكتابة والخطابة باجر وكل شئ
 له فيه له في سطو وسترى الزمان من كراهية التعليم باجر فيه لا يكون ضرورة وفي التسمي
 ان الخطابة يحفظ المسجد فلا بأس بخياطة فيه لغيره اس المعتكف واما الاكل والشرب فلا يكره

ایکڑہ من و کک

على الصحيح بحكم عليه اى المعتكف الوطئ ولو خارج المسجد لقوله تعالى ولا تأكلوا مما أتاكم من يديه وانتم تأكلون
في المساجد ودواغية اى وكذا يحرم دواغية الوطئ وهو للمس والقبلة وغيرهما لانها من دية اليد وليس
الاعتكاف بوطئ ولو تأسيا أنزل ولا خص الوطئ بالذكر لانه ان الكل او ترب في النهار
تأسيا لا يبطل اعتكافه والفرق ان حالة المعتكف مذكرة كحالة الاحرام والصلوة فلا يفذر
بالنسيان بخلاف حالة الصوم وعند الشافعي لا يبطل اذا كان تأسيا وكذا في الدواغية لما شهده
او في الليل لا دليل محل الاعتكاف كالنهار وكذا يفسد بالمس والقبلة والوطئ في غير فرج
البيان أن أنزل لان هذه الاشياء مع الانزال في معنى اطاع وان امنه بالتفكر والنظر لا يفسد
والاى وان لم ينزل فلا يفسد لعدم اجاع صورة ومنع وان حرم ويكره له الصمت انما اعتقد
ان الصمت قرينة للنهي عنه والافكير ويكره الكلام الا بحرية اى مما لا اثم فيه فان حرمة التكلم بغير
في وقت الاعتكاف استدل في غيره ومن نذر ببلانية الليالي اعتكاف اياها لم يفسد
لزم من بلانيتها المتقدمة عليها لان ذكر احد العدد من على طريق الجمع ينظم ما بارأى من
العدد الاخر وفيه استعار بانه من نذر اعتكاف ليلي لزم ما ياما المناصرة وان نذر
الاعتكاف يومين بلانيتها ليلتيهما لزمه بلانيتها وكذا العكس في ظاهر الرواية لا المنع
كما جرح خلافه لابي يوسف في الليلة الاولى منها لان الاعتكاف ولا يكون بالليل لا تبعا
لفرقة الاتصال او الاصل فيه الاتصال وهذه الضرورة لم يوجد في الليلة الاولى واما
نوى الشهر وجمع نهار يعني ان نوى في نذر اعتكاف اياها خاصة اى خصت بيته النهار
وافردت من بيته الليل خاصة وانفردا منها واجلته حال من البيته صحت نيته في الصور
لان نوى حقيقة كلامه بخلاف ما لو نوى بالايام الليالي خاصة فانه لا تصح نيته ولزمه الليالي
والنهار لان نوى ما لا يجمل كلامه كما لو نذر اعتكاف شهر ونوى النهار خاصة او نوى الليل
خاصة فانه لا يصح نيته لان الشهر اسم لعدد مقدر يستعمل على الايام والليالي فلا يجمل ما دونه
ويلزم التابع وان وصلية لم يلزمه بخلاف الصوم والفرق ان الليالي قابلة للاعتكاف
غير قابلة للصوم فيلزم الاعتكاف على التابع حتى ينص على التفريق ويلزم الصوم
على التفريق حتى ينص على التابع ويلزم الاعتكاف بالشرع يعني اذا شرع في الاعتكاف
فقطه قبل تمامه يوم فغلب القضاء لان افاه يوم على رواية الا عند محمد فلا يلزم
الاتمام الا ان اقله ساعة عنده انما هو الوجه المذكورة في ترتيب ما تقدم من الكتب

خالد بن الوليد

تقتضي تأخير الحج الى ما وجبه تقديمه على النكاح كون الحج من العبادات الملقاة وليس النكاح
 كذلك هو لغة القصد الى معظم المطلق المقصد كما ظن ومنه قول القائل يجوز بيت
 الزهرقان المزعوف اي يقصد قوله موطئنا ياه كما في المبسوط والفتح والكسر لغة وقيل
 الكسر لغة بجذ والفتح لغتهم وقيل بالفتح الاسم وبالكسر المصدر وقيل بالعكس لكن قرئ في التبريل
 بهما وهو نوعان الحج الاكبر حج الاسلام والاصغر العمرة كما في السلف وشرعا زيادة مكان بخصوص
 المراد بالزيارة الطواف والوقوف وبالمكان المخصوص البيت الشريف والجليل المسمى بعرفات
 ولو قال قصد مكانا ليقضي الشرعي اللغوي مع زيادة الا ان يقال الزيارة يتقضي القصد واداد
 بالمكان حيث ولذا قال في الاصلاح وهو زيارة بقاع مخصوصة فمركزين وغيرهما كمرحلة
 ومنه في البحر في زمان مخصوص وهو شهر الحج لفعل مخصوص وهو الطواف والسعي والوقوف
 محر ما فرض الحج لقوله تعالى ولله على الناس حج البيت الا في هذه الآية الشريفة انواع
 من التاكيد منها قوله تعالى ولله على الناس حج البيت الا في هذه الآية الشريفة انواع
 لان على الامام ومنها انه ذكر الناس ثم ابدل منه من استطاع وفيه ضربان من التاكيد احدهما
 ان الابدال تنبيه للمراد وتكريره والثاني الايضاح بعد الابهام والتفصيل بعد الاجمال
 ابرادله في صورتين مختلفتين ومنها قوله تعالى ومن كفر مكانا ومن لم يحج فليخطا على
 الحج ولذا قال صلى الله عليه وسلم من مات ولم يحج فليمت امة يهوديا او نصرانيا
 ومنها اكرام الاستغفار وزاد دليل السخط على التارك واخذ لا ومنها قوله عز العالمين
 ولم يقل عنه لانه اذا استغفر عن العالمين تناوله الاستغفار الامانة ولا بد من دليل على الاستغفار
 العامل فكان اول على عظم السخط كما في الكتاب ولقوله صلى الله عليه وسلم في الاسلام
 على خمس ومن جهتها الحج وعلى فرضه فقد الاجماع في العمرة لانه صلى الله عليه وسلم
 قبل له ايج في كل عام ام مرة واحدة فقال لا يلى مرة فزاد فهو تطوع ولا سبب البيت
 وانه لا يبعد فلا يكره الوجوب كما في الهداية وغيرها لكن في تمامها التعليل فلا لانه
 الوجوب قد يكرر مع عدم التعدد في السبب كما في وجوب الفطرة فله يكرر بكرر
 وفنه مع اتحاد السبب وهو الرأس تأمل على الفور اي على ان فعله فرض على الفور
 والاداء من الغدا بين يمين استباح من العا الاول للاداء عند ابي يوسف وهو ما ذكره
 ابن نجيم عزاه لانه سئل عن مال الحج ام تزوج فقال لا يحج به فذلك دليل على الوجوب

عنده على الفور ووجه دلالة على ذلك ان في الترتيب تخصيص النفس الواجب على كل
 حال والاستئصال بالحج بقوته ولو لم يكن وجوبه على الفور لما امر ما بقوت الواجب مع
 امكان حصوله في وقت اخر لما ان المال غارور الحج كما في الغاية وغيره لكن ان اريد النكاح
 مطلقا فهو ليس بواجب فلا يتم الدليل وان اريد النكاح حال التوقان فهو مقدم
 على الحج اتفاقا لانه تركه امرين ترك الفرض والوقوع من الزنا وما روى عن الامام
 في مطلق النكاح لانه النكاح حال التوقان بل وجه دلالة على انه لو كان وجوب
 الحج على التراخي لما قدم على النكاح وهو سنة في الحال لانه في تقديمه تقويتا لسنة
 ولائسي في تأخيره على تقدير التراخي فيقدم على انه فورس تأمل كما قال ابن كمال
 الوزير وهذا صحيح الروايتين عن الامام وهو المتأثر ولذا سقطت عدالة التأخير خلافا
 لمحمد والسافعي فانه عندنا يجوز التأخير لكن التعجيل افضل لان الحج وظيفة العمر لا يبرأ
 انه لو ادعى في السنة الثانية او الثالثة يكون مؤذيا لا قاضيا ولو تعين الاولى للنكاح
 في السنة الثانية قاضيا لا مؤذيا فكلما العمر كالوقت للصلاة وتأخير الصلاة الى آخر
 الوقت يجوز فكذا تأخير الحج الى اخر العمر بشرط ان لا يقوت بالموت يجوز وقال الكرماني
 على هذا فلو لم يحج حتى مات فهل ياتم بذلك فيه كسنة او جرحا احدها لانه لا ياتم بذلك
 لانما جازنا التأخير فلم يكن مرتكبنا مخطوئا بعد ذلك والثاني انه ياتم لاننا جازنا
 التأخير بشرط السلامة والاداء وهذا صحيح الاقوال والثالث ان حاشا الفقهاء الضعف
 والكره فليحج حتى مات ياتم وان ادركته الميتة فجاءه قبل خوف الفوات لم ياتم فاما
 اذا ظن الموت بالامارات فياتم بالقوت اتفاقا لا العمل بدليل القلب واجب
 عند فقدان غيره وفي المنع وينبغي ان لا يصير فاسقا مردودا الشهادة على قول ابي يوسف
 المعتمد بل لا بد ان يتوالى عليه سنون لان التأخير في هذه الحالة صغيرة لانه مكره مخربا
 ولا يصير فاسقا بارتكابها مرة بل لا بد من الاصرار عليها وهذا لما تقرره الفورية
 ظنية لا دليل الاحتياطية ولو حج في اخر عمره لميس عليه الاثم بالاجماع ولو حج الفقيه ثم
 استغنى لم يحج تانيا لان شرط الوجوب التمس من الوصول الى موضع الاداء لا ترى ان المال
 لا يشترط في حق المالك وفي السنود رايه كحج تانيا بشرط سقاي بقرض اسلام وحرية وعقل
 ومونغ فلا يفرض على الكافر والعبد ولو مدبر او ام ولد او محتاتا او ما ذوالا في الحج

ولو كان يمكنه ولا على العبد والمجنون فإنه غير محتاط كالصبي وهو اختيار فخر الاسلام وذهب
 الى بوجوبه الى انه محتاط بالعبادات احتياطا ونحوه المراد من الصحة التي استلظت في وجوب
 الحج سلامة البدن غير الاوقات المانعة عن القيام بما لا بد منه في سفر الحج فلا يفرض على مقعد
 وزمن ومفلوج ومقطوع الرجلين ولا على المريض والشيخ الذي لا يثبت لنفسه على الرحلة
 عند الامام وفي رواية عنها واما عندهما وفي رواية عنه يفرض في غير ذلك الاحتياج بالمال
 عندهما وظاهر كلامه ان الصحة شرط الوجوب وهو الاصح لكن الصحيح انه شرط الاداء فعلى هذا
 يلزم على المريض الايصاء لا على الاول كما في النهاية وقدرة زاد وراحلة وهما من شروط
 الوجوب عند الفقهاء وقال في الفتح ان القدرة على الزاد والراحلة شرط الوجوب
 لا العلم بخلافه ومراده عن احد من الفقهاء لان اهل الاصول قالوا لهما من شروط
 وجوب الاداء لا من شروط الوجوب كما حقق في موضعه القدرة على الزاد انما يمكن
 ما بقي النفقة وجواز السفر ذاهبا وجائيا والقدرة على الرحلة ان يكون له ما بقي ملكها او
 اجارته وفي صورة الاباحة لا قدرة اذ لا يبيع كنفه عن التصرف فيه فيقول التمكن ولو كان
 المبيع من جهة من لا منه عليه كالقريب وقال السافعي ان كانت الاباحة من جهة من
 لا منه عليه يجب والا فنفية قوله وعند مالك يجب بل زاد ولا راحة بان قدر عليه
 بالكسب اذا اعتيا والمشي والراحلة على ما قاله الا انه يرى اليقين القوي على الاسفار والاحمال
 التام اطلق يطلق على الذكر والانثى والتاء للمبالغة وفيه تارة الى انه لو قدر على غير
 الرحلة من بغل وحمار لا يجب لكن في الجمل اراه صريحا وانما هو بالكرامة ويعبر في حق
 حاله ما يملكه فمن قدر على رأس زامية وهي البعير الذي يحمل عليه المسافر طعاما ومنه
 وملكه السفر عليه وجب والابانة كما مر فيها فلا بد ان يقدر على ما يمكنه من شئ محلي
 نفسه الى المحر جانيين ويكفي للراكب احد جانبيه والمحمل بفتح الميم الاو اعبر النمان
 او العكس اليهودي الكبير وانما كان ان يكتفى بعقبه اس ما يتعاقبها عليه في الركوب فمرسحا
 فمرسحا او مشيا لا منزلا فاما يجب لانه غير قادر على الرحلة في جميع الطريق وهو شرط ولو قدر
 على المشي واستراح القدرة على الزاد كما في حق غير المكى والما فيه فلا ومن حولها كما فيها
 لانها لا يحتمل شقة فانه السبي الى الجملة اما اذا كان لا يستطيع الى المشي اصلا فلا بد منه
 فيسقط عنه في السراية الحج رايا افضل من الحج ما شيا على الفتوى وفي الفتوى ستاتي

وفيه تارة لانه لا يجب بالمال اطرام لكن لو حج به جاز لا للمعاصي لا تمنع الطاعات
 فاذا ادنى بها لا يقال انها غير مقبولة والمبادر في هذه الامور شرط عنه خروج قافية بده
 فان ملكها قبل فلا يلزم به في حيث تار ونفقة ذهابه واباه عطف تفسير لرادوا تركه
 كما اخبر فضلت حال بتقدير قد عرجوا الى الاصلية كانت المنزل واللات المحرقين
 كالكتب لاهل العلم والمسكن وان كان كبير يفضل عن حاجته فلا يجب بيعه والاكتفاء
 بدونه ببعض ثمنه والحج بالباية لكن ان فعل وحج كان فضل ونفقة عياله بالكسب
 اى من لزمه نفقة كالزوجات والاولاد الصغار والمخدم الا حين عودته الى وطنه
 من ابتداء سفره فلا يشترط بقاء نفقة يوم بعد العود وقيل يشترط وغرالى يوسف
 بعد عودته بشهر لانه لا يمكنه الكسب عقيب القدوم فيقدر ذلك بشهر مع امن الطريق
 لانه لا يقدر على الوصول الى المطلوب بدونه والمعتبر غلبة السلامة في الطريق على المصلحة
 به وفي السنة ولو كان الطريق بحر لا يجب الحج ولو كان نهرا كسيح والفرات يجب وقال
 الكرماني ان كان الغالب في البحر السلامة في موضع جرت العادة بركوبه يجب في ظاهره
 ان امن الطريق شرط الوجوب وفي الاصلاح وهو الصحيح وفي النهاية انه شرط الاداء
 وهو الصحيح فيلزم الايصاء وجمع وجود زوج او محرم اى الذي حرم عليه نكاحها ابدا
 بقراءة او رضاع او صهارة مسلما او كافرا او عبدا فلا يمتنع الزوج ولذلك ذكره
 للمرأة الساتية او العجوز بعد ما كانت خالية عن العدة اى عدة كانت وظاهره ان الحرم
 شرط الوجوب وفي الاصلاح وهو الصحيح لكن في الجوهرة ان الصحيح انه من شرائط الاداء
 يجب ان لا يصاب ان كان بينهما اى بين مكاتب المرأة وبين مكة مسافة سفر اى مسافة
 ثلثة ايام ولياها لانه لو كان اقل منها يجوز بل الحرم ولا تلحق المرأة بلا احد هاتين الزوج
 او الحرم الا عند السافعي ومالك تلحق مع النساء النقات طصول الامن بالمرافقة
 ولنا قوله صلى الله عليه وسلم لا تلحق امرأة الا ومعها محرم ولا بد من الحرم بخاف
 عليها الفتنة وتزاد بانضمام غيرها اليها فلا يفيد كونه النساء النقات معها وهذا الحديث
 معلل بدفع خوف الفتنة والزواج ادفع له فيلحق بالحرم دلالة ولا خوف فيما دون
 الثلاث فلا يفتن ولا الحديث وبهذا اندفع ما في الفرائد وغيره فليطاع وشرط كون الحرم
 عاقلا بالغ لا لاهل الصبي والمجنون عاجزا عن الصيانة غير مجوس لانه يستحل نكاحها ولا فاسق

لانه غير ايمان والا فلا يجب عليها كما في الخرافة ونفقت اى المحرم عليها اى على المرأة اذا
 لم يوافقها الا بنفقة وجب التزوج عليها لئلا يخرج من هذا على قول من قال هو من شرائط الاداء
 وفي شرح الطحاوى لا يجب ما لم يخرج المحرم بنفقة ولا يجب عليها التزوج هذا على قول من قال
 هو من شرائط الوجوب كى في اكثر الكتب لكن قال ابن كمال الوزير في المبسوط ثم يسترط
 ان تلك قدر نفقة المحرم لا المحرم اذا كان يخرج معها فنفقة في مالها الا في رواية عن محمد لانه
 يخرج على طرود فاذ تبرع به لا يستوجب تبرع النفقة عليها ووجه ظاهر الرواية انها لا
 تنسب الى اداء الحج الا بنفقة ايضا مما لا بد منه في اداء شرط الوجوب او شرط الاداء انتهى
 وبهذا التقرير تبين ان وجوب النفقة على قول من قال هو من شرائط الوجوب لا ادوار وعدم
 وجوبها على قول من قال هو من شرائط الوجوب ليس في محل تدبر وكج المرأة مع المحرم
 حجة الاسلام اى الحج الفرض بغير اذن زوجها وقت خروج اهل بيته او قبله يوم او يومين
 وليس له منعها عن حجة الاسلام وله منعها عن كل حج سواها كما قال رشيد الدين في المناسك
 وقال السافى له منعها مطلقا فلو اصر من ميثقات هذا تفريع ما من شرائط صحة او عيب
 فبلغ اليه او عتق العبد ففقه كل منها على احرامه وانما اعمال الحج لا يجوز فرضه لانه الاحرام
 انعقد للنفل فلا يأتى به الفرض خلافا للسافى وانما ما قيل ولو اصر من صبي عاقل فبلغ
 ومثله ما عاقل لانه ان كان لا يعقل فاحرم عنه ابوه صار محرما وقد اخل بهذا القيد في اكثر
 فلم يمس بسبب تدبر فانه بعد البيع بعد البلوغ قبل الطواف والوقوف احرامه بان يرجع
 الى ميثقات من المواقيت ويجوز التلبية باج للفرق بين ذلك التجديد لانه لعدم الالهية
 فكيف احرامه لانه لما فلو رجع لا تجديد الاحرام ادى فرضه بخلاف العبد لانه لا يصح تجديد
 احرام العبد المعنى لانه لا الهية الاحرام كما احرامه لازما فلا يخرج عنه الا بالاتمام وفي الفقه
 والافق والخبر في التلبية فلو حج ما فراقه فخرج فافق واسلم فجدد الاحرام اجزاها وفرضه
 اى فرض الحج الا ان من الركن والشرط كى في القويستان الاحرام وهو عبارة عن مجموع التلبية
 بالقباب والتلبية باللسان وفصل بعضهم ذكر التلبية باللسان ايضا مع ملاحظة القلب اياها
 وهو شرط التلبية جاز تفريده على شرائط الطهارة للصلاة وحكم الركن بانيتها من
 بين فرائض الحج استدلوا بمقتضى من العاقل القابل والوقوف اى المصور ولو ساءت
 منه زوال عرفة الى طلوع فجر الفجر بعرفة وطواف الزيارة اى الدوران حول البيت

في يوم من ايام النحر سبع مرات ويشاركه في الحج اتفاقا ويقوم الكثر طواف الزيارة معا الحرام
 في حق الركن وداجبه اى الحج الوقوف بمزدلفة ويسمى حجبا ايضا اى الوقوف بجميع ولورثة
 من بعد صلوة فجر الفجر الى ان يسفر صبرا وانما سميت بفعل اهلها لان الحاج يجمع فيها بين
 الصلوتين اولها ادم عليه الصلوة والسلام اجتمع فيها وازدلف اليها اى دنيا وعند
 السافى هو ركن في احد قوليه وفي الاخر هو سنة والسعى اى سبع مرات بين اعلى الصفا
 بالقصر واعلى المروة فبغيره يصعد بهما واجب لجوازه بعد التخلل من الاحرام ولو كان ركن
 لما كان كذلك لكن في الكلام اشكال من وجهين احدهما انه لا يجب التسبيح والتسلي في السعى
 مستوفى في بطن الوادي لا غير كما سبق وهما جملتان ترقيا الاول ما لم يخل الا جنوب البيت
 والثاني ان السجدة ما بينهما سنة وتسوية وسبقا به ذراع كذا في القويستان وعند السافى
 انه ركن ورمى الجار اى رمى سبعين حجرة في ايام النحر والتسبيح للافاق وغيره ومن عدة
 حصاة تاجعت في المناسك وسميت حجرة لجرها بها كذا وضافت الى رمى الجار
 لادنى ملاية والمعنى رمى الحصى الى الجار والمقصود الاصل من اتباع سنة المسلمين
 عليه الصلوة والسلام لانما لم يرد في الولد جاء الشيطان يوسوسه كما ابراهيم عليه السلام
 يرمى الاجار طرداه فطاف نسما وطواف الصدر بالتحريك وفي النفث اى سنة وهو
 مذهب السافى والمعنى طواف البيت عند الرجوع الى مكانه للافاق اى الخارج من المواقيت
 فلم يجب على المكى اذ لا وداع عليه وقال ابو يوسف انى احب للمكى قال اهل اللغة الافاق
 النواحي والواحد افق والنسبة اليه افقى واما الافاقى فمكر فان الجبل اذ لم يسم به لا
 ينسب اليه وانما ينسب الى واحدة ويكون اى يقال اى الجبل بالاستهتار وغلبة الاحتمال
 ياخذ حكم التسمية فيفوز النسبة اليه بعد ذلك كما في الاصلاح ويكون اى يقال اى الافاق
 ليس جميع حتى وجب رده في النسبة الى الواحد فحق سبويه اى الافعال للواحد وقال بعض
 العرب هو انما كان في الفائق وغيره تدبر والخلق او التقدير واخذ رؤس الشجر بقدر
 الكلمة عند الخروج عن الاحرام الا ان الملق افضل وقيل انه سنة وكل ما يجب بركه الدم سبى
 تفصيل الغرائز ان شاء الله تعالى وغيرها من الفرائض والواجبات سنن وماركها سنى وادب
 تاركها غير سنى ويسمى تفصيلها ان شاء الله تعالى واستهتار اى الشهادة الى اى يصح تسمى افقا
 الا فيها سوال ودوافقة بكسر القاف والسكون ويجوز فقها والعصر الاول من ذى الحجة

بكمه الطار وحكي فتحها لكن قال الطبري الفتح لم يسمع وهو المراد في قوله تعالى اطيح اشهر
 معلومات وهو مروي عن العبادلة وعبد الله بن زبير فالمرح من اطلع شهره كز وبعض
 شهر مجاز حيث جعل بعض الشهر شهرا وما في المخرج من اسم اطلع يسترك فيه ما ورد في
 برليل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما فلا سوال فيه ايضا وانما يكون موضع السوال
 لو قيل ثمة اشهر معلومات كذا في الكشاف ليس بسديد فانه قول مرجوح لا يليق بفضة
 القراء كما في الفقه سنا في ويكره كراهية التحريم الاحرام له اى اطيح قبلها اى الاشهر سواء
 امن على نفسه من الخطرات او لا بخلاف تقديم الاحرام على المواقيت في الاشهر وهو
 اطلق في الخطوط ان من الوقوع في محظور الاحرام لا يكره وفي النظم انه يكره الا عند
 اليوسف وفي القول الجدير للتأني لا يجوز وينقذ عمرة والعمره سنة مؤكدة وقيل
 فرض كفاية وهو قول محمد بن الفضل البخاري وقيل واجبة لا فرض عين كما قال الشافعي
 فان قلت ما جوابك عن قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله فانه امر وهو يفيد الاقراض
 قلت الا انما يكون بعد الشروع ولا كلام لنافيه لان الشروع ملزم وكلام فيما قبل الشروع
 والمراد انها سنة في العمرة واحدة فمن اتى بها مرة فقد اقام السنة غير مفيد بوقت
 غير ثابت انتهى عنها في الاذهان في رمضان افضل وجازت في كل السنة لكن كرهت
 يوم عرفة واربعة بعد ما والمواقيت جمع الميقات وهو مذكور بين الوقت المعين
 والمكان المعين والمراد بها هو التالي لان المراد مواقيت الاحرام اى المواضع التي
 لا يجاوزها الا حراما كما في اكثر المعبرات وهي ثلث ميقات الافاق وميقات اهل
 الطل وميقات اهل طرم والمراد بها هو الاول قال في الغاية لو جاوز الميقات كافر
 برز اطيح ثم اسم فالتس عليه للحج ورة بغير احرام وكذا الصبي لانه ليس باهل ذكره في الحديث
 كنه تلك الخطابون من اهل مكة اذا جاوزوا الميقات كان لهم دخول مكة بغير احرام
 ذكره في الخفايق فالعموم المفهوم من المواضع التي لا يجاوزها الا حراما ليس بذلك
 قال بن حجر انه تعالى الله عليه وسلم وقتها لاهل الافاق قبل الفتح ثم اعلم انه يستفح
 ثم قيل ميقات الحج نوعان زمني ومكاني اما الزماني فاشهر الحج كما قرناه انفا واما
 المكاني فثلاثة الاول المدينة ومنه منسوب الى مدينة صلى الله عليه وسلم
 والثاني مكة ومنه منسوب الى مكة والثالث ابي حنيفة ومنه منسوب الى ابي حنيفة

وعلى ما ميل من مكة هو بعد المواقيت اما اولهم اجور اهل المدينة واما الفرق بابل سائر الافاق
 فاهل المدينة اقرب للمكة من غيرها والثاني للتاسمين واهل مصر وغيرهما من ارض العرض حجة
 بنهم الجبل وسكون الطار المهلة سمي بها لانه قوامتوا فيها فاجفهم السبل اى السبل مصلهم واسمها
 في الاصل مهلة قال النووي بينها وبين مكة ثلث مراحل على نماز مراحل من المدينة وهي
 قرية بين المغرب والشمال من مكة من طريق نبوك قيل ان الجحفة قد ذهب اعلامها ولم
 منها الارسوم خفيفة فلذا تركها الناس الان الى رافع بالراء والمهزة والغين المعجمة وبعضهم
 يجعله بر النض ورابع احتياطا لانه قبل الجحفة نصف مرحلة او قرية من ذلك والثالث
 للعراقيين واطر اسلا واهل ما وراة النهر واهل المشرق ذات عرق بكمه العين وسكون
 الراد ارض بجهة على ستة واربعين ميلا من مكة وقيل مرحلة وانما سمي بها لانه فيها جبل
 صغير يسمى البوق والرابع للتجديين ومن سلك هذا الطريق من بسكون الراد جبل مطيل على
 عرفات بينه وبين مكة مرحلتين ويسمى العرب قرن المنازل قال قائلهم الميسال الربع
 ان ينطقا بقرن المنازل قد اخلقا وقد زعم الجوهري انه بالقرية فاضطوا واما اوليس القرن
 نسبة الى بني قرن ومن ظن انه منسوب الى هذا الميقات فقد سهى والخامس لليمنيين والتهامي
 وغيرهما بابل بفتح الباء واللايين وسكون الميم سلكا جنوبى مكة وهو جبل من جبال تهامة
 على مرحلتين بمكة واصله الميم بالهمزة وحكى يرمم لانه من المواقيت يكون لاهل هذه الامكنة
 ولمن مر بها من خارجها فالكلام من يراو بكر لا يمر بواحد من هذه المواقيت المذكور قالوا عليه
 التحريم اذا حادى احزابا ويعرف بالاجتهاد وعليه الاجتهاد فالكلام من يراو بكر لا يمر بواحد من هذه المواقيت المذكور قالوا عليه
 من مكة كما في الفتح ويحرم تأخير الاحرام عنها اى عن هذه الميقات لمن قصد من الافاق والى
 والحرى والمكي الخارجين للتجارة او غيرها وفيه اشارة الى رد الشافعي فاقصص لزوم الاحرام
 لمن قصد الحج والعمرة فقط في بقصد الدخول لانه لو لم يقصد ذلك لم يكن عليه التحريم كما سنبين
 ان شاء الله دخول مكة للحج والعمرة او الله التوطن او غيرها فان دخل بلا احرام فعليه حجة او عمرة
 وكذا في كل مرة ولو قال دخول طرم مكة اولى لانه يكتفى في وجوب الاحرام عليه قصد دخوله
 ولا حاجة الى قصد دخوله مكة تدبر وجاز التقديم اى تقديم الاحرام على هذه المواقيت بعد دخوله
 الاشهر وهو افضل اذا امن مواقيت الخطرات والافاق تأخير الميقات افضل وقال
 الشافعي الاحرام من الميقات افضل لان الاحرام عنده من الاركان لانه الغاية وغيره لكن

لو كان ركنا لما جاز تقديمه على الميقات لا أفعال لا يجوز تقديمها عليه وتقدم الاحرام على الميقات
جائزا بالاجماع اذا كان في الشرايط والخلاف في الفضيلة وعدم الجواز عنده قبل الشرايط
وفي القهستة والافضل من دونه اهله لا التاخير الى الميقات بطريق الرخص ويحل لمن
هو داخلها اي المواقيت دخول مكة طاعة لا للمسك غير محرم لان في اجاب الاحرام عليه في كل
مرة صرحا لانه يمكن دخوله طاعة فصار كالمكي بخلاف ما اذا دخل في وقت آس وقت الاحرام
لا بل داخلها للحج والعمرة الحل بالكسر وهو ما بين المواقيت والطرم لا الحل الذي هو خارج الحرم
والطرم صفة كالميقات فلا يدخل الطرم اذا اراد اصحاب الحرم والمكي اي الميقات لمن
استقر بمكة والطرم ولو قال ومن بالطرم لكاه اولي لعدم اختصاص هذا الميقات بالكلية في الحج
الحرم وفي العمرة الحل قالوا في العمرة النعيم افضل قبل مقدار الحرم من جانب المشرق ستة
اميال ومن الشمال اثني عشر لكن الاصح ثمانية اميال تقريبا واربعة ومن المغرب ثمانية عشر
ومن الجنوب اربعة وعشرون وصد بعض الافاضل فقال والحرم التحديد من ارض حكمة
ثمة اميال اذا تمت القارة وسبعة اميال عراق وطائفة وجده عشرة ثم تسع جعارة
في بيعة الاحرام وهو مصدر احرم الرجل اذا دخل في حرمة لا تهتك والمراد الدخول في الطرفة
المنصوصة بالنسبة او ما يقوم مقامها واذا اراد الحاج او المعتمر الاحرام نذبه فيعلم انظاره
وقص شاربه ويخلق عائقه ويمنع ابله هو المتوارث ثم يتوضا ويغتسل لتحصيل النقاثة
وارادة الراجحة الكهنة حتى تؤمر به الحائض والنفسا ولهذا لا ينوب التيمم عند الفجر لانه
ملوث فلا يحصل المقصود وهو اي الاغتسال افضل لانه البخ تطييفا وليس في ذلك عطف
جل عليه فانه مكروه وهو من وسط الانس ورواه من الكتف فيسره الكتف وليسته
فوق السرة وان عزر طرفه في ازاره فلا بأس في اذا وجبه والافتيق سر اوليه وتيزر به وقيض
ويتم به بعد يديه البقيين وهو ان الجدي والشئ الابيض افضل لقرية من الطهارة
وقضل الابيض ولو كانا غسلا من طاهر من اوليس ثوبا واحدا البسرة عورة جاز طصول
المقصود لكن الاول هو السنة وتطيب اي ليس له استعمال الطيب في بدنه قبل الاحرام اوجب
قيده بالبدن لا يجوز التطيب في الثوب بما يبق اثره على الاصح وفي اطلاقه اشارة الى استعمال
ما يبقى اثره على المسك وما لا يبقى فلا يخلو في الاول ويجوز في موضع الاحرام ركعتين وقراءة
فيها فاتحة والافضل بعد الفاتحة قل يا ايها الحافظون والاخلاص نزهة بعفاه عليه السلام

ابن عيينة

ولا يصح في الوقت المكروه ولا يقض في كاه من افراد باح يقول عقيبها اي الركعتين
بمساة مطلقا بخلافه اللهم اني اريد الحج فيسره لي لاني لا اقدر على هذه الافعال الابنية وتقدم
منه فما قبلت من جيبك وخديك علي السلام حيث قال ربنا تقبل منا انك انت السميع
العليم وان نوى بقلبه لا بمساة اجزله طصول المقصود لكن الاول اول ولو نوى مطلقا الحج يقع
عنه الرخص وليس شرط الاخرس ان يحرك لسانه مع النية وفي المحيط تحريك لسانه مستحب
ثم يلج عقيب صلوة وهو افضل عندنا وعند السافق الافضل ان يلبس حين ما استوى على
راحته وعند مالك على البعد وانما اختلفوا لاختلاف الرواية في اول نية عليه السلام روى
ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه السلام له دبر صلوة وابن عمر انه له حين ما استوى على راحته
وجابر انه له حين ما استوى على البعد والصحاحنا اخذوا برواية ابن عباس لانها محكية في الدلالة
على الاوليه وروايتها محكية لجواز ابن عمر لم يشهد نية النبي عليه السلام وانما شهد نية جابر
الستوانه على راحته فظن ذلك اول نية وكذا جابر رضي الله عنه فيقول ليبيك اللهم ليبيك
والنية للتكثير والتشابه بفعل مفعلة المزيه الى التلافي ثم انصف الى ضمير الخطاب ومعناه
الماقيم على طاعتك البيا بعد الباب اي اروا لما عنتك بعد لزوم من لب بالمكة اذا اتقا
به وهو واجبة لدعوة ابراهيم عليه السلام على الاظهر لانه لا فرغ من بناء البيت امره ان يعلم
اليه فذعاهم على ابي قبيس فاسمع الله صوته الناس في اصحاب اباهم وارحامهم فتم من
وافق بالنسبة مرة فقد حج مرة ومن زاد فراد ومن لم يوافق بها لم يحج اصلا وقيل الداعي
هو الله والرسول عليه السلام لانه دعاهم الله ورسوله الى الحج ليبيك لا لتركيبك لك
الستيف ليبيك اخطرك بك بسم الله لا بفتحها ليكون ابتداء البناء وبالفتح صفة للادوي
فكاه المعنى اتى عليك بهذا التا اخطرك ولا كذلك اذا كسرت لانه يعبر الستيف
بمعنى التعليل فانه قيل لم يقول ليبيك فقال لا اخطرك ولا هو اختيار مجز ولا يخفى ان تعليل
الاجابة التي لانهاية لها بالذات اول منه باعتراف الصفة واراد بالصفة المتعلق بالغير لانه
الخوي والصفة لك خبر ان او خبر المبتدأ تقديره اخطرك والصفة متبنا لك والملك
كالصفة لا لتركيبك لك الستيف ولا ينقص منها اي من هذه الكلمات لانها ماثورة ومجوز
الزيادة مثل ليبيك وسعديك واخبر بيديك والرعاء ليبيك والعمل ليبيك والحقن
غفار الذنوب ليبيك لان المقصود من التلبية التا فلا تخل الزيادة به خلافا للسافق في رواية

فاذا لم يعثر مفهوم المخالفة على ما عليه القاعدة من اعتباره من رواية الفقه وذلك
 لانه يصير محما بجل نساء او تسبيح قصدي التعظيم في ظاهر المذهب ولو بالفارسية خلاف للشافعي
 ناولا والعمرة فقد احرمت فلا يصير محرما بالتبعية بالنيات بالنية او ما يقوم مقامها من
 سوق الكهني فقد صحح بالنية السابقة لكن لا اقر ان بالتبعية افضل فليست انما يجنب
 الرقت وهو الجاع ودواعيه كخضرة النساء واذا لم يكن بخضرة تنفس فلا بأس قبل الكلام
 البقيح والقسوق وهي المعاصي وهو في غير حال الاحرام انتهى عنه فكيف في الاعراب
 والجدال وهو الحظا مع الرفقة والحزم والمكاريه وما قيل انه مجاز في المشركين في تقديم
 الحج وتأخيرها فليس المراد بها وقتل صيد البر احرار عز الجاهل فانه جائز والاشارة اليه اى
 ان يصير الاصيد باليد ويقتضى الطهور والدلالة عليه ان يقول في مكان كذا صيدا
 ويقتضى الغيبة كما في آية الكتب لكن في تخصيص الاشارة باليد والدلالة بالقول المذكور
 نظرا لما في وقتل القمل والتطيب والتدخين والتخفيف طاه وتسم الرياحين والتمار
 الطيب وقلم اى قطع القلم بالضم او بضمين وبالكسر شاذ سواء قلم بنفسه او غيره بامره
 او قلم ظفر غيره الا اذا انكسر بحيث لا ينمو فلا بأس به وجعل شعر راسه كذا او بعضا او بدنه
 والمراد بخلق بدنه ازالة شعره باى شئ كان من الخلق والقصر والتف والتشوير والاحراق
 من اى محل من الجسد مباشرة او تمكينا ولو قال اخذ الشعر لشم اى قطعها
 خلا او بعضا وسر راسه ووجهه وقال السافعي يجوز للرجل ستر الوجه وغسل راسه
 او طيه باى طهر لانه نوع طهية فيجب الدم عند الامام الفحل وعندهما عليه صدقة لانه ليس بطيب
 ولكن يقتل الهوام وغرابي يوسف روايا اخرين اصدى ان لا شئ عليه واخرى ان يجب
 عليه دكان وليس تقيص او سر او بل او قبا البسام قدا كما اذا دخل البدر في القبا والقبصر
 لهيب غرم غير ليس الخيط اما اذا انشأ كعبه قبا في زاوية او قنطرة او قنطرة لا فيها من نظيفة
 الراس والظن ان ذكر ستر الراس يعني غزاه او خفين الاعلى ان لا يجزى فليمن فيقطعها
 من أسفل الكعبين اعني المفصلين الذين وسط القدمين عند مفصل الشراك وليحت
 ليس ثوب مسخ بغيره او ورس او عتق فلا يفتا في المعصر اما غسل ثوب لا يفتى
 واختلاف المترا في شربه فتيلا لا يفتح وقيل باليشوش والثاني غير صحيح لانه العبرة بالطيب
 لا بالرائحة لانه في شربه فتيلا لا يفتح وقيل باليشوش والثاني غير صحيح لانه العبرة بالطيب

فانه المستصفى وعلى هذا لو قال وليس ثوب مسخ بما له طيب الا بعد زواله كما في الاصطلاح
 لانه اخضر واوله ويجوز ان اى اللحم الاغتسال ودخول الحمام بحيث لا ينزل الوسخ ولو قال
 الاستجم الكا اتمل وادخر والاستظلال بالبيت والمحل لا يخرج عن الغسل والقي
 على شجرة ثوبا فاستظل وهو محرم لكن لم يصيب راسه ووجهه فلو اصاب احداهما كره وشدد
 الهيميز بالكسر ما يجعل فيه الدراهم ونسرة وسط وقال مالك بكه يصب ذلك اذا كان
 فيه نفقة غيره وكذا يجوز السيف والسيلاح والمنطقة والقم والاكتمال وفي السراويل لو اكل
 بالكل في طيب مرة او مرتين فعليه صدقة وان كثر فعليه دم ومقابلة عدوه دفعا للضرر
 بكثرة التلبية ما استطاع فانها سنة حال كونه رافعا بها صوته عقيب الصلوة وكلما على سرفا
 بفتحين اى مكانا مرتقا او هبطا اى نزل واديا اى خفيفا وكان في الاصل سبلا في الما
 اولي ركبنا بالفتح والكسر هم الصحاب الابل في السقودون غيرهما من الدواب ولا يطبق
 على ما دون الدابة وليس بجميع راكب كما توهم ذكر الركب اخراجا للكل خارج العادة
 لا للاحرار وكثرة الحرم التلبية بالاسم ولو قال او السحر اى دخل وقت السحر لكان
 اوله وهو سبب اخر الدليل وهو المأثور والاصل في ذلك ان التلبية كالتيكبة في الصلوة
 فيؤتى بها عند الانتقال من حال الى حال ووقت السيقاظ **فصل** فادخل مكة ليلا
 او نهارا لكن النهار مستحب ابتدأ منها بالمسجد اطرام من جانب الشرق من باب بني شيبه
 متواضعا خاشعا مليا ملا خطا جلالة البقعة مع التلطف بالمراحم لا روى ان النبي عليه السلام
 اول شئ بداهه حين قدم مكة انه توطأ ثم طاف بالبيت ومن هنا تبين ان الالة بالاسجد
 لا ينافيه تقديمه بالانية في الدخول في المسجد المراد من دخوله عم المسجد على الفور من عبادة
 الراوى كما دخل مكة الدخول قبل الشروع بعمل اخر ويقدم في دخوله رجل اليه ويقول
 بسم الله والحمد لله والصلوة على رسول الله واللهم افتح لي البواب رحمتك فيها واغلق
 عني ابواب معاصيك وجنح العمل بها فاذا عاين المناسب بالوادى البيت اطرام الوا
 في وسط المسجد هو عام اتفاق لهذا المكان الشريف زاده الله شرفا اللهم ليرى بتقبيل عبته
 العلية بكرة سيد الانبياء والمرسلين وبكرة جميع الراسين امين يا رب العالمين
 كبرياى قال الله اكبر يعنى من البيت وغيره وبما راى قال لا اله الا الله تحزنا عن الوقوع
 في نوع شركت لعظمته ثم يرفع يديه بالدعاء ويقول اللهم انت السلام ومنك السلام

واليك يرجع بالسلام فحين رجا بالسلام وادخلنا بفضلك واركت دار السلام تباركت
ربنا وتعاليت يا ذا الجلال والاكرام اللهم زد بيتك هذا تعظيما وتكريما وتكثيرا
وزد من عظمه وشرفه وكرمه ومن حج واعتمره وتعظيما وتكريما وتكثيرا واما ما سأل الله تعالى
حاجة لانه يستجاب اذا رآه ومن اهم الادعية طلب الجنة بلا حساب ومن اهم الازكار
الصلوة على النبي عزم ولو بوقت محنة المبسوط لمشايد الحج تسديد الدعوات فان التعيين
يذهب رقة القلب وان تبرك بالمنقول منها فمن روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يقول اذا التقى البيت اعوذ برب البيت من الدين والفقر وضيق الصدر وعذاب القبر وابتداء
بالحجر الاسود الذي كان ابيض مضيئا ما بين المشرق والمغرب ثم صار اسودا ليحيى اهل الدنيا غريزة
الحق والبر في عنه قدر تبر واربعة اصابع كما في القهستان في المستقبل السني باذنه المكين عليه
فائتة ولم يخف فوت المكتوبة والوتر والسنن الزائدة او الجاعة فاذا خشي قدم الصلوة
على الطواف وكبر وامل حال كونه راقعا يدعي بالصلاة اي كما يرفع اليدين لهما ثم يرسلهما في نحر
الطريق ويانه يجعل يطن كفه نحو الحجر افعالها هذا منكبه وقال ابو يوسف في الملا يستقبل
بباطن كفيه القبلة عند افتتاح الصلوة والستيل الحجر وقنوت الوتر وتكبيرات العبد
ويستقبل كفيه الى السماء عند رفع الايدي على الصفا والمروة وبغرفات وعند الحجر وقبلته
اي الحجر لا يقويت استطاع من غير ايدله باصم ويسلم ثم لم يقدر عليه غير مؤد والاسلام عند
الفقره ان يفتح كفه على الحجر ويصلي بغير او كنه ان يقدر عليه باليد غير مؤد شيئا كان في يده
ويقبله اي ذلك الشئ ويشير اليه اي لا حجر حال كونه مستقبلا كبيرا اسلملا حامدا لله تعالى
مصليا على النبي عليه السلام ويقول بعد ذلك عند ابتداء الطواف اللهم ايمانك وتصديقا
بتابك ووفاء بعهدك واتباعا لعاليت نيك عزم لا اله الا الله والله اكبر اللهم اليك
سبقت يدس وفيما عندك عظمت رغبتي فاقل دعوتي واقل عسرتي وارحم فقرعي وجدي
بمغفرتك واعذني من معصيتك الفتن ويطوف طواف القدوم ويقال له طواف النية
وطواف النقا وطواف اول عهد بالبيت وهو سنة للافاة لا لكي لا يكتفي المسجد
الحرام فيه وليس لاهل المواقيت داخلها وخارجها كما في اكثر المعبرات وفي خزانة المقربين
انه واجب على الاصح حال كونه اخذ اي شاعر عزم يمينه اي جانب يمينه اي يمين نفسه
حال استقبال الحجر ويومين الطائف مما يلي الباب اي باب الكعبة قال في الزخيرة ولو اخذ

عز يساره ليعتد طوافه في حكم التحلل عندنا وعليه الاعادة ما دلكه وان رجع قبل الاعادة
فغلب دم وقال السافعي لا يعتد بطوافه وقد اضطجع رواه باه جعله امي وسط الرواد
تحت ابطه الايمن والى طرفه على كتفه الايسر ويكون كتفه الايمن مكشوف والايسر مغطى
يفسر الاضطجاع يقال اضطجع يتوبه وقوله اضطجع رواه سهو كما في المغرب وهو سنة في
ظاهر الرواية ويجعل طوافه وراة الطيف من لوطاف مما بين وبين البيت لا يجوز لكن يستقبل
المصلى طيفه لا يجوز اخذ بالاحتياط في كل الحكمين وهو موضع من الركن العروة الى السببي
فيه ميزاب له على ستة اذرع وثم من البيت قريب من بعد لانه قد كان ثلاثين ذراعا في ثمانية
عشر من طيف وهو الكسر ما يبعث مفعول لانه ترك حين رفع البيت بالناء او بمنه فاعل
فان العرب طرحو عليه شيئا باطافوا بها فاخطم بالمرور كما في القهستان في ويقول اذا حاذى
الكتف وهو الجدار الذي بين الحجر الاسود والباب في اول طوافه اللهم لك المستحق
على فصدق بها على واذا حاذى الباب يقول اللهم هذا البيت منك وهذا الطرم حرمك
وهذا الايمن امنك وهذا مقام العائدين اعوذ بك من النار فاعذني منها واذا حاذى
المقام على يمينه يقول اللهم ان هذا مقام ابراهيم العائذ لك من النار حرم طومنا وتبرنا
على النار واذا الى الركن العروة يقول اللهم اني اعوذ بك من الشرك والتفارق والتفريق
وسوء الاخلاق وسوء المنقلب في الابل والمال والولد واذا الى ميزاب الرحمة اللهم اني
اسألك ايمانا لا يزول ويقينا لا ينخد ومراقفة ببيتك محرم اللهم اظنك تحت ظل عرشك
يوم لا ظل الا ظل عرشك واسقني بكاس محمد عزم شربة لا تنفد بعد ما ابدوا واذا الى الركن الثاني
يقول اللهم اجعل حجى مبرورا وسعي مسكورا وذنبى مغفورا وتجارة لن تبور يا غير يا غفور
واذا الى الركن الثاني يقول اللهم اني اعوذ بك من الكفر واعوذ بك من الفقر وعذاب
القبر ومن فتنة الدنيا والمات واعوذ بك من الخزي في الدنيا والاخرة وعند الحجر اذ يلفه
يقول اغفر لي برحمتك واعوذ برب هذا الحجر من الدين والفقر وضيق الصدر وعذاب
القبر سبعة استواط جمع سنوطة اي طوفة مفعول يطوف فلو طاف تامنا عالما بانه تامن
اخضعوا فيه والصحيح يلزمه انما الاسبوع لانه شرع فيه ملتزمنا بخلاف ما اذا ظن انه سابع
ثم تبين انه تامن فانه لا يلزمه الاتمام لانه شرع فيه مسقطا لا ملتزمنا كالعبادة المصنونة
في الحج واعلم ان مكان الطواف داخل المسجد ولو در السوارس وزمزم الا خارج المسجد بئر

بالهم اسم السبع في المنى ويجزى منكبه في التذات الاول جمع الاول منها اسم من الاشياء الماروك
 عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من اخط الى اخطا ومنه اربعون ولوزحه الناس
 في الرمل وقيل انما انجد فجة لانه من سنة الطواف بخلاف السلام اخط الى الاستقبال
 بل له وفي شرح الطحاوي انه ان زحوا يمشي حتى يجزى الرمل ويمشي في الباق على هيئة بكسه الهاء
 اسم على السكينة والوقار ولا يرمل لكن لورمل فيها لاسي عليه ويستلم اخط على الوجه الذي
 مر كما مر به اسم اخط الاستطاع والاستقبل ويكبر ويقول في كل مرة رب اغفر وارحم وتجاوز
 عن تعلم انك انت الاعز الاكرم ويحتم طوافه بالاستسلام وما يقوم مقامه لانه عم فعل كركب
 والسلام الركن الثاني من غير تقبل ويقول عند ذلك اللهم اني استسلك العضو والعافية
 في الدنيا والآخرة ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقبنا عذاب النار وليست الاكثر
 من ذلك كما مر به حسن اسمي فلا ين في ظاهر الرواية وغيره انه سنة فيقبل مثل اخط
 الاسود والدلائل من السنة تشهد في السراجية انه لا يقبل في ارفع الاقارب ولا يستلم الركن
 الرابع والسابع ثم يصلي في وقت صباح فيه التطوع ركعتين عند المظالم اسم الله ابراهيم ثم
 وهو ما ظهر فيها اثر قديم وهو حجارة يقوم عليها عند نزوله وركوبه عند اتيان باجر وولده
 وقيل في ابراهيم اطمم كذا اوجت اسمي في ابي موضع تشير الى ابراهيم في ابراهيم الا فضيلة والا
 فان صلى في غير مسجد جاز ولو بعد الرجوع الى ابيه ما لم يدطوف السبع اضر واما الركنان
 واجبت عندنا بعد كل السبع كما في اكنة المعبرات وفي النظم التي انما سنة كما قال الشافعي
 في قول وفي طواف القدوم وهو اسم طواف القدوم سنة لغير المقيم مكة واذا فرغ من الطواف
 والصلوة يقول اللهم اغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات واغفر لي ذنوبي واغفر لي ما زلت
 وبارك لي فيما اعطينت واخلف على كل غائب لي بخبره ثم اسم بعد الصلوة يعود الى اخط الاسود
 ويستلم اخطا ويخرج على السكينة بعد ما تشر من ما رزق ولقول عند ذلك اللهم اني
 استسلك رزقا واسعا وعلما نافعا وسقانا من كل دار من ابي باب تاركن الاول من باب
 انك طوافه الى الصفا ويقدم رجاء اليسير في الطواف ويقول بسم الله وعلى ما روى رسول الله
 عنهم فتفتح في ابواب رحمتك وادخلني منها واغفر لي من السيئات الرجيم فيصعد عليه حتى يمشي
 البيت ويستقبل البيت اسمي فيقول اليه وبكيت فيه قدر ما يقرأ سورة من المفصل لكن ان لم يكن
 يجزيه ويكبر ويقرأ الحمد لله وحده لا شريك له الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا
 ان هدانا الله

لا يموت بعده اخط وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله ولا نعبد الاياه فخلصين له الدين
 ولو كره الكافرون يقول ثلاث مرات ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم لا افضل الصلوة واكمل التحيات
 رافعا يديه للنعاء ويدعول برقاية الاخرية والدينية اذا كانت نافعة بما ستدولوقال
 ويحمد الله ويصلي عليه ويكبر ويهلل للاله اول كما في المحيط ثم يخط اسم ينزل من الصفا قاصدا
 نحو المروة ويمشي على مهل اسم على سكينة وفيه اشعار بان لا يركب في هذا الطريق ولا يحل
 في الطواف فاذا بلغ بطن الوادي بين المبلين واما علامات السعي نحوية عز جدران
 المسجد مستقلة الاضطرار على التغليب فان احدهما احمر في النهاية او اصفر كما في المضمرات
 يسعي سعيه يد بقدر ما يقدر حسن وعشر ذرية من البقرة حتى يجاوزها وفيه رزق الله
 من على السكينة في جاني المبلين كما في القهستان ويقول في سعيه اللهم استعني في سعيك
 ومنت نبيك محمد ثم وتوقف على ملته واغفر لي من موصلات الفتن برحمتك يا ارحم الراحمين
 ويقبل على المروة اذا وصل اليها كفعل على الصفا من الاستقبال والذكر وغيرهما وفيه اسوط
 واحد فيسعي بينهما اسمي بين الصفا والمروة سبعة اسواط يبداء بالصفا ويختم بالمروة يعني
 السعي بين الصفا والمروة اسوط ثم من المروة الى الصفا اسوط اخر فيكون سعيه من الصفا
 وشره وهو السابع على المروة على السعي فلو بدأ بالمروة لا يعتد بالاسوط الاول في السعي قال
 ابو جعفر الطحاوي يفعل ذلك سبع مرات يبداء في كل مرة بالصفا ويختم بالمروة وفي قوله
 ويختم بالمروة صريح في ان الرجوع هو معتبر عنه فلا يجزى اسوطا اخر كما لا يجزى اسوطا فيها
 قيل في رواية الطحاوي السعي من الصفا الى المروة ثم منها الى الصفا اسوط واحد فيكون
 اربعة عشر اسوطا فيقع اطمم على الصفا ليس ذلك كما في الاصلاح وغيره ثم يقيم بمكة اقدم
 قبل ايام الحج حرم ما من غير تحلل لانه حرم بالخط فلا يجزى من حتى يأتي بافعال واخره سعيه
 من قول ابن عباس انه خلق وصل ويطلق بالبيت تقلا ما اراد لانه عبادة وهي افضل
 من الصلوة للغيراء ويصلي بعد كل السبع ولا يسعي بين الصفا والمروة عقب الطواف
 لانه لا يجب الامرة والتفيل غير مشروع ولا يرمل لانه لا يكون مع السعي فاذا كان اليوم السابع
 من ذي الحجة خطب الامام اسم الخليفة او نائبه خطبة بلا جات بعد صلوة الظهر ليعلم الناس
 منها المناسك وهي افعال الحج من طرود الامن والطوافات والصلوة والوقوف
 فيها والاقامة والمناسك جمع المناسك بفتح السين وكسرها في الاصل المسند ويقع على

والزكاة والمكافاة وفي المغرب انه يحكي ثم السجدة في كل عبادة وكذا يحطبال الامام تطهير
 بينهما جلت مقام المناسك التي من رزوال عرفه الارزوال يوم التشرقي وفي الوقوف بعرفة
 والمزدلفة ورمي الجمار والفرو غير ذلك في اليوم التاسع من ذي الحجة قبل الظهر بعرفات
 بالكسرة والتسويين فانها منفردة بالاجماع ويجوز منع صرفه للعلية والثانيث لانه تسويين اطلع
 تسويين المقابلة لا التماس فصار اسما لموضع واحد يقال له عرفه وقيل انها من الاسماء المركبة
 فانه عرفه لا يعرف من اسماء الاجناس كماله القهنتسما ويخطب خطبة واحدة بلا جلت
 بعد الظهر معلما لانه المناسك الذي هو رمي الجمار والرزوال بالمحصب وغيره ولو قال ثم مكافاة
 الواو منها لكافاة اوله في يوم احادي عشر بكنه بفضل بين خطبتين بيوم وقال فركب
 في ثلثة ايام متواليات اولها يوم التروية واخرها يوم النحر واجيب بان يوم التروية ويوم
 النحر يوم التمتع فاذا صلى الفجر يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة وانما سمي به لانه
 اطلق عام راي ليلة كانه قائما يقول ان الله تعالى يا مكرم مذبح انك هذا فلما أصبح روى
 ابي ثعلبة في ذلك الامانة من الله ام لا قسمي يوم التروية ثم عرف في يوم التاسع انه من تعالى
 فسمى عرفه ثم راد في الليلة العاشرة منهم فجر ولده فسمى يوم النحر خرج من مكة الى منى وفي المني
 والمزبد يستحب ان يتوجه الى منى بعد الرزوال وهو احد قولنا الثاني والصحيح هو الاول فاذا دخل
 منى يقول اللهم هذا مني وهذا مما دلنا عليه من المناسك فمن علينا بجوامع الطلوات وبما نت
 على ابراهيم خليلك ومحمد جيبك وبما نت على اوليائك واهل طاعتك فاني عبدك
 وتابعي بيدك جنت طابا لمضائك وليستني ان ينزل سجدات فيقيم بها في المني الى
 صلاة فجر يوم عرفه ويكث الاطوار الشمس وهاهنا ثم يتوجه الى عرفات فيقيم بها وهي
 على ستة اميال من منى تقريبا ويقول عند التوجه اللهم اليك توجهت وعليك توكلت
 وجهك الجبل اردت فاجعل ذنبي مغفورا ورجي مبرورا وارحمي ولا تخجني ببارك في سفر
 واقض بعرفات حاجتي بذلك فانك على كل شئ قدير وليك ويكبر واذا قرب من عرفات
 ووقع بينه على جبل الرحمة وشاينه ويدهم يقول اللهم اليك توجهت وعليك
 توكلت ووجهك اردت اللهم غفر لي وتب علي واعطني سوالى ووجه الى الطير انما
 توجهت سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر فاذا رآه التسمي من يوم عرفه
 حتى يحضر خطبة الامام الحسينين بينهما جلت فان ترك الخطبة او خطب قبل الرزوال اخراة

وقد اساء ولا يخالف قول الزبني لو خطب قبل الرزوال جزا ذير او باجواز الصبح مع الكراهية
 كالجدة وعلم فيها المناسك وصلى بعد الخطبة اى عقبها بالناس الظهر والعصر معا باذان
 اى بعد صعود المنبر في ظاهر الرواية قبل يراه ابو يوسف قبل الصعود في رواية وفي اخرى
 بعد الخطبة واقامتين في وقت الظهر لما في حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم اقام فصلى
 العصر ولم يصل بينهما شيئا بفضل فان فعل بين الاذان لا عصر في ظاهر الرواية وغيره انه
 لا يعاد الا الوقت قد جمعها وفي الخبر لا يصلى سنة الظهر البعدية وهو الصحيح فالاولى ان لا
 يتنقل بينهما فلو فصل كره واذا عاد الاذان للعصر كس في المحيط وغيره لو تنقل سوى سنة
 الظهر في الاذان للعصر لا في رواية شاذة عن محمد ولكن هذا بناء في حديث جابر واكثر
 اطلاق المستأج تأمل ونسب الطبع اى لجواز الجمع بين الصلوتين صلواتها مع الامام اى
 الخليفة او نائبه فلو صلى الظهر وحده او بجماعة بدون الامام الاكبر او كان غير محرم فيها
 ثم احرم وصلى العصر بجماعة في وقت الظهر لا يجوز خلافا لهما اى لا يستطعن عندهما الجماعة
 لا فيها ولا في واحدة منها ولكن يستطعا احرام الطلج في العصر وحده كما في الطحاوي ونسب
 كونه محرما للجمع قبل الرزوال في رواية وقبل الصلوة في اخرى فيها اى في الظهر والعصر
 وقال زفر الامام والاحرام شرط في العصر خاصة ثم اى بعد اداء العصر يقف الموقف الاعظم
 ربه راكبا مع الامام وهو افضل بوجوه او عسل وهو اى الغسل سنة قرب جبل الرحمة
 على اربعة فراسخ من مكة وانما سمي جبل لانه منزلة الرحمة على الحاج خصوص اذا دخله ففقد
 يوم عرفه يوم جمعة كمال سعدى اقدس وقع في غاية السروج اى رسول الله عليه السلام
 قال افضل الايام يوم عرفه اذا وافقت يوم جمعة وهو افضل من سبعين حجة من غير حجة
 ذكره في تجريد النجاشي بعلة المولاه او افضل المواقف موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم عند
 الكبار والمفروشات في طرف الجبلات الصغار التي كانها الروابي الصغار عند جبل المعروف
 بجبل الرحمة وعرفات كلها موقف الا بطن عرنة بنهم العين المهمة وفتح الراد بخزار
 عرفات غريسا الموقف فالاستسنا منقطع وجه النهى اى النبي صلى الله عليه وسلم قد رآه الشيطان
 فيها وامر ان لا يقف في ذلك المكان احد اخر اذ اعنه واستقبل الامام القبلة رافعا يده
 بسطاس رفع بسط حامدا مكبرا املا ملبيا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم داعيا بما يحب حاجته
 بجهد وهو يفتح الجليم حضور قلب لانه عزم اجتهد في الدعاء في هذا الموقف لانه فاستجب له

ومن صلى المغرب في الطريق او بعرفات ففعلها ما لم يطلع الفجر عند الطرفين فاذا
 طلع لا تجب الاعادة خلافا لابي يوسف فان عذره لا تجب الاعادة اصلا لك ويثبت بمردفة
 وينبغي احيا هذه الليلة بالعبادات من الصلوة والادعية الصالحة والاذكار والفاتحة
 وتجهيز الكل بالفاتحة فاذا طلع الفجر صلى الفجر ملتصقا بفلس بفتحين هو ظلة في اخر الليل المخططة
 بفتحة السبع ليحصل امتداد الوقوف ودققت بالشمس اطرام وضع كما في عرفة من استقبال
 القبلة ورفع اليد بسطاً وحده رقلاً وتكبيره وتهليله والصلوة على نبيه والرداء طابته
 بجهد ويستحب ان يقول اللهم انت خير مطلوب وخير مغرب اليه التمس لكل صيف قرى
 فاجعله قرى في هذه المقامات تقبل ثوبتي وتجا وزع خطيتي وتجمع على الهدى امرى وتجعل البقيين
 من الدنيا همى اللهم ارحمني واجزني من النار ووسع على الرزق الطلال اللهم لا تجعله اخر
 العهد بهذا الموقف وارزقني ابراً ما احببني فاني لا اريد الارحمتك ولا ابني الارحمتك
 واحسنني في زمرة المحبين والمتقين لا مرك والعاملين بغير الصلوات جاهد بها كتابك
 وحسب عليها رسولك وصلى الله على محمد وعلى جميع الانبياء والمرسلين رضي الله تعالى عن
 الصالحين واجمعين والحمد لله رب العالمين ومردفة كلها موقف الا لا استنار المقطع وادى
 محسب بضم الجيم وكسر السين المستدرة موضع على سيار المردفة سمي بذلك لانه لا يتوقف فيه
 بل يمشي فيه سريعا فانه الغب لف والتمس الاقارب كما في الفقه في فاذا اسمر نفر قيل
 طلوع الشمس الى من وفي تحق القدر والسر اجية ان ياتيه اذا طلعت الشمس واوله الكافي
 بالامراء اذا قربت من الطلوع فيندفع به تغليب الهداية لعدم مخالفة السنة ويسبق له
 ان يقول يا الله اللهم اليك افضت ومن عذرك استغقت واليك توجهت ومنك
 ذبت اللهم تقبل نسكي واغفر لي وارحم فرعي واستجب دعائي واقبل ثوبتي وتيسر على النبي
 عزم ما لمكن فاذا بلغ بطن حجر ابرع انما يشاء وحركه دابة ان راكبا قد رمية حجر فبدا
 ان الامام بالناس فيها ان من يرمي جمره لا يوضع وذا لا يجوز فينبغي ان يكون بين الرمي وبين
 موضع السقوط حافة اذرع لا ما دون ذلك يكون طرعا ولو طرعا اجمالا لانه رمي
 الى قدومه الا ان السنة مخالفة السنة ولورما فوقت قريبا من اجرة اجزاء لا ما قرب
 من الشئ له حكم ولو وقعت بعيدا لانه لم يرم اجرة بل بقية اخرى والقريب قدر ذراع
 ونحوه وفي الجورة صد البعيد قدر ذراع وما دونه قريب العقبة بفتحين في اجرات

على من جهة مكة وليس من يمينه ويقال لها البصرة الكبرى والجرة الاخيرة ما في القهستان
 من بطن الوادي الى من اسفله الى اعلاه ويجعل الكعبة عز يساره ومنه عز يمينه رافعا يديه
 هذا منكبيه ولورما من فوق العقبة اجزاء بسج حصيات اى يرمى بسج حصيات متفرقة
 لانه ان رمي جملة لم يجز الاغرة واحدة فلو رمي باكثر منها جاز لا بالاكل كحصى الحصى
 الطاء وسكونه الذال المعجمين صغار اطيصى قيل مقدار السنوات وقيل مقدار اظفة
 وقيل مقدار الاكلة ولورمى بصغرها او اكبر اجزاء الا انه لا يرمى بالكبار خشية ان يثا في
 غيره وينبغي ان يكون الرمي مفسولا ما خذ من غير اجرة لانه المردود ولورمى به او بتمتته
 جاز مع الكراهية ويكره ان يمتدح حجرا واحدا فيكسره سبعين حجرا صغيرا كما يفعل كثر من
 الناس اليوم ويجوز الرمي بكل ما كان من جنس الارض اذا لم يكن منافيا للاستهانة فيجوز
 باليد ونحوه لا بالنبوءة واللعل والياقوت ونحوها لا الاستهانة لا تقع بمثلها وفي بعض
 الكتب جواز نحو الياقوت لكن الاول اولى لانه الرمي يتنار واغزاز لا اياه وكيفية الرمي
 ان يضع الحصى على ظهر ايهاه اليمنى ويستعين باليسرى وقيل ياخذ بطرف ايهاه ويسبته
 وقيل يحلف سبابة ويضعها على منقل ايهاه وقيل يرمى الرمية المعروفة لكن الخارعة
 مستباح بخارج الرمي كيف يشاء ولم يبين وقت هذا الرمي وله اوقات اربعة الاول
 الجواز وهو من طلوع فجر يوم الفجر الى طلوع الفجر من اليوم الثاني حتى لو اخره لانه دم غدا لا
 خلا فاللهما والثاني الاستحباب وهو من طلوع الشمس الى الزوال والثالث الابانة وهو من
 الزوال الى الغروب والرابع الكراهية وهو قبل طلوع الشمس من يوم الفجر وبعد غروبها
 كما في المحيط وقال السافعي يجوز هذا الرمي من النصف الاخير من ليلة الفجر كبر مع كل حصاة
 فيقول بسم الله والله اكبر رغا للشيطان وحزبه اللهم اجعل حجى به وراوسى عسكورا وذنبى
 مغفورا ولوبج مكانة التكير اجزاء اصول الذكر هذا في الافضل فلو لم يذكر الله اصلا اجزاء
 ويقطع التلبية باولها اسمع اول حصاة يرمىها على الفجر لا روى ان النبي عزم لم يزل يرمى حتى
 رمي جمره العقبة ولا فرق بين المفرد والمتنوع والقارب ولا يقف عند الاية عزم
 يقف عند جمره العقبة ثم يذبح احب الكلام في المفرد فليست عليه دم الا تطوعا
 ثم يحلق راسه بعد الذبح وهو اى طلق افضل من التقصير كما ان حلق الكل افضل من حلق
 الربع او بقصر التقصير انما خذ من رأس شعره قدر اربعة ارجل ويجب امرار المرس على راسه الا قراع

على الخرافة المكن والابان كان براسه فروح لا يمكن امره عليه سقط كما في التبين والمراد
ازالة الشعر ولو بالنار او النورة ولم يعذر من لم يجد الخلاق او الموت فانه يفتي بان الخرافة دم
وليس في قلم الاظفار وقص شاربه والدعا قبل الخلق وبعده مع التكبير ولا يافض طية شيا ولو
فعل لا يجب عليه شئ وقد حل شئ من محظورات الاحرام بعد احد هذين غير النساء ان لم يكن
جامعهم ودواعيه كالقبلة والمسبحة لا بالنظر في وجهها فلا يجب به شئ وان اترع قال
السافعي وما كنت في قول لا يحل له الطيب والصيد ايضا واجبة عليها ما روت عائشة اذا صلى
الحاج حل له كل شئ الا النساء وقالت طيب رسول الله عزم لاضراره ولا حل له قبل ان يطوف
بالبيت وما في اخاينة الصبيح الطيب لا يحل له لانه من دواعي الجماع فتعيقه بغيره بربوبية
ونه يوم القدران استطاع او القدر من غير يوم النحر او بعده اي بعد الغد ولا يؤخر عنه كما في المخطط
المكة فيطوف للزيارة سبعة اشواط وهذا هو المفروض في الحج وهو ركبن فيه بلارمل بالتحريك
ولاسي بين الصفا والمروة ان كان قد قدمهما في طواف القدوم والا اي وان لم يقدمهما في
طواف القدوم رمل فيه اي في طواف الزيارة وسعى بعده والافضل تأخير السعي الى ما بعد
طواف الزيارة والسعي بعده وكذا الرمل ليصير ابتعا للقرض وكر السنة كما في البحر وقد حل
النساء في الحقيقة باطلاق السابق لا الخلق وان كان بمنزلة السهم الا ان عليه تأخر
في حقهم الى الطواف فاذا طاف عمل الخلق عملا كالطلاق الرجعي او عملا بالنقصان الغدة
ووقت اس طواف الزيارة بعد طلوع فجر النحر وهو اليوم الاول وهو اس طواف الزيارة
فيه اي في اول ايام النحر لا يوم النحر لا ذلك واجب حتى يجب الدم بالتأخير عنه كما في الاصلاح
المتفق لما ورد الحديث افضلها اولها وكره تأخيرها اس طواف الزيارة غير ايام النحر ترك
واجب ثم يعود من مكة الى منى بعد ما صلى ركعة الطواف وينبغي للمنفذ ان يصرح بكافة الهدى
في رمي الجمار الثلاث في اليوم الثاني من ايام النحر بعد الزوال وهو المشهور من الرواية عن الامام
الى الغروب السعي بالاعتراف ليل جبه النحر ليلته اي بالكنة اي بالجرعة التي هي المسجد من مسجد
خيف وهو المكان المرتفع جربها سبع حصيات يكبر مع كل حصية ويقف عندها ما دام هلالا
تكبر سبعا على النحر ثم افعا يديه هذا من تكبيرة ويصلي ركعتين ويستحب الاستغفار لنفسه وللبيت
ولا ضلوة واقارب والمؤمنين والمؤمنات ثم ياتى بالجرعة الاولى وهي الجرعة الوسطى
وبين الاولين والآخرين وفيه اذبح فانه القهستان كذلك اس سبع حصيات يكبر مع كل

حصيات

حصيات وتقف عندها ويدعو ثم يدير بحجرة العقبة اس يرميها من بطن الوادي وبينها وبين
الوسيط اربعة اية وسبعة وثمانون ذراعا كما في القهستان كذلك اس سبع حصيات يكبر مع
كل حصيات ويدعو الله لا يقف عندها اس عند حجرة العقبة لانه ليس بعد رمي ثم يفعل في اليوم
الثالث كذلك اس بعد الزوال الى اخر الليل من ما فعل في الثاني ثم انشأ نفر اس رجع من منى
المكة وله اس الى الحج ذلك اس انشأ قبل طلوع فجر اليوم الرابع وعند السافعي ليس له ان يفر
بعد الغروب من اليوم الثالث لبعده اس انشأ بعد طلوع فجر اليوم الرابع حتى يرمى لانه وجب
عليه رمي الجمار من طلوع الفجر وعند السافعي من نصف الليل وان شارقا فانه يرمى الى
تقدم في اليومين الاولين وهو واجب اس المكث فيه سعي لا النبي عزم مكث فيه حتى يرمى
الجار الثالث والاربع في اليوم الرابع قبل الزوال جاز عند الامام اقتداء بن عباس
رضي الله عنهما وهذا السعي خلافهما فانه لا يجوز عندهما وعند السافعي الا بعد الزوال غيبا
بساتر الايام وجر الداعي الرمي راكبا فصول فحل الرمي وغير راكب افضل في غير حجرة العقبة
فانه رميها راكبا افضل باعتبار انه ذاهب الى مكة في هذه الساعة كما في العادة وغالب الناس
راكب فذا اذا في ركوبه مع تحصيل فضيلة الاتباع له صلى الله عزم وبيت ليالي الرمي بمنى
فكرة ان البيت بمنى ليالي الرمي ولو بات في غيره من غير عنده لالتى عندها وعند السافعي
في قول واجب وكره تقديم ثقل الثقل بفخمين المتاع الحصول على الدابة والجمع انقال الى مكة
قبل نقره لانه لوجب شغل قلبه وهو في العبادة فيكره وفيه استارة لانه يكره ترك امره
بمكة في الذباب لا عرفات بالطريق الاول لكن عنه عدم الامن عليها بمكة اما ان من فلا
لعدم شغل القلب في المسلمين فاذا انقرا مكة نزل الى حبيب هو بضم الميم وفتح الحاء والصاد
المهمتين مع تشديد الصاد اسم موضع واد واسع بين مكة ومنه وسمى الا بطح وكوسعة
لا النبي عزم نزل به في ساعة ليرة ودعا فيه بنحو ما تقدم من الادعية والزوال سنة عندنا
وعند السافعي ليس سنة فاذا اراد الطعن اي السفر والرجل عنها اي عن مكة طاف للمصدر
وطواف الواجب سبعة اشواط بلارمل ولا سعى ثم صلى ركعتين فاستسجد بمكة بعد صلاته
الصدر فامس على طواف اخر ويسمى طواف الوداع وطواف اخر عهد وعزال يوسف
يرد الوطن لزمه عادة وعزالا ما السعي لا يطوف طوافا اخر كيلا يبين طوافه ونقره حاكم
ومن نفر ولم يطف للمصدر فانه يرجع فيطوف بغير احرام جدا ما لم يتجاوز الميقات فانجا وزها

لم يجب الرجوع وبلزهم دم فان رجع رجوع بعرة ويهدى بطوافها لانه تعين عليه بالاحرام فاذا فرغ
 من عرفة طاف للصدر ويسقط عنه الدم وقالوا الاول ان لا يرجع ويريق دمالا انفع للفقير
 والبر عليه لما فيه من دفع ضرر الزام الاحرام وتنسقة الطريق كما في الفح وهو اس طواف الصدر
 واجب لقوله عم من حج البيت فليكن اخر عمره بالبيت الطواف ولكن لما شتر طاف
 نية معينة حتى لو طاف بعد ما حال المفرد نوى التطوع اجزاه عن الصدر وقال السافعي انه غير
 واجب الا على المقيم بكنة بده ستركة لانها ذكرت في بيان الواجبات لكن المص ذكره ابتعا
 لانه المتواضع لم يستحق بغيره ان قدر من بزم زم وبزم ما يستقبل القبلة وينطلع منه
 ويتنفس فيه ثلث مرات ويرفع بصره كل مرة وينظر الى البيت العتيق بمسح به وجهه وركبته
 وجسده ويعب عليه ان يسير ويقول في كل مرة اللهم اني اشكك علما فافا ورزقا و
 وسفاس من كل دار وقد ليز به جماعة من العلماء لمطالب جليدة فقالوا بركته في البيت ثم
 ياتي الباب اس باب الكعبة ويقبل القبلة فليطأ للكعبة ويضع صدره وبطنه وحده الا ان
 على الملتزم بفهم الميم وفتح الراد وهو ما بين الباب والجر الاسود ومسافة اربعة اذرع
 وتثبت اما يتعلق بالاسار الى السار الكعبة ساعة كالمعلق بطرف ثوب الولي جليل
 يستقاة في امر ليس له سبيل ويدعو حال كونه مجتهدا لانه موضع الاجابة وبسبب اي يباكي
 تحترق من فراق البيت فانما الاله الاله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على
 كل شئ قدير انيوت تائبون حامدون ساجدون لربنا صدق الله وعده ويرجع من المسجد
 القهقري الى جوفه الا خلف ناظر الى البيت حتى يخرج من المسجد بركته للمسيح وقد شرب
 من زمزم على غيره وهو المختار وفي بعض الكتب ما حيزه عن الزام الملتزم وقيل القبلة لكن
 مخالف للرواية وليست في القول فيه هذا بيتك الذي جعلته مباركا وهدى للعالمين فيه
 ايات بينات فقال ابراهيم ومن دخله كان امنا طمعه الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان
 هدانا الله اللهم كما هدانا لك فتقبل منا ولا تجعلنا من الخاسرين اخر العهد من بيتك اطرام وارزقني
 العود اليه حتى ترضى عن برحتك يا ارحم الراحمين وهذا قد تم افعال الحج مع التقصير
 في التمتع والتمتع والقران الشريف مرة بعد اخرى فله الحمد والآخره والاولا في بيان
 ما يتعلق بالوقوف واموال النساء واموال العبد وتقليد بالامر بخل الحرم

الوقوف سقط عنه طواف القدوم حقيقة السقوط لا كونه الا في اللازم لكن عبر به بطريق المجاز
 عن عدم نيته الا بانه بعد ما وقف بعرفة لانه ما شرع الا في ابتداء الافعال ولا شئ عليه تركه
 لانه لا يجب ترك السنة الجارية من وقف او اجتراس سلك ومردودة ساعة اس زمانا
 ليسه الالساة الجوزية ما بين زوال الشمس من يوم عرفة وطلوع الفجر من يوم النحر فقد ادرك
 الحج لانه عم وقف بعد الزوال وقال من ادرك عرفة بميكة فقد ادرك الحج فكل من فعله ياتي
 للكد لاول وقته وقوله بيان الاخره ولو كان الواقف تاما ومعنى عليه اول يعلم انها عرفة لانه
 ما هو الركن فقد وجد وهو الوقوف والمشي واذا سارع لا يخلو عن قليل وقوف وفيه اشارة
 الى ان النية ليست بشرط لكل ركن الا ان يكون ذلك الركن مما يستقل عبادة مع عدم احرام
 تلك العبادة فيحتاج فيه الى اصل النية وعندها وقع الفرق بين الوقوف والطواف
 فانه لو طاف باربا او طابا لم يارب او لا يعلم ان البيت الذي يجب الطواف به لا يجزيه لانه
 عبادة مقصودة ولهذا يتنقل فلا بد من السراط اصل النية وان كان غير ما يحتاج الى بقية
 حتى احرم لو طاف يوم النحر ونوى به التذرية بحرية عن طواف الزيارة لا عا وجب عليه واما
 الوقوف فليس بعبادة مقصودة فوجد النية في اصل العبادة وهو الاحرام في غير السراط
 في الوقوف مع ان الوقوف اعظم الركعتين لكن باعتبار الامن من البطالة عند فعله لان
 كل وجه ومن فاته ذلك ان الوقوف بعرفة على الوجه المستوع قد فاته الحج فيطوف ويسعى
 للعمرة ويحلل اى يخرج عن احرام الحج وفيه استعار بقاء احرام بعد فوات الحج وهذا قول
 الطرفين واما عند ابي يوسف فاجزاه بالقلب باحرام العمرة وفائدة الخلاف انه لو احرم
 بركته اخرج بعد الفوت وجب رفعها عند الامام لان الجمع بين الاحرامين بدعة ولم تقع
 الثانية عند محمد لانه لا يتصور اداء مجتئين معا ومضى فيها عند ابي يوسف لانه محرم بعمره اضاف
 احرامه بركته والشيخ قول الامام فان العتساني نقل عن الخطيب ونقض من عا قائل ان ايات في استعا
 بانه لا يقضى العمرة لانه قد اداها في عامه ذلك ولادم عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبينه وقال
 السافعي وملك عليه هذا لو امر رفقة بالحرم عن عتاه ففعل الرفيق صحيح الاحرام عنه
 اجماعا حتى اذا افاق وانى بافعال الحج جاز وكذا يصح عند الامام ان فعل رفقة بركته لانه
 امره دلالة لان عقد الرفقة يقتضي السعة بالرفقة فيما يجزى من مائة سنة والى ما ثبت
 دلالة كالتبث لفساد خلا فالحال الاحرام شرط فلا يسقط الا بفعل الحج او بفعل من به

وانما فيه رقيقة لا لواحرم غيره لم يصح محرم كالمو قال واما عنده ففقيه اختلاف المشايخ وفيه
اشارة الى الرقيق ليس بنائب عنه في سائر المناكح الا ان لطيف به في الاصح ان نائب الا
ان الا ولا ان لطيف به يكون اقرب الاداة لو كان معقدا كما في النهاية وعند السافعي وبالك
لا يصح الا بالاذن وعدمه والمرأة في جميع ذلك اي في جميع اصناف الحج كالرجل لعموم الاوامر ما لم يعم
دليل اذ مخصوص الا انها تكشف وجهها كالرجل وانما ذكر مع المرأة لان الخالف الرجل في كشف الوجه
لان البادر اليه انهم انما لا تكشف لانه محل للفتنة في قيل لانه لم يسرع للمرأة كشف الوجه في الاحرام
مخصوصا عند خوف الفتنة وانما ورد النهي عن النقاب والقفازين ولا يتوهم من عبارة
اختصاصها لما تقدم ان الرجل يكشف وجهه ورأسه لارأسها لارأسها عورة ولو سدت
اي اسدت وفي بعض النسخ اسدت وهو لغة فليس يخفى على المطهرين على وجهها تسمية
وجاهه اي باعدت ذلك المستعز وجهها جاز ذلك السدل وفي شرح الطحاوي في الاول
كشف وجهها لكن في النهاية ان السدل وجب ودلت المسئلة على ان المرأة لا تكشف وجهها
للا جانب من غير عذر ولا تجزئ بالنية ما ان صورتها مؤدلة الفتنة على الصحيح او عورة في البحر
ولو قال ولا ترفع الصوت لكان اوله المنه في حقهن رفع الصوت لاجلهم والفرق ظاهر
ولا تمل في الطواف ولا تستقي بين الميئين ولا تصعد في الصفا والمروة الا ان تجد خلوة كما في الشافعي
وفي سائر الاماكن لا تنطبع لانه لا يخلق ولا يخلق رأسها خلق الاية في الرجل على
تقدم وهي كالرجل فيه وتلبس الخيط كراش الكشف ولا تلبس المصروع الا اذا كان عسلا
والقريب الى السواد اذا كان عنده رجال تحرز انهم ساءت الرجال بخلاف ما اذا لم يكن كعدم
الناصح واظن المستكر قالمادة احتياط الا انه لا يخلق بامادة لا محال ان يكون رجلا ولا يرجل
لا محال ان يكون امرأة كما في الشافعي ولو حاضت عند الاحرام اغتسلت وهذا لا غشال
للاحرام لا للمسوة فيكون في هذا النطاق وانت بجميع المناكح الا الطواف قال صلى الله عليه وسلم
الطواف بالبيت مسوة فبغير فيه المساهة غرايط في غير فيها الا ان اعتبارا فيها فرضا
وفيه وجهان فالأول ان الجواز بها كما في الاصلاح ولو حاضت يوم النحر قبل الطواف
لم تنقض حتى تظهر وتطوف وان حاضت بعد الوقوف وطواف الزيادة سقطت عنها طواف
السعد ولا تنقض عليها كعدم ترك طواف السعد ولم يامر من بقائه شئ تمام في السقطان
من قاته لانه في سائر ما في قاته قبيل ان يجل النظر الاول سقطت طواف الصد بالانفاق

ولو بعد النحر الاول يكون القاء الرجوع عند اليوسف لا طواف الصد انما يجب على الصائم
وهو مستوطن الا ان يكون غرم على الاقامة بعد ما فتح الطواف فلا يسقط وعند محمد لا يسقط
بالاقامة بعده اي بعد النحر الاول لانه وقتة فأكاد اراه عليه وفي النهاية يزوي هذا
عن الاما ويروي البعض عن محمد ومن قلده بدنة تطوع او نذر او جزاء صيدا بقتل صيدا
ووجبت قيمته فاسترى بها بدنة في سنة اخرى وقدمها وساقها الا مكة من بدنة المسقة
او الفداء والتقليد ان يربط على عنق بدنة فقطع لعل اوله شجرة او نخوة والمعهود من الاعمال
وتوجه معها اي مع البدنة لا مكة حال كونه يربط الحج فقد احرم او صار محرما وان لم يكن
لقوله غرم من قلده بدنة فقد احرم لان سوق الهدى في معنى التلبية في اظهار الاجابة لانه
لا يفعل الا من يربط الحج او العرة فانه كما يكون بالقول يكون بالفعل وقال السافعي وبالك
لا يصح بلاية فابعدت بها اي بالبدنة ثم توجه فلا ياتي ان لم يسبق البدنة بعد التقليد بل
بعدها لا يصح محرما حتى يلحقها فاذا لحقها يصح محرما على ما اختاره في الاسلام من عند اغتسال
السوق في كونه محرما كما في الاصلاح الا في بدنة المسقة حيث يصير محرما حين توجهه في نوى
الاحرام قبل ان يلحقها ولو جعلها اي التي عليها الجبل او شعره ساق في بيانه او قلده
ساعة لا يكون محرما لان تقليد لا يسير لا يتعارف الا عند السافعي والبدن لبعثتين
جميع بدنة من البقر والابل وقال السافعي من الابل فقط وقال مالك مثل الا ان يحجز
عن الابل فمن البقر **باب القران والتمتع** لما فرغ من بيانه احكام المفرد بالحج شرع في بيان
احكام المركب وهو القران والتمتع والقران لغة مصدر قرن بين الحج والعمرة اي جمع
فيهما فلا يظن انه بيان الحكم قبل التعريف كما في القصة ان العلم ان المزمين اربعة مفرد
الحج وهو ان يحرم من الميقات في انحر الحج ويذكر الحج لمسانة عند التلبية ويقصد بقلب
او لم يذكر لمسانة عند التلبية او يقصد بقلب او لم يذكر لمسانة وينوي بقلب وقارن وهو ان
تجمع بين احرام الحج والعمرة في الميقات وقلة في اشهر الحج او قلدها ويذكر الحج والعمرة لمسانة
عند التلبية ويقصد بقلب او لم يذكر لمسانة وينويها بقلب ويمتنع وهو ان يحرم بالعمرة في اشهر
الحج او قبلها ثم يحج من عام ذلك قبل ان يهر باهية الما يصح القران افضل من الافراد
ومن التمتع خذف بقية قوله مطلقا والتمتع افضل من الافراد وهذه ظاهرة الرواية وروى
ابن شجاع عن الامام الا افراد افضل من التمتع وفي النظم القران افضل من التمتع عند

الطرفين وانما سوا عند اليوسف وقال السافى الافراد افضل ثم التمتع ثم القران وهو قول
مالك على ما اخبره انتهى وقال احمد التمتع افضل ثم الافراد ثم القران كما في التبيين والمراد
بالافراد هنا افراد كل واحد من العمة والنجس على صفة اى كونها متقاربين افضل من كونها
متفردين واما كون القارن افضل من النجس وصدقه فالاخلاق فيه لانه في القران النجس او زيادة
وهو اى القران ثم عا ايهل بالعرة والنجس معا اى في زمان واحد او مجتمعين من الميقات او قبله
في اشهر الحج وقبلها ووقع في بعض المتون ايهل بالعرة والنجس من الميقات وقال الزبيدي في نسخة
الابلال من الميقات وقع اتفاق لو احرمت بهما من دويرة ايهل او بعد ما خرج من بلدة قبل
ان يصل الى الميقات جاز وصار قارن وقال بعض الفضلاء ولا حاجة الى التمسك بالابلال لصرف
على من احرمت من دويرة ايهل او بعد ما خرج واحرم قبل ان يصل الى الميقات انه ايهل من الميقات
بل الغرض من ان لا يجوز من داخل الميقات وان القارن لا يكون الا اياها لئلا يكون المبدأ وان كان
في الميقات للعهد وهو المبدأ في هذا المقام فيصرف اليه فيكون عبارة المصنف من قوله
لعدم الخوض وتدرى يقول القارن بعد الصلوة اى بعد التسليم الذي يصل به الى الاحرام اللهم
اذا ارى الحج والعمره فيسرها وتقبلها منه وانما قدم ذكر الحج على العمة مع ان تقديم العمة
على الحج في الذكر مستحب عند الابلال لموافقة القول الفعلي في القول تعالى وانما الحج والعمة
لانه فاذا دخل مكة ابتداء فطاف بالبيت للعمة سبعة اشواط ثم للثلاثة الاول ويصل بعد
الطواف ركعتين ويسعى بين الصفا والمروة ويهول بين الميادين الا حصرين ولا تجل
ولو تجل باصطحق او قصران جناية على الاحرام الحج واحرام العمة لا تجل القارن من العمة
انما هو يوم النحر ثم طاف بالحج طواف القدوم وسعى حابيناه فتقديم العمة على افعال الحج واجب
لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج جعل الحج غاية وهو شامل للقران والتمتع فلو طاف اولا
لحجته ويسعى لها ثم طاف لعمرته وسعى لها فطواف الاول وسعى يكون للعمة ومنه لغيره ولا يلزم
دم لا التقديم والتأخير في الناسك لا يوجب الدم عنهما وعند الامام طواف النية سنة وذكر
لا يوجب الدم فتقديمه لا فلو طاف بها اى للعمة والحج طوافين متواليين من غير السعي
سعى وسعى سعيين لها جاز واسا بتأخير سعى العمة وتقدم طواف النية عليه ثم حج فامر بيا
في انفراد فاذى حجة العقب يوم النحر اى يوم من ايام النحر ذبح دم القران سنة او بذية او سبع
جزء وهذا الدم واجب على الاداء المتسكن وفيه انما الذبح بعد من الذبح قبله

لا يجوز

لا يجوز لوجوب الترتيب لانه دم عبادة لا جناية فيا كل من والمبادر ان يعقد الذبح بما اذا طاف
للعمة في اشهر الحج فلو طاف لها في رمضان مثلا لم يذبح وانما قارنا كما في المحيط وفي الخانية
والاشتراك في البقرة افضل من الشاة والجزء افضل من البقرة لكن يفيد بما اذا اذاع حصته
من البقرة اكثر قيمة من الشاة كما في المنظومة الوهبانية فالحج عن اى غير الهدى صام القارن
عشرة ايام بدلا عن الهدى ثلث ايام قبل يوم النحر والا فضل كونه اخرها يوم عرفه لانه الصوم
بدل عن الهدى فيستحب تأخيرها الى اخر وقت وجاء ان يقدر على الاصل عند السافى ومالك
اخرها يوم التروية وسبعة ايام اذا فرغ اى صام سبعة ايام بعد ما فرغ من اعمال الحج لانه الصوم ينهي
في ايام التبريق ولو بكلمة وعند السافى واحد صام سبعة ايام رجوع الى ايهل ولا يجوز بكلمة الا ان يسوي
المقام فيها فلم يفرق الثلاثة قبل يوم النحر وجاء يوم النحر تعين الدم عليه بالوجوب ولا يجوز ان
يصوم الثلاثة ولا السبعة بعد ما وعند السافى في القول طهيد يصوم الثلاثة بعد ما وعند وقف
القارن بعرفة قبل طواف للعمرة سوا دخل مكة او لا فقد رخصها اى العمة بالوقوف وانما
قلنا سوا دخل مكة او لا لانه لو دخل وطاف للعمة ثلاثة اواقل ثم وقف بعرفة استقص
القران وارفع العمة وعليه دم للرفض وعلى عبارة المصنف ومن عبارة الكثر وان لم
يدخل مكة ووقف بعرفة او تدرى والمراد بوقوف قبل العمة وقوفه قبل الطواف اصلا
فانه لو طاف طوافا ما ولو قصد به طواف القدوم للحج فانه يصرف الى العمة ولم يكن رافضا
لها فحلب دم لرفضها وتقصها اى العمة لدومها عليها بالسروع وسقط عنه دم القران
وفي الاصلاح لادم القران ولم يقل وسقط دم القران لانه لم يجب فان وجوبه باجمع الوجوه
لسقوط فرع البوت والتمتع عطف على القران في اول الباب افضل من الافراد وقد قرناه
انفا وهو اى التمتع ثم عا اياهى بالعمة في اشهر الحج اى يحرم العمة قبل اشهر الحج ويطوف لها في شهر
الحج اربعة اشواط او اكثر لانه العمة في التمتع ان يوجد طواف العمة او اكثر في اشهر الحج فاسياني
ثم كج من عامه ذلك في سفر واحد فحرم بها اى بالعمة من الميقات او قبله والاولى تركه لانه
كونه من الميقات ليس بشرط كما بيناه انفا ويطوف لها اربعة او اكثر الا السبعة في اشهر
الحج ويسعى بين الصفا والمروة ويجل منها اى من العمة انشا باطلاق والتقديم انشا باقى
محرم يحرم بالحج ويجل من الاحرامين يوم النحر لم يسق الهدى وان ساق لا تجل حتى يوم النحر
ويقطع التلبية باول الطواف اى اذا استسلم للحج اول مرة للعمة وقال مالك يقطعها كما وقع

بصره على البيت ثم يحرم بالبحر من الحرم لانه في سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقيل في الايام قبل
يوم التروية افضل ما فيه من المسارعة على العبادة ويحج في تلك السنة ويفعل جميع ما يفعله
الحاج المفرد الا انه لا يرمل في طواف الزيارة وسعي بعده ولو طاف ورمل وسعي بعد احرامه
بالبحر وقبل واحد الا انه لا يرمل في طواف الزيارة ولا يسعي بعده ويحج بعد الرمي في بعض
حجرات مكة المتمتع كالقارن فانه يحج من الذبح فكل ما صار كالقارن وجاز الصوم الايام
الثلاثة قبل طوافها اي العمرة فموصاف في سوال بعد الاحرام بها اي بالعمرة وقال الساجي
لا يجوز قبل الاحرام بالبحر لا قبله اي لا يجوز صوم الثلاثة قبل الاحرام والافضل ما خبر به الاخر
وقتها وهو ان يصوم ثلثة متتابعة اخرها يوم عرفة فانه انشاء المتمتع سوق الهدى وهو ان
سوق الهدى افضل من الارسال قبله احرام اي بالعمرة وساقه اي ثم ساق الهدى لا احرام
بالتيبة والنية افضل ثم يسوق وهو اي سوق الهدى وهو اول من فوده الا ان يعاود
فم يفوده للتخدر وان كان الهدى بذنه قلده بمرادة او فضل وهو ان التقليد او من التقليد
لانه مذكور في القرآن وهو قوله تعالى والهدى والتكاد ولانه للاعلام والتقليد للزينة
والاستعار جاز ان ليس سنة ولا مكره عندنا وعند الساجي سنة وهو ان الاستعار
سنة سنها ان البنية من الاسر وهو الاشبه بالصواب يعني في الرواية بغاية عليه السلام
في تفسير هذا الاستعار الخصوص في نفسه لغة الادمار ومن الايمن وبه اخذ الساجي وكبره
الاستعار عند الامام لانه قد ذبح الحيوان وهو منهن عنه وقال الطحاوي ما كرهه ابو حنيفة الا
بالسبل وانما كرهه استعار اهل زمانه لمبالغة فيه وفي الفتح هو الاول واخاره في النهاية لم يفتقر
في تقدم ذكره ولا يتخلل من احرام العمرة لا سوق الهدى بمنع من التحلل خلاف للساجي
وهناك وجوب المتمتع بالبحر كما امر من الحرم يوم التروية وقبله افضل فاذا خلق يوم النحر
بالبحر احرامه اي من احرام الحج والعمرة وهو يخرج ببقاء احرام العمرة بعد الوقوف بعرفة
الى الملاقاة فانه في النهاية من قول شيخ الاسلام ان احرام العمرة انتهى بالوقوف والى
من حق التحلل قال شارح الدرر وبما وجدنا القارن اذا جامع بعد الوقوف تجب
عليه بذية لا وساة للعمرة وبعد الملاقاة قبل الطواف شتان في الفتح ولا تمتع ولا
وان لا يذبح بعد الملاقاة فذلك لمن لم يكن اليه حائز من احرام خلاف للساجي والمراد
بذية في الفعل لا الذي يقتضيه المشرعية فانه فعل القرآن صحيح واسار ويجب عليه

دم البطل كما في النخبة وغيرها وفي الجواهر المكتوب متونا وبترجانه لا يصح فكل ما خالفه فيها انتهى
لكن يمكن الدفع بجمل ما في النخبة وغيرها على التمتع اللغوي الذي مع الاسارة وما في المتن على ان
الصحة الشرعية المناب عليها فحصل الاتفاق على وجود التمتع من المكن وان كان غير صحيح
بعدمه ومن هو داخل الميقات لا يمتنع له المكن فانه عاد المتمتع الى اياه بعد العمرة اي بعد ادائه
افعالها ولم يكن ساق الهدى بطل متمتع لانه لم يذبح بين النكاح والامام يحيى خلافا للساجي
وقيد بالتمتع اذا القارن لا يبطل قرانه بالعود وفي الجواهر اذا رجع الى غير بلد كان
متمتعاً عند الامام وعندهم لا وعلى هذا القول الى بلده لكان اوله لانه يكون متفقاً عليه
والا فقد ساقه الى ان لا يبطل تمتعه عند الساجي من اذ لا يجوز له التحلل فيكون عوده
واجباً فاذا عاد واحرم بالبحر فانه متمتعاً خلافاً للساجي ومن طاف للعمرة قبل اشهر الحج اقل
من اربعة اسواط وانتم بعد دخولها اي اشهر الحج وحج كما متمتعاً لا الاحرام شرطاً فيصح
تقديمه على اشهر الحج وانما يعبر اداء الافعال فيها وقد وجد الاكثرون حكم الكل وان كان
طاف اربعة اسواط او اكثر قبل اشهر الحج فلا لانه ادى الاكثرون قبل اشهره ولو اعتمره
كوفه في اشهر الحج وتحللوا اقام بكة ولو قال وسكن بداخل الميقات لكان اوله المعبر
في هذه الصورة عدم التيقن وزعم الميقات للاقامة بكة والحرم في الاصلاح وحج من
عام ذلك صح تمتعه لرفقة منسكين في سفر واحد في اشهر الحج وكذا يصح تمتعه لو اقام بمكة
لا سفره باق حيث لم يعد الى وطنه وقيل لا يصح تمتعه بها لان نسكها ميقانها قائم بالوقوف
الطحاوي وصاحب المختص والمنظومة اخذ بقول الطحاوي وحقق الملاقاة لكن انكر
الخلافاً ابو بكر البرزني وصوب قوله في الاسلام ولهذا اجتار المصنف والمراد بالكون
الافاق الذي يشع له التمتع والقران كما ان المراد بالبصرة مكان اهل التمتع والقران سواء
كان بالبصرة او غيرها ولو افسد كوفه عمرته بالجماع مثلاً واداه ببصرة وقضاها قبل الرجوع
الى اياه وحج في عامه ذلك لا يصح تمتعه عند الامام لان حكم السفر الاول قائم لا يقطع ما
لم يعد الى وطنه فانه لم يخرج من مكة الا ان يعود الى اياه بعد ما مضى في الفاسد وبعد ما حل
منه ثم ياتي بها اي بالعمرة والحج لان هذا انت انهاء السفر الاول بالامام فاستتمت النكاح
في سفر واحد وعندهم وهو ما ساقه الساجي وما لك تمتعه وان لم يعد الى اياه وان بقي
بعد الافساد اي افساده عمره بكة وقضى عمرته وحج من غير عود لا يصح تمتعه اتفاقاً لانه

السجود على ستة مسكنين لكل نصف صاع ولو انشأ الطحال اجزاء فيه التقية او التقية عند النبي
 اعتبار الكفارة اليهين وعند محمد لا يجزئ لانه الصدقة تنسخ عن التملك وان شأنا ثلاث ايام
 بلا شرط التتابع ولو ارتدى من التملك على منكب كالدرا ولم يمسح بالقيص الا انشأ ان يدخل
 ثوبه تحت يده اليمنى ويلقيه على منكبيه الا اليسر او ان شأنا من شدة على وسط بالسر او بل فلا بأس به
 لعدم اللبس المتبادر وكذا لا بأس لو ادخل منكب في العباد ولم يدخل يديه في ثوبه خلافا لفرقة
 وطواف القدوم او للصدر صا او تحضاج على الغسل فيسحق الطائف وغيره فحليد
 فيجب الاعادة مادام بكه فان عاد قبل الذبح سقط الدم وعند محمد ليس عليه ان يصيد طواف التوبة
 لانه سنة وان عاد فهو افضل كما في الشئ وكذا يلزم الدم لو طاف للركن وهو طواف الزيارة
 محذوف قال الساجي ومالك لا يعيد بذلك الطواف وفيه اشعار بان يجب الطهارة للطواف
 ولا يشترط وهو الصحيح كما في المحيط وغيره او ترك طواف الصدر او اربعة اشواط منه لانه ترك
 الواجب او الاكثر حكم الكل او ترك دون اربعة من الركن لانه النقص ليس فائت النقص
 بسبب الحدث فيجبر بالدم او فاض بحيث خرج عن حد ودعا من عرفه قبل الامام او قبل عزوب
 الشمس وفاض الامام اذا غابت الشمس بطل الامام بالدفع يجوز للناس الدفع قبل الامام
 لان وقت الدفع قد دخل فاذا تاخر الامام فقد ترك الشئ فلا يجوز للناس تركها كما في مختصر
 الكرخي فان عاد قبل الغروب سقط عنه الدم على الصحيح وان عاد بعد الغروب لانه ظاهر الرواية
 في الجوهرة وقال الساجي لاشئ في الحالين او ترك السجدة بين الصفا والمروة لانه من
 الواجبات عندنا فيلزم ترك الدم ومجته نام خلافا للساجي فان عذره فرض فان سجد
 فاسيح لانه عبادة تؤدى في غير المسجد وكذا بعد ما دخل وجامع وكذا بعد الاشهر او ترك
 الوقوف بمزولة لانه من الواجبات هذا اذا كان قادرا ولما اذا كان به ضعف او عذرا
 امرأة تخاف الرخام فلا شئ عليه او ترك رمي الجمار كلها يلزم دم وعند الساجي لزم اربعة دماء
 وعند مالك بدنة او ترك رمي يوم واحد لانه شك تام او ترك رمي جمرة العقبة يوم النحر
 لانه وظيفة في اليوم او ترك اكثره اسأله رمي جمرة العقبة لانه حكم الكل وان ترك اقله
 تصدق لكل خصاة نصف صاع ويوم بالاعادة في الوقت فان عاد على التيمم
 يسقط الدم وفي البتين يتأخر رمي كل يوم الى اليوم الثاني يجب الدم عند الامام مع القضاء
 خلافا لهما وانما هذه الاصل والسير ورمي قبل طلوع الفجر الثاني فلا شئ عليه بالاجماع ولو طاف

للمقدم وهو سنة وبالشرع صار واجبا او للصدر محذوما وفيه صدقة خلافا لهما غير طواف الركن
 بذا هو الاصح وعند الامام عليه شاة وقال الساجي لا يعيده وكذا يلزم الصدقة لكل منوط من
 نصف صاع لو ترك دون اربعة اشواط من الصدر او ترك رمي احد الجمار الثلاث
 لانه الكل في هذا اليوم شك واحد فكل المتروك اقل الا ان يكون التروك اكثر من النصف
 بان رمي ثمانى حصيات وترك ثلث عشرة حصيات فيجب عليه الدم ترك الاكثر ولو ترك
 طواف الركن او اربعة منه تبقى محرما جدا وان رجع الى الجبل حتى يطوفها او يقع اربعة منه
 بذلك الاحرام لانه ركن فلا يجوز عنه بدل وان طاف الركن جينا بالاعادة فحليد
 بدنة لانه الجنابة اغلظ فيجب جرم نقصانها بالبدنة اظهارا للتفاوت والافضل ان يعيده مادام
 بكه وفيه قصور لانه الاصح انه يوم بالاعادة في الحديث السابق وفي الجنابة ايجبا لانه النقصان
 كما في اكثر المقربات ويسقط الدم اذا عاد في ايام النحر وبعدها وقد طاف محذوما في رواية
 للامام والشيخ عند الذبح واما اذا اعاده فقد طاف جينا اعاده في ايام النحر لاشئ عليه وان اعاده
 بعد الزيادة عند الامام ولو محذوما يلزم دما عند الامام بالتأخير وتسقط عنه البدنة كما في الجوهرة
 ولو طاف للصدر طاه او لو محذوما يلزم دما عند الامام في رواية وفي رواية وصدقة
 في ايام التشریق بعد ما طاف للركن محذوما فحليد دم لموجب اعادة طواف الزيارة
 باطلت بل اعاده بالحدث يستجبه فلم ينقل الى الصدر لانه واجب ولو طاف للصدر
 طاه بعد ما طاف له اى للركن جينا فدمه عند الامام لانه وجب نقل طواف الصدر الى
 الزيارة لوجوب اعادة الركن فيجوز ترك طواف الصدر ودم التأخير طواف الزيارة
 غرايا النحر على ما عرف من مذهبيهما وعندهما دم فقط لترك طواف الصدر ولا شئ
 لتأخير طواف الزيارة على ما عرف من مذهبيهما ايضا كما انتهى في المسئلة السابقة فتاوى
 طاف لعمرة او سعى محذوما يعيد بها اى الطواف للنقصان والسعي ببقية له مادام بكه
 ولا شئ عليه قاة ارجع الى الله ولم يعدهما فحليد دم ترك الطهارة فيه ولا يوم بالعبود
 لوقوع التحلل باذ الركن اذ النقصان ليس ولا شئ لو اعاد الطواف فقط هو الصحيح اخر
 عما قال بعض المشايخ وعليه دم وان جامع الحرم في احد السبلين على الصحيح الروايتين
 عن الامام لقوله لهما لكان الجنابة قبل الوقوف بعرفة ولو تاسيا او مكرها فسد حجه وبقي فيه
 كما يفيض من لم يفسد حجه ويقضى من قابل سواء كانت حجة الاسلام او لانه ادى الى الافعال

لعدم

مع وصف الفساد والمستحق عليه ادائها بوصف الصبي وعليه دم وادناه شاة ويقوم
بالترك في البدنة مقامها وقال السافني يجب بدنة اذا عامد وليس عليه ان يفرق بين زوجة
في القضاء لا الجامع بينهما وهو النكاح قائم فلا معنى للافراق لكنه مستحب اذا خاف الوقوع
وعند مالك يفارقها اذا خرجا من بيتهما كما في عامة الكتب وفي المنظومة كما تقدم باسمهما لا
ان يفرقا وعند زفر اذا احراما وعند السافني اذا بلغا المكاله الذي واقعها فيه وان جامع
بعد الوقوف قبل طلق لا يفسد الحج خلافا للسافني وعليه بدنة روى ذلك عن ابن عباس
رضي الله عنهما وفي اطلاقه اسارة الاستمالة اذا جامع مرة او مرارا ان الكحل الحاشي اذا حلف
فبدنة للاول وشاة للثاني في قول الشافعي وعند محمد فكيف كفارة واحدة الا ان يكون كفر
للاول ولو جامع بعد الطلق قبل طواف الزيارة فعليه دم اس شاة لقصور الجارية لوجود
الحمل الاول بالطلاق كما في عامة المتون ومنه عليه الصحاب الشروع في المسبوط والبدائع
والاسبغاب في فدية البدنة وفي الفقه انه الاوجه وكذا يدره دم لو قبل او لم يسهوه وانما ينزل
بذبه واية الاصل ان الدواهي بجرمة مطلقا لاجل الاحرام فيجب الدم مطلقا وفي الجامع الصغير
وعليه دم وكذا يدره دم لو جامع في عمرته قبل طواف الاكبر وقبلة عمرته لوجود الثاني
وقضاها اس العمرة لانها لم تفت بالاحرام كما في الجامع بعد طواف الاكبر لزم الدم اس شاة
ولا تقصد العمرة لوجود الاكبر وقال السافني تقصد في الوجهين وعليه بدنة اعتبارا بالجمع
والاشئ ان انزل بغيره ولو لا فرج لانه ليس بجامع كما لو استنح فانزل وغر الامام دم وان اخر
الخلق او طواف الزيارة بلا غر غرابا لم يخر فدية دم عند الامام لانها موقوفة بابا النحر
فاذا اخر غرابا لم يخر ترك واجبا فله دم خلافا لها فان عند الامام الا انه تنس وكذا
عند السافني وكذا الخلاف لو اخر الرمي او قدم لسكنا بالضم والسكوة اس عبادة من عبادة
في الاصل فصد بغير الذبح لله ثم استيعب للذبيحة ثم لكل عبادة على شك هو بدنة كاطلق قبل
سبى وحرقا من قبل الرمي والطلق قبل الذبح وان طلق في غير الحرم حج او عمره فعليه دم
عند الطرفين خلافا لابن يوسف وفي الهداية ذكره في الجامع الصغير قول ابن يوسف في المعتمر
ولا يكره في الحاقه فليل هو بالاتفاق والاشع ان كان الخلاف فلو غادر المعتمر الحرم بعد خروجه
ان لم يخرم ففقد فادوم جامعا لانه انى بالواجب في مكانه فلا يدره بهاء ولو طلق القارن
قبل الذبح ندما عند الامام احد الدينين فيمنع التقديم والتأخير والآخر دم القارن فقط

دم وهو دم القارن ليس عن لا الملق قبل ادائه لو وجب ذلك لزم في كل تقدم لشك
على الاخر كما لانه لا ينفك عن الاخرين ولا قائل به كما في الفتح وغيره وبهذا ظهر ما قيل دم
بالخلق قبل ادائه ودم للتأخير الذبح عن الملق والدم حيث ذكر في الجانيات شاة تجزى
في الاثنية والصدقة اذا ذكرت يراد بها ما تجزى في الفطرة **فصل** ما كانت الجانية على
الاحرام في الصيد لو عاخر فصد عما قبله في فصل على حدة اذا قتل الحرم صيده ولو لم يتج
اطرم وقيد بالبر لا صيد البحر حلال للحرم سواء كان مأكولا او لا وهو الصحيح كما في اكثر المعقبات
ويظهر ضعف ما قيل من انه لا يكره له الا ما يؤكل خاصة والصيد الطيور المتوحش باصل الخلقة
وهو نوعان برى كمنه نواله في البر وكبرى عكس ذلك ولا معبر بالمعاش او دل الحرم لا الطير
او اذل عليه الاشئ عليه وفي النهاية دلى اذا ذل عليه محرما عليه نصف قيمة اى على صيد
من قتله فعليه اطراء وعند السافني وما لك الاشئ على الدال وهو القياس والدلالة المعبرة
ان يكون الدال محرما عند المدلول الصيد والمدلول غير عالم بمكانه وان تصدق المدلول
في ذبه الدلالة حتى اذا كذب ولم يتبع الصيد بدلالة ودل عليه اخر فصدقه وقتل الصيد طيرا
على الثاني وهذا لو قال او كان سببا له بالدلالة عليه كما في الاصلاح كما ان شمل وهو اى اجراء
قيمة الصيد بتقويم عدلين لها بصارة في قيمة نفس الصيد فلا يعتبر كون البازي يعلم او في
الكاذب والواحد يكفي والمنع احوط في موضع قتله ان كان له قيمة فيه كبداوة في موضع منه
ان لم يكن له فيه اى في موضع قتله بانه في الصحراء لا يباع فيه الصيد ولا بد من اعتبار
الزمان والمكان في القيمة على الاصح لانها تختلف باعتبارها كمن في الحظيرة ثم اعلمت قيمة
بتقويمها للقاتل او الدال اطار فيه ان شاء اشترى بها اى القيمة بدلا ان بلغت قيمة تمن
الهدى فذبحه باطرم غر العهدة بحد ذبح فيه ولو ذبح في غير اطرم لا يخرج غر العهدة الا اذا
تصدق على كل مسكين قدر قيمة نصف صاع من بر وان شاء اشترى بها طعاما فتصدق
اى بالطعام على كل فقير نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير لا اقل بما ذكره ولو دفع
اكثر سترعا جازا وانه شاة صام غر طعام كل فقير اى بدل كل نصف صاع او صاع
ما خذ من الفقة يوافق فضل اقل من طعام فقير وكذا اى كان الواجب ابتداء طعام
مسكين بانه كان قيمة اقل من نصف صاع وعلى هذا لو بلغ قيمة اكثر من هذين ان شاة وكبها
او تصدق بهما او صام عنها او ذبح احداهما وادى بالآخر ولا يجوز للمكبر بالهدايا الا ما يجوز

في الضحى يا صدق به او صام عنه اى عا فضل لوبيا كمالا لا الصوم لا يقبل الجزى وعند محمد
 وهو مذهب السافى ومالك اجزاء نظير الصيد في اجنة فينال نظير لقوله تعالى فخر من
 قتل من النعم ففي الظبي شاة وفي الضبع شاة وفي الارنب عناق وفي الانثى من ولد المغز
 وفي الربوع صغره وفي الانثى من ولد المغز ما بلغت اربعة اشهر وفي النعامة بدنة وفي الطائر
 الوحش بقرة ومالا نظير من الطيور فكلواها اى فخره قيمة الصيد بقويم عدلين مثل
 والحامة والسباها والعام والناس سوادا كانا قاتلين او دالين والعام والمبسر
 في ذلك اى في وجوب اجزاء سوادا لعدم اختلاف الموجب وان خرج الصيد او قطع عضو
 او نصف شعره فمنه ما قص من قيمته اعتبر بالكل كما في حقوق العباد في الاذنين
 وبقي فيه ابرها فلا تنس عليه عند الطرفين وعند ابي يوسف عليه صدقة لا يصلح الام والوعاء
 في الوقوع منه او ضرب عينه فايضت فبنت له سن او زال البياض ذكره في الغاية انه لا يقطع
 الضميمة ولو مات بعد ما جرحه فمنه كله لا يخرج بسبب ظاهر الموت ولو غاب ولم يدرك
 ان مات اولاً ضمن نقصاً لانه ضامن جسيده مشكوك فيه وفي الاستحاضة يزره جميع القيمة
 احتياطاً وان نصف ريشه اى ريش الصيد جمع الريش وهي الاجزاء او قطع قوائم ولا يسهط
 قطع من القوائم بل اذا قطع البعض وخرج عن غير الامتناع وجب اجزاءه اى ان يكون
 مستغنياً ما اراد فعليه قيمة كاملة لتفويت الامن بتفويت الامتناع فيضمن خبره وان حله
 اى الصيد فقيمة لينة لان لبن الصيد جزوه فاخذ حكمه كله وعند مالك وبعض الساففة
 لا تنكح اللبن وان كسر بيضه اى بيضاً غير فاسد والا فلا تنس عليه فقيمة البيض بالفتح
 واحدة بيضه وان خرج من البيض فرخ ميت وكذا ان خرج من الصيد جنين ميت فقيمة الفرخ
 حيا حتى ينفذ اذا علم انه فيه فرخ حيا او لم يعلم اما اذا علم انه فيه فرخ ميت فكله
 عليه كخا في الحيط وغيره وعلى هذا لا يخفى ما في اطلاق المتن من المسألة تدبر ولا تنس قتل
 غريب يامل الجيف ولما امل قتل الزاع وهو الغراب الصغير الذي ياكل الطيب يجب عليه
 العتق ولما امل قتل المعصق في الحيط وغيره وعلى هذا الوانى تعرف الحمار او واحدة
 على وزن عينة وهي طائر تاحد للمفاداة وذئب وحية ومنها السمكة بخلاف الضب
 وعقرب وفارة سوادا كانت ابدية او برة وغير الاما ان يجب القيمة بقتل الربوع وطلب
 عقور بالفتح من العقور وهو الجرح والكلب مما يفرط شدة واهداؤه وغر الاما ان العقور

ما نقص

وغیره

وغیره والمستأنس وغيره سواء وقال الشافعي المراد بالكلب العقور كل عاقر اى خارج من شهر
 غالباً كالسبع والتم والذئب والضفد وبعض اى باقى وقيل صفاته وكل مطلقاً لكن لا يكل
 قتل بالودى وبرعوت و زنبور و ذباب و فراد بالهم يقال له الفارسية كذا وسكنها بضم السين
 وفتح اللام وسكون الطاء واحدة السلاح نوع من الطيور الحامى ولذا الحكم في سائر الطير
 كما في فئس والمقنافة والصفادع لانها ليست بصيود ولا مستولدة من البهائم وان قتل قبل
 من بدنة فيزناه لا يوقل قبله من الارض لانه لا ينس عليه او جرادة لصدق بماتته ولم تقدر الصدقة
 في ظاهر الرواية وغر الاما في قتل كسوة جز وهو مروي عن محمد وعزالي يوسف يتصدق بكف
 من الطعام كما في الاختيار وفي الاثنين وثلاثة قبضة طعام وفي النصف صاع وتمر جز من جرادة
 فانه اهل حمص وجبوا بصدقون بكل جرادة درهم فقال عمر رضي الله عنه ارى دراهمكم كثيرة ثمرة خير
 من جرادة وفي القنادس محرم وصنع ثوبه في الشمس تنقص قبله في ثوب القمل فغلبه الجراد ولو وجع
 ولم يقصد قتل القمل لانس عليه كما لو غسل ثوبه في ثوب القمل ولا يجوز شاة في قتل السبع
 ولو كذا السبع اكبر منها وقال زفر نجب عنه قيمة وقال الشافعي في الاجزاء فيها لا يؤكل ولنا
 ان السبع صيد وليس من الفواسق لانه لا يتبدل حتى لو ابتدأه كان منها فلا يجب لبقائه شيء فلهذا
 قال في اتصال فلا تنس بقتله خلافاً لفرع اعتبار اجل الصالح وفي المتن ان اذا امكنه دفعه بغير
 سلاح فقتله فغلبه اجزاء واراد بالسبع كل حيوان لا يؤكل باليس من الفواسق والحشرات
 وان اضطر المحرم لاقول الصيد للاكل فقتله فغلبه اجزاء لان الاذان بقدر الكفاية عند الضرورة
 وفائدة رفع الحرمة واللحم ذبح شاة ولو ابوا بطيلاً لان الام هي الاصل وبعده وبعده ووجاه
 وبط ابي احمر از غز الذي يطير فانه صيد فيجب اجزاء اللحم وصيده سمك لانه من صيد البحر
 وعليه اى على المحرم اجزاء بذبح بهما مسرول بفتح الواو حمام في رجله ريش كالسرة والخلجان
 لما لك او ذبح طير مستأنس لانها من الصيد وان استأنس بالمخيلة ولو ذبح المحرم صيده فهو
 ميتة لا يكل له الاكل منه لانه فعل حرام فلا يكون ذكوة كذبيحة الجوس ولو اكل منه اى من
 الصيد فعليه قيمة ما اكل مع اجزاء عند الامام وعندهما والائمة الثلاثة لا يضمن الذابح
 باكله لانه ميتة ويجب عليه الاستغفار بخلاف محرم اخر اكل منه فانه لا تنس عليه عندهم
 جميعاً غير الاستغفار وبكل المحرم طم صيد صاده حلال اضراراً صاده محرم وذبحه ان لم
 يد له عليه ولا امره بصيده ولا اعانه وهو الحمار وهو الحمار في رواية ان الصيد لا يحرم بالدلالة

وقال الشافعي ومالك ان اصطاده لاجل اللحم لا يحل تناوله ومن دخل الحرم وهو حلال
وانما فيه ما يظهر فائدة قبل الدخول في الحرم فانه وجوب ارسال على الحرم لا يتوقف على دخول
الحرم لانه مجرد الاحرام يجب عليه كما قال في الاصلاح وغيره وبهذا يظهر ضعف ما قيل حلال
او حرما وفيه صيد فعليه ارسال ليس المراد من ارسال النبي لانه النبي الذي ابراهم
بل يطلق على وجه لا يضيغ ولا يخرج عن ملكه في الموضع الا ان يملكه ولو اخذه انسان
ليس وقال مالك والشافعي لا يجب عليه ارساله فان باعته اى الصيد بعد ما دخل في الحرم
رد البيع سواء باع في الحرم او بعد ما خرج لانه صار بالادخال من صيد الحرم فلا يحل خراجه
بعد ذلك كما في التبيين ان كان باقيا في يد المشتري وان قامت لزومه اجزاء بالمال لتفويت
الامن الذي يستحقه الصيد وكذا اذا باع الحرم من الصيد من حرم او حلال ولو بايع حلالا
في الحرم صيدا في اخل جازعه الامام لا البيع ليس يتعرض حيا خلافا لمحمد ومن احرز في بيته
او حفصه صيدا لا يرز ارساله قبل اذ كان الفقص في يده لزومه ارساله لكن على وجه لا يضيغ
وعنه الشافعي في قول ومالك في رواية رسد والاخذ حلال صيد ثم احرز فارسله
من يده احرز ممن المرسل قيمته عند الامام لانه ملكه بالادخل حلالا وعندهما والشافعي
في قول لا يضمن لانه محض بامره بالمعروف وما على المحسنين من سبيل بخلاف ما اخذه
بحرم فانه لا يضمن رسد بالاتفاق الا في قول الشافعي ولهذا الوارسله بنفسه ثم حل فوجبه
في رجل ليس له دمه كما في القهستاني فاق قتل ما اخذه الحرم محرم اخرضا لوجود الجناية
منها الاخذ بالاخذ والقاتل بالقتل فلم يكل واحد جزاء كامل الا في قول الشافعي ورجع
احده ما ضمن من الجزاء على قاتله خلافا لفرقة الجمهور على القاتل عند التكفير بالمال
ولو كفر بالصوم الا في اكثر المعبرات وان كان ظاهرا اما في النهاية انه يرجع بالقيمة مطلقا وان
قتل حلالا صيدا حرام فعليه قية وان حلب اطلاق صيد الحرم فقيمة لينة ومن قطع سواء
كان القاطع غراما او حلالا حسيص الحرم واخرز غراما مثل الكفاة فانها ليست بنبات ولهذا يباح
اخذها من طرم كجره وقد ريس من تراه للترك او شجرة غير مثمرة على صيغة اسم المفعول
والا فبنية الناس فمن قيمته وقيد صاحب المنع بقوله غير مملوك فقال وانما فسرنا
قوله غير مملوك بتعالموقاية بقوله يبيع الثابت بنفسه لا ذكره شارح الهداية من
ان يفسد الحرم وشجرة على نوعين شجرة البنية الشجرة وشجرت بنفسه وكل منهما على نوعين

لانها

لانها اما ان يكون من جنس ما يبنى الناس او لا فالاول بنوعه لا يوجب الجزاء والاول من الثاني
كذلك وانما الجزاء في الثاني او هو ما يبنى بنفسه وليس من جنس ما يبنى الناس ويستوي
فيه ان يكون مملوكا لان ما يبنى في ملكه او لم يكن منه قالوا في رجل يبنى في ملكه ام غيلة
فقطعه الشجرة فعليه قيمتها لملكها وعليه قية اخرى حتى السبع كما في كثير من المعبرات وفيه
كلام وهو ان تقر ان ارضي الحرم سواء ابنى او قافا ولا فلا سائبة في الاسلام فكيف
يبيع قولهم ان يبنى في ملكه ويمكن ان يجاب عنه بان كونها كذلك انما هو على قول الامام اما
على قولهما فهي مملوكة وقولها رواية غير الامام كما في الهداية اما صف فانه مطلب يحل
الاتفاق به والتصدق متعين في هذه الاربعة اما في ذبح اطلاق صيد الحرم وحلبه وقطع
حشيشه وشجرة ولا يجوز الصوم لكن يجوز الطعام والهدى وحرم رعي حشيشه عند الطهريين
لانه لا قطع وعنده لا بأس به لضرورة الزائر وقطع الا الاضرار وقد استثنى النبي عليه السلام
بالناس العباس رضى الله عنه وكل على المفرد به لزم بسبب جنائته على احرام وعلى القارن
به دماء الحج والعمرة بهنك احرامين وفيه خلاف الشافعي يذا اذا كان قبل الوقوف بعرفة
واما بعده ففي غير الجاع دم كما في النهاية وقيد بالسبب جنائته على احرامه يعني بفعل
يبنى من محظوراته لا مطلقا ليستقيم عليها فانه المفرد اذا ترك واجبا من واجبات
الحج لم يزد ولم يزد ان كان القارن لا يتعد الدم عليه لانه ليس جنائته على الاحرام الا اذا
يجاز الميقات غير الحرم بالحج والعمرة في عليه دم ترك حق الوقت وقال زفر بن
علي دمه فان قتل محرما صيدا فعلى كل واحد منهما جزاء كامل خلافا للشافعي في قول
وان قتل حلالا صيدا حرام فعليه جزاء واحد لا ذلك جزاء الفعل وهو متعدد وهذا
جزاء المحل وهو واحد وينبغي ان يقسم على عدد الروس اذا قتله جماعة ولو قتل حلالا
وحرم فعلى الحرم جميع القيمة وعلى الحلال بعضها لنفسها ولو قتل حلالا وحرم فهو قبض
فقطب في يده فقيمة وقارن فعلى الحلال ثلث الجزاء وعلى المفرد جزاء وعلى القارن
جزاء كما في القهستاني وبطلان بيع الحرم وشراؤه فلو قبض فقطب في يده فعليه
وعلى البايع الجزاء لا يبيعه حيا لغرض الصيد لقوات الامن وبيعه بعد ما قتل سبع
ميتة وفي ميسوط سبع الاسلام لفسد بيده ومن اخرج ظلية الحرم حلالا او حرما
فولدت وما ان ظلية والولد ضمنها لانه كان واجبا عليه ان يبرده الامانة وهذه صفة

شرعية فتسمى الواحدة له وان ادى جزاءها ثم ولدت لا يضمن الولد وكل زيادة من سمن او شعر
 الكاكة قبل التكثير يضمن الزيادة والاصل والكاكة بعد التكثير لا ولو دمج الام والولد بكل وبكره
 كما في البينين **باب** جواز الميقات بلا احرام من جاوز الميقات قاصدا دخول مكة لانه
 لو لم يقصد بل اراد بينهما وبين المواقيت كالمبيتة مثلا طاعة تمت اليه فله ان يدخل مكة بلا
 احرام كما بين القاضي رحمه الله ثم احرم ووقف بقرعة جازية ولزمه دم لا تركابه المنهي عنه فان عاد
 اليه الى الميقات قبل الشروع في الافعال حال كونه محرما بحج او عمرة في الطريق بلباس سقط
 الدم عند الامام وعندنا والشافعي في قول يسقط الدم بعوده محرما وان لم يلبس وقال زفر والائمة
 الثلاثة لا يسقط له ادم يلبس وان عاد الى الميقات ولا فرق بين عودته الى هذا الميقات
 وميقات اخر في الصبح والكاكة الاول اولى قبل ان يحرم فاحرم منه يسقط الدم بالاتفاق
 وكذا يسقط الدم لو احرم بحج او احرم بقرعة داخل الميقات ثم افسدها وقضاها لانه يقضيها كالمكة باحرام
 من الميقات فيجبر به بالنقص من حق الميقات بالجواز عنه بغير احرام خلا لفرق زفر وان عاد
 الى الميقات بعد ما شرع في الطواف اى بعد ما شرع في نسكك لا يسقط الدم لكن بل العود
 افضل ام تركه في المحيط ان خاف فوت الحج اذا عاد لم يجد وبمضي في احرامه وان لم يخف فوته
 عاد الى الحج فرض والاحرام من الميقات واجب وترك الواجب ايهون من ترك الفرض
 كما في البحر وان دخل مكة بلباسه اى بلباسه بمنى بامر ولو عمم الداخل في المدخل الكاكة اولى
 لكن قد وقع في عبارة محمد كذا فتدبر كذا طاعة فله دخول مكة بغير احرام لانه البستان غير واجب
 التعظيم فلا يلزم الاحرام بقصد فاذ اوصله التحقيق باليه فله ان يدخل مكة بلا احرام وليس في الا
 يجوز هذه الحجة لانه ما مور بالحق لانه ما مور بحج افاقية واذ دخل مكة بغير احرام صارت حجة مكينة
 ففانما في البحر ولا فرق بين ان ينوي الاقامة في البستان او لم ينو وغيره الى يوسف
 لا بد من الاقامة وميقاته اى الكوفة الداخل في البستان الى الحج والعمرة والمراد به جميع
 الحج والعمرة بينه وبين الحرم ومن دخل مكة بلا احرام لم يصب له لزم حج او عمرة تعظيما للبيعة
 المباركة فتعود الى الميقات واحرم بحج الاسلام في عمارة ذلك لا يعلم سقط عنه ما لم
 يدخل مكة من الحج او العمرة القياس في يسقط الدم والقياس في لا يسقط اعتبارا لما لزم
 بسبب افساد ما صار كذا اذا تولى السنة وهو قول زفر ولنا ان الواجب عليه ان يكون
 محرما عند دخول مكة تعظيما لهذه البيعة لا ان يكون احراما لدخوله على التعيين بخلاف ما اذا

تحولت السنة لانه صار ديناً في ذمته فلا ينادى الا بالاحرام مقصودا ولو قال واحرم على علي
 في عمارة لبس كل احرام واجب حج او عمرة اذ اوقع في المنع وان بعد عام اى
 اذ كان العود والاحرام من الميقات بعد عامه ذلك لا يسقط ما لزم لانه قد صار ديناً في ذمته
 بالتقويت فلا تلخص الا باحرام مقصود وان جاوز مكة او تمتع الحرم بربط الحج بغير احرام فهو
 كمن جاوز الميقات بلا احرام المكي من الحرم والتمتع بالعمرة صار مكي فاحرام من احرام فيجب
 عليه ادم لجواز الميقات بلا احرام ووقوف اى ووقوف المكي والتمتع كطواف اى طواف
 من جاوز الميقات بغير اذ جاوز مكة او تمتع الحرم وتوجه الى عرفات ان عاد قبل الوقوف
 الى الحرم فاحرم يسقط الدم وان عاد بعد ما وقف فاحرم لم يسقط كمن جاوز الميقات
 فطاف وهذه المسئلة مما علم حكمه ما ذكره الفقيه كما علم حكمه مكي احرام من احرام للعمرة وحل احرامه
 منه فلو اقيم لكما اخبر **باب** اضافة الاحرام الى الاحرام مكي طواف للعمرة شوطا ولو قال
 اقل من اربعة لكما اولى اذا حكم لا يختلف بالسوطيين والثالثة لكن قال محمد في الجامع
 الصغير كذا وبتد المص تبركا فاحرم بالحج ورفع اى الحج وعليه دم وقضاه حج وعمرة اما الدم
 فلا جل الرقص واما الحج والعمرة فلكما الحج الثالث هذا عند الامام وقال صاحب البناء ان يرفض
 العمرة ويقضيها وبمضي في الحج وعليه دم لانه لا بد من افضاحدهما وعند الائمة الثلاثة لا يرضى
 وانما قال طواف شوطا لانه لو طاف لها الاكتمه احرام بالحج روضة بلا خلاف على ما ذكر
 في الهداية وفي المبسوط لا يرضى واحدا منها لانه لا اكتمه حكم الكل فصار كمن لو فرغ منها
 وعليه دم لمكنا النقض بالجمع بينهما واذ لم يطف للعمرة شبار فضها اتفاقا وقيد بالمكن
 لانه الاقامة اذا اهل بالعمرة او لا طاف لم يسقط ثم اهل بالحج مضى فيها ولا يرضى الحج فلو انها
 اى الحج والعمرة صح كونه ادى افعالها كالتبرع بها غير انه منهي عنه والمنهي لا يمنع تحقق الفعل
 كما في الاصلاح وعليه دم طعة بينهما وهو دم جبر حتى لا يجوز له ان ياكل من بخلاف الاقامة حيث
 يجوز له الاكل لانه دم شكر ومن احرم كحج وفرغ منه ثم احرم باخر يوم النحر كحج اخر في العام
 القابل فالكاكة قد خلق في الاول قبل الاحرام الثاني لزمه الثاني حتى يقضى في العام القابل
 لصحة الشروع فيه ولا دم عليه ولا صدقة لانه الاول قد انتهى نهايته والا اى وان لم يكن
 خلق الاول لزمه الحج الثاني وعليه دم سواء قصر بعد الاحرام الثاني او لم يقصر عند الامام
 لانه ان قصر فقد جبر على احرام الثاني وان كان نسكا في الاحرام الاول وان لم يقصر فقد اخر

النسك عن وقت والمعاد بالتقصير طلق وانما اختاره اتباعا للجامع الصغير او لصغير الحكم
 جارية المرأة لا التقصير على الرجل والمرأة وعندنا ان لم يقصر فلا دم عليه لانها كخصه
 الوجوب بما اذا حلق والتاخير لا يوجب شيئا وذكر في الاسلام ان محمد بن ابي ذر لم يمسح الا بالامام وعند
 السافق لا يصح احرامه باخر ومن فرغ من عمرته الا التقصير باحرام وطاف وسعى ولم يقصر
 فاحرم باخرى لزمه دم جبر لا بد منه جميع بين احرامى العمرة وهو مكروه ولو احرم افاقي كحج ثم احرم
 بعمره لزمه لان اطبع بينهما شروع للافاقة كالقران لكنه اسال الخلفه السنة بتاخير العمرة
 فانه وقف بعمره قبل افعال العمرة او كونه بافقد رخصتها الى العمرة اذ بنا افعالها على افعال
 غير شروع وعند الامم الثلاثة لا يصير رخصتها العمرة لا الى التقصير رخصتها لتوجه اليها ولم يقف
 وهو الصحيح من مذهب الامام فاحرم بها الى العمرة بعد طوافه للطواف القيمة بدم فيها
 لتاكيد احرامه بطوافه بخلاف ما اذا لم يطوف ولم يقصرها لصحة الشروع فيها وعليه دم
 لرفضها فان من عليها الى العمرة والطح لا تقدم افعال العمرة على الطح صحيح ولزمه دم طبعه منها
 وهو دم جبر والصحيح هو اختيارنا في الاسلام واحترز به عما اختاره شمس الامم من انه دم شكر
 وانما احل الحاج بعمره يوم النحر او ايام التمتع لزمته الى لزمته العمرة الحاج لا يطرح بين
 احرامى الحج والعمره صحيح ولزمه رخصتها الى لزمه رخص العمرة الحاج كيلا يبيح افعالها على افعال
 مع كراهية العمرة في هذه الايام ولزمه قضاء ما احتسبها لما فات مع صحة الشروع فيها ولزمه دم
 للرفض فان من عليها صحيح وعليه دم اى دم كفارة طبعه بينها ومن فاته الحج بقوت الوقوف
 فاحرم كحج او عمره لزمه الرخص الى رخص ما احرم ولزمه القضاء لصحة الشروع فيه ولزمه الدم
 لرفضه بالتخلل قبل او ان **باب الاحصار والقوات اى قوات الحج الاحصار لغة المنع**
 عن كل شئ وتراعى المنع على الحج والوقوف معا او العمرة بعد الاحرام بعد شريعى وما في الدرر
 من المنع الخوف او المرض ليس سببا لانه لا يختص بهذين ندبر وحكمه ان لا يتخلل الا بالذبح
 وباقول العمرة ان احصر ثم بعد وسلم او مرض زاد بالذباب او الركوب او عدم محرم المرأة
 بانهات محرمها بعد الاحرام وبينها وبين مكة ثلثة ايام وما فوقها او صاع ثقفة في الحرم
 اذا سرفت بعضه وقد روى المشي فليس يحصر ولا يتخلل لانه عاجز وقال مالك والسافق
 لا احصار الا بالبعد ولا اية الاحصار وروى قوله تعالى فاحصرتم فاستبينتم الهدى نزلت
 في منى ثم روي في غيره وانه لو احصر بين البعد والاحصار وهو المنع والعبرة باللفظ

لا يفسد سبب فله ان يبعث شاة او قبتها يستنسى بكفة تدبج عنه في اطرم وان لم يجد ما يدبج ليقطعها
 حتى يدبج او يطوف ويكفي سبع بدنة وعزالي يوسف انه يقوم الهدى فيطعم المساكين فان لم يجد لطلب
 يقوم عز كل نفس صاع يوما وهو قول السافق في وقت رمين لا التخلل موقوف على الذبح
 فلا بد من علم زمانه حتى يقع التخلل بعده والتعيين يحج عند الامام لا عند من ولا يتخلل بعد ذبحها
 من غير حلق ولا تقصير عند الطرفين خلا لابي يوسف فانه يقول عليه ذلك لكن لو لم يفعل
 لاشى عليه في مكان الحرم فارتفعت دمين لحج وعمرته وعند السافق يبعث دما وفيه شاة
 الى ان لا يتخلل الا بذبح احدها والا لانه لا يستطع تعيين احدهما للحج والاخر للعمره والا لولعبت
 وعالم يتخلل بذبحه عن احدهما من وجوب ذبحها قبل يوم النحر **الاحكام** محصر البقي الضاد باطح
 وان كان محصر بالعمره يجوز ولا يتوقف بالزمن اجابا وعلى المحصر باطح فضا ونظرا اذا تخلل
 فضا وج من قابل للزوم بالشروع وعمره لا على فانت الحج التخلل بافعال العمرة لكن اذا قضا
 في عامه ذلك لا تجب عليه العمرة ولا يحتاج الى تبيين عند الامام فلو قضا من قابل
 فهو حجة ان كل واحد من الحج والعمره على الانفراد وان شاق قرن وعند السافق
 عليه حج لا غير وعلى المتمتع اى المحصر قضاء عمره الاحصار عنها تحقيق عندنا خلافا لما لك والشافعي
 وعلى القارن المحرم حجة وعمرته الاولى للقران والثانية لكونها كالفات لهما وعند الامم
 الثلاثة حجة وعمره لا عمرته فان زال الاحصار بعد بعث الدم لانه لا يتخلل ما ان يدرك الحج
 والهدى او لا يدركها او يدرك الاول دون الثاني او بالعكس فهذه اربعة اقسام تفصيلها
 قوله وامكنه اى المحصر ادراكه اى الهدى قبل ذبحه وامكنه ادراك الحج بالوقوف بعرفات
 لا يجوز له التخلل ولزم المض لزوال الفجر قبل المقصود بالخلف وفيه اشارة الى ان من لا يقدر
 ان يدركها لا يجب عليه التوجه وان امكن ادراكه اى الهدى فقط يتخلل لانه يحجز عن الاصل وان امكن
 ادراك الحج فقط جاز التخلل المستثنى وهو قول الامام والقياس لا يجوز وهو قول نفر
 وهذا القسم لا يتصور على قولهما في الحج كما مر ان دم الاحصار باطح يتوقف يوم النحر فاذا
 ادرك الحج يدرك الهدى ضرورة وفي المحصر بالعمره يتصور فيمن ان يكون جوابها فيه جوابه
 في الاصلح وس من منع بكفة عن الركبتين اى الطواف والوقوف فهو محصر سوله كان
 مضرا او قارنا فيخلل بالهدى وفي رواية عنه ان المنع بكفة ليس باحصار بعد ما صارت
 دار الاسلام كما في الحديث وان قدر على احدهما فليس يحصر لانه ان قدر على الوقوف ثم كسبه

في وقت شاة عند الامام لا يتخلل
 وقال السافق تدبج في موضع احصر فيه
 وعندنا لا يجوز ذبحها قبل يوم النحر

فلا يثبت الا حصار وان قدر على الطواف لم يتركه فله حجة الى التحلل بالهدى كفاية الحج
وعند الساقى محصر بالمنع عن اصحابها ومن فات الحج بعوات الوقوف بعرفة فليحلل غير احرام
بافعال العمرة فيطوف ويسعى باحرام جديد لها وعليه الحج من قابل اي في العام القابل
ولادم عليه وعند الامنة الثلاثة عليه دم ولا قوت بالعمرة بالاجماع وهي احرام وطواف
وسعى فالاحرام تسوطها والطواف والسعي ركنان وتجزئ العمرة في كل سنة من كل يوم
من ايامها لانها تميز موقته ولكن تكره العمرة يوم عرفة يوم النحر واما الشريقي ومن الى يوسف
لان التكره في يوم عرفة قبل الرزاق وعند الساقى لانكره في وقت من الاوقات اصلا ولا يقطع
التبعية فيها بادل الطواف **باب في ادخال اللام على غير اللفظة** عذر دفع على وجه
الصحة بل هو ملزوم الاضافة وما كان الاصل كون عمل الانسان لنفسه لا لغيره قدم ما تقدم
تجوز النيابة في العبادات المالية كالزكوة وصدة الفطر مطلقا في حال القدرة والعجز
لان المقصود يحصل بفعل النائب فالعمرة لنية الموكل لانية الوكيل ولا تجوز في البدنية
الخاصة كالصلاة والصوم والاعتكاف وقراءة القرآن والاداء لكار كمال من الاحوال
في حال القدرة لان المقصود هو اتقان النفس لا يحصل بفعل النائب وفي المراكب الاولى
وفي المراكب منها من البدن والمال كالحج تجوز عند العجز بطول المسافة بتفصيل المال لا تجوز
عند القدرة لعدم اتقان النفس لظن ان كونه بدنيا فقلنا بالنسبة بالبعد المكنون ليشترط
في صحة العجز عن الموت ان يموت الحجج عنه والعجز انما هو الموت اذا كان العجز يرجي زواله
فانما المرض والطبيب وغيرهما فالحج فانه يستمر بالعجز الى الموت سقط الفرض عنه فلوزال عجزه
صار ما ادعى تطوعا للام وعليه الحج وغيره الى يوسف ان زال العجز بعد فروع المأمور غير الحج
يقع عن الفرض وان زال قبل فحسن النفل في الخيط وان كان لا يرجي زواله كالعجز والرهانة
سقط عنه الفرض ويجب عليه الاجحاج سواء استمر ذلك العذر او لا كما في البو وغيره فعلى هذا عبادة
من غير وافية على حق التفصيل تدبر وانما استمر العجز الى الفرض لا النفل لان النفل يصح بلا شرط
ويكون نواب النفقة للام بالاتفاق وانما نواب النفل فاما مأمور يجعل للام وقد صح عنه ان
سنة في الصلوة والصوم والسدقة في الهداية فمن عجز عن ادائها فالحج اي امر به الحج عنه
غيره صح وفيه اشارة الى انه اذا حج وهو حي ثم عجز واستمر لا يجزيه لفقد الشرط ويقع عن اداء المأمور
عنه **باب في كون المأمور بغيره** لا يشترط اية المأمور بغيره الا في حال كونه المعصية او غير ما يقع

اي الحج المأمور قال تسمى السلام يقع المأمور وفي قول اصحابنا ولللام نواب النفقة لانها تامة
لا تجزئ في العبادات البدنية ويسوى النائب عنه حتى لو نوى غير نفسه وقع عنه وضمن النفقة
فبقول ليكن حجة عذرا لان عند الاحرام بعد الركعتين ويرد النائب ما فعل من النفقة المأمور
او الوترية فيه وقصور الاول ان يقول المأمور حج ليشترط عجزه فالحج تدبر ويجوز الحج بالضرورة
بالصادق الملهية الذي لم يحج ويقال ضرورات وصارون وصارور وصورور وصورا كما في
القاموس ولكن يجب عليه عند زوية الكعبة الحج لنفسه وعليه ان يتوقف العام قابل وكج
لنفسه او ان يحج بعد عوده الى اهله بانه وان فقيرا فيحفظ والناس عنها غافلون والتمارة
والعبد المأذون لوجود افعال الحج وغيرهما ولا يقع حجة على اكل الوجوه وليكون البعد
عن الخلاف وفي الشيخ ويكره الحجج الانسي والعبد ومن الحج عن نفسه ومن امره رجلا فقام
بحجة عنها ضمن نفقتها ان النفل لا يخل واحدا منها امره ان يخلص له الحج وان ينيب غير الامام عند
الاحرام فان لم يفعل صار مخالفا ولا يكون عزا احد ما اذ ليس احدهما اولى من الاخر واجبة له من
الحاج وان ائتم الاحرام بالنيابة احدهما غير معين ثم عين احدهما قبل المضي صح عنه الطرفين
استحسانا لان الاحرام شرع وسبيله والمبهم فيبلغ بواسطة التعيين خلافا لابي يوسف فانه قال
انه يقع عنه وضمن لانه مأمور بالتعين والابهام يخالف وهو القياس كما اذا امر احد بالحج
واخر بالعمرة قرن بينهما الا اذا اذنا بالجمع وبعده ان بعد المضي لا يصح تعيينه اتفاقا ودم المتعة
والقران على المأمور لانه موقت لاداء السكين المأمور فخص بهذا النية لا حقيقة الفعل
منه وان كان الحج يقع عن الامر لانه وقوع شرعي وجوب دم التكربب عن الفعل الحقيقي
الصادر عن المأمور فعلى هذا لا يلزم بهذه المسئلة صحة المؤدى غير الحج اذا حج يقع عن المأمور كما
في الهداية وكذا يجب على المأمور دم الجناية لانه هو الجاني والمطلق في دم الجناية فيمنل دم
الجماع ودم خزان الصيد ودم الطلق ودم ليس الخيط والتطيب ودم الجائزة بغير احرام
لكن لما كانا في دم الجناية تفصيل ذكره ودم الاحصار على الامر عند الطرفين لدخوله
في العهدة بامره فعليه تخليصه خلافا لابي يوسف وان كان الحجج عنه ميتا فصالحه فيع اذا اوصى
ومات فادوم الاحصار على الامر من حاله واجب في تلك الحال وقيل في كله عنها وفي ما
المأمور عنه ولو قال ودم الاحصار على الامر من ماله ولو ميتا كان اخضر واولا واجاب
المأمور قبل الوقوف ضمن النفقة لانه صار في مخالفا بالافساد وان مات المأمور وكذا لو مات

الطابع بنفسه فافوض باطج في الطريق بعد ما انفق بعض النفقة كج من منزل امره ابي الموصي او الوصي
 او الوارث قياسا على الام اذا اتخذ مكانها فاختلف مكانها فان كانا احدهما اقرب من مكة
 كج عنه والمال واخر به فان لم يكن واخيرا به كج من حيث يمكن من ثلث ما بقي من مجموع ما له عند
 الام فان كانا الزكاة مثلا ثلثة الاف درهم فذفع الالف فسرقي كج عنه بثلث الفين ستمائة
 وسنة وستين وعند كج من حيث مات المأمور باطج لكن عند ابي يوسف كج عنه بما تبع
 من الثلث الاول فان كانت الزكاة مثلا اربعة الاف فسرقي كج عنه بثلث ثمانية وثلثة وثلثين
 وثلث وان كانا ثلثة الاف فذفع الالف فسرقي بطلت الوصية عنده وعند محمد كج عنه بما بقي
 من المال المدفوع اليه وان لم يبق فيه شيء بطلت الوصية عنده ومن اهل النجف عكس الوصية
 او غيره مما تم عين احدهما جاز لانه غير مأمور باطج عنهما ومن حج عن غيره بغير امره لا يكون حاجا
 عنه بل يكون حاجا على ثواب محله ونية عنها لغو ومن حج عن غيره بغير احرام لا يكون حاجا عنه
 بل يكون حاجا على ثواب محله ونية عنها لغو وللانس ان يجعل ثواب عملة غيره في جميع العبادات
 هذا وقع في معرض العلة لما قبله **باب** اسم ما يهدى من النعم الا اطم من اهل البقر
 او خنم وهو مستفق عليه واقداسة ولا يجب تعريقه ابي الهدي وقديناه الفا وكبرئ فيه كبرئ
 في الاضحية لانه قرينة تعلقت بآفة الدم كالاضحية وتجوز الساة في كل موضع والا في القبول
 في الغل من الجنات وغيره الا في الحاف للزيارة حال كونه جنبا او جامع بعد وقوف
 عرفته قبل الخلق فلا يجوز فيها الا البنية وليس مراده التعميم فان من تذر بنية او جزوا
 لا تجزؤه الساة وبأكل السحيا من هي التطوع اذا بائع حل والتمتع والقران الا عند السحيا
 من دم المتعة والقران لا يأكل من غيرهما لانهما ما كفارة خلافا لما كنت وخص في كج
 من المتعة والقران بايام التردد ونحوها ابي كجوز ذبح بقية الهدايا في اى وقت شاء
 خلافا لما في وحقق الغل باطرم قال الزبيعي واعلم ان الدماء على اربعة اوجه ما يختص
 بالزنا والمكاح وهو دم القران ودم التطوع في رواية القدوس ودم الاحصار عندهما
 وما يختص بالمكاح ودم الزنا وهو دم الجنات ودم الاحصار عنده والتطوع في رواية
 الاصحاح وما كانا في مودم الاضحية وما لا يختص بهما وهو دم النذر عند الطرفين وعند
 ابي يوسف متعين بالمكاح ويجوز ان يصدق به ابي الهدي على فقير الحرم وغيره من الفقراء
 المستحقين وقيل ان ساقى يختص به ويصدق به بجاه بالضم وهو ما يطرح على ظهر الدابة وخلفه

بالكسر

بالكسر وهو جعل يجعل في عنق البعير ولا يعطى اجر اى الذابح منه اى من الهدى ولكن لو تصدق
 شيئا عليه سوى اجرة جاز اذا كان ممن يستحق ولا يركب اى الهدى الا عند الضرورة وعند الائمة النذرة
 يجوز ان يركب بغيرها الا ان يهزل في لا يجوز فانه نقص بر كونه شئ ضمن اى النقص ولا يركب اى الهدى
 اذا كان له لبن لانه جزء عنه في الحلب وانفع به او دفعه الى الفخ ضمنه لوجود النذر من كى لو فخر
 ذلك بوبره او صوف تصدق به اى باللبن وينفق ضربه الجاء البارد ليقطع لبن قالوا هذا اذا
 قرب من وقت الذبح واما اذا بعد عنه فيحلب دفعا للضرر ويصدق بمثله وبقية الا اذا
 استهلك فانه بالقيمة ولو ولد الهدى ذبح معه الولد وان شاء تصدق به فان عطب بالكسر
 اى بملك الهدى الواجب او تعقب عيبا فاحتاج بمنع جواز الاضحية افا غيره مقامه لانه واجب
 في ذمته والمعيب لا يصلح لذلك وضع بالمعيب ما ساء لانه النقص بملكه وان عطب اى قرب
 الى العطب وانما فترناه لان النحر بعد حقيقة العطب لا يتصور التطوع كحره وصبح ففعله
 اى قلادته بدمه فغرب به اى بفعله فغرب المصحف ساء ولا يأكل منه هو ولا على لعدم تكا
 القرية وهذا الفعل ان يعلم الناس انه يهدى فيأكل من الفقر لانه التصديق على الفقر
 افضل من ان يترك طالسباع وليس عليه غيره لانه تطوع وتلقه بنية التطوع والتمتع
 والقران لانها دامانك لا يقدر غيرهما كمد الجنات والكفارات والاحصاء لانه
 سببها الجنات والسنة السبق لكن لو تقلد دم الاحصاء لا يفر كما في المبسوط وفي المحط
 يقدر دم النذر **باب** جرت عادة المصنفين ان يذكر واذا اخر الكتاب ما شذوذ
 من المسائل في الابواب السابقة في فعل على حدة تكملة الفائدة وتبرجوا عنه بمسائل
 منتشرة او مسائل متفرقة او مسائل شتى او مسائل لم تدخل في الابواب شهدوا هذه
 اليوم الذين وقف فيه يوم النحر بطلت هذه الشهادة والى صحيح السقي لانه هذه شهادة
 قامت على النفي وعلى امر لا يدخل تحت الحكم لان غرضهم نفي حجهم والى لا يدخل تحت الحكم
 لان الحج عبادة لا يكره عليها ولا يدخل تحت الحكم ولا فيه يهوى عما لا تقدر الاخر اربعه
 والتدارك غير ممكن وفي الامر بالعبادة خرج بين فوجب ان يكتفى به عند الاستباه صيا
 لجميع المسلمين كما في الكافي والقياس لا يصح ولو شهدوا انه اى اليوم الذين وقفوا فيه
 يوم التروية صححت هذه الشهادة للمكاح التدارك فلو شهدوا اليوم التروية ان هذا اليوم
 يوم عرفه ينظر في امكن ان يقف بالناس او اكثرهم قبلت شهداءهم قياسا وانما

لا تخش من الوقوف وان لم يقفوا عني فاتهم الطح وان لم يكن ان يقف معهم ليل فارها
 فذلك السخا وان لم يكن ان يقف ليلامع اكثرهم لا تقبل شهادتهم وبامرهم ان يقفوا
 من الغدا سخا وفي لفظ الطح اشارة الى انه لا تقبل فيه الا شهاده جمع عظيم فلا تقبل شهاده
 عدلين وقال بعضهم تقبل شهادتها كما في المحيط وفي الكافي ينبغي للقاضي ان لا يقبل هذه الشهادة
 الا في تهمي ومن ترك اجرة الاولة في اليوم الثاني ورمى الوسطى والثالثة فاشارة
 فقط لا الترتيب في اجار الثلاث ليس بشرط ولا واجب وانما هو سنة خلاف السافني
 والاولة ان يرمى الكل رعاية للترتيب المستوي ومن مذر ان حج ماشيا يمشي من بيته حتى يطوف
 للزيارة على الصلح لانه التزم الطح على صفة الكمال لانه المشي اشق على البدن فبذلك لا يفاد وفي
 المبسوط انه يجزى عن الامام ان يمشي مكره وقيل من حيث يحرم لانه اول افعال ركوب
 الترميم وان ركب في الاقل بقدر حلال الشترى انه محرم بالاذن اما باذن المولى فله
 ان يمشي في حلالها والاولى تحليدها بقص شعره وقلم ظفر قبل اجاع ومن المهمات ان
 يعلم انه اختلف في الجاورة باطرين الشريفين فذهب ابو يوسف ومحمد لا استحبابها الا
 ان يغلب على ظنه الوقوع في الخطورات وذهب الامام الاعظم وما لك ان كراهتها وهو
 الا حوط خصوصا في هذا الزمان فأكثر الناس لا يعرفون قدرها واعلم ان حرمة الحرم خاصة
 بكلمة المسترفة عندنا وليس للمدينة المسترفة الحرم في حق الصيود والاتجار وغيرهما الطح لقطع
 افضل من الصدقة النافعة في الفرض او من طاعة الوالدين بخلاف النقل المأمور
 بالطح لا يزوج واذا كان وقت خروج اهل بلدة فان كان قبله جازح الغنى افضل من حج الفقير
 مكة افضل من المدينة عند علمائنا والسافني الاجماع على ان موضع قبره عليه السلام اشرف
 بقاع الارض والاطراف فيما سواه ومن احسن المذوبات بل يقرب من درجة الواجبات
 زيارة قبر نبينا وسيدنا محمد عليه السلام على زيارة وبالغ في الذب اليها بمثل قوله عليه السلام
 من زار قبري وجبت له شفاعتي وقوله من جاني زائرا لا يهمل حاجته الا زيارتي كما في حقا
 على ان الكوفة شقيقا ليوم القيمة وقوله لا عذر لمن كان له سهم من امته ولم يزرني وقوله
 من صلى على قبري سمعته ومن صلى على ما سألته وقوله من حج وزار قبري بعد موتي كان
 كمن زارني في حياتي وقوله من زارني في المدينة متعبا كان في جوارى يوم القيمة فان كان
 حج فضا فامسك بغيره اذا لم يقع في طريق الحج المدينة المنورة ثم بين بالزيارة فاذا نزل

فليتو معها زيارة مسجد الرسول يوم واذا توجه اليها بكثرة الصلوة والسلام عليه اشرف التحيات
 واكمل التسليمات واذا وصل الى المدينة اغتسل بطهارها قبل ان يدخلها اي توشا ولكن الغسل
 افضل وليس نظيف ثيابا كما كان اذ دخل في الادب والاحلال فغلبه واذا دخلها قال رب
 ادخلني مدخل صدق الالة اللهم افتح لي ابواب فضلك ورحمتك فارزقني زيارة
 قبر رسولك المحجة صلى الله عليه وسلم ما رزقت اولياك واهل طاعتك فاغفر لي وارحمي
 يا خير مسولي ولكن متوصفا متحسنا بكمال الادب فاذا دخل المسجد الشريف بقول بسم الله الرحمن الرحيم
 اللهم اغفر لي وافتح لي ابواب رحمتك ويدخل من الباب المعروف بباب جبرئيل قاصدا
 لروضة الشريفة وهي ما بين المنبر والقبر الشريف قال صلى الله عليه وسلم بين قبري ومنبري روضة
 من رياض الجنة فيصلي عند منبره صلى الله عليه وسلم ركعتين تحيت كيمون عمود المنبر
 بخذركم بكتب الامين ويسجد لله شكرا على هذه النعمة الجليلة ويدعو بما يجب ثم يهنئ فيتوجه
 الى القبر الشريف فيقف عند راسه مستقبلا القبلة ويدنو منه قدر ثلثة اذرع او اربعة
 ولا يدنو منه اكثر من ذلك ولا يضع يده على جدار التربة الشريفة فهو واجب واعظم المحرمات
 ويقف كما يقف في الصلوة ويقول السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام
 عليك يا رسول الله السلام عليك يا خير خلق الله السلام عليك يا سيد ولد ادم اني
 اشهد انك قد بعثت الرسالة واديت الامانة ونفخت الالة وكشفت النور فجزاك
 الله عنا خير الجزاكن هنا افضل ما جزى نبيا عن امته اللهم اعط سيدنا عبداك ورسولك
 محمد الواسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة العالية وابعثة المقام المحمود والذم وعدته
 وانزله المنزل المبارك عندك سبحانه انت ذو الفضل العظيم ثم لبس الله تعالى حاجته
 واعظم الحاجات سؤال حسن الظانمة وطلب المغفرة ويقول السلام عليك يا رسول الله
 السلام عليك الشفاعة الكبرى والتوسل بك الى الله تعالى في ان اموت مسلما على يدك
 وسنتك وان احترق في ذمة عباد الله الصالحين ثم يتأخر عن يمينه ان كان مستقبلا قدر
 ذراع فيسلم على ابي بكر الصديق رضي الله عنه يقول السلام عليك يا خليفة رسول الله
 وتاميه في الغار اي بكر الصديق رضي الله عنه وجزاك الله خيرا ثم يتأخر كذلك فيسلم على عمر
 رضي الله عنه ويقول السلام عليك يا امير المؤمنين عمر الفاروق انت الذي اعز الله بك
 الاسلام فجزاك الله عن امت محمد خيرا ثم يرجع الى خيال وجه النبي صلى الله عليه وسلم فيسجد الله تعالى

يقف

اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
 واشهد انك عبده ورسوله واثمته
 صح

ويمتد عليه ولبس على النبي بافضل ما يمكن ويدعو لنفسه ويستغفر له ولوالديه
وجميع اهل الايمان ثم يفعل ما يشاء مما ينفع من اعمال البر ويستحب ان يخرج الى البقيع ويرى القبور
التي يترك بها كبره عظماء وعباس رضي الله عنهم وقيصرها الاصحاب الابرار والال الاخير رضوان
الله عليهم اجمعين وسائر اموات المسلمين رحمهم الله ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين
انتم سابقون وانا انتم الله بكم لاصحون ويفعل ما يحيط به من الدعوات والطلبات والصدقة
ويكون على هذه الحال مادام ساكن فيها فاذا غم الى السفر يستحب له ان يودع المصلاة
وقد اجر صلى الله عليه وسلم ان صلوة في مسجد من بيوت من الف صلوة فيما سواه الا في المسجد
الطرام ويدعو بعدة بما احب وان ياتي القبر الشريف ويدعو بما احب له ولو الدية ولاخوانه
الصالحين واولاده واهله ويسأل الله تعالى ان يدخل دار النعيم ويوصله الى ما قاما
بغير عاقبة وحسن غايته وينبغي ان يصدق بما يمكن على الفقراء من اطرائن ثم ينفق ما يبا
حزينا على فراق الحضرة النبوة ومن السنن ان يكبر على كل طرف من الارض ويقول ايهون
تائبون ساجدون لربنا خائفون صدق الله العظيم وكده ولفه عبدة وهزم الاحزاب صده
واذا دخل مبداه يقول اللهم رب السموات السبع وما قلنس ورب الارضين السبع ما قلنس
ورب الشياطين وما اضلن ورب الرياح وما زرين نسلك اهل هذه القرية وخير اهلها
وخير ما فيها ونسلك الجنة وما قرب اليها من قول وعمل ونغذبك من شر هذه القرية
وسر ما فيها اللهم اجعل لي فيها وارزقني رزقا حسنا طيبا حلالا مباركا وينبغي لمن يتوجه الى الحج
الشريف ان يتوب الى الله عما كبت وفعل من انواع الذنوب عسى ربه ان يكفر عنه وان يرضى
خضوعه ويقض دينه الا ما كان مؤجلا ويرد الودائع الى اهلها ويترك نفقة عياله الا حيز
عوده ويستحق نفقة طيبة قدر ما يكفيه ويكون على رفق مع رفقائه من العبيد والاصرار
وعلى سكينته وقار في جميع الاحوال والاطوار ويفعل ما لم يتألم من الطنق ولا يتأذى وينزل
عنا الله الملك المتعال في جميع الاقوال والاعمال انه هو البر الرحيم فاذا توجه الى السفر وادار
الحرف من منزله يصلي ركعتين على حسن ما كان ثم يسأل الله العفو والعافية والتيسير لما اراد
والحفظ من شر العباد ويتصدق بما يطيب قلبه من الاموال من مال الحلال ويقول
ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار واحسننا في زمرة الصالحين
الابرار ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم وتب علينا انك انت التواب الرحيم ثم يرجع

الهد وبعاله وسأله من حضر ويقول استودع الله دينكم ودياركم وخواتم اعيالكم ويقول اهد
عند التودع في حفظ الله وكشف زورك الله التقوى وجبت الجائت والردى وغفر ذنبك
ووجهك الذي انما كنت كت وتوجهت واذا اراد الخروج من باب منزله يقول بسم
الرحمن الرحيم توكلت على الله رب العرش العظيم لاصول ولا قوة الا بالله استغفر الله واتو
اليه ثم قرأ انا انزلنا وضمتها واذا ركب دابة يقول سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين
الحمد لله الذي هدانا لهذا السلام وجعلنا من امر محمد عليه السلام اعداؤه من وعشاء السفر
وكاية النظر وسود المنقلب في الابل والمال والوالد اللهم اطونا الارض ويسر لنا فيها
بطاعتك اللهم اني اريد ارجع فيسره لي وتقبل مني واطلب منك العون والعناية
وينبغي ان يكون سفره في يوم الخميس او يوم الاثنين او يوم السبت وقبل الظهر ويقول
في نزوله في هذه اليوم وغيره رب انزلني منزلا مباركا وانت خير المنزلين واذا حضر رحل
يقول بسم الله توكلت على الله اعوذ بكلمات التامات كلها من شر ما خلقت وقراد برار
سلام على نوح في العالمين اللهم اعطنا خيرا في هذا المنزل وكفنا شره وشر ما فيه واذا رحل
قال الحمد لله الذي عافاني في منقلبي ومنقلا اللهم كما اخرجتنا من منزلنا هذا سالما
بلغنا غيره امنين ويكون الامر كذا في كل منزل اللهم يسر لي زيارة القبر الشريف بحجة سيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم امين الحمد لله على كل حال سوى الكفر والضلال **كتاب النكاح**
اخره عما تقدم لانه بالنسبة اليه كالسبيط الى المركب فانه معاملة من وجه وعبادة
من وجه اما معنى العبادات فيه فكل الاستغفار افضل من التحلى عنه لمحض العبادات لما فيه
من حفظ النفس عن الوقوع في الزنا وما فيه من تهذيب الاخلاق وتوسعة الباطن
بالتحلى في معاشرته ابناء النوع وتربية الولد والقيام بمصالح المسلم العاجز عن القيام
بها والتفقه على الاقارب والمستهضعفين واعفاف الحرم ولف ودفع الفتنة
عنه وعنهم واما معنى المعاملة فلما فيه من المال الذي هو عوض البضع والاياب
والقبول والشهادة ودخوله تحت القضا وقد اختلف في مفهومه لغة فقيل هو منسك
بين الوطني والعقد التمسك كاللفظ وقيل حقيقة في العقد مجاز في الوطني والاصولي
الا الساقني وقيل حقيقة في الوطني ومجاز في العقد وعده اكثر المسانج وقيل حقيقة
في الفهم وبصره متناهي ولا منافاة بين كلامهم في الوطني من افراد الفهم والموضوع

حقيقة في كل من اخذها كان في زيد فهو من قبيل المستترك المعنوي وسبب تسمية تعلق
بقا العالم به المقدر في العلم الازلي على وجه اكل وله شرط خاص به وهو سماع اثنين
وسروط التي تحضها الالهية بالعقل والبلوغ وبينني ان يراد في الولي لا في الزوج والزوجية
ولا في معمول العقد فان تزويج الصغير والصغيرة جائز ولو كسب البيع الذي يحفل العقد
ويقصده جائز عندنا في البيع فصح بنا اول ما في الفسخ وركن الايجاب والقبول حقيقة او
حكما كاللفظ القائم مقامهما وحكم حل السماع على الوجه بالاضر المأذون فيه منها
شترعا وجوب المهر عليه وصحة المصاهرة والجمع بين الاثنين وسبب ان الله تعالى
وفي عرف الفقهاء نقل الى العقد فصار حقيقة عرفية ولذا اخذ في تعريفه فقال هو عقد
يرد على الملك المتعة اى حل ستمتع الرجل من المرأة والمراد بالعقد الطاصل بالمصدر
وهو ارتباط اجزاء العقد الشرعي بالاجزاء المترتبة دون المعنى المصدرى الذي هو فعل
الملك ولا شك انه علا لاربع فاعلية الفاعلية المتعاقبات والمادية الايجاب
والقبول والصورية الارتباط الذي يعبر وجوده والغاية المصالح المتعلقة بالنكاح
فقد احرزنا عما يفيد اطل ضمن كما اذا ثبت في ضمن ملك الرقبة كتر الجارية للشرى
فانه موضوع شرعا لملك الرقبة وملك المتعة ثابت ضمنه وان قصد بالشرى وانما لم يكن
ملك المتعة بمقصد الملك الرقبة في الشرع وكونه تخلف عنه في شرع المحرم لسا ورضا
والالة الجوسية يجب عند التوقا هو السوق القوي والمراد بالواجب اللازم فيستمر
القرض والواجب فانه يكون واجبا عند عدم خوف الوقوع في الزنا فانه كان بحيث لو لم
يتزوج لا يجترع عنه كانه فرض بشرط ان يملك المهر والنفقة لانه لا يتوصل الى ترك اطرام
الانه يكون قرضا وذهب جماعة متاخرى الى انه فرض كفاية وذهب اخرون الى انه واجب
على الكفاية وقال الشافعي هو مباح لانه من جملة المعاملات ويكرهه عند خوف الجور
اى عند عدم رعاية حقوق الزوجية لانه مستر وعينه انما هي لتحصيل النفس وتحصيل النواك
بالولد والذي يخاف الجور انهم ويرتكب المحرمات فتقدم المصالح للرجاء في هذه المفاسد
وفتسبف الخيرة الا ان النصوص لم تنفص بها فقلنا بالكرهية وليس مؤكدا حال الاعتدال
وهو الاصح قال صلى الله عليه وسلم النكاح سننة فمن رغب عن سننتي فليس مني وقال تزوجوا
الودود والودود فاني مكانكم الامم وذهب داود وابا عبد الله الى الظاهر فرض عين

على القادر على الوطى والاتفاق بمسكما بقوله تعالى فانكم وما طاب لكم من النساء وقوله عم
لعكاف بن خالد الكت اماراة قال لا قال تزوج فانك من اخوان الشياطين ورواية
من ربهما المضارين وفي اخره شراركم غرابكم ويحك باعكاف والخطبة عليهم عدم ذكره
عليه السلام حين ذكر الاركان الذين من الفرائض والواجبات ولو فرضا او واجبا
لذكره ويستحب سبيرة عقد النكاح في المسجد كونه في يوم اطلعت واختصفا ذكر ربهما الزفاف
والخطبة ولا يكره اذ لم يستعمل على مفسدة نية وينقد اى يحصل ويحقق النكاح في الوجود
باليجاب في مجلس والايجاب شرعا لفظ صدر عن احد العاقدين او لارجل او اماراة
ليس به لانه يثبت اجواب على الاخر بنعم او لا والبالا للامانة وقبول هو لفظ صدر
عن الاخر تائيدا وفيه اشارة الى انه لا ينعقد بالكتابة في الحاضر فانه لو كتب على ورقة مثلا
لا اماراة زوجي نفسي فكتب تحت زوجت نفسي منك لا ينعقد ولا لانه لا ينعقد بالكتابة
والان القبول بعد ذكر ما اتصل بالايجاب من ذكر المهر حتى لو قبل قبله لا يقع كما في الفسخ طلاق
يكونه بلفظ الماضي لا غرض المتعاقدين لما كان الانشاء والاثبات اخر له لفظ
الماضي الدال على البتة والوقوع وانما اطلق ليشتمل اللفظين حكما وهو التبادر من
متولى الطرفين شرعا ويشتمل ما ليس بعربي من الالفاظ كلساني او احدهما يكون بلفظ
الماضي كزوجي فقال زوجت قال صاحب الدرر وينقد بالايجاب وقبول وصفا كزوجت
وتزوجت وينقد ايضا بما وصفا بلفظين وضع احدهما الماضي والاخر للاستقبال
يفي الام فانه موضوع للاستقبال كزوجي وزوجت وانما عطف قوله بما وصفا على
الايجاب وقبول اشارة الى ان ما وضع للاستقبال ليس من الايجاب ولا القبول فان
صاحب الهداية قال النكاح ينعقد بالايجاب والقبول بلفظين يعبر بهما عن الماضي ثم قال
وينقد بلفظين يعبر بهما عن الماضي والاخر عن المستقبل اعاد لفظا ينعقد بلفظين
بمعناها على ان اللفظين الذين احدهما ماض والاخر مستقبل ليس بالايجاب وقبول بل قوله
زوجي لو كسب وقوله زوجت ايجاب وقبول حكما فان متولى طرفي النكاح بخلاف البيع
وصاحب الوقاية والكنز كانها زعم ان قول صاحب الهداية تائيدا ينعقد بلفظين غير
محتاج اليه بناء زعم ان ما وضع للماضي والمستقبل ايجاب وقبول فقصد الاختصار فقال
الاول ينعقد بالايجاب وقبول لفظي ماض كزوجت وتزوجت او ماض والمستقبل كزوجي

فقال زوجت وقال الثاني ينفق بالحياب وقبول بلقين وضعا للمعنى او احدهما انتهى عبارة الدرر
لكن فيه كلام لان صاحب الهداية جعل النكاح باختياره وتوكيل والواجب يتولى طر في النكاح فيكون تمام
العقد على هذا قائما بالوجوب صرح في الثانية والاطراف ونحوها لفظ الامر في النكاح ايجاب وكذا
في الطلاق وغيره فيكون تمام العقد قائما بالوجوب والقائل وقال صاحب الفتح هذا الحسن لا الايجاب
ليس الا لفظ المفيد قصد تحقيق المعنى او لا وهو صادق على الامر فليكن ايجابا وفي الجرح علمت
اختلاف المسأله في الامر ايجاب او توكيل فانه الكسرة على احد القولين فعلى هذا اندفع ما في
الدرر لانه غفل عن القول الاخر مع ان الراجح كونه ايجابا فلا حاجة الى توجيه اخر كتوجيه صاحب
الفراند مع انه بعد غاية البعد متبع والآوصية لم يعلم ان العاقد ان معاهما هذا اذا لم يكن احد
المفطين مستقبلا او امر اياه بالايجاب اذ لا بد من نيته العقد وذلك لا يكون بدون العلم
ثم ان في اختلاف المسأله قال بعضهم ينفق ولا يعلم معاهما لان النكاح لا يشترط فيه قصد
بدليل صحة مع المنزل بخلاف البيع وكونه وطلب الفتي في الاصلح وقيل لا ينفق ولو قال
داود او يزره ففتح فقال داد او يزره ففتح بلانهم منفصلة بها فتح العقد لمكان العرف فان جواب
مثل هذا الكلام قد يذكر بالميم وبدونه والميم احوط وفيه اشارة الى انه لا ينفق بغير قولها داد
بدون يزره الا اذا اريد بقوله داد التحقيق دون السوم واما اذا قال احد هاده قال
الاخر داد او داد فيكون النكاح لا ينفق به امر وتوكيل مثل زوجي والانه ينفق بدون قولها يزره
وقال بعض المسأله ان لا بد منه والا ولا يذكر لكونه المسئلة متفق عليها كسج وشرافا ينفق
بقولها فزوجت وخبره بلانهم بعد زوجي وخبره بلانهم بعد زوجي ولو قال لا عهد الشهود جميع شاهد مع كفاية
الشاهدين جريا على العادة في النكاح ولو ترك لكلام او لا لان الكلام ههنا فيما ينفق به النكاح
وما لا ينفق به لانه شرط مع ان الشهادة شرط الكل ماذن وسنوم وكن زوجا ولفظ زن
عند الاطلاق الزوجه كما ان شوي مختص بالزوج لا ينفق على المختار كما اذا قال هذه اراني وقلت
هذا زوجي لا ينفق لان الاقرار انما هو ثابت وليس باننا وصحي في الرخصة انما كان الاقرار
بمجرد الشهود صحيح النكاح وجعل الله والافلا وفي الفقه اذا قرنه ولم يكن بينهما نكاح لا ينفق
اما اذا قال الشهود جعلوا هذا نكاحا فقالا نعم وانما البيع النكاح بعد تحقق سائر الشروط بلفظ
نكاح وانما هو وتزوج لانها صريح فيه وما وضع اي يقع بلفظ موضع لتمليك العبد في الحال
احترق به من الوصية فانها لتمليك بعد الموت في اعادة المسأله وكذا في الطلح ولا ينفق

مطلقا وعز الكسرة ان ينفق به ان قيدت بالطلح كما اذا قال او صبت بابنك الان ولا يخفى
انه على هذا في لفظ المص كلام وهو ان ينفق النكاح في هذه الصورة مع عدم ما وضع لتمليك
العبد لان التمليك في اطلح فيها يزره نيته الان لان ابن الكلام على تبوت وضع في الجرح
ويراد من الوضع ههنا انهم من كسرة بعيد تأمل وقال السافعي واحدا لا ينفق في غير النكاح
والزواج كسج وشرافا على الصحيح وقيل لا ينفق بهما وبه فان قيل كيف ينفق النكاح بلفظ الهبة
وهو من الفاظ الطلاق كما اذا قال الزوج لامرأة وهبت نفسك منك فلا يكون موجبا
لنفقه قلنا هو منقوض بما اذا قال الزوج لامرأة تزوجني اذا نويت به الطلاق تطلق مع انه
من الفاظ النكاح فغلب من هذا ان ذلك المعنى غير مانع كما قالوا وفي المحيط ولو طلب من امرأة
زنا فقلت وهبت نفسك بحضرة الشهود وقيل الزوج لا يكون نكاحا حاله هذا فكيف من الزنا
وليس بهبة حقيقة وصحة وعليك وعطية وملك وجعل في الانعقاد بلفظ السم
ان جعلت امرأة مسلما فيها خلاف قيل ينفق لانه يثبت به ملك الرقبة والسم في الجوات
ينفق حتى لو اتصل به القبض فانه يفيد ملك الرقبة ملكا فاسدا وليس كل ما يفيد تحقيق
بفسد الجاني ورجح في الفتح وقيل لا ينفق لان السم في الحيوان لا يصح واما ان جعلت المرأة
رأس مال السم فينفق اجماعا وفي الصرف قولان قيل لا ينفق به لانه موضع لاثبات ملك
مالا يتعين من النقد والمعتود عليه بها متعين وقيل ينفق به لانه يثبت به ملك العين
في الجلة وفي الجرح ينفق لانه ينفق له خوله تحت الكلمة التي في المحقق وكذا ينفق في القرض ايضا لانه
يفيد التمليك كلفظ الهبة وفي العرفية هو الاصح وقيل لا وهو الاصح كما في الكسرة والولو
لان الاستقراض غير جائز في الحيوانات فلا يصح سبها حكم النكاح وفيه كلام لانه لا يشترط صحة
المعنى في الجرح عند الامام وفي جوامع الفقه ان النكاح ينفق بالفاظ الموضوعه لتمليك
العين حالا ان ذكر المهر والاقبالية وفيه كلام لان النكاح لا بد فيه من الشهود ولا اطلاع
لهم على البات الا ان يقال لا ينفق الا بالتصريح بالنية كسرة بعيد او يدعي كسرة وجود النية
في نفس الامر ولا يشترط علم الشهود بهما وهو خلاف الظاهر لا باجازه لا ينفق اذا قال اخبرتك
بنتي بكذا على الصحيح لان الاجازة وصفت لتمليك منفعة البضع وانما وصفت لتمليك المنفعة
موقتا والنكاح لا ينفق الا مؤبدا حكمي عز الكسرة في العقادة بلفظ الاجازة اما اذا جعلت المرأة
اجرة فينفق اتفاقا واباحة وامارة اي لا ينفق بهذين المفطين على الصحيح وكذا لا ينفق بلفظ

اللفظ او الابرار والفسخ والاقالة والطلع والكتابة والتمتع والاحلال والرضى والاجارة والوديعة
والزكوة والصلح لانها ليست موصوفة لتلك العين ولا ينفق باضافته لاجزاء شايعة في الصلح
2 خلاف ذلك لا ينفق بالفاظ موصوفة كترزجت مكان تزوجت كما وقع في بعض الديار
من العوام على طريق اللفظ اما لو اتفق قوم على النطق بهذه الكلمات بحيث انهم يطلبونها بالدلالة
على اصل الاستمتاع وتقدر على قصد واختيار منهم ففيه قول بانقضاء النكاح بها حتى ان بعض
المناظرين واما صدورها لا عن قصد لا وضع جديد فلا اعتبار به لان السقوط للفظ في الموضوع له
لو غيره طلب دلالة عليه وارادة منه فخر ذلك لا يكون استعمالا صحيحا فلا يكون وصفا جديدا في
في التوكيد وعلى هذا ينفق النكاح باللفظة اللاحقة لانها صدرت عن تكلم بها عند قصد صحيح واستعمال
رجح بخلاف لفظ تجردت فانه يصدر لا عن قصد صحيح بل عن تحريف وتحويل فلا يكون حقيقة
ولا مجازا ووصية ان لا ينفق بلفظ وصية وقدم تفسيره بشرط النكاح سماع كل من الزوجين
سواء كانا زوجين او غيرهما لكن يشك في الاختلاف بنكاح الفضولي وبما اذا ذكر الزوج اسم امرأه
غائبة كما في القهرت لكن فيه كلام تدبر لفظ الامر حقيقة او حكما كما اذا كتبت رجلا واشهد جماعة
فاوصوا الكتاب الى امرأته فقرأت عندهم فقلت عندهم ذلك التزوج ينفق النكاح عند أبي يوسف
لان الكتاب كالمطاب فاما فيهما ويلتزم شرط تمييز الرجل من المرأة وقت العقد حكوا فيه اختلاف
وفي البحر في صغيرين قال اب احدهما لابل الاخر بنته هذا من ابنتك هذا وقبل ثم ظهرت الجارية فخر
غلاما والغلام جارية جاز ذلك وقال الثاني لا يجوز ولا يشترط سماعه من شاهدين للمرأة ولا
روية وجهها فلم يسمي صوتها من بيت لم يكن فيه غيرها جاز والا فلا وكذا لو كانت تنسقب
جاز وهو المختار والاحتياط ان يكتب وجهها او يذكر ابوابا او جدرانها وينيب الى الحمد الا اذا
كان الغائب معروفا عند الشهود علم الشهود انه اراد تلك المرأة لا غير وقال الحنفية
لو غابت جاز بذكر الاسم بلا معرفتها هو المختار ولو كان لها اسم اسم في سفرها واخر في كبرها
تزوج بالآخر لانها صارت معروفة به وفي الظهيرية والاصح ايجع بين الاسمين ولو كانت له
بنتا كبرى اسمها عائشة وصغيرى اسمها فاطمة فقال زوجها بنتك بنت فاطمة وهو يريد عائشة
لا ينفق اذ لم يشر اليها وقبل ينفق على فاطمة ولو قال بنتي فاطمة الكبرى قالوا يجب ان لا ينفق
على احد هما كما في الفسخ بشرط البينا حضور شاهدين فلو تزوج امرأة بشهادة الله ورسوله
لا يجوز النكاح ونحوه في السفار ويؤكد بعض لان اعتقده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

يعلم الغيب وهذا كقولنا في النار جارية انه لا يكفر الا ببعض الاشياء لعرض على ردهم فيعرف بعض
الغيب قال انه تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيب احد الا من ارتضى من رسول من عنده فصدق
عند الفنين والمكاتبين والمذبحين او حر وحرين خلافا لشافعي مكلفين على لفظ المتن المذكور
لان الطرفين في حكم الطرفين عند سكرائين يعرفان النكاح وان لم يذكر عند الصولان نكاح بحضور
الشاهدين ولا يصح عند مبينين ومجنونين ولا عند مراهقين كما في النبايع وقال اهل المدينة
يجوز النكاح بغير شهود اذا اعلنوا ولو بحضور المجانين والصبيات وهو مذهب مالك والحنابلة
عليهم قولا عدم لانكاح الابن شهود مسلمين اذا كانت الزوجة مسلمة اذ لا شهادة للكافر على المسلم
وفيه استعار بين النكاح بين الذين ينفقون بشهود كما قالوا فيه كلام لان ابا يوسف رحمه
يلزمهم احكامنا في المعاملات فيجب ان لا ينفق بلا شهود عند ما يدبر سامعين معالفتها اي
لفظ المتعاقدين فلا يصح ان يسمعا منفردين بان يسمع احدهما اولاد والاخر اخر او المجلس متحد
لم يجز كما في اكثر الكتب وجاز عند بعضهم وعزال يوسف في روايته ولو كان العقدان
في مجلسين لم يجز بالاتفاق وفيه اشارة الى رد ما قيل ينفق بحضرة الشاهدين وانصح فهو
ضعيف والمختار عدم الانقضاء اذ لم يسمعا كلامهما لا ينفق كما لا ينفق بحضرة الابصين
على الصحيح كما في اكثر المقربات حتى لو كان احدهما شاهدين الصم فسمع الاخر ثم صرح وسمع صاحب
لم يجز وكذا لا ينفق عند الاخرسين الا اذا كانا سامعين وقال الامام السفي ينفق لان
عنده الشرط حضرة الشاهدين دون السماع والانه لا يشترط فهم المعنى كما ذكره الباقي وفي
الخلاصة اذا تزوج امرأة بالعربية والزوجة كسنة العربية والشهود لا يعرفون
العربية الاصح انه ينفق وفي النصاب وعليه الفتوى لكن الظاهر انه لا يشترط فهم الشهود
انه نكاح وكان هو المذهب في الزخيرة وفي التبيين لو عقد بحضرة الهنديين ولم يفهما لم يجز
وفي الجوبة هو الصحيح لو جاز لكونها فاسقين او محددين في قذف بلا توبة لا يسترهما تحلا
لا اذا خلافا لشافعي والاصل عندنا ان كل من ذلك قبول النكاح لفظا ينفق النكاح بحضور
فيدخل فيه الفاسق والمحدود ويخرج الصبي والمجنون والعبد واعيين وللشافعي في العميين
وجهان في وجه تقبل وفي وجه لا او ابني القاديين هذا ظاهر الرواية وفي طائفة نقلنا عن المتقن
انه لا يصح وابني صمهما لوجود اهلية التحمل ولا يظهر بوث العقد عند النكاح بشهادتهما عند
دعوى القريب وانما احد المتعاقدين لنفع القريب فان كان الابن ابنتها لا تقبل لهما وان

والكائن احدهما لا يقبله وتقبل عليه لو ترك الكافر او لانها مسئلة الشهادة قد ذكرت
في موضعها فلا يجوز تكرارها وتزوج مسلم ذمية كتابية عند قايين كتابيين عند النسخين
لان الشهادة شرط في النكاح لاجل ملك المتعة لاجل المهر خلافا لما هو قول زفر لانها شهادة
الكافر على المسلم ولا يظهر لبيها دتمها اى الذين اذنت الذمة وحج المسلم وبالعكس يظهر ومن
امر رجل ان تزوج صغيرة فزوجها عند رجل او امر اثنين ولو كانا مأمورا امرأة شرط حضور رجل
وامرأة اخرى صح ان كلا الاب حاضر الا ان اذ كانا حاضران نقل عبارة الوكيل الى الاب وضار
كانه عاقد والوكيل مع ذلك الرجل شاهان وهو المقتضى في المنع وفي النهاية خلافه وهو ان كان
جعل الاب شاه من غير نقل عبارة الوكيل اليه وفي البحر ولم ارس به على ثمة هذا الاختلاف
لكن في المنع تفصيل فليراجع والاى وان لم يكن الاب حاضرا فلا يصح لانه لم يكن ان يجعل
مباشرا للاختلاف الى الس وكذا يصح العقد لزوج الاب بالغة عند رجل واحد ان حضرت البتة
صح ان اذا حضرت صارت كأنها عاقدة والاب وذلك الرجل شاهان والافلا يصح فكيف
المولى اذا زوج عبده امرأة بحضرت شاه عند حضور العبد بخلاف ما اذا كان غائبا او غير حاضر
لان ليس بشاهد ولو اذن له بالتزوج وهو حاضر قيل ليس بشاهد لانه وكيل من جهة فكان
الزوج والصواب انه شاهد الاذن ليس بوكالة بل فكيف حجر كما في الرخصة ثم اذا وقع
التجديد بين الزوجين في هذه المسئلة فلها باشر ان تشهد وتقبل شهادته اذا لم يذكر انه عقد
بل قال هذه امرأة بعقد صحيح ونحوه ولو بين لا تقبل شهادته على فعل نفسه وفي الفتاوى ثبت
اقوالا للخطبة فزوجها الاب بحضرتهم فالصحيح القوي لانه للضرورة في جعل
العمل خالطين فنجعل المشكك خالطا فقط والباقي ستهودا كما في الفتوى لكن في الطلقة التي
عدم الجواز **باب المحرمات** ما كانت المحرمات شرطا من شرائط النكاح اصحاب اربعين المحرمات
في فصل على حدة ليمتاز بمعرفتها المحللات لا المحرمات يمكن حصرهن ويزعم ان يكون ما عداه
كل واباب حرمتهن تنوع الى تسعة انواع القرابة والمصاهرة والرضاع والطبع وتقديم
الطرة على الالة وقيام حق الغير من نكاح او عدة والشرك وملك البهين والطاقات الثلاث
وسباني ذلك في المتن مفصلا يحرم على الرجل امرأته وجدته ان غلت فاسدة كانت او
صححة وبنته وبنات ولده ذكرا وانثى وان سفلت لقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم
وبنائكم فثبت حرمة الجدات والبنات بالنسب لان الام هي الاصل في اللغة والبنات الفرع

ومنه يقال كلمة ام القري وقال الله تعالى من ام الكتاب الا ان الاولاد هم تصرف الى الاقرب المعروف
فعل هذا يدل على النص الجدات والبنات حقيقة فيكون الاسم من قبيل المشكك او بالاجماع
واقصر صاحب الهداية في حرمة بنات الاولاد على الاجماع لان عمده لم يثبت اطلاق لفظ
البنات على الفرع حقيقة او دلالة النص وبعوم الميز واختلف الاصوليون في اضافة
الفرع الى الاعيان فقبيل يجزى من اطلاق اسم المولى على المولى ورجحوا كونه حقيقة على ان يكون
من قبيل حذف المضاف اسم نكاحاته واطرة يجوز ان تفسر بالبطالة والفساد لانه لا فرق
بينها في باب النكاح كما في اكثر المعبرات كما في العادى انهم اختلفوا في نكاح المولى امرأته
باطل او فاسد لا ينعو غرائكال تدبر ويكره اخذت لاب وام اولادها لقوله تعالى وانحوا
ونبتها لقوله تعالى وبنات الاخت وبنات اخته لاب وام اولادها لقوله تعالى وبنات
الاخت وان سفلت لعموم الميز او لدلالة النص والاجماع كما بيناه وعمت وخالت لاب
وام اولادها لقوله تعالى وعماكم وخالاتكم وتدخل في العات والبنات اولاد
الاجداد وان علوا وكذا عمه جده وخالت وعمه جدته وخالتها وفي الخاتمة ان عمه العمه
لا تحرم ان كانت عمته اختا لابي من الام لانها اجنية منه وكذا الخالة لاب لا يحرم خالتها
كنت العم والعمه والخالة وام امرأة حراما مطلقا لم يقيد بشرط الدخول بالمراة بل تحرم
نفس العقد الصحيح لقوله تعالى وامهات نسائكم وتدخل في الامهات جداتها من قبيل ابيها
وامها وان علون فمن قبله بشرط الدخول فقد غير النص بلا دليل ولا يقال ان الكلمات
المعطوفة بعضها على بعض اذا ذكر في اخرها شرط يتصرف الى جميع ما تقدم وقد شرط الدخول
في المعطوف في هذه الآية وهي وربائكم لانا نقول ما ذكر في المعطوف شرطا لان الشرط
اسم المعدوم على خطر الوجود بل وصفها بصفة متحققة في الحال وهي ان يكون من نسائه
دخل بهن فيكون تحريم موصوف بصفة معطوفة على تحضي غير موصوف بصفة
وعطف الموصوف على غير الموصوف لا يقتضي ذكر الصفة في غير الموصوف وهذا ظاهر
ان الشرط انما يعود الى المجموع اذا امكن ولم يكن ان يكون الى ابيها من نسائه كما في المعطوفين
وذا لا يجوز وبنات امرأة دخل بها فانه لم يدخل حتى حرمت عليه حل له تزوج البتة كقوله
تعالى وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح
عليكم والدخول كناية عن الجماع وذكرنا في الآية مخرج خرج العادة لا لالتحق الحكم به

فقد خل في رتبة بناتها وبنات ابنتها وان اسفل وامرأة ابيه وان اسفل امرأة اجداده لقوله
تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم دخل بها اولم يدخل وفي الشئ ولو اشترى جارية من مبرات ابيه
ليس كالمطاهية يعلم الاب وطاها ولو كان لرجل جارية وقال قد طأها لا يحل لايه ولها طاهية
ولو كانت في غير ملكه يحل الا ان يصدق اياه وامرأة ابنه وان اسفل دخل بها اولم يدخل
لقوله وصل الى ابائكم الذين من اصلا بكم وذكر الاصطلاح لاخراج الابن المتبن فانه حليله لا يحرم
لا لاصطلاح حليله الابن من الرضاع لانها صرام ويحرم الكل اس كل هذه المذكورات رضاعا
اس للرضاع فيكون مفعولا وفيه اشكال لانه يحل لاخت ولده وام اخيه واخنة ووجه ولده
رضاعا ويحرم نسبها في القربة فيجب ان يستثنى لكن بعض المفسرين قالوا لا حاجة الى
الاستثناء لان المصنف الذي لا حرم في النسب لم يكن موجودا فيه ويحرم فرع الموصوف رضاعا
وكذا فرع المحسوس والماله والمنظور لا فرجها الداخل بشهوة واصد من رضاعا ويحرم اطلع
بين الاثنين ولو رضاعا كما عاى من جهة النكاح ويجوز نسبته على الظرفية لقوله تعالى
وان يجتمعوا بين الاثنين ولو عدة من بائن لقيام النكاح بقيام حقوقه او رجعى لا بقيام
الطوق فيه الظاهر فيكون بالطريق الاول ولو اقتصر بالاول لكان اخضر هذا في البيونة اما لو كانت
امراة فتزوج باختها بعد يوم جاز وكذا لو كانت اربع نسوة ماتت احدى من فتزوج باختها
بعد يوم جاز او وطا احراز عن اطلع بملك يمين بدو الوطني بملك اليمين سواء كانت
ملوكتين او احدى منهما منكوحة لعموم اية اطلع فلو تزوج بنكاح صحيح فزوج لما قبله اخت امه
اليه وطا بما سمح النكاح لصدر ركن التصرف من الابل مضافا الى المحل لكن لا يطأ واحدة منها
حتى يحرم التحفيف المرأة الاخرى ح فان كانت منكوحة فرمها بالطلاق او الطلح او الردة
مع القضاء العدة وان ملكوك فرمها بالسر اكلا او بضا او بالعتاق او التزوج او الكتابة
مع الاستبراء وعند الامة الثلاثة بطلان المنكوحة قبل تحريم المرفوعة لا حرمة وطها قد ثبت
بحرر العقد فلا حاجة الى اشتراط التيمم ولو تزوج اخيه في عقد من متعاقبين اذ لو كانا
في عقد واحد او عقدين معا بطلان القيان ولم يستحق واحدة منهما شيئا من المهر الا من وطها
قد عاى القائل من المسمى ومز المس وعيها العدة ولم تعلمه الاول لانه لو علم فالعقد الاول
جائز وانما في فاس وقا من فاقا من والظاهر ان طلاق حتى ينقض العدة كي في الفتح
وبينه وبينها لانه لا وجه الى التعيين لعدم الاولية والالتصاف في احدهما لا يعينها لعدم الفائدة

التي حل القربان للزوج لعدم تبوت مع الجمالة او للضرورة في حقها لانه كل منهما يبقى معلقة لا ذات
زوج ولا معلقة فتعين التفريق ولها ما للمأخض نصف مهرها كما مهرها مستاوين
وهو مسمى بالعقد ولو كانا مختلفين بقضية لكل واحدة منهما ربع مهرها وان لم يكن المسمى الواجب
معه واحدة لهما بدلا غير نصف المهر اذا كانت الفرقة قبل الدخول وادعت كل واحدة منهما
انها الاولى ولايته لهما ما اذا قالت لا تدريس اما النكاحين اول فلا نسب لهما ما لم يقضى على
اخذ نصف المهر الا الحق واجب لمجولة فلا بد من الدعوى والاصطلاح لا يقضى لهما واما اذا
برهنت كل واحدة على السبق فعليه نصف المهر بينهما بالاتفاق وعراى يوسف ان لا نسب
لشعر القضاء بجمالة المقضى له وعمر محمد انه يجب عليه مهرها بينهما لانه مقر بصحة نكاح احدى
والنكاح الصحيح يوجب كمال المهر كما في الكا في كمن النكاح الصحيح انما يوجب كمال المهر اذا دخل
بها او مات قبل التفريق والكلام فيما قبل الدخول ولذا وجب نصف المهر بينهما اذ كمال المهر
في صورة الاصطلاح او في صورة ادعاء الاولية بلاية والا فلا ان يحل بالكل واحدة
منهما ما برهنت والسبب في نصف المهر لزم كمال المهر بينهما نصفين ويحرم اطلع بين امرأتين
لو فرضت احدى من ذكر تخريم عليه الاخرى سواء كان لنسب او رضاع فلا يجوز اطلع بين المرأة
وعمرتها او خالتها او بنت اختها او بنت اخيها والابن امرأتين كل منهما عمة للاخرى ولا بين
امرأتين كل منهما خالة للاخرى لقوله عليه السلام لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا
على ابنة اخيها ولا على ابنة اختها ولا يصح محض النكاح لعموم الكتاب وهو قوله واصل لكم ما ورا
ذلك لانه لا يرد الاية مخصوصة بالنت والعزم من الرضا وبالمستتر فيجوز تخصيصها بخير الوارد
مع انه مشهور في الجهر والمراد باطرة المونة اما الموقفة فلا تمنع ولذا التزوج امه ثم سبها
جاز لانها حرمة بزوال ملك اليمين وقيل لا يجوز تزوج السيدة عليها نظر الى مطلق الطرة بطلاق
اطلع بين امرأة وبنت زوجها فانه يجوز لانه لو فرضت المرأة ذكر اجاز له ان يزوج
بنت الزوج لانها بنت رجل اجنب اما لو فرضت بنت الزوج ذكر اكان ابن الزوج فلم يجز
له ان يزوج لانها موطوءة ابيه لاسمها وقال الباقلاني نقلا عن البهسي لا فائدة فيه اذ ثبت
الزوج لا تنكح منها بل يوجب جواز اطلع اذا كانت منها انتهى لكن في الايهام بحجب لا المبحن
قد ذكر حرمة اطلع بين امرأة وبنتها اتفاقا والمفهوم لا يعارض المنطوق تدبر ولم يذكره
على صفة الطهر كما في الحاشية لانه يجوز اطلع بين المرأة وامراة ابنتها فاما المرأة لو فرضت

ذكر اطم عليه الزوج بامارة ابنه ولو فرضت امانة الابن ذكر الجاز لا لا اجنب عنها كما اذا جحد
بين ابنته العيين او العتق او الخالين او الخاليتين قالوا لا بأس بانه تزوج الرجل امانة
وتزوج ابنه او بنتها والزنا يوجب حرمة المصاهرة حتى لو زنى رجل بامارة حرمت عليه
اصولها وفروعها وحرمت المزية على اصوله وفروعه ولا يحرم اصولها وفروعها على ابن
الوطى وابنه كما في الخطيب السرخي وعند الشافعي لا يوجبها الا المصاهرة لغة فلا تنال بحرام
وعزمالك روايته ولنا عموم قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء ولا كل تحريم
تعلق بالوطى اطلاقا لتعلق بالوطى اطلاقا ولانه استماع كاطلاق وفيه رمز الى انه لو انما
في ذمير لم يحرم عليه فوجها على الصحيح كما في اكثر المعبرات لكن هذا ليس باطلاق بل انما في ذمير
فانزل واما اذا لم ينزل فثبت حرمة المصاهرة بالاجماع لا باللسان لانه يوجبها اذا لم ينزل
فلا ينافي في ذميرها بوجوبها بالطريق الاول مع عدم الانزال فحلى هذا الوطى فلهما لم يحرم
عليه امها لعدم كونها في الفرج الا اذا جعلت وعلم كونه من وعزالي يوسف كرهت له الام
والبنت وقال محمد بن الهادي الى وعند بعضهم يوجبها مطلقا وبه افق الشيخ الاسلام لا يورث
وكذا يوجبها المسح لو مجامل ووجد حرارة المسوس سواء كان عمدا او سهوا او خطا او كرها
حتى ليس القطع بزوجته ليحيا معها فوصلت يده الى ابنته منها فحرمها بشهوة وهي ممن
تستوي بطن انها امها حرمت عليه الام مؤبدة ولكل ان تصور بان من جانبها باليقضه هي
كذلك حرمت ابنه من غير ما في مس الشعر وانيه وليست طاكونها شهوة حال او ضايا
فثبت بمس العجز شهوة ولا ثبت بمس صغيرة لا تستوي قاله حالي يوسف والمس سطر
للتفريق والتفصيل والمعاينة لكن يتوأتا حرمة بالمس سطر وطا يصدقها الرجل لانه شهوة
فانه لو كذبها واكره رايه ان يغير شهوة لم يحرم وفي التفصيل والمعاينة حرمة ما لم يظهر عدم
الشهوة كما اذا فاما في حال الحفوة وليستوي ان يقبل الفم والذوق والخلل والرأس وقيل
ان يقبل الفم يغني عنها وان ادعى انه بلا شهوة وان قيل غيرة لا يفقه بها الا اذا ثبت الشهوة
لشهوة فلو لم يفسد بغير شهوة ثم انهم غرض ذلك المس التحريم عليه وما ذكره في حد الشهوة من الصحيح
انتمشرا لانه او تزداد انتشارا كما في الهداية وغيرها وفي الخلاصة وبه يفقه فكان هو المذهب
وكثير من المتأخرين لم يشترط سوى ان يمس اليها بالقلب ويستفيها يعانقها وفي الغاية
وعلى الاختلاف وقائمة الاختلاف تفهم في الشيخ والعين والذين ماتت شهوة فعلى

١٢٩
وعلى الاول لا يثبت وعلى الثاني يثبت كما في النخبة يدا في حق الرجل واما في حق النساء
فلا تسته بالقلب من احد الجانبين وفي المفصلات استهوا اصبها كافيته اذا كان الاخر في
الشهوة فلا يسترط ان يكونا بالغين وكذا يوجبها نظره الا فوجها الداخل وهو المدور وعليه
الفتوى كما في اكثر المعبرات ولو من زجاج او ما بها فيه بخلاف النظر الى عكس المرات
والا وقيل لا الخارج وهو الطويل وقيل الى العانة وهي منابت الشعر وقيل لا السرة
وفي النظم وعليه الفتوى هذا كله اذا كانت مستكينة واما اذا كانت قاعدة مستوية او قائدة
فلم يثبت الحرمة على الصحيح وكذا يوجبها نظرها الى ذكره بشهوة متعلق بالنظر وقال الشافعي لا
يوجبها الا المسح والنظر ليسا بمنع الدخول ولهذا لم يتعلق بهما فساد الصوم والاحرام ووجوب
الاغتسال فلا يلحقا به ولنا انها داخلة الى الوطى فيقوم مقامه في حق حرمة احتياط
وما هي صغيرة دون سبع سنين غير شهوة وبه يفقه اما ثبت سبع سنين فقد تكون شهوة
وقد لا يكون وقال ابو بكر محمد بن الفضل شهوة من غير تفصيل كما في الشيخ وعليه الفتوى
كما في القسمة وثبت خمس غير شهوة من غير تفصيل وثبت نماز اوسع اوست ان
كانت شهوة شهوة والا فلا واعلم ان حرمة المصاهرة تثبت بالقرار وان كان بطريق الهزل
في المختار ولا يصدق في تكذيب نفسه ولو انزل مع المسح والنظر لا تثبت حرمة لانه
تبين بالانزال غير داخلة الى الوطى الذي هو سبب المزية هو الصحيح اخر ارجح قيل ثبت
لانه يجوز للمس ليشهوة تثبت حرمة والانزال لا يوجب دفعها بعد البتة والمختار ان لا
تثبت بناء على ان الامر موقوف حال المسح لا ظهور عاقبة انظر انه لم ينزل حرمت
والا فلا كما في الفقه وصح كتاب الكتابة حرمة او امة اسرائيلية او غيرها ذمية او حربية
الا انه لو نكح حربية في دار اطرب كره فقيل انما كرهه اذا قصد المتوطن بها وقيل اذا قصد الوطى
وقيل اذا قصد السيلاد بالقوله تعالى والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب وفي المسح تصق
قال اهل التاويل وفي قوله وطحا الذين اوتوا الكتاب حل لكم اي ذبايحهم حل لكم ولا
الطعام معافيتا ول الكل قالوا لا يبيح الحل اذا لم يعتقد المسيح اليها اما اذا اعتقده فلا
انتهى وفي المبسوط ويجب ان لا ياكلوا ذبايح اهل الكتاب اذا اعتقده واليه المسح الى
وان غمره الى ولا يزوجوا نساءهم وقيل وعليه الفتوى لكن بالنظر الى الدلائل ينبغي ان
يجوز الاكل والتزوج والا ولا ياكل ولا يزوج ولا ياكل ذبيحة الا للضرورة كما في الفقه

فعلى هذا يلزم على اطلاق في ديارنا انهم يمنعون من الذبح لان النصارى في زماننا يصرون بالانبياء
فجهنم الله تعالى وعدم الضرورة بتحقيق والاحتياط واجب لان في حل في بيعهم اختلاف العلماء
قرناه فلا ضير بجانب اطراف اوله عند عدم الضرورة وصحح نكاح الصائبة المؤمنة بغير العتق
من صلبه اذ اخرج من الدين ثم الوصف للتوضيح والتفسير على مذهب الامام لا للتقيد المقرة
بكتاب صفة كاتبة للصائبة واختلاف في تحريرها من قبل قوم من النصارى يقررون بكتاب
ويعظمون الكواكب كعظيم المسلمين الكعبة فلا اختلاف في صحة النكاح ومن قال هم
قوم يعبدونها كعبادة الالهة فلا اختلاف في عدم صحة وما نقل من اختلاف بين الامام
رحمهم الله تعالى وبينهم بينه على القولين ثم كل من يعتقد ديناً سماوياً وله كتاب منزل كصفي
ابراهيم وليت وزبور داود عليه السلام وهو من اهل الكتاب فيجوز مناهجهم والحل في بيعهم
ما لم يشركوا خلافاً للساق في لا يصح نكاح عبدة كوكب ولا وطئها بملك يمين لانها مشركة
وصحح نكاح الحرم والحرم باطخ والعرة خلافاً للساق في وصحح نكاح الالة المسدة والكتانية
للمر اذا لم تكن تحت حرة الاطلاق قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقوله تعالى واحل لكم
ما وراء ذلكم وقوله وانكحوا الايامي منكم ولو كان مع طول اطرافه اسي مع القدرة على مهرها
ونقصها والساق في خلاف في الالة الكتابية بناء على مفهوم الوصف وفي الالة المسدة
عند طول اطرافه بناء على مفهوم الشرط وكلا المفهومين ليس بحجة عندنا على ان اللازم على تقدير
حجة المفهوم عند عدم اباحة نكاحها فيجوز ان يكون ذلك لكرامة لا لعدم صحة ونحو لا تنازع
فيها كما في الاصلاح وفي المبسوط الاول لا يخلع صححة اطرافه على الالة لقوله صلى الله عليه وسلم
وتكح اطرافه على الالة وبيع اربع نسوة فقط للحرم من صرائر او آماء او منها بشرط تأخير اطرافه
لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء من ثلث وربع والاقصر على الاربع
في موضع الحاجة الى البيعة يدل على انه لا يجوز الزيادة عليه هذا رد على من اجاز تسعين
اطرافاً ومائة في عشرة من الآماء وهذا بحث طويل فليطلب من شروع الهداية وغيرها واما
الجواب في ما تاتى منهن حتى قال في الفتاوى رجل له اربع نسوة والفق جارية واراد ان
يسير جارية اخرى فلاح رجل يخاف عليه الكفر وقتلوا اذا ترك ان يزوجه كبلاء يخل الغم
في زوجة التي كانت عنده كانهما جوارا وقال الساق في لا يزوجه الالة واحدة وللعبدة
او مائة مائة ابن ام الوليد مخالفاً لما لك فانه في حق النكاح فبذلك اطرافه

وفي اشارة الى انه لا يحل له التسري ولا ان يسره مولاه لانه لا يملك له الا الطلاق وصحح نكاح
جمل من زمان عند الطرفين وعليه الفتوى لدخولها تحت النكاح وفيه اشعار بانها لو نكح الزاني
جاءه بجماع خلافاً لابي يوسف قياساً على الجلي من غيره ولا توطن الجلي من الزنا اني يحرم
الوطئ وكذا دواعيه ولا يجب النفقة تحت نكاح الجلي لفق لقوله عليه السلام من كان بومن يلبه
واليوم الاخر فلا يستعين بمادة زرع غيره يعني انما الجلي خلافاً للساق في والفق المهر عن
النوازل انه يحل الوطئ عند الكل وليستحى الكل كما في النهاية وصحح نكاح موطونة سيدة اسي
امة وطئها سيدة لانها ليست بقرات لمولاه لانها لو كانت بولد لا يثبت نسب من غير
دعوة فلا يلزم اطلع بين القرأتين فله زوج اربطها بقبل السيرة انما عند السنيين لكن
على المولاة السيرة صيانة لانه وقال محمد لا يجب اربطها بحتى يسيرتها واختاره
ابو الليث ولو قال موطونة السيد لكان اول او موطونة زان بها راي امرأة تنزني فزوجه
جاءه ولا زوج اربطها بغير السيرة على الخلاف المذكور واما قوله تعالى الزانية لا ينكحها الا ان كان
مفسوخ بقوله فانكحوا ما طاب لكم والمراد بالنكاح فيه الوطئ يعني الزانية لا يوطئها الا ان كان
في حالة الزنا واما في نزع الوطئ منه من انه لو زنت زوجته لا يقر بها زوجها حتى يتخيض
لا احتمال علوقها فضعف تأمل ولو تزوج امرأتين بعقد واحد بها حرة صح نكاح الاخر
ويطل نكاح الطرة والمهر المسمى لهما اسي لانه صح نكاحها عند الامام لانضمه الى ما يحل
في النكاح كغيره اجاز وفي التسهيل لشكل مذهب الامام بمن جمع في البيع فسه ومدة حيث
صح في فسه بخصة لا بكل الثمن ولا يجب باب المدة دخل في العقد فاعتبر بالصفة بخلاف
الحرم فانها لم تدخل اصلاً فلم يعتبر لها اطرافه لانا نقول على هذا ينبغي ان يصح البيع بكل الثمن
عند الامام اذا جمع بينه وبين حرة لا يخل اصلاً فلاحته ولا جهالة مع انه لا يصح
عنده اصلاً انتهى وفي كلامه ان البيع يفسد بشرط القاسدة بخلاف النكاح فانه قبول
اطرافه شرط فاسد غير مفسد واما قبول اطرافه بشرط فاسد ومفسد فلا يصح البيع مفسداً
غير ان يكون بكل الثمن تدبر وعندها والساق في يقسم على مهرتها فاحصا اليه صح نكاحها
لزم وما اصاب الاخرى سقط عنه وفي الزيادات ولو دخل بالية لا تحل له يلزم مهر
مثلها ولا حرة مع العلم باطرافه عند الامام ولا يصح تزوج امرأتين بالتبرتب عليه
ما يترتب على النكاح من وجوب المهر وبقار النكاح بعد الاعاق ووقوع الطلاق

وغيرها فيصح تزوجها عوطها لا جبال كونهما حرة او متقنة الغير او مخلوقا عليها بعقدها وقد
حلت الخالف ولهذا كان الامام المسترشد يفعل ذلك كما في المضمرات والناج من القهسة
وسببته لانه لو صح لكان المملوك المحض كالكا امار وبينها منافات وهذا باطل بالاجماع او بحسب
او وثنية والاول بالاول وفيها من لا يصح تزوج بحسبته ووثنية بالاجماع لانه من يعتقد النكاح
والوثن له ويكون مسترا وقد قال الله تعالى ولا تنكحوا المستركات حتى يوتن والنس عام يدخل
تحت جميع المستركات حتى الموطنة والزنافة والباطنية والاباحية وكل مذهب يكفر به
معتقده لانه اسم المسترك يتناولهم جميعا وكذا لا يجوز المناكحة بين اهل السنة والاعمال
لانه كافر عندنا لكن الحق عدم كفاية اهل القبلة وان وقع الزمان في المباح بخلاف من خالف
القوا طع المعلومة بالضرورة كونهما من الدين مثل القائل بقدوم العالم ونفي العلم باجزائيت
على ما صرح المحققون وكذا القول بالاجاب ونفي الاختيار كما في الفقه وكذا لا يجوز بين
ادم وانسان الماروا بطن كما في السراجية وعراطين البصرين يجوز كزوج زوج ابنة
بشهادة الرجلين كما في القنية ولا يصح تزوج حارس في عدة ابنتها وفيه خلاف
السافني وكذا لا يصح تزوج ثالثة في عدة ثمانية للعبد ولا يصح تزوج امه على حرة سواء كان
حرا او عبدا القول عدم لانكح الالة على امرة وهو باطلا في حجة على مالك فانه يجوز به رضا
امرة وعلى السافني فانه يجوز اذ كان للزوج عبدا وفي الجوز نكاح الالة على امرة
ولا معها ويجوز نكاح امرة على الالة ومعها او في عدتها فيجب من ابان زوجة امرة لا يكر
ان تزوج في عدتها عند الامام لان النكاح باق في العدة من زوجة فلاحيا ما المنع في
لم يجوز نكاح اختها في عدتها خلافا لهما فيما اذا كانت عدة البان لان التزوج في عدتها ليس
تزوجا عليها وفيه بالبان لان الرجعي يمنع اتفاقا ولا يقع نكاح حامل من سبي غير الامام
انه يصح النكاح ولا لوطا حتى تضع حملها او حامل ثبت نسب حملها بان كانت مسرا
مهاجرة ذات جلي من صربي او مسرودة فعلى هذا الواكفي عليها لكانت مسرا غير مقدما
ومؤخرها كما في البناء فلا في غيرها ان في صحة المسئلة الاولى رواية عن الامام الجبائلي وقد
صرحها احتراز عن تادبر ولو ثبت من سيد ما يقع النكاح على السيد حملها منه ثم تزوجها فخرج
وقد حامل فالنكاح باطل ولا يصح نكاح المتعة والموقت الفرق بينهما فيذكر في الموقت
لفظ النكاح او التزوج مع التوقيت وفي المتعة لفظ التمتع بك كذا مرة كذا من مال

او استنح كما في اكثر الكتب وفي الفقه يمنع المتعة عقد على امرأة لا يرد مقاصد عقد النكاح
من الاقرار للولد وتربية بل اما لامة معينة لتستحق العقد ما ساءها او غير معينة بمنع لبقاء القصد
ما دام معها الا ان يصرف عنها فبطل فيها ما بادة المتعة والنكاح الموقت ايضا فيكون من اقرار
المتعة وان عقد بلفظ التزوج واحضر الشهود انتهى فيد بالموقت لانه لو تزوجها على ان يطلقها
بعد شهر فانه جائز لان اسرار القاطع يدل على انعقاده مؤبدا وبطل الشرط كما في القنية
وعزله اذ اوقا وقتا لا يعينه اليه كانه سنة او اكثر يكون صحيحا كما في النهاية لكن الظاهر
عدم النية وعنه لو قال تزوجتك متعة انعقد النكاح ولما قول متعة كما في الثانية وفي
الجمهر لو تزوجها بنية ان يعقد معها مدة لو اياها فالنكاح صحيح لانه التوقيت انما يكون باللفظ والاعمال
ان نكاح المتعة قد كانا من ابا حنيفة واما في حجة الالة صار منسوخا بالاجماع الصحابة
رضي الله عنهم حتى لو قضى بجماعة لم يجوز ولو ابا حنيفة صار كافر كما في المضمرات لكن ليس فيه
تقرير ولا حد ولا رجم كما في النكاح فعلى هذا يلزم عدم ثبوت ما نقل من اباحية عند مالك
ولا يأس تزوج النهاريات وهو ان تزوجها على ان يكون عند ما نهار اذن الليل
القرني من الولاية وهي تنفيذ الامر على الغير والاكتفاء بجمع كفو
وهو النظر والمساوي تنفيذ ما يصح نكاح حرة احراز من الالة لان نكاحها موقوف على اذن
مولايها كوقوف نكاح الصغيرة والجنينة والمعتوية على اذن الولي وكذا قال مكلفه
بكر كانت او ثيبا بلا ولي او ولو كان النكاح بلا اذن ولي وحضوره عند الشئيين في ظاهر
الرواية لانها تقرت في خالص حقتها وهي من اهل لكونها عاقلة بالغة ولهذا كان المتصرف
في المال والاصل بان كل من يجوز تصرفه في ماله بولاية نفسه يجوز نكاحه على نفسه وكل
من لا يجوز لا يجوز نكاحه على نفسه واختلفت في الكفو وغيره وعند الائمة الثلاثة لا ينفق
بعبارة النساء اصلا اصلية كانت او وكيله الا عند مالك وفي رواية لو كانت خسية
لا تترقى صح بلا ولي والظرف في انتد النكاح واما اقرار باب في فائز اتفاق كما في الطلاق
وراي لكل من الاولين اذ لم يرخص واحد منهم الاعتراض اى ولاية المرافقة الى القاضي
ليفسخ وليس هذا التفريق طلاق لا ينقص عدد الطلاق ولا يجب تسلي من المهر قبل الدخول
ولو بعد له المسمى وكذا بعد الطهارة الصحيحة وعليها العدة ولها نفقة العدة ولا يثبت
الا بالقضاء لانه مجتهد فيه والنكاح صحيح يتوارث به اذا مات احدهما قبل القضاء في غير

الكفو دفعا لضر العار فان رضى واحد منهم ليس لمن في درجة او اسفل اعراضه اذا لم تعد
منه اما اذا سكنت حجة فليس له الاعراض للابيض الولد كما في اكثر المعبرات وقيل له
الاعراض وان ولدت اولادا وفي المحيط لو فارقت بعد نكاحها ثم تزوجت منه
بدون رضاه له الاعراض لان حق الفسخ يتجدد بتجدد النكاح وروى الطبرسي عن الامام وهو رواية
عزالي يوسف عدم جوازها اسي عدم جواز نكاحها اذا تزوجت نفسها بلا ولي في غير الكفو وبه
اخذ كثير من مشايخنا لانهم من واقع لا يرفع وعليه فتوى قاضي هذه الصحاح واطحار
للفقوى في زماننا اذ ليس كل ولي بحسن المرافقة ولا كل قاض يعدل فعدم هذا الباب اول
خصوصا اذا ورد امر السلطان بكذا وامر بغيره وفي الفقه وغيره لو زوجت المطلقة ثلث
نفسها بغير كفو ودخل بها لا تحل للاولى قالوا ينبغي ان يحفظ هذه في المحلل في الغالب يكون
غير كفو اما لو باشر الولي عقد المحلل فانها تحل للاولى هذا اذا كان لها ولي اما اذا لم يكن لها ولي
فهو صحيح مطلقا اتفاقا كما في البحر وعند محمد بن يعقوب موقوف على اجازة الولي ولو من كفو ومنع
كونه موقفا انه لا يجوز وطئها قبل الاجازة ولا يقع الطلاق ولا يتوارث احد جانبي الاخر
وبروي رجوعه الى قول الامام وهذا قال بعض الفضلاء والاولى ان يقول وغيره لكن في النكاح
قال دجانب ابي رجا سالت محمد بن النكاح بغير ولي فقال لا يجوز قلت فاذا لم يكن لها ولي
قال ترفع امرها الى القاضي ليرزوجها قلت فالكافة في موضع الاحكام فيه قال تفعل ما قال
سفيان قلت وما قال سفيان قال لو لي امر بازواجها ليرجوها انتهى فيهم من عدم رجوعه فلما
قال وعند محمد بن تميم ولا يجوز ولي بالغة على النكاح بل بغير الصغيرة عندنا ولو تبنا لولاية
الاجبار تامة على الصغيرة دون البالغة ولو بكرا وعند السافعي تامة على البكر ولو بالغة
دون الثيب ولو صغيرة ثم عندنا كل ولي فله ولاية الاجبار وعند السافعي ليس الا للاب
والجد في الاستاذن الولي البكر البالغة فسكت ابي البكر البالغة او فسكت بلا استئذان
فمن فسكت استئذان لم يكن اذا على ما قاله السرخسي وكذا التبرسم اذن على الصبي كما في النهاية
او فسكت بلا صوت فهو اولى كل واحد منها اذن ومع الصوت رد وعليه الفتوى كما في
الكتب والاعتبار للحرارة والبرودة والعذوبة والامومة للدمع وقيل ان باردا
اذن ولان حار ووقيل ان عذبا اذن وان على رد وعزالي يوسف فيه رواية
في رواية يكون رضاه لا البكاه قد يكون عذرا وروى قد يكون عذرا فلا يثبت واحد منهما

للمعارضه ويبقى يحسد السكوت وهو رضى وفي رواية لا يكون رضى وهو قول محمد لا البكاه
غالب لا يكون عذرا حزن والمعول عليه البكاه والفتوى ظهور قرائن الاحوال الدالة على
الرضا او الرد كما في المطالب ولو اكتفى بلا صوت لكان احضر وكذا يكون السكوت والفتوى
والنكاح بلا صوت رضى واجازة لو زوجها الولي بدونه الاستئذان قبلها اطر اسي خبر
النكاح بعد التزوج لكن السنة استأذنها قبله وفي البرازي وان بلغها خبر النكاح فقلت
لا رضى ثم رخصت لا يصح وعنه هذا قال المسابيح المستحسن بتجدد النكاح عند الرفاف لانه البكر
تظهر الرد عند السماع ثم لا يفيد رضاه وقال محمد بن المقاتل سكوتها عند بلوغ اطر ليس
باجازة وفي البدائع وعزالي يوسف ان سكوتها بعد العقد رد وهو قول محمد ولو كان
مبلغ اطر فضوليا لشرط فيه العدد والعدالة عند الامام خلافا لها ولا يستلزم ذلك
في رسول الولي كما في السنة وفي البرازي وقبولها الهداية بعد التزوج لا يكون رضى وكذا
اكل طعام واحد اذا كانت تحذنه قبل ذلك والافق رضى بشرط فيها اسي في الاستئذان
وبلوغ اطر تسمية الزوج اسي ذكره على وجه يقع به لها المعرفة حتى لو قال ربي ان زوجك
من رجل فسكت لا يكون رضى بخلاف ما لو قال من فلان او فلانة او فلانة فسكت فيكون
رضى بواحد منهم ولو قال من جبراني او بنى عمي يكون رضى ان كانوا يكتسبون وان كانوا لا يكتسبون
لا ولو زوجها بغيرها فسكت اخضع فيه والاصح انه رضى ولو زوجها الولي من غير
كفو فسكت لم يكن رضى في قول محمد بن مسلمة وهو قولها وقال ابو الليث وهو يوافق
قولها في الصغيرة لا يستلزم تسمية المهر هو الصحيح لا تسمية ليس بشرط في النكاح فلا
يستلزم في الاستئذان كما في اكثر المعبرات وقيل لا يصح تسمية المهر لجواز كونها لا ترضى الا
بالمراد على مهر المتل كمية خاصة وهو قول المتأخرين من مشايخنا كما في البحر وفي شرح الوافي
والصالح في المزوج ابا وجدا فلا تستلزم والاستسطة لكس في الفتح كلام فليطالع ولو استأذنها
اى البكر البالغة غير الولي الاقرب اجنبيا او وليا بعينه كالجدة عند الاب فلا بد من القول
لان سكوتها لقله المبالات بجملة لا لرضا به وذكر الكرخي ان سكوتها رضى لانها تستحي
منه اكثر من الاقرب والاول اصح وكذا لا بد من القول او ما يقوم مقامه كالتكليم من الطابع
وطلب النفقة والمهر وغيره لو استأذن الولي او غيره الثيب الكبيرة لقوله عدم
الثيب تشاور ولا الاصل في السكوت ان لا يكون رضى لكونه تحذرا في نفسه وانما اقيم مقام

الرضى في حق البكر لفرورة الطير والنات بالفرورة لا بعد وعروض الفرورة ولا ضرورة
في التيب لانه قل الطير بالممارت فلا يكتفى بسكوتها عند السيدتها وحين بلوغها العقد ومن
زالت بجارتها اى عذرتها اى الجدة الى على الخ وفي الظهيرة البكر اسم لامرأة لم تجامع
بنكاح وغيره بوجبة او حصة او جراحة او تعيس عشت الجارية اذا جاوزت وقت
التزوج فلم تزوج فهي بكر حقيقة اى حكمها حكم الابكار ولذا تدخل في الوصية لابكار
بنى فلا لا مصيبها او مصيب لها ومنه البكورة والبكرة لاول النهار ولاول الثمار ولا تكون
عذرا وقال بعض السافيه هي في حكم التيب لانه لو زال عذرتها وكذا لو زالت بجارتها
بما خفي عند الامام وفيه اشارة لانه لو زنت ثم اقيم عليها الحد او صار الزنا عادة لها او جئت
بشبهة او نكاح فاسد فحكمها حكم التيب ولو خفي بها زوجها ثم طلقها قبل الدخول او فرق بينهما
بعد اوجب تزوج كالابكار وان جبت عليها العدة لانها بكر حقيقة واطبار فيها موجود
كما في الخبر خلافا لها وهو قول السافى في الجديد لانها ليست ب بكر حقيقة كما لا يصيبها ليس
باول مصيب لها ولذا لا تدخل في الوصية لابكار بنى فلا وله ان يخص بغير حقيقة البكارة
فيجب فادير الحكم على مظهرها وفي استنطاقها اظهار لغيرتها وقد نب السارح الى السر
بخلاف ما ذكرنا بالانها لا تستج بعد ذلك عادة ولو قال لها الزوج اى البكر البالغة
عند الدعوى سكنت عند الاستئذان او البتوع وانما قيدنا بالبالغة لانها اذا كانت صغيرة
وزوجها الولي ثم ادكت وادعت رد النكاح حين بلغت وكذا بها الزوج كما في القول
قوله وقت ردوت ولا ينفذ القول لها لا القول للمكر خلافا لفرقتمسك بالاصل
وهو عدم الكلام اما لو قالت ببلغ النكاح يوم كذا مردوت فقال الزوج لابل سكنت
كان القول قوله لانه مكر للدو وفي المخرج بزوجها وليها فقالت بعد سنة اني قلت للارضى
بالنكاح فاقول لها وخاف عندها وعند الائمة الثلاثة ان لم يقيم الزوج البينة على سكوتها
فاذا قال تقبل لانها لم تقم على النفي بل على حالة وجودية في مجلس خاصة بحاط بطريقه او هو
نفي بحيط به علم الساجد وان اقامها فبينتها اول الاثبات الزيادة اعني الرد اذا ادعى
السكوت اما اذا ادعى اجازتها واقامها فبينتها اول الاستواء في الاثبات وزيادة بينة
باثبات الدوام وفي الخلافه عزادب القاضى للخصم بينتها اول فيحصل هذه الصورة
فخلاف مسافى في الفقه وقال ما بين التزويج وغيره ان السكوت امر وجودي لانه عبارة

عرضه شقة الشقة وهو امر وجودي وعدم النطق من لوازمه انتهى هذا مسم ان كان السكوت
عبارة عن الفهم وليس كذلك بل عبارة عن عدم التكلم لانه لو فجع ولم يفهم ولم يتكلم يتحقق
السكوت مع انه ليس فيه الفهم تدبر لا تخلف عند الامام والخبر للفقوى قولها ولهذا قدم
فان تخلف يقضى عليه بالنكول وللولى خاصة وللشافعى ليس لغير الاب والجد انكاحا
وعند مالك ليس لغير الاب انكاح المجنونة اى تزويجها والصغير والصغيرة ولو كانت
الصغيرة نيا خلافا للشافعى وقدم التفصيل فيه فان كان المزوج بنفسه على الوجه المذكور
وانما قيدنا بنفسه لانه لا يجوز لو كمل الاب ان يزوج بنته الصغيرة باقل من مهرها
كما في الفتية ابا وجدر الزم العقد فليس له خيار الفسخ بعد الاقامة ولا لها بعد البلوغ
وان كان المزوج غيرهما اى غير الاب والجد ولو امارا او قاضيا على الصحيح وعليه الفتوى
كما في الكافي فلهما الخيار اذا بلغا وشكيا بالنكاح بعد البلوغ اى وان كان المزوج غيرهما
فلكل واحد منهما خيار الفسخ سواء كانا عاقلين قبل البلوغ او عاقلين بعد البلوغ
في ظاهر الروايتين عند الامام وهو قول محمد خلافا لابي يوسف اعترافا بالاب والجد
وفي السنين وينبغي ان لا يكون للمنفقة والمعتومة خيار في تزويج الابن اذا افاقا كالأب
والجد لانه مقدم على الاب في التزويج وسكوت البكر حين البلوغ والعلم بالنكاح
رضى لا سكوتها جعل رضى في ثبوت اصل النكاح فلا يجعل في ثبوت وصف الدوام او
ولا يمتد خيارها اى البكر الى اخر المجلس اى مجلس البلوغ او العلم فاللام للمعتمد فيها
على الفور حتى لو سلمت على الشهود او سلمت غراسم الزوج والمهر بطل خيارها في اكثر
الكتب لكن في الفقه خلافة واظهر انما في الفقه حق فليطالع قالوا ينبغي ان يطلب مع رؤية
الدم فان رأت لذلك طلب بمسانها فتقول فتوى وتشهد بعد الصبح وتقول بلغت
كذا واخبرت نفسي وغيره لو قالت عند الشهود والقاضى نقضت النكاح عند البلوغ
قبل قولها مع الخلف وفي السنين وغيره واجتمع خيار البلوغ والسفقة تقول طلب
الحقين ثم ابتداء في التبشير بخيار البلوغ ولو اختارت واستهدت ولم تقدم الى القاضي
شهرين فهي على خيارها وان وصلت بهت اهلها اطار لانها تنفر عن معرفة الاحكام
والدار دار العلم فم تقرر باطل وجهها لاجل النكاح عذرا لانه لولى ينفر به بخلاف
المسقة قبل الدخول ويجده فانه يبرئها الرضى بالقول والفعل لانه لا تنفر عن معرفة

الاحكام فتعذر باطل وضار الغلام واليبس لا يبطل بالسكوت اعتبار هذه الحالة بحالة
ابتداء النكاح وكذا لا يبطل لو قام من المجلس لم يرضى مرياً كمرضيت او دلالة كما عطاء المهر
وقبوله والتكليم وطلب النفقة دون اكل طعام وخدمته له والخنوة بلا مس وشرط القضا
للفسخ في خيار البذوق من صغير وصغيرة فلا يبطل العقد ما لم يقض به القاضى لانه هذه العقد كانه اذا
فلا يبطل بحد الرد ما لم يتأكد بالقضا لان خيار البذوق مختلف فيه وسبب باطل وضفي وهو
فقدور سقفة العلى فكذلك الرد لا يطاق الاخر فلا ينفرد به وفيه اشارة الى ان البيع الفسخ
بغية الزوج والالزم القضا على الغائب وكذا اكل فرق كيناج الى القضا بخلاف خيار
الخبرة فانه لا احتياج فيه الى القضا لانه طلاق لا يشترط في خيار العتق فانه المعققة اذا
اختارت الفرقه بخيار العتق يبطل النكاح ولا يتوقف على قضاء القاضي لانه لرفع ضرر
جسدي وهو زيادة الملك عليها باستدائه النكاح ولهذا يختص بالانثى ولا يشترط علم الزوج
باختيارها بنفسها ولا حضوره وقيل لا يصح بلا حضوره فان مات احدهما قبل التزويج
بالفسخ ورثته الاخر بلغا او لا لان النكاح صحيح والملك ثابت فاذ مات احدهما قطعت
النكاح سواء مات قبل البذوق او بعد البذوق لان الفرقه بينهما لا تقع الا بقضاء القاضي
فيستأثر به ويجب المهر كله وان مات قبل الدخول كما في التبن وفي الحيط وان مات احدهما
قبل التفرق ورثته الاخر لقيام الزوجية وهذه الفرقه بغير طلاق ولا مهر عليه اذ لم يدخل
بها وان كان دخل بها فلها المهر المسمى قال المولى يعقوب باسا وبينهما مخالفة ظاهرة والاقر
ما ذكره الزيني انتهى وفي كلامه لانه مخالفة بينهما لا قول الحيط ولا مهران لم يدخل بها ابتداء
حكمه لا يتعلق له بالموت تدبر والولى في النكاح لا تصرف في مال الصغير فانه للاب ثم لابنه
ثم لوصيهاتها ثم ولى لغة المالك وشرعاً وارث مكلف هو العصبة بغير نسب وهو
ذكر متصل بالبيت بلا توسط انتم خرج عن العصبة بعينه او منع عيها او نسباً وهو
العاقبة ذكره لا وانتهى على ترتيب الارث ليعي اولادهم لجزء وان سفل ولكن لا يتصور الا
في المعقود والمعقودات ثم الاصل وان علان عند الامام خلافاً لهما في المعقود ثم خبره الاصل
القريب كالاخ الا الاخ من الام ثم بنيه وان سفلوا ثم علم ابنه ثم بنيه وان سفلوا ثم
علم جده ثم بنيه الرابع والرجاء بقوة القرابة فيقدم الاعيان على العلان في ثم تولى العاقبة
ثم عصبة ولو كان على ترتيب الارث والى الجاهل اولاً لانه بترتيب الارث وحده لا يقوم

الابن على الاب بل يقدم الاب باخذ فرضه او لا ثم ياخذ الابن ما بقى منه واما اذا اختلف
معد ترتيب اهل بيتهم الابن على الاب لانه يجب بحسب القضا كما في الاصلح وابن المجنونة
مقدم على ابها عند الشيخين خلافاً لمحمد وعزالي يوسف الدولة لهما ايتها فرج صحيح وعند
الاجتماع يقدم الاب احراماً له ولا ولاية لعبد ولو كان مكاتباً الا في تزويج امته ولا صغير
ولا مجنونة على احد لانه لا ولاية لهم على انفسهم فكذلك على غيرهم ولا كما قرع على ولد المسلم
دون ولده الكافر لقول تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لنكحافرين على المؤمنين
سبيلاً ولهذا لا تقبل شهادته عليه ولا يتوارثان وكذلك لا ولاية لمسلم على الكافر الا ان
يكون المسلم سيداً له كافر او سلطاناً كما في التبيين فان لم يكن اى لم يوجد عصبة نسبية
فالام مع ما عطف عليه خبر مقدم لقوله الابن التزويج ثم للاخت لا بوس ثم للاخت لا ب
وقال شيخ الاسلام ان الاخت لا بوس اولاب اول من الام كما في الحيط وفي المنية ان
ام الاب اول من الام ثم لولد الام ذكر كان او انثى ثم لذوى الارحام والرحم القرابة
ليس بنسبهم ولا عصبة وفي الاصل وعاد الولد الاقرب اى يقدم الاقرب الاقرب للاقرب
وفي الاصل قال في الخلاصة نقلاً عن شرح الساجد الاقرب من ذوى الارحام الام ثم
البنات ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابن الابن ثم للاخت لا ب وام ثم كلاب
ثم لام ثم اولادهم ثم العات ثم الاخوان ثم طالات ثم بنات الاعمال او الجد الفاسد
اول من الاخت عند الامام صعب بما ذكره الشافعي لان الام مقدمة على الاخت ومن هنا
شبه ان المراد من ذى الرحم غير المراد منه في الفرائض وان من قال ثم الام ثم الاخت
لاب وام لم يعتب انتهى لكن المعبر على ما ذكره المتون ترتيب الارث على ما في الفرائض
فكلام الخلاصة مشعر باطلاً فلا يلزم عدم الاسباية تدبر التزويج عند الامام وهو صحيح
لان الولاية لظرية وانظر تحقيق بالتفويض الامن هو المختص بالقرابة الباعثة على التسفقة
خلافاً لقوله عم النكاح الى العصبات وابو يوسف منع محمد في الاشهر وفي الاصلح
وقول ابو يوسف مضطرب ذكر الطحاوي قوله مع الامام وذكر الكرخي والثوري قوله
مع محمد والاصح انه مع الامام وفي القهستان وعندها وفي رواية غير الامام ان لا ولاية
لغير العصبات وعليه الفتوى كما في المفترقات لكن هو غريب لمخالفة المتون الموضوعة
لبناء الفتوى كما في الخبر لمولى الموالاة اى من عايد النساء على انه انجب فارتد عليه

وانما كانت فارة له ولو امر اثنين و هذا عند الامام وقال انه ليس بولي كما في القهستان ثم نقاض
 كتب السلطة في مستورة ام كفو به ذلك ان تزوج الصغار لانه يهيئها ثابعا للسلطان
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم السلطان ولا من لا و له وفيه اشارة الى ان ولاية السلطان
 قبل القاضي وليس للموصي ان يزوجه مطلقا وروى هشام عن الامام ان اوصى اليه الاب
 جاز لكن الاول هو الصحيح لما اذا كان الموصي عين رجلا في حيواته فزوجها الموصي به جاز
 كما لو وكل في حيواته تزويجها كما في الفتح ولا بعد اى للولا الا بعد الزوج خلافا للرفر وقال
 الشافعي رحمه الله تزوجها السلطان لا الا بعد اذا كان الاقرب عائيا بحجة حقيقة او حكمية
 كما اذا عطل الولا الاقرب الصغير والصغيرة غير تزوجها فزوجها القاضي لكن تزوجه
 بينا نيابة عن القاضي باذن الشرع لا بغيره لان القاضي ظالم بالمنع وللشافعي كف ايدي الظلمة
 وفي خلاصة واجبه ان الولا الاقرب اذا عطل منتقل الولاية الى الابعد فذا قلنا
 ان نائب باذن الشرع كما في قبض الكركي والمراد من الغيبة الغيبة المنقطعة بحيث لا ينتظر
 الكفو اطالب جوابه اى جواب الاقرب فلو انتظره اطالب لم ينكح الا بعد وهذا ايضا
 اكثر المساجح كما في النهاية وفي الهداية هو اقرب الى الفقه وفي الجمع والمبسوط والذخيرة
 وهو الاصح وعلم الفتوى كما في الطحاوي لا الكفو لا يتوقف على الوقت وعنه هذا قال
 في حاشيته حتى لو كان مختلفا في مدة لا يوقف عليه لكونه غيبة منقطعة وقيل مسافة السفر
 مئة ايام وهو قول اكثر المتأخرين وعلم الفتوى كما في التبيين والولولاطي وقيل بحسب
 لا تصل القوا فل اليه في السنة الامة وهو اختيار القدوري واختار اكثر المتأخرين مائة
 شهر لانه اعدل الاقوال ويلد كما في التبيين وهو مروي عن الامامين وهناك اقوال اخر لكنها
 ضعيفة فلذا تركها النص ولا يبطل تزويج الا بعد مع غيبة الاقرب بعبود اى بعبود
 الاقرب الى العقد من ولاية تامة خلافا للرفر ولوزوجها وليا ممتا وفيه الرتبة كاخوس
 متدا فالجدة للسبق لوجود العقد من ولا قريب بلا معارض وان كان متا بطلا التعذر
 الجلي وعدم الولاية وكذا لا يجوز ان كان احدهما قبل الاخر ولا يدرى السابق من اللاحق
 وينبغي ان يكون امارة و كناية في الشراح كما ينبغي ان يكون اصيلة في الكفاية تعتبر
 الكفاية بالفتح والامة مصدر المفضو بمعنى الظلم والمراد منها الماملة بين الزوجين في حضور
 امور وانما تعتبر من جانب الرجل لا المرأة تعتبر باستفراش من دونها بخلاف الرجل

لانه مستفرض فلا يفيظه ودانة الفرائس هذا عند الكل في الصحيح وفي الظهيرية الكفاية في
 النساء للرجل غير معتبرة عند الامام خلافا لها واعلم ان الكفاية حق الولي للاحق المرأة فلو
 زوجت نفسها من رجل ولم تعلم انه عيب او حر فاذا هو عيب ما دون في النكاح فلا خيار
 لها كما في الجهر ولو زوجها الولي برضاها ولم يعلم بعدم الكفاية ثم علمه لا خيار له هذا اذا لم يترط
 بالكفاية اما اذا اشترط او عقد على انه حر فاذا هو عيب ما دون فله الخيارات وقت النكاح
 لانه لو زال بعده كفوته لها بان صار فاسقا مثلا لا يفسخ النكاح وانما اعتبر الكفاية كما في
 الظهيرية ولهذا قد رنا الوقت ثم تغير العرب لسبب اى من جهة النسب لان به يقع
 التفاضل وقال سفيان الثوري لا تغير الكفاية فيه لقوله عم الناس حواشي كاستاء المسقط
 لا فضل لعربي على عجمي انما الفضل بالتقوى فقريش يومن ولد نصر بن كنانة بعضهم الكفا
 بعض لا يغيره التفاضل فيما بينهم ولهذا زوج النبي عم بنته زينب من عمها رضي الله عنه
 فهو لا يما يسمي وزوج عليا رضي الله عنه وهو يما يسمي بنته فاطمة وام كلثوم بعرض الله عنه
 وهو قريش عدوي وغيرهم اى غير قريش من العرب ليس كفولهم لانهم اسرف العرب
 سبادة المصبرات ولا يكون العالم ولا الوجه كسلطان كفو العلموية وهو الاصح لكن
 في المحيط وغيره ان العالم كفو للعلموية ان شرف العالم فوق النسب ولذا قيل ان عائشة
 رضي الله عنها افضل من فاطمة رضي الله عنها كما في القهستان بل بعضهم اى العرب الكفا
 بعض لتساويهم فلذا يكون الجمع كفوالهم الا ان يكون عالما او جيبا كما في المصبرات وبنو امية
 في الاصل اسم امارة بن جعدان والثابت للمقيدة سواد في الاصل اسم رجل واسم امارة
 ليسوا كفوا غيرهم من العرب وفي شرح الجامع الصغير وغيره والعرب بعضهم الكفا بعضهم
 الا بنو بائلة فانهم طاستهم لا يكون كفوا لانه العرب لانهم كانوا ياكلون بقية الطعام
 مرة تامة وكانوا يأخذون عظام الميت يطبخونها ويأخذون وسوماتها كما قيل كس
 في الفتح ولا يخلو من نظيره فان النص لم يفضل مع ان النبي عم اعلم بقبائل العرب واظلم
 وقد اطلق وليس كل باي كذا بل فيهم الاجواد وكون قبيلة منهم ذوابطن
 فعلوا ذلك لا يسوي في حق الكل وقال في الجهر بعد نقله والحق الاطلاق تأمل وتغير
 الكفاية في العجم اى غير العجم العرب اسلا ما اى من جهة اسلام اب وجد اذ به تفاخرهم
 لان النسب لانهم منعوا النساء منهم وحرية اى من جهة الاصل لا الرق عيب لانه انما الكفر

فبعض طرية قسم اوصرة تقربح لما قبله ابوه كافر صفة جرت على غير من يلى له اورقين غير كفو
لمن لها اب في الاسلام او طرية لعدم المساواة والتفوق الاسلام لا يكون مقبرة حق
العرب لانهم لا يتفاضون وانما يتفاضون بالنسب وفي الجميع مقبرة الشريف لا يكافئها
معتق البوصيح وفي التقيس لو كان ابو مقبلا وامها اصل الاصل لا يكافئها المعتق ثم قال
معتق البطل لا يكون كفو المعتق الهاشمي ومن له اب في الاسلام او فيها اب في الحره
غير كفو لمن لها اب في ابوها لا التعريف لا يحصل الا بذكر الجدة خلافا لابي يوسف
بفتح من كان له اب مسلم او حر يكون كفو لمن يكون ابوه وجده مسلمين او حرين الحاقا
للو اصل بالانيس كما هو مذهب في تعريف الشاهدين ومن له ابوا كفو لمن لها ابان
ما فوق الجدل يعرف غالبا والتعريف غير لازم فلا يشترط وتغير الكفوة ديانة اصلها
وحسبها وتقوى كما في اكثر الكتب وفي اكثر ما في اوعده عند الشيعي هو الصحيح لانه من على
المفاضل كما في الهداية وقول اس اقران قول الشيعي فان روى عن الامام انه يخرج محمد
ورجحه الشريف وقال الصحيح مذهب الامام الكفاية من حيث الصلاح غير مقبرة وقيل
هو اصله زعمه رواية اخرى عن ابي يوسف انه لم يعتبر الكفاية اذا كان الفاسق ذامومة
فاعونه السلطان وكذا في اكثر كتب المتكبرين ولا يخرج وهو سكران يكون كفو واللا
لا و لا و لا يكون قول هو الصحيح اخر ابي يوسف عن كل منهما انه لا يعتبر والمغني هو الصحيح
من قول كل منهما كما في الفقه خلافا لابي القاسم في التقوى من امور الاخرة فلا يفوت النكاح
بفواتها الا اذا كانت مستحقة بخروج سكران ويغيب به الصبي كما في اكثر المعجزات
لكن في الفقه وحاشية المولى سعدى كلام فليطالع في الخط الفتي على قول محمد لكن
الافاد بما في المتن اول في البحر فليس فاسق كفو البنت صاخر بنات ابيان اكثر
بنات الصالحين صالحات والافجوز لا يكون بنته فاسقة فيكون كفو الفاسق كما في
اكثر الكتب والعبادة الظاهرة ما خيرة ابن الساعة وفي الفاسق لا يكون كفو
لا صاخر ولا وصية لم يعلى الفسق في اختيار العدل وتغير الكفاية حالها بمالك
من مولاته فذا نجي لا بد من البضع وبما يكسب نفقة كل يوم وما يحتاج اليه من كسوة
لا بد من كسوة في زوجة ولا بد من البضع عند العقد ما كان نفقة منه وقيل نفقة
سنة او قيل نفقة سنة وفي الزوجة ولو كانت الزوجة مسخرة لا تطبق اذ خارج

فهو كفو وان لم يقدر على النفقة وكذا في كفايتها ولا بد من نفقة كفو كفو لها في السنة
فالعاجز عن المهر المعجل او النفقة غير كفو للفقيرة فلهيئة بالطريق الاول في ظاهر الرواية لا المهر عوض
يضعها فلا بد من سنة والنفقة تدفع بها حاجتها فلا بد منها وعزالي يوسف انه لو قدر على النفقة
دولة المهر يكون كفو الا المسألة كثر في المهر ويعزالي بن قادر ابيسار ابيه والاباء يتخلون المهر
عزالي بن اعادة ولا يتخلون النفقة الدارة ولو قال غير كفو لا صلحنا اشمل الا ان يقال دفع
من توهم انه يكون كفو لها كما في شرح الوقاية وفي المضمرات الكفاية عليها او عالما غير قادر
على مهر المثل يكون كفو لا الصغرة الغنية والقادر عليها اس المهر والنفقة كفولة اموال عفا
عند ابي يوسف وهو الصحيح كما في اكثر المعجزات لان المال عاود ورايج فلا بركة لكثرة مع
ان الكثرة في الاصل مذمومة قال صلى الله عليه وسلم بكث الكثرة والامن قال بماله كذا وكذا
يفع تصديق بخلافها لان الناس يفتخرون بالفا ويعدون بالفقر قالت عائشة رضي الله
عنها رأيت ذا الفخ مهبيا وذا الفقر مهبيا وتغير الكفاية حرفة هي اسم حق الاخراف اسم الكتاب
عندهما في اظهر الروايتين وعزالي يوسف انها لا تعتبر الا ان تخرج كالجسم والحاكك والرباع
وعزالي بن ابي ربيعة رواية لا تعتبر وهو الظاهر لان الحرفة ليست بلازمة والتجول ممكن
من الدنيا الى الشريعة وفي رواية تعتبر لان الناس يفتخرون بشريف الصناعة ويعيرونها
في ذلك او حجام او كناس او دباغ او بيطار او حداد او خفاف وارض كلهم خدام الظلمة
وان كان ذا مال كبير لانه من اكل دماء الناس واموالهم كما في الخطا غير كفو لوطا راوية
او خراف تقربح على اعتبار الكفاية حرفة فالعطار والبراز كفوان وجراسي باعتبار
الحرفة بفتح كما في اكثر المعجزات وفي القسطنطيني ان المرض لم يسبب الكفاية فالمرضى كفو
الصحيح والجنون للعاقلة وكذا القروية فالقروى كفو للبلدية ولو تزوجت المرأة غير كفو
قالوا ان يفرق وهذه المسئلة قد ذكرت لكن ذكرها هنا لتتميد المسئلة التي يليها وهي قوله
وكذا لو نقصت عن مهر مكرها له اى للمولى ان يفرق ان لم يتم مهر منها خلافا لهما اى قال لا اعترض
عليها الا المهر حقها ولذا كان لها ان تنهب فلا تنقصه اول ولد المهر عشرة دراهم من الشرع
فلا يجوز التضييق فيه شرعا وان مهر مكرها حق الاولياء لانهم يعيرونها بذلك فيقدر روى
على مخاصمتها الى تمام والاستيفاء حقها ان كانت اسمة قبضة وان شاد وبيت وقبضة اى
الولى المهر وتجهيزه او طلبه بالنفقة رضا دلالة فليس له الاعتراض بعده وفي البحر والتصديق

الولد بانه كفو لانه يسقط حق من انكر لانه ينكر سبب الوجوب وانكار سبب وجوب البني
 لا يكون اسقاطا لانه لا يسقط لانه لا يسقط عن المطالبة محتملا فلا يجعل دما لانه مواضع مخصوصة
 فان رضى احد الاولياء المتساويين في القرب فليس لغيره الاعتراض الا ان يكون اقرب
 كما تقدم وقال ابو يوسف للبناء الاعتراض مطلقا وقال سرف الائمة لاحد الاولياء المتساويين
 في الدرجة ان ينفرد بالاعتراض اذا سكنت الباقون **فصل** في تزويج الفضولي وغيره وتوقف
 اما جعل موقفا تزويج وتزويج من احد الجانبين وهو من لم يكن وليا ولا اصيلا ولا وكلا
 او فضولين من الجانبين على الاجازة اى اجازة من لم العقد بالقول والفعل فان اجاز
 ينعقد والا لا وعند السافعي باطل وان اجاز ويتولى طرفة النكاح وبها الايجاب والقبول
 بجملام او كلامين واحد خلافا لفرزبان كان وليا من الجانبين كمن زوج ابنة اخيه بدين
 اخ اخر او وكلا منهما كمن وكله رجل بالتزويج وكله امرأة ايضا ووليا واصيلا كمن
 علم تزويج بنفسه بنت عمه الصغيرة او وليا وكلا كمن علم تزويج بنت عمه الصغيرة من موكل
 او وكلا واصيلا كمن تزوج من موكله بنفسه ولا يتولياهما اى في النكاح فضولا ولو من جانب
 عند الطرفين خلافا لابي يوسف فانه يجوز للمواحد الفضيلة ان يعقد للطرفين ويتوقف
 عقده على اجازتهما مثلا اذا قال زوجت فلانة من فلانة فلم يقبل عن الاخر قابل او قال الرجل
 تزوجت فلانة او قالت تزوجت نفسي من فلانة فلم يقبل عن الاخر احد يتم ويتوقف
 على اجازتهما لا الواحد يصلح عاقدا من الجانبين اذا كانا بامر فكذا اذا كانا بغير امره اذا الواحد
 يصلح سفر عن الجانبين اذا لا يتم التام في العود المطوق المانع عقده ولها ان هذا شرط عقد
 فلم يتوقف على ما وراء المجلس كسج اذا التوقف انما يكون بعد تمام العقد بخلاف المأمور
 قيل الخلاف فيما اذا تكلم بجملام واحد اما بدينين فينعقد موقفا بلا خلاف كما اذا كان
 الشرح من الفضولين كذا النهاية وغيره كس في الفتح فلام فديطالع ولو امره ان يزوجه
 امرأة فزوج امرأته اى امرته لانه لو تزوج امرأته لكانت بالاتفاق كذا التهمة ولهذا
 لو دس امرأة فزوجته نفسها او دس رجل فزوجها من غف لا يجوز وكذا اذا زوج وكيل
 الرجل بنته او بنت ولد او بنت اخيه وهو وليها لا يجوز للتهمة وفي اخاينة ولو زوج
 الوكيل اخته جاز لا يصح عندها وعند الائمة النداء وان كان الامير اميرا وهو المستحق
 لا يصدق بتفقد العرف وهو التزويج بالكفا وعند الامام يصح العرف مستتر

او هو عرف على فلا يصح مقيدا وفي البرازية امره ان يزوجه سودا فزوج بيضا او على العكس
 لا يصح ولو عيى زوج بغيره يصح ولو امره فزوج حرة لا وكذا لو وكله ان يزوجه من قبيلة
 فزوجها من اخرى ولو امره ان يزوجه امرأة فزوج صغيره جاز وعند مالكا لا يباح
 متداخلا لارتقاء وفيه اجماع وقيل يجوز في الصغيرة قول النحل ولو زوج عيا او مقطوعة
 اليدين او الرجلين او مغلوحة او مجنونة جاز عنده خلافا لهما ولو زوج عور او مقطوعة
 اصحاب اليدين او الرجلين جاز اجماعا ولو وكله ان يزوجه ابنا بعد الظاهر فزوج قبل الظاهر
 وبعد الغد لا وكذا لو وكل بنكاح فاسد ففك صحى ولو قال يب بذا الفلانة فقال وبت
 فالم يقل الوكيل قبلت لا يصح الا الوكيل لا يبي التوكيل واذا قال قبلت العقد للموكل
 وان لم يقل فلانة لا الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال فلي هذا قال وليها او وكيلها
 زوجت فلانة من فلانة فقال وكيله او وليه قبلت يقع للمولى والموكل وان لم يقف
 اليها لا الجواب يقتضي اعادة ما في السؤال ولو زوج امرأتين في عقد واحد لايتم واحد
 منهما فلا وجه لا تنفيذهما للمنفقة ولا لا للتنفيذ في احدهما غير عين للجهاالة ولا الا للغير
 لعدم الاولوية فتعين التفقة عند عدم الاجازة فلو قال لا ينفذ لك الاول لا لا يجوز
 نكاحها او نكاح احدهما ايتهما سائر غير انه لا ينفذ بغير رضى فقول صاحب الهداية فتعين
 التفريق مستقيم لا ائنه عند عدم الرضى فلا وجه لقول من قال انه غير مستقيم تبرر ولو زوج
 يعقدين فالاول صحيح دون الثاني ولو عيى امرأة فزوجها مع اخرى لم تمت المحيية
 ولو زوج الاب او ابنة الصغيرة او الصغيرة بغير فاحص في المهر بزوج البنت
 ونقص من مهرها او تزوج ابنه وزاد على مهر امرأة او من غير كفو بزوج ابنة امه او
 زوج ابنته عبد اجازة الامام لوجود الشفقة خلافا لهما لقوات النظر والولاية مقيدة
 به اذا لم يعرف سوء الاختيار واما لو كان الاب معروفا لسوء الاختيار رجحانة ونسقا
 فانه العقد باطلا اتفاقا على الصحيح كما في الفتح وليس ذلك اى تزوجها بالغبين وغير
 الكفو لغير الاب والجد وفي التلويح ولو زوجها غير الاب والجد من غير كفو او بغير
 فاحص لم يصح اصلا فلي هذا قال في الاصلاح ومن دس امرأته يصح كمن ثبت حق الفسخ
 فقد وهم انتهى كس في الجواهر ويصح تزويج غيرهما بغير فاحص كى قال بعضهم وفي
 الجوامع ويغير كفو على ما قال بعضهم والصحيح انه لا يجوز وتزايد على وجود الرواية

لا على عدمها كي لا يخفى فلا وجب له وصاحب الاصلاح وكذا قال صاحب التلويح ولم يصح
اصلا تدبير **باب المهر** هو حكم العقد فالمرجى بالعقد او بالتسمية فكان حكمه فنع
وله اسم المهر والنحلة والصداق والعقود والعتقة والفرقة والاجرة والصدقة
والعلائق ويصح النكاح بلا ذكره اجمالا لان النكاح عقد ازدواج وذلك يتم بالزوجين
والمال ليس بمقصود اصل فلا يشترط فيه ذكره ولذا صح نفيه اي يصح النكاح مع نفق المهر
ويكون النفق لغوا خلافا لما لك واخذ عترة دراهم وزن سبعة مثاقيل وان لم يكن مضروبة
بل نبرا وانما الشرط المضروبة في نصاب السرة للقطع لتعيل الوجود اطر وانتظم كلامه
بالدين والعين فلو تزوجها على عشرة دين لم يخل ذلك صحة التسمية لان الدين مال
فان شئت اخذت من الزوج او عليه الدين كما في الجهر وقال مالك اربع دينار وثلاثة
دراهم وعند السافعي كل ما يجوز اخذ العوض عنه يصح مهره فلعلم القرائن وطلاق امرأه
اخرى العوض عن القصاص يصح مهره اعذه ولنا قوله عدم لامر اقل من عشرة دراهم وهو
وان كان ضعيفا فقد تعدت طهارة والضعيف اذا روى عن طريق يفيدها اذا كان
ضعيفا بغيره ولا حق الترهيع وجوبا اظهار الشرف المحل فيقدر بها له خطر وهو العترة
ومادل على دونها كحل على المعجل وفي الثانية لو تزوجها على الف درهم من نقد البلد
فكسرت فصار النقد غير با كما في النكاح فقيمة تلك الدراهم لو كسرت هو المخذول فلو
سمى دورها اي العترة لم تمت العترة لحق الشرع كما بيناه وعند الثلاثة لا يجب العترة
وقال زفر التميمي فاسدة ولها مهر مملوك وان سماها اي العترة او اكثر منها لم يمس بها المهر بالدخول
لان بالدخول يتحقق تسليم المبدل او موت احدكما اي الزوج والزوجة فكم الموت كالموت
في حكمه والعترة لا غير ولم يمس نصفه اي المسمى بالطلاق قبل الدخول وقبل الخلوة الصحيحة
لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن الاية وهذا الحكم غير مخصوص بالطلاق
بل يعم الفرقة من قبل الزوج بسبب محظور كالعدة والا باعتراف الاسلام وتقبل ابنه لنبهة
وانما لم يذكر الخلوة الصحيحة في المسئلة الاولى بعد قوله بالدخول لارادة الدخول حقيقة
او حكما فعلى هذا ينبغي ان لا تذكر في الثانية وفي الثاني قال محمد لو اذهب عذرتها ردف
ثم خطبها قبل الدخول بها والخلوة بكمل المهر لانه يعمل على الوطئ فتأكد بالمهر وعندها
ينصف لانه طلاق قبل الدخول ولو رفعها اجنب فرأيت عذرتها وطلقت قبل الدخول

والخلوة

والخلوة وجب نصف المسمى على الزوج وعلى الاجنب نصف صدق منها كما في الجهر وانك
عنه اي المهر او نفقة به عقد على ان لا مهر لها لزم مهر المتل بالدخول او الموت اذا لم يصب على شيء
ما يصح مهره والا فذلك الشيء هو الواجب له وجوب المهر بنت بالشرع ولا يتوقف على التسمية
وعند السافعي في قول لا يجب مهر المتل في الموت ولزم بالطلاق قبل الدخول والخلوة الصحيحة
متعة اي يجب المتعة اذا لم يسم لها مهر او نفقة ان حصلت الفرقة من جهة الزوج اما اذا حصلت
من جهة المرأة كدتها وتقبلها ابن الزوج لنبهة وارضاء زوجة الصغيرة وخيارها الفصح
بالبلوغ والاعتاق فلا عبدة بحال لا يجليها في العتق لقوله تعالى وعلى الموس قدره الاية
كما في الهداية وغيره من ائمة ائمة القول الكرخي فانه قال في المتعة المستوية اما في المتعة الواحدة
يعبر حالها لانها خلف عمره المتل وفي مهر المتل المعبر حالها فكذا في خلف كما في المحيط وفي
المضمرات هذا الصحيح وقال اخصاف يعبر حالها وفي التين وهذا القول شبه بالفقه كما
قلنا في النفقة لانها لو اعبرت بحال وحده لسوينا بين التريفة والوصيفة في المتعة
وذلك غير معروف بين الناس بل هو منكر وعليه الفتوى كما في الجهر نقله عن الوالوي
عند الاكثة الثلاثة المتعة ما بعده الحاكم لا تنقض المتعة عن تحت دراهم ان كانت الزوج
فقيرة الا عند السافعي تنقض كما تزداد ولا تزداد على نصف مهر المتل لو كان غنيا اي ان كانت
قيمتها اكثر من نصف مهر المتل لها نصف مهر المتل الا في قول السافعي يزاد عليه وان كانا
سواء فالواجب المتعة لانها الفرقة بالكتاب العزيز كما في الفصح وهي اي المتعة ذرع
بكسر الدال وسكون الراء فيقص المرأة وفي المغرب ما يملكه المرأة فوق القميص وخارج كسر
الطاء المعجمة يا تخمره الرأس اي تغطي وتلحق بكسر الميم ما تحف به من قمرها لافذها وهذا
التقرير ما تورع عن ابن عباس رضي الله عنهما قالوا هذا في ديارهم واما في ديارنا فليس اكثر من ثلثة
فزيد على ذلك ازار ومكعب فان كانت من السفلة فمن الكرباس ومن الوسطي فمن القرون
ومن رفقة الحال فمن الابريص في التفت افضل المتعة خادم وكذا الحكم ان يجب مهر المتل
او المتعة لو تزوجها بغيره او غيره لانه ليس بحال في حق المسلم كما في الهداية او مال غير متقوم
كما في البدائع فوجب مهر المتل وفي المحيط لو سمي لها عشرة دراهم ووطئ من خمر فلها المسمى
ولا يكمل مهر المتل او تزوجها بغيره لانه من الخل فاذا هو خمر عند الامام لان الاسارة البغ
في التعريف من التسمية فصار كما تزوجها على طهر خلافا لها لانها اوجبا مثل وزنه خلا

وسط لانه المسمى والعقد يعلق بالمسمى او تزوجها بهذا العبد فاذا هو صريح بمهر المثل عند الامام
 خلا قال لا يوسف فانه قال يجب فيه مثل قيمة عبد لانه اكملها لهما في مال وقبض غير تسليم
 فيجب قيمته او مثل كذا تزوجها على عبد الغير ووافق على الامام في هذه المسئلة واما يوسف
 في اخره وتحقيقه في شرح الهداية وغيرها فليراجع او تزوجها بتوب او بوابنة او بدار لم يميز
 جنسها من القطن والكتان او من الخيل والحمير مثلام يفتح ويجب مهر المثل بالغابا بل لان
 بجها لانه الجنس لا يعرف الوسط لانه انما تحقق في الافراد المماثلة وذلك بانحاء النوع
 بخلاف الطيور الذي تحت الفرس والطار وغيرهما والتوب الذي تحت القطن والكتان
 والحرير واختلف الصنف ايضا والدار التي تحتها تختلف اختلاف فاحصا ببلدان
 والمثل والعنفق والسعة وكثرة المرافق وقلتها فيكون هذه الجملة التي من جهالة مهر
 مهر المثل فمهر المثل او لا وان عتيم بان قال عند انه فرنس حار بيت صحة التسمية وان لم يصيف
 ويصرف الا بيت وسط من تلك وكذا باقية في عرفهم اما البيت في عرفنا فليس خاصا
 بما يبات فيه بل يقال لمجموع المنزل والدار فينبغي بتقييم مهر المثل كالدرا وتجري على قبول
 قيمته لو انما بها كما في الفتح وفيه اشعار بجواز اطلاق الجنس عند الفقهاء على الامام العام
 سوارا جنسا عند الفلاسفة او نوعا فينبغي ان لا يلتفت ابل الشرع الى ما اصطح عليه الفقهاء
 كما في المكشف او تزوجها بتعليم القرآن لانه ليس بمال او بجدته الزوج اطرسه لانه اخدمة
 ليست بمال فيه من قلب الموضوع فيجب مهر المثل عند النسخين واطلق اخدمة فيستمر
 رعي عتيمها وذرعة ارضها وهو رواية الاصل في الثانية وفي المبسوط حيز روايات
 وفي المعراج انه لا يصح رواية الاصل والصواب ان ليس لها اجماعا السد لانه لا يفتى موسى
 وشعيب عليهما السلام فان شريعة من قبلنا شريعة لنا اذا قضى الله ورسوله بلا انكار
 فانما الكافي ولو تزوجها على اخدمة حرا فالبعض انها تسحق فيه خدمته وعند محمد لها قيمة
 اخدمة لانها مال في العبد الا انه يحجر عن التسليم لكن قفت فصار كانه ويجع على عبد الغير
 وكذا يجب مهر المثل في النكاح التفار بكسر التين المعجمة قبل ما خذ من شعر البلد واستفرد
 او خذ من حنظل يمتد وهو من ان تزوجها ان تزوج الاخر بنته او اخته على ان تزوجها
 الاخر بنته او اخته معاوضة بالعقدين ان كانا يكونان كل واحد من العقدين عوضا
 عن غيره من مهر سبق ذلك وفان ذلك شايعا في اجهالة ثم يبق حكمه في حق صحة العقد

لكن

لكن التسمية فاسدة فيجب فيه مهر المثل عندنا وعند الامم الثلاثة لا يصح النكاح فيه ولو تزوجها
 على اخدمة لانه و هو عبد فلهما اخدمة لانه لا خدمتها بالاذن المولى ما كان يخدم مولاه حقيقة
 ولا اخدمة العبد لزوجته ليست بحرام اذ ليس له تصرف اطرية وهذه المسئلة فهمت ضمن
 عما سبق وهو قوله او بجدته الزوج الى بهننا صرح وفيه عتق امته على ان تزوجها فقيمت
 ولم يسلم لها مهر فعتقها صدقها عند ابي يوسف لاروي انه عليه السلام اعتق صفيته ثم تزوجها
 وجعل صدقها عتقها وعند مالها مهر المثل لبطالة التسمية باليس بمال ولو ثبت ان الالة
 المذكورة بعد عتقها عتق ان تزوجها المولى فعليه قيمتها لانه فعل الالة التسقي في
 نفسها لموليتها اجماعا وقال زفر لا سعاية لانها انما التزمت النكاح لا المال فلا وجب لها كمال
 ما لم تتردد ولنا انها سرطت للمولى منفعة بمقابله عتقها فلما فاتت عنه المنفعة كان عليه
 ان ينقص العتق لكن بعد وقوعه لا ينقص فوجب نقضه معنى بالزام السعاية عليها ولا تجز
 على النكاح اتفاقا لانها صرة والمفوضة وهو بكسر الواو من فوضت امرها الى اوليها وزوجها
 بلا مهر وبفتحها من فوضها وليها الى الزوج بلا مهر ثم تواسيا على مقدار ما فرض لها بعد
 العقد اذ دخل بها او مات عنها زوجها كذا في اكثر المتون والشرع وقال يعقوب بن
 لكن الظاهر ان المسئلة على حالها في موتها ايضا كما صرح به في بعض الكتب انتهى
 ويمكن ان يجاب عنه يكون مطلق النظر في هذا الباب بانه ما يجب لها عليه لا بانه نصيب
 وانهما من مهرها تدبر وكذا اذا فرضه الحاكم بعد العقد قائم مقام فرضها والمنفعة اطلق
 قبل الدخول ولا يتصف لانه السبب مخصوص بالمفروض في العقد بالنص به وهو قوله
 تعالى فنصف ما فرضتم والمفروض بعده ليس في معناه وعند ابي يوسف في قوله الاول
 كما صرح به في اكثر المعبرات فلا ولا ان يقول عزابي يوسف كما لا يخفى لها النصف ما فرض
 بعد العقد وهو قول السافعي لانه صار مفروضنا قبل النص وان زاد الزوج في مهرها
 بعد العقد لزمته انما وجبت الزيادة على الزوج لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما تميم
 بهن بعد الفريضة وقد تراضيا بالزيادة خلافا لفرقة يقول بن هبة مبتدأ ان قبضتها
 صحت والا فلا وهو قول السافعي وتسقط تلك الزيادة بالطلاق قبل الدخول عند
 الطرفين لانه كل ما لم يسلم بالعقد يبطله الطلاق قبل الدخول وعند ابي يوسف في قوله
 المرجوع اليه وهو قول الامم الثلاثة ينصف الزيادة ايضا لانها من جلة ما فرض

تولوا صح

وقد قال الله تعالى ففسف ما فرستم وان حطت عنه من المهر ان حطت المرأة من مهرها
المعقود عليه بعضا او كلها غير الزوج صح اطلاق المهر حقها واخطا يلاحقها وان لم يقبل
الزوج بخلاف الزيادة فانه لا بد من قبولها في الجمل ليس صحتها ولكن يرتد عنها بدها واداء
حل الزوج بها بلا مانع من الوطى تسامى من خاص او شرعا او طبعيا فالمانع الطبعي كمرض
لا صدهما يمنع الوطى سواء كان حقيقة او حكما اذ كان يضره الوطى وفي الطلقة وغيرها
هو الصحيح وقيل مرض الزوج مانع مطلقا واما مرضها فانما يمنع اذ كان يضرها وفي التبين
وغیره وهو الصحيح ورتقى بفقهاء من مصدر قولك امرأة رتقا وهي التي لا استطاع جماعها
لارتقاق ذلك الموضع فيها وكذا اذا كان احد الزوجين صغيرا كما في الثانية وغيرها فكان
يو المعتمد وكذا اذا كان معها امرأة من جانب احدهما او امرأة كذلك الا اذا كان الثالث
صغيرا لا يعقل او مغمى عليه او مجنون او اعمى او نائما كما في القهستاني لكن في التبين
ان الجوارس مطلقا لا يمنع صحة الطلقة وفي الطلقة والخيار ان جارتها لا تمنع كجارية وعليه
الفتوى كما في البحر وكذا اذا كان المكا غير مأمون الاطلاق كما يطرق الا عظم والمسيح والجمام
وقال السداد يصح فيها في الظلم وفي السخى ولو ظلمها ومعها علم او نائم لا يكون خلوته
لان العلم كس والنائم يستغنى عنه وفي الظهيرة ولو كان معها نائم ان كان نهارا لا يصح
وان ليلناصح والكلب يمنع ان كان عقورا او للمزوجة والا لا وفي البيت الغير المسقف
وكذا يصح على سطح الدار ان كان عليه حجاب في محل عليه قبة مضروبة ليلدا ونهارا وهو
يقدر على التوثيق فهو خلوته وفي البستان ليس عليه باب لا يصح وكذا في الجبل والمغارة
من غير تينة والمانع الشرعي كحوصوم رمضان واحرام فرض والنفل كما في افساد الصوم
رمضان من الكفارة والقضاء وفي افساد الاحرام لم يحرم والمانع الطبي كخوضه ونفاذ
منه من حقيق او حكم فيمنع الطهر للمختل ولا ينافيه كونه مانعا شرعا ايضا فلا يراد اعتراض
البعض لزمه المهر الا عند الساقية في قوله الجديد ويجب نصف المهر بشرط ما ملك
في الجباب الطلقة حكم الوطى ولو لا لقا معها وحده الطول بالجماع وانما الموانع التي تمنع
منه الطلقة كونه حصة فان الزوج حقا هو تزوج حقا او غيبا هو كونه الرجل لا يقدر
على الجماع او جماع البكر او جماع امارة معينة حتى لو كانت بولد ميتة لم تنسب مطلقا
وقد كسب مهرها باطلة فوكة الزوج ميبو بالاسي مقطوع الذكر والناسين فانه غير مانع

عند الاقامة لا تزوجه للاستمتاع لا للابلاج وقد سلمت نفسها لذلك مستحق كل البذل خلاف
لها لانه ايجز من المريض وصوم القضاء بغير مانع لانه لا كفارة في افساده في الصحيح فبده لانه
في بعض الرواية الصحيح يمنع صحة الطلقة وكذا لا يمنع صوم النذر والكفارة في رواية وقيل
يمنع والمذهب ما ذكره لعدم الوجوب بالافساد وما وقع في الكثرة وهو صوم فرض غير واقع
موقد انما يمانع يمنع الصوم بقول بمنع مطلق من غير تفصيل بين فرض ونفل والقائل
تخصيص صوم رمضان اذ يخرج ما عداه من الصوم المفروض كالكفارات فقول الكثرة
ليس على قول من الاقوال كما لا يخفى وفرض الصلوة التي تسرع فيها احدها مانع وفي الهدايا
والصلوة بمنزلة الصوم وفرضها كفره ونفلها كفله وفي الاختيار والسنين الرواية
لا يمنع الا ركعة الفجر والاربع قبل الظهر لسنة كالمهر بالموعد على تركها والعدة تجب
باطلوة ولو مع المانع اسي وان لم يكن صحيحا احتياط السقاء لتوهم النفل والعدة حق الزوج
والولد لاجل النكاح فلا يصدق في ابطال حق الغير وفي الفسخ وذكر القدوري في ترجمه اذا ملك
ان كان نزعها تجب العدة لبوت النكاح حقيقة وان كان حقيقيا كالمرض والصغر لا تجب
لانعدام النكاح حقيقة فلهذا كالاتفاق قبل الدخول من حيث قيام النكاح اليقين بعدم
النفل وما قاله قال به الترمذ وقاضيه في ما ذكره القائل الا ان الاوجه على هذا
ان يفتي الصغير بغير القادر والمرض بالرقى لبوت النكاح حقيقة في غيرهما وفي البحر والمذهب
وجوب العدة مطلقا اعلم ان اصحابنا اقاموا الطلقة الصحيح مقام الوطى في بعض الاحكام
تاكيد المهر وبوت النكاح والعدة والنفقة والسكنى في مدة العدة وحرمة نكاح اختها
واربع سواها مادامت العدة قائمة ومراعات وقت الطلاق في صحتها وحرمة نكاح الا
عليها في هذه العقد غير طلاق يابى على قياس قول الامام ولم يقيموا مقام الوطى في حق الاحكام
وحرمة البنات وطلها الاول والرجعة والميراث واما في حق وقوع طلاق اخر فغير وايضا
والا قرب ان يقع والمتى واجبة لمصلحة قبل الدخول والخلوة الصحيح لم يسلم لها مهر لانه
انها قائم مقام نصف مهر المتى ومستوية لمصلحة بعد الدخول سواء سمي لها مهر او لا فعول ايضا
غير ان كانت بالطلاق بعد اللبس والالفة ولا تجب لانها خلف عن المهر وهي مستوفية له
وغير مستوية لمصلحة قبل الدخول وقال الساقية تجب سمي لها مهر هذا على
اختيار القدوري ولو افقه ما في التحفة الا انه مخالف ما في المبسوط والطهر فانه صرح فيها

بالاستحباب وذكر في مستحبات القدور من انما رتبة واجبة كما تقدم اراد به المتعة المطلقة لم يوافق
ولم يسم لها سنة وهي التي تطلقها قبل الدخول ويسمى لها لان النصف المهر قائم في حقها متعلقا بالمتعة
كما في الاصلح ولو سمي لها الف وقبضته ثم ذهبت له اى الزوج ثم تطلقها قبل الدخول بهار جمع
عليها الزوج الموهوب له بنصفه لانه لم يصل اليه بالهبة غير ما يستوجب لانه المهر المهر والتمثيل
لا يتبين في العقود والمفوض فصار كهيئة مال اخر ولهذا لو سمي لها درهم واستار اليها لم
يحسبها ويدفع مثلها جفت ونوعا وقدر وصف ولا يميزها رعين ما اخذت بالطلاق قبل
الدخول كما في المنع وعند الاثمة الثلاثة لا يرجع شيء الى الزوج في العين وكذا كل مكمل موزون
ان وكذا يرجع اذا كان المهر مكيدا او موزونا او شيئا اخر في الذمة لعدم تعيينه وانما المعين منه
فما العوض والتمثيل او لفرقة ذهابا وفضة فهي كالعرض في رواية فخير على تسليم المعين
وفي رواية فالمفوض فلا يكره كما في الجهر ولو قبضت النصف من المهر ثم ذهبت الكل والبرء
في ذمة الزوج على ما عند الامام خلافا لابي فانه قال لا يرجع بنصف المقبوض اعتبارا بالخيار
بالكل وهبة البعض حط فيلحق باصل العقد وله ان مقصود الزوج قد جعل وهو مال
منه كسيف الطلاق بلا عوض فلا يستوجب الرجوع عند الطلاق والخط لا يلحق باصل
العقد في النكاح الا يبرأ من الزيادة لا يلحق بالنصف كما في الهداية ولو ذهبت اقل
من النصف وقبضت الباقي رجع عليها الا حتم النصف يعني ان تزوجها مثلا على الف
فذهبت اربع مائة وقبضت تسبعمائة ثم تطلقها قبل الدخول بهار جمع عليها بمائة عند الامام
وعندها بنصف المقبوض ففيما صورناه يرجع عليها بتسبعمائة ولو لم يقبض تسبعمائة من المهر
فذهبت ما يرجع احدها على الاخر وكذا ان لا يرجع احدها على الاخر استحقا لو كانا امر عرضا
اسيما فذهبت قبل القبض او بعده وفي القياس وهو قول زفر يرجع عليها بنصف
قيمة الواجب فيه ونصف عين المهر وجه الاستحباب اخذ عند الطلاق سلة نصف
المقبوض من جملتها وقد وصل اليه ولهذا لم يمس لها دفع شيء اخر مكانه بخلاف ما اذا كان
امر دينيا وبخلاف ما اذا اخذت من زوجها لانه وصل اليه بعدل كما في الهداية وغيرها
كس في الخارج مع البراءة في انها ذهبت قبل القبض لا يرجع بخلاف وبعد القبض فيه خلاف
زفر فعلى هذا يكون قوله قبل القبض مستردا لا يجوز على خلاف الروايتين لكنه يعيد
تأمل وقال في شرح غيوة الغرائب ويرد على كلام زفر على ما اختاره المصنف غيره ان القبض

شرط في الهبة في صورة عدم القبض لا يتحقق الهبة فكيف يرجع انفس لكن هذا ليس بوارد
لان هبة المهر قبل القبض اسقاط والاسقاط لا يحتاج الى القبض مع انه اراد المص عدم قبض
المرأة العين لا قبض الزوج الموهوب له حتى يرد السؤال تدبر وان تزوجها بالف من الدراهم
على ان لا يخرج منها من البلد اى بشرط عدم الاخراج من غير تزييد او تزوجها بالف عليها امرأة اخرى
او على ان يهدى لها هدية فادنى بها شرط فلها الالف لان المسمى للمهر وقد تم رضاها به والا
اى وان لم يوف بما شرط فمهر المثل اذ كان مهر المثل من الالف كما في العناية لانه سمي لها ما فيه
نفع وقد فات فيجب مهر المثل لعدم رضاها بالاب ولو تزوجها على الف اقام بها اى
بزوجه في بلدة وعلى الالفين ان اخبرها من تلك البلدة فاقام بها فلها الالف والا اى
وان لم يقم فمهر المثل عند الامام لكن في الثانية لا يرد على الالفين ان زاد عليها لانها
رضيت به ولا يتقص عن الالف ان نقص منه لانه رضى به وقال زفر الشرط فاسد فلهما
مهر المثل بطل حال وعند الامام الالف ان اخبرها لانها عقد ان مقيد كمن معلومين فوجب
تعيينهما على وجه التخيير كما صح فيما اذا تزوجها على الف اذ كانت فتية وعلى الفين ان كانت
جميلة ولان الشرط الاول صحيح باتفاق فتعلق العقد وصحت التسمية الى تمتد والشرط الثاني
غير صحيح لان الجملة ليست من ولان مناف لموجب ما صح وهو الشرط الاول لان موجب
مهر المثل عند عدم الايفاء ومناف موجب ما صح غير صحيح والنكاح لا يبطل بالشرط الفاسد ومهر
المثل هو الاصل فوجب الرجوع اليه والفرق بين هذه وبين المسئلة المستند ان الخطر
في هذه دخل على التسمية الثانية لان الزوج لا يعرف هل يخرجها او لا ولا مخاطرة هناك
لان المرأة على صفة واحدة لكن الزوج لا يعرفها وجهاته لا توجب خطرا كما في الغاية
وعندها لكن هذا منقوض بما اذا تزوجها على انها اذ كانت حرة الاصل فعلى الالفين
وان كانت مولاة فعلى الالف ولو تزوجها على الالفين ان كانت له امرأة وعلى الف
ان لم تكن له امرأة لانه لا مخاطرة فيها وكس لا يعرف حال مع انها خلافا في ان ايضا كى حروا
به وفي الفقه والاولا ان يجعل مسئلة البقية والجميلة على خلاف فقد نص في نوادر ابن
سماعة عن محمد بن علي الطائفي كس قال في الجهر وهو ضعيف شامل ولو تزوجها بهذا العبد او
بهذا العبد على ما بهما واحدهما على قيمة من الاخر فلها الا على ان كان الا على مثلها
لرضاها به او اقل من مهر مثلها لرضاها بالخط لا ترضى المرأة بالادنى والادنى اى فلها الا

على التخيير

ان كان الادنى مثله اس مثل مهر المتل لرضاها او اكر منه لرضاها بالزيادة الا ان يرضى الزوج بالاقل وفيه
 اشعار بان مهر المتل ان كان مساويا لاحد العتقين فبها يجب العبد لانه المسمى في الفاء ومهر متلها ان كان
 مهر متلها بينهما زاد على الاقل ونقص من الاكر عند الامام لان مهر المتل اصل يعيدل عنه بقية النسبة
 بناس وجبه فلم يعيدل وعندهما الادنى بخل حال اذا المسمى هو الاصل ويقدره بخل وجبه يعيدل
 الى مهر المتل ولا تعذرهما لتعين الاقل هذا اذا لم يشترط الجارية لها المتعة لئلا تفسد ما شئت او اطاعت
 له على ان يعطى اياها شرط صحيح اتفاقا لانفسا المأزومة فتوزع وجهها على الف حالة او موقوف
 الائمة ومهر متلها الف او اكر قلها طالة والا فالمؤجلة وعندهما قلها المؤجلة لانها الاقل
 وان تزوجها على الف او على الفين الائمة ومهر متلها ان كان كالأكبر فاطي رها وان كان
 كالاقل فاطي رله وان بينهما يجب مهر المتل وعندهما اطاري رله لوجوب الاقل وان طلقها
 قبل الدخول قلها نصف الادنى اجماعا كما في اكر الكتب لكن ليس بالقول على اطلاقه لانه شامل
 لما اذا كان نصف الادنى اقل من المتعة وليس كذلك بل ان كان نصف الادنى اقل من المتعة
 تكون لها المتعة كما في الخاتبة وان تزوجها بهذين العبدين فاذا اصددها صر قلها العبد فقط
 عند الامام انساوي العبد اس قبته عشرة من الدراهم وان لم يساوي فبكل العشرة لانه الاتسار
 معتبرة عنده فصار كانه قال تزوجتك على هذا المهر وعلى هذا العبد والباقي صلح مهر اعال كونه
 مالا فيجب المسمى وان قل لانه المسمى يمنع وجوب مهر المتل وعند ابى يوسف والساني في قولهما
 العبد مع قبته المهر لو كان عبد الائمة اطلقها سلاوة العبدين ويجوز تسليم احداهما فقبته وعند
 محمد لمها العبد ومهر المتل ان هو اس العبد اقل من اس من مهر المتل وسور واية ثم الامام لانها
 لو كانا صريين يجب تمام مهر المتل عنده فكذا اذا كانا احداهما صرا وقيد بالكون احداهما صرا لو استحق
 احداهما قلها الباقى وقبته المستحق ولو استحق جميعا قلها قبته بالاجماع كما في الخبر بخلاف ما اذا اتى
 نصف من المهوره قلها اطينا راتنا اخذت الباقى والنصف القيمة وان شئت اخذت
 قلها القيمة فاذا طلقها قبل الدخول بها فليس لها الا النصف الباقى كما في المنع وان تزوجها على فرس
 وقد حققناه انما او توب يردى بالغ في نصفه او لا يبين طول وعرضه غير الزوج بين
 دفع الوسيط او قبته اس الوسيط فيجوز الزاوة على القول به اذا ذكر التوب الموصوف مطلقا
 ما اذا عين ثم اتى بالقبته لا يجزى وكذا اذا ذكره نصف الف بالقبه قال تزوجتك على ثوبى كذا المهر
 يعطى القيمة لا المضافة فلا تارة في الطلوع وقال زفر اذا بالغ في نصفه يرفع الجارية ويجزى

الزوج على تسليم الوسيط وسور واية ع الامام وقال الساني قلها مهر متلها وكذا غير الزوج بين
 تسليم وتسلم قبته لو تزوجها على كليل او موزون غير الدراهم والدنانير بين جنبه اس نوعه
 لا صفت بان تزوجها على حنطة او شعير كذا ولم ترد عليه والابن صفت ايضا اس كى بين جنبه
 وجب هو اس المسمى لا قبته فيجوز على تسليمه لا موصوفه يجب في الذمة ثوبا صحيحا حال او موقفا
 وقيل التوب مثله اس مثل الكليل ان بالغ في نصفه هو قول زفر كما بين الفاء وان شرط
 في النكاح البكارة بلا زيادة لشيء لها فوجد بها بياضا لم يفسد كل المهر اس جميع مهر المتل بلا تسمية
 او المسمى بلا نقصان ولا عبرة بالشرط لان المهر انما يخرج لمجرد الاستمتاع دون البكارة وكذا ان
 شرط انها شابة فوجد بها عجزا اتفاقا الزوجان على قدر من المهر في السر بسببها دة شاهدين
 واعلان بغيره اس غير المتفق عليه عند العقد فالمعبر ما اعلناه عند الطرفين وعند ابى يوسف
 ما اسره يعنى من تزوج امرأة بمهر في السر ثم تزوجها تانيا بأكتر من ربا وسمعت لها مهر السر غيره
 لان النكاح لا يحتمل الفسخ فلا يعبر العقد الثاني لانه ليس بعقد حقيقة وقالها مهر الثاني
 لان العقد الثاني وان لم يعبر الستة فلكن فيه زيادة المهر وهي صحيحة يعبر من تلك الجهة
 هذا اذا لم يشهد على ان ما في العلانية هن وان اشهد لم يجب الزيادة اتفاقا وانما قيد تانيا لكون
 تانيا لانها لو اظهر اكثر بما في السر لم يغير الظاهر اتفاقا وقيد تانيا لوجوبه بان يكون
 اكر لانه لو تزوجها علانية على ان لا مهر لها فمهر السر اتفاقا وهذا اذا تقاد اجبىس ما
 لو اضع ولو تقاد اجذوف جنبه كما تقاد في السر على الف درهم وتقاد في العلانية
 بمائة دينار قلها مهر المتل اتفاقا في الاصح كما في شرح الجمع وغيره فاعلى هذا يلزم ان يكون
 العقد مرتين عقد في السر وعقد في العلانية لكن عبارة المصنف تقتضى ان يكون عدم العقد
 في السر بل تقا ولا في المهر واستقر رأيهما على قدر لانه قال لو اتفقا ولم يقل لو تقاد اتبع
 ولا يجب شي من المسمى ومهر المتل والمتعة والعدة والنفقة بل وطى في عقد فاسد كالنكاح
 للمحرم المؤبدة او الموقته او بأكراه من جهتها او بغير شهود او للاء على اطرة او في العدة
 او غيرها وان وصية خطبتها اذا لايت لها التمس فصار كنفوة الحائض ولهذا قالوا
 الصبي في الفاسدة كالفاحدة في الصبي وان وطى وجب مهر المتل لا تزاد على المسمى ان زاد
 مهر متلها على المسمى لا يزد عليه لانها زوجة اسقطت حقها في الزيادة برضاها بما دونها
 وعند الائمة العلانية وزفرية اد عليه بالغ ما بالغ وكذا لو كان مهر المتل اقل من المسمى يجب مهر المتل

لعدم صحة النسبة ولو لم يكن المهر مسمى او كان مجهولا يجب بالقامع بالاجماع وفي الغاية المعتبر
 اجماع في القبل حتى يصير مستوفيا للمعقود عليه وههنا كلام وهو انه ينبغي ان يذكر وجوب العدة
 عليها كما ذكر في اكثر المتون تدبر واعلم انه اذا وطئ في العقد الفاسد مرارا فعليه مهر واحد وكذا
 لو وطئ مكاتب او جارية ابنه مرارا اموال وطئ الابن جارية ابنة شبيهة يجب لكل وطئ مهر
 ولو وطئ احد الشريكين الجارية المشتركة فعليه لكل وطئ نصف مهر وعليها العدة بعد الوطئ
 لا الطهارة فلو فرق بحكم فساد النكاح بعد الدخول ثم تزوجها في عدة ثم طلقها قبل الدخول
 فلها المهر كاملا ولها عدة مستقلة وعند محمد نصف المهر وانما العدة الاولى وكذا الخلاف في النكاح
 الصحيح ويعتبر ابتداء اي ابتداء العدة من حين التفرق الا من اخر الوطئات وقال زفر
 من اخر الوطئات واختاره ابو القاسم الصغار هو الصحيح في العدة يجب باعتبار شبهة النكاح
 ورفعها بالتفريق في الهداية وفي المنع والتفريق في هذا ما يتفرق القاض او بتركة الزوج
 فلا يتحقق الطلاق في النكاح الفاسد بل هو متاركة فيه ولا يتحقق المتاركة الا بالقول
 في الدخول بها وانما في غير الدخول بها يتحقق المتاركة بالقول وبالترك عند بعضهم وعند
 البعض لا الا بالقول فيها فعلم ان المتاركة لا تكون من المرأة اصلا في قبيده الزماني بالزوج
 لكن في الفسخ وغيره ولعل منها فسخ الفاسد بغير حضور الاخر وقيل بعد الدخول ليس له ذلك
 الا بحضور الاخر وعلى هذا ان للمرأة فسخ بغير الزوج اتفاقا ولا تنكح الا فسخ من تاركة
 فيلزم التوجيه بالفرق بينهما وهو بعيد تامل ويثبت في اي في النكاح الفاسد النسبة
 لو جازت بولدته اسمها في اعرف بالوطئ لانه اذا خلا بها ثم جازت بولدته اسمها فانكر
 الوطئ لم يثبت النسبة منه ومدة اى مدة النسبة من حين الدخول عند محمد وبه يفتي وعند
 من وقت النكاح وقال الزماني وهو بعيد لان النكاح الفاسد ليس براءع الى الوطئ طرقة
 وانما لا يثبت بغيره المصاهرة بخلاف العقد بدخول الوطئ او الدخول والتفصيل واعلم ان حكم الدخول
 في النكاح الموقت كالدخول في الفاسد فينقطع الحد ويثبت النسبة ويجب الاقل المسمى
 ومن مهر المثل كما في اكثر الكتب وما في الاخبار من انه لا يجب العدة ولا يثبت النسبة في النكاح
 الموقوف قبل الجارة غير صحيح تدبر ومهرتها يعتبر بقوم ايها وقت العقد والاوان
 قريب ايها الا القوم محقق بالرجال عند المحققين كالاخوات والعمات وبناتهن كما ان كان
 من جنس ابية وتماثل بالنظر الى النسبة وانما تحت خلافة ابن الامة اذا تزوج ابوه قريشيا

ان ساويا سائسا في السن وشهوة بشهادة رجلين او رجل وامرأتين ولفظ الشهادة فانه لو جرد
 فالقول له مع اليقين وكذا في البواقي كما في اكثر الكتب وجازا وحسنا وقيل لا يعتبر الجال في الطب
 والشرف بل في اوساط الناس وبذا جرد كما في الفقه وغيره ومالا وعقلا هو قوة فية بين الامور
 الحسنة والقيقة او قوة يحصل الادراك للقلب بانراقتها كاللحم بالشهوات او بنية محودة
 للانسان في مثل حركات وسكنات كما في كتب الاصول وهو بهذا المنع شامل في النكاح
 من العلم والادب والتقوى والفقه وكل الخلق وعلى هذا الحاجة الى قوله وديان ديانة
 وصداها في القهستاني وبداء عقرا وجارة ونيابة بالفتح مصدر رتب ليس من كلامهم
 في في المغرب فلو قال ضدها بغير اصوب تدبر وانما الشرط الاستمرار في هذه الاوصاف
 لان المهر يختلف باختلافها لا اختلاف الرغبات فيها وان لم يوجد مثلها في تلك الاوصاف
 منهم من قوم ايها من الاجانب فيعتبر مهر مثلها في تلك الاوصاف من الاجانب
 من قبيلة هي مثل قبيلة ايها وعمر الاما لا يعتبر بالاجانب وفي الجهر نقلا عن الفقه ويجب
 حمله على ما اذا كان لها اقارب والا امسح القضاء بمهر المثل وقد مر ان في القضاء بمهر المثل
 لم يخبر في النظر الى من ياتلها من القبائل فلو فرض لها سائسا من غير ذلك صحح فانه لم يوجد
 ذلك من هذه الاوصاف فيما يوجد من اى من اطبع لانه يتعذر اجتماع هذه الاوصاف
 في امرأتين فيعتبر بالموجود منها لانها مثلها كما في الاختيار ولا يعتبر مهر مثلها بما هو واجبا لها
 ابن مسعود رضي الله عنه مهر مثل سائسا وهو اقارب الاب وقال ابن ابي ليلى يعتبر بما
 وقوم امها ان لم يكونا من قوم ايها فلا كان منهم بل تكون بنت عم ايها فيعتبر مهرها بما انهما من
 قوم ايها بذلك بل مهر المثل للحره واما مهر مثل الامة فهو قدر الرغبة فيها وعمر الاوان على ذلك
 قيمتها وصح ضمان وليها بنصف او رسوله مهر يتناول في الصغيرة والكبيرة بالزوج ابن الصغير
 امرأة ثم ضمن عنه مهرها صح ضمانه ويتناول ايضا في الصغيرة والكبيرة بالزوج ابنة الصغيرة
 او الكبيرة فهي كبر او جئونة ثم ضمن عن الزوج مهرها صح لانه من اهل الانعام وقد اضاف
 الضمان الى ما يقبل وهو المهر والصح وبذا في صحة الولى واما في مرض الموت فلا لا يتبرع
 لو ارثه في مرض الموت وان لم يكن وارثا فالضمان في مرض الموت من الثلث ومطالب
 المرأة من ثلث من اى من الولى الضامن او من الزوج اعتبارا بالسائر الكفالات
 ويرجع الولى على الزوج اذا ادس ان ضمن بامره بذا في الكبيرة اما في الصغيرة فلا يعتبر امره

ضمان موت
 فانه لا يبرع

لكن في الرخصة ان شرط الرجوع في اصل النكاح فلو كان من البالغ في الكفالة وفي
الولوية لا رجوع له الا اذا استمر عند الاداء انه يؤدى ليرجع عليه فلو ان الاستمرار يقوم مقام
الامانة فحقه والاس وان لم يقم بامره فلا يرجع وهذه المسئلة ليست في محلها لانها من مسائل
الكفالة ولو تركها لكان اول تدبر وللمرأة منع نفسها من الوطى والسفر اذا اراد الزوج ان يطالب
او يسافر بها فيقول والاصح ان كان السفر لادبها لئلا ينفقها لغيره من بلدتها وليس له
ذلك قبل الاقرار بتدبره حتى يوفى قدر ما بين تجديده من مهرها فلا ولو بعد الاقرار فحينئذ
الميل فوجب ان يتعين حقها في البذل لتسوية بينهما كما في اكثر الكتب ولكنها في ذلك المرأة
السفر والرجوع من المنزل من زوجها الحاجة وزيارة اهلها بل اذا الزوج ايضا
في جاز منع نفسها من الوطى لا حق الجلس في الاستسقاء وليس له حق الاستسقاء قبل الاقرار
ولها النفقة في الطلق او هو مع الكسوة او يجمع السكنى على الخلاف في مفهوم النفقة لو
معت المرأة نفسها من الوطى له ذلك في الاستسقاء مهرها المعجل فلا يكون نكاحا لان المنع كحق
وغيره من المنع والقدرة على الرجوع بل اذا قبل الرجوع والوطى حقيقة او حكم كطهارة النكاح
وكذا بعدة من بعد الدخول عند الامام لان المهر مقابل جميع الوطيات الموجودة في الملك فاذا
بليت بعض المعقود عليه لا يسقط حقها في حبس الباقى كما سلم البائع بعض المبيع خلت
لها قيمتها لو كان الدخول برضاها واذ الايضاح انه قول الامام او لان تسليم المعقود عليه
يكتفى بالوطى الاول فيسقط حق امتناعها فيسقط حق البائع في حبس المبيع بعد تسليمه فيد
برضاها لانها لو كانت مكرهة فيها الامتناع اتفاقا والمراد بالرضا الرضى المجبر شرعا فلا حاجة
الى قول غير صبي ولا غيبوبة تامل وان لم يبين قدر المعجل اس لم يبين مقدارها مصداق
من العجل والتأجيل مطلق فقدر ما يعجل من تأجيل عرفا اس لها المنع حتى يوفى قدر ما يعجل من
من ذلك المهر عرفا اس ما حكم به العرف في نظر المسمى المرأة فان حكم بتجديدها
وتأجيل بعض ذلك وهو الصحيح لان المعروف بالشرط بخلاف ما اذا شرطه في العجل
اذ لا حاجة بالعرف قال لا يسبي في المهر معجلا او مسكوتا عنه يجب جلاله لان النكاح عقد
مباذنة وقد تعين حقه في الزوجة فوجب ان يعين حقها وذلك بالتسليم وفي العتاة
من ذلك ان يكون بذاتها اس ان كانت غير مقدرة ببيع وحده وفي الصفة الفتن على
عرف بمهر من غير اعتبار الثلث او النصف وليس لها ذلك في المنع لو اجل في المهر

وكذا

وكذا واجبت بعد العقد مدة معلومة لا سقط حقها بالتأجيل وفي اشارة الى تأجيل الكل
الى غلبة مجملاته في جميع الاغاية معلومة لا سقطها في نفسها وهي الطلاق او الموت وقال
بعض المتأخرين انه غير صحيح والصحيح هو الاول واما لو كان الاجل مبهما كسبب الرجوع فيكون
المهر لا بخلاف قبله اجماله كاطصاد وكحده خلا لا لابي يوسف اى قال لها ان تمتنع
بنفسها اذ كان مؤجلا استحق ان لا يطالب في تأجيله كل فقد رضى باستقاط حقه الا
وقال الولوي ابي وبه يفتى وقال صدر الشهيد هذا حسن وبه يفتى لكن في الخلاف وغيره
الفتوى على الاول فاختار ما في الخلافات تتبع فاذا اوفى اى المرأة ذلك فله ان
للزوج نفقته بحيث لا يحد مدة السفر من المصراة القرية وبالعكس كما في الخلافات والكتاب
وعليه الفتوى وقيد في التاتارخانية بما اذا كانت القرية قريبة يمكن الرجوع قبل الليل
او وطى لانها ليست بقرية وذكر في القرية اخلافا في نفقته من المصراة الرستاق لكن
في زماننا ينبغي العمل بقول بعدم نفقته من المصراة القرية لفساد الزمان وقيل له ان الزوج
السفر بها في ظاهر الرواية وبه افتى صاحب ملتقى البحر الجار اذا كان مأموما عليها وادفاه
كل المهر والفتوى على الاول وبه افتى الفقيه ابو الليث لفساد الزمان واضرار القرب
لانها لا تأمن على نفسها في منزلها فكيف اذا خرجت وقول تعالى اسكنوهن من حيث
سكنتم مفيد بعدم الاضرار كما يدل عليه سياق فلا ينبغي ما قال المرغيناني ان الاخذ بقوله تعالى
اول من الاخذ بقول الفقيه كما في اكثر الكتب وان اختلف اى الزوجان حال قيام النكاح
في قدر المهر بما ادعى على انه تزوجها بالف وادعت انه بالبين فالقول لها انكاه مهرتها
فما قالت او اكثر اى ان كان مهرتها مساويا لما ادعى او اكثر فالقول لها مع يمينها والفتوى
له ان الزوج انكاه مهرتها كما قال او قل اس كان مهر المثل مساويا لما يدعى الزوج واقل
منه فالقول له مع يمينه وانكاه مهرتها معها بين ما قاله الزوج والمرأة مخالف ويجب
ان يقرع في البداية بالخيف لعدم الرجاء لا صدها وقال الصدوق في شرح الاستخلاف
بداية بين الزوج واهلها فكل يذم ما قاله الاخر وان اختلفا لزم مهر المثل فيدفع منه قدر
ما قدره تسمية فلا يخير فيه في الزمان في بين الدراهم والدينار في هذا الخبر الرازي وصح
وفي النهاية وقال الكرخي في الفقه في الفصول الثلاثة ثم حكى مهر المثل بعد ذلك وفي شرح
تاج الشريعة وهو الصحيح وفي الطلاق اذا اختلف الزوجان حال الطلاق قبل الدخول القول بها

ان كانت متعة المتل كسفت ما قالت المرأة او اكثر من اى ان كانت متعة المتل مساوية لنصف
 ما تدعيه او اكثر فالقول لها مع البين والقول له ان كانت كسفت ما قال او اقل من ان كانت
 متعة المتل مساوية لنصف ما يدعيه او اقل من فالقول له مع البين وان كانت متعة المتل بينهما
 تخالفا كما مر وان خالفنا رمت المتعة اى متعة المتل عند الطرفين على ما ذكر في الجامع الكبير
 واما في رواية الجامع الصغير والاصل فلا يحكم المتعة بل يكون القول قوله في نصف المهر عندهما
 ووفقت صاحب الهداية بينهما فليطالع وعند ابى يوسف القول له قبل الدخول وبعده والظاهر
 ان مراده القول له في الطلاق قبل الدخول وبعده لكن في الهداية القول له بعد الطلاق
 وقبله عنده وفي طائفة القول له في الوجه كلها عنده فيكون خالفا لانا ان يقال القول له قبل
 الدخول وبعده قام النكاح او لا فيكون قول المتل يستل على اربع صور الاول اختلافهما قبل
 الدخول حال قيام النكاح والثاني اختلافهما بعد الدخول حال قيام النكاح ايضا والثالث اختلافهما
 قبل الدخول بعد زوال النكاح والرابع اختلافهما بعد الدخول بعد زوال النكاح ايضا فعند
 ابى يوسف القول له في هذه الصور كلها كما في الثانية وعندهما يحكم مهر المتل في الاول والثاني
 والرابعة ويحكم متعة المتل في الثالثة على رواية الجامع الكبير وبغير قول الزوج في نصف
 المهر على رواية الجامع الصغير تتبع الا ان يذكر ما لا يتعارف مهرها هو الصحيح وقيل لا يصلح
 مهر شرعي بان قل من عشرة دراهم لانه مستنكر شرعا قال ابو بربس هذا السبب بالصواب وايها
 من الزوجين برهن على ما ادعاه قبل برهانه في جميع هذه الوجوه وان برهنا فنية اولى حيث
 يكون القول لها وبنيتها اولى حيث يكون القول له لان نية من لم يشهد له الظاهر اولى لانها ثبتت
 اظنا والزيادة لكن بقي في صورته وهو ان يكون مهر المتل بينهما ومتعة المتل بينهما ازا ما
 كيف يكون الحال قلنا المفهوم من العناية يقتضي ما بينهما في صورتين وفي الدرر وغيره بهر
 المتل لكن ينبغي ان يقبل بينهما لانها ثبتت الزيادة ولم يشهد لها مهر المتل كما نص محمد في هذا
 تدبر وان اختلفا في الزيادة في اصدى اى المسمى بان قال احدهما لم يسلم مهر والاخر يدعي التسمية
 وجب مهر المتل بالاجماع المركب لانه هو الاصل عند الطرفين واما عنده فلا يقدّر القضا
 بالمسلم لعدم ثبوت التسمية للاختلاف فيجب مهر المتل وفي شرح الوقاية وان اقام البينة
 لا شك في قبولها وان لم يقيم فعندها يحلف فان نكل ثبت دعوى التسمية فان حلف
 يجب مهر المتل واما عند الامام بنى ان لا يخلف في النكاح فيجب مهر المتل انتهى كس في الكلام

في المهر وهو النكاح ويجوز اطلاق المال اتفاقا وقد ذكرنا هو بنصف من كتاب الدعوى تدبر
 وموت احدهما كحيوتها في الحكم اى الجواب فيه كالجواب في حال صيوتها حال قيام النكاح
 في الاصل والقدر لانه مهر المتل لا يسقط باعتباره بموت احدهما وهذا يجب في المفوضة
 مهر المتل بعد موت احدهما بالاتفاق وفي موهبا ان اختلفا لورثة في قدره اى المهر في القول
 مع البين لورثة الزوج عند الامام كابي يوسف حال الطهارة الا ان الامام قال القول لورثة
 الزوج وان ادعوا شيئا قليلا فلذا قال ولا يستثنى القليل المستنكر لانه باعتباره يسقط
 عنده بعد موتها وعند محمد لا طهارة اى يحكم مهر المتل وان اختلفا اى الورثة في اصدى اى
 المسمى يجب مهر المتل عندهما كما في حالة الطهارة لانه مهر المتل صار ديناً في الذمة كالمسرف في السقط
 بالموت كما اذا مات احدهما وبه يفتي كما في اكثر المعشرات وعند الامام القول لمنكر التسمية
 ولا يجب تسمية لان التصادم دليل القراض الاقران كما في الفسخ وفي السرخس هذا اذا تقدم
 العهد وانقض العهر اما اذا لم يتقدم العهد يقضى المهر المتل عنده ايضا وهذا اذا لم يسلم
 نفسها فان سلمها ووقع الاختلاف في طائفتين لا يحكم بهر المتل بل يقال لها لا بد ان تسلم
 بما تعجبت والاحكاما عليك بالمستعارف في المعجل ثم يعجل في الباقي كما ذكرنا لانه المرأة
 لا تسلم نفسها الا بعد قبض شئ كل مهر عادة كما في اكثر الكتب لكن في البحر ولا يخفى ان محل
 فيها اذا ادعى الزوج ايصال شئ اليها اما لو لم يدع فلا يثبت ذلك لكن لا يخفى ما فيه تأمل
 وان ثبت الزوج ايها شيئا ولم يذكر جهة عند الوقع غير جهة المهر لانه لو ذكر جهة اخرى
 لا يقبل قوله بعد ذلك كما في الفينة فقالت المرأة هو اى المبعوث بهدي اى شئ يعطى
 للمودة وقال الزوج مهر اول اجل المهر او من المهر فالقول له اى للزوج مع يمينه ان لم يمين لها
 بينة لانه المالك فالقول له في كيفية ولا الظاهر يشهد انه يسقي في اسقاط الواجب
 عن ذمته في غير ما هي للاكل لانه الظاهر يخلف عنه فيه والقول انما هو لمن يشهد له الظاهر
 والظاهر في مثل المتعارف ان يبعث بهدي والمراد منه ما يفسد ولا يبقى كاللحم والطعام
 المطبوخ فان القول لها في قبلك السقي واما فيما سبق كا طهارة والذوق والسمن والعسل
 فالقول له كما في اكثر الكتب وفي المحيط المتعارف عند الفقيه انه اذا كان ما يجب على الزوج كا طهارة
 والدرع ومناجى البت فهدية والا فالقول له كا طهارة والملاحة وفي الفسخ والذي يجب
 اعتباره في ديارنا ان جميع ما ذكر من المنفعة وغيرهما يكون القول فيه قولها لانه المتعارف

في ذلك كله ارسال هدية فالظاهر مع المراه لانه لا يكون القول له الا في الساب والجارية
تم اذ انما القول له فالمتاع تده عليه ان كان قالوا وتزوج بها وان كان قالوا لا ترجع بالمهر فبما
ان كان يبقى بعد قيمته شيء وفي النفقة خطب بنت رجل وبعث اليها النكاح ولم ير ابوها
فيما بعث للمهر لست دعه قالوا وان تغير بالاستعمل او قيمته بالكا وكذا ما بعث هدية وهو قائم
وفي الهالك والمستهلك لا فيه شيء الهبة ولو ادعت ان المبعوث ان المهر وقال هو
ودية فالكا من جنس المهر فالقول لها وان كان المبعوث من خلاف الجنس فالقول له
ولو الفق على مدة الغير بشرط ان تزوجها ان زوجته لارجوع مطلقا وان ابنت فله الرجوع
ان كان رفع لها وان اكلت معه فلا مطلقا كما في فصول العادي وان لم يذم ذمته او
حول حريته ثم اى في دار اطرب على رسته او بلا مهر بامرنا بتركه او فاه وذلك اى والى
ان النكاح جائز في دينهم وانما فيه لانه ان لم يجز هذا في دينهم او يجب المهر عندهم الميكو الحكم
عدم الوجوب فلا تنسب لها عند الامام وان اسما اذا امرنا بتركهم وما يدعيون وكذا عند هاهنا
اطربين لا اهل اطرب غير ملتزمين احكام الاسلام وولاية الالتزام منقطعة لادوار
حلالها والائمة الثلاثة في الدينين سوار اطرت او طقت قبل اى الوطى او مات
احدهما قبله او بعده لكن عبارة المصنوع توجب خلاف الامامين في الكل وليس كذلك
لان عند هاهنا الذين ليس لها مهر المتل ان دخل بها او مات عنها تزوجها والمتعة ان طلقها
قبل الدخول بها لانهم التزموا احكاما من الطلاق والعدة وحرمة نكاح الحرام والتوارث
بالنسب والنكاح الصحيح وتحت خيار البتوع والمطلقة ثلاثا والزنا والربا وغيره بقوله
عدم لهم مالنا وما عليهم ما علينا لكن يلزم ان لا يصح عندهما سلعهم باخرة واخرة لانه من
المعاملات مع اجازة اجازة ما مل وقال زفرها مهر متلها في اخرين ايضا وانما
اى ذمته بخر او خير ثم اسما واسم احدهما قبل القبض فلهما ذلك ان المعين في الطر
والغيره عند الامام لانها ملكة بالعقد والاسلام لا يمنع قبضه وان كان غير معين فقيمة المهر
ومر مثل في الطر عند الامام ايضا لان الطر عندهم متل ما نقل عنده ولا يحل اخذها فاجاب
القيمة بكونها غير اخذها واما الطر في ذوات القيمة عندهم كالتاة عندنا فاجاب
القيمة في لا يكون اعراضا عنه فيجب مهر المتل حقيقة المعنى الاعراض عن عند ابي يوسف
والائمة الثلاثة لها مهر المتل في الوجهين اى في المعين وغير المعين لانه لو كانا مسلمين

وقت العقد يجب مهر المتل فكذلكها وقول ابي يوسف الاخر وعند محمد لها القيمة فيها اى في المعين
وغير المعين لصحة التسمية لعدم الاسلام حال العقد ثم بالاسلام لغدر قبضه فيجب قيمته وهو قول
ابي يوسف الاول وفي الطلاق قبل الدخول يجب المتعة عند من اوجب مهر المتل ونصف
القيمة عند من ايسر او غيرها وفي سرح الكنز ولو طلقها قبل الدخول ففي المعين لها نصف
المعين عند الامام وفي غير المعين ففي اطر لها نصف القيمة وفي اطر لها المتعة وعند محمد
لها نصف القيمة بكل حال وعند ابي يوسف لها المتعة بكل حال **ب نكاح الرقيق** لما فرغ
من بيان نكاح من له ابية النكاح من غير توقف شرع نكاح من ليس له ذلك وهو الرقيق
الرقيق في اللغة العبد ويقال للعبد والمراد بها المملوك فعلى هذا كل مملوك من الادمى لانهم
قالوا ان الكافر اذا اسره في دار اطرب فهو رقيق لا مملوك واذا خرج فهو مملوك فعلى هذا
كل مملوك من الادمى رقيق ولا عكس والفرق بينه وبين القن ان الرقيق هو المملوك كلا
او بعضا والقن هو المملوك كلا في المنع نكاح العبد والامة سواء كانت قنا او مكاتبة
او مدبرة والمكاتب وام الولد بلا اذن السيد موقوف خلا فالملك في العبد مطلقا
فاسد على الطلاق وهذه العبارة اول من عبارة الكنز وهي لم يجز لانه يلزم عدم الجواز وليس
كذلك لانه جائز لكنه موقوف كما اجاز المولى النكاح قبل الدخول او بعده صريحا ودلالة
نقد النكاح كس اذا اذن بعده كره له وطهرها بل نكاح اخر كما في الفهية وان رد بطل
لانه يجب والمراد بالمولى بها من له ولاية تزويج الرقيق ولو غير مالك له ولهذا الكا لا يلزم الجدر
والقاضي والوصى تزويج امة البيت وليس لهم تزويج العبد لما فيه من عدم المصلحة وقوله اى
السيد طلقها رجعة اجازة لان الطلاق الرجعي لا يكون الا بعد سبق النكاح الصحيح فيلزم على الادمى
لا اى لا يكون اجازة لو قال له طلقها او فارقه لانه يحتمل الرد وهو ظاهر بها حيث تزوج
بغير امره ففحل عليه وفيه اشارة بان يكون بعد العلم ليس باجازة كما في الفية فانما يكون باادة
اى باذن السيد فالمهر عليهم اى على المذكورين فلو طلبت بيع العبد فيه فلو بيع فلم يف
منه بالمهر لا يباع ثانيا وطالب بالباة بعد الصق بخلاف النفقة حيث يباع مرارا لانها
تجب ساعة فصاعة فلم يقع البيع با جميع فاذامات يسقط المهر والنفقة لفوت محل
الاستيفاء وكذا الحكم في المديون والمكاتب هذا اذا تزوج العبد باجبية ولو زوج المولى امته
من عبده لا يجب المهر وهو الاصح وليس للمهر والنفقة المديون والمكاتب لا يباع لانها لا تحلل

النقل من ملك الى ملك مع بقا الكفاية والتدبير وكذا مقتضى البعض وابن ام الولد فيردى
من كسبهما فان اخرج المديون عن ملكه كان ضاماً للجميع كما اذا عجز المالك في رد الرق فانه يكون العكر
على المولى فان اوفى بالبيع لها كما في القهستاني واذا نسي السيد لعقده بالنكاح مطلقاً
يسمى جائزاً من النكاح وقاسده عند الامام ويعرف عندهما والثلاثة الى الجائز وثمة الخلاف
يظهر في الامر من ذكر الاول بقوله في بيع في المهر في المال لو كان فاسداً فله ولو لم يكن لاسن
عليه عنده وعندهما لا يطالب الا بعد العتق وذكر الثاني بقوله ويتم الاذن به ان النكاح
الفاسد حتى لو كان بعد اى لو خذوا النكاح والعبد نكاح هذه المرأة نكاحاً جائزاً او كذا امراته
بعد ان كانا صحيحاً لوقف على الاجارة لا الاذن بالعقد حيث ينتهي به عنده ولا ينتهي به عندهما
لان المقصود من النكاح وهو تخصيصه من الزنا انما يحصل بالجائز ودون الفاسد وله ان الاذن
مطلق فيجري على الطلاق ولا يقيده بالبيع كما لا يقيده بالبيع وقيد بالاذن لان التوكيل بالنكاح
لا يتناول الفاسد ولا ينتهي به اتفاقا وعليه الفتوى كما في المستعني وان روج السيد
عنده المأذون المديون نكاح لان مبيته على ملك الرقبة فيجوز تخصيصه به وان
المرأة اسوة الغداة فيباع بالكل فيقسم ثمنه بين الكهنة والمرأة وبين الغداة باطون فانه
حصة مهربان كما في المهر غير متجاوز عن مذهبها ولذا قال في مذهبها ففي المقدار المتجاوز عنه لا
تراحمهم بل تاخذ بعد السبق لهم حقوقهم كدين الصبي مع دين المرض ومن روج امه لا يلزمه ثوبها
وان شرطها وقت العقد التوبة لقوله يقال بولد من لا يولد له من لا يولد له كما في المهر
ويطالع الزوج من ظفر فليس للسيد ولاية المنع الا قبل اخذ المهر وليس للزوج ان يمنع من ان
يستخيره في المستقبل للزوج ملك الخلق لا غير ولكن لا نفقة عليه اى الزوج الاباءية
لان النفقة جزاء اجتنابها فلا يوجب اجتنابها الاباءية وهي التوبة التي يملك بينها وبين
الزوج في منزله ولا يستخيره ولو تركه للاضافة في منزله كما في الاول لان التوبة التي يملك بينها
في اى منزل كان كما في نفقة الطلاق فلا وجه للاختصاص بمنزل الزوج تأمل وان بواها لم يرجع
صح رجوعه لانه حق لا يسقط بها كى لا يسقط بالنكاح وسقطت النفقة فلو بواها اعاد
نفقتها كطرفة اذا نكحت ثم عادت وان خدمته اى الجارية لسيداً بعد التوبة بلا اخذ
اى السيد لا يسقط النفقة وكذا لو استخيره السيد نهاراً واعادها الى بيت الزوج ليلاً
فانه الشئ لكن في القهستاني نفقة من القبة كما نفقة اليوم على السيد والليل على الزوج

متبع وان تزوج امه ثم قتلها اى الالة قبل الدخول اى قبل دخول الزوج بها تسقط المهر عند الامام
لان تقع المبدل قبل التسليم فيجوز من المبدل كطرفة اذا نكحت وقال المهر عليها لمولاهما
اعتبار ابوتها حتى تنف عنها لان المقتول ميت باجله عند اهل الحق وذكر شيخ الاسلام اذا نكحت
السيد من اهل المجازاة لانه لو لم يكن منه باكل حال لا يسقط اتفاقا وقال الامام الصغار فعلى
الصبي معتبر في حقوق العباد فيجوز ان يكون اطراف فيه على الخلاف ايضا لكن يرجح صاحب
المخرج وغيره الاول فعلى هذا الوعيد بالخلاف كما في الاول تدبر وقيد بقول السيد لانه لانه لو قتلت
نفسها او قتلها اجنبى لا يسقط اتفاقا الا في رواية عن الامام وقيد بالالة لان المولى لو قتل
زوج امه لا يسقط اتفاقا وقيد قبل الدخول لان بعد الدخول المهر واجب اتفاقا بخلاف
ما لو قتلت طرفة نفسها قبل اى قبل الدخول خلافاً لغيره وفيه التقييد بقول طرفة نفسها
ليس احرازياً لان وارثها لو قتلها قبله فلا يسقط ايضا وهذه المسئلة ليست في محلها لكن
ذكرها المستطرد او الاذن في الغزل عن الالة اى امه الغير لان امه لا خلاف في جوازها بلا اذن
السيد عند الامام وصاحبه في ظاهر الرواية لانه يحل بمقصود حق المولى وهو الولد فقبحه رافضاً
وعندهما في غير ظاهر الرواية الا اذن لها فعلى هذا ينبغي للمصنف ان يعبر عن المهر عند تدبر وقيد
بالالة لان الحرة لا يباح الغزل فيها بلا رضاها بالاجماع وقالوا في زنا ما يباح لفساد الزنا
واذا كان الغزل جائزاً بلا اذن وهو صحيح عند عامة العلماء ثم اذا غزل وظهر بها حصل المهر
الى وطنها او لحاد بعد البول جائز له وفيه والافلا وان تزوجت امه او مكاتبته كبيرة
فانها لا خيار للصغيرة فاذا بلغت كان لها خيار العتق لا خيار البهوع كما في الجوز ولو ترك
المكاتبته لكانت احضر لانه الالة شاملة لها كالم ولد والمديونة بالاذن اى باذن السيد ثم عتقت
ملك الالة فلها الخيار في الفسخ الاخر الجالس فاختارت نفسها قبل دخول الزوج
فلا مهر لاحد لان الفرقه من قبلها وان اختارت زوجها المهر لسيداً حراً كان زوجها او عبداً
سواء كان النكاح برضاها او لا فانه كانت تحت السيد فلها الخيار اتفاقاً وفيه للمعارضة وهو
كأن طرفة فراتاً للسيد وان كانت تحت اخر خلاف السافى وان تزوجت بلا اذن من السيد
وفتقت قبل اذنه وقبل وطني مولاهما في الوطني فسخ النكاح عند ابي يوسف خلافاً لمحمد
نقد النكاح خلافاً لغيره لكن فيه اشكال لان الالة شاملة لام الولد وام الولد اذا عتقت
قبل وطني الزوج بطل نكاحها لوجوب العدة عن المولى وكذا اى لو تزوجها العبد اذن المولى

ثم عتق نفسه لا توقفه كما يحق السيد وقد زال لوباعه فاجاز المستر ولا خيار لها من الالة لان
النكاح نفذ بعد العتق وبعد النفاذ لم يزد عليها ملك فلم يوجد سبب اطار فلا يثبت كما
لو تزوجت بعد العتق والمسمى من المهر وان زاد على مهر المثل للسيد ان وطئت المنكوة
بلا اذن قبل العتق لاستيفاء منافع المهر والقياس ان يجب مهران بالعقد والوطئ
يشبه وجه الاستقراء ان الجواز السند لا اصل العقد ولو وجب مهر اخر لوجب بالعقد مهر اخر
وقال الزيني بشكل بما ذكره المهر في تعليل قول الامام في حبس المرأة بعد الدخول برضاها حتى يوفى
مهرها لان المهر مقابل بالكل اى بجميع وطأت توجد في النكاح حتى لا يخلو الوطئ عن المهر فقط
بما ان يكون لها شئ من المهر بمقابلته ما استوفى بعد العتق ولا يكون الكل للمهر انتهى كس العقد
سبب المهر لزوم بالوطئ وكلاهما واقعا في ملك المولى مع عدم الرضا فكانت الوطأت
الواقعة في هذه العقد واقعة في ملك المولى بوقوع سببه فيه فيكون كل المهر له وليس كذلك
ما قيس عليه تدبير ولها اى والمسمى للمنكوة بلا اذن ان وطأت بعده اى العتق لاستيفاء
منكوتها فوجب البذل لها كس لو طلقها قبل الدخول يكون نصف المهر للمولى فيلزم
ان يكون نصف ايضا اذ اوطئها بعد العتق الا ان يقال ان المهر قدم بالوطئ وهو قد وقع
بعد ما خرج عن ملكه فيكون كل المهر لها تدبير ومن وطئ امته اى فيه وكذا الاب مسلما مكلفا
فولدت هذه الالة ولد افادناه اى الاب الولد سوادا على السببه اولاد بنت نسب
اى من الاب وان كذب الامن خيانة لانه غير الصياغ ولف غير الزنا هذا اذا كانت في ملك
الابن من وقت العتق الى وقت الدعوة حتى اذا كانت في ملكه وقت العتق فباعها
ثم ردت بخيار او فساد ثم ادعاه لم يثبت الا اذا صدق الابن كماله الظهيرية وانما قيد بالعلم
والمكلف لان دعوة الكافر والعبد والمجنون لا تصح وانما فسرنا الالة بالفة لان دعوة ولد مكاتب
ولم ولد ومدة لم تصح مع ان الالة شاملة لمن كما قرناها انفا ولزمه اى الاب قيمتها اى
الالة صيانة مال الولد مع حصول مقصود الاب وعلى صدر السريعة للسلا يكون الوطئ حراما
يجب قيمتها انتهى لكن ان هذا الدليل يقتضي عدم وجوب العقر فيما اذا وطئ الاب جارية
ابنه غير متعلق مع انهم حكموا صحو اوجوب العقر وهذا الابا تدبير لا مهر اى لا يلمز
عقر بالوطئ وقع في ملكه لا في ملكه ولما لانه انفق حراما استنادا ملكه الى ما قيل الاستناد
واقعية كانت الالة ام ولده لبنت النسب والجد الصريح فالاب في جميع ما ذكر بعد مودة اى

اى الاب ولو حكما كما اذا كان كافرا او رقيقا او مجنونا ولو قال عند عدم ولاية الكافر شاملا
لها حقيقة لا قبله ولا حاجة اليه لانه يفهم من بعد مودة بل هو مستدرك تدبير وار زوج
امته اباه والاولة وان تزوجها ابوه لستمول ما اذا كانت الجارية لولده الصغير فزوجها
الاب فان النكاح صحيح ولا يغير امر ولولده كما في الثانية جاز النكاح لانها ملك الغير حقيقة
وقوله عليه السلام انت ومالكه لا يبيك مجاز لا يثبت ملك الاب متروك بالاجماع
كما في المستغنى وعند الائمة الثلاثة لا يصح نكاحها وعليه العقر لكن اذا لم يصح ان يكون
ملكها مالكها ملك ابيها فلابد ان يكون عليه العقر تأمل وقال زفر يجوز النكاح ولا يغير امر ولد
له اذا جئت بولد كما في البين لكن بشكل يلزم المناقاة بين كونه ام ولولده وصح النكاح
اذا هو يفتي بملك يمين والنكاح غيره تدبير وعليه اى الاب مهرها لا لزومه بالنكاح
لا قيمتها لعدم ملك الرقبة فان انت الالة بولد من الاب لا يصير ام ولد لان انتقالها
الى ملك الاب لصيانة ماله وقد صار مصونا بدونه فلا حاجة اليه وهو اى الولد صر
بقربته لانه ملك اخاه فعق عليه كما في الهداية وغيره والظاهر يقتضي ان الولد علق
رقيقا لكن اختلف فيه فقيل يعتق قبل الانفصال وقيل بعد الانفصال وفي الغناء
الوجه هو الاول لان الولد حدث على ملك الاخر من حين العتق فكما ملكه عتق
عليه بالقرابة تدبير حرة قالت سيد زوجها اى تزوج عبدة بانه مولاه فقالت الزوجة
للسيد اعنقه عنى بالف ففعل ففسد النكاح اى اذا لم يزد على بامره لانه لو زاد عليه
بانه قال بعنك بالف ثم اعتقت لم يصير محابلا لبنته او وقع العتق غير لفسد النكاح
النكاح كما في الجرد وكذا لو قال رجل تحته امه لمولا باعتقها عنى بالف ففعل عتقت
الالة ففسد النكاح الا ان في الاول يسقط المهر وفي الثانية لا ولزمها الالف والولاء
لها ولا يصح تركها اى لو توت بهذا الاعتاق عر الكفارة وعند زفر لا يفسد النكاح ويقع
الولاء عر المأمور وانما انه يقع العتق عر الامر عندنا حتى يكون الولاء له ولو لم يصبه الكفارة
يخرج عر العهدة وعنده يقع عر المأمور لانه طلب ان يعتق المأمور عبده عنه وهذا حال
لانه لا يعتق فيما لا يملكه ابن ادم فلم يصح الطلب فيقع العتق عر المأمور ولنا انه انما
تصحيح بتقديم الملك بطريق الاقتضاء اذ الملك شرط لصحة العتق عر الامر فيصير قوله
اعتق طلب التملك من المولى بالالف تمامه بالاعتاق عر الامر عنى وقوله اعتق

فليكن من الامم التي لا يعتنق غير الاسلام فثبت الملك للامم فثبت النكاح للمسلمين في
 الهداية وان لم نقل طرة بالالف لا يقصد النكاح والولادة اى للسيد عند الطرفين فلفاف
 لابي يوسف هو يقول هذا الاول سوا فثبت الملك هنا بطريق الهبة واستيف الهبة عن
 القبض وهو شرط في استيف البيع غير القبض وهو ركن ولها القبض ركن في القبض
 في التقاط اما القبض فلا يكتل السقوط في الهبة كمال ولها الجوار عبده وانما على النكاح
 ومعنى الاجبار ان ينفذ نكاح المولى بغير رضاهما خلافا للشافعي هذا ان كانا كبيرين وان كانا
 صغيرين يجوز الاجبار عنده ايضا دون مكاتبته ومكاتبته لانها القوم بالاحرار في التعريف
 في شرط رضاهما **باب نكاح الكافر** والمناسبة ظاهرة لان الرق اثم الكفر الا ان الكافر ادنى
 منه والتعريف بالكافر اول من تغير بعضهم بنكاح اهل الشرك لانه لا يستمر الكتابي وادى الزوج
 كافر بلا شهود او في عدة كافر اخر لانها لو كانت في عدة مسلم فثبت النكاح بالاجماع والاحمال
 ان ذلك جائز في دينهم فثبت لانهم لو لم يدينوا جوارزه لم يقر عليه في الاسلام ثم اسما اقتراني
 ثم عليه اى على ذلك النكاح ولم يجد عند الامم وهو الصحيح لا طرة لا يمكن اثباتها لما للشرع
 لانهم غير مخاطبين بالقرع والاحتفال للزوج لانه لا يقصد باخلاصها في العدة لان النكاح
 في العدة حرام بالاجماع بخلاف النكاح بغير شهود وهم لم يميزوا احكاما جميعا اختلافاتها
 لكن فيه كلام قد قرناه في اول كتاب النكاح تتبع وقال زفر النكاح فاسد في الوجهين
 لان المال الذي يتبع المولى الاسلام وهم لا يجوز نكاحهم بغير شهود وفي عدة غير وكذا اهل الذمة وهذا
 اذا كانت الرافعة او الاسلام قبل انقضاء العدة واما بعد انقضاءها فلا يفرق اتفاقا ولو
 تزوج الجوسية محرمة عامة واخذت ونحوهما من الحرام ثم اسما معا او احدهما فرق بالاجماع لعدم
 الخطية فيستوي في الاستبراء والبقاء فكما لا يجوز ابتداء في الاسلام فكذا لا يجوز بقاؤه وكذا
 يفرق بينهما لو اقرعا اما طرهما اليان عرفتا او هما اليان وهما على الكفر وفيه اشارة لانها
 لا تبين بلان يفرق القاضي لكن في المنة تبين وبرافعة احدهما لا يفرق عند الامم لذكر اربعة
 احدهما لا يبطر حق الاخر لعدم التزام احكام الاسلام وليس لصاحبه ولاية الزمان بخلاف
 اذا اسلم لان الاسلام يجعل ولا يعلى خلافا لهما اى يفرق عندهما كاسلام وفي الجوهرة وعند
 ابي يوسف يفرق بينهما وجه الترافع او لا وعند محمد يفرق بينهما ان وجد الترافع والطفل الذي
 لا يعقل الاسلام ولا يعقل في المعهد فان في القهقهة لكن افية متمسكة بالسرخسية ان يصير

مسما باسلام البويه وان كانا بغير علم مسلم ان كانا احد البويه مسما فان قلت كيف يصح هذا
 التعميم ولا وجود للنكاح المسلم مع كافر قلنا هذا محمول على حالة البقاء باسلمت المرأة فينت
 بولد قبل عرض الاسلام على الزوج واسم احدهما لانه انظر له هذا اذا لم يتخلف الدار بان كانا في دار
 الاسلام او في دار الحرب او كان الصغير في دار الاسلام واسم الوالد في دار الحرب ولو كان الولد
 في دار الحرب والوالد في دار الاسلام فاسم لا يتبع ولده ولا يكون مسما كما في النبيين
 والطفل كتابي ان كان بين كتابي ومجوس لا فيه نوع نظر حتى في الاخرة لنقص العقاب
 فان مجوس ومنه من اهل الشرك ثم من كتابي ولو اسلمت زوجة الكافر كتابيا او زوج
 الجوسية وانما قبدها لانها ان كانت كتابية فلا عرض ولا تقبل عرض الاسلام على التعاق
 فلو كان من يعرض عليه صغيرا لا يعقل الا لا يملك ينظر عقله لانه غاية معلومة ولو كان مجوسا
 لا ينظر بل يعرض على البويه فايها اسلم ببق النكاح لانه يتبع المسلم فيها كما في الفقه وقال الشافعي
 لا يعرض وتبين المرأة في الحال ان كان الاسلام قبل الدخول وبعده يتوقف على مضي
 العدة فان اسلم اى من عرض له الاسلام فالمرأة المسلمة فهي له والاى وان لم يسلم فرق
 بينهما اى فرق القاضي بالاعتناء بالاسلام وفي اكثر اذا اسلم احد الزوجين يعرض الاسلام
 على الاخر وقال الزيني هذا على اطلاق غير مستقيم في الجوسيين واما اذا كانا كتابيين فان
 اسلمت فهي كذلك فان اسلم فلا تعرض لهما وكذلك اذا كانت هي كتابية والزوج مجوسا
 لكن صاحب الكثرة قال بعد عدة اسطر ولو زوج الكتابية بغير نكاحها فعلم منه ان المراد هنا
 ما يمكن اجتماعهما باسلام احدهما وكفر الاخر فيستقيم الكلام تدبر فكل اهل الزوج الكافر
 عن الاسلام فالفرقة طلاق عند الطرفين حتى ينقض عدد الطلاق وبه يفتي كما في المطلب
 وعليه النفقة والسكنى مادامت في العدة لان الفرقة جاءت بسبب من جهة الزوج وهو باؤ
 عن الاسلام وذلك منه تقويت الامساك بالمعروف فتعين التسريح بالاحكام والاحكام
 في التسريح ان يوفيتها مهرها ونفقة عدتها كما في المبسوط خلافا لابي يوسف فان عده لا يكون
 طلاق بل فسخ حتى لا ينقض بتعدد الطلاق لان ابنت هي اى لا يكون الفرقة طلاق ان ابنت
 الجوسية لان الطلاق لا يكون من النساء حتى ينوب القاضي منها ولها المهر سواء كان الاباء
 من قبله او من قبلها لو بعد الدخول لتأكد به بالدخول والاى وان لم يكن الاباء بعد الدخول
 بل قبله فنقضت لوانا الزوج لا انفراق بالطلاق قبل الدخول ولا شيء لو ابنت لوجود الفرقة

فقصده

من قبلها كالمطوعة ابن زوجها فلم يكن ذلك اسى اسلام زوجة الكافر او زوج المحوسنة
 في دارهم لا تبين حتى تحيض ثلاثا كانت من تحيض فلو كانت من لا تحيض لصغر او كبر
 فلا تبين الا بمضي ثلثة اشهر ولو قال لا تبين الا بمضي العدة او بمضي مقدار الطلاق الكافي
 لانه شامل لوضع اهل قبل اسلام الاخر لا الاسلام ليس بسبب الفرقه وعرفنا الاسلام مقدر
 لعقود الولايه ولا بد من الفرقه رفع الفساد فاقنا شرطها وهو معنى الحيض مقام السبب
 كما في حصر البر ويده الحيض لا يكون عدة ولهذا يستوى فيها المدخول بها وغيره ثم ينظر ان كانت
 الفرقه قبل الدخول فلا عدة عليها وان بعده فعدة الايام وعندنا يجب عليها العدة وان
 اسلم زوج الكتابية بقي لها عدة لا يجوز له التزوج ابتداء فالبقاء اول وبيان الاولين
 بسبب للفرقة لا يمنع البابين حقيقة وصلا لا انتظام مصابح النكاح ومع التباين لا ينظم
 فتاها المحرمة وقال الشافعي بسبب الفرقه السبب في التباين لا السبب في التفريق لقوله
 وتباين الدارين خرج احدهما الياسما او ذميا او اسلم او عقد الذمة في دار الاسلام
 او اخرج احدهما الياسما بانت روجه تباين الدارين والى سببها تفريع لقوله
 لا السبب تبين عندنا لعدم التباين الدارين خلافا للشافعي ومن باجرت الياسمة او
 ذمية اسلمت من ارض اطرب الارض الاسلام بانت من زوجها ولا عدة عليها عند
 الامام اذا لم تكن حاملا وان كانت حاملا لا تنكح قبل الوضع وهو الصحيح وعنده يجوز النكاح
 ولا يقرها الزوج حتى تضع حملها خلافا لها في الفرقه وقعت بالدخول في دار الاسلام
 فيكونها حكم الاسلام ولا عدة بجرته ملك النكاح وتباين الدارين لم يبق النكاح فلا
 تجب العدة ثمرة الخلاف لظهوره في ارضية اذا دخلت دار الاسلام لم يلزم اطلاق ولها عدم
 العدة عنده الا ان تأتى به لاقبل من ثلثة اشهر وعندهما يلزم الاستين لقيام العدة لكل المقتول
 عليه في عدم وجوب العدة كونها تحت كافر لا غير كما في الكافي قيد بالمهاجرة لانه لو باجر
 زوجها لا يجب العدة عليها اتفاقا وارتداد احد الزوجين ان تبدل اعتقاد الاسلام
 بالاعتقاف حقيقة باجدها في اذا تجوز فيه وحكمي اذا قال بالاختيار ما هو كفي بالاتفاق فتصح
 اسما رفيع لعقد النكاح حتى لا ينقص به عود الطلاق سواء كان موطوءة او غير موطوءة في الحال وعند
 من ارتداد الرجل طلاق بغير الفساق عند نسخين وقال الشافعي ان كانت الردة بعد
 الدخول لا تبين منه شيء من ثلثة موقوفه وان كان قبل الدخول تبين في الحال والموطوءة

المهر اس كل مهر من المسمى ومهر المثل سواء ارتدت لانه كالمكر بالدخول ولا يصور سقوط
 وغيره اس لا يقر الموطوءة لنفسه اس المهر ان ارتد الزوج لا الفرقه من جهة قبل الدخول فتجب
 نصف المهر هذا الكلام مسمى والا فله المهر ولا تنس لها من المهر والنفقة سوى السكنى
 ان ارتدت الزوجة لا الفرقه من قبلها وعندنا مرد الرجل طلاق وهو غير بالاباء والابو
 يوسف مر على اصله في الاباء وهو ان اباء الزوج ليس بطلاق فكذا الردة والامام فرق بينهما
 وجهه الردة منافية للنكاح والطلاق رافع فتعذر الردة ان يجعل طلاقا بخلاف
 الاباء قيد بردة لارتدادها فتصح الاتفاق لا بعض متباين بلج وسمه كالموطوءة بغير
 وقوع الفرقه حسم الباب المعصية وعندهم يقولون يقع الفسخ ولكن تجزئ النكاح لزوجها
 الاول بعد الاسلام وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح لانه المقصود يحصل بذلك ومتباين كما
 كانوا على هذا في الجوهرة وتجيز على الاسلام وتضرب خمسة وسبعين سوطا وليس لها
 ان تزوج الاباء زوجها الاول ولكل قاض ان يجرد بينهما بغيره ولو جردت او
 ابت كما في المنيعة لكن ان ارتداد الزوج لا تجزئ النكاح بعد اسلامه وفي القهستاني
 لاردة للطفل ادلا اعتقادا بخلاف ابائه وقال بعض المتكلمين ان ردت صحته كما باله
 وان ارتد مسمى واسما معا يفي لم يعلم ان ارضاها اول ارتدادا واسما لا تبين واما على
 نكاحها السقي بالاروس ابن حنيفة ارتدوا في زمن ابي بكر رضي الله عنه ثم اسلموا فلم
 يامرهم بتجديد النكاح وقال زفر والائمة الثلاثة تبين منه قياسا لاردة تنا في النكاح
 ورودة احدهما توجب الفرقه فزدها اول وان اسما متعاقبا بانت فان اسما احدهما
 اذا تقدم بقى الاخر على ردة فيستحق الاختلاف وعنده الائمة الثلاثة تبين باسلامها قبل
 اسلامه وفي شك لا ولا يصح تزوج المرد ولا المرتدة احد الا جاع الصحابة رضوا الله عليهم
 اجمعين **باب القسم** هو بفتح القاف وسكون السين لغة قسمه المال بين الشركاء
 وتعيين انصافهم وتساوية الزوج بين الزوجات في المأكول والمشروب والملبوس
 والبيتوتة لانه الحجة والوطن ولهذا قال يجب على الزوج ولوم ايضا او محبوا او خصيا
 او غيا او غيرهم العدل في اسى القسم بيتوتة وكذا في المأكول والمشروب والملبوس والمراد
 بقوله يجب العدل عدم الجور لا التسوية فانها ليست بواجبة بين الحرة والامة كما سبق
 لا وطاة لا تبين على النشاط وهو نظير الحجة فلا يقدر على اعتبار المساواة فيه قال الحنفية

ابن العلم ان تركه لعدم الداعية عذروا ان تركه مع ابداعية اليه لكن داعية الى التوبة اقوى
فهو مما دخل تحت قدرته فادى الواجب منه لم يبق لها حق ولم يدره التسوية واعلم ان ترك
جماعها مطلقا لا يحل له وقد صرحوا بان جماعها احيانا واجب ديانة لكن لا تدخل تحت القضاء
والالزام الا الارصة الاولى والبكر والنيب والجديدة والقديمة والحسنة والكتابية فيسرى
في القسم سواء وكذا المرفضة والفقيرة والخالص والنفاء والخالص والخالص والخالص والخالص
الى لا ينفك منها والصغيرة التي يمكن وطئها والحرة والمواثيق والمظاهر منها وعند الولادة
يقيم عند البكر الجديدة في اولها سبع ليال وعند النيب الجديدة ثلاثا ثم يدور بالتسوية بعد
ذلك والجميع عليهم قوله عليه السلام من كانت له امراتان فاحل لهما في القسم جاز
يوم القيمة وتسقة مائل الى مفنوج وعمر عاتق رضي الله عنهما ان النبي عليه السلام كان يعدل
في القسم بين نسائه وكان يقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تولاؤني فيما لا املك يعني
زيادة الحجة وفي المنع وغيره ولو اقام عند واحدة شهر في غير سفر ثم حاضت الاخرى يوم
بالعدل بينهما في المستقبل وهر ما مضى وان اتم به وان عاد الى الجور بعد نهى القاضي اياه
غير لكن بالنسبة لا باطس وفي الجهر القسم عند تعدد الزوجات فليس له امراة واحدة لا يتعين
حقها في يوم من كل اربعة في ظاهر الرواية واما ما يوجبها احيانا على الزوج ولو كان له تسوية
واما فلا قسم وليستح كذا يعطيه وان يستوى بينهما في المضاجعة وللأمة والمكاتب والمدة
وام الولد نصف اطرة فلهما الثلث من القسم وللأمة وغيره الثلث وبذلك ورد الاثر في
في التسوية بخلاف النفقة والكسوة والسكنى فان الاثمة انفصلا على التسوية بينهما فيها
وقال الزهبي وفيه نظر فانهم صرحوا بان في النفقة يعبر حالها على الخى فكيف تدعى الاتفاق
على التسوية فيها انتهى لكن مرادهم التسوية في نفس الاتفاق لا التسوية في الكيفية والكمية
في في يعطى الحرة نفقة مرتين في يوم كذلك للأمة وفي يعطى لها غير واحد كذلك يعطى للأمة
نانية ان يجوز التفريق بينهما بالخذعة او الشبهة او امر ظاهر وعلى هذا حال الكسوة امل
ولو اختلفت ابدانها اختلفت الاثمة تساميهن كما قرناه ولا قسم في السفر فيسافر الزوج
بمن تيسر منهن احب بطلب القلوبهن وعند السافى القديمة واجبة وان وجبت قسمها
مع واثبت بها في العيلة ولها من الموائمة ان ترجع من جهتها في المستقبل لانها فقط
حقا فجب بعد فلا ينفك وفيه استعار بانها لو جعلت لزوجها حالاً وحطت من مهرها لغير

قسمها كما لها الرجوع بما عطلت وكذا لو زاد الزوج في مهرها لغيرها بالاثمة رتبة وهي حرام كما في الفقه
كتاب الرضاع اخره عن النكاح لانه كالنكاح من بعض وهو كالرضاعة بفتح المراء وكسر هاء الكسر
الاصمى الكسر مع الهاء هو لغة تنوب اللبن من الغيرة وشربة هو مص الرضيع حقيقة او حكمي
للبين خالص او مختلط غالب بغيره بالمص جرى على الغالب فالمراد وصول اللبن الى جوفه
من فم فلا فرق بين المص والعب والسقوط هذا اذا علم ان اللبن وصل اليه والام ثبتت
الحرمة لان في المانع شك كما في آية الكتب من تدعى الادنى لاجابة اليها لانه الشد فخص بادم
في وقت مخصوص واحترز بمص الرضيع عن مضم غيرة كما اذا وقع بعد الفطام ويقول تدعى
الادمية كما اذا خضع عن غيرة واراد بقوله في وقت مخصوص احتراز عن المص في غيره فانه
لا يحرم ولا ينفك ان هذا قد خضع من قول مص الرضيع الا ان يقال ان مثل ذلك ان يذكر
تحقيقا وتوضيحا لما علم ضمنا تدبر وبنت حكمه ان الرضاع وهو حصل النظر وحرمة المناكحة
بقليد ولو قطرة وكثيره وهو مذهب جمهور العلماء لا اطلاق النص والاحاديث وهذا جاز
على السافى فانه شرط خمس رضعات مستحبات فلا يتحقق عنده في اقلها ومارواه وهو
لا تحرم المصصة ولا المصحة مردود بالكتاب او منسوخ به في مدة اى الرضاع لا بعد اى المدة
وهي المدة حولك والصف اس ثلاثون شهرا من وقت الولادة عند الام فان كانت الولادة
في اول شهر يعتبر بالامته وان كانت في آثامها يعتبر كل شهر ثلاثون يوما وقيل ثبت الرضاع
الحض عشرة سنة وقيل لا اربعين سنة وقيل لا جميع العمر وعند فرمته احوال
وعندهما حولا وهو قول السافى وعليه الفتوى كما في المواهب وبه اخذ الطحاوى وفي
الحادي ان خالفه قال بعضهم يؤخذ بقوله وقيل بخبر المص والاصح ان العبرة بقوة الدليل
ولا يخفى قوة دليلهما كما حقق في المطولات لكن المص اضر الاول لان الاحتياط اول
خصوصا قبل التزوج ثم مدة الرضاع اذا مضت لم يتعلق به تحريم لقوله عليه السلام لا رضاع
بعد الفصال ولا يعتبر الفطام قبل المدة الا في رواية عن الامام اذا استغنى عنه وذكر الطحاوى
انه اذا فطم قبل مضي المدة واستغنى بالطعام لم يكن رضاعا وان لم يستغنى ثبت به الحرمة
وهو رواية عن الامام وعليه الفتوى كما في التبيين لكن في النسخ وغيره الفتوى على ظاهر
الرواية وهو جوت الحرمة مطلقا فطم او لا وترجع ظاهر الرواية وهو المذهب اوله خصوصا
في مقام الاحتياط وفي شرح المنظومة الارضاع بعد مدة حرام لانه جزا الادنى والانتفاع به

بغير ضرورة صرام على الصحيح واجاز البعض التاوي به لانه عند الفورة لم يبق حراما فيجزم به اى
 بالرضاع ما يحرم من النسب لقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الا جدة ولده
 وان علت لانه جدة ولده نسباً لم يوطئ او امه ولا كذلك من الرضاع وفي الاصلح
 لاجابة الاستثناء بل لا وجه له لا ما يحرم من الرضاع في الصور المستثناة لا يحرم من النسب
 ايضا وطامة الموجودة فيها انما هي من جهة المصاهرة لا من جهة النسب وكذلك تلك الكلية
 في الحديث بل التثنية وقد قرناه في النكاح تأمل وهذه العبارة اول من عبارة الوقاية
 وغيرها وهي جدة ابنة لاه الولد ليشمل الذكر والانثى مع الحكم في كليهما واحد واخت ولده
 فاخت الولد من النسب اما البنت او الربيبة وقد وطلت امها ولا كذلك من الرضاع
 قيل لا حصر فيه لانه اذا ثبت النسب من اثنين كما في دعوة الشريكين ولد الامة المستركة
 وكلها لكل واحد منها كانت من امارة اخرى كانت تلك البنت اخت الابن نسباً مع انها
 ليست بنته ولا ربيبة حتى جاز لكل منهما ان يتزوج بنت الاخر كما في الباقلاني وغيره لكن
 المراد باخت الولد اخت الولد الذي اختص باب واحد غير مشترك بين اثنين كما هو
 المتبادر عند الاطلاق لانه الكامل فلا يتوجه المنع على اطهر الناظر لالا افراد الامة المستهولة
 بالفرق الناقص النادر تأمل وعمه ولده لانه عمه ولده نسباً اخته ولا كذلك من الرضاع
 وانما اخيه من الرضاع او اخته فانما الاخ والاخت من النسب لا من الام او موطوءة الاب
 وكل منهما حرام ولا كذلك من الرضاع وهي تامة لثلاث صور الاول الام رضاعاً لاخت
 والاخ نسباً كما يكون لرجل اخت من النسب ولها ام من الرضاع حيث يجوز له ان يتزوج ام
 اخته من الرضاعة والثانية الام نسباً للاخت والاخ رضاعاً كما يكون اخت من الرضاعة
 ولها ام من النسب حيث يجوز له ان يتزوج ام اخته من النسب والثالثة الام رضاعاً لاخت
 والاخ رضاعاً كان يجتمع الصبي والصبي الاجنبي على ثدي ام لدة اجنبية وللصبي ام
 اخرى من الرضاعة فانه يجوز لذلك ان يتزوج ام اخته من الرضاعة كما في الدرر واما عمه
 او عمته او خالته فانما الاولين موطوءة الجد الصحيح والآخرين موطوءة الجد الفاسد
 ولا كذلك من الرضاع ولا تنس الصور الثلاث التي ذكرها صاحب الدرر في جميع ما ذكر
 والاخ ابن المارة لها من ولا يحرم من اخ ابن المارة لها ذلك من الرضاع وفي شرح الوقاية
 ان هذا مكر لانه ذكر امه الاخ ولما كانت المارة ام اخ الرجل كان الرجل اخ لابن تلك المارة

تأمل وقس عليه باقي الصور التي يمكن التثنية فيها وتخل اخت الاخ رضاعاً من حيث الرضاع
 ونسباً يشمل اربع صور اولها كل من الماه من الاخت والام ان يكون رضاعاً او نسباً وبالعكس
 والكل حلال ومثل قوله كما في من الاب له اخت من امه وتخل هذه الاخت لاخته من ابنة
 صورة نسبية لانها اذا كانت حلالاً كان حل اخت الاخ رضاعاً او لا هذا قد علم ما سبق من
 قوله فيجزم منه ما يحرم من النسب الا جدة ولده لانه ذكره بوطئة ما بعده ولا حل بين رضيعي ثديين
 من اجتماع على الارضاع من ثدي امارة واحدة في وقت مخصوص لانها اخوة من الرضاع
 فانما كل اللبن من الزوجين فيها اخوة لاه او اخت لاهم وانما كل لبن واحد فاخته لاه
 وام او اخت لاهما واراد بالرضعين الصبي والصبي فعلى المذكور على المؤنث في التثنية
 كالقمرين وان وصية اخلف رعاها اى سوارا رضيعتهما في زمان واحد او في ازمان متباعدة
 لانهما واحدة ولا حل بين رضيع وولد مرضعة بكسر الصاد يقال امارة مرضع ومرضعة
 وان وصية سفل لانه اخوة والسافل ولد اخيهما من الرضاع ولا سفل بين رضيع وولد
 زوج لهما اى لبن المرضعة من الزوج بان نزل بوطئة فهو اى ذلك الزوج **اب**
 للرضيع وابنة اى ابن زوج المرضعة اخ للرضيع وان كان من امارة اخرى وبنت اخت
 للرضيع وان كانت امارة اخرى وابوه جد واحد جدة واحدة عم له واحدة عمته هذه
 مسئلة لبن الفحل يتعلق التحريم قاله عامة العلماء لان الفحل لغيره وهو اخص قول السافعي وصو
 ان يرضع المرأة مبيته فحرم هذه الصبي على زوجها صاحب اللبن وعلى ابائه وابنائهم
 في النسب حتى لو كان له رجل امه او ولد تامنه فان رصفت كل واحدة منهما صغيراً صار اخوة
 لاه فانما احدهما انثى لا يحل مناهة الاخر وان كانا اثنين لا يحل الجميع بينهما ولا يكبر
 لهذا المرضع امارة وطها الزوج ولا للزوج امارة وطها المرضع واعلم ان المذكور في
 علم ما سبق كما قرناه انما الا انه ذكر به هنا اهتماماً بالزيادة ضبط وفي المطلب ولبن
 الرقي كالخلال فاذا رصفت به بنتاً حرمت على الزان وابائه وابنائهم وابنائهم
 وان سفلوا ولا حرمة لورصفا اى الرضيع من النساء وما في منعه لانه حرمة الرضاع
 يختص بلبن الانسان بطريق الكرامة او رضاعاً من رجل فانه ليس بلبن حقيقة لانه لا
 ممن يقصور منه الولادة ولبن الخنثى كان واضعاً فواضح وان اشكل فان قالت
 النسابة ان لا يكون على غيرة الامارة يتعلق به التحريم احتياطاً وان لم يتعلق ذلك

لم يتعلق به التحريم في الطهارة ولا حرمة في الاستحاضة بل من المأذون في ظاهر الرواية لانه ليس
ما يتعدى به وعنه انه ثبت به اطعمة ولبن البكر وهي بنت لسبع سنين فصاعدا ولبن البنية
محرم بكسر الراء حتى انه لو حلب بعد الموت ونثر به صبي او ارتضع من ثديها حرم لانه لبن حقيقة
فتولد النض وقال الشافعي لا يحرم الا الاصل في حرمة الرضاع ذات اللبن وبالموت لم
لم تهر محلها وللهذا لا تجب بوطئها حرمة المضاهرة وكذا الاستحاضة والوجود لا انبه بصل
اللبن الى الطوف على وجه يحصل به الغذاء السعوط بالفتح والدرعيب في الالف والوجود
الدوار الذي يوجر في وسط النحر واما اقطار اللبن في الذراع والاحليل والجائفة والانه فيغير
محرم واللبن المحبوس بالطعام لا يحرم مطلقا عند الامام لان الطعام ليس بسبب قوة اللبن ولا يكتفي
الصبي بستره والتغذي كحصول الطعام اذ هو الاصل فكلما اللبن يتعاله وان كان غاليا قيل قول الامام
اذا لم يتقاطر اللبن فانه القاطر ثبت به الحرمة عنده وفي الحائضه هذا اذا لم يزل الطعام لغيره
وان حشاها حشا ثبت اطعمة عنده وقيل لا تثبت بكل حال واليه مال السرخسي وهو الصحيح
في اكثر الكتب خلافا لما عند عبد الله بن عبد الرحمن بن المغيرة كالمغلوب كالمعدوم في الاوكار
غير المطبوع واما في المطبوع فيغير محرم بالاجماع وكذا اذا لم يكن غاليا وبغير الغالب لو خلط
اللبن بما دوار اولين شاة لا يغلب لا يظهر حكمه في مقابلة الغالب والحكم فيه الحرمة
عندها وفيها احتياط كما في الحائض وفيه خلاف الشافعي فيما اختلط بالما وكذا يتعلق
التحريم بالغلبة لو خلط لبن امرأة بلبن امرأة اخرى عند ابي يوسف والغلبة في الجنس
الاجزاء وفي غيره ان لم يغير للدوار اللبن ثبت اطعمة عنده محمد وان غير لا وقل ابو يوسف
ان يغير طعم اللبن ولو لم يكن رضاعا وان غير احد هادوا الاخر يكون رضاعا كما في الفاية
وعنه محمد يتعلق اطعمة بينهما لا الجنس لا يغلب الجنس وعنه الامام روايته في رواية اعتبر
الغالب في رواية قول ابي يوسف وفيه قال الشافعي وفي رواية ثبت اطعمة منهن ما هو
قول محمد وزفر ورجح بعض المتأخرين قول محمد وفي الفاية هو اظهر والحوط وقيل انه الاصح
ان رضعت امرأة حبل فمعه من لبن كونهما رضيعا حرمت على ذلك الرجل لانه يصير جامعا
بين الام والبنت رضاعا وفيه اشعار بان لو تزوج ميتين ثم ارضعتهما امرأة اجنبية معا
اسى واحدة بعد اخر حرمتا عليه ولو تزوج صغيرة ثم طلقها وتزوج كبيرة ثم ارضعها بلبنه
وميتا فمعه حرمت عليه فمعه لانه صار ام امارة في الحبل والامه الكبيرة لم تكن

بالحقيقة من قبلها بل انما بعد المهر وله ان يتزوج الصغيرة ما بالاختيار ابوة بلا دخول بالام وفيه
اشعار بان بعد الوطئ لها كمال المهر مطلقا ولا يتزوج الصغيرة حيث وفي الاختيار لو ارضعت
زوجة الاب امرأة ابنة تحرم عليها لانها صارت اخته رضاعا من الاب وللصغيرة نصف
اسى المهر ان كان لها اسمي ونصف المهر ان لم يكن مسمى للفرقة ليست من قبلها ولا اعتبار
باختيارها بالارتضاع لانها مجبولة عليه طيعا ويرجع الزوج به اسى نصف المهر الذي اعطاه
للصغيرة على الكيفية ان علمت بالنكاح وقصدت الفساد من غير حاجة لانها سبب للفرقة
والمسبب للضمين الا بالتعدي كما في البر لا يرجع ان لم تعلم به اسى بالنكاح او قصدت دفع
الطبع والتهلك عنها لانها مأمورة بذلك او لم تعلم ان اسى ارضاع الصغيرة مقصد لعدم
التعدي واعتبر الجهل لدفع قصد الفساد لا لدفع الحكم وفيه اشعار بان الكبيرة لو كانت مكربة
او نائمة او مستوية او مجنونة لم يرجع الزوج على الكبيرة وكذا الواضد رجل من لبنها وصب
في فم الصغيرة لم يرجع عليها بل عليه ان قصد الفساد كما في المحيط وقال الشافعي يرجع
عليها مطلقا وفي الدرر زامرارة لها ابن من الزوج فطلقها فترجعت باخر وصفت منه
ونزل اللبن فارضعت فهو من الاول حتى تلد منه عند الامام فاذا ولدت فاللبن يكون
من الثاني وفيه اشعار بان اذا لم تد زوجة قطا وليس لبنها ثم نزل لا يحرم رضيعها على ولده
من غير ما والقول قولها مع يمينها فيه اسى في عدا قصد الفساد وانما ثبت الرضاع بما
يثبت به الحال اسى بستره اذ رجلين او رجل وامرأتين لان في اتيان زوال ملكة النكاح
فلا يقبل الا بالنية او بالتصادق وقال الشافعي يقبل شهادة اربعة من النساء وقال
مالك بامارة موصوفة بالعدالة وفي التوسيع بل يتوقف بنبوت الرضاع على دعوى
المرأة الظاهر انه لا يتوقف على الدعوى كما في الشهادة بطلاقها ولو قال الزوج شيئا
ان زوجته سواء قبل النكاح او بعده هذه اقبح او امي او نبي من الرضاع ثم ادعى الخطأ
صدق الزوج في دعواه لانه اقر فيما يحرم فيه الخطأ فكان معذورا وقال الشافعي
لا يصدق بل يفرق بينهما اذ لم يقر بالو ثبت على قوله وقال هو حق كما قلت ثم
تزوجها ففرق بينهما واذا اقرت ثم اكدت نفسها وقالت اخطأت وتزوجها جاز
كما لو تزوجها قبل ان تكذب نفسها لان اطعمة ليست اليها ولو اقر اجمعا ثم اكدت نفسها
وقال لا اخطأ ثم تزوجها جاز وكذا في النكاح كما في الحائضه **باب الطلاق** لما كان

الطلاق متراضا النكاح طبعيا اخره وصفا ليوافق الطبع الوضع وانما ذكر كتاب الرضا
بينها المناسبة بين الرضا والطلاق من جهة ان كلامها لوجب اقامة الا ان ما بالرضا لوجب
حرمة مؤنة فقد علم على ما لوجب حرمة ليست بمؤنة بل مغيبة بغاية معلومة والطلاق اسم
بمعنى المصدر من طلق الرجل امرأة تطلقا كسراج والسدم من التسريح والتسليم او مصدر
طلعت بضم اللام وفتحها طلاقا وعزلا خفت خفت نفى الضم وفيه دلالة الادب ان لفظة
وسبب حاجة الاطلاق عند تباين الاخلاق وتوطئة كونه الزوج مختلفا والمرأة منكوبة او
في سره لتعلم معها محلا للطلاق وحكم وقوع الفقرة بموجبها انقضاء العدة في الرجعي وبردونه
في البائين وركنه نفس اللفظ ومجانسته من مهابوت التخليص به من المكاره الدينية والشريعية
ومنها جعله في يد الرجال للنساء وشرعه تامة واما وصفه في الاصح فظهور الحاجة كما في الفقه
وهو في اللغة عبارة عن رفع القيد مطلقا يقال اطلق الفرس والايه ولكن يستعمل في النكاح
بالتفصيل وفي غيره بالافعال ولهذا في قوله لامرأة انت تطلق مطلقا بالتشديد لا يحتاج فيه
الى التنية وتخفيفها يحتاج كما في التبيين وفي السريعة هو ان الطلاق رفع القيد التام
شرا خراج به القيد التام تسامح الوفاق بالنكاح خرج به رفع قيد غيره كرفع قيد الملك
بالفاق وكذلك خرج به القيد التام تسامح الحاجة بقوله شرعنا به واعلم ان في الفقه
منقول من مردود عكس اما مردودا في الفسوخ لانها ليست بطلاق فقد وجد الحد ولم يوجد الحدود
اما عكس في الطلاق الرجعي فانه ليس فيه رفع القيد فقد استثنى الحد ولم ينف الحدود والاول
ان يقول رفع قيد النكاح بمقتضى خصوص كذا الفقه لانه ما استثنى على مادة طالق صريحا
ولو كان رجعي لانه طلاق في الحال او كناية لمطلقه بالتخفيف وخرج ما عداها بقول بعضهم
رفع قيد النكاح من ابد في محله غير مطردا في الفسوخ واستثنى على ما لا حاجة
اليه فان كونه من الابل في المحل من شرط وجوده لا دخل له في حقيقته والتعريف لمردود ما تم
اعلم ان الطلاق على قسمين سني وبدعي والسني نوعان سني من حيث الوقت وسني
من حيث العدد وهو احسن وحسن والبدعي بدعي من حيث الوقت وبدعي من حيث
العدد وباد بالاحسن شرف فقال الحسن انما حسن الطلاق بالنسبة الى البعض الاخر
ان سني في نفسه حسن تطبيقها واحدة في طهر الاجتماع فيه ونزكها حتى تنقضي عدها كما روي
النسبي في ان عدمه فانما يستحب كونه بعد من النسيء وقل ضررا بالمرأة ولم يقل احد

انه مكروه اذا كان طائفة ومن الناس من قال لا يباح الا الضرورة لقوله عليه السلام ان الغرض
المباحات عند الله الطلاق لكن فيه كلام لا كونه الطلاق بمقتضى الاستمرار ترتب لازم المكروه
الشرعي لو كان مكروها بالمعنى الاصطلاحي ولا يلزم من وصفه بالغرض الكراهية الا اذا لم يصف بالاجابة
وقد وصفها لا اذ اقبل التقييد لبعض ما اضيف اليه وغاية ما فيه انه مبغوض اليه سبحانه
ولم يرتب ما ترتب على المكروه كما في المنع ودليل نفي الكراهية قوله تعالى لا جناح عليكم
ان تطلقتم النساء ما لم تنسوهن وطلاقة عليه السلام حقت تمامه سبحانه ان يراجعها
فانها صوامة قوامه وبه يطل قول يوض لا يباح الا كبر كطلاق سودة واما ما روي عن
الله كل ذواق مطلق والتشابه تحول على الطلاق لغير حاجة به دليل ما روي من قوله
عليه السلام انما امرأة اختلفت من زوجها من غير نسيء فعليها لعنة الله والملائكة والناس
اجمعين وحسنه وهو سني انما ثبت بالنسبة كما في الاصلاح ولا وجه لتخصيصه بالاحسن
الطلاق سني ايضا كما في الفقه وغيره وكس ان الاحسن سني بالاجماع لم يخرج الى التفرع
وشرح بكثرة الحسن سنيا احترازا عن قول مالك انه ليس سني لانه عندنا سني دون الاول
تأمل تطبيقها لتمام اظهار الاجماع فيها اذا كانت مدخولا بها لقوله تعالى فطلقوهن امره
عليه السلام ابن عمر بن الخطاب ويطبق لكل فرد واحدة ولا بدعية فيما امرت به اجماع على قول
مالك انه بدعة ولا يباح الا واحدة ولغيره اى لغير المدخول بها طلاقا ولو كانت في الطهر
وهو سني من حيث العدد ومن حيث الوقت ايضا ولا يمنع كونه في الحيض كونه سنيا
لان السني من حيث الوقت طلاق في طهر لا وطئ فيه مخصوص بالمدخول بها وفي غيره لا يضر
كونه في الحيض لانه غير المدخول بها لا يقل الرغبة فيها بالحيض لان الاستثناء في الرغبة
في امرأة لم يقل فيها فلا يكون اقداره على طلاق الحاجة بخلاف المدخول بها فان الرغبة
فيها يقل بالحيض فمردود دليل الحاجة الى طلاقها وقال زفر بن زفر وكبره في الحيض قياسا
على المدخول بها وفي الهداية وغيره يستوى من حيث العدد المدخول بها وغير المدخول
بها انتهى لكن الاستواء بينهما مطلقا متعذر لان السني من حيث العدد في المدخول بها ثابت
بقسمين ان يطلقها واحدة وان يطلقها باخرين عند الطهرين ولا يتصور ذلك في غير المدخول
بها اذ لا عدة لها كما سياتي تأمل والايه والصغيرة والاطفال يطلقن للنسبة عنه
شهر واحدة لان الاشهر قائمة مقام الحيض في الاصح وينبغي ان يطلقها في فترة الشهر مني ليفصل

بين كل تطليقتين شهر بالانفاق وعند محمد وزفر لا تطلق الحامل للسنة الواحدة لا مرة
 حدها شهر واحد فلا يصلح للتفريق كالطهر الممتد ونهاها الحامل لا تحيض مدة حملها فصار
 حالها بخلاف الممتد طهرها وجاز طلاقها في السنة والصغيرة والحامل عقيب الجماع
 لا الكراهية في ذوات الطيبين التوهم الجبل وهو ميقود بها واعلم ان البدعي على نوعين بدعي
 لمع يعود الى العدد وبدعي لمع يعود الى الوقت وقد جاء بالاول فقال وبدعيه من
 بدعي الطلاق عددا تطليقها ثلاثا او اثنتين بخلاف واحدة مثل ان يقول انت طالق ثلاثا
 او اثنتين وهو حرام حرة غليظة وكذا عاصبا لكن اذا فحل بانه من عند الشافعي هو مباح
 واعلم ان في الصدر الاول اذا سل السلات حيلة لم يحكم الا بوقوع واحدة لا زمن عمر من السنة
 ثم حكم بوقوع السلات لكثرة بين الناس تهديدا وطهر واحدة لا رجعة فيه لا كراهية مدخولها
 وقيد بقوله لا رجعة لان ان تخلدت الرجعة فلا يكره عند الامام وهو قول زفر وعندهما يكره
 وان تخلد الزوج بينهما فلا يكره بالجماع وقيد المدخول بها لانها ان لم تكن المدخول بها فطلقت
 ثانيا في طهر لا يقع لانها لا تتبع للحال للطلاق لعدم العدة عليها او في طهر جامعها فيه بدعي
 الطلاق وقتا وهو تطليقها واحدة في طهر جامعها فيه لكن عبارة قاضية غريزة وعطف
 على ما سبق صعبوبة تدبر وكذا بدعية وقتا تطليقها في الحيض ولو كان مدخولها اياها ما كوز الاول
 بدعي فلانه خلاف السنة وما الثاني فلقوله عليه السلام في حديث ابن عمر قد اخطا السنة
 ويجب مراجعتها ان طلق المدخولة في الحيض ولو زاد فيه كما في الاول لانه لو لم يراجعها فيه
 طهرت نفرت المعصية في الفسخ في الاصح حكما بحقيقة الامر وزفر للمعصية بالعدد
 الكس برفع اثرها وهو العدة وقيل يستحب في العدة ويرى لان النكاح مذوب ولا يكون
 الرجعة واجبة فاذا طهرت المراجع بها ثم طهرت في الحيض ثم طهرت طهرت طهرت
 وان شاد امسكها كما ذكر في الاصل وهو ظاهر الرواية عن الامام وهو قولها لان حكم الطلاق
 الاول لا ينفذ في كل وجه لانها لا يجب في الطلاق بان يكون جميعا بين طلاقهن في وقت واحد
 وهو كونه وقيل قلنا الطحاوي يجوز ان يطلقها في طهر الذي في تلك الحقة وفي
 الحقة قال الكوفي ما ذكره الطحاوي قول الامام وما ذكره في الاصل قولها وما قال الامام هو
 قياس لا يظهر مما جاء فيه وقيل بالنسبة في الاول قول الامام وزفر وان نيت قول
 ابو يوسف وقول محمد غلط وفي الفقه الشافعي ما في الاصل قول الفقيه في موضوع ما

مذهب الامام الا ان يحكى الخلاف ولم يحكى خلافا فيه فلذا قلنا هو ظاهر الرواية عن الامام
 وبه قال الشافعي في المشهور وما كنت واحدا وما ذكره الطحاوي رواية عنه ولو قال بالموطوعة
 وهي من ذوات الطيبين انت طالق ثلاثا للسنة ولا نية له وقع عند كل طهر طهقة واحدة
 لان الامام للاختصاص فالمنع الطلاق المخصوص بالسنة والسنة مطلق فيصرف الى الكامل
 وهو السنة عددا ووقتا فوجب جعل الثلاث معفا على الاطهار ليقع واحدة في كل
 طهر كما في الفسخ قيد بالموطوعة لان في غيرها وان كانت حادثة وقعت في الحال طهقة
 ثم لا يقع عليها شيء ما لم يتزوج ثانيا فان تزوجها ثانيا يقع طهقة ثانية وان تزوجها ثانيا
 يقع طهقة ثالثة كما في اكثر المعبرات فما في المعراج من وقوع السلات للحال بالجماع سهو
 ظاهر كما في البحر وانما قيدنا من ذوات الطيبين لانها لو كانت من ذوات الاشهر يقع
 للحال طهقة وبعد شهر اخر وبعد شهر اخر وكذا الحامل وعند الشافعي يقع السلات الحال
 لانه لا بدعت عنده ولا سنة في العدد وان نوى الوقوع حيلة اس وان نوى ان تقع السلات
 الساعة او عند كل شهر واحدة صححت نيته خلافا لفرقة الاطبع بدعية فلا يكون سنة ولان
 سنة وقوعا لا ايقاعا لانا ناعرفنا وقوع السلات بالسنة فكانت ككلامه فيعلم عند
 السنة ذوات الطلاق كما في الاختيار والفاظ طلاق السنة على ما روى عن ابي يوسف للسنة
 وفي السنة ومع السنة وعلى السنة وطلاق السنة وطلاق العدل وطلاق عدلا
 وطلاق الدين والاسلام واحسن الطلاق واجده او طلاق الحق او القرآن او الكتاب
 وكل هذه تحتمل على اوقات السنة بلانية لان كل ذلك لا يكون الا بالامور به كما في الفسخ
 ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ صرا وعبد ولو كان الزوج مكرها فان طلاق صحيح الاقرانه
 بالطلاق لان اقراره يحتمل للمصدق والكذب وقيل ان الكراهة على رأسه رجع جانب
 الكذب وكذا الداعب والهاذل بالطلاق لقوله عليه السلام ثلاث جد من جد وظهر من
 جد النكاح والطلاق والعاقبي او كان الزوج سكران زال العقل فان طلاق واقع
 وكذا اخلعه واعتاق خلافا لما في دفع لا يقع في احد قوليه وهو اختيار الكوفي والطحاوي
 لان الايقاع بالصدق الصحيح وليس فيه ذلك كالنكاح وبهذا لا نرى صحة التصرف العقل
 وقد زال فصار كذا له بالبح والدولة ولنا ان العقل زال بسبب هو موصية فيجعل باقيا
 زجره حتى لو سرب فصدع رأسه وزال عقله بالصداع لا يقع واختلفوا في اذا سرب

احكم بها او سب الضرورة فسكر وطلق وفي الخاتمة الصحيح عدم الوقوع كما لا يجد ولو سكر
من الائمة المتخذة من الطوب او العسل لا يقع عند الشك في هو الصحيح كما في الخاتمة
ونحوه يقع في الائمة الصوي انه ان سكر من محرم يقع ولو زال بالمع والبن الرماك لا يقع
وغر الام انه ان كان يعلم حين سرب لا يقع فيقع والا لا بد منها لا يقع من غير فصل وهو الصحيح
كما في البحر وفي الطهارة ولو سكر من النبي وطلق امرأة تطلق زحرا وعليه الفتوى انتهى لكن
يصح صاحب البحر وغيره عدم الوقوع كما مر فلا بد ان يتأمل عند الفتوى لانه من باب الديانة
او كذا الزوج احسن يقع بانساره المعهودة فانه اذا كانت له امرأة تعرف في كتابه وغيره
من المقررات فهي كالعبارة من الناطق يستحق ان اذا اوله اخرس او طمى عليه ودام
وان لم يدم لا يقع كما في البيهقي ونقل عن المتقي المريض الذي اعتقل لسانه لا يكون كالآخرس لا يقع
طلاق صبي ولو مر اها فقد ايدته المقررة ونحوه تقول عليه السلام كل طلاق جائز الا طلاق
الصبي والمجنون وهذا ذكره ما علم بطريق المفهوم واذ كانا معتبرين في الروايات لكن في ذكره صريحا
قوة ظاهرة وفي التذير لو طلق الصبي ثم بلغ فقال اجرت ذلك الطلاق لا يقع بخلاف ما
اذا قل او فنته فانه يقع وانما لم يقع لانعدام الاختيار فيه وكذا المنع عليه والمهرم
والدهوس والمعتوه وهو اختلال العقل بحيث يخط كلامه فيرتبه مرة كلام العقل ومرة
كلام الجنان ولا يقع طلاق سيد على زوجة عبده لانه ليس بزوجة واعتباره امر اعتبار عدد
الطلاق بالنساء لا بالرجال عندنا وعند الائمة السليمانية اعتباره بالرجال فطلاق المرأة ثلاث
ولو كانت عبدة فطلاق الامة متناه ولو كانت تحت حر لقوله عليه السلام طلاق الامة متناه
وعندها يفتن هذا بحث طويل فليطالع في شروح الهداية **باب ايقاع الطلاق** لما ذكر اصل
الطلاق ووصفه شرعا في بيان تنويعه من حيث الايقاع لانه لا يخلو اما ان يكون بالصريح
واما ان يكون بالكناية والصريح ما كان ظاهر المراد بغير الاستعمال والكناية ما كان مستترا
او دفترا في الامة فقيل من حيث الطلاق ما يستعمل فيه اي الطلاق خاصة اي حال
النية مخصوصا بالطلاق بين الالفاظ ولا يحتاج الى نية كما في الصحيح موضوع للطلاق شرعا
فما حقيقة فيه فاستفني عن النية في ان يكون نسي من ذلك الطلاق غير الصريح لا يصدق قضاء
لانه خلاف الظاهر ويصدق ديانة لاحتمال كلامه ذلك بخلاف ما اذا صرح وقال انت طالق
من وفاق في يقع عليها نسي في القضاء لانه لا يخلو باجماع الالفاظ وانوس الطلاق غير العمل

لا يصدق قضاء ولا ديانة لعدم استعمال الطلاق فيه حقيقة ولا جازا ولو قال انت طالق من هذا
العمل يقع الطلاق قضاء ولا ديانة وهو اي صريح الطلاق انت طالق ومطلقة وطلقت بتمديد الالفاظ
فيها وهذا يدل على ان الصريح سواء في ذلك وليس بمراد والاول ان يقول كانت طالق كما في الكثرة
لاستعمال الكاف بعدم اطماعه بدرو في الفتنة وفي المتل يدخل نحو طلاق او طلاق او طلاق
كذا يفرق بين العالم والجاهل على ما قال القاضي فان قال بقوله نحو لا يصدق قضاء الا
بالاشهاد عليه وكذا انت طالق او طلاق باسحق او طلاق شرعا كما في الطلقة ولم يشترط علم الزوج
معناه فلو قلته الطلاق بالعربية فطلقتها بلا علم به وقع قضاء كما في الظهيرة والنية وفي الفتوى
لو طلق النبط بالفارسية يقع ولو تكلم به العربي ولا يدري لا يقع وفيه نوع مخالفة لما قبله الا ان
في الاول يريد الزوج الطلاق بهذا اللفظ وان لم معناه بخلاف السابقة فلو خالفه تدبر ويقع
بطل منها من هذه الالفاظ وما في معناه من الفاظ الصريح طلقة واحدة رجعية لانها مستعملة
في الطلاق لان غيره فكانت صريحة يعقب الرجعة بالنس وهو قول تعالى الطلاق مرتين
فامسك بمعروف ولا تات بقوله امسك هو الرجعة في التعبير بالامسك يدل على بقاء النكاح
ما دامت العدة باقية لا الامسك استدامة القائم لا إعادة الزمان وفي المحيط قال انت طالق
بترسيم القاف حالة الرضاع لا يقع ما لم ينول لانه كالكناية ولو قال يا طال يقع وان لم ينول لان
الترسيم يحكم كناية في المنادى فصار كانه افصح بالقاف وان وصية نون اكثر من واحدة لانه
الطلاق لم يذكر بل نبوة بطريق الاقتضاء والمقتضى ثبت بقدر الضرورة ولا ضرورة في الاكثر
بل تدفع بالقل الميقن وقال زفر والائمة الثالثة يقع ما نوى وهو قول الامام اول الامر رجع
عنه لانه الاكثر محتمل لفظ لانه ذكر الطالق ذكر للطلاق لغة كذلك العالم ذكر للعلم وفي اجوبة
واسئلة في الاصول وفي شروح الهداية فليطالع او نوى واحدة بآية لانه خالف الشرع
حيث قصد نيتها سحر ما علقه التارخ فيلغو قصده وقوله معطوف على قوله طلقك انت
الطلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاق وكذا انت مطلق او تطلقك او طلقك
طلاق او بالفارسية لو طلاق او تطلق طلاق او تطلق داو او دامت طلاق كما
في الفتنة لا يقع بطل منها واحدة رجعية وان وصية نون بالمصدرتين او بآية
اما وقوع الطلاق باللفظة الاولى فلا المصدر يذكر ويراد به الاسم يقال رجل عدل اعاد
او يكون المعنى انت ذات الطلاق واما بالثانية والثالثة فظاهر لانه يذكر النعت وحده وهو

طالق يقع فيذكر المصدر مع مرفا او منكرا او فاعلا يحتاج فيه الى البتة لانه صريح فيه ويكون رجييا
 ولا يصح نية التنتين لان جنس الطلاق ليس بكنية الالة فلو نوى به التنتين في تطبيق الالة
 يقع تنكها وقال زفر والشافعي يقع ما نوى من الاعداد وزاد في بعض النسخ البعز المعول عليها
 قوله وان نوى بآنت طالق واحدة وبطلاق اخرى وقتا لكل واحد منها يصح لما يقع
 باضارانت فصار انت طالق فيقع رجعيته اذا كانت مدخولا بها والالتى التالى كما ذكر
 المعبرات فعلى هذا ليست هذه المسئلة ان يكون في النسخ المعول عليها الا ان هذا منقول عن
 ابي يوسف وابي جعفر ومنعه في الاسلام فتركها لانه قد تدر وان نوى التلات وقص
 لانه اللفظ مفرد فلا بد من ماعاات غير ان الفرد نوعا فموجب في و هو ادنى الجنس فموجب
 وهو جميع فانه نوى صوت نية لانه اللفظ يحمى ولا كذلك التنية كما ذكرنا وفي المبسوط اذا قال
 لاخر اخبر امرأتى بطلاقها فمطلق سواء اخبرها به او لا لاخر حرف الباء لا يعلق لصاق فيكون
 معناه اخبرها بما اوقعت عليها الطلاق موصولا بالايقاع وذلك يقتضي ايقاعا سابقا وكذا
 نوقال اصلها بطلاقها او بترها بطلاقها فمطلق بغيرها ولا وكذا لو قال اخبرها انها طالق
 او قال بها انها طالق ويقع الطلاق باتصافه اى الطلاق الاضافة بطريق الوضع في انت طالق
 ونحوه وبالتجزيز فيما لا يعبر به عن الجزية الى جملتها اى المرادة كما مر من قوله انت طالق ونحوه وانما
 ذكره تمهيدا للذكر بعده وفي القهستان ومع اضافة الطلاق الى كلها نحو كلكت او جميعك
 او جملتك طالق وبطل دعوى الاستفاد عنه بقوله انت طالق فعلى هذا لو ترك قول كما مر
 في الاول والى ما ان جزاءه بغيره عن الجزية فالقربة لقوله تعالى فغير رقبته والعنق لقوله تعالى
 فبقيت انما قدم لها خاضعين اى ذواتهم ولهذا لم يقل خاضعة والراس يقال امرى حسن داء
 راسك اى ما دمت باقيا كمن هذا فيما يلفظ الاضافة الى الراس اما اذا قال الراس منك
 طالق وادى الراس فقط ووسع يده بل قال هذا الراس طالق واتى بالراس المرادة الصحيح
 انه يقع في الخاتمة والوجه لقوله تعالى ويبقى وجه ربك اى ذات الكريم والروح في قولهم
 بقت روحك ان نفوس البشر والجن في قولهم جسد فلان يخلص من ذل الروح اى نفس
 والفرق بينها الاضراف داخل في الجسد واما البشر وكذا تجسدت ونفسك وجسمك
 وصورتك وفي الامت والدم خلاف الفرع لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الفروج
 من لم يوج قد قامه وانما في الحديث غريبا وفي الفقه يخلق على المرأة الطلاق ببعض

فلو كان
 فلو يقع
 فلو يقع

على الكل او باضافة الجزاء متابع منها اى من المرادة كنعفها وملكها لانه الطلاق يقع في ذلك
 الجزاء ثم يرمى الى العمل فتقع في العمل كما اذا اعتق بعض جارية ولا المرأة لا تحل التحريم
 في حكم الطلاق ذكر بعض ما لا يجزئ كذكر كل لا باضافة اليدها او رجلها اى لا يقع باضافة الطلاق
 الى جزاء غير متابع لا يعبر به عن الكل كاليد فانه قبل اليد يعبر بها عن الكل قال الله تعالى ثبت يد الرب
 ولا تقوا ما يدرككم الى التهلكة لانه المراد النفس كما صرح به التفاسير اجيب بان مجرد الاستعمال لا يكفي
 بل لابد من شئوع ذلك الاستعمال وكونه عرفا واستعمال اليد في الكل كما ذكرنا عند قوم
 يعبرون به عن الكل بل اى عضو كانه عا طلة يقع الطلاق في عرفهم ولا يقع في عرف غيرهم كما
 في اكثر المعبرات او ظهر با او بطنها والاصح انه لا يقع وكذا في البضع كما في الزمعي مع نصهم
 بالوقوع في الفرج بخلاف فلا بد من الفرق بينهما وعند الائمة الثلاثة وزفر يقع ايضا وكذا الطلاق
 في كل جزء معين لا يعبر به عن جميع البدن كالاصابع والعين والانف والصدر والاذن والمهبر
 واما باضافة الى الشعر والظفر والسن والريق والفرق فلا يصح بالاجماع وفي الفقه تفصيل
 فليطالع ولو طلقها نصف تطليقة او سدسها او ربعها طلقت واحدة وكذا الجواب في كل جزء
 سواه كالتنين او قال جزاء من الف جزاء من تطليقة لانه الشرع ناظر الى صوت كلام العاقل وليس له
 ما لم يكن عرا لا لغا وكذا اعتبر العضو عن القصاص عضوا فلما لم يكن للطلاق جزء كان كذلك كله
 بغيره كالعضو فعلى هذا لو قال جزاء المطلقة تطليقة لكانه اخبر واسم وفي المحيط اذا لم
 يتجاوز من الجميع اجزاء تطليقة كقوله نصف تطليقة وسدسها وربعها فانه يقع واحدة لانه
 الاسم اذا اعيد معرفة كانه عين الاول وان جاوز كما اذا قال نصف تطليقة وملكها وربعها
 فالتى رانه يقع تنكها لانه زاد على اجزاء تطليقة فلا بد وان يكون الزيادة من تطليقة اخرى
 فتكامل وهذا اذا اضيف الاجزاء الى تطليقة واحدة تقع ثلث لانه اضاف كل جزء الى تطليقة
 منكدة فافتق كل جزء تطليقة على حدة لانه الاسم اذا اعيد نكرة كانه غير الاول وفي الفقه اخرج
 بعض التطبيق لغيره بخلاف القاعه فلو قال طالق ثلاثا الا نصف تطليقة وقع التلات
 وهو قول محمد وهو الميروي يقع في قوله انت طالق ثلثة اصناف تطليقتين ثلث على الصحيح
 لان نصف التطليقتين طقة واذا جمع بين ثلثة اصناف يكون ثلث تطليقات ضرورة وفي
 ثلثة اصناف تطليقة تنكها لانه ثلثة اصناف تطليقة يكون طقة ونصفها فتكامل النصف
 فيحصل طقة وقيل ثلث لان كل نصف يكون طقة لانه لا يقبل الجزئ فيصير ثلث اصناف

تطبيق ثلاث تطلقات وفي الشئ لو قال انت طالق فمضت طلقة يقع واحدة ولو قال لا ربح
 لسنة يمكن طلقة طلقت كل واحدة منهن واحدة وكذا لو قال يمكن طلقته او ثلاث او اربع
 الا اذا نوى كل طلقة ببنين جميعا فيقع على كل واحدة منهن ثلاث الا في الطلقين فيقع على كل
 واحدة منهن ثلثا ولو قال يمكن خمس تطلقات ولا يثبت طلقت كل واحدة منهن طلقتين
 وكذا ما زاد لا تحل تطلقات فانه زاد على الثمان لكل واحدة منهن طالق ثمانية ولو قال فلا يثبت
 ثمانية وفلان معها او قال انكنت فلانة معها في الطلاق طلقت ثمانية ثمانية ولو قال لا ربح اثنتي
 طوالق ثمانية طلقت كل واحدة ثمانية كما في الاختار وفي المنع ولو قال امراة طالق امراة
 او اتي طالق ثم قال ردت واحدة لا يصدق ولو دخلت في الطلاق على اخديها
 ولو قال امراة طالق ولم يسم امراة طلقت امراة ولو كان امراة كلت هما معروفه مرفقة
 الا انها شاة ويقع في قوله انت طالق من واحدة الى اثنتين او ما بين واحدة الى اثنتين طلقة
 واحدة او ما بين واحدة الى ثلاث مثله عند الامام لان الغاية الاولى عنده تدخل تحت المغيا
 لا الثانية لقولهم خدم من مال من درهم الى عشرة فانه اخذ العشرة وعند زفر لا تدخل الغايات
 لقولهم لعبت من هذا الخايط الى هذا الخايط فانه المبيع ما بينهما لا يقع في الاوالة وفي الثانية
 تقع واحدة وهو القياس روى ان الامام او الاصمعي قد حاج زفر وقال كم سنك فقال ما
 ستم وسبعين فقال انت اذا بن تسع سنين فخير زفر لكن هذا يستعمل عرفا في ارادة الاقل
 من الاكثر والاكثر من الاقل ولا عرف في الطلاق اذا لم يتعارف التطبيق بهذا اللفظ فيبقى
 على ظاهره تأمل وفي قوله انت طالق واحدة بالنصب في اثنتين تقع واحدة ان لم يتوسل
 كنه صريحا او نوى الضرب والطاب وكان عارفا يعرف الطاب وقال زفر والطعن يقع
 ثلثا وهو قول الامم الثلاثة لان الشئ معروف من عند اهل الطاب ان واحد اذا ضرب
 في اثنتين يكون اثنتين فخير كلام عليه بانه ان الضرب يصفى احد العددين بعدد الاخر
 فقوله واحدة في اثنتين كقوله واحدة مرتين ولنا ان حمل الضرب في تكملة الاجزاء ولا في زجاة
 بعد المضروب الى الغرض منه ان كسر يقع عند القسمة فيخرج واحدة في اثنتين واحدة ذات
 جزئين وتكملة اجزاء المطلق لا يوجب تعدد ما كايما في قوله نصف تطلقه وسدسها وربعاها
 وربع في الفتح قول زفر في الكلام في عرف الطاب في التركيب المنطوق كونه احد العددين
 نصف بعدد الاخر والعرف لا يمنع والعرف انهم يعرفهم واراها فصار كما لو وقع بمكة

او قلت تطلق واحدة ولو خيرا للغير
 ولو قال لامرأتين لم يدخل بواحدة منهما
 امرأتى طالق صح

عند الامام وعند طلقه ثمانية
 ويقع في قوله انت طالق من واحدة
 الى ثلاث صح

عشر من سنين الى سبعين عند
 زفر الى ست استحيات يقع
 في الاوالة وفي الثانية ثلاث
 لقولهم خدم صح

اخرى

اخرى فارسية او غيرها وهو يدعيها بهذا التبرير والغاية لكن ان عمل الضرب عند اهل الطاب
 انما يكون في المحرمات احب لانه المعاني الشرعية والطلاق من المعاني الشرعية فلا يفيد قصد
 تأمل وان نوى واحدة واثنتين او مع اثنتين فثلاث اما بنية الواو فلا يثبت طلقة فاحرف الواو
 للجمع والحرف بجميع المطروقات ويقارنه ويقتل به فتصح ان يراد به معنى الواو والامام فلان
 في لفظه كجئ بمفعول مع كما في قوله تعالى فادخل في عبادي ابي مع عبادي وفي الكساف ان المراد
 في جملة عبادي وقيل في اجساد عبادي ولينوده قراءة في عبادي وعلى هذا في حقيقته
 ولا يخفى ان تأويلها مع عبادي ينبغي عنه وادخله جنه فادخلها معهم ليس الا الى ابنته فالوجه
 ان يستشهد على ذلك بحقوقه تعالى ونجى وغير سبائهم في اصحاب ابنته كما في الفتح هذا الذي
 ذكرناه في الموطوءة وفي غير الموطوءة انما اذا قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة في اثنتين
 يقع واحدة مثل واحدة واثنتين انما اذا قال لغير الموطوءة انت طالق واحدة
 واثنتين حيث يقع واحدة ولا يبقى للثنتين محل كايما وان نوى مع اثنتين فثلاث فيها
 انما في غير الموطوءة كما يقع ثلاث في الموطوءة لانه واحدة مع اثنتين يقع معا فلا يخل
 كونها غير موطوءة وقوعها معا وفي اثنتين في اثنتين يقع ثلثا وان نوى القرب كجئ
 ان لا يزيد في المضروب عندنا خلافا لغيره والاثمة الثلاثة كايما هذا اذا لم يكن له بنته وكذا
 نوى بمفعول الواو او بمفعول مع وهي مدخول بها فهي ثلث وفي غيرها اثنتان في الاول وثلاث
 في الثاني وفي قوله انت طالق من هنا الى هناك تقع واحدة رجعية وقال زفر بانه لانه
 وصف بالطول ولا يتقص بايقاع الرجعي فيها لو صرح بالحلول لانه الكناية اقوى من الصريح ولنا
 انه وصفه بالحقير لانه الطلاق منه وقع وقع في الاماكن كلها ولفظ لا يحكم القصر لا ليس
 بحكم وقصر حكمه لكونه رجعي وذكر بعضهم ان قوله الى هناك للمرأة دور الطلاق صح لو قال
 لتطبيقه الى هناك يكون بانيا كما في البين وفي قوله انت طالق بمكة او في مكة او في ثوب
 كذا وهي لالب غير او في الشمس او في الظل او انت طالق مرفقة او مصلية تطلق الحال
 حيث كانت المرأة لانها الطلاق لا اختصاص له بمكان او ظرف ودخاخره ولو قال اردت
 في دخولك مكة خاصة صدق ديانته لاقضاء لانه خلاف الظاهر بخلاف الاضافة الى
 الزمان المستقبل لا يقع في الحال لانه كالتعليق كما اذا قال قال الى الشئ الى رأس
 الشهر وكذا خلافا لغيره كما في اكثر المقربات لكن في الشئ يقع في الحال عند ابي يوسف

وفي انتهاء الساعات والشهور عند ما وان نوى التخيير يقع في الحال اتفاقا ولو قال انت طالق
 اذا دخلت مكة او في دخولك لا يقع الطلاق ما لم تدخلها لانه علقه بالدخول في الاول
 وكذا في الثاني كما لو صرح بالشرط الصحيح استتارة الظرف لادارة الشرط المقارنة بين من الشرط
 والظرف من حيث ان المظروف لا يوجد بدو الظرف كالمسوط لا يوجد بدو الشرط فيخرج
 عليه عند تدرج معناه اعني الظرف وكذا اذا قال في لبك او ذاك لك ولا فرق بين كونه
 ما يقوم بها فعلا اختياريا او غيره حتى لو قال في مرضك ووجعك او صلاتك لم تطلق
 حتى يمرض او يقضي كما في الفقه وكذا الدار في الصور كلها اما لو قال انت طالق لدخلك
 الدار او لجيك فطلق للحال **منه** يعني في اضافة الطلاق الى الزمان اعم ان كان في الطلاق
 منف من هذا العلم ونحوه صنف مترجم بالباب والباب تحت صنف مسمى بالفصل والكل تحت
 الصنف الذي هو نفس العلم المدونة فانه صنف خال والعلم مطلقا بمعنى الادراك جنس
 وما تحت من اليقين والظن نوع في المطلب قال لامرأة انت طالق غدا وفي غدا يقع
 الطلاق عند الصباح لانه وصفها بالطلاق في جميع الغد في الاول كله جميعه هو مسمى الغد فتعين
 الجذر الاول لعدم المراحم وفي الثاني وصفها في جردته واذا زاد اضافة لا وقت فانه
 لا يقع للحال وهو قول الشافعي واحدا خلافا لما كلف فانه قال يقع في الحال وهو منقوض
 بالتدبير وان نوى الوقوع وقت العصر في قوله غدا صحت ديانته لا قضاء لانه اضاف
 الطلاق الى الغد والغدا اسم لجميع اجزاء اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس فاذا وقع الوقوع
 في بعض اجزاء اليوم وفي جميع كذا خلاف الظاهر لارادة التحصيل من اليوم فلا يصدق
 ولكن يصدق ديانته لا احتمال كذا في ذلك لان العلم بكتم المخصوص وهو اخر النهار فانه
 قيل العام ما بين اول افراد استنفقة الحدود ونقط غدا ليس كذلك فانه كبره في موضع الا
 فاما يكون من صيغ العموم اجيب بما في من باب تنزيل الاجزاء منزلة الافراد في رايه المظنة
 وان نوى الوقوع وقت العصر في الثاني اس في غدا يصدق قضاء ايضا ان كان يصدق
 ديانته عند انما لا حقيقة كذا في الظرف لا يوجد استتار المظروف وانما يتعلق بالمراد
 الاول عند عدم اليقين لعدم المراحم خلافا لما كانا عندهما هو الاول سواء المراد منها
 الظرفية فالجواب عند ان الظرفية فافرق وجواب ان قوله غدا لا يستوجب لانه تساءل
 المفعول به ونظيره قوله لا لكك شهر او في الشهر ودها وفي الدهر فانه لا يستوجب

فان البعض فقد نوى التحصيل وهو خلاف الظاهر كما بيناه اما اذا عين اخر النهار فكان
 التعين المقصود او من المضروب وعلى هذا الخلاف انت طالق في رمضان ونوى اخره
 وفي المصح وما يتفرع على حذف في ذواتها لو قالت انت طالق كل يوم يقع واحدة وعند
 زفر يقع ثلاث في ثلاثة ايام ولو قال في كل يوم طلقت ثلثا في كل يوم واحدة اجماعا كما لو قال
 عند كل يوم او كلما مضي يوم وفي الخلاف انت طالق مع كل يوم تطليقة فانها تطلق ثلاثا
 ساعة خلف ولو قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم يعني الاول ذكر حتى يقع في
 الاول في اليوم وفي الثاني في غدا لانه حين ذكر ثبت حكمه بخبر او تعليقاً فلا يخفى التغير بذكر
 الثاني لانه المعلق لا يقبل التخيير ولا المغير التعليق بخلاف ما اذا قال انت طالق اليوم اذا جاء
 عند حيث لا يقع قبل غدا لانه تعليق لمجي غدا فلا يقع قبله وذكر اليوم لانه وقت التعليق
 لكن فيه اسئلة واجوبة فليطالع في الفقه وغيره هذا اذا لم يدطف بالواو فلو عطف بها به
 قال انت طالق اليوم وغدا وانت طالق غدا اليوم تقع واحدة في الاول وفي الثانية
 مثله وقال زفر تقع واحدة ولو كرر الشرط به قال اذا جاء غدا واذا جاء بعد غدا يقع بكل
 واحدة منهما والتفصيل في التسهيل فليطالع وفي التبيين لو قال انت طالق اخر النهار وان
 لم تطلق اثنين ولو عكس تطلق واحدة ولو قال لا جنبه انت طالق ان تزوجك فهو
 لغو وكذا انت طالق امس وقد كلفها اليوم لانه السنة الاحلة مفهومة منافية لما لمسه
 الطلاق فيدخلها اذا قال انت طالق قبل ان خلق او تخلق ولو قال طلقك وانما
 او نام او مجنن او كان جنونا معهودا فانه يكون لغوا ايضا لانه اضاف الاحالة معهودة متناهية
 في نحو الايقاع فكان منكر المصراة وان كان كلفها قبل امس وقع الا لانه ما السنة الاحلة
 منافية ولا يمكن تقبيح اخبارها ايضا فكان انت او انت في الماضي انت في الحال ولو قال
 انت طالق ما لم اطلقك او متى لم اطلقك وسكت طلقت في الحال لا اضافة الى زمان
 خال غير التطبيق وقد وجد بسكوته لانه متى للزمان وما يستعمل فيه وكذا لو قال حين لم اطلقك
 او زمان لم اطلقك او حين لم اطلقك او يوم لم اطلقك وسكت تقع حالا ولو قال
 في زمان لا اطلقك السومين لا اطلق لم تطلق حتى تمتع ستة اشهر كما نكحوا لم موضوع لقاب
 المضارع ما ضيا ونفيه فاذا سكت وجد زمان لم يطلقها فيه حيث للمكان وكما في مكان
 لم يطلقها فيه فوجد شرط الطلاق وكذا الاستقبال غالباً فانه لم يكن له نية لا يقع للحال حتى

حتى لو علق الثلاث بما قال انت طالق ثلاثا ما لم اطلقك وكحه ووقته يسكنه ما تقدم وان
وصل الى وان لم يسكن بل قال انت طالق موصولا بقوله انت طالق مية لم اطلقك وقع وان
لانه لا يقع بقوله انت طالق حتى لم اطلقك نسى وانما يقع بالموصول به وهو انت طالق خلافا
لرؤف فاعنه في هذه الصورة تطبيقا وفيما لو قال انت طالق ثلاثا ما لم اطلقك انت طالق
تقع واحدة عندنا وثلاث عنده ولو قال انت طالق كلما لم اكلمك وسكت وقع الثلاث بها
لاجملة لانها يقتضيه عموم الافراد لا عموم الاجتماع فان لم تكن مدخلا بها بانت بواحدة فقط
كما في الفتح وفي المحيط لو قال ان لم اطلقك اليوم ثلاثا فانت طالق ثلاثا فقلت ان يقول لها انت
طالق ثلاثا على الف درهم جاز قال لها ذلك نقول المرأة لا قبل فامتنع اليوم يقع الثلاث
في قياس ظاهر الرواية وروى عن الامام لا تطلق وعليه الفتوى كما في اكثر المعبرات لانه اني
بالتطبيق الا ان هذا التطبيق يفيد لانه تطبيق بعوض والمفيد يدخل تحت المطلق فيقدم شرط
الخت ولو قال ان لم اطلقك فانت طالق لا يقع الطلاق ما لم يمت احدهما قبل ان تطلق
فيقع قبل الموت لانه الشرط تحقق فان مات او مات قبل الدخول فلا ميراث وان دخل
فمها الميراث بحكم الضرر ولا ميراث له منها وفي النواذر لا يقع بموتها والحي ان موتها كونه
واذا ان لفظ اذا اذا ما بلائيه مثل ان عند الامام لانه مشترك بين الشرط والوقت
عند الكوفي ولا تتركه وقع السك في وقوعه فلم يقع حالا وعندها والائمة الثلاثة مثل
لانه يستعمل للشرط مع الوقت كما ذهب اليه البصري فتطلق حالا ومع بقاء الشرط والوقت
فانوى ان يفوض بلائيه فان نوى الاول تقع اضراعه وان نوى الثاني يقع حالا بلا خلاف
واليوم لغة موصوع للوقت مطلقا ليل او غيره قليلا او غيره وعرفا من طلوع الشمس الى
غروبها وترعا من طلوع الفجر الى الغروب كما في الكواشي وغيره لكن في الخط انه المعنى
العرفي وفي الوقت مجاز للهارس في النهار لغة ضوء من طلوع الشمس الى الغروب
وعرفا وترعا كالיום والعرف مراد مع فعل كما اذا كان اليوم تابعا للفعل ومقلقا به
لان يكون مضافا اليه كما دل عليه كلمة مع كما في القرستاني تمتد بفتح تقديره بمدة
لبت الشرب يومين بخلاف غير المدة لانه لا يقال دخلت يوما والمراد بالمدة ما يستوعب
مثل النهار لا مطلق الامتداد لانهم جعلوا التكلم من قبيل غير المدة ولا شك ان التكلم
يمتد زمانا طويلا كمن لا يمتد بحيث يستوعب النهار وهذا الذي دفع ما قيل من ان التكلم

ما يقبل التقدير بالمتد فكيف جعلوه غير متد ولا سلم ان يقدر بمدة النهار عرفا على انه متد
عند بعض المتأخرين والافصح في تفسير المدة ما يجد من المرأة المأتمنة من كل وجه حتى في الغنم
ولمطلق الوقت في جز من الزمان ولو ليل مع فعل لا يمتد والفرق بينه على قاعدة وهي ان
مظروف اليوم اذا كان غير متد يصرف اليوم غير متد وهو بياض النهار الى جازه وهو
مطلق الوقت لا ضرب المدة لغوا لا يحمله وان كان متدا كونه باقيا على حقيقة والمراد
بما يمتد ما يصلح ضرب المدة له كالمس والركوب والصوم وتخير المرأة وتقليص الطلاق وما
لا يمتد الطلاق والتزوج والكلام والعناق والدخول والخروج فلو قال تفرج علي ما قبل
امر كبيدك يوم يقدم زيد فقدم ليل لا تخير فان كونه الامر باليد يقدر بالمدة المستوعبة
للنهار فيكون فعلا متدا فاليوم فيه للنهار العرفي فلو قدم ليل لم يكن لها خيار كما لو قدم
نهارا بل اعلمها حتى معنى كما في الكافي في شرط علمها وان قال يوم اتزوجك فانت طالق
فتمكها ليل او وقع الطلاق لا الزوج ففعل لا يقدر بالمدة المستوعبة فتطلق ولو ليل خلافا
للساقي ثم الامتداد وعدمه انما يعتبر ان في جانب العامل لا المضاف اليه عند المحققين
سواء كانا متحققين او مختلفين واذلا خلافا ومن المتأخرين من يسامح فاعنه المضاف
اليه فيما يختلف فيه الجواب نظر اما حصول المقصود وهو استفاة الجواب حيث صرحوا
في قوله يوم اكلم فلانا فامرأة طالق بما المقرون هو الكلام والكلام ما يمتد وفي قوله يوم
اتزوجك فانت طالق فتزوجها ليل اطلقت لا الزوجي ما لا يمتد فعلى هذا قول الزيني
الا وجه ان يعتبر المدة منها ليس بوجه وقول صدر الشريعة وان كان الفعل الذي يتعلق به
اليوم غير متد والفعل الذي اضيف اليه اليوم تمتد نحو انت طالق يوم اسكن هذه الدار
وبالعكس نحو امر كبيدك يوم يقدم زيد فينبغي ان يزاد باليوم النهار ترجيح الجانب لطيفة
ليس مما ينبغي الا المصريح فيها عدم اعتبار المضاف اليه اصلا تامل ويزال عنه عدم القرينة
والا فانعكس الحكم نحو انت طالق يوم يصوم زيد وانت حر يوم تنكف الشمس ونوى
النهار في غير متد صدق وعزالي يوسف لا ولو قال لامرأة انما منك طالق فهو لغو
لا ليعباد واصلية نوى به الطلاق لا الطلاق شرع مضافا الى المرأة فاذا طلق الزوج
نفسه فقد غير المشروع وقال الشافعي وما لك يقع اذا نوى ولو قال انما منك باين
او عليك حرام بان ان نوى الطلاق بغير الكناية لانه لا يابته لانه الوصلة

والنكاح لازمة اطلاق وبما شئت كما فيها فتعني الاضافة ولو قال انا باين ولم يقل منك او قال انا
ولم يقل عليك لم تطلق بخلاف ما اذا قال انت باين او حرام ولم يزد عليه تطلق او لا تطلق
والفرق بين البيوت او احرام اذا كانا مضافا اليها تعين لازمة ما بينهما من الوصلة والاصل فاذا
اضافة اليه لا يتعين طوار ان يكون له امر او امر اخر فيريد بقوله انا باين منها او حرام عليها
ولو قال انت طالق مع مولى او مع مومتك فهو لغو لا ومع والمقران وحال موت احدهما
حال ارتفاع النكاح او لشرط كقوله مع دخولك فلزم الوقوع بعد الموت وهو محال وكذا
يكون لغو لو قال انت طالق واحدة او لا عند السنين بخلاف ما في رواية وهو قول ابو يوسف
او لا وهو رواية الطلاق من المبسوط وفي الهداية ولو كان المذكور في اجماع الصغير قول الكل
فمن محذور وايضا انه اذا دخل الشك في الواعدة لدخول صفة بينهما وبين النفي فسقط اعتبار
الواحدة للشك ويبقى قوله انت طالق سالما عن الشك بخلاف انت طالق اول الامة
ادخل الشك في اصل الايقاع فلا يقع ولها ان الوصف متى قرن بالعدد كان الوقوع بذكر
العدد لا بالوصف فكان الشك دالا في الايقاع فلا يقع ولهذا لو قال لغير المدخول بها انت
طالق ثلاثا وقضى ولو كان الوقوع بالوصف لا وقضى لكونها اجنبية وان ملك الزوج امراته
بأن كانت امة لغير ملكها كلها او تسقطها من بعضها او ملكت ام المرأة كل الزوج او تسقط
بطل العقد اما في الاول فلا ملك النكاح ضروري وقد استغنى عنه بالاقوى وهو ملك البهيم
الرقبة واما في الثاني فلا اجتماع بين المالكية والمملوكية ولا يرد عليه ان المكاتب اذا اشترى
زوجه الرقيقة حيث لا يبطل النكاح لان المكاتب حق ملك المالك الحقيقي فانه لا يكون
مالكا اذا كان مملوكا فلو طلقها بعد ذلك لغاها وقوع الطلاق ليس على قبض النكاح
من ماله وجده او من وجهه ولم يوجد وكذا اذا ملكته او تسقطها منه لا يقع ما يقع وعنه محمد انه
يقع ولو قال لها وهي امة لغيره انت طالق متين مع عتاق سيدك اياك فاعتقها
السيد ملك الزوج الرجعة لان عتاق التين بالعتاق والمعلق يوجد بعد الشرط وهي حرة
والطهارة تحرم بالسنين حرة غليظة وعند الامة التمانية لا تتجوزها الرجعة لا يقع فله مع
النظر في ما تقدم انما قد ثبت لما ذكره في ان مع العسر يسرا من اجده وفي شرح الطحاوي
فانه مع اذا تم بين جنسين تحتين كحل الشرط وانما تطلق طبقها في السنة كحل
النفقة في مائة مائة مائة في الغدا قال المولانا في اوجاب الغدا في سنة وقا الزوج

اوجاب الغدا في سنة متين في الغدا لا قبل الامة لان الزوج لا يبعد زوج زوج اخر
وقوع الطلاق مقارن لوقوع العتق فيقع الطلاق وهي امة والامة تحرم حرة غليظة
بتطليقتين بخلاف المسئلة الا وفاق العتق بملك مقدم رتبة هذا عند السنين وعند محمد
بملك الزوج الرجعة برواية في بعض الكبر لا العتق اسرع وقوله لا لانه رجوع الى الحالة
الاصلية وهو امر حسن بخلاف الطلاق فانه بغض المباحات فيكون في قوله بطي لانه
في الطلاق ايضا رجوعا اليها وسرعة الوقوع في الامر المستحسن وبطنة في امر المستحسن
ام تحيل على لا قوله انت حرة او جز من قوله انت طالق متين والمعلق كالمسئل عند الشرط
فيكون كالمسئل في الزوج ارسل في ذلك الوقت فيقع اوجز القولين او لا وهو العتق
كما في الاصلاح وبقية كاطرة اجماعا في المسئلتين اخذ بالايجاب وصاية عن الاستباه
ولو كان الزوج مريضا لانت منه لانه حين تعلم الطلاق لم يقصد الفرار ان لم يكن لها حق
في ماله لان العتق والطلاق يقعان معا في الطلاق ايضا وفي رقيقة فلا ميراث لها
فصل في شبهة الطلاق ووصفه ذكره بعد اصله وتوابعه كونه تابعا قال لها انت طالق
بكذا حال كونه شبهة باصابع المنسورة بعد الطلاق وقع بقدرها فينا لا يصح الواحدة واحدة
وبالاثنتين اثنتان وبالثلاثة ثلاث والاصبع يذكر ويؤتى كذا الاشارة بالاصابع فيقيد
العلم للجدد الميم قال عليه السلام الشهر كذا وكذا كذا وكذا او حبس بها وادارة الشبهة ان
التسعة وعليه العرف وفي المحيط انه لو اشهر بلا ذكر عدد الميم لم يقع الا واحدة كما اشار
ببطلانها في كحل باطن الكف اليها بقية عدد الاصابع المنسورة وان اشار بظهور يابا
يجعل باطن الكف الى كف بقية المصنوعة صرح به مع انه علم ضمن لانه بقية المنسورة مطلقا
استرا عنه ولو نوى الاشارة بالمصنوعتين صدق ديانة لا قضاء وكذا لو نوى الاشارة في الكف
والاشارة بالكف ان تقع الاصابع كلها منسورة وهذا هو المعتمد في الاصلاح بقينا احتمال
وهو ان يكون رؤس الاصابع نحو الكفا التي اطب فبالوجه السائل ما قيل في كذا نشر اعز
ضم فالعبرة بالنشر وان كان ضمما نشر فالعبرة للضم وقيل ان كان بطن كفة لا السما
فالمنسورة وان لا الارض فالضموم ولو وصف الطلاق بغضب من السنة والزيادة
به قال انت طالق باين او البتة وقال الساقى تقع رجعا اذا كان بعد الدخول في الطلاق
معقب للرجعة بالاجماع ووصف بالباين والبتة خلاف المشروع فلا يصح كما في انت طالق

على ان لا رجوع في عليك واجب بمنح مسئلة الرجعة ديانة وصفه بما يجمل فلا يكون تغير اليمين
 تبيح او قال احسن الطلاق او اجتهاد او اسماه وتوصيف الطلاق بهذه الاوصاف
 انما يكون باعتبار اثره وهو البيونة في احوال ولا تدعي ان الشرية والفاحش والخطيئة
 وهو البين فينبغي ان يكون الواقع بافضل التفضيل الثلاث لئلا يؤول الى اقل التفضيل
 قد يكون لاثبات افضل الوصف من غير زيادة كقوله تعالى ويقول لهن اخن بذهن او طلاق
 السبحة كقوله انت طالق الطلاق السبحة او البعثة وكل من هذين الوصفين يبيح عز
 البيونة الا السبحة هو الرجعي فيكون البعثة في غير حالة الخلق باينا ونحوه الى يوسف في قوله
 انت طالق للبعثة انه لا يكون باينا الا بالينة وعز محمد يكون رجيا وكذلك طلاق السبحة
 عنده او كالجبل وغيره وقال ابو يوسف اذا قال كالجبل او مثل الجبل يكون رجيا لا ابطر
 شي واحد فكلما تشبه به في توحده ولو قال مثل عظم الجبل تقع واحدة باينة بالاتفاق
 في الغاية ولا يفرق بعض بين قوله مثل الجبل او مثل عظم الجبل فقال ما قال تنبع او
 هلق وعز محمد ان يقع الثلاث عند عدم البينة لانه عدد في رادبه التسمية في العدد ظاهر
 فصار كقول كعدو الف او قدر عدد الف وفيه يقع الثلاث اتفاقا ونحوه لو قال انت
 طالق فالحجوم تقع واحدة لانه يحتمل التشبيه في النية والنور ولو قال كعدو الفجوم يقع
 ثلاث عنده ولو قال مثل التراب يقع واحدة رجعية عنده ولو قال عدد التراب يقع
 ثلاث عنده خلافا لما في يوسف وهو يقول للعدو التراب ولو قال انت طالق كملات
 فهي واحدة باينة عند ابي يوسف وثلاث عند محمد كما لو قال كعدو ثلاث ولو قال عدو
 الرمال فهي ثلاث اجماعا والاصل في هذا ان الطلاق متى شبه بشي يقع باينا عند الامام
 سواء كان المشبه به صغيرا او كبيرا او ذكر مع المشبه به العظم او لا وعند ابي يوسف انكر
 العظم يكون باينا والا فلا وعند زفران وصف المشبه به بالسدة او بالعظم كان باينا والا
 فمن جعبي وقيل عند محمد مع اللفظ وقيل مع ابي يوسف قيما بضرب من الزيادة لانه لو وصف
 بما لا يبيح عز زيادة كقوله احسن الطلاق او اسماه او اعد له يقع رجيا اتفاقا ولو اضافه
 الى عدد معلوم النفي كعدو شعر بطش كفي او مجهول النفي والاثبات كعدو شعر ابليس ونحوه
 يقع واحدة او من شأنه البتة كمن زائل وقت الخلف دچارض كعدو شعر ساق
 او ساقك وقد تنو لا يقع شئ لعدم الشرط ولو قال انت طالق عدو ما في الخوض

من سمك وليس في الخوض سمك تقع واحدة وفي شرح الكثرة كالجبل باين عند الامام وعز
 ان اراد بياضه فرجعي وان اراد به برده فباين وهذا يقتضيه ابا يوسف لا يقتضيه البيونة في
 التشبيه على ذكر العظم بل يقع بدونه عند قصد الزيادة كما في الفخ ولو قال انت طالق لا قليلا
 ولا كيرة يقع ثلاث ولو قال لا كيرة ولا قليل يقع واحدة فيثبت ما لفاه اولاه يثبت بالفخ
 ضد النفي فلا يقع او ملا البيت او تطبيقه سديدة او طويلة او عريضة وقع واحدة باينة
 اى ان لم يكن له بيت او نوى واحدة وكذا ان نوى السنين في غير لانه كانت واحدة باينة
 عام من ان الجبل لا يحتمل العدد الا اذا نوى بقوله طالق واحدة ويقوله باين او البينة طلقه
 اخرى فيقع باينة لانه نوى تحتمل كلامه لا باين في هذا خبره خبره فصار كما لو قال انت طالق
 انت باين فان قيل ينبغي ان تقع طلقا احديهما رجعية لانه انت طالق تفتق الرجعة
 اجنب بالثاني لا كما باينا لم يعد لفاء الاول رجيا فكلما باينا بحكم الضرورة ونحوه في
 الثلاث في العمل بالبيونة على نوعين خفيفة وخليفة فاذا نوى الثلاث فقد نوى غلظ
 النوعين واعلاهما قضيت نية وقال القفال الصحيح انه لا يصح نية الثلاث في طالق
 تطبيق سديدة او عريضة او طويلة لانه ليس على التطبيق وانها تناول الواحدة ونسبة
 الاسم للثلاثة ورجح بالينة انما تستعمل في المحتمل وتطبيقه بزيادة الوحد لا يحتمل الثلاث كما في
 الفخ لكن لم لا يجوز ان يكون التا بجمع اخر تدبر في طلاق غير المدخول بها طلق غير المدخول
 بها كما يقال انت طالق ثلاثا وقيل ان الواقع عند ذكر العدد مصدر محذوف موصوف
 بالعدد اى تطبيقا ثلاثا فيقضى جملة وقيل تقع واحدة لانها باين بقوله انت طالق
 لا اربعة فقول ثلاثا ايضا دفها وهي اجنبية وضار كما لو عطف والجمهور على خلافه ونسب
 محمد وقال بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعز علي وابن مسعود وابن عباس
 وغيرهم روى الله عليهم اجمعين ولا ينافي في قول الاثنا ان يكون عند ذكر العدد يتوقف
 الوقوع وكونه وصفا لمخوف اما لو قال او قمت عليك ثلاث تطليقات فانه يقع الثلاث
 عند العمل وفي الدرر انما نقل عن التكمالات انه طلق امرأة ثلاثا قبل الدخول لا يقع لانه
 الآية نزلت في حق الموطونة باطل منث الغفلة عن القاعدة المقررة في الاصول ان
 خصوص سبب الزوال غير معية عندنا خلافا للشافعي انتهى فعلى هذا لو قال انت طالق
 ثلاثا كان اولها فيها سارة لا الخلاف بخلاف ما قال تأمل وان فرق في الزوج الطلاق

بان قال لغير المدخول بها انت طالق طالق او انت طالق انت طالق انت طالق بابت
 المرأة بالاول لا لعدة ولا يقع التام لا لثبوت الحبل ولو قال انت طالق واحدة واحدة وقع
 واحدة لعدم كونه هذا الكلام على اخره عند عدم الميز ولا بد ما قيل من انه لو قال انت طالق
 واحدة واحدة ونفعا او واحدة واحدة واخرى او واحدة وعشرين بغير العيين وفتح المرأة فانه يقع الاول
 والثاني متساوي والثالث كذلك مع انه ذكر بالواو والعاطفة وليس في اخر كلامه ما يغير اوله
 لا الاول والثالث ليس بهما عبارة اضطرر منها فكما فيها ضرورة بخلاف واحدة واحدة
 فانه يمكن تبيين وجهه واما الثاني فلم يعدم استعمال اخرى ابتداء واستقلالاً كما في التبيين
 وفي البحر لو قال انت طالق مرة واحدة وهذه طلعت الاول والثاني واحدة والثالث
 ثلاثا لانه بعد صارت طلقا بالايقاع الثاني في دور الاول وفي التبيين وقال مالك واحد تطلق
 ثلاثا اذا لم يعطف وهو قول ابن ابي ليلى وربيعة وقول الشافعي في القديم وكذا يقع
 واحدة لو قال واحدة قبل واحدة او بعد واحدة لانه انت اطلاق سابق باخر فبات
 بالاول فلا يبقى خلا لغيره ولو قال انت طالق بعد واحدة او قبلها واحدة خلا للشافعي
 وعندنا لا يقع شي او مع واحدة او معها واحدة فثبت ان في تلك الصور الاربع لانه
 انت اطلاق سبق عليه طلاق اخر فكانا اثباتا لثبوتين بعبارة واحدة فيقع اثبات
 ولو غير موطوءة وعزالي يوسف في قوله معها واحدة تقع واحدة لانه الكناية تقتضي سبق
 كناية عنه وجودا وفي الموطوءة يقع متساوية الكل لقيام الحلية بعد وقوع الاول ولو قال
 ان دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة او فواحدة فدخلت الدار تقع واحدة
 عند الامام لا المعلق بالشرط فالخير عند وقوعه وفي الخبر يقع واحدة انه لا يبقى الثاني محكم
 وكذا هنا وعندنا والائمة الثلاثة يقع متساوية لوقوعه حلة عند الشرط بلا تقدم وتأخر ولا فرق
 بين صورتي العطف بالواو والعطف بالفاء فيما ذكر الكرخي وذكر الفقيه ابو الليث انه
 يقع واحدة بالاتفاق في الثاني وهو الاصح ولو اصر الشرط كما قال غير الموطوءة انت
 طالق واحدة واحدة ان دخلت الدار فانت طالق كما ان الجزائين يتلفان بالشرط
 وحده فيقعان ولو عطف الثلاث تيمم فانه الشرط مقدما ففي المدخول بها تعلقت
 الاول وباقيته فخر عندنا وفي غير ما تعلقت الاول وقعت الثانية ولغت
 الثانية ولو اصره ففي مدخول بها تعلقت الثانية والباقي فخر وفي غير ما وقع الاول

في الحال ولقي ما سواها اذا التزم في حال استيفاء عند الامام وقال لا يتعلق الكل سواء قدم الشرط
 او اخر دخل بها او لا لانه التزم في الحكم لا التكلم اختص في اثر التزم فقال الامام يومئذ
 الايقاع فانه سكت ثم استأنف قولا بعد الاول اعتبارا في الكمال التزم في حال التزم ارجح
 الى الوجود والحكم واما في التكلم فتصل ويقع الطلاق في غير المدخول بها بعد قرن على
 صيغة المفعول بالطلاق لا به اي الطلاق فلو ماتت المرأة مدخولة او غير مدخولة قبل
 ذكر العدد في قوله انت طالق واحدة لا تطلق لانه قرن الوصف بالعدد وكان الواجب
 هو العدد فاما ماتت قبل ذكر العدد فالحل قبل الايقاع فيبطل وانما خص موتها
 بالذكر لانه لو مات الزوج بعد قوله طالق قبل قوله ثلاثا تقع واحدة لانه لفظ الطلاق
 لم يتصل بذكر العدد فبقى قوله انت طالق وهو عامل بنفسه فيقع الاثر من انه لو قال
 لامرأة انت طالق مريرة العقب ثلاث فامسكت شخص فانه تقع واحدة رجعية لانه
 الوقوع بلفظ لا يقصد كذا في اكثر الكتب في الكنايات وكناية اي الطلاق
 عطف على ما ذكر من الصريح وهو في اللغة مصدر كنه او كناية غير كنه او كنهوا اذا
 تكلم بشي يستدل به على غيره او يراد به غيره وفي علم البياض لفظ اريد به لازم معناه
 مع جواز ارادة ذلك المعنى منه وقيل لفظ يقصد بمعناه معنى ثان ملزم له وفي
 الشريعة ما استمر في لفظ معناه اطلاقا والمجاز في فاء الحقيقة المجهولة كناية كالمجاز
 غير الغالب وكناية الطلاق ما هي لفظ احتمل اي الطلاق وغيره فثبت المراد منه
 في لفظ فاء البين مثلا يراد منه المنفصل عن وصلت النكاح وفي الدلالة عليه خفا
 زال بقرينة ولا يقع بها اي ولهذا لا يقع الطلاق بالكنايات قضاء الابنية اي بنيت
 الزوج او الطلاق مرضا فالفاعل او المفعول او دلالة حال لانها غير موضوع
 للطلاق بل موضوع لما هو اعم منه والمراد بدلالة الحال الحالة الظاهرة المفيدة المقصودة
 وفيه اشارة الى ان الكنايات غير مؤثرة بدور البنية ودلالة الحال وقال الشافعي
 لا اعتبار بالدلالة بل لا بد من البنية لانه لا يجد ان يفهم خلاف الظاهر ولنا في الحال قولنا
 دلالة عن البنية لانها ظاهرة والنية باطنة كما في التبيين ثم الكناية على قسمين ذكر الاول
 بقوله فمهما اي من الكنايات اعمد فانها تحتمل الاعتداد غير النكاح والاعتداد بنعم
 انه فان نوى الاول تعيين ويقضي طلاقا سابقا والطلاق بعقب الرجعة ولا يخفى

القول بالافتقار بثبوت الرجعة فيما قاله بعد الرضخ اما قوله فهو مجاز عن كون طالق باسم الحكم عن
العدلة لا للسبب عن السبب كما قال الربيع ليرد عليه ان شرط اختصاص السبب بالسبب والعدة
لا تخص بالطلاق بثبوتها في ام الولد اذا اعتقت وما يجب به من ان ثبوتها فيما ذكر لوجود سبب
ثبوتها في الطلاق وهو الاستبراء او بالاصالة فيم واقع سوال عدم الاختصاص كما في الفتح
والسبب بغير الهمة قبل الباء رحمتك لا يخرج بما هو المقصود من العدة وهو تعرف كبراءة
الرحم فاحتمل استبراء فاستبراء لاني طلقك او لا طلقك يعني اذا علمت خلوه عن الولد وعلى الاول
يقع وعلى الثاني خلاه من النية ولا يخرج منها قبل الدخول مجاز عن كون طالق كاعتق وكذا في الالة
والصيغة والمدخل بها في الفتح وانت واحدة عند فوك او منفردة عند ليس معك
غيرك ويحتمل ان يكون لغا لمصدر محذوف ولا عبرة بأعراب واحدة عند عامة المشايخ وهو
الصحيح لانعواام الاعراب لا يفرقون بين وجود الاعراب لكن فيه دلالة على ان الطواض
الذين يفرقون بين وجوده يعتبر فيه التفصيل المذكور تدبر وقيل لما يقع بالسكون واما اذا
اعرب فان رجعت له يقع وان لم يرض وان لم يرضت وقع وان لم يرضت وقع بل منها من
الالفاظ الثلاثة واحدة رجعية وان لم يرضت او ثلثا ولم يذكر المصدر لانه قد ظهر ان
الطلاق في هذه مقتضى ولو كان مظهرا لا يقع به الا واحدة رجعية فاما كان مظهرا او انه اصنف
منه او ان لا يقع واحدة رجعية وما سواها من الالفاظ الثلاثة تقع بها واحدة باينة وعند
السافق الكنايات كلها راجع الا ان يوصى لما في بعض لانها من نوعي البينة عليها
وفي الطلاق نظر بل يقع رجعي في بعض الكنايات ففي قوله انا بئس من طلاقك يقع رجعي
اذ النوى بخلاف ما اذا قال من طلاقك وكذا في وبيتك طلاقك اذ النوى يقع رجعي وكذا
في طلاقك واقرضتك وفي طلاقك او قضا او بنت يقع بالنية رجعي
فان النوى ليس والشيء بنية الثنتين لانه نية العدد فلا يقع في الجنس خلافا لفرقة وكذا لو كانت
انه صحت وقد قرناه وهي اى الفاظ الكناية ما سوا الثلاثة باين وهو لغت للمرأة من
البنين والبينة وهي الفرقة فيجوز ان يكون عن الطلاق وعن المعاش وعن الطيرات وغيرها كما
في كذا الكتب لكن هذا الاحتمال بلفظ البينة تسعين واما ما بين بعد ان لا يجزى بل تغير
الطلاق اذ هو من الالفاظ الموصوفة به فلا بد فيه من التاثير الا ان يقال اول التذكير
والثاني سببه بنية بالتسديد القطع عن النكاح او غير الطيرات او غير الاقارب بنية

كناية

كناية حرم وله مكانة كثيرة ما يحتمل خلة من الطن بضم طاء اس خالية عن النكاح او احسن به تيميل
خلة حبلك على عاربتك تيميل لانه تشبها بالصورة الشريعة من الشيا وهي بنية الناقة
اذ اراد اطلاقها للرعي وهي ذات رين فالق طلبة على غارها وهو ما بين النكاح والعتق
فبنيته الهيئة الاطلاقية الطلاق المرأة من قيد النكاح او العزل او القرف وصار
كناية في الطلاق لتعذر صور الاطلاق الحقيقى بالملك يحكم بغيره اذ به حيث ثبت لاني
طلقك او سبب بسببه اهلك وبيتك لاني اهلك اس عفت عنك لاجل اهلك
او وبيتك لم لاني طلقك سرحتك فارقتك يحتمل التسريح والمفارقة بالطلاق
او بغيره وعند السافق بانه كناية في الطلاق امرك ببيتك اس علك فحتمل ان يكون
تقويض من الطلاق اليها وان يكون اذنا في حق لقرف احرام اس لو علك بالطلاق
بالفراق في النكاح او اختار لنفسك في امر اخر وفي هذين اللفظين لا تطلق حتى
تختار لنفسه لانها كناية عن التقويض فحتمل هذا النسب ان لا يذكر في هذا المقام لانه زعم
بعض المفتين انه يقع به الطلاق وافتح به فضل واصل انت حرة عزرق النكاح او
غيره يعني ان التحريم فناء علك لانك بنت منه او غير الاجنب تحريم السبب ولو اكتفى به
عن الاولين لفهم الحكم الامرى اس البعد عن لاني طلقك او لزيارة اهلك ويروى
اغزى من الغروية وهو التجرع عن الزوج احرمي اذ به تيميل اغزى وروى الكنى به عن الاولين
لفهم بالطريق الاول ابغضى الارواح لاني طلقك او الارواح من النساء المعاصرة
فلو انكر الزوج البنية لم قال لم انوطاق صدق مطلقا اس وبانة وقضا في جميعها حالة
الرضا للاحتمال ودلالة الحال والقول قوله مع يمينه في عدم النية وفي الحق فعليه التمييز
ان ادعت الطلاق وان لم تدع ايضا تخلف حقاله لقام قال ابن سلة يميني تخلفها
اية فادخله مخلف فهي امرأة والارافعة الى القاضي فانك عن اليمين عنده فرق
بينها ولا يصدق قضا عند ذكر الطلاق باستد الطلاق او سلة اجنبه ففي تلك
الحال لا يصدق قوله فيما يصلح الجواب وهو الرد لان الظاهر انه اراده الطلاق عند سلة
الطلاق والحاكم يتبع الظاهر ولا يصدق قضا في انكارها ايضا عند الغضب فيما يصلح
للطلاق وهو الرد والشم فيقع بما يصلح له ومنها الحاصل احوال الحكم كحالة حالة
الرضا وحالة الغضب وحالة مذكورة الطلاق والكنايات لمتة اقسام ما يصلح جوابا

ولا يصح رد او لا يستحق وهو اعتدى وامر كيدك واختار من قدنا الاختار من وامر ك
 كتابنا عن التفويض لا يقع بها الطلاق الا بايقاعها بعده حتى لا يدخل الامر في يد الا بالنية
 وما يصح جوابا واستحق ولا يصح رد او هو خلية برية بته باين حرام ومرا د فيها من اى لغة
 كانه وما يصح جوابا وردا ولا يصح سببا ولا استحقا وهو اخرجى واذا هي قوى اغترى تفنى ومرا د
 من اى لغة كانه ولم يذكر حكم ما يصح جوابا وردا وفي الهداية يصدق لانه اصل الرد فهو
 الادنى فيجوز عليه ويصدق ديانة في الكلام في كل الكنايات مع اختلاف اطالالت لانه
 لغا مطلع على النيات ولو قال ثلث مرات اعتدى ونوى بالاول من المكر طلاقا وبالثاني
 حيفا صدق لانه نوى حقيقة كلام مع شهادة الظاهر له اذ الزوج امر زوجته بعد الطلاق
 بالاعتداء وان لم يوافقى قال لم النوب اليه سببا لا طلاقا ولا حيفا وقع الثلاث لانه نوى
 بالاول الطلاق صار الحال حال مذكورة الطلاق فتعين الباقي له فلا يصدق بخلاف ما
 اذا قال لم النوب لكل سببا لا يقع شئ لانه لا ظاهر بكذا ولو قال نويت بالثلاثة الطلاق و
 الاولين لا يقع الا واحدة لانه الحال عند الاولين لم يكن حال مذكورة وعلى هذا اذا نوى
 بالثانية الطلاق دون الاول والثالثة يقع مثله وهذه على اثنى عشر وجهها مذكورة في التميز
 وفي التبيين وامرأة لا يكل لها ان تكونه اذا سمعت ذلك او علمت وتطلق ان المرأة ليست
 بامرأة اولست كمن بزوج ان نوى الطلاق عند الاما لانه هذا يصح انكار المنكاح ويصح
 انكار للطلاق وكذا قوله ما انت لي امرأة واما ما نالك بزوج قال لا لان نوى المنكاح
 وهو كذب فصار كما لو قال لم تزوجك او قال والله ما انت لي بامرأة او يسئل حاله
 امرأة فقال لا ونوى الطلاق فانه لا يقع شئ وان نوى فكذا بنا وفي الجوهرة خلاف في مسئلة
 السؤال متبع وانما قيد بالنوى لانه ان لم ينو لا يقع شئ بالاتفاق والصريح يلحق بالطلاق
 الصريح سواء كان صريحا بانيا متزا ان يقال للمدخل بها انت طالق باين وطالق وطالق
 باين او صريحا غير باين مثل ان يقال انت طالق وطالق وهي في العدة تطلق ثنتين لتعذر
 جعل اخبارا لتعني ان شرا وكذا لا يصدق لو قال اردت الاخبار ويلحق الصريح التاكيد
 يعني اذا بانها او خالفها على مال قال لها انت طالق وهذه طالق من العدة يقع عندها
 طهرت الخدر من سبب الحقيقة بلحقها صريح الطلاق ما دامت في العدة خلافا لثاني في الطام
 لانه لم يصدق في محله وبابين من غير الصريح بلحق الصريح فاذا قال للمدخل بها انت طالق

ثم قال لها انت باين في العدة فتشمل ما اذا خالفها او طلقها على مال بعد الطلاق الرجعي
 فيصح ويجب المال ويسكن عليه ما في الفية انه لو قال طلقها على الف فقبضت ثم قال في
 عدتها انت باين لا يقع انتهى فانه من قبيل البايين اللاحق للصريح وان كان باينا فانهم
 جعلوا الطلاق على مال من قبيل الصريح فينبغي الوقوع واعلم ان الطلاق الثلاث من
 قبيل الصريح اللاحق وبان وكذا الطلاق على مال بعد البايين فانه واقع فلا يلزم المال
 فالمعبر فيه اللفظ لا المعنى والكنايات التي هو بواين لا تلحق بالثقة واما الكنايات التي
 تقع رجعية فانها تلحق بالثقة كقوله بعد الطلع انت واحدة ثم نقل عن الجوهرة لو قال
 للثقة التي هي طاعة بتطليقتين انت طالق يقع الطلاق بكونه صريحا وان كان بصير
 ثمة وهو باين وبذا ظهر في اعتبار اللفظ لا المعنى والتفصيل في المنع فليطالع لا يلحق
 البايين البايين بانه قال للمدخل بها انت باين ثم قال في العدة انت باين لا تقع الثانية
 لامكان جعل خبر اخر الاول فلا حاجة الى جعله انما لانه اقتضا ضرورة حتى لو قال غيت
 به البينونة الغليظة ينبغي ان يعتبر وبثبت به اطره الغليظة كما في اكثر الكتب والمفهوم
 من هذا ان قولهم البايين لا يلحق البايين ليس على اطلاق بل اذا لم يكن المراد بالثاني
 البينونة الغليظة واما اذا كان فيلحق وكذا قولهم والبايين يلحق الصريح ينبغي ان لا يكون
 على اطلاق لانه يلحق الصريح البايين لا احتمال اطلاقه من الاول ان يدعى الفرق بين المتباينين
 فلا يصح اطلاقه باصدهما من الاخر الا اذا كان البايين معلقا بالشرط قبل المنجز البايين فانه
 يلحق البايين يعني لو قال ان دخلت الدار فانت باين ينوي به الطلاق ثم بانها قد
 دخلت الدار وهي في العدة وقع عليها طلاق اخر عندئذ لانه لا يمكن جعل خبر الصريح المتعلق
 قبله وعند وجود الشرط هي محل للطلاق فيقع وقال زفر لا يقع فانه قاس المعلق على
 المنجز وانما قيد ما قبل المنجز لانه لو علق البايين بعد البايين المنجز لم يصح التعلق كالخبر
 كما في البدائع فلا يلحق بمجاعة المصنف غير قصور تدبر وفي التوسيع كل فرقة هي فسخ من كل
 وجه لا يقع الطلاق في عدتها وكل فرقة هي طلاق يقع في عدتها **باب التفويض** اي
 تفويض الزوج تطبيق زوجته اليها لما فرغ من بيان الطلاق بولاية المطلق لنفسه شرع
 في بيانه بولاية مستفادة من غيره واذا قال الزوج لها امري المزوج اختار من حال كونه ينوي
 به الطلاق سواء كانت النية حقيقة او حكمية كما اذا قال في الغضب والمذكورة فلا يرد

انه ليس على اطلاقه اذا قران في صورتين لاحاجة الى اليقظة فاختارت المودة نفسها
في مجلسها الذي علمت به امي لقوله اختار من لسانه او غيره وفيه اشعار بان لا بد من علمها
فلو غيرها ولم تعلم به فاختارت نفسها لم تطلق عندها خلافا لفرقة في امي في هذا المجلس
وان امتد كما ينبغي بان بواحدة لا الخيرة لها خيار المجلس باجماع الصحابة رضوان الله
عليهم اجمعين اجماعا سكوتيا وما نقل من خلافه على رضى الله عنه لم يثبت وتماه في شرح
الهداية ولا يصح منه الثلاث لانه لا عموم للمقتضى ولا رجوع وان نوى لانه اختيار النفس
في البين وعند الشافعي تصح نيتهما وان لم ينو بان رجعية وعند مالك واحمد يقع الثلاث
بدلية وان قامت المرأة الخيرة ولو كره ما منه امي من المجلس واختارت امي نعت في عمل اخر
بخالفه بطل خيارها لذلك دليل الاعراض ولا بد من ذكر النفس والاختيار في احد
فلا يها لال وقوع عرف سما عا فتقيد به اجماعا فوق قال لها اختار من فقالت اخترت
بطل الا ان يتصادق على اختيار النفس في الدرر ولكن في الفقه عدم الاكتفاء بالتصديق
تأمل وان قال لها اختار من فقالت انا اختار نفسي بمفظ المضارع واخترت نفسي بمفظ
الماضي تطلق ان نوى الزوج فالقياس ان لا يقع شيء وهو قول الاثنية الثلاثة لان هذا
يحدو عنه في الاستحسان يقع وجهه مذکور في شروح الهداية فليطالع وان قال لها
ثلاث مرات اختار من فقالت اخترت الاول والوسطى والاخيرة ولا فرق بين ان
مذكر لا خبرين يعطف من واو او فاو ثم اولم يذكر يقع الثلاث عند الامام لانه اجمع
في ملكها الطلقات الثلاث بدلية كالمجتمع في الملك فاذا بطل الاولى والاوسطى
والاخرية بقي مطلق الاختيار فصار كما قالت اخترت وهو يصلح جوابا لكل فمقع الثلاث
بدلية من الزوج وبلا ذكر النفس انما لا يحتاج الى اليقظة وان كانت من الكتابات لان
في عدم الزوج ما يدل على ارادة الطلاق وهو كذا اختار من فذا يحتاج الى ذكر النفس
ايضا لانه لا يهمل كما في اكثر الكتب لكن قال النسفي وفي الثانية والبرابع والمحيط
في اليقظة شرط فيها لان التكرار لا يزيل الابهام وفي الفقه وهو الوجه في البين ينبغي ان يكون
حذف اليقظة فيها لسترتها ولا لانها ليست بشرط وفي الجرح بعد نقل الخلاف والحاصل ان
المعتمد رواية ودراية الشراطين وفي الشراطين النفس متبع وعندنا تقع واحدة بايت
في الفقه لانه لا يثبت الا بالاول اسم لفرد سابق والوسطى اسم لفرد بين

متنين

متنين متساويين والاختيرة اسم لفرد لاحق والرتب بطل بالاسناد في المجمع في الملك وانما الرتب
في افعال الاعيان فبعض فيها يفيد وهو الافراد فصارت كما هنا قالت اخترت المطلقة ولو قالت
اخترت اختيرة او الاختيرة او مرة او مرة او دفعة او دفعة او واحدة او واحدة واختيرة واحدة
وقع الثلاث اتفاقا لانه جواب الكل فلو قال بمال لزم كله ولو قالت بعده قوله اختار من
تلكما طلقت نفسي تطليقة واخترت نفسي بتطليقة بانت واحدة في الاصح كما في اكثر المعبرات
لان لا بركة لابقاعها بل تفويض الزوج وقبل قائلة صاحب الهداية طلقت واحدة لان في الصحيح
تقع رجعية والمفوض اليها يصح الطلاق وقد وقع في بعض نسخ الجامع على ما في الهداية وقيل
صدر الشهيد وغيره هذا علق من الكتاب لكن تحليل صاحب الهداية باني عن فاطمة على الروا
اولا تأمل ولو قال امرك بديك او كفك او يمينك او سواك او فكت او سواك او غيرها
في تطليقة او قال اختار من تطليقة فاختارت نفسها خالفنا عاطفة امي فقالت اخترت
نفسه وقع واحدة رجعية لان اعدام الكتابة بالبرج ولا العبرة للام فيقول الاختيار على وفي
المبسوط لو قال لها طلق نفسك فقالت قد اخترت نفسي كانه باطلا لان لفظ الاختيار اضعف
من لفظ الطلاق الا يرى ان الزوج يملك الايقاع بمفظ الطلاق دون الاختيار فلا اضعف
لا يصلح جوابا للاقوى والا قولى يصلح جوابا للاضعف وفي الاختيار ولو غيرها فقالت اخترت
لا بل زوجي لا يقع لانه للاضرب عن الاول فلا يقع لك مخالف لعادة المعبرات بل هو سهو
متبع ولو قال امرك بديك حال كونه بنوى به تلاما فقالت اخترت نفسي بواحدة او بركة واحدة
وقع الثلاث لان الاختيار يصلح جوابا للام بالبعد على الاصح المختار لانه يبلغ في التفويض اليها
من الامر باليد واراد بنية الثلاث بنية تفويضها وانما صح بنية الثلاث لانه جنس كقول العموم
والخصوص فايها نوى صح بنية وان لم ينو شيئا ثبت الاقل وكذا اذا نوى متنين وذكر النفس
خبر مخرج الشرط حتى لو لم يذكر بالايقاع وفي تفصيل في الفقه فراجع وان قالت في جواب
امرك بديك طلقت نفسي واحدة واخترت نفسي بتطليقة فواحدة بايت اذ الواحدة ضعف
لا بد لها من موصوف فيجب تقدير ما يدل عليه المذكور السابق والسابق بنا قولها طلقت فيجب
تقدير التطليقة فوقعت واحدة ولو قال لها امرك بديك اليوم وبعد غد لا بد من الميسل
فيجب لا يكون لها الجار بالليل لانه واحد من اليومين ذكر مفردا واليوم المفرد لا يتناول
الليل ولا يمكن ان يجعل امر واحد الخلل ما يوجب الفصل بين الوقتين فكانا امرين ضرورة

متنين

وان ردت الى الخيرة الام في اليوم في هذه المسئلة لا يرد الامر بعد عدل لانه ثابت انها امر لا انفصال
وقتها ثبت لها الطار في كل واحد من الوقتين على حدة في واحد لانه لا يرد الاخر وفيه خلاف
زفر وان قال امرك بيديك اليوم وغدا يدخل الليل لانه لم يخل بين الوقتين المذكورين وقت
من جنسهما لم يتناول الامر وكلاهما واحد وهذا لا يخلل الليلة لا يعقلها لانه القوم قد يجلسون
لمسورة فيهم الليلة فلا ينقطع مسورتهم وجلسهم في الهداية وغيره كس في الفقه لا اعتبار
تقليد لدخول الليل في التملك المضاف الى اليوم وعنده لانه يقتضي دخول الليل في التملك
المضاف الى يوم المفرد لذلك المفع وهو هجوم الليل وجلس المسورة لم ينقطع تتبع وان ردت
اليوم لا يبقى الامر في يد عدل كما لا يبقى في النهار اذا قال امرك بيديك اليوم وردت في اول
ولو قال امرك بيديك اليوم وامرك بيديك غدا فيهما امر واحد ان ردت الامر في اليوم
كأنها ان يتخار في الغد ويوم مروي عن ابي يوسف قال يمسك لانه في الصحيح الاستقلال كل واحد
من الكلامين فلا حاجة الى ارتباطهما بقوله وذكر في الحاشية هذه ولم يذكر خلاف ولو كانت الزوجة
بعد التقويض في مجلس التقويض او لم يوج الطر بواو اكثر منه لم تقم هي من المجلس ولم تأخذ في كل
اخر قيد به لانه لو ضربها ثم قال هو لم يطل او كانت قائمة جلست لانه الجلوس اجمع الرأي وكذا
لا يبطل لو ثبت من جانب بيت الى جانب اخر بخلاف ما لو ذهبت الى مجلس اخر بغيره عرفا
او كانت جالسة فالتفت في رواية الجامع الصغير وذكر في غيره انها اذا كانت قائمة فعدت
فالتفت لا خيار لها لذلك دليل التهاوي فكل اعراض الاول الصحيح او كانت متكئة فعدت
ولو كانت قائمة فالتفت في رواية ابن عمر عن ابي يوسف او كانت على دابة سائمة فوفقت
او ثبتت او دعت اباهما متكئا وغيره للمسورة او رغب بشهود للاستهاد كما في اكثر المعبرات
لكس في القهستاني خلاف تتبع لا يبطل خيارها لان كلامها بطبع الرأي فيخلق بما فيه ولا يكون
دليلا على الاعراض الا ان تقوم قرينة على الاعراض وكذا لا يبطل لو سجدت او قرأت او كتبت
المكتوبة او اكلت شربة ليرة او شربت اولبت نياها من غير قيام بخلاف لو استغلت بنوم
او غفلت او امتشاط او اخففت او تكلمت من الزوج فيبطل وان سارت وادبها بعد
التقويض والاعراض لا يفسد خيارها لانه سيرة باو وقوفها مضاف اليها لانه سيرة فكل
هي من طرفة في ان التملك لا يفسد غير مضاف اليه لانه عدم قدرة على الايقاف ولو قال
بها طلق نفسك ولم يزوج طلق في اولين واحدة فطلقت من فقلت طلق نفسك وقعت

طلقة رجعية لانه مبرح وكذا تقع رجعية لو قالت في جوابه ابنت نفسي اما وقوع الطلاق فكله
الابانة من الفاظ بدليل الوقوع بانك مطلق نفسك واما كونه رجعية فانه
المفوض اليها هو الرجعي قد ايتت بزيادة وصف وهي البيوت فيلغوا ذلك والمخالف في الوصف
لا تقدم الاصل فلا يقع خلاف كونه تبعا وبما لا يقع تسلي لانها ايتت بغير ما فوض اليها
فانه الاختيار وان طلق تامة جلة او متفرقا بعد ما قال الزوج طلق نفسك بخلاف ما
قالوا قال طلق نصف طبقه فطلقت واحدة او تامة فطلقت الفاضل لا يقع تسلي لانه
المخالف في الاصل ونواه الزوج وقص من الثلاث لانه مختص من افعلي فعل الطلاق الدال
على الواحد الحقيقي والحكمي ولغت بينة السنين في الطرة ويقع واحدة في بيانه انفا ولو
قالت في جوابه اخبرت نفسي لا تطلق لانه ليس من الفاظ لاصري والكتابة بدليل عدم
الوقوع باختار من ولا يملك الزوج الرجوع بعد قوله طلق نفسك ما فيه من معنى التعليق
وتقييد المجلس فلو قامت من مجلسها تبطل خيارها لانه تملك الطلاق الا اذا قال مع قوله
طلق نفسك متى شئت فله ان تطلق نفسها في المجلس بعده لعموم معنى في الاوقات
فدخل اذا واذا ما ولا يرد على قول الامام في اذا انها بمنزلة ان عنده فلا يقتضي لبقاء الامر فيها
لانها يمكن ان تغل طرفا فيقيد وان يتغير طرفا فلا يقيده بالمجلس والامر صار في يده فلا يخرج
بالسك وفي البحر وحيت بمنزلة اذا وكلما كتم في عدم التقيد بالمجلس مع اختصاصها
بافادة التكرار في الثلاث بخلاف ان وكيف وحيت وكم واين وانما فانها تقيد
بالمجلس ولو قال لها طلق نفسك او قال لآخر طلق امرأتك يملك الرجوع قبل تصرفه
ولا يقيده بالمجلس لانه لو قيل الا اذا زاد ان شئت لانه علقه بمشيئة فصار تملك لا يكون
فيقيد بالمجلس لا يرجع عنه واعترض عليه في الفتاوى بانه كونه عاملا لنفسه لا لازم من لوازم
التعليق وقد استقي في هذه الصورة ويمكن الجواب بما يقال المفهوم من هذا العامل لنفسه
قصده الصليا لا يكون بالكا وهذا كاف فيها هو المقصود ولا يكون الملك كذلك البتة كما فهم
واورد الاعراض بناء على بل الملك من يعرف برأس نفسه وغيره كما قال يعقوب يان
في حالته وعنده الساقى واحد وزفر لا يقيده بالمجلس بها ايضا ولو قال لها طلق نفسك
تامة فطلقت واحدة وقع واحدة لانها في ضمن تملك الثلاث وفي عكس يعني لو قال
لها طلق نفسك واحدة فطلقت تامة لا يقع تسلي عنده لانه لا فوض اليها بايقاع الطلاق

الواحد قصدت من الثلاث كما في شرح الوقاية وفي كلامه وهو انه اذا ثبت على الفقه على القصد
 وعدمه ينبغي ان لا يقع الواحدة ايضا في المسئلة الاولى لان المقصود منها الواحدة في ضمن
 الثلاث لا الواحدة قصدا كما لا يخفى والا فلا يقال على ان الثلاث غير الواحدة لوجود
 التكليف فيها ولو ثبت الواحدة من الثلاث ايضا لانها قائمة لهذه الجلة ولم يثبت
 الجلة فكيف ثبت ما يقوم بها لا المقتضى من لم يثبت لم يثبت ما في ضمنه كما في اكثر الشروع
 تامل وعندها يقع واحدة للزيادة اما لو قال امرك بنك ونوى واحدة فطلقت
 نفسها ثلاثا قال في المبسوط وقعت واحدة اتفاقا وفي طلق نفسك ثلاثا ان شئت
 وطلقت واحدة لا يقع شئ لا معناه ان شئت الثلاث فكان تفويض الثلاث معلقا
 بشرط وهو شئها اياها ولم يوجد الشرط لانها لم تثن الا واحدة ولا فرق بين المدخول بها
 وغيرها وكذا في عكس يعني لو قال لها طلق نفسك واحدة ان شئت وطلقت ثلاثا حيث
 لا يقع عند الامام لا منية الثلاث تتضمن مية الواحدة ما يقعها فلم يوجد الشرط وعندها
 تقع واحدة لا منية الثلاث تتضمن مية الواحدة كما ان ايقاعها يتضمن ايقاع الواحدة
 فوجد الشرط وفي الثانية ولو قال لها طلق نفسك عشر ان شئت فقالت طلقت
 نفسي ثلاثا لا يقع وكذا لا يقع لو قال لها انت طالق واحدة ان شئت فقالت شئت لنفسك
 واحدة ولو امرها بالباين بما قال لها طلق نفسك باينة واحدة او الرجعي بما قال طلق
 نفسك واحدة رجعية فكسرت المرأة بما قالت طلقت نفسي واحدة رجعية في الاولى
 او باينة في الثانية وقع ما امر به الزوج فوق في الاولى البايين وفي الثانية الرجعي لانها
 انت بالاصل مع زيادة وصف فيدخل الوصف ويبقى الاصل ولو قال لها انت طالق
 ان شئت فقالت شئت ان شئت فقال الزوج شئت وحال كونه نوى الطلاق لا يقع
 شئ لانه تعلق طلاقها بالنية المرسله وهي انت بالمعلقة فيخرج الامر من يدك بالثالث
 بما لم يفوض اليها من الشرط وان نوى الطلاق ان ليس في كلامه ولا في كلامها ذكر الطلاق
 فيقول قد انشئت ميةا والنية لا تتل في غير المذكور اما لو قالت شئت طلاق فقال شئت
 تاويل الطلاق فوقع لان المية تبين غير الوجود لانها من الشئ وهو الموجود بخلاف ما لو قال
 ردت عليك لانه لا ينبغي غير الوجود بل وطلب لنفس الوجود غير مسل ولا يميز ان
 الارادة والمية تسببا عند المتكلمين من اهل السنة لان ذلك من صفات الباطن حيث

قدره وكلامه في ارادة العباد وجاز ان يكون بينها تفرقة بالنظر اليها وتسوية بالنظر اليها
 لان ما اراده يكون لا محالة وكذا ان صفاته تعالى مخالفة لصفاتنا وتماثل في الفقه وكذا
 لو علق المية بمعدوم يعني اذا قال انت طالق ان شئت فقالت شئت ان كان
 كذا لام لم يجز بعد لم يقع شئ وفي المبسوط لو قال اذا طلقت امراتي فهي طالق ثلاثا
 قبله لا تطلق اذا قال انت طالق لا الرأ واقع عند تحقق الشرط واذا تحقق الجواز وهو
 الثلاث لا تحقق الشرط فلا يقع ويسمى طلاقا دوريا لا تحقق الثلاث موقوف على
 تحقق الطلاق الواحد وتحقق الواحد موقوف على عدم وقوع الثلاث واما اعتراض
 ابن الملك عليه وتنظيره بقوله انت طالق امس فليس بشئ لظهور الفرق بينه وان
 علق بموجود امس لو قالت شئت ان كان فلا قد جاء وقد جاء وقع الطلاق كالتعليق
 بامر كائن تجزى واعترض عليه بانه لا يكفر من قال انا يهودي ان فعل كذا وهو يعلم انه
 قد فعله فانه يقتضي على هذا الكفر واجيب بمنع عدم الكفر وبعد التسليم فقول هذه
 الالفاظ كناية عن اليمين اذا حصل التعليق بها بفعل مستقبل فكذا اذا كان ما ضابطها
 غير تكفير المسلم ثم الاصل فيه انه متى علق بمشيتها او ارادتها او رضاها او هواها اوجبها
 يكون تملكها فيه معنى التعليق فيقتصر على المجلس ما فيه من معنى التخيير فصار كالامر باليد
 بخلاف ما علق بشئ اخر من افعالها كالكلها وشربها وكذا ذلك حيث لا يقتصر على المجلس
 لانه تعليق محض وليس فيه معنى التملك كما في البين وغيره ولو قال انت طالق متى
 شئت او اذا شئت او اذا ما شئت فردت الامر بما قالت لا اشار لا يرد ولا يقتصر
 على المجلس فلها ايقاع الطلاق في اى وقت شئت لانها ملكها الطلاق متى شئت لا قبله
 فلا يرد ولها ان تطلق نفسها واحدة متى شئت ولا تميز لان هذه الالفاظ للزمان
 وان البتة اذا وكذا للشرط عند الامام فلا يخرج عن موضعها بالسك ولا يجزى صحتها
 على الشرط لصدر التعليق من غير من له المراد فلاننا قضى فتملك التعليق في كل زمان
 ولا تملك تطبيقا بعد تطبيق ولو قال لها انت طالق كما شئت فلها ان تطلق ثلاثا
 متفرقا اى في ثلاثة مجالس فلا تطلق نفسها في كل مجلس اكثر من واحدة لان كل عموم لا يفرق
 لا عموم الاجتماع ولهذا قال لا مجموعا اس فلو طلقت نفسها ثلاثا مجموعا لم يقع شئ عند
 الامام وعندها تطلق واحدة ولا يرد بالرد وفي المنع كلمة كل تستل بمنع الاستفراق

بجانب المصنف وقد استعمل بعض الكثر كقولهم نكحنا كل نسى بامر ربها اس كثر او يفيد النكاح بدخول
ما عليها دون غيرهما من ادوات الشرط ولا يملك الايقاع لو عادت اليه بعد زوج آخر لا يتصور
قد انتهى بالتسليم وفيه خلاف زفر السافعي في قول ولو قال بعد الخيل نكح زوج اخر لكان اظهر
ولو قال انت طالق حيث كنت او اين كنت لا تطلق ما لم تشا الطلاق في مجلسها وان كانت
من مجلسها فلا نسبة لها لانها اسم للمكان والطلاق لا يتعلق به بالمكان فينقض ذكرهما لكن فيهما
معنى التاخير وحروف الشرط كذلك فيجوز ان يجازى حروف الشرط ثم الاصل في حروف الشرط
المحض للشرطية ان دورته وما في معناه والاعتبار بالاصل فيتحقق بالجلسة بما قرنا نرفع
سواء ان اصحابها ادلت على ذكر المكان يبين ان تخرجنا منها انه اذا كان مجازا عن الشرط فلم حمل على ان
دورته ولو قال انت طالق كيف كنت قال كانت موافقة لثبوت رجعية او بانية او ثلثا
وقد كذلك اسم ما كانت موافقا لثبوت المطابقة بين مشتهها وارادته وان كان القام
ارادة المرأة ثلثا والزواج واحدة بانية او بالعكس يقع طلاق رجعية لانه لغت مستهها لعدم
الموافقة فبقى ايقاع الزوج بالبرج ونية لا تخر في جعله بانيا ولا ثلثا وكذا يقع رجعية
ان لم تشا لوجود اصل الطلاق لا المقوض اليها هو وكيف والوصف وعندها والائمة الثلثة
لا يقع شئ لان هذا تقويض الطلاق اليها على ان وصف كانت وانما يكون كذلك اذا تعلق
اصل الطلاق بمشيتها فاذا لم تشا لا يقع لكن يرجح قول الامام انه كيف للاستبصار غير الشئ
ولا يتصور كمن ذلك اللاحد وجود الاصل وفيما قاله تعليق الاصل والبطال لاجل الوصف
وسنة الاختلاف تظهر فيها اذا قامت غير المجلس قبل المشية فعنده يقع طلاق رجعية وفيما
اذا كان قبل الدخول فانه يقع عنده طلاق وعندها لا يقع شئ في الصورتين والرد كالمصنف
كما في التبيين وغيره وان لم يكن له نية يقع ما كانت بالاتفاق على الاختلاف الاصلين
اما على اصله فلا اقامها مقام لفظ في اثبات الوصف لا كيف الحال والزواج لو وقع
جسديا بملك جعله بانيا وثلاثا عند الامام فكذلك المرأة عند هذا التقويض تملك جعل ما وقع
كذلك وانما عندها فكذا يملك ايقاع البائس والثلث لا تقويض اصل الطلاق اليها
على ان وصف كانت فانه الفقه ولو قال لها انت طالق ثم كنت او ما كنت طلقنت
ما كانت واحدة وانما انكم اسم العدد وما عام فيتناول الكل في المجلس اللاحد فاذا كانت
بطل خياره لانه امر واحد وهو تملك في الحال وليس فيه ذكر الوقت فاقضه جوابا في المجلس

وان ردتها لاراد وان قال لها طلق نفسك من ثلث ما كنت فلهما ان تطلق ما دون
الثلث بالاجماع لالثلث عند الامام خلافا لهما نظر الى ان ما للعموم ومن البائس ولان من
للتبقيض ورجحه الكمال في تحريره بانه تقديره على البائس ما كنت مما هو الثلث وطلق ما كنت
واقصده بالتبقيض مع زيادة الثلث اظهر كما في المصنف ومثلهما من الثلث ما كنت
باب التعليق اسم لتعلق الطلاق بشئ لا يرفع من يانها الجاهات المخرجة في المعطى والتعليق
من علقه تعليقا جعله معلقا وفي الاصطلاح هو ربط حصول مضمونه بجملة حصول مضمونه
جملة اخرى انما يصح التعليق حال كونه في الملك اسم القدرة على التصرف في الزوجة بوصف
الاختصاص وذلك عند وجود النكاح او العدة مع حل العقد فانه لو وجد احدهما والمراه
مدخولة حرمة بالمصاهرة لم يصح التعليق فيه فمن بعض الظن تأويل الملك بوجود النكاح
والتاويل ان الملك لم يشترط الصحة بالتحرر وليس كذلك كالاخفى وبقاء الملك في عدة
الرجعي مما لا خلاف فيه واما في عدة البائس ففيه خلاف كما في القامتين في كونه مذكور
او لمعذبه ان ردت كانت طالق فيقع بعد وجود الشرط وهو الزيادة ولو كان المعلق
عاقلا وقت التعليق ثم جرح عند الشرط لانه هو ايقاع حكم لا يبرأ انه لو كان غنيا او محجوبا
يفرق بينهما لو جعل طلاقا او مضافا الى الملك بانه يتعلق على نفس الملك نحو ان ملكك
طلاقك فانت طالق او على سبب كقوله لاجنية ان نكحتك اس تزوجتك فانت
طالق فانه النكاح سبب للملك فاستغنى السبب لئلا يمان ان ملكك بالنكاح
فيقع ان نكحها او ملكه لوجود الشرط وفي الزيادة قد ظفرت برواية غريفة انه لو اضاف
السبب الملك لم يصح التعليق كما قال البئر المرس لانه الملك ثبت عقيب سبب
واطر ايقع عقيب شرط فلم يصح تعليقه لكان الطلاق مقارنا لثبوت الملك والطلاق
المقارن لثبوت الملك او لزوجا له لم يقع فالحال لو قال انت طالق مع نكاحك او مع ملكك
او مع موتي او مع موتك وتما في التبيين فليطالع ولا فرق بين ما اذا حصل وعلم
كقوله لكل امرأة خلافا لما كنت فانه قال اذا لم يسم امرأة بعينها او قبيلة او ارضا او نحو
هذه فلا يبرأ من ذلك وقال السافعي لا يصح التعليق المضاف الى الملك وتفصيل دليل
ودليلها المذكور في المطولات فليطالع ثم التعليق قد يكون بصرح الشرط وهو ظاهر وقد
يكون بمعناه ولا يشترط ان يكون المرأة غير غيبه مثل ان يقول المرأة اليه تزوجها طالق

بأنه لا ينفك عنها في حقها واستكمل حيث لم تعلم من امرها تزوجها بعموم الصفة كما في أكثر
المعبرات الالفة كلمة كمن فانها تنتهي اليهين فيها بعد الثلاث في الطرة والتسعين في الالة هذا
الاستثناء من انتمت يعني ان وجوب الشرط المذكور انتهى اليهين الالفة كلمة كما لانها تقتضي عموم
الاوقال فاذا وجد فعل فقد وجد الخوف عليه وان كانت اليهين في حقه وسبق في حق
غيره فيحق اذا وجد غير ان الخوف عليه طلقات هذا الملك وهي تنافي في قننه اليهين
بأنها لم تدخل تلك الكمية على صيغة التزوج لدخولها على سبب الملك فلو قال
تزوج ما قبله كل تزوجت امرأة فهي طالق تطلق بطل التزوج ولو وصلت بعد زوج
اخر لا صحة هذا اليهين باعتبار ما سيحدث من الملك وهو غير متناهي وغازي يوسف
ان لو دخل على المنكر فهو بمنزلة كل وتامة في المطولات واجبة فيه عقد الفضول او فسح
القاضي التام في كنيته عقد الفضول ان يزوجه فضول فاجاز بالفعل بانساق المهر
ونحوه لا بالقول فلا تطلق بخلاف ما اذا وكل به لا تنافي في العبارة اليه وكيفية الفسخ ان يزوجه
اطالف امرأة في حق الامر الى القاضي فتدعي انه زوجها وقد تدرت عليه ورغمت انها
بالطلف صارت مطلقة فيلتمس من القاضي فسخ اليهين فيقول فسخ هذه اليهين وبطلانها
وجوزت النكاح فان امضاه قاض حنفى بعد ذلك كما ايجود وعقد الفضول اولى
في زمان من الفسخ لكن في الجواهر ان الفسخ اولى لكونه متفقا عليه الا في رواية غراي
لوسف ثم ان كان الطالف شابا فقدمه عليه افضل من الغروية وان كان كاهن
فالغروية اولى كما في القهرستاني وفي الفقه وغيره ومن الطائف مسائلها اذا قال لامرأته
وقد دخل بها كلما طلقك فانت طالق فطلقها تقع طلاقها ولو قال كلما وقع طلاق
عليك فانت طالق فطلقها واحدة وقع الثلاث وان قال كلما دخلت الدار فانت
طالق لا تطلق بعد الثلاث وتزوج اخر اس بعد العود غير زوج اخر لانه لا يملك في هذا
النكاح الا الثلاث وقد استوفاه وقال زفر ليع وهو باعني ان النسخ مبطل للطلاق
عندنا خلافا له وفي القهرستاني ان دوام الفعل بمنزلة التام فلو قال كلما وقعت
عندك فانت طالق فقد عدها سبعة طلقت منها ولا يلزم التكرار ان يكون في الزمان
فلو قال كلما ضربتك فانت طالق فضربها بيدي طلقت فنتين لان الضرب بكل يد
كالضرب بصنف ورواى الملك بعد اليهين لا يملك اليهين لانه لم يوجب الشرط والجزاء

بأنه لا ينفك عنها في حقها واستكمل حيث لم تعلم من امرها تزوجها بعموم الصفة كما في أكثر
المعبرات الالفة كلمة كمن فانها تنتهي اليهين فيها بعد الثلاث في الطرة والتسعين في الالة هذا
الاستثناء من انتمت يعني ان وجوب الشرط المذكور انتهى اليهين الالفة كلمة كما لانها تقتضي عموم
الاوقال فاذا وجد فعل فقد وجد الخوف عليه وان كانت اليهين في حقه وسبق في حق
غيره فيحق اذا وجد غير ان الخوف عليه طلقات هذا الملك وهي تنافي في قننه اليهين
بأنها لم تدخل تلك الكمية على صيغة التزوج لدخولها على سبب الملك فلو قال
تزوج ما قبله كل تزوجت امرأة فهي طالق تطلق بطل التزوج ولو وصلت بعد زوج
اخر لا صحة هذا اليهين باعتبار ما سيحدث من الملك وهو غير متناهي وغازي يوسف
ان لو دخل على المنكر فهو بمنزلة كل وتامة في المطولات واجبة فيه عقد الفضول او فسح
القاضي التام في كنيته عقد الفضول ان يزوجه فضول فاجاز بالفعل بانساق المهر
ونحوه لا بالقول فلا تطلق بخلاف ما اذا وكل به لا تنافي في العبارة اليه وكيفية الفسخ ان يزوجه
اطالف امرأة في حق الامر الى القاضي فتدعي انه زوجها وقد تدرت عليه ورغمت انها
بالطلف صارت مطلقة فيلتمس من القاضي فسخ اليهين فيقول فسخ هذه اليهين وبطلانها
وجوزت النكاح فان امضاه قاض حنفى بعد ذلك كما ايجود وعقد الفضول اولى
في زمان من الفسخ لكن في الجواهر ان الفسخ اولى لكونه متفقا عليه الا في رواية غراي
لوسف ثم ان كان الطالف شابا فقدمه عليه افضل من الغروية وان كان كاهن
فالغروية اولى كما في القهرستاني وفي الفقه وغيره ومن الطائف مسائلها اذا قال لامرأته
وقد دخل بها كلما طلقك فانت طالق فطلقها تقع طلاقها ولو قال كلما وقع طلاق
عليك فانت طالق فطلقها واحدة وقع الثلاث وان قال كلما دخلت الدار فانت
طالق لا تطلق بعد الثلاث وتزوج اخر اس بعد العود غير زوج اخر لانه لا يملك في هذا
النكاح الا الثلاث وقد استوفاه وقال زفر ليع وهو باعني ان النسخ مبطل للطلاق
عندنا خلافا له وفي القهرستاني ان دوام الفعل بمنزلة التام فلو قال كلما وقعت
عندك فانت طالق فقد عدها سبعة طلقت منها ولا يلزم التكرار ان يكون في الزمان
فلو قال كلما ضربتك فانت طالق فضربها بيدي طلقت فنتين لان الضرب بكل يد
كالضرب بصنف ورواى الملك بعد اليهين لا يملك اليهين لانه لم يوجب الشرط والجزاء

منها فطلق طلقة واحدة فصار بينهما فمستين ثمهما اى بما عدا امر امرته حتى اذا كانا طلقها قبل
هذا واحدة فلا ينفى له ان يتزوجها الا بعد زوج اخر وتنقض العدة بتيقين بهما لا بالاحتمال ينقض
عدها بوضع خلعها فاولدت الذكر اولا انقضت عدها بوضع الانثى واولدت الانثى انقضت
عدها بوضع الذكر هذا اذا لم يعلمها واما اذا علم الاول فلا اشكال وان اختلفا في الاول فالقول
قول الزوج وان ولدت غلاما وجارية فمستين ولا يدرى الاول يقع مثله فصار ولدتا منهن اولاد
ان كانا حلتا غلاما فطلق واحدة او جارية فمستين فولدتا لم تطلق لان الحكم اسم الحكم في كل
جارية او غلاما لم تطلق كما في قوله ان كانا في بطنك غلاما والمسئلة بحالها لا كلمة ماعادة
وكذا لو قال ان كانا في هذا العدد حيلة في طلق او دقيقا فطلق فاذا كانا في حيلة وقتي
الانطلاق والوقا ما في بطنك والمسئلة فيهما وقت ثلاث ولو قال ان ولدت ولدا فانت
طالق فان كان الذي تلده فانت طالق مستين فولدت غلاما يقع الثلاث لوجود الشرطين
لان المطلق موجود في ضمن المقيده وهو قول مالك والسافى كما في اكثر الكتب ولو علق طلاق
او علقا بشرطين بان قال لهما ان دخلت دارى زيد ودارى عمرو او قال لهما ان حكمت ابى عمرو
وابى يوسف فانت طالق شرط للموقع وجود الملك اضرهما حتى لو طلقها بعد ما علق طلاقها
بشرطين فانقضت عدها ثم وجد احد الشرطين وهى مبانة ثم تزوجها فوجب الشرط الاخر وقع
عليها الطلاق المعلق عند خلاف الفرز وقع في الدرر علق الثلاث بشئين وعدل عز
مولى الكنز وهو الملك يستلزم لآخر الشرطين كما قال في الفتح وجعله في الكنز مسئلة الكتاب
من تعدد الشرط ليس بذلك لان تعدد الشرط بتعدد فعل الشرط ولا تعدد في الفعل هنا
بل في متعلقه ولا يستلزم تعدده فانها لو حكمتها معا وقع الطلاق لوجود الشرط وغاية
تعدد بالقوة انتهى لكن في قوله في جعله مسئلة الكتاب من تعدد الشرط سهو لانه انما جعله
من قبل الشرط المستلزم على وصفين وعلى حصر عبارة لامن قبل تعدد الشرط كما في البحر
فان وجد واحد بما فيه اى في الملك وقع الطلاق وان وجد فيه احدهما لافيه لا يقع الا شرط
الملك حاله اطلقت وقال الزيلعي وهذه المسئلة على اربعة اوجه اما ان يوجب الشرط في الملك
فيقع بالاتفاق او يوجب ان في غير الملك فلا يقع او يوجب الاول في الملك والثاني في غيره
فلا يقع اى ان يوجب الاول في غيره والثاني في غير الاول في غيره ولا يقع في غير الاول في غيره
بغير الثلاث تعقيد وانما لم يقل والتبخر بطل التعليق لان تبخر ما في الثلاث لا يبطل التعليق

فلا حاجة الى قوله لا تبخر ما دونها كما قيل بل هو سترك فلو علقها اى الثلاث بشرط ثم تبخرها اى السك
قبل وجوده اى الشرط ثم تزوجها بعد التبخر فوجب الشرط لا يقع لى ليعا اقل ان دخلت الدار
فانت طالق ثلاثا ثم تبخرها وقال انت طالق ثلاثا فزوجت بزوج اخر ثم عادت اليه فدخلت الدار
لم تطلق عندنا خلا لفرز والسافى في قولنا لو اياها بنتين قبل ان تدخل الدار والمسئلة
بجاليها ثم تزوجها بعد زوج اخر ثم دخلت الدار طلقت ثلاثا عند السنين واصلة الزوج الثاني
يهدم ما في الثلاث عندها فتعود اليه بالثلاث ثم يدخلها الدار طلقت ثلاثا وعند محمد وفرز
والائمة الثلاث لا يهدم الزوج الثاني ما دونها فتعود اليه بالبقى كما في الهداية وفي الفتح ومتممة
لا تظهر في هذه الصورة للاتفاق فيها على وقوع الثلاث بل فيما اذا علق للطلقة الواحدة بدخول
الدار مثلا ثم علقها طلقين ثم عادت الاول بعد زوج اخر قد دخلت ثبت امره الخلطة
عند محمد لعدم الهدم ولا ثبت عندهما التحقق ولو علق الثلاث او العلق بالوطى بان قال لامرأة
انجامك فانت طالق ثلاثا فيمضيها وقع الطلاق بالاتفاق الحائنين لا يجب العقر باللبث
اى بالملك بعد الايلاج اذ بالاتفاق الحائنين طلقت الزوجة واللبث ليس بوطى بعده
وكذا اى في تعليق الصق ولا يغيره اى باللبث بعد الايلاج مراجعة في الطلاق الرجعي
اى اذا كان الطلاق المعلق رجعي ما لم ينزع ثم يوطى ثانيا في يصير ارجعا ووجب عليه العقر
في المستتين وهذا عند محمد وهو فتح راصى المستين لا الدوام ليس تعرض للبضع على
ما تقر من صله بخلاف ما اذا اخرج ثم اوطى لانه وجد الادخال وجد الاخراج الا انه لا يجب
احدهما للستهة الا انما هو قضاء السهوة في الخامس الواحد وقد كانا اوله غير موجب للحد
فلا يكون اخره موجبا له خلا لابي يوسف فانه قال يجب العقر ويصير ارجعا لدخول
المائتين بستهة وهو القياس لكن في قول محمد كلام لان الرجعة عندنا وقا بدواعى الوطن
كقبلة وليس بستهة وهما المس بستهة موجود فينبغي ان ثبت الرجعة عنده ايضا تدبر
وغير محمد لو ان رجلا زنى بامرأة ثم تزوجها في تلك الحالة فانت على ذلك ولم ينزع
وجب عليه مهران مهر بالوطى ومهر بالعقد وان لم يكن يستأنف لانه دواه على ذلك
الفعل فوق الطنوة بعد العقد ولو قال لتي تحت ان تكهني اى فلانة عليك فنت طالق
فنتكها عليها في عدة البائين لا تطلق زوجة الجديدة لان الشرط لم يوجب قيد بالبر
لان لو وجد ذلك في الرجعي طلقت وان وصل الزوج وصلا متعارفا سموعا فلا يفسد

لو كنت قد رمايتنفس او عطس او سحر او كان في لسانه ثقل فطال تردده وكذا لو اراد فاسكه
 الغير في كقولك انت طالق قوله ان شاء الله او ان ليت الله او عالميت الله وما يذه موصولة
 او الا ان ليت الله او ان شاء الله او الجن او البشر او الخائن او غيره مما لم تعلم شيئا
 لا تطلق لقوله عليه السلام من حلف على يمين فقال ان شاء الله فلا حنث ويذه حنث على مالك
 فانه قال لا يبطل واعلم ان الاستا البطل والعدم الحكم كما قال ابو يوسف وعليه الفتوى
 فانه القهستاني لا تطلق كما ذهب اليه محمد بن قيس قال ان شاء الله انت طالق وقع عنده لانه
 لم يذكر فيه التعليق ولم يقع عند ابي يوسف لانه البطل ولو مقده كما في النهاية والكلام يمين
 عنده خلافا لمحمد بن قيس قال ان حلفت بطلاقك فغيب عن حرم قال لها انت طالق ان شاء الله
 لم يحنث عنده خلافا لابي يوسف ولم يقع الطلاق عندها وكذا لا تطلق بقوله انت طالق
 لو ماتت المرأة قبل قوله ان شاء الله لان الكلام خرج بالاستثناء غير ان يكون ابي او الموت
 ينافي الموجب لا المبطل وان مات هو قبل قوله ان شاء الله يقع الطلاق لانه لم يقص به
 الاستثناء ولا يستثنى فيه ان ياتي بالشيء غير مقصود او غير علة حتى لو اتي بها غير مقصود جازما
 بها لا يقع الطلاق فهو شهد وان استثنى متصلا وهو لا يذكره قالوا ان كان الحال لا يدري
 ما يحرم على لسانه لغضب جاز لا اعتد على قول السهود والا لا في البر ويقبل قول الزوج
 في ظاهر الرواية وذكر في النوادر خلافا بين ابي يوسف ومحمد فقال على قول ابي يوسف
 يقبل قوله ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتد
 والفتوى احتياطيا لا امر الفروج في زمان غلب على الناس الفساد ولا يريد ما قيل الا احتياط
 لا امر الفروج منظر فيه لانه لو احتفظت في قيل يكون قد تركنا الاحتياط في حل الزوج بها بعد
 العدة فان الحكم اذا لم يقبل قوله وحكم بالفرقة نفذ حكمه فلا او باطن وحل الزوج بها بعد
 العدة بخلاف ما لو حكم بقا النكاح مجرد قوله فان كان كاذبا والزوج يعلم ذلك لا يحل له
 الاطاعة وان شاء الله طالق لانه الواحدة متصلا يقع منها الاستثناء الواحدة من الثلاث
 استثناء القل من الاكثر ويقع منها فيمنع وفي انت طالق فلما لا اثنين يقع واحدة
 وفي استثناء الجواز استثناء الاكثر لما صار عبارة عن الباطل لا يستطاع الصحة ان سبق تسن
 ليس به تخلف بعد التبا والافرق في ذلك بين القليل والكثير فلو كانت طالق فلما لا
 فلما يقع ثلاث بالاجماع لعدم بقائه ما يصير بتكلمها بعد التبا واختلافها في استثناء العدة قال

بعضهم هو رجوع وقال بعضهم هو استثناء فاسد وليس برجوع وهو الصحيح وقد قالوا بما يجوز
 استثناء الحكم من الحكم اذا كان البعيت ذلك اللفظ واما اذا استثنى بغيره كما اذا قال كل نسائي
 طواقي الا فاطمة وزينب ومحمد فيجوز ولا تطلق واحدة منهم **باب طلاق المريض** وفي
 بعض الفار ورجحه بان قال الحكم غير مختص بالمرض لكن من نظر الى اصالة المرض بمنزلة
 تتبع له ووجه تأخيرها ليس بجني الحالة التي تغير بها الرجل فاما بالطلاق ولا يقصد تبرعه فيها
 اسي في هذه الحالة الا من الثلاث ما يغيب فيها الهلاك اسي خوفه بزيادة المرض مرض
 الموت ثم ما هو شامل للرجل والمرأة ثم ذكر توضيحه ما يختص بالرجل من جوارحه فقال
 كمرض يمنعه عن اقامة مصاطه اسي غير الذي باب الاحكام خارج البيت وفي الرخصة لا عبرة
 للمقدرة في البيت وبما هو الصحيح وقيل لا يبطل قهرا وقيل لا يمس وقيل يزداد مرضه وقيل
 المعبر في حق الفقيه ان لا يقدر على الخروج الى المسجد في السجدة ان لا يقدر على الخروج
 الى الدكان وفي التسهيل قال ابوالديث لا يشترط كونه صاحب فراش بل العبرة بالغلبة يعني
 ان كان الغالب من ذلك المرض هو الموت فهو مرض الموت وان كان يخرج من البيت
 في حق الرجل فاما المرأة لا تحتاج الى الخروج من البيت في حوائجها فلا يعبر في هذه الحالة
 ولكن اذا كانت بحيث لا يمكنها صعود الى السطح فهي مريضة كاسياني والظاهر في الصحيح
 الا اذا اخذها الوجه الذي يكون اخر الفضال الولد فهي كالمريضة اما اذا اخذها ثم سكن
 فغير معتبر والمسلول والمقعد والمفلوج والمذقوق مادام يزداد به فهو مريض كما في الخط
 ومبارزة رجلا اسي حاربه عطف على قول مرضه وتقديره ليقتل في قصاص عنده بعضهم
 وهو الصحيح وعليه الاعتد او رجم على المتار و يدخل فيه من قد طام ليقتله كمن اخذه
 السبع بفيه او اكسر السفينة وبقى على لوح فلو اياه واحدة او اكثر امرأة بغير رضاها
 وهي ممن ترضه وهو بتلك الحالة ثم مات عليها اسي على تلك الحالة بذلك السبب
 او بغيره كما اذا قتل المريض او مات ذلك المبارزة بمرض وهي اسي امرأة في العدة
 وفيه استارة لان المرأة ان كانت غير مدخول بها لا ترض لانها لا عدة عليها والا انه لو مات
 بعد العدة لا ترض عنه خلافا لابن ابي ليلى واحمد واسحاق وابي عبيدة فانها ترض عنه ثم
 بعد العدة مالم تزوج باخر وعند مالك والديث وان تزوجت باخر ورضت جوار
 لولاء قصد ابطال رتبهما فغير عدها خلافا للشافعي وفي المنع ولا يشترط علم الزوج بايتمتها

للميراث فلو طلقها بانياء مرضه وقد كثر سببها اعتقها قبله ولم يعلم به كان فارقت به بغير
 مال وقال لامته انت حرة غدا وقال الزوج انت طالق قلنا بعد غدا ان علم بسلام المولى كان فارقا
 والا لا وكذا تراث لو طلبت رجعية فطلقها قلنا او بانياء الرجعي لا يربط النكاح ولهذا جاز
 له وطهرها فتمت كمن سبوا منها اياه راضية بطلاقها وكذا تراث مبينة قبلت ابنة ابن
 الزوج بشهوة لانه البينة وقت قبل قبيلها بانياء الزوج فكان فارقا ولم تكن الفرقة مرقبة
 او لا بخلاف ما اذا قبلت ابن المريض حال قيام النكاح او بعد الطلاق الرجعي فانها لا تراث
 لوقوع الفرقة من جهتها ولو ابانتها وهو محصور في حصن او ابانتها في صف القتال لم يغير
 مبارز او ابانتها وهو محبوس لقصاص او رجم او قيد على القيام بمصالح خارج البيت كمن
 شئت من المأجور او ركب السفينة او نزل في مكان خوف او تخلف من عده ولا تراث يعني
 لو ابانتها حال من الاحوال ومات بذلك السبب في العدة لا تراث لانه لا يغلب في مثل هذا
 الهلاك وكذا لا تراث لاختلاف سببها وخبر اختارت نفسها لوقوع الفرقة من جهتها
 وكذا لا تراث امرأة طلقت على صفة الفصول قلنا ابي بانياء مرضه بامر او بغير امرها
 لكن خرج من مرضه تم مات في العدة لعدم الفراق الاول والعدة في الثانية بخلاف ما طلقت
 نفسها بانياء فجاز فانها تراث الا المبطل للارث اجازته في القينة وفي المنيح قال صحيح لامرأته
 احد بينهما طالق ثم بين في مرضه احدهما صار الزوج قارا بانياء فترت منه وكذا لا تراث من ارثت
 عياذ بالله تعالى بعد ما ابانتها الزوج ثم اسلمت في العدة لبطلان البتة الارث بالردة ولم يعد
 السبب بعد الاسلام وكذا لا تراث بفرقة بسبب الجلب او العنة وفي الاختيار خلاف في
 المستثنين او خيار البلوغ او خيار العتق لربضا ولو فعلت ذلك وهي ابي والخال
 انهما مرفقة لا تفتر على القيام بمصالح بيتها صفة فاختصة للمريض الذي يغيره فارة ثم ماتت
 في الحال المذكورة وهي في العدة ونها يعني ان امرأته كالمجمل يكون فارة حتى لو ابانت بسبب
 الفرقة من الخيارات وغيرها بعد ما حصل لها المرض فانه يترتب منها لغيرها من ارثه قلنا هذا
 ولو ابانتها بامر او مرضه ومات في العدة باقية او تصادق اس الزوج في المرض انما
 اس بانياء كانت حصلت في حية ومضت العدة اس اذا اطلقها بانياء او قلنا في مرضه
 بسببها في حال كان في مرضه لم ينفذ طلاقها وانما جاز وانقضت عده فنفذته في
 انما الكتب فعل في الوقت او صدقته في مرضه على طلاقها وعدها لكان احسن تدبير ثم اس

بعد الابانة او التصديق او صي الزوج لها بوصية او اقر بين لها عليه في المستثنين
 قلنا اس فقد كثر لها عنده الاقل من ارثها وبما وصى او اقر وفي القهرتاني او قلها الاقل
 اس اقلها حال كونها من ارثها وبما وصى او اقر فعلى الاول الاقل معمول للمظرف كمن على
 ما قال المأخضس وعلى الثاني مستند ومن يترك ما دل عليه اللام من المفضل عليه ولا يمتنع
 ان يقال ان من سبب الاقل والواو بمنع او فانه شان وانما قلنا عنده لانه عندها والائمة
 الثلاثة جاز الاقرار والوصية في صورة التصديق ان النكاح قد زال انتهى وقال في
 لها جميع ما اقر ووصى به في المستثنين وفي التبيين وابو يوسف ومحمد مع الامام في الثانية
 ومع زفر في الاول كمن سق التبريد وابو يوسف ومحمد مع زفر في الاول ومع الامام
 في الثانية فانظر في تعليلهما في المستثنين ثم يظهر لك الحق بامل وان علق الزوج
 الطلاق بفصل اجنب او بجي الوقت كما قال ان دخل فلان الدار او اذا جاز لس الشهر
 فانت طالق فوجد المعلق به فلا كذا التعليق والشرط في مرضه ورثت ابي الزوج
 منه تحقيق الفراق والكل واحد في الصحة لا تراث يعني ان كذا التعليق في الصحة والشرط
 في المرض لا تراث خلافا لفرقة في عكس لا تراث اتفاقا وانما صرح هذه مع كونها متفاداة
 من المصنوع تفصيلا لاختلاف تدبير وان علق طلاقها بفعل نفسه مطلقا سواء كان
 له بدنه كدخول الدار ولا بد له منه كالتفكير والصلاة والاكل وكلام اصحابنا وطلب
 الحق من اظفم وغيره وبما اس التعليق والشرط في المرض او الشرط فقط وفيه التعليق
 في الصحة ورثت لانه فارقت منه بطلان ارثها بوجود الشرط وكذا تراث لو علق طلاقها
 بفعلها كما بفعل زوجة ولا بد لها منه كالتفكير وغيره وبما اس والحال في التعليق
 والشرط في مرضه لانها مضطرة في الفعل وكذا تراث لو علق الشرط فقط لا التعليق فيه
 اس في المرض عند الشك في الا باضطرارها صارت كمن يتنقل فعلقها بالزوج فصارت
 كالتيقن بفعل نفسه خلافا لمحمد فانه يقول اذا كان التعليق في الصحة فلا ميراث لها الا
 فعل الطلاق لم يوجد في حال تعليق صحتها بانه فلا يكون فارقا قال في الماسلام وهو صحيح
 كمن فخر اصحاب المتنزه هو الاول ولا كذا لهما منه بد الترات على كل حال واعلم ان
 اصحاب هذه المسئلة على اربعة اوجه لكن ترى ان ستة عشر وجهها في التعليق اما بجي
 الوقت او بفعل اجنب او بفعلها او بفعلها وكل وجه على اربعة اوجه لا التوايق

بأنها إذا تزوجت بغير سؤال تقع المصيبة لتقصيرها في الأمر واستحسان من حيث هذا الإيجاب
 للسؤال عليها وإثبات المصيبة بالعلم بما ظهر عندها وليس السؤال للدفع ما هو متوهم الوجود
 بعد تحقق عدمه فهو زكواؤه لا بما إذا هو أيضا مثل ذلك فإن كان مستحي لانه تفرق في خالص
 حقه فكذا سألها يكون مستحي لانها في النكاح كذلك انتهى ويمكن التوجيه بوجه آخر وهو أن التوجع
 في المصيبة لا يوجب العصية فانه يجوز ان يقع في المصيبة لا يكون عارضة لعدم علمها بها واستحقاق
 الفاعل بالذنب مستروط بالعلم ويؤيده قوله لا تقع في المصيبة دون أن تقول لا يكون عارضة
 وأما احتمال ان يكون الرواية في يقع بالتحقينة كما ذهب اليه بعض الفضلاء فتعبد لا يلزم
 مع انه يوجب الوجوب لا الاستحباب لا ترك المستحي لا يوجب المصيبة تدبر ولو قال
 الزوج بعد انقضاء العدة كنت راجعتك فيها من العدة فصدقت المرأة حتى الرجعة
 لان النكاح يثبت تبصا وقها فالرجعة او لا والاشي وان لم تصدق فلا يقع الرجعة لانه يدعى ولا يثبت
 ولا يثبت في الحال وهي سنة فالقول قول المكرول يمين عليها من قول لا ما لا الرجعة من
 الاشياء التي لا يمين فيها عنه خلا فالحال فنواق بعد العدة انه قال في عدتها قد راجعتها او انه قال
 قد جاعتها كانت رجعة لي لو قال فيها كنت راجعتك امس وان كذبت وفي الطبع وهذا من الطب
 مسائل فانه يثبت اقراره بيمينه على لو اقر به في الحال لم يكن مقبولا ولو قال راجعتك بيمين
 به الاشارة فكانت من غير فضل اذا الفاء يدل على التعقيب حال كونها مجيبة له انقضت عدتي فاقول
 لها ولا تقع الرجعة عند الامام لانها امينة في الاخبار عن الانقضاء وانما يقيد بان غير فضل لانها لو
 كانت سائلا لكانت ثابتة بصدق وتقع الرجعة اجماعا بخلافها لانها صادفت وقت
 العدة وهي باقية في ارض البين وتستحق المرأة بالاجماع والفرق لابي حنيفة بين هذه وبين
 الرجعة ان البين فانه ثلثها النكول وهو بذل عنده وبذل الاستماع من الزوج والاجتماع في منزل
 الزوج بها بخلاف الرجعة وغير ما من الاشياء السنة فانه بذلها لا يجوز فيها ثم اذا نكحت ثبتت الرجعة
 بناء على ثبوت العدة لثبوتها ضرورة بمنزلة ثبوت النسب لبنيادة القابلة بناء على ثبوتها بالولادة
 انتهى كمن في قوله وتستحق المرأة منها بالاجماع كلام لان عدتها تقع الرجعة والقول قوله ولا اعتبار
 بقول المرأة مع يمينها كما تقدم ولو قال زوج الامة بعد مضي العدة كنت راجعت فيها فصدقت سيدة
 فكذلك فالقول لها عند الامة لان الرجعة يمتنع على قيام العدة والقول فيها قولها وعند قول
 سيدة في الطبع عند قولها راجعتك فانه يثبت الرجعة عند الامة لانها لا تكون سيدة

اتفاق في الصحيح اقرارها بما قيل منها على خلاف وقيل لا يقع في سببها لم يمتنع المولى والامة وان قال
 راجعتك وقالت تمت عدتي واكثر من الزوج والمولى انقضائها فاقول لها لانها اعرفت بحالها
 وهي امينة فيه وفي الصحيح لو قالت انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض رجعتها لانها اقرت
 بكذبها فيما ثبت به اطلاق عليها واذا ظهرت المصيبة حقيقة او حكما ولاعادة لها وهذا السبيل
 من قول الوقاية وان القطع من الطيف الاخر اس من الطيف الاخر الى تنقض العدة بها وهي
 الطيف الثالثة ان كانت حرة والثانية ان كانت امه ومن اقرت بانها بنت فقد قصرت برعية
 اما انقطعت الرجعة وان وصية لم تغسل في الطيف لا يزيد على العدة وليس لها من الطهر
 بنا الانقطاع لانه بمنى العدة خرجت من طيف وان لم ينقطع وان القطع لا قل من يمتنع
 لاسي لا ينقطع الرجعة ما لم تغسل اس لان لم تغسل او يمين عليها وقت صلاة لانها لا ينقطع
 بخروجها من الطهر لا احتمال عوده بل لا بد من ان يتأكد الانقطاع باحد احكام الطهارات كما لا يخفى
 او يمين عليها في وقت صلاة او يمين وقتها صارت الصلوة دينا في ذمتها وهو قدر ما يقدر
 على الاغتسال او الخيرة وما دون ذلك ملحق بغيره اذ الطيف خلاف الفرز او يتم ونسب يعني
 اذا لم يجد اما يمينت وصيت مكتوبة او نافذة انقطعت الرجعة عند البتة وقيل تنقطع
 بالشرع عند ما لانها في حكم الطاهرة والصحاح انها لا تنقطع الا بعد الفراغ ولو تمت المصنف
 او قرأت القرآن او دخلت المسجد قال الكرخي تنقطع وقال الرازي لا وعند محمد باليم وان
 وصية لم تغسل لان البتة نزل منزلة الاغتسال في التطهير وبه قال زفر وله ائمة ملوث غير مظهر
 واعتبر ما طهره ورواه لا يخضع عليها الواجبات والضرورة تحقق حال اداء الصلوة
 لا فيما قبلها من الاوقات وفي الفتح كلام فراجع وفي الكتابية بخبر والانقطاع تنقطع
 الرجعة اتفاقا وان كان لا قل من العدة لانه لا يتوقع في حقها اماره زائدة لانها لا تخاطب
 بالشرع فيكتفي بخبر والانقطاع ولو اغتسلت ومست اقل من عضوها اصبغ انقطعت
 الرجعة ولا تخبر للارواح وان نسيت عضوها ما لا لاسي لا تنقطع الرجعة السني لانها كثيرة
 لا يتسارع اطراف ولا تفضل عن عادة بخلاف القليل من العضو فاقترقا ففكنا بالانقطاع
 الرجعة وعند محل التزوج واخذ بالاحياط كما في الاخبار وانما قال نسيت لانها لو نكحت
 ابقاها ما دون العضو لا تنقطع وكل من المنفعة والاستساق والواو يمين او كالاقل
 وهو رواية الكرخي عن محمد لوقوع الاختلاف في فرضيتها فتقطع الرجعة ولا تخبر للارواح

تنقطع

ونسيت

احتيافاً في رواية عن أبي يوسف كتم العضو وهو رواية مشاهير في الهداية وهو قول محمد
 لا حدث باقي في عضوه ولو طلق حاملاً وجأت بولته ستة أشهر فصاعداً من يوم التزوج أو من حين
 ولدت منه وانكر وطئها له أن تراجع وقال في الأصل لو طلق امرأته وهي حامل أو بعد ما ولدت
 في عصمته وقال لم اجتمعها سواء كان هذا القول من حال التطبيق أو بعده فله الرجعة ومنع كون
 الرجعة له إلا لو راجعها بغيرها إلا أن صحها أنها تظهر أو ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الطلاق
 وتوقف ظهور صحها على وضع الحمل لا ينافي صحها قبل فلا مسامحة كما سبق إلى بعض الأولاد
 وإنما صح الرجعة فيما ذكر من المستثنين مع النكاح الوطئ لا الشرع كذب في النكاح الوطئ حيث ثبت
 النسب منه وإن طلق من خلالها خلوة صحته وانكر وطئها فليس له أن يراجعها أذبح لا يكذب الشرع
 في النكاح فيكون حجة عليه وإنما قال وانكر لانه لو قال جامعها وانكرت المرأة فله الرجعة كي
 في البحر فراجعها أي بعد ما ضلها وانكر وطئها ثم ولدت بعد الرجعة لأقل من عامين
 من وقت الطلاق صح الرجعة السابقة لانه ثبت النسب منه اذ لم تقر بالقضاء العدة
 والولدي في البطن هذه المدة فينزل وطأ قبل الطلاق لا بعده لانه لو لم يطأ قبل نزول
 الحمل بنقض الطلاق فيكون الوطئ بعد الطلاق حراماً ويجب صيانة المسم فاذ جعل وطأ
 قبل الطلاق يقع الرجعة ولو قال لامرأته ان ولدت فانت طالق فولدت ولداً ثم ولدت
 ولداً اخر من بطن اخر لا يكون بين الولادتين ستة أشهر او اكثر ولو بعد سنتين مالم تقر بالقضاء
 العدة فهو الذي جأت به بعد ستة أشهر رجعة لانها طلقت بالولادة الاولى ثم الولادة
 الثانية ولت على ان راجعها بعد الولادة الاولى ليكون الوطئ حلالاً بخلاف ما اذا كان
 اقل حيث يكون بطن واحد فلا تثبت الرجعة لان خلق الولد الثاني كان قبل الولادة الاولى
 وان قال لامرأته كما ولدت فانت طالق فولدت ثلثة اولاد من بطن مختلف بين كل
 ولد من ستة أشهر فصاعداً قال الثاني والثالث رجعة لانها ما ولدت الا ولدت الاول وقع الطلاق
 وهو رجعي وصارت معتدة فلما ولدت الثاني من بطن اخر علم انه صار مراجعاً بوطئ
 حادث في العدة قبل ولادة الثاني وقع الطلاق ثانياً لا اليقين معقودة بجملة حكماء والشرط
 فيه في ذلك لانه ثبت رجعة ثم ما ولدت الثالث من بطن اخر علم انه كان من بطن
 حادث بعد وقوع الثاني مضاربة مراجعة ويتم الطلقات الثلاث بولادة الولد الثالث
 فحين راجعها بعد رجعة العدة باراً لانها حامل من ذوات الطبع حين وقع الطلاق

والمطلقة الرجعية متسوق وتزويج المتسوق خاص بالوجه والتميز عام من متسوق التي جلوت ودنيا
 متسوق ايما مجتهد وهو ان يجلس على وجهها ولتقله يداها كانت الرجعة مرجوة فان كانت
 لا ترجعها لشدته بغضها فانها لا تغفل كمال الكافي وغيره كس في المبسوط والتميز مندوب
 مطلقاً وندب ان لا يدخل عليها حتى يعلمها بالتخيخ وما يشبهه ان لم يقصد رجعتها كبدا يقع بصره
 على موضع بصيرته مراجعاً فيتحاج الاطلاقاً فيطول عليها العدة فينزع الضرر بذلك وفيه اشارة
 الى ان دخوله عليها ليس بحرام وليس له اي لزوم ان يسافر بها حتى يراجعها أي مالم يشهد
 على رجعتها لقوله تعالى لا تجزى من من يوتهن فامر ادم من المسافرة بها اخر اجها من بيتها
 لا السفر الشرعي لا الطلاق هذه الالية يشمل ما دون السفر فعلى هذا القول ليس له ان يخرجها
 من بيتها كما اول في اذا كمال يصح بعدم رجعتها اما اذا لم يصح وكانت رجعة دلالة اذا
 كان السفر الشرعي والا لا يكون رجعة دلالة وقال زفر له ان يسافر بها بذواته ذلك واذا
 سافر بها فقد راجعها والطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ لا الوطئ يصير رجعة لا عقر عليه عتداً
 خلافاً لما في مالك كما حققناه ثم سرح في بيان ما على المطلقة فقال ولا تزوج بها
 بما دون الثلاث في الحرة وبما دون السنتين في الامة في العدة وبعد ما لا محل للحية باق
 لا زوال محل معلق بالمطقة الثالثة فيخدم الرؤال قبله ومنع النسي في العدة لاستنباه
 النسب ولا استنباه في الطلاق كما في الهداية وغيره وقال في الفتح هذا تركيب غير صحيح
 والصحيح ان يقال لا محل للحية باقية وبذلك المحلية هي كون النسي محلاً ولا معنى
 لنسب الحرة اليها ولا معنى لكونها محلاً انتهى لكنه لا يصح ان يكون الاضافة بيانية تأمل ولا
 محل له حرة بعد الطلقات الثلاث لمطلقها لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد الالية
 ولا الامة بعد السنتين لا تقر ان الرق منصف والطلق لا تجزى الا بعد وطئ الزوج اخر
 سواء كان حراً او عبداً تزوج باء المولى عاقلاً او مجنوناً اذا كانا يجتمع مع مثله مسماً او ذمياً
 في الذمية حتى تحلها لزوجها المسلم بنكاح صحيح فيخرج الفاسد ونكاح غيره الكفو اذا كان لها
 ولا على ما عليه الفتوى والنكاح الموقوف وفيه عدة أي عدة النكاح بعد زوال
 الطلاق في الزوج الثاني لكن الظاهر ان النسي راجع الى الزوج على سبيل المجاز لكونه سبباً لها
 قال البغية والاول اقرب والثاني اظهر وشرطوطي زوج الثاني بالكتاب وهو قولنا
 متى تنكح زوجاً غيره والمراومنة الوطئ حلالاً للكلام على الابانة ودون الاعادة فان العقد تنفس

بإطلاق اسم الزوج في النظم لكن فيه منافسة ووجه اخر في شروع الهداية فليطلب او بالاحاديث
المشهوره تجوز بها الزيادة على النص ان كان المراد العقد وان كان الوطى فلا اشكال ولم ينف
في ذلك الا سعيد بن المسيب وفي المبسوط هذا قول غير معتبر ولو قضى به قاض لا ينفذ قضاء
وفي الميعة ان سعيد ارجع عنه القول الجمهور فمن يحل به اسود وجهه ويبعد ومن انفيه به
يعدز وفي الخلاصة فدية لعنة الله والملائكة والناس اجمعين ولا فرق في ذلك
بين كون المطلقة مدخولا بها او غير مدخول بها لمرجح اطلاق النص وما في المشكلات من ان
غير المدخولة تنكح في النكاح واما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعدته تنكح زوجها غيره
ففي حق المدخولة ليس شئ لانه لم يوجد في التفسير والمخالفات وفي الفقه وهو زلة عظيمة
مصادرة للنص والاجماع الا ان يقال ان معناه ان طلقها فلا تنكحها فلا تقع الا الاول
ولا الثالث بكلمة واحدة لكن بعيدا تدبر وفي الكفاية طلقها ازوج كل زوج فلا يقبل
الدخول بها فزوجت باخر ودخل بها يحل الكل لو كانت حرة فطلقها ثم ارتدت
ولا تحل المطلقة له في الزوج الاول بملك يمين با كانت تحت امة فطلقها فنتين ثم اشترىها
او كانت تحت حرة فطلقها ثم امة وتوطقت بدار الحرب ثم اشترىها لا تحل له حتى تنكح زوج
بزوج اخر ويطلب بالاطلاق النص كما في الشيخ ونجدها وكل المراهق اي مقارب للعلم
ومثله يجامع وقيل الذي تحرك اليه ويستهي الجماع وقد رتبتمس الائمة بعشر سنين
وفي التارة الا ان المرأة لا بد ان يوطى منها لا تحل للاول بهذا الوطى كما في البرازية
لا وكفى السبيل لانه ليس بزواج والشرط في الحل للزوج الاول الا بجماع اي ادخال الثاني
تحت ذواته الا ان الامة قال الجماع خلافه البصر والمطلب وغيره الشيخ الذي
لا يقدر على الجماع لو اوج ذكره بمساعدة يده لا يجدها الا اذا انقشر وعمره في القهرت
خلاف وفي البين والحق الذي يجامع مثله يكملها للاول ولو كان مجبوا لم يكمل فان
صبت وولدت بنت للاول عند ابى يوسف خلافا لمالك ونيسة ط كونه في المهر يقين
منه وبمعه ومن تخلفه لا يجزى بالم تحل وفي النهاية لو ادعت دخول المحل صدقت
وان اقره واما على العكس في تزويجها الزوج الثاني والظاهر بالاول لانه لا معنى
لانتزاع بشرط التحليل كرهه اي بكرة التزوج بشرط التحليل بقوله قال تزويجك
على ان اصلك له او قالت المرأة ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله المحلل

والمحلل املونوا ذلك بغيرها ولم يشترط بقولها فلا عبرة به وقيل الرجل باجور بذلك
وتأويل اللعن اذا شرط الاجر وحل المرأة للاول لوجود الدخول بنكاح صحيح النكاح لا يطل
بالشرط وعند ابى يوسف وهو قول مالك واحمد والسافعي في القديم النكاح فاسد ولا
تحل للاول لان شرط التحليل في معنى التوقيت في النكاح والنكاح الموقت فاسد وكذا هذا
وعنه انه في النكاح بشرط التحليل صحيح ولا تحل للاول اذ فيه استعجال في تحصيل الحل مع
باخره الشرع فيجوز ما لم يجرى في قتل المورث ولو خافت المرأة ان لا يطلقها المحلل
فقلت زواجك نفسي عن ان امرى بيدى وقبل الزوج جاز النكاح وصار الامر بيدى
او يقول المحلل ان تزويجك وامسكتك فوق ثمنه ايا مسك فانت طالق فانها
تطلق بمقتضى المدة ومن لطائف الحل فيه ان تزويج المطلقة من عبد صغير يحرك الله
ملكه بسبب من الاسباب بعد وطئها فيفسخ النكاح بينهما كما في التبيين وغيره لكن
يشكر بما يروى عن الامام من الشرط كونه الزوج حرا والزوج الثاني يهدم ما ذكره الثالث
اي حكم ايضا كما يهدم حكم الثلاث عند الشيخين خلافا لمالك قال زفر والائمة الثلاثة
فان عندهم يهدم ما دون الثلاث ومرادهم ان دخل بها ولم يدخل بها لا يهدم اتفاقا
وفي هذا الوقت بالدخول كما في تدبر ونظيرة الطلاق فيما مره بقوله فمن طلق
دونها اي دون الثلاث وعادت اليه اي الزوج الاول بعد زوج اخر عادت
الا الاول بنت طلاق مستقلات ان كانت حرة ومنتين ان كانت امة عندها
وعنده باقي اما عادت بالثنتين ان طلق اول واحدة في اطرة وبالأواحدة في الا
وبالأواحدة ان طلق اول اثنتين في اطرة ولا يتحقق في الامة الا بدم طلاق واحدة
وفي الفقه لفضيل وترجيح قول محمد لانه فظهر في القول ما قاله محمد وباقي الائمة تتبع ولوقت
مطلقة الثلاث انقضت عدتي منك وتحلت اما تزوجت باخر ودخل وطلق
وانقضت عدتي منه والمدة تحتم ذلك لانها لو لم تحل فانه لا يصحدها واحتمالها
ان يذكر عدة من العديتين في هذه المسئلة ما يمكن وهو شهران عند الامام وتسعة
وقلانون يوم عندهما فلا اي للزوج بقدر بقائها ان غلب على ظنه صدقها لانها معاملة
او امر ديني لتعلق الطرية وهو قول الواحدة فيهما مقبول وهو غير مستنكر اذا كانت
المدة تحتم وفي البرازية ولو قالت طلق فلا اتم ارادت تزويج نفسها من غير تحليل

ليس لها ذلك امرت عليه ام كذبت نفسها وفي المنع قال الزوج بعد الطلاق التلا كان
قبل طلاق التلا طلق واحدة والفقنت عدها وصدة المرأة في ذلك لا يصح
على المذهب وعليه الفتوى كما في البرازية وفي التاتارخانية وغيرها سمعت المرأة من
زوجها ان طلقها لا يقدر منه من نفسها الا بقصد لها قتله بالدواء ولا تقتل نفسها وقيل
لا تقتل وببينة ويرفع الامر الى القاضي قال لم يكن لها بينة تخلفه قال خلف قال ثم عليه
لكن ان قتله فلا تسأل عليها **باب الايلاء** هو لغة مصدر اليت على كذا اذا حلفت عليه
فاجدت الهمة يا والياء الفاعل الهمة والاسم منه الية وتعدية بمن في القسم على قربان
المرأة لتفريق بين الباعث وسترها الخلف بكسر اللام مصدر واسم على ترك والى الزوجة
مدة اى الايلاء ولا يرد ما في التبيين وغيره من ان هذا التعريف يقتضي بقوله الزوج
لها ان قرتك فله على ان اصلى ركعتين او غرغرة شاملة وليس من السبب
الا يلاء عند التبيين فالاول ان يقال الايلاء في الشرع عبارة عن منع النفس عن قربان
المنكحة اربعة اشهر وضاعدا منعا من كذا البنى ليزنه وهو يشق عليه لا المستفيدة
في ما يية الايلاء ولا مستفيدة فيها ولا ايلاء تام وفي اى مدة اربعة اشهر متوالية هلاية
او يومية وعند التلا لا بد من اكثر من مرة لقوله تعالى والذين يؤلون من نسائهم تربص
اربعة اشهر الية وشهر الالة كما مر ان الرق منصف خلافا للشافعي واحمد في الاظهر
فلا ايلاء لو حلف على اقل منها على يمين وانما صرح مع انه علم ضمن رد الابن ابى ليلى
فان قال بل فان تركها اربعة اشهر بانت بتطبيقه فهو قول الامام اولا ثم رجع عنه
في التبيين في خلافا واسباب المؤلفين ومن لم يعرف فقال ما قلنا من حكم وقوع
طهنة بانته ان براس فظ اليمين باللمطالما في المدة ولم يبين ركعة لفا وهو والله
لا افر برك ونحوه وشهد المحر والاهل هو ان يكون المرأة منكحة وقت تجز الايلاء
والمخالف ايلا الطلاق عند الامام وابل للكمفارة عندهما فوضع ايلاء الذي عنده لا عندهما
اعاد الى باعوه فربما لا يصح اتفاق وبالا يزم قرينة كالعق فانه يصح اتفاق وتزوج
المنكحة ان كفارة اليمين اذا قال والله لا اقر برك اربعة اشهر ولزوم اجراء اذا قال
ان قرتك فله على ان كفارة اليمين او اجراء موجب للخلف خلافا للشافعي
فانه قال في نوجت والله لا اقر برك من غير تعيين مدة او والله لا اقر برك اربعة اشهر

تعيين مدة كما هو لوجود الخلف على ترك القربان اربعة اشهر منها في الاول وصريح
في الثانية وفي التبيين التابع في صريح الايلاء الجامعة واما الكنايات فعلى قسمين قسم
يحرى بحسب الصحيح ولا حاجة الى الية كما القربان فاكثرة استغناء في الوطى تبلغ حد الجاذب
يلحق بالصريح وقسم لا يحسب جراه كالدنو والمس والابانة ونحوها لا يكون موليا الا بالية وفي
البحر حلف لا يقربها وهي حائض لا يكون موليا لان الزوج منوع عن الوطى باطيق فلا يصح المنع
مضا قال اليمين وبه علم الصريح وان كان لا يحتاج الى الية لا يقع به لوجود صارف
وكذا يكون موليا لو قال ان قرتك وفي حج او صوم او صدقة وعين قدر يزنه او قال
فانت طالق او غيره صرح في عتق العبد المعين خلاف لابي يوسف وهو يقول يكن
البيع ثم القربان وما يقول في البيع موهوم فلا يمنع الا بنية فيه كما في الهداية وعلى هذا
يستدل ما ذكره من ان المولى لا يملك القربان اربعة اشهر الا ان يزنه كما في الاصلاح ثم بين
حكم الايلاء بالفار التفسيرية بقوله فان قربها بالكسر من القربان وهو الدنو ثم استغنى عن
فان في القهستاني في المدة المذكورة حلت في بنية اى نطقها وزنه بالرم لفسه ولا فرق
بين الفاعل وغيره في الحن وسقط الايلاء بالاجماع يعني لو مضت اربعة اشهر لا يقع
الطلاق الا بالحن يرتفع بالحن والا اى وان لم يقربها في المدة بانت بمضيها اى المدة
ولا يحتاج الى تفرق الحاكم عندهما خلافا للانه التلا وسقط اليمين ان خلف على اربعة
اشهر في طرة لانها كانت موقفة بها فزال بالقضاء لها وبقيت اليمين ان اطلق
وفرع عليه بقوله فلو تكلمها ما نيا عاد الايلاء اليمين باقية فان مضت بعد نكاح
ما مدة اخرى اى اربعة اشهر في طرة وشهر في الالة بلا ولى متعلق بمضت بانت
بأخرى فيغير ابتداء هذا الايلاء من حين التزوج سواء كان النكاح قبل منة العدة او بعده
وهو الاصح والاول في اكثر المعقبات وفي النهاية ان ابتداء الثانية من وقت الطلاق
ان كان قبله وهو لا يستقيم الا على من قال ان الطلاق يتكرر قبل التزوج وهو ضعيف
بل لا يتكرر قبله لانه لا حق لها في اجماع بخلاف ما لو بانها بتخيير الطلاق ثم مضت مدة
وهي في العدة حيث اخرى في الايلاء لانه بمنزلة التعليق بمضي الزمان والمعلق لا يبطل
بتخيير ما ذكره التلا كما في البحر فانكح اى كتح المولاتان ومضت مدة بلا في اى بلا فانه
فكذلك اى تبين اخرى اليمين باقية ما لم تحب فيها فيتحج اذا الزوج اخر ليش

الحرة الغليظة الثالثة وفيه إشارة لا إلا لا يقع بعد البيوت بلا نجاح فلو كانت
 المبنة لمدة الطهر ومضى أربعة أشهر لم ينسئ و هو الراجح في الفهرست ما تروجهما بعد
 زوج آخر فلا بد إلا من مقيد بطلاق هذا الملك وقد انتهى بالثلاث سواء وقعت متفرقة
 بسبب الأيلاد المؤبد أو بغيره ما بعد الأيلاد قبل مضي عدة ثم عادت إليه بعد زوج آخر
 لبطلان الأيلاد فلا يعود بالتزوج كما في المص واليمين بآقية لعدم اظن فلو طلق أي إن
 وطئها بعد ما عادت إليه بعد التحليل لزم الكفارة أو اجرة البقاء اليمين وجوب طقت
 ولا تبين بغير المدة وإنما وصية لم يطال الأيلاد كما مر وكذا لا ييلاد لو لم يجتبه
 لا النفس مقيد بالنساء لكن لو تزوجها وقربها تحت وجب الكفارة أو من مبينة لعدم
 حل الوطئ أما المطلقة الرجعية فالحال زوجة أي لو لم تطلق رجعية فهو مولا لا الزوجية
 بينهما وليسقط الأيلاد لو انقضت عدتها قبل مضي عدة فلا ييلاد فيها دورة أربعة أشهر
 كرهه ليفزع عليه ما بعده وهو قوله فلو قال والله لا أقر بك شهرين وشهرين بعد ما
 كان أيلاد والاصل من حبس هذه المسألة من عطف من غير إعادة حروف النفي ولا
 تكرار اسم المولى كمنها وأصلها لو أعاد حرف النفي أو كرر اسم المولى يكونان يمينين وتداخل
 مدتها فلو قال والله لا أقر بك شهرين ولا شهرين أو قال والله لا أقر بك شهرين لا يكون
 مولا وتداخل اليمين حتى لو قربها قبل مضي شهرين يجب عليه شيء لا نقض عدتها في
 الشهرين وقوله بعد ما انقضى لا يختلف الحكم لو لم يذكر يوما أي قال والله
 لا أقر بك شهرين فقلت يوما أو ساعة ثم قال لا أقر بك شهرين بعد الشهرين الأولين
 فليس بالأيلاد الثاني إيجاب سداد وقد صار مضمونا بعد اليمين الأولى وبعد الثانية
 أربعة أشهر لا يوما مكنت في غم تكامل المدة وقوله بعد الشهرين بها تقييد لتعيين
 مدة اليمين الثانية لأنه لم يقبل فيه الشهرين فاستمدتها واحدة في ذكر ما وكذا لا يكون
 مولا لو قال والله لا أقر بك سنة إلا يوما لأنه استثنى يوما منكرا فاجعل ذلك اليوم
 أي يوم سارا خلافا للمكسك في زفر وهو يوم في اليوم الآخر السنة اعتبارا بالاجازة
 وبما إذا قال سنة لا انقضاء يوم وبما إذا أجل الدين إلى سنة إلا يوما وجوابه في التمييز
 فليقلع فاقربها وقربها من السنة أربعة أشهر أو أكثره صار أيلاد لسطوط الاستثناء
 وبما أنه مولا أطلق ما قال لا أقر بك إلا يوما لا يكون مولا حتى يقربها فاذا قربها

مولا ولو قال سنة إلا يوما أقر بك فيه يكون مولا أبدا لأنه استثنى كل يوم يقربها فيه فلا يكون
 مولا أبدا وكذا لو أطلق مع هذا الاستثناء وإذا قال سنة فمضت أربعة أشهر ولم يقربها فيها فوكت
 طلقه ثم تزوجها ومضت أربعة أشهر لم يقربها فيها وفقت أخرى فاذا تزوجها فمضت أربعة
 أشهر لا يقع إلا بإبقاء بالضرورة أقل من أربعة أشهر كما في الفقه ولو قال لا أدخل بصره وأحال
 إن أمه فيه لا يكون مولا لا سائر قربانها بل لزوم شئ ما يخرجها من البصرة وإن عجز المولى
 عن وطئها بمرضاة الباء للبيبة أو مرضها أو رفقها أو صغرها أو جبه أو كان أسير أو دارا طرب
 أو كونهما متنفذ أو كانت في مكان لا يقرب ويمنه ناسرة أو حل القاضى بينهما بشهادة الطلاق
 الثلاث للتركيب رولا بينهما وبينه مسافة أربعة أشهر لا يقدر على قطعها في مدة الأيلاد فاقدر
 لا يقع فيه من السنة ففقه أس رجوع الزوج عن الأيلاد أن يقول فمضت إليها أو رجعت عما
 قلت أو رجعت ما أو ارتجعتها أو أبطلت أيلانها وعند السافى لا يصح فيه النفي إلا بالاجماع
 واليه ذهب الطحاوي من أصحابنا أن السنة العذر من وقت الطلق إلى آخر المدة فلو لم
 منها قادرا ثم عجز أو كان عاجزا حينئذ وزوال العجز في المدة لا يصح فيه بالسنة لاستمرار
 العجز المستوعب للمدة في الاكتفاء بالطلق ولو قربها بعد الفسخ بالسنة لزم الكفارة بغير التمييز
 في حق طقت وإن بطلت في حق الطلاق قال المرحوماني ولا يكون النفي بالقلت وذكر الخرج
 أنه لو فاد قلبه ولم يتكلم بمسألة فأنقضت المدة أو صدقته كان فيه فلو زال العجز في المدة
 أي مدة الأيلاد تعين النفي بالوطئ لكونه خلفا عنه فاذا قدر على الاصل قبل حصول المقصود
 بالبدل بطل كاليمين إذا قدر على المار خلال الصلوة وقيد بالمدة لأنه لو قدر عليه بعد لا يبطل
 ولو قال لها في غير المذكرة الطلاق أو حال الغضب أنت على حرام فهو على وجه الأول
 كما هو مولا أي نوى التحريم أو لم يتوشى بالتحريم خلال يمين والثاني أن نوى ظهرها فظهر
 عند الشئين لأن هذا اللفظ يحتمل الظهار لما فيه من معنى الحرة وعند محمد لا يكون ظهرا لعدم
 ركنه وهو التسمية بالمرأة على التأنيد والثالث أن نوى الكذب فكذب لأنه وصف
 المحللة بالمرأة فكذا كذا بآقيقته فاذا نواه صدق والرابع أن نوى الطلاق سواء كان بانبا
 أو متين فبان وأما من أن نوى الثلاث فثلاث لا أطرام من الكتابات وهذا حكمها
 والقوى اليوم على وقوع الطلاق به أي بقوله أنت على حرام وأن لم يرد هو قول المناظرين
 لغت الاستعمال المعروف وعليه الفتوى كما في أكثر المعبرات لهذا لا يخلف به الرجال ولو نوى

غيره لا يصدق قضاء وكذا القوي على وقوع الطلاق بقوله كل حلال على حرام او هر چه حرام است
راست كرم به و حرام يقع الطلاق بان وان لم يره للعرف وقيل انه يعرف الى المالك والمهر
كس الاحتياط في صورة عدم اليقين في وقوعه ولا يخالف المتقدمين وغيرهم في ان الطلاق
في نكاح البهيم في نكاحه تعالى وطلاق ويمن في الحيض ولو صلت باطل واطرة من الازوجة
له فيمين غرابي بكر وتعلق عند ابي جعفر ولو كان له اربع نسوة وقع بقوله كل حلال على حرام على
كل واحدة طلقة بانته وقيل وقع على واحدة والباقي اليه وهو الاشبه في اكثر الكتب لكن الكتاب
الاول لا قوله حلال انه او حلال المسلمين يوم كل زوجة فاذا كان فيه عرف في الطلاق يكون
بمنزلة قوله من طالق لا انحلال انه تعالى يستعمل على سبيل الاستعراق لا على سبيل البذل
في قوله احدكم طالق كما في الفتح وفي الحيط لو قال استأجر حرام يكون مولى من كل واحدة
منها ويخت بوطي كل واحدة منها ولو قال والله لا اقر بها كما لا يخفى الا بوطيها **باب الطلع**
المناصة الخاصة بين الطلع والاباء النسوز لا الاباء النسوز من قبل الزوج والطلع نسوز
من قبل الزوجة وهو لغة النزح وهو من باب التثنية قال الله تعالى من لباسكم وانتم لباس
لهم فكأنها اذا فعلت ذلك نزعها لباسها والظاهر انه بالفتح والمذكور هنا بالضم الا انه مأخوذ من
وشرط شرط الطلاق وحكم وقوع الطلاق البائن وصفته انه يبين من جهة الزوج ومخاضه
من جهة المرأة عند الامام ويمن عند الجانبيين عندهما كما في الشني والفاظ الطلع والمباراة
والتطبيق والمباينة والبيع والشراء وصورة ان تقول الزوجة جالعت نفسي منك كذا وفي
خالعت وترى هو الفصل عن النكاح المراد به الصحيح فخرج به الفاسد وما بعد الردة فانه لغو
لا مكان فيه وفي التعريف اختيار صاحب الكنز كونه منقوض بالطلاق على ما قال فانه فصل
عن النكاح وليس نكاح ولهذا قال بعض الشراح في التفسير لا تعريف كونه جدي تام وقيل قائمه
صاحب الحق ان اقتدى المرأة نفسها بما لا يخلعها به اى بالمال وكذا منقوض بما اذا عثر
عنه البذل كما استقره وفي الفتح وفي الشرح اخذ المال بازاء ملك النكاح والاول قول بعضهم
ازالة ملك النكاح ببدل ولا بد من زيادة قولنا بلفظ الطلع فيه وقيل لا اتحاد جنس مع المضمون
الجنس والحق في جنس المنعوق والقيده الزائد وقول بعضهم زالة ملك النكاح ببدل ولا بد
من زيادة قولنا بلفظ الطلع فيه وبديل فيما يبيد فالتصريح ان ملك النكاح ببدل بلفظ
الطلع فانه الطلاق على ما هو الطلع بل في حكمه من وقوع البينة لا مطلقا انتهى كمن يريد عليه

ما اذا عثر على البذل كما اذا قال خالعتك ولم يسم شيئا فبطلت فانه خلع سقط الحقوق كما
في الخلاصة والاول ما في البحر وهو ان ملك النكاح المستوفى على قبولها بلفظ الطلع
او في معناه تامل ولا بأس بامس بالطلع عند الحاجة بل هو مشروع بالكتاب والسنة واجماع
الامة عند ضرورة عند قبول الطلع وفي شرح الطحاوي اذا وقع بينهما اختلاف فالسنة ان يجتمع اهل
الرجل والمرأة له يعلني بينهما فان لم يعلني جازله الطلاق والطلع وفيه اشارة الى ان عدم الطلع
اول وكراهة تحريم وقيل تنزيها له اى للزوج اخذت من المرأة وان قل لقوله تعالى ولا تأخذوا
منتهن ان تشر الرجل اى كرهها وبانواع الاذى وكراهة اخذت كما اعطاه من المهر ان
نشرت المرأة فلا يكره اخذ ما قبضته منه هذا على رواية الاصل وعلى رواية الجامع لم يكره وان
ياخذ اكثر مما اعطاه لكن اللائق بحال المسلم ان ياخذ ناقصا من المهر حتى لا يخلو الوطى غير الحال
والواقع به اى بالطلع وبالطلاق على ما لا يقول الزوج بملكته وانت طالق على ما
كذا او تقول المرأة طلقتك على كذا او يقول هو طلقته عليه بائن اذا كان العوض للرجل
لانه من جملة الكنايات فتشترط اليه في ظاهر الرواية الا ان المتأخر قالوا انها لا تشترط بنا
لانه بحكم غلبة الاستعمال صار كالصريح ولو قال لم ارد به طلاقا لا يسمع قضاء لا نذكر المال
دليل على قصده ولو لم يذكره لا يصدق في لفظ الطلع والمباراة ولا يصدق في لفظ الطلاق
والبيع وقال الشافعي ان الطلع رجعي وعنه في قوله القديم وعنه احمد انه فسخ بالنكاح وبلم
الحال انفس فيها لانه لم يربط بزوج البضع عن ملكه الا به وما صرح ان يكره مهر الصبي كونه
بدل للخلق سواء كان معينا فيأخذه للغير او غير معين معلوم فيأخذه وسطا او مجهولا
فراجع عليها بمهر كما في القصة الى وفي الاصل لا ينافي العكس حتى جاز ما لا يسلح مهر الا قلة
من القصة وكذا ما في نكاحها وبطون غنمها او جارية من الولد او ضروع غنمها من اللبن او
يخدمها من الثمار لا المراد من بيعة الجنس لابي القدر فلا يفسد وان بطل العوض فيه اى
في الطلع يقع باينا كونه كناية وفي الطلاق الصريح يقع رجعي بلا شئ اى الماشي للزوج
على المرأة فيها كما اذا خالعتها او طلقها وهو مسلم عن حماد وخزير او ميتة او غيرهما
لا قيمة له اصلا لان ملك البضع غير متقوم حاله اطرز فم يجب شئ بمقابلته بخلاف النكاح
والكناية في اطرز لان ملك المولى متقوم وكذا البضع في حالة الدخول وفي المنع خالعتي
على ذلك فاذا هو خسر وعليها ان ترد المهر المأخوذ ان لم يعلم الزوج يكون خسر لانها قد تمت

ما متفقاً فيه وان علم به فلا تسلي او قالت خالف على ما في يدس والاحمال لا تسلي في يد بالكلية
 ما عاثة تسلي ما له قيمة وما ليس له قيمة وان كان كذلك لم يلزمها تسلي لانها تفره بذكر مال قيمة والبرهان
 عليها انها هو حكم العزور والماد من البهائية وكذا اذا قالت خالف على ما في يد البيت او ما
 في بطون غنم او ما في نخيل او نخيل ولم يكن تسلي في تلك الساعة لا يلزمها تسلي فان كان في تسلي
 حال قولها فهو له كله وان قالت خالف على ما في يدس من دراهم والاحمال لا تسلي في يد بالكلية
 تسلي دراهم وان كان في يد دراهم يوم ربها تسلي دراهم وان كان في يد ذلك لا يقال يجب
 ان لا يكون له التلات لان التسلي في كل ما في يدس من دراهم التسلي فعبه
 ص وفي يد اربعة دراهم كان خاسا لان من قد يكون التسلي وقد يكون صله كما في قوله تعالى
 فاجتنبوا الرجن من الاوثان ففي كل موضع يصح الكلام بدون كان التسلي كما في تسلي الجاهل
 وفي كل موضع لا يصح بدون كان صله كما في تسلي الطلع فانها لو قالت خالف على ما في يدس
 من دراهم كان الكلام مختلفا فان قيل ينبغي ان يجب دراهم بمنزلة ما اذا قال لا تسلي من الصيد
 قيل فاجتنبوا الرجن من الاوثان على الجنس اذ كان احتمال كل الجنس فيه متصورا ولا تصور بها التسلي ان
 يكون الكل في يد او قيل الالف واللام هنا زائدة كما في التسلي وان قالت خالف على
 في يدس من مال او على ما في بيت من صاع والاحمال لا تسلي فيها لزمها رد مهرها الا كان مقبوضا
 اما لو لم يكن مقبوضا فلا تسلي عليها وكذا لو كانت بر قد برات من كان في اليد والاصل في ذلك
 انها تسلي التسلي في مال متقوم فاسلم له لفقهه وعدم رجوع المهر عليها لانها غرة حيث
 التمسعة في مال والمغزور يرجع على الغار فالمبدل فاذا كانت الشروط الطمع فيه زوال
 ملكه كما في تسليمها اداد المبدل وهو ملك البضع وقد عجزت عززده فيلزمها رد قيمته
 وهو المهر ولو خالفها بما لها عليه من المهر ولم يبق لها عليه تسلي من المهر لزمها رد المهر وان علم
 الزوج ان المهر والامتناع لها في البيت لا يلزمها تسلي في الاختيار وان خالفها على عبد
 ببق مائة العبد على انها برية من جهة على انه ان وجد العبد لسيده اليه وان لم يوجد
 فلا تسلي عليها لا تبرأ المرأة من ضمانه بخلاف البراة من عينة فانها صحته ولزمها تسليم
 ان العبد ان اكتم التسليم والا فان لم يكن تسليمه فقيته لا اطلع عقد معاوضة فيقتضيه
 سلامة العوض والتسليم البراة عنه بشرط فاسد فيبطل الا ان الطلع لا يبطل بالشروط
 الف مسنة ولزمها لو خالفها على ان لم يسكن الولد عنه صح الطلع وبطل الشرط في العادة

ولو قالت طلقت ثلاثا بالف وطلق واحدة فدللت الالف فيجوز الالف انما كملت
 بمقابلة واحدة بذات الم يكن طلقتها قبل ذلك تسلي فان كان طلقتها واحدة لزمها الالف
 لانها لزمها بازا احرة الغليظة وقد حصلت كما لو طلقت ثلاثا دفعة او متفرقة
 في مجلس واحد وبانت لوجود المال وفي على الف يقع رجعا بلا تسلي انما عند الاما
 وعندهما والتسلي كلمة على كالباء في المعاوضات حتى ان قولهم احضر هذا الطعام
 بدرهم او على درهم سوا له ان كلمة على للشرط والشرط لا يوزع على اجزاء الشرط بخلاف
 الباء لانها للعوض واذا لم يجب المال كان مبدءا فوقه فيملك الرجعة ولو قال لها طلق
 نفسك تسلي بالف او على الف فطلقت نفسها واحدة لا يقع تسلي لانه الشرط لا يتقسم
 على الشروط والزوج لم يرض بالبنوة بالف فلا ترضي بعضها كان اول ولو قال انت
 طالق بالف او على الف فقبلت في المجلس بانت ولزمها المال المقبول وهذا مستدرك
 لانه علم من قوله الواقع به وبالطلاق على مال باين ولو ترك ههنا وذكر لزوم المال
 والقول ثم كان احصا واول ما نامل وفي الخ ولو قال انت طالق واحدة بالف فقالت
 قبلت نصف هذه التغطية طلقت واحدة بالف بخلاف ولو قالت قبلت نصفها
 بخمسائة كان باطلا وان قال انت طالق وعليك الف او قال لبيدة انت صر وعليك
 الف طلقت المرأة في الاول وعنتي العبد في الثانية حال كونهما حيا وان وصيت لم يقبل
 عند الامام وعندهما والائمة الثلاثة وزفر لا تطلق ولا تقبض مالم يقبل الالف واذا قبل
 لزم المال ووقع الطلاق والعاق وعلى هذا الخلاف لو قالت طلقت وكنت الف او قال
 العبد اعنتي وكنت الف ففقد وفي اليد لو قالت طلقت وكنت الف فقال طلقتك
 على الالف التي سميتها ان قبلت يقع الطلاق ويجب المال وان لم يقبل لا يقع ولا يجب المال
 عنده وعندهما يجب ويقع ولو قالت طلقت لواء واحدة بالف او على الف وطلقتها ثلاثا
 ولم يذكر الالف طلقت ثلاثا حيا عنده لاني الف وعندهما طلقت ثلاثا وعليها الالف بازا
 الواحدة لانه يجب الواحدة بتسلي بالباء وان ذكر الالف لا يقع تسلي عنده مالم يقبل المرأة
 واذا قبلت الخ ووقع التلات بالف وعندهما ان لم يقبل فهي طالق واحدة فقط وان
 قبلت طلقت ثلاثا واحدة بالف وتبين بغير تسلي كما في الثانية والطلع كالطلاق
 حال معاوضة في حقها امر المرأة لانها تبذل بالالتسليم نفسها وخرج بقوله فيصح رجوعها

عن ايجابها قبل قبوله اس الزوج بعد ما اوجبت بان قالت اختلفت نفسي منك بهذا او تلتفت
على كذا فرجعت عنه قبل قبوله بطل الايجاب ويصح شرط الطيار لها متى شرط الزوج الطيار
للمرأة فلو قالت خالعتك او طلقتك على كذا على انك باطراثة اياك ففعلت جاز
وبطل الطيار ان ردت في الثلاث وطلقت ان لم ترد فيه ولزم البطل وهذا عند الامام
وعندهما والائمة الثلاثة لا يقع الطيار فوق الطلاق ولزم البطل ويربط الطلع بالقيام
المجلس قبل قبوله عند الامام كما هو احكام المعاوضة ولا يصح اضافته وتعليقه بالشرط
ويوقف حضور الزوج حتى لو غاب ولم يذبح واجاز لم يجز والطلع بين في حقه في الزوج
لان تقييد الطلاق بشرط قبولها المال فلا يرجع بعد ما اوجب قبل قبولها كما لا يصح الرجوع
في اليمين ولا يصح شرط الطيار راسا لا يصح خياره لنفسه اجماعا كما لا يصح في اليمين ولا يبطل
بالقيام قبل قبولها بل يصح ان قبلت كما لا يبطل اليمين ولا يتوقف على حضوره بل يجوز
اذا كانت غائبة ويصح منه التعليق بالشرط والاضافة الى الوقت وجانب العبد
في المس على مال كما ينبغي فيكون معاوضة من جانبه فيغير احكامها ويمنان جانب فيمنه
احكام اليمين فاذ قال العبد للمولى استريت نفسي منك بكذا كانه الرجوع قبل قبول المولى
فاذا قال المولى بعت نفسك بكذا ليس له الرجوع وقس عليه شرط الطيار وغيره ولو قال
لها طلقتك بالسر الف فلم يقبل فقالت بل قبلت فالقول له ان الزوج مع اليمين
لان الطلاق بمال يمين من جانبه وقبولها شرط الطلق فيتم اليمين بلا قبول فلا يكون الاقرار
باليمين اقرارا باطل لغيرها بدونه بل هي ضده ولهذا ينقض به فيكون القول باطل
قوله لانه منكر وجود الشرط ولو قال البائع كذا لكانت يمين من قال بغيره بعت منك هذا العبد
بالسر الف فلم يقبل فقال بل قبلت فالقول للمسلم لان الاقرار بالبائع اقرار بالشرع
لان الزم الاب فانما هو رجوع عا فيه فلا يسمع وفي التوبة ولو ادعى الطلع على مال
منه شك يقع الطلاق والدعوى في المال كمالها وشك لا والمباراة تفصح الهرة جعل كل
منها في الاخر من الدعوى وترك الهرة خطأ كما في المغرب كما طلع وليسقط كل منهما
من الطلع والمباراة متى لم يخل احد من الزوجين على الاخر مما يتعلق بالنكاح الصحيح
فالطلع في الف لا يسقط المهر وقبده به لانها لا يسقط ما لا يتعلق بالنكاح من الدلو
نموت فقال فلو طالع من يهر والافقة ما فيه خروقة بالنكاح واما نفقة الولد والدة

فلا تسقط الا بالذكر والكنه لا تسقط مطلقا الا ببراءة عن مؤنة السكنى بان كانت ساكنة
في بيت نفسها او تعطى الاجرة من مالها فيبيع الزامها ذلك واما اذا استسرى المرأة من نفقة
الولد وهي مؤنة الرضاة اي وقت كانت متواجدا ولزم والا لا وفي الجوان كان الولد
رضيعا صح وان لم يبين المدة ورضع حولين بخلاف الفطيم كما في الفتح وفي الجهر ولو خالعت
على نفقة ولد شرعا وهي مصرية فطالبته بالنفقة بجر عليها وعليه الاعتي ولا على ما فتح
بعضهم في سقوط النفقة ولو اخذت على ان تسكنه وقت البعوض صح في الانثى
لا الغلام ولا يطالب هو بنفقة تجلها ولم تلصق مدتها من مدة النفقة المجردة ولا يهر
سدا اليها وضع قبل الدخول لا جميعها مما يتعلق بالنكاح فانها يسقطها جميعا عند
الامام وعند محمد والائمة الثلاثة لا يسقط الا ما سماه فيها اي الطلع والمباراة والبولوس
مع الاما في المباراة ومع تحريم الطلع وهذه المسئلة على وجوه فليطلب من المطول
ولو خلع الاب صغيرة من زوجها بماله او على مهره لا يلزم المال ولا يسقط مهرها ولو طلق
في الاصح كما لو خالعت المرأة بماله وهي رشيقة فانه لا يلزمها المال ويقع الطلاق والمهر
بالطلاق البائن اذ الفرقه اذ كانت بلفظ الطلع فبائن وبالطلاق رجعي وهذه العبارة
اول من عبارة الكثرة وهي لم تجز الا الجواز في كلامه يحتاج لاحد على عدم لزوم المال
لان الصحيح وقوع الطلاق وفيه استعاز به الطلاق لا يتوقف على اجازتها وقيل
يتوقف والاول الصحيح وقيل بالانثى لانه لو خلع ابنه الصغير لا يصح ولا يتوقف خلع
الصغير على اجازة الولي وفي الكبيرة يتوقف الطلع على قبولها لانه لا ولاية له عليها
فصار كالفضولي ولو خلع الاب صغيرة على ما مضى من بدل الطلع صح ولزمه اي لا
المال لان الشرط بدل الطلع على الاجنبية صحيح فعلى الاب اولا ولو شرط الزوج المال عليها
اي على الصغيرة طلقت بلائس ان قبلت الصغيرة وهي من اهل القبول بان كانت تقبل
بما النكاح جالب والطلع سالب واما وقوع الطلاق فتوجد الشرط واما عدم لزومها
المال فلانها ليست من اهل المرأة والا لاي وان لم تقبل او لم يكن من اهل القبول وكان
الخالع اجنبيا ولم ينفق فلا تطلق اتفاقا كما في الجهر ولو قال خالعتك بدو ذكر تسرى
فصلت طلقت وبرئ من المهر المؤجل لو كان عليه وان لم يكن ردت المرأة على الزوج ما كان
اليها من المهر كما في اكثر الكتب وخلع المرافضة مرض الموت معتبرة من التمسكون بمرعالة

في البضع غير متقوم حال الطروج باب الظهار من سببه ذكر باب الظهار عقيب باب الطلاع هي
 ان كلامها ناس غير نسوز في الطلع غير النسوز في الطلع منها وفي الظهار منه وفي اللذة مصدر ظاهر الرجل
 اى قال لزوجه انت على كظهر اى اى انت على حرام كبطن اى فكيف غير البطن بالظهر الذي هو
 هو عمود البطن لتلازم ما يقارب الفرج ثم قيل ظاهر من امراته فغير بمن لتنفق معنى التنجس
 لا جتاب ايل الجا بيه من المرأة المظاهر منها اذا اظهرها طلاق عندهم كما في القهستان وسرعا
 هو تشبيه مسلم عاقل بالغ ولم يبرح نسبه فلا يصح ظهار الذي والمجنون والصبي وذا نذر طر زوجه
 وفي اطلاقه اشاره الى ان المدخول وغيرها والكبيرة والصغيرة والرقاد وغيرها والعاقلة
 والمجنونة والمسلمة والكثابيه سواد او تشبيه عضو منها يعبر عنه جعلتها مثل الرقبه والعنق
 والروح والبدن والجنب والوجه وغيره او تشبيه جزء منها كصفيها وتلمتها بعضو
 يحرم عليه اى على المظاهر النظر اليه من اعضاء من حرم اى من يحرم نكاحه ابدافلو تشبهها
 باخت امراته لا يكون مظاهرا لان حرمتها موقفة بكون امراته في عصمة ولورضاها وضهرية
 وانما ترك قوله تأكيد الاطره باحد هذه الوجوه لا يكون الا مؤبده ومن لم يعرف فقال
 ما قال تدبر فالتشبيه يخرج لخوات اى واخته او بنته فانه ليس بظهار كما في المبسوط فتقول
 ان فعلت كذا فانت اى وفعلت فهو باطل وان نوى التحريم واصافت فخرجه كما قالت
 لزوجهها انت على كظهر اى فانه لغو في الصحيح وفي الجوهرة وهذا قول محمد وعليه الفتوى وعنه
 ابي يوسف انه ظهار وقال الحسن انه يمين فيلزمها كفارة يمين ورجحه ابن السكيت والحرم
 فخرج كما اذا تشبه بمنزلة الاب او الابن فان حرمتها لا تكون مؤبده ولذا لو حكم بكونها نكاحا
 نفذ وهذا عند محمد خلافا لابي يوسف كما في القهستان وفي البحر لو قال اذا تزوجت كنت
 فانت طالق ثم قال اذا تزوجت كنت فانت على كظهر اى فتر وجهها يقع الطلاق ولا يلزم
 الظهار في قول الامام وفي قوله لزم جميعا ولو قال لاجنبيه ان تزوجت كنت على
 كظهر اى مائة مرة فعليه بكل مرة كفارة فسلم من هذا ايضا في الظهار الى ملك او سبب
 نجية فتقول لها انت على كظهر اى نظير تشبيه زوجه او راسك او نحوه نظير تشبيه
 عضو منها يعبر به عن الاجل او نصفك وتشبيه نظير تشبيه الجزء التابع او كبطنها عطف
 عن قوله كظهر اى تشبيه للعضو المشبه به الذي يحرم عليه النظر اليه من محارمه او فخذها او
 فاحها او نظير فنت او بنته فقولها ان محارمها على كظهر اى جواب لو عليه اى على الزوج

لتنفق

وظها ودفاعه كالقبيل والمس بسوءه وفي الظهيرة النظر الى ظهري او بطنها لم يحرم وفي
 خلاف للتأني في قوله الجديد واحده رواية الاصل حتى يكفر وهذا حكم امام حرة الوطن
 في الكتاب والسنة وامامة الدواعي فدخلها تحت النص المقيد بمره الوطن وهو قوله
 تعالى من قبل ان يتاسلانه موجبا فيه للحمل على المجاز وهو الوطن لا مكان الحقيقة
 ويحرم الطلاع لانه من اقرار الناس فيجوز الكل بالنص كما في الفقه لكن في الفقه كلام فليطالع
 فهو ووطي المظاهر قبل التكفير فليس عليه اى على المظاهر غير الاستغفار للوطي اطرام والكفارة
 الاولى اى غير الكفارة الواجبة بالظهار على الترتيب المنصوص بالاجماع الاسعدي بن جبر
 فانه قال يجب عليه كفارتها وقال الفقيه ثلاث كفارات ولا يجوز الا ووطيها ثانيا حتى يكفر
 والعود اى عود المظاهر المذكور في قوله تعالى والذين يعودون ما قالوا الموجب للكفارة
 هو عزمه على الوطن وقد اختلف اصحابنا في سبب وجوب الكفارة فقال صاحب البحر
 فالعادة مجموع الظهار والعود وفصل كل التفصيل فليراجع وفي الاصلاح العود شرط
 لوجوب الكفارة في الظهار اجماعا غير ان العود عندنا عزمه على ووطي المظاهر منها وعند
 الشافعي بسكوته عن طلاقها في زمانه يكتفى ان يطلقها وعند مالك الوطن لفه واللام
 في قوله تعالى لما قالوا بئس ما وقع في وقيل بمعنى في وقال بمعنى عزمه على رجوعه عما قالوا يريدون
 الوطن والعود الرجوع حتى لو ابانتها ولم يعزم على ووطيها يجب عليه وكذا الوات اصحابا
 وينبغي لها ان يجب لها ان تمنع نفسها منه الا ان يكفر وتطالبه بالكفارة وبجبره القاضي
 عليها بالقبض ثم بالضرب ان ابى وفيما لا يفر عنها والقول قوله فيه ما لم يكن معروفا بالكذب
 وفيه استعارة بانه النكاح باق وان هذه اطره لا تنزل الا بالتكفير ولهذا لو ووطيها ثم تزوج
 بها بعد العدة او زوج اخر حرم ووطيها قبل التكفير كما في النهاية واللفظ المذكور وهو قوله
 انت على كظهر اى وما يماثله لا يحكم غير الظهار سواء نواه او نوى طلاقا او ايلاد ولم ينو
 شيئا لانه صريح فيه فلا يكون طلاقا ولا ايلاد ولو قال انت على مثل اى او كما في فتاوى
 الكرامة صدق او نوى الظهار ووطيها او نوى الطلاق فباين لانه اللفظ بذكر كلامها فخرج
 بالنية يمين وان لم ينو شيئا فليس يشي عند الشافعي لتعارض المعاني وعدم المرجح
 وعند محمد هو ظهار وعنه ابي يوسف انه اذا كان في حال الذنب وعنه ان يكون ايلاد
 ولو قال انت على حرام كاني ونوى ظهرا او طلاقا فكنى نوى لانه اللفظ بجمعها وان لم ينو

فعل قول ابي يوسف ابداء وعلى قول محمد ظاهر وروى ايضا عن الامام وهو الصحيح ولو قال
 انت على حرام كظهاى ونوى طلاق وابداء فهو ظاهر عند الامام وعندهما والسافى في قول القم
 مانوى وقيد بقوله ونوى لانه ان لم ينو شيئا او نوى ظهرا فظها را اتفاقا ولا ظهرا لامن
 الزوجة ابداء سواء كانت حرة او امة او كتابية وقيدنا بالابدية لانه في البقاء لا يحتاج الى
 كونها زوجة ولو ظهر من زوجته الامة ثم ملكها بقي الظهار فلا ظهار من امة هذه وانما
 صرح بهذه المسئلة مع انها علمت ضمن في قوله هو تشبيه زوجته رد القول مالك لانه
 قال يلغ الظهار على الامة ايضا ولا ظهار من نكحها بلا امرها فظاهرها جازت النكاح
 بعده لانها اجنبية وقت الظهار ولو قال لسانه اتمن على او منى او عذرى او منى كظهاى
 كما مظاهرين جميعا وعليه لغل واحدة منهن كفارة لانها لومة فقدر بقدره خلاف مالك وان
 ظاهر من واحدة مرارة في مجلس او في الس فعليه لغل ظهار كفارة الا اذا غلب بما بعد الاولى
 تأكيد فيصدق قضاء وفي السراج هذا اذا قال في مجلس لا في مجلس لكن المقصد الاطلاق كما
 في الجوهري اى الكفارة عتق رقبة اى اعتاقها كما في المغرب والرقبة ذات مرفوق والنجس
 ان يكون الاطلاق مقرونا بالية فلو نوى بعد العتق او لم ينو لم يجر والنكحة في الابات
 قد تم على ان في معنى نكحة موصوفة فالملح اعتاق كل مملوك كما في البهتان في فلهذا قال
 بجوزيتها المسلم والله في وعند التلأ خلاف في الكافر والذكر والائى والصغير والكبير لا يطلق
 النفس والاعشور اى من ذنب احدى عينية والاصم الذى اذا سمع لم يسمع والقياس لا يجوز
 وهو رواية النوادر ومقطوع احدى البدين واخذى الرجلين من خلاف لانه ماقت
 من الاعشور والاصم المذكور والمقطوع المذكور جنس المنفعة بل اختلف ويجوز مكاتب
 لم يود شيئا من بدل الكناية لقيام الرق من كل وجه وكذا العاجز بعد ما دس شيئا خلاف الزفر
 والفقير منها وكذا يجوز اظنه والحنين والجبوب خلاف الزفر ومقطوع الاذنين والذكر
 والرقاء والقرناء والبرصاء والرمضاء والظن والظن وذائب الطاجين وتسع الحية
 وراس مقطوع لالف والتفتين اذا كان يقدر على الاكل كما في الجوز لا يغنى
 والاصم من يسمع اصلا والافرنس ومقطوع البدين وابهامها وخميس الابهام
 اشارة الى ان كان غيرهما يجوز وفي الاختيار وثمة اصابع من اليد لها حكم الكف فلعلم من
 بان الجواز اذا قل او الرجلين او يد رجل من جانب واحد لقوات منفعة السمع

والبنطس وقوة والشيء فيصير بالاحكام ولا يجوز مجنون مطبق وكذا المعنوية المغلوب قبيد
 مطبق لانه اذا كان مجنون ويفيق فانه يجزى عتقه في حال افاقته ومذهب خلاف السافى وامر ذلك
 ومكاتب ادى بعضا وانما صرح مع انه علم ضمن في قوله مكاتب لم يود شيئا رواه الرواية الطبر
 عن الامام فانه يجوز ومفتى بوضه لانه ليس برقبة كاملة ولو التمس قريبه الذى يفتى عليه
 بالشر او هو ذو رحم محرم بينهما اى الكفارة صح العتق عنها خلاف الامة التلأ والزفر وفيه
 اشارة الى انه لو دخل في ملكه بلا صنعة كالميراث ونوى به الكفارة لا يجوز اتفاقا كما في شرح
 الطبع وكذا الصح لوصف عبده عنها اى الكفارة ثم باقية قبل وطى من ظاهر منها سخيا
 عند الامام لانه اعتقه بطلا من والنقصا متمكن على ملكه لسبب اعتاق طه الكفارة وذلك
 لا كما يمنع الجواز بخلاف المسئلة التي بعده هذه لانه النقصا متمكن على ملك الشريك خلاف
 لها وقيد النصف اتفاقا اذا اطلاق في بعضه مطلقا ولو حرر موصى نصف عبده ترك
 قبل الوطى ومن باقية لا يجوز عند الامام لانه الاعتاق يخرج عنه خلافها لانه الاعتاق
 لا يخرج عنها فباعاقت الموصى نصيب عتق كذا فلم يها نصيب شريكه وكذا معتق كل العبد
 عن الكفارة بلا غرض بخلاف ما لو كان معه الا السقاء كمنه واجبة على العبد في نصيب
 شريكه وكذا اعتاق بعض فليم يجر وذا بل خلاف وكذا اى على هذا الاطلاق لو حرر نصف
 عبده ثم جامع المظاهرة منها ثم حرر باقية فانه لا يجوز عنده لانه عتق باية العبد وقع بعد المسير
 والعامرية هو العتق قبل المسير فالعتق يخرج عنه خلافها والامة التلأ وما دس
 من التجره اذا وجد فان لم يجد اى ان لم يستطع المظاهر ما يفتى عن الكفارة صا او في اطرارة
 لا يصوم من له خادم بخلاف المسكين وفي الجوهري الا ان يكون ذميا فيجوز شهرين مثا بعين
 بلا افطار يوم بلا جامع في خلافها لقوله تعالى من لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل
 ان يماس فلوصا شهرين تقدر على الاعتاق في اليوم الاخير قبل الغروب وجب عليه
 الاعتاق وصار صومه تطوعا وكذا لو قدر على الصوم في اخر الاطعام لزمه الصوم نقلنا
 انصام شهرين بالايه اجزائه ولو كانا قصيين والا فلا يجزى الا ستون يوما كما في المحيط ولو
 صا تسعة وعشرين بالهلال ولما بين بالايه جاز ليس فيها رمضان الا تسعة اشهرين لم يوجد
 وصوم اخر غير مستوع فيه لتعيبه الا اذا كان مسافرا فصا شعبان ورمضان في الكفارة اجزاء
 عند الامام خلافها كما في الفاية ولا تس من الايام المنية محى حكمها المنى الصوم فيها وليس

من قبيل المذوف واللايعمال في شئ لانه سماعي وهي ايام العيد واما التفرق لانه الصوم حرام
 فيها فكان ما قصا فلا ينادى به الواجب فلو وطئها في وطئ المظاهر الذي ظهر منها لانه اذا جامع
 غيرها فانه يفسد الصوم كما جامع بالنهار عما قطع التبع فبذلك الاستيفاء بالاتفاق والا
 لم يفسده بان وطئها بالنهار ناسيا وبالليل كيف ما كان لم يقطع التبع فلا يلزم الاستيفاء
 بالاتفاق فيها لبلد اعمد كذا في اكثر المقربات وذكر في العناية وغيرها ان قبيح عقد الفداء لا احراز
 لانه الحد والنسب في الوطئ بالليل سواد ولا خلاف فيه وفي القهستان خلاف لكن الحق
 ما في العناية وغيرها تتبع او نهى اراد بالنهار الشرعي فيدخل فيه ما بين طلوع الفجر والطلوع
 الشمس ناسيا المتألف للصوم لا الطعام خلافا لابي يوسف اى قال الشرط عدم فساد الصوم
 فلو لبدا ونها ناسيا لا يتألف والصحيح قولها لانه المأمور به صيام شهرين متتابعين لا
 مسبقين كما بيناه فبده بقوله ناسيا لانه اذا جامعها في النهار عما يتألف بالاتفاق
 واما الفطر المظاهريوما بعد رمضان او سفر او غير ذلك يتألف اجماعا لانقطاع التبع بقطر
 وهو عذر يكس الا حراز عنه بخلاف ما لو افطرت المرأة للحبش في كفارة القتل او الفطر في
 رمضان حيث لا يتألف وتصل قضاء ما بعد الطيف بخلاف ما لو نفست واما لم يستطع
 المظاهري الصوم لمرض لا يرجى زواله او كبر اظم هو اى المظاهر او ناسيا بامر غيره ان يطعم عن غرضها
 من مال ففعله اجزاه وانما في مال امره اذ بغير امره لم يجز تسكين مسكين وقيد المسكين اتفاه
 لجواز صرفه لا غيره من مصارف الزكاة لكن لا بد ان يكون كل منهما جائزا وبالغا او مالهما
 مسكين كالقطرة اى من بروديب نصف صاع ومن ثم وشعر صاع او اطعم فته ذلك
 اى اعطى خلا قدر قيمة القطرة مطلقا فلا اشكال في عطفه على قير وعز الساقى لا يجوز دفع
 القيمة واقاد يعطف القيمة انه لا بد ان يكون من غير المنصوص عليه ولو دفع منصوصا عن
 منصوص اخر بطريق القيمة لم يجز الا ان يبلغ المدفوع الكمية المقدرة شرعا فلو دفع نصف
 صاع ثم يبلغ قيمة نصف صاع بر الما يجوز كما في المنع ويصح اعطاء من بر الاصح من ابر مع
 منوى سبعة او ثم حصول الاطعم فكان تكبلا بالاجزاء بالقيمة وفي رواية وفي الاصل
 ان يجوز كما في القهستان وتصح الاباحة في الكفارة الظهار والافطار واليمين وجزاء
 الصيد والفدية حتى لو عشايم وغدايم جاز لوجود الاباحة ومال الساقى لا يجوز الاباحة
 في كفارة التملك والصدقات والعنف الزكاة وصدق الفطر فيها

التملك شرط والفاط انما شرع بلفظ الاطعم او اطعم يجوز التملك والاباحة وما شرع
 بلفظ الايت او الاداء يشترط فيه التملك فلو غدايم وعشايم اى اعطى السنين الغدايم
 الاطعم قبل نصف النهار والعشاء وهو الاطعم بعد نصف النهار اى اطعم الغدايم
 والعشاء وفي حكمه الواو اسارة الا ان لا يجوز الغدايم بدو العشاء ولا العكس فالمعبر بملك
 او غدايم عدايم او عشايم عشايم واشبعهم جاز لا المعبر دفع حاجة الفقير مرتين وفي
 التين ويشترط فيه اتحاد الفقراء فيها اذ لو غدايم سنيين او عشايم سنيين اخرين لم يجز الا
 ان يجيد على احد السنين منهم غدايم او عشايم وكذلك يشترط اتحادهم في الغدايم او العشايم
 كما في الفسخ ولو غدايم يوما وعشايم يوما جاز وان قل ما كلوا يعني ان المعبر السبع لا المقدار
 ولا بد من الارام في جز السيف والذرة بملك الاستيفاء الا السبع دور اظنة ولو اطعم فقيرا
 واحد سنيين يوما جاز له المعبر دفع حاجة المسكين وانها تجدد وتجدد اليوم واما اعطى
 طعما شهرين في يوم واحد لا يجزى الا غدايم واحد لا دفع الحاجة بالمرة الاولى وهذا لا خلاف
 فيه في الاباحة واما التملك في يوم واحد في دفعات قيل لا يجزى له الحاجة الا التملك
 تجدد في اليوم مرات بخلاف ما اذا دفع لكل البيرة واحدة لا التفرق واجب البصر
 فاجامعها في خلال الاطعم لا يتألف لا اطلاق لاض الاطعم الا انا وجبا قبل المسير
 لاحتمال القدرة على الاتقي او الصوم فيقضى بعده والمنع لا ينافي المستروية ولو اطعم
 سنيين فقيرا لكل فقير صائنا من بر غدايم رين لا يبيع لاعة واحد عند السنين وعند محمد
 يجزى عنها وكذا في كفارة اليمين ولو اطعم غدايم واقطاع صح عنها اتفاقا لا خلافا
 الجنس وكذا لو حرر عشرين غدايم او صام عنها اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين
 فقيرا صح عنها اى غدايم عدايم وان وصية لم يمين بان نوى الاول للاولى الجنس
 متحد فلا حاجة الى التعيين وقال الشافعي ومالك لا يبيع بلا تعيين واخر عنهما اى الظهار
 رقة واحدة او صام شهرين او اطعم سنيين مسكينا ثم عشرين غدايم صح عما عين والقياس
 ان لا يجوز وهو قول نفي والشافعي ومالك ولو غدايم روقيل لا يبيع غدايم منها بالاجماع
 وان كانت كفارة تعين للظهار ستمائة وجاهز وقال زفر لا يجزى كالاول في كفارة الظهار
 وقال الشافعي انه لا يجوز غدايم في الفضلين وان ظاهرا الجدة لا يجزى الا الصوم واما وصية
 اعتقا عنه سيده او اطعم لانه ليس من اهل الملك فلا يصير ماله كما تملكه والكفارة عبارة فقط

الاخر لا يكون **فصل باب الاعانة** هو مصدر يدا عنه ملائمة ولعانة ولا عن امراته ملائمة ولعانة
 ولعنة طرده وابعد وهو لعين وملاءة سمي بملاءة الخاتمة من لعن الرجل نفسه في من سبته
 الحرام باسم البعض فالشهاد كما في النبيين لم يسم باللعن وان كان موجودا في ملاءة غيرها
 لان لعنة السبق والسبق من السباب الترجيح او سمي به تقيلا او لانه الغضب قائم مقام اللعن وسببه
 قذف الرجل زوجته فذا لوجب الطردة الاجنبية وركنه شهادات مؤكدة باللعن واليمين
 واليه اهل الشهادة وشروط قيام النكاح وحكم حرمة الوطئ بعده ولو قبل التفريق بينهما هو اى
 اللعنة في استرجع شهادات ثمانى صفتها والكلام عليها مؤكدة بالايام كل واحدة يمين وعند
 الاثني اثنتا عشرة مؤكدة بالشهادات فمن كان اهل اليمين كان اهل اللعنة فيلزم عن الذمي والعبد
 واخيه ود في قذف لكونهم من اهل اليمين مقرونة تلك الشهادات باللعن قائم مقام حد القذف
 في حق الزوج بالنسبة الى كل زوجة على صفة لا مطلقا الا يري انه لو قذف بكلمة او كلمات
 اربع زوجات له بالزنا لا يجزيه لعنه واحد ليس بل لابد من ان يلعن كل امة منهن على صفة بخلاف
 احد ومقام حد الزنا في حقها بمخفى انها اذا لم يلعن سقط عنها حد القذف وحد الزنا والى لعل على انه
 حد القذف في حق فعل النبي عليه السلام كما هو معروف في قصة بلال بن امية والاصل فيه
 قوله تعالى والذين يرمون ازواجهن الاية وتما في المطولات فلو قذف زوجة بتكاح صحيح
 سواء دخل بها او لا فلا لعنة بقذف الاجنبية لكن كيد وكذ المبانة واليعة وبعد العدة من
 الرجعي وكذا اذا تزوجها بعد هذا الطلاق لان الساقط لا يعود وبه صيغة اللعنة كما لا يخفى وانما
 قيدنا بعد العدة من الرجعي لانه في العدة لم يسقط اللعنة بالزنا ليعلم بان قال انت لازانية او زنت
 يا كنية ولا بغيره ومن هنا اهل الشهادة اى لادانها على المسلم لا للنجي فلا لعنة بين كافرين وان
 قبت شهادة بعضهم بعينها شدة لانه لا بد معها من اية اليمين والكافر ليس من اهل اليمين ولا
 بين كافرة ومسلم ولا بين ملوكين ولا اذا كان احدهما ملوكا او عبدا او مجنونا او مجذوما او قذفا
 واورداه يجر في بين الاعميين والفاستقين مع انها لا تقبل شهادتهما ودفع ما بينهما من اهلها الا
 انها لا تقبل بالنسبة والعدم تبين الاعمى بين المشهود به وعنه وبينه بقدره ان يفصل بين نفسه
 وامراته كما في ائمة الكتب وبهذا يظهر ان ما قبل سبيل هذا الاعمى فانه ليس من اهل الاداء
 تامل وروى عن الامام الاعلى لا يلعن من كيد قاذفها فانه كانت لا يجده قاذفها بانه تزوجت
 بتكاح فاسد او كانت له ولد وليس له اب معروف ووجودها معها ليس بشرط او زنت في عمرها

ولومرة او وطئت وطأها ما نسبته ولومرة لا يجزى اللعنة في الجهر لو قذفها فزوجت غيره
 حاد على الاول الولد لزم حد القذف وان ولدت من الثاني لانسى عليه الزنا قبل الكذب الاول
 وان بعد الكذب لا عن وانما الكفى بذكر الشرط المذكور في حقها مع انه مشروط في حق ايضا لانه امراته
 هي المقدوفة وونه فاضقت بالشرط كونها من كيد قاذفها بعد الشرط اية الشهادة
 وكونه من كيد قاذف كما في الفسخ ثم لا يصح اعتبر عند القذف حتى لو قذفها وهي امة او كافرة
 ثم اعتقت او اسلمت لا يجب الطردة ولا اللعنة وكذا بغيرتها ولا يعود او اسلمت بعده لسقط
 بموت شايد القذف وعنه لا لو لم يولد او فسق او ارتد وفي التنوير لو قال زنت وانت
 حية او مجنونة وهي اى المجنونة معهود فلا لعنة بخلاف لو قال زنت وانت ذمية او امة
 او منذر بعين سنة وعنه اقل او لقي عطف على قذف او بالزنا اى بعد الزوج من الزنا
 ليس من نسب ولدها هو اعلم من كونه ولده منها او ولدها من غيره ولا فرق بين ما صرح به
 بالزنا على غير ما ذكره المعبرات خلافا لما في المحيط وطالبه اى الزوجة بموجب اى القذف وهو
 الطردة في حقها فلا بد من طلبها كسائر حقوقها ولا من شرط اللعنة واذا لم تكن عفيفة
 ليس لها المطالبة لغوات شرط وفيه اشارة لانها لو لم تطلب حقها لم يطل وان طال
 المدة لكن لو سكنت ولو ترفع الى الحاكم لكان افضل وينبغي للحاكم ان يقول لها اتركي واعرضي
 عن هذا وجب عليه اللعنة ان اعترف بالقذف او اقامت عدلين مع النكاح وان اقامت
 رجلا وامرأتين لا تقبل وان لم تجد لا تخلف اتفاقا الى اى امتنع الزوج عن اللعنة حبس
 اى حبس الحاكم حتى يلعن او يكذب نفسه وفي الاصلاح بهنا غاية اخرى ينتهي اليها عند
 وهي ان تبين من بطلاق او غيره فيحد ولا يجوز العضو والابراء ولا الصلح فانه لا عن اى الزوج
 وجب اللعنة عليها بالنسبة فانه اية المرأة عن اللعنة ثبتت عندها حتى تعاين او تصدق
 ولم يقبل فحد كما في بعض نسخ القدوس لكونه غلط لا الحد لا يجب بالاقرار مرة فكيف يجب
 بالتصديق وفي النبيين وغيره ولو صدقته في نفى الولد فلا حد ولا لعنة وهو ولد بها لان
 النسب ينقطع حكما باللعنة ولم يوجد وهو حق الولد فلا يصدق في ابطاله وبهذا يظهر ان ما قبل
 فنفي نسب ولدها عنه لكن لا يجب عليها الحد بهذا التصديق تأمل فان لم يكن الزوج من اهل
 الشهادة بالزنا عجزا او كافرا صورية ان يكونا كافرا او اسلمت المرأة فحدتها زوجها
 قيل ان يعرض عليها الاسلام او محدودا في قذف كما حققناه انفا وهي اى المرأة من اهلها

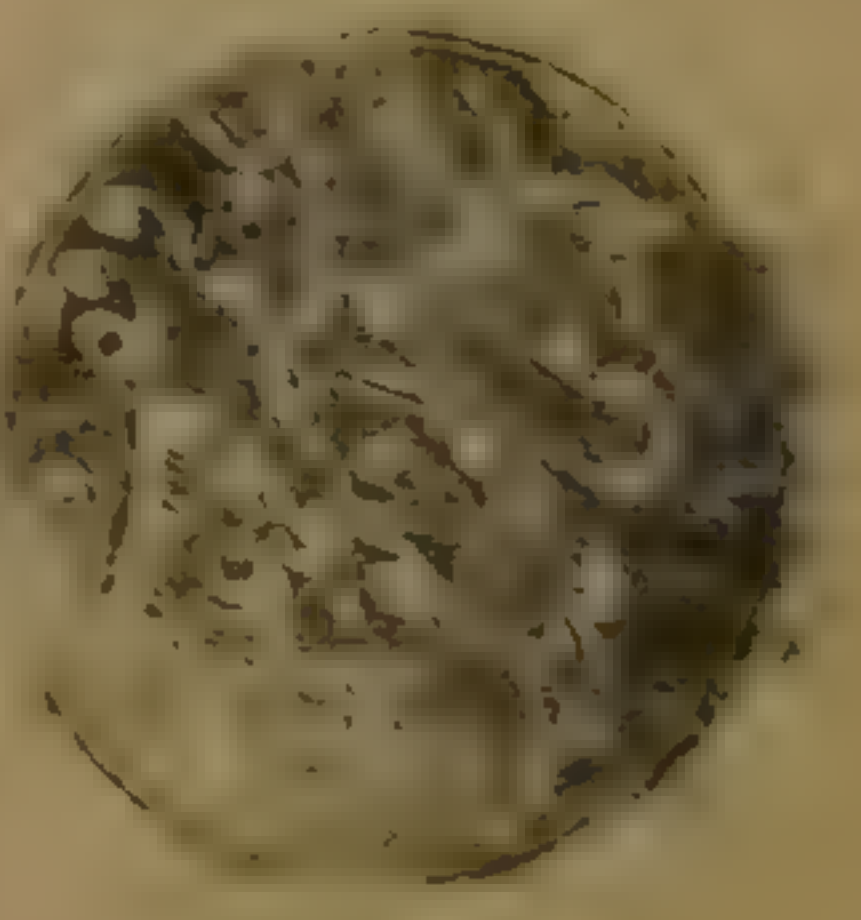
اى الشهادة حد فقط لانه ليس من اهل الدعة لعدم الالبية للشهادة وان كان الزوج اهلا وحبلى اى
 المرأة انه او صغيرة او مجنونة او حرة او كافرة او من لا يحد قاذفها كما بيناه انفا ولو
 اكفى فقال اى من لا يحد قاذفها لكما اخبرنا اوله الا كالة وغيره السباب لكونها من لا يحد قاذفها
 تأمل فلا حد عليه ولا لكما لعدم اطمع فلا تمناع الدعة من جهتها على ما صرح في الهداية وذلك
 لان موجب القذف في حق الزوج عندنا الدعة وانما يصار الى اطمع عند الدعة من جهتها
 واما عدم الدعة فلعدم ايليتها للشهادة وعدم عفتها ولكنه يعذر لاطاق التبين بها وصحة
 اى الدعة ما نطق به النص القراني والمراد بالامانة الركن لانه صفة على ما سياتى لم تنطق به النص
 القراني وانما ورد بالانكسار لانه القاضى بالزوج بعد ان اوقف مع المرأة متقابلين لانه هو
 المدعى او لا البية عليه السلام بانه ولو فرق قبل الاعادة جاز وقد اخطا السنة وفي الفقه وهو
 الوجه فيقول الزوج بامر القاضى بعد ما ضمنه بين يديه فانما اربع مرات لانه بمسأله لنفسه
 وشهود الزنا اربعة شهداء او قسم بالله الذي لا اله الا هو كما في القهرستان اى اى باى
 صادق فيما رويته من الزنا ثم يقول القاضى انك اذ اذلتها فانهما موجبة لعنف وقرعة وعقوبة
 فان لم يبق الله تعالى ثم الامر كما في القهرستان ويقول في المرة الثانية لعنف الله بآء الوحدة عليه
 وانما اثر العينة على التكلم لانه لا يخلو عن التمسك كما لا يخفى ان كذا كذا فيما رويته به كذا في الهداية
 وغيرها وهو غير ظاهر الرواية وروى الحسن غزالا ما بالخطاب فيها نظرا الى انه اقطع للاتصال
 ووجه الظاهر اكل واحد منها ليس له صاحبه والاشارة الى السباب التعريف من الزنا ليس
 اليها اى المرأة في جميع ذلك ثم يقول الرجل ثم يقول اى المرأة قائلة اربع مرات شهد بالله
 انه قاذب فيما رويته من الزنا ثم يقول القاضى كما مر وتقول في المرة الثالثة غضب الله تعالى
 عليها ان كذا صادق فيما رويته من الزنا ثم يقول القاضى اى الزنا في جميع ذلك وانما حصل الغضب
 في جانبها لانها تتجسس باللعن على نفسها كاذبة لان النساء يستعلن اللعن كذا في الحديث
 في غير الغضب تنق ولا تقدم عليه فانما القذف تنفى الولد ذكره اى الزوج والمرأة تنفى الولد
 عمن ذكر الزنا يعني يقول الزوج شهد بالله اى لمن الصادقين فيما رويته من نفي الولد
 وتقول المرأة شهد بالله اى لمن الكاذبين فيما رويته من نفي ولدك فانما القذف بالزنا
 ونفى الولد جميعا ذكره اى الزوج والمرأة الزنا ونفى الولد جميعا فاذا قلنا فرق الحاكم
 بينهما فلا يفرق بحد الدعة حتى يعزل ومات فالحاكم الثاني يستقبل عندها خلافا لمحمد فيجوز

الظهار والظهار ويجزى النوارت بينهما وفيه اشارة الى ان التفريق قبل اكنه الدعة غير موجب
 للفرقة والى ان القاضى لو فرق بينهما بعد وجود اكنه الدعة من كل واحد منهما وقت الفرقة
 والى ان القاضى يفرق بينهما ولو لم يرضيا وقال يفرق بينكما ولا حاجة الى التفريق الحاكم
 وقال القاضي يقع بحد الرجل قبل اكنه المرأة وهو اى التفريق طلاقا بانه على الصحيح فيجب
 العدة مع النفقة والسكنى هذا عند الطرفين واما عند فخر حمزة مؤبدة كالرضاع وهو قول
 زفر والحن وفي شرح الاقطع وقول القاضي مثله وقد جع بعض الفضلاء فرق الطلاق
 والفسخ وما يحتاج منها الى القضاء في قوله في خيار البلوغ والاعتاق فرقة حكماء بغير طلاق فقد
 كفر وكذا ونقصه مهر ونكاح فاسد بانفاق ملك احد الزوجين او بعض زوج وارتراد
 على الاطلاق ثم جوب وعنه ولعله وابد الزوج فرقة بطلاق وقضا القاضى في كل شرط
 غير ملك وردة وعنف وتنفى الحاكم نسب الولد من الزوج اكنه القذف اى بنى الولد
 ويحقق بانه اى يثبت نفي الولد ضمن للقضا بالتفريق وعزاي يوسف بفرق القاضى ويقول
 قد الرتبة واخرجته من نسب الاب ولم يبق ذلك لا يفتى النسب عنه وفي شرح الطحاوى ثم
 ولد للملاعة بعد ما قطع نسب جميع اصحاب نسب باق سوى الميراث والنفقة فانما كذب نفسه
 بعد ذلك اى الدعة حد القذف لا قراره بوجوب اطمع كالمسأله في حد القذف فان
 كذب قبله ينظر فان لم يطلقها قبل الاكذاب فكذلك وان ابانها ثم كذب نفسه فلا حد
 ولا لكما اطلقه فتم اذ اعترف به واما اذا اقيمت عليه بنية انه كذب نفسه وشمل الاكذاب
 صري او ضمن وبهذا الوما الولد المنفى عزال فادعى الملاعة لا يثبت نسب ويجوز في البحر
 وحل اى الزوج المحدث وان يتزوجها اى الزوجية الملاعة بعد الاكذاب لا ارتفاع اللعان
 بتكذيب نفسه واطلاقه ليشهد ما اذا مر او لم يجد فتقيد الزمى اخل بالجد اتفاقا وكذا اذا كذب
 نفسها فصدقة خلافا لابي يوسف وزفر والائمة الثلاثة لقوله عليه الصلوة والسلام
 المتلاعنة لا يجتمعان ابراء وجوابه مادام متلاعنين كما قال يصلى لا يتكلم مادام مصليا
 وكذا اجل له ان يتزوجها القذف غير بارحلا او امرأة قد حدها واحدا لا اطمع داخل في حد القذف
 غير ما سقط حد قذفها وزنت فحدثت بالزنا الثلاث قبل الدخول فزنت بعد الدعة فكان
 حدها الجلد والرجم لانها ليست بمجسنة لان من سر وطا احصا الرجل الدخول بعد النكاح الصحيح
 ولم يوجد كى قل يعقوب بن اسحاق قال الزمى قوله في وقوع اتفاقا لانها من غير حد يسقط

احسانها فلا حاجة لذكره كما قال الفقيه المكي زنت بالتسديد اس نسبت غيرها الى الزنا وهو القدر
وفى هذا كيمون ذكر الطه فيه شرط في قول الاشكال انتهى لكن بعيد عن هذا المقام حد الى لفظة المروية
فانها بالتخفيف تأمل ولا لعل ولا لعل بقدر الاخرس سواء كان الاخرس في جانب القاذف
او المقذوف ولو قال ولا لعل اذا كان الاخرس او احدهما بعد اللعاب قبل التفرق فلا يفرق
ولا حد في البحر وعند الامة السنية يجب ان يكون اسارة معلومة ولا لعل يفي الطه قبل وضد
بأن قال لامرأة ليس حكمك من عند الامام ورفق له فيه عند الطه غير معلوم لاحتمال كونه انتقاما
وعندهما يدعى ان انت به اسمي بالطه لا قل من سنة اشهر لتيقن ببقائه فلما اذا لم يكن قدفا
في الحال يصير كالمعلق بالشرط كانه قال ان كان به اصل فليس منه والقذف لا يصح تعليقه
بالشرط ولو قال زنت وهذا حمل من اس من الزنا لا عن اتفاق لوجود القذف منه صريحا
بقوله زنت ولا يفي الثاني حمل وقال الثاني في نفسه لانه عليه السلام نفى الولد عن هذا
وقد قدفها حاملا ولنا ان الاحكام لا يترتب عليه قبل الولادة ولئن صح فيه عن هذا لم يقبل
ان النبي عليه السلام عرف قبا الطه وقت القذف وحيا وان هذا لا صرح بهنا امراته
ولو نفى الولد عند التهنئة والاستبصار بالولد والبيع ان الولادة بلا توقيت وقت
معين وفي رواية في ثلثة ايام وفي اخرى في سبعة ايام باعتبار الحقيقة صح فيه ولا غرو ان
نفى بعد ذلك لا عن اوجوب القذف بنفي الولد ولا يفي نسب الولد لا قبول التهنئة او
سكوت عنها او سرار الولادة او سكوت عن النفي الى ان يفي ذلك الوقت اقرار
بأن الولد منه فوجب العلم ولا يفي فيه وعندهما يفي في مدة النفاس اذا كان حاضرا الاثر
الولادة فلما معنى التسديد في الزمان للتأمل واحوال الناس فيه مختلفة فاعتبرنا ما يدل عليه
وهو ما تقدم ذكره فان الزوج غالبا لا يعلم بالولادة في حال عدم كمال ولادتها فله فيه في قدر
التهنئة عنده وعندهما قدر مدة النفاس بعد العلم وان نفى اول توأمين اس ولدين من بطن
واحد بين ولادتهما اقل من سنة اشهر واقرب بالاحتمال لانه كذب نفسه بدعوى الثاني وكذا ينكر
بأنه في الثاني لا عن لانه قد نفى بنفي الثاني اذ لم يجمع عنه وبنت نسبها ان يكون
فيها اس في التوأمين لانها خلفا من ماد واحد كما لو اعتر امراته بالولد وقطع النسب ثم جاءت
بولد اخر من الغد ثبت نسبها ولو انفاجا مات احدهما قبل اللعاب لزم ولوجات بطلان
في بطن واحد فنفي الثالث واقر الثاني كيد وهم بنوه مات ولد اللعاب وله ولد فادعاه المالك

ان ولد اللعاب ذكر ايمت نسب اجماعا وان انش لا عند الامام ولا يثبت كما في التوبة **باب الغيرة**
قال صاحب الميز رجل عني لا يقدر على اتيان النساء ولا يستهي النساء وامرأة عنيته
لا تستهي الرجل وهو فصيل بمعنى مفعول وشرعا هو من لا يقدر على الجماع مطلقا مع وجود
الاك او يقدر على التيب دون البكر او يقدر على بعض النساء دون بعض لمرض به او لضعف
طبيعة او لكبر سنه او لسوء خلقه ذلك فهو عني في حق من لا يصل اليها لفوات المقصود
في حقها سواء كانت ان تقوم او لا ولذا قال في شرح المنظومة الشكار بفتح المعج وكاف
مسددة وبعد الالف زاني هو الذي اذا حدث المرأة انزل ثم لا تنشر الله بعد ذلك طباها
ويومن قبيح العي من كان ذكره صغيرا جدا كالزنا من كانت له صغيرة فصيحة لا يمكن
ادخالها داخل الفرج فانه لا يوافقها في المطالبة بالتفريق كما في المحيط وفي الجواز اوج الحنف
فقط فليس بعين وان مقطوعها فلا بد من ايلاج بقية الذكر وينبغي ان يقال الايلاج
بقدر الحنف من مقطوعها وفي الحائض ان كان الزوج عني والمراه وتقا لم يكن لها حق
الفرقة لوجود المانع من قبلها فلو اقر الزوج انه لم يصل الى زوجته يؤجل الحاكم وقت الحظوة
ولا غيرة لتأجيل غير الحاكم كائن من كان ولو عزل هذا الحاكم بعد التأجيل بين الثاني على الاول
وهذا اذا لم تعلم وقت النكاح ان عني سنة قمرية بالايه في المطلقة تنفك اليها وذات ثمانية
واربعة وخمسة يوما اذا كان نصفها كل شهر لاثنتين ونقص يوما ونصفها ستة وعشرين
يوما الصحيح ويظهر الرواية كما في الهداية وغيره فكل هو المعتد وفيه اسارة الى انه لم يعتبر
القمرية بالكتاب وذات ثمانية واربعة وخمسة يوما وتمام ساعات وثمان واربعون دقيقة
وهي من اجماع القمر والشمس اثنتي عشرة مرة كما في القهستاني وفي المحيط ان الاعتبار للشمس
وهو مدة مفارقة الشمس من نقطة من الفلك الثامن الى العود اليها وذات ثمانية وخمسة
وستين يوما وخمس ساعات وخمس وخمسين دقيقة واثنتي عشرة نايه برصد بطليموس
في الخلاصة وعليه الفتوى وفي الجواز اذا كان التأجيل في اثار الشهر يعتبر بالايام اجماعا ويجب
منها اس من سنة التأجيل رمضا واما صحتها وكذا جرحه ونفيه لا الوجت هي او غابت لانه
البحر من قبلها فكل عذر لا يجتنب منها مدة تمت او مرضها وعليه الفتوى لانه قد خفف
عنه وفي المحيط اصح الروايات عن ابى يوسف ان نصف الشهر ومادونه يجتنب ما زاد ولا وجب
واستعت من الجني لم يجتنب وان لم يتبع وكان في الجنب موضع خوة احتسب المريض لا يؤجل

الا بعد الصبر والاطال المرض وكذا المحرم وان اقراء لم ينس اليها فيها اي في سنة اجل فرق
بينهما اس قال الطائفة فرفت بينكما اذ اية الزوج غير تطبيقها فيسقط الفرقه حضور الزوجة والقضا
وعندهما كما اختارت لنفسها تقع الفرقه اعتبارا بالخيرة بغير الزوج او بغير الشرع ان طلبت من الزوج
طبعا ما يافلاول للتأجيل والنا في التفرق لانه خالص معها وفي البحر قوله ان طلبت من الزوج
باطبيع وطلب وكيدها عند عيبتها كطلبها على خلاف فيه وفيه استعار بانه حقها لم يطل بانظر
الطلب او لا او تانيا وكذا الوفاصة ثم تركت مدة فذهبا المطالبة ولو طاعت في المضاجعة
ملك الايام ولو تزوجها بعد التفرق لم يكن لها اطار لرضاها بحال وهو ان التفرق طلق
بأنه ولها حال المهر ان خلاها وعليها العدة الا عند السافعي واحدا الفرقه بها فسخ فتوقل
اس الزوج وطأت وانكرت اس الزوجة الوطى ان كان الاختلاف قبل التأجيل فلا يجوز ان
يكون نيا او بكرا فان كانت حين تزوجها نيا او بكرا فقال وطأت وانكرت فظن ان النيا
اليها بانتمحن بصفة الطامة المطبوخة المقشرة فانكرت بغير علاج فنيب وقيل بالبول على الجدار
فان سال من اتخذ فنيب وفيه تردد فان موضع البكارة غير الميال والاحسن المرأة العدل
فانها كافية والاشارة احوط وفي البدايع اوتق وتسترط الكاذب عدالتها فعلى هذا الوقال فنظرت
امارة الكاذب اول تدبر فمكن بعد النظر والا ولا ان يقول فان قالت كما بيناه انفا وكذا انما
هي نيب فالقول له اس للزوج مع يمينه وان نظرت قلن هي بكرا اجل سنة اما في الاول فكله المرأة
تدعي استحقاق الفرقه وهو ينكرها ولا يملك بالاصل وهو السداد فيكون القول قوله مع
يمينه واما في الثانية فلا مكان زوال بكارتها بشي اخر فيسقط اليمين مع شهادة العدل ليكون
حجة فاقف في المستلين بطل حقها وكذا اس اجل ان نكل اس امتنع الزوج من الطلق
في المستلين وان كان الاختلاف بعد التأجيل وهي نيب في الاصل او بكرا فظن وقيل
نيب فالقول له مع يمينه فان قلن بكرا حثرت لانه شهادة العدل ثابت باصل البكارة وكذا
حيث انتم تشارب بالكلول ومن اختارته بطل خيارها لانها نيب باطلقة فسر الاختيار
حقيقة او حكم كما اذا قامت من مجلسها او قامها اعوان القاضي او قال القاضي قبل ان يخرج
نسيا او عيب الفتوة في البحر والخطبة التي ترفع فنيته فلعين ينع اذا لم تنس الله لا وط
مرجوا وان كان بحيث تنسرت ويصل اليها الفدا فلا خيار لها كما صوابه والنجوب الذي
قطع ذكره ونسبته يفرق بينا الى ان طلبت عدم الفائدة في التأجيل فلو جوب بعد صوة



اليمة او صار غنيا بعده لا يفرق ولو جانت امرأة الجوب بولد بعد التفرق لما ستمت
ثبت نسبه والتفرق بحال بخلاف العنين حيث يبطل التفرق لانه ثابت نسبه لم يبق غنيا
ذكره في الحاشية وقال الزملي وفيه نظر لانه وقع الطلاق بفرقة وهو ما ين فليكن يبطل
الا ترى انه لو اقرت بعد التفرق بالوصول اليها لا يبطل انتم لكن وقع الطلاق مسد لانه لم يبق
محدد بوقت التفرق في الالة للمولود عند الامام لا الولد ولها عند ابى يوسف لا الوطى حقها
وفي شرح التنوير ما يخالفه حيث قال ولولاه فاني لمولودها عند الشيخين وقال زفر الطائر لها
الا ان كبر على الروايتين ولا خيار لها او جنت المرأة بامس الزوج جنونا او جازما او برضا
عند الشيخين خلافا لمذ ولا خيار له اس للزوج لو وجدها امس بالمرأة ذلك اس المذكور من الجنون
والجذام والبرص او رقعا او قرنا وعند الائمة الثلاثة بغير الزوج بعيوب خمسة فيها والدلائل ثبت
في المطلقات فليرجع **باب العدة** لما ترتب في الوجود على الفرقه بجميع انواعها او رد بها عقيب
الكل هي لغة الاصحاء وشرعا ترين يلزم المرأة عند زوال النكاح او شبهته وبسبب وجوبها
النكاح المؤكد بالتسليم وما جرى مجراه من الطهارة والموت وشرط الفرقه وركنها حرمات ثابتة
بها وصحة الطلاق في العدة ولا يرد عليه عدة الصغيرة اذ لا لزوم في حقها ولا ترين لانها
ليست هي الخاطبة بل الولد هو الخاطب ان لا يزوجه حتى تنقضي مدة العدة قيد بقوله يلزم المرأة
لان ما يلزم الرجل من التريص عم الزوج الا مضي عدة امراته في نكاح اختها ونحوه لا تسمى عدة
اصطلاحا وان وجد مضي العدة ويجوز اطلاق العدة عليها شرعا وعلى هذا ما في الكتاب
معناه الاصطلاح واما في الشريعة فهي ترين يلزم المرأة والرجل عند وجود سبب كافي
البر عدة الطرة المدخولة التي تحيض قبل تمام النكاح للطلاق او الفسخ او الرفع قيدنا به
لان النكاح بعد تمام الاحتكام الفسخ عندنا فكل فرقة بغير طلاق قبل تمام النكاح كالفرقة بملك
احد الزوجين للاضر والفرقة بتقبيل ابن الزوج ونحوه رفع كما في الاصلاح فعلى هذا الوقال
عدة الطرة للفرقة لكنا اضر واشمل تأمل ثلاثة قروا اس حيض لقوله تعالى والمطلقات
يرتصن بانفسهن ثلاثة قروا ولهذا اني بلفظ القروا ثم فسره بالحيض وقال السافعي ولك
طهرو به كما يقول ابن جنبل ثم رجع والدلائل بينت في الاصول فليراجع وكذا من وطئت
بشبهة ملك النكاح كمن التاجر فانه يجب العدة عنده خلافا لها وكمن زفت اليه غير
امرأة وهو لا يعرف او الملك اليه كجارية ابنه وامه وامرأة وقال المظن انها كحل في

او بسبب من كان قاسدا فامتنع والموتى وبلا شهود ونكاح الاخت في عدة احتها ونكاح الحائض
في عدة الرابعة وفيه اشارة الى انه لا عدة على الموطوءة بالزنا ولا على الخبوة بها بالشبهة وفوت
سواء بالقضاء او غيره او مات عنها زوجها وبما متعلقا بالموطوءة بهما لانه لا تعرف فاقبل
التعرف بحصل كيفية واحدة كما في الاستبراء قلنا انما وجب الثلاثة في النكاح الصحيح طوار
ان يحض الحامل اذ هو مجتهد فيه فلا يبين الفراغ بكيفية فقد بالثلاث ليعلم فراغ الرحم لانه
عدوم معين في الشروع والفاسد ملحق بالصحيح في حق ثبوت النسب فيقدر بالاقرار الثلاثة صيانة للماء
عن الاحتياط والانساب عن الاستبانه كما قدر الصحيح بها والغرض من الالة قضا الشهوة لا الولد
فلم يكن امرها ما كفى باستبراءها بكيفية بخلاف ام الولد وكذا الام ولد غنقت او مات مولها
فان عدتها ايضا اذا كانت من تحيض ثلاث حيض كوامل ليروال الفراش كشكوة بخلاف
غيرها من الاما وعنده الائمة الثلاثة حيضة ليروال ملك اليمين كالاستبراء اذا لم تكن مزوجة
او معتدة والا لا تجب عليه عدة بموت المول ولا بالاعتاق ولا يجتنب من العدة حتى تطلق
فيه لانه ما وجد فيها قبل الطلاق لا يجتنب من العدة فلا يجتنب ما بقي لا لطيفة لا تجزى لو قال
حيض وقت الفرة فيه لكان شاملا للفسخ والرفع فان كانت طرة مطلقة او مفسوخا فيها
او مرفوعا لا تحيض كبر او صغر او بلغت بالنسب اى وصلت الى سنة عشر سنة على الفقة
ولم تحض فانها لو حاضت ثم ارتفع حيضها فان عدتها بالحيض الى ان تبلغ حد الاياس فثلاثة
اشهر اى فعدتها ثمانية اشهر بالاياس وطئت حقيقة او كما فتجب على مطلقة بعد المنة ولو كانت
وعدة طرة مومنة او كافرة تحت مسلم صغيرة او كبيرة غير مخلوبة والموت اى عدة طرة
لموت فحوزها في نكاح صحيح اربعة اشهر وعشرة ايام وعمر الاوراعى المقدرة عشر ليال تزوج
في اليوم العاشر لكن الاجود ما في الكافة الايام تابعة لليال ومن الظن ترجيح قول الاوراعى بتدبير
عشر في قوله يترعين بالفسخ اربعة اشهر وعشرة ايام الميز اذا حذف جاز تذكر العدد وعدة
الالة التي تحيض بالطلاق والفسخ او الوطئ بشبهة او نكاح فاسد لموت او الفرة سواء كانت
قنة او مدبرة او مخابة او معتقة البعض عند الامام حيفته فامتنع اقواله عليه السلام طلاق
الالة طلقته وعدتها حيفته وقد تمت الالة بالقبول فيا رخصت الحيض الموتى ولا الرق
منفسف والطيفة لا تجزى وكنت فصار حيفته وفي الموت وعدم الحيض نصفها
للمرة فان لم تحض لصغرها وكبر او بوطئ بالنسب شهر ونصف وللمتات عنها زوجها شهران وحسب

ايام القبول النصف فيها وعدة الحامل وضع الحمل مطلقا وان كان الموضوع سقطا السببه
بعض خلقه لقوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يفضن حملهن وهو باطلا لا شامل
للمرة والالة المسنة والكتانية مطلقة او مشاركة في النكاح الفاسد او وطئ بشبهة والموت
عنها زوجها وفي البحر تفصيل فليراجع ولو وصية مات عنها زوجها صحى لم يبلغ اثنى عشر سنة
وولدت بعد موته لا قبل من سنة اشهر عند الطرفين ويجوز لها ان تزوج قبل ان يظهر
من نفاسها الا انه لا يقربها قبله كما في الحيض وعند ابن يوسف والائمة الثلاثة اتمت عدتها
صحى فعدتها بالاشهر اربعة اشهر وعشرة ايام بعد موت الصغير ليقتن البراءة عن
ما الصغير ولها ان العدة ترفع لقضاء حق النكاح لا البراءة الرحم وهذا المعنى تحقق في الصحيح
لاطلاق النفس من غير فصل بين كونه من او من غيره بخلاف الطر الطات لانه لم يثبت وجوب
وقت الموت فوجب العدة بالاشهر فلا يتغير كونه بعد ذلك فلهذا قال ولا حلت
بعد موت الصحيح بان ولدت بعد موته سنة اشهر فصاعدا على ما هو الاصح فعدتها بالاشهر
اجماعا ولا نسب في الوجهين اى فيما اذا حلت قبل موت الصحيح او بعده كانه الصحيح لا الماله
فلا يتصور العلوق وفيه اشعار بان ثبت من غير الصحيح في الوجهين الا اذا ولدت لا كبر
من سنتين فيحكم بانقضائها قبل الوضع سنة اشهر كما في القهستاني وفي الملح ان الحامل من الزنا
اذا تزوجت ثم مات عنها زوجها فعدتها بوضع الحمل وانما قلنا بذلك الحامل من الزنا لا عدة
لها عند الطرفين ولهذا صحى نكاحها لغير الزانى وان حرم الوطئ ومن طاعت في مرض الموت
رجعيا كالزوجة يحنى تعد عدة الوفاة اجماعا وان كان الطلاق في مرض الموت بائنا
او تلاما تعد بالبعد الاجلين اى العدين ثلاث حيض واربعة اشهر وعشرة ايام اياها
ثم مات بعد شهر قم لها اربعة اشهر وعشرة ايام من وقت الطلاق ولم ترف هذه المدة الا حيفته
واحدة فعليها حيفته احران يستكمل في المدة ثلاث حيض وهذا عند الطرفين لان النكاح
بقي في حق الارث فلا يبقى في حق العدة اولى لان العدة مما يحيا ط فيها فيجب العدة الاجلين
وعند ابن يوسف كالرجعي لان النكاح النكاح النكاح بالطلاق ولزمها العدة بثلاث حيض الا انه
بقي اشهر في الارث لان تغيير العدة بخلاف الرجعي لان النكاح باق من كل وجه كما في عامة
المعبرات فعلى هذا قول المص كالرجعي سهون فلم يأنسخ والصواب ثلاث حيض تامل
ومن عتقت في عدة طارقي رجعي ثم عدتها كطرة اى انقضت عدتها المدة طرة اقياما

النكاح من كل وجه وان اعتقت عدة بائن او ثلاث او في عدة سميت ثم كالات فيها ولم ينقل
عدتها لرواى النكاح بالبينونة والموت وان اعتدت الاية امى البالغة المأخض وخمسين
سنة وعلية الفتوى او خمسين سنة وبعثه اليوم اوستين سنة او ثلاث وستين وعنه
انه مفوض الى مجتهد الزمان وقد بعض بعدم رؤية الدم مرة وقيل مرتين وقيل ثلاث وقيل
بسته اشهر فتقضى العدة بعد ذلك بثلاثة اشهر واليه ذهب مالك فلو قضى به قاض نفذ وكذا
في ممتد الطهر وهذا يجب حفظه في الزمان ان لو ارتفع حيضها منظر تسعة اشهر الا ان حصل
والاحد بثلاث اشهر بعد ما وجب اخذ مالك ويفي به بعض اصحابنا كما في القهستاني بالاشهر
فما هي عادتها ثم عاد وما على عادتها المعروفة من الوكيل الطيف بطلت عدتها وتأنف
باطيف لان عودها يبطل الا باس هو الصحيح فيظهر انه لم يكن خلقا لا شرط الطيف تحقيق الباء
وذلك استدانة البعير الى الحيات كالفدية في حق الشيخ الفاني فعلم من هذا التقرير ما وقع
في عبارة صدر الشريعة من قوله فقبل انقضائها كان سهو من قلم النسخ والصواب بعد انقضاء
كما في الدرر وفيه كلام لانه قال صاحب الكفاية وغيره وكان صدر الشهيد يفتي بطلان الاعتداد
بالاشهر ان رآه قبل تمام الاشهر وان كان بعد ما فلا وفي الجني وهو الوجه المختار للفتوى فعلى هذه العبارة
صدر الشريعة يكون في محله لانه اختار هذا ويكون مرادناج الشريعة من قوله بعد عدة الاشهر بعد الشرع
في عدتها الاشهر فلا سهو تدبر وفيه تفصيل فليطالع وكذا تناف الصغرة اذا حاضت
في خلال الاشهر ثم زاعج الجرح بين الاصل والبدل فلا تناف اذا حاضت بعد انقضائها
بالاشهر ومن اعتدت البعض اى بعد العدة باطيف ثم ايتت بعد بالاشهر وفي الاصلاح قال
في المبسوط لو حاضت حيضه ثم ايتت بعد بالاشهر ثلثة اشهر بعد الطيف لا كمال الاصل في البدل
غير ممكن فلا بد من الاستيفاء ولا محال لا احتساب وقت الطيف من العدة من حيث انه وقت
لان العدة بالاشهر لا بالايه وحيث ليست باليه وقتة واد او طئت المدقة للطلاق النسخ
وتخيها شبهة من قبل الزوج او الاجنح وجبت عليها عدة اخرى لموطى ليجد السبب في بيان
الا انه لو وطئها بموتة مفر بالطلاق لم تناف العدة وان لم يقرب تناف كما في القهستاني
فان قلت ان كانت العدة في دخول بعض من كل منهما وكان السبب الاول والثاني وقعا
معاً في الوقت الثاني فتعد منه واما تراه المرأة من الطيف بعد الوطى شبهة يجنب منها اى
في العدة بين حيضتين فتم عدة الثانية ثم تمت العدة الاولى قبل تمامها فلو طئت قبل عدتها

الطيف كما مارات من الطيف الثلاث محسوبة عنها فتوب عنست حيض وان وطئت بعد
حيضه من العدة الاولى وحيضه بعد ما تحسب من العدين وعليها حيضه اخرى لعدة
اخرى للعدة الثانية ولا نفقة فيها لانها عدة الوطى لا عدة النكاح وان وطئت بشبهة
في عدة الوقات تعد بالاشهر ويحسب ما تراه من الطيف فيها من العدة الثانية تحقيقا للعدا
بقدر الامكان وهذا عند مالك التسمية المقصود التفرق عن فراغ الرحم وقد حصل بالواحدة
فتد اخذ به في المقصود الاصل تعرف الفراغ وهو وان حصل باطيف لكن عدم الاكفا
لان الواحدة للتعريف والثانية طرة النكاح والثالثة لفصل طرة ولو اكتفى بالواحدة
لم تحصل هذه المقاصد فلا بد من نظر العناية بانه لو جاز التداخل جاز التداخل في اول عدة
واحدة طصول المقصود وبقي ضرر تطويل العدة عنها تدبر وقال الشافعي لا يتداخله وحمل
الخطاف العدة من رجلين اذ لو كانت من واحد تنقضها بعدة واحدة في احد قوليه في قوله
الاخر لا تجب العدة بالسبب الثاني اصلا فلا يتصور الخلاف كما في الاصلاح وابتداء العدة
في الطلاق والموت تحقيقها لا طلاق النص وما وقع في بعض الشروع من ان كلامها
سبب فبغير المسبب من حين وجود السبب ضعيف لان السبب نكاح متأكد بالدخول
وما يقوم مقامه كما في اكثر المعجزات تدبر وان وصلت لم تعلم المرأة بهما اى الطلاق والموت
حتى ان الزوج اذا كان غائبا عنها ولم يخبرها بتطبيق اياها بعد مارات ثلاث حيض او مائة بعد
مضي اربعة اشهر وعشر كانت عدتها منقضية في الغاية اذا تابا بخبر موت زوجها وسكت
في وقت الموت فتعد من الوقت الذي يتيقن فيه بموته لان العدة يؤخذ فيها بالاحتياط
وابتداء العدة في النكاح الفاسد عقب التفرق من القاض بينها او طهرها بالغرم من الزوج
على ترك الوطى بان يقول تركك او خليت سبيلك او نحو ذلك لا مجرد الغرم وقال
زفر من اخر الوطى حتى لو حاضت بعد الوطى قبل التفرق ثلاث حيض انقضت المؤثر
في ايجابها الوطى الا العقد ولان السبب العدة شبهة النكاح ودفع هذه بالتفرق الا يرى
انه لو وطئها قبل المأثرة لا يجد بعده كذا في التبيين ومن قالت انقضت عدتي
باطيف وكذبها الزوج اجنارها بالقضاء العدة فالقول لها مع البهين لانها امينة فيما تجر القول
قول الامين مع البهين كالمودع اذا ادعى رد الوديعة او بدلها ان مضى عليها ستون يوما
عند الامان كل حيض عشرة وعطرها خمسة عشر هو المختار كما في الحائض وعندنا ان مضى

وخلال يومين وثلاث ساعات كل خمسة ثلاث وكل ظهر خمسة عشر والكل معقود من طلاق
بأن تم طلقها قبل الدخول لزم مهر كامل وعدة متأنفة عند السنين لأنها مقبوضة في يده بالو
الاول ببقائه وهو العدة فانه عقد عليها ثانياً بذكر ذلك في القبض الثاني كالفاسد
اذا اشترى المعضوب وهو في يده يصير قابضاً بغير العقد فيكون طلاقاً بعد الدخول وعند محمد
يجب نصف مهر وتمام العدة الاول وهو قول الشافعي ورواية غزالي وقال زفر لها نصف
المهر او المتعة والعدة عليها لزم وهو القياس اذ العدة الاول بطلت بالتزويج ولا تجب العدة
بعد الطلاق الثاني ولا كمال المهر لانه قبل الدخول ومحمد يقول بخلاف كمال العدة وجب بالطلاق
الاول لكن لم يظهر حكم حال التزويج ببقائه وهو العدة فانه عقد عليها ثانياً بالقبض
الاول غير القبض المستحق بالتباني هذا اذا كان النكاح الثاني صحيحاً اما لو كان فاسداً فلا يجب عليه
ولا استقبال العدة عليها تمام العدة الاول بالاجماع ولو كان على القلب لا كمال الاول
فاسداً والثاني صحيحاً والعدة في طلاق قبل الدخول لقوله تعالى فاكم عليهن من عدة نقتضونها
والعدة على ذمته او كتابته طلقها او مات عنها ذمته عند الامام اذا اعتقدوا عدم وجوب
الاعتد او لانما امران ان نكحهم وما يعتقدون وعندنا لا يطأ حتى تستبرأ بحيفه وعندنا لا تزوجها
الا بعد الاستبراء وانما قال ذمته لانه لو طلقها مسم فليها العدة او حرية خرجت الياسمة
او ذمته او ستامة ثم اسلمت او صارت ذمته خلافاً لها اي قال عليها العدة في المستبرأ
فالاختلاف في الذمته بينه على ان الكفار غير محلي طبعين بالاحكام عنده ومخاطبون عندها واما
المهاجرة فوجه قولها ان الفرقة لو وقعت بسبب اخر نحو موت ومطاعة ابن الزوج وجب
العدة فكذا السبب الثاني بخلاف ما اذا اهاجر الرجل ونكحها بعد التبرأ وله قوله تعالى ولا
جناح عليكم ان تنكحن من وراء العدة حيث وجبت كانهما حق بن آدم والطريق ملحق
بالحكم حتى كان محلاً للملك الا ان يكون حاملاً لانه بطلها ولدان ثبت للنسب عند طوار
نكاح الحرة ولا يطأ حتى تضع الحمل وهو اختيار الكرخي والاول صحيح في الهداية
في الاحداد ومحمد ان الشافعي وجوباً على قوت النكاح من احدث الزوج احداهما
عدة او من يك بالضم والكسر حداد اي امتعت من الزينة بعد وفات زوجها كذا في الصحاح
معدة البائن بالطلاق او الطلع او الايداد والمعاذ او بقره اخر في فداي على طلاق قبل
الدخول والمطلقة الرجعية بل تستحب في الطلاق الرجعي الزين لم ينجب الزوج ومعدة الموت

ان كانت مكنته مسنة حرة او امه فلا يجب على الجارية والصغيرة والكتامة لانهما عبادة فلا
يجب الا على من يخاطب بها وقال محمد لا يجب الاحداد على غير الزوج كالولد والابوين وسائر
الاقارب قيل اراد بذلك فيما زاد على الثلث في احدث من اباحة المسلمات على غير زوجهن
ثلاثة ايام وعند الائمة الثلاثة الاحداد في الموت فقط ولو صغيرة او كافرة تحت مسم برك الزينة
ظرف نكح والزينة ما زينت به المرأة من حل او كل كذا في الكشاف فعدة مسنة رك ما بعده في
في القهستان وترك لبس الثوب المرغفر والمعضر اسم المصروع بالمرغفر والعصفر بالضم
ان يفوج منها ريحة الطيب هذا ان كان الثوب جديداً يقع به الزينة اما ان كان خلقاً لا يحصر
به الزينة فلا بأس بلبس وترك الطيب اسم السهل والثوب بانواعه ولو للجارة والدين
مطلق ولو غير مطيب والدين بالفتح مصدر من دين بدين وبالضم الاسم والكل بالضم والفتح
اسم الاكليل به والحن اسم الاختصاص به الا بعد رمتعلق باطبيع اس بها كانت فقيرة لا تجب
الا حد هذه الاقواب ولها حكمة او مرض او قمل فتلبس بطير لاجلها او اشكت رأسها او
عينها او اعتادت الدين او اكلت للمعاينة ولا تمتشط بمشط السنان ضيقة لانه الخيز
الشم لا يدفع الاذي بخلاف الواسعة وعند الائمة الثلاثة تمتشط به لا تجب معقود العنق
بانه عتق ام ولده او مات عنها ولا معقود النكاح الفاسد ولا في عدة الموطوءة بشبهة
الا حداد لاظهار التأسف على قوت لغة النكاح ولم يفهم ذلك ولا خطب بالضم من خطب
المرأة بالنكاح خطبة بالكسر لاس خطب على المبر خطبة بالضم المعقود ولا بأس بالتعريض وهو
ان يذكر شيئاً يدل على شيء لم يذكره وهو هنا ان يقول انك طيبة وانك لصاحبة
ومن غرضي ان تزوج ونحو ذلك مما يدل على ارادة التزويج ولا يجوز التصريح مثل ان يقول
اني اريد ان انكحك هذا في معقود الوقات واما في معقود الطلاق فلا يجوز التعريض سواء
كان رجعي او باناً اما الرجعي فله الزوجة قاتية واما في البينة فلا تعريضاً لورث العداوة
بينها وبين الزوج وكذا بينه وبين الخاطب فانه السنين فعلى هذا الوعيد المص بمعدة الوقت
لحان اول تدبر ولا يخرج معقود الطلاق رجعي او باناً من بيتها اصلاً يخلو ليلها ولا نهراً
ومعدة الموت تخرج منها وبعض اللبس اذ نفقت عليها فتنظر الخروج لا صلاح معها
وربما امتد ذلك الى اللبس والمطقة ليست كذلك لان نفقتها على الزوج فلا حاجة لها
الا الخروج حتى لو اخلعت غرققتها يباح لها الخروج في رواية لصورة معاشها وقيل

لا وهو الصحيح لانها هي التي اختارت اسقاط نفقتها فلا يؤثر في البطلان حق واجب عليها ولا
 ثبت في غير من لها لا ضرورة والامة المعقودة تخرج في حاجة المولى في العدين لوجوب خدمتها
 عليه ان كان المولى يراي لم يخرج ما دامت سلم ذلك الا ان يخرجها المولى كما في الاختار ولعمدة
 المعقودة في منزل يضاف اليها بالكنة وقت وقوم الفرقة او الموت لقوله تعالى ولا تخرجوهن
 من بيوتهن واصناف البيوت اليهن لا اختصاص بهن بها من حيث السكنى حتى طلقت غائبة
 عادت الى منزلها فورا وتبيت في اى بيت شئت الا ان يكون في الدار منازل لغيره فلا
 تخرج الا تلك المنازل ولا المصحن دار فيها منازل لانه بمنزلة السكنى الا ان يخرج جبراً
 كما في المنزل عارية او موهبة اسماء او ان مدة طويته فلا يخرج او خافت على مالها في ذلك
 المنزل من السارق او غيره او خافت انه يهدم المنزل في استعار بانه اخافت بالقلب
 من امر الميت خوفاً شديداً فلهما ان يخرج كما في الغائبة او لم تعد المرأة على كراهة وكذا ذلك
 من انواع العزورات ولا بأس بكنونتها في الزوجين معاً في منزل واحد او وصية
 في الطلاق بانها اذا كان بينهما سنة او سنة وحباب حرزاً من الطهارة بالاجنية الا ان يكون
 الزوج فاسقاً يخاف منه ولا كان فاسقاً او البت فبقا خرجت لانه عذر والاولا عذوبة
 اى الزوج الى منزل اخر لا تسكنها في منزل الزوج واجب مكنة فيه مباح ورعاية الواجب
 واجب وان جعل بينهما امرأة ثقة تقدر على الطهارة وعلى منع الوطى فيسجد بالواجب بقدر
 الامكان ولو اباها او مات عنها زوجها في سفر سوا كانت معاً او مفارقة بقية قوله وان
 كان ذلك في سفر وانما يقدر بالاباء لانه الرجعي لم يفارقه لانه الزوجية قائمة بينهما واما حال بينهما
 وبين معاً الذي خرجت منه اقل من مدة تسمى مدة السفر فعلى هذا يلزم التأويل في قوله
 في سفر بقصد والاصح هذا انه يرجع الى امرها مطلقاً لا ليس ابتداء الخروج بل هو
 بناء وان كانت بينهما وبين معاً مسافة اى السفر من كل جانب تجرت بين الرجوع الى
 معاً وبين التوجه الى مقصد سوا معاً ولا اى الحرم او لانه في الصورين ان ذلك المكان
 اخذ من السفر والعقد واحد العقد في منزلها وفي استعار الى ان لو اباها او مات عنها في
 سفر فاما بعد بغير معاً الذي انشأت منه او تم مقصد بمسيرة سفر وغيره الا من اقل من مسيرة
 سفر فتوجه الى الاضيق من الاقل معاً كما في مقصد فاما السنة وان كان ذلك اى الطلاق
 او المدة في معاً من التمسار الواقعة في الطهارة والمراد وضع الطهارة ولو قرية وبعد

غيره من المصير والمقصد مسيرة سفر بقية قوله ثم يخرج الحكم لها حرم في الخروج الى اماكن السفر
 يجوز لها حرم لا يخرج من اماكن السفر ثم يخرج الحكم لها حرم عند الامام لكن لو كان ذلك في المفارقة سارت
 الى ادى البقاع الا ان الله اليها وقال ان كان معها حرم جازا طروج قبل الاعتداء الى ادى البقاع
 لا نفس الخروج مباح وفي الاذى الغربة وحسن الوضوء فهذا عذر وانما الحرة للسفر
 وقد ارتفعت بالحرم ولا ان العدة تمنع من الخروج من عدم الحرم فانه المدة ان يخرج الى ما
 ادى السفر بغير حرم وليس للمدة ذلك فلما حرم عليها الخروج الى السفر بغير الحرم ففي العدة
 او **باب نبوت النسب** لما كان من امارا طرد ذكره عقيب العدة اقل مدة الحمل في شهر
 لقوله تعالى وحمله وفضله ثلاثون شهرا ثم قال تعالى وفضله في عامين فبقى الحمل في شهر
 واكثر ما كبر استشهاده وشالها سنة شهر وعنده الائمة الثلاثة اربع سنين وعنده مالك وعبد
 خمس سنين وعنده ربيعة سبع سنين وغيرهم من سنين ومثلكوا في ذلك بكليات
 منها ما روى ان عبد الغزي الماحض ولد له لاربعة سنين وهذه عادة معروفة في نسائهم
 انهن يلدن لاربعة سنين وروى في الفتيان ولد له لاربعة سنين بعد ما ثبتت تنسائه
 وهو يفتك فمضى فالحاكم كذا هم بن حبة ومحمد بن عبد الله وغيرهم ولنا قول عائشة
 الولد لا يبق في البطن اكثر من سنين ولو نزل معزل اى بقدر فمضى معزل وفي رواية ولو بفلانة
 معزل اى بقدر دورا فمضى معزل وظل معزل مثل قلقت لانه ظله حاله وركب اسرع زوالا من
 سائر الظلال وظاهره انه قال سبحانه اذ العقل لا يهتدى الى القادير والطايات تحمله للخطا
 لان شادة المرأة انها تحسب مدة الحرام من انقطاع الطهر كما يكون بالحيض كما يكون بعد اخر في ز
 ان ينقطع الدم بالمريض سنين ثم حبلت فبقى السنين ومن قال ان الحيض ثلاثة فمضى طلق
 فتكفي قولت سنة شهر منذ نكحها لانه اى الزوج نسب الوالد ومهر بالانه لا يبعد
 ان الزوج والزوجية وكلاهما بالحاج والكسيلة في ليلة معينة والزوج وطهرها في تلك
 الليلة ووجبه العلوق ولا وجه ان النكاح مقدم على العلوق ام مؤخر فلا بد من الحمل على المقار
 على الزوج انهم ان لم يكن على صفة الصفة وان لم يطا في تلك الليلة فهو قد ورث على النكاح
 فلما لم ينف الولد باللعنة فليس ثبنا نفية عن الفرائض مع تحقق الامكان كما في صدر الشريعة
 والمنع لكن فيه كلام لانه لا لعنة بنفي الطهر قبل وضعه عند الامام ولا يمكن الحمل الا قوله لا عند
 بلا عن ان اتت بلا قبل من سنة شهر وما في ذلك انت سنة شهر وكذا وجد الوضع لانه الزوجية

نظ في اللعانة وبعده لا يبقى اثر النكاح فكيف على النفي تدبر وان اقرت المطلقة بالنقضاء العدة
اطف فستل اية معتدة كانت في ترح الجامع الصغير فقلنا لا الامام في الاسلام وغيره لكن في العتبات
ذكر الميرغني وقاضيه ان الالب لا اقرت بالنقضاء عدتها ثم جاءت بولد لاقل من ستة اشهر
ثبت النسب فلم يتناول كل معتدة تتبع ثم ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار كما في
المعبرات وفي هذا ما وقع في اكنة نسخ صدر التريفة من وقت الطلاق سهون قلم النسخ تدبر
ثبت النسب لظهور كذبها بيقين هذا اذا جاءت لاقل من سنتين من وقت الفراق وان جاءت
لاكثر منها لا يثبت وان كان اقل من ستة اشهر من وقت الاقرار وتامه في البين فليطالع
واولدت ستة اشهر من وقت الاقرار لا يثبت نسبه وقال السافعي يثبت لانه حصل امرها
على الصلاح يمكن فوجب الحمل عليه وفيه صفة على الزنا وهو متفق على المسامحة ولا فيه
ضرر اعمى الولد بابطال حقه في النسب في اقرارها ولنا ان المرأة امينة في الاضمار عما رخصها
في اقرت بالنقضاء عدتها فوجب قبول خبرها صلاح الكلام على الصحة ولا يلزم من قطعه عن
ان يكون من الزنا لا يمكن ان يثبت وجوب وان لم تقر المطلقة بالنقضاء عدتها يثبت النسب ان
ولدت لاقل من سنتين بلا دعوة لاحتمال كونه الولد قائما وقت الطلاق فلا يتيقن بزوال
الفراش ويثبت النسب احتياط وان ولدت سنتين او اكثر لا يثبت النسب طردت
الحمل بعد الطلاق يقين وفيها اجاب قرير يعقوب بانه طائفة فليطالع الله الطلاق
الرجعي ويكفي الولد رجعة يقع اذا جاءت به لاكثر من سنتين كما مر اجاب ما لم تقر بالنقضاء العدة
لان العلق بعد الطلاق والظاهر انه من وان وطئها في العدة صلاحها على الاصل والاصح
فان جاءت به لاقل من سنتين بانه من زوجها لا نقضاء العدة بوضع الحمل ويثبت النسب
لوجود العلق في النكاح او في العدة ولا يصير اجابا لانه يحتمل العلق قبل الطلاق وبعده
فلا يصير اجابا بالشك وفيه كلام قرره يعقوب بانه طائفة فليطالع خلاف البائن
وانما ذكره مع انه علم من قوله وان سنتين او اكثر لا يوطئ لقوله الا لا يدعيه أي الزوج
نسب يثبت النسب فيه اي في البائن اذا ولدت سنتين او اكثر ايضا اي كما يثبت في البري
ويحل على الوطني بسببه بانه ان لم يثبت النسب بدعوى له وفيه وجه شرعي بانه وطني بسببه
في العدة والنسب يحاط في اثباته فيثبت وقال الزبيدي هذا ذكره وفيه نظر لان البيوت
بالنسب اذا وطئها الزوج بسببه كان سببه في الفعل وفيها لا يثبت النسب وان ادعاه فكيف

انبت به

انبت به النسب بها انتهى وفيه بحث لانه يمكن التوجيه بان المراد من هذا وجوده في بعض
المواد لا في الكل فان معتدة الكنايات اذا ادعى الزوج ولادة يثبت نسبه منه تدبر وفي النهاية
ان الزوج اذا دعاه بل ليشترط فيه تصديق المرأة فيه روايتا انتهى لكن الاوجه انه لا يشترط
لانه يمكن منه وقد ادعاه ولا معارض له وكذا في المعتدة من غير طلاق من السبب الفرق وان
كانت الجبنة مراهقا وكذا قد دخل بها ولم تقر بالنقضاء عدتها وبغير المصاهرة او لي
من تغيير كبر من الصغيرة لان المراهقة هي التي تدل مادونها تدبر فرائت به اي بالولد لاقل من
سنة اشهر منذ طلقها بالساكان او رجعا عند الطرفين لان العلق صحيح كونه في العدة
ثبت نسبه الا ان لم تأت به لاقل من ستة اشهر بل انت به تمامها فلا يثبت بالنقضاء
عدتها بالاشهر ثم عا فاذا ثبت في الاقرار المحتمل فيها لا يحتمل اول وهذا اذا لم ترخ الحمل فاذا
فهي كالكثرة في حق بنوت النسب فيثبت في البائن لاقل من سنتين وفي الرجعي لاقل
من سبعة وعشرين شهرا وفيه ما يكونه دخل بها لانه لو لم يدخل بها وجأت بولد فكان
لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق يثبت نسبه وان جاءت به لاكثر لا يثبت حصول
العمل وهي اجنبية كما في العتابة وفيه ما يكونه لم تقر بالنقضاء عدتها لانها لو اقرت به بعد
ثلاثة اشهر ولم تدع الحمل ثم جاءت بولد فكان لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار وان
جأت به ستة اشهر لا لا نقضاء العدة ومجنى الولد بمدة حملها كما في البحر فعلى هذا اظهر
ان المصاخر هذه القيود وهي كما لا ينبغي الاخلال بها تدبر واما في البدايع من انه قال
اذا لم تقر بالنقضاء عدتها فاذا جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق يثبت النسب
وان جاءت به ستة لا يثبت غلط والصواب ابدال الستة بالستة تأمل وعندني ان يثبت
يثبت النسب فيما ذكره سنتين وفي الاصلح اذا لم تقر نسبه فعنده سكوتها كاقرارها
بالطبيخ لم تقر بالنقضاء العدة بمحض ثمة اشهر والبلوغ قد يكون بالطبيخ فثبت
في البائن الا سنتين وفي الرجعي لا سبعة وعشرين ومن مات عنها زوجها يثبت
نسب ولدها من المتوفى اذ انت به لاقل من سنتين وقال زفران ولدت لهما عشرة
اشهر وعشرة ايام من حين ماتت لا يثبت النسب وان كانت الي مات زوجها مراهقة
فلاقل من عشرة اشهر وعشرة ساعات لان عدة الوفاة اربعة اشهر وعشرة ايام وادنى مدة
الحمل ستة اشهر فاذا انت به لاقل من هذه المدة يثبت النسب لان العلق في العدة وفي العتابة وعند

وعند أبي يوسف ان جئت بولد لاقل من سنتين من وقت وفات الزوج يثبت النسب
والا فلا لا يثبت نسبه الاقرار باجل عنده واما عندها فثبت نسبه الاقرار بانقضاء
العدة وهو الاقرار بانقضاء عدة واحدة لانها لا يحكم اهل الصغار والا ان وان
لم يات بولد لاقل من سنتين في الكيفية بل سنتين او اكثر ولم يات به لاقل من عشرة اشهر
وعشرة ايام في المراجعة بل اثبت عشرة اشهر وعشرة ايام او اكثر فلا يثبت النسب ولا يثبت
ولادة معتدة مطلقا عند انكار الابتهادة رجلين او رجل وامرأتين عند الامام
لان الالتزام على الغير لا يجوز الا بيمين تامة ثم قيل تقبل شهادة رجلين ولا يقضي بالنظر الى
العورة واما يكون قد يتحقق من غير قصد نظر ولا تعذر والمضرة كما في حمل شهادة الزنا وعند
يحيى بن شاهادة امراة واحدة وفرض في النكاح بالقابلة لان الفرائض قام بقيام العدة وهو ملزم
للسبب والحاجة اليقينين الولد فيه فتعين بشهادتهما وقال في الاسلام لا بد ان يكون
المرأة مسلمة حرة عدلة وان كان بها جمل ظاهر او اعترف الزوج به اى اقبل ثبت الولادة
بغير قولها عنده لثبوت النسب قبل الولادة ببقاء الفرائض فلا احتياج الى الشهادة
وعندها لا بد من شهادة امراة وفي شرح المجمع وغيره واما شهادة القابلة فلا بد منه ليضمن
الولد اتفاقا لاحتمال ان يكون الولد غير هذا المعين وانما الخلاف في ثبوت نفس الولادة
بقبول المعتدة فعنده يثبت اذا تأيد بمؤيد من ظهور رجل او اعتراف وعند يما يثبت
بشهادة القابلة وان ادعت اى الولادة بعد موت اى الزوج لاقل من سنتين فعندها
الوثة تنجح في حق الارث والنسب كما يثبت نسب ولد المعتدة عزوفات بتقدير الوثة
فهم او بعضهم اما في حق الارث فظاهر لانه خالص حقه وثبت في حق غيرهم ايضا استحسانا
لانهم كانوا مضافا اليه فيقبل قولهم وهذا لا يثبت نسب اعتبارا في الطهارة وهو
باق بعد موته لبقاء العدة فيقبل قولهم ويثبت في حق غيرهم ايضا اذا كانوا من اهل الشهادة
بانه كان فيهم رجلا او رجلا وامراة عدول فيترك المصدقين والمكذبين جميعا وقيل
انما لفظ الشهادة انما ثبت النسب في حق غيرهم الصحيح عدم استراطه كما في اكثر المعبر
فيما ثبت النسب في حق المعتدة في حق الفطرية الشهادة فقالوا في حق المعتدة ثبت النسب
في حق غيرهم في ثبوت النسب في حقهم وايضا في حق الفطرية المتزوج النفس على ما عرف في موطنه
فيما تقدم من ان الفطرية من ان قال لفظ هو المتي رليس في محله تنبع ومن كمال امراة

فانت بولد لست اشهر فصاعدا من وقت تزوجها يثبت نسبه ان اقر بالولادة او سك
لان الفرائض قائم والعدة تامة وان جدد الولادة حال قيام النكاح فبشهادة اى يثبت بشهادة
امراة واحدة عدلة فان نفاة الزوج بلا عزم ولا يقضى به الدعاء لزم بشهادة الواحدة لانا
نقول النسب يثبت بالنكاح القائم والدعاء انما يلزم بالقذف الثابت في ضمن نفى الولد لا في نفى
الولد من حيث هو وان انت به لاقل من سنة اشهر منذ تزوجها لا يثبت النسب من سبق
العلق على العقد فادعت نكاحها منذ لست اشهر وادعت الزوج الاقل فالقول لها
مع اليمين لان الظاهر شاهد لها فانها تدعى ان نكاحها من سفاح ويجب ان يستخلف عندها
وعند الامام بلا يمين والفتوى على قولها في الاشياء الست وان علق طلاقها بالولادة
اي قال الزوج لامراة اذا ولدت فانت طالق وقالت ولدت فشهدت بها اى بالولادة
امراة قابلة عدلة لا تطلق عند الامام خلاف قولها لانها ودهن حجة فيما لا يطلع عليه
الرجل لانها لما قبلت على الولادة تقبل فيما يمتنع عليها وهو الطلاق وله انما ادعت
الحث فلا يثبت الا بيمين تامة وهذا لا يشهدون ضرورة في الولادة فلا تظهر في حق
الطلاق لان ينفك عنها وعند السافعي تطلق بشهادة اربع نسوة وعند مالك
بامرأتين وعند احمد بامراة واحدة بناء على الاصول المقررة عندهم واعترف الزوج
باطل سواء كان قبل التعليق او بعده لظن بجد قولها عند الامام اقراره اقراره
بما يفرض اليه وهو مؤتمنة كما في التعليق بالحيض وعند مالك من شهادة امراة فلا
يقطع بدونها لعوايا الحث فلا بد من حجة وشهادتها حجة ومن كمال امه فطلاقها بعد الدخول
طلقة بائنة او رجعية فاستمر اى فولدت لاقل من سنة اشهر منذ شراها لزمه الولد سواء اقر
او نفاه لان العلق سابق على الشراء والاى وان لم تدل الاقل بل ولدت لتمامها او اكثر
فلا لانه ولد للمملوك اذا طارح اى في وقت ولد من دعوى قيدنا بالدخول
لان لو كان قبل الدخول فاجتبت به تمام سنة اشهر او اكثر من وقت العقد وان كان الاقل
لا يلزمه كما في التبيين وقيدنا بالواحدة لانه اذا كانا فمتين يثبت النسب في سنتين من وقت
الطلاق لحرمة الغليظة فلا يضاف العلق الا ما قبل لانها لا تحل بالبراءة ومن قال
لامرأة ان كان في بطنك ولد فهو مني فقالت ولدت فشهدت امراة عدلة بالولادة
فهي ام ولده اذا ولدت لاقل من سنة اشهر من وقت مقالته والا فلا احتمال انه بعد

مقالة المولود مدعي هذا الولد بخلاف الاول يتحقق بقاءه في البطن بعد القول فيقضي بالمدعي
 وقيد التحليل لانه لو قال هذه حامل مني يلزم الولد وانجابها لانه من سنة اشهر الستين
 حتى ينفية كما في البحر ومن قال غلام هو ابنه ومات القائل فقالت امه اس ام الغلام انا امرأت
 ابي الميت وهو ابنه يرثه بالبنوة والزوجة اذا كانت معروفة باطرية والاسلام ويكونها
 ام الغلام لان النكاح هو المتعين لذلك وصنعا وعادة فاجبهت صريها وقالت
 الورثة انت ام ولده فلا ميراث لها لان ظهور الطرية باعتبار الدارحة في دفع الرق لا
 في استحقاق الارث وقالوا لها ميراثك لاني الوارث اقر بالدخول عليها ولم يثبت كونها
 ام ولده وفي التوير زوج امه من عبده فثبت بولد فادعاء المولود لم يثبت نسب وحق
 الولد وقصير الالة ام ولده **باب الطفنة** بالكسر مصدر خفض الشيء اي رياه وترعاه تربية
 الام او غيرها الصغار او الصغيرة الام اخي بطفنة ولد ما قبل الفقة وبعد بالاجماع الالة
 ولانها استحققت من غير ما ان كانت اهل فلا طفنة للمدة لانها تحبس وتجبر على الاسلام الا
 اذا تاب فهي احرى به ولا للفاقة كما في الفقه وغيره لكن في البحر وبينى انه لا يفسق بها
 الزنا لاستقلال الام غر الولد بالزوج من المكالمات المطلقة وفي القية الام احرى به وان كانت
 سبية السيرة معروفة بالفجر ما لم يعقد ذلك ثم اى بعد الام بمات او لم تقبل او تزوجت
 بغير حرم او لم يثبت اهلها امه ام الام وان عنت لان هذه الولاية مستفادة من قبل الامهات
 فكانت التي لبق من قبلها اولاد ونحوه يوسف ام الاب اولاد ثم ام الاب وان عنت فهي
 مستفدة على الاخوات والخالوات لانها ام ولها قرابة الولادة وهي استحققت فكانت اولى
 ولهذا تحرم ميراث الام السدس كما في اكثر الكتب لكن ميراث الام انما يكون هو السدس لان
 معها ولد او ولد الابن او الابنة من الاخوة والاخوات وعند عدمهم ثلث الجميع وثبت
 ما يبقى بعد فرض احد الزوجين والجهة السدس عند عدمهم ايضا والنظر مطلقا ليس في محله
 تدبر وقال زفر الاخت لابي وام اولاد والخاله اخي من ام اب ثم اخي الولد لابوين
 ثم ام ثم لابي لانهم بنات الابوين فكن اول من بنات الابجد وفتقدم للاخت لابوين
 ثم لانت الام وعند فخرنا شترها الاستواء فيما يعبر وهو الاولاد بالام وجهة الاب
 المدخل فيه فخير نقول للزوج والخاله قرابة الاب المدخل لها فيه ثم للاخت لابي
 وفي رواية يقدم الخالة عليها وبنات الام ثم لابي وام اولاد والخاله من الخالات وتختلف

الروايات في بنات الاخت لابي والصحح الخالة اول منهن ثم خالته كذلك ام خالته لابي
 وام ثم لام ثم لابي لان قرابة الام ارجح والخاله هي اخت ام الصغيرة لا مطلق الخالة لان
 خالته الام مؤخره عن عمه الصغيرة وكذا خالته الاب ثم عمت كذلك ام عمت لابي وام ثم لام
 ثم لابي ولم يترك المص بعد العات احد من البنات والمذكور في الفقه وغيره ان بعد العات
 خالته الام لابي وام ثم لام ثم لابي ثم بعد من خالته الاب لابي وام ثم لابي ثم بعد من عمت
 الامهات والاباء على هذا الترتيب وبنات الاخت اول من بنات الاخ ومن بنات بنات
 الاخ اول من العات وفي اكثر المعبرات واما بنات الاعمام والعلمات والاخوات والخال
 فتمنع عن الطفنة لانهم غير محرم وهذا ظاهر انما في الفقه ساقى من انه قال ثم بنت خالته
 كذلك ثم بنت عمت كذلك فتعقب ومن نكحت غير محرمه اى غير حرم الولد من لها حق
 الطفنة سقط حقها بالاجماع وينقل من بعد القول عليه السلام انت احرى به ما لم تزوج
 ولان الاجبة ينظر اليه شرنا اى نظر البغض ويعطيه ندرا اى قليلا ولهذا في القية ولو تزوجت
 الام بزواج اخر ومثلك الصغير معها ام الام في بيت الاب فلا باب اخذ عنها فعلى هذا
 سقط الطفنة اما بزواج غير الحرم او بسكنها با عند البغض كما في البحر فاذا اجتمع النساء سقط
 الحق ليعتد القاضى الصغير حيث ساء منهن كما في الخط لا يسقط حق من نكحت محرمه اى حرم الولد
 كما في الصغير نكحت ثم اى الصغير ومثل هذه ام الام نكحت جد اى اب اب الصغير واب
 لانقاذ الضرر بقيام القرابة ويعود الحق اى حق الطفنة اليها بزوال نكاح سقط ذلك
 الحق به اى بذلك النكاح والاحسن بزواله هذا في الطلاق البائن اما في الرجعي فلا يعود
 حقها حتى تنقضي عدتها لقيام الزوجية فقولهم سقط حقها معناه منع ما منع من نكاح وال
 المانع لا من عود الساقط كان تنزه لانا فقة لها ثم يعود بالعود المنزل الزوج كما في البحر
 والقول قولها في نفي الزوج لانها تنكر بطلان حقها في الطفنة هذا ان ادعى الزوج ان الام تزوجت
 باخر وانكرت واما ان اقرت وادعت طلاقه فان ابرمت الزوج فالقول لها وان عنت
 لا يقبل قولها في دعوى الطلاق حتى يقر به الزوج ويكون الغلام عنده من حق يستغنى عنها با
 بكل وحده ولبشر وحده وليس وحده ويستغنى اى يمكنه ان يفتح سراويله عند الاستنجاء
 ويقدر على الطهارة وليسد جده وحده حال او ظرف وقد يوسع او يوسع اى قدر
 مدة الاستغناء البكر الرازي يوسع سنين والخصاف يسبع سنين وعليه القول كما في اكثر

الكتب اعتبارا للغالب وفي الطائفة اختلفا في سنة لا يحلف القاضي واحدا منهما بل ينظر في وجده
سنة في عمارة فله الالب لانه اذا استخفى يحتاج الى التاديب والحق باوالب الرجال واذا لم
والاب اقدر في ذلك ثم يجر الاب والوصى والولاء على اخذه لانه انصبته عليه ويكون جارية عند
الام او الجدة حتى يحض عند السنين لانها بعد الاستغناء تحتاج الى معرفة اواب النساء والمادة
على ذلك اقدر وبعد البلوغ يحتاج الى التحسين والحفظ والالب فيه اقدر وعند محمد حتى
تستمر الحاجة الى الحفظ وفي طرح نفقات الحضانة الجارية تكون عند امها حتى يحض عند
الطرفين وعند ابى يوسف حتى تستهي وبكره روي عن محمد بن قيس في المسئلة روايتين في
يكون عند غيرهما اى الام والجدة لمن يستحق الحضانة فانها ترك عند من حتى تستهي وقيل حتى
تستغي واذا استغنى الولد عنه واحدة منهما فلا ولا اقربهم تعصبا فالاب ثم الجد الا قرب
فلا قرب وبه اى يقول محمد بن قيس في النكاح في اكنز المعيرات وفي البحر في الفتوى على خلاف
ظاهر الرواية فقد صرح في التبيين في ظاهر الرواية انها حق بها حتى يحض واختلف في صد الشهوة
فقدره ابو الليث تسع سنين وعبد الفتوى كما في التبيين وفيه اشارة لانها لو تزوجت
قبل ان تبلغ لا تسقط حضانتها كما في البحر ومن لها حق الحضانة لا يجر عليها ارباب الاحكام في البحر
من حضانة الا اذا تعينت به لا يأخذ الولد من غيرها ولا يكون له دور محرم سواها فيجب على
الحضانة اذا اجبت لا تسقط لها على كذا الدر وفي المصنف تفصيل فليطالع وفي التفسير ولا
يقدر الحاضنة على ابطال حق في الحضانة فلو اختلفت على ان تترك ولد باعته الزوج
فانزع جائز والشروط باطل وتستحق الحاضنة اجرة الحضانة اذا لم تكن منكوسة ولا معصية
باب ونكاح الاجرة غير اجرة ارضاعه كما في البحر فان لم تكن اى ان لم توجد ارضاعه
تستحق الحضانة فان طلق للمصبات على تربيتهن في الارث فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ للاب
وام ثم اب ثم بنوه كذا كتب ثم العم ثم بنوه لكن لا تمنع مبيت الى عصبته غير محرم كبن العم ومول
العاقبة محرزا عن الفتنة وفيه اشارة لانه يدفع الغلام الى ابن العم فيد اب ابن العم لاني وام
ثم لاب ولان عدم الدفع اذا كانت الصغيرة تستهي وكذا غير ما موز اما اذا كانت تستهي
انت سنة متدا او تستهي وكذا ما موز فلا تمنع كما في البحر ولا يدفع لافاسق ما جن آى لا يابا
بما صنع وما قيل له ولو كان الفاسق محرم كونه غير مؤتمن على نفسه فضلا عن العصبية وفيه
اشارة الى انه لا يصح دفعه لمن في التسهيل ولا يدفع المحرم لا يؤمن على صبي وصبيته بفسقه

انتهى

انتهى وهو اولى ما بينا سقوط الحضانة بالفسق نقلا عن الفقيه وغيره وفي المطلب ومن لم يؤمن
على صبي وصبيته ليس له حق الامساك تدبره واجتمعوا اى اجتمع مستحق الحضانة في درجة
فانهم اولى ثم اسهم وفي المطلب واذا لم تكن للصغيرة عصبه يدفع الى الاخ لام ثم الى
ولده ثم الى العم لام ثم الى الخال للاب وام ثم للاب ثم لام لان له ولادة ولانية عند الام في النكاح
ولا حق لامة وام ولد في الحضانة قبل الفسق وكذا المدبرة او مكاتبة ولدت ذلك
الولد قبل الكتابة لا تستفاد من كبدته المولود لكن ان كان الولد رقيقا كان احق به لانه للمولود
لمولاه الام وقبل قبل الفسق لا بعد الفسق فان كانت كاهنة والدمية احق بولدها المسلم به
كما في زوجها مسلما لان التسفقه لا تختلف باختلاف الدين وقال الشافعي واحدا وما كان
في رواية لاحق لها للدمية في المسلم ما لم يخف عليه الفقة الكفر في يؤخذ عنها جارية كانت
او غلاما لاحتمال الضرر بانقراض احوال الكفر في ذمته وليس للاب ان يسافر بولده حتى
يبغ حد الاستغناء ما فيه من الضرر بالام بابطال حضانة كذا في اكثر الكتب وهو يدل
على ان حضانتها اذا سقطت جاز له السفر ولا للام ذلك ما فيه من الاضرار او بالاب
الا الى وطنها وقد تزوجها فيه فلا يخرجها الى بلد ليس وطنها وان وقع النكاح فيه في رواية
الاصل ويخرجها في رواية الجامع الصغير والاول صحيح ان لم يكن بالوطن دار احرب فليس لها
ان تخرجها الى دار احرب اصلا ولا اذا كان الاب مسلما او ذميا امالوكا مستأمنين وقد
تزوجها هناك جاز لها الخروج الى دارها وليس ذلك اى السفر به لغير الام فمن يستحق
الحضانة فكلهم نظر للصغير ويذكر اذا كان بين المصربين والقريتين تفاوت وان كان
بين المصربين والقريتين ما اسم كذا عبارة عن المسافة بحيث يمكن للاب ان يطالع عليه اى
ولده ويبيت في منزله فلا بأس بعدم الاضرار بالاب فصار كالنقلة من محلة الى محلة
اخرى في المصربين بعد الاطراف وكذا النقلة من القرية الى المصرب لانه مصلية للصغير حيث
يتخلق باخلاق اهل المصرب بخلاف العكس اى النقلة من المصرب الى القرية اذ فيه ضرر للولد حيث
حيث يتخلق باخلاق اهل السواد الا اذا وقع العقد فيه لانه اهل الكفر اهل القبور ولا خفاء
للولد في الحضانة مطلقا سواء كان مميزا ولا سواء كان جارية او غلاما وقال الشافعي
اذا كان مميزا في التسوية بلغت الجارية مبلغ النساء الا بكبرها عنها الاب الى ان نفقوا اثبتا
لا الا اذا لم يكن مأمونة على نفسها والغلام اذا عقل ويستغنى به اى ليس للاب فيه ان نفسه

والجدة بمنزلة الاب فيه وان لم يكن اب وجد ولها ان لم يكن مفسد او ان كان
مفسد لا ينفقها وكذا الحكم في كل عصبه دني رحم محرم منها وان لم يكن لها اب ولا جد ولا غيره من
العصباء او كان لها مفسد فالنظر فيها لا الحاكم فانما مونة خلا ما تنفرد بالسكنى والا ومنعها
عند امينة فادرة على اطفال لا فرق في ذلك بين بكر وثيب **باب النفقة** هي لغة اسم من
الانفاق والتركيب دل على المنفق بالبيع نحو نفقك البيع نفاقا بالفتح اس راح او بالموت نحو
نفقت الدابة نفقا اي نفقت وليس النفقة بناستقة من المنفوق بمعنى الهلاك ولا
من المنفق بل هو اسم للنسبي الذي بنفقة الرجل على عياله ونحو ذلك وسريعة ما يتوقف
عليه بقا الشئ من كونه كالمأكل وملبوس وسكنى قالوا ونفقة الذي تجب على الغير بسبب الزوجية
والقرابة وانك فبدا بالاول لمناسبة ما تقدم من النكاح والطلاق والعدة والارزوجة
هي الاصل فنقل النفقة والكسوة بالعلم والكسوة اللباس كما في المفردات ففي التاج اللباس
والسكنى اسم من الاسكان لان السكنى كما في الصحاح للزوجة على زوجها سواء كان فقيرا او غنيا
حاضرا او غائبا ثبت ذلك بالكتاب والسنة والاجماع ولذا النفقة جزاء الاجناس
ومن كان محبوسا بحق شخص كانت نفقة عليه واصلة القاضى والعامل في الصدقات والاولى
والنفقة والمقاتلة والمضارب اذا سافر بمال المضاربة والوصى وله كما في الزوج صغيرا
لا يقدر على الوطى لا الخرج من قبله فكل كالمجنوس والعينين خلا فاما كسوة مسنة كانت الزوجة
او فقرة موطونة او غير باحة او انة ولو غيبة لان الدلائل لا تفضل منها كبيرة او صغيرة التي
لو طأ اي تسليح للوطى في اجلة بلا منع نفسها عن فجب نفقة الرقار والقرنار وغيرها مما لا تمنع
الوطى والا اعتبار كونهما شهادة على النكاح في القهستانى لكن في اكثر الكتب قالوا ان كانت
النسبة شهادة حيث يمكن التذم منها بالكتف تجب لها النفقة فعلى هذا ان المراد بالوطى
نعم من ومنه والى تدرج وقال الشافعي لها النفقة وان كانت في الهدايا سلمت الزوجة
اي ان لا الزوج نفسها في منزل اي في منزل الزوج كما في الهداية وغيرها وفي شرح الاقطع
تسليم نفسها شرط في وجوب النفقة والاضاف في ذلك وفي النهاية هذا الشرط ليس لازما
في ظاهر الرواية فانه ذكر في المبسوط في ظاهر الرواية بعد صحة العقد النفقة واجبة لها وان
تم فصل البيت الزوج ثم قال وبعض المتأخرين من ائمة بلخ لا تسحق النفقة اذا تم انف
في بيت زوجها وهو رواية عن ابى يوسف وفي الكافي القسوى على ظاهر الرواية وكذا في الدر

وعنه

وعنه قالوا ان هذا الم يطالبها الزوج بالاتقال وكذا اذا اطلبها ولم تمنع اما اذا اطلبها بالاتقال تسقط
بغير حق فلا نفقة لها فعلى هذا لا يلزم الخافعة على ما في شرح الاقطع في صورة عدم الاتماع لانها
سلمت اليه نفسها بمعنى لكن التقدير وجد من جهة الزوج حيث ترك النقل لعل اولم تسلم نفسها
طوى كالمهر المعجل فانه منع بحق ففسخ النفقة اولم تسلم نفسها لعدم طلبه اي لعدم طلب الزوج
الزوجية لانه حق فاذا لم يطالبها كما في حق ففسخ النفقة لانها حقها فلا تسقط حقها بترك حقها ونفقت
النفقة اي نفقت في كل شهر وتسلم اليها في كل شهر لانه يتعذر القضاء بها كل ساعة ويتعذر بجميع
المدة فتقدر بالشهارة الاوسط وهو اقرب الاجال وفي المبسوط فان كان محترقا لولا فيوما
وان من التجر شرا فستره وان من الدماقين سنة فستة وللزوج الانفاق عليه بنفقة الا ان
يظهر للقاضي عدم انفاقه فيفرض لها في كل شهر ويقدرها تقدير الغلاء ولا يقدر بدارهم كما في التوضيح
وفي البحر بيني للقاضي اذا اراد فرض النفقة ان ينظر في سعر البدد ونظر ما يكفيها يجب عرفتك
البدة ويقوم الاصناف بالدرهم ثم يقدر بالدرهم وفي الاختيار لو صالت من النفقة على ما
يكفيها فظلت التكبير كملها القاضى وتقضى الكسوة كل سنة اشهر لانها تحتاج اليها في كل سنة شهر
باختلاف الرد واطر في الضيف قبض ومقنعة وملحفة ونزداد في التداجنة وطاف
او فراسان طلبت ويختلف ذلك لسيار وعسار وحالا وبلدنا كما في اكثر الكتب وتقدر
بكفايتها بلا اسراف ولا تقير تقيرج لما علم في ضمن قوله بكفايتها وفي الاختيار وليس فيها تقدير
لازم لاختلاف ذلك باختلاف الاوقات والطباع والرضخ والغلاء والوسط خبر البر
والادام بقدر كفايتها وان كان الرجل صاحب مائة لا تقضى النفقة وتقضى الكسوة وبغير
في ذلك اي في فرض النفقة حالها اي الزوجين في اليسار والاعسار وهو اختيار الحنفى
وعليه القسوى كما في الهداية ففي الموسرين من الزوجين يعتبر حال اليسار كسوتهم واليسار
اسم من اليسار الاستغفار وفي المعسرين يعتبر حال الاعسار لا فقار وفي التحففين بان
يكون الزوج موسرا والزوجة معسرة او بالعكس يعتبر بين ذلك اي نفقة الوسط دون نفقة
الموسرين وفوق المعسرين والمستحب ان يطعمها الزوج ما ياكل لانه مأمور بحسن المعاشرة وقيل
قائمة الكرمي يعتبر حاله اي الزوج في اليسار والاعسار فقط اي لا يعتبر حالها وهو قول الشافعي
قال صاحب البدائع وهو الصحيح وقال صاحب المبسوط المعبر حاله في اليسار والاعسار
في ظاهر الرواية وذكر في الخزانة يعتبر حالها وهو قول مالك فينطق بقدر ما يقدر والباقي وبين

عليه القول ان الزوج في اعساره في حق النفقة لانه منكر والية لها لا يبرأه وتقرض عليه
ان على الزوج نفقة خادم واحد لها ولو كان الزوج موسرا لا كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها
وفي قوله لها اشعار بان لا يستطاع الا جبار على النفقة كونه اقام بها في ظاهر الرواية ولهذا
قيدته الزليعي في شرح الكفر بمكوت لها في كلامه غير محمك لها لا تستحق النفقة الخادم وقيل عليه
نفقة الخادم ولو حرا وهذا اذا كانت الزوجة حرة وان كانت امه لا تستحق نفقة الخادم وفي
الطائفة وخادم المرأة اذا امتنع عن الطبخ والخبز لا يجلبها النفقة على الزوج لانه نفقة الخادم
مقابل الخدمة بخلاف نفقة المرأة ولا تفرض لاكم من خادم واحد عند الطرفين وهو قول
الائمة الثلاثة وزفر وعبد الله بن يوسف في غير المشهور ولا المشهور من قوله كقولها في الطبخ
نفقة خادمين احدهما لمصالح داخل البيت والاخر لمصالح خارجة وعنه ايضا اذا كانت
فالققة في الغنا وزفت اليه بخدم كثيرة المستحق نفقة الجميع وهو رواية في تمام غير محمك ونحو
الطحيوي وفي الولوالية المرأة اذا كانت من بنات الاشراف ولها خديم بغير الزوج على نفقة
خادمين وفي السراية وعليه الفتوى وفي التوير ولوله اولاد كيف خادم واحد فرض عليه
خادمين واكثر اتفاقا ولو امتنعت المرأة عن الطبخ والخبز ان كانت من الخدم فعليه ان ياتى بها
بطعام مهيا والا لا وفي بعض المواضع تجبر على ذلك لكن الصحيح اذا لم تطبخ لا يطعمها الا دام
وفي الجوان ادوات البيت كالاولا في دكانها على الرجل والحاصل ان المرأة ليس عليها التسليم
لنفسها في بيته وعليه لها جميع ما يكفيها ثم قال وانما اكثرنا من هذه المسائل فيها للزوج ما
تراه في زماننا من تقصيرهم في حقوقهم حتى انه يامر بالفرار من متعتها جبرا عليها وكذلك لا يضاف
وبعضهم لا يعطى لها كسوة حتى كانت عند الدخول غنية ثم سارت فقيرة وهذا كله حرام ولو كان
الزوج معسرا لا يلزمه نفقة الخادم في الاصح من الروايتين وهو رواية الحسن بن عمار الامام
وقال محمد بن علي نفقة خادم ولو فرضت ان نفقة زوجة نفقة العسار لعساره ان لا جبر
عساره او وقت اعساره ثم ليس الزوج في قصته للاثم تم لها نفقة البسار لانه النفقة
تختلف حسب البسار والاعسار وما قضى به تقدير النفقة لا يجبر لانها تجب تبعا فسيار
فاذا تدرج في هذه المطالبة تمام معها وبالعكس لو فرضت لساره ثم اعسرت لم يزم نفقة
وقال الزليعي وهذه المسئلة مستقيمة على قول الكرخي حيث اعتبر حال الزوج فقط ولم يعتبر
حسره او عساره وهو ظاهر الرواية ولا يستقيم على ما ذكره الطحطافي من اعتبار حالها على

عليه الاعتماد فيكون فيه نوع تناقض من البيع لانه ما ذكره في اول الباب قول الطحطافي ثم بنى الحكم
بناء على قول الكرخي انتهى لكن في الفسخ وهو ردود بل يستقيم على قول الكل لان الخلاف انما يظهر
فيما اذا كان احدهما موسرا والاخر معسرا فكلما المص بها اعم من ذلك فلو كانا معسرين وقضى
بنفقة الاعسار ثم ليس فانه يتم نفقة البسار اتفاقا واذا ليس الرجل وحده فانه يقضى بنفقة
لساره ونفقة اعسارها وهي الوسط عند الطحطافي وكذا اذا اليسر وحدها يقضى بالوسط
عنده وضار كلامه شامل للصور الثلاثة بهذا الاعتبار ومنه ان من اطلق فلا تناقض انتهى ويمكن
التوجيه بوجه اخر في المسئلة مفروضة في موسرة متزوجة بمعسر ثم ليس وكذا بالعكس اوجه الكلام
الثاني في قضاء القاضي وما ذكره في الطريق الا ففلا تناقض تدبر فعلى هذا القول وجب الوسط
في التوير الخ اول لانه لا يحتاج الى هذه التكاليف تأمل ولا نفقة لاشتره ام ثمانية مائة
على تلك الحالة ثم وصفها على وجه الكشف فقال خرجت من بيته خروجا حقيقيا او حكما بغير
حق واذن من الشراء قبيح لانها لو خرجت بحق كما لو خرجت لانه لم يوط لها مهر المعجل اول لانه
ساكن في معصوب او منقعة من الدخول لا منزله الذي ليسكن معها فيه بحق كما لو منقعة لا حبسها
اليه وكانت ساكنة في بيوتها او منزله او يكتسب لها منزلا اخر ولم يفعل لم يكن ناسرة وقيد
باطروج لانها لو كانت مقيمة معه ولم يكن من الوطى لا تكون ناسرة لان البكر لا توطا الا كرها وفي
البحر وسئل الخراج الحكم اذا اطلب ان يسافر بها من بلد ما وامتنعت فانه لا نفقة لها على ظاهر
الرواية واما على المفتية فانه لا تكون ناسرة واطلاق عدم وجوب النفقة للناسرة شامل
ما اذا كانت النفقة مفروضة فانه النشور ليقطعها ايضا الا اذا استدانته فانه المستدانة لا
ليقطعها النشور على الصحيح الروايتين كالموت لا يقطعها ايضا وفي القهستاني فمن النواشر
ما اذا امتنعت لنفسها لا يستيف المهر بعد ما سلمتها كما قال لا وليست بناسرة من الزوج الا بالبليل
وكذا لا نفقة لامرأة مجترة بدين ولو ترك واطلق لكما احسن في الجورنة ظاهرا بغير حق
او بحق لا نفقة لها ذكره الاصل والجامع من غير تفصيل وهذا عند الطرفين وهو الصحيح وعند
ابي يوسف ان بدين لا تقدر على ادائه او حبت ظاهرا بدين والالا وهذا ان لم تقدر على
الوصول اليها في الطبع ان قدر قالوا يجب النفقة وقيد بحبسها لانه لو حبس مطلقا او هرب
او نشز كان لها النفقة وكذا لامرأة مقيمة لم تترك امي لم تنقل الى منزل زوجها لعدم الاجبار
لاجل الاستمتاع كما في الدرر لكن بين هذا وبين قوله يجب النفقة ولو هي في بيت ابها نوع

تألف الاثر يقل اختارها الى اختار صاحب الهداية وهو خلاف ظاهر الرواية واختارهم ظاهر الرواية
تدبر وكذا الامارة معصوية يعني اخذها بصل كرها فذهب بها وعم الي يوسف انهما النفقة عما عادت
والقنوى على الاول لا نفوت الاجناس ليس منه ليجعل باقيا تقديرها في الهداية وفي القنوى
والاحسن ترك القيد فانها ليست واجبة اذ ارضيت به انتهى نعم الاثر المعصوية طوعا واداءة تحت
حد الفاتحة تدبر وكذا الامارة معصية لا توطأ وانما صرح مع انه مستفاد من قوله او معصية الى توطأ
رد القول الثاني لانه قال لها النفقة تدبر ولم يذكر حكم العجز من الطرفين بل كانا صغيرين لا يطيقان
الجماع وفي الترجمة لا نفقة لهما الا المنع لمع جاز من جهةها فلا تستحق النفقة واكثر ما في الباب
ان يجعل المنع من قبل كالمعدوم فالمنع من قبلها قائم مع قيام المنع من جهةها لا تستحق النفقة وفيه
نظر لا الدليل يقبل القلب كما في العناية وجوابه ان الاصل اعتبار جهتها لانها لو كانت جبهة
لانفقة لهما ولو كانا محجوسا وجبت كما مر فاعلم لا اعتبار بالمنع من جهة فلا يلزم الترجيح تدبر وكذا
امارة حاجته الى حال كونها لا تكون معه الى الزوج مع الاسلام قبل تسليم النفس وبعده ولو مع
حرمان النفقة من اجناس منها وغراني يوسف لها نفقة اظفر دور السفر لانه اقامة الفرض
عزركن اطلاقه شامل للفرض والنفل ولو جئت معه فرضا او نفلا فلهما نفقة اظفر بالاتفاق
لانها كالمقيمة في منزله فاذا زاد على نفقة اظفر يكون في مالها لانه بازا منفقة لهما لا نفقة السفر
ولا الكراهة وموتة السفر لا تغير ما علم منها ولو اكتفى بالاول لكان اخصر واومضت الزوجة
في منزله الى الزوج فلهما النفقة والقياس عدمها اذ كانا مريضين يمنع الجماع نفوت الاجناس
للاستمتاع وجهه استحقاق الاجناس موجودا في سببها منسبا بها وتحفظ البيت وليست منع
بها لمسا وغيره والمانع بعارض كاطيق لا تجب النفقة لومضت في بيتها وزفت مريضه الى
بيت الزوج وهذا اختار صاحب الهداية وهو مروي عن الكرخي وليس هو الكرخي المنقول
في ظاهر الرواية وجوب النفقة للمريضة سواء كان قبل النفقة او بعد بها وسواء كان لا يمكن جماعها
او لا وسواء كان معها زوجها او لا بيت لم تمنع نفسها في اكثر المعبرات وما في الثانية من
انها اذا زفت الى زوجها وهي حيوة فرضت في بيت الزوج مرضا لا يحكم الجماع لانفقة لهما
مخافة للكتب ونما في الجرح مع ولا يفرق القاضي بين الزوجين لعجزه الى الزوج عن النفقة
ولا لعدم ايقاع الزوج حال كونه غائبا عنها ولو كان الزوج موسرا لكان العجز عن الاتفاق لا يوجب
الفرق خلاف الثاني فانه قد قيل يفرق بينهما بالعجز عن النفقة انما لم يثبت الفرق وهذا في

اذ كانا حاضرا وثبت عساره عند القاضي ولما اذا كان غائبا فالفرق عنده لعدم ايقاعها من النفقة
ولو كان موسرا لا لعجزه عن النفقة ولكن لا يوجب حجبها فظهر الوجهين انه لا يفسخ فيها ولكن يثبت
الحاكم الحاكم بمده ليطالبه ان كانا موضع معلوما والى الثاني نفوت الفسخ واليه مال جميع من اصحابنا
وافتنوا بذلك للمصلحة كما في الدرر فلا يرد عليه ما في الترجمة من ان العجز لا يعرف حال الغيبة
جواز ان يكون قادرا فيكون هذا ترك الاتفاق لا العجز عن النفقة فسمي الالوان الثلاثة وهي
ماكول ومبوس ومسكن فلا يفرق بعجزه عن كل واحد او بعضها وتؤمر الزوجة بالاستدانة انما يقبلها
القاضي يستدين على زوجها التستر الطامئسية على ان تقضي التمن من مال على ما ذكره اظفر
هذا اذا لم يكن لهما اخ او ابن موسرا او من يجب عليه نفقة لولا الزوج وان كانا يؤمرا لالاخ او الاب
بالاتفاق عليها ويرجع به على الزوج اذا ليسه ويكيس لكل منهما اذا امتنع كما في شرح الخي وفائدة
الامر بالاستدانة ليجل المارة رب المال واللام للنفقة عليه الى الزوج فيرجع بالدين عليه او
ترجع به على تركه انما توبدوا الامر ليس لرب المال ان يرجع بذلك على الزوج بل على الزوج
ثم هي على الزوج بما فرض لها القاضي وفيه اشارة الى انها لا ترجع عليه الا بالبيع بالاستدانة
عليه وفي العجز وكذا ان نفوت واذا لم تصرح ولم تنولم ترجع ولو ادعت انها نفوت بالاستدانة
عليه وانكر الزوج فالقول لها وفي الفسخ لو امتنع من الاتفاق عليها مع اليسر لم يفرق وبيع
الحاكم مال عليه ويصرفه في نفقتها فان لم يجد مال يخرجه ينفق عليها ولا يفسخ ولا تجب عليه
نفقة مدة مضت ولم فصل اليها ما لعجزه او نفقة او غيبة باليسر وغيره وقد اكلت من مال
نفسها ولم يبين مقدار زمنه وذلك شهر كما في الفسخ وفي الغاية ان نفقة مادوم الشهر
لا تسقط الا ان يكون النفقة قضيت بها بتقدير القاضي النفقة لها او ثرا من مال اصطلاح الزوجان
على مقدار ما ينبغي معلوم منها لكل شهر او سنة فحق النفقة المفروضة والمرضية لا مضى ما دلت
حيث ان هذه تجب بقدر الكفاية عند الاجناس كرزق القاضي في بيت المال فلا بد من التسليم
او التاكيد بقضاء او تراض وعند الائمة الثلاثة تجب ومنها ولو مات احداهما بعد هذين
او طلقت بعد النكاح او التراضي قبل قبضها الى قبل قبض الزوجة النفقة من الزوج سقطت
النفقة المفروضة بالقضاء او الرضا لانها حصة ساقطة ما قبل القبض كالمهرية والطلاق
الطلاق فشمع البائس والرجعي كما في المنع وفي الجواهر المفتية به الرجعي لا يسقط وفي طرانة
المقنين المفروضة لا تسقط بالطلاق على الاصح ورجح صاحب الجرح من وجه فليطالع وفيه

اشعار بانها لولم يتعين باجدهما تسقط بالطريق الاول كما في المحيط وعند الامم السنية لا تسقط الا
ان يكون الزوج السداسات بامر قاض فانها لا تسقط بالموت والطلاق هو الصحيح لا للقاضي ولا لولاية
عامة والسنة انها عليه بامر القاضي كالسنة الزوج ولو عمل الزوج وابوه لها النفقة او الكسوة مدة
تم مات احدهما قبل تمامها اس المدة فلا رجوع عليها اس لا يسترد منها شي عند الشافعي وجعل
الولوا جلي واصحاب الفضاوي قول ابو يوسف وقالوا الفتوى عليه اطلقه فتمت ما اذا كانت قائمة
او ستملكه او ملكه فان كانت بالكلية فلا ترد شي الاتفاق وان كانت قائمة او ستملكه فلك
عندهما خلا فالحمد لله عليه ككتب النفقة ما منع وما بقي للزوج وهو قول الشافعي ولم يذكر حال الطلاق
مع انه صرح في الجهر عدم فرق الموت والطلاق في الحكم وفي الفقه الموت والطلاق قبل
الدخول سواء انتهت فعلى هذا القول تم مات احدهما او طلقها الكا او اذ ان زوج العبد
بالاذن اس باذن مولاه فنصفته دين عليه اس على العبد بيع العبد فيه لوجوده وقد ظهر
وجوبه في حق المولى فخلق بقبته الا ان يفديه المولى او يموت او يقتل في الصحيح مرة بعد مرة
اخرى فاذا بيع في دين النفقة فاستراه من علم به او لم يعلم فرضي ظهر السبب حقه ايضا فاذا
اجتمعت النفقة عليه مرة اخرى ببيع ثانيا وكذا حاله عند المتسرى الثالث وهم جبر ولا يبيع
العبد في دين غير ما اس غير النفقة الامرة فان في الزماد فيها والا طوبى به بعد طرية كذا في
اكثر المعبرات لكن فيه كلام لانه اراد ان العبد المديون بالنفقة الماضية ببيع ثانيا وقال
كما قال صدر الشريعة وبتعه صاحب الدرر وصاحب الفرائد فليس كذلك بل هو سهو
فاش فلا يبيع ببقية النفقة الماضية لانها ح كالمهر كما هو مقول المذهب واذا اراد ان
بالنفقة الحادثة بعد البيع ببيع ثانيا وكذلك الجواب في الديون الحادثة بعد اذ كان باذن
المولى فلا فرق بينهما الا ان يقال النفقة وان كانت حادثة بعد البيع لا تنفك فصار دين
واحد احكاما بخلاف الديون الحادثة بعده فافترقا متبع فيه بالعبد لانه المديون ولد ارم الولد
لا يبيع وكذا المكاتب ما لم يجر كما في الشيعي وفيه بالاذن لانه اذا تزوج بغير اذنه لا يبيع
فيه بنفقتها لا نفقة اولاده لا تجب عليه ويجب على الزوج ان يسكنها اس الزوجة لقوله
تعالى سكنوه من من حيث في بيت اس في مكان يصلح ما وى لانها حجت احب لكن بين
جبر معاخين سيما اذا كان من بينهم بالاذن حال عراهم اس الزوج واليهما اس حكم الزوجة
لانها تفرزهم بالسكن مع الناس اذ لا يمان على ما عيها ويمنعها من الاستمتاع الا ان ترضى هي

بالمه او يرضى هو بايها ولو كان ولده اس الزوج من غيرها اس الزوجة لمعادات بينهما غالبا الا ان يكون
صغيرا لا يفهم الجاه وفيه اشعار بانها لا تسكن مع امه كما في المحيط لكن المتأثر ان يبيع بينهما
لانه يحتاج الى استئذانها لكن لا يطالبها بخضعتها كي لا يجل وطى زوجته بخضعتها ويكفيها بيت اس كامل
المرافق مفرد من دار اذا كان له اس للبيت علق بالتركيب ما يفتح ويفتح وفيه اشعار بان لو
كان الخدم ستة كما بعد ان يكون له علق يحضه وليس لها ان تطالب بمسكن اخر وفي شرح المتأثر
ولو كان في الدار يموت وابنته ان تسكن مع ضررتها او مع احد من المدا اذ اخل بيتا وجعل
له مرافق وخلق على حدة ليس لها ان تطالب بيتا في الفتح وهو مفيد لانه لا بد للبيت من بيت
الخدم ومن مطبخ بخلاف ما في الهداية وفي الجهر وينبغي الاتفاق بما في شرح المتأثر فلهذا فسرنا
بمعامل المرافق تدبر ويشترط ان لا يكون في الدار من احاد الزوج من يؤذيها وله اس للزوج منع
اليها اس محرما وله وصليته وله ما اس الرقبة حال كونه ذلك الولد من غيره اس غير الزوج
وليس بصفة والا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة غير الدخول عليها لانه المكاتب ملكه كما
في الكافي وفيه اشعار بان ليس له المنع من ملك الغير كما في القهستاني لاس النظر اليها
عطف على غير الدخول وانفي الجنس اس لا يمنع فيه او المنفى اس لا يمنع من النظر ومن الظن
ان التقدير ليسل منهم من النظر كما في القهستاني والكلام مرهبا منه اس في وقت تساوا
اذ لا ضرر فيه والمنع وقطعية الرحم ولكن له ان يمنعهم عن القرار عند بلالة الفتى كما في المطالب
والصحيح ان اس الزوج لا يمنعها من الخروج الى الوالدين ولا من دخولها عليها في الطقة اس
سبعة ايام مرة في الخروج والدخول فليها وكذا لا يمنع في الدخول والخروج الا محرم غيرهما
اس الوالدين في السنة مرة متولة والصحيح اخر از عن قول محمد بن مقاتل فانه قال لا يمنع المحرم
في كل شهر وفي المتأثرات وعليه الفتوى وفي اكثر الكتب له ان ياذنها بالخروج لزيارة الابوين
والاقرباء والاطح او كانت قابلة او غساله او كان لها حق على اخوانه عليها وما عدا ذلك
لو اذن فرجت يكونان عاصيين ويمنع من اطاع لكن في الحائنة خلافه ونفرض نفقة زوجة
الغائب عن البلد سواء كان بينهما مدة السفر ام لا كما في القهستاني نقلا عن المينة لكن يشترط
في الجهر ان يكون مدة السفر لانه في حدود السفر ليس لها احضاره ومراجعة وهو قيد من يجب
حفظه بمنع وطفا وبنه الكبير وابنه الفقير اليه ان كان زمن وابوه فلا تقرض غيره من الاقرباء
الا ان تقترضهم انما تجب القضا لانه مجتهد فيه والقضا على الغائب لا يجوز وكذا لا تقرض غيره مملوكه

في البحر في مال أي الغائب من جنس تهم أي دراهم أو دنانير أو طعاما أو كسوة من جنس
تقوم بخلاف ما إذا كان من خلاف جنسه لأنه يحتاج إلى البيع فلا يباع مال الغائب للاتفاق بالوقت
عند مودع ظرف لقوله في مال أو حال أو عند مضارب أو مديون يقر كل واحد من المودع والمضارب
أو المديون به أي بالودعية أو المضاربة أو الدين وبالزوجية في نفقة العرس والنسب
في البوالة ولم يذكره لأنه يعلم من بطريق المقابلة أو يعلم القاضى عطف على بقى ذلك
المذكور من الودعية والمضاربة والدين والزوجية والنسب عند عدم إقرارهم لأن علم حجة
يجوز القضاء به في محل ولاية فإنه علم ببعض من التلازمة لشرط إقرارهم به لم يعلم به وهو صحيح
فقد ذكرنا كمال الحال عند شخص لأنه لو كان له مال في بيت فطلبت من القاضى فرض النفقة فإنه علم
بالنكاح بينهما فرض لها في ذلك الحال لأنه إذا طلق المرأة وليس بقضاء على الزوج بالنفقة
كما لو أقر دين تم غاب وله مال حاضر من جنس الدين وطلب صاحب الدين من ذلك قضي
به كما في البحر ويكلفها أي القاضى الزوجة ولا حاجة بذكر غيرها ممن يطلب النفقة مع أن الحكم
جاري بينه في الطفل وأخوته كما في القهستان لأنه يعلم بطريق المقابلة كما قرناه أنفا فبهذا
اندرج ما قاله الباقلاني على المص على أن الطفل هو الولي حين يسقط من البطن إلا أن يحكم
والولي كيف كلف تدبيره على أي الغائب لم يعطها النفقة به قالت بالله ما استوفيت النفقة
كما في طائفة ويأخذ أي القاضى منها من الزوجية كفيلا بالنفقة لاحتمال أنها استوفت النفقة
أو طلقها الزوج وانقضت عدتها أو كانت ناسرة وقال صدر الشهيد الشيخ التكفيل لغير الناس
من يعطى التكفيل ولا يكلف ومنهم من يكلف ولا يعطى التكفيل فيجب عليها احتياطا فلم يقر وأما الزوجة
ولم يعلم القاضى بها أي الزوجية فقامت الزوجة ببيتة على الزوجية أو على الحال ومجموعهما كما في
التين لا يقضى القاضى بها أي بالزوجية لأنه ليس بختم في الزوجية وكذا من إذا نكحها من فيده المال
فقامت ببيتة لا يقضى بها لأنها ليست خصما في ابتداء فإنه لا خير رضى هذا اقتضاه على الزوجية
مقتور تدبر وكذا لا يقضى لو لم يكلف الغائب مالا فقامت الزوجة ببيتة على الزوجية ليعرض
لها أي الزوجية النفقة على الغائب ويأمر بها أي الزوجية بالاستدانة عليه أي على الغائب
لا يسمع القاضى ببيتة لأنه في ذلك قضاء على الغائب وعند زفر وهو قول الإمام إذا لم يرجع
عن شئ من قول أبي يوسف مثل قول زفر فاقبل في الإصلاح لسمعتها أي يسمع القاضى ببيتة
ليفرض النفقة ويأمر بالاستدانة إذا لم يكن له مال ولا خير فيه على الغائب لأنه إذا حضر وافر

بالزوجية وقضى الدين وإن أنكرها كلفها القاضى إعادة البتة فإن أعادت فيها وإن عجزت ليعنى
الكفيل أو المرأة لا يسمع بثبوت الزوجية لأنه أيضا قضاء على الغائب وهو المعمول به اليوم
والمتأثر بهذه من أصح المسائل الست التي يفرض فيها بقول زفر طائفة الناس كما في عامة المعبر
وتجب النفقة والسكنى وكذا الكسوة كما في أكثر المعبرات قالوا إنما لم يذكرها في الكتاب
لأنه العدة لا تطلق غالبا فستخ عنها حتى لو أصابت إليها بغير من الرها لمعنة الطلاق ولو كان
الطلاق رجيا أو بآباء أو أوصا أو أكثر فلا نفقة للمخينة وإن لم يشرط في العقد وقالوا لها النفقة
الأذا شرط فيه ولها السكنى مطلقا لأن النفقة حقها فيصح الإبراء عنها دون السكنى كما في البحر
وعند الأئمة الثلاثة لا نفقة لمسيئة لو حاملا ولو كانت حاملا تجب نفقة الحامل عليه لكونه ولده وكذا
السكنى لأنه قول من الساقى وما لك تجب بموت إلى القضاء عدتها وكذا تجب للمرأة المهرقة بلا
موصية صادرة عنها كمن العتق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاية ولو أقر بعد الكفاية بدو
ذكر التفريق أو بالتفريق بدو عدم الكفاية لكان أخضر تدبر وفي التين ولو وقت الفرقه
بينها باللعان والايلاء أو العنة أو الجب فمنها النفقة بهذه الأشياء مضافة إلى الزوج وكذا إذا
وقت الفرقه بينهما بخيار البلوغ أو العتق أو عدم الكفاية أو أسلمت المرأة وإب الزوج
فمنها النفقة لأن الفرقه بالاباء وهو من خلاف ما إذا أسلم وأبت هي حيث لا تجب لها النفقة
لأن الامتناع جاز من قبلها وهذا سقط مذهبها كذا إذا كان قبل الدخول انتهى لكن ليس باللام كذلك
بل إذا كانا ناضرين فأسلم وأبت بقيت الزوجية على حالها إلا أن يكونا مجوسين أو
المرأة مجوسية فإن فيها إذا أسلم وأبت هي يبطل النكاح فلا نفقة لها فعلى هذا الصواب
أن يخص تدبر لا تجب النفقة والسكنى لمعنة الموت مطلقا سواء كانت حاملا أو لا وإذا
كانت أم ولد وهي حامل فمنها النفقة من جميع المال والفرقة بمصيبة صادرة منها كالردة
وتقبيل ابن الزوج أي تقبيلها ابنه أو ابنته أو الزنا طوعا لاكرها فإنه يقع الفرقه ولا
تسقط النفقة وفي إشارة إلى الردة أو تقبيل ابنتها أو غيرها هو مصيبة لم تسقط النفقة
والأما لا يجب لها السكنى أيضا كما في المبسوط لكن في الخزانة وشرح الطحاوى صرح بوجوبها
وفي الفقه لها السكنى في جميع الصور لأن القرار في منزل الزوج حق عليها فلا يسقط بمصبتها
كما في البحر والمنع بخلاف المسئلة الأولى وعلى هذا أن يذكر وجوب النفقة في صورتين
على الإطلاق وتخصيص عدم وجوب السكنى لمعنة الموت أو لاندبر ولو أوردت طمأنينة

الثلاث سقط نفقتها يعني لو طلقها فلا ادائها ثم اريدت العياذ بالله تعالى سقطت نفقتها وهذا
 اذا خرجت من بيت الزوج والافلها النفقة كما في القصة ١٠ وما وقع في المتن من قيده بان
 كما وقع في الهداية اتفاقا لا اسي لا سقط نفقتها لو كانت اسي معقدة الثلاث وكذا البائن
 واما الرعي فلا فرق بين الردة والتكليم وكل واحد منها سقط النفقة لان النكاح باق
 والفرقة حصلت من ابي ابن الزوج لانه لا اثر للتكليم خلا فالرعي **فصل** ونفقة الطفل
 اطر الفقة وكذا السكن والكسوة تجب على ابيه بالاجماع سواء كان الاب موسرا او مسكرا لكن
 على العسر تقضى عليه بقدر الكفاية وعلى الموسر بقدر ما يراه اطام ولا كان الاب عاجزا
 يتكفف وينفق وقيل نفقة في بيت المال ولا كان قادرا على الكسب اذا امتنع عنه
 حبس وفي الفقه ولا يجبي والدان علا في دين ولده وان سفل الا في النفقة فيد بالطفل لان
 البالغ لا تجب نفقة على ابيه الا بتروط فاسباقي وقيد بالفقر لانه ينفق على الفخ من ماله
 رجع على ماله بتروط الا شهدا وقيدنا باطران الولد المملوك نفقة على ماله لا على ابيه لا يترك
 اسي الاب فيما اسي في النفقة احد من الام وغيره في ظاهر الرواية لقوله تعالى وعلى المولود من ذريته
 وكسوته بالمعروف فهي عبارة في ايجاب نفقة المكسوحات اشارة الى ان نفقة الاولاد على
 وان النسب كنفقة الابوين والزوجة لا يترك الاب في نفقة الولد اذ لا يترك الولد اكلان
 غيبة نفقة الوالدين الفقير من احد ولا يترك الزوج في نفقة الزوجة ولو غيبه ولا تجزم اسي
 ام الطفل على ارضاء قضاة ما عليها تسليم النفس للاستمتاع لا غير وتؤمر ديانة لانه من باب
 الاستحسان وهو واجب عليها ديانة الا اذا اقيمت الام للارضاء بان لا يكذب الاب من يرضع او
 كان الولد لا يرضع من غيره او لم يكن له مال ولا اب موسر في كبرها على الارضاء صيانة غرضها
 هذا مروي عن الشافعيين وظاهر الرواية انها لا تجز لانه يتغذى بالدهن وغيره من المالحات فلا يؤدى
 الى ضيائه والاول مال القديرون وتتمس الائمة وعليه الفتوى وكان هو المذهب كما في اكثر
 المعبرات لانه فقر الرضيع الذي لم يالنس الطحال على الدهن والشراب سبب تمريض وموته كما في
 الفقه ويستأجر الاب لانه الاجرة عليه من ترصعه عنده اسي عند الام اذا ارادت ذلك لان
 اطفائه لها وفيه اشارة الى ان يجب الارضاء عند الام وذا غير واجب بل عليها ارضاء
 لما في منزل امه او فناء او في منزل نفسها ثم تدفعه الى امه الا اذا شرط ذلك عند العقد وكذا لا
 تجب على الموصقة المكنة عند ما اذا شرط ولو استأجر اسي الام والاطال هي زوجة غير متعلقة

او معقدة من طلاق رجعي لترضع ولها لا يجوز الاستيثار ولم تسحق الاجرة لانه الارضاء مستحق
 عليها ديانة بقوله تعالى والوالدان يرصعان اولادهم وهو امر بصيغة الجبر وهو كذا في سائر
 النسخ لا امر تسحق عليه لا يجوز وانما لم تجز عليه لاحتمال عجزها فعدرت فاذا اقدمت عليه ظهر قدرها
 فلا تعذر وفي جواز السبق رجوا معقدة البائن رواية ففي ظاهر الرواية انه يجوز لان النكاح
 قد زال فهي كالاجنبية وضح في الطهارة وفي رواية الحسن لا يجوز لانه باق في بعض الاحكام وبعد
 العدة يجوز استيثارها بالاتفاق لرواى النكاح بالكلية وفي المني لوانها زوجة من مال
 البصير لارضاء جاز ومن ماله لا يجوز حتى لا يجمع نفقة النكاح والارضاء والطاقل ان
 تعليل صاحب الهداية ومن تبعه بانه واجب عليها ديانة لانه اخذ شيئا في مقابلة الارضاء لا
 من الزوج ولا من مال الصغير لوجوبه عليها وعلى ما عطل به في الجنيحة ومنه في النسخة من المنع
 انما هو لاجتماع الواجبين يجوز ان يأخذ من مال الصغير لانه مال الاب كمن في المنع وهي الام
 بعد العدة والمعدة غير طلاق بائن على احدى الروايتين احيى واولا بالاستيثار من الاجنبية
 لان ارضاءها الفقه للصغير لم يطلب زيادة على الغير فالتمس زيادة لم تجز الزوج عليها
 دفعا للضرر عنه اليه استار بقوله لا تضار والدته بولدها ولا مولود له بولده اسي فالمرام لها
 اكثر من اجرة الاجنبية وفي كل موضع جاز الاستيثار ووجب النفقة لا تسقط هذه الاجرة
 بموتة بل بموتة السوء للمغرمات وظاهر المتن ان الام لو طلبت الاجرة اسي اجر المتل والاجنبية
 متبرعة بالارضاء فالام اول لانهم جعلوا الام احيى في جميع الاحوال الا في حالة طلب الزيادة
 على اجرة الاجنبية لكن في التبيين وغيره الاجنبية اول ان يرضعه بغير اجراء بدونه اجر المتل
 لكن هي اول في الارضاء اما في اطفائه فالام اول كما في الجبر وفي المنع ان كانت الاجنبية ترصع
 بغير اجرة او باجر ليس والام تريد الزيادة ترصع الاجنبية عند الام ولا ينزع الولد من الام لان
 اطفائه لها وفي الجواز استأجر الام للارضاء لا يكفي من نفقة الولد لان الولد لا يكفي بل يحتاج
 معه نسى اخر كما هو المشهور خصوص الكسوة فيقدر القاضي له نفقة غير اجرة الرضاع وغير اجرة
 اطفائه فعلى ما تجب على الاب اجرة الرضاع واجرة اطفائه ونفقة الولد ولو استأجر
 وهي زوجة لارضاء ولده اسي الزوج حال كونه من غير ما فتح الاستيثار لانها لم تجب عليها ارضاء
 ديانة ونفقة البنت بالغة او بالغة ولم يذكرها لا غناء الطفل والابن البالغ ثمنا لفتح الزنا
 وكسر الميم اسي الذي حال مرضه زمانا كما في المغرب او الذي لا يمشي على رجله كما في الهداية وكذا اسي

واجب واشل وغيرهما فيجب على الاب خاصة وبه يفتح هذا ظاهر الرواية وقيل قائم الحسن والاطح
برواية عنه على الاب ثلثا وعلى الام ثلثا باعتبار اثار بالارث بخلاف الصغير حيث يجب نفقة
على الاب وحده والفرق على هذه الرواية ان الاب اجتمع فيه للصغيرة ولاية وموتة حيث
وجبت عليه صدقة الفطر فاختص بنفقة ولا كذلك الكبير لانعدام الولاية فيه وفي الخاتمة
اب الاب بمنزلة الاب عند عدمه وعلى الموسر عطف على الاب اي يجب على الموسر فانه اذا كان
معسر الكا عا جاز او لا نفقة على العا جاز بخلاف نفقة الزوجة واولاد الصغار لانه الرقة بالعقد
ولا يسقط بالفقر واختلاف في السار واختار المصنف ملك ما فضل من حاجته مما يبلغ
ما في ذمهم فصار على سائر اكرام للصدقة وعليه الفتوى كما في اكثر المعربات وفي الخاتمة
سائر الزكاة وبه يفتح وغيره سائر الفضل غير نفقة شه نفق وعياله فان لم يكن له نسب واكتب
لكل يوم درهما او كفاه اربعة ووافق بنفق الفضل وفي الخاتمة يحكم بغير قول محمد الكا كسوبا
وهو اوافق فان لم يفضل غير كسبه فلا نسب عليه لكن يوم ديانة ان لا يضيع ولده نفقة اصوله ان
يجب على الموسر نفقة البويه واجداده وجداده اما الابوان فنفقوا لخال وصاحبهما في الدنيا
معروف ولا ينبغي ان يعيش في نعم الله لخال ويتركهما بموت جوعا واما الاجداد واجبات فلانهم
من الاباء والامهات لكن فيه ستر ارك بما قدمه من قوله كنفقة الابوين ولهذا بهذا كان
اخضر تدبر الفقهاء سواء كانوا قادرين على الكسب او لا قيل هذا ظاهر الرواية وقال الطحوان
الابن الكاسب لا يجبر على نفقة الاب الكاسب لانه كان غنيا باعتبار الكسب فلا ضرورة في ايجاب
النفقة على الغير وفي الفقه لا يجبر الموسر على نفقة احد من قرابة اذا كان صحيح ولا كان لا يقدر
على كسب الا في الواجبات او الجدة او الولد يجبر على نفقة ولا كان صحيح وهذا يؤيد قول السرخسي
وبوافق اطلاق المتن وفي الجمل لو ادعى الولد نفق الاب وانكر الاب فالقول للاب والبيته
بما بين بالتسوية بين الابن والبنات ولو اصد بها فائق السار في ظاهر الرواية هو الصحيح لخلق
الوجوب بالولاد وهو يشهد بالتسوية بخلاف غير الولد لانه الوجوب ملحق فيه بالارث
وقيل يجب تقديره رت وقال تسان في هذا انما في السار تفاوتا ليس اما اذا كان
فان من فقر من بعده كما في الطحيط ويعبر فيها ما نفقة الاصول يعني وجوبها وبطريقة
ان النفقة على اقرب من استويا في الجزئية وعلى اجزاء استويا في القربية لا يعبر بالارث
في رواية غير ما فنو فان بنت وابن الابن فنفقة كلها على البنت لانها اقرب

مع ان اثاره كلها نفقة ومع انها استويا في الجزئية ولو كان له بنت بنت وان فنفقة كلها على بنت
البنت لانها جازية مع استوائها في القرب مع ان كل رت لا يخرج لانها تجوزية يجب من غير المارث
بالاخ ولو قال ولو كان له ولد بنت لكان مثل الذكر والابن لانها في الحكم سواء تدبر ويجب عليه
ان على الموسر نفقة كل من رحم محرم منه وهو من الاجل من كسبه على التابيد مثل الاخوة والاحوات
واولادها والاعمام والاحوال والاطالات فلا نفقة لذم رحم غير محرم مثل اولادهم ولا نفقة
لمحرم غير ذي رحم كزوجات الاباء والبنين والاصهار واباء الامهات والاخوة والاحوات
من الرضاعة واولادهم ولا بد ان يكون المحرمية بحجة القرابة لانه لو كان قريبا محرم بالان جهتها
كابن عم اذا كان اخا من الرضاعة فانه لا نفقة له كما في الجبر وقال ابن ابي ليلى يجب النفقة
على كل وارث محرم اولاد وقال السافعي لا تجب النفقة على غير الوالدين والمولودين لانه
استحقاق الصلة عنده باعتبار الولاد ولنا قراءة ابن مسعود رضي الله عنه وعلى الوارث
ذم الرحم المحرم مثل ذلك وقراءة مشهورة محمولة على السماع من النبي عليه السلام فينفق مطلق
النسب ان كان ذو الرحم فقير اصغرا علقا او اثني بالغة فقيرة او فقيرا ذكر ابا اني محبونا او زينا
او اعلم ولا يحسن الكسب طرفة اخرج فيهم طار المجه وكنوا الراد الحق او تكون من ذوي الشيو
كنانة عم كونه شريفا عظيما او كونه من اعيان الناس بلحقه بالكسب العار او كونه طالب علم
لا يقدر على الكسب بالعلم وهذا اذا كان له رتد كما في الخاتمة وكذا قال صاحب القضية
انما في عدم وجوبها فان قيل انهم حسن السيرة مستغلا بالعلم الديني واكثرهم ففاق منهم
اكثر من خبرهم بخبر والدرس ساعة طلائف ركيكة ضررها في الدين اكثر من نفعها ثم يشتغلوا
طول النهار بالسهرية والغبية والوقوع في الناس وغيرها فيستحقون به لعنة الله والملائكة وان
اجتمعين ولو علم السلف حالهم طرموا لانفاق عليهم فلم يفرضوا نفقاتهم ثم قال قلت
لكن ترى طلب العلم بعد الفتنة العامة مستغنين بالفقرة والادب الدين هما قواعد الدين
واصول كلام العرب والاستغال بالكسب ينفعهم غير التحصيل ويؤدي الى ضياع العلم والتعطيل
فكان الخبير انما قول السلف ويحجبهم الموسر عليها ان على النفقة حق مستحق عليه ونفقة النفقة
بقدر الارث لقول تعالى وعلى الوارث مثل ذلك فوجب العلية هي المارث فيقدر الوجوب
بقدر العلية حتى لو كان له اي للصغيرة مثلا اخوات متفرقات موسرات فنفقة عليهن اخا
فما يترن من اخا سائمة اخا س على الاخ لا لام واب وخمسها على الاخ لا اب وخمسها

على لانت لام فرضا وردا ويغير فيها أي نفقة من الرتم المهر المية الارث لا يكون وارثا
في الجدة وان كان محجوبا بغيره لا حقيقة بل يكون محزرا للميراث لانه لا يعلم الا بعد الموت وخرج عليه
بقوله فنفقة من أي فقير له حال وابن تم مورا على حاله محروم ويجز ميرة ابن عم لانه عصبه
وبهذا السبب الارث ثابت للخال فالابن المولود قبل الخال يحز ميرة الخال والاشقاء
في الحرمة واهلية الارث يرجح من كان وارثا في الحال فلو كان له ثم وحال ولم وعنه فالنفقة
على العم لا ستوانها في الحرمة ويرجع العم بكونه وارثا في الحال ونفقة زوجة الاب على ابنه
وفي الجوهرة الاحتياج للاب اما زوجة والابن مورا يجب عليه الميراث ويترتب له جارية
ويلزمه نفقتها وكسوتها وان كانت للاب اكثر من زوجة الابن الانفقة واحدة يوزعها الا
عليهن لكن في الجواز المذهب عدم وجوب نفقة امراه الاب او جارية حيث لم يكن للاب
عالة فالقول بالوجوب مطلقا انما يورواية غرابي يوسف ونفقة زوجة الابن على اية
ان كان الابن صغيرا فقيرا او كان فقيرا كبيرا انما يجب لا يقدر على الكسب ولا يجب نفقة للغير
على الفقير الا للزوجة والولد الصغير الفقير والكبير الفقير العاجز عن الكسب لانه المهر ما لا يقدم
على العقد المقاصد لا ينظم دونها ولا يعمل في مثلها الا عسار كما في الهداية ولا يجب النفقة
مع اختلاف الدين لانه الاستحقاق انما يثبت باسم الوارث واختلاف الدين يمنع التوارث
فلا يجب على الغير أي نفقة احية المسم ولا على عكس الا للزوجة لانه النفقة واجبة لها
بالعقد لا احية سها حتى لا يقصود وهذا لا يتعلق بالحق والملة ولا لهذا لا يجب النكاح الفاسد
والوطئ شبهة وقاية الولاد اعنى واسفل يعني الاصول والفروع لانه نفقتهم باعتبار
الجزئية وجزءا جزءا في نفقة فكل لا تمنع نفقة بغيره لا تمنع نفقة بغيره لانهم اذا كانا
حسين لا يجب نفقتهم على المسم وان كانا ثمانية لانها ميرة في حق من يقا من
في الدين كما في الهداية فعلى هذا الوعيد بالذمية كقيده صاحب الدرر لانه لا يجب
المسم على اتفاق البويه طريين كما مر ولا طري على اتفاق ابيه المسم والذي لا تقطاع
الولاية تدبر ويجوز للاب بيع عرض ابنة الكبر الغائب غز ميرة او الخنفي فيه كيت لا يدرس
بكانه نفقة عنه الاما كسحت لانه ولاية اطفال في مال ولده الغائب اذ للموصي
ذلك فالاب اولا لتوفر نفقة وبيع المنقول من باب اطفال فاذا جاز بيعه فالتمن
من بنس حقه وهو النفقة فلا الاستيفاء وفيه اشارة لان غير الاب من الاقارب

لا ولاية لهم اصلا في التصرف في مال الصغير ولا في اطفال بعد الكبر كما في الهداية والمان القاضي
ليس له البيع غير الكل كما في المخرج وانما قيدنا بالكبر لانه الصغير له بيع عقاره ايضا وقيدنا بالغائب
اولا لانه حاضر ليس له بيع عرضه ايضا بالاتفاق كما في الاصلاح فعلى هذا ينبغي للمصنف تقييدهما وكذا
لو اطلق النفقة فقال للنفقة لكان الاول لانه الاب كما بيع نفقة يبيع نفقة ام الغائب
وان كانت الام لا تملك البيع تدبر لا يجوز للاب بيع عقاره اجمالا لانه العقار محضة بنفسها
ولا للاب بيع العرض اى عرض ابنه لانه ليس له الاب على التمسوا اى سوى النفقة اتفاقا لانه
النفقة لا تشبه سائر الديون لانه يلزم القضاة على الغائب فلا يجوز بخلاف النفقة فانها
واجبة قبل قضاء القاضي الا بقدر ما يحتاج اليه من النفقة ولا يجوز له ان يبيع الزيادة على ذلك
كما في البحر فهذا المذموم ما ذكره الزيلعي حيث قال اذا كان البيع من باب اطفال له ذلك فما مانع
منه لاجل دين اخر ولا يجوز للام بيع ماله اى مال الابن ولو عرضها لنفقة في طاعة الرواية وما
ذكره في الاقضية من جواز بيع الابوين قفا ويده ان الابن يبيع كمن لا نفقة لها
اصناف البيع اليها وعندها لا يجوز ذلك كله للاب ايضا وهو القياس لانه بالبيع انقضت
ولاية عنه وعنه ماله حتى لا يملك في حضرته وصار كالام ولا نفقة عليها اى على الاب والام
لو انفق من مال الابن عنه بما اى عند الابوين لانها استوفيا حقهما واجبة قبل القضاء
على مامر وقد اخذ اجنس حقهما وحكم الزوجة والولد كالابوين اذا انفق ما عندهما لان
عليهما بخلاف غيرهما من القريب المحرم العاجز فانه يضمن بالاتفاق من غير قضاء ولا رضاه
ولذا يقرض القاضي في مال الغائب نفقة الاولين كما في البحر وفي اطلال لو انفق على
من مال الابن ثم خاضع الابن فقال النفقة وانت مورا وقال الاب النفقة واما مورا
قال ينظر الحال لابل يوم الطمونة ان كان مورا فاقول قوله سحتي لانه نفقة وان كان
مورا فاقول قول الابن ولو قال ما البينة فالبينة بينة الابن ولو انفق المودع نفقة المور
وهو ليس بقيد لانه تدبر الغائب كذلك كما في الولو الجلية فعلى هذا لو قال ولو انفق
الاجنب ما في يده من مال الابن لكان اول تدبر مال الابن الذي اودعه اياه عليه من على الا
الابوين وهو ايضا ليس بقيد بل بالاتفاق على الزوجة والا والا وكذلك بلا امر كما في البحر
فعلى هذا الوعد لكان اول تدبر بغير امر القاضي فضمن لمصرفه في مال غيره بل انا ولا ولاية له
ما اذا امره القاضي لانه ملزم ولا يلزم قضاء على الغائب لانه نفقة بؤلا واجبة قبل القضاء

وقضاؤه اعانة لهم فحب وفي النواذر اذا لم يكن في مكان يمكن السطوع رأى القاضي لا يضمن
السحق ما وقد قالوا في رجلين فاعنى على احدهما فانفق رقيقه عليه من ماله او من ثمنه
صاحب من ماله لم يضمن السحق كما في السحق ولا يرجع المودع المنفق اذا ضمن عليهما وكذا ان
الزوجة والاولاد ملكة بالضم فظهر انه تبرع بحال نفسه فلا يرجع فعلى هذا لو قال لا يرجع الزوج
على القاضي لكان اشمل تدبر ولو قضى القاضي بنفقة غيره من الاصول والفروع والقرب
ومنت مدة بلا اتفاق سقطت النفقة بالاجماع لان نفقة هؤلاء كفاية لثلاثة فسقط طمسها
بخلاف نفقة الزوجات لانها تجب على الاجناس لا بطريق الكفاية وفي الحاشية نفقة الصغير
لغيره دين بالقضاء وغيره واطلق فمثل القليلة والكثيرة لكن في الزخيرة ان نفقة ما دون
السهر لا تسقط فهذا يمكن حمل ما ذكر في زكوة الجامع من ان نفقة المارم لغيره دين بالقضاء القاضي
على المدة القليلة وما ذكر في كتاب النكاح من انها لا تقصر دين بالقضاء وتسقط بمضي المدة
على المدة الكثيرة تدبر الا ان يكون القاضي ام بالاستدانة عليه فلا تسقط بمضي المدة الا اذن القاضي
تأذن الغائب فقصره دين في ذمته وفي الجور قد اخل بغيره لا بد منه وهو الاستدانة والاتفاق
مما استدانه كما قيد في اكثر المعجزات حتى قال الطرسوسي ولقد شاط بعض الفقهاء بانها في مفهوم
كلام الهداية وقال اذا اذن القاضي بالاستدانة ولم يستد ان فانها لا تسقط وهذا غلط بل
معنى الكلام اذن القاضي في الاستدانة والاستد ان قال في المبسوط فلموافيق بعد الاذن
بالاستدانة من ماله او صدقة تصدق بها عليه فلا يرجع له لعدم الحاجة اليه فعلى هذا لو قال
الا ان يستدين بامر القاضي وينفق منها كذا او لا وفي الجور لو مات من عليه النفقة بعد ذلك
لا تسقط على الاصح بل يأخذ من تركته وفي الخلاصة خلاف تمتع وتجب على المولى نفقة دققة
وهي الطعام والكسوة والسكنى باجماع العلماء اذ كان قفا او مديرا او ام ولد لا مكاتب لا طاعة
بالحرار ولو اوصى بغير رجل ومجتمعة الاخر فالنفقة على من له الخدمة فان مرض في يد صاحب
الخدمة ان كان مرضا لا يمنع من الخدمة كانت نفقته على صاحب الخدمة وان كان مرضا بمنعه
من الخدمة كانت نفقته على صاحب الرقبة وانما قال في المرض ورأى القاضي ان يبيعه فباعه
استبرأ منه بعد ان يقوم مقام الاول في الخدمة كما في طائفة وزاد في الحديث انه لو كان صغيرا لم يبلغ
الخدمة فنقضت على صاحب الرقبة حتى يبلغ الخدمة ثم على الخدم لان ملكته انما فاع عوض
فان ملكته في ذلك الوقت على المهرين والمزوج والناكح العارية فعلى السيد والامانة

فعلى المعير كما في الجور وفي التوبة نفقة العبد المصوب على الغائب الى ان يرد له المالكه فان
طلب من القاضي بالنفقة او البيع لا يجيب وانما خاف القاضي على العبد الصبياع بامره القاضي
لا الغائب وامسك ثمنه بالملك طلب المودع من القاضي الامر بالنفقة على عبد الودية
لا يجيب بل يوجر وينفق منه او يبيعه ويحفظ ثمنه لمولاه وفي القينة ونفقة المبيع على البائع
ما دام في يده هو الصحيح وفي المنع وفيه اشكال لانه لا ملك للبائع لا رقبة ولا منفعة فينبغي
ان يكون النفقة على المشتري ويكون تابعة للمالك كالمهر هو فان ابي المولى غير الاتفاق اكتسب
اي اكتسب الارقاء الدال عليه لفظ الرقيق فانفقوا نظر المهر بقاد انفسهم وسيدهم ببقائه ملكه
وان لم يكن لهم كسب لعدم قدرتهم عليه ببعض العوارض او جارية لا يوجر مثلها اجبر المولى
على بيعهم لئلا يخلو له اسلبيع لانهم من اهل الاستحقاق وفي البيع ابقا قضمه وابقا حق المولى
بالخلف وهو الثمن وانما قيدنا محلا لا يخرج المديون ام الولد فانه يجبر على الاتفاق لا غير
لانه يمكن بيعها فعلى هذا لو قيد المص كذا او لا وفي التوبة عبد لا ينفق عليه مولاه الحل
من مال مولاه بلا رضاه انما جاز ان يملكه والا في غيرهم من اطيوار المملوك يوجر صاحب
الاتفاق عليه ودية لا قضاء عند الطرفين وعند ابي يوسف والائمة الثلاثة قضائه
لو امتنع عنه بعد حبه ولو كانت الداية مشتركة بين اثنين فابى احدهما غير الاتفاق عليها
وطالب الاخر من القاضي ان يأمره بالاتفاق فالتاضي يقول للابى اما تباع نفسي منها او
تنفق عليها وفي الحديث بغيره واما غير اطيوار كالعقار والزرع والشجر فيكره له ان لا ينفق
عليها حتى يفسد للنهي عن تضييع المال **كتاب الاعناق** ذكره عقب الطلاق لا كلام منها
اسقاط الحق فقدم الطلاق لمناصب النكاح ثم الاسقاطات تختلف اسمائها باختلاف
انواعها فاسقاط الحق عن الرق عتق واسقاط الحق عن البضع طلاق واسقاط ما في الذمة
براءة واسقاط الحق عن العصاص والحرمات عضو كما في الاقطع هو اس الاغناق لغة
الاخراج عن الملك يقال اعتقته فعتق ويقال من باب فعل بالفتح بفتح الباء عتق العبد
عتقا والعتق الخروج عن الملك فالعتق اللغوي هو العتق الشرعي وهو الخروج
عن المملوكية كما في الجور لكن في الدرر وغيره والاتفاق لغة اثبات القوة مطلقا وشرعا
اثبات القوة الشرعية فثبت المص فقال اثبات القوة الشرعية في المملوك كمن الاول
ما في الجور لا اهل اللغة لم يقولوا عتق العبد اذ قوس وانما قالوا عتق العبد اذ خرج عن المملوكية

والما ذكره القوة في عتق الغير وليس سم ان اثبت القوة لكن هذا التعريف يصدق على
 من يملكه لا على من يملكه الا عتاق اثبت الفعل المفضل الا حصول العتق فلهذا يتجزى عنه لا
 عندهما والعجب ان صاحب الدرر ذكر في باب عتق البعض ان هذا التعريف غير مسلم وفصل كل
 كل التفصيل تتبع تم العتق على اربعة واجب اذا اعتقه غفارة لقوله تعالى فخير رقة
 مؤمنة ومنه اذا عتق لوجه الله تعالى لقوله عليه السلام انما مؤمن من عتق مؤمنا في الدنيا
 عتق الله بكل عظمته عضوا من النار ومباح اذا اعتقه من غير نية او فلكا وموصية اذا اعتقه
 للنفس او لغيره انما يصح العتاق من مالك فلا يصح من غيره مالك لكن يرد عليه عتاق
 عبد الغير فانه صحيح موقوف على جازة المالك الا ان يقال هو شرط للنفاذ وليس الكلام الا
 في الصحة تامل حر كذا المملوك لا يملك وان ملك ولا عتق الا في الملك ولو كان للمملوك
 ما دون ما كان كذا الكتب لكن قوله حر مستدرك لانه لا حاجة اليه مع ذكر المالك لانه
 احرية للاحرار عتاق غير احرار هو ليس بمالك تدبر مكلف اي عاقل بالغ فلا يصح من صبي
 ومجنون ومعتوه وانهم وميرم ومدهوش ومنه عليه لانه العتق تبرع وليس احد منهم باهل
 له وللهذا لو قال اعتقه وانما مجنون بشرط ان يعلم صوته او قال وانما حر في دار اطرب
 وقد علم ذلك لانه اضافة الزمان لا تصور من العتاق بصريح آي بصريح لفظ الاتعاق
 بالكلية مستحالة وضعا ومثرا وان لم يوسوا ذكر بصيغة الوصف او احرار او النذر
 كانت حر او محررا او عتق او معتق ولا بد ان يذكر من خبر المبتدأ فلو ذكر احرار فقط توقف
 على المبتدأ وكذا قال في الخاتمة لو قال حر ففيل له من عتقت فقال عتق عبدي عتقه
 في الجهر او حررتك او عتقتك لانه هذه الالفاظ موضوعات للاتعاق ترفعها وعرفا
 فلا يفتقر الى نية ولو قال اردت الكذب او انه حر من العمل صدق ونيته لانه محتمل كلامه
 لا قضاء لانه خلاف الظاهر وكذا لا يصدق قضاء لو قال اردت به العتق او لا علمها
 بمعناه ولو قال اردت به ان كان حر في وقت من الاوقات ينظر في كماله العبد من سب
 دين وان كان مولدا لادين او يرا مولدا لانه وصف لولاية العتاق السفلى فتعين
 من غير نية لا انمول لا يكون لها معنى المولى في الدين لانه مجاز لا دليل عليه ولا يمتنع النحر
 لانه ما كان لا يستنصر بمبوك ولا يمتنع ابن العم في الكلام في العبد المعروف بالنسب
 والابن المعتق الا اضافة اليه تنا في ذلك في السيرة او يمولاي ليس من الصريح

بل يلحق به كما بين وقال زفر والائمة السلفية لا يعق بقوله يامولاي الا بالنية لانه يرا
 به الاكرام عادة لا التحقيق او قال لامة هذه مولاي او يامولاي وقيد بالمولاي لانه لا يعق
 في قوله يامولاي وبما ملكي الا بالنية او ياحرا او يعق لانه هذه الوصف يقتضيه نبوة
 واثباته من جهة ممكن فيثبت لقوله ان لم يجعل ذلك اسما له فلو سماه حرا ثم ناداه
 ياحرا لا يعق لانه غرضه الاعلام باسمه على الاثبات هذا الوصف لا الاعلام لا يرعى فيها
 المعاني حتى لو سماه حرا ثم ناداه ياحرا بالالفارسية وبالعكس عتق به لانه ناداه باسم علم
 او الاعلام لا يتغير فبغيره اخبار اعم الوصف وفي الجوامع قال لعبد غيره ياحرا يستغنى ثم
 شرا يعق قبل هذا الفصل للقاعدة وهي ان العتق لا يصح الا في الملك اجيب بانه يمكن
 اثباته حال النداء به عتق عبده غيره واجاز المولى فانه يعق كذا قيل لكن هذا ليس بسيد
 لانه العتق حاصل باجازه المولى قبل الشتر به فالسند ليس به بل الجواب انه احر
 بحرية فلما ملكه عتق بالقرار السابق فلا يزم العتق في ملك الغير متبع وكذا يصح الاتعاق
 لو اضاف احرية الى ماله في عضو غير غيره جميع البذر وانما قال ذلك لانه اذا اضاف
 الى عضو لا يعبر عن البذر كاليدين والرجل لا يعق عندنا خلافا للامة السلفية ولو قال
 اعتقت لك او ظفرك او شعرك لا يعق بالاتفاق كراسك حرة ونحوه كما يقول
 وجهك حر او رقبتك حر او يدك وكقوله لامة فرجك حر وكذا لو قال لها فرجك
 حر او اجاع عتقت وفي الخاتمة لو قال لعبده فرجك حر عتق عند الشيخين وغيرهم
 روايتهم فاصح انه لا يعق في الجوهرة والاسنات والديرة الاصح انه لا يعق لانه
 لا يعبر عن البذر كما في الاخير وفي السيرة لو قال لعبده ذكرك حر يعق ولكن في الخاتمة
 خلافا وهو ظاهر الرواية ولو قال لسانك حر يعق وفي القدم روايتهم وفي البهيم لو قال
 يدك حر عتق وكذا الفرج والراس وغيره يوسع رأسك رأس حر انه لا يعق
 وفي المحيط وغيره بالاضافة لا يعق لانه تشبيه بخلاف حره وان وبالسنون عتق لانه
 هذا وصف وليس تشبيه فصار كانه قال رأسك حر ولو قال لعبده انت حرة او قال
 لامة انت حر يعق في الوجهين كذا في غير الشيخين ولو اراد الرجل ان يقول سيار
 فخرى على لسانه العتق عتق ولم يذكر الجزء السابق كما ذكره في الطلاق للفرق بين
 العتاق والطلاق فانه الطلاق لا يتجزى اتفاقا فذكر بعضه كذكر كله واما العتق فتجزى

عند الامام فاذا قال نفسك صراوتك صر يصدق ذلك المقدار خاصة عند كسائي في
في نكاح البينة من تسوية الطلاق والعقاق في الاضافة الى الطلاق السابع سهو في الحجر وما
الطريق بالبرهان كما في البديع ان يقول وبيت لك نفسك او وبيت نفسك منك او
او وبيت نفسك منك يعنى سواء قبل او لم يقبل وزاد في الثانية تصدقت بنفسك
عليك واما لو قال بعت نفسك بكذا فانه يتوقف على القبول وكذا الصحيح الاعناق كناية
من الالفاظ عطف على قوله بصري ان نوى العتق بها لا التباها والاحتمال كلا ملك لي
عليك او لا سبيل في اوله ارق عليك او عليك او خرجت من ملكي او خلت سبيلك
لان جمل نفى الملك ونفى السبيل وتخلت السبيل بالبيع والكناية كما يحتمل العتق واذا نواه
تعيين ولو قال لعبد اذهب حيث تشاء من بلادك لا يعنى وان نوى لانه يفيد زوال
البدا فلا يدل على العتق كما في المحاكم كما في الدرر او قال لامته اطلقتك ان نوى به
العتق يعنى لانه بمعنى خلت سبيلك ولو قال لامته اطلقتك لا يعنى وان نوى وقال
العتق يعنى بصريح لفظ الطلاق وكنايته لان الاعناق هو ازالة ملك الرقبة والطلاق
ازالة ملك المتعة فيجوز الطلاق لكل واحد منهما على الاخر في ازالة ملك البين خوق
ملك النكاح فكان استفاضة اقوى واللفظ يصلح مجازا هو ودون حقيقة لا عما هو فوقه
فهذه الامتناع في المتنازع فيه والتسرع في عكس كما في الهداية فتدعى فربك على حرام
او انت على حرام يريد العتق لا لفظ على حرام صريح فهو كمن قال لها قولي واقعي
ناو بالعتق وكذا في كشافك في احكام سائر الالفاظ صريح الطلاق وكنايته حتى لو قال
اختار من فاضارت نفسها ونوى العتق لا يعنى كما في اكثر المعبرات الا انه استثنى
منها في النهي فلا نفي البديع امرك بترك اختار من فانه يقع به العتق بالنية لكن ان هذا
من كنايات التفويض لا من كنايات الطلاق والكلام في عدم العتق بكنائيات تأمل
وفي المحيط لو قال لامته امرك بترك واراد العتق فاعتقت نفسها في المجلس عتقت
والا فلا وفي البديع ولو قال امرك بعتقك بترك او جعلت عتقك بترك او قال
له افرغ العتق او غير ذلك في عتقك او في العتق لا يحتاج فيه الى نية لانه صريح لا بد من
اختيار العبد العتق ويتوقف على المجلس الى ان يملك كما في النجاشي وقال الباقلاني وفي
العبارة نوعان استباح لانه من كنايات الطلاق اطلقتك وقدم انه يقع به العتق

ان نوى

ان نوى ويجاب بان هذا حكم المستثنى انتهى كس الايجاب بان كناية فيها والمنوع استثناء
ما كان من الالفاظ الطلاق خاصة صريح او كناية تدبر ولو قال انت لله او انك لله لا يعنى
عند الامام وان نوى لانه صادق في مقاله اذ كل محنوق له فصار كقوله انت لعبد الله
خلافا لهما فانه يعنى عندهما اذ النوى لا يمنع ان انت خالص له وذا بانتهاء ملكك عنه
فصار كقوله لملك لي عليك ولو قال للاصغر او الاكبر سنا هذا البني او ابني عتق بلا نية
عند الامام وكذا ان يعنى بلا نية لو قال لامته بذه ارمي مطلقا عند ابني حيفة لا المقرر ان
كنايته لانه هو مجهول النسب نسبته وان لم ينو العتق وان لم يكن كذلك يكون هذا
اللفظ مجازا عن طريقه ويعنى وان لم ينو العتق المجازي يعنى ولو كناية لا يحتاج الى النية و
عندهما وهو قول الائمة الثلاثة لا يعنى ان لم يصلح ان يكون ابنا له او ابنة له او امه له
لغوا الاستحالة موجبه فصار كقوله اعتقتك قبل اخذك بخلاف معروف النسب
من يولد منه لا كلامه محتمل طوار ان يكون محنوقا من ماله بالوطى غرضه واستهتة من الغير
وله انه محتمل بحقيقة لكنه صحيح مجازا لانه اجزاء عجزية من حين ملكه وبذلك النبوة في
المملوك سبب طرية اما اجبا على لوصلة القرابة والطلاق السبب لارادة المبتاع
مجازا ولا اطرية ملازمة للنبوة في المملوك والمساواة في وصف ملازم من طريق المجاز
على ما عرف فحمل عليه تجرد الالفاظ بخلاف ما استهت به لا وجه له في المجاز فحين الالفاظ
وهذا الاختلاف بينه على اصل وهو ان المجاز خلف عن الحقيقة في حق النكاح وخلف عن الحقيقة
في احكام عندهما وهذا يجب طوبى فليطلب من الاصول والمطلوبات ولو قال لصغير هذا
جدي لا يعنى في الحق روي في خلاف وكذا لو قال هذا اخي اى لا يعنى في ظاهر الرواية
اذ الواسطة لم تذكر فلا يجزى في ذلك هذا الكلام لا موجب له في الملك الابو اسطة هي
الاب في الجدة والافخ وغيرهما غير ثابتة في كلامه فتعذر ان يجعل مجازا فتدعى هذا جدي
ابو ابي وهذا اخي لابي ولا في يعنى وفي النسخة لو قال لفلان هذا عني او خالي يعنى بلا
خلاف وكذا لو قال لامته هذا اخي او خالي وفرق بينهما في البديع في الاخوة يحتمل الاكرام
والنسب بخلاف ام العم والحال لانه لا يستعمل للاكرام عادة او قال لعبد هذا ابني او لا
هذا ابني قيل يعنى وقيل لا يعنى بالاجماع لان المترا اليه من جنس المسمى ولا يعنى بلا
سلطان في عتقك وان نوى فاعلم ان السلطان هو الوجه قال الله تعالى اولئك الذين يبيعون

اي الجاهل ويذكر ويراد به البعد والاستيلاء سمي السطوة لقيام به واستيلاء فصار كانه قال لا يجزى
لا عليك ولو نص عليه لم يفتق وان نوى وكذا هذا وقيل يفتق ان نواه وهو قول الائمة الثلاثة
ولا يفتق ابنا بانيه وبانيه في ظاهر الرواية وفي الخفاء وانما السداد اذا قل يا بني يا بنته يا بني
فانه لا يفتق الا اذا نوى لان السداد لا يرد ما وضع له اللفظ انما يرد ما وضع له اللفظ انما يرد ما وضع له اللفظ
اللفظ الموضوع للحرية كقولنا يا بني يفتق لان في الموضوع لا يعتبر المعنى انتهى فعلى هذا لا يفتق الجاهل
بقوله لا سلطاني لانه لا يفتق وان نوى كما ان يقال ان ياتي بالاصغر وبابني للاكبر سنانا
فلا يفتق عندهما وان نوى لا مكان المعنى الحقيقي في الجملة شرط لصحة المجاز عندهما فلا يمكن فيهما
لتعذر الامل لكن يرد على قول الامام مطلقا وعلى قولهما في نفي الاستحسان كقولنا يا بني وقوله
لاصغر يا بني ولاكبر يا بني الا ان يكون معروف النسب على اشكال ايضا تدبر وتدل لوقال يا بني
يا بني اولادك يا بني يا خالتي يا اختي وفي الكافي ولوقال يا بني لا يفتق لانه صادق في مقال فانه
ابن ابيه وكذا لوقال يا بنتي اولادك يا بنتي لان هذا لطف واكرام لان تسمية الابن والبنت بلا اضافة
والامر كي اخبر فلا يفتق او قال انت مثل امك لانه ثبت الماتدة وهي قد تكون عادة فلا يفتق لانه
بانك كافي في الكافي وغيره حتى قال في البحر وهو يفيد ان من الكنايات يقع به العتق بالية لكن
اطلاق المتن يقتضي عدم العتق وان نوى كافي الاختيار وغيره والافقولة وقيل يفتق اي
ان نوى مستدرك تدبر ولوقال ما انت الا حر عتق لان الاستثناء من النفي اثبات على وجه
التاكيد كمنع الشهادة وفي المحيط لوقال ما انت الا مثل امك لا يقع ولوقال طرة انت مثل هذه
يعني انت عتق امه ولوقال انت حرة مثل هذه لانه لم يفتق انت وفي الخانية لوقال لنوب
خاتمة لملك هذه خاتمة حر لا يفتق لملكه لان يراد به التسمية ولوقال كل عبدة في الدنيا او في الاخر
او في بلخ او في هذه السكة او في هذا الجامع حر وعبد فيها لا يفتق عند ابي يوسف الا ان ينوي
عبده وقال محمد يفتق والفتوى على قول ابي يوسف كافي اكثر المعجرات ولوقال عبدة في هذه
الدار حر وعبد فيها يفتق في قولهم جميعا ولوقال وندام كلهم احرار لا يفتق عبده في قولهم في هذه
البلد او جمع بين عبده وبين ما لا يقع عليه العتق كالبهيمة والاطراف فقال عبدي هذا وهذا
قال احمد كاحر عتق العبد عند الامام وعندهما لا وان قال لعبده وعبد غيره احد في حرمة العتق
اجماعا لا بالية وفي الشرح نقلنا عن المرغيناني نظرنا في جوار فقال ان التسمية جارية
تسكن فهي حرة فان شئت جارية بين مصفحة واحدة احد بهما منفعة والاخرى افره لم يفتق في احد

منها قال والمخ في غموض وفي الخانية ولوقال لعبده قد عتقتك الله عتق وان لم ينو هو الخار ولو
قال العتق عتقتك يفتق ولوقال عتقتك على ذاب لا يفتق ومن ملك مبتدأ خبره قوله
الا اني عتقتك عليه دارحم لحم كمن يفتق بحرية بالقرابة لا الرضعة حتى لو ملك ابن عمه وبني اخته
رضاعا لا يفتق منه اي من ملك عتق عليه وتحقق ان القرابة اقسا فريته كالولادة وحكمها
العتق بالاتفاق خلافا لاصحاب الظواهر فانهم يقولون لا يفتق عليه لكن يفرقه ان يفتق
ورجعية كنية الاعمام والاخوان وحكمها عدم العتق بالاتفاق لانها بعدت ولم يؤثر في ضرورة
النكاح فلم يفتق بالملك ومنسوبة كالقرابة المتأخرة بالحرية ونفسه كل من حر من نكاح
على التاميد لاجل النسب فالتا في اطلاق المتوسطة بالبعيدة ويقول العدة في الولادة البعيدة
اذا الاصل ان لا يخالف البعض الكل ونحن نحققها بالقرينة ونسند بقوله عليه السلام من
ملك دارحم لحم فهو حر او عتق عليه وفيه دليل على ان سبب العتق الملك مع القرابة
المتأخرة بالحرية فان مثل هذا لا يصح صاحب الشرع لبيان السبب كما قال عليه السلام من
بدل دينه فاقتوه وقال الله تعالى من منكم الشرف فليصمه وهذا لا يضره المناكحة ثبت بهذا
القرابة لمعنى الصيانة عز ذلك الافتراض والاستخدام وقهر او ملك البين المبع في الاستدلال
من الاستفاد من غير معنى قولهم هذه قرابة صحت على من ادنى الدليلين فلا يصح اطلاقها
او في كافي المستصفى ولو وصية كانا كالك صفة او جنونا او كافر العموم العاة لكن يشترط
كونه في دار الاسلام حتى لو ملك قريبة في دار الحرب او اعتق المسلم عبده فيها لا يفتق خلافا
لابي يوسف وكذا اذا اتفق على عبده فيها كافي الا يباح هذا اذا كان العبد حريا اما لو كان مسلمانا
او ذميا فعتق اطلاقا فيها عتق اجماعا كافي في الجوهرة والمكاتب يتكاتب اي يعير مكاتبا مثل
عليه قرابة الولادة فثبت كافي اذا اشترى المكاتب اباه او امه او ابنه يكتب عليه واذا اشترى
اخاه ومن يجرى مجراه لا يكتب عليه لانه لا ملك له في الحقيقة وانما التكتب خاصة وقرابة
الولاد يجب مواساتها بالتكسب وفي غير ما من الاقارب وكذا المكاتب خلافا لهما اي اذا اشترى
المكاتب اخاه ومن يجرى مجراه يتكاتب وهو رواية عن الامام لانه لو كان غير عتق عليه فاذا
مكاتب يتكاتب عليه كقرابة الولاد ومن اشترى لوجه الله تعالى عتق وهو ظاهر وكذا يفتق لو
اعتق لاسيما او لاسيما لان العتاق هو الركن وهو ازالة الرق وصفة القرابة لا تأثيرها
في ذلك وان وصية على لانه ذلك من فعل الكفرة وعبد الاصلان حتى ان فعل المسلم كافر يفتق

قصد التعظيم وكذا يفتق لواعق مكر لا فرق بين اكرامه المكي وغيره لفسد ركن من الابل
 في الحرام وكذا لو اعتق بغيره لا او بغيره لا ينع من حرم لا حاطة بغيره مباح والذى لم يقصد السكر من ثبات
 ومن حصل له بغيره او وادخل في الجوف فله الوقيد بسبب محظور لكان اوله تدبر ولو اضاف
 الى علق العلق ان ملكه بال قال ان ملكك فان فيه خلاف الشافعي او اضاف الى شرطه كان دخلت
 الدار فخرج ويقتض العلق اذا وجد الشرط وفي الجوف والعتيق بامر كائن بتغير فلو قال عبده ان
 ملكك فانت حر علق للمال بخلاف قوله لكانت انت عبد من فانت حر لا يفتق قال ابو البت
 وبه نأخذ لانه في الاضافة قصورا ومن سأل العلق للطيقة ما في الظهيرة رجل قال لا
 اذا مات فانت حرة ثم ماتها من والده ثم تزوجها ثم قال لها اذا مات والدي فانت طالق فتبين
 فانت اله لكانت محذورا لا يقول يفتق ولا تطلق ثم رجع وقال لا يقع طلاق ولا عتاق والمصلحة
 على الاستقصاء في المبسوط انتهى ولو خرج عبد حر في البناء كونه مسلمانا عتق وفي الزمان اذا خرج
 مراغما لا يمس استولا على مال الكافر وهو نفسه فملكها وروى ان عبيدا بل الطائف خرجوا الى الحج
 عليه السلام فطلب اصحابه فسمهم فقال هم عتقا الله واطل يفتق يفتق امه اذ هو مسفل بها
 كثر اجرائها وقال صاحب التوبة اذا ولدته بعد عتقها لاق من نصف شرط كونه يفتق مقصودا
 لا يفتق التبعة حتى لا يتجر ولاؤه الاموال الاب وان ولدته لست اشهر فانه يفتق بطريق التبعة
 فخرج الولاد الاموال الاب كما في شرح الوقاية وينبغي حمل قول اكثر على الاول وهو ما اذا ولدته
 لاق من سنة انه يكون عتق بطريق الاموال دفعه لزم التكرار لانه سيذكر ان الولد يبيع الام
 في اطرية والتبعة انما يكون اذا ولدته لست اشهر فانه يفتق عليه ويمكن حمل اطرية في كلامه على اطرية
 التامية فذا كان ولا تكرار ومنه في الجوف عتق اس اسل وصد لانه نفس من وجه ولهذا
 صححت الوصية به والارث بخلاف بجه وجهه وصد اذ التسليم شرط فيها لكن لا يفتق ما لم يولد
 لانه مشروط بما يكون بين العتاق والولادة اقل من سنة اشهر الا ان المسلمين احدها ان يكون
 الا من سنة من الطلاق او وفات فتده من سنتين من وقت الفراق وان كان لاكثر من سنة
 اشهر من وقت العتاق يفتق لانه كما موجودا حين عتقه بدليل ثبوت نسب وانما فيها اذا كان
 معها توكلين في ثباتها ولها اقل من سنة اشهر والاكثر من سنة اشهر فجميع لانها حمل واحد
 ولا يفتق لانه ان يفتق المولى لم يفتقها لانه لا يفتق المولى فافيه من قلب
 من يفتق لانه يفتق لانه في طلاق الحرية والتبعية والاستبداد والكتبة لاجماع

الامة ولا نأخذ ما به سببها فخرج جانبها لانه يفتق به من جهتها ولهذا ثبت نسب ولد النسا
 وولد الملاعة منها فخرج ثبوتها وولد الامة من سيد بها حر لانه يفتق من ماله وقد يفتق على ملكه
 فيفتق عليه وكذا ولد الامة من ابن سيد بها واب سيد بها حر في الجوف وولد بها حال كونها من زوجها
 ملك سيد بها لانها ملك سيد بها فحققت المعارفة فخرج جانبها ما يقدم والزواج
 قد رضى برق ولده حيث اقدم على نكاح الامة فلذلك قالوا فلولد العامي من الزينة ليس له
 لانه النسب للتعريف وحال الرجال مكتوف ذوي النساء وولد المفور حر لقيمة وهو ما اذا تزوج
 حر امرأة او استمر مائة على انها ملك البايع فولدت لمل منها وولد افطهر ان الاولاد والاش
 انها ملك لغير البايع فيكون كل من الولد من حر البايعة لاجماع الصحابة وكذا لو كان المفور
 مكاتب او مدبر او عبدا عند محذوقا او لادهم ارقا فطصولهم بين رقتين فلا وجه لغيرهم
باب عتق البعض احده عن عتاق الكل لانه عتاق الكل افضل واكثر ثوابا ولا اكثر وقوة
 ومن عتق بعض عبده سواء عين ذلك البعض بال قال ربعك حر او ابنته بال قال بعضك
 حر لكن لزمه بيان في عتاقه في ذلك البعض خاصة عند الامام وسقى العبد للمولى باقية
 وفي المنع ان زال ملكه عن القدر ولم يرد به حقيقة العتق عند الامام وانما اراد به ثبوت اثره وهو
 زوال الملك التبعة في المبسوط فاقبل ازالة الملك لانه عتاق كالباع والهة واجب بانها
 تسمى ذلك باعتبار عاقبتها وترتب العتق عليها بطرقه وهو ان يفتق البعض بقدر ما يقين
 في حق السعاية باختيار المولى كالمكاتب لانه المستعبد كالمكاتب في جميع الاحوال الا بؤس
 السعاية لانه زوال الملك عن البعض يقتضي ثبوت المالكية في كله اذ لا يمكن من التصرف منع
 المالك في بعضه وبقا المالك في البعض يمنع من المالكية فقلنا بالمالكية يد الارقة عملا
 بالافيدين وهو حكم المكاتب والسعاية كبديل الكتابة فله ان يستعبد وله ان يفتق او المكاتب
 محذوقا لانه لا يد في الرق لو عجز بخلاف الكتابة المقصودة لانه السبب ثم عقد بغير الفسخ
 وبها السبب ازالة الملك لا الماحد فلا يفتق الفسخ وقال يفتق كله ولا يسق بنا عتق ان العتق
 لا يتجزأ بالاتفاق فلهذا العتاق عندهما وهو قول الامة الثلاثة لانه اثبات العتق كالكسر مع
 الانكسار فيلزم من عدم تجزئ اللازم وهو العتق عدم تجزئ مضمونه وهو العتاق لانه الامام
 يقول العتاق ازالة الملك لانه ليس للمالك ازالة حقه وهو الملك والملك تجزئ
 فلهذا ازالة العتاق البعض ثبات شرط العتق في تحقق المعلوم الا وان تحقق تمام العتق

وهو انزال الملك كله كما في المعتبرات وقال الزيلعي واصدق الاعناق يوجب زوال الملك
عنده وهو بمنزلة ما نفس الاعناق والعق لا يتجزأ بالاجماع لان ذات القول وهو العلة وحكم
روايات طرية فيه لا يتصور فيه التجزؤ وكذا الرق لا يتجزأ بالاجماع لانه ضعف حكم وطرية قوة
حكيم فلا يتصور اجتماعها في شخص واحد فاذابت هذا فلو خيفه اعتر جانب الرق فجعله كالميراث
على ما كان وقد قال زوال ملكه في البعض الذي اعتقه ولم يتمكن ذلك البعض صراها واعتراها
طرية فصار كله صراها واعتق شريكه في عبده نصيبه كالمصنف وغيره بلا ادنى فلا يتراسى الشريك
الاخر فيبقى او يدبر او يجانب نصيبان شالان الاعناق قد تجزئ عند الامام فنصيب مملوك له
او يستحق ان يطلب الاخر سعاية العبد في قيمة نصيبه يوم القياق ولو كان الاخر صبي فاما كان
له ولو ادعى فاطنار له وان لم يكن نصيب القاض له وصيا او ينظر بموته والولاد لهما للمعتق
والاخر بقدر نصيبها لانها المعقاة او يضمن الشريك الاخر المعتق يوم القياق لا ينجح على نصيب
بما منعه من التصرف فيه بامعة العناق وتوابعه وفيه اشارة الى ان الاعناق في البسار
والعسار يوم القياق فلو ايسر ثم اعسر لم يسقط الفضاة بخلاف العكس لو اختلف في البسار
والاعسار بحكم الحال الا ان يكون بين الخصومة والعق مدة تختلف فيها الاحوال فالقول
للمعتق لانه منكر ولو اختلف في القيمة يوم القياق فاما الحال وان كانا بالكا فالقول للمعتق
لانه منكر والا ان له خيار الاستسار والتضمين لكن لو اختار الاستسار لم يرجع الى التضمين
في الاختار التضمين لم يرجع الى الاستسار وعنه انه يرجع الا اذا حكم به جاك كما في الحظية والانه
اذا اشتركت بين جماعة جاز ان يعتق بعضهم نصيبه ويختار بعض الاعناق وبعض السعاية
وكذا اذا مات السكت فلم يورثه احد اذ كانت في ظاهر الرواية لانهم قائلون بمقام مورثتهم ورواها
اطس عن الامام ليس لهم الا الاجماع لو كانا موسرا مقدار نصيب السكت من المال والعرض سوس
مملوك ونفقة عياله وسكنه كما في التبيين والظاهر منه انه لو لم يملك هذا المقدار لا يكون
ضامنا بل ان شاء الاخر اعتق او استسار ولا يرجع العبد بما يؤدى بالاجماع لانه ادنى لفكك
رقبة وتزالي بوياف انه يؤجر من رجل ولو صغيرا يعقل فاخذ من اخوته كما يؤجر المديون في
العتق ولو مات العبد قبل ان يختار السكت سببا ليس له الا التضمين ولو مات المعتق يؤخذ
من ماله في القياق في التوبة وفيه عرض فلا تسمى تركته بل يسبق العبد عنده وغيره يؤخذ
من تركته ويورثه غرضي يوسف ويرجع اليها بانها المعتق عند العبد اقيامه بآداء الفضاة

مقال الاخر وقد كان للاخر الاستسار والولاد كله لانه العتق كله من جهة حيث ملكه بآداء الفضاة
وقال البسار الاخر الفضاة مع البسار والسعاية مع الاعسار وليس السعاية نوعيا ولا العناق
نوعيا او فقيه اذا الاعناق لا تجزئ عندهما ولا يرجع المعتق على العبد لو ضمن والولاد له للمعتق
في الحالين ومنه هذا الخلاف على اصلين احدهما تجزئ الاعناق وعنده على ما قيلناه والتاني
ان البسار المعتق لا يمنع السعاية العبد عنده ويمنع عنه بما لقوله عليه السلام في الرجل يعق
لبصيص فخلع الشركة نصيبه كله غني ضمن وان كان فقيه اليس في حصته الاخر قسم والقسم يقتضي
قطع الشركة وله ان يملكه نصيبه احبست عند العبد فله ان يضمنه كما اذا هبت الركب يتوب الساق
والقنة في صبح غيره حتى الفصح فخل صاحب الثوب قيمه صبح الاخر موسرا كان او معسرا فكذا
هنا الا ان العبد فقيه فيستسار وعند الائمة الثلاثة في الموسر كقولها وفي المعسر بقي ملكه شريكه
كما كان فله بيعه وبيته وعتقه سوس السعاية ولو شهد كل منهما ان الشريكين الحاضرين باعناق
شريكه نصيبه فانكم كل منهما على صاحبه سعي العبد لهما ان لكل واحد منهما في حظهما مطلقا موسرين
كانا او معسرين او احدهما موسرا والاخر معسرا عند الامام لان كلامهما يترجم ان صاحبا اعتق
نصيبه فكله كالمالك وحرره عليه السرة فاقه فيصدق كل واحد منهما في حق نفسه فتعين السعاية
لها وانما لم يجب التضمين مع البسار لانكار العتق والولاد يكون بينهما كيف ما كان لان كلامهما
يقول عتق نصيب شريكى باعناق وولاد له عتق نصيبه بالسعاية وولاد له فيكون الامر
في حقهما على ما روي ولهذا لا يترقى من العبد شئ حتى يوفيهما السعاية وقال اليس للمعسر ان يملك
منها يدعى السعاية هنا لانه يقول شريكى اعتق اذ هو معسر لا ايسر للموسرين لان كلامهما يترجم
من السعاية ويدعى الفضاة على شريكه لان البسار المعتق بمنع السعاية عندهما ولا فضاة على شريكه لانه
ينكر سبيته ولا يملكه على ولو كانا احدهما موسرا والاخر معسرا اليس للموسر فقط لان الموسر يدعى
السعاية دون الفضاة وهي له والمعسر لما دعى الفضاة على صاحبه فقد تبرا عن السعاية ولا يثبت
الفضاة لانكار سبيته والولاد موقوف في كل الاحوال اى في البسار بها واعسار بها وليس احد
واعسار الاخر فيقتضى ان لا الولاد للمعتق وكل واحد منهما يترجم ان صاحبه هو المعتق
ويغني الولاد عن نفسه فلهذا التوقف الاول الى ان يتفقا على اعناق احدهما وفي الفصح فلو مات
قبل ان يتفقا على اعناق وجب ان يأخذه بيت المال ولو علق احدهما من الشريكين عتقه
اى العبد المتركه ليعقل عند فقال ان دخل فلان هذه الدار عند الكا فاعتق لانه لا يفرق بينهما

فقال ان دخل فلكا هذه الدار عند افنوح والآخر بعد فقال الم يدخل فهو حر ولو قال في وقت مكان
قوله عند الكا اشمل لانه لا فرق ههنا بين العذ او اليوم او الالمس كما في البحر ففتح الغد ولم ير انه
دخل ام لا عتق نصفه اي العبد مجازا لليقين بعت احداهما وسقى في نصفه لهما عند الامام لانه
لا مجال لواحد منهما ان يقول لصاحبه ان النصف الباقي هو نصيبه والساقط هو نصيبك مطلقا
اس موسى بن اوموس بن او مختلفين وعندهما ان كانا موس بن فدا سعيه تام وان كانا مغير
ففي نصفه اي يسي العبد في نصفه عند ابي يوسف كما هو كذلك عند الامام وليس في كل عند محمد
لان المقضي عليه بسقوط السعي مجهول فلا يمكن بالقضاء على المجهول فيسقط لهما وان كانا
مختلفين بالكا احداهما موس او الاخر مع السعي للموس فقط في ربه عند ابي يوسف وليس في
للموس في نصفه عند محمد كما قرناه ولو صلف كل واحد منهما بعت عبده على حدة فقال احدهما
ان دخل فلكا الدار عند افنوح حر فقال الاخر الم يدخل فلكا الدار فبعت حر فالمنتهى لهما
ففتح العبد ولم ير انه دخل ام لا لا يفتق واحد من العبدين اجمالا لاجتهاله في المقضي له
والمقضي عليه فيمنع القضاء لتفاحش اجهاله وفي العبد الواحد المقضي له بسقوط نصف السعي
معلوم وهو العبد والمقضي به وهو سقوط نصف السعي معلوم ايضا والمجهول واحد
وهو طائفة فقلب المعلوم المجهول وقيل لكونه المعلق متقد والانه لو قال عبده حر ان لم
يكن فدا دخل هذه الدار اليوم ثم قال امرأة طالق ان كان دخل اليوم عتق العبد وطلقت
المرأة لان البين الاول صار مقرا بوجوب شرط العتق وقيل لم يفتق ولم يطلق وتماه في
الوجوب لانه ومن ملك ابنه او غيره فمن دنى رحم حرم حال كونه المالك ثم يحتاج تخلف اخر
لبر او بية او صدقة او وصية عتق حظه من نفقا او غيره ولا يضمن الاب لشريك ولو مور
عنه الام لان الذي بافسد نصيبه كما اذا اذن باعناق نصيب صري ودلالة وذلك لانه لا يشارك
فيما هو عتق العتق وهو الشراء لان شراء القريب اعتاق ولشريكه اطار بين ان يفتق نصيب
او ليس بفتق عند ما كذا فمما عتق من سوا علم الشريك ان ابنه او لا وهو ظاهر الرواية
عنه لان الرضاء يتحقق وان لم يكن عالما به ولا الحكم يدل على السبب وعنه انه ضمن اذا لم
يعلم ولو وصل قوله سواء اطلع بقوله ولا يضمن لكان النيب كما في اكنه اكنه تدير وقال
يضمن الاب نصيب الشريك انما الاب موس او هو قول المائتين الثلاثة لان شراء القريب
اعتاق على الاصل فقد افسد نصيب الشريك بالاتفاق فقار العبد بين اثنين اعتق

احدهما نصيبه وعند افساره اس الاب ليس الابن في نصيب الشريك لاجتناس ماله
عند العبد وعند المائتين الثلاثة بقتى ملك باع او فعل به ما شاء كما مر وكذا الحكم والخلاف بين
المائتين لوعتق عتق عبده لم يقل غنقه لعدم التأثير طسوة الابن ولا لكونه ذارحم حر كما في
الاصلح بشره بعضه بانه قال لعبد الغير ان ملكك تسقط منك فانت حر ثم اشتراه اس
ذلك العبد مع رجل اخر بالاشترائك او استثنى لنفسه ابه ولو قال نصف قريب لكان
اشمل ممن يملك كذا اي كل الابن حيث لا يضمن لبايعه موس او معسر اعند الامام لان البايح
شارك في العدة وهو البايح وهذا لا يخلو دخول المبيع في ملك المشتري الايجاب والقبول
وقد شارك فيه فلا يبيع اطار ان شاء اعتق وان شاء استثنى وقال ان كان القريب المشتري
موس راجب عليه الفها وفيد يكون من يملك ابنه لانه لو اشتري نصف ابنه من احد
الشريكين وهو موس لزمه الفها بالاجماع واما عندهما فظاهر واما عند الشريك
الذي لم يشارك في العدة فلا يخلو حقه بفعل غيره كما في السنين ولو اشتري الاجنح
نصفه اي الابن ثم اشتري الاب باقية حال كونه موس انهم الشريكت فلا يجنح اطار
ان شاء ضمن الاب لانه لم يرض بافسد نصيب او ان شاء استثنى الابن في حقه لاجتناس
ماله عنده وهذا عند الامام وقال لا يضمن الاب فقط لانه ليس بالاعتق يمنع السعاية عنده
كما مر ولو ملكاه بالارت فلا حرج اجماعا لعدم الاختيار فيه كما اذا كانا لرجلين عم وله
جارية فزوجها احدهما فولدت ولدا ثم مات العم فورما عتق الولد على الاب ولا ضميمة
لانه ملك بالارت بخلاف ما اذا استولد امه بالنكاح ثم ورثها مع غيره لانه المستولد
ثم يصير مملوكا من شريكه نصيبه وخلاف التملك لا يفتق المنع كما في الكا في عبد لموس بن
وهو ثلاثة نفر لكن نصيبه بيسار الثلاثة ليس بمفيد لان الاعتبار بالمدر والمعتق واما
السكوت فلا اعتبار بحاله من اليسار والاعسار كما في البحر وبه اصددهم نصيبه واعتقه
اخر نصيبه والثالث ساكت ضمن بالاشتراد الساكت مدبره بكمس الباء اي له ان يخر
تضمين قيمة نصيبه فاذا اختار ضمن المدبر لا المعتق وضمن المدبر معتقه لانه اي ثبت قيمة
مال كونه مدبرا اي لا يضمن المدبر معتقه ما ضمن اي لا يضمن قيمة ما ملكه بالضميمة من جهة
السكوت لان ملكه ثبت مستندا وهو ثابت من وجه ووجه فلا يظهر في حق التضمنين
هذا عند الامام لان التبرير بغير غيره كذا في الاعتاق فيقتصر على نصيب كونه افسد نصيب شريكه

فاحدهما اختار اعتاق حصته ففعل فيه فلم يبق له اختيار امر اخر كالمتقين وغيره ثم لما سكت
توجه سببها التبرير والاعتاق لكن ظاهر التبرير هناك معاوضة لانه قابل للانتقال من ملك
الى ملك وظاهر المعاوضة هو الاصل فيضمن المدين ثم للمدين ان يضمن المقتضى تحت قيمة العبد
مدبر او في البحر لو كان بين اثنين دبره احدهما ثم حرره الاخر فالمدبر يضمن المقتضى ثلثه مدبر
او كالموسر او في عكس ذلك يستثنى المدين العبد في نصف قيمته مدبر الالة بالتبرير اختار ترك
الشهادة لو لم يعلم ايها اول فالمدبر يضمن المقتضى ربع القيمة ويرجع المقتضى بما ضمن على العبد
وكذا لو صدر الاعتاق والتبرير منها معا لالة والولاء لالة للمدين وثلثه للمقتضى لانه العبد يضمن
على ملكها على هذا المقدار كما في الهداية وفي الغاية ومما رده انه بين وبين عصبته المدبر والمقتضى
لانه العتق لا يثبت للمدين الا بعد موت مولاه لكن قال في الفقه وهو غلط وبين وجهه فليطالع
وقد تضمن مدبره لشريكه كذا التبرير كالاقتاق لا يتجزأ عندهما في دبره احدهما صار مدبره او
اعتاق اجزاء لمصادفة ملك الغير فيضمن ثلثه قيمة لشريكه ولو معسر الالة فكل ملك فلا يختلف
شأن جنائيه وعند الائمة الثلاثة لا يضمن المقتضى ثلثه قيمته لهما لو موسر او لو معسر الا يضمن لغيره
والولاء كله له وان للمدين ويزاخره وقيمة المدبر ثلثه قيمته قنا وعليه الفتوى كما في كذا المقبررات
لان من فسخ المملوك ثلاثة الاستخدام والاستبراج بواسطة البيع وقضاء الدين بعد موت المولى
بالتبرير بقوت الاستبراج وبقوله اخر في صدر الشريعة من المانح الوطى ورده بعض الفضلاء
بانه العبد المدبر ليس فيه منفعة الوطى واجاب بان الحكمة تدعى في المجلس لانه كل فرد والوطى
يتحقق في ادم انتهى لكن بقي هذا كلام وهو ان الوطى من قبيل الاستخدام تدبر في الفقه لانه
ابن خزيمة في العلم الوجوز وابع هذا فثبت المنفعة المذكورة ثم يبلغ فاذا ذكر فهو قيمته وهذا حق
عندنا وقيل قيمة قنا وهو غير سيد وقيل نصف قيمته قنا وقيل تقوم خدمته مدة عمره حرز فيه
فما ثبت فهي قيمته ولو قال لشريكه هي الالة ام ولدك وانكر الشريك ذلك فانه لا يخدم
الالة المنكر لو ما وتوقف اصله توقف فخذت احدي التائين لو ما في لا يخدم احد الوما ولا
سعاية عليها للمكر ولا سبيل عليها للمقر عند الالة المقر اقران المانح له فيؤاخر باقراره والمنكر
يزعم انها كانت فلا حق لها الالة نصفها ولو مات المنكر عتقت ويسبى في نصف قيمتها لو زنة
المكر وقال للمكر ان يستعجها في حفظ ان شاء ثم يكون حره كلها لانه لا يملك بصدقه صاحبه انقلب
اقراره عليه كانه استولى بالسخاية وذكر في الاصل رجوع الى يوسف الامام فعلى هذا

يبني للمصنف بين فبقول في قول الاول تدبر ولم يقرض بنفقته وكسبها وجنائيتها في المقتضى
من باب محذرة نفقتها في كسبها فانه لم يكن لها كسب فنفقته على المنكر ولم يذكر خلافا وقال غيره
لنصف كسبها للمكر ونصف موقوف ونفقته من كسبها فانه لم يكن لها كسب فنصف قيمتها على
المنكر لانه نصف الجارية للمكر وهو الايق ببقول الامام ويبني على قول محذرة لانفقته لها على
اصلها واما جنائيتها فتستحق فيها على قول محذرة كالمكاتب وعلى قول الامام جنائيتها موقوفة الا تصدق
احدهما صاحبه كما في الفتح وما فيه لانه ولد تقوم امه ليس قيمة لقوله على السلام اعنتها ولا
ومقتضى طرية زوال التقوم فلما يضمن موسر اعتق نصيب منها ام المولى يعني اذا كانت امه
بين رجلين فولدت ولدا فادعياه فصار له ام ولد لها فاعتقها احدهما وهو موسر
لا يضمن حصته شريكه عند الامام بناء على عدم تقومهما وعندهما والائمة الثلاثة هي متقونة كالمدة
ولهذا الوفاي كل مملوك ما حر اليوم يدخل فيه ام المولى فيضمن حصته شريكه منها في الصورة بناء
على تقومها **باب** **ثمة** رجل له ثمة عبد قال في حصته لائنين عنده احدهما حر فخرج
احدهما وبنت الاخر ودخل الاخر الى الثالث فاعاد هذا القول ام قال احدهما حر يوم
بالبيعة ان كان حيا كما اشار اليه بقوله ثم مات المولى من غير بية فانه يدا بية الايجاب الاول
وقد عرفت به التاب عتق وبطل الايجاب الثاني لانه بقي دائر بين امر والعبد في جواب
ظاهر الرواية وان قال عتق به الخارج عتق بالكلام الاول ويوم بية الايجاب الثاني
لصحة كونه دائر بين العبدين وان بدا بالثاني وقال عتق به التاب عتق الخارج
بالايجاب الاول دائر بينهما فاذا عتق التاب بالايجاب الثاني تعين الخارج بالاول
وان قال عتق به الداخل عتق ويوم بية الايجاب الاول عتق ثمة ارباع التاب
عند المولى وسعى في ربه ونصف الخارج بالاجماع وكذا يفتى من الداخل نصف عند الشيخين
لانه عتق نصف التاب والخارج بالايجاب الاول دائر بينهما ونصف الداخل بالايجاب
الثاني دائر بينه وبين التاب وعتق ربع التاب به لانه النصف الذي اصاب التاب
شابع فالالة طرية بطل ومالا في الرق صح فينصف ذلك النصف فيعتق ربعه به وقيل
محمد ربعه ام الداخل لانه الايجاب الثاني لما اوجب عتق الربع من التاب اوجب من الداخل
لانه منصف بينهما واجيب بان التاب ما دفن من عتق النصف به كما مر ولا مانع في الداخل
فانه قيل لشكل هذا على اصلها من عدم تجزئ الاعتاق فاجواب ان عدم تجزئها اذا وقع في محل

معلوم والافهام بما ضروري فيكون بلا خلاف لكن في الفتح والنسب كلام فليطالع ولو قال في القول
 في مرضه الذي توفي به ومات قبل الياء وفيه العبد مساوية فالكلام لا يخرج قدر العتق من الثلث وذلك
 رقبته وثلاثة ارباع رقبته عندهما او رقبته ونصف رقبته عنده او لم يخرج ولكن اجازت الورثة
 فاجاب كما ذكرنا وان لم يكن له مال سوى العبد ولم يخرج الوارث ذلك جعل عند الشرايين كل عبد
 سبعة كسهم العتق وبيان ان حق الخارج في النصف وحق الثابت في ثلثه الارباع وحق الداخل
 عندهما في النصف ايضا فحتاج الى اخرج له نصف وربع واقله اربعة فيقول السبعة في الخارج
 والداخل في سهمين وحق الثابت في ثلثة فبلغت سهام العتق سبعة والعتق في مرض الموت
 وصية وحل فاذها الثلث فلا بد ان يجعل سهام الورثة ضعف ذلك فجعل رقبته على سبعة وسهام
 السبعة اربعة عشر وحق عتق من الثابت ثلثة اسهم من الاربعة وسقى للورثة في اربعة ومن لم يترك
 من اخرين امر الخارج والداخل اثنا منها وسقى كل منها للورثة في ثلثة فيصير جميع المال اربعة عشر
 فيستقيم الثلث والثلثة وعند محمد يجعل كل عبد ستة كسهم العتق عدة كذا حق الداخل ربع فيجعل
 كل رقبته ستة وسهام السبعة اثناعشر وحق عتق من الثابت ثلثة اسهم في الاسداس وسقى في
 ثلثة ويقتضى من الخارج اثنا منها ويسقى في اربعة ويقتضى من الداخل واحد منها ويسقى في ثلثة
 فيصير جميع المال ثمانية عشر فيستقيم الثلث والثلثة ايضا وعند الاثمة الثلاثة بينهم في كل من المسائل
 يتمسكون بالقرعة او يقوم الوارث مقامه في البيعة وروى عن احمد يفرع في الطوبة والمات ولو
 طلق كذا في قبل الدخول ان كان كانت لثلاث زوجات مهران على السواء فطلقهن قبل
 الوطى على الصفة المذكورة ومات بلا بية يوزع حكم الطلاق عليهن باعتبار الاحوال وهما
 احكام ثلثة حكم المهر والميراث والعدة اما حكم الميراث فللداخل نصف والنصف بين الخارجة
 والناثبة لصفاء وعلى كل منهن عدة الوفاة احيانا طام في الكا في الحكم المهر فيقال سقط
 ثلثة انما مهر الناثبة وربع مهر الخارجة ومن مهر الداخل بالاتفاق لان الايجاب الاول
 سقط لنصف مهر واحدة منصف بين الخارجة والناثبة فسقط ربع كل واحدة ثم بالايجاب
 الثاني سقط الربع منصف بين الناثبة والداخل فاصاب كل واحدة الثلث فسقط ثلثة انما
 مهر الناثبة بالايجابين وسقط من مهر الداخل وانما فرضت المسئلة قبل البيعة الايجاب الاول
 موجبا للبيعة فاصاب الايجاب الاول لا ينبغي في الايجاب الثاني فيصير في هذا المعنى فالعتق
 في اكثر المقربات لكن فيه كلام فقرر يعقوب باس في حالته فليطالع هو ان يكون بالاتفاق

المختار قال صاحب الهداية يراي قول محمد خاصة وعندها يسقط ربعه وقيل هو قولها ايضا
 وعلى هذه الرواية الفرق لها في الكلام الاول انما يعتبر تعليقا في حق الداخل في حكم يقبل التعليق واما
 في حكم لا يقبله يكون تقييضا في حق ايضا فالبراه من المهر لا يقبل التعليق فيكون تقييضا بالنسبة اليه ثبت
 التردد في الكلام الثاني بين الصحة وعدمه في حقها فتتصرف بخلاف العتق فانه يقبل التعليق
 فلا يكون الكلام الثاني مردودا في حق ثبت كذا والكلام الواجب في الكا في البيع تقييضا او فاسدا وان
 لم يسلم المبيع على الصلح او بشرط الطي للاحدهما وكذا الايصاء والاجارة والزويج بية في العتق المهر
 وكذا العرض على البيع والموت والقفل والقرير سواء كان القرير مخرجا او معلقا والمراد بالخبر ما
 لا يثبت له فان قال غلبت به الذي لم يمتنع بقول احمد ما حصر صدق قضاء كذا في الجهر والتبدير والاستيلاء
 والهبة والصدقة مسلمين الى الموهوب له انما قال احمد كما حصر فباع احدهما او مات احدهما
 او دبر احدهما امية بعد القول فكل من التصرفات المذكورة بية المراد هو الاخر فان حصل
 له الانسان لم يبق له محلا للعتق اصلا بالموت وللعق من جهة البيع وللعق من كل وجه
 بالتبدير والاستيلاء فتعين الاخر والهبة بالتسليم والصدقة بمنزلة البيع لانه تملك كذا
 في الدرر وغيره لكن قيد التسليم ليس بشرط لان المساواة ان كانت بيانا فمذاهب ولا يقتض
 بل وقع اتفاقا وقيد بالعتق المهر كالموت في النسب المهر واموية الولد المهر لا يكون بيانا كما
 في الفتح والوطى لاحد المهر ليس بيانا فيه اسي في العتق المهر عند الامام هذا اذا لم يحصل من الخلق
 او احصل فعتقت الاخرى بالاخرى خلافا لها اسي قال لا هو بية فتعق الاخرى وبه قال
 الشافعي ومالك في رواية لا الوطى لا يحل الا في الملك واحدها حرة فكان بالوطى تسبقا
 الملك في الموطونة لان الاتفاق في النكاح غير مرفعة فكان وطئها حلالا فلا يجعل بيانا ولهذا
 حل وطئها على هذه الالة لا يفتي به كما في الهداية وغيرها وفي الفتح ان الخارج قولها وان
 لا يفتي بقول الامام ما فيه من ترك الاحتياط مع ان العالم ناظر الا احتياط في اكثر المسائل
 فعلى هذا ينبغي للمصنف قولها على قول الامام كما هو دأبه تأمل وقيد بالعتق المهر لان
 الوطى بالتبدير المهر لا يكون بيانا بالاجماع وفيه استعارة بالتقبيل والمعاينة والنظر في الفتح
 بسنة المالكين بيانا بالاولى وعزالي يوسف انه بيانه واما الاستحرام ولو كرهها فلا يكون بيانا بالاجماع
 وفي الطلاق المهر هو الوطى وفي الفتح قال الكوفي يحصل بالتقبيل كما يحصل بالوطى والموت
 بية في كذا له امراته وقال في هذه او احدها طلق ثم وطئ احدها او ماتت فتعين ان المراد هي

الاخرى ولا بد ان يكون الطلاق باننا امانة الرجعي فلا يكون الوطى بيان لطلاق الاخرى طلى
وطى المطلقة الرجعية كما في البحر فغلبت هذه لقيدته بالبائن لكان اول تدبر وان قال لامت
انما اول ولد تلده ذكرا فانت حرة فولدت ذكرا وانى ولم تدرا اول فالذكر رقيق ويعتق
نصف كل من الام والابن وهذا المسئلة على وجوه اربعة اى يوجد التصديق بعدم العلم
بالمولود او لا والجواب ما ذكر وهو كقول الحكماء الغلام رقيقا وعتق نصف الام والجارية لانه
كل واحد منهما يعتق في حال ابنته فولدت الغلام او لا الام بالشرط والبنت بتعالها اذا لام
حرة حين ولدتها وترق في حال ابنته فولدت البنت او لا لعدم الشرط فيعتق نصف كل واحد
وليس في نصف قيمتها والغلام بعد بل حال تقدمت ولادة او تأخرت لانه ولادة شرط
للمعتق والحكم يعقب الشرط الثاني ان تدعى الام الغلام اول والمولى منك والبنت صغيرة
فالقول المولى يحلف على عله فاذا حلف لم يعتق واحدة منهما الا ان تقيم الام البنت بعد ذلك
على خلافه وان نكل عتقت الام والبنت والثالث ان يوجد التصديق بان الغلام هو الاول
فعتق الام والبنت فلم يعتق احد والخامس ان تدعى الام اولية الغلام ولم تدعى البنت
وهي كبيرة فانه المولى يحلف فاذا حلف لم يعتق احد وان نكل عتقت الام فقط والسادس
ان تدعى البنت فانه نكل حيث يعتق الحكم البنت فقط وهي من اعزب المسائل حيث يعتق البنت
وذو الام مع ان يعتقها ببيعة الام وهذه مأخوذة من الخلاف وفي الفقه وبهذا الجواب كما ترى في
الجامع الصغير من غير خلاف فيه والمذكور لمجد في الكيسانيات في هذه المسئلة انه لا يحكم بعتق
واحد منهما لانه لم ينعق بعتقه واعتبار الاحوال بعد النكاح بالجرية ولا يجوز ايقاع العتق
بالنكاح ومن هذا الحكم الطلوع بان نكحها او لا مع الشفيعين ثم رجع لكن في النهاية والبحر
تفصيل فليراجع ولا يشترط الدعوى لصحة الشهادة على الطلاق وعتق الالة حال كونها مغيبة
لما فيها من تحريم الفرج وهو حق الله تعالى فقبل اتفاق وفي عتق العبد والالة غير المغيبة تشترط
الدعوى لصحة الشهادة عند الامام لان العتق حق العبد فلا بد من الدعوى وهو لا يتحقق من
الجهول وعتق المهر المأجر الفرج عنده كما قرر خلافها لانه المستهد به حق الشرع وعدم التوكيد
لا يمنع قبول الشهادة وهو حق الشرع الا انما يحتاج الى قبول ولا بد من تدبره فلو شهدا
اسما على زيد بعتق احد عبديه او ابنته لاعتق قبل شهادتهما عند الامام لان يكون في وقت
وهو انما يقطع الامام الغلام لم يبق في ذلك في البحر اى ان شهدا ان اعتق احد عبديه

في مرض موته او شهدا على غيره في صحة او مرضه او ادا الشهادة في مرض موته او بعد الوفاة
تقبل اسما لانه التدبير حيث ما وقع وقع وصية وكذا العتق في مرض الموت وصية والخصم
في الوصية انما هو الموصى وهو معلوم وعنه خلف وهو الوصي او الوارث كما في الهداية وفي الدرر
تفصيل فليطالع وعندهما والالة السادة تقبل شهادتهما مطلقا وان تقدم الدعوى وفي الفقه
لو شهدا بعد موته انه قال في نية احد كى حرق قبل وهو الصحيح انما راسيوع وان شهدا بطلاق
احد منهن قبلت شهادتهما بلا دعوى فبوجه القاضي على التعيين اتفاقا لتضمن تحريم الفرج
وهو حق الله تعالى وفي الخلاف ولو شهدا ان حرة وامه مغيبة وسما مغيبة او شهدا ان طلق
امراة مغيبة وسما مغيبة ونسب اسمها بطلت شهادتهما لا قرارهما على نفسها بالفضيلة بعتقه
وحكم بشهادتهما ثم رجعا عنه فغلبت قيمته ثم شهدا ان با المولى كان اعتقه بعد شهادتهما لم يقطع
عنه الفقه اتفاقا وان شهدا انه اعتقه قبل شهادتهما لم يقبل ايضا ولم يرجع بما ضمن عند الامام
وعندهما تقبل ورجعا على المولى بما ضمن **باب الحلف بالعتق** الحلف بالعتق وسكون
اللام وكسرها القسم والماد منه ان يجعل العتق جزءا من الحلف بان يتعلق العتق بشئ ومن
قال ان دخلت فكل مملوك عبدا كان او امة لا يؤمنه حرامى يوم اذ دخلت لانه التسون في مؤنة
عوض عن الجدية المضاف اليها لفظه اذ ولفظ يوم ظرف للملوك فكان التقدير كل من يكون
في ملكي وقت الدخول حرامى في البحر وفي القهستاني قيل انه في الحلف لما مر في اليوم مع فعل منه
للهار لانه لمطلق الوقت وفيه ان يؤمنه مكب والمكب غير المفرد انتهى لكن في الفقه تفصيل
وحاصله ان لفظ اذ لم يذكر الاكثير للمعوض عن الجدية المحذوفة او عدا لانه لكونه حرفا واحدا
ساكنا تحسنا ولم يلاحظ معناه ولهذا لو دخل ولدا اعتق ما في ملكه لانه اضيف الى فعل لا يمتد
وهو الدخول تدبر بعتق بدخوله اى الدار من هو في ملكه المعتق عند الدخول سواء كان في ملكه
وقت الحلف والستمر الى وقت الدخول او بعد دعبده اى بعد الحلف لانه المعتق قيام الملك
وقت الدخول وهو حاصل فيها ولو لم يقبل في يمينه يؤمنه بل قال ان دخلت الدار فكل
مملوك باصر لا يعتق الا من كان في ملكه وقت الحلف لانه الشرط اعترض على التجوز لانه
وهو العتق فيقتضى تأخر اجزاء الى وقت دخول الدار لا تأخر الملك فيعتق من بقى على
ملكه الا زمان الدخول لانه ملكه بعد خلاف الاول لانه زاد يومه فيها ولا يفيده ملك الزيادة
الا اذا ابيح يؤمنه الى ما يملكه في المستقيم ولا فرق بين كون العتق معلقا او مبرا وسواء

قدم الشرط او اخره وسواء كان التعليق بالاول او بغيرها كما اذا اوتيت وكذا لا يفتق لو قال كل مملوك
 لا او قال كل مملوك حر بعد غده وله في الصورتين مملوك فاستمر من اخر بعد اطلاق ثم جاز بعد غده
 عتق الذي في ملكه يوم حلف لا الذي استراه بعده لا قوله كل مملوك لا يتناول مملوك زمان
 صدور هذا الكلام منه وقوله املكه الحال والضارفة الى الاستقبال بقية السنين او سوف فكان
 اجازة حرية المملوك في الحال مضافا الى ما بعد الغد فلا يتناول ما يملكه بعد اليقين ولو قال عتبت
 به المستقبل ملكه عتق ما ملكه الحال وما استحدث الملك كما اذا قال زنيب طالق وله امارة
 معروفة بهذا الاسم ثم قال لا امارة اخرى عتبتها طلقت المعروفة بظاهر اللفظ والجمهور لا ينافي
 وكذا يهنا كما في البحر والمملوك لا يتناول الخلق لانه اسم للمملوك مطلق والجنين مملوك تبع للام
 ولانه عضو من وجه والمملوك يتناول النفس للاعضاء ولهذا لا يملك سبعة منفردا ولا يكره
 عتقه عن الكفارة وخرج عليه بقوله فلو قال كل مملوك لا ذكر حر وله اسى القائل حامل فولدت
 ذكر الاقل من نصف حول منه حلف لا يفتق لما بيناه وقوله لاقل من نصف حول ليس قبل
 احراز بالانه لا فرق بين انتمده لاقل من ستة اشهر او لاكنه بل يكون وجوده اطول وقت
 اطلاق ميقنا ولو قال كل مملوك لا حر ولم يقل ذكر عتق اطلاق سبب لانه لفظ المملوك
 يتناول الذكور والاناث حتى لو قال نوبت الذكور دون الاناث لا يصدق وقصار وفي الخلاف
 يستمر بالاعتق اطلاقه مطلقا سواء ولدت لاقل من نصف حول او لاكنه وليس كذلك
 بل القياس يقتضي عتق اطلاقه اذا ولدت لاقل من نصف حول لوجود اطلاق وقت اطلاق يقين
 والا فلا لانه لا يفتق بوجوه اطلاق وقت اطلاق على ذلك وقد تقدم ان قوله كل مملوك
 لا الحال تتبع ولو قال كل مملوك لا حر بعد موتى صار من في ملكه عند اطلاق مدبره الى
 لا يصير مدبره من ملكه بعد اس بعد هذا القول لانه لا اضاف العتق الى الموت فمن حيث
 انه ايجاب العتق يتناول المملوك في الحال ولا يصير مدبره من حيث تعليقه بالموت ولا يجوز
 بعه ولا يتناول من ملكه بعده ولا يصير مدبره من حيث يستحق العتق فجوز بعه كمن يفتق اطلاق
 اس من ملكه بعد اطلاق وقبل من التمس عند موته اما عتق الاول فلانه مدبره او اما عتق
 الثاني فلانه اضاف العتق الى الموت من حيث انه ايجاب بعد الموت يصير مدبره قتناول ما
 يملكه بعد هذا القول لا المعبر في الوصايا الملك حال الموت وقال ابو يوسف في النواذر عتق
 من كان في ملكه يوم حلف ولا يفتق الذي ملكه بعد اليقين لانه اللفظ حقيقة في الحال فلا يفتق به

ما يملك ولهذا صار مدبره او اخره **باب العتق على جعل** هو بالضم ما يجعل للعامل على عمله والمولى
 منه بما العتق على مال ومن اعلى بصيغة المجهول والنائب عن الفاعل ضمير من على مال نقد
 او عرض او حيوان ولو كان بغيره يكتفى او موزون معلوم الجنس ويميز الوسط في تسوية الجوز
 والتوب بعد بيع جنسها وان لم يسم الجنس قال انت حر على توب او حيوان فقتل عتق وزنه
 قيمة لفته كما في البحر وعند الشافعي لا يفتق في المجهول او به اس بذكر المال بانه قال لعل انت
 او هو حر على الف او بالف فقتل العبد المال في المجلس حاضر او غائبا فانه كما حاضر العتق مجلس
 عام وقيد بقوله قبل لانه اذا ارادوا عرض عن المجلس بقاء او بالاستغفار ما يعلم به قطع المجلس
 بطل عتق في الحال سواء ادى المال او لا لانه معاوضة المال بغير المال فبالتكاح والطلاق
 وفي البحر قال العبد مضمون بما اوصل عن ركعتين وانت حر عتق وان لم يصل ولم يصم ولو قال
 حج عني وانت حر لا يفتق حتى يحج والمال المشروط دين صحيح عليه فصح الكفالة به لكونه ديناً على حر
 بخلاف بدل الكتابة حيث لم تصح الكفالة به لانها لا تثبت مع المانع وهو قيام الرق وان قال المولى
 لا اذيت الى الفاقات حر او اذا اذيت بصيغة المجهول او تيت اذيت الى الفاقات حر
 حتى صار ما ذونا بالكسب لا مكتابا اس لا يصير مكتابا لانه صريح في تعليق العتق بالاداء فلا يتوقف
 على قبوله ولا يبطل رده وللمولى بيعه قبل وجود شرط ولومات وتركه مالا فهو للمولى ولا
 يؤدى عنه ويقتق ولومات المولى وفي يد العبد كسب كانه لورثة المولى وبيع العبد ولومات
 امة فولدت ثم ادت لم تفتق ولدها بها بخلاف المكتاب وانما صار ما ذونا لانه المولى رغب
 من الاكتساب لطلب الاداء منه ومراده التجارة لا التكوين فكان اذنا له دلالة ويقتق العبد
 اذ ادى المال كله بنصف لانه لو امر غيره بالاداء فادى لا يفتق بخلاف الاداء بنصف كما في المحيط
 في المجلس لوجود المعلق به فلا يفتق ما لم يؤد في ذلك المجلس وفي البدايع لو ادى مكان الذراهم
 دنائير لا يفتق بخلاف المكتاب او خلى العبد بين المولى وبين المال به وضعه في موضع
 يتمكن المولى من اخذه فيه اس في المجلس في التعليق به لانه ان لمجرد التعليق وليس اثره في
 الوقت فيقتيد بالمجلس فلا يفتق الا في يوسف ويقتق من ادى او تيت خلى بينه وبينه في التعليق
 باذنا لا يقتيد بالمجلس الا اذا للموت كتمه فيتم الاوقات كما بين في موضعه ويجوز اس الحاكم
 المولى على القبض ورفع الاخبار فيه تنبيل الحاكم المولى منزلة القابض بالتبذير والحكم يفتق
 العبد قبض او لا لانه هو المفهوم من الاخبار عند الناس من الاكرام بالضرب او غيره وقال غيره

يقتضى بالقبض فلا يجب على المولى القبول ولا يجبر عليه وهو القياس وان ادعى العبد البعض
يجبر المولى على القبض ايضا اعتبارا للبعض بالكل وقال بعض ان ادعى البعض لا يجبر على القبول
ففي هذه الرواية ان ادعى البعض بطريق التحلية لا ينزل المولى منزلة القابض لكن التي تارة يكون
قابضا الا انه لا يقتضى ما لم يؤد الكل لا شرط العتق اداء الكل ولم يوجد فلا يقتضى لهذا لانه
لم يصرف ايضا في حق البعض وفي التبيين هذا اذا كان المال معلوما وان كان مجهولا بان قال ان ادعت
الادريهما وانت حر لا يجبر على قبول مال لا مثل هذه الجهة لا يكون في المعاوضة فيكون
يمينا محضا ولا جبر فيه كما لو حط عنه البعض بطلب فادى العبد الباقى ولذا اذا حط الجميع
لم يقتضى لانقاذ الشرط بخلاف المكاتب ثم ادعى العبد الفاكس العبد قبل التعليق
رجع المولى عليه بمثلها لانها ما كانت قبله مال السخفه المولى ويقتضى لوجود شرط العتق وهو مطلق
الالف كما لو غصب الف سنة فادى عتق ثم رجع المخصوص منه عليه وان ادعى العبد الفاكس
كسب اى العبد بعد اى بعد التعليق لا يرجع المولى عليه لانه ما ذفر من جهة الاداء من كسبه
ياخذ الباقى لان مال المادفر في التجارة للمولى وفي الجواز ادعت الى الفاكس كسب البيض فادى
في اسود لا يقتضى ولو قال اذا ادعت الى الفاكس السنف فانت حر وادى ما في غيره لم يقتضى في المكاتب
لا يجرى الا بالحكم او الرضى ولو قال بعد انت حر بعد موتى بالف فاقبل العبد بعد موت
اس المولى واعتقه الوارث او الوصى والقاضى اذا امتنع الوارث عتق بالالف ولا يجبر
والا اى وان لم يوجد الجميع وهو القبول بعد الموت وعتاق واحد من هؤلاء فلا يقتضى
بالالف وانجازا ليعتقه الوارث محبان وصرح الصدر الشهيد في الامع انه لا يقتضى بالقبول
بلا اى من عتاق الوارث في الهدية فان قلت ينبغي ان يقتضى حكما كلام صدر من الابل
مضافا الى المحر وان كانت الميت ليس بل الما عتاق ولا القبول لم يعتبر في حالة الحيوة
فاذا لم يقتضى بالقبول بعد الوفاة الا باعتاق واحد منهم لا يكون مقر بعد الوفاة ايضا
فلا يبقى فائدة لقبول بعد الموت قلت اوجب عن العتق الحكم وان كان لا يشترط فيه الالبية
يشترط فيه الملك وقتها قد خرج ملك المعلق وبقى للموارث وتم خرج عن ملكه لا يقع
لوجود الشرط مع وجود الالبية فاطلكت عند عدمها وقوله انه لا فائدة لقبول بعد الموت
منه لان المولى القبول لم ينع عتاق الوصى والقاضى لعدم الملك لهما ولم يلزم الوارث
العتاق وانما من استأنف فيها فقال بعض المتأخرين يقتضى بالقبول الموت غير توقف

على عتاق واحد وصح المتأخرين انه لا يقتضى بالقبول وفي الثانية والبيان لو قال انت حر على الف
بعد موتى ان القبول فيه الحال لكن في البحر ليس ينعج اذ لا فرق في المسئلة بين ان يؤخذ كمال
او يقدم تأمل وفيه بقوله انت حر لانه لو قال انت مدبر على الف فالقبول فيه للمولى فاذا
قبل صار مدبرا ولا يلزمه الحال لان الرق قائم والمولى لا يستوجب على عبده دين الا ان يكون
مكاتب ولو صرحه على ان يجده سنة فقبل العبد عتق من ساعته لا يذعنق على عوض
والعتق على عوض يمنع بالقبول قبل الاداء وعليه ان يجده تلك المدة المفقة والمراد
من اخذة اخذة المعروفة بين الناس قيد بالمدة لانه لو صرحه على خدمة من غير مدة عتق
وعليه ان يرد قيمة نفسه لان اخذة مجهولة وقيد بعلى ان يجده لانه ان قل ان خدمته سنة
لا يقتضى حتى يجده ويجوز بيعه قبل تمامها لانه محقق بشرط ولو ضمه في هذه الصورة اقل منها او
اعطاه مالا غرضه لا يقتضى وكذا لو قال ان خدمته واولادى سنة فانت لبعض الاولاد
لا يقتضى والفرق الكلمة ان للعتق وعلى للمعاوضة فان مات المولى او العبد قبلها اى
قبل اخذة لم تقيمة نفسه ويؤخذ من تركته ان كان الميت هو العبد عند الشئى وعند محمد
وزفر قيمة خدمته وانما قلنا او العبد لانه لا فرق بين موت المولى والعبد وفضل الزيل
كل التفصيل فليراجع وقيد بموت قبل اخذة لانه لو خدم بعض المدة كسنة من اربع سنين
تمامات ففعل قولها عليه ثلثة ارباع قيمته وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته ثلاث سنين كما
في شرح الطحاوى وفي الطحاوى وبقول محمد تأخذ وكذا لو باع المولى العبد من نفسه بعين فملك
العين قبل القبض يلزم اى العبد قيمة نفسه عند الشئى وعند محمد قيمة العين اذ لا فيه
الاولى مبنية على خلافية هذه المسئلة ووجه البقاء انه كما يتقدر تسليم العين بالهلاك
يتقدر الوصول الى اخذة بموت العبد فصار نظير الهاله انها معاوضة مال بغير مال لا لفسر
العبد ليس بمال في نفسه اذ لا يملك نفسه ولها ان معاوضة مال بمال لان العبد مال في حق
المولى ومن قال لا ضرر اعتق امك بالف درهم على ان تزوجها ففعل اى اعتقها الاخر
وابت اى المنعت الالة عز ان تزوجه عتق الالة فلا شئى عليه اى على الفاعل لا كاسترة
البدل على الاجنبى جائز في الطلاق لا العتاق ولو ضم الفاعل على او لو قال اعتق امك
عنه بالف والمسئلة بجالها قسم الف على قيمتها اى قيمة الالة ومهرتها لو فرضنا ان قيمتها
الف درهم ومهرتها خمسمائة فقلت الف قيمة الالة وثلثة حصص مهرتها وثلثة حصص مهرتها

حصة القيمة وهي ثلث الالف وسقط عنه ما يخص المهر لانه لما قال عني ضمن الشرع اقتضاه وان كان
 كذلك فقد قابل الالف بالرقبة شرار والبضغ نكاحا فالقسم عليها ووجب حصة ما سلم به وهو
 الرقبة وبطل عنه ما لم يسلم وهو البضغ ولو لم تات وتزوجت اى الالة الاخر فحصة المهر لها اى الالة
 في الوجهين اى في صورتين ضمن عني وترك حصة القيمة للمولا في الثاني اى في صورة القسم ويدر
 في الاول اى وحصة القيمة بدر في صورة ترك القسم وقيد باستراط التزوج من الاجنبى لانه لو عتق
 المولا امته على ان يزوجه نفسها فزوجته فلها مهر مثلها عند الطرفين وعند ابى يوسف يجوز
 جعل العتق صداقا فان ابنت فليها قيمتها في قولهم جميعا وبذا شامل للمدبرة والمكاتبه ودون
 ام الولد كما قال في البحر الخانية ام الولد اذا اعتقها مولاها على ان تزوجه نفسها من قبلت
 عتقت فان ابنت ان تزوجه نفسها منه لا سعاية عليها انتهى وفي المخرج يشك على عدم وجوب
 السعاية بها ما ذكره في مسئلة وجوب السعاية على ام ولد النحر اى اذا اسلمت فكما ينبغي
 من تنسق للمولا قيمتها لا يفرغ من قيمتها انتهى كس اسلام ام الولد لا يوجب العتق بل يقتضي
 بالسعاية لئلا يكون تحت الكافر ولا مدخل للمولا في اسلامها حتى تسقط بخلاف ما اذا ابنت
 ان تزوجه نفسها منه لانه لا عتاق من قبله فافترقا تأمل **التميم** هو تعليق العتق
 بمطلق مائة كذا وغيره وفي البحر خرج بقيد الاطلاق التذبير المقيد كعتق بموت
 أو موت نصفه وكذا التعليق بموت وموت غيره فخرج ايضا ان حر بعد موتى بيوم
 او شهر فهو وصية بالاعتاق فلا يقتضي بعد موت المولا الاعتاق الوارث او الوصى
 وخرج بموت تعليق بموت غيره كقوله اومات فلان فانت حر فانه لا يصير مديرا اصلا لا مطلقا
 ولا مقيدا واذا مات فلان عتق فلان غير تنسقي انتهى فبهذا ظهر انما قاله صاحب الدرر من انه
 هو تعليق المولا عتق بملوك الموت سواء كان بموت او موت غيره مخالف تأمل وهو نوعان
 مطلق ومقيد فاشار الى الاول بقوله المدير المطلق من قال له مولا اذ مات فانت
 حر او انت حر بمرثه او انت حر يوم اموت لانا اليوم اذ قرن بفعل لا يمتد بمراد مطلق
 الوقت فيكون مديرا مطلقا ولو نوى باليوم النهار وكونه الليل صحته لانه لو لم يفتق
 كلامه فلا يكون مديرا مطلقا لاحتمال ان يموت بالليل وانما هو مقيد فيقتضي بموتها ما
 لا يبعد مع موتى الا قران التسل بالتميم يقتضي وجوده او عند موتى او في موتى
 فانه تعليق العتق بالموت ولا بد من وجوده او لا ولا يستعار بمجنى صرف الشرط كما عرف

في الاصول وقول الرقيق بطلان الخطا في الحرف الظرف اذا دخل على الفعل بصيرته طاسم ونما
 في المخرج واظنت كالموت فلو قال ان حدثت فانت حر فهو مدير وكذا اذا ذكر مكان الموت
 الوقت او الهلاك لانه المخرج واحد او انت مدير او قد يبرئك او انت المائة سنة
 اى ان مات من هذا الوقت المائة سنة وعقب مائة فيها لا يكون ابن تمانين سنة مثلا فانه
 في الصورة مقيد وفي المخرج مطلق اى الغالب ان يموت في هذه المدة لانه التعليق محال لا يقتضي
 في الغالب كالتعليق بنفس مائة وهو المخرج خلاف لابي يوسف او قال لو وصيت لك نفسك
 او قال وصيت لك برقيقك لانه العبد لا يملك رقبته لنفسه الوصية تقتضي زوال ملك الوصى
 وانتقاله الى الموصى له وانه في العبد حرية من قول بعت نفسك منك او وهبتك بنت
 ماله لانه يقتضي ملكه ثلث جميع ماله ورقبة من ماله فيملكها فيعتق وكذلك سهم من ماله لانه عتاق
 عن جبر سهم السدس ولو قال بعتك من ماله لا يكون تديرا لانه عبارة عن جبر سهم والتعيين الى الثلث
 فلا يكون رقبته داخل في الوصية لانها في الاختار فلا يجوز اخراجه عن ملكه بطريق من الطرق
 الا بالعق والكتابة فلا يباع ولا يوهب ولا يبرهن ولا يورث ولا يجبر بدل الصلح الا عند
 الشافعي فان عنده يجوز بيعه وغيره من التصرفات التملكية كالمدبرة المقيدة ويجوز استخراجه
 وكتبته وايجاره والالة التي جعلت مدبرة نوطا وتزوج اى يجوز للمولا ذلك ويجوز
 ان يزوجه جبراع عليها وكذا المدبر كما في البحر وفي التوير والمولا الحق بكبريته وبمهر المدبرة
 لانه من الاكساب واذا مات لسيده اى سيد المدبر عتق المدبر من ثلث ماله اخرج من الثلث
 ولا يخرج العبد من الثلث فحجابه اى كجباب ثلث ماله فيعتق بقدره وليس في باقيه
 ولا لم يترك السيد غيره اى غير المدبر من المال سقى في ثلثه هذا اذا كان للسيد وارث ولم يخبر
 ولو لم يكن له وارث او كان لكنه وصيته لوقت المدبر اجازة ليعتق كله لانه في حكم الوصية
 فيقدم على بيت المال ويجوز باجازه الوارث وكونه وصية لوقت المدبر فانه ليس في جميع
 قيمته لانه لا وصية للقائل وام الولد اذا قتلت مولاها بالعتق ولا تنس عليها الخطا كما في
 شرح الطحاوي وكذا استقره اى المدبر دين المولى سقى في كل قيمته لانه لا يمكن نقص العتق
 فيجب رد قيمته والمراد من القيمة هنا القيمة مديرا كما في كنه المحقرات فبذلك يكون الدين مستغفرا
 لانه الدين لو كان اقل من قيمته فانه يسقى في قدر الدين والزيادة على الدين تنسها وصية ويسقى
 في ثلثه الزيادة كما في شرح الطحاوي ولو دبر احد الشرطين ومنه نصف ثلثها فانما مات المدبر

عققت نصفه بالتدبير وسعى في نصفه لا نصفه على ملكه من غير تدبير عند الامام خلافا لهما فانها
قالا ليقع جميعه بالتدبير لا تدبير بعينه تدبير الجميع وهي نوع مسندة القرض وفي التوير وولد
المدة مدبر ان كلا التدبير مطلقا واما مقيد فلا وفيه اشارة الى ان ولد المدبر ليس مدبرا
لان النسبة انما هي لام لا الاب ولو ولدت المدبرة من سيد فانها ام وولده وبطل التدبير المقيد
عطف على قوله المطلق من قال له ان مت من مرضي هذا او سفر من او من مرضي كذا او لا عشر سنين
او اياما سنة واحتمل عدم موته فيها بان يكون ابن خمس عشرة سنة مثلا فيجوز بيعه وبنته ورهنه
لان الموت على هذا الوجه ليس قطعي فلم يتحقق السبب في الحال واما الموت المطلق فكان من
قطعي واما وجد الشرط عتق المدبر اي يفتق من التملك كما يفتق المدبر المطلق من وجود
الاضافة الى ما بعد الموت وزوال التردد وهذا التمسك ليس من وجهه حتى يرد ما قال بعض
الفضلاء من ان التدبير اذا كان مطلقا ولم يمسح السعاية يقوم العتق مدبرا اذا كان مقيدا يقوم
فنا فلا يكون عتق المدبر كعتق المطلق تامل وفي اخاينة رجل صحيح قال عبده انت حر قبل موت
بشر فمات بعد نذر عتق من جميع ماله وهو الصحيح لان على قول الامام ليستند العتق الى اول شهر
قبل الموت وهو كما ينبغي في ذلك الوقت وقيل من تملك ماله ولو مات قبل الشهر لا يفتق
لان مدبر مقيد وقيد بالصحيح لانه لو قال وهو في المرض فبعتق من التملك اجماعا في النهاية
وفي العتق ان مات فلا فانت حر او قال اذا مت انا او مات فلا فانه لا يصير مدبرا لانه
لعلق عتقه بموته بصفة كونه غير حاضر غرموت فلا فصار مدبرا مقيدا وعنده زفر بغير مدبر مطلقا
باب الاستعداد هو لغة طلب الولد مطلقا وام الولد تصدق لغة على الزوج وغيرهما من
ولدت ثابت النسب لا يطلب المولى الولد من امه وام الولد المستولدة وهما من الاسماء التي
شرح بها في الشرح من العموم الى الخصوص لا يثبت نسب لالة في اول مرة من مولاهما المعروف
بومنها الا ان يرضى ان الولد ولو اعترف بالخل بانه يقول حمل هذه الالة مني او ما في بطنها من ولد
فهو مني او قال ان كانت حبل فهو مني فاجابته بالقل من سنة اشهر ثبت نسب من ولا فرق
بين حيوة ومات بعد ما استبانه خلقه وان جانت به لاكثر لم يثبت الا باعترافه ولا يقبل بعده
انها لم تكن حاملا وانما كان زيجيا ولو صدقته الالة بخلاف ما اذا قال في بطنها مني ولم يقبل
من حملا وولد ثم قال عبده فانه زيجي وصدقته لم يصير ام ولد كما في البحر وعند الائمة الالة يثبت
النسب بغير النكاح فلا يثبت بالوطي اول ولان اوطي الالة يقصد به وقت الشهوة دون الولد

لوجود المانع منه وهو ذهاب تقومها به عند الامام ونقصا قيمتها عندها فلا بد من الدعوة
بخلاف العقد فالولد مقصود منه فلا حاجة الى الدعوة وفي البحر معزنا عن المحيط عن الامام اذا
عالج الرجل جارية فيها ذوات الفرج فاختت الجارية ماله في شئ فاستدخلت فرجها في حيا
ذلك فعقلت الجارية وولدت فالولد ولده والجارية ام ولد له انتهى هذا ليس على الاطلاق
بل اذا ولدت بعد ما ادعى المولامة والام يثبت بلا دعوة تدبر واذا ثبت نسبته بدعوة
صارت الالة ام ولد له لا يجوز اخراجها عن ملكه بطريق من الطرق فلا يجوز بيعها ولا هبتها ولا
تملكها حتى لو قضى القاضي بجواز بيعها لا ينفذ وهو اظهر الروايات الا بالفتق فاذا اعتقها في حال
حيوة فتق لالة الملك فام فيها ولان المولى وطئها واستخدمها واجارها ونزوحها وكنانها
لبقاء ملكه وولاية هذه التفريقات تستفاد به فلهذا ان اكتسب القذة والعقر والمهر للمولى
وفي البحر ولو زوجها فولدت لاقل من سنة اشهر فهو للمولى والنكاح فاسد وان ولدت لاكثر
فهو ولد الزوج وان ادعاه المولى لكن يفتق عليه لاقراره بحرية وان لم يثبت نسبته وتفتق
بعد موته اي موت السيد من جميع ماله ولا تنسب ام الولد له به لدفعه من سبب الالة الخاجة الى الولد
اصيلة فتقدم في عتق الغرما والورثة بخلاف التدبير فانه وصية لاهو من زوال الخواج
هذا اذا قر في العتق اموال الالة في مرضه ولدت منه فانه كما يترك ولد او حبل فتق من جميع
المال والا فمن التملك كما في المحيط ويثبت نسب ولد ما مقصودا منها فصار تفرقت له
بعد ذلك ام بعد ما ادعى المولامة بلا دعوة بكسر الدال لانه يدعى الاول تعيين الولد
مقصودا منها فصار تفرقت له كالمكسوة ولهذا السر فيها العدة يثبت حبس بعد العتق
هذا اذا لم يحرم عليه اما ان حرمت عليه بوطئ امها ونحوه فاجابته بولد لاكثر من سنة اشهر
لم يثبت الا بالدعوة لانقطاع الفرائض وان لقاه بعد ما اعترف بالاول استغنى لانه فرائضها
ضعيف بملك نقله بالتزويج بخلاف المكسوة حيث لا يفتق بنفيه وانهم ان الفرائض اما ضعيف
وهي الالة او متوسط وهي ام الولد او قوي وهي المكسوة وقد مر حكمها او اقوى وهي المقيدة
فثبت نسب ولدها ولا يفتق اصلا لعدم الملك ولو استولد بها باجراح اس لو تزوج امة غيره فوله
له ثم ملكها بشرا او غيره فهو له ولله وكذا التصير ام ولد لو استولد بها بملك ثم استحققت ثم ملكها
لان نسب الولد ثابت منه في صورتين فثبت امومية الولد لانها تبعه وعند الائمة الالة تملك
لالتصير الام ام ولد له اذا ملكها زوجها بعد ما ولدت منه لانها عقلت منه بريق فلا يكون

ام ولد له بخلاف ما لو استولد بها بنات لم ملكها حيث لا يقهر ام ولد اجمالا لا نسب الولد غير ثابت
منه ولو اسلمت ام ولد المصرا في او مدبرته والمراد من المصرا في الكافر عرض عليه اى المولى
الاسلام فان اسلم فعليه وان ابي تم الاسلام سقطت اى ام ولده التي اسلمت في قيمتها والمراد
بقيمتها بنات قيمتها لو كانت فنانا في الغاية وهي كالمكاتبة لا تصحح تودى وقال زفر بن غنم
في الحال في السعاية دين عليها وان مات المصرا في ولا ترق بغيرها غير السعاية لانها لو اودت فتمت
اعيدت مكاتبة لقيام الموجب وان مات المصرا في قبل السعاية عتقت بلا سعاية لانها ام ولد
له قيد بام ولد لانها لو اسلمت فيه الذمي عرض الاسلام على الذمي فان اسلم فيها والايجر سبب بطلان
من يد الكافر وكذا قوله وان ادعى ولدا له فيها اى في الالة تركه اى تركه يثبت نسبى الولد
منه اى من المدعى لانه لما ثبت في نصفه لمصادفة ملكه ثبت في الباقى ضرورة انه لا يجزى ما ان
سبب لا يجزى وهو العلوق اذ الولد الواحد لا يتعلق من مائتين ولا فرق في ذلك بين ان يكون
المدعى في المرض او في الصحة وصارت الام ام ولد له لا الاستيلاء لا يجزى عندها وعنده نصير
ام ولد له ثم يملك نصيب صاحب الفضاء وهو الذي ذكره بقوله وضمن المولى نصف قيمتها يوم
العلوق ولا فرق في هذا بين ان يكون موصرا او معصرا بخلاف ضمان العلق وضمن نصف عقرها
لو طه اتم مشركه اذ الملك يثبت حكما للاستيلاء في حق الملك في حفظ صاحبه لا قيمته ولدها
اى لا يضمن قيمته لان الفضاء وجب حين العلوق والنسب يثبت من وفار حرا او اذ اعياه
معا وقد استويا في الاوصاف اى على الترتيب كما ولد الالة المشركه التي جعلت في ملكها وكذا
اذا استربا جسد لا يختلف ثبوت النسب منها وتما في التبين يثبت نسب منها لاروس ان
عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب الى شرح في هذه الحادثة لبيا فليس ثلثها ولو بينا ليلين لها
هو ابنها لورثتها ويزبان وهو وليها منها وذلك بخبر من العتابة من خبر كبر فكل اجماعا ومنه
نحوه رضي الله عنه ايضا وعند الالة التلاية يرجع الى قول القاضى فيمن يقول القائل وفي
ام ولد له لا دعوة على واحد منها في نصيب راجحة على دعوة صاحب فقير نصيب ام ولد له قيد
بقولنا جعلت لانه لو كان اطل في احد جانبا حاتم الشرا هو واخر فولدت لاقول من اشتهر
فهي ام ولد له زوجا نصيبه منها صار ام ولد له والاستيلاء لا يجزى عندها ولا بقاؤه عنده
فيثبت في نصيب شريكه ايضا وقيدنا باستوائها في الاوصاف لانه اذا لم يستويا فيها لم يوجد
المخرج في حق احد لاي ارضاء المزوج فيقدم الاب على الابن والمسلم على الذمي والحر على العبد

والذمي على المتمد والكاتب على المجوس والعبدة لهذه الاوصاف وقت الدعوة لا العلوق كما
في الغاية وغيرها فعلى هذا الوعيد المص كما قيد بالكاتب احسن تأمل وفي طائفة اذ اراد الرجل
ان يزوجه ام ولد له قبل ان يستبرأ بها جاز النكاح ولو اعتقها ثم زوجها لا يجوز النكاح حتى يتقضى
عدها بثلث حيض فان زوجها قبل الاعتاق فولدت ولدا من الزوج فالولد يكون بمنزلة
الام يعق بكموت المولى من جميع المال وفي الجهر ثبت النسب من المدعين وانكره وانكره
الامام وعنده ابن يوسف يثبت من الابنين وعند محمد يثبت من الثلث لا غير وقال زفر
يثبت من خمسة فقط ولو تنازعت له امراتها فحق به بينهما وعندها لا يقضى للمائتين
وتما فيه فليطالع وعلى كل واحد منهما نصف عقرها وتقاصا لعدم فائدة الاستفصال
بالاستيفاء الا اذا كان نصيب احدها اكثر فيأخذ منه الزيادة اذ المهر يرب لكل واحد منهما
بقدر ملكه فيها بخلاف البنوة والارت والولا فان ذلك لهما سوية وان كان احدهما
اكثر نصيبا من الاخر ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل لان كل واحد منهما
اقر له على نصف بنوة على الكمال فيقبل قوله ويرثا من ميراث اب واحد لا المستحق
احدهما فيقسم نصيب لعدم الاولية وفيه اشارة الى انه لو مات احدهما قبل الولد
فجميع ميراثه للباقي منها وان الولاية عليه في التصرف مشركه كما في الجهر وان ادعى ولدا له
مكاتبة يعني ان وطئ المولى امة مكاتبة فولدت فادناه فصدق المكاتب يثبت نسب
اى الولد منه اى من المولى لتصادقهما على ذلك ويجب عليه اى المولى قيمة اى الولد
لانه في منع ولد المصرا حيث اعتمد دليله وهو انه كسبه فلم يرض بقره فيكون
بالقيمة ثابت النسب منه ويجب على المولى عقرها لانه وطئها بغير نكاح ولا ملك العياد
وقد سقط عنه اخذ النسبة ولا يقهر ام ولده لانه لا ملك له فيها حقيقة وان لم يصدق
اى المكاتب المولى في دعوى لا يثبت النسب اى نسب الولد منه وقال ابو يوسف
يثبت ولا يعتبر تصديقه اعتبارا بالاب يدعى ولد جارية ابنه وجواب ظاهر وهو الفرق
ان المولى لا يملك التصرف في اسباب مكاتبته حتى يملكه والاب يملكه فلا يعتبر
بتصديق الابن الا ان يدعى الولد في ملكه وقتما في يثبت نسب منه لا الاقرار به باق
وهو الموجب وزوال حق المكاتب وهو المانع في التزويج وغيرها ولدت منه جارية
غيره وقال احمد بن مولايا والولد ولدى فصدق المولى في الاحوال وكذب في الولد يثبت

نسب ولد لستوله جارية اصب ابويه او امراته وقال ظنت حملها لاصد ولا نسب وان ملكه
 يوما عتق عليه وفي المنع تفصيل فليطالع **١٢** **١٣** جمع اليمين ذكر ما عقيب العتاق
 لما نسبته له في عدم تأثير النذل والاكراه فيها كلاهما لطلاق وقدم العتاق عليها لقرينة الطلاق
 لانهما في الاسقاط اليمين في اللغة مستتر بين جارية والقسم والقوة وانما سمي بهذا العقد
 يمينا لانهم يتما سكونا بآيائهم حالة التحالف وفي البحر نقلا عن الفتح ومفهوم لفظ اليمين لغة جملة
 او النسائية ثم يتركها بجملة بعد ما خبرية وترك لفظ اول بغيره بغير مانع لدخول نحو زيد
 قائم زيد قائم وهو على عكس فخر الاول وهي المؤكدة بالتأني من التوكيد المطلق انتهى قوله
 بتركها بجملة بعد ما خبرية ايضا فلا حاجة لقوله اول تأمل وخرج بالانثائية نحو تعلين
 الطلاق والعتاق فالاول ليست النسائية فليست التعليق ايمانا لغة وفي الشرع لقوة
 الخالف احد طرفي الخبر من الفعل والترك بالمقسم به وهذا التعريف او من تعريف صاحب
 الدرر وهو تقوية الخبر بذكر اسم الله تعالى لسموله الخلف بصفات الذات وفي البحر نقلا
 عن الفتح واما مفهوم لفظ اليمين اصطلاحا فجملة اول انثائية مقسم فيها باسم الله تعالى
 او صفة يؤكد بها مضمون ثابتة في نفس السامع ظاهرا او كتمل المتكلم على تحقيق معناه
 فدخلت بغيره ظاهر العموم او التام مكره وكفر او زوال ملك على تقدير يمنع عنه او محبوب
 ليحل عليه فدخلت التعليقات انتهى كمن قوله اول مستدرك ايضا يؤكد بها مضمون ثابتة
 تدبر وفي الخبر وسببها الفاني تارة ايقاع صدقة في نفس السامع وتارة حل نفس او غيره
 على الفعل او الترك فبين المفهوم اللغوي والشرعي عموم وخصوص من وجه لتصادقهما
 في اليمين بالله وانفراد اللغوي في الخلف بغيره مما لا يظلم وانفراد الاصطلاح في التعليقات
 وشرطها العقل والبلوغ والاسلام ومن زاد اطرية كالتسليم فقد سهل لانه العبد يستعبد
 بيمينه ويقر بالصوم وركنها المفظ المستعمل فيها وحكمها وجوب البراءة والكفارة خلفا
 عما في اللغة وهو يابى لبعض اصنامها لا البر يكون واجبا ومنه واما ما ذكره الخلف
 يجوز واجبا ومنه واما في التبيين واليمين لغير الله تعالى ايضا مشروع وهو تعليل
 الجزاء والشرط وهو ليس بيمين وضعا وانما سمي يمينا عند الفقهاء واصول من اليمين
 بالله وهو اظهر او المنع واليمين بالله لا يكره لانه يحصل بها الوثيقة لا سيما في زماننا
 وفي الخبرين زاد الخلف بالله فحق قسمه لا يداخلف بالله بخلف على كماله وبيد التبيين

نمت باعتبار الحكم فانها باعتبار العدد اكثر من ان تعد عمنوس هو مفعول بمعنى فاعل
 وهو الخلف على اثبات شيء او نفيه في الماضي او الحال بعد الكذب بهذه اليمين بانهم
 منها صاحب لقوله عليه السلام اليمين الغموس تدع الديار بلا وقع فمن حلف كاذبا دخل
 الله النار وسميت غموسا لانها تغرس صاحبها في النار وهي اى اليمين الغموس حلف
 بفتح الحاء وكسر اللام او سكونها يمين يؤخذ بها العهد ثم سمي بكل يمين والمراد به المنة
 المقصود من اى حلف الخالف بالله كى في القهستاني على امر ماض او حال كذا بعد احواله
 من التغير في حلفه بمعنى كاذبا متعدي او يصح ان يكونا صفتين لمصدر محذوف اى حلفا والكذب
 هو الاخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه كذا في اوسهوا الا انه لا يأنتم بالسهو وهذا هو
 المنسوخ لكن في الكرماني وغيره ان الكذب يرجع الى ما في الذهن وذا الخارج كما في القهستاني
 وحكمها اى اليمين الغموس الاثم ولا كفارة فيها اى في اليمين الغموس لا التوبة استثناء
 منقطع او متصل وقال السافى يجب فيها كفارة لانها لما وجبت باليمين المنعقدة فالثبوت
 اول وثنا قوله عليه السلام خمس من الكبائر لا كفارة فيها الا انك بالله وقيل النفس
 بغير حق وعقوق الوالدين والفرار من الزحف واليمين الفاجرة ولانها كبيرة محضة
 فلا تجب بها الكفارة كسائر الكبائر وما فيها لغو سميت لانها لا يعتد بها في اللغو اسم
 لما لا يفيد وهي حلف على امر ماض او حال بظنه كما قال والحال هو بخلاف اى ان ذلك
 الامر في الواقع خلاف ما ظنه كى اذا حلف ان هذا الكوز ماء على انراه كذلك ثم اريق
 ولم يعرف وانما قلنا او حال لانها تكون في الحال ايضا كذلك وفي البحر نقلا عن البدائع
 قال اصحابنا اى اليمين الكاذبة خطأ او غلط في الماضي او في الحال وهي ان يخبر عن الماضي
 او عن الحال على ظن ان الخبر به كما خبر وهو بخلاف في النفي او في الاثبات وقال السافى
 يمين اللغو هي اليمين التي لا يقصد بها الخالف وهي يجوز من على السن الناس في كلماتهم من غير
 قصد اليمين من قولهم لا والله وبلى والله وسواء كان في الماضي او في الحال وفي المستقبل
 اما عندنا فلا لغو في المستقبل بل اليمين على امر مستقبل مقصودة فيها الكفارة اذا حث
 قصد اليمين الاول وانما اللغو في الماضي والحال فقط وما ذكره في حكاية عن الامام ان
 اللغو ما يجوز بين الناس من قولهم لا والله وبلى والله فذلك مجهول عندنا على الماضي او
 الحال وعندنا ذلك لغو في جميع حاصل الخلاف بيننا وبين السافى في يمين لا يقصد بها

الخلف في المستقبل فثبت ما ليس بمفوض وعنده من لغو اليمين وبهذا بين لك الله اللغو
 اعم مما ذكره المصنف باعتبار ان اليمين التي لا يقصد بها الخلف في الماضي والحال جعلها لغوا
 وعلى تفسيره لا يكون لغوا فعلى هذا لو لم يقصد بها ما في الماضي لكانت نافذة وحكمها رجا العفو
 اي رجاء ان لا يؤخذ الله تعالى بها صاحب لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم وانما
 علق عدم المؤاخذه بالرجاء مع ان عدم المؤاخذه ثابت بالنص اما تواضعه او للاختلاف
 في تفسير اللغو في الخلاصة اليمين اللغو لا يؤخذ بها صاحبها الا في الطلاق والعاق
 والنذور وتالها منقذة وهي حلف على فعل او ترك في المستقبل وحكمها وجوب الكفارة
 ان حث لقوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته الاية والمراد به اليمين في اليمين
 بل لقوله واحفظوا ايمانكم ولا تتصوروا حفظ غرض الحث والتمسك باللفظ المستعمل في هذا
 المخرج في الدرر فليطالع ومنها من اليمين المنقذة ما يجب فيه اليه ايا حفظ كمين
 كفعل الفرائض كذا يقول والله لا صوم من من رمضان وترك المعاصي مثل والله لا اترك المعاصي
 ومنها ما يجب فيه الحث كفعل المعاصي مثل اقول والله لا فعلن الزنا اليوم وترك الواجبات
 مثل اقول لا اصلي عصر اليوم فيجب ترك الزنا وصلى العصر ويكفر ومنها ما يفضل فيه
 الحث على اليه كحجر الزمزم وكحذو لقوله عليه السلام من حلف على يمين وراه غير ما حذر
 منها فليات بالذي هو خير ثم يكفر غريمه وما عد ذلك مما لا يفضل فيه الحث مثل اقول
 والله لا اكلم زيدا يفضل فيه اليه على الحث حفظ لليمين لقوله تعالى واحفظوا ايمانكم اى عز
 الحث والافرق في وجوب الكفارة بين العام والناسخ فخره صاحب الدرر بالخطوط
 الخلف ناسبا لا يتصور الا ان يخلف اليمين ثم ينسب خلفه وانكسر خلفا للشافعي والخلف
 او الحث اى لا فرق في وجوبها بين كونه فيها وغيره اعلم الخلف فلقوله عليه السلام من حلف
 بغيره ولم يمس جوارحه والطلاق واليمين والامان الحث فلا الفعل الحقيقي لا يندم بالاكراه
 والنسيان وهو الشرط وكذا لو فعل وهو معنى عليه او يجوز تحقيق الشرط حقيقة ولو كانت
 الظلمة دفع الذنب فالحكم مدر على دليله وهو الحث لا على حقيقة الذنب كما في الهداية
 وفي الكفارة عتق رقبة اى عتقها وقد حقت في الظاهر وجه العتق مقام الماتق
 فمن الظن ان حسن عتاق رقبة او اتمام عشرة مساكين كما في عتق الظهار اى يخرجها منها ما يخرج
 في الظاهر من الرقبة حايين في الظاهر او اتمام اى يخرجها منها ما يخرج في الظاهر من الناطق

وقدم ايضا وكسوتهم اى كسوة عشرة مساكين كل واحد من العشرة ثوبا جديدا او خلقا يمكن
 الانتفاع به اكثر من نصف الجديس عشرة ثوبا من كسوته وهو ادناه وذلك قبض او ازار
 او رد لكن لا يجوز غير الكسوة كجزية عن الاطعام باعتبار القيمة كما في اكثر الكتب هو الصحيح
 عن الشيخين لان لا لبس مالا يستريح به اقل البدن ليسي عاريا عرفا فلا يكون مكسيا ولا يجزى
 السراويل وفي المبسوط وفي الكسوة ما يجوز به الصلوة وهو مروي عن محمد بن فضال السراويل
 على هذه الرواية وعنه انه للرجل والمرأة لا لغيره لظاهر الرواية ما في المتن ثم ان الاصل فيه
 قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين الاية وكذا او للتخيير فكل الواجب احدا شيئا
 الثلاثة عند القدرة فانما الخلف بالوفاء عند عدمها اى غرض هذه الثلاثة عند الاداء لا عند
 الحث حتى لو حث وهو محرم اى لا يجوز له الصوم وان حث وهو محرم اى لا يجوز له الصوم
 ويشترط استمرار الجرح الى الفراغ من الصوم فلو صام المعسر يومين ثم ايسر لا يجوز له الصوم
 كما في الحاشية وعند الشافعي يعبه وقت الحث صام ثلثة ايام متتابعات حتى لو مرض فيها او
 افطر او حاضت المستقبل بخلاف كفارة الظهار والقنل وعند الاثني عشرية يغير بين المتابع
 وعدمه وفي القهستاني عنه انه اذا كان قد رما يستريح به طعام العشرة لا الصوم وغرضه من حال
 انما كان ذلك الطعام وقوت يومين لا الصوم وفي الاصل لو كان له مال مع الدين صام بعد
 قضاءه وما قبله ففيه اختلاف المشايخ ولو بدل ابن المعسر او اجنبه مالا يكفر به لم يثبت الكفارة
 بالاجماع ولا يجوز اى لا يصح التكفير قبل الحث سواء كان بالمال والصوم قال الشافعي يخرجها بمال
 لانه اذا ما بعد السب وهو اليمين فالتسبب التكفير بعد طرح ولنا ان الكفارة ليست اجابية
 ولا جنائية واليمين ليست بسبب لانه مانع غير مفضل بخلاف الجرح لانه مفضل ثم لا يسترد
 من المسكين لو قوع صدقة كما في الهداية ولم يذكر المصنف سنة تعدد الكفارة لتعدد اليمين
 وهي مهمة قال في الظهيرية ولو قال والله والرحمن والرحيم لا افعل كذا ففعل ففي الروايات الظاهرة
 ندمت كفارات وتعدد اليمين بتعدد الاسم لكن يستطاع تحلل حرف القسم تمامه في البحر
 والمنع ولو قال والله لا افعل كذا بتعدد اليمين في ظاهر الرواية ولا كفارة في حلف كما في الهداية
 وان وصية من حال كونه مسلما لا الخلف لتوظيم الله تعالى ومع الكفر لا يكون تعظيما ولا تخليفا
 القاضى فانه المقصود منها رجاء النكول لانه يعتقد في نفسه تعظيم اسم الله تعالى وفيه خلاف الشافعي
 ولا يصح بيمين البص والمجوز لانعدام اليتم والناسخ لا اندام الاختيار فيه والمعنى عليه كالتام

وحروف القسم والواو والواو والواو بدل عن الباء تدخل على المظهر والمضمر
فلا يقال وكه ولا يجوز اظهار الفعل معها فلا يقال اختلف والله والباء وهي الاصل فيها
تدخل المظهر والمضمر نحو اختلف به او بكه اذا تعين رجوع الضمير الى الله تعالى ويجوز اظهار الفعل معها
نحو اختلف بالله فعلى هذا لا نسب لتقديم الباء الا انه قدم الواو لكونها اكثر استعمالا عند العرب
ولا يخفى ان القسم حلف والباء للصلوة والتسليم وهي بدل عن الواو ولا تدخل الاعلى لفظة الله فحتمه
كقوله ولا تقول يا الرحمن يا الرحيم ولا يجوز اظهار الفعل معها وللقسم حروف اخرى هي لام
القسم وحروف التنية وهنزة الاستفهام وقطع الف الوصل والميم المكسورة والمضمومة في القسم
ومن كقوله والله وم الله ومن الله واللام بمعنى الباء ويدخلها معنى التعجب وربما جاءت الباء
لغير التعجب والله كما في التبيين وقد تضرع حروف القسم فيكون خلفا لا تحذف اطراف من عادة
العرب ايجازا كما الله افعلا لا افعلا ولا يلزم ان يقول لا فعله فتكون كلمة لا مضمة فيه لا
لنوع التاكيد بل في مثبت القسم قال الزبيدي ثم اذا حذفت اطراف لم يعوض عنها بالتيب ولا تارة
الاستفهام ولا قطع الف الوصل لم يجر الخفض الا في اسم الله بل ينصب بافعال فعل او يرفع
على انه خبر مبتدأ مضمر الا في اسمين التزم فيها الرفع وهما ايمان الله ولعمري انتهى لكن يفهم منه
ان لا يكون حرف التنية وهنزة الاستفهام من ادوات القسم وقد صرح بانها منها الا ان يقال
بأنه عوض بعد من الاصل وانما قال تضرع ولم يقل تحذف لانه في الاضمار يبقى اثره بخلاف الحذف
لكن بقي فيه كلام لانه ظهور الالف تحذف كالحذف الجار ووزن النصب فيلزم ان يعبر فيها باطراف
تأمل والتبيين بالله في هذا الاسم الشريف وهو اسم للذات عند الاكرمين وفيه اشعار بان
لسم الله ليس بيمين وهو المختار لعدم التعارف وفي القدوس انه يمين مع اليه وغير محمد
انه يمين مطلقا والاطلاق دال على انه يمين والكل معروف عاود منصفوا او ساكن لانه ذكر الله مع
حروف القسم اطلاقا في الاعراب غير مانع وهذا اذا ذكر بالباء اما بالله لا يكون يمين الا باطر
او باسم اخر هو عر فاللفظ دال على الذات او الصفة معا فالله اسم على رائي من اسمائه مطلقا
ولو غير مختص به كالعليم والقادر سواء تعارف الناس اختلف به او لا وهو الصحيح لان اليمين
باسم الله تعالى فمن كان منكم خلفا فليحلف بالله او ليذر والخطف لسان اسماء تعالى خلفا لله
وما ثبت بالنقل وبرهانه لا يثبت في العرف كالمؤمن فانه لم يستعمل في غيره تعالى والرحيم لم يزل
في غيره تعالى والحق ان من لا يثبت في فعل فهو مفسدة سلبية وقيل من لا يفتقر في وجوده الى غيره

وقيل الصادق في القول وقال بعض اصحابنا ان غير المختص لم يكن يمين الا بالنية ولهذا اختار المصنف
فقال ولا يفتقر الى نية اليه كما يسمى به غيره اس غير الله تعالى كالحكيم والعليم وفي البحر وهو خلاف
المذهب لانه هذه الاسماء وان كانت تطلق على اختلف لكن تعيين الخالق مراد ابدل الله القسم
او القسم بغير الله تعالى لا يجوز فكلما الظاهر انه اراد به اسم الله تعالى حملا لكلامه على الصحة الا انه
ينوي به غيره الله تعالى فلا يكون يمين لانه لو لم يكتل كلامه فيصدق فيما بينه وبين ربه كذا في
البدائع او بصفة من صفاته يحلف بها عرفا في عرف العرب بلا وروى كقوله الله
وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته لا الايمان منبذ على العرف وكل مؤمن يعتقد عظمة الله تعالى
وتعظيم صفاته فيعرف الناس اختلف به يكون يمين سواء كان من صفات الفعل او الذات
والا فلا وهو قول مشايخ ما وراء النهر وقال مشايخ العراق صفات الذات مطلقة يمين
لا صفات الفعل والفاصل بينهما ان كل صفة توصف بها وبضده كالغرة فهي من صفات
الذات وقالوا ان ذكر الصفات للذات كذكر الذات وذكر صفات الفعل ليس كذكر الذات
والحلف بالله مشروع دون غيره لكن هذا الطريق غير مرضي عنه لانهم يعنون بهذا الفرق الاشياء
الماذ بهم كصفات الفعل غير الله والمذهب عندنا ان صفات الله لا هو ولا غيره كلها قديمة
فلا يستقيم الفرق بينهما في الكافة ولهذا اختار المصنف هذا فقال يحلف بها عرفا وهو الاصح
لما في اكثر المعبرات لا يكون اليمين بغير الله لانه حرام غير ابن عباس رضي الله عنهما انه قال الحلف
بغير الله شرك فاقسم الله بغير ذاته وصفاته من الليل والنهي وغيرهما ليس للعبادة يحلف بها
وما اعتاد الناس به من سبق فانه اعتقده حلف والبره واجب يحلف وقال علي الرازي
ان اخاف الكفر على من قال بغيري وحياتك وما تشبه في المنية ان الجاهل الذي يحلف
بروح الامير وحياته ورأسه لم يتحقق اسلامه بعد كي في الصلوات كالقراءة وسورة عن
المصحف والشرائع والعبادات كالصلوة وغيرها والنية والعرض والكنة لله العرب
بالتعارف يمين وذلك اذ لم يرد بالقراءة الكلام النقيض وان اراد فيكون يمين هذا اذا قال
والقراءة والنية اذ لو قال انا بيمين من القراءة او اليه فانه يكون يمين لان البراءة منها كفر وتعلق
الكفر بالشرط يمين ولو قال انا بيمين من المصحف لا يكون يمين ولو قال انا بيمين في المصحف
يكون يمين لان ما في المصحف قراءة فكلما قال انا بيمين من القراءة في الكافة وفي الفصح ولا يخفى
ان الحلف الا ان متعارف فيكون يمين وتامة فيه فليراجع وقال الشيخ لو حلف بالمصحف

او وضع يده عليه او قال وحق هذا فهو يمين ولا سيما في هذا الزمان الذي فيه الخلف به ولا يكون
 اليمين بصفة لا يخلف بها عرفا كرمته او في عرف العرب كرمته من الصفات الطبقية فان رجمه
 الارادة اذ المعنى ارادة الانعام وعدم صفة بها لا يخفى عليه شئ ورضاءه اى تركه ان يعرض لارادة
 الى قال المعقولة فان الكفر مع كونه مراد الله تعالى ليس مضافا عنده لانه يعترض عليه ويؤاخذ به الى
 في القهستاني وعضبه اى انتقامه وكونه معاقبا من عصاه وسخطه اى انزال عقوبة وفي الاصل
 الغضب الشديد المقتضى للعقوبة او عذابه اى عقوبته وقوله مبتدأ لعنه الله عطف بيمين
 خبر المبتدأ والعمر هو البقاء مضموما ومفتوحا لم يستعمل اليمين الا المفتوح وهو من صفات
 الذات فكانه قال والله الباق وهو مبتدأ واللام لتوكيد الابتداء وخبره مخوف هو قسلي وما لم
 به ولا يجوز ان يقال لعنه الله لانه كسيرة فاذا صنف به ليس له ان يبرر بل يجب ان يحث فان الله منه
 كفر عند بعضهم وكذا يمين في قوله وايم الله بفتح الهمزة وكسرها مع فتم الميم مقصورا وايم الله بفتح الهمزة
 وكسرها وقد يقال ايم الله بقلب الهمزة المفتوحة وقد حذف الياء مع النون فيقال ايم بفتح الهمزة
 وكسرها ولا يستعمل مقصورا لا يمين مع الجلالة وهو جمع يمين عند الكوفية همزة قطعية جعلت
 وضعية لكثرة الاستعمال تخفيفا ونفي لسبوبة ان يكون جمعا لا اطلع لا يسبق على حرف واحد وهمزة
 وصية عنده اجتنبت ليكن به النطق وعند البصرة همزة من صلوات القسم ومعناه والله اى
 هذه مستغنة كالواو وفعل هذا لو قال ايم بدوزن الواو والكاف او لا الان يقال ان اختيار الاكثر
 الاكثر كونه جميع اليمين فان بالواو بناء على ذلك تأمل وكذا لو قال بالفارسية سوكندي فمؤم
 بجدا اى يكون يمينا لانه الحال وفي القهستاني هو مجاز اذا شرطت ليست بقسم وكذا قوله وعمره
 الله وميثاقه وكذا ودمته وامانت لانه العهد يمين والميثاق في معناه واطلقة فتمت ما اذا
 لم يولد له الاستعمال الا اذا قصد به غير اليمين قبيدين وقال الشافعي لا يكون هذا النوع يمين الا
 بالنية وكذا قسم واحلف بكسر اللام واسم بفتح الهمزة والهاء فان هذه الالفاظ مستعملة في الحلف
 فجعل معناه ايمان وان لم يقل مع لفظة بالله وقال زفر والسافعي لا يكون يمين الا اذا قال بالله
 ولا يجوز ان يكون يمين الا بيمين وهو يمين والافلا وكذا قوله على نذر هو ان توجب نفسك
 ما ليس بواجب او على يمين معناه على موجب يمين او على عهد لانه العهد بمنع اليمين
 وهو وصية من يمين هذه الالفاظ الى الله لكن بشرط ان يذكر الحلف عند كونها يمين منعقدة
 فان لم يقول ان فعلت كذا فعلى نذري حق اذ لم يلف بما خلف لزمته الكفارة واما اذ لم يسم شيئا

بما قال

بما قال على نذره فان لا يكون يمين ولكن تلمذه الكفارة هذا اذا لم ينو بهذا النذر المطلق شيئا من القرب
 كحج او صوم فان نوى شيئا منها لم يلحق النذر بها فلهذا ما نوى وان لم ينو فلهذا الكفارة كى في البحر وكذا
 قوله ان فعل كذا اى ان دخل الدار مثلا فهو كاف او يهودى او نصرانى او مجوس او غيرهما او
 بى من الله او من الرسول او من الاسلام او من المؤمنين او من لاله الله او من الصلوة
 او من القبلة او من صوم رمضان او من غير ما ذكره صار كافرا يمين يستوجب الكفارة
 اذا حث اليك في المستقبل واما في الماضي لشي قد فعله فهو الغفوس ولا يكفر وقال محمد بن
 مقاتل يكفر لانه علق الكفر بما هو موجود والتعلق بما كان نفي فكانه قال هو كافر
 والاصح ان الحالف لم يكفر كما كثر الكتب فهذا قال ولا يصير كافرا باطن فيها سواء علق
 اى الكفر بماض او مستقبل ان كان يعلم الحالف انه يمين وان كان عنده انه يكفر به يصير
 كافرا في الخبي والخيبة والفتوى على انه اعتقد الكفر به يكفر والا فلا في المستقبل والماضي
 جميعا وفي البحر والصحاح كان عاما ان يمين اما منعقدة او غفوس لا يكفر بالماضي وان كان جازيا
 او عنده انه يكفر باطن في الغفوس او مباشرة الشرط في المستقبل يكفر فيها لانه لما اقدم
 عليه وعنده انه يكفر فقد رضى بالكفر كذا في كثير من الكتب وقوله مبتدأ وخبره قوله الا ان
 ليس يمين ان فاعله فعله غضب الله او سخطه او لغته او هوزان او سارق او تشارب
 ضراد اهل ربوا ليس يمين لعدم التعارف وكذا ليس يمين قوله حقا او حقا الله عند
 الطرفين واحدى الروايتين عزابى يوسف وعنه في رواية اخرى انه يكون يمين فلهم هذا
 قال خلاف لابي يوسف لان الحق من صفات الله وهو حقيقة فصارت كانه قال والله الحق
 والحلف به متعارف وهو حق رصاحب الاختيار ولها ان يرد به طاعة الله تعالى اذ
 الطاعات حقوة فيكون خالفا بغير الله تعالى فيده باطن المضاف لانه لو قال والحق
 يكون يمين ولو قال حقا لا يكون يمين لان المنكر من ياد تحقيق الوعد ومعناه افعل هذا لا حجة
 لكن هذا قول البعض والصحاح ان اراد به اسم الله تعالى يكون يمين والاصل ان الحق اما ان
 يكره معناه او منكرا او مضافا فالحق معناه سواء بالباد او بالواو يمين اتفاقا ومنكرا
 يمين على الاصح ان نوى ومضافا ان كان بالباد يمين اتفاقا وان كان بالواو فلهذا الاختلاف
 السابق والحق ان يمين كى في البحر وعينه في هذا ظهر قصور المتن تأمل وكذا ليس يمين
 قوله سوكندي حورم بجداى لانه وعد في المحيط بالطلاق بدون والا حسن او مكرا بالاس

لا يتصلها كثرتها لتعلقها بالحق والفاعل فيه ورعل القدر الذي ذكره اصحابنا في كتبهم والمذكور
 نوعه افعال حسية وامور شرعية وبراء بالاهم وهو الدخول ونحوه لا حاجة الى القول في مكان
 انهم لم يسموا الحركه وشره الاصل ان الالهة مبنية على العرف عندنا لا على الحقيقة اللغوية في
 نقل عن آت فني ولا على الاستعمال القرآني كما نقل عن مالك ولا على الالهة مطلقا كما نقل عن احمد
 لا المتكلم انما يتكلم بالكلام العربي اعني الالفاظ التي يراد بها معانيها التي وضعت في العرب
 حال كونها من اهل اللغة انما يتكلم بالحقائق اللغوية ويجب صرف الفاظ المتكلم الى ما عهد
 انه المراد بها وتما في الفصح تحذف بالقسم او السرية لا يدخل بيتا فدخل الكعبة او المسجد والبيعة
 بكسر الباء وسكون الياء معبد الفارس بالفارسية وليس او متعب اليهود والكفار كما في
 الفاموس او الكنية بفتح الكاف وكسر النون متعب اليهود وبالفارسية كنت لا تحت
 لا بيت احد للبيوت وهذه البقاع ما بنيت لها وتسمي البيت المكعبة والمسجد مجاز ومطلق
 الاسم فيصرف الى الحقيقة وكذا في لا تحت لو دخل دهليز مغرب بكسر الدال ما بين الباب
 ودخل الدار وظل في باب دار كان لو اغلق الباب يبقى خارجا والا ان لم يبق خارجا
 لو اغلق تحت الظاهر ان هذا قيد للدهليز والظلة جميعا لانه قال صاحب البحر وغيره الظلة بالضم
 السباط الذي يكون على باب الدار من سقف له جذوع اطرافها على جدار الباب واطرافها
 الاخرى على جدار الجار المقابل له وانما قيدنا به لا الظلة اذ كان معناها ما هو داخل البيت
 مسقفا فانه تحت بدخوله لانه يات فيه والمراد من الدهليز ما لم يصلح للبيوت اما اذا كان
 كبيراً تحت يات فيه فانه تحت بدخوله فانه متساوياً بيتاً للبيوت في بعض القرى
 وفي المدن بيت فيه بعض البقاع في بعض الاوقات انتهى ومن لم يطلع على هذا عرف انه قيد
 للدهليز فقط ما قال تدبر في لوجل سقف في تحت في خلف لا يدخل بيتا فدخل صفته
 على المذهب التي رسوا كان لها اربعة حوائط كما صفات الكوفة او تسمى كما في الهداية
 بعد ان يكون مسقفا في صفات ديارنا لانه يات فيه غلبة الامر ان مفتوح واسع وسباني
 السقف ليس تخطيطاً في البيت في تحت وان لم يكن الدهليز مسقفا كما في الفصح وقيل لا تحت
 في السقف ايضا ان كان لو دخل دهليز او ظل باب دار لا تحت لو اغلق الباب يبقى خارجا
 في السقف عند بيت مسمى كما في صفات الكوفة واما في عرفنا فانه غير البيت ذات
 في السقف عند بيت مسمى كما في صفات الكوفة واما في عرفنا فانه غير البيت ذات

ولم ينفوا فدخل دار خربة لا تحت لانه الدار اسم جامع للبناء والعمره في المغرب الا انهم
 قالوا اسم للعمره عند العرب والعجم يقال دار خامة وقد شهدت اسفار العرب والبناء وصف
 غير الوصف في الحاضر لغو في الغالب معية كما في الهداية ومنع الكاف واستدل بهذه
 المسئلة ولا يجب ان يقال ان البناء وصف مرغوب كما في العمره ينقص بقصانه والمطلق يفرق
 الى الكامل فاذا افقد اليمين على الكامل لا تحت بالناقص كما في الصهستاني ولو قال والله
 لا يدخل هذه الدار قد ظلمها حال كونه خربة يجرد الاليضاح فالعبارة ولو صح اراد بالخرية
 الدار التي لم يبق فيها بناء اصلا اما اذا زال بعض صيغتها وبقي البعض فهذه دار خربة فيبقى
 لا تحت في المنكر الا ان يكون له بيت كما في الفصح او دخلها بعد ما بنيت هذه الدار اخرية وهو
 معطوف على الحال او السرية بتقدير الفعل دار اخرى تحت ما تقدم ان البناء وصف مرغوب
 والوصف في الحاضر لغو في المعين اذا لاشارة اليه في التعيين وعند الائمة الثلاثة لا تحت
 في الوجهين وقال ابو الليث ان خلف بالفارسية لا تحت في المنكر والمعرف الابدخول البيت
 كما في الكاف وفي الدرر اعتراضات على صدر السرية لكن لا جدوى لكونها مدافعة
 ودعوى فليطالع وكذا لا تحت لو وقف على سطحها اس سطح الدار لا السطح من غير دخول
 من الباب بل يوصل من سطح اخر الا ان من المصنف لا ينفذ اعتكافه بالخرية من سطح المسجد
 وهو قول المتقدمين وقيل لا تحت في عرفنا في عرف العرب وهو قول المتأخرين
 وفي الحاشية خلف لا يدخل هذه الدار قد ظلمها ركبها او ماتسا او محولا بامرته تحت وكذا لو
 نزل من سطحها او بعد شجرة واعصانها في الدار فقام على عرس لو سقط يسقط في الدار
 خلف وكذا الوقام على حائط منها وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الحائط مستورا
 بينه وبين جاره لا يكون حائطا وهذا اذا كانت اليمين بالعربية وان كانت بالفارسية
 فارتقا شجرة اعصانها في الدار اوقام على حائط منها وسعد السطح لا تحت في كمينه وهو المختار
 لانه لا يدخل دولا في البع انتهى وفي الكاف والحق ان لا تحت ان كان الحائط من بلاد العجم
 وعليه النقول وعلى هذا يلزم على المصنف تفصيل تدبر ولو دخل طاق بابها اس باب الدار ودهليز
 ان كان لو اغلق الباب يبقى خارجا من الدار لا تحت وفيه كلام لانه الدهليز بين الباب والدار
 كما بينا القاف على هذا لا يمكن التفصيل تأمل والا ان لم يبق خارجا تحت هذا اذا كان
 الحائط واقفا بقدميه في طاق الباب فلو وقف باصبعه على القبة ودخل الاخرى

في استوى الجانبة او كذا الخارج اسفل لم يثبت وان كان الجانبة اسفل تحت وقيل لا يثبت مطلقا
هو السج فانه البر وغيره وفي المخرج ولو كان المخرج عليه المخرج الحكم ويوجب الدار المحلقة
المحلية مسجد او حاما او بستانا او بيتا او نورا او دارا بعد ما ضربت الدار فدخلها من الخارج
لا يثبت لتبدل اسم الدار بغيره هذا اذا كانت الاشارة مع التسمية اما لو اشار ولم يسم الي اذ اختلف
لا يدخل هذه فانه يثبت بدخلها على اسم صفة كانت دارا او مسجدا او حاما او بستانا لا اليه من
تعدت على العين دون الاسم والعين باقية كما في البرخلة وكذا لا يثبت لو دخل بعد اتمام الطام
والشبابه يعني لو دخل لا يدخل هذه الدار فثبت حاما او مسجدا او بستانا ثم انهم هذه الاشياء
فدخل العروة لا يثبت ايضا لانه اسم الدار قد زال بالجلية باعتراف هذه الاشياء عليها وبانها لم
تعد اسم الدار وفيه اشارة لانه لو دخل لا يدخل المسجد ثم يثبت مسجد اخر ويدخل هذا
القطا ط فتنقض وضرب في موضع فدخل تحت لعدم اعراض اسم اخر عليه بخلاف ما لو دخل
لا يثبت بهذا القلم فكمه ثم يراه فكتب به كما في الوجيز وفي اضافة الهدم الى الطام مع كونه المسجد
بانه قد ما في انه ولا رعاية امر من كان في القهستان وفي لا يدخل هذا البيت فدخل بعد ما انهم
البيت وصار نورا او بعد ما بنى بيتا اخر لا يثبت كزوال اسم البيت بعد الانهزام فانه لا يثبت فيه
جانب ما سقط السقف وبقى الجدران تحت لانه السقف صفة الكمال فيه اذ البيوتية تحصل
عنده فصار السقف في البيت كالمثل الباق في الدار وفي الوجيز لو دخل لا يدخل بيتا فدخل بيتا
لا سقف فيه لا يثبت لانه البناء اوصف والوصف من الغالب معبر وفي لا يدخل هذه الدار وهو
في الطام الخارج فيها في الدار لا يثبت حتى انما لم يخرج ثم يدخل والقياس ان يثبت
تعدت بلبقاء الشئ الى تدار وهو قد انشأ في وجه المسج الى الدار فدخل هو الانفصال الخارج
لا يدخل وفي الفل فانه يثبت فدخل لو ما واذ لم يكن مستدا لا يكون بقاؤه فانه لا يثبت وفيه
في جوارحه هو خارج البيت حتى يدخل ويخرج وكذا لا يزوج وهو متزوج ولا يظهر وهو متظهر
فاستدرك الظاهرة والنتائج لا يثبت فانه الفتح وفي لا يمسح في التوب وهو اسى والخالج الخالف
في بناءه لا يثبت في بناءه وهو ركنها او لا يثبت هذه الدار وهو ساكنها ثم شرع في النشر
على ان يثبت فقال انما يثبت في المخرج من التوب والنزول من الدابة والنفقة بالنجم
والسكون اسم للمصدر راسي انتقاله من باب الدار من غير ان يثبت متعلق لا يثبت وقال زفر يثبت
لوجود الشرط وان قل قل البين شرعت للبر فاما تفصيل المستثنى والآلى وان لم يأخذ في النزاع

والنزول

والنزول والنفقة ولبث على حال ساعة حتى لا يخرج هذه الافعال مما لا تمتد ويصرف لها احوال
ويقال لبيت لو ما او سكنت شهر فاعطى لبقائها حكم ابتداء وفيه اشارة الى ان لو قال لبيت ركن
فانت طالق وهو ركن فكلت ساعات طلقت ثلثا في كل ساعة طلقة بخلاف ما اذا لم يكن
راكبا وركب فانهما تطلق واحدة ولا تطلق بالسبب او في البحر تفصيل فليراجع ثم في لا يثبت
في البيت او غيره الدار لا بد من خروج جميع اية بالاتفاق الا ان يمنع مانع من كونه البيت
انما تنقل وغلبة وخروج هو دليلا والعدو فانه لا يثبت وساعة حتى لو بقي وتضمن ساعة تحت
عند الامام فاحت لو بقي نسي لا قيمة له لكن في الكافة وغيره انما يثبت قالوا هذا اذا كان البناء
ما يقصده السكنى فاما ببقاء ملكته او تدار وقطعة حصير لا يبقى ساكن فلا يثبت وعند
ابي يوسف بعيرة نقل الاكثر لتغير نقل الكل وعليه الفتوى كما في الخط والكافة وغيره ما عدا
محمد بن قيس فاقول بانه كذا ائمة اسى نقل ما لا بد من البيت من آلات الاستعمال وهو اسى قول محمد
الاحسن والادق بالناس ورجحه صاحب الهداية وفي الفتح وعليه الفتوى لكن في البحر
الفتوى بذهب الامام اولى لانه احوط وان كان غيره اوفق هذا اذا كان مستقلا يسكنه لانه
الخالف لو كان يسكنه بتعاكس كية ساكن مع اية او امرأة مع زوجها فثبت اصددها لا يثبت
هذه الدار يخرج بنفسه وترك اهل وماله وبقي زوجها وماله لا يثبت ثم قالوا هذا اذا كانت
اليمين بالعربية فلو عقد بالفارسية فخرج بنفسه واستغفر بطلب دار اخرى لنقل الابل
والمشاع اوضح لطلب دابة لنقل عنها المشاع فلم يجز ايا ما لم يثبت اذا كانت اليمين
في خوف الليل ولم يمكنه الخروج حتى اصبح او كانت الامنة كثيرة فخرج وهو ينقل الامنة
بنفسه كما ينقل فانه نقل لا يثبت بالناس يكون حاشا او وجد باب الدار مغلقا ولم يقدر
على الفتح ولا على الخروج منه وكذا لو قدر على الخروج هدم بعض الحائط ولم يهدم لا يثبت
بخلاف ما اذا قال ان لم يخرج من هذه الدار اليوم فقيده ومنع من الخروج ايا ما يثبت
على الصحيح ثم لا بد من نفقة اسى يثبت ان ينقل الى منزل اخر بدلا من البيت لا يسكنه الى السكنى او المسجد
السكنى لا يثبت في الزيادة ان من خرج بعياله من معه فلم يتخذ وطنا اخر يبقى وطنه في حق
الصلوة فكذا هذا وذكر ابو الليث لو انتقل الى السكنى وسلم الدار الى صاحبها او اجراها وسلمها
بر في يمينه وان لم يتخذ دارا اخرى لانه لم يبق ساكن انتهى هذا اوفق ولعل الفتوى عليه لكن في
الظهيرية ان يثبت ما لم يتخذ مسكنا اخر وكذا اسى لا بد من خروج جميع اهل بالاتفاق وعياله باختلاف

ما من في لا يسكن هذه الجبلية لا الخلية بمنزلة الدار وفي لا يسكن هذه البدة او القرية ببرج وجه
 ونزك اله ومناحه فيها ما لا يجد ساكن فيه لان الرجل يكون ساكن في مصر في الصحراء الجواب في
 الهداية وفي لا يخرج من هذه الدار مثلا فاما الخالف من جهة واخرجه عنها حيث لا يقل الامور
 ينقل الامور كما يرى فيها فخرج عنها ولو حمل الخالف واخرج بلا امره حال كونه مكرها بحيث لا يمكن
 الامتناع او راضيا بقلبه الا انه لم يامر به لا بحيث في الصحيح ما في الاول فليعدم فعلا متيقنة وهو
 ظاهر وحكم لعدم الامر منه والثاني فلكل انتقال الفعل بالامر لا الرضى فلو بدده فخرج حيث لوجود
 الفعل من حقيقة واذا لم يكن فيها لا يخل في الصحيح لعدم فعله وقيل يخل ويظهر انه خلاف
 فيما لو دخل بعد هذا الاخراج هل يثبت فمن قال انك قلت قال لا يثبت ومن قال لا يخل في قول حيث
 ووجب الكفارة وهو الصحيح كما في البحر وغيره وما في القهستاني من ان اللائق بالكتاب ان
 يترك هذه الجبلية لا يعقبوم سابق ليس بسديد لانه محل الخلاف والجمهور انه صرح في قوله مكرها
 فقال بحيث لا يمكن الامتناع والافق اخذت المسامحة وينبغي ان لا يثبت عند الشيخين كما
 في المحيط تأمل ومنه ان لا يخرج لا بدخل هذه الدار اقسامها وحكمها فالقسام ان يخرج بامره وان
 يخرج بلا امره اما مكرها او راضيا والحكم اثنان في الاول وعدمه في الاخيرين كما في الدرر لكس
 الاول ان يصور بالدخول فقال ان يدخل في مكان لا يخرج كونه موضع المسئلة تأمل وفي لا يخرج
 منها الا الى جبانة مثلا فخرج من باب داره اليها حال كونه يريها ثم اى بعد اذ اخرج والارادة
 اني حاجتي اخبر لا يثبت بالاجماع لانه لم يوجد اذ اخرج لغير ما حلف عليه وانما خرج الى الجبانة
 وانما مستثنى من اليمين والائمان بعد ذلك ليس بخروج كما لو قال ان خرجت منها الا الى المسجد
 فانك طالق فخرجت تريد المسجد ثم بدلتها فذهب الى غيره المسجد فطلق كما في الهداية وفي لا يخرج
 من بدة الامكة مثلا والاولا اختيار غيرهما من البلد لانه لا يثبت بالمسلم فخرج من ريف حال
 كونه يريها ثم طهر رجع اليه حيث لوجود اذ اخرج قاصدا اليها وهو الشرط اذ اخرج هو الانفصال
 من الداخل الى الخارج وانما قلنا من ريف لانه لو خرج قاصدا مكة ولم يجد اذ رجع لم يثبت
 بخلاف اذ اخرج الى الجبانة هذا اذا كان بين وبينها مدة السفر اما لو لم يكن فينبغي ان يثبت بخروج
 الفسالة من الداخل في الفسخ وغيره فهذا عدم المصلح طلق في محل التقييد تأمل ولا يثبتها
 اس مكنة لا يثبت ما لم يرها فاما الاية عبارة عن الوصول كما لا يثبت لو حلف ان لا تأتي
 امرأة عرس فلان فذهب قبل العرس وفانت ثم حلف مع العرس ونما في البحر والذهاب

معنى ما طرأ فاذ اختلف لا يذهب الامكة فخرج يريها حيث في الصحيح على ما روى عن الصحابين
 فيمنه طرأ فخرج كما في اكنه المعجرات وقيل هو كالاية فيمنه طرأ الوصول وهو الصحيح كما في الخلاصة
 لكن الاول هو المعتمد فلهذا قدمه وهذا الاختلاف اذا لم يكن له نية واذا نوى طرأ فخرج والظاهر
 وعلى ما نوى لانه محتمل كلامه وفي والله ليأتين فلانا ولم يأت به حيث مات حيث في اخر خبر من اجزاء
 حيا لانه عدم الاية لا يثبت تحقق وفي الغاية واصل هذا الخالف في اليمين المطلق لا يثبت
 مادام الخالف والمخوف عليه قائمين لتصور اليه فاذا مات احداهما فانه يثبت وعلى هذا
 ان القهستير في قوله حيث مات يعود الى احدهما ايها كانه لانه خاص بالخالف كما هو المتبادر وان قيد
 الاية عند الاستطاعة فهو محمول على سلامة الاسباب وعدم الموانع طرية فيصرف
 في اللفظ اليها عند الاطلاق وفي البحر فيمنه استطاعة الصحة لانها المادة في العرف فهي سلامة
 الالات وصحة الاسباب وفي المبسوط الاستطاعة رفع الموانع فتعلم يات والحال لا
 مانع من مرض او سلطان او عارض اخر حيث اذا نسي اليمين ينبغي ان لا يثبت كما في البحر
 لا النسبة مانع وكذا الوصية فلم يأت به حيث في الغرض ولولوى الاستطاعة الحقيقة وهي القدرة
 التي يجدتها الله تعالى في العبد عند الفعل وذا شرط عند الجمهور لا علة كما في القهستاني صدق
 ديانة لانه محتمل كلامه لا قضاء في القول الخياري لانه خلاف الظاهر وفي رواية صدق في الاشارة
 اذ نوى حقيقة كلامه فان كان الظاهر لا يخالف صدق ديانة وقضاء ففي تصديقه قضاء روايته
 والحق عدم التصديق فلهذا قال في الخيارات وفي القهستاني ان استطاعة الامور كالزاد والراحلة
 واستطاعة الافعال كالأعضاء السليمة والاستطاعة الاحوال وهي القدرة على الافعال لا التقييد
 عليها بخلاف الاولين سيما بالتوفيق والاختيار بالتكليف وفي لا يخرج امرأة الابادة
 اى باذن الزوج اى لا يخرج الاخرى جاعلة باذنه شرط الاذن لكل خروج لانه النكحة وقعت
 في غير النفي فتم ولولوى الاذن مرة صدق ديانة لانه محتمل كلامه لا قضاء لانه خلاف الظاهر
 وهو قول ابان يوسف وعليه القسوس والطيلة في ذلك ان يقول لها كل اريدت اذ اخرج
 فقد اذنت لك وفيه اشارة الى ان يستلزم ذلك الشرط في غير اذن وكذا في الابراء
 وارادني وامرني والانه لو اذن بلا فهم لكونها نائمة او عجيبة فليس باذن لانه لا يتحقق
 بدو العلم في قول الطرفين على الصحيح في البحر وفي قوله ان خرجت من الدار الا باذني فانت
 طالق لا يثبت بخروجها بوقوع عرق او صرق غالب فيها وفي الا ان اى حيث اذن كفى الاذن

مرة فلا يجزئ ان ضربت بلا اذن بعد ما ضربت باذن مرة لا الا للغاية فتنتهي اليمين به وفي
الكافة وغيره سؤال وجواب فليطالع وفي لا يخرج الا باذن لو اذن لها فيه اى في الخروج
منه كانت يمينه اذا قال ان ضربت الا باذن فان طالق ثم قال لها اذنت لك ان يخرج
كلما شئت ثم نهاها من الخروج فخرجت لا يجزئ عند ابي يوسف لانه نهى بعد اذنه العام لا يفيد
لا ارتفاع اليمين بعد الاذن العام خلافا لما لا لو اذن لها بالخروج مرة ثم نهاها بفعل نهية اتفاق
فكذلك بعد الاذن العام وفي الزخيرة وغيره الفتوى على قول محمد فعلى هذا الوقت لا يكون الا في
دركه تدبر ولو ارادة المرأة الخروج فقال الزوج ان ضربت فان طالق او ارادت ضرب العبد
فقال ان ضربت فعبده من تقيد اظن بالفعل فورا اى تقيد يمينه بتلك الخروج والضربة
فلو لم يسمع ثم فعلت اى ضربت او ضربت لا يجزئ الخالف وهذه يمين الفور ما خوذ
من قارت القدر فاستعمل السرعة ثم سميت به الطالق لانه لا يثبت فيها وتقر بالامام بانها باول
رسبه احد فيه وكان من قبل يقولون اليمين نوعا مطلقا فلا يفعل كذا وموقفه كذا يفعل
كذا اليوم فخرج قسمان وهى الموقفة مع المطلق لفظا وفي اشارة الى انه لو قال ان ضربت
او لم اذهب من هذه الدار ونوى الخروج والذهاب دون السكن والفور لم يجزئ بالتوقف
والا انه لو نوى السكن والفور او دل عليه دليل حث كما في خزانة المفتين قال لا يخرج
فتنقد معي فقال ان تغذيت فكذلك اى فغير حر مثلا لا يجزئ بالتغذي لامعة اى بدونه ولو في
ذلك اليوم اى مراد المتكلم الزجر عن تلك الحالة بتقيد بها لا المطلق بتقيد بالمال فيصرف
الى الغدار المدعو اليه والقياس لا يجزئ وهو قول فير والائمة السليمانية لانه عقد يمين على مطلق
الغدار فيقال كل غدار الا ان قال ان تغذيت اليوم او مكنك فغير حر فتغذي في بيته او
معك في وقت اخر يجزئ لانه زاد على قدر الجواب فيجعل مبتدأ وفي لا يركب دابة فلان اى
حلف عليه فركب دابة عليه اى افلا ما ذبح لا يجزئ الا ان نواه اى مكنك المأذون
وهو ان والى حال العبد غير مستغرق بالدين بحيث لا يملك له لولا فالكافة دينه مستغرق لا
يجزئ ونوى لانه المالك للمولى في كسبه العبد المديون المستغرق عند الامام وعند ابي يوسف
مطلقا سواء كان عليه دين او لا نواه لانه عنده استغرق كسب العبد بالدين لا يمنع ملك
المولى الا ان يستغنى فيه اليه لا خلاف الاضافة وعند محمد وهو قول الائمة السليمانية كجس مطلقا
وام يفرغ من حقيقة تلك انما لا يثبت لاسيما اذا استغرق الدين بالكم لا يمنع ملك المولى

عنده قيد بالماذون لا يركب المكاتب ليس مكنيا لولا ففلا يجزئ بالاتفاق وفي الجرح حلف لا يركب
فاليمين على ما يركب الناس من الفرس والبغل وغير ذلك فلو ركب ظهر النسي لا يجزئ الا الاول
لا يستحق الا هذا حلف لا يركب دابة ولم ينو شيئا فركب حمارا او فرسا او برذونا او بغلا حث
فلا يركب غير بائنه البعير والفيل لا يجزئ حتى لا الفرس اسم للفرس والبزدي للبعير والخنزير
ينظم الكل وهذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية يجزئ بكل حال ولو حلف
لا يركب مكنيا فركب سفينة او محلا او دابة حث ولو ركب ادميا يميني لا يجزئ وفي التبر
ولو حلف لا يركب حيوانا يجزئ بالركوب على النسي لانه اللفظ يتناول جميع الحيوان والغرض
الحليم وهو انه لا يركب عادة لا يصح مقيد انتهى لكن يشكل مما سبق من ان الايمان
مبنية على العرف لا على الالفاظ ولا على الحقيقة اللغوية قالوا في الاصول الحقيقة تنك
بدلالة العادة اذ ليست العادة الا عرفا عليها **باب اليمين في الاكل والشرب والخلع**
الاكل افعال ما يحتمل المضغ بغيره الا اجوف مضغ او لا كالطبخ والدم والفاكهة
وكخبها والشرب افعال ما لا يحتمل المضغ من ما ياتي الى الجوف مثل الماء والبيضة واللبان
والعسل فانه وجد ذلك يجزئ والافلا اذا كان ذلك ليس اكل او شربا في العرف والعادة
فيختص واذا حلف لا ياكل كذا او لا يشرب فادخل في فيه ومضغه ثم القاه لم يجزئ حتى
يدخل في جوفه ولو حلف لا ياكل هذه البيضة او الجزرة فابتلعها حث لوجود الاكل ولو
حلف لا ياكل رمانا في فمه بيمينه ويرى بقله ويتبع ما ذبح لم يجزئ لانه هذا مص ليس باكل
ولا شرب واما الذوق فهو معرفة الشيء بغيره من غير ادخال عينه الا ترى ان الاكل والشرب
يفطر للذوق وفي البحر لو حلف لا يذوق في منزل فلا طعاما ولا شربا قد اقي شيئا اذ دخل
في فيه ولم يسل ما جوفه حث فاذا علم هذه لو حلف لا ياكل من هذه الخبز فهو اى الاكل
يقع على تمرها بالتمتة ودلها بغير المطبوخ لانه اضاف اليمين الى ما لا يؤكل فيصرف الى ما
يخرج منها بلا صنع احد تجوز باسم السبب في الخبز في المسبب هو الخارج لانها سبب
فيه لكن شرط ان لا يتغير لصفة مائة فلما اقيده بغير المطبوخ وقال لا يقع على نبيذها
وخلفها ودلها المطبوخ لانها وان كانت مما يخرج منها الا انها تغيرت لصفة جديدة
وفي الغاية وقيد الدبس بالمطبوخ وان الدبس لا يكون الا مطبوخا احترزا على اذا اطلق
اسم الدبس على ما ليس بفس من الرطب فانه يجزئ كما يجزئ بالرطب والتمر والبسر

والراجح والاطار والطلع في الخبز وغيره وفيه إشارة الى انه لو قطع منها غصن فوصل
 باخرى فانه فاكل من ثمرها لا يحن ولا انه لا يحن باكل من الثمرة والانه لو كان على الشجر
 ما يؤكل من ثمرها كغصن السكر والانه لو لم يكن للثمر ثم يعرف يمينه الى ثمرها فيحن
 اذا استمر به ما كولا واكله وذا اذا لم يكن له يمينه والافضل ما لو ان احتمل اللفظ في المعنى
 او من هذه الشاة فهو واقع على العلم ان يحن باكل اللحم خاصة وفي اللبن والزر والذين الشاة
 ما كولة فتفقد اليقين عليها وفي البحر لو حلف لا يأكل من هذه الحب لا يحن بذبيبه وعصيره
 لا حقيقة لميت مجهولة فيخلق الحلف بمسمى الحب وفي حلف لا يأكل من هذا البسر فاكل من
 اقل ذلك البسر حال كونه رطبا لا يحن وكذا من هذا الرطب او اللبن ان حلف لا يأكله
 فاكل من اقل ذلك الرطب حال كونه ثمرا او اكل ذلك اللبن شبرا لا يحن لان هذه صفات
 داعية الى اليقين فتقيد بها بخلاف لا يتكلم بها الصبي فكله بعد ما صار شابا او شبيها او لا
 يأكل ثم هذا الحلف فكله بعد ما صار كبت حيث يحن لا يفسد العباد والشباب وان كانت
 داعية الى اليقين لكن بغيره لاجل صباه منى عنه لانا امرنا بتجمل خلق الفتيان فكله مجورا
 شرعا كالمجور عادة فلا يحن ويتعلق اليقين بالاشارة واما الحلف فلا ليس فيه صفة داعية
 الى اليقين والاصل ان اليقين من الغفلة على شيء يوصف فان صلب داعية اليقين - يقيد به
 سواء كان معروفا او منكرا او اذاعا لا لغا ولا لم يصح فاكله الحلف عليه منكر ايقيد به
 اليقين الوصف مقصود باليدين وان كان معروفا لا يقيد وفي هذا وفي حلف لا يأكل لبسا
 فاكل رطبا ولا يحن وفي هذا الحلف كلام في الدر على صدر الشريعة فليطالع ولو اكل من ثمرها
 بعد ما حلف لا يأكل لبسا احن وكذا لو اكله من المذهب بعد ما حلف لا يأكل رطبا احن
 عنه الامام وقال وهو قول الائمة الثلاثة لا يحن فيها ولو اكل من المذهب سواء كان رطبا
 مذبا او لبسا احن بعد حلف لا يأكل رطبا ولا لبسا احن اتفاق وفي الكافي حلف لا يأكل
 لبسا او لا يأكل رطبا ولا لبسا فاكل من ثمرها احن سواء اكل رطبا مذبا او لبسا مذبا وهذا عند
 الطرفين وقال ابو يوسف ان حلف لا يأكل رطبا مذبا فاكل الحلف وذكر في الهداية
 قول محمد مع قول ابو يوسف والنسخ المعتبرة كسروح الجامع الصغير والمبسوط والمنظومة
 والاسولة والايضاح وغيره بالشهادة ذكرت والبسر المذهب بكسر النون المستدرة اكنه لبس
 وتسمى من رطب والرطب المذهب الذي اكثره رطب وتسمى من لبس فالحاصل ان اعمية الغالب

اذا المغلوب في مقابلته كالمعدوم عرفا فالذي عامت رطب ليس لها عرفا لا لبسا او ثمرها اذا العبرة
 للغالب في الاحكام الشرعية كما في الرضاع وغيره ولهذا لو حلف لا يستمر رطبا فاستمر
 لبسا احن لا يحن ولهما انه اكل الحلو فحب وزيادة فيحن ولهذا لو ميرة واكله يحن اجماعا
 فكله اذا اكل مع غيره انتهى فهذا علم ان عبارة المص لا يحن عن شيء تام وفي حلف لا يستمر رطبا
 فاستمر كبسة لبسا بالكسر هي غنقود النخل فيها رطب لا يحن لان الشراء صادف المجموع
 وكما الرطب تابع وكذا لو حلف لا يأكل من ثمرها فاكل حنطة فيها شجرة حنطة لان الكرم صادف
 شيئا فاكل كرم واحد منها مقصودا وان حلف على الشراء لم يحن كما في الفج وفي القهستان
 اذا المتبادر من اضافة الكبسة الى البسر وجعلها طرفة للرطب ان البسر غالب فلو كان الرطب
 غالبا او هو والبسر مساويين ينبغي ان يحن كما لو استمر لبسا احن لما تقدم ان المغلوب
 تابع وفي حلف لا يأكل طرا او يضا بلانية فاكل طم سمك في الاول وبقية في الثاني لا يحن
 والقياس ان يحن وهو رواية شاذة عن ابى يوسف وهو قول الائمة الثلاثة لا يسمى
 طرا في القرآن وجه الاستحسان ان الائمة مبنية على العرف لا على الفاظ القرآن كما بيناه انفا
 فانه لو حلف لا يركب دابة فركب كما في الاول لا يجلس على وتدرج على جبل لا يحن وانما يسمى
 فيه دابة واوتاد والعرف معنا ولهذا لا يستعمل استعمال اللوم لا تخاذل باجات من
 وبائع السمك لا يسمى طرا الا ان يؤتى في بغيره لانه طم من وجه وفيه تشديد عليه وكذا الحكم
 في بيضه لانه اسم البيض عرفا في اول بيض الطير بما له قشر فلا يدخل فيه بيض السمك الابنية
 وكذا في الشراء ان حلف لا يستمر طرا او يضا فاستمر طم السمك او بيضه لا يحن لما بينا
 ولو اكل طم السمك او ضريره لا يأكل طرا احن لوجود صورة الدم ومغناه لانه فشا من الدم
 الا انه حرم اكل شرعا وهذا لا يطر حقيقة فربما دعاه الى اليقين حرمة الاتي لو حلف
 لا يستمر ثمرها لا يحن باطن وان كانت حراما لانها شراب حقيقة وذكر القاضي لا يحن
 وعليه الفتوى كافي وفي البحر هذا هو الحق باعتبار اللعنف وكذا في حلف لا يأكل
 طرا لو اكل كبد او كرت لا يحن هذه الاشياء من الدم والاختصاص باسم اخر لا للنقصان
 كالرأس والكراع قال صاحب المحيط يذاع عرف اهل الكوفة وفي عرفنا لا يحن فذا قال
 والحق رانه لا يحن بها اس بالكبدة والكروشي في عرفنا وفي الاختيار وغيره الكروشي والكبد
 والرية والفؤاد والرأس والكراع والاسعاد والطحال طم لانه تابع مع الدم ويزاع عرفهم

واما في البلاد التي لا يتباع مع اللحم فلا يثبت اعتبار المعروف في كل بلدة في كل زمان فيكون الاختلاف
اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة وبرهان وفي الفتح وعلى المفتحة ارفقت بما هو المعتاد في كل
مصر وقع فيه الحلف انتهى فاذا عرفت هذا فاعلم انما في طائفة رجل حلف ان لا يشرب السراب
ولم يشربها كانت اليمين على طهر قال في عرفنا يقع اليمين على كل مسكر محمول على عرف بلدة
وزمان لان في عرفنا لا يطلق الا على الطهر فينبغي ان لا يثبت في سرب غيره فالتجني في بعض المفتحة
في ديارنا افتوا بان في سرب المسكر فلم اطلع على سببه تامل فانه من زوال الاقدام كما
لو اكل اليه بعد ما حلف لا ياكل طافا لانه لا يثبت في نوع اخر وفي حلف لا ياكل شئ بقبه
لنجم البطن فلا يثبت عند الامام وهو قول مالك والسافعي في الاصح بتسمي الظهر وهو الذي
خالطه خلا فاتها فانه يثبت عندها بتسمي الظهر وهو لوجود خاصية التسمي والدروب بالنار
وله انه طهر حقيقة الا يري انه نفس من الدم ويستعمل استعماله ويحصل به قوة ولهذا يثبت بالكل
في اليمين على كل اللحم فلا يثبت ببيده في اليمين على سيج التسمي وذكر الطحاوي انه قول محمد ايضا
وقيل بهذا العربية فاما اسم بالفارسية لا يقع على تسمي الظهيرة كمال كما في الهداية وما في الكافي
من ان التسمي اربعة تسمي البطن وتسمي الظهر وتسمي تحت العظم وتسمي على ظاهر الامعاء والفتقوا
على انه يثبت لتسمي البطن والشدانة على الطول لا يثبت من نظر بل لا يثبت خلاف في عدم اطلاق
بما في العظم قال الامام السرخسي انما لم يقبل في تسمي العظم تسمي وكذا لا يثبت خلاف في اطلاق ما على
الامعاء لانه لا يثبت في تسميته شئ كما في الفتح ولو اكل اليه او طافا بعد ما حلف لا ياكل شئ
لا يثبت اتفاق عامر في اطلاقه لو حلف لا ياكل طافا حلت بالكل طام الام والعظم والبقر والطيور
مطبوخة كذا او شربا او قد يراى ذكره في الاصل فهذا من محمد اشارة الى انه لا يثبت بالية وهو
الظهر وعند الفقيه انه الميت يثبت وفي طائفة لو حلف ان لا ياكل طام البقر فاكل طام الحمار
او باعكس حلت والقياس انه يثبت وهذا صحيح من الاول قال سوادنا وينبغي ان لا يثبت في الفضل
بمبيدات الناس بغير قوتها بينها وهو كما لو حلف ان لا ياكل طام الساة فاكل طام المغز سوادنا
مصر يا او قرويا وعليه الفتوى وفي المنع حلف لا ياكل من هذا الحار يقع على كراهة ولو حلف
ان لا ياكل من هذا الحار يقع على صيده وانما يقع على طامه وفي حلف لا ياكل من هذه الحنطة
يتقيد بغيره فتقيد بغيره فتقيد بغيره فتقيد بغيره فتقيد بغيره فتقيد بغيره فتقيد بغيره فتقيد بغيره
فتقيد بغيره فتقيد بغيره فتقيد بغيره فتقيد بغيره فتقيد بغيره فتقيد بغيره فتقيد بغيره فتقيد بغيره

بالكلية على الصحيح ان كل الحنطة مجاز عرفا غير ما يثبت منها فيعرف اليه الا انه اذا اكلها فتقيد بغيره
لانه مستعمل في مقام حقيقة فصار كما اذا حلف لا يدخل دار فلان قد حلف حافيا او راكبا يثبت
وانما قل على الصحيح انما رواه الاصل انه لا يثبت عندهما اذا قمتها وله ان الكلام اذا اكله
حقيقة مستعمل فالتقيد بها اول من مجاز المتعارف فصار كما لو حلف لا ياكل من هذا الساة
فاكل لبنها لا يثبت هذا اذا لم يشربها وان نوى ان لا ياكل حبا حبا يثبت بالكلها حبا حبا ولا
يثبت بالكل خبرنا اتفاقا ولو اكل من زرع البر الحبوب عليه لم يثبت كما في الحنطة وفي حلف لا ياكل
من هذا الدقيق يثبت بالكل خبره فلو اكل عصيدة يثبت لانه قد توكل كذلك لانه اكل الدقيق يثبت
يكون عند العقلاء فيصرف اما هو معتاد بينهم كما في الحنطة والاخر او يذكر الخبر من الحسن ليس لغير
ما يتخذ منه بل كونه الاستعمال اوردته على سبيل التمثيل غاية ان صرح بالخبر لانه هو الاصل والغير
يخرج له بويده قوله متصلا به لا يثبت لانه عين الدقيق لانه عينه غير ما كول بخلاف
الحنطة فالعرف ما يتخذ منه لتعين المجاز اذا اكل من عين الحنطة كما مر في الصحيح اخره قول
بعض المتأخرين انه يثبت بالسف وبه قال السافعي ومالك لانه لو اكل الدقيق حقيقة والعرف
وان البقرة فاطيفة لا تسقط به وان عي الحنطة الدقيق بعينه لم يثبت بالكل الخبر لانه نوى حقيقة
كلامه وانما يقع على اعتاده اهل مصر اسي مصر الحلف الا عند السافعي ومالك اسي خبرنا
يثبت بالكلية خبر البر والسمير فاذا حلف لا ياكل خبرا حلت بالكل خبر البر والسمير بلاد بغداد
فلكوا بوضع بغداد في خبر السمير متلا لم يثبت بالكلية كما في الخبر فلا يثبت بغير القطايف لانه
لا يسي خبرا مطلقا او خبر الارز بالعراق لانه غير معتاد عندهم حتى لو كان في بلاد بغداد ذلك لكان
حلت ويثبت الجازي واليمن بخبر الرزلة لانهم يعتادونه الا اذا نواه فانه حلت به لانه يثبت
وفي البحر ودخل في الخبر الكماج ولا يثبت بالبريد وفي اطلاق حلف لا ياكل من هذا الخبر
فاكل بعد ما تفت يثبت ولا يثبت بالعصيدة والمصطاح ولا يثبت لوقته فشربه وغر الاما
في حيدة اكله اذ يرقه في حيدة ويطلق حتى يغير الخبر بالكلية وفي الظهيرة لو حلف لا ياكل
خبر فلاته فاطانة وهي التي تضرب الخبر في التوردة التي تجر وتسمي للضرب فان اكل
من خبر التي ضربت حلت والا فلا والسيوا يقع على اللحم لا على البازيخ او الجوز او البقر
لانه يراد به اللحم المستوي عند الاطلاق الا اذا نواه لانه في تشديد الحلف والبيان يقع على
ما يطلع من اللحم بالادوية الحتى اعتبار المعروف والقياس انه يثبت في اللحم وغيره مما هو مطبوخ

لكن الاخذ بالقياس مستند اذا المسهل من الدواد مطبوخ فيصرف ما هو متعارف وهو اللحم المطبوخ
 بالماز على مرقه مافيه من اجزاء اللحم ولانه يسمى طبخا عادة تامل الا اذا نوى غير ذلك وغلبت سماته
 الطبخ كيمون على السم فله طبخ عندنا وازرا بورك فهو طبخ والكل لا يسمن اذ زيت فليس طبخ
 ولو حلف لا يأكل طبخ فلا يطبخ هو واخر والكل طائف منه تحت ذلك كل جزء من سبب طبخا وكذا من
 من جزف فلا يجر فلا يجر واخر وكذا من رماه السزاه فلا فاستراه هو واخر وكذا لا يلبس من سبب فلا
 فليس هو واخر ولو قال من قدر طبخا فلا فاكل ما طبخا لم يحن ذلك كل جزء من القدر ليس بقدر
 ولو حلف لا يلبس ثوبا من ثمن فلا فلا بد ان يكون جميعه من ثمنها حتى لو كان فيه جزء من الف
 جزء من ثمن غير ما لم يحن كما في الاختيار والرأس على ما يباع في مصره اس في مصر الحالف وليس
 اس يدخل في الثاثير جميع ثمنه فحن بالكل رأس الغنم خاصه والمعمول عليه في زماننا العاده
 كما في اكثر المعبرات فعلى هذا ما في التبيين من ان الاصل اعتبار الحقيقة اللغوية لا يمكن
 العلم بها والا فالعرف مردود ولا الاعتبار انما هو العرف وتقدم ان الفتوى على انه لا يحن
 بالكل طم الظنير والاذى وفي البحر ولو كان هذا الاصل المذكور منظور اليه لما تجاسر احد على خلافه
 في الفروع وما ذكرناه اندفع ما ذكره الاسبجاني من انه في الاكل يقع على الكرا اذ الكرا ليس رأسا
 وفي السواء يقع على رأس البقر والغنم عنده وعندنا على الغنم خاصه ولا يقع على رأس الابل
 اجزاء الثمن ويقع الغنم على النفاق والبطيخ والتمسك والتمن والطوخ والسفرجل والابخر
 والكمثرى والجوز والموز والفسق والغباب لا الغنم والرتب والرمه الاباليه عند الامام
 وعندنا وهو قول الاثني التلاني يقع على الغنم والرتب والرمه ايضا اس كما يقع على
 التلاني المذكورة ولا يقع على القنار والخنار اتفاقا لانها من البقول وكذا الباقا والسم
 وجزوف القنار لا يلبس منها كالذبيب والتمر وجب الرماه ليس بفاكهة وفي الحيط
 ان يلبس من الثمار فاكهة الا البطيخ واليه مال سمس التلاني وذكر في الكشف الكبير في هذا اختلاف
 عصر وزمان والامام افق بحسب عرفه وتغيره في زمانا وفي عرفنا ينبغي ان يحن بالاتفاق
 وفي الفتوى في الفتوى عن قولها وفي الحيط البقرة في جميع ذلك العرف فاما كل
 على سبب التمسك عادة وبعد فاكهة في العرف يدخل تحت البعير وما لا فلا ويعطى الادم
 على ما يلبس به اسما على بناء الجاهل انما يتسلط به الجوز وذلك بالمابع وفي غيره كاطر
 والزيت واللبن والعسل واللبس وكذا الخ فانه وكذا لا يؤكل وحده عادة ولكن يتركب

في الغنم فيحصل الاختلاف في الجزر لا اللحم والبيض والجبن الاباليه عند الامام وهو الظاهر من قول اب
 يوسف لانها تقدر بالكل وما كان افراده بالكل ليس بادم وان كل مع الجزر وعند محمد وهو
 قول الاثني التلاني هي اس اللحم والبيض والجبن ادم ايضا اس كاطر والزيت واللبن والملح
 وهو رواية عن ابى يوسف وبه اخذ ابو الليث وعليه الفتوى لا يبا بالعرف كما في البحر والسنن
 فعلى هذا الوقف لعل اول ما ذكره الغنم والبيض ليس بادم في الصحيحين بالاتفاق كما ذكره شمس
 الاثني السرخسي وفي الفتاوى هو الصحيح وقال بعض مشايخي انه على هذا الاختلاف وفي الحيط قال محمد
 التمر والجوز ليس بادم لانه يفرد بالكل في الغالب وكذا الغنم والبطيخ والبقر لانه لا يؤكل تبعا
 للجزر بل يؤكل وحده غالبا وكذا سائر الفواكه حتى لو كان في موضع يؤكل تبعا للجزر غالبا يكون
 اذما عنده اعتبار للعرف وهو الاصل في هذا الباب والغذاء والاولى التفتي لا الغذاء
 حقيقة بالفتح والاداسم ما يؤكل في الوقت الخاص لا الكرا اس المأكول الذي يقصد به التسبب عادة
 فلو اكل لقمه او لقمين لم يحن حتى يزيد على نصف التسبب قال بعض الافاضل هذا في الغذاء
 والعتاء واما السجور يحن بالكل لقمه او لقمين وكذا لو شرب المصير اللبن فيما بين طلوع
 الفجر والزوال فلو حلف لا يقدر فاكل فيما بينهما حن ولو اكل قبله او بعده لا وجنس المأكول
 ما يأكله اهل بلده فلو حلف لا يتخذ فترب اللبن وحصل به التسبب لا يحن ان كان مصرها ويحن
 ان بدويا وقال اكثر في لو اكل تمر او ازرا او غيره حتى تسبب لا يحن ولا يكون عذرا حتى يأكل
 الجزر وكذا ان كل طما يغير جزر اعتبارا للعرف كما في الاختيار والعتاء والاولى التسبب لا العتاء
 بالفتح والاداسم المأكول في هذا الوقت كما تقدم في الغذاء الاكل فيما بين الزوال ونصف الليل فلو
 حلف لا يقدر يرايه هذا وقال الاسبجاني في هذا عرفهم واما في عرفنا فوقت العتاء بعد صلاة
 العصر وفي البحر هذا هو الواقع في عرف ديارنا لانهم يسمون ما يؤكل بعد الزوال وسطاينة والسجور
 الاول السجور عامر وهو الاكل فيما بين نصف الليل وطلوع الفجر فلو حلف لا يتجر يرايه
 هذا والتصحيح من طلوع الشمس الى ارتفاع الفجر وفي ان اكلت او شربت او لبست او كلمت او
 تزوجت او خرجت فقبضت حرمتا ولم يذكر مفعوله ونوى امرامعنا به قال نويت الجزر
 او اللحم او نحوه مثلا لا يصدق اصلا لا قضاء ولا ديانة لان النية انما يصح في المفعول لا في الجزر
 وما يضاف به غير مذكور تنقيصا والمقتضى للمعوم له فلفت نية التخصيص تحت كل تسلي الجزر
 او شرب او لبس او غيره وعندها لا يصدق ديانة لا للمقتضى عموما عنده وهو رواية

عن ابي يوسف وبه اذ اضاف وفي الفتح كلام فليطالع ولو زاد طعاما في ان اكلت او شربا
 في ان شربت وكفه صدق ديانة لا قضاء لانه كفرة في جز الشرط فتتم كما يتم في النفي لكنه خلاف
 الظاهر فلا يصدق القاضي وعلى هذا ان اغتسل ولو في تخصيص الفاعل او المكان او السبب
 ذكره لا يصدق وفي الفتح لو حلف لا يتزوج امرأة ولو في كونه لا يصدق لانه تخصيص للصفة ولو في
 حصة او عينية صح فيما بينه وبين الله تعالى لانه تخصيص للجنس وفي حلف لا يشرب من دجلة
 لا يثبت بشره منها باناء ما لم يكره الا اذا نوى الاغتراف صدق ديانة والكره تناول الماء من موضع
 بعينه لا بالكف والانا ولو مد عنقه نحوه وشرب بعينه حلت وهذا خلافها فانه يثبت
 بشره منها باناء عندها وهو قول الائمة الثلاثة لانه المتعارف يقال شرب اهل بغداد من دجلة
 والمراد الشرب بشئ كان وله ان حقيقة الشرب من دجلة بالكره وهي مستقلة حقيقة فمنعت
 المصير الى الجواز وان كان متعارفا وهذا بناء على ان الكلام اذا كان له حقيقة مستقلة ويجوز ان
 فالعمل بالحقيقة او لا عنده وعند العمل بجموع الجواز اعم في الجحيم والجنس هذه المسائل اصل
 حسن وهو انه متى عقد يمين على شئ ليس له حقيقة مستقلة وله جواز متعارف فعنده كل الحقيقة
 وعند العمل عليها لا يطرق اطلع بين الحقيقة والجواز ولكن يجازيهم افرادها وهو الاصح وان
 في لا يشرب من ماء دجلة حلت بالانا اتفاق الائمة يمين عقدت على الماء دونه النهر وفيه اشارة
 الى انه اذا شرب من فوق رأسه من الماء حلت ولا انه لو حلف على نهر بعينه فشرب من نهر اخر
 كرع او انما لم يثبت ولو حلف من ماء هذا النهر فشرب من نهر اخر منه حلت وفيه اشارة
 ولو حلف لا يشرب ماء فراتا او من ماء فرات يثبت بكل ماء عذب في أي موضع كان وكذا في
 الجب والبر اس حلف لا يشرب من هذا الجب او من هذه البر يثبت بشره بالانا اجماعا لانه
 لا يثبت فيه الكرم فتبين الجواز وان كان يمكن الكرم فعلى الخلاف ولو حلف فشرب بالكره فيما
 لا يثبت الكرم لا يثبت في الحقيقة والجواز لا يثبت في الاختيار وهذا البر واما الجب كان مكانا
 يمكن الشرب منه لا يثبت الا بالكره عنده كما في الانا وفي الانا بعينه اس حلف لا يشرب من هذا
 الانا فهو على الشرب بعينه لانه المتعارف فيه وامكان البر وجه الصدق عند الطرفين شرط صحة
 انعقاد الحلف المطلق المقيد سواء كان قسما او غيره خلا قال ابي يوسف قال يمين عقد
 فلا بد من محل ومحمد عنده خبر في المستقبل سواء كان اطالفا قادرا عليه او لا كنية من السماء
 وعند العمل اليمين منه فيه رجاء الصدق لانه محل الشئ ما يكون قابلا للحكم وحكم اليمين البر ولا ينفق

ان اوابل

ان اوان الكتاب او ما به الاصل فمن حلف بالله ليشرب من ماء الكوز اليوم وان اشربه اليوم فبغير
 حرمته ولا ما فيه سواء علم به او لا كما في اكثر الكتب ويؤيده اطلاقه لكن الاستنباط فيه
 بعدم علمه بالاماء فيه اما اذا علم بالاماء فيه يثبت بالاتفاق لتحقيق العدم او قد كان فيه
 وقبب او شرب غيره او مات قبل مضيه اس من اليوم لا يثبت عند الطرفين لانه اذا لم يكن
 في الكوز ماء فالبر غير ممكن سواء ذكر اليوم او لا وان كان فيه ماء فان ذكر اليوم فالبر انما يجب
 عليه في الجزء الاخير من اليوم فاذا صب لم يكن البر مقصورا فلا تنقذ اليمين خلا قال ابي يوسف
 عن ابي يوسف في صورتين لانه انقضت لكنه يعجز في الاول ولم تخل في الثانية بالهلاك
 وقال الشافعي ومالك لو حلف بكذا حلف لا يثبت وكذا اس على هذا الخلاف ان اطلق
 اليمين ولم يهل اليوم ولا ما فيه الا ان كان فيه ماء فصب فانه يثبت بالاتفاق اما عنده
 وظاهر واما عندهما فلا البر يجب عليه في فراغ من اليمين لكن موسعا بشرط ان لا يوضو
 في مدة عمره والبر مقصور عند الفراغ فانقضت اليمين الا ان ابا يوسف يقول ان الحلف
 في المطلق في الحال وفي الموقت بعد مضي الوقت ومن فروع هذه المسئلة ما ذكره الترمذي
 وهو ما لو قال ان لم تهني مهرك اليوم فانت طالق وقال ابو ابي ذؤيب مهرك لزوجك
 فامك طالق فاطيلة في عدم ختمها او تستمر منه بهر ما ملقوا وتقبضه فاذا مضى اليوم لم يثبت
 الاب لانها لم تهرب ولم يثبت الزوج لانها لم يثبت غم الهبة عند الغروب لان المهر سقط عند الزوج
 بالبيع وفي حلف لم يصدق او ليمين السماء او ليطيرن في الهواء او ليقبلن هذا الحجر ذبيبا
 او ليقبلن زيدا حال كونه اطالفا عالما بموته اس موت زيد انقضت اليمين لا مكانه ان يخلق
 الله تعالى هذه الافعال في حقه كما في حق بعض الاولياء وقال زفر والشافعي لا تنقذ
 لانه مستحيل عادة فليست مستحقة حقيقة وحلت للحال للبحر الثابت عادة بخلاف مستلوك
 لانه لم يتصور البر بخلق الله تعالى الخوف من الخوف عليه كما في القهستان وغيره وفيه
 حلت من وجهين تامر وهذا اذا كانت اليمين مطلقة واما اذا كانت موقفة لا يثبت حتى مضى
 ذلك الوقت وقال زفر يثبت للحال قال الزبيدي هذا القول لا يستقيم منه لانه يمنع الانقضاء
 وعلى هذا ما ذكره انفا الا اذا حصل على الزمرواية اخرى انتهى لكن يمكن التوجيه بوجه اخر وهو ان
 جوابه في الموقت خلاف الجواب في المطلق تأمل فريد بالفعل لانه لو حلف على الترك بانه
 قال ان تركت تسالما فبغير حرمته لم ينقذ لانه تركه لا يتصور في غير المقدور كما في البحر

وان لم يعلم بموته اى موت زيد فلا يحث عند هذا اذ يحث على القتل المتعارف وهو متبع بخلاف ما
 اذا علم فانه حبر اذ قتل بعد احياء الله تعالى وهو ممكن خلافا لابي يوسف لان الحكماء البر ليس لها
 لان عقاد اليقين عنده وفي حلفه لا يتكلم بقراءة القرآن او بسبح او بذكر الله لا يحث سواء كان في الصلوة
 او خارجها هو الحث راختر خواهر زاده انه لا يسمى تكليما عرفا وترعا وعند ان فحى حث وهو القبح
 لانه كلام حقيقة كما في اكل الكذب وجعل صاحب الكلام قول السامع كقول خواهر زاده واختار
 صاحب الهداية انه اذا قرأ في الصلوة لا يحث وفي خارجها يحث وهو ظاهر المذهب وفي الكفاية
 قال الفقيه ابو الليث ان عقد يمينه بالفارسية لا يحث بالقراءة والتسبيح والصلوة ايضا
 للعرف فانه يسمى قارئاً سبياً وعلمه الفتوى وفي البحر المحنى للفتوى ان اليمين ان كانت بالعربية
 لم يحث بالقراءة في الصلوة وكحث بالقراءة خارجها وان كانت بالفارسية لا يحث مطلقا وفي الفتوى
 ان قول خواهر زاده حث للفتوى من غير تفصيل بين عقد اليمين بالعربية او بالفارسية وفي المنهاج
 فتدقق الفتوى والاختيار لظاهر المذهب او لا انتهى لكن الاولوية غير ظاهرة لما ذكره من الاماكن
 على العرف المناظر وما علمت من اكل التبييض ونقل عن تهذيب الفلكاني انه لا يحث بقراءة الكتب
 خارجها وباطن وفي عرفنا مل وفي حلفه لا يحث فكل من حث بسم الله وهو ادا حال الحلف
 عليه لم حث ان الاقطة وهو رواية المبسوط وعليه مشايخي وهو الحث في الحقة وهو الصحيح
 لانه اذا لم يثبت كما اذا اداه من بعيد وهو يحث لا يسمع صوته وقيل حث مطلقا سواء ايقظ
 او لم يوقظ لانه قد حذر ووصل لا سمع لانه لم يفهم لنومه كي اذا اداه وهو يسمع لكنه لم يفهم لقوله
 واليه مال القدوري ومحمد الامام الرضوي وفي الزهري لا يحث حتى يكمل بسلامه شيئا فبعد اليمين
 منقطع عنها لا يستعملها فلو قال موصلا الى كذا فكذلك فاذ به او اخبري او تنها مستفلا كحث
 لانه يكون من تمام الكلام الاول فلا يكون مراد باليمين ولو كتب اليه كتابا او ارسل اليه رسولا
 لا يحث كما في السنن ولو تكلم بغيره بعد ما حلف لا يكمل وقصد اتمامه لا يحث لانه لم يكمل
 حقيقة ولو سلم على تامة هو فيهم حث في السلام كلام للجميع وان نواهم دونه لا يحث وديانة
 لعدم القصد ولا يصدق قضاؤه الظاهر ان الجماع والنية لا يطلع عليها الحكم كما في الاختار
 وفيه في رواية في الاختار ولو كان الحث على ما قسمه والخوف عليه
 حلفه لا يحث باستيقين ولو كان الحلف هو ان يقرأ فذلك وعنه حث لانه يقرأ في رجا
 عن صلوة الامام سبلا خلافا لها ولو سبح في الصلوة او فتح عليه لم يحث وخارجها يحث

ولو وقع

ولو وقع الباب فقال من القارع يحث قال ابو الليث ان قال بالفارسية كحث لا يحث لانه ليس
 بخطاب وان قال كي تو يحث لانه خطاب له وهو الحث وروى البيهقي لو قال بغيره ان ابتداء الحث
 بالكلام فبعد حث فالتقي قسم كل منهما على صاحبه لا يحث لانه لم يوجد منه كلام بصفة البداية
 وهو الحث على حث وسقط اليقين عن الحالف لان كل كلام يوجد من طلف بعد ذلك يكون
 بعد وجود الكلام من الحث على حث فانه شرط حثه ان يكون قبله وعلى هذا الوجه كل
 واحد منهما حالف لان لا يكمل صاحبه والمسئلة على حالها لا يحث كل منهما ابد الما ذكرنا ولو قال
 لا امراتك اكلمتك بعد هذا قبل ان يتكلم فامر ابي طالق فقالت اكلمتك قبل ان تكلمني
 فجميع الملك حرمتم الزوج كلمها بعد ذلك لا يحث ولو قل لا اعلمه الا بانه قادر له ولم يعلم
 الماذون اذ حث فكل من حث عند الطرفين اذ الاذن هو الاعلام خلافا لابي يوسف فانه قال
 لا يحث طمحو الاذن برون العلم به وقال نصير الاذن قد وجد برون العلم بالاجماع
 واما الخلاف في الامر كما في القهستان وفي حلفه لا يكمل شهرا فهو من حث حلف لانه لو
 لم يذكر الشهر يتأيد باليمين فذكر الشهر لا يخرج ما رواه فبقى ما يلي يمينه داخل بدلالة حاله بخلاف
 لا اعتكف اول اصوم من شهرا فان التعيين اليه بخلاف ما اذا قال تركت الصوم شهرا فانه يتأيد
 من حث حلف لانه تركه مطلقا يتأيد لانه لا بد فذكر الوقت لا يخرج ما رواه فهو كقول من ترك
 كلامه شهرا وان لم اسكنه شهرا كما في المنهاج وفي حلفه يوم اكلمه مطلق الوقت لانه اليوم اذ اقر
 بفعله لا يمتد يرا به مطلق الوقت والكلام لا يمتد كما في الطلاق وتصح يمينه النهار فقط
 بالاجماع وديانة وقضا لا رادة الحقيقة وغرابي يوسف انه لا يصدق قضا لانه خلاف
 المشهور وفي حلفه ليلة اكلمه يقع على الليل فحث في مطلق الوقت لانه المستحرف وفي حلفه
 اكلمت اى فلانا الا ان يقدم زيدا وقال ان كلمت حتى يقدم زيدا وقال ان كلمت الا ان ياذر
 زيدا وقال ان كلمت حتى ياذر زيد فبعد حث فكل من حث قبل ذلك اى قبل قدومه او اذ حث
 اى عتق في الوجه كلها بقاء اليمين ولو كمل بعد القدوم او الاذن لانها اليمين ونزمت
 زيد سقط الحلف عند الطرفين لان اتفاق تصور البر وهو شرط الاتفاق عند هذا خلافا لابي
 لما تقدم كما لو قال بغيره والله لا اكلمك حتى ياذر فلانا او قال بغيره والله لا افرقك
 حتى تقضي حقي فحث فكل من قبل الاذن او بر من الدين فاليمين ساوقة في قولها خلافا
 وعلى هذا الوجه ليقول فانه الطالب فيجب ان يعلم ان كلمته بازال وما دام وما كان غايته

متن اليمين بها فاذا حلف لا يفعل كذا مادام بجاري خرج من يمينه بغير اوج فلو عاد بعده وفعل
لا يجت وفي حلفه لا يا فلان طعام فلا ولا يرضى داره ولا يلبس ثوبه ولا يركب دابة او لا
يملك عبده ان عين الطعام والدار والثوب والدابة والعبد به قال طعاما زيدا مثلاً وقال
ملكه عندها وفعل طائف واحدا من هذه الافعال بعد ذلك لا يجت عند السنين خلافاً لما في العبد
والدار قال في الكاف وغيره في هذه المسئلة وعند محمد بن كيث لا يجمع بين الاشارة والاضافة
وكلاهما منهي للتعريف الا ان الاشارة ابلغ في التعريف لانها تقطع تركه الا بغير والاضافة
لا تقطع فاجرت الاشارة ولغت الاضافة والمشار الى قائم فيمن ولها اليمين عقدت
عن عين مضاف الى فلا اضافة ملك فلا يتبع اليمين بعد زوال الملك كذا لم يشر بهذا
لان هذه اليمين لا يقصد بغيرها لادواتها بل لادنى من ملاكها واليمين تقيد بمقتضى طائف مضار
كانه قال مادام فلا نظر الى مقصوده انتهى فاذا عرفت هذا فاعلم ان خلاف محمد ليس في العبد
والدار فقط بل في جميع الاشياء المذكورة من الطعام وغيره وتخصيصه بالعبد في الكاف
وغيره والصواب تركه متبع وفي المجردة من الاشياء المذكورة بالاشياء فلا طعاما اخر او دارا
اخرى او ثوباً اخر او دابة اخرى او عبداً اخر ففعل طائف واحداً من هذه الافعال لا يجت اتفاقاً
لوقوع اليمين على المشار اليه وان لم يعين طائف اس اضاف الى فلا ولم يعين الطعام
والدار والثوب والدابة والعبد بل اطلق به قال طعاما زيدا مثلاً لا يجت لو فعل واحد من هذه
الافعال المذكورة بعد الزوال اس بعد زوال الاضافة لانه عقد بمبني على فعل واقع في محل
مضاف الى فلا ولم يوجد فلا يجت ويجت بالمجرد اى بالفعل المجرد لوجود الشرط وهو نسبة
والاضافة الى فلا وعدم الاشارة وفي الكاف وعمر بن يوسف انه لا يجت في المجردة ملكاً
في الدار الا ان كانت لا يستحدث فيها عادة فهو اخر ما يباع واول ما يشتري فقصبت اليمين
المضاف اليها بالقائمة في ملكه في وقت الحلف وعند رواية تقييد اليمين في الجميع بالعالم
في ملكه وقت الحلف وفي حلفه لا يتكلم امرته او صديقه يجت في المعين به قال لا يتكلم امرته
به او صديقه هذا بعد الابانة للزوجة والمعاداة للصديق اجماعاً لان امره بغيره ولم يظهر
المراد من معنى في المضاف اليه فلفظ وصف الاضافة وتعلقت اليمين بالذات وفي غيره
اس غير المعين به قال لا يتكلم امرته فلا او صديق فلا لا يجت لان مجرد اليمين في امره بغيره
محمول على ان نسبة اليمين اليه بالتسمية باسمه بل على ذلك فلا يجت بعد زوال الاضافة بالشك

الاية محمد بن الحنفية والاضافة للتعريف فصار كالمشار اليه فيمن عنده ويجت بالمجرد
وفي الاختيار وغيره ولو لم يكن امرته ولا صديق فاستحدثت ثم حلف فلا يجت هذا اذا لم يكن له بنت
واما اذا لم يكن له بنت ولا صديق فاستحدثت ثم حلف فلا يجت هذا اذا لم يكن له بنت
فلا يجت كذا الامتناع لذاته لا للطبيسة فكانت الاضافة للتعريف فتعلقت اليمين بالمعروف
ولهذا لو كلف المتستر لا يجت حلف لا يتكلم امرته او صديق او امرته او امرته او امرته او امرته
ولا يئنه له فهو يقع على سنة اشهر من الجين له وساعة ولا ربعين سنة وعند مالك سنة فحل
على الوسط وهو سنة اشهر وعند الشافعي ساعة وعند مالك سنة ومعها اس مع اليه ما نوى
من الزنا البسر والهدية والوسط لانه حقيقة كلامه وان قال لا اكلم الدهر او لا ابد معرفين باللام
فهو على التعريف يراو به مادام صيا بالاجماع ولو قال دهر امك فقد توقف الامام وعند محمد
كالزنا وبه قالت الائمة الثلاثة وفي الاختلاف في المنكر على الصحيح واعلم ان ما توقف فيه اربع
مسائل الدهر والطعن المشكوك وقت الخلاء ومحل اطفال المستكين في الآخرة وفي البحر قد توقف
في اربع عشرة مسئلة وفي هذا التوقف الصحيح كماله ودوره وفيه تمهيد لكل احد ان لا يستكف
من التوقف فيما لا وقوف له عليه والمجازفة افتراء على الله بحرم الحلال ومنه كما في اطلاق
ولو قال لا اكلم اياً ما او شهراً او سنين فعلى من لم يصرّف بالاجماع وهو رواية الجاهل
الكبير وهو الاصح لانها اقل الطبع وعمر الامام وفي عشرة وفي النذر حلف لا يتكلم عبداً او
لا يركب دابة او لا يلبس ثياباً ففعل كذا منها حث ان كان له اكثر من ذلك والاول لو كانت
على زوجاته او اصدقائه او اطوانه لا يجت ما لم يتكلم الكل وان عرف اى قال لا اكلم الايام
او السهور او السنين فعلى عشرة كما في اكثره لانه جمع معروف فيصرف الا اوقع ما يذكر من الجمع
وهو عشرة عند الامام وهو الصحيح قال لا يقع على جمعة اى على سبعة في الايام وسنة في السهور
والعمر في السنين وقيل لو كانت اليمين بالفارسية فالايام سبعة بالاتفاق ورأس الشهر
وغرة الشهر ليلة الاول مع اليوم وسليح الشهر اليوم التاسع والعشرون واول الشهر من اليوم
الاول الى السادس عشر واخر السهور من الاخر الا اذا كان التسعة وعشرين فاوله الوقت
الزوال من خامس عشر وما بعده اخر الشهر واول اليوم الى ما قبل الزوال ويحكم المعروف في فصول
السنة على ما روى عن محمد بن كمال في القهر في باب **اليمين في الطلاق والعتاق** الاصل في هذا الباب
ان الولد الميت في لده حق غيره لانه حق لغيره والاول اسم لغيره سابق والاخر لغيره دلاصق

والاوسط لفرد بين فردين متساويين وان التوفيق بين القنف بالاولية لا يقف بالآخرية في
بينهما وان القنف الفرد بالاولية لا ينافى بالآخرية لان الغنى الثاني غير الاول قال رجل
لامرأة او قال لامرأة اولدت فانت كذا اس طلق او حرة تحت باليت اس طلق المرأة وتمت
البارية لو لم يمت لوجود الشرط وهو ولادة الولد الا ان يقال ولدت ولد اياها وولدت اياها
ولو قال لامرأة اذا ولدت ولدا فهو اس الولد حر فولدت ولدا اياها ثم ولدا اياها عتق الولد اياها
عند الامام خلافا لها اس فلا يفتق واحد منهما الا اليقين ان كانت لوجود الشرط وهو ولادة الولد
الميت لا اجزاء الميت ليس كالحرة وله الشرط ولادة اياها وصفه بالبرية ومن ضروراتها
اطيوة ضرار كقولها اذا ولدت ولدا اياها فهو حر بخلاف حرية الام والطلاق لانه لم يقيد بالبرية
فان فرق في اول عبد ملكه فهو حر فملك عبد عتق لتحقق الاولية فانه اسم لفرد سابق وقدر
ولو ملك عبد بين ثم اخر لا يفتق واحد منهم لعدم التفرد والسبق ولو زاد الخالف في كلام السابق
وحده عتق الاخر اى الثالث لانه اول عبد ملكه وحده فبشره بوحدة لانه لو قال واحد لا يفتق
الثالث لا احتمال ان يكون قوله واحدا حال من العبد او المالك فلا يفتق بالثالث الا اذا غلبت الوحدة
وتماه في الشين فليطالع ومراده من زيادة وحده انه زاد وصفا للاول سواء كان واحدا او لا
فتنظر ما لو قال اول عبد اشتراه بالدينار فهو حر فاشتري عبدا بالدينار او بالعوض ثم اشتري بالدينار
فانه يفتق وكذا لو قال اول عبد اشتراه اسود فهو حر فاشتري عبدا بغيره ثم اسود فانه يفتق ولو قال
اول عبد ملكه فهو حر فملك عبدا ونصف عبد عتق الحاكم وتماه في البحر فليراجع ولو قال اخر
عبد ملكه فهو حر فاشترى المالك عبد ملكه واحد لا يفتق هذا العبد او الاخر اسم لفرد لا يفتق
ولو مات بعد ملك عبد بين متفرقين عتق الاخر لا ينافى بالآخرية لانه سابقا وبذلك الحكم
ظاهر وانما ذكره ليعلم عليه قوله من اى حين ملكه وهو وقت الشراء من كماله عند الامام لا يفتق
يوم الشراء اذ لو كان الشراء في مرض موته يكون العتق من الثلث بخلاف فلهذا الوقيد بالقبض
بكذا او لا وعندنا وهو قول النائمة الثلاثة يفتق عند موته بلا خلاف من الثلث اى من ثلث
ماله على كل حال لتحقيق الاخرية وعلى هذا الخلاف اذا قال اشترى امرأة اتزوجهها فهي طالق ثلث
يقع من تزوجهها فلا تراث كعند الامام فلا يغير فارالانه كما يفتق في هذا اليوم ونقطة عدة الطلاق
بما صدق لانه كما حيا ولها مهر ونصف مهر ان كانت مدخولا بها مهر بالدخول شبهة ونصف
مهر بالطلاق قبل الدخول خلافا لها اى وعندنا يقع عند الموت فيغير فاراوترت ولها مهر

واحد ويعتد مع احد او عند ابا يوسف عدة الفراق ثلاث حبض وعند محمد عدة الوفاة لست
لتسكن فيها ثلث حبض كما في مسبوط صدر الاسلام وفي كل عبد يسترى بكذا فهو حر فبشره
ثلاثة متفرقة عتق الاول لانه البشارة اسم يتر بغير بشرة الوجه وليست بكونه سارا في العرف
وبذا انما تحقق من الاول وان بشرة وجهه مع عتق البشارة كحقيقة من السكون قال الله تعالى
فبشره بغلام حليم ولو قال من اخبرني مكان البشارة عتق في الوجهين اى في التفريق والجمع
لان خبره وان كانا عندهما لم يفتق لانه ليس شرط ان يكون صدق كالبشارة بخلاف من اخبرني اذ كانا
قدم فكذا الجزء واحد كذا فانه يفتق لانه يطبق على الكذب والصدق ولا فرق في البشارة
بين البار وغيره بخلاف الخبر كما في البحر ولو ارسل اليه العبد عتق في البشارة والخبر لا الكثرة
والمراسلة تسمى بشارة وبذلك الخلاف الحديث حيث لا يفتق الا بالبشارة ولو ارسل اليه العبد
عبد اخر بشارة فانه انما انما امره عتق والا فالرسول ولو نوى كفارة بشارة ابيه او غيره
من ذى رحم تقيده بالاب اتفاقا وعلى هذا القول لستره كل قريب محرم الكفاة او لا تدرى سقطت
اس الكفارة عندنا وعند زفر والنائمة الثلاثة لا يجوز عنها وهو قول الامام اولا والاصل
في هذا البينة ان كانت عدة العتق والاحال ان رفق المصنف كما مر في النكفر والافلا وان
القرابة عندنا هي عدة العتق والمالك شرط وعندنا الامر على العكس لانه الشارع جعل لستره القرب
اعتقا فاذ اشترى اياه بنية الكفارة كانت البينة مقارنة لعدة العتق فيعتق عنها لا اى
لا تسقط الكفارة بشراة استولدها بالنكاح اى لو قال لامة الفيرقه استولد بها بالنكاح ان
الستر يترك فانت حرة عن كفارة يمينه ثم استراها فانه يفتق لوجود الشرط ولا تجزئ عن الكفارة
لان حريته استنفذ بالاستيلاء فلا تصاف اليه من كل وجه لانه الرق فيها ناقص كى
في اكره المقبرات فعلى هذا ان عبارة لا يخلو عن النكاح ولقد احسن صاحب التفسير حيث قال
ولا بشره استولده بنكاح عتق عتقها عن كفارة بستره اى ما لم او بشراة عبد حلف ببقائه اى قال
ان الشريت هذا العبد فهو حر فشره بنية الكفارة لا تسقط الكفارة لانه الشرط في البينة بعدة
العتق وهو اليقين واما الشراء فشره لا يقال قد ذكر في اصول الفقه ان التعليق عندنا بمنع العلية
فاذا وجد الشرط لم يغير المعلق عتق ح فيكون البينة مقارنة لعدة العتق لانا نقول قد ذكر في اصول
ايضا في المقبر مقارنة البينة لذات العلة لا لوصف العلية ولذلك شرطوا الالبية حال التعليق
لا حاله وجود الشرط انما هو زمان حدوث العلية واللازم من منع التعليق العلية قبل وجود الشرط

مقارنة البينة للعلية لا مقارنتها لذات العلة كما في الاصلاح الا ان قال ان الشريعة كانت
 حرة كقارني حيث يجزيه عنها لا خيرية متحققة بجهة اخرى وقد قارنت البينة البين وهو العلة
 وانت خير اقولهم البين علة العلق اطلاق الكل وارادة اجزاء العلة هي اجزاء البين
 حرة لا جميع البين من الشرط واجزاءه في البحر بيني انه لو ذهب به فربيه او تسرق به او اوصى به
 او جعل مهرها فنون يكون عكس كقارنته عند قبوله فانه يجوز له ان يصادف العلة الاختيارية
 بخلاف الارث لانه حرم ولم اراه منقولاً صريحاً وكلامهم بغيره دلالة انتهى لكن المص على في
 الفسخ والبيان فليطالع ذكر هذا المسائل في هذا المكان المناسب لها في الكفارة مع انه ذكرتم
 بعضها تأمل وفي ان تسرى آمة التسرى هو ان يوثقها بيا وكيفية اي كيفية من اطروح
 والانتشار وشرطه في اجماع الكبر شرفاً وان كان يجامها بغيره عند مع هذه التث
 بشرط طلب الولد حتى لو وطئها وعزل عنها لا يكون تسرياً عنده خلافاً لهما كما في الاصلاح فهي
 صرة ان تسرى من في ملكه وقت اخلط عتقت لان البين العتقت في حقها لمصادفها الملك
 وان تسرى في ملكها بعده اي بعد اخلط لا يعق وفيه اسارة لان لو علق عتقت غير بالطلاق
 بالتسرى بها بحيث ذكره صاحب الجوامع الجفظة وقال زفر يعق في الوجهين لان ذكر التسرى
 ذكر الملك لان التسرى لا يقع الا في الملك قلنا الملك يصير كورا ضرورة التسرى فيقدر بقدره
 ولا يظفر في حق امرية وهو اجزاء لان التاب بالضرورة يتقدر بقدرها وفي كل ملك باحر
 علق عبده وامهات اولاده ومدر بروه لانه بملكهم رقة وبدا لا يعق مكاتبه ولا المملوك
 المتسرى بقصور ملكه الا ان نواهم لا فيه تغليظا على نفسه وكذا عبدة التاجر مطلقا عليه ابو
 وعنه محمد عتقوا مطلقا وعند الامام ان لم يكن عليه دين عتقوا اذ نواهم والا فلا وان كان عليه
 دين لم يعتقوا وان نواهم كما في اكر المعقبات وهذا كما في الطي من لانه لا يدرى العبد المهر
 وما ذوق في التجارة سبق فلم في البحر تدبر وفي هذه طالق او يذره وهذه طلقت الاخرة وغير
 في الاولين لان اوليات اعدا كورين وقد اخلها بين الاولين ثم عتقت الثانية على المظنفة
 لا عتقت لان في الملك فيجب تحريمه في قال احد في طالق وفيه وكذا العلق اي لو قال
 يا امرؤ هذا علق الاية ولا يخار في الاولين كما بينا والاقرار به قال الفقيه في الف درهم
 او غدا وفداً فانه مسمية للاخرة ومسمية للاولين يجعلها ليهما قالوا وعليه الفتوى
 فانه اذا في موضع التثبيت واما في موضع النفي فينبه وفيه اذا لم يذكر المتاني خبر متى لو ذكر به قال

بذه طالق وبذه منكر لا تطلق بل تجزئ بين الايجاب الاول وان في في السني
 في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك بحيث بالمباشرة دون التوكيل اذ كان من بينا بشر ينف
 في البيع والشراء والاجارة والسبق والصلح عن مال والقسمة والخصومة اي جواب الدعوى
 سواء كان اقراراً او انكاراً او في ملقة بالبيع وضرب الولد حتى لو حلف لا يبيع ثم وكل غيره فبانه
 لا يثبت وكذا الحكم في الشراء وغيره لان العقود وجب من العاقد حتى كانت الحقوق عليه ولهذا لو كان
 العاقد هو الخالف ثبت في يمينه فلم يوجد ما هو الشرط وهو العقد من الام وانما التاب له حكم
 العقد الا ان يوثق غير ذلك وفيه ما باذالك من باشر بنفسه لان الخالف اذ كان اساطير
 كالمير والقاضي وغيرهما لا يباشر بنفسه حيث بالام ايضاً كما بالمباشرة بنفسه لانه يمنع نفسه عما
 يعقاده وان كان يباشره ويمضى من اخرى اعتبر الغالب كما في البحر وغيره وهذا علم ان المص
 اطلق في محل التقييد واطلق ايضاً في الصلح عن مال وهو مقيد بما يكون غير اقراراً او المص عن انكار
 فهو خذ البين في حق ادعى عليه فيكون التوكيل من جانب تكفير الحلف فعل في اذ اخلط المدعى
 ان لا يصيح فلا يذره الدعوى او من هذا المال فوكل فيه لا يثبت مطلقاً واذا حلف المدعى عليه
 ثم وكل به فانه كما غير اقرار حتى وان كان غير انكار او سكوت لا وبها اي يثبت الخالف بالمباشرة
 والتوكيل والا ولا ان يقول بغيره وفعل ما موره لبشر رسوله لانه يثبت بالرسالة في هذه
 الاشياء على انه لا يثبت بحج الام بل لابد من فعل التوكيل حتى لو حلف لا يتزوج فوكل به لا يثبت
 حتى يزوجه التوكيل تدبر في النكاح به حلف لا ينج فلا تدبر فوكل فلانا بالنكاح فنجح له خذ لان
 التوكيل في هذا سفير ومغير ولهذا لا ينفذ الانف في الامر وحقوق العقد يرجع الى الامر لا اليه
 وكذا حال سائر الصور الاية قيد بالنكاح لانه لو قال والله لا تزوج فلانة فامر خطاف زوجها
 لا يثبت بخلاف الزوج لان الزوج بامره لا ينفذ حكم والزوج بامره ينفذ حكم وهو اخل كما في
 البرازية والطلاق سواء كان التوكيل به قبل اخلط او بعده كما في النكاح والخلع والعتق
 اي الاعناق سواء كان التوكيل قبله او بعده فانه علق الطلاق والعتق بالشرط ثم حلف به
 ثم وجد الشرط لم يثبت ولو حلف او لاحت كما في اكر المعقبات والكتابة اذ لم يكتب بنفسه
 والا فلا يثبت بكتابة التوكيل فينبغي ان يذكرها فيما لا يثبت كما في القسمة والصلح عن دم عمد
 لانه كما النكاح في مباداة المال بغيره وفي حكم الصلح عن انكار ولهبه لو فاسدة وعزالي يوسف
 يثبت وقال فز لا يثبت فيه الا بالقبض والصدقة والقرض والاستقراض قال صاحب الدر

عدم الاستقراض بها مسئلة لانهم صرحوا به بالتوكيد بالاستقراض باطل فيجب ان لا يترتب اطلاق
 البطالة لا يترتب عليه الحكم انتهى لكن يمكن ان يحل على ما هو متعارف من تسمية الرسول بالاستقراض
 وكذا كما قال المستقرض وكل من استقرض من فلان كذا وقال الوكيل للمستقرض فلان ما يستقرض
 منك كذا ولو قال اقرضني مبلغ كذا فهو باطل حتى لا يثبت الملك الا للوكيل تأمل وان نوى المباشرة
 خاصة صدق ديانة لا قضاء اى في كانه في الحكميات كالطلاق مثلا لا يصدق قضاء لانه فعل شرعي
 وهو ان يوجد من امر التكلم يقع به الطلاق والامر بذلك من التكلم بكلمة الطلاق في هذا المعنى
 فاذا نوى التكلم به فقد نوى الطعن فلم يصدق قضاء وكذا حال غيره وكذا ضرب عبدا اذا حلف
 لا يضرب وهو ممن لا يضرب عبده بنفسه فام غيرة فخره حنت والزوج كما اذا حلف لا يزوج ساة
 وهو ممن لا يزوج فام غيرة فخره حنت كما في النظم وفيه استعار بانه اذا كان ممن يزوج بنفسه لم يكن
 فينقضي ان يتركه ياتين فيما لا يثبت في القهستاني والبنار والخطا والابداع والاستبداع
 والاعارة وان لم يقل المستقرض فمجرد الاعارة حنت عندنا خلافا لفرع وعلى خلاف الهيئة والصفة
 والقرض كما في القهستاني والاستعارة فلو حلف لا يعير نوبة من فلان فحنت الموقوف عليه
 وكذا لا يقبض المستعار فاعارة حنت عند زفر ويضرب ونائب الفتوى لا الوكيل رسول
 ونيز اذا خرج الوكيل كلامه فخرج الرسالة فقال فلان لا يستعير منك كذا قال لم يقل ذلك
 لا يثبت كما لو حلف لا يعيره شيئا ثم رد على دابة كما في القهستاني وقضاء الدين وقبضه
 والكسوة والحل الا انه لو نوى المباشرة خاصة في ضرب العبد وغيره يصدق قضاء وديانة لان
 هذه الافعال حية تعرف بانها وهو القائم في ضرب وانقطاع العروق في الذبح وعلى هذا قياس
 البوابة والنسبة الى الامر بالتسليم فاذا نوى الفعل بنفسه فقد نوى حقيقة كلامه والفرق
 بين ضرب العبد وضرب الولد ان معظم منفعة ضرب الولد عائدة الى الولد وهو التأديب فلم يثبت
 فخل الى الامر بخلاف ضرب العبد فان منفعة وهو الاتي بامر المولى عائدة الى المولى فيصاف
 اليه وفيه الجرم وينبغي ان يكون مرادهم بالولد الكمية لانه لا يملك ضرب كما لو حلف لا يضرب صرا
 اجنيا فانه لا يثبت الا بالمباشرة الا ان يكون الخالف ذا سلطة او اما الولد الصغير فكما العبد
 حتى لو امر غيره فخره بنفسه يثبت ان يثبت ولا يترزوج فزوج فزوج فزوج فزوج فزوج فزوج فزوج
 لا الاجازة في الانتهاء بالاذن في الاستبراء على ما عرف في فقرات الفصول وبالفعل
 ان لو اجاز بالفعل فاعطى المهر ونحوه لا يثبت هو الذي روى عليه الفتوى كما في اخاينة كذا

لا العقود تحق بالاقوال فلا يكون فخل عقد او انما يكون رضاء وسرطان العقد لا الرضى
 وروى في محله لا يثبت في الوجهين وافتى به بعض المتأخرين لا الاجازة ليست بانفس العقد
 حقيقة وانما هو تنفيذ حكم العقد بالرضا كما في الاختيار وفي التوبة ولو روج فوضوا ثم
 رد حلف لا يترزوج لا يثبت بالقول ايضا ولو قال كل امرأة تدخل في نكاحي فكذا فاجاز
 نكاح الفضول بالفعل لا يثبت ومثله ان تزوجت امرأة بنفسه او بوكيل او بفضول فلو زاد
 عليه او اجزت نكاح فوضوا ولو بالفعل فلا يخلص الا اذا كان المعلق طلاقا تزوج به فرفع
 الامر الى ان في يفسخ اليقين المضافة وفي لا يزوج عبده او امته يثبت بالتوكيد والاجازة
 لا ذلك مضاف اليه موقوف على ارادة ملكه وللاية وكذا ان يثبت بالتوكيد والاجازة في ابنة
 وابنة الصغيرين لولاية عليهما وفي الكبيرين لا يثبت الا بالمباشرة لعدم ولاية عليهما فهو
 كالاجبة عنها فيستحق حقيقة الفعل وفي الجرح حلف لا يترزوج بنة الصغيرة فزوجها رجل
 بغير امره فاجاز حنت لا حصوله متعلقة بالجرح ولو حلف لا يترزوج ابنة كبريا فامر رجلا فزوج
 ثم بلغ الابن اظرف فاجاز وزوجه رجل فاجاز الاب ورضي الابن لم يثبت ودخول اللام كلام
 اضاف مرفوع بالابتداء وجره يقتضيه والمراد بدخول تعلق الجار والجرح ورضي البيع كما
 ثبت لك ان لا يملك ثوبا فصبى حرمه مثلا يقتضي اختصاص الفعل بالموقوف عليه لا يقتضي
 ان يختص الفعل الذي تعلق به اللام بالذي حلف عليه وهو انما طب المتصل به اللام والمثل
 المذكور ثم فسر الاختصاص بقوله بان كذا بامر سوا كذا ملكه او لا حتى لو دس الى طب
 ثوبا من ثياب الخالف فباعه بغير علمه لا يثبت وان امر ببيع ثوب من ثياب غيره يثبت
 ومثله ان مثل البيع الشراء والاجازة والصياغة والباقي لو حلف لا يستري لك ثوبا
 يقتضي ان يكون بامر سوا كذا ملكه او لاوه كذا حال البوابة ودخول اللام على العين كما ثبت
 ثوبك يقتضي اختصاصها بالعين به اى بالموقوف عليه وهو انما طب المتصل به اللام
 بان كذا ملكه سوا امره او لا فحنت لو باع مملوكا سوا امره او لا حتى لو اخفى الموقوف عليه
 ثوبه في ثياب الخالف فباعه ولم يعلم يثبت وان امر ببيع ثوب مملوك لغيره فباع لم يثبت
 وكذا ان يقتضي الفعل بالموقوف عليه بان كذا ملكه سوا امره او لا ودخول اللام على
 الضرب اى ضرب الولد لا ضرب الغلام يقبل الية كما في المنع لكن في الثانية ان المراد به
 العبد للعرف ولا في الضرب مما لا يملك بالعقد ولا يترجم به فيصرف اليه في الحل المملوك

بالتقيد و شايه والاكل والشرب والدخول فلو حلف لا يضرب كلف ولدا او ولد الكنت حيث
لو ضرب ولدا مخصوصا به سواء كان بعد او بامر او دونها وسواء قدم كلفه او اخرها وحاصله
ان لام الاختصاص اذا اقبل بغير عقيب ففعل متعده فاما ان يتوسط بين الفعل ومفعوله
التاني او يتأخر عن المفعول وعلى التقديرين فانما يكمل الفعل النية او لا فانه احتملها ولو
بينها كان اللام للاختصاص الفعل وشروطه وقوع الفعل لاجل من له الغير سواء كانت
العين مملوكة او لا وذلك انما يكون بالامر وان تأخر عن المفعول كانه لا يختص بالعين
به وشروط كونها مملوكة له سواء كان الفعل وقع لاجله او لا وان لم يكتمها لا يفرق الحاكم في التوبة
والتأخر بل حيث اذا فسد سواء كان بامر او لا لان الفعل اذا لم يكتم النية لم يكن انتقاله
لغير الفاعل فيكون الامر وعده سواء فتعين ان يكون اللام للاختصاص العين صونا للطلاق
غز اللام كما في المنع وان نوى غيره اى لو نوى في ان يبت توبالك من ان يبت لك
توبا او بالعكس صدق ديانة وقضا فيما عليه اى فيما فيه تسيده على نفسه بامع توبا
مملوكا للمخاطب بغير امره في المسئلة الاولى ونوى الاختصاص بالامر او باع توبا لغير المخاطب
بامر المخاطب في التانية ونوى الاختصاص بالامر فانه حيث ولو لانية لا حيث لا نوى
ما كتمه كلامه بالتقديم والتأخير وليس فيه تخصيص وفيما فيه تخفيف باتين المستلزمين لصديق
ديانة لا كتمه كلامه لا قضاء لانه خلاف الظاهر وان بعت او ان تبت فهو صرح ففعل بالحي
لنفسه عتق لانه في الاول يملكه البائع الان اتفاقا وفي الثاني ملكه المشتري عنهما وضاه
المعلق كالمخبر عنه بخلاف قوله ان ملكه فهو صرح فاستراه بشرط الجار لا يفتق عند اللام
لان الشرط وهو الملك لم يوجد عنده قيد بالجار لانه لو حلف لا يبيعه بان قال ان بعته فهو
صرح بانه مباح جلا جارا لا يفتق ولا يخفى انه اذا باع بشرط الجار للمشتري انه لا يفتق
لانه باق من جهة وكذا لو قال ان استرته فهو صرح فاستراه بالجار لا يفتق ايضا لانه
فما بقي من جهة وكذا لو قال ان ملكه ببيع سواء اجاز البائع بعد ذلك او لا وذكر الشيخ
ان اذا اجاز البائع البيع يفتق وتماه في الجرح فاذا عرفت هذا علم المصلح يفتق في كل التقيد
نما وكذا اى عتق او عقد بالفاسد او الموقوف وبذلك لا يفتق بانه اما في المسئلة الاولى
وهي قوله ان بعت فانت صرح بانه بيا فاسدا فاما في يد البائع او يد المشتري غائبا عنه
بامانة او من يفتق عليه لانه لم يزل ملكه عنه ولا كان في يد المشتري حاضر او غائبا مضمونا

بنفسه

بنفسه لا يفتق لانه بالعقد زال ملكه عنه واما في التانية وهي قوله ان استرته فهو صرح فاستراه
بنفسه فاسدا فاما كان في يد البائع لا يفتق لانه على ملك البائع بعد وان كان في يد المشتري
ولما حاضر اعزده وقت العقد يفتق لانه صار قابضا له عقيب العقد فملكه وان كان
غائبا في بيته وكونه فاما كان مضمونا بنفسه كالمعصوب يفتق لانه ملكه بنفسه التراد وان كان
امانة او مضمونا بغيره كالمهرين لا يفتق لانه يفتق قابضا عقيب العقد كما في البائع ولو
عقد بالباطل لا يفتق لانه معدوم باصلا فلو استرته مديرا او ام ولد لا حيث ولو فوض جوا
القاضي في الحال والمخاطب كالمدير في رواية لكن يلزم فيه اجازة المخاطب وفي ان لم ابعده
اى عتقه فلكل اى قامت حرة مثلا فاعتقه او دبره حيث لتحقيق الفجر عن البيع بضوات محل وفيه
استقرار بانه لو دبر امته او استولدها حيث ديانة لو قيد البيع بوقت واعتق او دبر قبل مضي
لم يفتق عند الطرفين خلا لابي يوسف كما في القهرستاني قالت المرأة لزوجها تزوجت
على فقال الزوج في جوابها كل امرأة لا طالق طلقت بى اى المرأة التي دعت الاصل ايضا
اى كغيرها لدخولها تحت العموم والاصل العمل بالعموم مها امكن الا في رواية عن ابي يوسف
فانه قال لا تطلق لانه اخرجه جوابا فيطبق عليه ولا غرضه ارضا ولا هو بطلاق غيره
فيتقيد واختاره تسمى الائمة السرخى وكثير من المشايخ وفي الجرح الاول ان الحكم الحال ان كان قد جرى
بينهما مشاجرة وحضرة تدل على غضبه يقع الطلاق عليها ايضا والا لا وفي التوبة ولو قيل
له انك امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأة لا فمن كذا لا تطلق هذه المرأة وتماه فيه
فليطالع وان نوى غير ما اى غير المحلوفة صدق ديانة لا قضاء لانه تخصيص العام وهو خلاف
الظاهر ومن قال على المنة البيت انه او الكعبة او الامكة زرقا انه تعالى الزم استحسانا
حج او عمرة سببا من باب داره ان قد رد قبل من موضع حرم كحفة التاميين وان نوى
بيت الله سجد لم يلهي ذلك فانه ركب فعليه دم لانه ادخل نقصا فيه ولا فرق بين ان يكون
الناذر في الكعبة او خارج عنها ولذا اطلق فاذ الزم فله الجناح ان شاء نفسه وهو كمال وان
سار كعب وذبح شاة ولو قال على اطروح او الذباب او السفر او الركوب او الاثيان
الى بيت الله او الى المدينة او المسعى الى الصفا والمروة لا يلهي ذلك لانه لم يلزم الا حرام بهذا
اللفظ فانه غير متعارف ولا يمكن ايجابها باعتبار حقيقة اللفظ لانها ليست بقرب مقصود
وكذا لا يلهي ذلك لو قال على المسعى الى الحرم او الى المسعى الى الحرم لعدم التعارف خلا قالهما

فان عند ما عرج او عمرة بنا على ان اطرم تامل على البيت وكذا المسجد اطرام فكان ذكره كذكره
 بخلاف الصفا والمروة لانها منفصلة وفي عبده حران لم يحج العالم السنة بالتخفيف ثم قال
 السيد محجت فانكر العبد وانما السابدين فشهد بكونه يوم الفجر بكوفة لا يفتق عند البابين
 خلافا لما في هذه الشهادة قامت على امر معلوم وهو التفتيح ومن ضرورة استيفاء الحج فحقق
 الشرط وفي الفقه وقول محمد اوجه قال في الاصلاح نقلنا عن المسبوط فان قلت لانتم ذلك
 اذ لا تنكر كراهة الاولياء فيجوز ان يكون في يوم واحد بكعة وكوفة لانا نقول اذا امرنا ببناء
 الاحكام على ما هو الظاهر المعروف وفيه نظر في امر في باب النسب من انه يثبت لمن ولد
 ستة اشهر من زوجة مشرقة وزوجها في المغرب انتهى لكن يكفر دفع النظر بانه امر النسب امر
 لازم الرعاية فلذا اعتبروا فيه ما لم يعزوا في غيره تدبر ولها انها قامت على النفي لان الحق
 منها نفى الحج لا ابات التفتيح لانه لا مطالب لها وفصارا الى اذا شهد انه لم يحج غاية الامر ان هذا
 النفي مما يحيط به علم الشاهد ولكنه لا يتميز بين نفى ونفي للتيسر فان قيل ذكر في المسبوط الشهادة
 على النفي لتسمع المسبوط ولهذا لو قال لعبده ان لم تدخل الدار اليوم فانت حر فشهد انه لم يدخل
 الدار اليوم تقبل وتفتق بفتقه وما نحن فيه من قبيل السروط قلت هو عبارة عن امر ثابت
 ما معين وهو كونه خارج الدار كما في الكا في غيره لكن الفرق مشكل بين عدم الدخول وعدم
 الحج تامل وفي لا يصوم فقام ساعة من النهار بنية حنث لانه صوم شرعا اذ هو امر كذا
 مع اليقظة وهو يتحقق به وانضم قوله لا يصوم صوما او يوما لا يثبت اجبا عما لم يتم يوما ما
 لا المطلق يفرض اليه وفي التوبة حلف ليصوم هذا اليوم وكذا بعد الكعة او بعد الزوال صحت
 وحلت الحيل ان لو قال لامرأة ان لم تقبل اليوم فانت كذا فحلفت من ساعتها او بعد ما
 صلت ركعة فاليقين نصح وطلق الحيل وفي لا يصلي حنث اذا سجد سجدة لا قبله اي قبل
 السجود لزيادة الايضاح والقياس ان حنث بالافتتاح اعتبارا بالشرع في الصوم ووجه
 الاستصحاب ان لا يقال صلى ركوعا ولا سجدا ويقال صلى ركعة وانضم اليه صلوة فبفتح
 ان حنث بفتح لانه انما هو في صلوة فيصرف الى العمارة لا باقل من التسليم للنهي عن التبرار
 فلا يشترط فعدة الشهد وقيل يشترط والاشبه انها لو كانت فرضا رابعا ليشترط والافلا
 وما في القهستان من انه لا حاجة اليه ليس بشئ لان الشافعي قال حنث بركعة وكذا اجماع في
 قولنا والمصبر في هذا هو خلاف ذاب محاب المسبوط فغفل عن هذا فقال ما قال متبع في الحنث

من غرك

وع ان لبيت من غرك امي معركت فهو من اي فعلي المصدق بهذا التوب بكعة فان الهدى
 ما يهدي الى مكة فذلك الزوج قطن فخر لمة الزوجة ونسج الغزل سواء كان النسج منها او من غيرها وفي
 الجامع نسج قلب اي الزوج على المعتاد فهو يهدي اي واجب التصديق بكعة ولو تصدق
 بقيت او على غير فقه بكعة جاز خلافا للرقة في الثاني هذا عند الامام خلافا لما في النزول لا يصح
 الا في الملك ومضاف الى سبب الملك ولم يوجد له اللبس غزل المرأة ليس بسبب
 ملكه ولله المرأة تغزل من قطن الرجل عادة والمقاد وهو المراد وذلك سبب ملكه وان ليس
 ما عرلت من قطن في ملكه وقت الحلف فهدى بالاتفاق لاضافته اليه وكذا لو زاد من قطن
 لزم الهدى بالاجماع ولو زاد من قطنها لم يلزم الهدى بخلاف ولو قال ان لبيت من غرك
 فلبت ثوبا بعضه من غزل غيرها حنث بخلاف ما لو قال ثوبا من غرك وعلى هذا من نسجك
 او ثوبا من نسجك وفي التوبة حلف لا يلبس من غزلها فلبس بكعة منه لا يثبت كذا يلبس
 ثوبا من نسج فلان فلبس من نسج غلام وكذا يعمل بيده فانه لا يثبت اذا كان يعمل بيده
 والا بانه كان فلان يمسح بيده تحت خاتم الفضة ليس بكعة اي لا يثبت بلب اذا حلف لا يلبس
 حليا لانه يستعمل لغير التزين ولهذا اصل للرجال فلم يكن كاملا في اطلاق فلم يدخل في مطلق
 اسمه الا اذا كان مصنوعا على هيئة خاتم النساء بالامكان ذاقض وهو الصحيح كما في اكثر المعبرات
 فعلى هذا الوعيد كما قيد بالامكان او تامل بخلاف خاتم الذهب لانه لا يستعمل الا للتزين
 ولهذا لا يحل للرجال فلان كاملا في معنى اطلاق فيدخل تحت اسمه ولهذا لو لبس خنثي لا او سوا
 من ذهب او فضة او حجر حنث بالاجماع لانه حلي كاملا لا يحل للرجال وعقد اللؤلؤ ارفع
 خنثي والا اس وان لم ير صم فداي حلف لا يلبس حليا فلبس عقد اللؤلؤ غير مرمع
 لم يثبت عند الامام لانه لا يتحلى به عرفا الامر صا ومنه الا يميز على العرف وقال لا حلي حلقا
 فيحتمل بلب اذا حلف لا يلبس حليا عندهما وعند الائمة الثلاثة لانه دخل حقيقة حتى سمى به
 في القرآن كما في اكثر المعبرات لكن ينبغي ما تقدم ان الايام مبنية على العرف لا على الحقيقة
 اللغوية ولا على الفاظ القرآن والا وان يعلم بان هذا الاختلاف اختلاف عصر وزمان
 فكل رقة بما شأه في زمانه وقال في الكا في غيره وقولها اقرب الى عرف ديارنا ولهذا
 قال وياي اجعل الامامين يفتح لانا القلي به على الانصار معتاد كما في عامة المعبرات
 وفي اليكس على الارض او السطح او الدكان فجلس على بساط او حصر فوقها لا يثبت

او سقوة خفت ولو وهب و ابراهه لا يبر الكا اسلم من عظم الاختلاف تأمل و خلفه لا يقبض
 دينه من غيرهم درهم دون درهم لا يثبت في يمينه يقبض بعضه لعدم وجود الشرط و هو قبض الكل
 بوصف التفريق ما لم يقبض كله متفرقا فانه يثبت لوجود الشرط و هو قبض الكل بوصف التفريق
 لانه اضاف القبض الى دين معروف بالاضافة اليه فيناول كله ولو قيد باليوم لم يثبت يقبض
 البعض في اليوم متفرقا لانه الشرط اخذ الكل فيه متفرقا ولو ادخل من البعينة خفت و افرقة
 اي القبض بجعل ضروري كالوزن لا يثبت لانه قد يتعدى وزن الكلد و قد واحدة فيكون هذا
 القدر مستثنى من اليقين خلافا لفرقة هذا اذا لم يتساغل بين الوزنين بجعل احرا اما اذا استغل بينهما فعمل
 اخرقت لانه تبرل المجلس فاضتف الدفع وفي التنوير لا يأخذ ماله على فلكه الاجلة او الا
 جمعا فترك منه درهمان ثم اخذ البائة كيف شالا يثبت ومن قال ان كانه في المائة او غير مائة
 او سوا مائة من الدراهم فقبضه حرم مثلا لا يثبت بها اي بائة او باقل منها لانه شرط اظن الزيادة
 على المائة سواء كانت تلك الزيادة دينار او عرضا للتجارة او عبدا للتجارة او سواهم فما
 تجب فيه الزكاة لانه الاستثناء يحكم بالبائة من المستثنى من بعد المستثنى ولا يحكم بتبوت المستثنى
 ولا ينفية منه في حكم المسكوت عنه فكانه قال ليس الشئ زائدا على المائة نحو من حلف لا يفعل
 كذا ثم ابدل لانه في الفعل مطلقا فيقول فردا سايرا في جنه فيعلم الجنس كذا ضرورة شيوعه
 وفي ليفعله يكتفي فعله مرة لانه ينادي ففلا واصا وهو كونه في موضع الاتيت فيخص يثبت
 اذا لم يفعل في عمه في اخرجه من اجزاء حيوية او يفتوت محل الفعل ينادي اذا كانت مطلقة وان كانت
 موقفة ولم يفعل فيه يثبت بمرضى الوقت ان كانه لا يمكنه باقيا الاخر الوقت والا لا حلف
 بتمتة بالدم والى ان حلف ما كنت امر ببلد رجلا بجلد او عرا بالمال المهلة اي فاسق حيث
 مفسد لانه بالبلد يقيد اليقين كمال ولايته بالكسر اي بزمانه تسلط هذا على اهل البلد لا المقصود
 من الاعلام دفع شر الداعر وغيره بجزره فلا يفيد فائدة بعد زوال الولاية والزوال بالموت
 وكذا بالعرف في غير الرواية فلا يجب الاعلام لو عاد الولاية كما لم يجب على الفور فانه لم يعلم
 حيثات او غيرا فقد خست وفي الفقه ولو حكم بانعقاد هذه للضرورة لم يكن بعيدا نظر الى الحق
 وهو المبادر لجزره ودفع شره فالداعي بوجوب التقييد بالقول فور علمه به وفي الجوه لو حلف
 رب الدين غيري او الكفيل بامر كقول عن ان يخرج من البلد الا بانه تقييد بالجزم حال
 قيام الدين وانكفاه في حلفه ليمه فوجب ولم يقبل بر الحالف في يمينه خلافا لفرقة وكذا

القرض والحارية والصدقة والوصية والاقرار بخلاف البيع ونظيره الاجارة والقرض والسلم
 والرهن والنكاح والخلع وهذا كله الهبة وتطابقها تباع قيمته بالمتبع بخلاف البيع وكونه لانه مما
 معاوضة فاقبض العوض من الجانبين وفي حلفه لا يسمي رجايا فهو يقع على ما ساق له فلا يثبت
 بسم اللورد والياسمين وقصد الراجح عند الفقهاء اما لا ساق له رايته طيبة كالأورق وقيل
 في عرف اهل العراق اسم لا ساق له من القول مما له رايته مستندة وقيل اسم لا ليس له شجر
 وعلى كل فليس اللورد والياسمين منه وقيدنا بالقصد لانه لو جرد رايته بلا قصد ودصلت
 الراجحة الى دماغه لا يثبت كما في الفقه وقيل يثبت بسمها في لا يسمي رجايا لانه الرجا اسم ماله
 رايته طيبة من نباتات عرفا فيجب كما في الاختيار وفي حلفه لا يسمي وردا او بنفسه فهو يقع
 على ورقه و ذكر الدهن في عرفنا في الكا في وذكر الكا في ان يثبت ايضا لعموم المجاز و في اليمين
 على العرف فلكا في عرف اهل الكوفة بايع الورق لا يسمي بايع البنفسج وانما سمي بايع الدهن
 ثم صار كما يسمي في ايام الكوفة فقال به واما في عرفنا فيجب ان لا ينفق الا على نفس النبات فلا
 يثبت بالدهن اصلا كما في اللورد والطين ان اليمين على شراهما ينصرف الى الورق والعرف
 يقرر له بخلافه في البنفسج كما في المنع ولهذا وقال وفي البنفسج اللورد يعتبر عرف بلده لكاه
 احسن تأمل وفي حلفه لا يدخل دار فلكه يمين او الملك والاجارة كذا المراد به المسكن عرفا
 قد دخل ما ليكنه في سبب كانه باجارة او باعارة ما يعتار عموم المجاز معناه ان يكون محل الحقيقة
 فردا من افراد المجاز باعت راجع بين الحقيقة والمجاز خلافا لما في حلف انه لا مال له دين
 على مفلس او على من لا يثبت لانه الدين ليس كمال عرفا وانما هو وصف في الذمة
 وعند الائمة الثلاثة يثبت كتاب **الحدد** وما كاه اليمين للمنع في احد نوعيها مناسب بذكر
 الحد و عقوبتها والحد في الذمة المنع ومنه سمي السواب حدا والمنع الناس غير الدخول و سمي
 اللفظ الجامع المانع حدا لانه يجمع بين الشئ وبين دخول غيره فيه وسميت العقوبة بالقيمة
 حدا لانها موانع من ارتكاب سببها معاودة وصدود الله تعالى محارمة لانها ممنوع عنها
 ومنه تلك حدود الله فلا تقربوا وصدود الله ايضا احكامه لانها تمنع من التحط الى ما ورائها
 ومنه تلك حدود الله فلا تقربوا واولا كفاية اليقين دائرة بين الدقوة والعبادة
 فاسب ان يذكر العقوبات الحقة بعد ما وحى سن الحد وكثرة من جملتها انها ترفع الفساد
 الواقع في العالم وتحفظ النفوس والاعراض والاموال سالمة عن ابتذال وسبب الكل

للحل من الحدود وما صنف اليه من الزنا والشرب والقذف وفي الشرح الحد بلام الجنس بقرينة
مقام التعريف فيتمثل الحد ودائره في حد القذف وحد الشرب وحد السرقه وحد الزنا وحد
قطع الطريق واما حد السكر فدخل في حد الشرب كونه وكيفيته غاية انه فسيح شرب الخمر وشرب
المسكر بغير السكر فلا يرد عليه ما قيل انها ليست عقوبة مقدرة مبنية في الكتاب او السنة
او الاجماع تحجب بها الاما اقامتها بغير بعد ثبوت السبب فيه وعليه يمتنع عدم جواز التساقط
فيه فانها طلب ترك الواجب واما قبل الوصول الى الامام والسوت عنده تجوز التساقط
عند الرفع له في الحاكم لم يطلعه لان الحد لم يثبت كما في الفقه حقا له تعالى ان تعظيما وامتثال لاداره
وتحلال المقصود الاصل من شرعه الانزجار عما يتفرض به العباد والتحقيق العلم بغيره في الحد
مانع قبل الفعل زاجر بعده بمنع العود اليه وليس له كفاية للمصلحة بل التوبة هي المسقطه
عنه عذاب الاخرة كما في الفقه فلا تسمى تعذيب ولا قصاص حد اما التعذيب فلعدم التعذيب فيه
واما القصاص فلا يحق العبد مطلقا فلذلك جاز العفو عنه ولا يشك في هذا الحد القذف لانه الكتاب
فيه عندنا حق انه تعالى لا تقبل شهادة الزنا بالقرينة بالبيان في حجازية وبالمد
لغة بحدية وطني اسي غيبوبة خفية او اكثر من الرجل فنولم يدخل المصلحة لم يجد لانه ملازمة تختلف
خرج به وطني المجنونة والمعتوه واليه وزاد صاحب البحر قوله ناطق طابع خرج بالناطق
الاحسن فانه غير موجب للحد لا احتمال ان يدعى بسبته وبالطابع وطني المكره لانه المكره لا يسلط
الحد على ما سياتي في قبل وزاد صاحب البحر قوله شهادة حاله او ماضيا فخرج به غير المستهارة
كوطي النبية التي لا تشهر واليه واليه خال ذلك الوطني عن ملكه اسي ملك النكاح واليه
احتراز عن وطني جارية شتركة ومكسوة نكاحا فاسدا وسبته اسي سبته الملك كوطي محترقة
البائس وجارية الابن والاب وسياق تمامه وزاد صاحب البحر قوله في دار الاسلام
لانه في وطني دار الحرب او تمكنه من ذلك او تمكنه ليصدق على ما اذا كان مستليقا فقدت
على ذكره فتركها حتى ادخلت فانها كيدان في هذه الصورة وليس الموجود منه سوى التمكين
فعل هذا ان التعريف ليس بتعريف الموجب للحد والا لا تنقض التعريف طردا ونكسا
والاول ان يقول كما قال صاحب البحر ليكون التعريف تاما مل ويثبت الزنا بموتا ظاهر
عند حاكم له بحد عدم حاكم لا عليه ليس كونه خلا فاما في ثور والس في شهادة اربعة رجال
فلا يثبت ابهاة لفسادوا ابهاة ثنين او ثلثة وانما شتركة فيها اربعة رجال تحقيقا

لمنع السر ولا الزنا لا يثبت الا باثنين وفعل واحد لا يثبت الا بشهدين واطلعتهم فتم ما اذا
كما الزوج احد الاربعه بشرط كونه الزوج لم يقذفها وشهد بالزنا ومعه ثلثة حد القذف
وعلى الزوج الدية فعلى هذا القول بعض الشهود ان فلانا قد زني وشهد عند الحاكم لا تقبل
بجنتين فلو شهدوا متفرقين حال مجيهم وشهدا دهم لا تقبل وكيدون حد القذف واما اذا
حضروا في مجلس واحد عند الحاكم وجلسوا مجلس الشهود وجاؤا الحاكم واحد بعد واحد
فشهدوا قبلت شهادتهم لانه لا يمكن الشهادة دفعة كما في السراج بالزنا متعلق بالشهادة
اسي شهادة ملتبسة بانفصال الزنا لانه الدال على الفعل الحرام لا بالوطي او الجماع اذ اسألهم
بعد الشهادة طرف يثبت الامام او نائبه او القاضي فزنا بية الزنا احتراز عن زني العين
واليد والرجل فانه يطبق عليه توسعا نحو العين زنا بية وكيفيته لاحتمال كونه مكرها وقيل
لاحتمال كونه زني الا بوطي والفخذ واليد وكذا في المغبرات وهو الاصح فانه في الميسر ولا
يقال ان السؤال عما يثبت ينفى عن ذلك والاحسن صورة الاكراه لانه الغرض من هذه الاستقصا
وكمال الجهد والاحتياط في الاحتمال لدرء الحد ولقوله عليه السلام ادروا الحدود
ما استلتم فالاحسن الاحتراز عن المكر كما في القسمان وبمن زني هذا السؤال غير المنزلة
اذا كانت الشهادة غير المنزلة وفائدة الاستسكان في غير البسرة وغيره ان اذا كانت
الشهادة غير المنزلة وفائدة الاستسكان في غير شرط التعذيب وهذه القاعدة توجد في الاول
ايضا كما في الاصلاح فمن قال ان السؤال عما يثبت ينفى عنه اوصى السؤال الاول
فقد اخطا تاما ومن زني لا احتمال ان زني في دار الحرب او البسرة ومن زني لا زني المتقدم
او في حال الصبي او الجنون لا يجب الحد وورد به زني المتقدم ليس على اطلاقه فانه
يوجب اذا كان نبوة بالاقرار وجوابه ان التقدم انما يمنع لا يوجب الشهادة بالتأخير اذ لم يكن
التأخير لعذر بخلاف الاقرار لانه التقدم ليس فيه يقتضي التهمة والتقدم في الزنا يثبت
بشهر وما فوقه عندهما وعنده يضمن الراي الثاني فينبوه على الوجه المتزوج وقالوا
رايناها وطئها بصفة الفعل في فرجها كالميل في المكيه بغير انهم واجادته مخصوصة لكل
وبما راجع اليها الكيفية وهو زيادة بيانه احتمال الدراء والايغى عن ذلك وعدلوا
بصفة المجهول اسي الشهود تعدلوا سره وثلثية عنه من لا يكتفي بظاهر العدالة في غير الحد
من الحقوق وهو ظاهر وعنه من يكتفي احتمال الدراء وفي اكثر المغبرات ويحب الامام في سبيل

الشهود كيد يهرب ولا وجه لاضه الكفيل منه لانه اخذه نوع احتياط فلا يكون مستوعبا فيما بينه على الدوام
 وبه ليس بطريق الاحتياط بل بطريق التعذير انتهى لكن يشكلامه بان لم يلزم الجرح بين التعذير والحد
 في حالة واحدة اذا صدق بعد فيلزم ان يكون اطمينان احتياط لا تعذير اعلى المستفاد من تعليل بليل
 بقولهم كيد يهرب يؤيده تأمل او بالقرار ان يثبت الزنا باقرار الزاني حال كونه عاقلا بالغافلا
 اعتبار لقول المجنون والصبي ولا يشترط الاسلام فلو اقر الذي يوطئ الذمية حد خلافا لما لك ولا
 اطرية فلو اقر الصبي بالناسخ خلافا لفرار ربع مرات كما في قصة ما عر خلافا للسافعي فان عتده
 يثبت باقراره مرة في اربعة مجالس من مجالس المقر وقيل من مجالس الحاكم والاول هو الصحيح
 فلو اقر اربعين مجلسا اصر كفا اقرار واحد خلافا لابن ابي ليلى فان عتده بقاء بالقرار اربعين او اكره ان كان
 في مجلس واحد وفيه اشعار بان لو اقر اربعين ايام او اربعة اشهر ثبت الزنا كما في القهستاني
 ولا اقرار شرط انهما ان يكونا مصري فلو اقر الاخرس بالنكبات او بانساره لا يحد الشارع ان لا يظهر
 كذبه كما لو اقر فظهر مجبوا او اقرت فظهرت رتقا فانه يوجب شبهة فتدري كما في الفقه فهذا
 علم ان عبارة المس قاصرة تدبر كما اقر ردة الحاكم وقال ابك دارا وصنونا او غيره صحيح
 غير عتده وفيه تسامح لان الحاكم لا يردده في الرابعة بل يقبله فلو قيده بالامة واربعه للمكان
 اول وفي القهستاني ان الاقرار لم يعتبر غير الامام حتى لو شهدوا بذلك لانه ان كان منكرا
 قد رجح عنه والا فلا تجزئه بالشهادة ولو اقر بالزنا مرتين وسهده عليه اربعة لا يحد منه ابى يوسف
 خلافا لما قد سأل كما مر في مسائل الحاكم عن ما يثبت وغير كيفية ومنه ومكانه هو سوس الزنا
 في القادمية مانع الشهادة لا الاقرار لكن الاصح ان يسئل جوازا في زني في صباه او في حاله
 الجنون كما في بعض المعبرات وفيه اشعار بوجوب السؤال في السر اجبة يثبت ان يسئل
 قبل ان يبين مقر ما ذكر من الشروط فاذا بين لم يرم اطمينان ظهور اطمينان بليل في اطمينان
 الى المقر ايرجع غير اقراره بل يملك قبلت او دلت بسببه او نظرت او باشرت
 او تزوجت تحققت الخ السر فلو ادعى الزاني انها زوجة سقط الحد عنه وان كانت زوجة
 للغير ولو تزوجها بعد زنا او اشتهر بالاحسان لا يسقط الحد في ظاهر الرواية لانه لا شبهة له وقت
 الفصل في الخطيئة وفيه قيد بما اذا تم تقدم او كان باقرار تدبر فان رجع المقر غير اقراره
 قبل احد من قبل حكم باحد او بعده قبل الشروع فيه او في آتائه قبل الموت تركت دنياه
 سبيلا لاحتمال صدق خلافا للسافعي وابن ابي ليلى فان عتده بما يحد لوجوب اطمينان باقراره فلا يملك

رجوعه وانكاره واطمئنان المحققين بكسر الصاد وفحش رجه لم يقبل بالجرة لانه معتبر في مفهوم الرجم
 في قضاء ارض فارغة واسعة حتى يموت متعلق برجه وقد ثبت ذلك ما جديت عليه
 انقضاء اجماع الصحابة وفيه اشعار بان لو رجع في رجه وهرب ابته وهذا اذا ثبت بالبينة واما
 اذا ثبت بالاقرار فلا يقبل لانه رجوع بخلاف الاول لانه لا يصح الرجوع فيه وبانه لا باس لكل
 من رمى ان يتخذ قلة لانه واجب القتل الا من كان ذارحم محرم منه فانه لا يقصد مقتله لا بغيره
 كفاية كفي في اليقين وظاهره انه يرجمه ولكن لا يقصد مقتله مع اطمئنان الخطيئة لا يرجمه اصلا وهذا
 بعد القضاء به واما قبله فيجب القصاص في العمد والدية في اطمئنان اذا قتل سببا به الشهود ايجب
 براءة الشهود بالرجوع ولو بخصاصة صغيرة يكره ان يرضى عنه ولا يتم قد تجاسر واعلى الادارة ثم
 يستعملون المبائنة في رجوعه وفيه ضرب احتمال في الدر وعنده الامة الثلاثة وفي رواية
 عز ابى يوسف لا يشترط بديتهم ولكن يستحب ظهورهم ودياتهم اعتبارا بالجلد واجيب كل حد
 لا يجنس الحد في ما يقع مطلقا ولا يملك غير مستحق ولا كذلك الرجم لانه خلاف فاعلى الشهود
 كلا او بعضا غير الرجم او غالبا او ماتوا او جنوا او فسقوا او قد فواكلا او بعضا او عموا او
 او ارتدوا سقط الرجم سواء كانا قبل القضا او بعده لقوات الشرط وهو براءة الشهود
 وروى عن ابى يوسف لو ابوا كالا او بعضا او غالبا رجم الامام ثم الناس ولم ينظروهم ولو
 كلوا كالا مرضى لا يستطيعون الرمي وقد حنفوا او مقطوع الايدي سببا الامام هذا اذا قطعت
 ايديهم قبلها فان بعد الشهادة امتنعت الاقامة وقيد بالرجوع لانه ما سواه من الحد ولا يجب
 الالبسة من الشهود ولا الامام في الظهيرة ثم قال واذا سقط امتناع احد منهم بل يحد الشاهد
 او لا ذكر في المبسوط انه لا يقام الحد على الشهود ثم الامام اى يرمي الامام او القاضي ثم الناس
 ولم يذكر المصنف الامام اذا امتنع بعد الشهود انه سقط الحد وقياس السقوط كما في الجرح وفي
 الظهيرة القاضي اذا امر الناس برمي الزاني وسعهم ان يرحبوه وان لم يفعلوا اداد الشهادة
 وروى عن محمد بن ابي اذ كان القاضي في قبة عدلا اذ كانا في غير عدل او كانا غير في قبة فلا يلزم
 ان يرحبوه حتى يوافقوا يعاينوا اداد الشهادة وفي المقر سببا الامام اى يرمي في حق المقر
 خاصة الامام حال كونه مبتدعا فهو تضمنين شائع ليس فيه تسامح كما في القهستاني ثم الناس
 كذا عن علي رضي الله عنه ويعسر المرحوم رجوعه وموتة ويكفن ويصل عليه لقوله عليه السلام
 حين غسل غسل ما عر وكفنيه والصلوة عليه امنوا كما تصفون بموتكم كما تصفون بموتكم

لوقسمت على اهل الجوز لو سعتهم ولقد رأيت نفسي في انهار اجنة ولانه قتل حتى فلا يسقطه العسر
 بخلاف الشهيد والذليل المحض ان كان حرقه سائر التروط الطمس مائة جلد لقوله تعالى الزانية
 والرائي فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الا انه نسخ في حق المحض فبقى في حق غيره معمولا به
 وكيفما في تعيين النسخ القطع برحم الله فيكون من نسخ الكتاب بالنسخ القطعية كما في الجرح
 وللعبد الزاني نصفها من النصف جلد المائة فيجلد خمسين سوطا لقوله تعالى فاني اتيك بها حيث
 فعلين نصف ما على المحض من العذاب والمراد به الجلد لا الرحم لا ينصف واذا ثبت النصف
 في الاما لوجود الرق ثبت في العبد دلالة بسوط متعلق بجلدة لا ثمة له لا على رضى الله عنه لا
 اراد ان يقيم الجدة كسنة ثم ضربا وسطا بين المولم في الغاية وغير المولم وفي المفترقات
 ضربا مولا غير قاتل ولا جازم لا الملق الانزجار ولو كان الرجل الذي وجب عليه الجدة ضعيفا
 طلقه خيف عليه الهلاك بجلدة جلد اخيفا كحد في الفقه لما روي ان رجلا ضعيفا رضى فامر
 عليه السلام بالانفاد عتقال فيه مائة ثم اخفى فيضرب بضره في السراية مائة في ذلك القرب
 على جميع بدنه ويعطى كل عضو حظ من الضرب لانه قال الله تعالى في البين وغيره وقال
 في شرح عيون المذاهب وفيه كلام لانه يترجم منه ان يضرب الفرج لكن الضرب في الفرج قد يغني
 الى التلف والحد زاجر لا متلف فلهذا بقي الاعضاء التي لا يؤمن التلف كالفرج وغيره تدبر
 والوجه لانه مجمع الحاشي فلا يؤمن ذهابها بالضراب والفرج لليؤدى الى الهلاك وقال بعض
 مشايخنا لا يضرب الصدر والبطن لانه مهلك وعند ابي يوسف والساجي على قول الضرب
 الراس ضربته واحدة لقول ابي بكر رضي الله عنه اضربوا الراس فان الشيطان فيه وجواب
 انه ورد في ضربى كان واحد وهو تسحق القتل ويضرب الرجل قاتلا في كل حد لا منه اقامة الحد
 على التشهير والقيام المنع فيه بامدائ من غير ان يقع على الارض وتدرج جلاؤه كما يفعل اليوم
 وقيل من غير ان يذلل الضارب يده فوق راسه وقيل من غير ان يد السوط على العضو عند الضرب
 وبوجه وهو ذلك لا يفعل لانه زيادة في الحد وفيه استعارة لانه لا يملك ولا يملك الا الم
 في ذنبه الا ان يجزئهم فيقتل وينزع ثيابه اي يجره والرجل عنها ليجزى زيادة الا لم فيخرج خلاف الفقه
 ولا ينزع ثيابه اي يلبس المرأة لا فيه كسيف العورة وبما يخرج ما علم لكسنا الا الفرد
 الى اللباس الذي من جلود الغنم وغيره والخصاى الثوب الذي ملو بالقطن او الصوف
 او غيره فانها تخرق ليعصر الالم اليه بها الا اذا لم تكن لها غير ذلك وتجبر لها اي للمرأة

والرأس للابن والوال
 سمع العورة او شتم
 حجة

واحد سوى الاراء فانه لا يفرق
 في غير ذلك والعورة
 في غير ذلك

للعورة او الى الصدر في الرحم لانها بها ينظر ويكشف العورة وهو بين الجوار والافدا
 بينك اطرفها لا يجزى في الرحم له اي للرجل لانه بناء التشهير والربط والاساك غير مشروع
 في المرحوم وبما يخرج بما علم ضمن والا ولا تركه ولا يجزى له مما لو كان عبدا او امه بل لا
 اذن الا ان اقرانه لانه حق الله تعالى ولا ياتيه له فيه بخلاف التعذيب فان حق الله تعالى
 الاثمة الثلاثة كذا عاين السبب اقرعته ولو ثبت بالبينة فاهم فيه قولنا وفي حد الف
 والعصا ومن جهته هذا اذا كان المولى من مملوك اقامة الحد وتبطل العقوبة على كونه
 مملوكا او ذميا او امراة فلا يقيم الحد اتفاقا واحدا في الرحم امران من احصاء القذف على
 ما سبناه اقرية لقوله عليه السلام لا يحسن امر الالة ولا العبد اطرة والتكليف لانه الصبي
 والجنون نسبنا من اهل العقوبة والاسلام الحديث من اشرك بالله فليس يحسن ورجحه
 عبد السلام اليهوديين انما كان حكم التورية قبل نزول آية الجدة ثم نسخ وعز الى يوسف
 الاسلام ليس بشرط في الاحصاء وبه قال الشافعي واحمد والوطي بنجاح يحج حتى لو وطئ
 بنجاح فاسد او بملك يمين لم يبرحم وكذا لو لم تزوج او تزوج ولم ير ضررها لا يكون محصنا
 اما في الاول فلهذا لم تكن من الوطئ اطلاقا واما في الثاني فلهذا صلى الله عليه وسلم
 النبي بالثيب والنيابة لا يكون بغير دخول ولا لم يستغن عن الزنا والدخول ابلج
 الحاشية او قد ربا ولا يشترط الانزال لانه سبع وفي الدرر ويحب ان يعلم الحصول
 الوطئ بنجاح يحج شرط حصول صفة الاحصاء ولا يجب بقاؤه لبقاء الاحصاء حتى لو تزوج
 في عمره مرة بنجاح يحج ثم زال النكاح وبقى مجردا وزنى يجب عليه الرحم حال وجود الصفات
 المذكورة فيها اي في الوطئ والموطوءة بنجاح يحج حتى ان المملوكين اذا كانا بينهما ووطئ بنجاح
 صح حال الرق ثم عتقا لم يكونا محصنين وكذا الكافر وكذا امر اذا تزوج امه او صغيرة
 او مجنونة ووطئها لا يكون محصنا لوجود التفريق بنكاح هؤلاء لعدم تكامل النكاح وكذا اذا
 كان الزوج عبدا او صبي او مجنونا او كافرا او هي حرة بالغة عاتلة مسددة بان اسلمت قبل
 ان يوطئها الزوج ثم وطئها الكافر قبل ان يفرق بينهما فانها لا يكون محصنة بهذا الدخول
 ولو زال الاحصاء بعد ثبوتها بالجنون او العتة وجود محصن اذا افاق وعند ابي يوسف
 لا وجود صح يضر بامراته بعد الافاقة وفي الجواز اسرق الذي اوزنى ثم اسلم ان ثبت
 ذلك عليه باقراره او بشهادة المسلمين لا يرد عنه الحد وان ثبت بشهادة اهل الذمة

فاسم لا يلقا عليه الحد وسقط عنه ولا يجمع بين جلد ورجم يعني في المحصن لا عليه السلام لم يجمع
 ولا يجمع بين جلد ونفي يعني في غير المحصن وعند الامة الثلاثة يجمع بين الجلد والنفي ولما
 اخرج في الابدان الا يزداد بالسنة ثم نسخ ما طبع في البيوت ثم نسخ جلد مائة ونفي في البكر بالبكر
 وجرد ورجم في النيب ثم نسخ جلد مائة في كل ران ثم نسخ فاستقر الحكم بالرجم في المحصن والجلد
 في غيره الا لسياسة استأمن قوله ولا بين جلد ونفي اذا ران مصلي للمسلمين فيقر به على
 قدر ما يرى لا نمر ران الله عن نفي غدا ما يصح الوجه افتن به النساء والطمس لا يوجب النفي الا
 انه فله سياسة لا صاد وفيه استعار اما السياسة لا تختص بالزنا بل تكون في كل ضيعة والركن
 فيه الاما في الجهر وفخر التعزيب في النهاية باطيس وهو احسن واسكن لنفسه نفية
 الا اقليم اخر لا بالنفي يعود مفسد الى كمال انتهى لكن يمكن ان يكون صالحا لحقوق العار و
 بالغربة غير الوطني فلا تحقق العود مفسد تامر والمريض الزاني المحصن برجم في الحال لا الرحم
 متلف واما تأخر سبب المرض ولا يجرد الزنا المريض غير المحصن بالمزنا غير المرض كيد لا يقضي الا الهلاك
 وهو غير مستحق به لكن يجس حتى يراه فجلد وفيه اشارة لا اذا كان مريضا وقع اليأس غير
 لقا عليه الحد نظيرا كما في المحيط والاما ان لا يجرد في امر والبرد السديدين خوف التلف
 في كثر الكتب والحامل ان ثبت زنا بالبنية تحبس حتى تند كبلات يهدب قيد بالبنية لانه اذا ثبت
 بالقرار لا تحبس في الرجوع عنه صحيح فلا فائدة في الطيس وترجم حامل الحفصة اذا وضعت اي بعد
 وضع الولد ان كان له قرب لا التأخير لاجل الولد وقد انفصل ولا يجرد الحامل غير الحفصة
 ما لم تد وتخرج من نفاسها لانه نوع مرض ولذا انفذ نصرها من التثنت فلو اكتفى بالمريض جاز
 والحائض كالسج والاميس للولد من بريبة لا ترجم حتى يستفي عنها لان ذلك صيانة الولد
 غير الهلاك كما في الاختار واما صورنا في صورة الاتفاق مع انها ذكرت في الهداية
 وغيرها انها رواية عن الاما لكن لا كما تعليلها اقوى رجحها وسكت عما عدا ما تدبر به

البينة على الاكراه وهي اي السببة نوعا من امسك صاحب الوقاية والكثرة لكن في الاصلاح
 وغيره السببة ثمة انواع في الحلو وفي القفر وفي العقد ولا يمكن درج الثالثة في الثانية لانه
 النسب ثبت فيها ولا شيء فيها على الجاني وان اعترف باطارة سببة في الفعل اي الوطى وتسمى
 سببة الاستباه اي سببة المشتبه المعقبة في حق لا غيره وهي اي السببة في الفعل ظن غير الدليل
 على حل الفعل دليل عليه فلا يحد فيها اي في سببة الفعل اظن الوطى الحرف في الاصلاح
 ان ادعى الحلو وعلم به البقرة لدعوى الظن لا للظن فانه يحد ان لم يدع وان خص به الظن ولا
 يحد ان ادعى وان لم يحصل له الظن تامر والا ان لم يظن الحلو يحد قالوا هذه السببة في
 ثمانية مواضع والزيادة عليها حاصلة بالنظر لتعدد الاصول والامثلة الواضحة استار بقوله
 كوطي ومقتدة من تمت لانصرمتها مقطوع فلم يبق له فيها ملك ولا حق غير انه بقي فيها بعض
 الاحكام كالنفقة والسكنى والمنع من الطرود وبنوت النسب وحرمة اخوها واربع سواها
 وعدم قبول شهادة كل منهما بمصاحبه فحصل الاستباه بذلك فادرت سببة عند ظن الحلو
 لانه في موضع الاستباه فيعذر والاطلاق سائر اذا وقعها جلة او متفرقا وفي الجهر سوال
 وجواب فليطالع او كوطي مقتدة من طلاق على مال وفي الهداية والمختصة والمطلقة
 على مال بمنزلة المطلقة التثنت طصول اطمة بالاجماع وقيل بعض الآثار في العدة وفي الجهر
 ومرادهم الطلاق على مال بغير لفظ الطلع اما اذا كان لفظ الطلع ففيه الاختلاف لكن الصحيح
 ان يكون الحكم فيه كالحكم في المطلقة لما ذكره الكرخي او كوطي ام ولد اعتقها لبنت حرمتها
 بالاجماع وثبت السببة عند الاستباه لبقا اتم الفرائض وهي العدة او كوطي امه اصله
 اي ابيه وامه وان خلا من الاجداد والجدات فالانصال الاملاك بين الاصول والفروع
 قد يوهم اللابن وللاية جارية الاصل في العكس او كوطي امه زوجة فانه غني الزوج بحال
 زوجة المستفاد من قوله تعالى ووجدها غائبة اي بحال ضيعة رضى الله عنها وقد يوهم
 سببة امه الزوجة ملك للزوج كما في اكثر المعقبات وما في الباقلاني وغيره من انه قد اجمع
 على ان السببة الاغنا السببة مجزية صرفة بخلاف قوله عليه السلام انت وما لك لا بيك
 على ان التفسير غير متعين كما ذكر في كتب التفسير مع انه يحتمل الخصوص ليس بسبب ولا يكون
 سببة الاغنا السببة مجزية لا ينافي ايراث السببة مع نص حكيم اغناؤه بحال ضيعة وان كانت
 على قوت تامر او كوطي امه لسيده لان العبد يتفجع مال سيده عادة مع كمال الانبساط فاذا نظر

انوطى الجوارح من غير الاستحرام والنسب عليه الحال يكون مفقودا وكذا ووطى المهر من المهر فاذ
 قال المهر من علمت انها حرام ففيه رواية كتاب الرهن لا يصح عليه وفي رواية
 كتاب الطر بطلان في الاصح كما في الهداية وفي التبيين وهو الخلل في الاستيفاء من عينها لا
 وانما تصور من ماله فم يمس الوطى حاصل من محو الاستيفاء لسبب الملك الحال في الجلة ومالك
 الحال بسبب ملك المتعة في الجلة حصل الاشتباه واما على رواية الايضاح انه يحد سواطن اولا
 فمن مخالفة لعامة الروايات كما في الفقه وفي الهداية والمستقيم للرهن في هذا بمنزلة المهر من
 واما جارية المستأجرة والعارية والوديعة فكما في رية اضية فيكون الخلل في هذه المواضع
 النائية لا يحد اذا قل انها محلة ولو قال انها على حرام وجب الطر واطلق في ظن الطر فتمت طر الرجل
 ووطن جارية فان طناه فلا يحد واما على طرته وجب الطر وان طرته الرجل وعلمت الجارية او لم تعلم
 فلا يحد كما في الخطب والنوع الثاني من نوع النسب شبهة في المحرم الموطوءة وتسمى شبهة ملك
 وشبهة حكمة وهي قيام دليل في المحرم في ذاته اي اذا نظرنا للدليل مع قطع النظر عما كان يكون
 منافيا ولا يتوقف على ظن الجاني واعتقاده فلا يحد الجاني فيها في شبهة في المحرم وان وصية علم
 باطره كوطى امه ولده وان سفل فانه صلى الله تعالى عليه وسلم اضاف مال الولد الى الاب بام التملك
 فقال انت وما لك لا يملك ولم يثبت حقيقة الملك فثبت شبهة عملا بحرف اللام بقدر الامكان
 او كوطى شريكه فان الملك فيها دليل جواز الوطى او كوطى محنة بالكنيات بان قال لها انت
 بان او على حرام او بنة او برمة مثلا واراد البيضة اولئك ثم جامعها في غدها لا يصح عليه
 لقول بعض الشافعية رضى الله عنه ان الكنايات راجع وان نوى الثلاث وفي الثلاث لا فائدة
 في هذا اللفظ لانه ان اراد محنة من الثلاث صريحا فقد مر في شبهة الفجر وان اراد الفاظ الكنايات
 اذا نوى بها الثلاث فليس حكمها ذلك كما ذكر فيها والصواب الترك تاما او كوطى البائع
 لانه امسية او كوطى الزوج الممودة اي التي جعلها صداقا لم تزد جوارها قبل التسليم
 قبل تسليم امسية المنة في البيع الصحيح وقبل التسليم وبعده في البيع الفاسد والمبيعة بشرط
 اختيار سواد البائع او المنة وقبل تسليم الممودة الى الزوجة لا كونه المبيعة في يد البائع
 ثبت لو كانت انقضت البيع دليل ملك في المبيعة وكونه المهر صلة اي غير مقابل مال دليل عدم
 وقال مالك فباحدة في هذه المواضع وان قل علمت انها حرام بخلاف الرزق والنسب ثبت
 في هذه اي في شبهة المحرم عند الدعوة لعدم تحرف زمانها ليقا الدليل الثاني في المحرم لانه الاول في ثلاث

النسب في شبهة الفجر او وصية ادعاء لنسبه زنا وان سقط الطر لمر راجع اليه وهو شبهة
 الحال عليه هذا ليس يجرى على العموم فان في المطلقة الثلاث ثبت النسب لان هذا ووطى
 في العدة فيلحق ذلك لاثبات النسب ويحد بوطى امه اضية او عمه او ذى رحم محرم غير الولد
 او المستأجرة او وصية ظن صحتها لانه لم تستد ظن الدليل وكذا يجب الطر بوطى امه
 وجدها على فرائض وقال حجة امه ان لعدم الاشتباه مع طول الصبي فلم يكن هذا الظن
 مستندا الى دليل فلعنا وان وصية كذا انما لا يمكن التمييز بالسؤال الا اذا ادعاه فقلت اي
 اجابت تلك المدة فقالت انا زوجتك فوطىها لا يحد لانه اعتمد على الاخبار وهو دليل
 في حقه ولو جاءت بولد ثبت نسب قيد بقوله وانا زوجتك لانها اذا اجابت بالفجر
 ولم تقدر ذلك فواقعها وجب عليه الحد كما في العناية لا يجب الطر بوطى اجنية زفت
 اي بعثت اليه وقلن اي النساء بالجمع لكن الظاهر انه ليس بشرط لانه من المعاملة والواجب
 يكفي فيها كما في الجرح فعلى هذا لو اتى بصينة المفرد كما في الكثرة لكان اول تأمل وهي زوجتك
 لانه اعتمد على اخبار رهن في موضع الاشتباه اذا الانسلا لا يميز بين امه وبين غيرها
 في اول الوهلة فصار كالمفرد ولكنه لا يحد قاذفه وعليه المهر ام مهر المثل والعدة ويثبت
 ولده بانه لا ووطى في دار الاسلام لا يحد في المحرم والمهر وقد سقط الحد فحين المهر ولا
 بوطى بهيمة لانه ليس في منع الزنا في كونه جنسية الا انه يعذر لانه ارتكب جريمة والذي
 يروى انها نذيج وتحرق فذلك لقطع التحريم وزني في دار حرب او بغى اي من زني
 في دار الحرب فله ان يقيم الطر على من زني في معسكر وتما في المنع وعند الاثمة الثلاثة
 يقا عليه الطر لوضوح اليها واقرا لانه التزم باسلاف اصحاب الاسلام ايما كان ولنا قول
 صلى الله عليه وسلم لا تقام الطر ودية دار الحرب ولا يجب الطر بوطى امه محرمة تزوجها
 سوا الكا عالملا باطره او لا ولكن اذا كانا عالملا به يوجب بالضرب تعذير اليه عند الامام
 وعند جما والائمة التذرية عليه الحد الكا عالملا بذلك لان الشرع اخرج المحرم عن محلة
 النكاح وصار العقد اخرا وله ان المحرم محل النكاح باعتبار ان المقت من الناس وكل من
 من بنت ادم قابلة له ومحلية النكاح وانما القدمت على المحرم بدليل لكن بقيت شبهتها
 في نكاح المتعة فيندرس به الطر هذا ووطى الزوجة بغير شهود وبغيرها من شبهة العقد
 فيكون النسب على ثلاثة اضرب كما بيناه في اول الكتاب او من يستأجر بالزني بها فانه لا يحد

لانه روى ان امرأه سألت رجلا مالا فابى ان يعطيها حتى يكتسب من نفسه فذكر ان عمره في ذلك وقت
 اطلق عنه وقال هذا امر خلافا لهما في المسلمين وهو قول الائمة الثلاثة لانه ليس بينهما
 ملك فلا شبهة فكان زنا محض فقيده بالاستحار لانه لو زنى بها واعطاها مالا ولم يستطع شيئا
 بعد اتفاقا ولو قال امرأته لاني بكت لا يجد اتفاقا فقيده لاني بها لانه لو استأجرها للخدمة
 ثم جامعها بعد الاتفاق ومن وطئ اجنبية فمادون الفرج اما في غير المسلمين كالنصارى واليهود
 بعد اتفاقا كما في شرح الجمع وغيره لانه ان امرأته لم يمسها فيه حد وكذا لو وطئها اى الاجنبية
 في الدبر فانه يعذر عند الامام وعند جماهير فاعترف هذا علم ان في هذا الخبر كلاما لا المستند
 الاول في اتفاقية والثانية اختلافية فلا معنى لهذا العطف بطريق التشبيه كما في قوله لا
 انه لو فعل هذا بعبده او امته او منكوته لا يجد خلاف واذا كان امرأته مالا بالاجماع وانما يعذر
 لا ركناب المخطور او عمل غير قوم لوط فانه يعذر ولا يكره عند الامام وعند جماهير وهو اصر
 قوله الشافعي وقيل في قول يثقل بكل حال لقوله عليه السلام اقتلوا الفاعل والمفعول ولهما
 انه في منع الزنا لانه ففان الشهوة في محل شهته على سبيل الكمال على وجه مخصوص بالافقار
 وله ان ليس بزنا اختلاف الصحابة في موضع من الاحراق بالنار وهدم الجدار والتكليس من مكان
 مرتفع باتباع الاجار وغير ذلك ولا هو في منع الزنا لانه ليس فيه اضرار الولد واتباه النسب
 وكذا يدروا فوعا لا نغرام الداعي في احد الجانبين والداعي لا الزنا من الجانبين ومارواه الشافعي
 محمول على التمسك او على المستحار لانه يعذر عنه كما في الهداية وفي المنهج الصحيح قول الامام وفي الفقه
 انه يودع في السجن حتى يتوب او يموت ولو اعاد اللواط قتله الامام محصيا كذا في غيره سياست
 وفي البيتين ولوراء الامام مسلمة قتل من اعتاده جازله قتله وفي الخبر انهم يذكرون في حكم
 السياات ان الامام يفعلها ولم يقولوا القاضى فظاهره ان القاضى ليس له الحكم بالسياات والعمل
 بها وفي التنبيه ولا تكون اللواط في اجنبية على الصحيح وان زنى دمي ببيت سنانة في دارنا فلا حد
 لوزنى في دارنا طرب حد الذي فقط لا طربية عند الطرفين كقول اهل الذمة في طين بالعقوبة
 بخلاف طربية وعند ابي يوسف يجازى ان لا المستأمن مستلزم لاحكام ما دام في دارنا
 فيحد الا في طرب الحرة وفي عكس ان زنى حربي مستأمن بذمة حدت الذمة لا طربية عند الامام
 لانه قد وجد حقيقة الزنى منها في حد خاصة وعند ابي يوسف حد عام وعند محمد لا يحد الا في طرب
 يسقط في الاصل فاوجب سقوطه في التبع وان زنى بكلف مجنون او صغيرة تجامع معها لانهما

اذا لم يكن

اذا لم يكن تجامع معها فوطئها لا يجب عليه الحد كما في الغاية ولو قيده لكما في اول ما مر من المكلف خاصة
 بالاجماع كقوله اسلا وفي عكس ان زنى مجنون او صغيرة بكلفة لا حد عليها اى المكلف لانها تابعة
 له الا في رواية غرابي ليوست فانه قال كيد المكلف وهو قول زفر والائمة الثلاثة لانه الزنا وجد
 منها وسقوط الحد من جانب لا يسقط الحد عنها ولا حد بزنى المكمل سواء كان المكمل زانيا او ثمة
 ولو اكره غير السلطة كيد عند الامام ولا يحد عند جماهير لا المعيرة خوف التلف وذا يتحقق من غيره
 اذا كان المكمل قادرا على القاع ما يدر به والقوى على قولها ولا يحد ان اقر احد بها اى احد الزنا
 بالزنى اربع مرات في مجالس مختلفة وادعى الاخر النكاح لانه دعوى النكاح كحل الصدق
 وهو يقوم بالطرفين فاوثر شبهة واذا سقط الحد وجب المهر اما لو اقر احد بها بالزنا
 وقال الاخر ما زنى بي ولا اعرف فلا يحد المقر عند الامام وزفر وعند جماهير وفي المنهج اذا كانت
 المرأة غائبة واقر الرجل ان زنى بها او شهد عليه الشهود فانه يقام عليه الحد ومن زنى بامته
 فقتلها اى الامة به اى بفعل الزنا لانه اى القاع على الحد والقيمة عند الطرفين لانه جناحيتان
 فيوفر على كل واحدة منها حكمها وعند ابي يوسف لانه القيمة فقط لا تقرضها القيمة لسبب
 ملك الامة وعلى هذا الخلاف لوزنى بجارية ثم اشتراها او زنى بها ثم نكحها او زنى بجارية تحت
 عليه قبل الزنا فدفعت الزنا لانه بعد الزنى بسبب اجنبية اما لو فداها المولى بعد الطينة فيجب
 عليه الحد اتفاقا وزنى بها ثم غلبها وضمن قيمتها اما لو غلبها ثم زنى بها ثم ضمن قيمتها فلا حد
 عليه اتفاقا كما في شرح الجمع فقيده بجارية لانه لو زنى باطرة فقتلها به يجب الحد مع الذمة اتفاقا
 والحنيفة اى الامام الاعظم الذي ليس فوقه امام يؤخذ بالمال والعقاص اذا اخذ مالا او قتل
 بغير حق لانه من حقوق العباد وليستوفيه ولا طين اما بتكليفه او بالاستفانة بمقتضى المسلمين
 وفيه استتار بانه لا يشترط القضاء لا ليقاض والعقاص والاموال الا اذا انكر الاموال
 لا باطله لانه اقامت مقوضة اليه فلا يكتفى بالقيمة على نفسه وكذا القاضى بخلاف امير البلدة فانها
 عليه الحد بامر الامام **باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها لا تقبل الشهادة كحد اى بما يوجب**
 كالتزنا متقادما اى موجب اولى به وهو الزنا فالسناد الى الحد مجاز من غير بعد عن الامام ليعنى
 ان عدم القبول مشروط بقرب الحاكم بحيث يقدر على ادائها من غير تأخير ولا تقبل وفي الفقه
 وغيره ولا شك انه لا يتعين البعد عن الحاكم بل يجب ان يكون كل من يؤمرض او يخوف طريق
 ولو في بعد يومين وكونه من الاغذار التي يظهر انها مائة من المسارعة انتهى فعلى هذا القول

من غير عذر كان اول والاصل ان الحدود الخالصة حقا لله تعالى تبطل بالتقادم لانه السامع مخير بين
 حسيين اداء الشهادة والتمس قال عليه السلام من ستر على اخيه المسلم عمدة ستره عليه
 عورة يوم القيمة قالوا خير ان كان للستر فالاقدام على الاداء بعده يكون عمدا واداءه
 فاستقامت اخلافا للشافعي كما في كثر المعبرات وفي المخرج ولا يخفى ان في العبادات تساهلا مستهورا
 فان الذي يبطل بالتقادم الشهادة بسببها الا في اطر القذف لانه الدعوى فيه شرط فيجوز تأخيرهم
 على النعام الدعوى فلا يوجب نفسيهم وفي السرقة يضمن السارق المال المسروق اذا ثبتت
 بالشهادة ولا يضره التقادم لانه حق العبد لكن لا يحد السارق لانه حق الله تعالى فلهنا لو
 شهد رجل وامرأته على السرقة يضمن المال دون القطع وكثير من الكتب التقادم كما يخفى
 يمنع الشهادة يمنع اقامة الحد بعد القضاء خلافا لفرقة وهو قول الاثنية الثلاثة حتى لوهر بعد
 ما ضرب بعض الحد ثم اخذ بعد ما تقادم الزمان لا تقادم عليه بقية الحد ويصح الاقرار به اي
 لو اقر بما يوجب الحد بعد التقادم حد لانه لا يثبتهم على نفسه الا في الشرب وتقدم غير الشرب
 بشهر وهو منقول عن محمد لا مادونه عاجل ومردى عنهما في الاصح قال الامام انه موقوف على رأي
 القاضي وقيل بمخالفته اشتهر وقيل بمضف شهر وفي التنوير لو شهدوا بزمان تقادم حد الشهود
 عند البعض وقيل لا وتقادم الشرب برؤال الشيخ عند الشيخين كما سياتي وعند محمد بستر اديان
 اي تقادم غير الشرب وان شهدوا بزمانه بغاية وهم يعرفونها قبلت شهداتهم وكذا بخلاف
 سرقة من غلب اي لو شهدوا ان سرق من فلان وهم غائب لم يقطع لشرط الدعوى في السرقة
 وفي الزنا كانت كبس السارق الى اي كفي المسروق من السياتي وان اقر بالزنا بجهولة او غيبة
 حد انظر لانه اقر بالزنا وهو غير متهمة في حق نفسه وان شهدوا كذلك اي شهدوا وجهها الموطوءة
 لا يحد المستهود عليه الا احتمال انه امرأته او امته بل هو الظاهر ولا الشهود لوجوب النصاب وفي
 الخبر قال المستهود عليه ان التي راوا بما معنى ليست له بامارة ولا بجدية لم يحد ايضا وذلك
 انها تصور امته او منكوحة نكاحا فاسدا ولو قالوا زني بامارة لا نفرها ثم قالوا بغيرها
 فان الذي يجر ولا الشهود وكذا لو اختلفوا في طوق امرأته يعني لو شهدوا ان زني بفلانة
 له بغير ان انها مطلوعة لا يحد عند الامام وهو قول زفر وعند محمد الرجل لا اتفاق الاربعة
 على زنا لا المرأة للاختلاف في طوعها ولان اختلف المستهود عليه لانه انما فخر واحد
 يقوم بهما وفي اطلاقه شامل ما اذا شهد ثلاثة بالطواعية وواحد بالاكراه وعكس ممكن

في الوجه الاول بحد النكاح حد القذف لعدم سقوط احصائها بزيادة الفرد عند الامام لا
 بحد زنا في هذه الوجوه لان اتفاق الاربعة على النسبة الى الزنا بنفط الشهادة يخرج كلامهم
 من ان يكون قد فاق ولا يحد احد لو اختلفت الشهود في بلد الزنا اما في حقها فلا خلاف ولم يتم
 على كل منها لثبوت الشهادة واما الشهود فليسببه نظر الى اتحاد الصورة خلافا لفرقة او
 شهد اربعة به اي بالزنا في بلد معين في وقت معين واربعة به اي شهد اربعة اخرين
 بالزنا في ذلك الوقت بحد اخر لم يحد احد اما في حقها فليقتض كذب احد الفريقين ولا
 رجحان لاحدهما فيد اجمع واما الشهود فلا احتمال صدق كل فريقين بجمع وجود النصاب وكذا
 اذ يدونه لا يحد بذلك الا احتمال وبدونه احتمال الصدق لا يحد من وجود النصاب وكذا
 لا يحد احد لو شهد اربعة على امرأته به اي بالزنا وهي اي والحال ان تلك المرأة البكر اى ثبتت
 بكارتها بقول النساء وقولهن تقبل في اسقاط الطح الحد لانه ايجاب فلا يحد احد وكذا في
 الرقيق والقرن وغيرهما يعزل بقول النساء وفيه استعارة بانهم لو شهدوا على رجل بالزنا فوجد
 مجوبا فانه لا حد على احد او هم اي الشهود فسقة سواء علم فسقهم في الابتداء او ظهر فسقهم
 لانه تعالى امر بالتوقف في خبر الفاسق وانما منع من العمل به واما عدم اطر على الشهود لانه
 الفاسق من اهل الاداء وهم اربعة او شهدوا على شهود لانه في شهداتهم زيادة شبهة
 وهم مالمسوا المستهود عليه الى الزنا بل حكموا بشهادة الاصول بذلك والطاكي للقذف لا يكون
 قاذفا فلا يحد وفيه وكذا لا حد على الاصول بالاول وان وصية شهد به اي بالزنا الاصول
 بعد ذلك لرد شهداتهم من وجه بحد شهادة الفروع هذا في الحد وفي غير الحد وتقبل
 بعد رد شهادة الفروع لبوت الحال مع الشبهة وحد المستهود عليه لو اختلفت الشهود
 في زوايا البيت معناه ان يشهد كل اثنين على الزنا في زاوية وكل البيت صغيرا او اكثرا
 كبير لا تقبل والقياس انها تقبل كيف ما كانا وهو قول زفر والشافعي وجه الاستحسان
 ان التوفيق ممكن بان يكون ابتداء الفعل في زاوية وانتهائه في زاوية اخرى بالاضطرار
 ولو اختلفوا في ساعتين من يوم وفي بدن المني بها اي في طولها وقصرها او في ثيابها
 فانه لا يمنع لامكان التوفيق وحد الشهود فقط اذا طلبه المستهود عليه لو كانوا عيانا
 في وقت الاداء او محدد دين في قذف او كانوا اي الشهود اقل من اربعة او اصدى
 عبد او محرد او لو ترك قوله او محدد دين في قذف واقصر على هذه الكافة اقتصرا لانها

ما ذكر بطريق الدلالة تأمل وانما خص طريقتهم لعدم اليقين الشهادة فيهم او عدم القضاة فلا يثبت
الزنا ويجب ان يكونهم قدوة وكذا اي صا الشهود فقط لو وجد احد منهم اي صا الشهود عبدا
او محرودا في قدف بعد صا الشهود عليه بالسهادة لانهم قدوة ودينه في بيت المال ارجح
اي الشهود عليه بالكلية محض لانه حصل بقضا القاضي وخطاه في بيت المال لانه عام للمسلمين
فيجب في مالهم وهو بيت المال وارش جرح ضرب اي الشهود عليه او موته من يد راي لو شهد
الشهود بغير الزاني في غير محض جرح او افضل الموت ثم ظهر احد عبدا او محرودا في
قدف فالارش والموت عند الاما يد وقالوا هو قول الائمة الثلاثة الارش من بيت المال
ايضا اي كما في الرجم ولد الفل الجارح لا يتقرر الا القاضي لانه لم يؤمر به فيقتصر على الجلاء والا
انه لا يجب عليه النكاح في البيع كذا منع الناس عن الاقامة في فة المرأة وكذا الخراف لو رجع الشهود
وفيه تسامح لانه يوم الارش اخرج او موته من يد راي الاما وعندنا في بيت المال وليس كذلك
بل اذ ارجع الشهود بعد اخرج او الموت لا يضمنون عنه وعندنا يضمنون وهو قول الائمة الثلاثة
تدبر ولو رجعوا اي الشهود بعد الرجم اي ارجح المحض حدوا اي الشهود حد القذف وقال زفر
لا يجدون فيه الرجوع لانهم لو ظهر واعيد الاكيد في اتفاقا وقيد بعد الرجم لانهم لو رجعوا بعد
الجحد يجدون اتفاقا وعرضوا الدية لان النفس لمقت بسببها دهم وقال الشافعي يقتلون بذا
اذا قالوا القمنا وان قالوا اخطانا عرضوا الدية اتفاقا وكل واحد من الشهود مستد ارجح صفته كل
صا خبرنا وغرم ربعها اي ربع الدية وفيه اشارة لانه لو شهد اربعة على ان زني بفلانة
وسهده اربعة اخره بالزنا بغير ما فرجع الفريقان فانهم يضمنون الدية اجماعا وحد القذف
عند السنين وقال محمد لا يجدون ولو ترك المسئلة الاولى واقصر على ذالك اخضر لافهاها
منها بطريق الدلالة تدبر ولو رجع احد حلفت الذين شهدوا به ورجم بسببها دهم فلا يثبت عليه
اي على ارجح من القمنا والطسوا كذا قبل القضا او بعده فان رجع اخر بعد رجوع الخامس
حد الاغتصاب القضا بالرجوع في حقها وعرضا اي الراجحة من اظنت ربعها اي الدية لا المغيرة
فيه بقا من شهد بالرجوع من ارجح فبقي ثلاثة الارباع من الدية ولو رجع واحد قبل القضا
حدوا عليهم ولا يبرجهم الشهود عليه وقال زفر حد الرابع فقط لانه لا يصدق على غيره ولهم
ان كلامهم قدف في الاصل وانما قصر شهادة بالصال القضا فاذ لم يتصل بقي قد فجدوا
ولو رجع واحد بعده اي القضا قبل اظه فكذا كسا اي صا دهم عند السنين وعند محمد

وهو قول زفر والشافعي حد الرابع فقط ولا يجد الباقون لان الشهادة تآكدت بالقضا فلا
تتفسخ الا في حق الرابع كما اذ ارجع بعد الامضا ولها ان الامضا من القضا فصار كما اذا
ارجع واحد قبل القضا ولهذا السقوط اظهرا المستود عليه ولو شهدوا فزكوا فمجم يكون
محض ثم ظهر داي الشهود كفارا او عبيدا فالدية اي دية المرحوم على المالكين ان رجعوا عن
الزنية وقالوا القمنا الكذب مع علم بانهم ليسوا بالمالكة والاي لو شتوا على تركهم
ولم يرجعوا وقالوا اخطانا فقل بيت المال عند الاما وقالوا هو قول الائمة الثلاثة الدية
في بيت المال مطلقا اي سواء رجعوا عن الزنية او لا بذا اذا اجر واجرية الشهود واسلامهم
اما اذا قالوا هم عدول وظهر داعية الم يضمنوا اتفاقا وقيد بالمركين لانه لا يضمن على الشهود
والمسئلة يجاهلها لا كلامهم لم يقع شهادة ولا يجد ولا القذف لانهم قد فوا حيا وقد ثبت فلا
يرت ولو قتلوا صا الامور برجمه يفي شهد اربعة على صا بالزنا فامر الاما برجمه فقبض شخص
عند اعنقه فظهر داي الشهود كذا كذا اي كفارا او عبيدا فالدية في مال القاتل السبي والافيا
اي يجب القصاص وهو قول الائمة الثلاثة لانه قتل نفس معصومة وجه الاستي من القضا
صحح ظاهر اوقت العمد ويجب في ثلث سنين بخلاف ما قتله قبل القضا فانه وجب القصاص
في العمد والدية في الخطا على عاقلة وفي البر ولو امر برجمه بعد الشهادة قبل القضا فخطا
من القاضي فقتله رجل عدا وجب القصاص وخطا وجبت الدية في ثلث سنين وقيد
بقصر الامور برجمه لان من قتل من قتل بقتله قضا صا فانه يقتض من سواء ظهر الشهود
عبيدا او لا لانه الاستيفاء للولي في التبيين ولو اقر الشهود بتعذر النظر افرج الزاني و
الزانية لا ترد شهداتهم لانه يباح لهم النظر في الشهادة فاسبه الطبيب والقابلة والحام
والطبخ والاصفاة والنجارة في العنة والرد بالعيب الا اذا قالوا القمنا بالنظر التلذذ
فلا يقبل اجماعا ففسقهم كما في الفقه ولو انكر المستود عليه بالزنا الا حصا بالانكر بعد
وجود سائر الشروط يثبت بسببها دية رجلين او رجل وامرأتين فيما اذا لم يكن له ولد
من حرة مسلمة عاقلة خلا فزفر والائمة الثلاثة فخذهم شهداتهم غير مقبولة في غير
الاموال وعند زفر وان قبلت الا انه يقول الا حصا شرط في معنى العلية الا الجنائية
تغلظ عنده فيضاف الحكم اليه فاسبه حقيقة العلة فلا يقبل شهادة النساء فيه احيانا
للدرو ولهم الا حصا عبارة عن افضال الطيبة وانها مائة الزنا فلا يكون في معنى العلة

او ثبت بر ثلاثة زوجه من اى من هذا المنكر وفي التوبة ولو خلاها ثم طلقها او قال وطئها وانكر
فهو محصن ومنها في لوقات بعد الطلاق كنت نفرا منه وقال كانت مسنة فانه يحكم باحصانه
ومنها اذا كان احد الرايين محصنا بحد كل واحد منهما فانه في حكم المحصن ويجعله غيره تزوج بلا ولا
فدخل بها بما لا يكون محصنا عند ابي يوسف وهو نكاح سرب الطهر وكيف فيه
القليل ولو قطرة ولا يلزم السكر وسرب المسكر الحرام غير الطهر لا بد فيه من السكر واثار الاول
بقوله من سرب خمر او من الفاظ العموم فسكر الذي وغيره والحال انه لا حد على الذي والاحقر
وغير المحلف والاول ان يقول سكر ناطق مكلف سرب خمر اكل ولو وصيته سرب قطرة
واحدة يعني بلا اشتراط السكر لا خمره اطر قطعية وحرمة غيره ظنية فلا حد الا بالسكر من فاض
وربها اى ربح الطهر موجود اى حين الاخذ قال في الذبيرة فاذا اخذه اليهود وهو سكر
او اخذه وقد سرب خمر او ربحها لوجبه فذهبوا به الى مصر فيه الامام فانقطع منه ربح الرايحة
قبل ان يتهوا به الى الامام كذا وبذلك الاصرار عن منكر هذا غير ممكن فلا يعبر ما دفعه اقامة الحد
كما لو ثبت الرايحة بالمعاينة لكن لا بد من التمسك بالشرب ويقولوا اخذناه وربحها موجودة
وقوله وربحها موجودة بجملة حاله من القيمة اخذ والاول ان يقول موجودة لا الربح موت
سماعى واثار الثاني بقوله او جابوا به سكرانا ولو كان سكره من بينه وكونه من المسكرات
الطهر غير الطهر اذا سكر بالمباح كسرب المضطر والمكره والمخمر من الطوب والعسل والذرة والبنج
فلا تعبر بقرينة كلها لانه بمنزلة الانحلال لعدم الجانية فانه اكثر الكتب فعلم من هذا البيع بباح
وسكره حرام ولا يحد بسكره عند السنين خلا فالحق في القهقهة ولا يحد بحصول من نحو الاقوية
وجوزوا واختلف انه مسكر ام لا وشهد بذلك اى لشرب الطهر او البيرة المسكر رجلا
لانه شهادة النساء لا تقبل في الحد وللشبهة فاذا شهدوا عند القاضي على رجل لشرب الطهر
سأله القاضي عن الطهر ما هي ثم سأله كيف شرب لاحتمال الاكراه واين شرب لاحتمال انه شرب
في دار اطرب ومثله شرب لاحتمال التقادم فاذا بينوا ذلك حسب القاضي في سبيل غير العدالة
ولا يقضي بقاء العدالة في الجانية او اقرب اى بالشرب مرة عند الطرفين وعند ابي يوسف
وزفر مرتين اعتبارا بالشهادة كما في الزنا واجيب بذلك ثبت على خلاف القياس
فلا يقاس عليه غيره وعلم شربه طوعا اى لا مكرها ولا مضطرا كما بيناه انما جابوا من شرب
انما انما نود بالرجل او السكر وبالفعل بالجهول بالتعظيم في غير الامام والحد ودخلت له الامام

والوالاة

والوالاة وللقضاة عنده فلا يحد قاضي الرساق وفقهه والمنفعة وانما المساجد في القضاة
اذا صلى فلو شهد على السكر لم يحد ويحبس حتى زال سكره كتحصيل الغرض الا ان جارتها بين سوطا
متعلق بقوله حد لحد لجماع الصيانة وهو حجة على قول الشافعي وهو اربعون للحد واربعين
سوطا للعبد لانه الرق منصف على كل حال مفرقا ذلك على من كثر الزنا لانه تكرار الضرب موضع
واحد قد يفضي الى التلف واثار بالنسب الا انه يتوزع المواضع المستثناة في حد الزنا وانما يفرق
بسوطا لا عقدة لانه بامتنوسا ويجوز غيبة شرائطه والفرد في المشهور غير الصيانة وغير محمد
انه لا يحد واقر بالشرب وفيه خلاف للثلاثة او شهد عليه بعد زوال ربحها قيد
بجموع الاقرار والشهادة لا بعد المسافة كما قررناه انما لا يحد عند السنين خلا فالحق
فانه يحد عنده لانه التقادم يمنع قبول الشهادة بالاتفاق غير انه قد ربح الزنا عنده اعتبارا بحد
الزنا وعندهما قد ربح باب الرايحة واما الاقرار فالتقادم لا يبطله عند محمد وعندهما لا يحد الا
عند قيام الرايحة ويرجح في الغاية قول محمد فقال والذهب عند من في الاقرار ما قال محمد في الفتح
قول محمد هو الصحيح في البحر الحاصل ان الذنب قوله الا ان قول محمد ارجح من شبهة المعنى انتهى
وفي هذا الوقت كذا اوله كذا هو رواية تدبر ولا يحد من وجد من رايحة اطر او قياها اى اطر
يحتلانه شربها مكرها او مضطرا والرايحة تحتل ايضا فلا يحد بالسك اذا علم انه طالع
او اقر بالشرب ثم رجع غا اقراره فانه لا يحد لانه خالص حق انه يفعل الرجوع فيه كسائر الحدود
وهذا لا يحد لا يحد لانه يحد لانه خالص حق انه يفعل الرجوع فيه كسائر الحدود
في اقراره فحق الحد والاصل ان يحد كذا خالصه فقال لا يصح اقراره والا يصح كذا
القدف لانه في حق العبد والسكر فيه كالصالح عفو عليه كما في سائر نعم فانه من الاقرار
بالمال والطلاق والعاق وغيره والسكر موجب الحد لا يعرف الرجل من المرأة والافتر
من السراية بحد من الامام وعندهما ان يهدى ويخط كلام اى يكون اكثر كلامه بذيها فانه كان
نصفه سقيما فليس سكره واليه مال اكثر المتباين وعند الشافعي المعبر بظهور السكر في شبه
وحر كانه واطرافه وبذلك يختلف بالاشخاص في التماسي ربما يتباين في شبه السكر في تباين
وبمئة سقيما وبه اى يقول الاماميين يعني كما في اكثر المعبرات لانه المقارن وفي الفتح
واختاره للفقهاء لصفه دليل الامام والمعبر في القرح المسكر في حق اطره ما قاله
بالاتفاق للاصحا ولو اورد السكر لاثبت من اى لا يعجز اورداه لعدم القصد

والاعتقاد وهذا قضاء اعماد يات في الواقع قصد التكلم به ذكر المعناه كفر والافلاكي
في الفتح وعند ابى يوسف ارتداد كفر وفي البحر وينبغي ان يصح اسلامه كالمكره لكن في الفتح خلافه
والقذف لغة الرمي مطلقا وفي الاصطلاح نسبة من احسن الى الزنا صريحا ودلالة
وهو من الكبار باجماع الامة والسنة من الساقية ما كان في خلوة لعدم طوق العار وفي البحر
وقواعد التامنا به لا العلة طوق العار وهو مفقود في الخلوة هو ان صد القذف كذا الترتيب
ثمة اى عدد او مائة او جلد في اللوم لضمها للجد وسواء اى من حيث البتة بشهادة
الرجلين او باقرار القاذف مرة لا التنازع في الفتح وسألهما القاضي عن القذف ما هو
وغير مخصوص ما قال ولا بد من اتفاقهما على اللذة التي وقع القذف بها وعلى زنا القذف
ولو قال لا بينة حاضرة في المهرامه القاضى الى الاضرار الجسدية وجب عليه الامانة في القاضى عن
مجلسه لو شهد عليه بزمان متقدم سقط الطعن القاذف ولم يثبت الزنا من قذف محصيا او
محصة بصرح الزنا اصرار على كونه بطريق الكناية بان قال الرجل محصن يا زاني فقال الاخر قد
لا يجد المصدق بخلاف ما لو قال هو كذا قلت وكذا لو قال شهد انك زان فقال الاخر وانا شهد
لاحد على الثاني ونوقال بغيره او بتورا او بحار او بغيره لا حد عليه بخلاف زينة بغيره او بناة
او بتورا او بدارهم حد القاذف بطلب المقدوف المحصن بغيره او بدارهم او امراته واستهط
طلبه لانه فيه حقد من حيث دفع العار عنه ولو كان المقدوف غائبا عن مجلس القاذف حال القذف
في الدرر متفرقا عام ولا يترفع عنه اى عن القاذف غير الفرد والاطوار لا يجرى في حد القذف
في سب غير مقطوع به فلا يقام على السرة الا انه يترفع عنه الفرد والاطوار ذلك يمنع الاتصال
النام واحصائه اى مقدوف كونه مطلقا من عاقل بالافترج الصبي والمجنون لانها لا يحقها
العار من اخرج العبد ولو مدبر او مكاتب اى بنت حرية باقرار القاذف او بالينة بشهادة
رجل وامرأتين وبعلم القاضى ولا يخفى القاذف المقدوف محصن مسافر في الكافر
عفيف غير زنا السرى لا غير العفيف لا يلحق العار ولو قبيحه ناطقا كذا او لا لا قذف الاخر
لا يوجب الحد لانه طلب يكون بالاسارة ولعله لو كان ينطق لصدة وهذا القدر كاف لدر الحد
فيما يذبح ما قيل من ان غدا لا يضره الخنزير اشارة محض من معهوده من فينبغي ان يكرهوا فهم
طلبه بامانة محض من تأمل واستهط ايضا لا يكون محبوبا ولا خبيثا مستكبرا ولا لا يكون امراته
زاني ولا حرة ولا اذ الجيب والبقايا لا يصدق ذنبها لانها لا يمتنعها العار بذكرها كذا في غير

ولو نفاه عن ابيه به قال است لا بيبك اولست باين فلان ان نفاه عنه في غضب اى مسامحة حد
والا اى وان لم يكن نفسه في غضب بل في حالة الرضا لا اى لا يجرى والظاهر ان هذا قيد للصورتين
كما في الدرر والغاية وغيره لكن صاحب الكافي وغيره من المعتمد بن خضوا بالصورة الثانية
فقالوا من نفى نسب غيره وقال است لا بيبك كذا وهذا اذا كانت ام محصنة لانه قد فام
حقيقة لانه متى لم يكن نيا بيه يكون من غير ابيه ضرورة واقفا ولا نكاح لغير ابيه فله نفى النسب
من ابيه لانه ام الزنا ضرورة وفي القهستان انما صرح لانه صريح في القذف كبا زانية
فالتقيد لغيره كذا في غضب است باين فلا لايه الذي يدعى له حد وان كان في غير غضب
لان هذا الكلام قد فام حقيقة لانه نفى نسب من ابيه ونفى نسب من ابيه لانه ام الزنا لا
ان في غير حال الغضب قد يراد به المعاملة اى انت لا تسب اباك في المروءة والسبيوة
فلا يجرى مع الاحتمال وفي حال الغضب يراد به حقيقة كلام انتهى فهذا علم ان المص ترك
بالا بدنه وهو قوله وانه محصنة وخالف اكثر المعتمدين بتعيم الغضب في الصورتين لكن
بقي فيه كلام وهو ان ارادة هذا المص في حال الغضب اظهره لانه لا يكره والابن
بجمل فاكثير من الناس يقولون في حال الغضب تهكمي است باين فلا فينبغي ان لا يجرى
مطلقا لكن في عامة الكتب يجرى في حال الغضب تدبر وفي التبيين لو قال انك ابن فلان
لغير ابيه كذا اذ كان في حال المسامحة بخلاف ما اذا نوى الولادة عن ابيه به قال است باين فلا
ولا فلا في فانه لا يجرى ولا يجرى لو نفاه عن جده به قال است باين فلا وهو جده لانه صريحا
في نفسه او نسب اليه اى الى جده لانه قد نسب اليه محيا او نسب اليه عمدا او خالا او دابة بمسند
اى زوج امه لان كلامهم ليس محيا او قال ابا بن ما السامح فانه في ظاهره نفى كونه ابنا لايه
وليس المراد ذلك بل التمسك في الجود والسماحة والصفاء او قال العزى لا يبطى فانه لا يجرى
لانه يراد به التشب في الاخلاق او عدم الفصاحة الباطل جيل من الناس لسواد العراق
الواحد ببطى وفي الاصطلاح وفيه نظر لانه حالة الغضب تارة غير قصد التشب فيما يوصف
به في الاول كما تاتي غير القصد لاسمى الصعود في ذنات في الجبل انتهى لكن يمكن الجواب
في حالة الغضب التهكم به عليه اولست بعزى فانه لا يجرى عامر وفي المص لو قال است لا ب
اولست ولد حلال فهو قذف ولو قال يا زانية فقلت ارنى من صد الرجل لانه قد فامها
ولست هي قاذفة لانه يحتمل على انت اعلم مني بالزنى ولو قال لامرأة زنى بيبك زوجك

او ظهر ك
قبل ان يزوجك فهو قاذف ولو قال زني فذلك فليس بقاذف ويجزئ لغيره الميث المحسن
او الميث المحض الطالب به الولد او صده وانه علا والتقييد بالولد اتفاقا اذا لام كذلك
او الولد او ولد ولده وانه سفل والاو لا يقول الطالب به الاصول والفروع وانه علوا
وسفلوا العار يلحق بهم فيكون القذف متا ولا لهم وقال فرمخ وجود الولد ليس لولد الولد
ذلك ولو وصية حر وامة الارث خلافتا في مطلقا بناء على ان القذف يورث عنه
فثبت للارث حق المطالبة وعندنا لا يثبت لمن يلحق به العار ولهذا ثبت لحر ومم الارث
بالكفر والرق وغيرهما خلافا للرفر وكذا في كيد الطالب به ولد البنت خلافا لغيره في ظاهر الرواية
لانه منسوب الى ابيه فلا يلحقه السنين بزنا ابى امة والمذهب الاول له السنين يلحقه اذ النسب
ثابت من الطرفين كما في اكثر الكتب فعلى هذا ينبغي للمصنف ان يقول وفيه خلاف غير محتمل ولا
يطالب ونداباه ولا يطالب عبد سيدة بقذف امة المحضة بالاجماع لانها لا يعاقبان
بسببهما والمعاد بالولد الفرع وانه سفل وبالباب الاصل وان علا ذكر الكا اذ انما فلو كان
لها ابن من غيرها اواب وكونه وليس بممكوك له فله ان يطالبه بالحد لوجود السبب عدم المانع
كما في البين ويظهر حد القذف بموت المقدوف سواء مات قبل الشروع في الحد او بعده
وعند الاثمة الثلاثة لا يبطر بناء على ان الارث يحرم عنهم حقوق العباد وعندنا لا لا
حق الشرع غالب فيها فلا يحرم الارث فيه لا يبطر بالرجوع عن الافراء يعني من اقر بقذف
ثم رجع لم يقبل له المقدوف حقا فيه فيكونه في الرجوع بخلاف حد ودمي خالص حتى انه
تعالى اذ لا يتركب له فيها ولا يصح العفو عن حد القذف ولا الاعراض من اياها العوض
عن حد القذف لانها لا يجزى في حق الشرع لانه غالب عندنا خلافا للسافعي ولو عفى المقدوف
قبل القضاء بالحد لا يكره القاذف لانه يفسد عضوه بل ترك طلب حتى لو عاد وطلب كيد وفيه
اشارة الى انه لا يشرط الدعوى في اقامته ولم يطل الشهادة بالتقدم وفي الخبر يقيمه القاضي
بعده في ايام قضاء وكذا لو قذف بحضرة ولو قال زنا في الجبل وعنه الصعود الى حال
كونه قائما اردت به الصعود عند الشبهين وفيه اشارة الى انه لو لم يعين الصعود يجزئ
اتفاقا خلافا لغيره فيقول لا يكره وهو قول السافعي لانه نوى حقيقة لفظه لا زنا بالهوى
يتبين من بعد ذكر الجبل لغيره مراد في مستعمل بمعنى على ولها ان ظاهر اللفظ دل على القاذف
وبنه يجوز ان يكون مقصودا من طرف المدين في يمين المهور وذلك الحال داعية الى ازالة القذف

وذكر الجبل انما يعين الصعود مراد اذا كان مقرونا بحكمة على اذ هو مستعمل فيه فلهذا لو قال زنا
على الجبل قبل الاجراء قبل كيد وفيه الغاية والمذهب عنى اذا كان هذا الكلام خرج على وجه الغضب
والسبب يجب الحد والافلا وقيد بالهمة اذ لو كان بالياء وجب الحد اتفاقا وكذا لو اقتص
على قوله زنا بحد اتفاق كما في الخبر وقال رجل لا خير في زاني وعكس عليه الاخر لا يثبت
حد اى القائل له لا كلامها قذف صاحبه بخلاف ما لو قال له مثلا يا جئت فقال انت تكلم
ولا يجزئ كل منهما للاخر ولو قال لام اية يا زانية وعكست حدت المرأة مثلا ولا يثبت الزوج
لانها قاذفة وقد يوجب الدعاء وقد فيها يوجب الحد وفي البداية بالحد ابطال الدعاء لانه
الحد وفي القذف ليس بالحد ولا ابطال في عكس لا يصلح في حد لانه اذ الدعاء في معنى الحد
وفي اشارة الى انه لو قال يا زانية بنت زانية فاصمت الام اولاد في الرجل سفل الدعاء
ولو خاصمت المرأة اولاد فلا تضر القاضي بينهما ثم خاصمت الام كيد الرجل ولو قالت في جواب
قوله لها يا زانية زانيت بك او منك بطل الحد ايضا ان كى بطل الدعاء لوقوع الشك
في كل منهما لاحتمال انها رادت الزنا قبل النكاح فيجب اطلاق الدعاء واحتمال انها رادت
زنا هو الذي كان منك بعد النكاح لاني ما كنت احدا غيرك وهو المراد في مثل هذه الحالة
وعلى هذا يجب الدعاء لا الحد لوجوب القذف منه لانها في الشك هذا اذا اقتصرت على هذه
ولو زاد قبل ان تزوجه كحد المرأة وصدى وقيد بكونها امرأته لانه لو كان ذلك كله مع
اجبت لم يكره هو بل هو على لانها صدقة ولو قالت في جوابه انت ارنى من حد الرجل وصدى
واقر الرجل بولده ثم نفاه ان نفى نسب يلازم له النسب لانه باقراره وبالنفي بعده صار قاذفا
فيجب الدعاء وانه عكس ما نفاه ثم اقر به حد اى النافي لانه اكدب لنفسه بعد ما نفاه والولد له
ان يثبت نسب للرجل في الوجهين لاقراره سابقا لاحقا ولا شيء اى لاحد وللان
ان قال رجل ليس باني ولا بابنك لانه انكر الولادة وبه لا يصير قاذفا ولا حد بقذف امرأة
لها ولد سواء كان حيا وميت لا يعلم له اب او لا عنت بولد لغيره اماراة الزنى وهي ولادة
ولد لاب له فلا يوجد العفة غير الزنا وفيه اشارة الى انه لا بد من بقاء الدعاء حتى لو بطل
بكذا بلفظ ثم قد فيها رجل صدق والاب لا بد ان يقطع القاضي نسب الولد حتى لو جئت بولد
والم يقطع القاضي النسب وجب اطلاقه على قاذفها كما في الخبر بخلاف قذف من لا عنت بغير اى
الولد لانعدام اماراة الزنا ولا يحد بحد رجل وطى حراما لغيره كوطى امرأة في غير مكانه من كل

من فم لونه رشح عليه وانما دانه يعلم علمهم يعز عنه الاما وكبد عندهما والصحيح ان يعز الزكاه في
عقب وفي البحر او نزل من نفود المنزل والقيح باسم يوجب البصير بالكل الزكاه يا شارب الحمر
والحال ان ليس ما وصف به يذوق اي الذي لا يغيره له من يذوق على ايدى بالحق هو الذي في حركته
وسكانه ضئولة اي لينة والذي يفعل الفعل المردى باخائن من اطيانه يا ابن الفقيه وفي الاصطلاح
لا يقال الفقيه في العرف اخبر من الراية لا الراية قد تغيرت وتأنف والفقيه من تجاربه بالاجرة
لانا نقول بذلك المرفق لم يجب احذ بك اللفظ فان الزنا بالاجرة يسقط احذ عنه خلافها
انتهى وفي هذا المزمع ان يجد عنه بما بهذا اللفظ مع ان الخلاف لم يفتل عنه بل الجواب ان الزنا يصرح
في ابن الراية بخلاف ابن الفقيه فلهذا لم يكره في يوفيه ما في البحر من انه لو قال لامرأة يا فتى
يعز بخلاف يا روليه فانه يكره لانه يصرح في العرف بالزنا بخلاف قول يافى لانه كناية عن الراية
لكن في المفسرات التبريح يوجب الحذف في ما لا يبين القاحلة فانها من تاتر كل وصية فلا يكون
في معنى الراية فكذلك يعز بطلب الولد بقوله يا ابن الفاسق يا ابن الكافر والنمران وابوه ليس
كذلك يا زريق وهو الذي يظن الكفر ويظهر الاسلام يا قريظة وهو مقرب قلبه وفي التبريح
وهو الذي يري مع امرأته او محرم اجنيا فيده خاليا بها ولذا كان اخبر من الديوث وقيل هو
السبب للجمع بين اثنين بمعنى غير مدوح وقيل هو الذي يبت امرأته مع غلام بالغ او مع امرأة
الا الصبيحة او ياذن في الدخول عليها في غيبه يا ما وى الزواني او يا ما وى اللصوص يا حرام زاده
معناه الولد الطاهر من الوطى اطرام وهو اعلم من الزنا وفي المخرج وغيره وفي العرف لا يراد الا
ولد الزنا كناية عن ابيه اجنب السبب فلهذا لا يكره ان يمتلي لكن في عرف يراو به رجل يعلم طيل
في اكثر الامور وفي هذا المزمع شئ تدبر ومن قالها الموجبة للتعذيب ما يستلزم يا ابن الاسود يصفه
بالحق كما في البحر وانما عز فيها لانه ادنى منى والحق الشين به فلهذا يعز كل من كتب منكرا
ومؤذنا سم بغير حق بقول او فعل ولو بغير العين وفي الحاشية ان كلمة المدعى عليه ذامرة
وقال من يافى بغير حق مستحق ولا يعز فانما تدور وتكر من روى عن الاما انه يعز ب
وتنه في الفقه لا يعز يا حرام يا فاسق يا قريظة يا قريظة يا قريظة يا قريظة يا قريظة يا قريظة
يا ابن الجحيم وابوه ليس كذلك فانه لا يعز ولا يكره ابو حجاج ما قدم التعزير بالا في البا
بالمستدبر قيل يذام من شتم العوام يتفقون به ولا يعز فم معناه انتهى وليس وجه فانه اسم
الذكر البقر وهو عبارة عن الواطى الذي لسته سبق لا يفرق بين الحلال والحرام ولا بين الحسن

والقيح وفي شرح المسكين البنا الذي يعلم بغير ما ويرضى فهذا ينبغي ان يجب التعزير لانه اطلق
الشين به تامل يا مواجر فانه يستعمل فيمن يواجر ايدى لانا لك ليس معناه الطبق المتعارف
بل بمعنى الموجه يا ولد اطرام وفي البحر فينبغي التعزير به لانه في العرف بمعنى يا ولد الزنا وفي هذا
فرق بينه وبين حرام زاده ولا وجه لذكره تدبر يا عيار هو الذي يزدد بغير عمل يا كس منكوس
على وزن فاعل ومفعول قال اخي جيلنا كس لفظ يجمع والنور في اوله للنفي والكاف من مفتوح
وكس بمعنى الادنى بالحقه يا فتى بوزن الصفة من يفتك عليه الناس وبوزن الهمة من
يفتك على الناس يا فتى قيل الكاشح المتاعه عن مودة صاحبه من قولهم كسح القوم اذا
ذهبوا عنه فلا اشكال ان ليس بمعنى القرطبة وقيل الذي يسمع رجلا يمد يده الى امرأته ولا يابى
وفي هذا ان بمعنى القرطبة وقيل الديوث فيجب التعزير يا ابى يا موسوس وكخوه وفي الاصطلاح
الضابط في هذا ان النسبة لا فعل اختيار من يحرم في الشرع وبعد عار في العرف يجب التعزير
والا فخرج بالقيده الاول النسبة الى الامور الخفية فلا يعز في ما حار وكخوه فانه معناه الطبق
غير مراد بل معناه الخبيز كالبيده وهو امر خلقه وبالقيد الثاني النسبة الى ما لا يحرم في الشرع
فلا يعز في ما حار وكخوه ما يعز عار في العرف ولا يحرم في الشرع وبالقيد الثالث النسبة
الى ما لا يعز عار في العرف فلا يعز بالاعب السود وكخوه ما يحرم في الشرع وحكي الهندوا
انه يعز في زمان في مثل بالكلب يا خنزير لانه يراو به الشتم في عرفه لكن لا يصح لا يعز وقيل
ان كلمة المنسوب من الاتراف يعز وهذا حسن كما في اكثر المعبرات فلهذا قال في تفسيره
في هذه الاضافة اذا كانت المقول له فيها هي عالم بالعلوم الدينية على وجه الترام فلو قال
بطريق الطقارة كفر لانه امانة العلم كفر على الحق راو علويا من منسوب الى على رضى الله عنه
وفي القهستان ولعل المراد كل متقن والا فالنقص على ظاهره والمزوج ان يعز زوجته لترك
الزينة اذا اراد بالزوج وكانت قادرة عليها وترك الاجابة اذا ادعاه بالافراة ولم يكن
حائضا او نفسا الا الاجابة واجبة عليها وترك الصلوة كما في الدرر وغيره لكن في التوبة
لا على ترك الصلوة لانه المنفعة لا تقود اليه بل اليها لكن الاب يعز لابن لتركها وترك
الفس من الجانية لانها فريضة والمزوج من بيت يفراده اذا قبضت مهرها ووجهه منتم
واقر التعزير ثلاثة اسواط لانه نادونها لا يقبح به الزجر وذكر مستحق اذا ادناه على ما به اه الا
ليقدر بقدر ما يعلم انه يذبح لانه يختلف باختلاف الناس وكذا في التعزير لسهة ولتوبة سنوفا

لانه ينبغي ان لا يبلغ حد الحاد واقدر اربعون وهو حد العبد في القذف والسرب وهذا عند الطرفين
 كما في اكثر الكتب وفي شرح المسكين وقول محمد مضطرب قبل هو مع الامام وقبل مع الثاني وعند
 ابي يوسف حرمته وسبعون سوطا وهو ما تورع عن رضى الله عنه لكن فيه كلام في شرح الهداية
 فليطالع وفي رواية عنه وهو قول قريب بلغة في نسخة وسبعون سوطا لانه اعتبر حد الاضرار لانهم
 الاصول وهو ثمانون ونقص عنها سوطا وعن لوراني القاضي تغير مائة فقدر اخذ بالاثني عشر
 ضرب اكثر فهو باطن في الاصلاح وغيره لكن ليس على الاطلاق بل هو مقيد بالذوق
 كثيرة كما في الفقه وغيره لا العقوبة على قدر الجناية فلا يجوز ان يبلغ فوق ما فرض الله من الزنا
 وغيره فمن لم يطلع على هذا عمل على اطلاق ضرب مائة او اكثر له نب مطلقا فحقى عصم الله تعالى
 واما كم غير الذلل ويجوز حمله على حبس من عليه التغير بعد الضرب لا الحبس من التغير فلا يمتنع
 ان رأى فيه مصداق واشهر الضرب التغير لانه ضرب خفيف من حيث العدد فلا يكف عن حيث
 الوصف كيدل يودي بالقوت المقتضى وهو الانزجار واختلاف في شدة فقال بعضهم الشدة
 هو اجمع فجمع الاسواط في عضو واحد ولا يفرق على الاعضاء وقال بعضهم لا بل في شدة الضرب
 الضرب لانه اجمع هذا فيما اذا ضربا ذواته اكثره والافتقار وتصور من اشهر الضرب فوق ما
 حكى فضلا عن اربعين مع تنقيص واحد مع الاشد فينفوت المعنى الذي لاجله نقص ثم حد
 الزنا لا جنايته اعظم وحرمة اكثر من حد السرب لانه جنايته بقية ثم حد القذف لانه سب محمل
 لا احتمال لونه صاوقا وفي استعار به التغير متقادوم وجاز عقوه ومن صرا وعز على ما اظهر
 للتعظيم اى من هذه الامام او غيره فانت من ذلك فذمه بدر لانه ما مورس الشرع فلا يتقيد
 بشرط السلوة اذ لم تجاوز الموضع المعتاد خلافا للشافعي بخلاف تغريم الزوج زوجته
 فانها لو ماتت من ضرب لا يهدر دمها بل يضمن لانه تأديب على هذه الاشياء ما يحرج منقصة
 اليه لا اليها فيتقيد بشرط السلوة وكذا الوادب العام البسي فانت يضمن عندنا وعند الاثر التوبة
 لا يضمن الزوج ولا المعلم في التغير ولا الاب في التأديب ولا الوصى اذا ضرب به ضربا معتادا
 ولا يضمن بالاجماع **كتاب السرقة** لما فرغ من بيان المزاخر الاربعة الاصابة النفوس
 حالها وبعث وانفس لا بها شرع في بيان المزاخر الاربعة الاصابة الاموال واخر كذا النفس
 الصفة وانما يباح ما في السرقة في اللغة اخذ الشيء خفية بغير اذن صاحبه مالا كان او غيره
 وفي الشرافة ثمانية اقسام يكون ضربا يندى احوال اوبه ولعمامة المسلمين فالاول يسلم في

الصغير وانما بالكبرى بين حكمها في الاضرارها اقل وقوتها واستحقاق التعريف واكثر الشرط
 ففرعها فقال اخذ محلف بطريق الظلم فلا يقطع غير المحلف للصبي والمجنون ولا غيره اذا كان
 مع احدهما وان كان اخذ الغير وعنه ابي يوسف يقطع الغير كما في القهستاني خفية شرط في السرقة
 ابتداء وانتهاء اذا كان الاضرار لانه وقت يلحق القوت فيه فلو لم يكتم فيه ابتداء
 لا تمنع القطع في اكثر السراق اذا كان ليلا كما اذا انقبط جدار سرا واخذ المال من المالك جهرا
 لانه وقت يلحق فلو لم يكتم فيه ابتداء لا تمنع القطع في اكثر السراق والشرط ان يكون خفية
 على زعم السارق حتى لا يدخل دار السارق ورنم المالك لا يعلم قطع ولو علم انه يعلم
 لانه جهرا ولو دخل ما بين النساء والقيمة والناس بدمية ويحسب فهو بمنزلة النهار
 قدر وزن عشرة دراهم وزن كل عشرة سبعة مثاقيل يوم السرقة والقطع فلو سرق
 نصف دينار قيمة النصاب قطع ولو اقل لا ولا يقطع في الذهب حتى يكون مثقالا لا يكون
 قيمة عشرة دراهم ولو اخرج من اخر اقل من عشرة ثم دخل فيه ولم يقطع مضروبة فلم
 اخذ نقرة فظنة وزنها عشرة دراهم او مثاقيل عشرة دراهم غير مضروبة لم يقطع فتقوم
 باعر النقود او بنقد البلد الذي يروج بين الناس في الغالب فالاول رواية الطبري في الامام
 والثاني رواية ابي يوسف عن ولا يقطع بالشك ولا بتقويم واحد او بعض من المقومين
 من حرز اى ممنوع عن دخول غير الغلبة ويؤخذ الاصل الجول في الحرز اى الموضع الحصين
 فلا يقطع في غيره لا ملك له اى السارق فيه اى في المسروق ولا شبهة ملك فلا يقطع
 لو سرق من حرز له فيه شبهة او ثوبا ويل كماله ولا بد من كون السارق ليس بجزء من الاعلى
 لا احتمال انه لو نطق ادعى شبهة والاعلى جاهل بحال غيره ولا بد ان يكون السرقة في دار العدل
 فلو سرق في دار اطرب او البني ثم خرج الى دار الاسلام فاضد لم يقطع ولا بد من ثبوت الا
 القصد الى النصاب المأخوذ فلو سرق ثوبا لاسيا وى عشرة وفيه دراهم مضروبة لم يقطع
 هذا اذا لم يكن وعاءا للدرهم عادة والا يقطع كسرقة ليس فيه دراهم كثيرة لانه القصد فيه يقع
 على سرقة الدراهم ولا بد ان يكون للمسروق من يد صحيحه مما لا يتسارع اليه الفساد كالحل
 والفواكه ولا بد ان يخرج به ظاهرا حتى لو استمع دين را من اخرز وخرج لم يقطع ولا ينظر ان يغتصب
 بل يضمن مثله كما في البحر وغيره فعلى هذا علم تعريف المصل ليس تام والا فلا يقول بل اخذ
 مختلف ناطق بعشرة دراهم جيا او مقدرة ظاهرة الاخراج خفية من صاحب يد صحيحه

لما لا يتسارع اليه الفساد في دار العدل من حرز ناسبه ولا تأمل وفيه تأمل وتثبت السرقة كما
يثبت به السرقة اي ثبت لبثها في الرجلين وبالأقرار لا بشهادة رجل وامرأتين ولا بالشهادة
على الشهادة فلا تسرق مكلف صرا وعبد وهما في القطع سواء الا ان النص لم يفصل ولا القطع لا
يتم نصف فكل واحد لم يدر بصيانته لاما مال الناس ذلك القدر اي قدر عشرة دراهم حال كونه حرزا
بمكانه اي بسبب موضع معرطف الاموال كالدور والدكاكين والجانم والمذهب ان حرز
كل شيء معتبر بحرزه لا يقطع باضه لولا ان الصطلح بخلاف اخذ الدابة او ما حفظا كالجاس
عند ماله في الطريق او في المسجد يقطع كالمسافر في دار السارق بها اي السرقة طالع فلما لم يكن
كأن باطلا ومن المتأخرين من افق به بغيره وكما في كونه لا يقطع به لانه جوار وفي المخرج الكمال معروف
بالنحو ان سبب التهمة فقال بالثقة من الفقهاء بضره الوالد الثاني وقالت طائفة
بضره الوالد فقط ومنهم من قال لا يضره واما اذا كان مجهول الحال فكيف يكتف امره قبل
بغيره او قبل بغيره مدة اجتهاد ولا الامرمة عند الطرفين وعند ابي يوسف وزفر ميتين
او شهدا على البناء المفعول عليه ان سرق به التبرج بما علم ضمن في ذل ولا لضمار كقيل
لكن النص صرح لانه لو طعن لقوله وسألها اي الشاهدين الامام والقاضي في السرقة ما هي
اي السرقة احراز في كونه الضرب والسرقة الكبرى او كيف هي جواز ان يدخله في الدار
واخرج او ناول اخر من خارج واين هي جواز ان يسرق من غير حرز او في دار اطرب او البني
وكم هي والضمير اجمع الى السرقة والمراد المسروق فيسأل الامام ليعلم ان المسروق كان نصبا او لا
ومن سرق جواز ان يكون المسروق من ذرهم لحرم او احد الزوجين ولا يقال ان هذا شئ
عنه ان المسروق من حاضر والشهود تشهد بالسرقة منه فلا حاجة الى السؤال عنه ذلك لانه يجهل
ان لا يكون المسروق حاضرا او يكون المدعى غيره تأمل وبينهما اي بين انك انك انك انك انك انك
المستول منها فقطع بواب ان قتل السارق بده سواء كان مقر او غيره جزاء لك ويجب
ان يسأل من الشبهة والتمتة ثم يكتم بالقطع وفي البر واما المقر فيسأل عن جميع ما ذكرنا الا ان كان
وفي التبع والادب ان مقره المكاف وهو منكر الاحتمال المذكور وسج رجوعه عن اقراره بالسرقة
فخو اقراره بالسرقة جماعة ثم رجح واحد سقط الطر عن الجميع ولكن يفتن المال وفي الزخيرة
واذا اقر بالسرقة ثم هرب فلا كان في فوزه لا يتبع بخلاف ما اذا شهد الشهود عليه بالسرقة
ثم هرب فانه يتبع وفي التنوير ولا قطع بكونه واقرا على عبده بها وان لم يزل المال

ولو قنع

ولو قنع بالقطع بينة او اقر فقال المسروق منه هذا ما علمه ليس قد منه او قال شهد ستهودي
بذره او اقر هو بباطل وما لبث ذلك فلا قطع كما لو شهد كافر اذ على كافر ومسلم بها في حقها
واذا كانوا اي السارق جميعا اي ما فوق الواحد واصاب كلامهم قدر نصيبها اي انصاب
السرقة وهو عشرة دراهم مضروبة قطعوا اي قطع الامام كلمهم وان وصلتة نقول الاخذ بعضهم
لوجود الاخذ في الحكم فانه مع ما ونون فلو امتنع احد بمنزلة لا تمنع القطع في اكثر المرات
كما في اكثر المقبرات لكن يشكر بما قالوا ان يجب الاحتياط في الدر فينبغي ان لا يقطع غير الاخذ
كما هو قول زفر الا ان يقال ان هذه المسئلة وصفت له في دخولهم اطرز كلهم بخلاف مسئلة
دخول واحد البيت وما ولي من هو خارج تدبر وفيه اشارة الى ان لو اصاب كلا اقل من ذلك
لم يقطع والى ان لو سرق واحد من عشرة من كل واحد منهم درهما من حرز واحد قطع لكل
النصاب في حق السارق واطلاقه شامل بما اذا كانوا اخر جوا من اطرز او بعده في فوزه او خرج
بعدهم في فوزه لانه بذلك يحصل التعارف ويقطع لبرقة الساج ضرب من الشجر لا ينبت
الا ببلاد الهند والاندلس بحد التهمة وفتح الباب المعروف والصل والعود والجن
والمسك والادوية والورس والزعفران والفصوص بضم الفاء جمع فض طهر جلع الاخضر
والتقيد بها اتفاق والياقوت والزبرجد واللؤلؤ واللعل والفيروز والانياس والبس
المتخذين من خشب الصندق فيها غلبت على الاصول والتحقت بالاموال النفيسة هذا
اذ كان الباب في اطرز وكان خفيفا لا يتقل على الواحد حتى لو كان متعلقا على الجدار لا يقطع
وكذا الجرم ما كان من غير الاموال والنفيسة ولا يوجد في دار العدل مباحة الاصل غير مرغوب
فيها كما في الدر لا يقطع لبرقة شئ ما في حق خديش اعين يوجد مباحة دارنا كشت
اي لم يدخل صنعة تغلب عليه كاطير طرية حتى لو غلبت الصنعة كاطير البغدادية والظفر
والجربانة يقطع وخشيش مذكور فلا قطع بالكلية الرطب بالبطريق الا ولا واختلف في
القطع باخذ الوسمه والطن والوجه القطع لانه جرت العادة باحرازه في الدكاكين كما في البحر
وقصب وسبك سواء كان طريا او مائلا وطير مطلقا في البط والدجاج والطن لكن الدجاج
من الظير شئ في الظهيرة وزرنيخ ونظر بعضهم فقال ينبغي ان يقطع باخذ الزرنيخ لانه يصنع
في الدكاكين كما في البحر ومغرة بالفتح الطين الاحمر وكذا ابرجاج على الظاهر لانه ليس عليه
الكسر ونورة وعند الامم الثلاثة وهو رواية عن ابي يوسف يقطع لكل مال لو بلغ قيمة المأخوذ

نفسا بالانوار والسرقتين والاشربة المطربة لانه سرق مالا مستقوما من حرز لاشبهه فيه ولا يقطع
 البنا بما يشع منه كمدن ولم ولو كان قد بدوا وما هو منها لانا لكان طائفة والسكفة لقطع
 فيه اجناسا في غير سنة القبط واما فيها فلا قطع في الطاقا مطاغا لانه سرق غرضه ووجه
 كانه السبق وفاكته رتبة قد خرف فيها العقب والربط على الخبز بخلاف الذهب والتمود
 الاسري الى انه لا بد ان يكون المسروق سرق من حول الاحول فلا قطع بالاسبق وفي التبين غيره
 من ان يقطع بالبسر والجل اجناسا فيه كلام لان الناطق نقر غرضه عدم القطع في الطر عند
 الامانة قد صار شرا في الاجماع تأمل ويطبخ اى لانه لا يفسد سره بانه فالفيد واما ما
 منه قد اخل في الفاكهة الرطبة كى في القهستان في هذا الموضع ما قيل من انه لا حاجة الى ليد فيه
 في الفاكهة تأمل وكذا انما اى لا يفاكته بالية على شجر كما يجوز والموز لعم الاحراز واما
 فيه بالبحر لانه لو كان في الحرز قطع كى في القهستان في هذا الموضع ما قيل من انه لا حاجة الى ليد فيه
 قال في امع من قوله وفاكته رتبة لكن اعاده تمهيد القول وخرج لم يحجمه وان كان في
 او حافظ لعدم الاحراز الكامل وفي استعار بانه لو قصد ووضع في الطيرة قطع لانه صار
 حرزا ولا يقطع بانيه والى الانحار فيقول خذته لاني المنكر كانه بظرة اى مسكة
 قال في غير مطربة لانه اذا كان صلوا فهو مما يتسارع اليه الفساد وانه كان مرافا كان
 خرا فلا قيمة لها وان كان غير با فلعل في تقويمها اختلاف فلم يكن في منع ما ورد في النص
 لانه اذا لم يتقوا اجناسا والى انه لو كلف وطير ولا فرق بين الطير للخرقة وغيره على
 الناحية المتعدية للموصات نسبة ويطور ومار وطير لعدم تقويمها حتى لا يضمن
 منعها ونحو الاما وانما لغير الله هو الا ان يتناول خذته لاني المنكر وصيد ذب
 او فضاة وتطرح وتزول لانه يتب در من اخذها الكس نهيا عن المنكر بخلاف الدرهم الذي عليه
 التمس لانه ما اعد العباد فلا تثبت نسبة اباة الكس وعزالي يوسف اذا كان الصيب
 في مصلحهم لا يقطع لعدم الحرز وان كان في البيت يقطع لوجود النصاب وطرز وصوره
 ما ذكرنا من ان لا يقطع وهو عام لا يخص غير طرز وهو مسقط ولا يقطع لبرقة بعب
 مطلقا لعدم الاحراز لكن يجب ان يعزروا بالغ فيه الحاد ويحبس حتى يتوب وفي البحر لا يقطع
 في سرقته وفيه كذا استراكتة وان كانت مخزوة لعدم المال كذا وكتب علم وحقق
 لانه اخذها بين ول القراءة فيه والنظر لانه الاشكال وصح لو كان عليها اى على العبي

والمصحف حبة من الذهب والفضة قدر النصاب وهذا عند الطرفين لا الكاخذ والجلد
 والحمية تبع لمن سرق انية فيها خروقة الانية فوق النصاب ومثل البعير والحرز عليه لانه ليس
 بمال وما عليه تبع لخلاف الاني يوسف فقطع اذا بلغ الحلية نصابا لانه سرق تمت من نصاب
 كالمال والخلاف في صبي لا يمتنع ولا يتكلم حتى لا يكون في يد نفسه والا لا يقطع اتفاقا وفي اكثر المعنى
 لو سرق نارا ذهب فيه فبيد او تير او كلبا عليه فعادة فضاة لا يقطع على المذهب الا في رواية
 عزالي يوسف فعلى هذا يمتنع للمص ان يقول وعزالي يوسف لانه يستمر ما في الحقة اى ظاهر منه
 وليس كذلك تدبر ولا يقطع لبرقة عبد كير وصغير يعقل لانه غضب واطلاقه شاملا للنام
 والجنوز والاعلى ودقة المراد من الدقة صيغة فيها كتاب من مصحف او تفسير او حديث
 او فقه او عربية او غير ما كى في اكثر الكتب فعلى هذا الواقع على قوله ودقة لا تستغنى
 عن قوله وكتب علم تدبر بخلاف سرقه العبد الصغير اى لا يعبر عن نفسه ولا يتكلم ولا يعقل
 خلافا لاني يوسف كى في البحر ودقة الحطب لانه فيه لا يقصد بالاضافة فكل الحق هو الكوا
 وفي البحر واما الدفاتير التي في الديو المعلوم بها فالحق علم ما فيها فلا قطع كما واما دقة
 علم الحطب والهندسة فهو كغيره فلا قطع لبرقة لانها كالكتب وعند الائمة الثلاثة
 يقطع في كل الدفاتير فلا فرق اذا بلغت قيمتها نصابا ولا يقطع لبرقة كلب ونمر وفهد
 لانه مباح الاصل ولا يخفى وهي الاخذ مما فيه على وجه الاعانة لقصور الحرز ونهب
 اى غارة لمال لانه اخذ علانية واختلاس وهو ان ياخذ من اليد لبرقة جهرا وكذا
 بنس اى لا يقطع باخذ الكفن غرمت في قبر سواء كان الكفن سنوا او زائدا او اقل
 ولو كان القبر الذي بنس وسرق منه في بيت مقفل على الصحيح لا خصال الحرز وكذا لو سرق
 من القبر غير الكفن او سرق من ذلك البيت مالا اخر لوجود الاذن بالدخول عادة وكذا
 لو سرق الكفن من تابوت في القافية وفي الميت لانه الشبهة تمكنت في الملك لانه لا ملك
 للميت حقيقة وانه للوارث تقدم حاجة الميت وهذا عند الطرفين خلافا لاني يوسف
 اى يقطع الكفن المسنونا او اقل ولو كان القبر في الصحراء لقوله عليه السلام من ثب قطعناه
 وهو مذهب الائمة الثلاثة ولها قوله عليه السلام لا عدل الخنى وهو الناس بلقة اهل المدينة
 ومارواه غير مرفوع او محمول على السياة لمن اعتاده فيقطع الا ما السياة لاحدا ولا
 قطع لبرقة مال عامة كى في بيت المال او مال شركة لانه لا سارق فيه حقا فاورث شبهة

او من دونه من جنسه ولو حلك او زلله على دونه لغيره سرقا بقدر حقه وعنه الائمة الثلاثة
يقطع في الزمان حاله او موصلا لا اطلق ثابت والتابع لثابت المطالبة والقياس لا يقطع
في الموصلا لانه لا يباح اخذه قبل الاجل والكل دونه من خلاف جنس حقه بالكله فقد افسرقي
عرضا قطع لانه ليس بثمن وانما يستبدل فلا يتم الا بالثمن ولم يوجد وكذا لو سرق حليا من
ودينه درهم الا ان يقول اخذه رهنا لديني فلا قطع خلافا لابي يوسف وفي الهداية وغيره
وعنه ابي يوسف انه لا يقطع لانه ان يرضه عنه بعض العدا قضاء من حقه او رهنه بجهة
قلنا هذا قول لا يستند له دليل ظاهر فلا يعبر به في اتصال الدعوى به حتى لو ادعى ذلك دري
عنه اهل الدلائل في موضع الخلاف انتهى فعلى هذا ينبغي للمصنف ان يعبر عن كمال حقيقة انفا
والكل دونه وما يفرق درهم او بالعكس لا يقطع وكذا لو سرق من جنس حقه اجمود وادى
لا المقدس من جنس واحد كذا وهذا هو الصحيح وقبله يقطع لانه ليس له حق الاخذ ولا يباح قطع في
حرة ولم يتغير اى اذا سرق مالا فقطع فزده الا مالكه ثم سرقة تاتى والى حاله لم يتغير المسروق في
حاله الا في حقيقة فانه لا يقطع لانه والقياس لا يقطع وهو رواية عن ابي يوسف وهو
قول الائمة الثلاثة ودليل الطرفين بين في المطولات والكل المسروق قد تغير عند اخذه
تأين قطع تأين وفيه اشارة الى انه لو باع مالكه بعد رد ثم سرقة قطع لانه تغير حكمه عند تأين
وعنه في الخيارات لا يقطع كقول شيخ ابي يوسف في الغزل فقطع ورد ثم تسبج فادوسرقي
قطع تأين الا بتسار بالتغير كغيره حتى يتبدل اسم ويملك الغائب به وكذا في كل عين فرد
على المالك فاحدث فيه صفة لو احده الغائب في المقتسوب القطع حق المالك
كأنه القهستاني وفي الفقه لو سرق ذبها او قضة و قطع به ورد في المسروق من ائنة
او كانت ائنة فغيرها درهم ثم عاد فسرقة لا يقطع عنه الا ما خلافا لهما **فصل في اطرز**
اى اطرز قسما حرز بمكان وهو المكان المعبر لاهراز الائمة كبيت ولو بلا باب او بابه
مفتوح لا الباب لقصد الاحراز الا انه لا يجب القطع الا بالخراج لبقا يده قبله وفي
البين ولو كان باب الدار مفتوحا في النهار فسرقة لا يقطع لانه مكابرة وليس في الليل
بعد انقطاع ائنة الناس قطع وكذا سرق وغيره كما ذكرنا وبما حفظ كمن هو عند ماله
ولو وصلة تاما لانه قد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم من سرق رداء مفضوا من تحت
رائته ورواه في المسبحة ما في الائمة المعبرات فعلى هذا ما في القهستاني ان لا يقطع بالكله

من اثم

من اثم اذا جعله تحت راسه او جنبه اما اذا وضع بين يديه ثم نام ففيه خلاف ضعيف لانه
يقطع بجر حال على الصحيح لا المعبر لاهراز المعتاد وقد حضر بهذا في الناس بعد ذلك النائم
عنه متاعه حافظا لا يرمى المودع والمستعمل لا يضمن منه وما يضمنه بالتفويض مالا يكون
مخرجا يكون متعينا وفي البحر لا قطع في الموانع في المعنى معها الراعى وان كان معها سوى الراعى
من حفظها يجب القطع وكثير من المساج افتوا بهذا في اطرز المكان لا يعتبر الحافظ فلو سرق
من ميت ما دون ذلك بالدخول فيه لكن ماله كحفظه لا يقطع للمكان يمنع وصول اليد الى المال
ويكون المال مختصا به والاختصاص لا يوجد في الحافظ فكان ذلك اصلا وهذا من غايات اعتبار
للفروع مع وجود الاصل ولا قطع لسرقة مال من بينهما قرابة ولاد بالاجماع طرية الاستدلال
بينهم بالاستفاد في الدخول في اطرز ولا لسرقة من ميت دنى رحم محرم من بالاخرين والحيض
ولو وصلة مال غيره لانه ما دون سرقة في دخول حرزهم خلافا للائمة الثلاثة ولا يقطع
لسرقة ماله اى مال ذى الرحم المحرم من بيت غيره اى بيت الاجنبى لوجود اطرز وفي التبيين
وينبغي ان لا يقطع في الولاد لما ذكرنا من السببه في ماله وكذا يقطع لسرقة من بيت محرم رضاعا
لعدم القرابة وما في التبيين من انه لا حاجة الى ذكره لانه لم يدخل في ذى الرحم المحرم ليس لورود
لانه محل الخلاف ولهذا قال خلافا لابي يوسف في الامم وفي اكثر المعبرات وعن ابي يوسف
لا يقطع لانه يدخل عليها بلا استئذان عادة بخلاف اخذ رضاعا وجه الطائفة لا تأين للمرية
في منع القطع بلا قرابة كالحريم بالزنا او بالتفويض غير شهوة والرضاع لا يستعمل عادة فلا يقطع
عادة فعلى هذا ينبغي للمصنف ان يعبر عن كمال حرمه ارا ولا قطع لسرقة مال زوجته او زوجها
لا يباح بينهما في الاموال عادة ولو من حرز خاص يعني لو سرق احد الزوجين في حرز الآخر
خاصة لا يسكنه خلافا للائمة الثلاثة وفيه اشارة الى انه لو اخذ من بيته او بالعكس ثم طلقها
وعنه المرافقة انقصت عنها لم يقطع واحده منها الا اصله غير موجب للقطع وكذا لو اخذ
من امرأته المستوتة في اعدة او اخذت من في العدة وكذا لو اخذ اجنبى من اجنبية او بالعكس
ثم تزوجها قبل انقصا بالقطع لم يقطع لان الزوجية مانعة وكذا بعد انقصا في ظاهر الرواية
وكذا لا يقطع لو سرق عبد من سيده او سيده او زوجته سيده او زوج سيده لوجود الاداة
بالدخول عادة او سرق رجل من كاتبة لانه من كاتبة حقا وكذا لو سرق الخاتبة من سيده
او سرق رجل من خنثى لفتحتين هو زوج كل ذى رحم محرم منه او صهره بكسر الصاد والسكون

هو زوج كل ذي رحم محرم من امرأة وبذلك عند الاما خلقا لهما وللاية التامة بينهما كعدم الشبهة
 في المال والاحراز وله الزين الاختار والاصهار بمسألة في دخول بعضهم منازل البعض
 بلا استئذان وتلك الشبهة في طرز او سرق من غير ان ينفذ فيه الغيب ولا يخفى ان الاخذ اكان
 من غير علم من العسكر فالمعلم داخل في مال الشركة والافق مال العامة كما في القهستان او سرق
 من حمامها او اوصد كلابها او سرق من بيتها او سرق من بيتها او سرق من بيتها او سرق من بيتها
 بالداخل ليدل لا يقطع سواء كان له حافظ ام لا لانه اختار طرز بالاذن ولذا يقطع اذا سرق
 منه وقت لم يؤذ فيه بالداخل وغيره الا ان كان له اذ سرق تو با من تحت رجله اطاق يقطع
 او سرق من بيت اذ في دخوله ويدخل في ذلك جوائنت القار والخانات الا اذا سرق
 منه ليدل لا يقطع الا اذا اعيد الدخول فيه بعض الليل فانه المفقود وفي المفقود يقطع مطلقا
 في الاصح وفيه اشارة انه لو اذن بجاعة مخصوصين بالداخل فدخل واحد غيرهم وسرق
 فانه يقطع في الجور وفي النور وفي الكا حذر النوع فهو حرز للنوع كلها على المذهب وسرق
 النيف من نيفه اطلق فتمسك اذا سرق من البيت الذي اضاف فيه او من غيره من تلك الدار
 التي اذن له دخولها وهو مقفل لانه الدار مع جميع بيوتها حرز واحد فبالا ذن الدار اختل
 طرز فيكون فعلة خيانة لا سرقة وعند الاية التامة من موضع انزل فيه لا يقطع وفي غيره
 يقطع وقطع لو سرق من اطاق ليدل ليس على الاطلاق في لو اذن بالداخل ليدل لا يقطع
 كما قرناه انفا او من مسجد متاعا وربه اي صاحبه عنده وقدر حقيقة في اول الفصل او
 ادخله في صندوق غيره او كنه او جيبا ما الصدوق في حرقه في اماكن الجيب
 في اماكن فيقتطع اذا اختار من انصاب او سرق جوارحه في متاع وربه اي صاحبه
 يحفظ او نام عليه اي على الجوارح لا الجلوس عنده والنوم عليه او يقرب من حفظه
 عادة فيقتطع او سرق الموحين البيت المستاجر على صفة المفصول فانه يقطع عند الاما خلافا
 لما يقطع لو سرق المستاجر من بيت المستاجر عندهما فيه بالموجب لانه لو سرق المستاجر
 من المستاجر في بيت المستاجر افاقه لو سرق شيئا ولم يخرج من الدار لا يقطع لانه المالك
 فانه في مقتضى الاخذ فيه بالسرقة لا يجب الفحص على الغائب بمجرد الاخذ وان لم يخرج من
 الدار على الصحيح في اذ كانت الدار صغيرة بحيث لا يستغنى عنها البيوت غير الانتفاع بصالح الدار
 بخلاف ما لو اخرج من حجرة الدار في لو كانت الدار كبيرة وفيها مقام اي جرو ومنازل

وفي كل

وفي كل مقصورة معا لينة في اليد غير الانتفاع بصالح الدار وانما مقصورة في انتفاع السكة فيكون اخرج
 كما خرج الى السكة لا كل مقصورة باعتبار ساكنها حرز على صفة فيقطع باخراجه الى غيرها او سرق بعض
 اهل حجر جمع حجرة دار من حجرة اخرى فيها اي في الدار بالملك كبره فيها حجرات ليس في كل منها
 لانه لا تعلق له بالجرة التي ليس فيها غيره كالدور الى صاحبها واحد وبيوتها مشفولة بمنازل
 وخداه وبينهم انبساط في سرح الوقاية فعلى هذا ما في الكا في من ان في الدار المتسمة على
 اذ كان في كل بيت ساكن لا يقطع محمول على هذا والافظا به في خلاف تدبر او اخذ شيئا من حرز
 فالفاء في الطارق تم خرج فاحذه يقطع عندها وقال زفر لا قطع فيه الا القار غير موجب للقطع
 كما لو اخرج ولم يأخذ ولنا ان من حيزه يقاد بالهراق ولم يقرض عليه بدعة فاعية الكل
 فعلا واحد بخلاف ما لو تركه لانه مضى لا سارق وعند الشافعي يقطع مطلقا او حذر على حمار
 فساقه فخرج الى طار من طرز لا سيرة مضاف اليه بسوقه فيه بالسوق لانه لو لم يسبقه وخرج
 بنفسه لم يقطع والماد تسببا في اخرج فتمسك بالواقاه في نهر دار وكذا الما ضعيفا واخرج به
 السارق لانه الاخراج يضاف اليه واخرج الما بقوه جريه لم يقطع وقيل يقطع وهو الاصح
 لانه اخرج بسببه ولو دخل بيتا فافقه شيئا واول الى اعطى من هو خارج من البيت لا يقطع
 لانه يقطع يجب بهنك طرز والاخراج ولم يوجد ذلك منها وكذا لا يقطع لو ادخل طار من
 به فاول الى اخذه من الداخل وقال ابو يوسف يقطع الداخل فمقتضى الصورة الاولى
 ويطلق في الصورة الثانية وفي الكا في غير ابى يوسف الكا الخارج ادخل به حتى ناوله
 الاخر المتاع فالقطع عليها والكا الداخل اخرج يده مع المتاع حتى اخذه من الخارج يقطع
 الداخل لا الخارج لانه الداخل تم من بهنك طرز وضار المال يخرج بالبعد او معاونة فيقطع
 لمخال وان لم يدخل يده ولكن الاخر اخرج يده اليه فانما اخذ متاعا هو غير حرز فانه يقطع
 انتهى لكن بقيت من صورة اخرى وهي ان يدخل احد في البيت ويأخذ شيئا ثم يناله من
 في الخارج من غير ان يخرج يده من البيت ومن غير ان يدخل الخارج يده فيه يقطع او اجد
 عنده ام لا فاني هذا عبارة المصنف غير دافية فلا بد من التفصيل واليعرف بعض تدبر ولا يقطع
 لو نكب بيتا وادخل يده فيه واخذ شيئا لانه لم بهنك طرز وهو الصحيح وغير ابى يوسف
 في الاما يقطع لانه اخذ من طراز او طراى شئ من حجرة من غير خلاق الى ابى يوسف
 فانه يقطع عنده في المستاتين وان حملها الى الصرة واخذ من داخل الكا قطع افاقه انجل

سبب

وتفصيله وانظر صفة خارجة من الكم واخذ الدرهم لم يقطع وان ادخل يده في الكم وطأ واخذها فقطع لان
 لان الرباط في الوجه الاول من خارج فبالطريق تحقق الاخذ من الظاهر فلا يوجد هناك احرز فالرباط في الوجه
 الثاني من داخل فبالطريق تحقق هناك احرز باخراج المال من الكم ولو حل الرباط يقطع في الوجه الاول
 لان الدرهم يبقى في الكم بعد حل الرباط فيتحقق هناك احرز بالاجزاء من وجه الوجه الثاني لا يقطع
 لانه اذا حل الرباط بقي الدرهم خارجة من الكم فلم يوجد اخرج المال من احرز وانما اخذه من خارج الكم
 فلا يقطع وغيره الى يوسف انه يقطع في الوجوه كلها لانه حرزا ما بالكم او بصاحبه قلنا المراد بعد ما
 محض ظاهره اوجبه وقصده قطع المسافة الكثر من اني او الاستراحة ان كان جالس لا يقطع ما لم يخرج
 في احرز ما ليس مقصود في الكافة فعلى هذا ينبغي للمصنف التفسير بغيره من مكانه قوله خلافه كما
 مرار ولو سرق من قطار بالكرسي من الابل المقطورة المقرب بعضها البعض على نسق واحد جلا
 اى بغير الا اطر يكتفى بالذكر من الابل فلا وجه للتخصيص فلهذا فسرنا بغيره او جلا بابل المسورة
 او جوالا هو امن المناع واقعا على ظهر دابة وان لم يكن من قطار لا يقطع وان وجد السائق او الفاعل
 او الراكب لا خلا منهم فاطع مسافة او ان قربت مناع لا حافظ قال في الفتح حتى لو كان مع الاجال
 من يمتنع الحفظ لقطع وعند الازنة التذرية يقطع فيها وان شق اطر واخذ من سبب قطع لان
 الجواق مرز والفسطاطا البت في جميع ما ذكره وفي الفتح ولو سرق نفس الفسطاط لا يقطع لعدم
 احرازه الا اذا كان غير منصوب وانما هو منصوب عنه من حفظ او في فسطاط اخر فانه لا يقطع
 لكونه عدة الاقرار **فصل في كيفية القطع وبناءه** ولو ترك قوله وانبأه الكا انصر لانه لم يذكر في هذا
 الفصل بل ذكر في اول الكتاب فذكره هنا ستركت تربية لقطع بين السارق اما القطع بالنص
 واما بين فبقراءة ابن سعود رضى الله عنه فاقطعوا ايمانها وهي مشهورة في زنا التقيدها وهذا من
 تقييد مطلق لا من باب الجمل وقد قطع عليه السلام اليمين والعجاة رسول الله عليهم من زنده لانه
 المتوارث ومثله لا يطلب به سنة بضمه كالمسواتر ولا يبالى بكفر النافين فضلا عن فسقهم في
 في جرمه فليس ينفش الدين المعنى وجوب الالاء الدم لا يقطع الالبه والطرز احرز لا يقطع ولهذا
 لا يقطع في اطر والبر والسردين ويحبس حتى يتوسط الامر في ذلك واجبر الدين على السارق
 حارب احرز وقيم الجرم ويقطع رجلا المير من الكعب في حماره السرقه وبذلك اذا كانت
 اليد اليمنى موجودة وان كانت ذائبة او مقطوعة قطع الرجل الميرى او لا وان كانت رجلا
 الميرى مقطوعة فلا يقطع عليه فان سرق ثلث او اربعا لا يقطع اليد الميرى ولا الرجل اليمنى عندنا

بل يحبس حتى يتوب وهذا السق ويزدر ايضا ذكر بعض المشايخ ومدة التوبة مفوضة الى اراى الامام
 وقيل لا ان يظهر ليس الصالحين في وجهه وللامام ان يقتل سيئات السعية في الارض في الفساد وعند
 الساقى يقطع في الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة رجلا اليمنى لقوله عليه السلام ومن سرق فاقطعه
 فانما د فاقطعه فانما د فاقطعه فانما د فاقطعه ولنا الاجماع لا نعيد رضى الله عنه الى استحي
 ان لا ادع له يد بجلس بها ورجلا يمته عليها وبهذا حاج بقية النسخة فيهم فاعلموا اجابا
 ولم يخرج عبد الله الطهيت من انا الصلوات لوثبت ليلهم ولو بلغهم لا يجزى او كحل السبب
 او النسخ وطلب المروق من شرط القطع لان الطهيت شرط الظهور بها حتى لا يقطع وهو غائب وكذا
 اذا غاب عنه القطع لاحتمال ان يهرب المروق هذا اذا اضر المالك القطع وان قال انما اخذه
 لم يقطع عندنا في شرح الطحطاوي لو كان المروق من مودعا او غاصبا او صاحب الربوا او سعي
 او مستاجرا او مضاربا او مستقبضا او قاضيا على سوم السرا او بعقد فاسد او مرتدنا وكل
 من له يد حافظ سوم المالك كالباب والوصى والكبير ومثله الوقف لان ولاية الاستداد لهم
 وقال زفر والساقى لا يقطع بضمه هؤلاء المالك لا المطا من المظف وولا الطهيت
 ويقطع ايضا بطلب المالك في السرقة من هؤلاء اى المودع والغاصب اه الا ان الربا من انما يقطع
 بضمه حال قيام الربا من قبل قضاء الدين وبعده فانه الزايرى وفي الفتح والفتح في الهداية
 بعد قضاء الدين لانه لا حق له في المطالبة بالعين بدولة القضاء فليس له ان يخاصم في زندها
 تامل لا يقطع بطلب السارق او المالك لو سرق من السارق بعد القطع لان المال غير متقوم
 في حق السارق حتى لا يجب عليه العتق بالهلاك ولم ينفذ موجه للقطع اذ الرد واجب عليه ا
 وللا ولاية الطهيت في الاستداد وحاجته والوجه انه اذا ظهر هذا الحال للمقاضي لا يرد له الا
 ولا الا ان اذ اردته الظهور حياته كل منهما بل يردده من يد الثاني الى المالك له ان كان حاضرا والا
 تحفظ ما يحفظ اموال الغيب فانه الفتح يعني اذا سرق رجل شيئا فقطع به وبقى المروق في يده
 وسرقه من السارق اضر لا يقطع الثاني بخلاف ما لو سرق من اى من السارق الاول قبل القطع
 او بعد دراهم تبهته فانه يقطع بضمه الاول لان سقوط التقويم منه ووجه القطع ولم يوجد
 فصار كالغاصب فانه الهداية والطلب الكفرى والطلبى وى عدم قطع السارق من السارق
 لكن احرز ما في الهداية كما في الجرم وان لم يطلب احد لا يقطع لما من ان طلب المروق من شرط
 وان وصية اقربوه بها ان بالسرقه ولا بد من حضوره اى حضور الطالب عند الاقرار والسبب

والقطع احتراز عن قول الشافعي فانه قال لما حابى المهروق من ان اقره بعد ما شهد عند القطع ولو
كانت يده اليسرى او ابهامها اى ابهام يده اليسرى مقطوعة او شدا او اصبعها سوى الابهام
كذا مقطوعين او شدا لا يقطع من اى من السارق شئ بل يجب ان يفتوت جنس
المنفعة لطل اذا قوام البطش بالابهام وفيه اشارة الى ان لو كان المقطوع اصبعها لم يابها او
اشرافه يقطع ولا ان لو كانت يده شدا او ناقصة الاصابع يقطع في ظاهر الرواية لا المستحق
بالنقص قطع اليه واستيفاء النقص عنه بقدر الكامل وكذا لا يقطع يده لو كانت رجلا الميخ مقطوعة
او شدا وفي الجمل لو كانت رجلا الميخ مقطوعة الاصابع فانه لا يستطيع القيام والميخ عليها فقلعت
يده والا فلا بل يجب ان يكون ولا يفتقر الى امور يقطع اليه لو قطع اليسرى عنه الامام سواء كان
عمدا او خطا لانه تلف واختلف ما هو ضرر من فلا يرد التلافى وعندها يفتقر ان يتركه لانه قطع
طرفا معصوما بغير حق ولا تاويل لانه تعد الظلم فلا يعفى وان كان في الجهد وكان ينبغي ان يجب
القصاص لانه امتنع للتبعية وقال في يمين في الظاهر ايضا وهو القياس والمراد هو الظاهر
في الاجتهاد واما في معرفة اليمين واليسار لا يجعل عضوا او قبل يجعل عضوا اذ قال اخرج
يملك فاضرح يساره وقال يمينه يمينه فقطع لا يمين اجماعا وان كان غاليا بها يساره لانه قطع
بامره في الظاهر اذا كان بالامر واما اذا قطع احد قبل الامر والقصاص يجب القصاص في العمد والدية
في الخطا اتفاقا وسقط القطع عن السارق وقضاء القاضي بالقطع كالامر على النجس فلا يملك ولو
الخلق الحرام وقال يقطع يده واليمين اليه فلا يملك على القاطع اتفاقا لعدم مخالفة اذا اليد
تطوع عليها وفي الجرم لم يملك المصل هذا القطع وقع حدا فعلى طريقة انه وقع حدا فلا ضمان
على السارق لو كان استهلك العين وعلى طريقة عدم وقوعه حدا فهو من في العمد والظواهر
ومن سرق نيبا ورده قبل الحضوة اما لانه لا يقطع الا الحضوة ثم لا يملك السرقه كما مر فلو رده
بعد رافعة القاضي قطع منها الحضوة ويؤثر ما اذا رده بعد القضا بالقطع واما اذا رده
بعد ما شهد الشهود لم يقض القاضي استيفاءه والطلاق في الرد فتم الرد حقيقة والرد حكمي كي اذا
رده الى العمد وانما كماله جرمه والدية سواء في نوافي عيال المالك او لاله لانه لا يشبهه
الانسان يثبت جهة الرد بخلافه ما اذا رده الى عيال المولود فانه يقطع لانه يشبهه النسبة وهو
في جرمه في الرد والمولى له فدية ودينه من جرمه بشرط ان يكون في عياله والمفليس يردونه
الى العاقبة بعد رده الى المولود لو كانت ابنا ومن اذا سرق من اعيال يرد ومن ينفونهم

كما في الجرم ولا يقطع لو نقصت ثمنه من الغصاب قبل القطع بعد القضا وغيره يقطع وهو
قول زفر والائمة الثلاثة اعقب را بالقضا في العين ولو ان اكل الغصاب لما كان شرطا لشرط
قيامه عند الامضاء اطلقه فتم ما اذا تغير السعر في يده او يدين حتى اذا سرق ما قيمته غصاب
في يده واخذ في اخره القيمة القصص يقطع ويمنع قيمة القيمة لا العين لو نقصت فانه يقطع
لانه مضمون عليه فكل الغصاب عين او دين كي اذا استهلكه كذا ما بنقصه السعر في يده
فاقرق لانه اكثر المعبرات او ملكه اى السارق المسروق بعد القضا بهية مع القضا او بيع
وقال زفر والشافعي يقطع ويور رواية ثوري يوسف لانه السرقة السابقة والحكم بموجبها
لا يبطل بالكاره الحادث بعده وان الامضاء في باب الحدود من القضا فاذا ملكه بعد
القضا قبل الامضاء بسقط القطع كما لو ملكه قبل القضا وقوله بعد القضا قيمة مستند
او ادعى السارق ان اى المسروق ملكه اى ملك السارق بعد ما ثبت السرقة بالينة فلا قطع
عندها وان توصيت لم يثبت له النسبة وانه لا يفتقر الى كبر الدعوى بل يلزم الرجوع
اجماعا ومنزل في اليسر المصل الظريف وقال الشافعي لا يسقط كبر الدعوى وهو احد الوجهين
ويور رواية غير احمد لا يسقط القطع كبر دعواه يؤدى الى سد باب الحد ولا يجوز سارق
عنه اذا نقل عنه انه لا يقطع ونما في الفتح وكذا لو ادعاه احد السارقين يمينه اذا كان السارق
انين فادعى مدعيها ما كان لم يقطع وان لم يثبت سوار قبل القضا او بعده قبل الامضاء
لا الرجوع عما في حق الرابع ومورث النسبة في حق الاخر بخلاف ما لو قال سرقنا
وفلا كذا فانكر فلا يقطع لانه يقطع المقر لعدم الشركة بتكذيب ولو سرقا وغاب احدهما وسهرا
على البند للمفعول او شهد ان يمينه سرقنا فقطع الاخر اى طاهر وكذا الامام يقول ولا
لا يقطع ثم رجع وقال يقطع وهو قولهما لانه السرقة اذا لم يثبت سوار غاب فان انبى
و بدعوى الاجنح لا يثبت النسبة فلا تغير ولو اخر القضا فادعى سرقة قطع وروى الى
المسروق من كذا الجرم عنه الامام وعندها يوسف يقطع ولا يرد وعنده لا يقطع ولا يرد
وهذه المسئلة على وجهه لانه لا يملكها ان يكون السيد ما دونها او مجورا او مال ثمنه او
بالكت والمولى يصدق او يكذب فانه كما دونها يجمع اقراره في حق القطع والمال فتقطع
يده ويرد المال للمسروق من الكا فاما وان كان بالمال لا ضمان عليه صدقة مولاه او كذبه وان
فانجور او مال بالكت يقطع عنه بعضهم ولم يثبت كذبه مولاه او صدقة وان كان بالمال وصدقة مولاه

تقطع عندهم ويرد المال على المروق منه والكذب وقال المال مالا قال الامام تقطع والمال المروق منه
وقال ابو يوسف وهو قول الاكثر الثلاثة تقطع والمال للمولى وليس العبد بعد الصق وقال زفر
لا يخرج اقراره بالمال في حق القطع ما دون ما او فخره او يبيع اقراره بالمال الكاذب ما دون ما او يبيع قدامه
وان شجره او يبيعهم بين المطولات فليجمع وحكي الطيوي ان الاقرار من الثلاثة مروية عن الامام
فتنزل الاول اخذ محمد والي اخذه ابو يوسف ومن قطع بركة والي بين قائم اي حال كونه
المروق موجوده رد بالاصحابها لبقائها على ملكه وفيه اسارة الا لا يكل للسارق
الاتفاق برأيه من الوجوه والامانة لو وبيعها بالبيع فانه لو خذ من المشتري والموهور
بدخلافه وان لم يكن قائم فذاتها عليه وان وصلة السهم لها سواء كان قبل القطع او بعده
اقوله عليه السلام لا غرم على السارق بعد ما قطعت يمينه وقوله وان استهلكها اسارة لا رد
ما روي عن الحسن بن الامام ان يمين السهم لا وفي الكافي هذا اذا كان بعد القطع والكافي فيه
قال مالك اننا انما لم يقطع عندهنا وان قال ان اخذنا القطع لقطع ولا يمين وعنده الاثر الثلاثة
يجمع في الجور لقطع السارق ثم استهلك السرقة غيره لم يمين لاحد وكذا لو هلك في يد المشتري
او الموهور له وان استهلكه فلهما لك التضمن وان سرق سرقات فقطع يمينها او بعضها لا يمين
سبا منها اي من تلك السرقات يمين من سرق سرقات فخر واحد من اربابها وادنى حقه فثبت
فقطعت فيها فهو طبعها ولا يمين سبا وقال وهو قول الاثر الثلاثة يمين ما موصولة لم يقطع
به الا لما ظهر ليس بنائب عن الغائب ولا بد من اطمئنان لظهور السرقة وله الواجب بالكل
قطع واحتماله ذلك لا يمتنع الطرد على التاخر والخصوصة شرط لظهور عند القامعي وعلى
في الخلاف اذا سرق من واحد نصا بامر او فخره في بعضها قطع لنصاب واحد وفيه
اسارة الا انه حصره او قطع بخصومتهم لا يمين الاتفاق ولو لم يقطع ليمين اتفاق ولو سرق
نوبا فقتل في الدار فهو نسيان وبعد الشق نصا بامر فخره قطع ما لم يكن الاتفاق وغرر ابو يوسف
في اخرق القامعي وفي المير يقطع اتفاق لعدم وجوب الفخاخ على ترك التوب عليه وان يمين
التفاسع مع القاصح وكذا اذا اخطأ في قاتل وفتح الجنان عدم وجوبه ولا يجمع مع القطع ورجح
في الفسخ التماسه وقال الحق اوجب الفسخ قبل الاخراج والفرق بينهما ان القامعي ما يفتوت به
بفضل العين وبعض المنفعة والدية بالافتوت نسي من المانع بل يوجب به وهو الصحيح
في ختم التامين الفسخ واخذ التوب واذا ختم التامين القير ونك التوب عليه لا يقطع

الاتفاق وقيد في الدار لانه اذا اخرج غير مستحق وهو ليساوي لنصابه ثم سقته واستقص قيمته
بالسقي من النصاب فانه يقطع قول واحد وقيد ما وهو ليساوي بعد الشق نصا بالامانة اذا
سقي في الدار واستقص قيمته ثم اخرج لم يقطع وقيد ما لم يكن اتفاقا لانه لو كان الشق اتفاقا
فلم يمين التوبة وترك التوب عليه فلا يقطع اتفاقا لانه ملكه مستند لا وقت الاخر في البحر
وغيره فعلى هذا اخذ المصنف ما ذكر من يمين القيدين تأمل لا يقطع اسرق ساقه في الدار فخرها
ثم اخرجها وان لم يقطع نصا بالامانة السرقة تركت عمل الكرم ولا يقطع فيه لكن يمين قيمتها المروق
منه ولو سرق المروق من الفضة والذهب وقدر النصاب دراهم ودنانير قطع ورد بالي
الدرهم والدنانير المروق منه الامانة وعندهما البره بن ابي ان الفضة مستقيمة
عندهما خلافا لانه وجوب القطع لا يشترط على قوله وقيل لا يجب على قولهما لهما وقيل يجب
وعلى هذا الاختلاف اذا اخذ النقدا نية او غيره فقيده بالقد لانه لو جعل المديروا الرصاص
او ان في كذا كذا يبيع عدد افهوا سارق بالاجماع وانما يبيع وزنا فهو على اختلافهم
في الزيب والفضة واليوسف المروق من التوب المروق احمر لا يؤخذ منه التوب ولا يمينه تمش
الامانة وفي التين لو سرق ثوبا فضة احمر فقطع لا يجب عليه رده ولا ضمانه يكره
في الخيط والكماء واغظ الهداية وان سرق ثوبا فقطع فضة احمر لم يؤخذ منه التوب واليمين
بناحية الصبيغ غدا اقطع ولقطعه سرق التوب فقطع به وقد يمين التوب احمر هذا دليل
على انه لا فرق بين ان يبيع قبل القطع او بعده وهذا عند الشيعين انتهى وقال المولى
سعد انت خبير بما جرى به الهداية لبيت على ما نقله لكن في النهاية قال في النهاية صورة
المسندة سرق ثوبا فقطع فيه ثم صبغ احمر ثم قال قول المصنف لا ترى انه غير منصوص لانه
انما يستقيم اذا كانت صورتها ما قال صاحب النهاية انتهى فعلى هذا يمكن ان يمين التوب
ان يكون اقلا لانه مسند الهداية ونحوها بسندادة قوله لا ترى وانما يمين التوب المصنف يقطع
من الامين ليمتد عدم الفرق بين ان يمينه قبل القطع او بعده تأمل وعنده محمد بن محمد
التوب ويطلب ما زاد الصبيغ فيه لا يغير به ما له قائم من كل وجه وهو اصل الصبيغ يبيع
وضارعت بالاصل اول ولها الصبيغ قائم صورة ومفهومه وصق المالك في التوب
قائم صورة لا يفرق لزال التقوم بالقطع فكذا حق السارق الحق التوب وانما يمينه اسوة
بوقته من التوب ولا يطل تبا ولا يحكي على صبغة الما نسي المنة وفيه في الاسود حكمها الاحمر في الهداية

ويمنها والصبغة السوداء فزمنه في الميزانين بمخ من الطرفين وعزالي يوسف هذا والاول سوار
 لا السوداء زيادة عنده كاطرة وعنده حرة زيادة ايضا كاطرة ولكنه لا يقطع حق الملك وعزالي
 السوداء نقصا فلا يوجب القطع حق الملك انتهى فعمل هذا في قوله وحكم حكمهما في الاصحاحين
 تأمل **باب في المخرج** هذا باب في المخرج والسرقة الكبرى والطلاق السرقة عليه مجاز ولذا ائتم التقييد بالذي
 وسميت كبرى لانها تخرج الطريق على اصحاب الاموال على عامة المسلمين بالقطع الطريق
 وهذا يجب غاظا لانه خلاف السرقة لكن قدمت السرقة لكونها اكثر وقوعا من قصد قطع
 الطريق هذا التعيين مجاز في قصد قطع المارة عن الطريق من سمي به لمن اودق سوارا كان
 مر او عبدا فخرج الطريق المستامن لان زيادة اقامة اطره عليه خلاف كانه على سمي اودق حتى لو
 على مستامن لا يجب اطره ولا يضمن المال لثبوت عصمة ماله حالا فاضد هذا المعصوم القاطع
 قبل ان يقطع الطريق بحسب كبره منكره حتى يتوب ويظهر سبلا الساطين عليه او يموت
 وعند التفتي ينفى من البدن وان اضر ان قاصد قطع الطريق مالا بعد التغير وسهل لكل واحد
 من الناس ان يصاب السرقة فطرح به اليه ورجل السير آ كان ينجح الاطراف فانه لم يمس
 للحد واصلها لم يقطع ويشترط الحسن بن زياد نقلا لانه لا يقطع من طرفه وان قتل
 معصومة فقط ولم يضر مالا ولو كان قاصدا ليعصى او جازي لا يشترط ان يكون القتل موجبا للمقتل
 من بدنه اهل والماله قتل بلا قطع حد ان سلب لا قصاصا فلا يعجز عضو الاول ان يقطع
 على نوا المسترح ان ينفى لوقفي الاول لا يفتت الا عضوه لم يقطع لانه حق الله تعالى وان
 قتل نفسا معصومة وانما لا يقطع به وجاز من خلاف وقتل وسب او قتل فتبدا او
 يوجب فقط ينفى الا ما تجوز ان يقطع وسب وانما سلب عند الشيخين لا التمسير
 بالقتل والمبالغة بالصلب فيه وهو ظاهر الرواية وعزالي يوسف اصاب مطلقا
 لانه منصوص عليه وخالف محمد في القطع يعني قال محمد يقتل فقط او يصيب فقط ولا يقطع
 وهو قول الاثمة الثلاثة لتوهم الجناية فلم يجب حده والتدبير كسرقة وزعم فانه يقتل
 ولا يقطع وانما الجاني البس بانه حرمه وانما غاظ الغاظ سب وهو تقويت الامن على الناس
 وانما الجاني فيمنه فقط وقتل جازي وانما لا يدين واصلها وبنج ان يسبق بطنه
 بدم حتى يموت وفي الجبهة وغيره يتم بطعن بالرمح في ثوبه الا ليرى ويحرك الرمح حتى يموت به
 تشبهه واستغنى للموت والصلب جياظا المذهب وهو الاصح وعزالي الطحاوي يقتل ثم يصيب

ويمنها والصبغة السوداء فزمنه في الميزانين بمخ من الطرفين وعزالي يوسف هذا والاول سوار
 لا السوداء زيادة عنده كاطرة وعنده حرة زيادة ايضا كاطرة ولكنه لا يقطع حق الملك وعزالي
 السوداء نقصا فلا يوجب القطع حق الملك انتهى فعمل هذا في قوله وحكم حكمهما في الاصحاحين
 تأمل **باب في المخرج** هذا باب في المخرج والسرقة الكبرى والطلاق السرقة عليه مجاز ولذا ائتم التقييد بالذي
 وسميت كبرى لانها تخرج الطريق على اصحاب الاموال على عامة المسلمين بالقطع الطريق
 وهذا يجب غاظا لانه خلاف السرقة لكن قدمت السرقة لكونها اكثر وقوعا من قصد قطع
 الطريق هذا التعيين مجاز في قصد قطع المارة عن الطريق من سمي به لمن اودق سوارا كان
 مر او عبدا فخرج الطريق المستامن لان زيادة اقامة اطره عليه خلاف كانه على سمي اودق حتى لو
 على مستامن لا يجب اطره ولا يضمن المال لثبوت عصمة ماله حالا فاضد هذا المعصوم القاطع
 قبل ان يقطع الطريق بحسب كبره منكره حتى يتوب ويظهر سبلا الساطين عليه او يموت
 وعند التفتي ينفى من البدن وان اضر ان قاصد قطع الطريق مالا بعد التغير وسهل لكل واحد
 من الناس ان يصاب السرقة فطرح به اليه ورجل السير آ كان ينجح الاطراف فانه لم يمس
 للحد واصلها لم يقطع ويشترط الحسن بن زياد نقلا لانه لا يقطع من طرفه وان قتل
 معصومة فقط ولم يضر مالا ولو كان قاصدا ليعصى او جازي لا يشترط ان يكون القتل موجبا للمقتل
 من بدنه اهل والماله قتل بلا قطع حد ان سلب لا قصاصا فلا يعجز عضو الاول ان يقطع
 على نوا المسترح ان ينفى لوقفي الاول لا يفتت الا عضوه لم يقطع لانه حق الله تعالى وان
 قتل نفسا معصومة وانما لا يقطع به وجاز من خلاف وقتل وسب او قتل فتبدا او
 يوجب فقط ينفى الا ما تجوز ان يقطع وسب وانما سلب عند الشيخين لا التمسير
 بالقتل والمبالغة بالصلب فيه وهو ظاهر الرواية وعزالي يوسف اصاب مطلقا
 لانه منصوص عليه وخالف محمد في القطع يعني قال محمد يقتل فقط او يصيب فقط ولا يقطع
 وهو قول الاثمة الثلاثة لتوهم الجناية فلم يجب حده والتدبير كسرقة وزعم فانه يقتل
 ولا يقطع وانما الجاني البس بانه حرمه وانما غاظ الغاظ سب وهو تقويت الامن على الناس
 وانما الجاني فيمنه فقط وقتل جازي وانما لا يدين واصلها وبنج ان يسبق بطنه
 بدم حتى يموت وفي الجبهة وغيره يتم بطعن بالرمح في ثوبه الا ليرى ويحرك الرمح حتى يموت به
 تشبهه واستغنى للموت والصلب جياظا المذهب وهو الاصح وعزالي الطحاوي يقتل ثم يصيب

الطريق وان قصدوا بالجر والاطب فان كانوا خارجا عن المصير فذلك وان كانوا يقرب من او في المصير
 وان كانوا بالسير فذلك ايضا وان كانوا بالنهار لا يجزى عليهم قطاع الطريق واكتفى بالسيارح
 به الرواية وبه يقع في ذكر الكثرة نظر المصير في الناس يدفع نواز المتخلف المفسدين وفي
 التنوير العبد في حكم قطع الطريق لغيره ونز المرأة في ظاهر الرواية وفي السراجية ولو كانت
 فيهم امرأة فقتلت واخذت المال من الرجال لم تقتل المرأة وقتل الرجال هو الحق ويجوز
 ان يقتل دونها ولا يذبح نضابا ويقتل من يقتل عليه ومن ضيق في المصير غير مرة اى صار عاذا
 قبل به اى بسبب ذلك سياست لانه وقتنه ساع في الارض بالفساد فيقتل وفعالته
 وشبهه غز العباد والا اى وان لم يخنق غير مرة بل ضيق مرة فقتل بالقتل اى لا يقتل به عند
 الامام وانما تجب الدية على العاقلة في سياقي في الديات انما اوردت في الامام
 لما كان المقصد من اطرودا اضرار العالم ومن اجهاد اضراره غير من المعاصي او رد العقب
 اطرودا ليه جمع ليرة بكرة الفان من السير فيكون البية هية الى حالته الا انها غلبت في
 الشريعة على طريقة المسلمين في المعاملة مع الكافرين والباغين وغيرهما اجهاد في اللغة
 بذل ما في الوسع من القول والفعل وفي الشريعة قتال الكفار وكفه من ضرهم ونهب اموالهم
 وهدم معاشرهم وكسر اقسامهم وغيرهم والمراد الاجتهاد في تقوية الدين نحو قتال اهل بيته
 والذين يدين والمرتدين الذين هم اجنب الكفار لانكار بعد الاقرار والباغين فاللام
 للمعبر على ما هو الاصل في القصة ان يدان من نصب اى على الظرفية اى في بد الام فرض
 لغاية ينفذ يدار عين ابدانهم بالقتال بعد بونع الدعوة وان لم يقتلوا فيجب على الامام ان يفت
 سيرة الادار اطرب كل سنة مرة او مرتين وعلى الرعية اعانة الا اذا اضطر اخرج فان اضر فلم
 يبعث في الامم عليه وبين كونه على الكفاية بقوله اذ اقام اى اقتضت اى باجهاد البعض اى
 بعض المسلمين سقطت عن الخوايا في المسلمين اذ كان ذلك البعض كفاية والا فرض
 على ما قرب فاقرب من العدد الا اتقاع الكفاية فان لم تقع الكفاية بالجميع الناس في صار
 فرض عين في ضرورة اى الفرضية فليقتلوا اقتوا المتكرين ولقوله عليه السلام اجهاد
 ما ضل اليوم القيمة اراد من ما ضل باقيا وهو على الكفاية لانه ما فرض عين اذ هو افسا لنفسه
 وان فرض عين في ضرورة اى الفرضية فليقتلوا اقتوا المتكرين ولقوله عليه السلام اجهاد
 سقطت اى باقين اسوة بطاعة ووالسليم والقيم اى اصرارهم جميع الناس بتركه لانه لو اجاب

على العزل

على العزل لانه في انتقال العزل وقطع سادة اجهاد من الكواعي والصلاح فيجب على الكفاية الا ان يكون
 النفي عاما كما في كثر المعقبات وانما كثر اى اجهاد الكوا التوا الى المكلفين وانهم على تقدير تركه مطلقا
 لان تركهم خاصة حتى لو كان به غيرهم من العبد والنسوة ارتفع الاثم عنهم كما في الاصلاح ولا يجزى اى اجهاد
 على سبب لانه غير مكلف وامرأة وعبد لانهما مستفولان بحق الزوج والمولى وصحها مقدم على فرض الكفاية
 كما في كثر المعقبات لكن ليس خاص لمن بها الزوج والعدى كما في قول المولى سعدى في خاتمة ومنه
 غيره القصة في قتال لانه من قرنها المدة عورة وفي اجهاد قد اكتفى من ذلك لانه لا حاله انتهى
 وفيه كلام لانه يلزم من هذا التعليل ان لا يخرج المرأة من اجهاد العبد ايضا فليس كذلك بل الحق ما في
 كثر المعقبات ودفع الاعتراض يمكن بادن السائل تدبر وانعم في مقعد واقتطع للزوج بغيرهم وكذا
 لا يجب على مدونة بغير اذن غيرهم ولا على عالم ليس في البلدة افقة فانما يجهاد على غلب العدو اى
 على بلد من بلاد الاسلام او ناحية من نواحيه وفي المغرب الهجوم الاية بقية والدخول من غير استئذان
 فرض عين فيخرج المرأة والعبد بلا اذن الزوج والمولى لا الحق لا يحصل الا باقاة العزل فيفرض
 على العزل وحقوق الزوج والمولى لا يظهر في حق فروض الاعيان وكذا يخرج الولد بغير اذنه ابيه واذ الزوج
 والمولى اذا سنا انما وفي اجهاد امه مسلبة بسبب بالسرقة تجب على اهل السرقة تخليصها ما لم يضر
 حصونهم وضررهم قال في النهاية اذا جاهد اهل بيته في فرض عين على من يقرب من العدو وهم يقربون
 على اجهاد فاقارب من رانهم بعد من العدو فانه انما الذين هم يقرب من العدو وعاجزين عن مقاومت العدو
 او قادرين الا انهم لا يجاهدون كسائرهم او تهاونوا فرض عين على من يلزم فرض عين ثم من يلزمهم
 كذلك حتى يفرض على هذا التدريج على المسلمين كلهم شرقا وغربا انتهى فعلى هذا الوقيف باستطاعة
 الحكم اولا لانه لا يجب على المريض المولف ومن لا يقدر على التمدد والراحلة تامل وكره اهل العلم فيهم
 وهو الذي يفرضه الامام على الناس للذين يخرجون الى اجهاد اى كان في بيت المال في لانه يشبه الامم
 على الطاعة فيكره وفي البحر وغيره والفى المال الماخوذ من الكفار بغير قتال كاخراج واطرية واما
 الماخوذ بقتال فيسمى غنيمته وفي الفتح وجاهده اذ لم يكن في بيت المال في وكان فيه غيره من بغية
 الانواع لا يكره اهل العلم ولا يخفى ما فيه فانه لا ضرورة لجواز الاستفراض من بغية الانواع وكذا
 لم يذكر الفى في بعض المعقبات وانما ذكر مال بيت المال وهو الحق انتهى لكن صرح المولى سعدى
 في خاتمة ان مال الغنيمه الموجود في بيت المال لا يصرف الى المقاتلة منتهج حتى يظهر لك الحق
 والا اى وان لم يوجد في بيت المال في فلا يكره اهل العلم وهو الصحيح فان اجهاد قد يكون بالنفس قد يكون

بالمال على اختلاف الأشخاص والأموال وقال المولى سعدى وللامام ذلك ليربط الصلح فادارالت احاطة به و
 ان كان قائما ولا فقيمة والا ولا يغفر للمسلم كمال ثم كمال بيت المال لانه لمصالح المسلمين ثم شرع في
 كيفية القتل فقال واذا حاصره نام اى يحيط الامام مع التابعين بالكفارة وبارهم اذ في غير ما منع
 حصين لئلا يفرقوا فذبحهم اما الاسلام والايمان لانه انما عليه السلام ما قاتل قوما حية وعادهم الا
 فان اسلموا كلف شراقتهم طصول الحق والا اى وان لم يسلموا فالا اجزية اى فذبحهم اما قبول اجزية
 لانه في الاسلام امر كذا ان كانوا من اهلها اى اهل اجزية كابل الكتاب والجوس وعبد الا واما من
 اجمع واحترز غير المسلمين ومنه كى العرب وعبد الا واما منهم فلا ذبحهم الا اجزية بل امرهم واليه من
 الاسلام والسيف وبينهم الامام قدرها اى قدر اجزية ومنه كى بين لهم زمانا اداها لثقتهم
 اما انما نعمة فاقبلوا اجزية فلهم بالناس من غنمة الاموال وعليهم ما عليا من التعرض بها
 انما نعرض لدمائهم واموالهم قبل قبول اجزية فبعد ما قبلوها اذا تعرضنا لهم او تعرضوا لنا يجب
 لهم علينا ما يجب لبعضنا على بعض عند التعرض بويده استلامهم ليقول على رضى الله عنه انما لو ابلت
 يكونوا وما فيهم كدما واما اموالهم كما هو ان وحرر قتال من لم تبذل الدعوة قبل اذ يعنى ومن قتلهم
 قبل الدعوة ياتم للموتى عنه والا يغرم بقتله لانهم غير معصومين وقال الشافعى يغنم الدية وذهب
 وشوت من بقتل الدعوة مبالغة من الانذار وقطع الا عذار ولا يجب ذلك وفي المحيط القديم
 الدعوة الى الاسلام كما في ابتداء الاسلام واما بعد ما اتمت كمال القتال معهم قبل الدعوة فيقوم ظهور
 الدعوة فيسيرونها مع الدعوة كل مشرك ويزاحج ظاهرا بين قتال الباطل والحق والى استحقاق
 به تعالى فانه النام للاولياء والقاهر للاعداء فيستحق في كل الامور وقتلهم نسب الجانيق
 جمع بخين لانه عليه السلام فبها على الطائف والخرق بان را اذ حرق دورهم وامتنعهم ونحو
 ذلك والتعزيق بارسال الامام عدوهم ولبائينهم وانفسهم ايضا وقطع الاتجار ولو متممة
 وافساد الزوج ولو علة لطصاد ولا في جميع ذلك سببا لغيظهم وكسر شوكتهم وتفرق شملهم
 فيكون سرورا وفي فتح اقام يغلب على اظن انهم ما خود ويزيد ذلك فاكاه الظاهر انهم
 مغلوبون ولا يفتخون بذكره ذلك لانه فساد في غيرهم احاطة وما يبع الا الله وانه منهم بالهبة
 ونوسيت ترستوا باسارى مسلمين اى وان قد ذابوا ونقصهم اى الكفار دون المسلمين
 الذين اخذواهم تمساجا اى بالرى وعند الائمة الثلاثة لا يجوز في هذه الصورة وهو قول الشافعى
 من ان علم ان يفتل المسلم بالان كفى انهم امنوا وانما صابوا منهم فادية ولا كفارة خلو الشافعى

قيد بالنسب عند الحيرة الا ان الامام اذا فتح بلدة وفيها مسلم او ذمى لا يحل قتل احد منهم لاحتمال ان ذلك
 المسلم او الذمى ولو اخرج واحدا من عرض الناس حل اذن قتل الباطل جواز كذا المخرج هو ذلك كذا
 في كونه في عرض الناس مسلم في السابقين مثلا بخلاف حاة الا وفاقه كذا المسلم او الذمى فيهم معلوم
 بالعرض فوقع الفرق كى في الفتح وكبره اخراج النار والمصاحف في سرية لا يؤمن عليها اى
 على السرية لطوف الافتتاح والتخفاف ان غلبوا ولا يسجد اى اذ به وذو الصلح فبشركت التفسير
 والحديث والفقه فانها بمنزلة المصحف في الكثرة الكتب وقال الطحاوى وان كان في بلاد الاسلام
 تم الفسخ ذلك والاول صحيح واحوط لا اى لا يكره اخراج النار والمصاحف في عسكر فبشركت عليه
 اى على العسكر لا الغالب فيه السلاية الا ان اخراج المراتة الساتية مكرهه خوف من الفتن
 وقد فرق الامام الا انهم بينهما اقل اقل اقل اربع اى اقل السرية مائة وقال الحسن اقل اربع
 الاف واقلا اربع مائة كما في الحائنة ولا يكره دخول ستان من الهم بمصنف اى كذا في ايواف
 بالعهد بفتح اذا دخل مسلم اليهم بانه فلا بأس ان يحل معه مصحفا اذا كانوا قوما يوفون بالعهد لان
 الظاهر عدم التعرض وانه من القدر بفتح المبيعة وسكون الدال وهو نقص العهد كى اذا عهد
 ان لا يجارهم في زمانه كذا انهم يجارهم فيه فلولم يعهد وخادعهم جاز لقوله عليه السلام اطلب
 خدعة ما لم يتضمن النقص والعلول البضم وهو خيانة وسرقة من الغيبة والمثلة بضم الميم
 وسكون المنة قطع بعض الاعضاء او تسويد الوجه وفي الفتح يذابعد الظفر والنص ما قبل ذلك
 فلا بأس به اذا وقع قتلا كما زارة ضرب قطع اذ تم ضرب ففقا عليه فلم يمت ففقهه فقطع
 يده والف في ذلك ومنه عزق امرأة او غير مكلف كالبيع والمخيم او شج فانه لا يقدر
 على القتال ولا على الصياح ولا على الاحتيال ولا يكون من اهل الركن والتدبير او اعمى او مقعدا
 او اقطع اليدين لا الميم للمقتل عندنا هو اطلب ولا يتحقق منهم ولهذا لا يقبل لا بسنن المقطوع
 يده ورجله والرايب الذي لم يقاتل وابل الكناس الذي لا يخالطون الناس خذا فالشافعى
 في الشيخ والاعمى والمقعور وفيه اشعار بانه يقبل مقطوع اليد اليسرى والاخرى والا صم
 ويكن ويضيق في حال فاقته لانه ممن يقاتل الا ان يكون احدهم قادر على القتال او ذراعى
 في الحرب او ذمال كى اى يحرض الكفار على القتال به اى بالرى والمال او يكون احدهم ملكا
 في يقبل لعدى ضرره الا العباد وقد روى انه عليه السلام قتل زبير بن العتيه وكذا اصفى عليه
 مائة وعشرة سنة لكونه صاحب رأى في الحرب وكذا يقبل منهم من قاتل الا غير مكلف فانه

التي هي في حكم الغنائم وقسمتها والغنائم جمع الغنمة وهي اسم مال ما يؤخذ من الكفرة بالقر
والغلبة والرب قاتلة وحكمها بالجنس البلية بعد الخس للغانين ما فتح الامام من البلاد والارض غنة
اي قهر اكي في الهداية وانتصابها على التميز وفي الكفاية القوة الذرا والضعف والقهر ليس بتفسير لها
لان على لازم وقهر متعدد بطريق المجاز من الذلة يدوم القهر فهو كجزء من اقسامه في المقتوح القابل
للقسمة بين المسلمين الغانين كما فعل رسول الله بجزيرة بكونه النفس البلاد عسيرة وفيه استغرابه
لست في شأهم ووزارهم في القهستان او اقرامه عليه اي انما من عليه بملكه الرقاب
والنساء والزرار والاموال في العفار واما في المقتول فلا يجوز به المن عليهم ثم اذا من عليهم
بالرقاب والارض يدفع اليهم في المقتول ما لا بد لهم منه يخرج عن حد الكراهية فانه اذا من عليهم بقاءهم
واراضيهم وقسم سائر الاموال جاز وكبره وان قسم سائر الاراضي ومن بالرقاب لم يجر ووضوح
الجزية عليهم على رؤس اهل البلد ووضع اخراج على اراضيهم كما فعل عمر رضي الله عنه سواد
العراق بموافقة الصحابة ولم يجد من خالفه وكذلك قدوة في غير قالوا الاول او عند حاجته الغانين
والثاني عند عدمها رخصة في الزمان الثاني وقال الثاني لا يجوز الامن في العفار لقننه الا بطلان
غير الغانين والجنه عليه ما رويناه والامام في حق ما فتح عنوة ايضا يخرج ان سائر الاسارى الذين
ياخذهم من مقاتلين سواء كانوا من العرب او الفرس لانه عليه السلام قتلهم وانه فيه قسم مادة
الشر في القهستان لا يقتل النساء والزرار بل يسترقون المنفعة المسلمين او يسترقهم
نوفير المنفعة على المسلمين او تركهم احرا لا الامم ترك العرب والمسلمين اذ لا يقبل منهم الا
الاسلام او السيف حال كونهم ذمة للمسلمين اي صفا واجبا للمسلمين عليهم من الجزية او
واخراج في الذمة اخذ والعهد والامانة وتسمى بل الذمة لدخولهم في عهد المسلمين ولما لهم وقد
قطن ارضهم ليكنوا اهل الذمة لنا في القهستان و اسلامهم لا يمنع ستر قاقم ما لم يكن الاسلام
قبل اخذها فساد سب ملك قبل الاسلام وفيه انارة الا انه لا يجوز قتلهم او وضع الجزية
عليهم بعد الاسلام الا الاستفاق فانما اسلموا قبل الاخذ لا يجوز استرقاقهم لانه لم يفقد سب
الملك ولا يجوز رد ذمة دارهم الى دار الحرب ما فيه من تقوية الكفار ولا الامن اي لا يجوز
ان يترك الكافر الا يبرأ فخرت من خلافه في وفي الفتح هو ان يطبقهم الى دار الحرب بغير
نفس وفي النهاية هو انما عليهم بتركهم جانا بدوا اجراء الحكم عليهم في القهستان قال
او يكره ذمة للمسلمين انهم كمن ما فتح لا يمنع في داره فخرت من تقوية الكفار ولا يجوز رد ذمة دار الحرب

في الجوز لا يجوز الفداء بالمال هذا على المشهور من الذهب لانه اية السيف لنسخت المفادات وقيل لا بأس
به اي بالفداء باخذ المال عند الحاجة اليه اي اذا اضطرر المال وهو قول محمد في السير الكبير استلالا
باسارى بدر ويجوز الفداء بالاسارى اي باسارى المسلمين عندهما تخليصا للمسلمين وهو
قول الشافعي ولا يجوز عند الامام لانه في المفادات تكثير سواد الكفرة وفي الترتك رجاء اسلامهم
قال السبكي في الصحيح قول الامام واعتمدته النفس وغيره وفي التبيين وغير الامام انه لا بأس به
بفاديهم باسارى المسلمين وهو قول محمد ثم قال وفي السير الكبير انما يذايرون اظهر الروايتين
عز الامام وقال ابو يوسف يجوز ذلك قبل القسمة لاجل ما انتهى فعله في اقراره ويجوز بالاسارى
عندهما محل تأمل الا ان يجل على الروايتين واختار احمد بن حنبل وفي اكثر المقربات ولو اسلم
الاسير لا يفادي بمسلم اسير الا اذا طابت به نفسه وهو ما يجوز على ما سلكه فتدريج مواس
جميع ما تية وهي الابرة والبقر والغنم ولا تترك خلافا لثني ليقنن قتلها اي اذا اراد الامام
العود ومدة مواس ولم يقدر على قتلها امداد الاسلام ذكها وحرق قطعها ولا تقفر
خلافا لما لك لها قوله عليه السلام لا تترك ساة وبقرة الامام حله وان كان في الترتك تقوية
لهم وفي العقر تعذيب ومثله والديج المصيدة جازة والحق الغنم بهم من قوس المصالح وهو
منزوب بالنص وانما تحرق لئلا يمتنع بها الكفار اطلاقا ولا تحرق قبل الديج لانه لا يجذب النار
الاربها فيه بالموات احراز ارض النساء والصبية الذين تسق اخراجها فانها تركت في ارض
خرية حتى يموتوا جونا وعطش كما في البحر ويحرق سلاح سقى نقلة وما لا يجرق منها طلبة بدفن
في موضع لا يقف عليه الكفار ابطلا للنفقة عليهم وفي التوزيع وجد المسلمون حجة او عقربا
في حالهم فانهم يتركون ذنب العقرب وانياب الحية بل قتلها قطعا لضررها على المسلمين
ما دما في دار الحرب والبقا لندمها ولا تقسم غنمة في دار الحرب وهو المشهور من مذهب
اصحاب لانهم لا يملكونها قبل احرازه وشرابي يوسف الاحب ان يقسم وقيل بكرة كراهية تحريم
عندهما وكراهية تنزيه عند محمد والخاص القاسم ان كان هو الامام او كانت القسمة غراجهما
فالخلاف في الكراهية والاف في النفاذ وعند الشافعي يملكونها بعد استقرار النية ويتبع على
هذا مسأله كبرية منها اذا تلف واحدا من الغنمة في دار الحرب لا يفتن عندها خلافا له ومنها
لومات واحدا من الغانين ثم لا يورث نصيبه عندها خلافا له ومنها لو قسم الامام الغنمة لا غر
اجتهاد ولا حاجة القراءة لا يفتن عندها خلافا له ومنها لو وطئ واحد من الغرة امة الفجيرة

لا يثبت نسب عندنا بل الامة والولد والعرق للفرقة بقسمتها كما في اكثر المعقرات لكن في الكا في نفى
 اقوم العرق بوطئها متبع الالاداع اي قسمة ابداع بل لم يكن للامام ما يحل الغنيمة فادعها الغائبين
 يخرجوها الى دار الاسلام باجر المنزلة ثم يقسمها ولا يجر على ذلك في رواية السيرة الصغرى وفي البكر
 اجيرهم على ذلك لانه دفع ضرر عام بتجديد ضرر خاص ثم تد ولا تباع قبل القسمة لعدم ثبوت
 الملك قبل الاصرار وبعده لغيبه مجهول جهالة فاست فلا يمكن ان يمنه خلافا لثبوت في القتال
 والرد بكماله او سكنه الدال معين القاتل بالخدمة وقيل المتقاتلة بعد المتقاتلين وبغزب
 منهم وهو في الاصل النام سوا في استحقاق الغنيمة لتحقيق المصلحة في السبب وهو المصلحة في غنة
 وتهود الواقعة عندنا في فعله هذا اذا لم يقابل لضرر او غيره لا يستوي عنده وكذا مرد
 وهو الذي يرسل الى الجيش ليرادوا في الاصل ما يرد به السبي او يكره طقمهم اي العسكر في دار الحرب
 ولو بعد القتال قبل اصرارها اي الغنيمة بدارنا يعني انك المدهم من بلادهم او اصرار
 الممنع بدارنا او قسم في دارهم ثم اجتهاد او باع فيها ثم طقمهم مد لم يشاركهم والى اهل الوقايم
 في دارنا كما للمقاتل والمستحقين لا المدد طقم بعد القتال ولا يصح فيها اي في الغنيمة لسوق
 لم يقابل لانه تاجر فانه قاتل فكما المقاتل وعندنا في قول بسهمهم ولا حق فيها لمن مات
 قبل القسمة او بيع في دار الحرب قبل الاصرار بدارنا ولو بعد الاصرار بورت نصيبه ولو قبل
 القسمة لتحقيق سبب الملك بعده خلافا لثبوت في وجه الحرب وهو ان كان الوقف او معلوم
 المستحق لا يورث بوجه على اصد القولين وفي قول يورث ولم ار ترجيحاً وينبغي ان يفضل
 فان مات بعد خروج الغاية واصرار الناظر لها قبل القسمة يورث نصيبه المتبقى انما كان اطلق
 فيه فان الغنيمة بعد الاصرار بدارنا كما فيها للغائبين ولا ملك لواءه بوجه في نسق قبل
 القسمة مع ان النصيب يورث فكذا في الوصية وان مات قبل الاصرار وهو في يد المتولي
 لا يورث نصيبه سوار مات في نصف السنة او في اخرها وقيدناه بقيل قسمة او بيع لانه اذا مات
 قبل القسمة او البيع ثم فانه يورث نصيبه كما في التاتار خانية فعلى هذا الوجه لكان او لم
 وينتفع على سبب المني المنقول اي وينتفع الغانم والفقير عائد لا الغائبين فلا ينتفع التاجر
 والارضا بجهة الجندى باجر ان يكون خبز الخطه او لم يخلفه باس به لانه ملكه باسهم هلاك
 ولو فعلوا في ذلك عليهم منها اي الغنيمة في دار الحرب فلا قسمه بالسلاح والركوب والمبسر
 انما يتبع انما كان ما كان لم يجد سلاحا اخر او الاداة الغنيمة او ما توبها بل لم يجد دابة اخرى او قوما



آخر

اخر يجوز استعمال سلاحها وركوب دابرتها وليس لومها والا لا ينتفع بالعلف والخطب والدين
 والطيب مطلقا في سواد وجرد الاحتياج او لا وفي الكا في غيره ولا بأس بان يعلف العسكر ودايتهم
 في دار الحرب وبالحمل وما وجدوا من الطعام كالحلوى والدم والسكر في كاسين والزيت واليسجل
 الطيب وفي بعض النسخ الطيب والدين وبوجوب الدابة لا الحاجة بمس إليها ويجوز للفقير
 والفقير وكل ذلك بلا قسمته ثم شرط الحاجة في السيرة الصغرى لو كان بلا حاجة كما في الثياب والدواب
 ولم يشترطها في السيرة الكبرى وهو الاستحسان وبما قاله الثلاثة وغيره قال وقيل انما ينتفع
 بالاسيا المذكورة والا لا وجه للاستحسان قوله عليه السلام في طعام خيرة كلبه واعطاه ولا يحلوا
 ولا احكامهم بدارنا على دليل الحاجة وهو كونه في دار الحرب بخلاف السلاح والدواب لا تنص
 فلم يوجد دليل الحاجة كما في اكثر المعقرات وقيد جواز الانتفاع بما ذكره في الظهيرة بما اذا لم ينهم
 الامام عن الانتفاع بالماكل والمستروب واما اذا نهمهم عنه فلا يباح لهم الانتفاع به انما كان
 ينبغي ان يقيد بما اذا لم يكن حاجتهم اليه ولا الا لا يعمل فيه كما في الجوز لا ينتفع بالبيع اصلا لا بعدا
 الملك قبل اصرار ولا التمول اس اخذ الغنيمة مالا لنفسه في الغاية لا يجوز ان يبيعوا
 بالذهب ولا بالفضة ولا يتمولونه اي يملكونه بالعروض ولا ينتفع بعد اخرج من دار الحرب
 قبل القسمة بل يرد ما فضل ما كان ينتفع به من العلف وغيره الى الغنيمة لتزوال الحاجة ومات
 بل هنا للترقي ان لا ينتفع بها بعد اخرج الى دار الاسلام بل عليه ان يرد ما فضل الى الغنيمة وان
 انتفع به اي بافضل بعد اخرج رد قيمته الى الغنيمة وغيره الشافعي لا يرد كالمستحق او قسمت
 الغنيمة قبل الرد اي قبل رد ما فضل لصدق به قائما بقيمته كما على الفقهاء لو كان غنيا
 وبتوقع الكفاية او من اسلم منهم اي من اهل بيته ثم قبل اخذه اي اخذ الغنيمة اياه اخر رنفسه
 وطفله لانه صار مباحا فلا يجوز قتلهم وسرقة قتلهم واصر كل مال المنقول هو موقوف عليه
 الحقيقة عليه او ودية عند مسلم او دمي لانه في يده حكما وفي الجوز ولو اسلم بعد اخذ اولاده
 الصغار وماله ولم يؤخره حتى اسلم اصرار باسلا لنفسه فقط وعقاره في عندنا وقال
 الشافعي هو له لانه في يده كالمستحق ولنا ان الفقار ليس في يده حقيقة لانه دار في يد الساكنة
 وابل الدار وقيل فيه اي في العقار خلاف محمد والبوليوسف في قوله الاول قال بعضهم
 يرد قول الامام وقول بوليوسف الاخر وفي قول محمد وقول بوليوسف الاول العقار كغيره
 من الاموال وولده مستأخره قوله الا في الكيفية لانه كافر حربي ولا يبعد وزوجه لانه باعتر

لا تتبع وحملها لانه جزؤها في فرق برهما خلافا للساق في وعده المقابل لانه لقتاله صار ممتداعا على
مولاه وولغا بايل الدار وكذا لانه المقاتلة ولو كان صبي في والجنين في كذا في البر وفيه اسارة
الان من لم يقابل ليس في مال مع حربي بعصب وديعة في لانه لانه ليست بحربة فيكون في ظاهر
الرواية وكذا مال مع مسلم او ذمي بعصب عند الامام لانه لانه ليست كبد المالك فيكون في خلا
لها لا امانا لبع النفس قد صارت معصومة بالاسلام وقيل ابو يوسف في هذه مع الامام وحمل
ان يكون في عند الامام فقط خلافا لهما في رواية وفي رواية اخرى ان يكون في عند الشخير
خلافا لغيره في حال اذا اسلم لانه المسلم والذمي اذا دخل دار الحرب بانه فاصاب مالا لم يظهرنا
على الدار فحكم حكم من اسلم في دارهم في جميع ما ذكرنا الا في حق مال في يد حربي في رواية ابي سليمان
وهو الاصح لانه العصة كانت ثابتة لهذا المال بتعال المالك فلا يزول وفي رواية ابي حفص
يكون في ولو غاروا عليها ولم يظهر واكتفى حكم عند محمد وعند الامام يصير جميع ما في الا
نفسه واولاده الصغار **فصل في كيفية القسمة** افرادها بفصل على صفة كسرة شعبها والقسمة
جميع نصيب شابع في محل معين ونقسم الغنيمة اي يجب على الامام ان يقسم الغنيمة ويخرج منها اولا
لقوله تعالى فان له حصة ولقسم الاربعة الاخماس على الغانمين للنصوص الواردة وعليه الاجماع
وعنه يراى في الدار لاجل اي من لا فرس معه سوا كان معه او بخل او لم يكن له سهم والفارس سهمان
عند الامام وزفر وعنديا وهو قول الائمة السلاء والبيت والي نور واكثر اهل العلم للفارس
ثلاثة اسهم له سهم والفرس سهمان لما عليه السلام اسهم للفارس ثلاثة اسهم ساهله وسهمين للفرس
وله مارون انه عليه السلام اسهم للفارس سهمين وللراجل سهم فتعارض فعلاه فيرجع الى
الاقوال عليه السلام للفارس سهمان وللراجل سهم ولا يسهم الاكثر من فرس واحد عند الطرفين
وعند ابي يوسف يسهم للفرسين لانه عليه السلام اسهم زبير خمسة اسهم ولها ان عليه السلام
لم يسهم يوم خيبر لصاحب الافراس الا للفرس واحد ومارواه محمول على التفسير في اعطى
سنة بين الكوخ سهمين وهو راجل والبرازين جميع البرزوز وهو من الجمع كالحاق كبير
العين جميع عتيق وهو فرس جواد وانما استويا لانه باب الاعداء ويضاف الى جنس الجنين وهو
ثلاث برززين والعرب والسهمين والمفرق ولانه في البرزوز قوة اظلم والبصير في البصير
قوة ضارب واسفر فاعلم انهما جنس منفعة ولا يسهم احد فيهما انما يسهم في الحمل ولا
بعض لانه لا يقابل عليها ولا يصلح للطلب والهرب والعبرة بكونه فارسا او رجلا عند الحاجة

اس مجاوزة مدخل دار الحرب لانه هو الواقعة عندنا خلافا للائمة السلاء فينبغي للامام ان ياتيه
ان يعرض لجيش عند دخوله دار الحرب ليعلم الفارس من الراجل حتى يقسم بينهم بقدر استحقاقهم
فمن جاوز مدخل دار الحرب هذا التفرج لمذبح را جلا فاستقر فارسا بعد المجاوزة فشهد الواقعة
فله سهم را جلا وروى ابن المبارك ان سهم الفارس ومن جاوز فارسا فنضق اس بلكت فرس
فشهد الواقعة را جلا فله سهم فارس هذا عندنا وعند الائمة السلاء يعتبر بكونه فارسا او رجلا
حال انقضائه الحرب لانه سبب استحقاق المجاوزة فوسيلة الى السبب في ما طرأ من البيت
ولنا ان المجاوزة اقوى الجهاد لانه الارباب بها يجتمعون ولهذا يحتاج لا شركة وجيش عظيم واجلها
يكون بالارباب في يكون بالقتل هذا في عدم المضائق اما لو دخل فارسا وقاتل را جلا الضيق
المكان استحق سهم الفارس بالاتفاق وكذا لو كانت في السفينة لانه في القتال فارسا فهو كالمباشرة
ولو باع اس الفرس بعد المجاوزة قبل القتال او حال القتال على الاصح اما لو باع بعد الفراغ
من القتال لم يسقط سهم الفرس او دية او جره او رهنه فسهام را جلا في ظاهر الرواية لانه الاقدام
على هذه التفريقات يدل على انه لم يقصد بالمجاوزة القتال فارسا الا اذا باع مكرها وعز الامام
انه فارسا الى ورة وفي المنع لو غلب فرسه من قبل الدخول فدخل را جلا ثم استرده فيها فله
سهم فارس وكذا لو ركب عليه غيره ودخل في دار الحرب او نفر الفرس فاتبه ودخل را جلا
وكذا اذا اضل منه ودخل را جلا ثم وجده فيها لا يحرم من سهم الفارس ولو وجدها ودخل را جلا
ودخل الموهوب له فارسا ثم رجع فيها استحق الموهوب له في الغنيمة سهم الفارس فيما اصاب قبل
الرجوع وسهم الراجل فيما اصاب بعده والرجوع را جلا مطلقا وكذا لو كان الفرس مريضا او مريضا
لا يقابل عليه لانه لا يقصد به القتال الا اذا زال المرض وصار را جلا يقابل عليه قبل الغنيمة فانه
ليس له استحقاق وكذا من كان فرسه مريضا بعد المجاوزة بخلاف ما اذا طال امكته في دار الحرب
حتى يبلغ المهر وصار صالحا لكوب فقاتل عليه لا يستحق سهم الفرس ولا يسهم للمهوك لانه
مستفول بخدمة سيده فيمنع من الخروج الى الجهاد او مكاتب لانه كالعبد اذا ربح قائم وقوم
بخره ثابت فيمنع من الخروج اليه او مائة لانه عاجز كمن غزا القتال ولهذا لا يقرضه من
الخروج او ذمي لانه ليس باهل الجهاد وكلمة في قوله او مكاتب الى هنا غير مناسب بل الاول
الواو بل يرتفع بالفساد والحق المجمعين اس يعطى شيئا قبل ما رتبة الاخماس ثم يجب
ما يرى الاما كخر ايضا على القتال والخط طارقتهم ان قالوا او داوت المرأة الجرح او دل الذن

على عوداتهم ان سورتهم ودل والواو بمعنى او والا يلزم ان لا يرفع له اذ دل على عوداتهم فقط او
على الطريق فقط فليس كذلك بل على الطريق فلا يرفع العبد اذ لم يقاتل لانه دخل طرفة المولى فضا
كالشاجر الا ان يكون ما ذوباً بالقتال وقابل فينبغي ان يكون له السهم الكامل وكذا العبيد لا يرفعون
له قدرة عليه والمراد برفعها اذ كانت تداوى اجراج وتقوم على المرض لانها عاجزة عن القتال فتقوم
اعانتها مقام القتال بخلاف العبد لانه قادر عليه والذمي انما يرفع له اذا قاتل او دل لانه فيه منفعة
للمسلمين ولا يبلغ بالرفع السهم الا في الذمي اذ دل لانه منفعة عظيمة ولا يبلغ له بالسهم اذا قاتله
في اكثر المعيرات لكن فيه كلام لا وجه لتخصيص حكم الدلالة بالذمي لانه العبد وغيره اذا دل يعطى له
اجرة الدلالة بالغ ما بلغ الا ان يقال ذكر الذمي في ثلث مواضع وفي استعاره لانه لا يجوز الاستعانة
بالكافر عن القتال اذا دعت الحاجة لذلك كما في الجهر والطمس الغينة يكون لليتامى والمساكين
وابن السبيل ان يقسم اطمس على ثلاثة اسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل
ونحوه فقراء ذوى القرى فيهم فيصرف الجميع او بعضهم في النفقة وغيره ويقدم منهم ذوى القرى
انفقوا من اقرابهم على السلام من بين المطلب وبينهم ذوى ذل وفقر وعبد شمس فيقدم اليهم
منهم على ايتهم من غيرهم والمسلمين على المسكين وابن السبيل على ابن السبيل ولا يرفع في ذل
الطمس الا فيهم من لا غنى اذ في القرى عندها وقال الشافعي لهم خمس اطمس لستوى في فقرهم
وغيرهم المذكور من حفظ الانبياء لقوله تعالى واذ في القرى مطلقاً من غير فصل ولما خلفه الراشدون
قسموا على ثلثة على ثلثة ما ذكرنا وكفى بهم قسوة وقال عليه السلام يا معشر بني اثم ان الله لم يهلككم
غنى الناس وادساخهم وعوضكم منها بخمس اطمس الغينة والعوض انما يثبت في حق المعوض
وهم الفقراء واليتامى اعطاهم المنفعة الاتية ان عليه السلام على فقال انهم لم يزلوا معي في الجاهلية
والاسلام وشكك اصحابهم به وبهذا بين ان المراد بالنص قرب المنفعة لا قرب القرابة كما اقول
المرحوم وقال لقيت فقيرهم الذين محروم وفي احوالهم القدر ونزالي يوسف اطمس يعرف له ذوى
القرى واليتامى وابن السبيل وبما اخذ وقال صاحب البحر في التفسير ان الفتوى على العرف والاقوال
الغنى في حفظه وذكره تعالى حيث قال تعالى فانه من حيث لم يكن كما قال عاتكة اصحابنا وقال بعض
اصحابنا ان العاتكة البيت الحرام كانت الغنية بقرب والاعارة الجامع في كل بلدة في القرب
من موضع الغنى وسهم الغنى على السلام فقط بموت النبي صلى الله عليه واله ولا رسول بعده وقال الشافعي يعرف
الغنية في ذل عاتكة من الغنى انما سقوطه العنى بفتح الصاد وكسر الفاء وتسمية الياء هو تنس

نفيس

نفيس كما يصطفيه لنفسه الغنية من الغينة كدفع اوسيف او فرس او امته واذا دخل دار
الطرب من لا منفعة له بلا اذن الامام لا يجلس ما اخذوا يعني اذا دخل دار الطرب واصداوا انهم او ثمة
مغيرين بلا اذن الامام لا يجلس الاخذهم كما يكون اختلاس وسرقة لا قهر او غلبة ولا كذا الدخول
باذنه اى الامام او لهم اى للدخلين منفعة وان لم ياذن الامام جلس ما اخذوا منهم لانه ما خوذ
على وجه الغلبة والقهر لا الاختلاس والسرقة فكذا غينة في المنفعة ظاهرة اما في الاذن فالمستهور
ان يجلس ما اخذوا منهم فضررتهم بالامداد مضار كما منعت كما في اكثر المعيرات لكن في المعيرات ان لو اذ
كلمة او اقل لا يجلس في ظاهر الرواية وغيره لانه لم يجلس الا اذا بلغوا التسعة والامام ان يرب للامام
ان ينظر والتفسير اعطاهم القراءة شيئا زائدا على سهمهم على القتال فبما احرار الغينة وقيل ان
نضع الطرب او زارها من الامة وانما هي اليه لا تقوم الا بها كالسلاح والكرام وقيل انما هي
والمعنى حتى ترفع هذا الطرب تسكنهم ومعاصيهم وكناية عن انقضاء الطرب وهذا القياس من القراءة
فيقول الامام هذا اطمس للنفوس من قتل قتيلا اى قتلوا باعترافنا نول اليه فله سلبه او يقول
من اصحاب شيعة فله ربع مثله او يقول السرية جعلت لكم الربع بعد ما دفع اطمس في السبيل
قوله بعد اطمس ليس على سبيل السرطانية لانه لو نفر ربع الكرجاز وانما وقع ذلك اتفاقا
الا يري انه لو نفر السرية بالكلية جاز فهذا الاول وفي التنوير ويستحق الامام لو قال من قتل قتيلا
فله سلبه اذ قتل هو يتحقق بخلاف من قتله انا فله سلبه لانه اذا اعمى جده كما في البحر ولو طالب
واحد فقتل على طرب رجلين فله سلبه لا وراثة الا اذا قتلها معا فله سلب واحد والحي
في بقية لما قلنا للامام ولو عدل العموم فقتل رجل اثنين فأكثر سحق سلبها ثم سحق السب
اذ كان القتل سبب في الدم فلا يستحق بقتل النساء وغير المكلفين الا اذا قتل جميع فقتل يتحقق
سببه ويستحق بقتل الرقيق والايام منهم والتاجر في عسكرهم والذمي الذي نقض العهد وخرج اليهم
كما يستحق السبب من يستحق السهم او الرضا فتم الذمي والتاجر والمرأة والعبد ولا ينظر اى لا ينبغي
للامام ان ينظر جلا ما خوذ به يقول للمعسكر كما اخذتم فهو لكم بالسوية بعد اطمس والمسرية
لم تجز لانه فيه ابطال السهمين الذين وجبها التسرع اذ فيه تسوية الفارس بالاجار وكذا لو قال
ما اجتمعت فهو لكم ولم يقبل بعد اطمس لانه فيه ابطال اطمس الثابت بالنص كما في اكثر المعيرات لكن
في الفتح كلام فليطالع وفي الهداية وان فعله مع السرية اى قال ما اجتمعت فلكم جاز لا انصرف
اليه وقد تكون المصلحة فيه ولا بعد الا حراز اى لا ينظر بعد احرار الغينة بدار الاسلام

لا حق الغير تملكه فيه بالاحراز وكذا لا ينقل يوم الفتح اذ فيه ابطال حق الغير الا ان الحسن لا يجوز النقل
 بعد الاحراز من الحسن الى اللقيح الا ان الحسن لا يحتاج كما في القهستان وغيره لكن قال في البحر تفرجهم بانه ينقل
 يد على جوارحه لا في متبع والسبب في تفرجهم بانه ينقل من الحسن الى اللقيح وغيره للكل
 اي طبع الجدة لم ينقل الا لام فالقادر وغيره فيه سواد عندنا خلافا للشافعي وهو ان السبب مركبة
 اي مركب المقبول وما عليه اي على المركب من السرج وما على الدابة من ماله في حقيقته ووسطا وينا
 وسلا واما من المال لا مامع غلام على دابة اخرى ولا مامكة على فرس اخر فليس سبب بعينه
 بطبع الجليس وفي المحيط لو قال من قتل قتيلا فله فرسه فقتل رجلا راجلا ومع غلامه فرس بغيره يكون
 فرسه للقاتل لا مقصود الا ان مقتول من كان متمكنا من القتال فارسا بخلاف ما اذا لم يكن فيه جند
 والنقل لقطع حق الغير للمالك واما المالك فاني ثبت بعد الاحراز دار الاسلام كما ثبت بالقصة
 في دار الحرب فلو قال الامام ان هذا الفريغ على هذا الاختلاف من صاب جارية قتلته لا يحل كل اصحابها
 الوطني بعد الاستيلاء ولا البيع قبل الاحراز دار الاسلام غلبه الشافعي خلافا لابي محمد بن علي بن ميمون
 المالك خلافا لهما والشر من طرفي وجوب الفهم بالاتلاف فيلزم على هذا الاختلاف كما في الهداية
باب ما فرغ من بيعه احكام الاستيلاء عليهم شرعا في بيعه حكم استيلائهم علينا وهو
 شامل لثلاثين استيلاء بعضهم على بعض واستيلائهم على اموالنا فقدم الاول فقال اذا سبب الترك
 ان كفا الترك بالنم قبل من الناس والجمع انه اك في القاموس فعلى هذا من قال جمع الترك فقد
 خالف ما في القاموس الروم اي نصارى الروم دار الحرب والروم بالفتح جمع الرومي واخره وان
 الترك اموالهم اي اموال الروم ملكوا لا الاستيلاء قد تحقق في مال مباح وهو السبب الكلام في كافر
 استولى على كافر اخر وعلى ماله في دار الحرب لا الكافر يملك بمباشرة سبب الاخطا والاصطفا
 فلهذا السبب كما في التبيين وغيره فعلى هذا وقيدته دار الحرب كما قيدنا الكافر الاول لا لو سبب الترك
 اموال الروم فاسلمت قبل ان يدخلوا دارهم كانت حرة وبسبب كفا الترك والهند على الروم
 واما الروم بالهند ثبت للملك كفا الهند كما في القهستان وملك ما وجدنا من ذلك اي من الذين
 سباه الترك من الروم واخذوا من اموالهم فاذا علمنا عليهم اي على الترك لانهم ملكوه فصار كسائر
 اموالهم وانما سببوا ان كفا اموالنا واحرازها بان اموالنا دارهم اي دار الحرب ملكوا
 وقال الشافعي لا يملكون بها في الاختلاف بينه على الكفا في طبعه بالشرع فغيره اموالنا معصومة
 في مقدمه ملكونها بالاستيلاء غير انما يثبت عندنا في اقلية اموالنا معصومة والاستيلاء على مال غير

معصوم موجب للملك وكذلك يكونها عندنا لو نذر من بغير اليهم لتحقيق الاستيلاء اذ لا بد
 للحي ان تظهر عند خروج من دارنا والتقييد بالبيع اتفاق وانما الحق الدابة كما يحرمها في المحيط فعلى
 هذا الاول ان يعبر بالدابة في دارنا فاذ اظهرنا من غلبنا عليهم بغيره تعالى فمن وجدنا ملكه في يد الغائبين
 بعد الاستيلاء اخذه مطلقا اي سوارا مملوكا او قتيلا او قتيلا قبل القصة اي قسمة الامم الغنائم هي انا انما
 اخذها بائنا وبعد بائنا او وجدنا ملكه بعد قسمة الامم الغنائم انا ما وجدناه ملكا للمسلمين يدخل تحت
 الكسبي والوزن والحدود كما لم يجر انما الله تعالى لا ياخذة لانه لا فائدة في اخذه لوجوب رد ملكه
 وانما وجد في يدي يقيم خلاف المسمى اخذه بالقيمة آتيا بالوجود لانه زال ملك المالك
 القديم بغير رضاه وكذا ان حق الاخذ نظر المالم يتعلق به حق غيره بعينه فاذا يتعلق باخذ بالقيمة
 نظر للجانبين والمراد من القسمة قسمة الغنيمة بين الغائبين كما في عادة المعينات فعلى هذا
 من حمل القسمة على قسمة الكفار فقد اخطأ مملوكا استراه اسي في دار الحرب منهم اي من العدو
 تاجر واخرجه الى دار الاسلام ويؤقيم باخذه المالك القديم بالتمسك استراه بائنا بتمن الذي
 استراه بالتاجر من العدو استراه ولا ياخذة من جانا لانه يتفرز التاجر باخذه جانا واستراه
 بعرض بقيمة العرض اي ياخذة المالك القديم بقيمة العرض ولو كان البيع فاسدا ياخذة بقيمة
 العرض لغيره ولو اختلف المالك والمشتري منهم في قدر التمن فالقول قول المشتري بيمينه
 الا ان يقيم المالك البينة كما في البحر وانما هو بيمينه بيمينه اي لو وهبه لمسلم فخرجه الى دار
 الاسلام اخذه المالك بيمينه لانه ثبت له ملكه خاص فلا يزال الا بالقيمة ومثل اي مثل
 القيم المسمى في استراه بتمن او عرض بغيره لو استراه التاجر مملوكا بتمن او عرض ياخذة المالك
 القديم بيمينه التمن او العرض استراه اي مملوكا بيمينه او بيمينه اي بيمينه لو كان
 المادار الاسلام لا ياخذة لانه غير مفيد وفي البحر وغيره ولو استراه بيمينه قد راو وصفا فانه
 لا ياخذة لعدم الفائدة سواء كان البيع صحيحا او فاسدا بخلاف ما اذا كان باقلا من قدره او بار
 منه وصفا فانه لا ياخذة لانه يفيده فلو كان استراه بيمينه فليس للمالك اخذه ولو استراه
 بخبر او خبر لم يكن للمالك اخذه باتفاق الروايات انتهى فعلى هذا والله خلاف ما قبل من انه
 لو استراه بخبر او خبر ياخذة منهم بيمينه انما لو ملك بالهبة وانما كان استراه التاجر
 عبد افقت بيمينه في يد التاجر واخذ التاجر انسابها ياخذة المالك القديم بيمينه التمن الذي
 اخذ التاجر به من العدو استراه اسي لا يحيط بشي من التمن ولا ياخذة المالك الارش اما الاول

فقد لا وصف لا يبقا بها شيء من الثمن واما الثاني فلهذا الملك في الارض صحيح فلو اخذه بمسكه فلا يفيد
وان اسره من يد التاجر فاستراه تاجر اخر فباع عبد الرجل اسره العدو فاستراه رجل فاستراه ادا دارنا
ثم اسره العدو فاستراه رجل اخر فاستراه ادا دارنا ياخذ المشتري الاول من اي من المشتري
الثاني بمنزلة اي الثمن الذي اخذ التاجر الثاني من العدو ثم ياخذ المالك القديم من اي من المشتري الاول
بالتبني اي الثمن الذي استراه به الاول من العدو والذي استراه به الثاني اي الثاني المشتري الاول
فان عليه بالتبني احدهما بالشر الاول والثاني بالتخليص اي المشتري الثاني وليس له اي المالك
القديم اخذه اي اخذ العبد من المشتري الثاني قبل اخذ الاول من الثاني ولو كان الاول غائبا لم يورث
الاسره على ملك الاول لا على ملك القديم ولا يمكن اي الكفار بالاستيلاء والاحراز بدارهم
حرنا ومديننا وام ولدنا ومكاتبنا الملك بالاستيلاء انما يثبت اذا ورد على مال مباح
واطر معصوم بنفس فلا يجوز قتلهم ولا من سواه لثبوت اطرية فيه من وجه وملك عليهم
فكذلك اي حرهم ومدينهم وام ولدهم ومكاتبهم بالاستيلاء على مباح فلو اهدى ملك من اهل
الطرب المسلم يد من احرازهم ملكه الا اذا كان قراية له في القرية فلا يمكن ولا يمكن له
اوقات ابق اليهم هذا عند الامام وعند الشافعي الا بالبيع لما انفصل عن دارنا ملك يد المالك
فظهر به على نفسه فصار معصوما فلم يبق مجالا للملك وفي اطلاق العبد استعار به عبد المسلم
او الذي سواه كما في الغاية لكن في اكثر الكتب فيه قولان في اخذه ماله بعد القصة في مال ايضا
اي كما اخذه ماله قبل القصة لكن يجوز عنه من بيت المال لانه لا يمكن اعادة القصة لتفرق
الغائبين وتعد اجتماعهم وليس له على المالك حيل الا بالبيع لانه عام لم يلف في زعمه ملكه
وعندنا هو ان لا يبق اليهم كمالا سوى قبة يكون بالاستيلاء الا العصة حتى لا يملك لقيام يده
وقد زلت ولهذا لو اخذه من دار الاسلام ملكوه قيدا بالبيع لانه اذا كان مترددا في دار الاسلام
فاخذه واحرزوا به اطره يكون اتفاقا وفي شرح الوقاية اطلاق فيما اخذوه قيدا
وقيدوه اما اذا لم يقو فلا يكون اتفاقا انتهى فغنى هذا القول لا يمكن ان يكون عبد ابق اليهم فخذوه
فقد اتفقوا ولا يردوا ابق العبد يفرس ومتاع في شتر رجل ذلك فله اي كل ما ذكرنا في العبد
والفرس والمتاع واخرجنا ادا دارنا اخذ المالك ما سوى العبد بالتمن واخذ العبد حيا
في عتقه الامام وعندنا اخذه بالتمن ايضا اي كما ياخذ الفرس ومتاعه انما انما اصابه الاصل
المذكور وانما شتر حر في ستان من دارنا عبيد اسما وادخله دارهم عتق عند الامام وتقييد

العبد بالاسلام اتفاقا لانه لو كان ذميا فعلى هذا الخلاف كما في اكثر الكتب فعلى هذا اطلاقه للمالك
اولا خلافا لهم ان لا يعق عنه وعنه الائمة السلفية لا الواجب ان يجبر على بيعه فقد زال اولا
يدنا عليهم فبقى عتق ايدهم قلنا اذا زالت ولاية الحبس اقيم الاتفاق مقامه فخلصا للمسلم
غير ايد الكفار فقيدهم كجواز اطرية ملكه في دارنا لا العبد المسلم اذا اسره اطرية من دار الاسلام وادخله
داره لا يعق اتفاقا وان اسلم عتقه لهم اي للكفار ثم اى في دار اطرية في دارنا مسما او ظهر
اي غلب عليهم وخرج الى عتقه اسما فهو حر فلا يثبت الولاية من صدق والتقييد بالسلام في
دار اطرية اتفاقا ولو خرج من اقليم مولاه فاسم في دار الاسلام فالحكم كذلك بخلاف ما اذا خرج
بأذن مولاه او بامر حاكم فاسم في دارنا فحكمه اجمع الامام ويحفظ منه مولاه كما في الخبر
باب المستامن هو من دخل دار غيره بامنه فتمسك اسما ودخل دارهم بامنه وكافرا ودخل دارنا
بامنه وتقيم اسما المسلم على الكافر ظاهرا اذا دخل تاجرا اليهم اي دخل مسلم ادا اطرية
بامنه لا يجوز له ان يتاجر المسلم المستامن ان يتعرض بشيء من ماله او دمه لانه دخل بامان
فالعرض عند رفاة عذرهم التاجر واخذ شيئا واخرج من دارهم بطريق التعرض ملكه بالاستيلاء
ملكه محظورا لانه حصله بالعذر حتى لو كانت جارية كره وطئها كان للبايع بخلاف ما اذا اشترى
شرا فاسدا فانه لا يكره وطئها الا للبايع فيصدق به تنزها عنه وان عذره اي بالتاجر ملكهم
اي ملك الكفار فاخذ مال او حبس اي التاجر او فعل ذلك اي اخذ مال او حبس غيره اي غلب
ملكهم بعد اي الملك ولم يند حل له اي التاجر التعرض بآلهم ودمهم لانهم نقضوا العهد طوعا
فبيع له التعرض كالايير والتلصص بالجماع خانه يجوز له اخذ المال وقدر النفس وان اطلقه
طوعا لانه غير مستامن ودور استباحة الفرج لانه لا يباح الا بالملك ولا ملك قبل الاحراز
بدارنا الا اذا وجد امانة الماسورة او ام ولده ومدينه ولم يطأ الى اطرية لانه اذا
وطئ من تجب العدة للتسببه بخلاف امانة الماسورة حيث لا يجد وطئها مطلقا لانه ملكه لهم
وان ادانه اي باعته بالدين والمراد من الدين ما هو الاثم من البيع بالدين والابتياع به اذ التعرض
ثم اى في دار اطرية بامنه فجعله اطرية مديونا بقصر او جعل اطرية مديونا بقصر او غصب
احدهما من الاخر وخرج الى ذلك اطرية والتاجر اليها حتى كى عند حاكم لا يقضى لواء
منها على صاحبها لئلا ياتي في ذلك القضاء بغير الولاية ولا ولاية وقت الادانة اصلا
ولا وقت القضاء على المستامن لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى من افعاله وانما التزم

ذلك في المستقبل واما الغضب فلهذا صار ملكا للذي غضبه واستولى عليه لمصادفة لا لا غير محصو
وقال ابو يوسف يفتي بالدين على المسلم في الغضب لانه ان لم يحكم حبه كان واجب عليه بانه
لا امتنع في حق المستامن امتنع في حق المسلم ايضا تحقيقا للتسوية بينهما وكذا لا يقضي بشي لو فعل
ذلك حربه ان لو ادان او غضب صرهما من الاخر في دارهم وخرج اليه مستامين كما ذكرنا
واخرجنا الى طريقه اليه بعد ما فعل ذلك حال كونها مسلمين فبقي بالدين لو وقع المداينة
بما فيها والتمسها الاصلح بالاسلام لا بالغضب لانه ملكه فلا خفي في ملكه احط باليوم بالرد
ولو اسلم احطى بعد ما علمه اي غضب منه المسلم ثم خرج حال كونها مسلمين اليه فبقي بالرد
ديانة ولا يقضي عليه قضاء اقتصر على الغضب سكت عن الاقضية بقضاء الدين مع انه يفتي بانه
يجب عليه قتل الدين فيما بينه وبين الدقاني كما في الفتح وفي البحر صرحي بمسألة الحكم
فادعى المسلم انه اسير وقال كنت مستامنا فالقول للحري الا اذا قامت قرينة تكون مكتوبا او مفقولا
او فانه مع عدم من المسلمين فيكون القول قول المسلم واذا قتل احدا مسلمين المستامين الاخرهم
اي في دار الحرب فعليه الدية في مال في مال الفاتل في العمد والخطا والكفارة ايضا اسرى
الكفارة كالدية في الخطا وفي العمد لانه لا يجب عندنا العمد الكفارة والدية في الخطا فلا
الكتاب وانما يجب من مال لانه العاقبة لا قدرة لهم على الصيانة مع تبين الدارين والوجوب
عليهم عند انبثاق رتبها وانما يجب العمد من مال لانه العواقب لا تعقل في العمد والقتل سقط
للمسببة فلا بد من الدية لصيانة الدم المعصوم فتبين ان يكون ذلك من مال وغرالي يوسف
ان عليه القود وان كانا اسيرين فقتل احدهما صاحبه فلا تسب الا الكفارة في الخطا عمة الامام
وعنه في الاسرار المستامين اي يجب عليه الدية في العمد والخطا من مال والكفارة في الخطا
ان العمة لا تبطل بالاسرى لا تبطل بالمدخول دارهم بالامانة ولا الاسير صار تباع لهم بالقتل فلا
يقضى دية فاصله وهو طريق بخلاف المستامن فانه ليس بمشهور ولا تسب في قتل المسلم ثم اى في
دار الحرب مسلم اسلم ولم يهاجر اليه سوا الكفارة في الخطا اتفاقا عندنا وعند الائمة
المدانة يجب القصاص بقتله عمد او يجب الدية بقتله خطأ في ما بقي من احكام المستامن
لا يسكن من تخليصه مستامن حري اقيم في دارنا سنة لغير الاطلاق علينا ويقال اي قال الامام
في الحزني مستامن اقامت سنة نفع عليك اجرة اي مال الذي يوضع على الذمي وقد ثبت
ذلك بالكتاب والسنة والابحار وما وقع من بعض المسلمين ان في ذلك اقرار الغافرين على عظيم

الاجرام

الاجرام وهو الكفر فهو دود بانه دعوة الاسلام باحسن اهلها وهو ان يكون بين المسلمين فيمن
في سن الاسلام فيسارع دفع شره في الحال كما في الفهستان فيد بالية لانها اقضية المارب وفيها
تجرب جارية ولو منع عن ملكته فيما دونها لانه سبب التيارات وتقرير المسلمين كما في اكره الكتب
لكن يستلزم كمالا في ان لو قيل ان امت سهره الا ان يقل لا منافاة بينهما لان مرجع ذلك الى المصلحة
في السنة وقت بها وممكن من الاقامة البيرة التي هي دونها وادار الى المصلحة في ان يوقت بما دونها
نحو الشهرين فعمل وممكن من الاقامة دونها وانما المنع من اقامة دائمة وهي السنة وما فوقها ثم يمكن
من الرجوع وهذا لا ينافي في كذا الفتح لكن هذا ليس بنا لانه لا يمكن قوله ولو منع على ملكته فيما دونها لانه
بب التجارة وتقرير المسلمين تأمل وقيد المستامن لانه لو دخل دارنا بامانة فهو وما معه في
وان قال دخلت بامانة لم يقدر الا انها يشهد رجلان فاقام بها سنة وقيل ذلك صار ذميا لانه
صار ملكا للحرية بعد هذه المقالة باقامة سنة وفيه اشارة الى استراط القول في المدة لصيرورته
ذميا كما دل عليه كلام القنابي وغيره فانه قال لو اقام السنين من غير ان يقدم الاما فلا الرجوع
لكن في كلام المبسوط دلالة على انه يصير ذميا بمجرد الاقامة سنة وهو الاوجه في الفتح والارادة
لا جزية عليه في حوال الملك لانه انما صار ذميا بعده فيجوز في الحال الثاني ان شرط اخذ ما منه
فيه والانه يجرى القصاص بينه وبين المسلم ويضمن المسلم قيمة حمزه وضريره اذا تلفه ويجب
الدية عليه اذا قتله خطأ ويجب كف الاذن عنه وتحرم غيبته فالمسلم كما في البحر ولا يمكن من
من العود لاداره لان عقد الذمة لا ينقض لكونه خلفا عن الاسلام وكذا يصير ذميا لو قيل ان قال
الامام له اي الحزني المستامن اقامت سنة او نحو ذلك نفع عليك اجرة فاقا اي المدة التي
قد ربا الامام او استمر ارضا ووضع عليه خراجها اي خراج الارض لانه اذا وضع عليه فقتله
حكم ما يتعلق بالمقام في دارنا فصار ذميا ضرورة ولا يصير ذميا بمجرد الاقامة لاجواز ان يشترها
للحجرة وهو ظاهر الرواية وعليه مائة سنة من حين وضع الخراج كما ذكرناه اذ كفى المستامنة
ذميا لانها التزمت المقام بتلازم الزوج فتكون ذمته يذاعطف على قوله او تستمر ولو قال اوصا
لها زوج مسلم او ذمي الحجاز او لا لانها لو تزوجت مسلما تكون ذمته ايضا ولا النكاح حقيقة
في الوطى عندنا وهو ليس بشرط هنا الا ان يقال ان النكاح بمعة العقد باضافة اليها ولا يمل
ما اذا دخل المستامن بامانة دارنا ثم صار الزوج ذميا فليس الرجوع وكذا الواسم وهي كتابة
وليس كما اذا تزوج مستامن مستامنة في دارنا ثم صار الرجل ذميا في الفتح لا لو نكح هو المستامن

اركان ديمية لعدم التماثل في دار النكاح من طلاقها لكن فيه كلام بين في شرح الهداية فليطالع فان
 رجع الى داره صلح له لصبره ورتبه مريبا وظاهره انه لا فرق بين كونه قبل الحكم بكونه ذميا او بعد ذلك
 الذي اذا طلق بدار الحرب صار حربيا كما في البحر والظاهر ان المستأمن الى اجمع الى داره ووديعه عند
 المسلم او الذي اودى بين عليهما اي على المسلم والذي فاسر او ظهر عليهم مبيعا للمسلم او اي اسر ذلك
 الراجح او ظهر المسلم على داره فقتل سقط دية له لا اثبت الدين عليه بواسطة المطالبة وقد
 سقطت وقد سقطت ويد من عليه سبق اليه من يد العامة فحققت سقطت وصارت ووديعه عند
 احداهما في اللغات بتعالف فصار لي اذا كانت في يده حقيقة وغرابي يوسف انها تعبير ملكا
 للمودع لا يديه فيها سبق فكان بها اصل ولم يذكر حكم الرهن قالوا والرهين للمرتين بدية عند
 ابي يوسف وعند محمد يباع وليست في دينه والزبادة في المسلمين وينبغي ترجيح الاما زاد على قدر
 الدين في حكم الوديعه كما في البحر فحق في الوقال وصار مال في الكفاي اوله لا لا يتحقق الوديعه
 لانما عند تركه ومضاربه وما في بينه في دار النكاح وانما عند ذلك وانما في ذلك الراجح ولم يظهر عليهم
 اي على اهل الحرب او مات حلف الله فها اي الدين والوديعه لورثته بالاجماع لان الاما باقى
 في حاله لعدم بطلانه فاجابوا الى حرجي بالما وله زوجة هناك اي في دار الحرب وولد صغيرا وكبير
 وما من عند مسلم او ذمي او مربي فاسمها اي في دارنا ثم ظهر اي ظهر المسلمون عليهم اي على اهل الحرب
 فاحسن الزوجية والولد والاصل في امه المرأة واولاده الكبار فظاهر لانهم حريون وليسوا بائنا
 وكذلك ما في بطنها لو كانت حاملة لانه جزؤها واما اولاده الصغار فلا الصغير انما يغير مسلما
 بتعالى اسلام ابيه اذا كان في يده تحت ولايته ومع تبين الدارين لا يتحقق ذلك وكذا امواله
 لا تغير خيرة بامراره لف لا خلاف الدارين فحق الحرفي ونوبه القبي في هذه المسئلة الى دار
 الاسلام يكون مسلمانا بتعالى لانها اجتماع في دار واحدة ومع كونه مسلما لا يخرج عن الرق وانما اسم
 اهل الحرب في دار الحرب ثم جازا اليها ثم ظهر عليهم اي على اهل الحرب فظفره مسلم بتعالى
 ووديعه عند مسلم واذي له اي الذي اسم ثم الكاير بكبيره وغير ذلك من ولده الكبير والمراه
 والعقار ووديعه التي عند حري في عدم البتة وعدم العتق وفيه انارة الى ان الدين المنصوص
 في غير مسلم او ذمي يكون في عدم نيابة وفي بعض النسخ في اسم ثم وله هناك وارث مسلم
 فقتله مسلم او ذمي فلا ينش عليه الا كفارة في اطلاق لكن ذكرت هذه قبيل الفصل فيكون
 من ذمة وادقنا مسلم ولا في انقطاع او قنات من اسمها اي في دارنا فليطالع الهداية

حق الاخذ لانه لا وارث لانه بملكه الام فالتوهم بل يوضع بيت المال من عاقلة القاتل لانه قتل
 نفسا معصومة خطأ فيغير بقاء النفوس المعصومة وفي العمد له اي الاما ان يقتل آثما او باثمة
 بطريق الصلح ان شاء اي يظهر فيه الاما فايها اي اصلح فعلا وليس له اي الاما العفو جانا لا تعرفه
 مقبيل بالنظر فليكون البطل حق المسلمين بغير عوض وفي الدرر دار الحرب لقبه دار الاسلام
 باجراء احكام الاسلام كما كان بينها وبين دار الاسلام فيها كاقامة الجعة والاعباد واذ بقي فيها
 كافرا صلي ولم يتصل بدار الاسلام كما كان بينها وبين دار الاسلام مع اخر لا بل الحرب وبالعكس
 ان يقبض دار الاسلام دار الحرب باسور منة باجراء احكام الشرك فيها صارت دار الحرب او
 القضاها بدار الحرب بحيث لا يكون بينها وبين دار الاسلام في باقيها مسلم او ذمي انما بالامان
 الاول على نفسه هذا عند الاما وعندنا اذا جردا فيها احكام الشرك صارت دار الحرب
 سواء القلت بدار الحرب او لا وبقى فيها مسلم او ذمي بالامان **اولا**
 لما ذكر ما يغيره بطريق ذميا شرع في بيانه اخراج الذي يجب عليه وذكر العتق استقرا لا لاسب كل منها هو
 الارض النامية وقدم على اخرج لكونه من الوظائف الاسلامية كما في اكنة الكتب والعشرة لفة
 واحد من العشر واخراج ما يخرج من ثمار الارض او ثمار الغلام وليس من ماله ما اخذه المسلم من وظيفة
 الارض واحد من واحد وصدور ارضها اوله لانه حاضبط فقال الرض العرب عترة وهي اي ارض
 العرب ما بين العديب بعين العين وفتح الدال تصغير عذب براديه ما يقيم في اقصى بحر وهو
 باحوا المهدي واصلح المصنوعين العفر فمن وى بسكون الجيم وفرة باحباب فقد تحفه لانه
 وقع في مال ابي يوسف العفر موضع اخرج كما في الكفاية باليمن بمهرة بالفتح والسكون بدل
 من قوله باليمن وهو في الاصل اسم رجلا واسم قبيلة تنسب اليه الابرار المهدي فيمنه في ذلك
 هذا طولها واما عرضها فهو ما بين يمين والد هجر ورجل عاج وهي اسماء مواضع الى حد الشام
 اي الى مشارق الشام وقرا لانه اليه عليه السلام والخلفاء الراشدين رضوا عنه الله تعالى
 عليهم جميعين لم ياتوا من ارض العرب ولا من بئرته الفتي فلا ثبت في ارضهم كي
 لا ثبت في رقابهم وهذا من وضع اخرج من شرطه ان يقر اهلها على الكفر كي في سواد العراق
 ومصر كي العرب لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف كما في الهداية وكذا البصرة باجماع
 الصبي برضوان الله عليهم وكذا القياس عند ابي يوسف ان يكون البصرة خراجية لانها من حرج
 ارض خراج الا ان القبيية ومنعوا عنها العشر فذلك القياس لا جاعهم قال الكرخي ارض حجاز

وتمتة واليمن ومكة والمصنف والبرية عشرة وكذا الخ ما في الارض الى اسم الله وتذكر الغيرة
الظلمة او فتح عنوة وقسم بين الغالبين لا الا لابق بالمسلمين وضع العشر عليهم لانه عبادة خفيفة
مصارف الصدقات ولا ان اخف من اخراج لعقله بحقيقة اخراج بخلاف اخراج وارض السواد
اسي سواد العراق سمي بظلمة اشجارها وزرعها خراجية لان عمر رضى الله عنه وضع عليها اخراج بخفة
من العجوبة وهو اشهر من ان يغفل فيه انه معين ووضع اخراج على عمر حين فتحها ثم دبر الناس
وكذا اجمعوا على وضع اخراج على الشام وهي ارض السواد ما بين الديب بدل من السواد الى
عقبه حلوا بضم الحاء اسم البلدة ومن التعلية بضم التاء المثلثة وسكون العين المهملة او العلت
بفتح العين المهملة وسكون اللام وبالشاء المثلثة قرية متروكة على العلوية على تربة دجلة وهو
اول العراق الى عبادا يستند بالباد الموصلة حصن صغير على شط النهر وفي المغرب وضع التعلية
موضع العلت في السواد حظا لانها من منازل البادية فانه الغاية فغل هذا الواضحة وعنوة
بغير لفظ اول وكذا في كونها خراجية كل ما في ارض فتح عنوة واقرا له عليه وتذكر فيهم هاتين
باعتبار لفظ ما او صوطا الى صالح الامام مع ايها ان يقرم عليها ولم يقرم الى موضع اخر لان
اللابق بالكفار اخراج ابتداء سوي مكة فانها فتح عنوة واقرا لها عليها لانه صلى الله عليه
وسلم لم يوظف على ارضها اخراج وتكرها لابلها ولا لائق على العرب فذكر الاخراج على
ارضهم واطلق المص في اقر الله عليه تعالى القدر وس في حقه في الجامع الصغير على ما في الهداية
بانه يصلها اليها ما انهر فتكون خراجية وما لم يصل اليها ما لانها روستخرج منها عين في ارض
عشر في العشر يتعلق بالارض النامية ونماها بما فيها فيغير السقي بما العشر او ما اخرج اليها
لكن في الفتح تفصيل وحاصل ان فتح عنوة ان اقر الكفار غايها لا يوظف ثلثهم الا اخراج
ولو سقيت بما المطر وان قسمت بين المسلمين لا يوظف الا العشر وان سقيت بما الانهار
فان في النبيين هذا مع مسلم اما الكافر فيجب عليه اخراج من ارضه ما سقي لانه الكافر لا يثبت
بالعشر في ارضه في التفصيل في حالة الابداء اجماعا وانما اطلاق فيه في حالة البقاء فيما
كانت ارضه خراجية عند النبيين ايضا خلافا لما في ارضهم ان صاحب الهداية
اخبر قول محمد في حالة البقاء متبع وارض السواد مملوكة لابلها عندنا خلافا لما في فان
عشره وقف على المسلمين وابلها سنا جزوا لان عمر رضى الله عنه استجاب قلوب الغالبين
في جبرائيل في النبيين ومن وجوه في جامع يجوز بيعهم بها والعشر فيهم بها لابلها مملوكة لهم

ولم يقرض لكون الارض العشرية مملوكة لابلها لكن اذا كانت الخراجية مملوكة فكون العشرية مملوكة
اولا وهذا مستبعد في الكتب الفقهية لكن افق بعض المتأخرين بانها مملوكة لارض العشرية
ولا خراجية بل يقال لها الارض المملوكة واشهرت بالاميرية وهي الارض التي فتح عنوة او على
لكن لم تملك لابلها بل حرزت لبيت المال ثم اوجرت باجارة فاسدة بشرط ان يزعموا ويؤدوا
من حاصلها خراج مفاضة والشهر عند الناس بالعشر كما هو حكم ارضي بلدنا وليست ملكا لايديهم
لا يقدر على بيعها وشراؤها وبيتها ووقفها الا بالتصديق السلطان فاذا مات واحد منهم قال ابنه
معه ويقرض على الوجه المذكور والاقود الارض التي في هذه بيت المال وانما كانت اواخ لاب
وطالبها يعطى باجرة بطريق الاجارة الفاسدة ايضا وان عطلها متصرفا ثلث سنين او اكثر كجب
تفاوت الارض تنوع غزيره وتقطع الاخر وان اراد واحد منهم الفراغ لاخر لا يقدر الا باذن السلطان
او نائبه وانما اجابوا موت ارضي المسلم الارض التي لا يملك لها ولا يمتنع بها احد لغيره فرب غلب
لانما قرب من النبي باخذ حكمه كفا الدار لصاحبها الانتفاع به وان لم يكن ملكا ولذا لا يجوز احدا
ما قرب من العام ويعبر ما ذه وتذكره في ما عاين الملكا عند محمد فاجابها بما اخرج في خراجية
والافسرية ولو قيد بالمسلم فما قيد بالكلية اوله لا الكافر فيجب عليه اخراج مطلقا فلهذا اصرح
صاحب التوبة فقال وكل من الارض العشرية والخراجية اسقي بما العشر اخذت العشر الارض
ككافر يسقي بما العشر يجب حيث يؤخذ منها اخراج لانه وطيفة وان سقي بما اخرج اخذ منها اخراج
واخراج نوعا واحدا خراج مفاضة وهو ان يكون الواجب جزاء ساقيا من اخرج كالمس كونه
كالربع والثلث والنصف ولا يزد على النصف فيسحق باخراج كالعشر او كالعشر باخراج
الا انه يوضع موضع اخراج لا يخرج حقيقة كما في الاختيار والنافي خراج وطيفة وهو ان يكون الواجب
شيئا في الذمة يتعلق بالتمتع من الزراعة ولا يزد على ما وضع عمر رضى الله عنه على السواد ارضي سواد
العراق لكل جريب فيه صاحب بقوله يملكه الماصح المزرع صاع من براوسير ودرهم فيه
بالصالح لانه النسب في غير الصالح لها وعندنا في من براودة وشير درهما وجريب الرطبة
بافتح البصفت خمسة دراهم وعندنا في ستة دراهم وجريب الكرم والنخل جميع ثلثة كتمه وثمره
المتصرف ثلثة كتم والنخل وافراده لاجل ثلثة او عشرة دراهم وعندنا في ثمانية دراهم وفي الثا
في كانت الاتجار ملققة لا يمكن زراعتها فيها فهي كرم انهي فعلى هذا قول النخل المتصرف ثلثة كتم
لان النخل المتصرف هو الكرم المتصرف على هذا التفصيل التفسير ثم وما سواه ارضي ما سوى ما ذكره النبي

لك البني عليه السلام وضع الجزية على مجرى بحر ووتى اى عابه ومن وهو من كان منقوش في خايط ولا تخفى
 له والضم اسم لما كان على صورة الانسان والصلب بالانقش ولا صورة ولكنه يعبد كما في المنح
 وغيره فعلى هذا ظهر في القصة ما قيل من ان الوثنيين على صورة كهنة الادنى ما لم يجمع الجحى وهو خلاف
 ما عرفت وانما في قيسى والابجى الذي في لسانه عجمي اى عدم فصاحة بالعربية والكان عربيا وعند السافى
 على كتابه وجوب فقط لا الاصل في الكفار القتل لقوله تعالى وقاموا به كفاية كانه في ايدى الكتاب بما قرأه
 انفا والجوى لقوله عليه السلام بسواهم سنة ايدى الكتاب وبقى ما وراهم على الاصل ولنا ان السرافهم
 جازة فتوضع الجزية عليهم كالجوى لا توضع على من عصى الله البني عليه السلام بعث منهم قطعت العجرة
 لديهم فكفرهم الجحش والمراد بالعزى عزى الاصل وهم عبدة الاوثان وانهم اميون كما وصفهم الله تعالى
 في كتابه فاقبل الكتاب وان سكونا فيما بين العرب وتوالدوا منهم لبسوا بعزى الاصل ولا على مرتبة
 لانه كفهم به بعد ما راي محاسن الاسلام وبعد ما يرى اليه ولا توضع ايضا على زنديق لانه يعتقد
 في الباطن خلاف الظاهر بل اجاب قبل ان يؤخذ واقرانه زنديق وتاب قبل توبته وان بعد الاخذ
 تقبل ولا تقبل توبته ولما قال الامام اقتلوا الزنديق وان قال تيت وامواله وذرية في الابل للاسلام
 فلا تقبل منها اى من الوثنية العزى والمراد بالاسلام او السيف زيادة في العقوبة ولا يخفى انه لو اكتفى
 واظهر ضميرها وترك قوله ولا عزى ولا على من تدل على اخذ واسترق اباها اى ان الوثنية العزى
 والمراد لارجالها خلافا للسافى في وثنية العرب وظهرها لانه صلى الله عليه وسلم كان يسترق
 زرارى مشركى العرب والابو بكر رضي الله عنه استرق لسان ابن حنيفة وصبيانهم وكانوا من تدين الانبياء
 المرتدين وزرارى بهم كبروا على الاسلام بخلاف زرارى عبدة الاوثان ولسانهم ولا جزية على حبس
 وحبس ومعتوه كما في اكثر الكتب فعلى هذا القول غير مكلف لكان استمراة لانها وجبت بل
 القتل او غير القتل وهما لا تقتل ولا تقتل لانه لا ياتى واراد بالامارة غير امارة بن ذناب
 فانها توضع عليها وملك قنالك او مبرر الامام ولد او امته كما في اكثر الكتب لكن في البحر
 ولا ينبغي ذكر ام ولد فان من المعلوم لا جزية على النساء الاحرار كيف بالولد وانما المراد ابن ام الولد
 ومنه ان لا يوضع على اسلمين ما وجب عليهم النفر بالقتال لكونهم في يد الغير فلا يجب ما هو
 خفف عنها ولا يؤدى عنهم مواليم لانهم تحموا الزيادة بسبهم وشيخ كبير ومن واثم ومقتدر لا يبين
 خلاف ما في في قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه انهم يقتصون في الجاهل اذا كان لهم مال لانهم يقتصون في الجاهل اذا كان
 صاحب راسى فامر غفيل في اول كتاب وقيل لا يكتب خلافه فالتفتى وراى ما يخط ولو كان

قادر على العمل لا يقبل ولا يقر الامام ان توضع الجزية اذا قدر على العمل وهو قول ابو يوسف وفي الاخبار
 لو ادرك البني او افاق الجحش او اعتق العبد او برى المريض قبل وضع الامام الجزية وضع عليهم وبعد
 وضعها لا تحل لا تمنع هذه السنة لان المعية اليهم وقت الوضع بخلاف الفقير اذا البر بعد الوضع حيث يوضع
 عليه وتجب الجزية في اول الحول لانها وجبت لا سقاط القتل فوجب الحول لانها تؤخذ في اخره قبل تمام
 بحيث يبقى منه يوم او يومان وقال ابو يوسف تؤخذ حين تدخل السنة وتمنع شهر منها كما في الجيرة
 وعند السافى بعد تمام الحول ويؤخذ كل قسط كل شهر فيه كما بيناه لانه زمان وجوبه وتسقط الجزية
 عند تمام الاسلام او الموت ولو بعد من السنة لانها عقوبة دينية تسقط لدفع الشر وقد اندفع
 باسلامه او بموته وعند السافى وما كنت لا تسقط لانها كسائر الديون وتدخل اى الجزية بالكرار
 يقع اذا مرت على الذمى سنة ولم يؤخذ فيها الجزية سقطت عنك الاموال وتؤخذ من غير السنة
 التي هو فيها عند الامام خلافا لما تؤخذ من الاموال اناضية وهو قول الائمة الثلاثة لانها حق
 وجب في الذمة في كل سنة فلا تسقط بالتأخير بخلاف خروج الارض فانه لا تدخل فيه اتفاقا لانه
 مؤنة الارض وقيل على الخلاف ولا يجوز احوالات بعة او كيسة اى لا يحدث الكتابي بعة
 ولا كيسة ولا يحدث الجوى بيت نارا وصومعة في دارنا اى دار الاسلام لقوله عليه السلام لا
 خضار في الاسلام ولا كيسة والمراد احوالها يقال كيسة اليهود والنصارى لتعبدتهم وكذلك
 البيعة الا ان غلب البيعة على معية النصارى والكيسة على معية اليهود والصومعة كالكيسة
 لانها تبنى للخدمة للعبادة بخلاف موضع الصلاة في البيت لانه تبع للسكنى والدار سامة للامصار
 والقرى والقضاء هو السجج الخرى في الفج وغيره وقيل لا يمنع عن ذلك في قرى لا يقاتل فيها الجعة
 والحدود وهذا في قرى اكثرها ذميون واما قرى المسلمين فلا يجوز وهذا في ارض الجحش واما في العرب
 فيمنع مطلقا ولا يباع فيها حتى يخرى بخر او قرية كما في الاخبار وتعاد المهدنة من غير زيادة
 على البان الاول من الكنائس والبيع القديمة لانه جرى التوارث من لدن رسول الله عليه السلام الا ان
 يذاترك البيع والكنائس وفيما ساروا لانها لا تهدم القديمة مطلقا سواء في الامصار او في السواد
 وعمد الناس على هذا وذكر محمد في العترة والطراج انها تهدم في امصار المسلمين وفي الاحاديث
 لا تهدم فيها وهو الصحيح والمراد بالقدية ما كانت قبل فتح الامام بدمتهم ومساكنهم على اقرارهم على
 بدمتهم وارضهم والاولى لا يصاطمهم عليه كما في البحر في المهدنة اما لو هدمت ولو بغير وجه فلا
 اعادتها كى اكثر المعقبات لكن في زمام لا يفرق بعض ما بين الهدم والانهام ففعل ما فعل ففعل

وأيامهم من الدار من غير نقل يعني إذا انهدمت بيوتهم في ذلك الموضع بالبين والطين على قرار الأول
ولا يسجدون بها ولا يجزئ ولا يكون لها أقلام لا أعداء في الحقيقة فلو وقف الامام على إحداها وعلى
ما زادوا في عمارة البيت ضربا وبنوا في الباقي بوا القوس في كفايتهم ويوتهم فيه بحيث لا يسمع
صوت خارجها ولا يسكنون بين المسلمين في مصر الله محلة خاصة ليس فيها مسلمون فلو تفرق أهل الذمة
في محلة المسلمين واليه يجر على غيرها ويخرج الذي من المسلمين وجوبه في تركهم الزاد المجرى الهبة أي يخر
في الرد والعمارة وسائر اللباس ومركب وسرج أي سرج مركبه كجذف المضاف والايهم أمثلة
الغير كذا في القدر على ولا يركب جمل لا ركوبه عز وتكاد يركب جمل الا حاجة كالسقاء الامام بهم
في الدين غير المسلمين فيجوز له ان يركب المراكب عند المنقذين لانه ركوبه ذل وكذا البغل وفيه شاة
بأن يركب البغل اذا كان المعز لا يباع له ولا يجر اسلحاح اي لا يستعمل ولا يجامع فيه عز ويظهر الذي
بالسد فوق ثيابه الكسبي ثم الكاف ويوما يشد على وسط من عملة برما يتأخر عن المسم ويمنع ان يكون
من الصوف او الشعر ولا يجوز له ان يشده كما يشد المسلم المنطقة بل يعلقه غير اليدين والشمال
حاشا الخيط وعزالي يوصف بوضف غليظ من صوف بقدر الاصابع يشده الذي فوق يديه دونها
يتزينون به من الزمان لا يركب سرجا كالكاف في الهبة يعني ان اصحاب الاركوب حار ولذا
قال والاصح ان يركب الذي لا يركب الا الضرورة وفي الجوز واختار المتأخرون اصلا الا اذا خرجوا
الى قرية وتحتوا او كان لهم ايضا ومما صدق ان لا يركب الا للضرورة وح أي حين ركب للضرورة
على الصفة التي تقدمت نزل في الجامع أي جامع المسلمين لعدم الضرورة في ركوبها ولا يجزئ
ما يتصل بالعم والرهو والسرفه تعظيما للزوار وفي الفتح يفتح من القباب الفاضلة صرر او غيره
كالصوف المربع والخروج الرفيع والابرار الرفيعة وصرح بمنعهم عن القلائد والى تكون طولية
من كرايس مصبوغة بالسواد خضرة منقطة وتجب تميزها في الحال ايضا فيلبسوا الكاعب
الخشية القاسية التي تقيهم الله وترط في القبط اي يكون زيده قيمة او يكون جيب على صدره
كما يكون المنار من القعود حال قيام المسلم عندهم كمن الامم والى في عمارة المقبرات فخل هذا ثم
صعدوا بعد منعهم لانهم يلبسون القبا الفاضلة ويركبون جمل اي خياريه يلبسون معظمها عندهم
ويقف بعض المسلمين خلفهم فلو لم يركبوا لول وبميزانها اي الذي في الطريق والى بالجلال
وغير ذلك غير المسلمين فتميز في ناحية الطريق والمسبحة في وسطه ويجعل من ازاره من مخافة
الشر والى من جرد على الاله الذي خلقة كذا لا يستوفى أي الملاية نوال الله بالذمة والمعرفة

راي الذي عند الاعطاف هو العادة ظاهر ولا يبدل بسلام ما فيه كرام واما رده فادار الواجب
ومخافة كرامه في الجدة لكن لا يبر على قوله عليكم ولا يقول عليكم السلام ويصدق عليه الطريق
ولو دس الجزية قائما والاخذ منه قاعدا ويؤخذ منه بتبعية وجبره واظهاره من له وبه أي يترك بعنف
ويقال له ادى الجزية يا ذمي او يا عدو الله اذلاله واستعارا بانها بدل رده المستحق ولا يقال له
يا كافر ولا ينفق عنده اس الا يخرج عن حكم الذمي بالابا عن الجزية لانه يدفع فيه قتالنا التزام الجزية
وقبولها لا ادواها وهو باق فلا ينقض وعنده الذمة السلوة ينقض فيجب ان يقتل او يسترق كما في اكثر
المخبرات وفي الدرر وفيه اشكال لا معنى الامتناع عن الجزية التبريح لعدم ادائها كما يقول الاعطاف
الجزية بعد هذا والظاهر اننا في بقاء الالتزام اللهم الا ان يراد بالالتزام والصواب بالامتناع تأبى
والتمنع في ادائها ولا يخفى بعده انتهى لكن يمكن اطواب بان بالتمنع يكون دينا في ذمة كالكفالة
بالمال فتقوله بعده لا اعطى الجزية لافادة له فيه فيلزم ان يحبس كسالم الديون تدبر او يماه بمسيرة فتد
مسما فيقيم الحة في الزنا وليست في القصاص منه في القتل وسبب البنية على الله وسلم السب ككفر
فكفره المقارن له لا يمنعه فالطارس لا يمنعه هذا اذا لم يعين واما اذا أعلن بسمه او اعتاد فاطق انه
يقبل لا امراته التي كانت تعلن بسمه عليه السلام من الذمي فارى الامام ان يحرق بالنار فله ذلك ولا يسقط
المؤيد من اقله من السفان من يتم البنية على السلام من الذمي فارى الامام ان يحرق بالنار فله ذلك ولا يسقط
اسلامه وفي النوادر يسقط هذا اذا كان كافرا واما اذا سب صلى الله عليه وسلم او اصاب من الانبياء
مسلم ولو سكرانه فانه يقتل ولا توبة له اصلا سواء بعد القدرة عليه والسهادة او جاتا من قبل
نفسه كالتدبير لانه قد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور خلاف لانه محد تعلق بحق الجنة في البرازية
من شرك في عذابه وكفره فقد كفر بخلاف ما اذا سب الله ثم سب لاه حقا به وفي خلاصة وسبب الشخير
كافرو مبتدع ان فضل على رضى الله عندها وفي الرسالة المسماة بالعروة الوثقى السجود تفصيل في حق
السب فليطالع لانها امرنا الا جعلها بل ينقض عهده بالخاق جدار الحرب والغلبة على موضع حتى يفتا
لانهم صاروا بذلك حربا عين فلا يفيد بقاء العهد بعد ذلك الا ان يثق من عقد الذمة ودفع الفساد
بترك القتال والظاهر ان لا ينقض الا باحد الامرين لكن في الفتح الذي لوجعل نفس طليقة للمسلمين
فانه يقتل لانه مخاب في ثلاث تأمل وبقيع الذي الموصوف بما ذكره كالمتم في قتل ودفع ماله لورثته
وغير ذلك لانه الحق بالاموات لتبين الدار لكن لو اسر ذلك الذي يسترق ولا يجزئ على قبول الدين
والهبة يقتل لانه امر الاسلام ولا يسترق كما ساء وفي الجوز اقا والتبعية انما الذي يثق به دار الحرب

في كالمه ليس لورثته اذ لا دار جمع لا دارنا بعد الحق واخذت من ماله وطلق بدرا اطرب
 فانه يكون لورثته لانه ماله بالحق الاول وتامه فيه يؤخذ من بيت ثقل رجالاتهم ولسانهم ضعف الزكوة
 اي ضعف زكوتها يجب فيه الزكوة وتصرف مصارف اجزية لا غير رضى الله عنه صاظم على ذلك كجبر الصبي
 من غير نكاح كباين في الزكوة فلهذا ذلك على سنانهم ايضا لا النساء اهل لوجوب المال عليهن بالصواب
 زفر لا يؤخذ من سنانهم وهو قول السافى لامن صيانهم لعدم وجوب الزكوة عليهم وفيه قول لا يتغير
 ضعف منهم لكان اول الحكم الطهور والمصنوع منهم كالم الصبي ويؤخذ من ماله اي من ثقلهم اي من ثقلهم اجزية واخراج
 كموال فريش اي معق النخل لقوله عليه السلام ومثق القريش واحد فوضع اجزية وخارج الارض
 على حقها وقال فريش اعف على ماله النخل لقوله عليه السلام ان مول القوم منهم وانه الصدقة العتق
 تخفيف والمثق لا يثنى بالاصرف الا ترى ان الاسلام اعلى سبب التخفيف ولا يتبد فيه ويصرف
 اطراج واجزية وما اخر من بيت ثقل او ما اخر واد في هذا المي وما بعده بمعنى الواو والليس سبب
 من ارض جاني بها عنها او ما ابداه اهل اطرب لانا اما او ما اخر منهم اي من بيت اطرب بلا قاتل اخذ بالبيع
 في مصالح المسلمين متعلق بغير كسب الغزو جميع الغزو هو موضع محاذة اهل البدن وبنو القضا طير
 جمع القنطرة والجمع جبر والفرق بينهما الاول لا يرفع والثاني يرفع وفيه اشارة الى ان يعرف
 في بنو المساجد والنفقة عليها لانها من المصالح فيكون في المصالح على اقامة سفارها من وظائف الاما
 والاذن وحقها وكفاية العيال والدرسين والمفتين والقضاة والعمال اي العمال على الزكوة والسنو
 ومقاتلة وزاريهم وغيرهم الى الكول انفقهم على الابد فلو لم يعطوا كفايتهم لاحتاجوا الى الكسب
 ونقطت مصالح المسلمين وفائدة ذلك لا يكتفى بالانفس بين الغنيين وفي الهداية وغيرهما ما يوجبهم
 التخصيص زاريهم اي زاري المقاتلة انتهى لكن في الجواب ليس كذلك انتهى في ابي طيوس في الهداية يستعمل
 الكثرة بواحد اموال بيت المال اربعة اصد ما ذكره الثاني الزكوة والعشر ما بين في باب المصروف والثاني
 خمس الغنائم والمعادن والتمار ومصروف ما ذكره في الاول في الكتاب والرابع اللقطة والتمكات التي
 لا وارث لها ودية مقتول لا ولي له ومصروف اللقيط والفقير والفقير الذين لا اولياء لهم يعطون من نفقاتهم
 وادوية كيمون وقاية ويؤخذ من بيتهم واما ان يجعل الخراج بيتا كيمون والى كيمون بعض بعض
 الا ان ذلك لم يحصل من ذلك في يوم من بعضه في بيت كيمون كيمون لا يكون مصروف من صدقات او من خمس النسيء على اهل
 النوع في رده الاستغفر من اخرج وهم فقراء فانه لا يرد في شيئا وكذا في غيره اذا صرف الى المستحق ويجب على الامام ان يتق الله ويصرف
 الى مستحق قدر حاجته من غير زيادة ومن مات منهم في نصف سنة حرم من انفق الا ان صلة فلان ملك

عنه من النوع الاخر ويصرف
 الى اهل ذلك ثم اذا حصل من ذلك
 النوع في رده الاستغفر من

قب العقب وقيد بنصف السنة لانه لو مات في اخر السنة لم يستحق صرف ذلك الا قريبا ولو عجل له كفاية
 سنة ثم عجل قبل تمامها قبل ما يجب وقيد بالاجب والامر بوضو الامام وفي التوبة والمؤذ والامام اذا كان
 لهما وقف فلم يتوفيا حتما فانه يسقط وكذا القاضي وقيل لا يسقط ذلك بالموت والا والراجح
 طحاية الثانية بعينة التبريض **باب الميراث** هو في الميراث الميراث مطلقا وفي التبريض هو الرجوع عن دين
 الاسلام وركن الردة اجماعا كونه الكفر على الله بعد الايمان وتبرأ من حقها العقل والطعن من ارتد
 ونقض العباد باله فهو مفقود مطلق بكسر العين يعرض اي عرض الامام او القاضي كل يوم من ايام
 التبريض لرجاء العود اليه عليه اي على الميراث الاسلام وانكر من ذلك استحقاقا ان اذ ارتد
 بامان العباد باله فانه لا يملك ثواب ضرب الامام ثم خلى سبيله وان ارتد ما توجب بعد الضرب الموجه تحت
 يظفر عليه التوبة ويرى انه مسلم محض ثم خلى سبيله فادفع له بكماله ولا يقبل الا ان ياتي به بسم وبها
 قول صحابا جميعا وروى عن علي رضي الله عنه وابن عمر رضي الله عنهما انه لا يقبل توبته بعد التوبة الا
 مستخف وشهدت ليس بتائب وتكسفت سبته الى عرضت في الاسلام ان كانت اياها وجدت له
 شبهة فاستعمل في طلب الميراث بعد العرض للتفكر فبمس ثلاثة ايام لانه مدة ضربت لابلاد الاعذار
 وفيه اشارة الى انه اذا لم يستعمل لا يجهل في ظاهر الرواية بل يقدر من سبته الا اذا كان رجوا اسلام
 وغير النسخين يستحق كيمول ما استعمل لرجاء الاسلام وقال عليه السلام لا يهديك رجلا واحدا
 خير من ان يقدر ما بين المشرق والمغرب كما في القهستان وقال السافى الامام لا يحب لاجل الامام
 ان يقبل قبل ان يصفى عليه ثلثة ايام واطروا الجدة في سبته فان تاب بعد الايمان بثلاثة الشهادة فيها
 ونعت والاي وان لم يتب فمكروا جوب بالقول عليه السلام من بدل بينه فاقنته وتوبته بالبري
 بعد الايمان بالشهادتين على كل دين سوى الاسلام او بالبري عما استقر اليه طصول المقصود
 والاول هو الاول لا الميراث لادين له وفيه استعارة لوقال الكافر لا اله الا الله الصار مسلما ولا
 وان يعلم معنى يامين العلمين اذا علم انه الاسلام وليست معرفة اسمه عليه السلام وذا ابيه وجده
 كما في القهستان وقيل اي الميراث قبل العرض اي عرض الاسلام عليه ترك نكاحه ترك سبيله لا وجوب
 فلهذا قال لا يملك اولاديه على القاتل في اي في القتل لا الارتداد ببيع لكن ان قتل الامام او قطع
 عضو من غير اذنه اذ به فيقول ملكه اي الميراث بالردة عنه ماله والا موقوف الى اربعين حاله لانه
 ميت حكم والموت بغير الملك غرضي وذا عنه الامام وهو الصحيح اسم عاد ملكه كما كان
 وان مات او قتل على ارتداده او طلق بدرا اطرب وحكم به اي حكم القاضي لجأها فحق مدبروه

محمد رسول الله

سواء من ساعته لا تقدم العدة عليها ما نيت ولو ولدت في دارهم لا قبل من ستة اشهر من وقت الردة
 ثبت من الزوج لكن يسبق الولد تجالها ويجبر على الاسلام وعمل الاما في النوازل تسترق في دار الاسلام ايضا
 وينفذ جميع تصرفاتها في امره المدة في ما لها كالمهر والبيع وغيره بالتقيد لعدم قلمها هذا است
 في دارنا والافان كانت او طقت بدارهم فالشرف باطل عندهم جميعا كما في القهستان وجميع
 كسبها اى كسب المدة في الاسلام او في الردة لو ارتبها المسلم او اقامت او طقت بدارهم لانه حرام
 منها فلم يوجد سبب الفج ووجهها اى يرت الزوج المسلم من المدة ان ارتدت بمهرية وماتت
 قبل انقض العدة السعي لانها قصدت ابطال حقه في زوجها وقصد ما كان في جانب الزوج والقياس
 ان لم يرتها وهو قول اخر لا ان ارتدت تحية فلا يرتها زوجها لا الزوجية قد انقطعت بالارتداد
 وهي لا تقدر فلم يخلق جهة بمالها وقلمها اى قاتل المرأة المدة يعز فقط اى لا يجب عليه شئ من النفقة
 والدية للنسبة لكن يوجب ويعز اذا كانت في دارنا لكونه فضوليا في فعله وسائر احكامها في المدة
 عام جل امره فيها ذكرها والاولاد ولدت امها المدة فاعادة اى الولد يثبت نسبه وامومه
 اى كونه الام ولد له كانه ليحسب لاداة اتفاق والولد حريمه اى اباه المدة مطلقا اى سواء كان بين الارتداد
 والولادة اقل من ستة اشهر او اكثر اذا كانت الام مسنة لا الولد يتبع خبر الابوين فكان مسلما بتابعها والمسلم
 يرت المدة في رواية وكذا يرت اذا كانت الام نصرانية وولدت لا قبل من ستة اشهر لانه حريمه وجوده
 في البطن قبل الردة فيكون مسما يرت المدة الام ولدته البقرة اية اكثر من نصف حول سدا ردة كل العلوق
 من كونهما المدة فينتج المدة لا اقرب الى الاسلام لا يجرى فالظاهر من حاله ان يسلم فاذا كان مرتدا لا يرت
 احد او اقل المدة دارهم بماله اى ماله فظهر على بن الجهمول اى غلب عليه اى على المدة فهو اى
 حال في النفس لا المدة لا يسبق وليس عليه الاسلام او السيف كمن ترك العرب كما مر في حق
 بها بغيره وحكم لمحا قد تم جمعها فذهب بها من ماله اى دارهم فظهر عليه اى المدة فهو اى
 حال لو ارتد او وجدته قبل القسرة لا انقضال ورتته لمحا وقد كانت الوارث ماله قديما وحكمه انما هو
 قبل القسرة اخذه بغير بدل وان وجدته بعد القسرة اخذه بقيمة انما هو كالمثلها فقد تقدم انه
 لا ينفذ لعدم الفادة في الفتي وغيره فذكر انما قال صاحب الفرائد من ان لم بين صاحب الكتب
 انه عند حكمه او وجدته بعد الاصل صاحب العاقبة مع انه لم بين حكمه ما اذا كان مثليا تاب من عدم التبع
 خبره وانما هو بدارهم ففتى بغيره ان عبده مرتدا لانه اى ابن المدة فحاشبه اى العبد الابن في المدة
 مسلما فبذل الكتاب والاولاد اى الى المدة لا وجه البطلان المماثلة لنفوذها بدارهم ففتى بغيره

بما في فضل الوارث الذي يكون حكمه كالموكل من جهة وحقوق العدة ترجع فيه الى المولى والولاء لم يقع العتق
 عنه هذا هو جاز قبل ادراك الكفاية وما بعده لا يكون له بلابنه وعند الامم الثلاثة لا يصح المماثلة وما ينفذ
 عليه من رتته فهو عبده كالأول ومن قبله من خطا ففتى ردة او طلق بدارهم فديته اى دية المقتول
 في كسب الامم المدة عند الاسلام لا العواقل لا تقدر المدة لانعدام النفقة فيكون من ماله اكتسب في الاسلام
 لنفوذ نفقه ووالاكتسب في الردة توقف نفقه وقالا في كسبها اى في الاسلام او في الردة جميعا وهو
 قول الامم الثلاثة لنفوذ نفقه في المدة في المدة والمدة بغير المدة فيها عند ما وفيه اشعار بانها اذا لم
 تمات او لم يمت يكون المدة كسبها جميعا بالاتفاق ومن قطعت يده اى يد المسلم عند قتلها القلع
 خطا فهو كرمي قد قتل فارتد المقتولة يده العياذ بالله وماتت على ردة من اى من القطع بسراية الى
 النفس او طلق المقتول يده بدارهم فامسما وماتت من اى من القطع فنصف دية فلا يحق القصاص
 لوجوب السبته وهو الامم لا يورثه من اى القاطع اى الحاكم في المسلمين فيها دية السيد فقط في ماله
 لا في العاقلة لانها لا تقدر العدة ولا يضمن القاطع بالسراية الى النفس سببا اى في الاولى فكله السراية
 حلت بخلافه معصوم فانه يرت بخلاف ما اذا قطعت يد المدة ثم اسلم فانت من ذلك فانه لا يضمن
 سببا اى في الثانية فقال في الهداية معناه اذا قضى للمدة لانه صار ميتا تقديرا والموت يقطع
 السراية واسلام حيوة حادثة تقديرا فلا يعود حكم الجنانية الاولى وان لم يقض لمحا قد تم عادم مسما
 فهو على الخلاف الذي بين يديه فانه اسلم بدارهم اى اى بلا قضا بالحق فانت من القطع فمات
 الدية اى يضمن القاطع ماله الدية عند الشيعين والائمة الثلاثة لكونه موصوما وقت القطع ووقت
 الهداية وعند محمد وزفر يضمن نصفها اى نصف الدية لا اعتراض الردة اهدر السراية فلا يغيب بالاسلام
 لا الفدية فيكون المقتول هو المدة لانه لو لم يرت وانما ارتد القاطع بعد القطع الى النفس فكله القطع
 عند افلاكي على احد وان كان خطا وجبت الدية تجاها على ما قلنا القاطع في الجرح كالتب اى فمحا
 بدارهم وكسب ماله فاخذ بما اى اخذ ماله واني اسلم وقدر قبل الكتاب لمولاه والباقي لورثته
 اى لورثته المماثلة لانها كانت اى بالكتابة والردة لا تورث في الكتابة فكله الكسب وعند
 الامم الثلاثة كل مولاه زوجا ارتد فمحا بدارهم الاول بالاولا وولدت المرأة ثم ولد للمولود فظهر عليهم
 فالولد اى ولدها وولد ولدها في المدة تسبق فكله اولد بالانبياء الامم ويجبر الولد اى ولدها
 على الاسلام تبعه لا يوليها ولد اى لا يجبر ولد الولد على الاسلام بالاجماع الا في رواية الحسن فانه يجبر
 ايضا ويزان كتابا ولد الولد لا يتبع الجدة في الاسلام في رواية ويقتبه في رواية وفي التوبة واذا مات

عوام اداة حامل فارتدت وطقت بار اطرب فولدت هناك ثم ظهر عليهم فانه لا يستحق ويرث اباه ولو
 لم يكن ولدته حتى نسبت ثم ولدت في دار الاسلام فهو مسلم فوق ولا يرث اباه واسلام الصبي العاقل
 صحيح فدللت ابو بكار بن مسعود ان ابنت الكافر وكذا ارادة عند الطرفين خلافا لابي يوسف فانه
 عنده اسلام اسلام وارثه لانه ليس بارتداد وعند زفر والشافعي لا يقع كلاهما ما لم يبلغ حد البلوغ فبده
 بالعاقل لا يميزه لا يبعث ارثه واسلامه وكذا الجوز والسكك الذي لا يبعث وخرج عن هذا السلام السكك
 فانه صحيح والمراد بالصبي العاقل المميز وهو ما يبلغ سبع سنين فما فوقها لا يروى ان النبي عليه السلام عرض
 الاسلام على علي بن ابي طالب وهو ابن سبعة فاجابه رضي الله عنه وقيل الذي يبعث في الاسلام سبب الحاجة
 وتمييز الجنت من الطيب والجلوس من المروءة الطيبة ولو وصف الاسلام لخدم الكافر فقال لا على هذا
 فهو مسلم اذا غلب على ظنه فهم ما قاله صف الاسلام فانه وصف فهو مسلم والا فلا وهم الشيخ
 الجليل اذا قال بجدة الشهادة وهو يعلم ان الاسلام حكم باسلامه وان لم يعلم نصيبه في الجواز الصبي
 العاقل في طلب ما اوداه الايمان كالمبالغ لومات بعده بلا ايمان في النار ذكره في التبريد وغيره الصبي
 اذا اراد على الاسلام فانه لا يفتقر الى ابي لوجود الشبهة في ردة الله اعلم بحقيقة ولم يذكر
 بعض فافهموا اسلاما او كفرا او خطا مع انما من المهمات الدينية فذكرنا ما في اخرج المردة من سنة
 فافهموا اسلاما او كفرا او خطا مع انما من المهمات الدينية فذكرنا ما في اخرج المردة من سنة
 زنا والولد الحاصل منه في هذه الحالة ولد الزنا ثم انما في حالة الشهادة على وجه العادة لا ينفذ ما لم يرجع
 عما قاله بالايضا بجدة الشهادة لا يرفع الكفر وما كان في كونه كفرة اختلاف يؤمر فانه يجدي النكاح
 وبسببه والرجوع عن ذلك احتياطا وما كان خطا من الفاظ لا يوجب الكفر ففانك من على حاله
 لا يؤمر بقية النكاح ولكن يؤمر بالاستغفار والرجوع عن ذلك هذا اذا حكم الزوج فانه تكلمت فيه
 اختلاف في فساد النكاح وجماعة على ان يفسد فسادا لكن يحكم على النكاح ولو بدنا ربه هذه
 بغير الطلاق وفي البرازية ينبغي للمسلم ان يتقوى بهذا الدعاء صبا ومسا فانه سبب العصم من الكفر
 بنسب سيد النبي صلى الله عليه وسلم انما هو ذلك من انك اشرك بك شيئا وانما اعلم واستغفر
 ما علم انك انت عدم القبول ثم فانه مسنة وجوه وجوه واحدا يمنعه بميل العالم
 لا يمنع من كونه ولا يوجب الوجوه على وجهه في الجواز احصا من حكم بجدة الكفر باذلالا وانما كافر
 عند العلوية تحت رابطة فاده ومن حكم بها خطا او كرها لا يفر عنه الكل ومن حكم بها عاغا عاغا كافر
 عند اخر ومن حكم بها تحت رابطة بانها كفر فبعض اختلاف والنسب فانه لا يفتح بكفر مسلم ما لم يكن

حمل كلامه على محسن او كان في كفرة اختلاف ولو رواية ضعيفة فعلى هذا فانه الفاظ التكفير المذكورة
 لا يفتح بالتكفير بها وقد الرمت نفسي لا افي نفسي بها لكن في الدرر من يعتقده ولم يعلم انما لفظ
 الكفر لكن ان بها غير اختيار ففكر عند عامة العلماء ولا يفر باظهاره وان لم يقصد في ذلك ان اراد
 ان يلفظ اخر فغير على لسان لفظ الكفر فكل كافر لكن القاصي لا يصدق وفي اكثر المعقبات ان تعليم
 صفة لا يوجب الناس وبها خصا نصا بل سنة واجاعة من هم الامور والمسا في ذلك نصا
 والحق ان يقول ما امر في الله تعالى به قبلت وما نهاني عنه انتهيت عنه فاذا اعتقد ذلك قلبه
 واقر بسبب انما نجي وانما نؤمن بالكل وفيه اذا قال الرجل لا ادرى انما نجي انما نؤمن انما لا فلهذا
 خطا الا اذا اراد في النكاح كمن يقول انني نفسي ادرى انما نجي فيه احد ام لا ومن شك في انما
 وقال انما نؤمن ان الله تعالى فهو كافر الا ان يؤولها فقال لا ادرى اخرج من الدنيا مؤمنا في
 لا يكون كافر من كافر الكفر او هم فهو كافر ولا ينفذ ما في قلبه لا تكفر يعرف بما ينطق به الكفر
 فاذا انطق بالكفر فانه كافر عاغا وعنده وفي البرازية اذا خطر باله سبب التوب الكفر لكان
 به فذلك محض الايمان باحدث واذا غرم على الكفر بعد حين كفرة في احوال الزوال التصديق المستمر
 وجود الكفر توبة وفي الدرر والرضا بكفر نفس كفرة بالاتفاق واما الرضا بكفر الغير انما يكون
 كفرة اذا كان بسبب الكفر او يستحق انما اذا لم يكن كذلك ولكن احب الموت او القتل على الكفر لم يكن
 شره او موديا بطبعه حتى ينتقم الله منه فهذا لا يكون كفرة فعلى هذا اذا عاظا فقال انما نك الله على
 الكفر او قال سبب ذلك الايمان ونحوه فلا يفره انما مراده ان ينتقم الله منه على ظن وايدائه
 اخلق ونزاهة ان الرضا بكفر الغير كفر من غير تفصيل وفي البرازية من اثن انسانا كفرة الكفر ليحكم
 بها كفرة اذا كان على وجه اللعب والضحك وكذا من علمها كفرة تسبين من زوجها فهو كافر ومن لم
 رجلا بالكفر كفرة الامر في احوال حكم الامور لا لا يستخفاف بالاسلام وهذا انما يكون كفرة على قول
 من جعل الرضا بكفر الغير كفرة انما لا يجدي كفرة الا بكفر الامر والمعلم من قال لا الله واراد ان يقول الا الله
 ولم يحكم به لا يكفر لانه معتقده للايمان انما اذا لم يخطر باله الاثبات واراد النفي فقط فهو كافر
 وفي اثنائه التوبة الذي لا يفر بوجده الله تعالى اذا قال لا الله الا الله بصير مسلم حتى لو رجع عنه ذلك
 يقتل ولو قال لا الله لا يصير مسلما ولو قال لا مسلم بصير مسلما ولو قال لا روت به ان مسلم في احوال الحق
 لم يكن مسلما واليهود والنصارى اذا قال لا الله الا الله لا يصير مسلما لم يقتل محمد رسول الله وفي الدرر
 ان اليهود والنصارى اذا قال لا الله الا الله لا يصير مسلما لانهم يقولون ذلك فاذا استنصر به

يقول هو رسول الله اليكم فلا يدل هذا على ايمانه ما لم يضمن اليه التبري ما هو عليه واذا قال النضراني استهزاء
 لا اله الا الله وتبرأ من النضراني لا يحكم باسلامه بطرازه دخل في اليهودية اذ اليهودي يقول ذلك ايضا
 واخره وقال ادخل في دين الاسلام زل لا احتمال وكذا اذا قال يا مسلم لم يكن مسلما الا بمغفرة المستسلم للحق
 وكذا في دين الله يزعم كذالك الا اذا قال اليهودي دخلت في الاسلام يحكم باسلامه وان لم يقبل تبرأت
 عن اليهودية لا قوله دخلت في الاسلام اقرار بدخولك في الاسلام وافيه البعض في ديارنا باسلامه
 من غيرته وهو المعلوم انما هو الجحوش اذا قال اسلمت او قال يا مسلم يحكم باسلامه نحو ما قال عليه السلام لا يكون
 مسلما قال كافر امت بما امن به الرسول يصير مسلما ولو قال المسلم دينك حق لا يصير مسلما وقيل يصير
 اذا اذ قال حق لا اؤمن به وعراطين زياد اذا قال الرجل لاني اسلمت قال اسلمت كانه مسلما لا خالطه
 بجواب ما خلفه وفي الفصول العاشر قال اليهودي والنصراني صف دينك فقال لا ادرى قال محمد
 هو ليس يهودي ولا نصراني وحكم حكم الله مسلم من زوج نصرانية صغيرة ولها ابوان نصرانيان فكبرت
 وهي لا تعتقد دينا من الاديان الا يعرف بقلبيها ولا تصف اي الاقرب لسانها وهي معقوبة فانها تبين
 من زوجها وكذالك الصغيرة المسيدة اذا بلغت عاقلة غير معقوبة وهي لا تعتقد الاسلام ولا تصف
 بانتم من زوجها وفي مجموع النوازل في وقت الصلوة اجر على الاسلام ما لو قرأ او تعلم لا يكون
 مسلما كما فرغ من كافر الاضلال سلام لم يكن مسلما كافر جارا لرجل وقال عرض على الاسلام فقال اذاب
 على فاذ بكفر وقيل ان كافر لم يقرب بالاسلام الا ان صلى مع المسلمين بحاجته اليكم باسلامه وان صلى وحده
 لا ورى عن محمد ان يكون مسلما اذا صلى في قبلة المسلمين وقال لا تخطي اذان الصلوة الكافرة وقتها ولو تخطا
 متوجه الى الكعبة يصير مسلما في اقتدى بحكمه وصلى خلفه قال ابو بكر محمد بن الفضل يحكم باسلامه ولو لم
 يذني المسلمين لا قال ولا يذني في الصلاة في المسجد الا عظم وشهد اخره صلى في المسجد لا يقبل ولكن يجبر على الا
 في البرازية تشهد على نصراني بانته مسلم قبل موته يجده في شهد على مسلم ميت انه ارتد قبل موته
 ومات عليه لا اجله مرتدا فعلى المسلم على ميت يجزى واصلوه عند الشهادة نصراني على نصراني انه اسلم
 وهو يكره ولم يقبل كذا لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين ونزك على دينه وجميع اهل الكفر في السوار
 وعنده نصراني على نصراني بانها اسلمت وزوجت على الاسلام وهذا كقول الامام وفي النوازل
 نقضتها في جرد رأتين على الاسلام وشهادة نصرانيين على نصراني بانته مسلم ثم ان الفاظ الكفر
 التي لا يوافق فيها الحق بالانصاف لا يوافق بها الا يوافق بها او غير ما سمع من سماعه او ما سمع من امره
 او كونه من صفات الله او كونه عذرا او غيره او جعل له شركا او ولد او زوجة او نسبه او جمل

او الجرح او النقص او اطلاق الحقوق من الاسم المطلق الى الحق كقوله القوم والرحمن ويخبرهم بكفر وكبفر
 بقوله لو امن في الله بكلامه فاعلم ولو قال فلان في عينه كاليهود في عين الله فكيف عندهم هو المسيح وقيل
 انما استباح فدا لا يكفر ولو قال است خدا اي در ذات كفر عندهم وفيه انما في الجارية يكفر
 وانما في القدره لا وفي البرازية لكن ينبغي ان لا يكون كفر عندهم ككفر عندهم ويكفر بقوله يجوز ان يفعل فخلا
 لاحكامه فيه وانما في الله تعالى قال الله تعالى في السماء فانفسه بحماية ما جاء في كتابه الاخبار
 لا يكفر واذا اراد به الملك كفر ولو قال من اجله فليس بكفر لكن في الفصولين ينبغي ان يكفر لو جعل اية ظرف
 الله تعالى في الوجود لفظا واللفظ يحتملها ويكفر بقوله الله جلجل للضاف او قايه لانه وصف الله
 تعالى بالقيام والقعود بوصفه تعالى بالحق والحق ولو قال من ابراهيم خدائي است وبرزيتن فخلا
 كفر في اكثر الكتب لكن في اخره خلافا قال خدائي معي مكانه قال كنت كافر وقوله حين الغضب
 لا انتم الله اذا قيل الا انتم الله كفر اذا نفي الخوف وان اراد به شيئا اخر لا يكفر ولو قال علم خدائي
 در مقام هست فهذا خطأ ومن قال انه مكاني زنديق لانه توهج مكاني كفر ولو قال لمن لا يبرئ هذا
 مني الله او قال يا من نسيه الله فهذا كفر عندهم وهو الصحيح ويكفر بقوله رايت الله في المنام وقوله
 المعلوم ليس معلوم الله ويقول الظالم انا افعل بغير تقدير الله وبطلان اية وما فيها للفتنة عند
 البعض وبقوله لا مراية انت احب الي من الله تعالى اذا اراد به الطاعة لها وان قال ردت الشهادة
 فلا بأس به وبما ذكره الكافي في اخره عندهم من السجدة عبد الله ان كان عالما على الاصح وتفسير
 الحق عمدا عالما وان كان جاهلا في ذلك لا يدرى ما يقول لو لم يكن له قصد ذلك لا يكفر
 وبقوله ان كنت فعلت كذا امس فمكافرو وهو يعلم انه قد فعله اذا كان عنده ان يكفر وعلى القسوى
 لانه يكون نذرا من رضى بالكفر واما اذا قال يعلم انه قد فعل كذا وهو يعلم انه لم يفعل شاة المشايخ
 على انه كافر وقيل لا ويكفر بقوله الله يعلم اني لم ازل اذكر كذا بدنا ايجز عنده البعض بقوله
 الله يعلم انك احب الي من ولدك وهو كاذب فيه قالت امرأة لزوجها لو ستر خدائي وانني فعلت
 نعم بكفر لانه الغيب السر واحد وفي البرازية لا يكفر ومن ادعى الغيب يكفر مع يوم تجدي النكاح في قعر
 المرأة نعم في جواب التعليم الغيب ويكفر بقوله رواح المشايخ حاضرة تعلم ويكفر عنده البعض
 فلا يكون بهذا المرض ويقول عنده صباح الطير يموت اصر عنده البعض والاصح عدمه وبقوله عند
 رؤيته يات القمر ان يكون حول القمر يكون مقرا من على الغيب بلا علامة وبرجوع من سفره عند
 سماع صباح الحقيق عنده البعض بانما كان الكاهن ولقد يقد وبقوله انا اعلم المروية وبقوله

وان لم يكن له نية يكفر عندهم وعلى القسوى
 كذا في الجرح ولو قال اي الله في الجنة فله كفر

اذ ليس يجب على الصلوة ولم اؤمر بها وفي هذا الوجه يكفر ولو قيل لفسق صل حتى تحب صلوة الصلوة فقال لا يقبل
 حتى تحب صلوة الترك يكفر ويكفر بقول العبد لا اصدق ان التواب يكون للموت واذا قيل لرجل صل فقال ان الله تعالى انقص
 عني ما انا الفقص حتى يكفر ويكفر بقوله لو صار القبلة في هذه الجهة ما صليت وبقوله سحرنا زبرام وبقوله الصبر
 الى ما في شهر رمضان حتى تفصل في جواب من قال صل ومن قال صل فقال من يقدر على ان يبايع هذا الامر الى النهاية او
 قال الامر ما ردت وما رجت من صلواتك يكفر وبقول من صل في صلاة الصلوة في رمضان او في سبعم صلوة
 وترك الصلوة متعمدا غيرنا وللحق ان غير خائف للعقاب وبصلاته لغير القبلة متعمدا او في ثوب بخس او بغير
 وضوء عمدا والماخوذ في الكفر في الاخير فقط وقيل لا في الكفر وعلى الاختلاف اذ لم يكن كتفا بالدين واما
 على وجه الاستسداد والاختلاف في تغييرها فبالا اتفاق وفي فصول العادي ولو ابتدئ ان لا يترك ضرورة بان
 كان يقبل مع قوم فاصدت واستجى ان يظهر ذلك وكتم وصل بهذا وكان هرب من العدو وحقا يصل وهو غيرة
 قال بعض مشايخي لا يكفر لانه غير متعمد ومنه من انظر الى ذلك ان لا يقصر بالقيام الى الصلوة ولا يقرأ
 شيئا واذ اذ ظهره لا يقصر الركوع ولا السجود ولا يسبح حتى لا يصير كما في الاجماع ويكفر بانكاره في الركوع
 والسجود واما استناده بالاذن لا المنذور وبالعادة على وجه الاستسداد وبقوله صوت طرف حتى يسمع الاذنه
 السداد وقال في الصوت غير المتعارف او صوت الاجانب او صوت اطرس وقال ابن بانك يا سبانه
 اذ قصر الاستسداد بالقرأة نفسها بخلاف ما اذا استمر في بقائها من حيث صوتها فيها وغرابة ما دونه
 فيها وبقوله لا اؤدى الزكوة بعد الامر باذنها على قول من يقول لو امر في الله بالزكوة اكثر من خمس دراهم بالصوم
 ان من شهر لا اؤدى ولو تمنى ان لا يفرض رمضان فالصواب انه على نيته قال عند دخول شهر رمضان جاء الشهر التقبل
 او الضيف التقبل او قال عند دخول حب بقتلها خذرا فادعكم اني اذ قاله بها وكفر واذ قال الضيف
 وجوبه لا يكفر وبقوله ان هذه الطاعات جعلها الله عذابا على من اذاعها لو لم يفرض الله هذه الطاعات
 لكانت النكاح والكفر وبقوله لا عذابه بقوله لا اله الا الله لكن انتم في الاقول بانكاره الفرية او البعت
 عند البيع او الفول كمن امقره انكم وعذاب القبر فلا يبيع الكفارهم في الحج الا قول بانكاره الفرية او البعت
 او الجنة او النار او الجنة او النار او الضيف او الضيف انكم في اعمال العباد الا اذا انكم بعباد
 رجل بعينه وبنكاره روية الله تعالى بعد دخول الجنة وبنكاره عذاب القبر وبقوله لو اعطاني الله تعالى
 الجنة لا اريد بها دنيا ولا اؤدعها من قبل او لو اعطاني الله الجنة لا املكها ولا اريد بها الدنيا ولا اريد
 اولاد الجنة ولا اريد روية تعالى في اكثر الكتب لكن روية في اكثر من الجنة فبني ان لا يكفر بطلب
 الا على ويؤيده ما قالوا من ان الدنيا حرام على اهل الاخرة والاخرة حرام على اهل الدنيا وكلما صار الامر

على اهل النار وبقوله لا اعلم ان اليهود والنصارى اذا بعثوا اهل يذبحون بالنار وبنكاره حشر بن آدم
 لا غيرهم وبعدهم روية العقوبة بالنار وعدم روية العاصي في الجنة وبعدهم روية الطاعة حسنا وبعدهم
 روية التواب على الطاعة وبعدهم روية وجوب الطاعات الرابع في الاستخفاف بالعلم والعلم صفة
 الله تعالى من فضل على خيار عباده ليدلوا خلقه على شريعته بانه عزز رسوله فاستخفاف به هذا العلم انه لا يعود
 في الفخر سلطانا عادلا بانه ظل الله على خلقه يقول العلماء بلطف الله القصفان بصفته بفضله التعظيم بصفته
 اذ اقرن به العلم والملك عليك لولا عدلك فافين المتصف بصفته من الذين اذا عدلوا لم يعدلوا
 غير ظله والاستخفاف بالاعتراف والعلم الكفر ومن قال للعالم او العلوي عيسى قاضيا بالاستخفاف
 كفر من اهل التربة او المسائل التي لا بد منها كفر ومن افاض عالما من غير سبب ظاهر حنيف عليه الكفر وكوثر
 ام عالم فقيه او علمي يكفر ونظروا انه لما اجماعا كما في مجموعة المؤيد من نقل عن الخاوي لكن في عامة
 المعبرات ان هذه الفقرة فرقة بغير طلاق غلبة الشين فكيف السالك بالاجماع تدبر على اقلها ووضع
 كتابه في ذلك وذهب ثم مر على ذلك الدكان فقال صاحب الدكان بهما نسبت المتشار فقال الفقيه
 عندك في كتاب لا منتشر فقال صاحب الدكان اني رايت بالمتشار بقطع اثنى وانه تقطع من حلق النار
 او قال حق الناس امر ابن الفضل بقدر ذلك الرجل لانه كفر بمتخفاف كتاب الفقيه وفيه استقار به الكتاب
 اذ كان في غير علم التربة كالمناطق والغايب لا يكون كفر الا في جوارحه في التربة بخلاف العلانية اذ كان
 مولانا همام الدين انه قتل واحدا من الاعوان حين اطل الساء دمه واحدا من الطلبة من قال الفقيه يكفر
 شيئا من العالم او يروي حديثا صحيحا هذا ليس بشئ او قال لا يفسد هذا الكلام بنبينا ان يكون الدرهم في الفرة
 واطرته الدرهم لا يعلم كفر ولو قال رجل درهم بايد علم كاري او قال علم جالس اندر تنكس كفر ويكفر
 بجلوسه على مكان مرتفع وتنبه بالذكورين ومعه جماعة يسلمون ولفحوا ثم يفر بونه بالخراق وكذا الكفر
 الجليل في خافهم بالشرع وكذا الوهم بجلوس على مكان مرتفع ولكن يستهين بالذكورين ويتمتع والقوم بلفحوا
 كفر واذ كان من تشبه بالمعلم على وجه السخري واخذ الخبث وبقرب العبد كفر ويكفر من قال قصص
 شاربك والقيت العامة على العاني استخفافا او قال ما قبح امر فقير السارب ولف طرف العني
 ويكفر بقوله اذ اعرف الشرع ما دامت صنع الشرع وبقوله الشرع واماله لا يفيدني ولا يخذل او قال
 ما ذا يصلح لي مجلس العلم او اتى الفتوى على الارض وقال ابن جبر ترمذ او قال ما ذا الشرع هذا
 او قال ما ذا اعرف الطلاق والعتاق او قال من علم حيل راكتم او قال اذهب مني الى الشرع
 فقال لا اذهب حتى بالبيد كفر اذ اعلم من الشرع بخلاف ما اذا اراد دفعه في الجنة عن الخاصصة

او قصد البيع الدعوى فبسط المطالبة او تعدله القاضى ربما لا يكون جالساً في المحكمة فلا يكفر ما لو قال لا القاضى
 فقال لا اذهب فلا يكفر اذا انما رجع الى اصدى ما قال في تذهب الى العالم او الى الشارع فقال لا اضرب من علم
 به وانما يكفر ويكفر بقوله الكفر كرم كرمه فاقضى ثريته في بؤره فيلزم عنه به قاضى البلد الكفر او قال ان كان
 الشرع وامرنا حين اخذت الدراهم يكفرون قال رجل يا مجلس علم في روم فقام ابعدهم جميعاً واست
 يكفرون من قيل له قم اذهب الى مجلس العلم فقال من يقدر على الاتيان بما يقولون او قال ما في مجلس العلم كفر
 او قال من يقدر على ان يكمل بما امر الله الكفر في الكفر لكن لو سمع في مجلس لا يتيسر على كل واحد من كثرة
 السواخل والرياضات والجاهات التي يحكي عن الانبياء وغير بعض سلف الصالحين فقال نعم في نظري
 لسانه مقرباً عن غيره من الفقهاء لا على سبيل الاستحفاف ينبغي ان لا يكفر ويكفر بقوله لا اخر لا تذهب الى مجلس
 العلم فان ذبته تطلق وتخرم امر الكفر ما رزق او جرد من رجع من مجلس العلم فقال لا اضرب رجع من
 الكيس يكفر ويكفر بقوله قصده تخرج من العلم وبقوله اظهر غير من العلم وبقوله اجاب من غير من العلم
 وبقوله ابرج من غير من عالم فاسق فعلة والتمسك به كانت ونحو كافر الا من ذكره الله الشرع فحق
 فقال لا الشرع كفر ويكفر بقوله لا توصد في علم الشريعة او علم حقيقة اعلم من علم شريعة او لا حقيقة في
 علم الشريعة او علم الحقيقة احب الى من علم شريعة ويريد بالحقيقة علم الفلاسفة الخاسرة في التفهات
 ويكفر بقوله لا يزيده وينقص بقوله ادرى الكافر في الجنة او في النار وبقوله لا ترك النقل لاجل
 المنية جواباً بقوله دعي الدنيا والاخرة وبقوله انا خلفه وبقوله النصارى من اليهودية لانه اثبت طرية
 ما هو قبيح شرعاً وعقلاً ثابت فحقه بالقطعي بل بقوله اليهودية من النصارى وبقوله لا في جواب الست
 بمسجد وبقوله لا اسمع كلامك وافعل جزار في جواب من قال ان الله ولا تفعل وبقوله قتل فلان اودم
 فلا فعل او بواجب قتل انما سبباً موجباً للقتل وكذا من قال هذا العالم صدقت واثبت الا ان يرد
 بالنسبة فينبغي ان لا يكفر بل يفرز وبقوله مال فدا المسلم لصلان قبل تحكيم المال كذا به ولو قال لا يبرئ
 بغير حق في اذافر سارق او تار باجودت او اثبت يكفر وبقوله ليس لم اسم الاية الوقت
 حتى ان ابي بقوله ايكت او حتى كذا في جواب من قال بالكافر او باجودت او يا يهودى او يا نصراني
 وبقوله لا علم وبقوله المستند كنت ما فاسمت عند البعض فيقول لا وبتجديد الكافر حتى لو مسلم
 عند اني غيب كفر وبقوله الموت يستأجبه وبقوله اكرام احب من طلال في جواب من قال كل من طلال
 وباتحقاق اخلال حرام او على العكس هذا اذا كان حراماً بالعين وحرمة ثابتة بدليل قطعي لما لو باضار
 امره لا يكفر ووقف نعم الامام اكرام قتل كافر وبقوله ان احب لكم ولا تعبر عنها قبل يكفر وبقوله اظهر

ليست حراماً لا استحقاق اكرام القطعي وبسبب ان المواظبة انعم من الامرين وبتجديدهم اكرام الظلم او الزنا
 او القتل بغير حق او اكرام لا يكون حلالاً وقت بخلاف اكرام ولو نكس على فقير نسيان اكرام بوجوب
 يكفر ولو علم الفقير ذلك فعداه وامر الموطى كفر ولو شتم من مسلم يكفر وتعلق امره بان وهو الاصح مما
 قاله البعض من انها تعلق بما لا يفر من انهما في مجموعة المؤمنين انما غراحي وبقوله كذا وكذا في شتم
 انما فرقة بغير طلاق في قرنا انما عدا انما في زمانا حرم الكفر ولو سب لمعا بجملة الجماع يكفر
 ولو شتم حيواناً من الاكلات او الكوالب فعداه لا يكفر وعندها هو لا يكفر في قولهم جميعاً لو شتم حيواناً
 لا يولد من ابي بمصيبة متفوعة فقال اخذت ماله واخذت ولده واخذت كذا وكذا في نكاح
 ابنا وما ذالقي ولم تفعل وما انما من الاطراف فعداه كفر ويكفر بقوله المريض المستدر منه ان شئت توفني
 مسداً وان شئت كما فرار كذب متعينة صفة فقال له قاتل ب فقال ما صنعت حتى اتوب يكفر قال
 انظروا لم تؤذي الله والمسلمين فقال انما افعل خوفاً من كتم كفر وفي الزانية ومن قال للنظام انما عادل
 يكفر وكذا للامراء في زمانا لانهم جاوروا بيقين ومن سمي جاور عدلاً يكفر وقيل لا يكفر لانه لا يلا وهو
 ان يقول اردت انما عادل غير غير ما او هو عادل غير طريق هذا اذا لم يرد به حقيقة اللفظ اما اذا اراد به
 حقيقة اللفظ فيكفر عند الكفر فلا يكفي عدله في قضية جزئية لانه العرف لا يطق الا على من استمر على تيرة
 الشرع بين الرعايا ومن قال لمن اخذ مقاطعة على مال معلوم برك ما يكفر ومن تكلم بكلمة الكفر
 وطعن من اخر كفر الفاضل الى ان يكون ضرورياً يكون الكلام مفتوحاً ولو تكلم بالواظ بكلمة الكفر
 وقيل من القوم كفر الكفر وقيل اذا سكنت القوم غير الذكر وجلسوا عند كتمه بالكفر كفر واذا اكلوا
 اية الكفر كفر ويكفر بقوله امة الله قبل حيوة وبقوله زدن واظب يوم القيمة في جواب من قال
 لم يؤمن اعطى الدرهم في الدنيا فانه لا دراهم في الاخرة يعني توفقه حسناتك وعنده البعض الكفر وبقوله
 اعطيتك يوم القيمة سيرة او على العكس بقوله ماله في الاخرة وبقوله لا اخاف المحشر او لا اخاف
 القيمة وبقوله انا بريء من الموت وعنده البعض وبقوله لا اخر اذهب معك الى اخر جهنم ولا بابها
 ولكن لا ادخلها وبقوله لا جهنم او لا طريق جهنم عند البعض وبقوله كبرت حين تكلم بكلمة زعم القوم
 انها كفر فليست بكفر وبقوله لا حجة ولا دين وبقوله لولده يا ولد الكافر عند البعض وبقوله لداية
 يا دابة الكافر او يا كافر المالك ان كانت تحت عنده والا لا وبقوله ما امرني فلا افعل ولو بكفر
 وبقوله فلا الكفر مني او قال ضاق صدرى حتى اردت ان اكفر او كبرت ان اكفر او كذا وكذا في زمانا اقرب
 الكفر وبقوله صبرورة الكافر اخيراً من طيابة وبانكاره ونفي حكمه المطر وبقوله قبل اجنبية هي

حلال وبتينة لم يجرم الكافر فوق السبع بقوله لا يقال لسلطان بكذا في جواب من قال يرتكبه حين
 عطس السلطان وبقوله بركت الله كذا كذب وكفى به باطلا من كلام اهل السنة وبقوله لا يبيع الحسن
 وبقوله انت شر ابليس عند الله ويكفر بوجهه ويزالجوس الموافقة معهم فيما يفعلونه في ذلك اليوم
 وبشر الله اليوم تباه لم يكن يشرب قبل ذلك لعظمه ليلته وزلاله لعل والشرب وبأيدى ذلك اليوم للمؤمنين
 ولو بيفت لعظمه لذلك اليوم لا يكفر باجابه دعوة جحش خلق رأس ولده ويكفر بوضع فلسفة الجوس
 على رأسه على الصحيح المأخوذ من الامير والضرورة دفعه لظروا البرد عند البعض وقيل قصده التنبؤ بكفر
 وكذا شر الزنار في وسطه وفي البرازية ويكفي بعض من الاسافدة ليقول ما ذكره الفاضل انما يكفر
 بكذا وكذا الخوف والتهدية لا تطيقه الكفر وهذا الكلام باطل وحاشا ان يفتن من يذمه تعالى عن
 علماء الاحكام اطلاق واحكام والكفر والاسلام بل لا يقولون الا الحق الثابت عن سيد الانام عيسى الله
 واماكم في ذلك السنة وتكلم كلمة الكفر باطلا والنسبة امين بحجة سيدنا ونبينا المرسلين في بيان
احكام البغاة جمع الباغى وهو البغى وزعموا في الفقه البغى في اللغة الطلب بغيت كذا اي طلبته
 قال الله تعالى فانه ذلك ما كنا نبعثهم في شهره البغى في طلب ما لا يجوز من الجور والظلم وفي التنويه هو
 في عرف الفقهاء هم خارجون عن الاما اطلق لغير الحق والامام يصير اماما بالمباينة معه من الاتراف
 والاعية وبما ينفذ حكمه في رعيته خوفا من قهره وضرورة فانه يوجب ولم ينفذ حكمه فيهم لغيره عزه ثم لا يبر
 اماما فاذا صار اماما في راي لا يغزل كذا له قهر وعلية والامام يغزل اذا خرج قوم من المسلمين عن طاعة
 الله في اى خليفة العدل لا عرفهم بهم فلو خرجوا على خليفة ظلمهم فليسوا ببغاة في اى اكثر الكتب
 وتغلبوا على بدو في القوم مسلمين وفيه رمز الى انهم يكونون من اهل البغى وان كان منة الامام اقل من منعتهم
 في المنعة لا يظهر في حق السارح والا انه يشترط ان يكونوا ظاهرين انهم على الحق والامام على الباطل
 متمسكين بنسبه وان كانت فاسدة انهم يفرقون بالافاق فاما ان كان لهم شبهة فهم في حكم
 المعصومين والا انه يشترط ان يكونوا الامام والقوم مسلمين والا انهم منكمون الكيرة فانه طاعة الامام
 فرض في الامام لا يطاع في معصية بالنقص والاجماع دعاهم الامام الى العود الى الطاعة وهذه
 الدعوة ليست اجابة فان اهل العدل نوقمهم من بعد دعوة العود لم يكن عليهم شيء لانهم علموا بانهم
 عيب في رعيته من وادب طيب بعد بوجه الدعوة وكشف شبهتهم ان مستندوا اليها في مزاجهم
 طاعة الله في رعيته فان اجابوا الى الطاعة ثم اصرام فاقبلوا فعلن الظلم فالا امام الى
 وانه فانما هو المأمور بالانابة والبغاة وبراءة الامام بالقتال في جملته وبراءة الامام بالقتال او تحيزوا

اي اتخذوا من اهلنا مجتدين في ذلك المعاد على ما نقله الامام خواهر زاده غاصبان وقيل قاله
 القدر ولا يبرأ بقتالهم مالم يبرأوا من البغاة بالقتال فانه اذا قاتلهم حتى يفرق جمعهم وهو قول
 الشافعي فانه قتل المسلم ابتداء لا يجوز ان الحكم يدار على الدليل وهو بفسادهم واجتماعهم فان طلبة الامام
 المجرمهم رجلا لا يمكن دفع شرهم وهو المذهب وفي القمستان وجب كسر منعتهم بسلام ان امكن
 والا فلا بأس بالقتال بسلام وفي الكشاف لم يغزوا على اطر وج لا تغزوا عليهم بالقتال والحبس الا
 يجب على كل من له قوت القتال ان يقاتلهم مع الامام فان كان لهم اي البغاة فانه اى جماعة يلحقون
 بهم اجبر على صيغة المنع للمفعول على جريتهم وممكنية غنائم القتل وفي الجرح وجره على الجرح
 لمنع واجهز ابنت قتله واسرعه وتم عليه وموت جرحه وسرع كفا في القاموس واتبع مواليهم على
 البغاة للمفعول للقتل والاسرعة جريتهم كجملته فانه فيعود الى القتال وكذا من ولا منهم ومواليهم بالنسبة
 مفعول بانه وهو اسم فاعل من ولا تولية اذا ادبر كقولهم لم يترك حكم اسيرهم وفي الاختيار الحسن
 الحبس لا يؤمن من شره من غير قتل وفي امرأة لمقاتلة اذا اخذت حبست ولا تقتل الا في حال
 مقاتلتها وعند الائمة الثلاثة لا يجوز ولا يبيع والاى وان لم يكن لهم فنية فلا يجوز على جريتهم ولا يبيع
 مواليهم لان شرهم من دفع بدونه فلا يقتل كونهن مسلمين ولا نسبه ريتهم وشيخهم ومنهم واعا بهم لانهم
 لا يقتلوا اذا كانوا مع الكفار فانه الا في الاختيار روي عن ابي ذر ان قال اذا كان مع
 الكفار ولا يقسم مالم يبل تحبس مواليهم حتى يتوبوا فير دعيهم بالاجماع لان الاسلام يعظم النفس والمال
 والحبس لا يدفع شرهم وجاز استعمال سلاحهم وضيقهم عند الحاجة فلو كانا غير محتاج اليها ووضع
 السلاح عند سائر اموالهم وباع الخيل وحبس كنه لا حاجة الى النفقة ولا ينفق عليه من بيت
 المال وقال الشافعي لا يجوز لانه مال مسلم فلا يجوز الانتفاع به الا بهضاه وان اعدت رعايته عن
 قسم السلام بين الصبا به البقرة وكانت قيمة الحاجة للتمليك والامام ان يعقل ذلك في حال
 العادل عند الحاجة ففي حال الباغى اوله وان قتل بايع من قتلهم عليهم اى على البغاة لا يجب سبي من
 والدية لا لقطع طاع ولا لاية الامام عنهم وفي البحر يصنع بقتل اهل العدا ما يصنع بسائر الشهداء لانهم شهداء
 واما قتل اهل البغى فلا يصح عليهم ولكن يقتلهم ويكفون ويقتلون وهو الصحيح وان غلبوا على اهل
 مصر فقتل بعض اهل اى اهل مصر اخر من اى من مصر عند اقتل القاتل قصاصا به اى يقتل من اداه
 على المعرذ لم يجر على اهل مصر احكام البغاة وان تجوز قبل ذلك لانه لم تنقطع ولاية الامام بعد
 اجراء احكامهم تنقطع فلا يجب القصاص ولكن يستحق عذاب الاخرة كذا في الهداية وبهذا ظهر كذا

المسلمين فيكون مسلما وانما في الزجدة كافر فيمكن ان يكون كافرا او الثالث ان يجده كافرا في ملكه
المسلمين والرابع ان يجده مسلما فيمكن ان يكون كافرا ففي هذين الفصلين اختلف الرواية ففي كتاب المقيط
العبدة للمالك السبعة وفي رواية ابن ساعية عن محمد بن عبد الله بن وهب عن زائدة بن اسد عن ابي جابر
لا سلامه فهو المعبر له الا سلاما يكون ولا يصلح وهو النفع الذي في اكثر المقبراته فعمل هذا ينبغي للمعبر
تقييد الواجب بكونه ذميا لا الواجب اذا كان مسلما يبرهن ان يكون المقيط مسلما على الروايتين الاخيرتين
وعند الامة الثلاثة مسلم مطلقا وان ادعاه ان كان منكم منها انه ابن بنت مسلم لم ينعهم الا لو تروا
وفيه اشارة الى انه لو ادعت امرأة ذات زوج فانه صدقها زوجها وسهلت لها القابلة او
اقامت البينة صحت والا لا تنفع الدعوى وان لم يكن لها زوج فلا بد من نصاب الشهادة وان
اقامت البينة بنت منها عند الامام وعندهما لا يثبت منه وهو رواية عن الامام والامة لو ادعى اكثر
من جلين لم يثبت منه عند ابي يوسف واما عند محمد فثبت من الثلث لا الاكثر وعند الامام من الاكثر
وان وصف احداهما علة في اي فيها وجهه ووافق في الظاهر ساهله او سبق احداهما الدعوة
على الاخر فهو اولى الا اذا قام الاخر البينة له البينة اقوى واما في زمانه المواقفة لانه لو وصف
واخطا ولو في بعض فلا ترجح وهو ابنها وفي الجواز العلة مرجحة عند عدم مرجح اقوى منها فيقدم
ذو البركة على ذي العلة والمسلم على الذمي وفي العلة وظاهر غايتها في تقديم ذمي السيد على الحاج
وفي العلة وينبغي تقديم الحر على العبد وفي العلة والحر والمسلم في دعوة اول من العبد والذمي
لفد في مرتبة لا في مرتبة الباب النفع له وكذا اسلامه اذا كان حرا او كافرا حرا فله الذمي ولا في الرجوع
بالاسلام يكون عند الاستواء ولو ادعاه حرا من احداهما انه ابن بنت من يده اخبرته والاخر من الامة
فان ذمي يثبت من اخبرته اوله وان ستر عليه اس على المقيط مال وسد مال على الدابة هو اس المقيط
عليها ان على الدابة فهو اس مال اس المقيط على الظاهر وغيره ان كان حال يستمسك عليها كانه
ولا فلا يتحقق المتقطة ان اس من مال عليه اس على المقيط باذ القاضى لانه مال ضائع والمالك
ولا يبرر من مال اليه ولا ينفق منه عليه بوجه اس بوجه او القاضى ان ينفق باذ القاضى
وايضا في نفقة من له المقيط من مال المقيط من مال المالك باذ القاضى من مال من طعام
واسوة وغيرهما من الاتفاق في اية ما اوصوا به والمتقطة قبضت به اس قبض ما وبه المقيط
وكذا قبض صدقة لانه نفع محض ولا لا يملكه وصيه وتسمية حرة لظلال لانه من باب تسمية
ولا نفقة حيث نال الاجور من زوجه لا نفق من الولاية من الغراب والمالك والسلطنة فانك السلطنة ومهره

في بيت المال في الثانية وليس له ان يجده فافتر ذلك وبذلك كان ضمان ولا نفقة في مال اس مال
المقيط بغير ما ذكره وفي القصة يعرف من ناله القارة انب ابا لام ففي الكلام شام ولا جارة الى
المقيط ليناخذ الاجرة لنفسه انب ابا لام في الصحيح وهو رواية الجامع الصغير بخلاف الام فانها ملكك
الاستخدام فملكك الاجارة وقيل وهي رواية القدرين لاجارته لانه يرجع الى الحقيقة **باب النفقة**
هي من الشقاق وهو الرفع وهي بضم اللام وفتح القاف اسم للامتناع وبكون القاف للمال الموقوف
كالنكاح بفتح الخاء اسم فاعل وبكونها اسم فعل وبذا اختلفوا في الاسم وابن الاعرابي والفرار
انها بفتح القاف اسم للمال ايضا وفي اصطلاح الفقهاء وهي دفع شئ من ماله لغيره على الغير لا
للمتعة هي من المتعة امانة باذ اتفاق لا يثبتها المتقطة الا بالصدق والمنع بعد الطلب ان
استهد عند القدرة شدين ان اخذ بالبر بام على صاحبها فلو وجد به في طريق وغيره وليس فيه
احد استهد عند الظفر فاذا ظفروا لم يشهد ضمن الا اذا ترك الاستهاد طوف ظالم كما في زماننا هذا
والقول قوله مع يمينه كونه منع الاستهاد والاسم وان لم يشهد كذلك ضمن عند الطرفين ولم يشرط
ابو يوسف الاستهاد كما في اكثر الكتب وفي النابج ذكره بعض الكتب قول محمد بن الامام والاصح
مع ابو يوسف والاول الصحيح قيد بالاستهاد لانه لو اقرانه اخذ بالنف لغيره اتفاقا ولانه لو اقرانه
على ان اخذ بالبر بام يضمن اتفاقا هذا اذا اتفقا لقطعة وان اختلفا فقال صاحبها اخذتها غضبا
وقال المتقطة لا يبرأ اخذتها لقطعة لك بضمن اتفاقا كما في اكثر الكتب وبه علم ان الاستهاد انما هو
شرط عند الاختلاف وفيه اشارة الى ان البالغ والقيس سواء في الضمان ترك الاستهاد فاستهد
ابوه او وصيه وعرف لم يصدق والبقول للمالك انكم اخذوه لله واسم ان لم يشهد عليه وقال
المتقطة اخذت للمالك وكذا للمالك فانما من عند الطرفين وعند ابي يوسف القول للمتقطة
فلا يضمن له الظاهر من اذ لا خیاره اذ لا في دوا المصيبة وهو قول الامة الثلاثة لهما انه اقر
بسبب الشهادة وهو اخذ مال الغير ثم ادعاه ما يبره فوقع الشك فلا يصدق الابنية وفي الحاشي
ترجع قول ابو يوسف حيث قال وبناخذ وعلى هذا الخلاف لو قال المالك اخذتها لنفسك
وقال المتقطة بل اخذتها لاجلك وفي النوادر لو ضاعت في يده ثم وجد في يد رجل فلا خصومة
معه بخلاف المودع وفي الجواز اخذ الرجل لقطعة ليعرفها ثم ادعاه المالك الذي اخذها منه فقد
برئ من الضمان هذا اذا ادعاهما قبل ان يتحول غير ذلك المالك اما اذا ادعاهما بعد ما تحول الضمين في ظاهر
الرواية ويمضي في الاستهاد وقوله اس للمتقطة من معتمده ينسب اس لطلب لقطعة فدله وجه امر في طلب

من دل على قلة كانت او كثيرة واحدة او اكثر لانها اسم جنس ويعرفها اي يجب تعريف اللفظة فما
اخذها فانه اقرب الى الوصول وفي الجمع اي جامع الناس كالواب المساجد والسواق فانه الى الوصول
 اقرب مدة اي زمان يجب على الله ان الملتقط عدم طلب صاحبها اي اللفظة بعد ما اي بعد هذه المدة
 هو البيع عليه القسوى وهو في رسم لائمة السرخس لا ذلك يختلف بقدر المال وكثرة فيفوض الى الراي المتبع
 وهو خلاف ظاهر الرواية فانه عرفها سنة لغيره كانت او خبيثة وهو قول الائمة السرخس وقيل كانت
 عشرة دراهم فانه محتمل ان يغير فيها حولا وان كانت اقل فاما على ما يري وهو الرواية غير الامامية
 وعمر غيره غير هذا ثم اختلف في التغير من قبل المدة باطل ونحوه قبل يعرفها كل جمعة وقبل شهر وقبل
 سنة اشهر وما لا يتق كاللازمة المدة للكل وبعض التماريع في الخاف فساد المدة بطلان عرفها
 المالك المدة كما في الاختار ولم يتناول التماريل بالقطعة تحت الاتجار في الامصار والتي رانها اذالم
 يمكن ما بقي يجوز ولا خلاف في ذلك كانت في الساتق واما على الاتجار فلا يؤخذ في موضع ولا يبر
 بالامتناع عن التقاط من الكسرى الذي في نهج جارك في المحيط وفي التوزيع خطب وجه في الماله فيتم فلقطة
 والا فخلال لخذة لكن في العظم لو كانت مما لا يتق باعها بامر القاضي ثم تحفظ ثمنها في القهستان في
 وعمر الساتق ببيعها وبتزجس ثمنها حولا ثم اي بعد ما تمت مدة التعريف ولم يظهر مالها بصدق الملتقط
 بها اي باللفظة ان شاء الله تعالى عن ائصال عين الملتقط الى صاحبها جازله ان لو حصل عرفها وهو التوا
 على غير راجازة الا الا فضل لا يحفظ على صاحبها فالصدق رخصة والقطعة غرة فاجازة ربه
 ان بعد التصديق بعد التعريف مدة اجازة اي التصديق ربه ان شاء الله ولو بعد ملكها لا التصديق وان حصل
 باذ الشرح لكن لم يحصل باذ في توقف على اجازة وانما يقيدنا ولو بعد ملكها لاتبوهم السراط قيامها
 الاجازة وليس في ذلك بشرط واجرة اي لو اب التصديق او ضمن الملتقط لانه سيم ماله الى غيره بغير اذنه
 ولو بامر القاضي وهو الصحيح ان امره لا يكون اعلى من فخذ والقاضي لو تصدق بها فانه لا يقبض او ضمن الفقير
 لو كانت بالذمة فيجب ماله بغير اذنه وايها ضمن لا يرجع على الاخر لا ملامتها فاما من فخذ
 الملتقط بالتسليم فاذ صاحبها والفقير بالتسليم بغير اذنه وباجازة اي المالك الملتقط من اي الفقير
 اذ كانت قارة لانه وجد عين ماله ولفظة الخ واخرم سواء عثرنا لانه النص الوال على سر وعية الاتفا
 بشرط الاتهاد وملك قنابل لفظها وعثرنا في يجب تعريف لفظ المرام الى الجح صاحبها ويجوز
 التقاط البيه الفالة لم يخف منها وفي الجود والكل مع اللفظة ما يدفع به عرف كالقربة للبقرة
 والذرة في البقرة وفيه يقبض بغير اذنه وعلم ان التقاط البيه على ثمنه او وجه لكن ظاهر

الهداية الكرامة انما هي عندنا في لا عندنا وانما يقيدنا بالصفة لان من رآى دابة في غير عارة او برية
 لا يأخذها لم يخلب على نفسه انها ضالة بل كانت في موضع لم يكن يقرب بيت مدر او قصر او قافلة
 تارة او ذوات في ممرها كما في اكثر الكتب فيقيدنا بالمخف فنيا عاللة ان خافه لا يسد كركي في البولطية
 مفقودا عن المصل فكل من كان في القاموس البيه كذا في اربع ولو في الماله فخرج لا يميز والجمع
 بهما كمن فسر الدواب والطيور والابل والبقر والخنم والدجاج والحاك الابل كما في الحامي وفي البحر
 ومن خذ باذنا ونسبه وفي رجله سيرا وجلا خيل فليد اعرفه ان لليقين بيوت به الغر على قبله وكذا الواد
 طيبا وفي عطفه فلاذ او حارة في المص يعرف ان مشهرا لا يكون وحشة فليد اعرفها وفي التوزيع محض
 حال اختلط بها اي بغيره لا يفتي له ان يأخذها وان اخذت صاحب صاحب لمرده عليه فانه عرفه فانه كانت
 الام غريبة لا يعرض لغيرها وان كانت الام لصاحب الموصنة والغريب يرد والفرق له انتم في التوزيع
 ولم يذكر بل يلزم الجبرام لانه يرد في المخرج ولو الملتقط لفظ او وجد ضالة فردة على الماله لم يكن له جعل
 وان عثره سببا لشن ولو قال من وجدته فذ كذا فاني به ان شاء الله اجرة مثله كما في التمار غانية
 وعلمه في المحيط بانها اجارة فاسدة لكن فيه نظر لانه لا يقبل لهذه الاجارة فلا اجارة كما في البحر
 فانه وجدته قبل هذا القول اما وجدته بعد بئس اجرة مثله تأمل وهو اي الملتقط سرج في انفاقه
 عليها اي على اللفظة بلا اذم حاكم اي سلطة او قاض لم يرد ولا يثبت فلا يرجع اليها وان افق
 عليها باذنه اي الحاكم بشرط الرجوع فدين على ربهما فله الرجوع لان القاضي ولاية في مال الغائب
 وعلى الملتقط نظرهما وقد يكون النظر بالاتفاق فيده بشرط الرجوع لانه لو امره ولم يقبل على الرجوع
 لا يكون دينا في الامح له اي الملتقط ان يجبرها اي الملتقط على ان لا يملكها اي باذنه الملتقط
 كجس المبيع لا جبر التمن فانه امتنع صاحبها عن ادائها انفق بيت اللفظة في حق النقطة كالمهر من فانه
 ملك بعد اقبس سقط وان قبله لا يسقط بغير الدين لانها امانة ولو جبر القاضي ولو حكم في اذانه
 الملتقط ان يوجر ماله منفقة بغير اذنه ذلك الا الحاكم نظر فيه فانه كذا للبيه منفقة اجبرها ونفق
 منها اي من الاجرة كذا فيه ابقاء العين على مالها من غير الزام الدين عليه ومالا منفقة لم يلقط
 ياذن القاضي الملتقط بالاتفاق عليها ان كان الاتفاق الصحيح من البيع ورجع على اذاف الملتقط
 البيه انها لفظ ياذن القاضي بالاتفاق والابا يبيع في قيم البيه انها لفظ عنده في البيع لا يجوز ان يكون
 غصب في يده فيقال له يجب النقطة على صاحبها وهذه البيه انما هي لنفس الحال فيقبل مع غيب
 صاحبها وان قال الملتقط لاني لا يقول القاضي له اي الملتقط انفق عليها اي على اللفظة ان كانت

منه وعندها وثبت درهم فيقضي بذلك انزده من كسرة يوم وقيل يكون بتعاطيها واختاره بعض
المسالك وقيل يكون من الحاكم وهو الصحيح عليه الفتوى في البحر والظاهر من قوله لا فرق بين ان يأخذ
في المهر او خارجة او الامام وقت الاخذ لو اخذه المهر ليس له تسليمه وانما الباقي منه من المهر او ما
في يده لا يضمن ان استرد وقت الاخذ ان اخذه لبرده لانه امانة وهذا اذا لم يستمر طاعة لفته والا فقه ضمن
لانه القهستان والاسان وان لم يستمر عند الاخذ مع التحمل على ذلك فله تسليمه من اجل غنة الطرفين لا انما
منه عند ما خلا لا يوجب يوسف ويضمن ان الباقي منه على تقدير ان لا يستمر عند الاخذ عندها لانه ثابت عند
ابن يوسف لا يضمن وهو قول الاثر السدائي قال صاحب الفرائد قوله الباقي منه مستوفى عنه ما لا
صدر الخلاف في غنة انتهى به ليس بشئ لا التفسير في محله الخلاف في كتابه متبع وجعل الرهن اى لو ابقى
العبد المهر يوجب فاجعل على المهر لانه حين ديه بالرد ولو جوع به بعد سقوطه فمهر لسلالة ماله له ولو
ذلك لمهلك ديه والرد في صورة الرهن ووجهه سواء اذا كانت قيمة مساوية للدين او اقل ولو كانت
قيمة اكثر من الدين فعليه بقدر ديه والباقي على الرهن وجعل العبد الجاني الباقي على المهر او اختار
المهر فده العود والمنفعة اليه وعلى ولا الجانية او قد ايسر الاختار دفعه الى الاولياء العود بها اليهم
في الاثر الباقي في المهر والاخذ ولو جوع بعد ما بقى قبل اخذه فليس له واذا دفع المهر فعليه الجعل كما في البحر
وجعل العبد المهر الباقي من ثمنه لانه لا مونة الى المهر غنة الدين ويقدم الجعل على الدين ان بيع
فيه اى في الدين لانه مونة الملك فيجب من يستغرق الملك وعلى المهر انزاده عنه اى الجعل على المهر
لانه اختار رقننا ما عليه من الدين وجعل العبد المهر الباقي على المهر به وادى وصلة رجع الواجب
في يده بعد الرد ولا الملك له وقت الرد والمنفعة انما هو المهر به ولو ديه للاخذ فله قبل قبض
المهر فلا جعل والا فله المهر بخلاف ما اذا باع منه فله الجعل له مطلقا وفي التوبة وجب جعله موصوب
على غائبه وجعله رقبته لرجل وخدمته لرجل اخر على صاحب الخدمة في الحال فاذا مضت الخدمة
رجع به على صاحب الرقبة وبيع العبد به وامر نفقة كالنقطة اى حكم نفقة الباقي حكم نفقة النقطة
في جميع الاحكام غير ان لا يؤجره بخلاف النقطة فامر والمهر وامر الولد كالقن لانهما مملوكا للمهر
وليس بينهما كالمقتضى بخلاف المهر لانه ليس بمملوك بل انزدها في صورة المهر وانزدها بعد مونة
فلا يجعل له المهر لانه يفتقر بمونة فله المهر اخرج من امنت وان لم يخرج فله المهر عند ما اذا سقط
الدين منه في غنة المهر معاتب في ان اکت کن عدم تميز القن متفق وانما الخلاف بينهم
في جوع ما عتق في غنة المهر انما لا يملك ولا يملك الا في ذكره ليلست قبل بعهده للمهر به وانما

المراد اب المهر او ابه و يوراجع الى الاب والابن على سبيل البذل في حاله اى المهر او كذا نص
اى ويصير المهر اى احد الزوجين او كذا سلطانا او حافظ طريق او امير قافلة او من في حاله ولو كان
واو كذا اجنيا وغيرهم كما في القهستان فليس له انزاد الفادة جرت من مهره بتمنا والمالك المهر كالبائع
فيجب اطلع في حاله لانه مونة الملك **كتاب المفقود** من فقهه يفقده فقرا او فقدا ما وفقد راعه
كما في القاموس ويقال فقده اذا ضلته او طلبه وكلاهما تحقق فانه قد اضمحل له وهم في طلبه وفي
الشرع يورى المفقود محتسب اى بعينه عرايه ولم يزل الغائبة لانه من احكام المستركة لا بد من اى لا يبرم
مكانه ولا حيوة ولا مونة وفي البحر والمراد انما يورى على الجبر بكمية ومونة لا على الجبر بكمية فانهم
جعلوا منه كما في المحيط المسلم الذي اسره العدو ولا يدري اى ام ميت منع اى مكانه معلوم انتهى فعلى هذا
قوله مكانه مستركة تدبر فيمنع القاني من يحفظ ماله ويستوفى فقه اى بقض غلته والدين الذي
اقر به عراؤه لانه من باب الحفظ فلا يخاف من الدين على رادى لانه المفقود ولا في نصيبه في عقار
وعروضه يدبره ولا وكيل القاني بالقبض ليس وكيل بالجنونة بالاجماع لكن لو قضى بفقده وتما في البحر
على اى من شئ لا وكيل له في امانته وكيل فيه فيسوفه الوكيل لانه لا يغزل بفقده موكلا ويمنع
القاني ما يخاف عليه الهلاك من حاله كالعروض وانما لانه لا يتقدر له حفظه بصورته كما النظر في حفظ
بمعناه وهو من فقهه ما يخاف عليه لانه لا يخاف عليه من ذلك لا بعبء لانه نفقة ولا في غيره اذ لا نظر
في ذلك لانه القاني نصب بمصالح المسلمين نظر لمن عر غنة القن نفقة والمفقود عاجز بنفسه فكأن
النظر له في حفظ بصورته وقيل لو نقص عبده او ارشده بمن الايام بزيده وغر الوهر الى الاولياء يبيع
وعنه ارباع نفقه وعنه باع لدية كما اذا علم كونه صا غائبا سنة سنين بل رجوع كما في القهستان في
ويستوفى منه غنة وجهه اى الغائب وقريبه ولا اى من حيث الولاد وهم فروعه وانما سفوا او اضموا
وانما سفوا لانه نفقة مهره واجبة بلا قضا القاني ويكفي القضا اعادة له ولا يكون قضا على الغائب
فلا يفتق لمن لا يستوفى النفقة الا بالقضا كالاخ والاخت وغيرهم من ذوى الرحم المهرم غير الولاد ثم اشار
الى ما قاله في المفقود من في حق من لا يستوفى لانه كذا امرأة وقال مالك والساق في قوله
اذا مضى اربع سنين يفرق القاني بينهما ان طلبت ثم تقسم عدة الوفاة فلهما الزوج بزوج اخر
فانه حاد الزوج لا سبيل له عليها وهكذا روى قضا عمر رضي الله عنه في الذي شهوته اطره ولما قوله
عنه في امراته المفقود انها امراته حتى ياتيها باليلا وقول على رضي الله عنه في امراته ابليت فليتبصر

وفي ان شركة الفقه اربعة انواع وبه اطهر الشريكين اما ان يذكر المال في العقد او لا فان كان
 يستعمل انشاء المساوات في ذلك المال في رأسه ورجحه او لا فان لم يذكر في العقد او لا فان كان
 وان لم يذكره فاما ان يستعمل العرف فيما بينها في مال الذي او لا فلاول الضايح والثاني في الوجه في كماله اكثر
 المعبرات لكن قال في الغاية وفيه نظر لانه يوم ان شركة الضايح والوجه مغايرة للمعاوضة والاولى
 ان يقول على ثلثة اوجه شركة بالاموال وشركة بالاعمال وشركة في الوجه وكل منها على وجهين معاوضة
 ومنه فالعقد في شركة معاوضة وفيه لثمة المساوات والمشاركة معاوضة من التوفيق كما كان
 منها وما عنده الا صاحبه وفيه لشعاره المميز فليست في الميزان اذا كان الشاهد هو خلاف المشهور
 في القهستان وانما سمي العقد بالاشتراك المساوات فيه من جميع الوجوه فانهم لا يصلح الناس
 فوضي لا سرة ولا سرة اذا جعلهم سادوا الى متساوين فلا بد من تحقيق المساوات ابتداءً وانما
 في مدة البقاء وفي ذلك المال وشركة ان لا يشترط منتهى ولا او اكثر لغيره بل لا يشترط على جميع
 ما يقدر على الاخر والافاق مع المساوات وفي الاصلح والعرف يعني الكفاية من جهة والوكالات
 لا يملك العقوف اذ لا بأس ان يكون بيع احدها او شراؤه اكثر من الاخر ودنيا ومالا اي من جهة المال
 ورجح تحقيق المساوات من جميع الوجوه فكلما كانت شرط من شرائط المعاوضة يجعل غنائما ان يمكن
 تحقيقها بقدر الامكان وتنضم المعاوضة الوكالات فيغير ويكلا في صاحب حقوق عقد كل تصرف
 الا الاخر في تصرف الاخر والكفاية فيغير كل فصيل من الاخر في حقه من كونهما التجارة والغيب
 والاستهلاك كالمساقاة في شركة جائرة عند تاسيسها وفي القياس لا يجوز وهو قول الشافعي
 وقال في ذلك لا عرف بالمعاوضة وجه القياس انها تنضم الوكالات كجهول الجنس والكفاية كجهول
 وفي ذلك ما تقدمه فاسد وجه الاستساق قوله عليه السلام فان شئنا ان نعظم لشركه وكذا الناس يعلموا
 ان يتركوا به ترك القياس والجهالة تحمى بها في المعاوضة ثم فرغ فقال فلا يجوز هذه الشركة
 بين مسلم وذي منة الطرفين فتجوز بين المسلمين والذميين والكتاب والمجوس لا الكفرية واحدة
 بخلاف الذي يوجب انما فيها في ابدية الوكالات والكفاية وزيادة احدها في التعريف لا يمنعها فان
 المعاوضة جائرة بين المنقي والشافعي مع انه يتصرف في بيع متروك التسمية وشراؤه ورجح الحنفى
 لا ان يتركه في ذلك لا يجوز من العقود كما في اكثر المعبرات لكن هذا الدليل جاز في شركة
 العتق ايضا فيلزم ان يكون عنده وليس كذلك تدبر ولها ان لا تكون في التعريف فان الذي لو
 شترى بائنا مال خورا او خازير يبيع ويشتري باسمه لا يبيع والشركة الشافعي يمكن الزامه بالدليل

شرعى في متروك التسمية في ذلك فيجوز فيه ولا كذلك الذي اذ ليس لها ولاية الا ان كان عليه كما في اكثر المعبرات
 لكن في اطلاق التعبير فلا يتم تأمل ولا يجوز بين شريكتين لعدم التوافق ولا بين بالغ وصبي لثمة
 ولا بين صبيين او عبيدين والاولى بالاولى في هذا وما بعده او محابين لعدم صحة الكفاية من هؤلاء
 ولا بد في هذه الشركة من لفظ المعاوضة لانه لفظ ينفذ غير تعدد شرائطها او يلا جميع مقتضياتها في
 لو لم يذكر لفظ المعاوضة وبين جميع مقتضياتها مع اعتبار المقي ولا يشترط في صحة الشركة تسليم مال لا الدراهم
 والذمائر لا يتعين في العقود ولا يشترط خلط الملق الخلط في المشتري وكل واحد منهما يشترى ما في يده
 بخلاف المضاربة لانه لا بد من التسليم للمكمن في الشراء ولا يشترط حضور المال عند العقد وعند المشتري لان
 الشركة تتم بالشراء لا الرجح يحصل كما في الاختيار وما استراه هو واحد منها سوى طاعة اليه وكسوتهم
 فلهما عملا بعقد المعاوضة وكل واحد منهما قائم مقام صاحبه في التعريف فكل واحد منهما كثر انهما اراد
 بالمستني ما كان من حوائجها السكنى والركوب حاجته وكذا لادام والجارية التي يطالبها بذا شركة فليس الكل
 على الشركة لكن للبائع ان يطالب بتمن الطمأنينة وغيره ايها شاة المشتري بالاصانة واصاحبه بالكفاية
 ويرجع الاخر ما ادى على المشتري بقدر حصته كما في الجوز وكل دين لزم احدهما بما يقع فيه الشركة من العقد
 كبيع سواركة جائرة او فاسدا وشراؤه يستحق لزم الاخر تحقيقا للمساوات ولتضمن الكفاية قيد بالبيع
 في الشركة لانه لا يبيع في الشركة كالتحاج والخلع والنفقة والجنانية والصلح غير عدم معرفة لاثنين
 ما لزم الاخر لانها ليست من التجارة وان لزم احدهما دين بكفاية بامر لزم الاخر خلافا لهما يعني لو كفل احد
 المعاوضين اجنبيا بالباذ الكفول عنه فيما يلزم بالتجارة دون التبرع وهذا لا يصح الهبة والصدقة
 والاقرض من احدهما في حق شركة فصار كالكفاية بالنفس لانهما يتبرع ابتداءً ولكنها تنقلب معاوضة
 بقاء لانه يرجع بما يؤدي على المكفول عنه اذ كفل بامره وكلاهما في البقاء بخلاف الكفاية بالنفس
 لانها تبرع ابتداءً وبقاء وكذا لزم الاخر لزم احدهما دين بعقب فيه لوعضه اصد المعاوضين شيئا وبذلك
 في يده يلزم الاخر عند الطرفين خلافا لابي يوسف اي لا يلزم الاخر لانه ليس من التجارة ولهما ان المضمون
 يكون مملوكا عند الفناء مستند الا وقت القبض فيبطل فيها التجارة وفي الكفاية بلا امر المكفول عنه لا يلزم
 في البيع لانعدام معنى المعاوضة ابتداءً وانتهاء وفي البيع اذا ادعى على احد المتعاوضين فاستخف فاراد
 المدعى استخفاف الاخر فالتقاضى يستحق على فعله لانه فيها حكم بمقتضى الامر عليها لا اقرار احدهما كما قرأها
 ولو ادعى على احدهما وهو غائب كان له الاستخفاف الحاضر على عمله لانه فعل غيره فاستخف ثم قدم الغائب
 كان له الاستخفاف البتة فلو حلف ثم اراد ان يستخلف شركة لم يكن له ذلك وفي البيع اقرار احد المتعاوضين

لما بدى غير لازم لتركه عند الامام خلافا لهما ولو ادعى مفاوضة على الاخر فاعلم الاخر فبين المدعى ثم ادعى
 ذوالبيد ان ملكه عين بيته برادى ابو يوسف البيته وقبلها اى محمد بيته ذى اليد ودليل الطرفين في ذلك
 في شريطة اذا لم يذكر ملك العين في دعوى المفاوضة فكذا ذكرها لا تقبل بيته ذى اليد اتفاقا ولو استحق
 رجل عقارا فخر بين ذوالبيد على بناء احد يد في اطراد خلاف اى قال ابو يوسف لا تقبل بيته وقال تقبل
 وان ورت احد على احد المتقاضين مانع به والاداء في الشركة من التقدير وغيرهما اذ وبه لى
 لاحد المتقاضين بمصدق وغيره وقبض الموهوب له صارت المفاوضة على تلك المساوات فيما
 يصح راس مال الشركة ابتداء بقاء شرط في المفاوضة وقد تمكنت بقا لعدم مشاركة الاخر في الارث
 او الهبة لانه انما يتركه فيما يحصل بسبب التجارة او ما ينسبها وليت المساوات شرط في الشركة فان
 انقلب على ما فكر ان فقد فيها اى المفاوضة شرط لا يستلزم في الشركة انما قلنا من زوال المساوات
 وان ورت احد على احد او عقارا بقيت مفاوضة لانها لا تقع في الشركة فلا تستلزم المساوات
 ولو قال مانع في الشركة مفاوضة او عقارا كان الا لانه لو ورت احد بها دينا وهو دراهم
 او دنانير لا يظلم تحت قبض الدين لا تقع الشركة فيه فاذا قبض بطر المفاوضة كما في الملح وكذا لو علم الارث
 لغيره او اى حكم الهبة والوصية وغيرهما كذلك تدبر ولا تقع مفاوضة ولا غنا لا بالدرهم او الدنانير
 باتفاق اصحابنا جميعا وبالفلسفة الساقية اى الرابعة عند محمد لا يترتب كالاتي فاضمت دكهما خلافا
 لهما في الرواج في الفلوس عارض بنت باصطلاح الناس وذا يتبدل ساعة فساعة فقيصر عرضا فلا
 يكون راس مال وذكر الكرخي قول ابو يوسف كمن لا يفسد الامام في القهقهة والفتوى على قول
 محمد وقيل فيسجاني في الملبس ولا يصح انها على الفلوس يجوز على قول الخليل انها صارت ثمن باصطلاح من سر
 في العاقبة او بالنظر في وجه الذهب والفضة قبل ان تقربا وقد يلحق على غيرهما من المعدنيات التي سر
 واخذت وكره اختصاصه بالذهب ومنهم من جعله في الذهب حقيقة وفي غير ما جازا او المقرة او القطعة
 مذبة في الذهب والفضة في المغرب ورواد غير المقصود في سدة ركة بالبر في الامهستان
 انما بالناس باقتدائه جعل في شركة الاصل وفي جامع الصغير ان البر بمسئلة العروص فلم يصح
 راس مال شركة ومفارقة وجعل في صرف الاصل كان كما في لا يفسد العقد بهذا قبل التسليم
 فتجوز الشركة بل انما يختلفان وجه الاداء وبوجه المذهب ان التمنية تختص بالفضول عند
 فتمسك به في الشئ اخر فانه لا يبرهن في التعاامل ببقائها ثمن فنزل التعاامل بمسئلة الاخر فيكون
 من وبيع راس مال في الشركة مفاوضة والعناء بعرض اى لا يكون مالها ماعروضا لان الشركة

تؤدى

تؤدى لارىح مالم تضمن لانه لا بد من بيعها فاذا باع احد ما عروضة بالالف وبيع الاخر عروضة بالالف
 وضمنانه ومقتضى العقد الشركة في الكل فاما اخذه صاحب الف زائدة على الف ربح مالم يضمن
 وقد نهى عليه السلام ربح مالم يضمن الا اربعة اقسام الف عروضة ومنها اى الف مالم من العروضة بمقتضى
 عرض الشركة الاخرى كبيع العرض لشئ فيها او لا شركة ملكة تحت لا يجوز الكل واحد منها ان يتصرف
 في نصيب الاخر ثم يعقد الشركة بعد ذلك ان شاء مفاوضة وان شاء غنا فبيع العرض راس مال الشركة
 شركة المفاوضة والعناء ويجوز لكل واحد منها ان يتصرف في نصيب الاخر وهذه حيلة لمن اراد الشركة
 مفاوضة او غنا باللعروض وذا اذا كانت باقية فلو لم يتساويا بالكمية قيمة متباين احداهما اربعة
 وقيمة متباين الاخرى باع صاحب القرار اربعة اقسام عرضة بحسب عرض الاخر فبيضا مال بينهما اختلفا
 كما في النهاية لكن في الشين كلام فليطالع ولا يصح بالمكسر والموزون والعدد في المقارب على المتفاوت
 فانه لا يجوز طلقا قبل الخلط اتفاقا لانه يتعين بالتعيين فينزل منزلة العروضة وان خلط الشريك
 جنسا واحدا ثم اشترى فيه فشركة عقد عند محمد لا لكسر وامور كذا ومعدود ثمن من وجه لا يصح
 الشراء به دينا في الذمة وعرض من وجه لانه يتعين بالتعيين فعلى بالتعيين بالاضافة لا اطلاق
 اى الخلط وعدمه بخلاف العروضة لانها ليست ثمن بحال وشركة ملك عبد الله يوسف وهو ظاهر
 الرواية لتعينه بعد الخلط ايضا وما يتعين بالتعيين لا يصح ان يكون راس مال الشركة وشركة اخلطون
 تظهر فيها اذا كانت واية العالمين وانتهى التفاضل في الرجح فضل الجا يوسف لا يجوز ان يربح يكون
 بعد راس مالك وعند محمد يجوز وان خلط جنسين كخلط اطنط بالسكر مثلا لا تنفقد الشركة اتفاقا
 ولا كانت شركة ملك ثابتة والفرق في الخلط من جنس واحد من ذوات الامثال ومن جنسين
 من ذوات القيم فيمكن اجهالة كما في العروضة واذا لم تقع الشركة في حكم الخلط فيهم خلط الوديق في
 سبيل ان شاء الله تعالى وشركة عن موقوف على شركة مفاوضة بالكره اما اسم من العين مصدر عن
 يعنى بالضم والكسر اى عرض قال ابن السكيت كانه عن السهمى فاشترى كافي او بمائة الف من كعبه جبر
 فكانه حبس بعض ماله في الشركة او حبس شركة عن بعض التجارات او من عنده الدابة لان الفارس
 يملك الدابة باصدا يديه ويتصرف بالاخرى كيف يشاء فكذلك شركة العناء التي اربك بعض ماله
 ويتصرف في البقية كيف يشاء واما مصدر عانة اى عانة فكلما كل واحد يراض الاخر وحيث
 اى شركة العناء لا يستلزم ما بين وبين فاما ذكره اى في المفاوضة او غير متساويين وفيه كلام
 لانه اذا اشترى متساويين في جميع ما ذكر من المفاوضة تكون شركة المفاوضة لا العناء الا ان يقال

أليس كما مشا وبين في جميع ما ذكر مع عدم الاستطاعة أو أليس كما مشا وبين من وجه كنه بعيد تدبر
وتضمن أي شركة العنصر الوكالة لا الحق من الشركة وهو المقر في حال الخير لا يكون إلا بها عند عدم الولاية
وذكر الكفاية لأنها ثابتة في المفاوضة لصورة المساواة والعنصر لا يقتضيها وتخرج أي شركة العنصر
في نوع من تجارات كالمبروك وفي عمومها أي في عموم التجارات وبعض مال كل منهما وبذلك في كل مال
كل منهما لعدم الاستطاعة التساوي وتخرج التفاضل في رأس المال لا يكون لأحد منهما ألف وللآخر ألفا مثلا
والربح لا يكون بينهما الربح لأحدهما وتمت للأخر وتخرج التساوي فيما في رأس المال والربح أو في أحدهما
وذكر الأمر أي التساوي في رأس المال والتفاضل في الربح وعكس عملهما وتخرج مع زيادة الربح
للعامل عند عمل أحدهما وقال فروما كنه والتساوي لا تخرج المساواة في المال والتفاضل في الربح وعكس
لأن الربح فرع المال فيكون بقدر الشركة في الأصل ونا قوله على السلام الربح على ما شرطه والوصية على قدر
المالين مطلقا فلا فضل في الربح ثم المستند على ثلثة أوجه الأول أن الشركة العنصرية والربح بينهما
والوصية على قدر رأس المال فإن عمل أحدهما وذا الآخر فالربح لهما على ما شرطه والصلح على الكثر
ربح جاز وذا شرطه على أقلهما بربح خاص لا يجوز والربح بينهما على قدر رأس مالهما وفي التيسر
وأن شرطه للمعاقد أو لا قلما على فلا يجوز وتخرج مع كون مال أحدهما دراهم مكي ومكسور مكي أو دراهم
أي ردية الفضة ومال الآخر دنانير سواء كانا متساويين في القيمة أو لا وفي اشتراط المفاوضة لا تخرج
مع اختلاف رأس المال في رواية الشيخين وفي ظاهر الرواية أنها تخرج إذا تساوى في القيمة كذا في القم
ولأن الشركة لا تخرج فيها أي في هذه الشركة أيضا كالمفاوضة فلا فرق والتساوي واقتضاها فيهما
لا يخلط فقط والوصية أي الخطيئة أي بالأكبر جزء من المال على قدر المال وآ وصية شرط غير ذلك
ما رويناه أيضا وما شرطه كل واحد منهما طوبى بمن أي ممن المستتر هو المستر فقط فلا يطالب
بمنه لا يخرج هذه الشركة من ضمن الوفاة وذكر الكفاية والمساواة هو الأصل في الحقوق فتوجه المطالبة
البدل والمساواة يرجع إلّا على شركة بحصة من أي من الثمن إذا كان من مال له وكبر في حصته وإن اختلفا
بأنه إذا اشترى عبد الشركة وبكاه وعليه النية لأنه يدعى عليه حق الرجوع وهو يكره بالقبول قوله
وفيما استعاره من مال الشركة ثم يرجع وبطلان الشركة بهلاك المالين أو أحدهما قبل الشركة
لا ينفذت في شئ من المال فلا يفسد بعد ذلك وهو مؤثر في هلاكه على ما ذكره أي على ما ذكره المال قبل الخلط
بأنه يكون في يد واحد من رأس المال فلا يفسد على مالكه بعد الخلط فلا ضار إذا لم يكن
في يد واحد من صاحبه فهو بين لا يضمن وعليهما أي على الشريكين أن يملك بعده أي بعد الخلط

لأنه لا يضمن هذا نصريح بما علم في ضمن قوله وهو على ما ذكره في الخلط ولو الكفائي فأنه يملك
مال أحدهما فبأنه يشترى شيئا بعد ما تولى الآخر بالشيء فالمستتر بينهما لا عقد الشركة كذا في القم
الشراء فلا يغير حكمه بهلاك مال الآخر ورجع المستر على شريكه بمن قصته لأنه المستر بصفه بالوكالة
وقد قضى الثمن عن مال فرجع عليه بحسبه وإن يملك كل واحد منهما قبل الخلط فلا ضار وكل حين الشركة
شريكها فالمستر لها شركة ملكه ورجع بخصته أي أن لم يشتر أحدهما شيئا وبكاه ماله ثم يشترى الآخر
بماله أنصره بالوكالة في عقد الشركة فالمستر شريك بينهما على ما شرطه الشركة أن بطلت فالوكالة
المصلحة بها قائمة فلكل شريك حكم الوكالة ويكون شركة ملكه ويرجع على شريكه بحصته من الثمن
والأى وإن لم يصرح الوكالة حين الشركة بل ذكر في الشركة فلم يستتر أي يكون للمشتري الذي
اشتراه فقط لأن الوقوع على الشركة حكم الوكالة التي تقتضيها الشركة فإذا بطلت بطل ما في ثمنها
والخمس شريكها المفاوضة والعنصر لا يفسد على جعل المال بضاعة والمراد به دفع المال للآخر
ليعمل فيه على أن يكون الربح لرب المال لأنه من عادة التجار ويضارب أسما بدفع المال مضاربة
فإن كان ليصرف فيما ليس من جنس تجارتها فهو له خاصة وكذا إن أخذ مضاربة بجنس تجارتها
ليصرف فيما هو من تجارتها وأما إذا أخذ المال مضاربة ليصرف فيما كان من تجارتها أو مطلقا
عنيت شريكه يكون الربح مشتركا بينهما وغيره لا مالم لا الشريك لا يضارب لأنه نوع شركة والا والصلح
وهو رواية الأصل في الشركة غير مقصودة وإنما المراد المقصود خصم الربح فإذا استأجره
بأجره أو لا لأنه خصم بربحها في ذمته بخلاف الشركة حيث لا يملكها أحد إلا بالاشتباع
منه كما في الهداية وبهذا علم أنه ليس للشريك أن يترك بخلاف المضاربة وليست بربح أو بطل
من تصرف في المال التوكيل بالبيع والشراء من أنواع التجارة بخلاف الوكيل بالبراءة حيث لا يملك
أن يوكله في الهداية ويودع وبيع بصفة الشئ وليس فلا ضار كل منهما من أنواع التجارة
ومثولة السفر والكراه من أس المال وفي القم في الحكم من المفاوضة ما ذكره وإن يبيع شيئا
ولو أجره أو يقرض ويكتب ويأخذ عبد الشركة ويزوج الامة ويأصم ويؤمهن ويترهن وليس أحد
شريك العنصر وإنما كذلك شريك العنصر ولا يجوز لشريك المفاوضة والعنصر تزويج العبد ولا الاعتاق
ولو على مال الصدق والهبة والقرض وكذا حكم كل ما في المال أو كان ملكا للمال بغير عوض
وضم شريك مفاوضة من ثمنها ذمت له كائنه وأبى لا يراه بدين وفي الخطيئة المستر أي أحد
شريك العنصر ما هو من جنس تجارتها واشترى عند الشراء أن يشترى لنفسه هو شركة بينهما وكذا

شيئا ليس من جنس تجارتها فهو له خاصة ولو اقال فيما به الاخر جاز الاقالة ووجهه ان يدعى الشريك
 في الكسب في المال في حال الشركة بدامته لانه قبض المال باذن المالك لا على وجه البدل والوثيقة
 وضار كالدنية في قبض قوله في الرفع لشريك لانه أمين ولو وجد موت شريكه وبينه بالتدبير كالتفويض
 الشريك بموته مجهول لا يقبض صاحبه ووجهه ان المالك في القول بعدم الفسخ اذا مات مجهول لا يخلط في
 في البر وشركة الصانع معطوف على قوله وشركة العنة وهي جميع الصيغة كالعقوبة والصيغة او جمع
 صناعة كرسالة في الصناعة كالصناعة صفة الصانع وتعدله وذا يقال شركة الشفعة وشركة
 القبول من قبول احد ما العمل والعانة على صاحبه وهي اما شركة الصانع والقبول ان الشركة في الصناعة
 او صانع وصيا على القبول لا افعال في العمل غير من القبول والقبول يكون الكسب بينهما
 وقال الشافعي لا يجوز هذه الشركة وهي احدى الروايتين غير ان الشركة في الربح تنبئ على الشركة
 في رأس مال كل واحد ولا مال لهما فكيف تصور التميز بدخول الاصل ولنا ان الملق بقبول المال
 بالتوكيد ووجهه ان القبول يتوكل به مجوز وفيه تنبيه على ان العمل والمالك ليس شرط خلاف المالك
 وزفر فيها لمع كل منهما غير الصفة التي يقبلها شريكه ولنا ان صحة هذه الشركة باعتبار الوكالة والتوكيد
 بقبول العمل صحيح والعمل ليس بذي م على الموكول فله ان يقيم باجرة ولو شرط ان الشركة العمل لفقين
 والربح انما يجازى الاجر بدل عملها وانما يتفاوتان فيكون اجورها اجور عملا واحدا من صناعة فحوز
 والقياس ان لا يجوز ويوقول في قوله يوكى الربح باليمين ان الفسخ لا يفسد العمل فانه باقية عليه
 زيادة ربح مالم يضمن في حال الشركة لانه لا يوجد بها ليس ربح لانه الربح يقتضي الجانبة بينه وبين رأس
 المال ولا يخفى ان رأس المال هو العمل والربح مال فكل عمل العمل كالمال وفيه اشعار بهذه الشركة
 عنة ومما وثقه عند سماع السراطين والمطابق بغير الاكفان فانه انكار في كمال البر وغير عمل
 لقبلة احد بما لم يضمنه ان الشريكين لانه لقبلة لطف بالامانة ولشريكه بالوكالة فكل واحد منهما
 الغلب بالعمل ولا يضمنها طلب الاجر ويزاد الدافع بالدفع ان يدفع الاجر الا احد بها وهو ظاهر في
 في المفاوضة وفي غير الاستحقاق لانه الكفان متضمن في المفاوضة والشركة بما سطره وجه الاتقان
 ووجه هذه الشركة متضمنة في الفسخ لا يضمن كل واحد منهما مضمون على الاخر ولهذا لا يضمن
 سبب في قبضه عليه في غير المفاوضة في حق العمل واقتضا البدل ويكون الكسب الى اجمعهما
 وانما احد من المظنة الذي عمل فله ان يبيع فلا يضمن العمل بالقبول وكذا ضمانه
 ان يخرج من اجمعهما ولو لم يضمن شركة التوجه ان شركة التوجه انما هي في المال والعمالة والقبول لهما

شركة المظالم فيه جاز من وجوه ثمانية القهستان اولها بانها جاز بينهما بين الناس وشركتها مجلس
 المعاملة اذ لا بد منه في الشركة فثبت بها وهي ان شركة الوجه ان الشركة لا مال لهما على الشركة
 لوجودها ان الشركة بلا فسخ التمن بسبب جازيتها واما شهادتها عند الناس وصيغة اطلع على طاعة قوله
 انما قد صنعت فموجبها وبيعها والربح بينهما في بيعها في حصول البيع بغيرها من ما وجب عليها
 بالشر او ما فضل يكون بينهما وهذه الشركة لا يجوز عند الشافعي ومالك فان شرطها ما ووجهه اني لفا
 على المفاوضة او ذكر الجميع عينا تقتضي المفاوضة واجتمعت فيها شرائطها تحت قهرت عبد الحكام
 المفاوضة تقتضي الوكالة والكفان ومطابقا ان مطلق هذه الشركة عنة لانه المتعارف الا ان
 بتخصيص شركة الوجه بذلك لا يجوز غير شري والاحسن بين هذا الحكم على وجه يتناول شركة الصانع ايضا
 اذ هو يجري فيها كما مرتبه وتقتضي هذه الشركة عنة الاطلاق الوكالة فقط فيما يشترطه اذ لا يمكن
 عليه الا بالوكالة فان شرط في شركة الوجه من صفة الشركة بينهما كما في المفاوضة والعانة او مائة
 اني المستشعر في العنة فارجح كذلك اني شركة من صفة او مائة وشروط الفضل في الربح في هذه
 الشركة على قدر الملك باطلا في الشركة با بقدر الملك في المستشعر فارجح الرائد على المالك ربح مالم يضمن
 في شركة الشركة الفاسدة ولا يجوز الشركة فيما لا يقع الوكالة في الاعتقاد والاضمان والاصطلاح
 والاستقفا وكذا في اخذ كل صاحب كاجل الثمار من ايجال والبراري واخذ الفيد والمج والسبيل وال
 والكسب وجواهر المعاد واللاجار والاثمة والقبض وغيره من موضع يباح اخذه كالمقضي الوكالة
 والتوكيد ايات التصرف لمن ليس له ولاية ذلك التصرف وذلك لوجه في المباحات وما حقه
 كل واحد من الاخر ولا اعانة فله لانه عمل واما اعانة الاخر فله وجه وحده الاخر مثلا
 فله ان يضمن اجرة لاية والمنزل على نصف ثمن المأخوذ عند اني يوسف لانه رضى بنصف
 المأخوذ وهو الخبز عند المصنوع على تقديره خلافا لما في قوله عنده اجر المثل بالغاب لمع وهو الخبز
 عنه البعض لانه المسمى بهول والرضى بالجهول فهو ما اخذاه مما فيها لفقين لاستوائهما في الاخذ
 واما اخذها منفردين وظلما وباعا فاقسم التمن بينهما على قدر ملكها فان لم يعرف قدر ملك كل
 منهما صدق كل على النصف مع اليقين واما قيم البينة على الزيادة في القهستان وان كان
 لاحد ما ينفرد والاخر راوية فاستحق احد ما فلكل كذا في الذي سقى والاخر اجر مثلا لانه
 ان اجر من البئر كمال المستحق صاحب الراوية واجر من الراوية كمال صاحب البئر وفي اجر
 دفع دابة الى رجل ليركبها على الاجر بينهما فالشركة فاسدة والاجر لصاحب الدابة وللآخر

احرمته وكذا في السيفنة والبيت والرج في الشركة الفاسدة على قدر المال وبطل شرط الفضل
حتى لو كان المال نصفين وشرط الرج انما فالشرط باطل ويكون الرج نصفين لانه اصل الرج تابع
للمال فالرج ولم يعدل عنه الا عند صحة التسمية ولم يقع وبطل الشركة بموت احد الشركاء
لغيره الوفاة وهي تبطل بالموت والطلاق شاملا اذا علم بموت صاحب او لم يعلم لانه غرق
حكمي فلا يشرط له العلم بخلاف ما اذا فسخ احد الشركاء ومال الشركة دراهم او دنانير حيث
يتوقف على علم الاخر لانه غرق فمضى كما في الهداية والى قوله بطل شرط مائة حكمه لانه بمنزلة
الموت اذا قضى القاضي لحياته فلو عاد مساهم لم يكن بينهما شركة وفي التوبة وبطل الشركة بانكاره
او بكونه مطبقا ولا يبرأ احد منهما مال الاخر بعد اطلاق الماذنة لانه ليس من جنس التجارة فلا ينوب
عنه صاحبه في ادائها فلو اداهما لم يبرأ فانه اذا فسخ منها لصاحبه لا يودي الزكوة عنه فادبا بعينه
صاحبه معا في زكاة واحدة ولا يبرأ الا بغيره والتأخير فمضى كل من الشريكين وان لم يعلم باداء
حصته صاحبه عند الامام وعندهما لا يضمن ان لم يعلم فانه الكافي وان ادبا متعاقبا فمضى الثاني سواء
علم باداء الاول او لا عند الامام وقال لا يضمن ان لم يعلم فانه علم باداء صاحبه فمضى وفي زكوات
لا يضمن علم باداء شركه او لا وهو الصحيح عندهما في الكافي وعلى هذا الخلاف لو قيل باء الزكوة
او الكفارة اذا ادس باء بنفسه مع اداس الى امور او قبله وقال لا يضمن مرفوع الى المسلمين معا
وكذا في الشركة الا في خالية عن خلاف لكن لا يكون غير النصف لانه سوق كلامه يتبع في الخلاف
انما هو في ادائها متعاقبا فقط مع كل خلاف ووقع فيما قرناه والاولا ان يذكر الخلاف فيها
نمبر وان ادس احد المفاومين لشركه ان يشرى ان ليطا ففعل فمضى خاصة بالشرع لا بغيره
شبا لشركه عند الامام وبوجه كل منهما في المباح ان يطالب بكل الثمن ايها الماعرف في المفاومة
تفصيل في ذلك وقال لا يضمن شركه وموقوف الائمة الثلاثة لانه ادى دين عليه خاصة عنك
شركه فراجع عليه صاحبه بنصيبه وله الجارية دخلت في الشركة على انبات جزا على مقتضى
الشركة فاشبه حال عدم الادانة في الاذن فيضمن مائة فبذلك لا الوثلي لا يحل الا بالملك والاداء
الاثبات بالمباح لانه في حالف مقتضى الشركة فاقبناه بالهبة النائية في ضمن الاداء وفي التوبة من الشري
عند ففعل في احد شركه فيه فقال فمضى ان قبل القبط لم يقع وان بعده مخرج وانه نصف الثمن
وان لم يعلم بالثمن في ثمنه اعلم ولوقال ان شركه فيه فقال نعم ثم ايقه اخر وقال شركه واجب
بغيره فانما انما ما ثبت ركنا الاول فانه ربه وان لم يعلم فمضى مخرج العبد من ملكه

الاول وفي قال في مسند الشريكة لفظ العبيد وتعليم الفقير الشريف فمضى ما جازنا في الجواب من الفتوى
انما يتجر لتعليم الفقير الغني جاز في جواز هذه الشركة وفي المنع ولا يجوز شركة الفقير في القراءة في المجلس
والفارس بالنسخ ولا شركة القرا بالزمنة والا كما لانها غير مستحقة عليهم ولا يجوز شركة الدلالين
في علمهم بكنه لغز ليسوا كما انفسوا رجلا من علمهم جاءوا الى حد وعمل ذلك فمضى لانه الاجرة
والشئ للآخرين وفي السراجية ما حوته من شركة بين اثنين اتفق احدهما في غمارتها ما لم يكن متطلعا
بخلاف ما اذا اتفق على شركة او ادى خراج كرم شركة حيث يكون متطلعا **باب الوقف**
مناحية للشركة باعتبار ان المثل بينهما الاتقان مما يبرئ على اصل المال بكونه بمصدر وقف او من قبل
وقف او وقف بغيره وقفا ولا يضمن ويصدق على الوقف مبالغة في جميع على الاوقاف
ولا يقال الوقف في لغة ردية واجتمعت الامة على جواز الوقف ما روى انه عليه السلام نص في
سبع خواطة في المدينة الشريفة وذكر الصحابة رضوا الله عليهم وقضوا واطيل على السلام وقف
او قافا في باقية جارية الى يومنا هذا وسبب اراة تجوب النفس في الدنيا بين الاصل وفي الاخر
بالشرب الرب الرباب عز وجل وحله المال المنقوض القابل للوقف وركن الالفاظ الخاصة
كصدقة موقوفة مؤبدة على المساكين ونحوه وشرط شرط سائر الشرعات من كونه حرا بالان
عاقلا وان يكون مخيرا غير متعلق فلو قال ان قدم والدي فداري صدقة موقوفة على المساكين
فان دله ولا يصير وقفا ومن شرط ان يكون ملك وقت الوقف حتى لو عصب ارضا ثم وقفها ثم ملكها
لا يكون وقفا ومنها عدم البرهانة ومنها عدم الحجر على الواقف والسبب في ذلك ان لا يخلو في قضاء
شرط فلو وقف على ان لا يخلو لم يصح عند محمد رحمه الله مطبقا وقال ابو يوسف ان كان الوقف معلوما
جاز والا فلا ومنها ان يكون للواقف ملة فلا يصح وقف المدة او قراوات على ردية وان اسلم
بصح وبطل وقف المسلم ان اراد العباد بالبدن واليه من اسوا فمضى ردية ام مات او عاد الى الاسلام
الا ان عاد الوقف بعد عوده الى الاسلام وصح وقف المدة لانها لا تقبل واما الاسلام فليس
بشرط فلو وقف الذي على ولده ونسبه وجعل اخره للمساكين جاز ويجوز الاعطاء للمساكين
واما المدة وان تنقضى فقرا الى المدة اشترط شرط فمضى ان اذا حضر اهل الاخرة لم يفرق على اليهود
والنصارى والمجوس منهم الا ان خص صنف منهم فلو دفع القسم لا غيرهم كان صانعا وبطل صحة
وقفه ان يكون قرية عندنا وعندهم فلو وقف على بيت فاذا خربت كان للفقر المبيع ويكون
في او ميراثا لا يبيع به كالموقف عندنا غرض والعمره لانه ليس به عندهم بخلاف ما لو وقف على بيت

المقدس فانه يخرج منه بغير علة او عندهم ولو انكر فليس عليه ذم ولا علة في ملتهم قضي عليهم بالوقف
 وفي الحادي وقف الجوس على بيت النار واليهود والنصارى على البيعة والكعبة بالجلد اذا كان
 في عهد الاسلام وما كان منها في ايام الجالية في حق وفيه ولا يصح ان اودا دخل في عهد عهد الذمة لا يخرج
 كما في الجور وتربية عند الامام رحمه الله حبس العين بغير وضع الرقبة المملوكة بالقول غير انهم في الجور حال كونها
 مقصورة على حكم ملك الوقف فالرقبة باقية على ملكه في حياته وملكه ورثته وفاته بحيث يباع
 ويوهب الا ان ما ياتي من النذر بالمنفعة ياتي عنه ويشترط بالمسجد حبس على ملكه به باجماع النعم
 الا ان يقال ان تعريف للوقف المختف فيه كما في القصة لكن فيه ما فيه من دبر وانما فيه لغير
 لانه لو كتب صورة الوقف مع الشرط باللفظ لا القيمة وقفا بالاتفاق وحسبها على الصدوق عليه السلام
 او على وجه من وجوه الخيل ولو قال وصرف منفعة الى وجه من وجوه الخيل لكان اولى بالوقف ل
 لا يلزم ان يكون فقيرا او الصدوق لا يكون الا لا تدبر ثم قبل المنفعة معه وم والصدق بالمعوم لا يصح فلا
 يجوز الوقف اصلا عنده والاصح ان جائز اجماعا الا ان لا يلزم عنده كالعقارة فيرجع فيه الى
 وقتنا ويورث عنه اذ مات وهو الاصح فلا يلزم ولا يورث ملكه اي ملك المالك المجازي من العين
 انما يحكم به حاكم ولا خلاف انما فانه يزول ملكه ويغير لانه لا يورث ملكا لاصد وهذا اذا ذكر الوقف
 ثم انما المذموم والام يلزم ملكه الا اذا حكم بمروءه وطريق الرافعة ان يرد الوقف الرجوع بعد فانه
 الى استنوا حتى بعدم المذموم عند الامام فيختص به الا القاضي فيقف بالمذموم على قولها فيلزم لانه قضى
 في حالته فيه وانما يحتاج الى الدعوى عند البعض والصحح الشهادة بالوقف بدو الدعوى قبوله
 حاله في الجور وغيره كمن في الجواب على الاطلاق غير صحيح وانما الصحيح ان يكون وقف هو حق الله تعالى فالشهادة عليه
 بغير بدو الدعوى وحده وقف هو حق العباد فالشهادة لا يصح بدو الدعوى ولا يشترط الموافقة فانه
 لو كتب ما قبل الوقف انما قاضي من قضاة المسلمين قضى بمروءه لانه صار لازما كما في الجور
 لكن في الجانية وناقضه بولاية الامام الى ان يحكم بجلالته فحكم بمروءه فالصحح الوقف لا يلزم به وبه
 القضاة قضاة الناس كافة كطرية او لا ولا يفتي بعض المتأخرين بالانقض بالوقوف قضاة كافة
 الناس وفي منع ومن يفتي به ويقول عليه واما القضاة باجربة فيقف على العاقبة فلا تسمع الدعوى
 بعد ذلك لانه قد مضى ما القضاة بالملك فليس على العاقبة بالاشبهه منع فيظهر لك الحق فيلزم
 صاحب الوقف رحمه الله او يعلقه اي الوقف بمروءه سواء كان في حال الصحة او في حال المرض باليقول
 اذ مات فقد وقف فانه على هذا منتهى في ويزيد من ذلك ان الوصية بالمعوم جائزة

وانما يخرج منه بغير علة او عندهم ولو انكر فليس عليه ذم ولا علة في ملتهم قضي عليهم بالوقف
 فلهذا كانت فصول ولدى وولد ولدى ونسلي ولم تجز الورثة في ارض بين كل الورثة ما دام الابن
 الموقوف عليه حياته فان مات صار كله للنسل غير صحيح والصحح الثلثين ملك والثلث وقف الا ان
 يخرج على الوقف خرج من الدين الفان الثلث وفي الهداية قال في الكتاب لا يورث ملك الوقف
 الا ان يحكم به الحاكم او يعلق بمروءه وبذا في حكم الحاكم صحيح لانه قضى في فضل يهديه واما في تعليقه بالموت
 فالصحح لا يورث ملكه الا ان يصدق بما قد مؤبدا فيلزم وفي الجور لو قال اذ مات فاصحابه او قفا
 فانه يزول ملكه لانه يعلق او كبر لا يورث الوقف فنه ونص في الكسيرة الوقف اذ ان
 الا ما بعد الموت يجوز باعتباره وصية وفي الخط لو قال اذ مات من مرضي هذا فقد وقف ارضي هذه
 لا يصح الوقف برضى او مات لانه يعلق وفي الخاتمة لو قال ارضي بعد موتي موقوفه سنة جاز
 وتصور المارض موقوفه ابد الابن في معنى الوصية بخلاف ما اذا لم يلفف الا ما بعد الموت فاذا قال
 ارضي لا ذم ليس لوصية بل هو محض تعليق او اضافة ولو قال وقفتها في حياتي وبعد وفاتي
 مؤبدا فانه جائز عنه لم يكن عند الامام ما دام حياته فانه اذا نزل بالصدق بالقلعة وكان عليه الوقف بالشهر
 وله ان يرجع عنه ولو لم يرجع عنه مات جاز من الثلث وعند جماهيري الوقف هو حبس العين
 وازالة ملك المالك المجازي مقصورة على حكم ملكه المالك الحقيقي لانه قدس عنه وجه يورث
 لفعه على العباد فيلزم ويورث لا يباع ولا يوهب ولا يورث سواء اوصد احد العبد
 المذكورين او لا لانه قصد بالوقف ستره اذ لا يجوز حبس غيره ملكه ويخلص به سجنه وثقله
 كما لو جعل داره مسجد وله ان يرضى الصدوق بمنفعة ماله وذا يقضي القلاء على ملكه ولهذا اعتبر شرط
 الوقف فيه وبقي تبريره بغيره في نصيب القسم وتوزيع الغلة بخلاف المسجد فانه خالص له سجنه
 ولهذا لا ينقطع به بشي من منافع الملك قبل الفسوق على قولها في الغاي وغيره فجعل الوقف
 كذلك بجرد القول اي يلزم ويورث ملكه بحد قوله وقفت داري في هذا ولا يحتاج الى القضاء
 ولا الى التسليم عند ابي يوسف وهو قول الامام السليمان وبه يفتي مشايخ العراق لانه استقام الملك
 كما عاق وخلفه لا اي لا يلزم ولا يورث ملكه مالم يسلم اليه الموقوف الى ان لا يملك ملكه من ربه
 ثم ان قصد غير تحقيق فانما ثبت في ضمن التسليم الا الصبة كالصدقات وبه يفتي مشايخ بخارى وبه
 المحول في زمانات ولما بين المسائل الثلاثة خرج عليها بقوله فلو وقف وقفا على الفقراء اوت
 سقاية او خانا او باطن السبل الظاهر ان فيه لا وجعل ارضه مقبرة لا يورث ملكه عن ابي

من قال باطوار مطلقا انتهى قالوا لا نه جرس بذلك التعارف في ديار المسلمين انتهى هذا الشعر المرد
مطلق التعارف لا ماقاله البعض تدبر واذا صح الوقف اي اذ ارم الوقف على سبب الاختلاف في سبب
الزوم فلا يملك منه الموقوف اي لا يكون مملوكا لاصلا ولا يملك سببه للموقوف من التفسير
اي لا يقبل التملك لغيره بوجوب الوجه الا انه يجوز قسمه المشاع عند يوسف رفق اذا كان
الوقف من سبب ما طلب التملك القسمه صحيح مقاسمه عنده وهو قول الامة الثلاثة تميزا وافرادا
غاية ما في الباب ان الغالب في غير المكبر والمؤنة بعد المبادلة الا جعل القسمه الوقف منع
الافراد غالب نظر الوقف فلم يجعلها في معنى البيع والتمليك خلافا لما لا القسمه منع البيع
والتمليك في غير المتكيات وهو في الوقف منع وفي الاسواق ولو سجن نصف ما وقف وقضى به
المستحق بغير الباء وقفا عند يوسف خلافا لحد في التوبة اطلق القاضي بيع الوقف لغير السجل
لوارث الوقف يباع وصح لذلك من يكون حكمه بطلان الوقف فيجوز بيعه ولو اطلق لغير الوارث
لا يصح بيعه الا الوقف اذا صح بيعه واذا بطل عاد الى ملكه وارث الوقف وبيع مال الغير لا يجوز
بغير طريق شرعي وينبغي ان ارتفاع الوقف اي من غلبت بهارته وان لم يستطعها الواقف لا قصر الوقف
صرف الغلبة مؤثرا او هذا انما يحصل بالاصلاح والعارة فيثبت شرط العارة اقفان والنايت به
كالنايت قضا وفيه استسار بانه لا يستبدن المتولى اذ لم يكن في يده ما يقره الا بالام القاضى لقروا
مصالح المسجد وكذا للزيت والخبير ولو ادعى المتولى استبداد القاضى بل ليقول له بلائيه الظاهر
لا يقبل وانما مقول القول لما انزله الرجوع في الغلبة وقف على الفقراء فلو قصر على العارة صرف
اولا لا وله الفقير ثم الاقربا ولا امواليه ثم الى غير انتم الابل مصره من كان اقرب الى الواقف منزلا
وقال ابو بكر الاسكاف لا يعطى لاحد من اقربائه شي في ثمانية الف دينار وان على جمع او واحد معين
واخره للفقراء فعلى اي فالعارة على المعين فاما منع المعين غير العارة اذ كان غير لا يقدر
على العارة بما لا يحل الحاكم القاضى او القيم باذنه استحق ما يصيبه للوقف وفيه اشعار بان الوقف
ومن له السكن لا يجوز لغيره ان يغيره خلافا للنافعي وعمره من الثلاثة من العارة لامن التغير من اجرة
بقدر ما ينفع على الصفة التي وقفها الواقف فلا يرد على ذلك الا برضى ذلك المعين وكذا
ان كان وقفا على الفقراء لا يرد على ذلك على الاصح ولا يجوز صرف غلته مستحقا له الا لاجرة غير
مستحقه الا برضاة ثم انما بعد العارة رده اي الباقى اليه اي الى المعين لان ذلك رعاية
حق الواقف وحق الموقوف ولا يجوز المنع على العارة لما فيها من خلاف ما في نية مناع صاحب

البذر

البذر في المزارعة ونقص الوقف يصرف اي يصرف الحاكم الى عمارته اي الوقف ان اصحاب اي العارة
بالفعل والاى وان لم يحج الى العارة حفظ النقص الوقت الحاجة في العارة فيصرف اليها
وان قدر صرف عنه اي عين النقص اليها بانه يصلح يباع اي يبيع نحو المتولى النقص ويصرف
ثم اليها وقت الحاجة لانه بدل النقص ولا يقسم النقص بين مستحق الوقف لانه جزء من العين
وحصص من المنفعة والعين حق الله تعالى فلا يعرف اليهم **فصل** اذا بنى مسجد الايز والملك اي ملك
المالك المجازي عن اي غير المسمى وانما قال بانه لو كان ساحة زال ملكه بالصلوة فيه
ذكره الابد اولا في المحيط حتى يفرزه اي يميزه عن ملكه من كل الوجه بطريقه اي مع طريق المسجد
يجعله سبيلا عاما يدخل فيه المسلمون ومنه لانه لا يخلص له كمال الاب وبما ذكره اي كل الناس بالصلوة
اي بكل صلوة فيه اي في المسجد عند الطرفين لانه تسديم هو شرط عندهما فتوادى الصوم او الناس
شهر اوله مثلا لا يزول ملكه في حافة الصلوة ولا يصير فيه ولو لم ياذن واقفاته واحده رواية
عندهما شرط صلوة جماعة اي جهر ابا ذر واقفاته في لو كان ساحة كانا اذا ذنوا لاقا
لا يصير مسجد اتفاقا لاداء الصلوة على الوجه بالجماعة وبه الرواية صحيحة كما في الكافي وغيره
ولا يصح جعله من جعل الواقف تحت اي تحت المسجد سدا بابا هو ميت يتخذ تحت الارض للبريد يطله
اي المسجد ولا يخرج به عن حكم المسجد كما في بيت المقدس فاجعل من جعل السرداب لغير مصالحة اي
المسجد وجعل من الواقف فوقه اي المسجد ميتا وجعل بابا اي باب المسجد الى الطريق وعمره
اي غيره عن ملكه او تحت وسط داره مسجد او اذن اي كل الناس بالصلوات اي بكل صلوة
فيه اي في المسجد لا يزول ملكه اي ملك المالك المجازي عن اي غير المسمى وله اي للمالك بعبه اي
اي المسجد ويورث عنه اي عن المالك اولاد او مات لانه لم يخلص له تعالى بقاء ملكه الغير متعاقبا
وهذا ما في الصور من الاولين واما في الثانية فلا ملكه محيط بجوانبه فكل من حق المبيع والمسجد
لا يكون لاصد فيه حق المنع وفيه اشعار بان لو بنى ميتا على سطح المسجد كمن الامام فانه لا يضره كونه
مسجدا لانه من المصالح فاذا كان هذا فكيف بغيره فمن بنى على جدار المسجد وجب بهدمه ولا يجوز اخذ
الاجرة وفيه البرازية ولا يجوز للقيم ان يجعل شيئا من المسجد مستقلا ولا سيما ولو ضرب ما حوله
واستغنى عنه بقي مسجد عند الشئين وبه يفتي وعند محمد عاد الملك وسنة حشيش المسجد
وحصره مع الاستغناء عنه عندهما كما في المنع وفيه الفقهاء على قول محمد وفيه الات المسجدة على قول
ابا يوسف في ما يبد المسجد وعند ابي يوسف يزول ملكه اي ملك المالك المجازي ويجوز القول

وبهذا علم ان قولهم شرط الواقف كلف الشارع ليس على عمومه ونما في الجوز في البرازية انما هو القاضى بالحيث
واجب عليه ومقتضىه الاثم بتركه والاثم بتولية الخائن ولا شك فيه وفيه اشارة الى ان ولاية الواقف
الموقوف تكون اذا شرطها لنفسه والا فلا وفي الغرض مرض المتولى فوض التولية الى غيره ولو مات المتولى
بلا تفويضها الى غيره فالرأى في نصب المتولى الى الواقف ثم الى وصيه ثم الى القاضى ثم الى الباقى للمسجد والى من القوم
بنصب الامام والموقوف في الخى لا اذا عين القوم اصدى حيا عليه وفي التوبة وما دام احد يصلح للتولية
من اقارب الواقف لا يجعل المتولى من الاجانب اراد المتولى غيره مقامه في صورة الكفاية التفويض له
عاما صرح والا فلا وفي الدرر ويجوز فيه ان في الواقف الشهادة على الشهادة وشهادة الرجال النساء
والشهادة بالشهادة لاصلة وان صرحوا بالتسامع بخلاف سالا ما يجوز فيه الشهادة بالتسامع
كالنساء فانهم اذا صرحوا بانهم اذا شهدوا بالتسامع لا تقبل لانه الواقف ضامن له لقوله في تجوز القبول
بمخرج السامع حفظ للمواقف القريبة من الاستدراك وغيره ليس كذلك لانه لا تقبل بالشهادة
للنساء شرط في الاصح كما في اكثر المعربات لكن في الحقيقة تقبل الشهادة على اصل الواقف بالشهادة وعلى
شرائط ايضا هو الخى راعى في المعراج وقوله في الفقه والخى راعى في اكثر المعربات وبيان
المصرف من اصله فقبل الشهادة عليه بالتسامع لتوقف الواقف عليه هذا اذا كان اصل الواقف
اذا لم يستند الى ملك شرعى اما اذا استند فلا تقبل الشهادة بالشهادة بل يجب الشهادة على شجيرة وفيه
اليوم لا الملك الشرعى لا ينزع عن غير المالك الا بالشهادة على شجيرة الواقف لا بالتسامع تأمل
فانه من الغوامض الحسنة الذي يدان وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله متوليا به على عرفة الواقف
وهو ان البناء يكون للموقف ان بناء من مال الواقف او مال نفسه ونواه للموقف او لم يتوليا
وان بنى لنفسه واستند عليه كانه للمتولى نفسه والابن بنى ولم يتوليا فله ذلك وان تولى كونه
للموقف كانه وقف كذا العرس لا العرس للمسجد هذا اذا كان باذن المتولى اما اذا احدث رجل
عمارة في الواقف بغير اذن فللمتولى ان يأمره بالهدم لم يضر فهدم بناءه القديم والا فهو الذي
صنع ماله فليصل اليه ان يخلص ماله من تحت البناء ثم ياحظه ولو اصابه الحريق لم يجز ذلك الواقف
يمن لا يخاف من اقل من القيمتين منزوعا او متبنا فيه صح وفي الرخصة قال سلسلخ الاسلام عرفت
منه ان التجهت معارفه وقد رما بصره لا يستوفى قال في نظره الى المعهود من حاله فيما سبق
من الزمان في احواله كيف يعجز فيه والى من يظهر حوزة فينبغي على ذلك لا الظاهر انهم كانوا يفتنون
ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المنظور بحال المسلمين فيعمل على ذلك وفي التوبة انتهى

بحال الواقف دار الالحق بالمنازل الموقوفة ويجوز بيعها في الاصح مات المتولى والامام ولم يتوفى
ولم يفتن من الواقف سقط لانه في معنى الصلة كالحق وقيل لا يسقط لانه كالجدة وان كان
على الامام دارا وقف في به مستاجر فلم يستوف الا جرحه مات ينظر اجرها المتوليا في سقط
واجرها بالامام لا يسقط كما في العادة وفي الدرر رابع دارا ثم ادعى ان كنت ادقار وقفت
على لا تصح الدعوى للتناقض فليس له ان يحلف المتولى ولو ماتت البينة قبلت على الخى راعى في
البيع وفي المخرج وقف بين اخوين مات احدهما او بقى اولاد الخى واولاد الميت ثم الخى اقام
البينة على واحد من اولاد الاخ كذا الواقف بطن بعد بطن والباقي غيب والوقف واصل تقبل
بنية وينصف عن الباقيين ولو اقام اولاد اولاده بنية الواقف مطلق عليك وعلى
فينة مدعى الواقف بطن بعد بطن او قال الفقيه ابو الليث رحمه الله من باخذ الاجر من طلبته
العلم في يوم لادرس فيه ارجو ان يكون جائزا وفي الخاوى اذا كان مستظرا بالكتابة او التدريس
لوا شرط في الواقف ان يزيد في وظيفة من يرى نقصانه من ليل الواقف وان يدخل منهم من يرى
او قال من يخرج وان يخرج منهم من يرى اخراجه جاز ثم اذا زاد واحد منهم شيئا او نقصه
مرة او ادخل احد او اخرج احد ليس له ان يغيره بعد ذلك لكن شرطه وقع على فخله راء فاذا
راه وامعاه فقد امنه ماله الا بشرط ونما في ادقاف الحضاف رحمه الله والله اعلم

تمت الجزء الاول من شرح الشيخ زاده على ملتقى الابكر وبية الجزء
الثاني اوله كتاب البيوع بحمد الله وعونه وحسن
توفيقه والله الموفق للصواب

والله الموفق والمبارك
والحمد لله رب العالمين
امين

٢

